

حِكَايَةُ السَّوَادِ
وَأَقْبَابُ الْعَبْدَانِ

مَكِّي

تَحْقِيقُ الْحَدِيثِ مَشْرُوحٌ مَبْنًى

لِلْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

أَبْنَوْا أَسْمَاءَ

مَدْرَسَةُ
بَيْتِ



المكتبة العامة لمكتبة الاسكندرية

رقم التصنيف: 236. 214

1417



Digitized by the Alexandria Lib
Arabian Manuscripts

الجزء الخامس

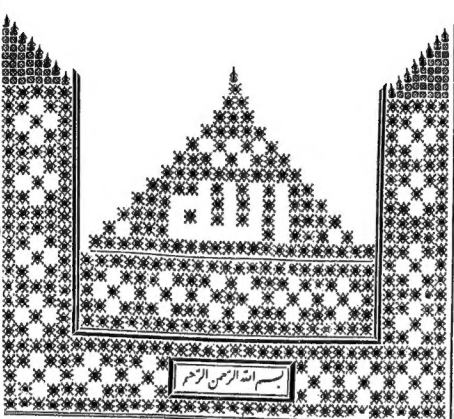
من حوائى العلامةين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة الموفق الشيخ أحمد بن
قاسم العبادى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة فائقة
المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعى تزيل مكة
المشرفة نعم الله عليه الجميع
برحمته واسكنهم
فسيح جناته
آمين



وهامش تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تنبه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادى في آخر كل صفحة
مقصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني



(كتاب السلم)

أى كتاب بيان حقيقته وأحكامه اه عش (قوله ويقال له الخ) أى لغير هذه الصيغة تشهر بان السلم هو الكثير المتعارف وأن هذه اللفظة اه عش وعبارة لغير السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق سبى أى هذا العقد سلم التسليم رأس المال فى المجلس وسلفا لتقدمه اه وقوله سبى الخ فى النهاية ماله قال عش قوله لتسليم الخ أى لاشتراط التسليم لصحة العقد وقوله لتقدم أى لتقديم مقدمه على استيفاء السلم فيه غالباً ومن غير الغالب لم يكن حلاً وأوله السلم المودع مالا فى مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله وقد يستشكل فى النهاية وكذا فى الخ الاقوله الا الى آية الدين (قوله الاما شبه الخ) انظر الذى شبهه هل هو عدم جواز السلم أو أن جوازه معتبر على وجه مخالف لمصلحة التمسك به منظار والظاهر الاول فليراجع اه عش أقول بل الظاهر الثانى والا لكان الظاهر أن يقول الأمن شذاب المسبب (قوله آية الدين) أى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا مائة من الالف (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيح من أسلم فى شئ فليسلم فى كمال الخ وعبارة المغنى شرعاً صحيح وخبر الصحيح من أسلم فى شئ فليسلم فى كمال الخ فاعمل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الواو بمعنى أو وأذا لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه عش (قوله الى أجل معلوم) ومعنى الخبر من أسلم فى كمال فليكن معلوماً ووزن فليكن معلوماً والى أجل فليكن معلوماً لأنه حصص فى الكيل والوزن والآخر اه نهاية قال عش قوله ماله لأنه حصص الخ وذلك لأنه يلزم على ظاهره فساد السلم فى غير الكيل والوزن وفى الحال اه قول المتن (هو يسع) يؤخذ من جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً بظاهره وقد يكون كناية كالكتابة أو إشارة الى الخس التى يفهمها الغفل دون غيره اه عش (قوله متى موصوف) فوصوف بالجرصة أو موصوف بمحذوف كناية عليه المحلى وانما فعل كذلك لأنه لو قرئ بالرفع كان المعنى يسع موصوف فى التمتع باليسع لا يصح وصفه بكونه فى التمتع لا يجوز أن يقال موصوف

(كتاب السلم) و يقال له السلف واصله قبل الاجماع الاما شبه ابن المسيب آية الدين فسرهما ابن عباس ورضي الله عنهما بالسلم والخبر الصحيح من أسلف فليسلم فى كمال معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (هو) شرعاً (يسع) متى موصوف فى الغصة بلقفاً السلف أو السلم كناية

(كتاب السلم)

من كلامه فلا اعتراض عليه

وأجاب السارح بان هذا
تعريفه لمخاصته المتفق
عليها وقد تشكل تعديره
بالخاصة لانهم وجدوا فيه
وهو البيع في المصنف
بمنع ذلك وببأنه من
الظاهر أن السارح وضع
لفظ البيع لطلق المقابلة
من غير اعتبار قدراته
من تعيين او وصف القيمة
فليس بوضع اسم الجنس
ووضع لفظ السلم لمقابلة
بقدر الثاني فظهر علم الجنس
سواء اعتد بلفظ سلم ولا
تخلو في نفسه أو يع على
القول الاتي فانه سلم فالوصف
في القيمة استلزامه السلم
اتصافا واشترط لفظ السلم
خاصة لاهل الاصح واقتصر
المصنف في التعريف على
المتفق عليه دون المختلف
فيه لان الغالب في التعريف
ولو الناقصة ذلك قبل ليس
لنا نقد بخصوص بصيغة
واحدة الا هذا والنكاح
وأرادوا تحديد كونها
تتبع هاتوم اتحاد المعنى
لا للفظ فهما من حيث
الترادف وعرف بغير ذلك
مما هو غير مانع ويعلم من
كونه بيعا استيعا اسلام
الكافر في نحو سلم خلافا
لما ورد في باقي الانوار
ما صلح وكذا كان السلم
مسليا والمسلم الكافر
والعبد المسلم في غير حاصل
عنده اذ في تقديره بغير
سائل عنده نظر ظاهر وان
نقله شارح راقه

مبيحة أو ما يتعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة اليه اه عش (قوله من كلامه) أي قوله ولو قال اشترى يتحملون بما
صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف دليل وهو جائز اه سم (قوله فلا اعتراض) المعتبر هو
البيعي حيث قال رد عليه ما اذ اعتد بلفظ البيع ولم يتعرض لفظ السلم فانه يتعدي به لا سيما اه (قوله)
بان هذا تعريفه لمخاصته) يجوز أن يكون مراد السارح بالخاصة الخاصة بالاضافة لا الحقيقة فيكون
الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبعض الاعيان لان سائر الاغيار والله أعلم غير أن ما تضمنه سم
أشار في جميع ما ذكره ووجه صحة التعريف بعد أن شرنا باليوقل السيد قدس سره انه قد يكون الغرض
من التعريف تمييزه عن بعض ماعدا اه سدد عر (قوله وهو البيع في القيمة) أي بلفظ البيع (قوله)
ويجب عن ذلك) ان كان ينبغي هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياه في مفهومه
فممنوع وأجود وجودها في بدون غيره فالوصف بالقيمة ليس كذلك بالنسبة للسلم نذر اه سم (قوله وببأنه)
أي المنع (قوله وضع لفظ البيع لطلق المقابلة الخ) لا يتحقق أن البيع شرعا وان كان ما سلم نذر اه سم (قوله وببأنه)
فردان بيع الاعيان وبيع السلم لا تلتك أن يبيع القيمة في السلم بالماء وتوالت المعنى المذكور متعققة فيه
فلم يثبت كونه خاص حقيقة فتعين التعريف بل على ما شرنا له اه سدد عر (قوله لفظ السلم) أي والسلف
(قوله مقابلة) بالتو من رقي أكثر النسخ في المطلق المقابلة بالاضافة الى الصبر وله من الناسخ (قوله)
بقدر الثاني) أي الوصف في القيمة اه كردي (قوله فظهر علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس أخص
من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناهما واحد والثبات وانما يختلف بالاعتبار لان التعريف والمعهودية أي
الذهني معتبر في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله اه سم (قوله أعتد) الهمزة للاستفهام (قوله)
باقضا سلم) أي أو سلف (قوله لفظ السلم) أي والسلف (قوله لان الغالب الخ) قد عني اه سم (قوله)
ذلك) أي التعريف بالمتفق عليه (قوله قبل ليس الخ) عبارة للمعنى قال الزركشي وليس الخ (قوله قيل الخ)
أي قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه عش (قوله أجمع) كونهما متينين هنا) وهما السلم والسلف (وتم)
وهما النكاح والزواج اه كردي (قوله يعلم) أي قوله قال في النهاية والمعنى ثم فلا مولى الرقيق المسلم
المرد كالمكر في باب المسيح اه (قوله اسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله في نحو مسلم) أي من
كل ما عني تلك الكافرة له كالحصن وكتب العلم والسلاح في اسلام الحربي اه عش (قوله والعبد المسلم)

(قوله من كلامه) أي قوله ولو قال اشترى يتحملون باصفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه أي اذ هو
حذف دليل وهو جائز (قوله وقد يستشكل) لا اشكال مع ملاحظة ما تقرر وروى انقسام الخاصة الى
مطلقة وهي ما يختص بالشيء القياس الى جميع ماعداه كالضاحك للانسان والخاصة وهي ما يختص
بالشيء القياس الى بعض اغياره كالساكن الى الانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تختص السلم
بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فليس بيع التعريف بمقتضى ما صرح به السيد فقال
والضوابط ان اعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور
بالوجه غير ماعدا أو عن بعض ماعدا ما تنهى (قوله ويجب عن ذلك) ان كان ينبغي هذا الجواب على
أنه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياه في مفهومه فممنوع وأجود وجودها في بدون غيره فالوصف
بالقيمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدور (قوله وببأنه أن من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف
بأن تأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع في معناه غير معتبر فيه وهذا ممنوع يؤيد
المنع ان كلامه الضاحك والمساكن خاصة لانسان مع ان احدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد عرفت الخاصية
بان الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط فليأمل انتهى (قوله فظهر علم الجنس) فظهر السلم
الذي هو وصف من البيع يعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل
معناها واحد والثبات وانما يختلف بالاعتبار لان التعريف والمعهودية معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما
تقرر في محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لغز تحصيله للمسلم لتعذر دخوله في ملكه اختيارا لا في ضرور نافذة فلا فرق بكونه سلفا لؤلؤة كسيرة تافله في بيعه عدم الصحة مطلقا أما لفظ البيع فهو بيع وان أعطى حكم السلم في منع الاستبدال عنه نظر المعنى كالمعنى وياقي (يشترط له) لبيع (مع شروط البيع) لغیر الروي ما عدل الروية وقيل المراد بشرط البيع في اللزمة فلا يحتاج لاستثناء الروية ويؤيد هذا ما قدم من محتمل الاعي (أمور) أخرى سبعة اخص بها فلا تستعمل هذا الكتاب أحد هاتسليم رأس المال الذي هو بغيره الشئ في البيع واخذ غير واحد من قولهم تسليم انه لا يكفي استبدال السلم بالبيع قبض لانه في المجلس مما لا يتم العقد لانه فاشترط فيه اختيار المتعاقدين كالصفة لصك رده عليهم في شرح الارشاد بان القبض في الروي بان ذلك وقد مر حوايه لانه لا يشترط الاقراض فيها فها ان اولي وجبنا فالتميز بالتسليم جرى على الغالب والفرق بين البابين في ذلك بعيد جدا فلا يلتزم التسليم لاقصافهم صلى الله عليه وسلم بالمالا يحتاط لغيرة (في المجلس) التي وقع به العقد قبل التفرق منه وان قبض فيه المسلم فهو ولو بعد التفرق

(فيه) أي المسلم اه بصري (قوله) لانه ان نظر لغز تحصيله الخ هل التعذر مختصر في ذلك ينبغي ان يتأمل اه سدع عبارة سم قوله فلا فرق قد يفهم اه وأشار عني الى الجواب بان منه قال الذي يبيعه فيه عدم الصحة مطلقا أي سواء كان مخلصا عند الكافر أو لا تقول ذلك لتعذر دخول العبد المسلم في ملك الكافر فاشبهه المسلم بقيامه وجوده ولا يرد مالو كان في ملكه مسلم لان ما في العتق لا يضر فيه ولا يجب دفعه عما فيها ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما لفظ البيع الخ محتمل زقوله سابقا بل لفظ السلف أو السلم (قوله) كالمعنى أي في المبيع قبل القبض اه كروي (قوله) وياقي أي في فصل لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه قوله وبالله الميسر في اللزمة (قوله) وياقي أنظر مع قوله الآتي فعلى الاول الى قوله ويجوز الاحتياط عنه لأن يكون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع بماعلى أن رأس المال هذا مما يجوز الاحتياط عنه لكن هذا يخالف ما يأتي من شرح الروض في توجيهه بطلان الحوالة المقصد امتناع الاحتياط عن رأس المال اه سم (قوله) البيع في اللزمة) وأقول لو أراد بمطلق البيع لم يحتج لاستثناء الروية أيضا لانها إنما تشترط في بيع المعائن لا في القوم والسلم مبيع في القوم فتأمل اه سم (قوله) ويؤيده) في التأييد أنظر واضع لان تقديم محتمل الاعي غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الروية وأما دلالة على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في اللزمة حتى لا يحتاج لاستثناءه فلا يصدق مع ارادة الاعيان مع استثناء الروية فتأمل اه سم (قوله) انخصر بها) فيه أن بعض السبعة شرط البيع أيضا كالقصدرة على التسليم والعفو أماما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي لا يخفى اه رشدي وقد يجب انبان الراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول المتن (احدها تسليم الخ) فهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك لمتلا في كذا أه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المعنى في شرح الروض ولو صالح عن رأس المال لم يصح لعدم قبض رأس المال في المجلس اه (قوله) لانه) أي القبض وكذا ضمير قوله فيه (قوله) كذلك) أي بما لا يتم العقد لانه (قوله) بان القبض) أي في المجلس (قوله) بانه) أي الشان (قوله) فها ان اولي) عبارة عني المعتمد جواز الاستبدال قبض رأس المال لان باب الراضق من هذا مصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى لم يمتنع زادي اه (قوله) بين البابين) أي بين السلم والباطل (قوله) في ذلك) أي في القبض (قوله) قبل التفرق) بان المراد من المجلس حتى لو قاما وغما شامنازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه عني (قوله) وان قبض فيه المسلم فيه) وقفا لانهاية والمعنى جبار تساموا لا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لان تسليمه فيه تبرع وأحكام البيع لا تمنع على التبرع اه (قوله) ولو بعد التفرق) خلافا لانهاية والمعنى (قوله)

قد يتعذر (قوله) فلا فرق) قد يفهم (قوله) وياقي) أنظر مع قوله الآتي فعلى الاول الى قوله ويجوز الاحتياط عنه الان يصحون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع بماعلى أن رأس المال هنا مما يجوز الاحتياط عنه لكن هذا يخالف ما يأتي من شرح الروض في توجيهه بطلان الحوالة المقصد امتناع الاحتياط عن رأس المال (قوله) البيع في اللزمة) وأقول لو أراد بمطلق البيع لم يحتج لاستثناءه الروية أيضا لانها إنما تشترط في بيع المعائن لا في القوم والسلم مبيع في القوم فتأمل اه (قوله) ويؤيده) في التأييد أنظر واضع لان تقديم محتمل الاعي غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الروية وأما دلالة على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في اللزمة حتى لا يحتاج لاستثناءه فلا يصدق مع ارادة الاعيان مع استثناء الروية فتأمل (قوله) المصنف أحد هاتسليم رأس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وان أسلم الله ماله في ذمته أو صالح عن رأس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاول لعدم قبض رأس المال في المجلس في الثانية وقضية ما ذكر في الاول على قوله أعني شرح الروض في باب الصلح ما هو يوقي منها أي أقسام الصلح أشباهه أو منها السلم بان جعل المدي به رأس مال سلم انتهى على ان المدي به عين وقبضها عند قبض من يمكن في القبض فليست أملا وأما تخصيص ما هنا بغيره لفظ الصلح فيعيد جدا بل لا وجهه فليست أملا ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح ان

تفسير ما مر في بالون ثم
 امتنع التاجيل في رأس
 المال واشترط حلوله
 فان فارق أحدهما بطل
 فبطل يقضي لانه قد غرر
 فلا يسم البطر والتأخير
 وبطل الخيار في اذا قبض
 البعض فقط على ارجحه
 خلافا لما سمي كان الرقة
 تنفيق الصفقة (فلو طاق)
 رأس المال عن التعيين في
 العقد كالمثل البلد بنار في
 فني في كذا (ثم عن وسلم في
 المجلس جاز) أي حل العقد
 وصح لان مجلس العقد
 حكمه واخرى بموجب شرط
 في رأس المال الذي في الامة
 بيان وصفو صدمه ما يكن
 من نقد البلد الذومرف
 السبع تتر عليه فلا
 يحتاج لبيان نحو صدمه
 (ولو أزال) السلم (به)
 السلم اليه في ثاله عليه
 دين أو السلم اليه ثالته
 على السلم فالخو الناطقة
 نكل تقدر كاعلم مما ياتي في
 باهم (د) في الصورة الاولى
 اذا (قبضه المصل) وهو
 السلم اليه (في المجلس)
 ذكر ليقوم ألم يقضي
 فيه كذلك الاولى (فلا)
 يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح
 لان المصل عليه يؤديه عن
 جهة تسليع من جهة السلم
 ومن ثم لو قبضه لم يحصل من
 المصل عليه ومن المحتال
 بعديته باذنه

تفسير ما مر (الح) يؤخذ من أن من يجعل القمار هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله)
 واشترط حلوله) أي بان بشرطه أو يطلق اسم (قوله فان فارقته) الى المتفرق في النهاية والمغنى (قوله فان فارقته
 أحدهما) زاد النهاية والمغنى أو زواله اه وعش أو أزاله أحدهما اه (قوله بطل فيما لا) عبارة النهاية
 والمغنى بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما يقبض وفيما يقابل من السلم في موضع في الباقي بتسقطه
 اه قال عش قوله مر بطل العقد أي سوا محصل القبض بعد ذلك في المجلس أم لا اه (قوله وبطل الخيار)
 عبارة العباب وبطل الخيار السلم اليه لا السلم انتهى ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير السلم بعدم
 اقتباس الجميع وعدم تقصير السلم اليه اه سم عبارة عش قوله وبطل الخيار ظاهر أنه لكل من السلم
 والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فور بالكن في سم على جملة أنه أي السلم المختلف السلم لتقصيره
 بعدم اقتباس الجميع اه أقول قول سم قريب عليه فلو فسخ السلم اليه ثم تنازعا في قدم ما قبضه مدق لانه
 الغرام وإن أطار وتنازعا في قدم ما قبضه فنيغى ضد في السلم اليه لان الأصل عدم قبضه لم يبعه السلم وليس
 هذا الاختلاف في قدر رأس المال أو السلم فلا تقا فقه ما على أن رأس المال كذا وانما الخلاف في قبضه سمته
 اه يجيزي (قوله في ذم) الظاهر أنه محض تصور راه سدع عبارة عش ليس بقيد بل يصحفي أمليت
 البلد بنار او يجعل على باقي الامة اه قول المتن (وسلم في المجلس) أي قبل القمار اه نهاية زاد المغني فان
 ترقا وخيار اقبله بطل العقد اه أي خلافا للتحقق في القمار (قوله أي حل العقد وضع) فرضه تبعه المعلى
 التورك على الأصنف في تعبيرة الجواز ان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وعدمه اه عش (قوله)
 من نقد البلد الذي مر (الح) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو صدمه) قد لوهم
 أنه لا يحتاج لبيان العدد وليس كذلك كما هو ظاهر فالقوله لا يبرعه لكان أولى ثم ما يحصى سم قاله فلا
 يحتاج لبيان صدمه يتأمل ما مر ادهم الكلام من ظاهره في غاية الاشكال انتهى وكان لغظة نحو ساقطة
 من تحتها والا فني في أصل الشارع يحمله اه سدع عبارة عش بعد كرام من سم ثم رأت
 كلام الشرح مر الا وتولو أسلم دراهم أو ذنان في الامة جعل على غالب نقد البلد الخ وهو مرجح في أنه
 لا يدين ذكر العدد وان كان نقد البلد بصدقة معلومة اه قول المتن (به) أي برأس المال اه عش (قوله)
 المسلم اليه) مفعول أزال (قوله فالخو بالاطه بكل تقدر) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاختيار
 لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحالبة وعليه هو منتفية برأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان
 صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض تحقيق اه (قوله وفي الصورة الاولى) هي قوله لو أزال السلم الخ وتسايت
 بيان الصورة الثانية قبل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الخ قوله وفي الصورة الثانية في النهاية
 والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله وفي الصورة الاولى) الاولى أن يتقدر بعديته (قوله ذكر) أي قول
 المصنف وقبضه الحال اه معنى (قوله كذلك) أي بطل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) أي
 باذن جديده فلا يكتفي ما فيه متمم الحولة سم على منهج اه عش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يعني من لفظ السلم قول هو كذلك (قوله تغليز الح) يؤخذ من أن من يجعل القمار هناك بمنزلة
 التفرق فمطلقا يجعله بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلوله) أي بان بشرطه أو يطلق (قوله وبطل الخيار الح)
 عبارة العباب وبطل الخيار السلم اليه لا السلم انتهى ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير السلم بعدم اقتباضه
 الجميع وعدم تقصير السلم اليه انتهى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو صدمه) يتأمل ما مر ادهم الكلام من ظاهره
 في غاية الاشكال (قوله بالاطه بكل تقدر) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن
 المحالبة وعليه هو منتفية برأس مال السلم (قوله الاولى) وسيايت بيان الصورة الثانية (قوله بعديته)
 باذنه) فثبت ذلك أنه لا بد من إذن جديده ولا يكتفي الاذن الذي قبضه لمحوه وكان وجهان اذن الحولة
 انما هو الجواز وجهه المحتال لا لجهة المصل (فرع) * قال في الروض ولو أسلم السمان فتمت
 أو صلح عن رأس المال لم يصح انتهى فصار له أمليت تلك العشرة التي في قبضه لمحوه فثبت ما منه وسلمها

لانه ان نظر لعزته تحصيله
المسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيارا الا في صور
تأخره فلا فرق كالأولى
لأنه كسيرة الذي يقبض
عدم الصحة مطلقا بالاعتناء
البيع فهو بيع وان أعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظر المعنى بغير
وباقى (يشترط له) ليع
(مع شروط البيع) لغير
الربو مع العداوة وبه قول
المراد شرط البيع في القيمة
فلا يحتاج لاستثناء الرتبة
ويؤيده ما قدم من صحة سلم
البيع (أمور) أخرى سبعة
اختص بها هذا العقد لعلها
هذا الكتاب أحد هذه المسائل
رأس المال الذي هو
بخلاف الثمن في البيع وأخذ
غير واحد من قولهم تسليم
انه لا يكفي استبدال المسلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
بملائمة العقد لانه فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصفة لكن يردده
عليهم في شرح الارشادات
القبض في الروايات كذلك
وقد صرحوا بأنه لا يشترط
القبض فيها فأنشأوا في
وحيث قال فيعتبر بالتسليم
جرى على القالب والفرق
بين البابين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليه لانه لا يفتقروا
على ان يحتاجوا الى المال
يحتاجون لغيره (في المجلس)
الذي وقع به العقد قبل
التعريف ومن ان قبض فيه
المسلم فيقول بعد الخبر

فيه) أي المسلم اه بصريحه (قوله لانه) ان نظر لعزته تحصيله الخ هل التعديل مختصر في ذلك ينبغي ان يتأمل
اه سديد عبارة سم قوله فلا فرق قد يفهم اه وأشار عشي الى الجواب بما فيه قال ج الذي يقبضه
عدم الصحة مطلقا أي سواء كان مالا عند الكافر أو لا وتول ذلك لتدخل في العبد المسلم في ملك الكافر
فاشبهه بالسلم في قبضه وجوده ولا يرد مالو كان في ملكه مسلم لان ما في السلم لا يفسد وهو لا يجب دفعه عما فيها
ويجوز لتفصيل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله ما باللفظ البيع الخ) يحتمل زوجه سابقا باللفظ
السلم أو السلم (قوله بغير) أي في المبيع قبل القبض اه كروي (قوله وباقى) أي في فصل لا يصح
أن يستبدل عن السلم فيه بقوله وبمائه في القيمة (قوله وباقى) انظر مع قوله الا في فعله الاول الى
قوله ويجوز الاعتراض عنه الآن لأن يكون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع يتنازع على أن رأس المال هذا إما
يجوز الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي من شرح الرضى في توجيهه بطلان الحوالة الفاسدة امتناع
الاعتراض عن رأس المال اه سم (قوله البيع في القيمة) وأقول لو اراد بمطلق البيع لم يحتج لاستثناء
الرؤية أيضا لانها إنما تشترط في بيع العنان لا في القيمة والسلم مع ما في القيمة فتماله اه سم (قوله
ويؤيده) في التأييد انظر واضع لان تقدمه من الاعي غايه ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالته
على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في القيمة لا يحتاج للاستثناء فلا يصح مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤية فتماله اه سم (قوله باختصاصهم) فيه ان بعض السبع مشروط للبيع أيضا كالقصدرة
على التسليم والعلم وأما ما فيه من التفصيل بعينه يجرى في البيع الذي لا يخفى اه رشدي وقد يجب ان
المراد بالسلم هنا ما يشتمل البيع الذي يقول المتن (احدها تسليم الخ) أنهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
الك لثلاثة التي في ذمته لثلاثي كذا أنه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهار زاد الغنى في شرح الرضى ولو
صالح عن رأس المال لم يصح لعدم قبض رأس المال في المجلس اه (قوله لانه) أي القبض وكذا صريح قوله
فيه (قوله كذلك) أي بملائمة العقد لانه (قوله بان القبض) أي في المجلس (قوله بانه) أي الشان
(قوله فتماله) عبارة عشي المعتمد جواز الاستبدال بقبض رأس المال لان باب الراضق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى لم ينتهي بادي اه (قوله بين البابين) أي
باب السلم وباقى (قوله في ذلك) أي في القبض (قوله قبل التعريف) بيان المراد من المجلس حتى لو قاما
وقام استأنازل حتى حصل القبض قبل التعريف بضر اه عشي (قوله وان قبض فيه المسلم فيه)
وقال في النهاية والغنى عبارة عما لا يكفي قبض المسلم فعلا في المجلس عن قبض رأس المال لان تسليمه
فيه تبرع وأحكام البيع لا تنطبق على التبرعات اه (قوله ولو بعد الخبر) خلافا لانه في الغنى (قوله

قد يتبع (قوله فلا فرق) قد يفهم (قوله وباقى) انظر مع قوله الا في فعله الاول الى قوله ويجوز
الاعتراض عنه الآن ان يكون ذلك في رأس المال وهذا في المبيع يتنازع على أن رأس المال هنا مما يجوز
الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي من شرح الرضى في توجيهه بطلان الحوالة الفاسدة امتناع الاعتراض
عن رأس المال (قوله البيع في القيمة) وأقول لو اراد بمطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية أيضا لانها إنما
تشتط في بيع العنان لا في القيمة والسلم مع ما في القيمة فتماله (قوله ويؤيده) في التأييد انظر واضع
لان تقديمه من الاعي غايه ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالته على أن المصنف أراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في القيمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا يصح مع ارادة الاعيان مع استثناء الرؤية فتماله
(قول المصنف أحد هذه المسائل) رأس المال في المجلس (في الرضى) وشرحه هنا وان أسلم اليه ماله في ذمته أو صالح
عن رأس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاولى ولعدم قبض رأس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاولى جلي قوله اه في شرح الرضى في باب الصلح ما نصوب في معنى أي أقسام الصلح أشبهت بعضها
السلم بان جعل المدي به رأس مال سلم انتهى على أن المدي به عين قبضها لا يتعذر من يمكن في القبض
لتأمل وأما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جلال الوجهه فليتأمل ثم ظهر هذا الذي في باب الصلح ان
المسلم فيقول بعد الخبر

تظهير ما مر في الرأس ثم
استع التاجيل فوأس
المال واشترط حله
فان فارة أحدهما بطل
فيمال يقض لانه عقد غر
فلا يقض البعثر والتأخير
وبت الخيار في الذابض
البعض فقط على الوجه
خلافا للشيخ كان الزفة
لتفريق الصفقة (فلو أطلق)
رأس المال عن التبيين في
العقد كاسات البلد ينزاع في
ختم في كذا (ثم غن) ولم في
الجلس (ج) أي حل العقد
ومع لان مجلس العقد
حكمه اذ هو بموجب شرط
في رأس المال الذي في الذمة
بيان وصفو عده ما لم يكن
من نقد البلد اذ هو في
البيع تله عليه فلا
يحتاج لبان نحو عده
(ولو أقال) المسلم (به)
المسلم اليه على ثامه عليه
دين أو المسلم اليه ثامه
على المسلم فالخوالة باطله
نكل تقدر كاعلم مما يأتي في
بابها (د) في الصورة الأولى
اذا (قضى المال) وهو
المسلم اليه (في المجلس)
ذكر لغيره أن مال يقض
فيه كذا الأولى (فلا)
يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح
لان الحال عليه يؤديه عن
جهة تسلا عن جهة المسلم
ومن لو تيسر لم يسلم من
الحال عليه ومن المعتل
بعد قبضه بانه

تظهير ما مر في الرأس ثم
استع التاجيل فوأس
المال واشترط حله
فان فارة أحدهما بطل
فيمال يقض لانه عقد غر
فلا يقض البعثر والتأخير
وبت الخيار في الذابض
البعض فقط على الوجه
خلافا للشيخ كان الزفة
لتفريق الصفقة (فلو أطلق)
رأس المال عن التبيين في
العقد كاسات البلد ينزاع في
ختم في كذا (ثم غن) ولم في
الجلس (ج) أي حل العقد
ومع لان مجلس العقد
حكمه اذ هو بموجب شرط
في رأس المال الذي في الذمة
بيان وصفو عده ما لم يكن
من نقد البلد اذ هو في
البيع تله عليه فلا
يحتاج لبان نحو عده
(ولو أقال) المسلم (به)
المسلم اليه على ثامه عليه
دين أو المسلم اليه ثامه
على المسلم فالخوالة باطله
نكل تقدر كاعلم مما يأتي في
بابها (د) في الصورة الأولى
اذا (قضى المال) وهو
المسلم اليه (في المجلس)
ذكر لغيره أن مال يقض
فيه كذا الأولى (فلا)
يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح
لان الحال عليه يؤديه عن
جهة تسلا عن جهة المسلم
ومن لو تيسر لم يسلم من
الحال عليه ومن المعتل
بعد قبضه بانه

نظير ما مر في الرأس ثم
استع التاجيل فوأس
المال واشترط حله
فان فارة أحدهما بطل
فيمال يقض لانه عقد غر
فلا يقض البعثر والتأخير
وبت الخيار في الذابض
البعض فقط على الوجه
خلافا للشيخ كان الزفة
لتفريق الصفقة (فلو أطلق)
رأس المال عن التبيين في
العقد كاسات البلد ينزاع في
ختم في كذا (ثم غن) ولم في
الجلس (ج) أي حل العقد
ومع لان مجلس العقد
حكمه اذ هو بموجب شرط
في رأس المال الذي في الذمة
بيان وصفو عده ما لم يكن
من نقد البلد اذ هو في
البيع تله عليه فلا
يحتاج لبان نحو عده
(ولو أقال) المسلم (به)
المسلم اليه على ثامه عليه
دين أو المسلم اليه ثامه
على المسلم فالخوالة باطله
نكل تقدر كاعلم مما يأتي في
بابها (د) في الصورة الأولى
اذا (قضى المال) وهو
المسلم اليه (في المجلس)
ذكر لغيره أن مال يقض
فيه كذا الأولى (فلا)
يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح
لان الحال عليه يؤديه عن
جهة تسلا عن جهة المسلم
ومن لو تيسر لم يسلم من
الحال عليه ومن المعتل
بعد قبضه بانه

نحوه في الجلس مع خلافه لو اقره السليم بالتسليم للمسلم اليه لان الانسان في ازالة ملكه لا يصير وكلا لغيره لكن السليم الميحيث
 ترك السليم القبض فبطلت منه (٦) ثم رده اليه كاتر ولا يصح قبض من نفسه بخلاف القتل نعم لو اقره وبعده فلو رجع بان

من قبض قبض لا كما كانت ملكه قبل التسليم بخلاف فلا ترك (قوله في نفسه) التسليم اليه (واذ عدا السليم) وبها في الجلس (يلزم) ولو رده السليم فادعى من فقد تنافس في كلام الشيعين وشعرهما والمحدثين لان تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم المأذون واعقبه السليم اليه قبل قبضه او كان من يرق عليه فان قبضه قبل التفرق بانتهى عن فخذ العتق والابان بطلانهما في الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان المعتبر هنا القبض الحقيقى وطوله اليس كذلك ولهذا لا يكفي فيما لاراه او بعده وقد اذن السليم اليه السليم في التسليم المعتدال كان وكلا عنه في القبض فبطل لان القبض يستدعي من جهة السليم (ويجوز كونه) أى رأس المال (منقطع) كالمثل السليم منقطعاً أو منغصة نفس سنة أو تحدى شهاراً وتعليق سورة كذا في كذا كيجوز بطلانها بغيره وقبض قبض العدين الحاضرة ومضى زمن محقق فيه الوصول للغائب وتخليتها (في الجلس) لانه المكن في قبضها فيما عدا القبض الحقيقي بطله ان امكن وزعم الاسوى أن الحرف لم ينفسه ثم اوجها عن التسليم بطل لانه لا يصلح تحت اليد مجردة انما له نفسه كفى الا لا يترفع عن رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزه لوجوده يرق بغيره بين السليم فيه بأنه لا عزمه لانه ان قبضه الجلس مع ولا خلافه ثم عزاههم حروك ذلك (واذا فسح السليم) بسبب من أسباب الفسخ كأنه قطع السليم

فان قلت تقدم في الراء ان التنازع قبل القبض بمنزلة التفرق قبله وان تنازع بعد التنازع في الجلس كحال شعبة الشهاب الرمي الى المعتدول فصرف أسد المعتدلين مع الآخر كذلك يخضع اليه الزام المعتدول بغيره فبكون اعتداله الجواز الذي كورمنا على غير ما تقدم قلت ظاهره لا يفرق بين التنازع والصبر مع الآخر (قوله وقد اذن) ظاهره أنه لا بد من اذن جدي غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول انتهى أنه لا يستبرأ التخلي بال فعل

انه

والظاهر أن ليس كذلك كما يلزم مما تقدم في مباحثه القصص مع ما روي أنه عطف على معنى لم يقتض
ذلك إلا اعتبار الخطة بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق بإضماره ومعنى زمن الخ وقامه برئي
شرح الرض بقوله ومعنى زمن في المجلس (قوله خزانة المقوم الخ) عبارة فلا ينور بهذا كما إذا كان متعللاً
وعلى ما قصر المصنف فإن كان متوقفاً وضبطت معناه بالعامية ينفي اشتراط معرفته متى طرقت بقاء منهم من
طرد القولين ولا أكثر من ظهورها بالاعتناء انتهى ومثاله ما روي الأديري وغيره وهذا أوسع من تقرر والشأن فانه
لا يبين أن محل الخلاف في فتيمة وحيداً فغفار الخ لئلا ينسرف إلى أوصاف طر بقوله فانه متعلق بخلاف
روية الخ لئلا يستطرقت فانه (قوله أي التصبغت الخ) قد يقال هذا الانضمام تصور في المثلث
فلا يجيب هذه التفرقة فوجب أن يوجه هذا التفرقة أن معرفة أوصاف المقوم طر بقوله فانه التصبغت والمعرفة

قوله لا تأتي (ورأس المال)
 بأن يتعلق به حق ثالث
 ولن يقب (استدعيته)
 وأن عين في المباح ففقد
 المصن فيه كهر في العقد
 وقيل للمعاليه ودينه
 أن عين في المجلس دون
 اعتدال له في شتائه أما إذا
 تلف فيرحع غسل للمثل
 وتولية للمتوفى وظاهر أنه
 هنا جمع بين العين والبدن
 الغضن نحو وديع أو
 أهله أو أخوات (رؤية)
 رأس المال) في أصله أو
 مؤجل (تكني عن معرفة
 قدره) من أوفى المتوفى الذي
 انضبط صفاته بالرؤية
 وقيل في الخلاف

ويُفرق على الأوليات المعروفية أعظم منه في المثلث (وفي الظاهر) في المثلث كالمثلث ولا لاجتماع الجهل بالرجوع به لولا تلك أوله لأن
 إذا لم يصدق في فقره لانه غارم ولو علمه قيل التفرق مع خبره أو وجهان على القول بالطلان هنا لا ترجح لخلل في العقد لعدم تعيينه
 بروية بل فيما بعد وهو الجمل به (أ)

هذه التفرقة أن معرفة أوصاف المتقوم طريق المعرفة القيمة الغروية عند الرجوع ومعرفة أوصاف المثلث ليس
 طريقا لمعرفة فقده الغروية ثم لانه لم يبين محتر زقوله الذي انضبط الخ ولعله انه يجري فيما يختلف فان قيل
 بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الروية المعتبرة في المحل لا يكون معها انضباط اه سم قوله
 ولعله الخ فرع ع (قوله) يفرق أي بينه وبين المثلث (على الأول) أي على الطريقين الجازم بالكفاية (قوله)
 أقل من المثلث) يؤخروه من قوله الاتي ولا تراخ اه سم (قوله) ولا تراخ) رد لشبهه سابقا لظاهر (قوله)
 لولا تلك أي رأس المال (قوله) ثم) أي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله) لا ذاليد) وهو المسمى بالمعنا اه
 مغنى (قوله) ولو علمه) أي علم المسلم والمسلم اليه المقدور أو القيمة على الطريق الثاني اه معنى (قوله) القول
 بالطلان) وهو مقابل الظاهر (قوله) هنا) أي فيما لو رأى العاقدان رأس المال والمثلث ولم يعرفا قدره (قوله)
 لأجله) أي ورأس المال على التفرق (قوله) بل فيما بعده) أي العقد عطف على قوله في العقد (قوله) وهو) أي
 المحل الذي عند العقد (قوله) وهذا) أي بما ذكر من ان اطلان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله)
 ان استشكله) أي الجزم بالصحة فيما لو علم الشد قبل التفرق (قوله) كعتل عا عا الخ) أي فانه باطل
 (قوله) غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله) لم نحن فيه) أي الجزم المذكور (قوله) هنا) أي فيما لو قال
 بعتل عا عا الخ (قوله) جهل معناه) أي الثمن (قوله) عنده) أي العقد (قوله) كعلم من حده السابق الخ)
 عبارة لثني لأن لفظ السلم موضوعه فان قيل لا يثبتنا لخلل في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً واجب
 بان القيمة قد وردت بالشرط لا بد منه في تناول حديثه الخ (قوله) من حده) أي السلم (قوله) الشامل
 الخ) أي فلا يرد أن الشرط يكون خروجاً عن الشرط وكان الأولى فيشمل الخ كجلى النهاية (قوله) هذه) أي
 البار (قوله) نفسه الخ) أي السلم اليه (قوله) يختلف غير) أي وما هنا منه وقد توقف الفرق المذكور
 بان محل التمتع في غير المقارن بنفسه وقوته ودائمه معين والعين واحدة كونه معنانياً يثبت في التمتع أي فرق
 ينمو بين المقارن المهم لأن يقال ما كان العقار لا يثبت في التمتع أصلاً بل بغيره حتى يثبت التمتع في القيمة إذا
 كان مسلياً في نفسه إلا في غيره لما كان يثبت في التمتع في الحقيقة لا في القيمة حتى يثبت التمتع في القيمة
 لا ردوا لانه يفرض كونه رقيقاً يثبت في القيمة فيصير السلم منفعة اه ع ش قول المن (ولا ينعديها)
 وعليه في وضعه عليه منتهى المنصور ولا عبرة بأذنه في قبضه لانه ليس إذا نشر عبيل هولاء اه
 ع ش (قوله) ولفظ السلم يقتضى البينة) أي والدينية مع التعيين بتناقض اه معنى (قوله) وقد رجحون
 المعنى الخ) أي وليس المعنى هنا هو ياحق و على اللفظ اه كرد (قوله) ذات ثواب) حاله من البينة لا بمعنى
 صاحبه اه ريشي (قوله) كانته) أي على طريق المفهوم المختلف (قوله) هل عديها) كان صريحاً في باب
 تهاكروا وجدنا في موضوعه كناية في خبره (قوله) لا هذا الخ) علة لا تقتضه (قوله) اولاً) أي اولاً
 يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله) لان موضوعه يناقش التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعي وأما
 موضوعه لفظاً يناقش فلم لا يصح جعله كناية بالنظر إلى اختلافه اه سيد عر وقد يقال ان مقتضى
 اطلاعهم ان المنظر والباعث هو المعنى الشرعي قول المن (التعديها) هل ينعقد البيع في المعنى الاعني

أن استشكله بان ما وقع
 مجهول ولا ينتقل بصح
 بالعرف في المجلس كعتل
 بما ع به فلان فرقه فعله
 قيل التفرق غير ملاق
 نحن فبطلان البطلان هنا
 لخلل في العقد وهو جهلها
 به من كل وجه عند علم
 ينتقل بصح معناه
 بعد قتله (الثاني) من
 الشرط (كون السلم
 في حديثنا) كعلم من حده
 السابق فالمراد بكونه شرطاً
 ان لا يدينه الشامل للركن
 (قوله) لا استشكل هذا
 الثوب) أو بدنا في ذم
 (في) سكني هذه منتظم
 خلافة في منفعة تفقد اه
 قد أودبته كالأه لا نسوي
 والبينة في غيره ما ووجه
 بان منفعة العقار لا يثبت
 في التمتع بغيره كاعلم
 مما يأتي في الأجزاء وفي هذا
 العبد) نقبل (فليس سلم)
 قطعاً لا نثبت له كونه هو
 الدينية) ولا ينعديها
 (الظاهر) عندنا لا تقتضه
 الأغلبية من ترجعهم
 مقتضى اللفظ ولفظ السلم
 يقتضى الدينية وقد رجحون
 المعنى الثاني يجعلهم الهبة
 ذات ثواب مع ما عاينوا
 قوي بالمعنى السلم فهل

يكون كناية فيه كانته فاعداً كان صريحاً في باب لا هذا البعد نقاداً في موضوعه فجاز كونه كناية في غيره أولاً
 لان موضوعه يناقش التعيين فلم يصح استعماله في غيره في باب لا هذا البعد نقاداً في موضوعه فجاز كونه كناية في غيره أولاً
 الفرع من صحة تعريفه بالسلا لا تعين ثبات مقتضاه (قوله) لا أكثر يتعذر ما وصفت كذا في هذه (البراهم) أو بدنا في ذم (فقال
 بعتل تعديها) ع لا يقتضى اللفظ (وقيل) إذا طال المتأخر ونفي الاتصاله (سلم) تنظر المعنى فعلى الأول يجب

الظاهر ثم قبض على السلم اه سدهم (قوله تعين رأس المال) الاولى تعين الثمن (قوله لا قبضه) اى
 قبض رأس المال فى المجلس فلا يشترط (قوله ويستثنى) اى فى رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله
 يجب الخ (قوله) ويجوز الاعتراض عنه اى عن رأس المال الذى فى النعمة اما الثمن نفسه فلا يجوز الاعتراض
 عنه اه عن عبارة سم واقراء الرشدى قوله ويجوز الاعتراض الخ هذا بخلاف ما سيذكره فى قول الفصل
 لا يصح ان يستبدل من السلم فيه بقوله ومثله المبيع فى النعمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المتقدم جواز
 الاعتراض وما فى شرح الروض يجوز على الثمن اه اى والسكالم هنا فى الثمن ايضا (قوله وعلى الثاني) اى
 انعقاده سلميا (قوله ينعكس ذلك) الاشارة الى الثلاثة الاخيرة فقط دون الاولى اى يجب قصر رأس المال فى
 المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويتبع الاعتراض عنه اه كروى (قوله والا) اى كان قال بعين حله ففى او
 اشترى بثلث السلم كروى عبارة عن قوله ولا كان سلميا اى بان ذكر ذلك فى سلب التقديم مع الصغلة
 فى جحسه وبشروط الغور يتم من ما تقدم من الصغلة (قوله بيان الخ) دفعه ما روى على الثمن من عدم صحة
 الجبل اذا لزمط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) اى محل التسليم (قوله حاصله) اى
 التفصيل (قوله مسالما) الى قوله لا يخرج من معنى الاقوله اى عرفا وكلفا واضحا وقول المتن وبشروط
 فى النهاية الاما ذكر قول المتن (لا يصلح التسليم) اى بان كان خرابا وخوفا فأنما ما ساقى من التسوية
 بين الخراب والخوف اه سم (قوله هو جاز) بخلاف الجبال والحاصل أنه ان لم يصلح الموضع وجب البيان
 مطلقا وان صلح له مائة من وجب البيان فى ما جاز دون الحلال وهذا يعلم احتياج كلام الحلى الى التقيد
 اه سم وقوله مطلقا اى حالا كان السلم أو مؤجلا وعلى كل الحمل مائة أو لافيه او بعموم و يجب فيها
 البيان وكذا انقضت وقوله وان صلح الخ ارى مع وجوب البيان فى صورة كون السلم مؤجلا والعمل مؤنة
 دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للحمل مؤنة ولا كونه مؤجلا مؤنة للحمل (قوله من الامكنة) بيان
 لما (قوله فى ذلك) اى فى محل التسليم وفى معنى الامكنة ملق بيراد (قوله حال) اى مطلقا اه سم (قوله فان
 عينا غيره تعين) ظاهر ولو غير مبالغ وقدر شيخنا انه اذا عينا غيره مبالغ فى القلوب على
 الحلال ومضى عينا غيره مبالغ فى العقد اه يجزى (قوله فان عينا غيره الخ) والثمن فى النعمة كالسلم فيه
 والثمن المعين كالسليم المعين وفى التمة كل عوض اى من نحو اجرة وصدق خلع ملزم فى النعمة اى
 غير مؤجل له حكم السلم الحلال اى ان عين التسليم مكان ساو وتعين والتعين موضع العقد فمضى وشرح
 الروض واقراء سم (قوله بخلاف ما يذهب اليه المعين) اى حيث يبطل بتعين ثمنه على العقد قبض ومنه ما قد دم
 من أنه لا يشترط خطبا أو نحو وشرط على البائع اصاله الى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه عن (قوله
 من الصلاحية) بان طرأ عليه خراب آخر من صلاحية التسليم او خوف على نحو نفس اموال او انتفاع
 اه سم عن الاعاب عبارة عن شىء أو ما كان ذلك بخرايا أو خوفا وغيرهما اه (قوله تعين اقرب بمحلى

اى الدار (قوله ويجوز الاعتراض الخ) هذا بخلاف ما سيذكره فى اول الفصل لا يصح ان يستبدل من السلم
 فيه بقوله ومثله المبيع فى النعمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المتقدم جواز الاعتراض وما فى شرح
 الروض يجوز على الثمن (قوله لا يصلح التسليم) اى بان كان خرابا وخوفا فأنما ما ساقى من التسوية
 بين الخراب والخوف (قوله هو جاز) بخلاف الحلال والحاصل أنه ان لم يصلح الموضع وجب البيان
 مطلقا وان صلح له وليس جاز مؤثما جازيا مطلقا وان صلح مؤثما جازيا مطلقا وفى الجبال دون الحلال
 وهذا يعلم احتياج كلام الحلى الى التقيد اه (قوله حال) اى مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين) بخلاف المبيع
 المعين (قوله فى الروض والثمن فى النعمة كالسليم) اى المعين وفى التمة كل عوض اى من نحو
 اجرة وصدق خلع ملزم فى النعمة اى غير مؤجل له حكم السلم الحلال قال فى شرحه ما عين التسليم
 مكان ساو وتعين والتعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المعين) ظاهر من المعنى فلا تعين لكن
 المقصود من التعليل انه يبطل المبيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين التسليم عن الصلاحية) عبارة

تعين رأس المال فى المجلس
 اذا كان فى النعمة يلزم من
 بيع الدين بالدين لا قبضه
 ويشتر فيه خيار الشرط
 ويجوز الاعتراض عنه وعلى
 الثاني ينعكس ذلك ويحل
 الخلاف اذا لم يذكر بعده
 لفظ السلم والا كان سلميا
 اتفاقا لا سواء لفظ والمعنى
 حينئذ الثالث بيان محل
 التسليم على تفصيل فيه
 حاصله (المذهب انه اذا سلم
 سلميا لا مؤجلا ولا مبالغ
 (موضع لا يصلح التسليم أو)
 سلميا مؤجلا وما لم يحل
 (صلح له (و) لكن (لعله)
 اى المسلم فيه (مؤنة) اى
 عرفا كلفا واضحا (اشترط
 بيان محل) بفتح الحاء اى
 مكان (التسليم) للمسلم فيه
 لتفاوت الاعراض فيما يراى
 بين الامكنة فى ذلك (والا)
 لا يصلح التسليم والعلم حال
 أو مؤجل لا مؤجل ذلك
 له (فلا) يشترط ما ذكر
 و تعين محل العقد لتسليم
 الحرف فيه فان عينا غيره
 تعين بخلاف المبيع المعين
 لان السلم الما قبل التسليم
 قبل طرأ يقتضى تأخير
 التسليم ولو خرج المعين
 لتسليم عن الصلاحية تعين
 اقرب محل مبالغ له ولو أبعد
 منه

كالإحصاء أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشهور بزيادة العامين وكذا أول أو آخر رمضان لو وقع على نصفه الأول أو الآخر كما
هذا منقلا عن الأصحاب وأن طالع التواريخ في هذه أو في يوم كذا أو في رمضان مثلا (١١) لأنه كما جعل طرفا كما عفا عنه جزمه

فعمد في إثباته كقوله كل يوم ظهر ويلاقي بمعنى الأيام أي ما هو واضح من الدليل اه عش (قوله أو
طلوع الشمس) أي ظهوره وظهوره وجسمه من الصفه ان الشهور قد يستمر الغم وغيره اه عش
(قوله ولو عشا) تعليل لعدم صحة الأول ورمضان أولى آخر رمضان على النشر المرتب إلى وقوع
القول الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثاني على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا)
أي عدم الصفه في صورتين لا يتبرهن (ما نقله الخ) المعتد الجواز و يحمل قوله إلى أول رمضان
على الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثاني نهاية وسم
وعش (قوله أو في رمضان) إلى قوله كذا فانه في النهاية الأول لانه من حيث الوضع إلى يوم ثم (قوله لانه)
أي ملازم من اليوم ورمضان وكذا من غيرهم من أجزائه (قوله كذا) بالرفع على الاستدلال أو بالنصب على
التاكيد (قوله وإنما جاز ذلك) أي قوله في رمضان متشكلا في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رمضان
(قوله لانه ما يتصل) أي الطلاق (قوله قبله بالعلم) أي جوابا لـ أي قبل الطلاق التعليق بالعلم (قوله
ثم تعلق بأوله) أي ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعنيه) أي الأول لما يأتي الخ وهو
قوله بل من مذهبنا (قوله منه) أي لما يأتي (قوله تعلقه بأوله يقتضي الخ) الجمله مقول القول (قوله ولان
حيث العرف) كقوله الآن في بل من حيث الخ تعلق على قوله لانه من حيث الوضع أي أن تع. بل الجزء الأول
لوقوعه في الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولان جهة العرف بل هو أي التبع بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الأول اه كردد (قوله لانه حيث الخ) بيان للقاعدة وقد كبر الضمير بتأويل الضابط وحيث فشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أي تحقق (قوله اسم الخ) أي مفهومه (قوله لوعلى طلاق قبل موته) بأن قال لها
أنت طالق قبل موته وكان الأول يقبل موته (قوله حال) أي عقيب التعليق (قوله أو بكتك ما الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله الثالث) أي صدق الاسم (قوله لم يبق) أي التكثير (قوله أي يوم الجمعة)
لا يقع بالتكثير في الأئمة (قوله بخلافه) كجاء في ربيع ونفر الخ (قوله على أزمته) أي على أجزاء
مدولة (قوله بل من مذهبنا) في نظر بعض لما يأتي من سم أنما (قوله وقتية) أي قول بل ان الزمان قبل
لزم مذهبنا (قوله على الخلاف فيما) أي على القول بالانفراق بينهما بأن الأول موضوع للمذهبين قد
الوحدة الشائعة أو الثاني موضوع لهما لا يقدروا المختار ونصب الأمدى وان. فالحاسب إلى أنه لا فرق بينهما
وأنما موضوعات للمادة مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما من قبله بالعلم الخ) أي قبل الطلاق
التعلق بالعلم (ولم يقبله به) أي لم يقبل العلم التام. بل بالعلم اه كردد (قوله الذي الخ) نعمت لـ (قوله
انه الخ) أي دالة الطرف على أزمته (وضعه) أي الطرف (لكل فرد فرد) أي جزء (قوله من ذلك) أي
من مقتضى تعبير ان الزمان دالة الطرف من دالة التكثير فمقتضى ما مر أنه من دالة العلم (قوله كجمل
الخ) ولان العلم المستغرق الصالح من الآخر فلا من الآخر فوضع بالعموم يجوز وكان علاقه بانه شبه
الأجزاء الجزئية وأطلق علم اسمها اه عش (قوله ولو كان عالما الخ) لا يفي على عارف أنه يتعين تأويل
تعبيهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء والآخر اليوم مثلا موضوع للقدر المخصوص من الزمان
لأن كل جزء منه كجمله معلوم لكنه يقتضي كل جزء والحكم بالنسب إلى الصداق مع تعلقه بمصطلح بكل
جزءه فليتأمل اه سم وقوله لأن لكل جزء الخ أي كما يقتضي ما مر أي ولا يجوز مذهبنا كما يقتضيه
الحال لا فرق في المعنى (قوله هذا منقلا) المعتد الصفه (قوله من قبله) أي من قولنا قبله (قوله ولو كان عالما
الخ) لا يفتي على عارف انه يتعين تأويل تعبيهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء والآخر اليوم مثلا
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لأن لكل جزء منه كجمله معلوم لكنه يقتضي كل جزء والحكم بالنسب إلى الصداق

على الخلاف فهما وقتية ما مر من قبله بالعلم ولم يقبله به الذي مر به على المصير ويوعه السبك والركن وغيرهما من حيث دالة
العلم القسبة. ولو وضع لكل فرد فرد من أفراد ذلك فلتف الخ الحق من ذلك فلتف الخ ما قاله ابن الرفعة كما علم من قولنا تعني المصنف لانه من حيث
الوضع ولو كان عالما كانت دلالته على الأول من حيث الوضع لما تقرر في موضع العام فانه واجب

كلام ابن الزعفران قوله قول ابن العباد ما تقر راجع إلى عن جهته متحققه (قوله من القرن) أي بين
 الطلاق والسلم (قوله أنه ليس بشئ) مقولاً لقول (قوله لهم) أي ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) أي
 الطلاق والسلم (قوله هذا جهنا) أي السلم بالطلاق (قوله لا من معلومة إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى) ألا
 قوله والحد إلى لانه (قوله وكذا النير وز والهرجان) النير وز وزول الشمس برج الميزان والمهرجان
 بكسر الميم وقت تزولها برج الحمل كذا في المعنى والنهاية ثم ذكر في المعنى بعد أسطر أوله الجمل ثم قال ويرى
 حل النير وز انتهى وهذا هو المشهور وما أقاده أولاً كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة أنه سدر كغيره
 الكردى وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهي الشمس فهما إلى أول برج الحمل والميزان أه وصار
 عش قال في المصباح وفي بعض النوازل كان المهرجان واقعاً أول الشتاء ثم تقدم عن حق صار ينزل في أول
 الميزان أه وهو مخالف لقول الشارح مد وقت زولها برج الحمل أه (قوله وضع النصارى) بكسر
 الناصي (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلالين نهاية ومعنى (قوله هذا) أي حل المطلق على الهلالين
 (قوله ان هذا) أي العاهات (قوله والتأجيل بالشهور) جملة حاله (قوله لا يلقى المنكر) أي الشهر
 الذي وقع العقد في أثناءه والمراد بالقاء أن لا تصيبه من المدة (قوله ثم راجع) أي كذا في قوله ولا يلقى
 المنكر أه يجبري (قوله لو عقد في يوم الخ) حاصله أن العقد اذ وقع في اليوم أو الليلة الاخيرين من يعتبر
 ما دنا الشهور الاخير هلالاً وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلقي المنكر ويتأخر ابتداء الاجل عن العقد
 ولكن وجهه لا يعدم فائدة اعتبار المنكر لو اعتبر ما قدر من آخر يوم من آخر الشهر لان كونه ناقصاً لا يعلم
 الا بعد مضي ذلك اليوم جمعه فقبل مضي لا يمكن الحكم بالحل والى بعد مضي فائدة الحكم بحلوه قبل تمامه
 وبما يلزم من اعتبار يوم من اليوم التاسع والعشرين من آخر الشهر الذي هل ناقصاً اعتبار الشهر
 العددي تسعة وعشرين يوماً وهو خلاف المقرر في نظر هذا الحل ومن اعتبر بقدر من أول الشهر الفاضل
 يجعل الشهر الآخر ثلاثين نظراً للعدول ثم يادفء الاجل على الاخير العربية الشريعة التي على الهلالين ومن
 ثم انهم ينقص الاخير بان كان ثلاثين يوماً اعتبر ناقصاً لانه كسر من اليوم الثلاثين منه لعمد ولم يادفء على
 الاخير الا ربعاً وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين من ثمة أه بصري (قوله لانها مضت الخ) فلو
 عقد في اليوم الاخير من صفر وأجل ثلاثة أشهر مثلاً فنقص الريعان وجادى الاول حل مضياً أه
 يتوصل على تكميل العدد بشئ من جادى الاخير أه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) الاول حل ناقصاً
 بالاله بعد يوم العقد أه عش (قوله والايم يثبوت انسلخه) حتى لو كان العقد وقت الزوال من يوم
 آخر الشهر حل الميزان وقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير أه كردى وعش (قوله منتهى)
 أي من الشهر الاخير (قوله لانه راجع الخ) وجهه أن اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كلاً
 يؤدي إلى إلغاء المنكر المؤدى إلى تأخر ابتداء الاجل عن العقد فان كان هذا هو المعنى أه أيضاً اذا كان
 الشهر ناقصاً فلم يتم منه المنكر ثلاثين يوماً أو قد تم مجاهاه عن البصري (قوله حينئذ) صوابه شرح
 الروض بل حينئذ دون البقية أه سم (قوله والنقر) أي نفا الخ (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعد
 في الريعان وجادى أن العقد وقع في أثناء بيع الاول أو جادى الاول وقال الريعان أو جادى
 فصل على أول الثاني والا فلا يتصور رجه على أول بيع الثاني اذا ود العقد بعد انسلخ الاول فليست مسلم
 أه عش وهو ظاهر

● (فصل) في بقية الشروط (قوله بقية الشروط) إلى قوله وأما اذا وجد في النهاية الاقوله وأتلفه إلى
 للثمن وكذا في المعنى الاقوله في كماله المثل (قوله وحاول رأس المال) وهو مره بعد قول المصنف أسعد هاسليم
 رأس المال في المجلس كردى وعش (قوله على تسليمه) أي المسلم فيمضوه فحينئذ ان تقر بيع الشيء على
 صادق مع قفله بجملة أو بكل جزء منه فليست مسلم (قوله حينئذ) صوابه شرح الروض بل حينئذ دون البقية
 ● (فصل) في بقية الشروط (قوله بقية الشروط) إلى قوله وأتلفه إلى
 البقية وقد مر منها أربعة
 الثلاثة التي في الثاني وحاول
 رأس المال وانما هي
 القدر على تسليمه في شرط كون المسلم فيه

وعم أنه لا علم بين المجلس
 والتدقيق يستشكل هذا
 بهذا (فان من شهر العرب
 أو الفرس أو الروم يجرى)
 لا من معلومة مضبوطة وكذا
 النير وز والمهرجان وضع
 النصارى (وان أطلق)
 الشهر (حل على الهلالين)
 وان الحد عرفهم بخلافه
 لانه عرف الشرع هذان
 عقداً أوله (فان انكسر
 شهر) بان عقداً أه
 والتأجيل بالشهور (حسب
 الباقي) بعد الاول المنكسر
 (بالاله) يتم الاول ثلاثين
 مما بعد هلال يلقى المنكر
 لئلا يتأخر ابتداء الاجل عن
 العقد ثم لو عقد في يوم أو
 ليلة آخر الشهر اكتفى
 بالآخر بعده بالاله وان
 نقص بعدها ولا يتم الاول
 مما بعد هلالاً مضت صريته
 واصل هذان نقص
 الشهر الاخير والام يشترط
 انسلخه بل يتم منه
 المنكر ثلاثين يوماً عند
 اعتبار الهلال في حينئذ
 (والاصح مع تأجيله بالعيد
 وجادى) وشهر ربيع
 والنفسر (ويحمل على
 الاول) فصل باثر لزومه
 لتحقق الاسم ومن ثمة
 كان العقد بعد الاول وقبل
 الثاني حل عاماً بمعية
 ● (فصل) في بقية الشروط
 البقية وقد مر منها أربعة
 الثلاثة التي في الثاني وحاول
 رأس المال وانما هي
 القدر على تسليمه في شرط كون المسلم فيه

نفسه قول المتن (مقدور على تسليمه) ولو بان يكون موجودا عند التسليم البعقظ اذا كان التسليم لاجل
 ماسا من صاحب الاستصاف في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده سابقه اهـ سم قول المتن (على تسليمه) وبأن
 في تعبيره بالتسليم ما عرف البيع اهـ نهايه و يقيد بأبنا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الحال على
 قوله ما راجع إلى من أن قدره المشتري على التسليم كافة كن اشترى مغصوب باقتر على انتراعه وقد عرف من
 ما هنا بين البيع بان البيع لما ورد على شيء بعينه كفي بقدره المشتري على انتراعه بخلاف ما هنا فان التسليم
 انما ورد على ما في القصة فلا بد من قدره التسليم البعقظ لانه على انتراعه لكن قال سم على حرجان التسليم البعقظ ملك قدره التسليم
 فيه فقصيه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تحليه تسليمه عن حقله فتسليمه ظاهر الاجزاء فهذا التسليم اجزا
 في التسليم فتأمل انتهى اهـ عـش أي فهذا امر يصح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) أي بالنسبة لغالب
 الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اهـ عـش وفي العجري عن الشوري والمار اشد مشقة لا تحصل عادة
 فيما يظهر (قوله وكذا لو كان الخ) أي فانه لا يصح وعليه فلو تبين أنه كثير في نفس الامر فهل يشين صحة العقد
 اكتماله بجاني نفس الامر أو لا نظر العقد الشرط ظاهر فيه نظر وقضية قولهم العبرة بشرط البيع عما في
 نفس الامر لا لاول اهـ عـش أقول وقضية قولهم ما وقع فاسد لا ينقلب حصصا الثاني فلا يرجع (قوله من
 الباكورة) هي أول النكاح اهـ عـش وفي العجري هي الثمرة عند الاندلاء وعند النكاح أي الانتهاء واجمع
 الأنوار شوري في المصباح والنزادى هي أول ما يولد منها اهـ (قوله وصرح بهذا) أي الشرط الخامس
 (قوله في قوله مع شرط الخ) أي المذكور أول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفي في مجرد نصر بعبه هذا
 الشرط الا أنه لا ينع في قول الشارح مر فغاصب خمسة وقوله وليس الخ فيه أن البيع لا ينصرف في بيع المعين
 كبريت الإشارة المعوا المحاصل أهـ لم يحصل جواب عن هذه الشرط انما نفي شرط البيع اهـ رشدي
 (قوله للمترفين) أي البيع والسلم كروى عن (قوله فيها) أي في القدرة اهـ كروى لول الأول أي في محل
 القدرة والتأنيب باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه أن البيع في القصة كالسلم يعتبر في القدرة
 تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الحلته وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم
 بالافتراق بينهما بين السلم على الحاجة له اهـ سم (قوله لا يعتبر) أي القدرة (قوله مطلقا) لمرئنا كيد
 أن يبيع المعين لا يدخله أجل وعبارته فهم أنه يصح حاله ولو حلا وليس كذلك فعل مراده أنه ليس له الاخذ
 الحاله وهي كونه حالا وأن المراد سواء كان غنما سلا أو مؤجلا لكن هذا بعيد عن الساق فلو عطف مطلقا
 لكان أولى اهـ عـش (قوله وهنا) أي في السلم (قوله هنا) أي العقد يعني اقتران القدرة به (قوله الحلول)
 أي وجود القدرة عنده (قوله الى محل التسليم) خرج به ما صدر لولودون مسافة لتقص منه وكان الفرق بينه
 وبين ما يأتي انه يتفرق في الدوام لا يتفرق في الاندلاء اهـ بصري قول المتن (البيع) أي ونقصه من المعاملات

السلم على ماسا من صاحب الاستصاف في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده سابقه (قوله وليس به محل
 القدرة للمترفين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك أنما شاع الاسلام وورد على ما نه الحال الى عدم افتراق
 البيع والسلم في ذلك لان البيع في القصة بشرط فيه القدرة فتدو وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر
 عنه كان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الحلته وذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق
 بين السلم وبينه على الحاجة اليه الآن قال بيع المعين هو التبدل لانه الغالب فاحتجبت ملاحظة بيع غيره
 ولا يخفى على ما قبله لا قال هماغه فترقان من جهة أنه يكفي التسليم في البيع دون السلم لتعلقه بالقصة لا بقوله أما
 أولا فالفرق بين بيع عبدة التسليم اصلا بل وقته كالا يخفى من الصلة فالحال الفرقان القدرة مع غيره عند
 العقد في البيع وما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول وما في السلم في القصة يساوي
 السلم في اتفاق كل على الله فلا ريب لهذا الفرق وما انك فلا تسلم هذا الفرق لان السلم اليوم ملك قدور المسلم
 فيه فقصيه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تحليه تسليمه عن حقله فتسليمه ظاهر الاجزاء فهذا التسليم

مقدور على تسليمه من
 غير مشقة كبيرة عند
 وجوب التسليم وهو
 ما يقتضي الحال والحلول
 في الشئ ان السلم لا ينقطع
 عند العقد والحلول كرتب
 في الشئ لم يصح وكذا في
 لمن حصوله عند وجوب
 لكن بمشقة عظيمة كقد
 كثير من الباكورة وصرح
 بهذا مع دخوله في قوله مع
 شروط البيع ليرتب عليه
 ما بعده وليس به محل القدرة
 المترقب فيها فان بيع
 المعين يعتبر في القدرة
 مطلقا وهنا تارة يعتبر هذا
 تارة يعتبر الحلول كافتراق
 فان كان يوجد سلا (خ)
 وان بعدد (ص) السلم فيه
 ان اعتد نظره الى محل
 التسليم (البيع) القدرة
 عليه حيثما قبل لا بد

من زيادة كبره لو زادت
 الاعتقاد بههم (والأصل) عند
 نقله ليوم بان نقله نادوا
 أولم ينقل أصل أو قل لنحو
 هندية (خلا) يصح السلم
 فيه إذا لا تدور عليه (ولو أصل
 قيسام) وجوده (فانقطع)
 كاه أو بعضه لما تحته فسدته
 وإن وجد ببلد آخر لكن
 إن كان يفسد بالنقل أو لا
 وجد لا عند من لا يهيه أو
 كان ذلك البلد على مسافة
 القصر من المد التسلیم (في
 محله) بكسر الحاء أي وقت
 حاله وكذا بعدوان كان
 التسلیم (الم) ينفسخ في
 الظاهر) كإذا الفس
 للشئ بالثمن وليس هذا
 كتاب البيع قبل القبض
 لأن ذلك في معنى وهذا جاز
 في القيمة (فيخبر السلم) وإن
 قاله السلم المتخلف من
 مالك (ينفسقه) في كاه
 لا بعضه المنقطع فقط وإن
 قبض ماعده وألفهاذا
 نسخ نفسه به ورجع
 رأس ماله (والصحيح)
 يوجد) في طلبة وخياره
 على الرقني فله الفسخ وإن
 أباز واسقطه منه ولو
 علم قبل (الحل) بكسر الحاء
 (انقطاعه عند نقله) لفسده
 قبله ولا ينفسخ نفسه
 حينئذ (في الأصح) فيما
 لأن وقت وجوب التسليم لم
 يدخل أما إذا وجد عند من
 لا يبيعه إلا بالثمن من
 مثله فيلزم نفسه بذلك
 الأكثر

له معنى (قوله من زيادة كبره) أي بعد قوله إن اعتدقته اه عش (قوله بان الاعتقاد الخ) فتدعي لكن
 الظاهر أن المتبادر من الاعتقاد أكثر قوائم له سم وأقرعش والسيد عرقلو المن (والأصل) أي
 وإن كان البلد الموجوده دون مسافة القصر كخو قضة السباق ولا يعارض مفهوم قوله إلا في أو كان ذلك
 البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عارض انقطاعه كخو صرجم التصو وروكلا معناني المنقطع من محصل
 التسليم وقت وجوبه فلا يصح السلم فيه وإن كان يجعل قرب بحيث لم يعتدقته البيع مراهق وفي النهاية
 والمغني ما وافقه (قوله أخوه هدية) أي ما لم يعتد الهدى إليه بمعاها لا فتكون كلك قول البيع وبقي ولو كان
 السلم المبيع الهدى إليه هل يصح أم لا فيه نظر والأقرب عدم الصحة لأنه لا يتقاعد عما لو أصل في علم السيد
 الذي يعز وجوده من عنده وقد قال فيه بعدم الصحة على المعتمد وما لو أصل إلى كافر في عدمه سلم فإنه لا يصح
 ولو كان عنده سيد كافر وأصل لنحوه فلكلهم الإهم الآن يقال ما اعتدقته الهدى إليه كبره أو هو المسلم إليه
 صرجه بخره إلى وجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا الأخير أي الصفه هو الآخر بلما ذكره قول المتن
 (فانقطع) وفي معنى انقطاعه ما لو غلب المسلم اليونعز الوصل إلى الوافع وجود المسلم فيه من مائة وسم
 وإن من المغني أنه زيادة قال عش قوله مر وقعد الوصل أي بان لم يكن له مال في البلد أو كان وشق
 الوصل إليه بان لم يكن ثم فاض أو كان وامتنع من السلم عليه ما طلقا أو امتنع أو شروا وتا قلت اه (قوله)
 من لا يبيعه) أي مطلقا اه سم عبارة الكردى بخلافه لو كان يبيعه من غير حال يجب تحصيله اه وهذا
 على مختار الشارع إلا في الأول على مختار النهاية والمغني كما في (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان
 على ما دون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد شبهه ما قبله اه سم أي إذا تظاهر أن المراد
 بعلمه ما بعد تمام الاجل (قوله اه) أي مدافعة السلم إليه السلم اه كردى قول المتن (في الظاهر) ويجرى
 الخلاف إذا قصر السلم إلى الدفع حتى انقطع أو حل الاجل بون السلم إليه قبل وجود السلم في مال أو بأسر
 التسليم لبيعة أحد العاقدن ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى في عش من العبر منته (قوله وإن قال
 له السلم المبالغ) أي فلا يجبر على قبول رأس المال بل هو على خياره بين السبر والفسخ اه عش (قوله)
 لا بعضه المنقطع) أي فخر أما إذا تراخى بآل ذلك فيجوز أخذ ما تم تقبله بأجره بدين ونظره عيب
 أحدهما اه عش (قوله بيه) أي بيلما اتلفه من للثل أو القمقول للثل (حتى يوجد) أي ولو في العام
 القابل مثلا اه عش (قوله بنسبه) أي الانقطاع اه عش (قوله فيه) أي في عدم الخيار وعدم
 الانقضاء اه معنى (قوله أما إذا وجد عند من لا يبيعه) قال في الإعاب كإرض وغيره فيعادون مرحلتين
 قال في شرحه وخرجه دون مرحلتين المرحلتان كما ذكر فلا يلزمه الفصل بينهما فيه من المشقة العظيمة
 ثم قياس ما يترتب من السلم وأن خيلوه على الفور انتهى وقضية كلامنا خلافه اه سم (قوله فيلزمه
 تحصيله) خالفه النهاية والمغني فقالوا لو وجده يباع بثمن غالي أو لم يزد على ثمنه وجب تحصيله وهذا هو
 إجماع السلم قبل تسليم (قوله بان الاعتقاد بههم) قد عديم لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتقاد الأكثره وإن
 لم تفرغ (قوله المنصف والأصل) أي وإن كان البلد الموجوده دون مسافة القصر كخو قضة السباق ولا
 يعارض مفهوم قوله إلا في أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عارض انقطاعه كخو صرجم
 التصو وروكلا معناني المنقطع من محصل التسليم وقت وجوبه فلا يصح السلم فيه وإن كان موجودا على قرب
 حيث لم يعتد نقله لبيع مر (قوله من لا يبيعه) أي مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو
 كان على ما دون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد شبهه ما قبله (قوله أما إذا وجد عند من لا يبيعه
 الخ) قال في الإعاب كإرض وغيره فيعادون مرحلتين قال في شرحه وخرجه دون مرحلتين المرحلتان
 كما ذكر فلا يلزمه الفصل من ذلك ما ليس من المشقة العظيمة ثم قياس ما يترتب من السلم وأن خيلوه على الفور
 انتهى وقضية كلامنا خلاف ذلك (قوله فيلزمه تحصيله) والاولى لأباعتهم مثله فاقول وأسلم إن

وفارق الغاصب بانه اترق التحصيل بالعقد باختياره وقبضه بدل مال خاز اذ في مقابلة ماله من غير ان يفتضه بخلاف الغاصب ايضا فان السلم عقد وضع ليرحم فلو لم يمسك السلم المتحصل هذا لفرغ الموضوع له العقد ولا انتفت (١٥) فانه وبالعقد والمانعة من مملوكة

مراد الوضعية بقوله ابراهيم بوجوب قصده وان غلصه فلا ان الراد انه يباع ما كثر من مثله لان الشارع جعل الموجد ما كثر من قيمته كالعقد كافي الرقبة وماله الطهارة وانما قال الغاصب لا يكتب ذلك انما ضاعى الاصح فهنا أولى وقرئ بعضهم بين الغاصب ما هنا لا يجرى اه قال عرش قوله لا يزدعي عن مثله ظاهره وان قلت الزاد في يني خلا فاعماله كان قدوا يتناوبه وقوله كفى الرقبة أى الوجبة في الكفارة وقوله وقرئ بعضهم مراده مع اه (قوله وفارق) أى السلم اليه (قوله وقبض البذل) أى رأس المال (قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية الاقوله فان فرض فهو يسير (قوله فبه) أى في السلم فيقول المتن (معلوم التقدير) أى للعقد من ولو اجمالا كمنه فتلاعى الاوصاف بالسماح ولعدلين ولابدين معرفتهما الصفات بالعين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بغيرهما متصلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه عرش (قوله كسب) يعني جمع سباط بكسر الباء كسب وكتاب اه يعبري (قوله ماله) أى به وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو الكيل والوزن واليه يجمع على (قوله يجوز وما جرمه) وفيه لا يباع لولا ما بعد الكيل فيه ضابطا لكان قدر الترافل فاطر الفرق بينهما ما قد يقال ان كفايا لعل الى بالانقلاب على الى بالتعبد احتيط له فتقدم ما بعد كيله في زمنه مسئلة الله عليه وسلم بالتميز لكونه كان مكيلا في زمنه على الصلوات والسلم على ما مر بخلاف السلم اه عرش (قوله وفارق) (الخ) جواب سؤال الجواب الملقى فان قيل لا يتعين هاتى الكيل والكيل وفي الوزن كفايا بالارباب والبابان المصنوعه شاعرة التقدير وثمة الماهية بعادته على الله عليه وسلم اه (قوله بغير الماه) أى حيث علم مقدار ما يقص فيمن الفرق والمشتبه على قدر معلوم من الوزن فيصير القبض بهنا ومن نحو الماء الاذهان الماشعة كالزيت اه عرش (قوله اما لا يبدل) أى قوله فان فرض في الملقى (قوله اما لا يبدل) أى لا يبدل ما بعد (الخ) من هذا ليعمل السلم في النوبة لا في النوبة كذا هو زلاتها بفرض انهم لموز ونفخاو وزن يصح السلم فيه اذا عد الكيل ضابطا به بان لا يظلم خطره اذ يفرجوا عن هذا الضابط الاما عظم خطره فتقتل السلوك العنبر على ما فيه وظاهر عدم تحقيق قياس التو وعلى مثل السلوك العنبر على ان صاحب العباب مره بهه السلم فيها كذا هو زلاته اه وشدي (قوله فتقتل) بضم الفاء على المصباح اه عرش (قوله عند التقدير) أى لا يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حينئذ) أى حين الاستيفاء (قوله يعمل الخ) أى اذا انتهت به لعل كلامه مقرر وضربا في دفع السلم فيه كذا اه قال عرش قوله منع السلم فيه أى فيما ذكر وهو التقدير فهو قصر اضافى قصده الاحتراز عن الكيل لا تعين الوزن اه وبعبارة الملقى واستثنى الجراح وغير التقدير انما فلا يسلم فيها الا بالوزن ويبنى أن يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطري في التفاوت بين الكيل والوزن كقوله ابن تونس اه (قوله نوب) بغيره الملقى ذهب قول المتن كذا أى نوب مثلا صفته كذا ووزنه كذا ووزنه كذا اه وهى أحسن قول المتن (أوصاع حنطة) أى سلا ملقى وعش (قوله الخ) أى أنه الملقى (قوله الصاع اسم الوزن) أى الموزن الذى هو خمسة أطلال أو ثلث شرط الى وزن فيه يحصل الحاصل اه كرى (قوله كذا) أى على أن كلها كذا اه كرى (قوله كذا) أى على كذا عليه كلامهم حيث قالوا الصاع قد حان ما مصرى (قوله ضبطا عاما) أى على ما يجمع الاقطار أى بخلاف ضبطها بالكيل كالنقد المصرى مثلا قول المتن (في الصلح) بكسر الباء (والباختصاص) بفتح الحاء مع كسر هاء (والقضاء) بالثلاثى والتمهين يتوهم

الشعير عن ابراهيم لو كانوا يدعونه بغير غال ووجب قصده وقضيت وجوب قصده وان زاد على عن مثله واخذ به الزكوى وقرئ بين السلم والغصب عاذكره الشارع وقال الاسنوى المراد بالقبول هنا تقاع الاستعلاء لان ما على عن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) أى فلا يشترط ذكر الوزن في العقد (قوله الوزن) أى لا يناسب الماذكور (قوله ويرد بان اصل الخ) بل يكفى في اسم الوزن فان قال في ما انتصاع كذا لاستقامته وورد بان اصل في الصاع الكيل كذا عليه كلامه في كذا القطر وانما افرد به الوزن لانه الذى يشبطه ضبطا عاما (ويشترط في الوزن في الصلح) والباختصاص والقضاء والنسب والقبول والقبول والقبول كذا لا يشبطه الكيل انما فيه

فنه بمن يخل واعتدى عليه (و) القسط السادس التقدير فيما يبنى الفرغ منه في شرط كونه أى السلم فيه (معلوم التقدير) فيما يكال (أو وزنا) فيما وزن (أو عدا) فيما يعد كالمليون والين (أو ذرا) فيما يزرع أو ذرا (أو عدا) فيما يزرع كسب الغنم السابق أو لى الباع مع قياس ماله فيه بما فيه (و) بعض في الكيل وزن أو عكسه ان عد الكيل ضابطا به يجوز وما جرمه كجره أو أقل وفارق هذا الربوى بان الغالب فيه التعبد ومن كفى الوزن بغير الماء هذا لا يجرى ما لا يعد ضابطا فيه لعظم خطره فتقتل السلم والسلك والعنبر في تعين وزنه لان لغيره الختلاف بالكيل والوزن ماله كغيره بخلاف الا لى الصغار لقله فتفاوتها فان فرض فهو يسير جدا وما علو وزنه باله تناضد كالنقد يكفى فيه عندنا العقد للاستيفاء لادنس وزنه حيث لا يفتقر الى ما هو موقوف الجراح على السلم في التقدير الاوزان على عمل على مالم يسرف وزنه (ولو أسرفى مائة) فربا (و) صاع حنطة على ان وزنها كذا (بمع) امة لوجوده قبل الصاع

قال عس قوله هر بكسر الهمزة ويضعها الياء وقوله بالفتح الخ قال في المصباح والقائه فعال وكسر القاف
 اكثرون منها وهو اسم جنس لما يقوله الناس الخمار والخمر والمقوس الواحدة قنطرة انتهى اه (قوله
 أولغير ذلك) عطف على قوله لكنه أكبر الخ (قوله ولا عدل كثير) الى قوله ولا يناقض في النهاية (قوله اسكن
 واحدة) أي والجملة كما اعتد حشنا الشهاب الرمي وحشنا البلطجة الواحدة والعدمن البطيخ كل منهما
 لا يصح السلم فيه فأول تلف اسكن عدمن البطيخ فهل يصح قنطريته لأنه لا يصح السلم فيه أو يصح
 وزنه بطيخا لأنه مع النظر محو قال وزن يصح السلم فيه أو متناعه فيما جاء من جهة ذكر عدمن وزنه فيه نظر
 والمتع ما حو من المباحث مع هر أن العدمن البطيخ مثل لأنه يصح السلم فيه ضمن مثله إذا تلف وانما
 يعرض له امتناع السلم فيه إذا جرم فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وإن البطيخ والواحدة مقومة قضمن
 بالقيمة لان الأصل منع السلم فيها وإن عرض جوازها إذا أراد بالوزن التقريبي انتهى سم وعش (قوله
 لعز وجوده الخ) ويقول السكروا سلم في عدمن البطيخ مثلا كانه بالوزن في الجرم دون كل واحدة طرا اتفاقا
 مجموع كمال حشنا الشهاب الرمي لأنه يشترط ذكر حجم كل واحد فتؤدي الميزة إلى جودنها ومعنى أي
 فلا يصح فيه السلم ما لم يرد بالوزن التقريبي على ما مر عش (قوله في نحو بطيخة الخ) أي كسفر جملة واحدة
 اه معنى (قوله لا احتياجه) أي السلم في نحو بطيخة الخ (قوله في الصورتين) هما ذكر العدد والوزن لسكن
 واحدة والسلم في الواحدة مع ذكر حجمه ووزنه فالطريق ليعتد به أن يعزل قنطريته من البطيخ تقر بها
 حجم كل واحدة كذا اه عش أي بطيخة حشما كذا وزنها كذا تقر بها (قوله وكذا يقال فيها
 لوجرم الخ) أي فإذا قصد الوزن بالقرين أو أطلقه وقتلا يحمل على التقريبي مع الإقلال اه عش (قوله
 يتخلف فحوشها الخ) أي فيصم السلم بما ذاجع بين خمره ووزنه وكذا بين عدموه ووزنه ثمانية ومعنى ويمكن
 أرجاع كلام الشارع إليه أيضا (قوله تحت مازاد) أي على القدر المرسوم (قوله انماع الباذنجان) التمع
 بالفتح والكسر كمنبأ المترق أسفل الثمرة والبسر فحوشها ما قهرس (قوله رج الزركشي) سبق على
 ذلك الأذري اه سم (قوله لانه) أي عدم القطع (قوله لا يقبل أعلاه) ليس فيه مخرج باشتراط القطع انتهى
 سم على قول بطيخه يعني عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر في أن العقد صحيح بدون اشتراطه
 ولكن إذا أحضره المسلم إليه بالوزن لا يجب على المسلم القبول اه عش (قوله فسوخ الخ) * (فرع) *

الردن المراد به هنا الكيل وقوله مضطاعا يتأمل (قوله ولا عدمن وزن لسكن واحدة) أي ولا الجملة كما
 اعتد حشنا الشهاب الرمي وحشنا البلطجة الواحدة والعدمن البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو تلف
 اسكن عدمن البطيخ فهل يصح قنطريته لأنه لا يصح السلم فيه أو يصح وزنه بطيخا لأنه مع النظر
 محو قال وزن يصح السلم فيه أو متناعه فيما جاء من جهة ذكر عدمن وزنه في نظر والمتع ما حو من المباحث مع هر أن العدمن البطيخ مثل لأنه يصح السلم فيه ضمن مثله إذا تلف وانما
 يعرض له امتناع السلم فيه إذا جرم فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وإن البطيخ والواحدة مقومة قضمن
 بالقيمة لان الأصل منع السلم فيها وإن عرض جوازها إذا أراد بالوزن التقريبي انتهى سم وعش (قوله
 لعز وجوده الخ) ويقول السكروا سلم في عدمن البطيخ مثلا كانه بالوزن في الجرم دون كل واحدة طرا اتفاقا
 مجموع كمال حشنا الشهاب الرمي لأنه يشترط ذكر حجم كل واحد فتؤدي الميزة إلى جودنها ومعنى أي
 فلا يصح فيه السلم ما لم يرد بالوزن التقريبي على ما مر عش (قوله في نحو بطيخة الخ) أي كسفر جملة واحدة
 اه معنى (قوله لا احتياجه) أي السلم في نحو بطيخة الخ (قوله في الصورتين) هما ذكر العدد والوزن لسكن
 واحدة والسلم في الواحدة مع ذكر حجمه ووزنه فالطريق ليعتد به أن يعزل قنطريته من البطيخ تقر بها
 حجم كل واحدة كذا اه عش أي بطيخة حشما كذا وزنها كذا تقر بها (قوله وكذا يقال فيها
 لوجرم الخ) أي فإذا قصد الوزن بالقرين أو أطلقه وقتلا يحمل على التقريبي مع الإقلال اه عش (قوله
 يتخلف فحوشها الخ) أي فيصم السلم بما ذاجع بين خمره ووزنه وكذا بين عدموه ووزنه ثمانية ومعنى ويمكن
 أرجاع كلام الشارع إليه أيضا (قوله تحت مازاد) أي على القدر المرسوم (قوله انماع الباذنجان) التمع
 بالفتح والكسر كمنبأ المترق أسفل الثمرة والبسر فحوشها ما قهرس (قوله رج الزركشي) سبق على
 ذلك الأذري اه سم (قوله لانه) أي عدم القطع (قوله لا يقبل أعلاه) ليس فيه مخرج باشتراط القطع انتهى
 سم على قول بطيخه يعني عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر في أن العقد صحيح بدون اشتراطه
 ولكن إذا أحضره المسلم إليه بالوزن لا يجب على المسلم القبول اه عش (قوله فسوخ الخ) * (فرع) *

فيه لكونه أكبر حوامن
 الجوز كبش غول الباج
 لأصحو الحام أو أن يبر ذلك
 كالبلق وقصا السكر سائر
 القوا كنه فلا يكفي فهل يكيل
 ولا يعدل كثره تفاوته ولا
 صلت مع وزن لسكن واحدة
 لعز وجوده من ثم امتنع
 في نحو بطيخة أو بيضة
 واحدة لا احتياجه إلى ذكر
 حجمها مع وزنها وذلك
 لعز وجوده من أن أراد
 الوزن التقريبي انتهى
 في الصورتين لا تفرصة
 الوجود حيث لا يقال
 قبالي جمع في ثوبين فخره
 وزنه مختلف فنحش
 لا يمكن تحت مازاد لا يناقض
 وجوده كطوله وعرضه
 وتضمنان الوزن في تقريبي
 * (تبيينه) في اشتراط قطع
 انماع الباذنجان احتلالا
 للمارودي رج الزركشي
 منها المنع لأنه العرف
 في بيعه لكن يشهد بالاشتراط
 قول الام إذا سلم في قبض
 السكر لا يقبل أعلاه التي
 لاحاد وفيه يقطع مجاميع
 ص رقه من أصله ويطرح
 ما عليه من القشور أي
 الورق اه وعلى الأثر
 يفسر بأن التفاوت فيما
 ذكر في القضا على منته
 في الانماع فسوخ هنا لا
 (ويعص) السلم في الجوز

والحق به بعضهم العلم

المعرف لا وهو واضع

بل الوجه به حتى لا يوجد

لانه لا يسرع اليه الفساد

بقرع قشره كمنه كماله اهل

الخبرة (والوزن) والاضيق

واليندق في قشرها الاسفل

لا الاعلى الا قبل انعقاده

(بالوزن في نوعه قبل) أو

يكثر خلافا لرائي كلام

وكذا المصنف في غير شرح

الوسط (اختلافه) يعطى

القشر ورقة له بوله الامر

فيه ومن علم بشرط ذلك

في الرا بهذا أولى (وكذا)

يصح السلم فيه (كيلا في

الاصح) لذلك عدت عدم

انضمامه (ويجمع على

الاسين) بكسر الباء وهو

الطوب غير المحرق (بين

العقد والوزن) نيا كالف

لانه وزن كل كذا لا يضرب

اختيارا فلا عز فيه ومنه

تقرر يسو الواجب فيه

العدي بشرط ذكر طول كل

وعصرها ونقنها وانها من

ماين كذا وشرطه أن لا

يجزى بفيس كالمع ما عرف

البحر ويصح السلم في آس

كل يعضو طاهر أنه يشترط

فيه ما شرط في العين وفي

خرفان انضبط كاي علم بما

بأن في الكوز والمناد (ولو

عين مكالا) أو سيرا ناؤ

ذراع أو مضغبة أي فردا من

ذلك (فسد) السلم الحال

والوجس (ان لم يكن) ما

صين (معناد) كان شرط

في القوت أو لطفها أو السلم في القول ورتا كالمسبق وجعلها الماوردى ثلاثة أقسام قسم يعضه من شيان
كالخس والغسل بقصد ليمو ورقفة السلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالمقصود كالمندبا فيوزوزنا وقسم
يشمل به ما ليس بمقصود كالجزر والسليم وهو المقتضى فلا يجوز ولا يعد قطع ورقة تنهى وكان المراد فلا يجوز
الابشرط قطع ورقة لمقاتل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقة أو وسئل والاختلاف
فليست اهل سم على ج وقوله ولقاتل الخ فيغدا أنه حل كلام الماوردى على رؤس الخس والمغلي لا على
برزهم لكن سياقى في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجيوب كالخس التصريح بموازنة في الغسل
وتحويرونا ونظاها وهو كان بورقة وقياس ما ذكر في القسم الثاني من القول يحتمل السلم في الورد والاسين
وسائر الأجزاء ورتا انضمامها لمعرف فقصصا فماعتدا أهلا اهل عس وقوله به دانه حل الخ يحصل نامل
(قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو أسلف في النهاية الاقوله وهو واضح الى المتن وكذا في المعنى الاقوله
وشرطه الى المتن وقوله أو بعد انالى المتن (قوله والحق بعضهم الخ) معتد اهل عس (قوله البن) هو
القوت اهل كرى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) خلافا لجزر والوزن فانه لا يصح السلم فيه ليهما وحده
لانه اذا نعت قشره السفلى أسرع اليه الفساد والاراد بالبن ماهو الموجود في البان القلب التي تزع
قشره اهل عس وفي اسراع الفساد بلب الوزن وقفة طاهرة (قوله الا قبل انعقاده) أي فيصع السلم فيه
ونظاها هو عدم الاستثناء للوزن وما عس ومثل ذلك فيما عدا الاقوله فانه قبل انعقاد قشره الاعلى لا يتغير فيه
ومن ثم اقتصر وفي الاستثناء بماله كمن يباع قشره لاعلى قبل انعقاده على الوزن اهل عس ويؤيد
اشكاله اقتصارا انتهى به في استثناء الوزن وأيضا عياره واعيا يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل
فقط اهل أو أسلف في الوزن انضبط قبل انعقاد القشر السفلى جائز لانه ما كحل كالمخارقه الانرى وتقدم
ذلك في البيع ويجوز في نحو الماش كلال وزانوا واختلف نواه كبر او صغرا اهل وقوله ويجوز الخ في
النهاية مثله قال عس قوله في نحو الماش كالوزن والتين وحل جواز ما بالكل فيه ما ذكروا من جزمهما
على الجوز فان زاد على ذلك ثمن الوزن اهل (قوله خلافا لرائي) أي حيث قد مضى السلم فيه بنوع يدل
اختلاف فشوره اهل عس (قوله في غير شرح الوسط) وتقدموا في شرح الوسطا له متبع فيه
كلام الاصحاب لا يقتصر اهل ثم زيادة في ذلك انتهى وهذا هو المعتد اهل (قوله فهذا أولى) انذار بالاضيق
من السلم معنى ونهاية (قوله ولا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما تصف عليه (قوله انفسك)
أي بسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمعنى فسام على الجيوب والثر اهل (قوله غير المحرق) نعت للطوب
(قوله وزنه تقريب) بهذا يدفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونقنها
بانه يؤدي الى معرفة الوجود سم على ج اهل عس (قوله وفي زلف الخ) أي يصح السلم في خرف وزلف الخ
أو في الخرف وسياقه مر نقله عن الأشجوني اهل عس (قوله أو مضغبة) في المصباح قال الأزهري قال
الفر اهي بالسين لا بالصاد فكس ابن السكيت وتبع ما في قتيبة فقال سيجتا لزان بالصاد بالسين وفي نسخة
من التذييل مضغبة والسين أعرب وأصح فمعتان وأما كون السين انفسه فلان الصاد والجسم
لا يجتمعان في كلمة عربية اهل عس وفي الجبيري المضغبة من وزنه مجهول القدر كان قال أحلت السين
في قدر هذا الخ من الثربان موضع قتيبة لزان ويقال له السلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم في القول ورتا كالمسبق وجعلها الماوردى ثلاثة أقسام قسم يعضه من شيان كالخس والغسل بقصد
لهما ورقفة السلم فيه باطل لاختلافه وقسم كالمقصود كالمندبا فيوزوزنا وقسم يشمل به ما ليس بمقصود
كالجزر والسليم وهو المقتضى فلا يجوز ولا يعد قطع ورقة تنهى وكان المراد فلا يجوز
والقاتل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقة أو وسئل والاختلاف فليست اهل
وقوله ولقاتل الخ فيغدا أنه حل كلام الماوردى على رؤس الخس والمغلي لا على
برزهم لكن سياقى في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجيوب كالخس التصريح بموازنة في الغسل
وتحويرونا ونظاها وهو كان بورقة وقياس ما ذكر في القسم الثاني من القول يحتمل السلم في الورد والاسين
وسائر الأجزاء ورتا انضمامها لمعرف فقصصا فماعتدا أهلا اهل عس وقوله به دانه حل الخ يحصل نامل
(قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو أسلف في النهاية الاقوله وهو واضح الى المتن وكذا في المعنى الاقوله
وشرطه الى المتن وقوله أو بعد انالى المتن (قوله والحق بعضهم الخ) معتد اهل عس (قوله البن) هو
القوت اهل كرى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) خلافا لجزر والوزن فانه لا يصح السلم فيه ليهما وحده
لانه اذا نعت قشره السفلى أسرع اليه الفساد والاراد بالبن ماهو الموجود في البان القلب التي تزع
قشره اهل عس وفي اسراع الفساد بلب الوزن وقفة طاهرة (قوله الا قبل انعقاده) أي فيصع السلم فيه
ونظاها هو عدم الاستثناء للوزن وما عس ومثل ذلك فيما عدا الاقوله فانه قبل انعقاد قشره الاعلى لا يتغير فيه
ومن ثم اقتصر وفي الاستثناء بماله كمن يباع قشره لاعلى قبل انعقاده على الوزن اهل عس ويؤيد
اشكاله اقتصارا انتهى به في استثناء الوزن وأيضا عياره واعيا يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل
فقط اهل أو أسلف في الوزن انضبط قبل انعقاد القشر السفلى جائز لانه ما كحل كالمخارقه الانرى وتقدم
ذلك في البيع ويجوز في نحو الماش كلال وزانوا واختلف نواه كبر او صغرا اهل وقوله ويجوز الخ في
النهاية مثله قال عس قوله في نحو الماش كالوزن والتين وحل جواز ما بالكل فيه ما ذكروا من جزمهما
على الجوز فان زاد على ذلك ثمن الوزن اهل (قوله خلافا لرائي) أي حيث قد مضى السلم فيه بنوع يدل
اختلاف فشوره اهل عس (قوله في غير شرح الوسط) وتقدموا في شرح الوسطا له متبع فيه
كلام الاصحاب لا يقتصر اهل ثم زيادة في ذلك انتهى وهذا هو المعتد اهل (قوله فهذا أولى) انذار بالاضيق
من السلم معنى ونهاية (قوله ولا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما تصف عليه (قوله انفسك)
أي بسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمعنى فسام على الجيوب والثر اهل (قوله غير المحرق) نعت للطوب
(قوله وزنه تقريب) بهذا يدفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونقنها
بانه يؤدي الى معرفة الوجود سم على ج اهل عس (قوله وفي زلف الخ) أي يصح السلم في خرف وزلف الخ
أو في الخرف وسياقه مر نقله عن الأشجوني اهل عس (قوله أو مضغبة) في المصباح قال الأزهري قال
الفر اهي بالسين لا بالصاد فكس ابن السكيت وتبع ما في قتيبة فقال سيجتا لزان بالصاد بالسين وفي نسخة
من التذييل مضغبة والسين أعرب وأصح فمعتان وأما كون السين انفسه فلان الصاد والجسم
لا يجتمعان في كلمة عربية اهل عس وفي الجبيري المضغبة من وزنه مجهول القدر كان قال أحلت السين
في قدر هذا الخ من الثربان موضع قتيبة لزان ويقال له السلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

بنوا عبد أي الجهول بقوله لانه فديتلف (١٨) قبل قبضه في التمتع فخلع الغر والتمار ع ومن ثم صرح بتعلق هذا الكور من هذه

بن الميران والصحة اه (قوله بنوا عبد الخ) أي أو بكو ولا يعرف قدر ما يصح غاية ومعنى (قوله صرح بتلف الخ) قالوا تلف قبل القبض فغير المشتري فان أسلف صدق البائع فقدر ما يجوز به الكور لانه الغارم وقضى قوله من هذه القول قاله من البر الفلاني للمعلوم له ما لم يصح ولعله غير مراد أو تنص على الغالب ان المداخعي كون البر معتنا كليل عليه قوله لانه فديتلف قبل قبضه في التمتع اه ع (قوله كس) أي في البيع عند ذكر الصرة اه كروى (قوله أما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمغنى بشرح الرض ولو اختلفت المكاييل والاوزان والوزن والوزن اشتراط بيان نوع منها ما لم يكن غم غالب فحصل عليه الاطلاق اه قال ع (قوله اشتراط بيان نوع الخ) فثبت أنه لا يكفي ارا دهنها واحد منها هو قياس الوارو فقدمان نقول لا غالب فيها انتهى ج فما تقدم في التحالف بعد قول المصنف أو قدره أو قدره للمبيع تحالفا اه (قوله ذلك) أي بقدر ما يسعه المكالم أي الغالب أو المعتاد اه ع (قوله المكالم الميران والوزن أو الصفة) (قوله قدره من) أي قوله واعترضه في المغنى الاقوله قبل وقوله ورواى المتن وقوله للعائد في تفرج ورواى المتن والاصح في النهاية الاقوله وبعلى المنزل (قوله من غمر في تفرج) التمر مثل فقيرها منها اه معنى قول المتن (لم يصح) وظهر كلامهم عدم الفرق بين السلم أو جمل أو الخال وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله تعلقه) أي التقر فيه كقوله ظاهر اه سيد ع (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظم متجوز على الغالب اه نهاية قول المتن (أو عفاصة صم) وهل يتعين ذلك التمر أو يكفي الاتيان به للاحتمال للامام والمفهوم من كلامهم الاول أي التمر اه معنى زاد النها يتوعد لما في الجود من غير التمر اه جابرا على السلم على قبوله فيما يظهر اه قال ع (قوله فيما يظهر فثبت أنه لا يصح قبول المشلول كان مساو بالتمر للقر به القيمة من كل وجهه قال في شرح العباي عمل عدم اجبارها على قبول المثل ان تعاقب بخصوص التمر ليعرض للسلم كضيقه أو نحوها لا يجبر على قبول لان امتناعه من محض نعت اه وعليه فقيد يقال في يظهر حيث ذرفت بين المثل والاحد ولا معنى ما أقامه كلامهم من تعين غمر القرية قالان يقال المراد بتعيينه استحقاقا لطلبه دون غيره وذلك لاننا لا يجوز قبول غيره بدلا من غيره فعلق بقوله اه (قوله أما السلم في كاه) أي من غير اعتبار كل وزن كان يقول أسلف البك في جع ثم غره القر به لانه يصير سلميا في عين اه ع (قوله يظهر المراد لا يصح السلم في غمره) كقوله كاه مطلقا لا تعذر معرفته ولا لا يؤمن انقطاع بعضه بنحو حاجة (قوله قبل الخ) عزا ما غنى الى الزكشي زافره (قوله هذه) أي مسئلة لان المذكور بقوله ولو أسلف في غمر في تفرج اه ع (قوله انما تناسب شرط القدرة) أي على التسليم لانه لو جبر عسرا اه معنى (قوله شرط القدرة الخ) ويمكن أن يوجه بان ذكرها هنا لتناسب مسئلة تعيين المكالم المذكور ويصاحم أن اه البطلان فبهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فبهما الامن من التلف المذكور فليشأ لم سم (قوله معرفة القدرة) أي التي الكلام فيه اه سم (قوله يرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) أي شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدرة اه ع (قوله قولها) أي المتعاقدين عبارة النهاية ولو أسلف البك في غمر كذا أو صاع كذا لم يصح اه قال ع (قوله لم يصح أي لجواز تلف الميراث فلا يخلو صفة المعتقد

لا تلتفه الغر حيث كان (والا) بان اعتد ذلك أي صرف مقدور لمن يأتي (قوله) يفسد السلم (في الاصح) ولغنا ذلك الشرط لعدم الغرض فيه فيقوم غير مقامه فان شرط عدم ابداله بطل العقد المتعين نوع نحو الكيل بالنس عليه فهو شرط الا أن يغلب نوع أو يعتد كل بخصوص من حسب خصوص بلع السلم فيما يظهر فحصل الاطلاق عليه ولا بد من علم العاقد من وعداين معهما بذلك كما يأتي في أوصاف السلم فيه (قوله أسلف في) قدوم عين من (غمر في كاه) (قوله غير ما يصح) لا احتمال تلف فلا يحصل منسحق أو ضلوع صم في الاصح لان غمرها لا يتقطع غالبها امدار على كثر مفرها بحيث يؤمن انقطاع عادة وقلة بحيث لا ومن ذلك لادلى كبرها وصغرها ما السلم في كاه لا يصح قبل هذا انما يناسب شرط القدرة لا شرط معرفة القدرة ويرد بان هذا ذكر كالتمة والردف المبين الشرطين من التناصب (د) الشرط السابع (معرفة الاوصاف) المتعلقة بما لا ينفك للعائد من صديق كباقي تفرج قولها مثل هذا غلاف ما أو سلم الذي نوع مثلا ووصفه قال أسلف البك في نوعا من تلك الصفة فانه يجوز ان كانا ذكر في تلك الصفات

والفرق أن الأول فيه إشارته إلى العين وهي لا تصح في الوصف (التي) ينسب بها المسلم (١٩) فهو (يختلف بها الغرض اشتراطها)

وليس الأصل عدمها إلا

يخرج عن الجمل به إلا ذلك

يختلف ما يشاع به

كالكمل والسن وما الأصل

عده ككتاب الفروع مادة

قوله على العمل واعتزله

شارع بشرط ذكر الكارة

أو الثبوت مع أن الأصل

عدم الثبوت بقرينة

غلبة وجودها مارت

ما الأصل وجوده ويصح

شرط كونه زائدا أو سارفا

مثلا لا كونه مفسدا أو قاردا

أو قاردا مثلا والفرق أن

هذه مع خطر هاتسدي

طباعا قابلا وصفا دقيقة

في وجودها مع الصفات

المعتبرة بخلاف الأول

(وذكره في العقد) ليتبين

المعقود عليه جديدا في

ذكر ما بعده ولو في جلته

على وجه لا يؤدي إلى عزه

الوجود) أي قتلنا السلم

غسر وفتح في السابق

بسلجه وبه يعلم أن هذا

نصر على أقسامه شرط

القصد على تسليمه

السابق (فلا يصح في

ينسب مقصودا كالمطل

المقصود (الركن) الذي لا

ينسب (كبر) وكذا

وتخص قبله كذا أمثل به

شارع وهو سبق قلم لأن

الماء فيه غير مقصود

عدم منع ما فرقا المقصود

وإنما سبب عدم الصفة

ما ذكره ومن علم انضباط

جوسته ولو لم يعجب فيه

على محق يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أي بين قولهم لمثل هذا قولهم إنك الصفة (قوله
وهي) أي الإشارة إلى العين (قوله لا يخرج عن الجمل به) أي المسلم فيه (الأنك) أي ذكر الأوصاف
التي تختلف فيها الغرض اه ع (قوله يختلف ما يشاع) أي يحترز القيد الثاني الذي في المتن وسياق
يحترز زائد الأول الذي في الشرح (قوله كالكمل والسن) ومع ذلك شرطه موجب العمل به اه ع
(قوله وما الأصل الخ) أي وبخلافه ما هو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعتزله) أي
قوله وما الأصل عدمه اه رشدي (قوله صارت عزلة ما الأصل وجوده) أي وما الأصل وجوده لا بد من
ذكره في العقدا الاختلاف في الغرض وكل من الثبوت واليكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره إذا شرط
اليكارة لا يجب قبول الثبوت شرط الثبوت بقبول الثبوت إذا أحضرها وقاس ما من وجوب قبول
الاجور أنه لو أحضره البكر وجب قبول الأول نظر لكونه قد يتعاقب غرضه بالثبوت ضعفا لثلاث الدواعي
ما هو الاجور عرفا اه ع (قوله ويصح) أي قوله وبه يعلم في المتن (قوله ويصح شرط كونه زائدا أو سارفا الخ)
أي فلو في غير سارفا ولا زان وجب قبوله لأنه غير مباشر اه ع (قوله أو قاردا) عبارة قال في
لامغنية أحواله قال في شرحه وقع في الرضا والقواعد وصوابه كقوله الأسوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل
البيان في المصنف والمحقق الحان القواعد بالقاف بالزائدين نحوها انتهى اه سم (قوله والفرق أن هذه مع
خطر هاتسدي) أعلم أن ما ذكره المشرح من هذا الفرق لفهم من فرقته ذكرهما في شرح الرضا مع عبارته
وفرق بينهما لصانع متونك أمو تحدث كالمعنى والعرف قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذه. ثم قال
الرشدي بل هذا الفرق صحيح أخذه أن الغناء والضرب بالو لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى إلى
المحظور محظور وبخلاف الزنا والسرقه وتوضو معاقبها عيوب تعتد من غير تعلم فهو كالسهم في العبد المغيب
لأنها أوصاف تنص ترجع إلى الذات على مضمون قطع قال ويرقن وجه آخر وهو أن ما نفعه
لا بد فيه من التعلم من العليم القابل لذلك وهو غير مكتسب بل مع كلاً أسلف في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه
انتهى وبقي الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظورا أو أي بآلة الملاهي المحرمة مختصا به على الأول وصرح
المالودي بالجواز فيها إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الرضا اه رشدي وفي المتن مثل ما نقله
عن شرح الرضا (قوله مع خطرهم) أي بقوله أيا لعله المجمع على الطاء المهملة أو بالعين سديد
أقول ما مر عن الرشدي صريح في الثاني (قوله لم يثبت) أي حين العقد (قوله فلا يكتفي الخ) عبارة النهاية فلا
يكفي ذكر هاتله ولا بعده ولو في مجلس العقد ثم لو افتقار العقد قال أردنا في حالة العقد ما كان مقتضا
عليه مع على ما قاله الأسوي وهو ظاهر من هنا قال لا يجوز وجبك بنى ولو بامعنة لكن ظاهر كلامهم
بخلافه اه قال ع (قوله مع على ما قاله الأسوي) هذا هو العبد واقتصر على ما نقله عن الأسوي غير ولم
يتعبه سم اه اقول وأيضاً في المتن بالصحة قال لا نسوي (قوله أن هذا) أي قوله على وجه لا يؤدي إلى الخ
(قوله بعينه الخ) أي الشرط المذكور (قوله السابق) أي في أول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينسب)
يحترز القيد الأول الذي في الشرح عبارة الرشدي يترجع على اشتراط معرفة الأوصاف أن لا ينسب
مقصودا لا عرفا وأصافه اه (قوله الذي لا ينسب) عبارة النهاية والتي لا تنسب اه (قوله مع
عدم منع ما) هل يشكل بقوله لا في كنهه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيدع عبارة الرشدي قضيه

(قوله أو قاردا) عبارة الرضا لا مغنية أو قواعد قال في شرحه وقع في الرضا والقواعد وصوابه كقوله الأسوي
وغيره بالعين ولهذا عدل المصنف والمحقق الحان القواعد بالقاف بالزائدين نحوها انتهى اه (قوله المصنف
وذكره في العقد) نعم لو افتقار العقد قال أردنا في حالة العقد ما كان مقتضا عليه مع على ما قاله الأسوي
وهو ظاهر من هنا قال لا يجوز وجبك بنى ولو بامعنة لكن ظاهر كلامهم بخلافه شرح هر (قوله
مع عدم منع ما) هل يشكل بقوله لا في كنهه يمنع العلم بالمقصود (فرج) عد في شرح الرضا من اشتراط الذي

وفرقا بينه وبين محل نحو التبر بأن ذلك لا يفي به عنه فان قوامه بخلاف هذا فلا مصلحته فيموت به المصل قبل ودخل التبر في الشئ بماله

فقد بعض أركله فقد ورد
 بان الماء وان لم يتصل كنه
 نبع العلم بالمقصد كإصر
 به قولهم لا يصح بيع الجهل
 بالمقصود منه وهو السب
 (ومجهون) مركب
 جوازي أو أكثر (وغالية)
 وهي مركب من دهن
 ومر وقصع من لدن وعبراً
 عود كاتور (ونخ) ونخل
 مركب من بيطانة وظهارة
 وحسو لان البزاة لا تأتي
 بذكر انطافا بل بآقندارها
 ومن صم كقوله السبكي
 ومن تبعه في شئ أو فعل
 مفرد ان كان جديداً من غير
 جلد كثر ببطا جسد
 لالموس (ورثاق) بغوشة
 أودال أو طامهمة ويحوز
 كسر أوله وصفه (خلوط)
 يختلف النبات أو الجبر
 (والاصح حخته في المختل)
 بالصنعة (المنضغ) عند أهل
 قلة الصنعة المقصود ان كان
 كما يصله (كعقبي) من
 قفان وجري (وخر) من
 أو رسم ورو برأوصوف
 بشرط علم العاقدين ورن
 كل من أجزائه على المتعد
 وعليه يظهر ان كتبه بالنظر
 (وفي المختلط خلقة أو غير
 مقصود لكنه من مصلحته
 فن الثاني نحو (جبن واقفا)
 وما فيها من الخ والناقصة
 من مصالحها لكن قبل
 يختلف الغرض يقتضيهما
 وكثرهما وعليه جبان بان
 هذا تفاوت سهل غير مفرد
 فلم يظروا اليه بل لا يمين

أى قول ج مع عدم الخ أن المختلط بغير المقصود إذا لم يتم العلم بالمقصد ولا يتم الصحة وقضية الفرق لا تأتي
 خلافاً على أن ك ان تنحس كون الماء لا يمنع العلم بمقصد الشخص وعبارة الأثرى في قوته فرع لا يجوز
 السلم فيما لا يعلم بالسب مقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مختصاً كان أو غيره انتهى وما ذكره هو
 قسم الفرق لا تأتي إذا الضمير في كلامه ورجع إلى اللبن كإصرح عبارة شرح الروض فتأمل اه
 (قوله) وانما سلب الخ هذا الوجه بقضى بطلانه في مطلق المختص وقصر والشراح المذكور بالختلط
 للماء وقوله وفرق الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فصر اه سديع عبارة والغنى والنهاية في
 شرح ونخل غرأو زبيب ولا يصح في حاض اللبن لان حوضته عيب لا في شخص لا ماضية فصع فيه ولا يضر
 وصفه بالموضنة لانها مقصودة والماء المطلق يحمل على الخلو وان جف اه (قوله) بان ذلك أى الخلل
 و(قوله) عنه أى الماء (قوله) ومثله المصل هل هو في مطاوعة أو المختلط منه بالماء ينفى أن يأتي في ماضية يضر في
 المختص أخذاً من التشبيه اه سديع عبارة السكر أى يمثل المختص بالصل وهو ما حصل من اشتراط اللبن
 بالحق اه (قوله) قبل رد الخ أى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله) لا يصح بيعه أى ولو بالبراهم اه عش
 (قوله) من دهن الخ أى دهن بان اه عش (قوله) او دهن الخ عطف على مسك وعبر (قوله) بالصنعة إلى
 قوله لكن قبل في النهاية الاقوله وعليها لبن المتن (قوله) من قفان وجري أى وهو مركب من قفان الخ النهاية
 ومعنى (قوله) مفرد مقابل المركب أى مقصود من شئ واحد من غير جلد أما المقصود من الجلد فلا يصح فيمنع ما لم
 الجلد اه كردى (قوله) من غير جلد أمانته فلا يصح لاختلاف أجزائه مرة ورضها اه عش وفي سم
 ما وافقه مقول المتن (ورثاق) قال القاضى أو الطبيب وغيره الرثاق يخص فأله بطرح فيه لحوم الخناث أو لبن
 الأتان ونص عليه في الام قاله الأثرى فيجعل كلام المصنف وغيره على رثاق طاهر اه رشيدى (قوله) ويجوز
 الخ) أى في القفان الثلاث كسراؤه وصفه فهذه مستلغذ ذكرها المصنف في دقائقه وقال أيضاً ذراق
 وطراق اه معنى أى يكسر أوله والتشديد عش (قوله) يختلف النبات أو الجبر عبارة شرح الروض فان
 كان نباتاً أو جبراً لم اسم اه سم عبارة والنهاية والمغنى واخترت بالخلوط عما هو نبات واحد أو جبر فيقول السلم
 فيو لا يصح السلم في حخته مختلطاً بشعر ولا في أدهان طيبة يطيب نحو منقش وبارود بان خلطها بشئ
 من ذلك أما ذاروح سمها بالمسك المذكور واعتصر فلا يضر اه قال عش قوله مختلطاً بشعر أى وان قل
 حيث اشترط خلطها بالثمن انقص على ذكر البرغم أحضره مختلطاً بشعر وجب قبوله ان قل الشعر
 بحيث لا يظهر به تفاوت بين الكيلين ويقى بالشرط علم كل من الشعر وان قل كواحدة هل يصح السلم
 أم يطل لانه يؤدى إلى عزالة الوجود فيما سأل علم الصديق وضع العزقة فيمنظر الاقرب بالثاني لانه اذا كورة
 الآن يقال ان هذا مما لا يضر وجوده وان كان مختلطاً فكم ينقصة شعيرة بحث نصير في الصانع صاذا كان
 قدرا يسيراً فاعلم المصنفى الاثر به عش وهو أى الصحة الظاهر (قوله) نخل أى قوله لكن قبل في المغنى
 الاقوله عليه لبن المتن (قوله) علم العاقدين أى وعدلين فيما يظهر اه عش (قوله) بالنظر أى العاقدين
 اه عش (قوله) من الثاني أى المختلط بغير مقصود الخ (قوله) نحو جبن والسلم العلم كاللبن نهايته ومغنى
 وأسن قول المتن (واقفا) * (فرع) * أتى شئنا الشهاب الرطب بهمة السلبى القسطة ولا يضر
 لانتلاطها بالنظر ولا يضر من مصالحها اه فهل يصح في المختلط بدقيق الارز بهم الظاهر ويحمل الصحة
 مر اه سم على ج ويجعل على المعتاد فيصير كل من النظر ونوالديق اه عش (قوله) ولا يضر (قوله) ولا يضر
 لا يصح السلم فيما خلطه المختلط بالشعر والسيف انتهى (قوله) من غير جلد يختلف من جلد قال في شرح
 الروض قال السبكي فتن كل من جلد ومنعنا السلم في موهو اصح امتنع مر (قوله) يختلف النبات أو الجبر
 عبارة شرح الروض فان كان نباتاً أو جبراً لم اسم اه سم عبارة (قوله) المصنف واقفا قال في الروض ومثل ما لوح
 لا لادهان الطيبة فان روج سمها بالطيب لم يضر انتهى (فرع) * أتى شئنا الشهاب الرطب بهمة السلم
 في القسطة ولا يضر لانتلاطها بالنظر ولا يضر من مصالحها انتهى فهل يصح في المختلط بدقيق الارز فيه

تقسدا لجين بالحدس في القديم أو العتيق كالمص على في الام وعمله بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق أو القديم غير محدود وحي عليه جمع متقدمون له وفيه نظر سياتي في حق النمر العتيق ولا يجب بيان مذهب عقده فكذلك هنا (٢١) الآن يعرفان من شأن العتيق هنا علم

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتختص في الحاله المعمله على المشهور ركش الخروف والجسد مالم ياكل غير البني فاذا اقبل فكرش وجهها انا فتح ويموز في الجين السكون والضم مع تخفيف النون وتشددها والجمع مضموم في الجمع وأشهر هذه الغلغلة سكان الباع وتختص النون اه معنى (قوله لمنه) أي السلي لم يكن ممنوعا (قوله في القديم أو العتيق) أو هنا وفيما يأتي مجرد التخيير في التعبير (قوله كالمص عليه) أي على منع السلم في الجين القديم (قوله فكذلك هنا) اعتمد النباهة والمغنى فقال و يصع السلم في الز بدو السمن كالمص ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه سويا قوله من مرى أو علفه معين بنوعه في كرفي السمن أنه جسد أوعتق ويذكر طراوة الزبد وضدها و يصع السلم في اللبن كبر ووزن ووزن ووزن وتولا بكلامه لا اله الا توفى في الميزان ويذكر فروع الجين و بدو وطوبه وبسبه الذي لا تغير فيه امامانه تغير فلا يصع فيه لانه معبوع عليه يحصل منع الشافي السلم في الجين القديم والسمن ووزن وبكال وجامده الذي يخالف في الكمال وزن كاز بدو الباع المصغره و هو غير المصغره اما في المصغره فكالمص و ما ضاع في الام من أنه يصع السلم في الزبد كبر ووزن يحصل على زبد لا يخالف في الكمال اه قال عرش قوله كاز بدو الباع في المصباح الباع هموز و ان عنب أول اللبن عند الولادة قال أبو زيد وأ كثر ما يكون ثلاث حبات وأقله حلبة في النتائج انتهى اه (قوله من حمل النصائح) جرى عليه النباهة والمغنى (قوله ومن الأول) أي المختلط خلقة (قوله أيضا) أي كالجين والاختلاف (قوله بل على المختلط كاتر) فديقال الذي تقرر أنه معطوف على وصف المختلط فاختلط مساط عليه كاتر وفي كلامه على أن علفه على المختلط يشبهه غير مختلط ولفظ اه ليس كذلك اه رشدي وفيه يقال ان ارجل المختلط المهود أي الماشد كونه بالمتنوع مقصود الزاكن فلا اشكال (قوله لا اختلاف في الخ) ولان له يولد بكثرة والاشبه كالمص في الخ في النباهة في الخباهة ومعنى (قوله ولو بان لم يستعمل الخ) في هذه النباهة أي (قوله اذا لوفى به سلمه) ثم لو كان السلم حلا وكان المسليم فيه موجودا عند المسليم اليه موضوع بند فيه صرح كالمص الاستقصاء اه معني زادا النباهة في قوله نظر لا يخفى اه قال عرش قوله مر وفيه نظر مع ذلك سم على وجهه قوله كلام صاحب الاستقصاء هذا والحمد لله المصغره خلافا لصاحب الاستقصاء انتهى اه وفي الابعاد بعد ذكر كلام الاستقصاء ما صرح كالمص السابق يدل على ضيقه وان العبرة بما شانه بالنظر لفر خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلفه قبل أن يضيعه والنتائج السبب عنهما شرا ما عدم عزو الى جود انتهى (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النباهة وكذا في الفرع الاقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) أي لعدم الوقوف بتسليمه اه قول المتن (قوله الكبر) الخ لا تهم لغير الواقيت وتختصهم الكبر في المصغره في معنى الفرع فيهم ملوهو بالامه على تأمل لان في أي نحو الواقيت صغار اطلب الكبر وقطعت فيبقى أي يصع اه سديد (قوله وقد تختص) ظاهر ما ستر أو عما همها وفرق بينهما ما اذا أقرط في الكبر قيل كيلومشدد واذا لم يقرط قيل كبر بالضم مخففا وده طول بالتشديد والتخفيف في كل الغنار فهما اه عرش قول المتن (و الواقيت) و هو همان الجواهر النفسه نهما في معنى (قوله وضله) أي الصغير وقوله بسدس دينار أو قدره لثاننا عشر شعرة اه عرش (قوله بسدس دينار) أي تقرىما كالمص فاه بصغره كالمص ولا يصع في العتيق لشدت اختلافه كالمص لا يوردى اختلاف تقار و يحتمل العصة (قول المصغره ولا يصع فيما يند وجوده) قال في شرح العبابيتم لو أسلم جلا في موضع عند المسليم اه يحمل بند وجوده فيه صرح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباين يدل على ضعفه وان العرب فيهمان شانه لا بالنظر لفرده خاص على أن هذا الذي عنده قد يتلفه قبل أن يضيعه والنتائج السبب عنهما شرا ما عدم عزو الى جود انتهى وبما يشكل عليه انه لو عين كبر لا غير معتاد فسد و قاس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم

والصفا مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير الزا و هو ما يطلب لندوى أي غابا وضبطا لحيي بسدس دينار وله باعتبار ما كان من كثره وجوده كبر وفيه منهم ما أمانا فن هذا الا بطلب الا في مثل الأخير

وثباته وبكارته والوافي هذا على نقي كثير من النسخ ونحو من كل ضدين من الباقي (٢٣) يعني أو (وسه) كان سنا أو محتما يظهر أن

المراد لئلا يمتنع بالعدل ان تقدم
على خمسة عشر والاخرى
وان لم يرتفع فلا يقبل ما زاد
عليها لان الصغر مقصود في
الرفيق والامتناع عنها لم
يحتل لانه لم يوجد وصف
الاحتلام الذي نص عليه
ولا نقل ليلخول وقته بتسع
لانه يجوز ولا فرق عليه فان
قلت تزول امزلة الباطل ابن
عشر في الضرب على تركه
الصلاوات بن نحو ثلاث عشرة
سن في الاحتياط لم يعلم نقل
بذلك هنا قلت لان هنا
شرطا لظنا هو المحتتم وهو
لا يصر في عندا لخلق الا
الى حقيقته وهي الاحتلام
بالعدل أو باو خمسة عشر
فان يعدل غيرها وفي ذلك
المعتبر المعنى فتقضي في
كل باب ما ياتى سببه فتأمله
لندفع به ما اشار حنا
(وذكره) أي فاقبل طولا
وقصر (او ربعة) وكلمه أي
ما ذكر مما يفتقنه كالوصف
والسن والقد بخلاف نحو
الكور (على التقريب)
فلو شرط كونه ابن سبع
مثلا لتحديد لم يصح لندونه
وبقبل قول القرن العدل
في احتلامه كذا سانه ان بلغ
والا فتقول سببه العدل أيضا
ان علم هو المراد من قوله
ان وادى الاسلام والافقوال
بأنى الرفيق يظهر
الاكتفاء ببدله منسجم لان
الداعي حصول الفلن (ولا

نقصا في خلقهم اه (قوله ولا يمتنع بكارته) ظاهر سواه كان الرفيق ذكرنا أو أنى وبنى تقبيده
الائتي وعبارته من الرض وشروحيه في الامتنع كذا لثباته وبكارته أي أحدهما اه ع (قوله
ونحوه) بالمرحط على هذا (قوله ان تقدم) أي الاحتلام بالعدل (قوله ولا) أي وان لم تقدم الاحتلام
على الخمسة عشر و (قوله نفسى) أي الخمسة عشر أي فعله اطلاق محتتم عليها وفي المعنى شرح الرض
مانصة قال الاذرى والظاهر أن المراد به أول عام الاحتلام أو وقته والا فان عشر من سنة محتتم اه وعبارة
النهاية أو محتتم أي أول عام احتلامه بالعدل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وان لم يرتفع) غايه (قوله
فلا يقبل الخ) صريح في صحة اطلاق محتتم في العقد وانما التفسير انما هو فيما يصح قبوله وهذا يتأق في
في كلام الشارح مر كالاذرى والالكان يجب قبوله بان تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح
مر أنه لا بد من النص في العقد على أحد الأمرين كور في كلامه وكثروا مع أن يكون المراد من كلام
الشارح مر كالاذرى أنه يصح المساق محتتم وأنه لا يجب الا قبوله بان تسع قطعاً أو من هو في أول عام
احتلامه بالعدل أي فلا يقبل ان عشر مثلاً اذا لم يحتتم العقل لكن لا يخفى ما سيحور لأن الشارح مر
كالاذرى أراد بقوله ما أي أول عام احتلامه بالعدل أو وقته مر دال الترديد لآخرين اه رضى (قوله
ما زاد الخ) الأولى هنا في قوله مانص الخ التعبير عن (قوله ولم يحتتم) جملته سالمة بانقص (قوله أو باو
خمس عشر) صريح في اطلاق المحتتم حقيقة فتوقفه في قوله حقيقة الاحتلام لا باو خمسة عشر
بلا احتلام فلا يرشح اه سم (قوله لم يعدل غيرها) أي غير الخمسة عشر سواها عليها وانقص منها لم
يحتتم بالعدل (قوله وفي ذلك) أي الضرب بواجب الاحتياط (قوله أي فاقبل) الى قوله ويقبل في النهاية والمعنى
(قوله بخلاف نحو المذكور) عبارة بالمعنى الى النوع والذ كور ولا تؤثر فلا يقال فاقبل القريب اه
(قوله تعدد) أي باو يادون لا ينقص (قوله العدل) عبارة بالنهاية ويعتد قول الرفيق في الاحتلام وفي الحسن
ان كان بالغاً والافقوال سيدا البالغ العاقل المسلم ان علمه والافقوال الخاصين أي الملايين يفتنونهم اه وكذا
في المعنى قوله البالغ العاقل المسلم قال ع (قوله تعدد) أي العدل ان العدل الكافر اذا شرب بالاحتلام
لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم أنه يقبل ونظر فيما الشيخ جدان ثم قال اللهم لأن يقال لا يعرف ذلك الا من
قبل يعني بخلاف اخبار من السن فلا يقبل منه بل لا يقبله من كونه مسلماً عدلاً انتهى المعنى وهو ظاهر
اه عبارة لا يعاب في شرحه وصدق الرفيق في احتلامه تصداوان كان غير مشرب كاقفاده اطلاقهم
لانه لا يعرف الا من اه وأشار العبري الى الجمع بقوله أي العدل في دينه اه وهو سن (قوله ولا فتقول
سببه) ظاهر دال السبب لا يقبل فوله الا اذا كان البصغير بالغ ولعله غير مراد وجدد يمكن تفر والشارح
مر بما حواه أي يعتقد قول الرفيق ان كان بالغاً وأخير والا وجدد ذلك بان كان غير بالغاً وبالغوا لم يخبر فتقول
السيدولكنه يقتضى أن لا يعارض قول البصير وقول السيد قد قول البصير وحمل تأمل ان ظهرت فريضة
تقوى صدق السيد كان وله عند وادى أنه ان تحول له ولم يدكر المدقر بنة يستند اليه بالقال سنى كذا
ولم يزد غير أن يفتى شرح العباب الخج ما صرح بالاولى أي تقدم خبرا البعد عند التعارض اه ع قول المتن
(ولا يشترط ذكر الكمال الخ) لكن لو ذكر شمامن ذلك وجب اعتبارها باتفاق القولين يزول على أقل
الفرجات بالنسبة لقال الناس اه ع (قوله يعاوضن الدين) أي الكمال من غير اكتمال نهاية ومعنى
قول المتن (ونحوهما) أي ولكن من ذ كرمو وحسن اختلاف وقاس على من ذ كرم في السن وماله
الاحتيا الأولى اه ع (قوله وتكتم الخ) أي ونقل الاراد في نهاية ومعنى (قوله ورقتصر) وهو وسط
الانسان اه كزوى (قوله وملاحة) هي تناسب الاعضاء قبل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع (قوله
في لونه الرفيق وهو ظاهر فوافق الضمائر (قوله المراد احتلامه) للمعنى شرح الرض قال الاذرى والظاهر

ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته والا فان عشر من سنة محتتم انتهى (قوله أو باو خمسة عشر)

يشترط ذكر الكمال يقتضين وهو سواد يعاوضن العين (والسن ونحوهما) كدريج وهو شدة سواده ينع سهاون كاشم وجوهو
استدوانه ورقتصر وملاحة في الاصح لتساخ الناس

باعتبارها (وفي المناسبة
تأثير ود الفهم والأبل
والجسل والبالد الجير
الذكورة) وظاهر كلامهم
بطل صريحه أنه لا يجب
التعرض هناك لكونه خلا
أو خصاؤه فلا يلزم
قبول الخصى لأن أصله
صعب كحروبه يفرق بين
هذا وما يأتي في اشتراط
ذكر في الجسم لأنه ليس
بشيء مع اختلاف
الفرض (والأقنعة والسنن
واللون) إلا بالبقى فلا
يجوز السلم فيه لعدم
الاضطرار (والنوع) والصنف
إن اختلف كضئ أو
مراب في الأبل وتعرف أو
توق في الخيل وكسرى أو
روى في البقية يجوز من
ثم أمسية تحوط بها
العائد كترشم ويجب
هنا ذكر العذ ويل يجب
واتصمه الأذى وغيره ولا
وصف اللون لكن بسن في
تحصيل ذكر كغررة وتحصيل
(وفي الطير) (والسملك
ولحمها) (النوع والصفر
وكبر الجثة) أي أحدهما
ولون طيرم بدلا كذا
سنة انعرف وذكورة
وأقنعة إن أمكن التميز
وتعلق به فرض وكون السملك
نهرى أو بحر طيرم أو
مالها (وفي اللحم) من غير
صيد وطير ولو تديا لمما
(لحم خسر) عراب أو
جواميس

باعتبارها) أي في الرقيق إذا لمقصود منه غير مثلا التمس في الغالب اه ع (قوله لا يجب التعرض هنا) أي
في السلم في الخوان وقبلا وغيره أخذ من قوله لأن الخصى الح اه سم (قوله كاسر) أي في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أي ذكر كونه خلا أو خصا (قوله في اللحم) أي في السلم فيه (قوله إلا بالبقى) وقالوا المعنى وقالوا أنها به
قال الأذرى ولا شبهة بذكر وجوده فادعوا بكفى ما يصدق عليه اسم أبل كسائر الصفات انتهى ويمكن
جل الجواز على وجود ذلك ككثرة في ذلك العمل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه قال عرش قوله اسم أبل في
المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة الصنف يقال عرس أبل وقيل فيه أن يلق بالابل ما فيه جرق وبياض
بل يحتل أن المراد بالابل في كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله ولا شبهة بالجمعة
معشوق سم قوله إلا بالبقى قال في شرح الروض بخلاف الأصغر وهو الذي بين البياض والسواد اه عن
(قوله) كضئ في اللحم) مثال لقنو عروفي النهاية والمعنى عطف على ذلك أومن نتاج بني فلان وبلد بني فلان وفي
بيان الصنف المختلف أرجحية أو مهرب اه (قوله وكفى في اللحم) أومن خيل بني فلان لسانا ثقة كثيرا نهاية
ومعنى (قوله في البقية) أي في البغال والجير والبقر والغنم قال الغنى وكذا الغنم فيقول تركى أو كرى اه
(قوله ويجوز في اللحم) أي ويجوز أن يقال بل النوع من لحم اه كرى (قوله ويجوز من لحم) أي ويجوز
بمسار في غير القربى أن المراد هناك كونه بومن انقطاعه فيصم أو لا فلا يصح عليه فختلاف ذلك هنا ثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصري وفي سم عن شرح الروض ما وافقه (قوله بما العادة كترشم) أي ثلاثا
يعز وجود السلم فيه (قوله لا يجب هنا) أي في الماشية ذكر في الرقيق أو في المعشج والغنى وخلافا لنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الأذرى وغيره ما نصه فعلى هذا يشترط أي ذكر القدر سائر الحيوان وهو المختار اه
(قوله في نحو خيل) غير أن المعنى في غير الأبل اه (قوله أي أحدهما) أي الصفر والكبر في المتن عن النهاية
والغنى (قوله سم) أي الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه إليهما بكلى الرقيق اه معنى في الاسم عن شرح
الروض وانظروا أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة ككلى الغنم اه (قوله ربا) أي من البحر الحلو
(قوله وأجريا) أي من البحر الخ اه عرش (قوله طر بأومالها) قال الجبري ليسامة بل بل الطرى
بقائه القيد والمال بقائه غير المال اه وفي النهاية والمعنى ولا يصح السلم في الخيل والحل هو زابيعه كالجثة
الأذرى لأنه لا يمكن خصره بعد ذلك كمل ولا وزن اه قال عرش وما أفتل بأخاها الظاهر صحة السلم فلا مكان
ضبطه بالظول ونحوه فيقول أملت البلق فخله ضفتها كذا فيضمر هاهنا بالصفت التي ذكر ومن الصفة أن
يذكر مئة بناه من سنه فلا قول المتن (وفي اللحم) أو اختلف السلم والمسلم البلى كونه مذكرا أو غيره وصدق
المسلم إلا بالاصل ما يلق المسلم البلى لأنه كونه فيصدق وبأي ذلك في كلام الشارح وفي الفصل الآتى اه
عرش (قوله من غير صيد) أي قول المتن وفي التيس في النهاية لا قوله والفرق في وجب (قوله من غير صيد) (الحل)

مرجع إطلاق الغنم حيث لا حقيقة وقد يتوقف قبول حقيقة الاحتلام بلوغ خمسة عشر بالا احتلام
فلا يرجع (قوله لا يجب التعرض هنا) المتبادر تعلق هذا بالماشية لكن ينبغي حروبه في الرقيق
أشأن أخذ من قوله لأن أصله صعب (قوله إلا بالبقى) قال في شرح الروض بخلاف الأصغر وهو بين
البياض والسواد انتهى (قوله كضئ أو عراب) أومن نتاج بني فلان أو يعز وجوده أو بلد بني فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف أرجحية أو يجب فيه لا يختلف الفرض بذلك لما أذرى وجوده كان نسب إلى
طائفة تسمية فلا يصح السلم في كسائرهم في غيرهم غير يستلزم أن في اللحم إلى روضة ولا يدين نوعه
بالأضامة الخرم بين بالإضافة إلى بلد وغيره انتهى (قوله وكذا سمنا عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه إلى كلى الرقيق والظاهر أنه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة ككلى الغنم وما قاله من
أن ذكرها هنا باعتبار أن السن الذي يعرفه كبرها وصغرها لا يكاد يعرف انتهى (قوله من غير صيد) قال
الروض وشرحه حسولا ومداخل الأعضاء والعلف ونحوها في لحم الصيد انتهى وذكر في الروض وشرحه
أولا ما نصه يذ كرم موضع اللحم في كبير من الطير والسملك كالغنم وهذا جملة في الفصل الآتى انتهى

(أوشان أو معز ذكره ضمن
رضيم) هزيل لا أنحف
لأن الحنف صعب (معلوف)
أوشان أي المذكورات
أي أنثى غل فطم راجع
والرضع والقطيع في الصغير
وأما الكبير فبالمذبح
والذي وهو همام ذكر
أحد ذلك وذلك باختلاف
الغرض بذلك فالغرض الرعية
أطيب والمعلوفة أدم ولا
يدفع من علف يوزن لها
ثم إن لم يختلف في أوشانها
بل لم يجب ذكر أحدهما
وكذا في علم السبد بشرط
فيمتنع من مصلحته (من
تغذ) بالعام القائل أو كلف
أوجب) أو غيرها لاشكال
الغرض بها أيضا (و قبل)
وجوبها لظنهم على العادة
عندنا لظن كوني الغر
ويجوز شرطه بغيره حيث
لا يجب فيه لاشترطه
نوى الغرض في الأمر جسماني
وحيث في القول بأن الغر
يدخلها وترفع فوايد عرشه
لأنه يختلف العلم
ويجب تناول الجهد في كل
عندم العلم لأن رأسه وجل
من غير وذهب أو رأس
لأنه علم من تلك (وفي)
الشباب الجنس) كقولنا أو
كلن والنوع ولد نسجه
إن اختلافه غرض وقد
يفنى ذكر النوع

قال في الروض وشرحوا مدخل الخصاء والعلف ونحوهما في علم الصدا هو ذكر في الروض وشرحه أولا
ما مضى ذكر موضع العلم في كثير من الطرائق والسهل كالعلم وهذا في الفصل الثاني انتهى اه سم
قول المتن (أوشان) أو ينبغي اشتراط ذكر اللون إذا اختلف فيه الغرض كمن يقول من خروف أبيض أو
أسود كافى وائش شرح الروض لواله الشارح مر اه عش ما اختصار (قوله لا أنحف) صفة هزيل
أي هزيل غير أنحف اه كدى (قوله لا العلف) يقال علفت الثامن الباب الرابع والخامس إذا
ذهب منها وضعت اه فاموس قول المتن (معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماساني
في المتن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبار هنا أيضا كالمصرح به بعضهم اه ثم قال في الروض وشرحه فصل
يشترط في اللبن والزيد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرقى أو علف معين بنوعه ولون
السمن والزيد كرفي السمن أنه جسد أو صفت انتهى اه سم بخلاف قوله يشترط في الحنف النهاية
والغنى مثله من غير عزو (قوله لا بالمذبح) والاقرب لكفاه بالجمعة إذا أجدعت قبل تمام السن في وقت
جرت العادة بالمذبح لم يأنه لأن عدوله عن التدوير بالسمن قرينة على إرادته سمي الجمعة وإن أجدعت
قبل تمام السنة في غير ذلك لم يأنه كما بعد همام ينتقل إلى حد لا يطلق عليها جسد عرقا اه عش وأقول
يؤيد ما مر في الحنف (قوله سمن) ضد من يزل آخره ليتصل أضداد في المتن بعضها ببعض (قوله ذلك)
لاختلاف الغرض بذلك (الشال) وظهر ذلك أنه لا يجب قول الراعي عن كان في غايه السمن وهو كذلك وإن
قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها تمامية ومعنى (قوله من علف يوزن) عبارة لغني ولا يكفي في المعلوفة
العلف مرة أو مرات بل لابد أن ينشئ إلى مبلغ يوزن في العلم كقوله الأمهات أقرا اه (قوله ثم إن لم يختلف
الح) عبارة تشرح الروض فلو كان يبدل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى اه سم
(قوله بلد) أي عرض أهل بلاد بل لا يتفاوت فيهما عندهم اه عش عبارة السيد رقه بلد ما يشاء بلد
فيكون أن يقول ما يشاء بلد كذا وينبغي أن يكون في بلد غيره مما يأتى اه (قوله ذكر أحدهما) إن كانت هذه
عبارة فيه ضمير التثنية عائد إلى المعلوف وشدها وينبغي أن يكون مثلها مضافة إلى الأوصاف ويحتمل أن يشارة
إليه هو ويكون مرجع الضمير إلى الأوصاف المذكورة في المتن وعليه في عبارة ما وافقنا لاحتياج إلى التمهيد والتمهيد
المسئلة تحري فيهما باعتبار في التمهيد والحبوب وغيرهما إذا لم يختلف بلد والاختصاص إلى الفرق سديد ع (قوله
وكذا في علم الصيد) أي فلا يشترط فيه هذه الأوصاف اه رشدي عبارة عش أي فلا يشترط ذكرها
في العلم تأتمن فيه وكذا الطير وعليه في شرط في لهما النوع وصغر الجملتين لو كبرها دون ما زاد على ذلك من
الصفات المذكورة اه وفيه والرشدي عبارة العليان يذكروا في علم الصيدا يذكروا في علم غيره إلا الخاص
والعلف والذكورة والأوثان إلا أن أمكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعني في علم الصيد
(قوله ما صديقه) أي من أسبوبة أو سهم أو جرح أو غيرها فلهذا لا وكفاه سم (قوله نزع) أي العظم وكذا
ضرب قوله (قوله لا بشرط نزع الح) أي لا يجوز شرطه (قوله في الأوجه) خلافا للغني (قوله لا علم طبع)
راجع للذهب والرأس إلى الجسد لا يجب قبولها مطلقا علم الحسم أولا اه عش (قوله كلف في القول
قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماساني في المتن من اعتبار ذكر نوع
العلف اعتبار هنا أيضا كالمصرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزيد
والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرقى أو علف معين بنوعه ولون السمن كونه
لبن صغير أو كبير قال الأذري ولم أر من ذكره ولون السمن والزيد لا يأنه يذكروا في السمن أنه جسد أو صفت
انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكره أنه جسد أو صفت (قوله ثم إن لم يختلف الح) عبارة تشرح الروض
فلو كان يبدل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في علم الصيد) عبارة
العباس يذكروا في علم الصيدا يذكروا في علم غيره إلا الخاص والمعلوف وشدها والذكورة والأوثان إلا أن أمكن
وفي غرضه وبين أنه صيد بأجوبة أو سهم أو جرح أو غيرها فلهذا لا وكفاه سم (قوله لا بشرط نزع الح) أي

(والرقة) وهي مندها وهما
 ورجعان لصفة السمع في
 هنا أحسن مما في الرضة
 وأصلها من اسماطها ثم
 قد يستعمل للديق موضع
 الرقيق ونعكسه (والنعومة
 والخشونة) وكذا اللون في
 يحور ورو ورو وقطن
 والاطاقم يحول على ملا
 يختلف من مكان أو قطن
 (ومطلة) عن ذكر قصر
 وعدمه (يعمل على الخام)
 لأنه الأصل دون المقمور
 يجب قوله لا يمكن ان
 يختلف الغرض (ويجوز)
 السلم (في المصنوع) الانضاطة
 لا للبوس وان لم يفسد
 لعدم انضباطه بخلاف
 جديد وان تضل ولو نسا
 وسراويل ان اساطيرها
 الوصف والاذن عليه يعمل
 تتناقص الضيق في ذلك
 (و) يجوز السلم في الكائن
 لكن بعدد قلة لقلبه وفي (ما
 صين عزله قبل النسيج
 كالبرود) اذ ان النسيج
 وقوع وزمنه ولونه يبد
 (والاقيس بمعنى) الثوب
 (المصبوغ) أي النسيج
 كالفرز المصبوغ (تات
 الأصم منه) به قطع الجهور
 والله اعلم لأن الصبغ بعده
 يستخرج فلا يظهر فيه
 نحو صفاة أو رقة ويجوز
 في الحبرة وصعب العين ان
 وسفحتي خططها من
 عليكي الامم قول شاعر

الاصم البين غلظ فيسولاني جله على ملا يشطه الوصف (و) الثوب والزييد (لونه وقوعه) كعملي أو برقي (وبلده) الا
 وصغر الجاني أو كبرها وعقمة وسداثة (وكون بخلافه

الاقوله والاقي بل يختلف بها **(قوله)** به أو على الأرض أي على الغل أو بعد الحصاد فان الأول أي والثاني
 أسنى اه معنى **(قوله)** لا مدحجافه) ويستعبد أن بين عتق عام أو عامين أو نحو ذلك فان أطلق فالص
 الجواز وينزل على معنى العتق اه معنى إذا لا عبادا وذا شرط العتق يقبل وجوب ما يسمى بعتقها اه **(قوله)**
 في التمر المكنوز بالخ وهو المهر وف بالمعنى ثمانية ومعنى **(قوله)** غير الاخضرين أي غير العتق والحدادة اه
 عس عبادة الغني والرب كالتبر فبما ذكر معلوم أنه لا خلاف فيه اه **(قوله)** لتعذر استقصاء صفاته هذا
 قد يفهم صحة السلف في الجملة المنسوبة أي المنزوع فها هو سر ذلك بختنا العلامة الشورى اه عس وتقدم
 في الشرح خلافه وعن المغني وفاقه **(قوله)** فيما ذكر الخ أي في سر وطما ذكره في تفسير نوعها كالشاي
 والمصري والصعدي والبحري ولونه في قول أبى أحر أو أسود قال السبكي وعادة الناس اليوم لا يذكرون
 اللون ولاهـ غير الحيات وكبرها عذافهـ في مخالفة لنص الشافعي والاصحاب فنبين أن بنيه علم اه معنى
(قوله) حتى مدة الخلفاء ويصح السلف في الدقة في ذكرها ما عرف الحب المقدر وما يذكرها بضافته
 يعطين برمال الدواب أو الماء أو غير ما خوشونة العنص ونعومتو يصح في الخلفاء كما قال ابن الصباغ انضبط
 بالكيل ولم يكتر تفاوتهم فيه بالانكاس وضدوه يصح في التسعين قال الروياني في جواز في السويق
 والنشوجيهان المذهب الجواز كاللحق ويجوز السلف في تصب السكر بالوزن أي في قشره الاستقلال بشرط
 قطع أعلاه الذي لا حلاوة فيه كقوله الشافعي وقال المزني وقطع بجماع عر وقمن أسفله ولا يصح السلف في
 المقار لأنه ان عين مكانه فالمسكين لا يثبت في الثمة والأفصيه ولو يصح في البقول كالسكر ان البصل
 والثوم والفصل والذرة والتمتع والهدايا وتنفيد كرجسها ونوعها ولو لها صغرها كبرها وبلدها ولا
 يصح في السليم والجوز والابيض طعم الورد والورق قهقهة بر مقصود يصح في الأشعار والأصواف والأو بار
 في ذكر نوع أصله وذكره أو أثنته لا صرف الأثبات وأثر واعتد بذلك عن ذكر السنين والخشونة بلده
 واللون والوقت هل هو خرفي أو يبي الطول والقصر والوزن ولا يقبل الامتنع من بيعه وكشرك
 ويجوز شرط فضله ولا يصح في القز ويعدود حيا أو ميتا له يمنع مرفقون القز ما بعد دخوصه
 فيجوز ويصح في أنواع العسل العامة لوجود كالكسنة والغير والسكانور والورد والزعفران لا يملكها
 في ذلك كروصف من لون ونحوه والوزن والتبوع ونحوه ومعنى **(قوله)** بتقصيها) أراد به قوله المهر الا في بلد
 يختلف بها **(قوله)** لا يصح خلافا الخ) لحصل المعتمد جواز بيع الارز في قشره فالعيلادون السلم اه سم
(قوله) في قشره) أي العلية ثمانية **(قوله)** وكبرها) أي الحب ثمانية الضهير لكون الحب اسم جنس جميعا
(قوله) وانما يصح بيعه) أي في قشره العليا **(قوله)** ويصح في الخلفاء) اه هذا ظاهر ان انضبطت
 بالكيل ولم يكتر تفاوتها فيه بالانكاس وضدته ثمانية ومعنى **(قوله)** في الخلفاء والتين ومثله قشر البن ويجوز
 في الثلاثة كيلار وزاوي غير في الكيل كونه بالهـ يعرف بمقدار ما تسع ويتغير كيه ما حوت به العادة في
 التحمل عليه بحيث يتكسر بعضه أي بعضه ولا يختلف في صفة كيه من يحمل أو عدمه ورجع لاهل الخبرة
 أو في صفتها يكاله تخالفا لاختلافهما في ذلك اختلاف في قدر السلم فيه اه عس **(قوله)** في ذكر كل

(قوله) لا مدحجافه) عبادة العباد مع شرحه وذا شرط العتق يقبل وجوب ما يسمى بعتقها لا يجب ذكر
 المدد التي مضت عليه كان بقوله ان عتق عام أو عامين مثلا لكنه أي قدورها أسوط ومن ثم يستعبد أن بين
 عتق عام أو عامين فان أطلق فالص الجواز وينزل على معنى العتق وهو قول البغداديين وقال البصر
 لا يصح وجاوا النص على بحر الجواز الذي لا يتفاوت بتفاوت عتقها أي آخرها طال به وصدر الكلام بنسبة ذلك
 للجواهر وغيره والرافعي في بعضه **(قوله)** ان لم يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز في قشره فالعيلادون
 السلم **(قوله)** في بحث صفته في الخلفاء في شرح الروض نقل صفته في الخلفاء عن قتاد بن الصلاح ان انضبطت
 بالكيل ولم يكتر تفاوتهم فيه بالانكاس وضدته انتهى وقال في شرح الروض أيضا قال الروياني في جواز في
 السويق والنشوجيهان المذهب الجواز كاللحق انتهى **(قول)** المصنف جلي أو بلدي) عبارة شرح

بامه أو الأرض لا مدحجافه
 الا في بلد يختلف بها ولا يصح
 في التمر المكنوز بالقواصر
 لتعذر استقصاء صفاته
 واشترطه حيث لا يراه
 لو لم يتعرض لكتبه فيها
 جاز قبول ما فيها يذكر في
 الرب والعنب غير الاخضرين
 (والخط) فوسا الربوب
 كالتمر) فيما ذكره حتى
 مدة الخلفاء بتقصيها ثم
 لا يصح خلافا لما في فتاوى
 المصنف كالصفي في الرزق
 قشره فلا يعرف حديثه
 لونه وصغرجه وكبرها
 لاختلاف قشره فتعوز زانة
 وانما يصح بيعه فيلانه يعمد
 المشاهدة والسلم يعمد
 الصفات ومن ثم يصح بيع
 نحو المهور ثلث دون السلم
 فيها ويصح صفته في الخلفاء
 والتين ومثله قشر البن
 في ذكر كل في يختلف به
 الغرض فيه (وفي العسل)
 وهو حيث أطلق غسل
 النحل (جلي أو بلدي)
 وناحيته

(الخ) عبارة النهاية و يصح في التنقيذ كراهة من تبين حنطة أو شعير و كيلة أو زونه اه (قوله عمار عاده الخ)
 ما لوحظ طلاق أن فور القاء كهفداه اه سدد عباره المفتي قال لا اوردى فان التحل يقع على الكمون
 والشعير فيكون دواو يقع على أنوار القاء كهة أو غيرهما فيكون داه اه (قوله أدواء) قال الأذوى وكان
 هذا في موضع تصور رقبته وهذا مجزؤه وهذا مجزؤه بعد نهاية ومعنى قال عش قوله وفيه بعد أدى
 فلواتفق وجرد ذلك في بلد شرط والافلا اه (قوله أي ذكر) أن قول المتن والأظهر في النهاية (قوله بل
 كل شيء الخ) أي من خواصه أنه اذا طرح في شيء وترك المطروح فيه صلا لا يتغير اه عش قول المتن
 (المشوى) قال في شرح الروض أي وانهاية والغسنى قال الأذوى والظاهر جواز في المصوط لان النار
 لا تعمل فيه إلا تأثر اه سم قول المتن (المشوى) أي الناضج بالنار اه معنى (قوله) ان تضبط ناره
 أي نارها أثرت فيه (قوله) وأطلقت) سياقه هو أن المراد بالعلقة تضبط قطعته لا للتغير وعليه
 فأوجبى الواو لانها التسمية في صلف التفسير اه عش (قوله) صفيه) وقا على المعنى (قوله) على العتيد
 أي الذي يصعب تصحيح التسمية وان اعتدى في الروض خلافا اه سم (قوله) بيقينه) أي بال (قوله) وذلك) أي
 ما تضبطت ناره اه عش (قوله) فابندوقند) هو انسكرا الخام القائم في اصالة كافر به الجلال السوطي
 في فتاوه وبالفائدة نوع من العسل اه رشدي صولة عش قوله رقدت عن السكر اه وعبارة الجمل
 القانيد قبل هذا التصديق في شئ مخد من الدقيق وعسل القصب اه (قوله) وتند) جزء في شرح الروض
 ومشي عليه بالبقية في التدرب اه سم (قوله) نازعه) أي في القند (قوله) أنه متقدم) في فتاوى العراق
 التي يظهر من كلام الأصحاب أن القند ليس مثله فان نازعه ليست القيسير ويختلف وجوده ورواة
 بحسب تربة القصب وجوده الطبخ لكن صحح الماوردى السلف في القند ومعنى ذلك أنه مثلي اه سم (قوله)
 ودبس) بالسكر وبسكرتين صل الثمر اه قلموس ويظهر أن المراد به هنا ما يشعل عسل العنب (قوله)
 بالهمز كعنب أو لما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلف فيه طهارة أو لما يطبوخ فيه هو زالسلف فيه على
 ما صححه في تصحيح التسمية وان اعتدى في الروض خلافا وفي شرح الروض فذكر في البامايذ كرفي السن وانه
 قبل الولادة أو بعدها وأنه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه أو رابعة أو خامسة كذا نقله السبكي عن الأصحاب اه سم
 وقوله وأنه قبل الولادة أو بعده هل ينعلم أن تفسيره بأنه أول ما يحلب أو ارضه أول ما يحلب بعد انقطاع اللبن
 الحامل لعوده اه عش (قوله) وجص ونورة) أي كيلا وروكا كاتقدم التسمية عليه اه رشدي (قوله)

المنهج أن يذكر مكانه كيلي أو بلدى ويسين ياده كجباري أو مري انتهى (قوله) ومراء) ظاهره في
 الجبل أيضا (قوله) المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الأذوى والظاهر جواز في المصوط لان
 النار لا تعمل فيه إلا تأثر انتهى (قوله) على العتيد) الذي صححه في تصحيح التسمية وان اعتدى في الروض
 خلافا (قوله) وتند) جزء في شرح الروض ومشي عليه بالبقية في التدرب بخلافه على ما صرح
 السلف في معنى السكر على النص وفي القند صرح به الماوردى في فتاوى العراق التي يظهر من كلام
 الأصحاب أن القند ليس مثله فان نازعه ليست القيسير ويختلف وجوده ورواة بحسب تربة القصب
 وجرد الطبخ كذا كراهل الخبره ذلك وهو خلاص في عموم من الفقهاء السلف فيما خلا من النار الطبخ لكن
 صحح الماوردى السلف في القند ومعنى ذلك أنه مثلي انتهى قال السبكي في فتاوه وما حازه به في صدر
 كلامه فعمان الأصحاب هو المصوبه يعني وليست المسئلة مصرعا هي كلام الشين أن لاها داخله في
 عموم منه عسل السلف فيما طبخ وزيد على السكر وإما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فذارة
 يحصل منه السكر فلا زارة كثيرا بخلاف السكر فان هذا الفرع معدوم فيه انتهى وإعوان السبكي
 لما سئل هل يجوز السلف في السكر الخام القائم في اصالة فصره بالقند و ذكره فيما تقدم عن التدرب
 وفتاوى العراق (قوله) ولوبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر أول ما يحلب وغير المطبوخ
 منه يجوز السلف فيه قطعاً انتهى وما الطبخ فيجوز السلف فيه على ما صححه في تصحيح التسمية وان اعتدى

ومرعه لتكشفه بجماعة
 من داه كنوار القاء كهة أو
 دواه كالكمون (صقي أو
 شربقي) لان الشربقي أجود
 (أبيض أو أصفر) قوي أو
 رقيق وقيل يرقط لخر
 لا صلب (ولا شرط) فيه
 (العتق والحسدانة) أي
 ذكر أحد هملاته لا يتغير
 كذا بدأ سلف كل شيء يصفاه به
 (ولا يصح) السلف (في) كل
 شئ انتهى الناويع غير منضبط
 كالمغزو المطبوخ والمشوى
 لاختلاف الفرض باختلاف
 تأثير النار فيه ومن ثم
 انضبطت ناره وأطلقت مع
 فيه على المعتد وفارقال با
 بضبطه ذلك كسكر وفانيد
 وقصد خلاصه نازع فيه
 وأما أنه متقدم ودبس مالم
 يتخالطه ما ولوبا وصاوان
 لا تضبط ناره وقصد آخره
 مما انتبه اطهاو جص ونورة
 ونيله

وزجاج وماورد وغيرهما وأما في خفة انضبطت كالجسم مما ياتي (ولا يضر تأثير الشمس) (٢٩) أو النافذ غير متصل أو من غير علم

اختلافه (والظاهر منه)

أي السلم (في قول من لم يفرق بينه وبين السلم) (قوله) أي كل من ضمير مظهر أنه بشرط فيما بشرط في البين كالمسح في سم عن شرح الرض ثم يمتنع في الآخر الذي لم يكمل نفعه وأجر بعضه وصغر نصف نقله المأورد من أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر

لاختلافه اه ع (قوله انضبط الخ) وعلم بما تقرر أن مراد المصنف كغيره بكون نواكس ركوعه لطيفة ثم لم يصبه مغلطات أراض عليه بحيث لم يأت به ومعنى (قوله) في غير متصل الخ) ويصح السلم في النعم

نهاية ومعنى قال ع (قوله) المتبادر منه أنه يقع العسل لأنه المر وفوقه يعني أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصنع السلم فيمر زمان أن يظهر أن قبلته تخشع على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله أي السلم) في قوله وفي نقد في النهاية وكذا في المعنى لا قوله أي محصورة بالآلة وقوله قبل قولنا المتن (كبرية) وهي التقدير اه معنى (قوله)

بها) أي بأعماله (قوله وهذا) أي قوله معمولة تقول المتن (وجد) أي على هيئة اه معنى (قوله وورد) وهو جلد رقيق يكتب فيه فسطح على الجلبين بغير الخالص على العلم (قوله وهو البست) لا يظهر هذا

التفسير هنا وفي ترجمته لقاموس الطبري فارسي مرع بعينه التقدير الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله) ان جعل الخ) كالمري اه نهاية (قوله وجب) يضم الحاء للمهمة والباء المازر اه ع (قوله) في التناوب وهو سم يجمع اه كرمي (قوله) لعلم انضباطها) أي المذكور أن في التناوب والشرح وفي ع في التناوب

ما صاعده أي باشتاق على الرشد والنقل والحب اه (قوله) باختلاف أجزاءها) قال الأحمدي في المنهج جواز السلم في الأواني المختلطة من الغلظة ولعله يحول على غير ما سنها نهاية ومعنى قال ع (قوله) على غير ما سنها أي من المعمولة اه دليل الاصوب أي غير مختلف الأجزاء (قوله) وأما في جملة فقرتي القطعة اه كرمي أي

فأورد في الفقرتين في التعبير أو في التعبير معني الواو (قوله) ورتا) راجع لقوله معني قطع الخ (قوله) والمورد) فديني عنه قوله مثلاً (قوله) ووجه) أي الصقل الأساطيل (قوله) لأن حاله غيره) أي كالمسح عن النحاس والرخام اه معني قول المتن (وفيما صيغتها) يعني بالشرط المتقدم بقوله وبجمله انضباط الخ (قوله) أو من أسلمها) أي المذكور أن اشارت إلى حذف الخفاف (قوله) وذلك) أي الصفة فيما صيغتها (قوله) ما انضباط

قوله) بكسر اللام لأن ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمع فاعل بكسرها كماله بالفتح وهو عالم بالكسر اه ع (قوله) وفي نقد) وقوله التقوى دقيق الخ عطفان على في الأساطيل أي وضع في نقدان يجعل مساقفه (قوله) لا مثله الخ) أي أن لا يكتنفه أي نقدا (قوله) ولا السلم الخ) لا يتفق ما في كلامهم من الركة والتعبد بل كان حذف ولا السلم بغير ما تقرر ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبينه وبينه اه

اسلام أحد ههنا في الآخر ولو لا وقبض في المجلس لتضاد أحكام السلم والصرف لأن السلم يقتضي استحقاق أحد العوضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قسمهما فيه ويؤخذ من ذلك أن سائر المعطوفات كذلك هذا الذي ينو بإيصال عقد الصرف والاصح إذا كان لا وتقاضا في المجلس لأن ما كان

صريحاً بآيه ولا يجد نفاداً في موضوعه يكون كآيه في غير ما اه وهي حسن (قوله) حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اه سم (قوله) حيث ينو بآيه الصرف) وفاقا للمعنى شرح الرض وخلافاً للنهاية بصلواتها فاقول بفتح

الروض خلافاً لمعنى شرح الرض وأما الباء فبذلك كرمي ما يذكر في البين وأنه قبل الولادة أو بعده اه

أول بطن أو ثمانية أو ثلثون أو ثمانية أو مائة كذا نقله السبكي عن الأصحاب انتهى (قوله) وزجاج) خالص بخلاف التشوش (قوله) وأجر) قال في شرح الرض ثم يمتنع في الآخر الذي لم يكمل نفعه وأجر بعضه وأصغر بعضه نقله المأورد من أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه انتهى (قوله) وفي نقد الخ) عبارة

الروض ويصح رأسه سلام غير النقدن فيهما أحد ههنا في الآخر ولو لا انتهى قال في شرحه ما إذا قلنا لا يصح سلم أهله يستند من فريسي على أن العبرة بصيغ العقود أو بجماها ثم جعل ذلك إذا لم ينو بإيصال عقد الصرف والاصح لأن ما كان صريحاً بآيه ولا يجد نفاداً في موضوعه يكون كآيه في غير ما انتهى (قوله) حيث لم ينو بآيه

وأي السلم غير علامته ولا السلم حيث لم ينو بآيه الصرف لاجل الخدين في لا شرحه لم يفرق

لو غير جنبه ولو لا لان وضع السلم على التامير وقد بقي وجهه وبقلي شعره وصوفه وقطنه وورقه ومنه وعطره وأدوية و بهار وسائر ما ينضبط ولا يشترط ذكر الجوده والادامة فيما سلف في (في الاصحاح) ويجعل مطلقه منها على الجيد) المعروف يصح شرط أحدهما الا رد على التسليم لعدم انضباطه من ثم لو سلم (٢٠٠) في معيب يعيب مضبوط صح ونظير هنا جو بقبول السليم بآل متخلفه الغرض والاشراط الاجود لان

حسنا في مسئلة التقدير لم ينعقد صرفا وان فو على الراجح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنبه) كلام البرقي الرز (قوله وثمان) فذكر فيه أوفى محالجه أو غزاه مع فوعة البلدان وكثرة لحمه وقلته ونعمته وأوشونه تسورة الغزل وغلظ كونه جديدا أو يشقان لاختلافه الغرض بأي ذلك في نحو الصوف بكذا كره ابن كج وطابق القطن يحمل على الخلف وعلى ما فيه الجواب يصح في خلاف القطن في جوزه ولو بعد الشق لاستقرار المقصود بالاصطفاه مفسى (قوله وورق) وبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والذقة والخالقا والصنعة والزمان كصبي أو شتوي نهايه ومفنى (قوله ودمعدن) كالخديد والرصاص والخصوص يشترط ذكر جنبه ولو عهلا ذكر كونه الجيد أو أوشونه قال الماوردي وغيره والذكر القول الأول لا الثاني لأن الذي يتخذ منه الأول أو يتجرها اه معنى (قوله وورق) بوزن سلام الطيبه من قبل لأزهار البادية بل قال ابن فارس والهار بالضم شئ وزنه انتهى مصباح اه عش (قوله المعروف) الى قوله نعم في المعنى وإلى الفصل في النهاية الأولى قبل الى هذا تفصيل (قوله شرط أحدهما) أي الجوده والادامة (قوله الاردي العيب) أي بخلاف الاردا وبخلاف ردي النوع سم ذهبا يه ومفنى (قوله في معيب الخ) خالي شر الروض فان يبينه وكان مضبوطا قطع البدو المعنى مع كماله السبك وغيره انتهى اه سم (قوله في معيب الخ) أي لا يضر وجوده (قوله الاجوديه) بخلاف الجوده اه سم (قوله واستشكل شارح هذا) أي محل المعلق على الجيد اه كروي علة الرشد يدي وجهه الاشكال أن يصح ذكر الجوده والادامة يتناهى ما ذكر ومن محتمل الاعي قبل التبرع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحتم الاعي الخ) أي كونه مسلما ومسلما اليه (قوله الاجود) الأولى الجيد (قوله يصورها كذلك) أي وجهه اه عش (قوله والمراد الخ) أي من قوله وكذا غيرها (قوله ان تعرف نفسها) أي بان لا تكون مجبوه اه رشدي (قوله تفصيل الخ) أود كروطنه لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السالبة بمعرفة العاقد من اه يدعي

«فصل في بيان أخذ غير المسلم فيمنه» (قوله في بيان) الى التسبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أي وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لأنه لم يذكر هنا نفس الزمان الذي يجب التسليم فيه والى المكان بل علمنا ما مر اه عش قال الصيرفي ذكر الأول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه قول المان (قوله) أي ولا يجوز لأن عدم الجواز لازم لعدم الصفة اه عش (قوله بالرفع) نيابة عن الفاعل اه نهاية قال عش ويجوز نصبه بينا المفعول للفاعل وجعل الفاعل ضميرا يعود على المسلم اه (قوله ومسبقي بمطرح الخ) حطام اختلاف المله السبق به من اختلاف النوع لامن لاختلاف الصفة لا تخلف من غرابه سوا سائتي من اختلاف الصفة كان أحمده اه مدعي (قوله على ما نقله الرعي) نسبة الى عمة الفتح بخلاف بالجن وحسن بالجن فلموس اه عش (قوله أومن مطرح الخ) فيه أنه قد يكون من نحو تلج (قوله اللهم الا ان لم يقيد ذلك) أيضا قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه معتمداه وأقول ينبغي رجوعه أيضا لقوله لا مثله (قوله الاردي العيب) أي بخلاف الاردا وبخلاف ردي النوع (قوله لعدم انضباط) قال في شرح الروض فان يبينه وكان مضبوطا قطع البدو المعنى مع كماله السبك وغيره انتهى (قوله الاجوديه) بخلاف الجوده (قوله في الاردا) قضيت انه لا شرط وداعة النوع فاحضره فوعا زد آمنو جيبه وهو ممنوع ويجب بان امتناع قبول نوع آخر معلوم ما ياتي فالمراد انها من ضمن ذلك النوع والله اعلم (فصل) *

انضباطا غير معلوم ويقبل في الجوده أقل درجات في الرذالة والارذلية ما مضى لان مطلب غيره عند استشكل شارح هذا جهة سلم الاعي قبل التبرع أي لانه لا يعرف الاجود من غيره وبديانته ان مع حله لا يصح قبضه بل يتعين قوله فيمنه الاشكال وارد في اشعارهم معرفة العاقد من في الصفات ولو أورد عليه لأصابه بجواب بان المراد بمعرفة انصورها ولو وجعوا الاعي للذكر يصرها كذلك ويشترط معرفة العاقد من الصفات المشتركة (وكذا غيرها) أي إعلان آخر ان يشترط معرفتها لها (في الاصحاح) ليرجع اليها عند التنازع والمراد أن وجد غالبا يجعل التسليم من يعرفها عند الان او أكثر من لازم معرفة من ذكره لانه كرها في العقيدة يعرفها العاقدان وعدلان فسل ولا تكرر هنا مع ما قدم من اشراط معرفتها لان للسل ادمن تعرف في نفسها لتضبطها اه وفيما قد سوا الأولان هذا تفصيل لبيان ذلك

الاجال ولا يؤلف احسنه بعد السلك لانه ارجع عند وقوع التنازع في شئ من ذلك (فصل في بيان أخذ غير المسلم فيمنه) وقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يسد ذلك عن المسلم فيه) ومثله الميع في القعة (غيره) بالرفع (جنبه) كبرين شعير (ووقعه) كبرين فن معقبي وكرين هندي وقرع بن طبري مسقي يحل عن مسقي يعين ومسقي يحل السهم من مسقي يحل الوادي على ما نقله الرعي واعتدله هو وغيره وفيه نظر لان ما عاين ان كان من عين فقدمه أو من مطر فهو له الصلة ايضا اللهم الا ان

يعلم اختلافها ما يشتهر به اختلافها ظاهر وكذا أخبارهم عن بعضهم أن اختلاف المكاتب بمنزلة (٢١) اختلاف النوعين وذلك لأنه ينعى المينع

بعل الخ أي فلا يتوجه ما ظروا من فرض الاختلاف فله الجواز أن تأثير المهر اللزالي على الزرع مختلف
تأثير ما يستعمل في الوادي منه من سقي به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فحصل له اختلاف
ما تزلزل السماء على الزرع ولا يتخلط لثقتي اه عش (قوله اختلاف ما يشتهر به) أي من المذكورين
ماه الوادي وماه السماء (قوله وكذا أخبارهم عن بعضهم الخ) هذا الزعم معقد اه عش (قوله اختلاف
المكاتب الخ) أي فلا يكتفي أحدهما عن الآخر فظهر حديث علم اختلاف ما يشتهر به المكاتب اختلاف
ظاهرا اه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل الممن اه رشدي (قوله ذلك) أي عدم الصحة قال
شيعتنا إني يادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتراض منه غير جنبه أو لو عهدهل يجوز ألا
توردوا للمعتد الجواز لأنه دين ضمنان لا دين سلم والثابت في الفقه نظيره لا عنه عش وعز زى (قوله
لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله وإليه فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقارب)
أي فلا أثر لمجرد التفاضل إلا به من غير سبب بالتقدم التنبيه على أخذ من كلام الشارح مخرج خلافا
للشهاب بن بحر فصار من كان ثابتا قد كره هذا التفسير الذي ذكره الشارح مخرج رشدي (قوله ثم
يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذا الحل لم تعد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن
رأس المال الآن بحسب اتحاد الفائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال
بكثير ولو مع بقا رأس المال لأصله إلى اه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتراض الممنع اه عش
(قوله واستوبأى إلى الرهمن) (قوله لأنه كالاتراض عن المسلم فيه) أي فكأنه اعتاض ما كان في حقه
لأن عرعا كان في ذمة الآخر اه رشدي (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين
عن الآخر اه سم (قوله كاتفاهه) حتى اشترطت المماثلة اه سم (قوله كالأخذ في غيره) والذي
يخص في النهاية والغنى (قوله كالأخذ الخ) عبارة النهاية والغنى لأن الجنس مجعهما فكان كالأخذ
الزيادة فظهر أنه لا يتقارب اعتبار ما جمع إلى ما بهما (قوله بقرب الاتحاد هنا) أي في الصفة كانه لا اختلاف
بين العوضين بخلافه في النوعين عاين الاتحاد بينهما ما يجب اعتبار الاختلاف اه عش وثوبه في الصفة
أي الاختلاف في المدة عبارة الكرمي أي في النوعين اختلاف الاتحاد في الجنس فله بعد بالنسبة إلى
الاتحاد في النوع اه (قوله ولو اعتبر الخ) تقوية لقوله وداخل اه عش (قوله لا اعتبار الخ)
أي لاكتسبنا في الجواز عين فوق الجنس السافل كالحب فوز ما استبدال الشعر ونحوه عن القمح اه
عش قال سم قد تمنع هذه اللازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأما في اختلاف
الجنسين وإن دخل تحت جنس أعلى اه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول المتن (أجود) كجديدين
عشق اه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغي أن يقرأ بالنصب على الحكاية لم يأت به من ألفاظ الحديثان
خبرناكم أحسنكم قضاء الله الآن يشترط رواية بإسقاط ان اه عش (قوله والظاهر اه) أي المسلم إليه
(لم يحد فيه) أي غير الأجود عبارة لغني ولا شأونه بأنه لم يحد شيئا أو ما قد منه بغيره وذلك جوارحه امر الله
الذي يعال به الثاني اه (قوله ثم انضره الخ) هذا استدراك على احضار الأجود وقضته أنه لو احضره
بالصفة المتشروطة من غير زيادة لنقص وجب قوله وإن كان له فرض في الامتناع اه عش وفي وثقة
عبارة الرشدي قوله مخرج ثم لو انضر الخ هذا الاختصاص بالأجود وان أهم ميسا على بل هو على اداه السلم فيه
مطلقا كالجو واضح اه وبعبارة الأعياب صرح في إطلاق وصدم الاختصاص بالأجود (قوله وجه)
(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاهه) أي حتى اشترطت
المماثلة (قوله لا اعتبار ما جمع جنس آخر) قد تمنع هذه اللازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد
وأما وجهه في خلاف الجنس وإن دخل تحت جنس أعلى (قول المصنف أجود) كجديدين عني (قوله)
عن عشرة) كمال في شرح الباب فلا يعبى على قولنا زيادة (قوله في تنوعه كخبره جهان) أو جعهم المنع
واجب على قبوله نعم ان

أضر قبوله ككونه زهوا وبعضهم يلزمه كقولهم ثم إن زيادة كالحشر من عشرة وفي تنوعه كخبره وجهان لأنه من الحكمين من يعتق عليه
والغنى بغيره ان كان هناك حاكم يرى اعتقه بغيره دخوله في حكمه يلزمه قبوله وأنه لا يلزمه قبوله من شهدا أو من يجرى مثله وقبض بعضه

عبارة للفتى وبجته او زوجه اه (قوله والذى يقسم الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والملة - في
والايجاب منع وجوب القبول فقالوا في نحو موجبه ان وجهها المنع لان من الحكمين من يحكم بعقده عليه
اه قال عش وقد وجهه اطلاق الشارح بانهم بماء رض التداوى عند صغير فاضى البارد او بغير ما قد يرى ذلك
فلا يجب قبوله دفعا لضرر على انه قد يقال امتنع من قبول من يعنى عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله
زانه لا يزوج الخ) وقالوا لانه (قوله من شهد) أى يجوز يشهد او لم تكمل البيناه نهية (والذى يقسم الاول)
خالفه النهاية والاياب وهم يقولوا اوجهما الثاني اه أى ويعنى عليه وشيذى (قوله لان كونه بعضه الخ) ورد
ذلك بان له كونه عترة العيب لم يجوز له كمال شرؤه مع العلم بالخال لانه تمنع عليه شرعا المصلحة لثبوته يطل اذا
كان بعين مال او كل مع ثم يجوز شرؤه مع العلم ببقع لعمو كل مطلقا مع واياب عش (قوله ويجب
تسليم) الى قوله وقيل في النفس والى المتن في النهاية الا قوله ما لم يتناه الى والرب (قوله من تبين الخ) عبارة
المتن من التراب والمرد والشعر ونحو ذلك اه (قوله وروان) قال في المختار الزان والشعر يتخالط البر وقال
الكرخى حوجب سوده دور وهو مثل الزاى مع تخفيف الوارد انتهى كذا بمش وقول المختار بعين الزاى
أى والهزم وعبارته الصبح الزان حب يتخالط البر ويكسبه الزاى فقهية لغتاهم الزاى مع الهزم وتركه
فيكون زان غراب وكسر الزاى مع الوارد واحد في زان غراب والشام بعينه السليم اه عش (قوله وقد
اسلم كيلاجان) ومع احتماله في الكيل ان كان لا يخرج التراب ونحوه مؤنق بل يزعم قبوله كحكاية الى روضة
وأقره اه معنى فى سم عن شرح الروض مثله (قوله او زنا فلا) ظاهره وان قل جلالا ان ادنى شئ يظهر في
الوزن اه عش عبارة الفتى لاقى بالوزن لظهوره وقه اه (قوله وعكسه) ولا يكيل او وزن غير ما وقع العقد
عليه كان باع صاعا فأكاله بالمد لا يزال الكيل ولا يقع الكسحى جوانبه بل علوه وسب على رأسه بقدر
ما يجعل معنى نهية قال عش قال في شرح الروض فان سائف زنا الضمان لفساد القبض كقوليه حرافا
ولا يتغافل التصرف فيه كحرف في البيع انتهى سم على عش وقوله زنا الضمان أى ضمان بدلا ضمان عقد
ويحل ذلك ان تيسر دهان تعذر تصرف فيمن باب الفلقر وهو الثلث في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالاستام
اه عش (قوله ما لم يتناه عطفه) حتى لم يبق فيه ناهية معنى وسه (قوله اوطب الطيب من شذخ) عطف على قوله
التراب يافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين الجمجمة وتشديد اللام المهملة وانها المصممة اليسرى يعمر في نحو حل
ليمر وطباو يقال به جسر المعلوم فان اختلفا في انه مفعول لصدق السليم بالان لا اصل عدم التشذخ اه
يعبر به انا لكردى والوطب المشذخ الذى يندى قبل استئوا بمحلو ولمل ونحوه ما حتى يابن اه (قوله

جله لافعل فسد فسداه
يصح ويعنى عليه وجهان
والذى يقسم الاول لان كونه
بعضه بمنزلة العيب به
وفض المصلحة على الذمة
لا يصح الا ان رضى القايض
به ويجب تسليم نحو البر
تقاسم تينوزا فان
كان فيه قليل من ذلك وقد
اسلم كيلاجان وزنا فلا وما
اسلم فيه كيلاجان فسد
وزنا وعكسه لانه يشبه
الاصيدال الممنوع ويجب
تسليم التراجعا ما لم يتناه
جفافا فلان ذلك عيب فيه
والوطب طيب من شذخ

لان من الحكمين من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) اوجهما تان هما الاول (قوله عترة العيب) أى فم يجوز
لو كيل شرؤه مع العلم بالخال لانه تمنع عليه شرعا المصلحة لثبوته يطل اذا كان بعين مال او كل مع انه
يجوز شرؤه مع العلم ببقع لعمو كل مطلقا قال في روضة باب القراض فرع عود كل شرع بعد ان شترى
الوكيل من يعنى على الموكل مع ووقع عن الموكل على المذهب به قطع الجهور ولان اللفظ شامل بغير خلاف
القراض فان مقصوده الخ فقط ونقل الامام وجهه انه لا يقع لعمو كل بل يطل الشره ان اشترى من غير المال
ووقع عن الوكيل ان كان في الذمة انتهى وعلى هذا فقد يقع ترجع الثاني فليست اتم نعم قد روى بدال او بقوله
بغلاف القراض فان مقصوده الخ الخ الخ انما من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل اهل انقطاع عنده
وايداعا لم عقد ووضعه الخ فليست اتم الخ ما يشرح مدر او رد جميع ما وردته (قوله وقد اسلم كيلاجان)
قال في شرح الروض ومع احتماله في الكيل ان كان لا يخرج التراب ونحوه مؤنق بل يزعم قبوله كحكاية في
الروضة وأقره انتهى (قوله لا يجوز رتبته) مؤنق وعكسه قال في شرح الروض فان سائف زنا الضمان
لفساد القبض كقوليه حرافا ولا يتغافل التصرف فيه كحرف في البيع وكذا قال كاله بغير الكيل الذى وقع
طبه العقد كان باع صاعا فأكاله بالمد على ما رجحنا من الرعتمن وجهين (قوله ما لم يتناه) أى حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في عدم هومته كقوله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرم في الحيلة (٣٣) حتى يتبين الحل بالذلة الشرعية (ولو

أحضره) أي المسلم إليه أو وارثه أو أجنبي عن بيت خندا مما يأتي ثم رأيت الزكشي صرح بذلك المسلم فيه ومثله فيما يأتي معه كل من موجل (قبل مجله) بكسر الحاء أي وقت حاله (فا تنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن) بمعنى كان (كل حيوانا) يحتاج لونه قبل الحل لما هو قو أي عرفا وأخبره واستباح له أن يكره مجله أو يحفظه أو كان يترقب زياته فمسره عد الحل على الأوجه (أو وقت غارة) الأصغر أعز أنزل وقع العقد وتبطل على الأوجه أو يريد أكمل صرح مجله طريا لم يجبر على قبوله وإن كان للمؤذي غرض الضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فإن كان) للمؤذي غرض صحيح كفلا (وهن) أو رافضا من أو خوف انقطاع الجنس عند الحل (أجبر) لأن امتناعه حينئذ نعت (وكذا) يجبر إن أتى اليه (لمجرد غرض) البراءة في الظاهر) أولا لفرض أصلا على الأوجه لتتمتعوا فمعتل لغرض المؤذي عند عدم غرض المؤذي اليه فهو تعارض غرضهما قدم الثاني ولو أمر على الامتناع بعد الإيجاب أخذ الحاكم أمانة عنده وروى المدين ولو

ويقبل قول المسلم (الخ) ونظائر أن يحله أن يسلم ما يقبل المسلم الذي يعتزل من قولهم لو وجبت شاة من ذبحة فقال ذي ذبحة استحل على أن قولهم لو وجبت ذبحة لم في آناه أو خوقة يسلل لا يحوس فيه أو والسلون فيما أغلب قطاره لأنه يغلب الظن أنه ذبحة مسلم يقضى تصديق المسلم المسلمة لا تأتي بعد أو بطله الظن المذكورة نهاية وسم قال عرش قوله ما يقبل الخ أي فإن قال ذلك أحد رالحاكم المسلم على قوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه على حكم الحاكم أو بالظاهر أو بعمله فلهذا فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لأنه متفق عليه في نظر والظاهر الثاني قوله مطلقه أي سواء قلنا كنهتم له يقبل أو سواء كان فاسدا لم لا أو وقال الرشد في قوله هو يقضى تصديق الخ أي في بلد لا يحوس فيه أو والسلون فيما أغلب بشر ينساق به أو قول المتن (ولو أحضر الخ) أي في مكان الإسلام ولا أه حلي (قوله أي المسلم فيه) أي قوله وقضى ما لا تقوم فيه النهاية وكذا في المخي الآخرة لو أجنبي عنه من قوله أو كان يترقب (المتن) قوله بمعنى كان) ويكتفي كلام الشيخين الاتقان بأن يدل أن أه نهاية زائد المخي ولكن اختلاف المصطلح عليه أه قول المتن (بأن كان) أي المسلم فيه (قوله) أو غيره (أي أو كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله) أو كان يترقب الخ) يتأمل هذا في قضية التعبير بأنه لو كان غير حيوان لم يصح في حفظه ولو توفرت في أه بعد عند الحل لم يجب القبول وقد توقف فيه بما حدث لا مر على جبري القول ويدخل وقت الحل وإن شاء فلا يترقب مقصودا فلهذا أو بجني الوألو أو بصرف ذلك بما إذا لحقه ضرر غير مذكر تكلف تغير المسلم فيه إذا دخل الوقت الذي يترقبه مع كونه لم يصح في أخذه على الحل يحفظه فليس لأمنته أه عرش وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن قول الشارع أو كان الخ عطف على قوة احتياج الخ فيحصل أنه عطف على قول المصنف كان حيوانا قول الكردي أنه عطف على امتنع أه لا يظفره وجعل المتن (أو وقت غارة) قد بره أو الوقت وقت غارة أو لا يصح عطفه على خبر كان أه معنى أي لأن فساد الخ لا يحول عن الخ وهو المسلم فيه بأسم الزمان (قوله) أو وقت الخ) حرمه شرح الروض أه سم (قوله) أو دياخ (أي أو كان يريد أه نهاية وصبره للمخني أو كان غرا أو كما يريد أه عند الحل طريا أه أو كان ينبغي لأشراح أن يؤيد ما صرح المخني أو يقدم على قول المتن أو وقت غارة لمعطف على قوله يترقب (قوله الضرر) تقليل للمتن فلو تقدم على الغاية يكمله المخني لكان أحسن (قوله يكن له) أي المسلم قول المتن (أجبر) أي ويكفي الوضو فيه أه عرش (قوله نعت) أي عند (قوله) أو لا تصور انتفاء الفرض للمسلم البطلان أو أقل مراتب حصول البراءة بقضى المسلم أه العلم إلا أن يقال المراد به المقصد حصول البراءة وإن كانت حاصله بقول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصل كونه مقصودا أه عرش (قوله) وأفهم باعتباره الخ حق العبارة وأفهم تقدمه فافرض المؤذي أو نحو ذلك أه رشدي أو قول لأخبار على تعبير الشارح بل التعبير متلازمان سم (قوله) أحضره الخ (كم الخ) ولو كان المسلم غائبا فسد ما ذكر أن يقضى أي الحاكم أه في حال غيبته كقوله الزكشي شرح مر أه سم (قوله) ولو أحضر الخ) بينما المفعول أي أحضر المسلم أه أو وارثه الخ (قوله الخ) أي أصالة أو بعد حلول لأجل سم وعش (قوله) أجبر المسلم على قبول الخ) قد فهم أنه لا يقبل منه إلا القبول ولا ينفذ ما أو داه له ليس بما رواه الخ المار به أنه

ندوة (قوله) ويقبل قول المسلم في عدم هومته الخ) ينبغي أن يحله ما إذا لم يتغير المسلم إليه به مما ذكره القبول خبره في النذكية كإخباره الخبر الذي من شأنه ذكها أو لأفهم المصدق على أن قضيتا قائلين أنه لو وجد قطعة لحم في آناه أو خوقة يسلل لا يحوس فيه أو كان المسلمون أغلب حكم طهر بها أن المصدق المسلم إليه الآن يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم طهارة ما لم يثبت حسا خرجه من غير الحاجة فلنأمل (قول المصنف كان) أي المسلم فيه ميراثا (قول المصنف) وقت غارة (أي كان الوقت المحض في (قوله) أو وقت الخ) حرمه في شرح الروض (قوله) أخذ الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فليس ما ذكر أن يقضى أه في حال غيبته كقوله الزكشي مر (قوله الخ) ينبغي نحوه للموجل بعد حله (قوله

أحضره قبل الحل في مكان التسليم لفرض (شر وأخوان قاسم) - خامس) غير البراءة أجبر المسلم على قبوله ولو فرضها الجبر لمع الوعى إلا إعلان امتناعه ووجود زمان التسليم ومكانه يحض عن علفه في عليه إلا لأجل

ولو (المعجزة على الصحيح)

لنعم الاستدلال على الصحيح فيه
تبره لنفسه وأخذوا من
ماله والابدية كالأقل
(وان امتنع) المسلم (من)
قبوله هناك أي في غير محل
التسليم وقد أحضر فيه (لم)
يجبر عليه (ان كان لنقله)
مؤنة الى محل التسليم ولم
يحملها المسلم اليه (أو كن)
الموضع) أو الطريق (خوفا)
لغيره فان رضى باخذها
يجب له مؤنة النقل (والا)
يكن له غرض صحيح في
الامتناع كان يمكن لنقله
مؤنة ولا كان نحو الموضع
خوفا (فلا يصح اجباره) على
قبوله لانه تمتعت نظيره
مارس وأوافق كون رأس
مال المسلم بصحة التسليم فيه
فأحضره وجب قبوله
*(تمة) يجبره الله على
قبول كل دين حال أو آلاواه
عنه حيث لا غرض له فظاهر
ما مر أيضا وقد أحضر من
هو عليه أو لونه لا اجنبى
عن جنس يحصله من ميت
لأنه لا فساد فظاهر لمصلحة
رافعة فمتنوع بين الدين
يجب بالطلب أو أدق فورا
لكن العمل المزمع لا يخل
بالفرق في التشفيع أخذوا
من كلهم ما لم يخف به
أو تشبهه في التشفيع أو ما زعم
(فصل في المرض)
يطبق استباحة المرض
ومصدرا بمعنى الاقتراض
ولشبهه بالسلف والتباط

في القرض نهاية وفيه قال عرش قوله هو مجموع أي فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أو أدق حيث ارتفع
سعره وان لم يكن لنقله مؤنة ويستند هذا للمسلم من وجوب التسليم لما كونه لنقله مؤنة أو ارتقاع سعره وهذا
هو المقتضى اه عبادة سم قوله ولا تظفر الخ ينبغي أن هذا لم يبق على ما يلقى في القرض في شرح قول المصنف ولو
ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اه اعتماد الذي مشى عليه شيخنا الشهاب الرملي كتابه عليه هالك
فقال به هنا فليست أماله (قوله ولو لم يخلو) والاولى اسقاط الغاية لأن العقد اذا كانت لفصله لا يطلب
بها فاعطاهم استبد الحق في خلاف ما اذا كانت للمعجزة لانها تشبه الوثقة اه عرش (قوله الفسخ) بان
يتقاضى عقد المسلم سلطان اه يصحى هذا على مختار النهاية وأما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز
الفسخ بلا سبب كس (قوله والا) أي وان تلف رأس ماله (قوله ولم يخلو) يحملها المسلم اليه بمعنى تخصيصه
وتحملة الزيادة بمعنى دفع المؤنة للمسلم لانه اعتاض اه نهاية قال عرش قوله وتحملة الزيادة أي بان يدفع
الزيادة لمن يحملة الى محل التسليم أو بقرضه اه وفي الحلبي قوله ولم يخلو التسليم اليه ان يشك في نقله من
محل التسليم بان يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد انه يدفع أجر ذلك للمسلم لانه اعتاض أي شيئا متعاض
لانه اعتاض عن صفة ما سلفه وهو النقل لانه لم يخلو اه زيادة (قوله تبصير) مؤنة الخ بل ولو بذله اه
لم يجز قبوله لانه لا اعتاض نهاية وفي (قوله كان لم يكن الخ) عبادة النهاية والغنى بان الخ بالاعيد
الكاف (قوله حديث لا غرض له) من القرض الخوف وقضية القرض السابق بين المسلم والقرض عدم اعتباره
في غير القرض اه سم (قوله وقد أحضر الخ) سأل من الباش (قوله لا اجنبى عن جنس) قد يفهم مقابلة
الوارث أن المراد منه من عدا مع أن الوارث لا اجنبى في مسئلة الخلى سم على ج وقد يقال يفهم أن الوارث
في الخلى لا اجنبى لانه لا ينسب اليه واولا وانما يسمى به بعد موت الوارث اه عرش (قوله لا تركته) هل منته
امتناع الوارث عن القضاة مع وجوده والتركة وقضية التعليل نعم (قوله حديثه) أي الميت (قوله ان الدين يجب
بالطلب) ومثله القرضية لانه عليه لا تلازمة اه عرش (قوله ما لم يخف الخ) لفرق قوله بجهل الخ
(فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله وينت في النهاية (قوله في القرض) انما غرضه بدون
الاقتراض لان المذرك في الفصل لا يختص بالاقتراض بل أغلب أحكامه كنية في الشيء المتعرض فلا يصح
بالاقتراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا أولى مما في نسخة الشيخ اه رشدي يعني من قول عرش ولعله
آثر على ما في المتن لا شهاب التبعير به ولينقد أن له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقتراض) أي مجازا
والذي يفيد كلام المختار اه اذا استعمل مصدرا كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقتراض فانه جائز الشيء
على أن يرد به لكنه سمي به بالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمعترض اه عرش (قوله)
شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقتراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتماد الذي مشى
عليه شيخنا الشهاب الرملي كتابه عليه هالك فليست أماله (قوله ولم يخلو) يحملها المسلم (قوله الفسخ) بان
يتقاضى عقد المسلم سلطان اه يصحى هذا على مختار النهاية وأما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز
الفسخ بلا سبب كس (قوله والا) أي وان تلف رأس ماله (قوله ولم يخلو) يحملها المسلم اليه بمعنى تخصيصه
وتحملة الزيادة بمعنى دفع المؤنة للمسلم لانه اعتاض اه نهاية قال عرش قوله وتحملة الزيادة أي بان يدفع
الزيادة لمن يحملة الى محل التسليم أو بقرضه اه وفي الحلبي قوله ولم يخلو التسليم اليه ان يشك في نقله من
محل التسليم بان يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد انه يدفع أجر ذلك للمسلم لانه اعتاض أي شيئا متعاض
لانه اعتاض عن صفة ما سلفه وهو النقل لانه لم يخلو اه زيادة (قوله تبصير) مؤنة الخ بل ولو بذله اه
لم يجز قبوله لانه لا اعتاض نهاية وفي (قوله كان لم يكن الخ) عبادة النهاية والغنى بان الخ بالاعيد
الكاف (قوله حديث لا غرض له) من القرض الخوف وقضية القرض السابق بين المسلم والقرض عدم اعتباره
في غير القرض اه سم (قوله وقد أحضر الخ) سأل من الباش (قوله لا اجنبى عن جنس) قد يفهم مقابلة
الوارث أن المراد منه من عدا مع أن الوارث لا اجنبى في مسئلة الخلى سم على ج وقد يقال يفهم أن الوارث
في الخلى لا اجنبى لانه لا ينسب اليه واولا وانما يسمى به بعد موت الوارث اه عرش (قوله لا تركته) هل منته
امتناع الوارث عن القضاة مع وجوده والتركة وقضية التعليل نعم (قوله حديثه) أي الميت (قوله ان الدين يجب
بالطلب) ومثله القرضية لانه عليه لا تلازمة اه عرش (قوله ما لم يخف الخ) لفرق قوله بجهل الخ
(فصل في المرض)
يطبق استباحة المرض
ومصدرا بمعنى الاقتراض
ولشبهه بالسلف والتباط

لا اجنبى في مسئلة الخلى *(فصل)*

على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهر فهو رافى الحال وعندنا الحاصل في المؤجل ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه والمهر فاقته عند
القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع من ثلوع المقرض انه انما يقرضه للصرف لا (٣٧) وهو لما اختلف في حكم المقرض

أي لهما أيضا اه عـش (قوله على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز افتراضه بان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال عبده من المضطر نسبة سم على قوله
وان كان المقرض وليا أي حيث لم يوجد من يقرض المضطر الا هو اه عـش (قوله من جهة ظاهر) أي
قريبه الحصول كما يتردد مما يأتي في صدقة التطوع اه عـش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أي فان علم
فلا حرج في كون مضطرا أو غير مضطرا ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عـش وأما مع
الحاجة فلا يبعد الذنب (قوله وعلى من أخفى غناه الخ) ينبغي ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عـش أي
فان علم فقيمه ما رآه نفا (قوله ما ظهر فاقته الخ) ولو أخفى الفاقته لمهر الفتيحة المقرض حرم أيضا ما فيه
من التدليس والتفرع بكس الصدقة نهاية وصفتي قال عـش قوله حرم إذا علم كانه سيئ سم اه
أقول ويمكن ادراج قول الشارح ومن ثم ثلوع الخ (قوله كفو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لوعلم حاله ما لم يقرض انه لا عليك المقرض كلب أي نظيره في صدقة التطوع أو عليكهما مطلقا بغير
بان القرض معاوضة وهي لا تندفع بالفتيحة في نظر الثاني أقرب سم على قوله وجهه بأنه يشترط المعسر
لا يعلم اعساره وبيع المبيع على ما يجب له من كفو ظاهره والشرع ايمان العيب وذلك ان في ذلك من الصور
اه عـش (قوله غير المقرض الحكيم) أي وما المقرض الحكيم كالاتفاق على القسط المحتاج والطعام
الجامع وكسوة العاري فسد في انه لا يقتصر على العيب ويؤمل (قوله وقد ينظر فيه) أي في أصله اه عـش
(قوله مشتركة بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم له سم وفيه تأمل (قوله وذكر
المتعلق) نحو قوله أسلفنا لك كذا اه عـش عبارة السكردى وهو قوله في كذا كما يأتي في أسلفنا
كذا في عيده مضمنا اه (قوله أو يبدله) أسقطناه النهاية والمعنى (قوله لا نذكر المثل) الى
قوله وبحث في النهاية الاقواله أو البديل (قوله نسه) أي في حقه اه عـش أو يبدله (قوله اذا وضعه الخ)
هذا التعليق لا يظهر بالنسبة الى قوله أو البديل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله به فارق) أي بقوله
لان ذكر المثل أو البديل الخ عـش (قوله اذ في الخ) كقوله وانضم الخ يصف على فارق (قوله انه صريح) أي
خذه بماله أو بده صريح في القرض (قوله لا كتابه) أي في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منجه اه عـش (قوله ودمنا) مما يؤيد هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ولده شيخنا الشهاب
الرملي واعتد أنه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله لا كتابه ثم) أي في البيع (قوله بحث
السكردى الخ) اعني هذه النهاية والمعنى (قوله ان خذه بكذا كتابه) ينبغي تصو ودمنا اذا كان المسمى مثل المقرض
تلك هذا الدينار يدينار وعلية يفرق بينهما في المثل ولقوله بما صرح أن ذكر المثل في بعض الخ اه عـش
(قوله هذا المثل) أي ملكك هذا درهم بماله أو بدرهم والى المثل الجنس والامانة كرمثالان و (قوله
هنا) أي في القرض (قوله يحتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراءى ايهما) فان المراد بالثالثة
في القرض بمائة الشيء المقرض حقيقة أو صورته في القرض عدم المائة والنقصان (قوله فلذا الخ) الاشارة

أي لهما أيضا اه عـش (قوله على غير مضطر الخ) أي بخلاف المضطر يجوز افتراضه بان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال عبده من المضطر نسبة سم على قوله
وان كان المقرض وليا أي حيث لم يوجد من يقرض المضطر الا هو اه عـش (قوله من جهة ظاهر) أي
قريبه الحصول كما يتردد مما يأتي في صدقة التطوع اه عـش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أي فان علم
فلا حرج في كون مضطرا أو غير مضطرا ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عـش وأما مع
الحاجة فلا يبعد الذنب (قوله وعلى من أخفى غناه الخ) ينبغي ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عـش أي
فان علم فقيمه ما رآه نفا (قوله ما ظهر فاقته الخ) ولو أخفى الفاقته لمهر الفتيحة المقرض حرم أيضا ما فيه
من التدليس والتفرع بكس الصدقة نهاية وصفتي قال عـش قوله حرم إذا علم كانه سيئ سم اه
أقول ويمكن ادراج قول الشارح ومن ثم ثلوع الخ (قوله كفو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لوعلم حاله ما لم يقرض انه لا عليك المقرض كلب أي نظيره في صدقة التطوع أو عليكهما مطلقا بغير
بان القرض معاوضة وهي لا تندفع بالفتيحة في نظر الثاني أقرب سم على قوله وجهه بأنه يشترط المعسر
لا يعلم اعساره وبيع المبيع على ما يجب له من كفو ظاهره والشرع ايمان العيب وذلك ان في ذلك من الصور
اه عـش (قوله غير المقرض الحكيم) أي وما المقرض الحكيم كالاتفاق على القسط المحتاج والطعام
الجامع وكسوة العاري فسد في انه لا يقتصر على العيب ويؤمل (قوله وقد ينظر فيه) أي في أصله اه عـش
(قوله مشتركة بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم له سم وفيه تأمل (قوله وذكر
المتعلق) نحو قوله أسلفنا لك كذا اه عـش عبارة السكردى وهو قوله في كذا كما يأتي في أسلفنا
كذا في عيده مضمنا اه (قوله أو يبدله) أسقطناه النهاية والمعنى (قوله لا نذكر المثل) الى
قوله وبحث في النهاية الاقواله أو البديل (قوله نسه) أي في حقه اه عـش أو يبدله (قوله اذا وضعه الخ)
هذا التعليق لا يظهر بالنسبة الى قوله أو البديل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله به فارق) أي بقوله
لان ذكر المثل أو البديل الخ عـش (قوله اذ في الخ) كقوله وانضم الخ يصف على فارق (قوله انه صريح) أي
خذه بماله أو بده صريح في القرض (قوله لا كتابه) أي في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منجه اه عـش (قوله ودمنا) مما يؤيد هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ولده شيخنا الشهاب
الرملي واعتد أنه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله لا كتابه ثم) أي في البيع (قوله بحث
السكردى الخ) اعني هذه النهاية والمعنى (قوله ان خذه بكذا كتابه) ينبغي تصو ودمنا اذا كان المسمى مثل المقرض
تلك هذا الدينار يدينار وعلية يفرق بينهما في المثل ولقوله بما صرح أن ذكر المثل في بعض الخ اه عـش
(قوله هذا المثل) أي ملكك هذا درهم بماله أو بدرهم والى المثل الجنس والامانة كرمثالان و (قوله
هنا) أي في القرض (قوله يحتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراءى ايهما) فان المراد بالثالثة
في القرض بمائة الشيء المقرض حقيقة أو صورته في القرض عدم المائة والنقصان (قوله فلذا الخ) الاشارة

ويؤيده لهم ما يذكروا هذا المثال هنا اه وماله يحتمل في خصوص هذا المثال لانه صالح للصرف والقرض
وان اختلف المراءى ايهما فلا استوى قوله بده وقوله بدرهم واحتمل في كل البيع والقرض

ويستند فالذي رخصه أنهما من قريبه أحدهما تعين لما تقرر من صلاحته لهما ولا كان في غيره صريح تقرر وفي موهوم صريح علا
 بالتبادر فيه وقد يستشكل هنا بأنه لا تباين (٢٨) له وهو صريح في بابين مختلفين يقتضيان التباين وجدوا لا قبل التبادر وجاب
 بالتزام ذلك الأمر وروايتنا

المنظره فتأمل (أ) أو لم تكن
 صلى أن ترجعه أأخذ
 وردله أو صرفه في
 حوائجك وردبه فان
 حذفت وردبه فكأنه
 كنهه فقط أي أن سبقه
 أو فرضي والافهم كانه قرض
 أو بيع أو هبة أو اقتصر
 على ملكته فلم ينو البذل
 فبهية والافهم كانه ولو اختلفا
 في ذكر البذل صدق الاختصاف
 وانما صدق مضمحل
 قرض حلالا فليس على هذه
 المسكرمة التيمم بالحياء
 النقص أو لا يجوز
 للاشهاد لغا تشان النفس أو
 في نيته صدق النافع كافي
 بعم هذا وانما يقتضي شك
 بنسبة القرض كذا قيل
 وقولهم لا زواج في الهبة
 المطلقة أو نوافه الواجب
 صريح في أنه لا عبرة بنية
 ويرق ينمو بين ما ذكر
 بأن هذا يقتضي صاعدا
 فلم يقبل الرفع بالنيقوش
 لفطاحل فقبل نيته
 القرض به وهذا يعلم أنه
 حيث كان القرض ذاتي
 كانه صدق النافع في نيته
 أو صرف النافع في نيته
 بل صدق الاختصاف في
 ذكر البذل أو نيته وفي
 قواعد الزكوي ما عليه
 قلوا هنا اختلاف في ذكر
 القرض صدق الاختصاف

الولي واعتدله صريح هنا ولا ينضم إليه البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نيته البذل في قوله ملكته
 (قوله ويرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكته وقوله بيع هذا وانما يقتضي نفس كذا يظهر في
 شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البذل (قوله أو صرف النافع في نيته) أي كان
 اشارة إلى مسئلة الهبة المطلقة فلا يجتمع تصديق الاختصاف في النية لهما وان ثبت لم تؤثر كعادته كلامه

الهيبة قالوه بغير عرض فقال بما تصدق المتبرع وقال اعتدله ألف أو لم تكن ألف فقال لا يصح ما فيه من جلال المال
 في الكل بدعي فإدلة من على القرض المملكتين غلبوا الأصل عدمه وروايتنا

عطف

ومرأه لو قال بعثك فقال بل وهبتي حلف على نقي قول الآخر لم يمانها بخلاف أصل النفا المان لخصد المالك لأنه امره بالنفا
 الصاد منه فصدق في عهد العين البع في الزاخرة الآخر باليمن ع لايامل وراعت منه أوله ان للمنفرد قرض وأفرض من ثلاثين أتقصيه آخر
 القراض وبأن آخر الصاد انما يتعلق بمانها ولو أقر بالقرض وقال فوراً أولاً (٢٩) لم أقض لم يمانها بخلاف قوله كالم الرافعي وغيره

عطف على عدمه (قوله ومهر) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردى (قوله هنا) أي فيما لو قال بعثنا
 (قوله ذمنا لآخر) أي بمدى الهبة (قوله وأق) أن المأخوذ عطف على قوله في ذكر العوض اه كردى
 والظاهر بل المتعين أنه عطف على قوله في ذكر البذل كلعوض ص صنيع النهاية ولا نفيه في ذكر العوض
 مما حكاها الزركشي وما هنامن كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فوراً أولاً) أي أدبلا فور (قوله لم
 أفرض) مقول قال عبارة النهاية ولو أقر بالقرض وقال لم أقض صدق بيمنه كقوله الماوردى لعدم المنافاة
 المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
 مقله الماوردى بطلان قوله أي سواء أهله فوراً أولاً اه بصري (قوله لم يقبل) خلافاً لنهاية (قوله لم يصدق
 المقرض بيمنه) معتمد اه ع (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه ع (قوله لم يعمل الخ)
 بيان لما شتر (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لم يصح الخ (قوله لو وجد
 نفاذاً الخ) قد يقال تقدم أنه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاسوي ومع ذلك تقدم ما قبلها
 الشارح فيجعل أن يجعل هنا لفظ العار به كناية مطلقاً ويكون ذلك مستثنى أيضاً للملك وهو الشروع
 فاستدل اه سدعمر (قوله صراحته) الأولى صراحته أي لفظ العار به (قوله هنا) أي في القرض (قوله
 لا يتعديه الاقبا الخ) أي فلا يتأتى فيه التفصيل المار في تكون العار به الشائعة في القرض صرحا
 فيه (قوله بتسلمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشروع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله الشروع
 الخ) خبران قول المان (قوله في الاصح) فاولم يقبل لفظاً ولم يحصل إيجابه منقرض المقرض لم يصح القرض
 ويحرم على الاستحالة التصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن يده بالمثل والقبول بالي
 من أن فاسد كل عقد كصحة الضمان وعلمه ولا يلزم من إعطائه القادر حكم الصحيح مشابهاً له من كل
 وجه اه ع (قوله كالبيع) أي قوله ومن الأولى في النهاية الاقوله أوفده أسير (قوله كالبيع
 الخ) وظاهر أن الاتمسك من المقرض كالتصرف في يقوم مقام الإيجاب ومن المقرض كالتصرف في يقوم
 مقام القبول كمال البيع اه معني (قوله في العاقدن الخ) ظرف السابقة (قوله هو الصيغة) بالجر عطفاً
 على العاقدن اه ع (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالجر عطفاً على شروط البيع (قوله وانقرض)
 أي اشتراط موافقة القبول لا إيجاب في القرض (قوله وضع القرض) أي القرض وضعه لفظ القرض
 (قوله فيه متباينة الخ) خبره لا يكون من حيث كونه نافعاً وأمان خيب كونه مبتدأ لمجر قوله لا ينافي ذلك
 (قوله لا ينافي ذلك) أي أنه مساو للبيع اه ع (قوله قال جمع الخ) دفع به ما هو معلوم من أن
 الإيجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من القرض والأولى فيه كفي النهاية والمعنى أي في القراض (قوله
 أيضاً) أي القبول على مقابل الاصح اه ع (قوله واستنزه الأذرى الخ) أي ما له الجمع عبارة القرض
 قال القاضي وأتولى الإيجاب والقبول ليس بشرط بل اذا قال أقرضني كذلك أعطه أياه أو بثالب رسولاً
 فبعث إليه المال مع القرض قال الأذرى والاجماع القبل عليه هو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
 باعطائه كالمصنف قياساً على اختيار القرض من أوله بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
 الخ) قضيتهم جوازها أيضاً في بيع البدن الاختصاص وفي التزول عن الوظيفة فلهما إيجاب (قوله واعتراض
 الفزى الخ) أثر المغة (قوله) أي القول للأذرى قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
 (قوله ولو أقر بالقرض الخ) عبارة شرح مر ولو أقر بالقرض وقال لم أقض صدق بيمنه كقوله الماوردى

عطف على عدمه (قوله ومهر) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردى (قوله هنا) أي فيما لو قال بعثنا
 (قوله ذمنا لآخر) أي بمدى الهبة (قوله وأق) أن المأخوذ عطف على قوله في ذكر العوض اه كردى
 والظاهر بل المتعين أنه عطف على قوله في ذكر البذل كلعوض ص صنيع النهاية ولا نفيه في ذكر العوض
 مما حكاها الزركشي وما هنامن كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فوراً أولاً) أي أدبلا فور (قوله لم
 أفرض) مقول قال عبارة النهاية ولو أقر بالقرض وقال لم أقض صدق بيمنه كقوله الماوردى لعدم المنافاة
 المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
 مقله الماوردى بطلان قوله أي سواء أهله فوراً أولاً اه بصري (قوله لم يقبل) خلافاً لنهاية (قوله لم يصدق
 المقرض بيمنه) معتمد اه ع (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه ع (قوله لم يعمل الخ)
 بيان لما شتر (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لم يصح الخ (قوله لو وجد
 نفاذاً الخ) قد يقال تقدم أنه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاسوي ومع ذلك تقدم ما قبلها
 الشارح فيجعل أن يجعل هنا لفظ العار به كناية مطلقاً ويكون ذلك مستثنى أيضاً للملك وهو الشروع
 فاستدل اه سدعمر (قوله صراحته) الأولى صراحته أي لفظ العار به (قوله هنا) أي في القرض (قوله
 لا يتعديه الاقبا الخ) أي فلا يتأتى فيه التفصيل المار في تكون العار به الشائعة في القرض صرحا
 فيه (قوله بتسلمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشروع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله الشروع
 الخ) خبران قول المان (قوله في الاصح) فاولم يقبل لفظاً ولم يحصل إيجابه منقرض المقرض لم يصح القرض
 ويحرم على الاستحالة التصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن يده بالمثل والقبول بالي
 من أن فاسد كل عقد كصحة الضمان وعلمه ولا يلزم من إعطائه القادر حكم الصحيح مشابهاً له من كل
 وجه اه ع (قوله كالبيع) أي قوله ومن الأولى في النهاية الاقوله أوفده أسير (قوله كالبيع
 الخ) وظاهر أن الاتمسك من المقرض كالتصرف في يقوم مقام الإيجاب ومن المقرض كالتصرف في يقوم
 مقام القبول كمال البيع اه معني (قوله في العاقدن الخ) ظرف السابقة (قوله هو الصيغة) بالجر عطفاً
 على العاقدن اه ع (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالجر عطفاً على شروط البيع (قوله وانقرض)
 أي اشتراط موافقة القبول لا إيجاب في القرض (قوله وضع القرض) أي القرض وضعه لفظ القرض
 (قوله فيه متباينة الخ) خبره لا يكون من حيث كونه نافعاً وأمان خيب كونه مبتدأ لمجر قوله لا ينافي ذلك
 (قوله لا ينافي ذلك) أي أنه مساو للبيع اه ع (قوله قال جمع الخ) دفع به ما هو معلوم من أن
 الإيجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من القرض والأولى فيه كفي النهاية والمعنى أي في القراض (قوله
 أيضاً) أي القبول على مقابل الاصح اه ع (قوله واستنزه الأذرى الخ) أي ما له الجمع عبارة القرض
 قال القاضي وأتولى الإيجاب والقبول ليس بشرط بل اذا قال أقرضني كذلك أعطه أياه أو بثالب رسولاً
 فبعث إليه المال مع القرض قال الأذرى والاجماع القبل عليه هو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
 باعطائه كالمصنف قياساً على اختيار القرض من أوله بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
 الخ) قضيتهم جوازها أيضاً في بيع البدن الاختصاص وفي التزول عن الوظيفة فلهما إيجاب (قوله واعتراض
 الفزى الخ) أثر المغة (قوله) أي القول للأذرى قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
 (قوله ولو أقر بالقرض الخ) عبارة شرح مر ولو أقر بالقرض وقال لم أقض صدق بيمنه كقوله الماوردى

وضع القرض أنه تملك لشيء مرموله فسدأى البيع اه اذعوتكك الشيء بمنفك اشتراك ثم الموافقة فكذلك ان القرض فاشبهه بقرع
 كلياً لا ينافي ذلك لان الماوضة فيه هي التصديق والقابل بأنه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن قال جميع ان الإيجاب منه بشرط أيضاً
 واشتاره الأذرى وقال قياس جواز المعاطاة في البيع جواز هلهما واعتراض الفزى به سهولاً شرط المعاطاة بذل العوض والتمام في
 الممتز هو مقوده هنا هو

السهو) خبر واعتراض الغرض الخ (قوله) خلاف المعاطاة) أي الخلاف في صحة البيع بها (قوله) في الرهن وغيره) ومنه ما قرئ له عش وفيه بابل (قوله) مما ليس فيه ذلك) أي بطل العوض أو التزامه اه عش وكذا الوصول في قوله فماذا كره الخ (قوله) أما القرض المحكمي) يميز قوله في غير القرض المحكمي فيسبل قول المتروك منه اه عش (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) أي أصلا اه عش (قوله) كأطعام جائع الخ) يمثل القرض المحكمي فكان الأولى أن يقدم ذكره عقب (قوله) كأطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله إلى الحالة لا يقتصر معها على صفة ولا تقتصر على أن يكون أطعام الجائع وكسوة العاوى ونحوهما قرضا الآن بكون المقرض غنارا إلا بان كان فقيرا أو المقرض غنيا فهو وصدة مثلا تقر وفي باب السران كفاية الفقر أو لم يستعمل الأغنية وينبغي تصديق الأخذ فيما لو أدى الفقر وأكبره النافع لأن الأصل عدم لزوم دمنشئ اه عش (قوله) ومنه) أي القرض المحكمي اه عش (قوله) بأعطاه ماله غرض فيه) يعني بأعطاه شي لا مقرر في إعطائه ذلك الشيء (قوله) ودرى الخ) أي بع هذا وإنفقته على نفسه لبن القرض وصدق فيها اه غيبة أي لنية عش عبارة الرشيد أي ولا يحتاج إلى شرط كيه واضح اه (قوله) واشترطنا بنو بطن الخ) يؤخذ من كونه قرضه أنه ومثل التوبع ومثل قوله عليه قوله: أنى آتيناك صورة كالفرض اه سم أي خلافا لما به حيث قاله غير جمع قيمته (قوله) لا بدني جمع ذلك الخ) أي من صور والقرض المحكمي ويحتمل أنه لا يحتاج لشرط الرجوع فبما يدفعه الشاشر والطالم لأن الفرض من ذلك دفع فهو الشاشر له حيث لم يعلم دفع شرط الظالم عنه إلا إعطاه وكلاهما منزل منزلة لازم وكذا في عر دارى لأن العمل وتوان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة لم بان العرف بعدم اهمال الشخص للمحكمي غير بهذا الاحتمال هو هذا لا يظهر ثم إن عينه في شأن ذلك والأصل في دفعه في القدر الاثني ولو حسبته لا يجر من ثلثان القرض منه كفاية شره لا عانته على المحصة اه عش (قوله) من شرط الرجوع) محله في الأسير إذا لم يقل فاذن دليل الآتى تغاوص به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف (قوله) من شرط الرجوع) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الكردي أي بخلاف أمر غيره بإدائه ماله الخ فانه لا يشترط الرجوع في شرطه اه (قوله) كقول الأسير الخ) يخرج بذلك ما إذا لم يقل فاذن أي ونحوه فلاز جوع وأعلن أن الشارح على باب الضمان تفرق بينهم فداه الأسير منزلة الواجب بأنهم اعتدوا في وجوب السعي في تحصيله مالم يقتضوا به غير موقف على من توهم الحلق المحبوس ظمنا بالأسير حتى لا يحتاج في الرجوع عليه إلى شرط الرجوع اه رشدي أقول إننا نظهر هذا الرد أو يداني وجوب التستر إلى هنا الوجوب على المصلح وليس كذلك وإنما المراد من الوجوب على الأمر وجب شذذ فالأحوال ظاهرة (قوله) من لا دل) ربه قوله ماله غرض فيه اه كردي والاحسن قوله أمر غيره بأعطاه ماله غرض فيه قال الجعري ومن ذلك أيضا دفع بعض الناس المراهيم عن بعض في القهرة والجماعات يجرى ببعض الخيرين بقهوه وكمل مثلا كفي عش ومنه أيضا كسوة الجائع سحوت بالعبارة وبذلك القلوب أي اه (قوله) لمن أدى) بينه الماضي المبني للفاعل (قوله) أي قبل ثبوته) أي أو الفهم من جملة ما لا يرد (قوله) والأيوان كان الأمر المذكور وبعد تعاقب الآلة بالقامة (قوله) وإذا رجع) إلى قوله وحصل في النهاية (قوله) كان في المقدر الخ) أي كان الرجوع به في المقدر أي لو حكا كان أذنه في فدا ثمن الأسير بما رآه اه عش (قوله) والمعين) انظر ملخص غير المتقد والمعين والظاهر أنه رجوع فيه بده الشري من مثل أو قيمته لا الأصل والرجوع بمثل الصوري على غير قياس فإذا انتفى ثبت الأصل فلما رجع اه رشدي وعبارة عش قوله والمعين مفهومه أنه لو لم يكن معينا أو مقدرا لا يرجع والظاهر خلافه وأنه رجوع بمصارفه حيث كان لعدم النافذ إذا القرض بطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ إن قاله نورا (قوله) واشتر هذا بنو بطن الخ) يؤخذ من كونه قرضه أنه ومثل التوبع ومثل قوله عليه قوله: أنى آتيناك صورة كالفرض (قوله) من شرط الرجوع) محله في الأسير إذا لم يقل فاذن دليل الآتى تغاوص به شرح

السهو لا حرج لهم خلاف المعاطاة في الرهن وغيره) ليس فيه ذلك فماذا كره شرط للمعاطاة في البيع دون غيره أما القرض المحكمي فلا يشترط فيه صيغة كأطعام جائع وكسوة عار وناق على اقتضاؤه أمر غيره بأعطاه ماله غرض فيه كاطه صاخر أو ظالم أو المعلم تفسير أو فداء أسير وعمر دارى واشترط هذا بش ويطلى ويأتى آخر الضمان ما به من أنه لا بد في جميع ذلك ونحو من شرط الرجوع بخلافها فؤسه كدين وما لا يقرضه كقول الأسير لغيره فاذن ومن الأول أكلن أدى على ما أدى به أي قبل ثبوته وأقر كفى أي قبل ثقلها باذنا ولا نهى من جملة الذين يكلون ظاهرا وإذا رجع كان في المقدر والمعين بطله صورة كالفرض

ولو قال اقتضى ديني وهو ان تقترض او ميعا مع قبض لاقوله وهو ان آخره نعم له احو: (١١) مثل تقاضيه او اقتضى ودينه يثابرون يكون

لك قرضه مع كانت قرضه
وحصل في القرضه انك
عشرة جملة فيسحق
المحصل ان قرضه لان
اقترضه فمقرض الا على
واقترضه كبيع (و) يشترط
في القرض (اهل التبرع)
الطلق لانه المراجحة
أطلق وهي ان تقترضه
واختاره فيما يقترضه فلا
يرد عليه خلافاً في زعمه
وصية السفيه وتذريه
وتبرعه بمنعها عنه خفية
وذلك لان فيه شبهة تبرع
ومن ثم امتنع تأجيله
التبرع يقتضي تحصيله ولم
يجب التقاضي فيه وان كان
رغباً فلا يصح من يجور
عليه وكذا اوله بالضرورة
بالنسبة لتبرع القاضى اذ
ذلك مطلقاً اكثره اذ
وان نازعه السبكي نعم
لا بد من سائر المقرضه
وامانته وعدم الشبهة في
ماله ان سلم منه مالاً اولي
والاشهاد عليه وكذا أخذ
رهن من رآى القاضى
أخذوه أيضاً اقترض مال
المجلس بانك الشرط اذا
رضى الغريم بتأخير القسمة
اما المستقرض فشرطه
الرشو لا اختياره بل هو مما
ياتي به فتمت قرضه السفيه
للمحصل قرضه وغيره وكذا
السكران (ويجوز اقراض)
كل (ما يستعمل فيه) أى
نوعه فلا بد من امتناع السلفي
المعين وخوارج قرضه كالشيء

لا تقاضى يصدر في عقد فريد مثله ان كان متقوماً له وهو الاوفى بالبايوانه
أعلم (قوله ولو قال) الى متى في المعنى الاقوله نعم الى اوان قبض (قوله وهو لا) مبتدأ خبر (قوله قرضه
الح) حال من الضمير المسمى بتبرع القاضى (قوله لاقوله وهو لا) أى فلا بد من قرض جديد له فى أى
ومن صيغة جديده (قوله تقاضيه) يعنى تحصيله من المدين (قوله او اقتضى الح) أى اوقال قبض الح
(قوله صح) والفرق بين هذه وما قبله ان الدين لا يتعين الا بشئ مختلفا للوديعة اه عش (قوله وحصل
الح) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جملة (قوله لان اقترضه) أى لا يكون جملة ان اقترضه من ماله نفسه
اه كرى عبارة المعنى فلان الأمر واقترضه من ماله فيسحق العشرة اه (قوله وفرض الا على الح) كذا
في النهاية (قوله كبيع) أى فلا يصح في المعين ويصح في القيمة ووكلمين يقبض به أو يقبض عنه عش
ومعنى (قوله والطلق) الى قوله وسبيل في النهاية والمعنى (قوله لانه المراد) أى التبرع المطلق (حسناً طلق)
أى التبرع وبذلك أى كون مراد المصنف التبرع المطلق ان الائتلاف واللام أى في التبرع فانما العموم
نهاية ومعنى (قوله واخبره) فلا يصح اقراض مكره ومخلة اذا كان يفرق حق فلا كراهة في ذلك بان
يجب عليه نحو ما مضى طارح اه عش (قوله فيما يقترضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه)
تفريع على ارادة المطلق فيما يقترضه موقد يقال ان تعدد قرضه من غير وجه واما كذا أيضاً (قوله صح
وصيها الح) فاعل فلا يرد (قوله لا خفية) أى الى لا يحتاج اليها في نفقة نفسه كان غنياً كما ياتى به مر
عش (قوله وذلك) أى اشتراط اهلية التبرع (قوله تأجيله) أى القرض اه عش (قوله ويجب الح)
عطف على امتنع (قوله وان كلن روى) أى فيجوز عدم اقتضائه في المجلس ولا يشترط قبضه في المجلس
اه عش (قوله من يجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله اذ ذلك مطلقاً) أى القاضى قرضه مال
المجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الح) منعه بفهم ان هذا في القاضى لكن المعنى يقتضى
أن يقتضى الاول كذا اه سم وفيما كان كالم الشارح صريح في أنه لا يجوز الا بقتل اقراض لنفسه ضرورة
مطلقاً (قوله لا بد من سائر المقرض الح) أى من القاضى قال سم على منعه وهذا الشرط معتبر في
اقراض الولي وورده ان من الضرر ومما كان المقرض مضطراً او قد تقدمت على وجهه يجب على الولي
اقراض المظطر من مال الولي على سبيل ممانعة من انتفاء هذا الشرط ومن الضرر ومما كان المقرض مضطراً او قد تقدمت على وجهه
الاهلاك بخوضه وتعين اخلاصه في اقراضه بعبادته شرط ما ذكر في هذه الصورة فان اشترط قد يؤدي
الى اهلاك المال والمالك لا بد ان يوافقه فلعن محل الاشتراط اذا دعت حاجة الى اقراض ماله ولم تنصل
الى الحد الضرورى وقد يكون التعبير بالضرورة هنا مجازاً اه عش (قوله ان سلم منه مالاً اولي) أى وان
أقل شبهة عش وسدع (قوله ان رآى القاضى الح) عبارة لنهاية والمعنى ان رآى ذلك اه قال الرشيدى
سأنى في السكنا لا سنى ترجيح وجوب الإثبات على سبيل ما قبله او لا يهاهنا اه وقال عش عبارة في
أول كتاب الزهني والاراجحة الى جواب مطلق والتعبير بالجواز لا ينافى في وجوبه وقوله ما نرى ذلك أى
ان اقتضى فله أصل الفعل لان رآى لا يند اه وما هنا بناقصة لا مكان حل قوله ان رآى ذلك على أصل
القرض وهو لا ينافى كون الزهني والاشهاد واجبين حيث رآى القرض مصلحة لكن عبارة عن رآى القاضى
أخذه اه وهى لا تقبل هذا التأويل وقوله الاجمال جواب مطلق أى قاضياً وغيره اه (قوله اذ رآى
الغرماء) أى الكمالين فلا ضرورة ولا لهم اه عش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجمع المال كله
كما قلناه من النص في نهاية ومعنى (قوله الرشو لا اختيار) عبارة لنهاية والمعنى اهلية المعاملة فقط اه قال
عش أى دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أى المتعدي (قوله أى في نوعه) أى قوله ولوردد
النهاية الاقوله لكن في ذيل بالاضحية (قوله وجوز قرضه) أى المعين على امتناع السلم (قوله بلان
العباد نعم لا اختيار للقرض التقديرى وكذا فداء أسير باقة وان لم يشترط وجوعاً كذا كرم في الامعان انتهى
(قوله نعم لا بد الح) منعه بفهم ان هذا في القاضى لكن المعنى يقتضى ان يقتضى لا بد من ذلك (قوله

في القسمة فاولا اقترضت انما وقبله وتفرقا قائماً بالانجيل

قرب الخ) لان الظاهر انه دفع الاضغص القرض اه (قوله والا فلا) علة في الرضا بعبارة المذهب فقال لانه
لا يمكن البتة منع طول الفصل او القول ان شرطه هذه الاضغص لا تفرق ما لم يعلم بضر وان طال الفصل
اه مقرر وقوله اما الخ في النهاية مثله (قوله لا يتبين قدرها) أي على شرط أن يتبين كاستبان في الاقوال
بخطاف ما اذا اخلق فانه لا يصح اه سيدعمر بن جرة عش اثمهم لئلا يؤولوا قرضه لا بهذا الفصل بل يصح قال سم
على جبره شرع الرضا أي والغنى فلا قرضه كقاسم الدرهم بل يصح ولو اقرضته على أن يستدين مقداره
و ردمته صرح كرق في الاقوال انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارع مخرج عليه بان تحمل الاقوال في قوله لا يتبين
على معنى على اه (قوله ولا أثر لجهل الخ) أي أو يصدق في قدره لانه الغارم حيث أدى قدر الاثقال والا
فدعا للبتين قدر لا تفرق أو يحبس الى البيان اه عش (قوله خلافا للرأى في منع مطلقا نهاية ومعنى
(قوله ما هنا) أي حل اقرض النقد الغشوش (قوله مردود) ان كان ومن حيث النقل فسلم وأما المعنى
في شمله ان حصول براءة القصة عند الوافع الجمل بقدر القس متعذر اه سيدعمر (قوله من نوعه) أي
المشوش اه كردى ومثل الغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الرأى لا يوجب اقرارا بطلان القرض
(قوله وجوب قبوله) شامل للزادة المتبردة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول
الفصل السابق فليراجع اه سم وأقره السيد ع (قوله والا فلا) انهم ومنه ان المعنى وان لم يكن أحسن
ولا زيدا بقوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر اذا كان بصفتها المأخوذ من ان صور هذا بما يتناول المأخوذ
انتهى في الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع اقوله وجوب قبوله (قوله والمسا بمقتل الخ) عطف
على بنية (قوله كسرى الاستبدال) عبارة هناك ولو استبدل من القرض جلا حيث لا رافا لغير زيادة
تبرع بها لا يؤدي بان لم يجعلها في مقابلة شيء وكفى السلم هنا القدر ولو باخيار للمالك في اشتراط قبضه تارة
وتعيينه أخرى في المجلس ما سبق من أنهما ان توافقا في علة الاشتراط قبضه لا اشتراط تعيينه اه بحذف
(قوله جوازهما) أي القرض والسلم و (قوله محل معين) أي عطف بخلاف من القن ونحو ما مر من صحة السلم
في ذلك اه عش عبارة (الرسدي قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعني منفعة خصوص العقار كانه عليه
الشهاب بن عمر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب بن قلن حتى كتب عليه ما صرحه قوله وجع
الاسوي أقرهم هذا الجمع شيئا الشهاب الرمي وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين سائر فليجز قرض منفعة
المعين حيثما يمكن ودمته الصوري بخلافه العقاو ثم نقل عن شرح البهجة بتدقيقه عنه جمع الاسوي
الذكر كونه ما قصه الاقرب ما جمع به السبكي والبقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما تتبع السلم فيها
ولانه لا يمكن ردمتها و لجواز على منفعة متبر ما انتهى مالى حواشي الشهاب بن قاصم ظاهر ما ذكره انه لا يجوز
اقرض منفعة العقار وان كانت منفعة المنصف فاقول لكن يؤخذ من التعليل بانه لا يمكن ردمتها انه يجوز
حيث لا والا فلا الفرق بين هذا وبين اقرض جوا من داو بقيد الا في كلام الشارع مخرج ان تفاؤد
عالمين كلامهم انما جاز قرضه بل قرض منفعة فليتم اه وقوله كانه عليه الشهاب الخ في نظر ظاهر
بالأمل في عبارة النجدة (قوله وهي) أي والحال ان المنفعة التي في القصة مقبولة (التي تحمل المعترض) أي

ويجوز فرض كمال الخ) عبارة شرح الرضا فلا قرضه كقاسم الدرهم بل يصح ولو اقرضته على ان يستدين
مقداره و ردمته صرح كرق في الاقوال انتهى (في ان النقد المشوش) انتهى به حاشية الشهاب الرمي (قوله
وجوب قبوله) شامل للزادة المتبردة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل
السابق فليراجع قوله والا فلا المفهوم من شأن المعنى وان لم يكن أحسن ولا زيدا بقوله ولا يجب وفي عدم
الوجوب نظر اذا كان بصفتها المأخوذ من ان صور هذا بما يتناول المأخوذ في الوجوب فليراجع انتهى
(قوله وجع الاسوي) أقرهم هذا الجمع شيئا الشهاب الرمي وأقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين سائر
فليجز قرض منفعة المعين حيثما يمكن ودمته الصوري بخلافه العقاو و عبارة شرح البهجة تدل على جواز
في الرضا قرض النافع أي منافع المعين لا منافع السلم فيها مالى في القصة فيجوز اقرارها بجواز

قرب الفصل عرفا ولا فلا
وان تازع فيه السبكي
ويجوز فرض كسرى نحو
فراهم لبتين قدرها مد
ورد مثلها ولا أثر لجهل
بها حال العقد وقصة الضابط
حل اقرض النقد الغشوش
وهو ما عده مع متاخرين
شمالا فالرأى لانه مثلي
يجوز للمد له في القصة
وان جهل قدره فاشك
في غير الرأى لضعفه كسرى
يسهل في البيع فتعبد
السبكي وغيرهما هنا
عرف قدره مردود ولو
رد من نوعه أحسن أو لا يد
وجبة سلمه والا فلا ولا
نظر للمعانة السابقة في
الرأى لقب قبول المسحق
القرض لانه ارفاق ومزيد
احسان فان اختلف النوع
لمكان استبدال المعاملة
والقبض كسرى الاستبدال
وفي الرضا نفعان القاضي
منع فرض المنفعة لا منافع
السلم فيها وفيها كسرى في
الجلو تجوزها ما جمع
الاسوي وغيره أخذ من
كلامهم لا يحمل المعنى على
منفعة محل معين والحل على
منفعة في المعنوية منفعة
غير العقار كسرى أو لا السلم
(الا فلا) به السبكي يحمل
المعترض في الاظهر

ولو غير مشبهة فلا يجوز زكركم فيه وإن جاز السلم فيها لأنه قد يطرأ وهو قد انصرف في معنى (٤٣) إعادة الجواز على ما هو ممتنع كأنه

لو كان صغيرا لكان له عاقبة عند ما لا يوافقها عند ما لم يتنع بمافيه اه عش (قوله ولو غير مشبهة) الى قوله وإيسر في تحمله في النهاية (قوله زكركم فيه) أي فرض الجازية أن تحل هي (قوله وإن جاز السلم فيها) عبارة النهاية والخمس مع أنه لو جعل رأس المال بغير قبض السلم يوطأ ولو كان السلم في قبضه يوطأ أيضا جاز له أن ردها عن السلم في لا تال اعتدال من الجانبين اه وقوله لم يطرأ أن ردها الخ ظاهر إطلاقها ولو بعد وطأه بل سابق الكلام كالصريح فيه (قوله قد يطرأ) أي أي يتنعم من اقتضال المسروح لما كان متعدها اه عش (قوله ردها) لأنه اعتدال من الطرفين ثبت لزوال اعتداله اه معنى (قوله وهو الخ) أي ذلك الاعادة (قوله رد) خبر ما نقل الخ (قوله وإيسر في تحمله) أي أي ليس الرد بمحله لأنه قد نقل الجواز عن طوعه الخ (قوله يانه) أي ما نقل عن طوعه وكذا ضمير كاد به (قوله ولا ينافيه) أي قوله وفيه في النهاية والغنى (قوله ولا ينافيه) أي منع فرض الجازية أن تحل هي (قوله جواز هبتها) أي الجازية عش (قوله بخلاف الهبة) أي السلم اه عش (قوله وهو محسوبة) لو أسلمت نحو محسوبة بعد إقرارها فهل يجوز وطؤها أو ينتج وجود المحذور وهو احتمال الرد هبها بطوعه فمفسد ما عارضا بطوعه فمفسد سم على حج أقول لا فرق بين الإلزام حكما بصحة العقد وقت إقراره وإسلامها لا يمنع من حصول ذلك إنداء واحتمال أن ردها لا يطرأ السلم مع ثبوت ذلك ولكن نقل بالرد عن حوائج شرح الرضا والشارح بخلاف اه عش عبارة الرشد في وفاءه والشارح مر في حوائج شرح الرضا أنه لو أسلمت نحو المحسوبة لم يطرأ العقد ينتج وطؤها (قوله لا نحو أنت زوجة) فمفسد بل فيملا تزوج امرأ ولم يبدل بها فلا يجوز له أن يفرض بنتها لوها المقتضى في السبوطي على حج ووجه احتمال أن يفرضها بل فيقول أه بل القول ثم بدأ بالبنت ودها اه عش (قوله بخلاف الجع الخ) ظاهر الغنى ولفظة هذا البيع ماله وقتة التعديل للفرق بين المحسوبة ونحو أنت زوجة أن المعلقة ثلاثا تجعل فرضها ملطفا اه زادها في بحث بعضهم عدم حلها للفرز والامتناع بالتحليل اه قال عش قوله ويبحث الخ معتمد الذي وصرح به في الحقيقة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف سلام نحو المحسوبة) يتردد التفار فيما إذا أسلمت المحسوبة أول مرة أو تحلل المعلقة إلا أن على القول بعمل فرضها وقضية كلامهم فها هو على ذلك المقرض عليه فعل الفرق أنه يقتضي في الوام لا يقتضي إلا أن رد امرأته إذا لم تجز له في استعادة الفرض انتقض المسمية لإعادة الجوازي بطوعه أو مضطج جذا لم تضطج إلا بل اه سيد عسر وميل كلامه إلى جواز الوطأ أيضا (قوله ردناه) التي توله ويجوز ذلك في النهاية (قوله ورتقا الخ) عطف على نحو أنت الخ (قوله ولا يجوز ذلك الملقاة على حمل) أي عهده الغنى أيضا (قوله لأن العبرة الخ) ولا شك هذا أصل ما قد منمن أن المهر يتأذى أسلمت في الما المقرض لا تبين فساد الفرض بل يحتمل جواز الوطأ هنا عدم جوازه على ما صرح به المانع تبين وجوده هنا حال الفرض بخلاف اقتراض المحسوبة فإن سلامها عارض بعد لفرض ويغنى في الوام مالا يقتضي إلا البتة اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعنى أنه يجوز زكون الخسنى مقرضا

السلم كما يكفي بالارضة وأصلها كذا في المهمات والقرض ما جاع به السك والبقي في غيرهما من حل النع على منفعة العاقر كائن السلم فيها ولا يملك رد مثلها والجواز على منفعة من عبد ونحوه وكذا جواز السلم فيها ولو كان رد مثلها الصوري انتهى (قوله وهو محسوبة) لو أسلمت نحو المحسوبة بعد إقرارها فهل يجوز وطؤها أو ينتج وجود المحذور وهو احتمال الرد هبها بطوعه فمفسد ما عارضا بطوعه فمفسد نظر (قوله لا نحو أنت زوجة) فمفسد بل فيملا تزوج امرأ ولم يبدل بها فلا يجوز له أن يفرض بنتها لوها المقتضى في السبوطي على حج ووجه احتمال أن يفرضها بل فيقول أه بل القول ثم بدأ بالبنت ودها اه عش (قوله بخلاف الجع الخ) ظاهر الغنى ولفظة هذا البيع ماله وقتة التعديل للفرق بين المحسوبة ونحو أنت زوجة أن المعلقة ثلاثا تجعل فرضها ملطفا اه زادها في بحث بعضهم عدم حلها للفرز والامتناع بالتحليل اه قال عش قوله ويبحث الخ معتمد الذي وصرح به في الحقيقة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف سلام نحو المحسوبة) يتردد التفار فيما إذا أسلمت المحسوبة أول مرة أو تحلل المعلقة إلا أن على القول بعمل فرضها وقضية كلامهم فها هو على ذلك المقرض عليه فعل الفرق أنه يقتضي في الوام لا يقتضي إلا أن رد امرأته إذا لم تجز له في استعادة الفرض انتقض المسمية لإعادة الجوازي بطوعه أو مضطج جذا لم تضطج إلا بل اه سيد عسر وميل كلامه إلى جواز الوطأ أيضا (قوله ردناه) التي توله ويجوز ذلك في النهاية (قوله ورتقا الخ) عطف على نحو أنت الخ (قوله ولا يجوز ذلك الملقاة على حمل) أي عهده الغنى أيضا (قوله لأن العبرة الخ) ولا شك هذا أصل ما قد منمن أن المهر يتأذى أسلمت في الما المقرض لا تبين فساد الفرض بل يحتمل جواز الوطأ هنا عدم جوازه على ما صرح به المانع تبين وجوده هنا حال الفرض بخلاف اقتراض المحسوبة فإن سلامها عارض بعد لفرض ويغنى في الوام مالا يقتضي إلا البتة اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعنى أنه يجوز زكون الخسنى مقرضا

سالم كما يكفي بالارضة وأصلها كذا في المهمات والقرض ما جاع به السك والبقي في غيرهما من حل النع على منفعة العاقر كائن السلم فيها ولا يملك رد مثلها والجواز على منفعة من عبد ونحوه وكذا جواز السلم فيها ولو كان رد مثلها الصوري انتهى (قوله وهو محسوبة) لو أسلمت نحو المحسوبة بعد إقرارها فهل يجوز وطؤها أو ينتج وجود المحذور وهو احتمال الرد هبها بطوعه فمفسد ما عارضا بطوعه فمفسد نظر (قوله لا نحو أنت زوجة) فمفسد بل فيملا تزوج امرأ ولم يبدل بها فلا يجوز له أن يفرض بنتها لوها المقتضى في السبوطي على حج ووجه احتمال أن يفرضها بل فيقول أه بل القول ثم بدأ بالبنت ودها اه عش (قوله بخلاف الجع الخ) ظاهر الغنى ولفظة هذا البيع ماله وقتة التعديل للفرق بين المحسوبة ونحو أنت زوجة أن المعلقة ثلاثا تجعل فرضها ملطفا اه زادها في بحث بعضهم عدم حلها للفرز والامتناع بالتحليل اه قال عش قوله ويبحث الخ معتمد الذي وصرح به في الحقيقة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف سلام نحو المحسوبة) يتردد التفار فيما إذا أسلمت المحسوبة أول مرة أو تحلل المعلقة إلا أن على القول بعمل فرضها وقضية كلامهم فها هو على ذلك المقرض عليه فعل الفرق أنه يقتضي في الوام لا يقتضي إلا أن رد امرأته إذا لم تجز له في استعادة الفرض انتقض المسمية لإعادة الجوازي بطوعه أو مضطج جذا لم تضطج إلا بل اه سيد عسر وميل كلامه إلى جواز الوطأ أيضا (قوله ردناه) التي توله ويجوز ذلك في النهاية (قوله ورتقا الخ) عطف على نحو أنت الخ (قوله ولا يجوز ذلك الملقاة على حمل) أي عهده الغنى أيضا (قوله لأن العبرة الخ) ولا شك هذا أصل ما قد منمن أن المهر يتأذى أسلمت في الما المقرض لا تبين فساد الفرض بل يحتمل جواز الوطأ هنا عدم جوازه على ما صرح به المانع تبين وجوده هنا حال الفرض بخلاف اقتراض المحسوبة فإن سلامها عارض بعد لفرض ويغنى في الوام مالا يقتضي إلا البتة اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعنى أنه يجوز زكون الخسنى مقرضا

سالم كما يكفي بالارضة وأصلها كذا في المهمات والقرض ما جاع به السك والبقي في غيرهما من حل النع على منفعة العاقر كائن السلم فيها ولا يملك رد مثلها والجواز على منفعة من عبد ونحوه وكذا جواز السلم فيها ولو كان رد مثلها الصوري انتهى (قوله وهو محسوبة) لو أسلمت نحو المحسوبة بعد إقرارها فهل يجوز وطؤها أو ينتج وجود المحذور وهو احتمال الرد هبها بطوعه فمفسد ما عارضا بطوعه فمفسد نظر (قوله لا نحو أنت زوجة) فمفسد بل فيملا تزوج امرأ ولم يبدل بها فلا يجوز له أن يفرض بنتها لوها المقتضى في السبوطي على حج ووجه احتمال أن يفرضها بل فيقول أه بل القول ثم بدأ بالبنت ودها اه عش (قوله بخلاف الجع الخ) ظاهر الغنى ولفظة هذا البيع ماله وقتة التعديل للفرق بين المحسوبة ونحو أنت زوجة أن المعلقة ثلاثا تجعل فرضها ملطفا اه زادها في بحث بعضهم عدم حلها للفرز والامتناع بالتحليل اه قال عش قوله ويبحث الخ معتمد الذي وصرح به في الحقيقة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف سلام نحو المحسوبة) يتردد التفار فيما إذا أسلمت المحسوبة أول مرة أو تحلل المعلقة إلا أن على القول بعمل فرضها وقضية كلامهم فها هو على ذلك المقرض عليه فعل الفرق أنه يقتضي في الوام لا يقتضي إلا أن رد امرأته إذا لم تجز له في استعادة الفرض انتقض المسمية لإعادة الجوازي بطوعه أو مضطج جذا لم تضطج إلا بل اه سيد عسر وميل كلامه إلى جواز الوطأ أيضا (قوله ردناه) التي توله ويجوز ذلك في النهاية (قوله ورتقا الخ) عطف على نحو أنت الخ (قوله ولا يجوز ذلك الملقاة على حمل) أي عهده الغنى أيضا (قوله لأن العبرة الخ) ولا شك هذا أصل ما قد منمن أن المهر يتأذى أسلمت في الما المقرض لا تبين فساد الفرض بل يحتمل جواز الوطأ هنا عدم جوازه على ما صرح به المانع تبين وجوده هنا حال الفرض بخلاف اقتراض المحسوبة فإن سلامها عارض بعد لفرض ويغنى في الوام مالا يقتضي إلا البتة اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعنى أنه يجوز زكون الخسنى مقرضا

سالم كما يكفي بالارضة وأصلها كذا في المهمات والقرض ما جاع به السك والبقي في غيرهما من حل النع على منفعة العاقر كائن السلم فيها ولا يملك رد مثلها والجواز على منفعة من عبد ونحوه وكذا جواز السلم فيها ولو كان رد مثلها الصوري انتهى (قوله وهو محسوبة) لو أسلمت نحو المحسوبة بعد إقرارها فهل يجوز وطؤها أو ينتج وجود المحذور وهو احتمال الرد هبها بطوعه فمفسد ما عارضا بطوعه فمفسد نظر (قوله لا نحو أنت زوجة) فمفسد بل فيملا تزوج امرأ ولم يبدل بها فلا يجوز له أن يفرض بنتها لوها المقتضى في السبوطي على حج ووجه احتمال أن يفرضها بل فيقول أه بل القول ثم بدأ بالبنت ودها اه عش (قوله بخلاف الجع الخ) ظاهر الغنى ولفظة هذا البيع ماله وقتة التعديل للفرق بين المحسوبة ونحو أنت زوجة أن المعلقة ثلاثا تجعل فرضها ملطفا اه زادها في بحث بعضهم عدم حلها للفرز والامتناع بالتحليل اه قال عش قوله ويبحث الخ معتمد الذي وصرح به في الحقيقة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف سلام نحو المحسوبة) يتردد التفار فيما إذا أسلمت المحسوبة أول مرة أو تحلل المعلقة إلا أن على القول بعمل فرضها وقضية كلامهم فها هو على ذلك المقرض عليه فعل الفرق أنه يقتضي في الوام لا يقتضي إلا أن رد امرأته إذا لم تجز له في استعادة الفرض انتقض المسمية لإعادة الجوازي بطوعه أو مضطج جذا لم تضطج إلا بل اه سيد عسر وميل كلامه إلى جواز الوطأ أيضا (قوله ردناه) التي توله ويجوز ذلك في النهاية (قوله ورتقا الخ) عطف على نحو أنت الخ (قوله ولا يجوز ذلك الملقاة على حمل) أي عهده الغنى أيضا (قوله لأن العبرة الخ) ولا شك هذا أصل ما قد منمن أن المهر يتأذى أسلمت في الما المقرض لا تبين فساد الفرض بل يحتمل جواز الوطأ هنا عدم جوازه على ما صرح به المانع تبين وجوده هنا حال الفرض بخلاف اقتراض المحسوبة فإن سلامها عارض بعد لفرض ويغنى في الوام مالا يقتضي إلا البتة اه عش (قوله وقرض الخ) حاصل المعنى أنه يجوز زكون الخسنى مقرضا

للمرجل قبل جعل لعذو ومثلهما حتى (٤٤) ورد به وهو امتناع السلم فيه (والاسلم فيه) أي في نوعه (لا يجوز زعفرانه في الاصح) لان

بكر الزعفران مقترن لعدم تحقق المانع والنجس كونه مقرضاً بغيره لانه يعز وجوده من هـ م على
 سج اه ع (قوله لرجل) أي والمرأة أخذ من العلة اه ع ع أي ومما ع من سم من قول المتن
 (والاسلم فيه) كالجار بقوله والجار والجار يعطوه اه معني عبارة ع من ومنه المراد بالجار ز كونه
 مقرضاً بغيره لانه ومنه انما المانع بالشرع فلا يصح قرضه ومع ذلك لو خالفه وجعل وجب على الاخذ
 مثل كل من البرو لشعره خاصاً وان اخذت اخفى فدره صدق الاخذ اه (قوله لا مالاً يضبطاً) أي قوله ولو قال
 في النية واليمين (قوله لا مالاً يضبطاً الخ) من ذلك قرض الضقة المقام من فلا يصح قرضه وهذه العلة
 مطلقة لولا ان اذ غيره لا تفاوت في نية ما كبر او صغر او ان وزن من ذلك لو خالفه فلا والله اخفى ذلك فالقول
 قول الاخذ أنها تساوي كذا من الدرهم الجيدة اه ع (قوله قرض الخبز) أي بسائر انواعه اه
 ع ع (قوله ودرهم) أي الخبز اه كرى أي واليمين معني (قوله قال في السكا الخ) قد يؤيد ان الخبز
 م تقوم والواجب من دراهم الصوري كباقي اه سدع عياره قاله في وقيل يجوز زعدياً أو ذوا وجه
 الخوازمي في السكا اه (قوله وفهم اشتراطه) أي صاحب السكا (قوله جزم مشايخ) عطف على الخبز
 (قوله لم يرد على النصف) يرد على النظر في الراجح يطل في الجس وفي الزائد فقط فقرضاً للصفقة يعمل تأمل
 اه سدر أقول قياس السلم الاول (قوله لا يرد درهم) أي في شرح ويجوز زعفران الخ (قوله وبكسه) أي
 ان لم يخاف في المكال منها بمعني (قوله تحت يد) أي يد العاتل (قوله لا مالاً يضبطاً) أي بان كانت في ذمته اه
 سم (قوله يجر) أي قيل قول المتن والنية التبرع (قوله وجوباً) أي قوله في رد الغني راي قوله وباقى
 النهاية الاثر اه أي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث لا استدلال) أي لمع استدلال كان عرض عن ربي ذمته
 ثواباً ودرهم فلا يتمتع للمسلم من اواز الاعتناء عن غير المتن اه ع ع (قوله ولو نقداً) أي بطله السلطان فمثل
 ذلك ما عتبه البكري في منافي الديار للمصلحة من اقراض الفليس الجسد من ابطالها واخراج غيرها وان لم
 تكن نقداً اه ثم اية (قوله بكرة) بضع الباه اه ع ع (قوله التي من الابل) أي بقرها اه خمس سنين ودخل
 في السدس يادي اه ع ع (قوله و باصياً) بضع الباه اه ع ع (قوله من العاقب التي تزيد القيمة)
 كمرقة الزرق وفر أهلية البتة بانه ومعنى قال ع ع قال في المختار الغرض من الناس الحاذق للمع ومن الدواب
 الجيدة السدس اه (قوله في ربيعاً يجمع ذلك كلها) فان لم يتأتا اعتبر مع الصورة رعاها القيمة معني
 (قوله القمطر الخ) عبارة لا يبيع العلبا بغير النقوط المعتاد قسمين انفس في الانسراج كالخفان
 والنسراج وهو ان يجمع صاحب القرع الباس لكل واحد منهما ثم يقوم انسان فعمله كل من الحاضر من
 ما يليق به فاذا اتوا جميع اعلى ذلك الذي القرع بالذي حضر الناس لأجل اعطاه ما لم يكنه سبق له مثله وأما
 لقصد ابتداء معرو فمع له كانه مثله اذا وقع له نظيره أفتى العبد بالسبي والازرق البني أي بانه كالقرع
 المعني وحديثه يطلب به أي المعطى او وارثه وأفتى السراج البقني القائل في حقه جامع من الاعتناء به باع
 في حقه الاجتهاد بخلافه قال لارجوع به وهو الذي يقفه ترجمه لعدم مسوغ الرجوع واعتباراً بما هو أخته
 وطلبه من لم يحوز به لا يقفه يرجوعاً عند عدم الصفة التي قصده قرضا اه شرح العلبا (قوله انا ادق)
 الاخراج (قوله انا ادق) أي اذ ما أدقته أماما جرت العاديق من دفع النقوط للشاعر والمزين
 ونحوهما فلا يرجوع اه الا اذا كان بائناً صاحب القرع وشرط الرجوع عليه وبس من الاذن سكو به على
 الاخذ ولا يضعه لصنية المعروف قالان بالارض وأنشد النقوط وهو ما كثر لانه يتقدر وترز بل ما ذكر
 منزلة الاذن ليس فيه تعرض لارجوعه وتقرر ان القرع الحكمي بشرط لزم ومعه المقرض اخذه في الصرف
 مع شرط الرجوع فقبله اه ع ع عبارة الرشدي واعلم ان الشهاب بن جرح قد يحمل الخلاف بما اذا كان
 صاحب القرع راخذ النقوط لنفسه أي بخلافه اذا كان يأخذ النقوط لغيره الخ ان كان الدافع يدفعه بنفسه
 بضع الزعفران يعز وجوده من (قوله والافه وكيه) أي بان كانت في ذمته

ملا يضبطاً أو يعز وجوده
 يتعدوا أو يعز وجوده
 الواجب في المقدم ومنه
 صورته يجوز زعفران الخبز
 واليمين ولو خالفه لمعنا
 للعامة والسامع وروى
 وزناً قال في السكا أوعدا
 ونهم اشتراط الجمع بينهما
 ببعد وزمنا مع من دارم
 يرد على النصف لان حيث
 مثلاً لا يرد على الواجب
 وهي خبر من ماض تلقى
 على البين لا يرد لاختلاف
 جوضها المقصود تعلم من
 الضابط أن القرض لا بد
 أن يكون معلوم القدر
 ولو لا لئلا يرد درهم
 فترك الدرهم وذلك
 ليرد مثله أو يورثه ويجوز
 اقتراض المكمل من زوا
 وبكسه ولو قال قرض
 عشرة مثلاً أخذ من
 فلان كان كانه تحت يد
 جاز ولا فهو وكل في قبضه
 فلا بد من تجديدها كما
 مر (و رد) يجوز بأحد
 لا استدلال (الثاني في المثل)
 ولو نقداً بطله السلطان
 لانه اقرب اليه من
 المتعذر وبان يضبطه ما في
 الغيب و رد المثل صوره
 لغيره سلم أهمل لقيمة
 وسلم استيفاء بكرة أي وهو
 التي من الابل و رد باصياً
 أي وهو ما دخل في السنة
 السابعة وقال ان دخل
 أحسن كفه ومن لازم

اعتبار المثل الصوري باعتبار ما في المعاني التي تزيد القيمة بغير ما يجمع تلك كلها حتى لا يثبت على شيء ويصدق
 فقرض فيها بين ما الذي يتحقق في النقوط المعتاد في الاخراج اه بهن ولا يرد لقرض فيه

لاضطرابه مالم يقل خذ مثله بنوى القرض و يصدق في ذلك هو أو ولو تنوع على هذا جعل الخلاف جع أنه فرض أي حكمهم رأيت بعضهم
لما نقل قول هؤلاء وقول البلقيني أنه عهده قالو يجعل الأثر على ما إذا اعتبد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد به لا للاختلاف بأحوال الناس
والبلاد وأوجبت علم اختلافه تعين ما ذكرته وبقي لي القطة تعبد هذا الخلاف بما تعين الوقوف عليه ونوع بعضهم أنه أتى في أخ التفق
على أخيه الرشيد وعليه سنين وهو ما كتبتم إراد الرجوع عليه بأنه يرجع انخذ من القول (٤٥) بالرجوع في مسئلة النقوط وفيه نظر

فانه لا رجوع قطعاً وسأبقى الشارح هر في آخر كتاب الهمام لعله أن ما حوت به العادة في بعض البلاد من
وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليعرض الناس فيها درهم ثم يقسم على المز من ونحوه أنه ان فسد المز من
وحده أو وقع نظائره المعاونين له على القصد وان أطلق كالمالك صاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة
الجبري والذي يحرم من كلام مروج وحواشهم أنه لا رجوع في النقوط المعتاد في الإفراج أي لا رجوع
به مالم يكما إذا وضعه في يد صاحب الفرح أو بعداؤه الأبرش وطئاً لأنه أن يأتي بلطف تكس ونحوها وان بنوى
الرجوع أو يصدق هو ووارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه وإذا وضعه في مال مز من ونحوه أو في الطاسة المعتادة
لا رجوع الأبرش لأن صاحب الفرح وشرط الرجوع كالحصة في هذا الحنفية اه وقوله الأبرش
ثلاثة في نظر بل المستأمن كلهم هنائه يرجع عند وجوب الشرطين الأولين بل قد نؤخذ من كلامهم
أنه يرجع عند طراد العاد بالرجوع عا طراداً عيناً (قوله اضطرابه) قد يؤخذ منه أنه لو طرد في قصد
الرجوع كان قرضاً وشعره أضافته إلى قوله وبسبب علم اختلافه تعين ما ذكرته
لكن يشك على ذلك ما يأتي في الأحكام من عدم لزوم الإرجوع في النقوط بشرط التراجع أو كان العامل من
لا يعمل إلا بالاجرة ثم هو موقوف على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبع الجبر من المز ومحدث اه سديد
(قوله مالم يقل الخ) ظاهره أنه ظرف لقوله لا أثر للعرف فيه وهم اشتراط العرف ولو مضطربا مع القول
والنقد المذكور من وهو مخالف لما أقاده كلامه أسابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنقد لأن
يصل نظر فالما بينهم وقوله أنه عهده أي لا يكون قرضاً لم يقل الخ (قوله في هذا) أي القرض (قوله وعلى
هذا) أي على أن يقول شذم نية القرض (قوله قول هؤلاء) أي قول جع أنه فرض (قوله اختلافه) أي
الاعتداد (قوله تعين ما ذكرته) أي من اه هـ مثلاً إذا جرت العادة المضطرب بالرجوع وقد تضمنت دورى
القرض فيكون قرضاً (قوله في تأجيل القطة الخ) عبارته هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد
في الإفراج إذا كان صاحب الفرح يعتاد أخذه لنفسه ما إذا اعتد أنه لنحو الخائن وانعطيه انما قصده
فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع المعطى إلى صاحب الفرح وان كان الإعطاء انما هو لاجله اه عـش (قوله
ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أي الآخر (قوله انما الخ) أي مسئلتنا اه
كردي (قوله وعيب توقفه) ان كان القرض في مسئلة التخييل والقطة أن لا أخذ ملكه بشرطه فـ
ذكره من الرجوع عما أنفقه غير ظاهر لانه انما اتفق على ملكه ولهذا يأخذ إذا حصل الرجوع الزيادة
المنفصلة في المسئلتين لحصولها فيما كره والرجوع انما هو الحكمي حبه كاتفر وفي محلها وان كان
القرض فيما له في ذلك كيشعر به قوله أنه ملكه كأن بان أخذ المحل غير مستحق ونفي عليه الحال أو بان
خل في التخييل نأخذ كره من الرجوع قريب فصر سم على اه عـش (قوله وقيل رد النعم) قد
يصرح جع حيث تعذر المثل كدرا أقرض نصفها ثم وقف جميعها فقام اه سديد (قوله وأداه القرض)
(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله وما لظن انما اتفق لازم) يظهر أنه لا أثر في مسئلتنا
الظن لأنه لا منشا له شرعاً بخلافه مسائل الظن المذكورة فليتأمل (قوله وعيب توقفه) ان كان القرض في
مسئلة التخييل والقطة أن لا أخذ ملك بشرطه فإذ كره من الرجوع عما أنفقه غير ظاهر لانه انما اتفق
ملكه وله إذا أخذ إذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما هو الملك

معمل جواراً أكثر جع لسبب جع عليه أنه أخذ بما تفعل على الإرجوع لا نقاهه بل انما هو جع عليه بل كره في القول الزركشي
لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الأستاذ في هذا ما يقتضي عدم الرجوع وكذا يقال في القطة تحكمها جامداً كهل وعيب توقفه كأن الأستاذ في هذه
أيضاً لم لا أثر للظن وجوبه في بيع عـش اشتراطاً فلا يرجع عما اتفق عليه (وقيل) برد النعمية يوم القبض وأداه القرض كداه المسلم فيقف
جميع ما مر فيه صفقة

التي قوله استوفى في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان أنه ان أحضره في محله لزمه القبول وان أحضره قبل محله لزمه القبول ان كان له غرض في الاستماع وهو مشكل لان الغرض لا يدخله أجل بل اذا ذكر الاجل اما بايق أو بفقد العقد أو جيب بان المراد من تشبيهه في الزمان ما ذكره من أنه اذا أحضره للمقرض في زمن التمسك عليه قبوله كان السلم فيما اذا أحضره قبل محله لزمه القبول وان أحضره في زمن الامن وجب قبوله فان اردن التشبيه بمردان الغرض فوجب قبوله وقد لا يجب ثم رأيت في سم على ما وافقه اه ع (قوله ويحتمل) وعلم انه لا يكون الاحتمال اه معنى قول المتن (مؤنة) أي اسوة قول المتن (يعقبة بلدا لاقرض) لانه يحمل ذلك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه معنى (قوله بالمثل) عطف على بقية بلدا لاقرض (قوله استوفى قيمة الخ) خالفه في النهاية والمغنى فقالوا فلم أنه لا يطالب به له اذ لم يفعل مؤنة حله لما قسم الكلفة وأنه يطالب به بحسب الامانة له وهو كذلك فالمانع من طلب التمسك عند الشئ وغيره كثير ونعني الخ وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلدا المطالبة أكثر من قيمة بلدا لاقرض ولا تختلف في القيمة كمال شئ بين الشئ وغيره مما لان نظرا الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان السداد حصول الضرر وهو موجود في الجانبين اه قال ع وشعر في قيمة جهما أي بلدا لاقرض مع كونهما في ذخيرهما ما يبالغ في الاستبعاد ما قبل مقارنة وهما أو بعد ما يبالغ فيه اه وقال الرشدي قوله فعلم أنه لا يطالب الخ شمل ما اذا كان يحمل الظفر أقل قيمة كماله أو حله طاعة به ثم لم يصح لك في شرح الروضة أنه ليس له في هذه الصور ومطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا انه وقوله لا مؤنة له أي ولا كانت قيمة بلدا المطالبة أكثر اه (قوله أو استوفى) ان قوله للضرر كان الاول ذكره في قوله الاتي فيطالب به (قوله للضرر) أي على المقرض وهو له لقوله لا بالمثل (قوله وهي) ان قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهي) أي القيمة التي اخذها (قوله لم يتراعى) أي ليس المقرض دهاا ولمسكها ولا للمقرض طلبه اذ قد ادها نهاية ومعنى (قوله بعرضه) أي بنحو الطريق مثلا ع وشدي (قوله أو تفاوتت قيمة الخ) ومنه كل هو واضع ما اذا قرضه داه مثلا بعرضه لم يحكمه وقوة الذهب فيها أكثر كل هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه وشدي (قوله وانما يتاخر الخ) زده النهاية بما تضمنه وما عارض به قوله أي الامام أو تفاوتت قيمته من أنه انما يلقى في ما مر من ابن الصباغ بناداه بعرضه على عدم استقلال كل من العتقين وقد مررده اه أي على من مطالبة المثل من مؤنة النقد او توقع قيمة بلدا المطالبة (قوله فرض نقد) ان قوله ومنه القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حقه كقوله في محله ما وان كان الغرض فيه ما لم يكن كاشمير به قوله لانه ملكه كان بان ان اخذ بالهجرة غير مستحق وحق عليه الحال أو بان دخل في التجيل فاذا كرم من الرجوع قريب فليجبر (قوله وزمنا) قد يشكل بان الغرض لا يوحى حتى يصور أحضره قبل وقته ومجان بان ادا له لا يجب قبوله في زمان التمسك قال في شرح البهجة لا أي ولا يجب قبوله في زمن التمسك كلامه أي صاحب البهجة توصلح به الشارح يعني العرا انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم والحال والقرض في ذلك فلا يمنع هذا الجواب الآن راد التشبيه بالسلم في الجاه ولا يخفى ما في (قوله ولا قل مؤنة) في شرحه وعلم ايضاً ان المراد بكون النقل مؤنة ان يزيد قيمة النقل الى بلدا المطالبة لان مجرد النقل مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلدا الى بلدا الا بمؤنة وكل المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه فقير بقر به من قرى مصر حده ما قرى منها وفي وقتها في موضعين سواء أوفى بالامطالبة أم قضى له يطالبه بالقيمة وليس كذلك لما سبق انتهى وأقول في هذا الكلام نظر (قوله لا بالمثل) الذي اعتمدته شيخنا السهال الرمي أن المانع من طلب المثل كل من مؤنة الخ وكون قيمة ما المطالبة أكثر واقصر الشئين على الاول لا ينافي الثاني بل هو مفهوم منه بالاولى والسواقة لا مانعا من ما قاله الشئ وماله ابن الصباغ مر (قوله حرمته لمعقرض) وشعر ذلك شرطاً يضع المقرض والمقرض فيسقط به العقد فيما يظهر اه أي بخلاف ما ينشأ المقرض وحده على ما في المتن ان كان مشكلاً بما ينافي

فوزنا ويحتمل (و) لكن لو
نظر الغرض (ه) أي
بالمقرض (في غير محل
القرض والنقل) من محله
الى محل النظر (مؤنة) ولم
يجعلها المقرض (طلبه
بقية بلدا لاقرض) يوم
المطالبة لجواز الاعتراض
عنه لا بالمثل استوفى قيمة بلدا
القرض والمطالبة أو لا كما
قاله الشئان خلافاً لان
الصباغ وجاءه بالضرر
وهي التي يسوة فلو اجتمعا
بيد الاقرض لم يترادأما
اذا لم تكن مؤنة أو فصلها
المقرض فيطالب به ثم
النقد الذي بعرضه أو
تفاوتت قيمة يتفاوتت بالبلاد
كلية لقوله ونية في الامام
وقوله أو تفاوتت قيمة الخ
يأتي على ما مر من ابن الصباغ
(ولا يجوز) فرض نقد أو
غيره ان العتق (بشرط رد
صحيح عن مكسر او رد
زياده) على العقد المقرض
أو بعد عن يدي أو غير
ذلك من كل شرط موعنة
المقرض

أوله والمقرض غير ممل فإذ لو ائتمن (١٨) التفاضل فيه كما لو بيع العقد لانه زاد في الأركان بغير المشقة المقرض ولا أثر لجرها

(قوله أوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكن في الغنى الا قوله له ما في مما يأتي في بابه (قوله لامتناع الخ) عبارة المغني لانه عقد متعق فيه التفاضل فامتنع في الاجل كالصرف اه (قوله لجره اه) اي المقرض (في الامتناع) اي في قوله أوله والمقرض غير ممل (قوله وفار قال الزهر) اي حسب لشرط فيه شرط بغير منفعة المقرض فسد وما ذكر من شرط رد الكسرين الصحيح اي ومن شرط الاجل بغير نفع المقرض وتقدمنا في بعضه العقد والفاء الشرط اه عش عبارة الكردى اي فان المقرض الرهن بانه لو وقع مشل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهما باقوا لشرط دون العقد اه (قوله فانه سئنه) اي بخلاف الرهن اه معنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع البسار الخ اه قال عش اي ولو قصر الزمان جدا اه (قوله الا بالوصية) اي بان اوصى أن لا يعطى بعد بنيه الا بعد مدة فليزم انقاد وصيته (قوله والنذر) اي كان نذر أن لا يعطى له أصلا ولا بعد مدة كذا فامتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه عش (قوله المقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في الاراء في النهاية الا قوله وهدو وكذا في الغنى الا قوله عينا (قوله له) اي بالقرض أو بده فحانظر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اي الرهن العليم بالمشاهدة أو الوصف بصفتا السلم وشرطه اي الكفيل العليم بالمشاهدة أو بانه ومنه لا يوصفه بغير شقة اه (قوله واقراره) كقوله واشهاد عليه حلفه على رهن (قوله وحده) يعني لامع فيه بان يقول بشرط ان تقر بالقرض ويدن بخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اي إذا كرم من الرهن وما عطف عليه (قوله بغير وثيقة) اي العقد لانه معتزلة (قوله اذا اختل القرم) اي بان يفسد المقرض به اه كردى (قوله لان الحيا له الخ) قال في شرح العباب يندفع قول الاسنوى ما فائدة محتملة مع تحكمن في التسع بغيره انتهى اه سم (قوله نفعه منه) أي من الرجوع بلا سبب بخلافه اذا وجد ان المقرض اذا امتنع من الوفاء بنى من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ممل قال ابن العماد ومن فوائد ما في صحة الشرط أن المقرض لا يخل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا عاك القبض كالأجل بغير المشقة ترى التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الأرض الباطع والمقرض هنا لم يبع له التصرف بالشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حاشا للناس على فعل المقرض وتحصيل أنواع البر وغير ذلك اه نهاية قال عش قوله هر لا يخل له التصرف الخ اي ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب وما عترض ما قاله ابن العماد في القيس باله يحتاج الى نص في القيس عليه بانه غير صحيح اه ولكن ردناه في القيس باله لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالأعلى وفي القيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه وفيه المعلوم منه أنه ان كان البائع حق حصة تعين القول بحرمته التصرف لان الازمة لم يطلانه حينئذ وليس له ذلك لاحرمته لنفسه وهذه من طرأ الباطية بغير نية تأجيله الثمن أو قبضه المبيع قبل قبضه ثمنه ومن فوائد ما من الضمان بانكار أو قوف فهو أمر ارشادي كالاشارة في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والاه) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالدية) عطف على والاخر عبارة قال المغني عقب المتن كما هو بواو ولانه لا عوض مدخل في قوله لو لم يملكه لا يمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفس متوهمها) اي بغير قبضه يعق عليه لو كان نحو أصله ويلزم من مقتضى الحيوان على الاول لا الثاني

له في الامتناع لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه أقوى فغلب وفارق الرهن بقوة دأى القرض فانه سئنه وبان يفسد المقرض فانه يفسد المقرض فلم يفسد باشتراطها له وبس الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وجد تحريم ولا يتأجل الحال الا بالوصية. يؤخذ على ما في مما يأتي في بابه فليدعها تنازع المطالبة به مع حوله (وان كان) المقرض غرض (كرم من غيب) والمقرض ممل (في كسر ط) رد صحيح من كسر في فساد العقد (في الاصح) لان نسبه منقعة للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن) وكفيل متين كما صاع على ما مر في البيع واقراره وحده صدحا كهم واشهاد عليه لانه بغير وثيقة فله اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بالشرط لان الحيوان الروعة نفعه منه (وهذا المقرض بالقبض) السابق في المبيع كالمو ظاهر والامتناع عليه التصرف فيه وكالمتبر في قول بالتصرف في الزل بل للمعترية خلق المقرض لانه الرجوع فيه سابق فيه تصرف بئين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النقض فتوصلها وكذا في الاراء فيصع على الاول لانه يملكه لا يتنقل بله لانه لا الثاني بله العين على المقرض فلم يبع الاول منها

(وله) بناء على القول (الرجوع
في حقه مادام باقيا) في ملك
المتراض (بما) بأن لم يعلق
به حق لازم (في الاصم)
واندو، أو از من ملكه
ثم عاد كالمقاس أكثر
نظائر، لأنه طلب به
عند فواته فحينئذ أولى
والمقترض رده عليه فورا
وخرج بماله رهنه وكما يشي
وجنايتا إذا تعاقبت رقبته
فلا يرجع فيه عندئذ لم
أجر رجوع فيه كقولنا
ان اقتضت أخذها ولا
في رهنها أو نقصت فأنشأه
أخذ من ماله رهنه أو مثله ساجا
فان غلبت باقية لفظة كانت
ثم ظهر ما كانه وقد نصت
بعدم غلبت المالك بدلها
والمنقط ردها مع الأرض
أحبب للملحق وهذا يشكك
على ما هنا قلنا لا يشكك
تأويله بغيره بأن المقترض
محمسن غناش بتجديده على
خلاف القاعدة الأصلية
بخلاف المالك ثم كان التناقض
قوله عليه ما في حقه على
الأصل في الضمان أنه في
الناقص ودمع ارشع في
في المصوبه فهذا أولى
ويعدق في أنه يتضمه هذا
النقص على ما في حقه به منهم

نهاية قول المتن (وله) أي يجوز للمقرض (الرجوع الخ) * (فرع) * في شرح الروض أي للمقرض ولو
قال لغيره ادفع مائة ترضا على الوكيل فلان دفعه ثم لم لا آمر فليس الدافع مطالبة إلا بخلاف الأصل
لم يأخذ نفسه وانما هو وكيل عن الأمر وقد انتهت كالتعويض لا أمر وليس إلا أخذ الدافع ولو رد من
لورثته وحسب الدافع يتعلق بتركها لم يرد وما لا يدفع خصوصا انتهى والظاهر أن معنى قوله لا أعاد دفع
خصوصا أنه لا يتعين حقه به بل أن يأخذ مثله من التركة ولا يظن أن يأخذ ما دفع به إنه أخذ من قوله له
الرجوع في حقه مادام باقيا صح له بل يؤخذ من ذلك أنه أن يأخذ من الوكيل بعد رجوعه إذا كان في يده
ولاشئ على الوكيل في دفعه فلما لم يسم على حج ولودفع شخص لا حرجواهم وقال ادفعه إلى يداي
الآن أخذ دفعها إلى يداي فذكر صدقها ادعاء لا الأصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض)
أي قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله بالملك تعاقل الخ) سألني عن رده (قوله وان دوا الخ) أي وأعلق
عنه بصفة نهاية ونفى (قوله لان الخ) تعليل للمعنى (قوله والمقترض الخ) عطف على قوله التولية
الرجوع الخ (قوله ردا الخ) أي قطعاه اه معنى (قوله فورا) أي إذا لم يكن المقرض غرض صحيح
في الاستمتاع كمن (قوله فلا يرجع فيه) أي لا يصح اه عش (قوله رجع) أي المقرض و (قوله)
ان اتصلت أي الزيادة و (قوله لا أخذها) ظاهر هو ان طلب المقرض رد البديل هو محتمل ان لم يرجع
المقرض باز يادة عن كونه مثل المقرض مورد الزيادة فترشده على تكثير ثم طلب المقرض لم يجب اه عش
(قوله ولا يبدونها) ومن ذلك ما لو أقرضت مائة درهم فغيره ما بدونها ووضعت ما بدونها ولا الفصل أما
اقرض المائة تا لخال فلما يصح لان المقرض كالسهم والخال لا يصح السلم فيها اه عش (قوله وانقص)
شبه لو كان النقص نقص صفة أو عين وقيل ما تقدم أنه إذا لم يكن ناقصا نقص صفة أخذ ما لا يرض
أنه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يتعاقفه اه عش أي يفرق بان المقرض محسن (قوله نكحت)
بناء على المفعول (قوله الآية) أي تعاقبوا على الأصل في الضمان (قوله ثم) أي في القصة (قوله فان
الملك) أي تلك الملتقط للقطعة (قوله فتر عليه) أي على مالك القطعة أي لا يدخل فيه غير (قوله فارجع) أي
الرد إلى الملتقط ويحل ان المراد أخرى الملتقط في الرد (قوله أنه) أي الضامن (قوله حتى في القصور) أي
أي في النقص المصوب من المالك (قوله فهذا) أي الملتقط (أولى) أي من الخاصب وكان الأولى بالبدل
القاء بالواد (قوله) و يصدق الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقترض (قوله في أنه يتضمه هذا
النقص) ومنه ما لو أقرضه فضة ثم ادعى المقرض أنها مقاصيص والمقرض أنها جديفة فغير المقرض مثلها
و يباين أن يعتبر ذلك بالوزن الذي ذكره المقرض لان القصص تختلف فيصدق في ذلك وان تغير العادة فيما
بينهم وزن أو طر يفتى في تقدير الوزن الذي يرد به اما الاختيارها قبل التصرف فيها أو تخمينها بما يطلب على لئله
أنه نتلموا ما ذكر من تقدير المقرض لا يستلزم صحة اقرضاها لان المقرض صحيحا كان أو فاسدا يفتى
دفع الثمن الارض البائع انتهى وادفع مائة في المقرض باله يحتاج الى نص وفي المقرض عليه باله شبه صحيح
انتهى والرد مائة في المقرض باله لا يحتاج لنص مع ظهور للمغنى الذي قاله كالأصفي في المقرض عليه أنه
وهو غلة في ماله فيه المعلوم منه أنه ان كان له شيء حق حقه منه فحين القول بحرمه التصرف لا في الزمة
لبطلانه حيث لا بد له ذلك الاحتمال فلو ذهبت لرضا البائع به بقرينة ما جعله الثمن أو اقامته البيع قبل
قبض ثمنه الحال وبان من فوائد الامن من الضمير بانكار أو فوات فهو أمر ارشادى كالأشهاد في البيع
انتهى (قول المصنف وله الرجوع) * (فرع) * في شرح الروض ولوقال لغيره ادفع ما ترضا على الوكيل
وكيل فلان دفعه ثم لم لا آمر فليس الدافع مطالبة إلا بخلاف الأصل لا يجوز له ان يأخذ نفسه وانما هو وكيل
عن الأمر وقد انتهت كالتعويض لا أمر وليس إلا أخذ الدافع ولو رد من لورثته وحسب الدافع يتعلق بتركها لم يرد وما لا يدفع خصوصا انتهى والظاهر أن معنى قوله لا أعاد دفعه
بتركها لم يرد وما لا يدفع خصوصا اه والظاهر أن معنى قوله لا أعاد دفعه خصوصا أنه لا يتعين حقه به بل

الضمان والأقرب عدم صحة اقتراضها لمقتضى الوعداءه ع وش وجزم بعدم الصحة فيما مر (قوله وهذا ان)
 اى قوله أن الأصل السلامة توقو به أن الأصل في كل صاحب الخ اه ع ش (قوله حاصل) يحمل تأمل (قوله على
 الاول الخ) اى أصل وامتدته (قوله مرحوا الخ) وانظر ما مر صرح به ولعله كان الأصل أخذ من كلام
 النهاية مرحوا فى الغصب بان الغاصب ورد الغصب الخ ثم أسقطه النسخ (قوله فى ترجع الاول) وهو
 الانفا على الخ (قوله بل أولى) اى المقترض من الغصب (قوله فان لم يصبر الخ) ظاهره أنه لو أراد
 أن يأخذ مصلوب المنفعة لا يمكن وهو غير مراد فله ان رجوع فلا يكون يأخذ مصلوب المنفعة وعليه
 فيغير بين المصلوب الى فراغة و بين أخذ مصلوب المنفعة لا و بين أخذ بدل اى ويتقدم به المستأجر الى
 فراغة المدة اه ع ش على ما تقي ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجر ابل يأخذ مصلوب المنفعة اه (قوله نعم)
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم يجر عليه بالقبض (قوله آخر التقليل) أولى أن يقدمه
 على قوله فيما اشتراه

(كلمة الزهن)

(قوله هو لغة) اى قوله قولان فى النهاية والى المتن فى اللغة الاول يتخلف الى والكلام وقوله وآراءه الى على
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والى الكلام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثانية للوجود لا كثر (قوله والخسب)
 الاول والخسب بالاول وان المقصود أنه يطابق على كل منهما فلذلك أنه يطلق على أحدهما لايسته اه ع ش
 وعبر الى الخى الاحتباس بدلا لخسب (قوله بدنيته) سواء كان لدى أو لله تعالى اه ع ش (قوله اى
 محبوبه الخ) عبر الى ما تقي اى محبوبه فى القبر غير منقطع الارواح فى عالم البرزخ وفى الآخرة معقولة عن
 دخول الجسدي يقتضى عنه اه (قوله ولو فى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فى مات فقد دخل
 البرزخ اه ع ش (قوله ان معنى الخ) ظاهره ان صرفه فى مباح و تاب بعد ذلك و قياس ما ياتى فى قسم
 الصدقات ان معنى بالاستدانة وصرفه فى مباح أعطى من الزكاة أن هذا كن من بعض اه ع ش (قوله

قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان معنى بالدين سواء اشتراه أو لا والثانى يحبس ان معنى بالان لم
 يتخلف وهذا ما طور فى حل عبارة مؤلفه على (قوله لكن المتقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى
 ع ش ما تقي وفى ج ما يفيد أن الرابع عدم الفرق بين من خلف وقا وغيره وبين من معنى بالدين وغيره
 و ظاهر الخلافه كالشراح مر أنه لا فرق بين من مؤلفه وبين كونه عرض ولعل وجهه حجب وجهه حجب خلف
 ما ياتى بالدين أنه كان حكمه التوقف قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجسلة فلا رده أنه قد يكون مؤجلا
 والى جل التحجب وقا وبعد الحلول اه وقوله وبين من معنى بالدين وغيره لعله أخذ من قول الشارح قيل
 والتقصير الخ وقوله أن الشراح ذكره بصيغة التثنية اى وقصر ما من لم يقصر بانعكاس وهو يعسر وعز منه أو قوا
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يتخلفوا اه اى وقصر ما من لم يقصر بانعكاس وهو يعسر وعز منه أو قوا
 فلا يحبس نفسه اه ومقصود بكلمة الجبرى عن العنان أن من خلفه أو لا يحبس وان لم يقض لالتصير
 حجب من الورثة لا ثم عليهم يتعلق الدين بالتركه كما ذكرنا فى ما تقي الدين بينهم وأما من مات ولم يتخلف
 وقا ولم يكن من أدائه فلا يكون نفسه مرهونة لانه معذور (قوله والتقصير) اشتراك فى القولين يعنى
 همارأى المأوردى لا قولان اه كبرى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الاول وآراءه الى على ثلاثين
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير الكافرين كان لهم دين بسبب تلافى ع ش وحلى (قوله وشرعا)

له أن يأخذ منه من التركة والا فلاه ان يأخذ ما دفع عنه أخذ من قوله له الرجوع عنى عنه مادام باقيا بحاله
 بل يؤخذ من ذلك أنه أن يأخذ من الوكيل بعد رجوعه فإذا كان فى دمه لى على الوكيل فى دفعه له
 فليأخذ (قوله وكلمة زاعى أصل وامتدته) مما مر به و يقال يعنى هو ومعارضة الشارح بما ذكره
 ما مر حواشيه فى الغصب من ان الغاصب لو أتم الغصب أو أتم الغصب ناقصا قال فيضته هكذا صدق بيمينه مر والله أعلم

(كلمة الزهن)

لكن يعارضه أن الأصل
 السلامة وان الأصل فى كل
 حادث تقديره بقرينة من
 وهذا من فدية ما
 على الاول العلم ثم رأيتهم
 مرحوا فى غلب رد
 الغصب ناقصا قال فيضته
 هكذا فكذبه المال صدق
 الغاصب لان الأصل واه
 من الزيادة وهذا معنى
 ترجع الاول بل أولى وإذا
 رجع فيه وجران ضمه
 صير لا تضاعف للمنفعة لآخره
 وان ضام خصبة وفى
 بعضهم فى دفع اقتضيه
 وبى عليه موجب وفاته
 كالمالك فى ثمنه بعد ثمن
 حجر على المقترض بغلس
 ما يسمى بالدين فيما اشتراه
 آخر التقليل

(كلمة الزهن)

هولة الثبوت ومنها حلقة
 الراهنة والخسب ومنها الخبر
 المصعب نفس المؤمن مرهونة
 بدنه حتى يقتضى عنه بدنه
 أى محبوبه عن مقابلته
 الكريم ولو فى البرزخ ان
 دعى بالدين أو تأمل يتلف
 وفاته قولان لكن المتقول
 عن جمهور أصحابنا أنه
 لا يرد بين أن يتخلف وفاته
 وأن لا قيل والتقصير انما

هو رأى تقدره المأوردى
 والكلام فى غير الانبياء
 ما رواه الله وسلامه عليهم
 أجمعين وشرع جعل عين
 مال وثيقة من مستوفى
 منها عند وفاته أو ما له
 قبل الاجماع آية

عطف على لغة (قوله أي فارهون الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي معناه فارهون أو اقضوا لأنه مصدر جعل جزءه لاشرط بالغاء آخرى بحرى الامر كقوله فخر روقه فخر بالقلب انتهى اه سم وقوله فخر روقه بقية فان المراد منه فخر روقه وقوله فخر بالقلب أي فخر بواضرب القلب اه ع (قوله أي الشيع) سمى به لكونه سمياً اه بحيرى (قوله أو ثوبه ليس الخ) التوسيم بالنسبة لاختلاف من أتوا بالكف لا يخلو عن تصف لان المقطوع به بالنسبة اليه هو الله تعالى ثم برون الله على الله عليه وسلم في تأهيلهم لذلك وأتهم بريون من التكف بالنسبة اليه بعمله من افعال لم يطلقها بالنسبة اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فالأول ما أشار اليه بعض العارفين من أن اثاره ما يقمن من غير التواضع اه سديد عبارة في الماغنى فان قبل هذا اقترض على الله عليه وسلم من المسلمين أن يحبوا الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لجواز جماله أهل الكتاب وقول لانه لم يكن عند احد من مسايير أهل المدينة من المسلمين طعمه فاضل عن حاجته اه (قوله أو تكاف) كاف على منقود (قوله أو عدم الخ) عطف على اوائته (قوله على ثلاثين الخ) أي عن ثلاثين ويحتمل أنه عليها أنفسهم لا اقترضا له من ونقل بالبرس عن فقر الباري الجزم بالاول فراجع اه ع (قوله والصحيح أنه مات ولم يفكه) كذا في النهاية والمغنى وقال الجعفي والصحيح أنه افكته قبل موته ككافة القلبي والبره لوى وخالف ع (قوله لا الامم) أنه توفي ولم يفكه ومثله في شرح حر وهو ضعيف للعول عليه بما قاله القاضي في بدارته والصحيح أنه افكته قبل موته كلاً لأنه مصرح به عن الموردي: يرمن الامة وكون الدرع لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موته الذي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم اللادرة لاخذ بعد فكه وما في شرح شيخنا حر غير مستقيم انتهى (قوله أو كانه الخ) والواقف بالمحقق ثلاث شواهد ورهن وضمان فالاول لخوف الجور والآخر لخوف الافلاس ثم بانه ونفى (قوله ومرهون) انما لم يقل بدل مرهون ومرهون معقود عليه كخلف البيع ونحوه لان الشرط والمعتبر في أحدهما غير المعتبر في الآخر فكان الفصل أولى لمطابقتهما لعدم قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع (قوله أو استيجاب) الى التنبيه في النهاية الأقوال بهارون الى المتن وكذا في المفهومي الاقواله وبحت الى المتن (قوله أو استيجاب الخ) هلا زاد أيضاً واستقبال وقبول ثم شمل ذلك كله المتن بإضافة استيجاب وقبول ولو حكاه سم عبارة للمغنى والقول في المعاوضة والاستيجاب مع الاستقبال والاستقبال مع القول هنا كالبيع وقدم بانه اه (قوله لانه قد مالى مثله) بقيد أنه لو فار هنتك هذا من فعل أحدهما لم يصح العقد نظير مرمى القرض وقد يفرق بان هذا اترع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القول لا استيجاب كالمعقود يؤيد الفرق ما تقدم لشارح حر فيما لو أقرضه ألقا قبل خمسة أشهر حيث على عدم الصحة فيه مشام به البيع بانخذ العوض وما هذا العوض فيه فكان بالهبة متشبه اه ع (قوله لانه قد مالى مثله) أي فأنقذ الرهن لانه لم يمتد له بقاءه ومعنى (قوله) خلاف المعاوضة (وصورته) المعاوضة هنا كذا كر ما تولى أن يقول اه أقرضني عشرة مثقالين في هذا رهنه فاعطى العشر فرفضه الربا اه معنى (قوله من هذا) أي التعليل المذكور (قوله وبحت معناه الخ) أفتي بخلافه شئنا الشهاب الى اللى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من معناه الخ بعد رده ظاهر كلامهم وقد أفتي بخلافه في الرهن جاته تعالى اه (قوله لا بد من خطيب الوكيل) أي واستانده الى حجة المخاطب فلو قال فخره أو ما لم لا يصح لان الفائدة أن كلما يصح تعليقه كالعقود والاطلاق استانده الى الخ ومالا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح استانده الى الجزع لا الكفاية فانما يصح اذا استند الى حجة لا يبيح كونه كرا أو قلوبه لا لا يصح تعليقها اه ع (قوله والفرق) بالجرع عطف على العصة (قوله فيه) فظهر الخ خبر وبحث معناه الخ (قوله كانه رهن) أي ولا يحتاج الى قبول بعد قوله ومنت اه ع (قوله) ورشدي قول المتن (فان شرط في مقصده) ان يقتضى والمصلحة شئان ذلك

فرهن معقوده أي فارهونوا واقضوا ورهنه صلى الله عليه وسلم ودع عند أبي الشعمر اليهودي أو ثوبه ليس من عهده أو تكاف عهده أو تكاف ثلاثين ما عمن شعير لاهله متفق عليه أو صمم أنه مات ولم يفكه أو كانه عاقد مرهون ومرهونه وصيغة وبدأ بها لا هي متها فاق (لا يصح) الرهن لا استيجاب وقبول أو استيجاب وإيجاب بشرطهما السابق متفق البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم هي هنا خلاف المعاطاة يؤيد من هذا انه لا بد من خطيب الوكيل هنا نظير ما مر في البيع وبحث معناه رهنه موكل والفرق بان أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه ظاهر بل تحكي ولو قال دفعت السلك هذا وثيقة بمكك على فقال قلت أو بعتك هذا بكذا على أن فرهنه دار ليه فقال اشتريته وشور هنت كانه رهنه (فان شرط

(قوله فرهن معقوده الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي معناه فارهون أو اقضوا لأنه مصدر جعل جزءه لاشرط بالغاء آخرى بحرى الامر كقوله فخر روقه فخر بالقلب انتهى (قوله أو استيجاب وإيجاب) هلا زاد أيضاً أو استقبال وقبول ثم شمل ذلك كله المتن بإضافة استيجاب وقبول ولو حكاه سم عبارة للمغنى والقول في المعاوضة والاستيجاب مع الاستقبال والاستقبال مع القول هنا كالبيع وقدم بانه اه (قوله لانه قد مالى مثله) بقيد أنه لو فار هنتك هذا من فعل أحدهما لم يصح العقد نظير مرمى القرض وقد يفرق بان هذا اترع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القول لا استيجاب كالمعقود يؤيد الفرق ما تقدم لشارح حر فيما لو أقرضه ألقا قبل خمسة أشهر حيث على عدم الصحة فيه مشام به البيع بانخذ العوض وما هذا العوض فيه فكان بالهبة متشبه اه ع (قوله لانه قد مالى مثله) أي فأنقذ الرهن لانه لم يمتد له بقاءه ومعنى (قوله) خلاف المعاوضة (وصورته) المعاوضة هنا كذا كر ما تولى أن يقول اه أقرضني عشرة مثقالين في هذا رهنه فاعطى العشر فرفضه الربا اه معنى (قوله من هذا) أي التعليل المذكور (قوله وبحت معناه الخ) أفتي بخلافه شئنا الشهاب الى اللى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من معناه الخ بعد رده ظاهر كلامهم وقد أفتي بخلافه في الرهن جاته تعالى اه (قوله لا بد من خطيب الوكيل) أي واستانده الى حجة المخاطب فلو قال فخره أو ما لم لا يصح لان الفائدة أن كلما يصح تعليقه كالعقود والاطلاق استانده الى الخ ومالا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح استانده الى الجزع لا الكفاية فانما يصح اذا استند الى حجة لا يبيح كونه كرا أو قلوبه لا لا يصح تعليقها اه ع (قوله والفرق) بالجرع عطف على العصة (قوله فيه) فظهر الخ خبر وبحث معناه الخ (قوله كانه رهن) أي ولا يحتاج الى قبول بعد قوله ومنت اه ع (قوله) ورشدي قول المتن (فان شرط في مقصده) ان يقتضى والمصلحة شئان ذلك

(ب) أي المهرن عند تزوج
 القرمه (أو) شرط فيه
 (صحة العقد كالشهاد)
 بالمهرن به وحده نظير
 ما مر آنفاً (أو) شرط فيه
 (ملا غرض فيه) كالنكاح
 كل المهرن الأكسدا
 رصع العقد كالبيع ولغا
 الشرط الأخير (وإن شرط
 ما بغير المهرن) وينفع
 الزمان كان لا بدع عند
 المحل أولاً ثم من غير
 المثل (بطل) الشرط
 (و الزمان) لما قلنا منصفه
 (وان نفع) الشرط (المهرن)
 ومن الزمان كشر منصفه
 من غير تقييد (المهرن)
 بطل الشرط وكذا الزمان
 بطل (في الظاهر) إياه
 من تقييد بقصد العقد وكونه
 تبرعاً فهو نكاح بغير مهر
 الغرض لا نظراً له لما
 أعان الفرق بينهما قالوا
 فيه يستثنى لو كان الزمان
 مشروطاً ببيع فهو جمع
 بين بيع وإبرار بغير (أو)
 شرط أن تحدد زوته
 كتمرة وتنج (مهرنة)
 فالأظهر فساد الشرط
 لعدم ما جعله (أو)
 الظاهر (أنه قيد) فسد
 الشرط (فسد العقد) أي
 عقد الزمان بغيره لما
 (تنبيه) في فساد الحاجة
 لهذه الجهة الشرط لانه
 في حكم الشرط والعقد
 فينبغي فساد هذه الصورة فلو
 قال فساد الشرط والعقد

لأن القضي عبورهما يلزم العقد لهذا ثبت العقد وان لم يشترطوا بالصحة فلا يلزم به إمام
 كالأشهاد فمن معاصله من مستحبوه بما قرروا على أن المصلحة أو إيجاباً لمصلحة ليس يلزم مستحباً كان
 أو لم يكن عرش قول المتن (قوله) أي عقد الزمان (قوله) بالمهرن به (عبد الوارث) وعرض وشروطه العباب
 وشروطه أي النهاية والغني كالأشهاد أي العقد كالمهرن سم وعرض (قوله) وحده (أي) لا مع
 غيره بأن يقول بشرط أن تشهد به ورهن أو تحمله فإنه يسد اه كرى (قوله) نظير ما مر وهو قوله
 وأقرار به وحده فالقرض في شرحه شرط رهن وقيل (قوله) كان لا بد الخ قد يقال هذا الشرط مما
 لا غرض فيه بل نظر لجواز أن لا يشرط بشرط العقد مثلاً بما تقتضيه الوفاقه بخلاف البيع فإنه
 الخارج من ماله البائع بل يكن له غرض فيما كان أمراً به اه عرش (قوله) الشرط الأخير) وهو قوله
 وما لا غرض فيه عرش (قوله) وينفع الزمان) فيه لكنه لا يثبت إلا بالاختيار اه عرش صلواته في المتن
 ينتفع به الزمان اه (قوله) من غير تقييد) سذكره وغيره بقوله أو يقيده استثناء قول المتن (وكذا الزمان في
 الظاهر) حكم الخلاف في دعوى ما قبله لأن الشرط فيما قبله متنافي بقصد الزمان بالكلية فاقضى البطلان
 قطعاً وما هذا بقوله بقصد الزمان بحال فما كان معه من الخلاف اه عرش (قوله) وكونه (تبرعاً) أي الزمان
 مبتدئاً به قوله لا نظراً له (قوله) لما عرش (قوله) أي في القرض في شرحه إن لم يكن المقرض غرض صحيح كرى
 (قوله) من الفرق بينهما) أي بقوله وأقرار الزمان بقصد القرض فإنه يستبرأ به من دفعه ولو لمصلحة للمقتضى
 اه عرش (قوله) أو يدها يستأجل) أقول في ذلك أن يكون صور ذلك بملكه ذالاً أو بدنياً على أن
 رهنه في دارك وهذا يكون سكانها سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع أو استحقاق المهرنة
 بالثوب فجميعه عليه أو بالمنفعة المبتدئ والثوب ببيع أو استحقاق المهرنة بالثوب فجميعه عليه
 البيع فيما قبل أو حتمشل الفارستين أو بغيره فبأنسل سم على عرش وقوله انفع البيع أي والاختار
 المشرع أن المنفعة من قصد انهاء البيع وإلجاء أو إيجاباً بما ثبتت التحصن الصفقة وكان الأولى
 التبرع بالعقد لأن البيع لم ينفع وأما انفعناه جازاً اه عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع)
 يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش (قوله) لو كان الزمان مشروطاً (ببيع)
 ويكون جمعاً بين رهن وإلجاء نظير ما مر سم على عرش أقول وقد يقال به عدم العقد اشتغال العقد على شرط
 مالم ينقصه بطلان الزمان ولأن من معاصفه يقتضي فساد رهن بشرط ففسد كل واحد باجاءه لنفسه
 بشرط أن يقره كذا وهو مبطل اه عرش وقوله على شرط مالم ينقصه ففسد رهن بشرط ففسد كل واحد
 المهرن (قوله) لما عرش أي بقوله انما ما لا يقره في ما قبله من قول عرش أي من قوله لعبد الوارث الخ (قوله) قد يقال
 لا حاجة لهذا الإلجاء الخ) محمل تأمل انما قصد قوله وأنه الحريان الظاهر من قولين مبنيين على الظاهر من
 فساد الشرط في مسئلة الزمان لا بد أن قاعدة كلية لزوم فساد العقد لفساد الشرط ولأنه قال الشارح المحقق
 الخ أي والغني في فساد الشرط أن كراهه ليس أن المال ليس في مطلق الشرط في بدعيه أن الملازمة

أفتي بخلافه ففسد الشهاب إلى (قوله) بالمهرن به (عبد الوارث) وعرض وشروطه العباب وشروطه كالأشهاد
 به أي العقد كالمهرن سم عرش (قوله) نظير ما مر) لعرض في القرض (قوله) من غير تقييد) قضيه قوله
 الاتح والزم الزمان الخ أن يرد أو مع اللقد ولم يكن الزمان في المتأمل (قوله) أو يدها يستأجل الخ
 أقول ينبغي أن يكون صور ذلك بملكه ذالاً أو بدنياً على أن رهنه في دارك وهذا يكون سكانها سنة
 فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع أو استحقاق المهرنة بالثوب واستحقاق المهرنة بالثوب فجميعه عليه
 مبيع وأجرة فلو عرض ما وجب انفساخ الإلجاء فجميعه عليه سم فيما يقابل أو حتمشل الفارستين أو بغيره
 فبأنسل سم على عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع) يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش
 يكون ذلك سكانها سنة بغيره فبأنسل سم على عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع) يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش
 أن تحدد زوته (قوله) كراهته فيلزم كرهته فساد الشرط لو كان هذا الزمان مشروطاً ببيع بل القرض قال

(ب) أي المهرن عند تزوج
 القرمه (أو) شرط فيه
 (صحة العقد كالشهاد)
 بالمهرن به وحده نظير
 ما مر آنفاً (أو) شرط فيه
 (ملا غرض فيه) كالنكاح
 كل المهرن الأكسدا
 رصع العقد كالبيع ولغا
 الشرط الأخير (وإن شرط
 ما بغير المهرن) وينفع
 الزمان كان لا بدع عند
 المحل أولاً ثم من غير
 المثل (بطل) الشرط
 (و الزمان) لما قلنا منصفه
 (وان نفع) الشرط (المهرن)
 ومن الزمان كشر منصفه
 من غير تقييد (المهرن)
 بطل الشرط وكذا الزمان
 بطل (في الظاهر) إياه
 من تقييد بقصد العقد وكونه
 تبرعاً فهو نكاح بغير مهر
 الغرض لا نظراً له لما
 أعان الفرق بينهما قالوا
 فيه يستثنى لو كان الزمان
 مشروطاً ببيع فهو جمع
 بين بيع وإبرار بغير (أو)
 شرط أن تحدد زوته
 كتمرة وتنج (مهرنة)
 فالأظهر فساد الشرط
 لعدم ما جعله (أو)
 الظاهر (أنه قيد) فسد
 الشرط (فسد العقد) أي
 عقد الزمان بغيره لما
 (تنبيه) في فساد الحاجة
 لهذه الجهة الشرط لانه
 في حكم الشرط والعقد
 فينبغي فساد هذه الصورة فلو
 قال فساد الشرط والعقد

لأن القضي عبورهما يلزم العقد لهذا ثبت العقد وان لم يشترطوا بالصحة فلا يلزم به إمام
 كالأشهاد فمن معاصله من مستحبوه بما قرروا على أن المصلحة أو إيجاباً لمصلحة ليس يلزم مستحباً كان
 أو لم يكن عرش قول المتن (قوله) أي عقد الزمان (قوله) بالمهرن به (عبد الوارث) وعرض وشروطه العباب
 وشروطه أي النهاية والغني كالأشهاد أي العقد كالمهرن سم وعرض (قوله) وحده (أي) لا مع
 غيره بأن يقول بشرط أن تشهد به ورهن أو تحمله فإنه يسد اه كرى (قوله) نظير ما مر وهو قوله
 وأقرار به وحده فالقرض في شرحه شرط رهن وقيل (قوله) كان لا بد الخ قد يقال هذا الشرط مما
 لا غرض فيه بل نظر لجواز أن لا يشرط بشرط العقد مثلاً بما تقتضيه الوفاقه بخلاف البيع فإنه
 الخارج من ماله البائع بل يكن له غرض فيما كان أمراً به اه عرش (قوله) الشرط الأخير) وهو قوله
 وما لا غرض فيه عرش (قوله) وينفع الزمان) فيه لكنه لا يثبت إلا بالاختيار اه عرش صلواته في المتن
 ينتفع به الزمان اه (قوله) من غير تقييد) سذكره وغيره بقوله أو يقيده استثناء قول المتن (وكذا الزمان في
 الظاهر) حكم الخلاف في دعوى ما قبله لأن الشرط فيما قبله متنافي بقصد الزمان بالكلية فاقضى البطلان
 قطعاً وما هذا بقوله بقصد الزمان بحال فما كان معه من الخلاف اه عرش (قوله) وكونه (تبرعاً) أي الزمان
 مبتدئاً به قوله لا نظراً له (قوله) لما عرش (قوله) أي في القرض في شرحه إن لم يكن المقرض غرض صحيح كرى
 (قوله) من الفرق بينهما) أي بقوله وأقرار الزمان بقصد القرض فإنه يستبرأ به من دفعه ولو لمصلحة للمقتضى
 اه عرش (قوله) أو يدها يستأجل) أقول في ذلك أن يكون صور ذلك بملكه ذالاً أو بدنياً على أن
 رهنه في دارك وهذا يكون سكانها سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع أو استحقاق المهرنة
 بالثوب فجميعه عليه أو بالمنفعة المبتدئ والثوب ببيع أو استحقاق المهرنة بالثوب فجميعه عليه
 البيع فيما قبل أو حتمشل الفارستين أو بغيره فبأنسل سم على عرش وقوله انفع البيع أي والاختار
 المشرع أن المنفعة من قصد انهاء البيع وإلجاء أو إيجاباً بما ثبتت التحصن الصفقة وكان الأولى
 التبرع بالعقد لأن البيع لم ينفع وأما انفعناه جازاً اه عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع)
 يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش (قوله) لو كان الزمان مشروطاً (ببيع)
 ويكون جمعاً بين رهن وإلجاء نظير ما مر سم على عرش أقول وقد يقال به عدم العقد اشتغال العقد على شرط
 مالم ينقصه بطلان الزمان ولأن من معاصفه يقتضي فساد رهن بشرط ففسد كل واحد باجاءه لنفسه
 بشرط أن يقره كذا وهو مبطل اه عرش وقوله على شرط مالم ينقصه ففسد رهن بشرط ففسد كل واحد
 المهرن (قوله) لما عرش أي بقوله انما ما لا يقره في ما قبله من قول عرش أي من قوله لعبد الوارث الخ (قوله) قد يقال
 لا حاجة لهذا الإلجاء الخ) محمل تأمل انما قصد قوله وأنه الحريان الظاهر من قولين مبنيين على الظاهر من
 فساد الشرط في مسئلة الزمان لا بد أن قاعدة كلية لزوم فساد العقد لفساد الشرط ولأنه قال الشارح المحقق
 الخ أي والغني في فساد الشرط أن كراهه ليس أن المال ليس في مطلق الشرط في بدعيه أن الملازمة

أفتي بخلافه ففسد الشهاب إلى (قوله) بالمهرن به (عبد الوارث) وعرض وشروطه العباب وشروطه كالأشهاد
 به أي العقد كالمهرن سم عرش (قوله) نظير ما مر) لعرض في القرض (قوله) من غير تقييد) قضيه قوله
 الاتح والزم الزمان الخ أن يرد أو مع اللقد ولم يكن الزمان في المتأمل (قوله) أو يدها يستأجل الخ
 أقول ينبغي أن يكون صور ذلك بملكه ذالاً أو بدنياً على أن رهنه في دارك وهذا يكون سكانها سنة
 فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع أو استحقاق المهرنة بالثوب واستحقاق المهرنة بالثوب فجميعه عليه
 مبيع وأجرة فلو عرض ما وجب انفساخ الإلجاء فجميعه عليه سم فيما يقابل أو حتمشل الفارستين أو بغيره
 فبأنسل سم على عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع) يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش
 يكون ذلك سكانها سنة بغيره فبأنسل سم على عرش (قوله) ولو كان الزمان مشروطاً (ببيع) يخرج من الثوب يكن كذلك كرهته هذه الجواب على كذا عرش
 أن تحدد زوته (قوله) كراهته فيلزم كرهته فساد الشرط لو كان هذا الزمان مشروطاً ببيع بل القرض قال

كلمة فسماعا عرض فسمه

ويجب بان الذي ذكره
 قبل شرط مستوتها
 قاعدة كلية ولما تعين ان
 ضمير فمفسد ليس لعل الشرط
 قبل بل لشرط الادام لكن
 بقيد كونه مخالفا لمتن
 العقد فنام له (وشرط
 العاقد المراهن والمرهون
 الاختيار و) كونه مطلق
 (التصرف) لانه عقد مطلق
 كالبيع ولكون المولى مطلق
 التصرف في المولى به
 بشرط المصلحة وليس من
 أهل البرع فيه كالميراث
 بمخالفة هنا كونه أهلا لبرع
 فيه بدليل نفي بيعه
 بقوله (لميراث المولى)
 بسائر أقسامه (مال مولى
 كالميراث والعتق والهبون)
 لانه يخصص في غير عوض
 الضرورة كالميراث
 لحاجة غيره أو ضاعه
 من قبته لثبته أو حلوله
 أو فاقه من ماله كالميراث أو
 غبطة طاهرة كان بشرط ما
 يساوي ما تدين بمقتضى
 رهن بهما بدفع مائة
 له لأن المرهون انتم
 فواضح والاكتفى بالمبيع
 ما يحرم فلو منع البائع اذا
 رهن مائة بدفع مائة
 نزل الشرع لاجتماع وفي
 هذه الصورة لا رهن الا
 عندما يجوز ما عدا من
 أمن ولا يمتد لغيره اليه
 ولا رهن لهما أو لغيره
 لانه في حال الاختيار لا يبيع
 الا لعل مقبوض ولا يفرض
 الا لتمامه

غير صحيح ولو قال ظاهر فساد الشرط والعقد لا يقتضي أن القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وأن القول بفساد الشرط يقتضي القول بفساد الشرط من أن المقرر أن في صحة العقد على فساد الشرط ولو كان بالجملة
 غير راجعة أصل الروض مع التأمل الصادق والحق بحيلة الانصاف يعلم ما في ذلك من تيسر أمسه ان كنت من أهله
 اه سيعبر بالذي تغير (قوله شرط معينة) خبرنا الخ (قوله وها) مطلق على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفا لمتن العقد أي أو ما لم يفسد) (قوله فنام له) لعله إشارة إلى بيعه الجواب (قوله لو كان المولى) على
 مقدمة القول كان المراد الخ (قوله وليس الخ) أي المولى (قوله فيه) أي في المولى (قوله بمخالفة) أي مطلق
 التصرف (قوله فيه) الأولى استقامة (قوله نفي به) أي المصنف (عليه) أي على كون العقد مطلق التصرف
 (قوله بقوله فلا رهن الخ) معقول نفي به (قوله بسائر أقسامه) أي أيا كان واجدا أو مضافا أو ما كانا منه
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) المقول المتن وشرط الرهن في النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله والمرهون
 عنده الى المتن وكذلك في الاقوله لان المرهون في هذه الصور (قوله كالبيع الخ) الكفاية استقامة
 (قوله الا لغيره) و (قوله او بمصلحة طاهرة) فسمه إشارة الى ان قول المصنف الا لغيره و (قوله غلبها)
 راجع الى العطف والمعلول فليس مع (قوله واه) او ضاعه) أي المولى (قوله غلبها) أي ذلة الضاع
 (قوله او فاقه) بفتح النون أي راج كدري وعش (قوله كان بشرط ما يساوي ما تدين) أي ما تدين ع
 ويصير ذلك بان يكون الزين من ثوب المولى شركة اه عش (قوله) نعمت لساوي الخ أو أصل
 منه والضمير للمولى (قوله ما في يد المائة) طاهرة ولو كانت في يده فاقه فسمه وهو بعد جذا اه
 عش (قوله وفي هذه الصورة) انظر تقسيمه هذه الصورة وقع أن ما قبلها كذلك كالميراث به كلام شرح
 الروض وعبارة العباب وشرحه وانما رهن في جميع الصور ولذا كونه حصة لغيره الرهن عند من يجوز
 ايداعه انتهى سم على ج ولعل التفتت في كتب علماء هذه الصورة في الاقضية ج كالشرح مر هذه
 الصورة ولما راجع ما تقدم فهي مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ايداعه) أي بان
 يكون عدل راية (قوله من أمن) نعمت نان لا من (قوله أو لغيره) أو الواجب أي أو (قوله لانه) أي المولى
 وشدي (قوله مقبوض) أي قبض التسليم فلا وثمان (قوله كالميراث) أي قبض قول المتن ويجوز راقض
 ما سئل فيه قول المتن (الا لغيره) عبارة الروض وشرحه لا رهن له الا ان تعذر التقاضي ليدنه أو باع ماله
 مؤجلا فترهن فيه ما وجب أو انما يجوز بيع ماله مؤجلا ليعطى من أمن غنى وياشهو بأجل قصير
 العرف بشرط كون المرهون واقبا بان فان نقد شرط مما ذكر بطل البيع وان باع له نسيئة أو أقرضه
 لنهب أو رهن جواز ان كان فاضلا أو اقضوا وانتهى بانخصار وقوله أو رهن جواز الخ كذا قال بعضهم
 والوجه الى جوبه مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وثمان يجوز بيع ماله لانه في النهاية أو انما
 عليه ما نصه فان خالف تأمل المرهون فالأولى أن لا رهن لانه قد يتلف رهنه الى ما يرى شرط الدين
 يتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتهن أولى جواز علامه الأديب واجه لغيرهما بانفسهما يتوليا
 في الروض ولو أقرضه بشرط رهن وتكون نسيئة المقرض بطل القرض والرهن أو أن تكون مرهون بطل
 الرهن لا للقرض أي لانه لا يبيع ذلك بمخالفة المقرض انتهى وقد يقال بشرط رهن لانه منع حوا القرض
 المقرض وقد يجب بان لا يفسد الرهن بشرط أصل الرهن (فرع) في الروض وشرحه فصل كما يدخل
 الشعر والبناء في رهن الأرض لا يدخل الفرس والاص والبر ولو غير مؤبر والصوفون لم يبلغ أو أن الجوز
 في رهن الشعر والجدار والغنم بطريق الأولى رهن من الخلاف ووقد الأس وهو الرهن والقرض ونحو
 ذلك ما يقصد غالباً كرقود الحنا والسد كالميراث فلا يدخل في خلافه لا يقصد غالباً كقصد من الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الأرض الحاملة للعدا (قوله كالميراث) ذلك محضه (قوله وفي هذه الصورة)
 لا رهن الا عندما (الخ) انظر تقسيمه هذا مع أن ما قبلها كذلك كالميراث به كلام شرح الروض وعبارة

الطرفين ويختص على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) ارجع اليه والقرض جعلا قوله والرهون
عنده يتأمل وان أعرب عندهم لا اله الا اله الذي فوض اه سم أي والجهة الاسمية حال تنازع فيها أقرض
وباع (قوله أقرض الخ) و (قوله أركن الخ) عطفان على قوله أقرض (قوله فيلزمه الارتباك الخ) ظاهره
ولو كان الولي قاضيا وعيلا لآسنى والمخني جواز ان كان قاضيا والافوجو با اه زاد النهاية كذا قاله
بعضهم والوجه للوجوب مطلقا أي قاضيا أو غيره والتعير بالجو لا ينافي للوجوب اه قال ع شر قوله
لا ينافي للوجوب بأي لانه جواز يمدح فيه صدق به وان المراد بالجار ما ليس بمرام وهو ما بالي للوجوب
اه (قوله كالولي) هذا هو الاصح اه سم (قوله ومثله المأذون الخ) أي مثل الولي عبارة عن المخني وشرح
الروض وكذا العبد المأذون في القضاة ان اعطاه سيده ما لان انجر بها هيبان قاله سيده انجر بها هيبان
ولم يعطه ما لا فكمطابق التصرف عالم مريح فان ربح كان فضلا في يده لم يكن كولو أعطاه ما لا قال الزركشي
وسيد منغنا المكاتب أي بان لم توجد الشرط المتقدمة في الولي فيستثنى عنه ورهونه وانما مع السيد والرهون
على ما يؤيده به التيمم الاخير لانضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشي أي لا خوف في النهاية مثله (قوله ان
أعطى ما لا أدرج) أي والافقه البيع والشراء في التمسلا وموجلا والارتك من مطلقا اه سم قول
المتن (كونه عنينا من ذلك) هن ما استندت به من الزرع فان رهونه هو بقل فذكره انما قبل بدو الصلاح
انتهى من زرع وهذا ونقل عن انطباعه يستثنى من هذه القاعدة فوجي كون الرهون عنينا يصح بيعها
الارض المزروعة فانه يصح بيعها أي حينئذ ويستقبل الزرع أو من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقوله من
الروض قبل بدو الصلاح أي وحكمه المصنوعون بشرط قطعه كإثبات التصريح به في كلام الشارح مر
عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه ع شر عبارة العيرى قوله ع بالولي وصيغة بصغة السلم أو
مشغولة بخور زرع والقول بعدم صحتها المشغولة بخور له في غير المرتبة اه وهو الظاهر فارجع
(قوله يصح بيعها) الى قول المترورن الجاني في النهاية الاقوله قسمته الى فقرتين قوله أي من غير المال المتن
(قوله ولو موصوفه الخ) ظهره أنه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

العاب وشرحه وانما يرهون في جميع الصور المذكورة حيث ياراه الرهن عند من يجوز ايداعه انتهى قول
المصنف الا لضرورة عبارة الروض وشرحه ولا يرهون له الا ان تعذر النفاذ ليدنه أو باعاه مؤجلا فيرهن
فهمالوجوب وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لقطعة من أمين فيقربوا به دواجل قصبر في العرف بشرط
كون المرهون واقفا بالتمن فان فقد شرط مما ذكر بطل البيع وان باعاه نسيئة أو أقرضه لنهب ورهن
جواز ان كان قاضيا والافوجو بالنهي باختصار وذكر نزاعا في بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله
ارهن جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه للوجوب مطلقا والتعير بالجو لا ينافي للوجوب وقوله ما لاراء
أي في قوله ما لى انجر واخذ رهنان راء أي ان اقضى نظره أصل الفعل لان رأى الاختار فقطعه وانظر لم
يد كشرط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا للجب ولم يخص وجوب الارتك انما تقدم بغير القاضي على
ما مر (قوله والرهون عنده) يتأمل وان أعرب عندهم لا اله الا اله الذي فوض وعبارته شرح الارشاد مع المتن
ورهن وجوب ما في طفل ويجوز وصفه بما لورس دين مؤجل استنباطه قال الشهاب قال السيد لاني والاولى
أن لا يرهون اذ انصف تألف المرهون لانه قد تلبس ورفعه الى الساكم برى سقوط الدين بانها انتهى وقضية ان
ذلك يصح في سائر صور الارتكاح ويحتج في صدق وجوبه بحديث قبل به بما اذا لم يخف تلفه من الاخير والاولى
أن لا يرهون انتهت ثم ذكر رتبة المهور وشرح قوله في هذا الخ مع جل الاقوله في عبارة الشيخين على الوجوب
والجو لا يرهون في الروض وشرح من ابعده له نسيئة أو أقرضه لنهب ليرهن جواز ان كان قاضيا والافوجو با
والاولى ان لا يرهون اذ انصف تألف المرهون لانه قد تلبس في آخر ما تقدم نقله عن السيد لاني (قوله
والمكاتب حتى تناقض فيه كالولي) هذا هو الاصح قال الزركشي وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه
وارتباطه مع السيد على ما يؤيده به التيمم الاخير لانضائه الى العتق مر (قوله ان أعطى ما لا أدرج) أي

(الضرورة) كذا أقرض
ماه أو باع مؤجلا لضرورة
كتبه المهرهون عنده
لا يند الخوف اليه أو فغير
عليه استغناء منه أو كان
موجلا بسبب آخر كوث
(أو غبطة طاهره) بان يبيع
ماه صفرا كان أو غيره
موجلا بقطعة فلزمه
الارتكاح بالتمن والمكاتب
على تناقض فيه كالولي فيما
ذكر ومثله المأذون ان
أعطى ما لا أدرج (وشرط
الرهن) أي المرهون (كونه
عنينا) يصح بيعها ولو
موصوفه بصفة السلم خلافا
لزاما (في الاصح)

في القرض في الغنم توقد بقرق بان الغرض من الرهن التوق وما دام الرهن باقيا فذمة الراهن هو محتاج الى التوق والغرض من القرض دفع الحاصل ثوبا الغالب بصدقه بقائه مع طول الفصل اه عش (قوله فلا يصح) الى قوله فله لم يحتاج الى التوق (قوله فلا يصح) رهن النفعه وهم ان المتعقن محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول بان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يدرك رهن النفعه على طريق القطع من غير تقييد على الاصح اه عشيدي أي كأي المتي بصارته ولا يصح رهن منفعه خزيا كان رهن سكنى دار مده اه (قوله رهن النفعه) ومنها نفع الخلو ان فلا يصح رهنها اه عش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة لعمل المترين في الله متلايل والنسبة لنفعه ملك الراهن كان رهن منفعه مستحكي داره من سن غير تعين السنة سم على عي أقوله في نظر لان النفعه المتعلقة بالنفعه من قبل الدين وقد تقدم أنه لا يصح رهنه والمهم لا يصح رهنها لعدم التعيين وسيأتي أن النفعه المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعدوهو يؤدي الى فواتها كالأدب بعض قبل وقت البيع اه عش أقوله فيه نظر من وجوه أولها الظاهر أن تغلظ سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم فانها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه باق والثاني أن قوله وسيسأل الخ أي في الأجر قد غنى قس الرهن عليها وانها أن قوله قبل وقت البيع فما لمع هنا (قوله لا يؤتونه) أي لعدم القوة على اه سم (قوله في ذمة الجاني) حاله من غير عليه الرجوع الى البدل (قوله ومن ما الخ) الجمله معطوفه على جله بدل نفع الجاني الخ انشار كتهما في الاستثناء عا في المتن (قوله رهن منفعه) أو دين يعني عنه قوله لا يؤمنه بدينه منفعه (قوله رهنها) أي من تركته (قوله تعلق رهن) مفعول مطاق لقوله تعلق الدين تركته (قوله رهن وقفا الخ) عطف على قوله رهن النفعه (قوله الى الوجه الثاني الخ) أي فيكون بالتخلي في غير الموقوف وبالعقل في المنقول نهاية ومعنى (قوله الا في المنقول) أو لحل التصرف في المصلحة القبض فلا يتوقف على اذن غايته اه اذا قبض المنقول بلا اذن من شر يكره أم مصادرك منها ما يطرق في الضمان والقرا على من تلفت العين تحت يده كرفي حواشي الرضوض وظاهر كلام الشارح هو كسج ان الاذن في قبض المنقول شرط للمصلحة القبض اه عش وما ذكر من حواشي الرضوض من المصلحة مع الرضوض لا توافق كالمصنف في المبيع (قوله الا في المنقول) أي فلا يحتاج الى اذن الشريلك القبض في الشارح يبقى أنه اذا تلفت عدم الضمان ووجوبان البدل عنه ليستحسب ثوبه لا تعد في قبضه بل جازم اه عش (قوله يده) أي الشريلك اه عش (قوله جاز وباب) مقتضاه أنه يكون تابعا عنه بنفس الرضوا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من أحدهما وعدم الرضوض الآخر كما يعلم من باب الوكالة اه عش (قوله عنه) أي عن المرتهن (قوله في يدها) ويؤجره ان كان مما يؤجر ويؤجرى المأبأة بين المرتهن والشريلك بغير بانها بين الشريلك نهاية ومعنى قال عش قوله ويؤجره أي الصل بادن الخ كما قال في الاعجاب وان أسا الأثار لانه يلزم رعايه المصلحة ولا تغفل كونهما كسليان فكيف يصح رهنه في ذلك لانها ما يستاعدها ما واكلنا نصيبه بنوعه في كنهه الشارح عن جبرها رعايه المصلحة انتهى اه عش (قوله فغير) أي من قول المصنف يصح رهن الخ اه عش (قوله من بيت الخ) و (قوله من دار الخ) من فمما لبعض (قوله كيجوز بيعه) أي الجزع ما عين اه عش أي بالاشاعة

والفقه البيع والشره في النفعه لا مؤجل ولا رهن والارتمان مطلقا (قوله لانها تتلف الخ) فيعتبر بالنسبة لعمل المترين في الله متلايل والنسبة لنفعه ملك الراهن كان رهن منفعه مستحكي داره من سن غير تعين السنة (قوله لا يؤتونه) أي لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يدها) ويؤجره ان كان بمن يؤجر وتقرى المأبأة بين المرتهن والشريلك بغير بانها بين الشريلك (قوله القننه) في ذلك لان بيع الاحكام المذكورة لا تجري في الامم ولهها من البهاشم (فرع) في الرضوض فصل الاثر المتصلة بمرهونه لا المتصلة والجل الفارث للعدول للقبض مروهون فباعها ولو كذا ان انفصل لاجل الحادف فلا تبيع الام للمرتهن أي لحقحق ثلده ان تعلق به حق ثالث انتهى ومصرح أيضا قبل هذا به رد دخول الصوف في رهن

فلا يصح رهن النفعه قلنا تتلف شيئا وبها ولا رهن الدين ولو بمن هو عليه لانه قبل قبضه لا يؤتونه وبعد لم يبق ديننا ثم بدل نفع الجاني على المروهون يحكمو عليه في ذمة الجاني بالانه هو فبيعت على الراهن الا انما من وجوب مات مدين وله منفعه لا دين تعلق الدين بتركه وموتها دنس من نفعه تعاقب رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأمواله (ويصح رهن المشاع) من الشريلك وغيره وقبضه قبض الجميع على الوجه الذي مر في قبض المبيع ولا يحتاج الى اذن الشريلك الا في المنقول فان لم ياذن ورضي المرتهن كونه بدينه جاز وباب عنه في القبض ولا أقام الخ كما جعلوه من فقيده من بيت معين من دار مشترك بلا اذن من شر يكره كيجوز بيعه فلا اتساعها فقهه بعبه وضا المرتهن بها ولو كونهما انفرادا لم يحكموا به

لخرج المروهن لئلا يكونن مختبرهن لانه (٥٦) حصل به ايس غير تعيين فن تم تظروا اليه في غرم العتبة ولم يجعوا مروهننا لعدم تعيينه

(قوله نفريج) أي بالضم المروهن يعني البيت الذي رهن نسيه منه (قوله لانه) أي الراهن (قته) يعني يقتضيه من البيت اه رشدي (قوله رهننا) أي تكون رهننا لعش (قوله في تم) ايس من أجل عدم تعيينه (قوله انظر واليه) أي للدليل وكذا ضمير ولم يجعوا ضمير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعني ضيقه السابق في تم (قوله القنة) قيد للثلاث جميع الاحكام المذكورة لا تجري في الامم ولها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوايا الخاصة مروهننا المنصصة والجل القارن للعقد لا يقض مروهن ختيار يجعلها لو كان انضمل للثلاث الخاف فلا يتابع الامم فمن رهن أي لحسمتي تلده ان تعاق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الموف في رهن الغنم أي وان لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه اه (قوله القنة) الخ قوله وفائدة هذا في المعنى الاتية فيما اذا قارن وجود الواليزوم الرهن (قوله القن) أتخرج به ما إذا كان حوالان الكلام ليس فيه كون يبين ان يقول قناه اه رشدي (قوله) لقناه الثلاث (الخ) وهو في الامم عيب فسمعه السبع المشروط فيه الرهن ان كان الرهن ساهلا كونها ذات وانها به ومضى قال عش قوة وهو في الامم أي كون المروهن احدهما دون الآخر وقوة في بعضه اليبيع أي يجوز به الضم لانه بمجرد بيعه في البيع كما يفيد قوله فيسحق دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لهما حصة المروهن وحده قطعا اه ثم أخذ من عبارة المهرر ما نسب لجمع أن الخلاف إذا يكن الراهن مال يبيعهما فان كان كاف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها ويبيع الواليعها مضر ودة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكف أحدهما الآخر من قضاء الدين منه أو بيعهما معا اه سم (قوله والواليز) والحال أن الواليز (قوله زوم الرهن) ظاهره وان تاتوا عن العقد فليست قوته لانها رهن كذا اه سم أي فالاولى حصة لفظ زوم كما يأتي أيضا من عش (قوله ذات ولد) خبر لكون (قوله ما نسنة) خبر نانه أو بدل من ذاتها (قوله ما نسنة) أي حيث كان الواليع موجودا وت الرهن والاقوت غير ما نسنة أخذنا من قوله مر لانها رهن كذا اه عش (قوله فاذا سوت حشتمائة) انظر ابن جواب هذا الشرط ولله جعل الجزء الامم في جواب الشرط لمن اه رشدي ولا يخفى أن هذا لا يصح عطفه بقية زوم الخ على ما قبله فالاولى ان يقدروا جواب أخذنا من المعنى عبارة فاذا سوت حشتمائة حفظ الخ (قوله انه عكس الحكم) ولو رهننا الامم صدر واحد ولو ائخذنا آخر واشتغل وقت استحقاق أحدهما الدين كان كان أحدهما ملالا لاخر مؤجلا فاقرب أيهما بايعان ووزع الثمن فبايخص الحال وفيه وبايخص المؤجل برهن به الى حله اه عش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الخول بهذا على لأن كلا يخفى اه رشدي وقوله على المتزود فالزائد فيه ضمير الاكر في غير الحقيقة وأما على ما قبل من ضمير اؤتمت الخول فظاهر وان كانت هذه النسخة بخلاف سبب التنازع (قوله من الخ) اه وهو الابواب والجد والجدة على ما مر قبله فليراجع اه عش (قوله فيما اذا تراضح الغرمة) أي أو تصرف الراهن في غير المروهن شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التحديد والتبديد وقال السابق أولهما في البيع وتابهما في الخيارات فمنا السلم عبارة الخ في تقدم في البيع أنه لا يصح بيع الحائفي المعلق بقتنملا بخلاف المعلق بمقدود أو بتمتد في الخيارات به يصح بيع المراد اه (قوله لاول) أي الحائفي (قوله فيصع) الى قوله ويرفع في المعنى الاتية مطابقة وكذا في النهاية الا الغنم أي وان لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لهما حصة المروهن وحده قطعا اه ثم أخذ من عبارة المهرر ما نسب لجمع أن الخلاف إذا يكن الراهن مال يبيعهما فان كان كاف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها ويبيع الواليعها مضر ودة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكف أحدهما الآخر من قضاء الدين منه أو بيعهما معا (قوله زوم الرهن) ظاهره وان تاتوا عن العقد فليست قوته لانها رهن كذا اه سم (قوله فيما اذا تراضح الغرمة) أي أو تصرف الراهن

لخرج المروهن لئلا يكونن مختبرهن لانه (د) يصح رهن (الام) القنة (دون ولها) القن ولو صغيرا (وعكسه) بقناه الملك فيبذلها لتفريق (وعند الحاجة) الى اؤتمت الدين من ثمن المروهن (يباعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد فن يحرم فيه التفريق لتعديس أحدهما حبث (ووزع الثمن) عليهما ثم يقدم الرهن بما يخص المروهن منهما ثم ذكر كفة ذلك التوزيع وقوله (ولا يصح أنه) أي لثمن تقسم (الام) اذا كانت هي المرونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذاتها فيصاحبة له لانها رهن كذا اه فاذا سوت حشتمائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا سواها مائة وخمسين فالخمسون بقية الولد وهي ثلث المحضوز فوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للرهن ثلثه ولا تعلق له بالثمن الاخر فان كان الولد مروهنيا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده بمحض واما ملكه لا تمهال فالزائد فيها هو كلام من الخ في بيان حصة التفريق كما مر في فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء الدين بكل حال فظهر فيما اذا تراضح الغرمة (ورهن الحائفي والمراد كبيعهما) السابق في البيع

مر بها في الاول وفي الخيار صحت في الثاني فيصير رهن بان لم يتعلق بقتنملا ومراد قوله

قوله كقواطع طريقا (قوله مطلقا) ان اردوا ان تعلق المال بوقتته كما ينبغي ان من مقابلته لاقبته فهو ممنوع فلعن المراد به شيء آخر اه سم ولعل المراد بذلك نيل الاستبانه أو بعدها (قوله ويرقى) أي أولق بهذا الفرق بحيث يظهر لانه ان أراد الاسراع على الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا الظاهر كون المراد الجاني بحيث يقتلن وكل منهما ممنوع من الفساد بحيث يقتلن أو امر متفق فالوجه ان يرقى بان الفساد يحصل بنفسه ولا يختلف فيهما لهما يحصل بنفسه وقد يختلف فليست أمرا بانه ان هذا لهما الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الجاني فكذلك لانه ان يجر به هنا أيضا اه سم ولان اختار الاول وتتم قوله بهذا الظاهر ان بان من تتم الفارق فامكان التدارك هنا (قوله بين هذين) أي المراد الجاني المتعلق بوقتته قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لانه) أي في المراد الجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله ويرقى (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل لا في قول المتن الا ان كان رهن الجاني (قوله بالاسلام) أي في المراد و (قوله والو العفر) أي في الجاني بل والمراد أيضا كل الامصار والاعصار التي أهملت فيها الحسد وكصمرا (قوله ولا يرد) أي على الفسر قد ذكر (قوله انظر الخ) مفعول له لا تنفاه الورود (قوله باطل) أي على المذهب اه معنى (قوله يعني) ان قول المتن ولورهن في النهاية (قوله لانه) أي من يسرع بيه على العادة اعتدما ما يأتي عن الخلفاء في الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم حاله بعدها ومعها) أي أو قبلها بان يسرع على العادة كغيرها فان ما خوذ بان من رجوع الذي لا يقيد وهو قوله قبله والاحتشالان الابن بالاعتدال سيما ما خوذ من رجوعه للعتد وهو علم الحمول (قوله أو احتشال الامران فقط) أي القليل من العبدية والقليلة من العتد والبدية والاعتد (قوله بعينه) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي ويعتقها لعلوم قبله أو مع في الصور ثلث الاولين والاحتشال معنى الصور والرابعة (قوله ولو تيقن الخ) محذور قوله يعني لم يعلم حاله قبلها اه عرش وفيه ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل سابق ودين نروج هذه من محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله مالم بشرط بعده الخ) أي أنه في القيد لاحظ في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) أي في ذلك صور الاحتشال وقد يقال لا يتأتى بعده قبيل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها الآن بقاها وان كانت محتملة قد يغلب على الظن أو يقتضيه زمان قبل احتشال وجود الصفة في ما عهدها بالشرط اه عرش (قوله وأهمه لثلاث محققين الثاني اذا علم الخ) شرعي بيان المقهور وهو هو وان هذا وقوله وكذا اذا كان الدين حالا والحاصل ان صور المعلق تسعة مستفيضة المنطوق باطله وتنتان في المفهوم محققان واسعداه محذور القيد المقدر بحيث (قوله اذا علم الخ) أي بان يسرع البيع ولا يدين هذا القيد فيما كان الدين حالا أو اذا كان كذلك فإدوا ولا يعلم في ذلك فليسقط ما قبل ان التدبير تطبيق عتق بصفتي الاصل فكان ينبغي ان يصح بالدين الحال كما ياتي عتقه بصفة كقوله الملقني أو يمنع فبهما كقوله السبي اه معنى (قوله وفارق) أي فارق العلق عتقه بصفتي فيما كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه أكد الخ) مرأ فخاص الملقني فرق آخر (قوله ودون العلق عتقنا الخ) وان لم يسرع الملقني عتقه بصفتي وجعل عتق كل وجهه ان الفري بناء على ان العبرة في العلق المعلق بحال التعلق لا بوجود الصفتي بانه معنى قال عرش قوله حتى في عين الرهون حر (قوله مطلقا) ان اردوا ان تعلق المال بوقتته كما ينبغي ان من مقابلته لاقبته فهو ممنوع فلعن المراد به شيء آخر (قوله ويرقى) أي أولق بهذا الفرق بحيث يظهر لانه ان أراد الاسراع على الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا الظاهر كون المراد الجاني بحيث يقتلن وكل منهما ممنوع من الفساد بحيث يقتلن أو امر متفق فالوجه ان يرقى بان الفساد يحصل بنفسه ولا يختلف فيهما لهما يحصل بنفسه وقد يختلف فليست أمرا بانه ان هذا لهما الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الجاني فكذلك لانه ان يجر به هنا أيضا اه سم ولان اختار الاول وتتم قوله بهذا الظاهر ان بان من تتم الفارق فامكان التدارك هنا (قوله بين هذين) أي المراد الجاني المتعلق بوقتته قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لانه) أي في المراد الجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله ويرقى (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل لا في قول المتن الا ان كان رهن الجاني (قوله بالاسلام) أي في المراد و (قوله والو العفر) أي في الجاني بل والمراد أيضا كل الامصار والاعصار التي أهملت فيها الحسد وكصمرا (قوله ولا يرد) أي على الفسر قد ذكر (قوله انظر الخ) مفعول له لا تنفاه الورود (قوله باطل) أي على المذهب اه معنى (قوله يعني) ان قول المتن ولورهن في النهاية (قوله لانه) أي من يسرع بيه على العادة اعتدما ما يأتي عن الخلفاء في الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم حاله بعدها ومعها) أي أو قبلها بان يسرع على العادة كغيرها فان ما خوذ بان من رجوع الذي لا يقيد وهو قوله قبله والاحتشالان الابن بالاعتدال سيما ما خوذ من رجوعه للعتد وهو علم الحمول (قوله أو احتشال الامران فقط) أي القليل من العبدية والقليلة من العتد والبدية والاعتد (قوله بعينه) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي ويعتقها لعلوم قبله أو مع في الصور ثلث الاولين والاحتشال معنى الصور والرابعة (قوله ولو تيقن الخ) محذور قوله يعني لم يعلم حاله قبلها اه عرش وفيه ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل سابق ودين نروج هذه من محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله مالم بشرط بعده الخ) أي أنه في القيد لاحظ في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) أي في ذلك صور الاحتشال وقد يقال لا يتأتى بعده قبيل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها الآن بقاها وان كانت محتملة قد يغلب على الظن أو يقتضيه زمان قبل احتشال وجود الصفة في ما عهدها بالشرط اه عرش (قوله وأهمه لثلاث محققين الثاني اذا علم الخ) شرعي بيان المقهور وهو هو وان هذا وقوله وكذا اذا كان الدين حالا والحاصل ان صور المعلق تسعة مستفيضة المنطوق باطله وتنتان في المفهوم محققان واسعداه محذور القيد المقدر بحيث (قوله اذا علم الخ) أي بان يسرع البيع ولا يدين هذا القيد فيما كان الدين حالا أو اذا كان كذلك فإدوا ولا يعلم في ذلك فليسقط ما قبل ان التدبير تطبيق عتق بصفتي الاصل فكان ينبغي ان يصح بالدين الحال كما ياتي عتقه بصفة كقوله الملقني أو يمنع فبهما كقوله السبي اه معنى (قوله وفارق) أي فارق العلق عتقه بصفتي فيما كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه أكد الخ) مرأ فخاص الملقني فرق آخر (قوله ودون العلق عتقنا الخ) وان لم يسرع الملقني عتقه بصفتي وجعل عتق كل وجهه ان الفري بناء على ان العبرة في العلق المعلق بحال التعلق لا بوجود الصفتي بانه معنى قال عرش قوله حتى

في عين الرهون حر (قوله مطلقا) ان اردوا ان تعلق المال بوقتته كما ينبغي ان من مقابلته لاقبته فهو ممنوع فلعن المراد به شيء آخر (قوله ويرقى) أي أولق بهذا الفرق بحيث يظهر لانه ان أراد الاسراع على الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا الظاهر كون المراد الجاني بحيث يقتلن وكل منهما ممنوع من الفساد بحيث يقتلن أو امر متفق فالوجه ان يرقى بان الفساد يحصل بنفسه ولا يختلف فيهما لهما يحصل بنفسه وقد يختلف فليست أمرا بانه ان هذا لهما الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الجاني فكذلك لانه ان يجر به هنا أيضا اه سم ولان اختار الاول وتتم قوله بهذا الظاهر ان بان من تتم الفارق فامكان التدارك هنا (قوله بين هذين) أي المراد الجاني المتعلق بوقتته قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لانه) أي في المراد الجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله ويرقى (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل لا في قول المتن الا ان كان رهن الجاني (قوله بالاسلام) أي في المراد و (قوله والو العفر) أي في الجاني بل والمراد أيضا كل الامصار والاعصار التي أهملت فيها الحسد وكصمرا (قوله ولا يرد) أي على الفسر قد ذكر (قوله انظر الخ) مفعول له لا تنفاه الورود (قوله باطل) أي على المذهب اه معنى (قوله يعني) ان قول المتن ولورهن في النهاية (قوله لانه) أي من يسرع بيه على العادة اعتدما ما يأتي عن الخلفاء في الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم حاله بعدها ومعها) أي أو قبلها بان يسرع على العادة كغيرها فان ما خوذ بان من رجوع الذي لا يقيد وهو قوله قبله والاحتشالان الابن بالاعتدال سيما ما خوذ من رجوعه للعتد وهو علم الحمول (قوله أو احتشال الامران فقط) أي القليل من العبدية والقليلة من العتد والبدية والاعتد (قوله بعينه) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي ويعتقها لعلوم قبله أو مع في الصور ثلث الاولين والاحتشال معنى الصور والرابعة (قوله ولو تيقن الخ) محذور قوله يعني لم يعلم حاله قبلها اه عرش وفيه ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل سابق ودين نروج هذه من محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله مالم بشرط بعده الخ) أي أنه في القيد لاحظ في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) أي في ذلك صور الاحتشال وقد يقال لا يتأتى بعده قبيل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها الآن بقاها وان كانت محتملة قد يغلب على الظن أو يقتضيه زمان قبل احتشال وجود الصفة في ما عهدها بالشرط اه عرش (قوله وأهمه لثلاث محققين الثاني اذا علم الخ) شرعي بيان المقهور وهو هو وان هذا وقوله وكذا اذا كان الدين حالا والحاصل ان صور المعلق تسعة مستفيضة المنطوق باطله وتنتان في المفهوم محققان واسعداه محذور القيد المقدر بحيث (قوله اذا علم الخ) أي بان يسرع البيع ولا يدين هذا القيد فيما كان الدين حالا أو اذا كان كذلك فإدوا ولا يعلم في ذلك فليسقط ما قبل ان التدبير تطبيق عتق بصفتي الاصل فكان ينبغي ان يصح بالدين الحال كما ياتي عتقه بصفة كقوله الملقني أو يمنع فبهما كقوله السبي اه معنى (قوله وفارق) أي فارق العلق عتقه بصفتي فيما كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه أكد الخ) مرأ فخاص الملقني فرق آخر (قوله ودون العلق عتقنا الخ) وان لم يسرع الملقني عتقه بصفتي وجعل عتق كل وجهه ان الفري بناء على ان العبرة في العلق المعلق بحال التعلق لا بوجود الصفتي بانه معنى قال عرش قوله حتى

فوجب لهذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لتفاته المحذور مع عدم الحاجة (هـ) لشرط في الاختير به فارق ما في أن

الذات في بيع السرهن بشرط جعل غرضها لبيع
او بيع للرهن في تلك
الثلاث يجوز بأى وجه
المؤمن لهما حكم عند نحو
استناع الرهن لبيعه عند
خوف فساد (حفظا للوثنية
فان آخره حتى يفسد غرضه
ويكون غرضه في الاختير
وهنا من غير اشتراط عقد
صلا بالشرط ويجعل شرط
رهنه في الاو بسين يات ثمة
العقد (فان شرط منع بيعه)
قبل الفساد لم يصح الرهن
لثبات الشرط المقصود والوثق
(وان أطلق) فلم بشرطها
ولا عدمه (فسد الرهن في
الاطهر) لعدم اشتراط
الحق من الرهن عند الحمل
لفساد بطله والبيع قبله
ليس من مقتضات الرهن
والثاني يصح وياع عند
الاشراف على الفساد لان
الظواهر ان المالك لا يقصد
اتلافه ولا نقله في الشرح
الصغيرين الا كونه من
ثم اعتمد الا بسين و: به
(وان لم يصح لم يفسد)
لرهن (قبل) حصول
الاجل (صح) الرهن المطلق
(في الظاهر) الا لاصل عدم
فساد قبل الحول وفازت
هذه نظائر ما سبق في
المعلق عنقه صفة تجعل
سبقها للحول وتأخرهاته
بشوف الشرع للمعق
(وان رهن) يؤجل (مالا)
يصرع فساد فطر اما رهنه

من أراد الاختصام به وانعدها متلازما به حذوها أو عرض باقي العدد متلازما له البيع في هذه
الحالة وجعل التملك مكنة ولو بمسئلة الخطأ لا لاقدة اه ع (قوله فوجب) أي لا بشرط
اه ع (قوله في الاختير) أي فبا هذا والثانية: فيه (قوله به) أي قوله مع عدم الحاجة (قوله
ليبيعه) أي الحاكم كله ظاهر وعلة القوت من مقتضاه اه رشي (قوله فان اشترى)
المرثون بعد اذن الراهن في البيع او تمسك من الرهن في البيع او لم يرفع سم وع (قوله ويجعل
غرضه المالح) أي ويجعل يجعل وعارة سم على جولو بادرهنا تبيل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ
لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لانه لم يوجد استتباع من الدين معتبر اه اقول لا وله رهنه ولا
التم فويسد الدين منه ويبيعه الا في يوت التزم فكان كن اشترى بعد باشرط اعادة لبيعه التصرف
فيه تبيل الاتفاق مع كونه: لولا اه ع (قوله بان شاء العقد) قاله الملقى وقال يكون غرضه مكنة
في الصور كلها لان شاء عقد اه قول الملقى (فان شرط منع بيعه) ينبغي جوع هذا الصور الثلاث
بختلاف قوله الا تواتر مطلق فدان: ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط
في هذه الصورة فانه مفهوم عدم اعتبار هذه الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) اقول
المرثون يجوز في النهاية والمضى (قوله فلم بشرط بيع المالح) ولو اذن في بيعه ما قبله بقد يكونه عند الاشراف
على الفساد ولا الا فيقول: يصح جلا لبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاختصاصه لبيعه الا في نفسه
انظر والاقر بالاول لان الاول ان عبارة المكلف تصان عن الاتهام اه ع (قوله لفساد قبله المالح) عبارة
النهاية والمضى لان البيع قبل الحمل ياذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه (قوله ومن ثم اعتمد الاسنوي
وغير) لكن المعتبر الاول نهاية ومعنى ونهج وسم (قوله الرهن المطلق) أي لا بشرط بيع ولا عدمه ولورهن
المرثون مع الشرع صم مطا على ما كان الدين امو حلا اذا كان المرثون لا يتوقف حكمه على ما ع اليه
الفساد فيصير نازو يفسد اخرى ويصير في الشرع مطلقا أي سواء كان مرثه مما يتوقف أو لا وجهه عند
فساد في المرثه الباقية على تفرق الصفقتان رهن المرثه منفردة فان كانت لا يتوقف فهي كايستأجر فساد
وقدر حكمه والاخر وهما وان لم يبدع صلاحا ولم بشرط قطعه لان حكم الرهن لا يبطل باحتياله اختلاف
البيع فان حق المشتري يبطل ولو رهنه بائو: بل كل قبل الجداد أطلق الرهن بان لم بشرط القطع ولا عدمه
لم يصح لان العادة في الشمار الا بقاء على الجداد فاقبده رهن شياعا أن لا يبيعه عند الحمل لا بعد ايام ويجبر
الراهن على اصلاحها من سق وجداد وتجنيف ونحوها فان ترك اصلاحها رهنه المرثون جزا لان الحق لهما
لا يبدوها وهما مطلق التصرف لا تصرف لحد هلمنم الا حرم قطعهما وقت الجداد اما قبله فلكل منهما
المنع ان لم يدع اليه ضرر وقولورن ثم رخصت في اشتراطها بدين حال أو مؤجل بل قبل اشتراط أو بعده
بشرط قطعهما قبله مع الا مانع وان أطلق الراهن سم على الاصح فان اختلما قبل القبض حيث صم العقد

انتهى (قوله فوجب لهذا التوهم) قد قاله غايه الاثبات لهذا التوهم جواز الاشتراط لوجوبه الا ان
يرد فوجب جواز الاشتراط لكن على هذا الاتفاق المراد (قوله فان آخره حتى يفسد غرضه) عبارة تأويل
وشرحه فلو اذن الراهن المرثون في بيعه فطر طان تركه أو لم ياذن له وترك الزرع الي القاضى لم يملكه الراهن
وقد اذن له وي ضمن وعلى الاول قبل ساقى أنه لا يصح بيع الرهن الاجمعي لما لا يثبت في حل هذا عليه
واجب بان يبيعها انما تمت في غيبة المالك لانه لا يستطيعه وهو متمم: الاستحالي فروج السبله عليه
هنا فان غرضه الزاد في الثمن لا يكون وثيقه اه (قوله ويجعل شرط رهنه) لو بادرهنا قبل الجعل الى
التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لانه لم يوجد استتباع من الدين معتبر (قول
المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا الصور الثلاث بختلاف قوله الا في وان أطلق ففسد غايه
ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فانه مفهوم عدم اعتبار
هذه الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمد الاسنوي) لكن المعتبر الاول

(الاصح) ان الجدل (مكتظاظا بغيره) وان كان (مكتظاظا بغيره) فان لم ينفسخ الرهن (عالم)

وان طر اذك قبل قبضه
بذخر في ايام ملائحته
في الابتداء فيصاح فيها
عند لغو قبضه غير اهل
الارض ان امتنع وقبض
للمرهون ويجعل غمره
مكانه حفظا لثبته ويحوز
ان يستعير شيئا ليرهنه
اجاعا وان كانت العار به
ضمننا كقول الفقيه اوهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كقول قبضه ورهنه (وهو)
اي عقيد العار به بعد
الرهن لاقوله خلاف الما هو
بعض العبارات (في قول
عار به) اي باق على حكمها
وان يسع لانه قبضه اذ
لنقص به (والظاهر انه)
ضمن ديناً ورنس ذلك
الشئ لان الانتفاع هنا
انما يجعل باهلاك العين
ببيعها في الدين فهو مناف
لوضع العار به ومن ثم يصح
هنا فيما لا تصح فيه كالنذر
ولان الاصل من الما هو
والضمان يكون بين دينين
كاياف فيه وانهم قولي في
وتنبه انه لا يتعلق بين
الدين بتماعير واذا ثبت
انه ضمن (في شرط ذكر
جنس الدين وقدر وصفه)
كالماله وواجبه وجهه
وتكسره على الضمان ثم
في الجواهر لاقوله اوهن
عبدك عما شئت مع ان
وهن بما كثر من قبته اه
ويؤيد ما ياتي في العار به

نفس لعدم لزوم ما بعده فلا يل ان اتفاقا على كون السك أوالعضر وهن اذ لا والاقول قول الزاهن
اقولوه بينه ورهن ما شئت جسم الزرع كسبعه فان رهنهم الارض او منغردا وهو بقل فكرهن الثمرة
مع الثمرة او منغردة قبل بدو الصلاح وقدر اه مفسر واكثرها في النهاية قال عرش قوله عند سفساده في
الثرثرة اي بان كانت مما لا يقبضه وهنت في جل محل بعد سفساده ومعلوم بشرط بيعها عند الاشراف على
النقد وقوله والايجاز اي بان كانت تحفظ باحتياجها اي ترولها لاجتماعها وقوله ورهن ما شئت اي فيصح
نظرون حبان كالمعير والا فلا اه عرش (قوله وان طرأ) غايه (قوله قبل قبضه) اي بل يباع بعد
القبض ونموه انتمى صبا ويخرج بعد القبض قبله فلا يباع فهر اهل الزاهن لان الرهن غير لازم حيث
انتمى صبا اه عرش (قوله لانه يقتضي في الدوام الخ) الا ترى اي بيع الا بطل ولو اى بعد البيع
وقبل القبض لم ينفسخ نهية ومعنى (قوله في داي قبضهما) كان غير التثنية فاعند على المستلزم الاول قوله وان لم
يعلم الخ والثانية قوله وان رهن اه سيدعير والا ترى ان مرسم الضمير طر وما ذكر في المتن قبل القبض
وطر وبعد (قوله ان امتنع) اي الزاهن من البيع اه معنى (قوله وقبض المرهون) صلف على قوله امتنع اما
اذ قبض فلا يجاز اذ لا يلزم الرهن الا بالقبض فلا وجه لاجاز اه سيدعير صارة عرش اما قبل قبضه فلا
اجاز لان الرهن جائز من جهته فله فسخه اه وقال الرشدي الواو فيه الجمال اه وهو احسن (قوله ويجعل
الخ) ظاهر انه يحتاج الى التثنية فقد هو قياس ما سبق له انما هو قياس كلام الغني السابق انه لا يحتاج
هذا الى التثنية عند اه سيدعير (قوله اجاعا) الى قوله ثم ان رهن في النهاية (قوله بعد الرهن) اي بعد
لزومه اشد ما ياتي في شرح فلو تامل في يد الزاهن الخ من قوله لانه مستعير الا انما هو من قوله ولانه مستعير
وهو ضامن له لادم لم يقبض الخ (قوله اي باق على حكمها الخ) عبارة والشارح الخ اي باق عليها لم يخرج عنها
من جهة العير الى ضمان الدين في ذلك الشيء وان كان يباع فيه لم ينافي ان ثبت للسل قول الشارح مدر وان
يبع غير ضمنه مالى قول الحلال وان كان يباع فيه لم ينافي ان ثبت للسل قول الشارح مدر وان
لا وجه فارجع اه رشدي اقول لصارو الخ في شرح رجوع المالك بما سعى منها سواء بيع بقبضه
أم باكثر الى ان قال هذا في قول الضمان وما على قول العار به فبر جمع بقبضتها مع بها وابل وكذا
باكثر عند الاكثرين اه وبه يظهر وجهه حكم العار به بعد البيع (قوله وان ابيع) كذا في النسخ
حق نصفه الشارح واظهار بيع اه سيدعير (قوله لان الانتفاع) اي انتفاع المستعير (هنا) اي فيما
اذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) اي الانتفاع المذكور ولعل الاول وهو الواو الخ (قوله ومن ثم) اي
أجل المنافسة (قوله صح) اي قد العار به (هنا) اي فيما اذا كانت الاستعارة لفرض الرهن (قوله كالنذر
اي وان حصتها عار به في بعض الصور اه مع عبارة الغني وشمل كلامهم الدرهم والدينار فتمنع اعارها
فذلك هو المنه كقوله الاسرى اه زاد النهاية والخ في ذلك ما عارها هو صرح بالثبوت بينه ما عارها فرب
على صورتهما وان لم تصح اعارته على غير ذلك اه قال عرش قوله وهو الجاهل الخ اي ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهر وان لم يوفى بيعت الدرهم بجنس الدين ان لم تكن من جنس ضمان كانت من جنسه
بجمله عروضا عن دينه بصفتها على نقل المثل وقوله وصرح اي المير وقوله على صورتهما اي والاولون
هم هذا كان وزنه لمعها لو ما وتكون كالنقطة التي تعار لوزنهما وقوله في غير ذلك اي كاعارها بالنقطة
(قوله ولان الاصلان كلام الخ) صلف على قوله ان لا تنفع اعار الخ بملو الخ والنهاية لانه كمال الخ لا يلزم
نفسه من غيره ينبغي ان تلك الزامه عين ما سلكه لان كلامهم ما شئت لا ينصرف ففعل انه لا يتعلق لادن بدينه
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزم الاداء اه (قوله دين) يعني بدينه اي الزام دين غيره فمذته
و (قوله وبعين) اي ماله اي الزام دين غيره عينه له قول المتن (جنس الدين) اي كذهب ونقصة وقوله
كثرة اموالهم اية ومعنى (قوله في الجواهر) هو القمور (قوله يؤيد ما ياتي الخ) هذا لا يؤيد ما يظهر
(قوله كالنذر) اي وان حصتها عار به في بعض الصور

من حيث انتفع به بما شتبه به يندفع التطهير فبقوله لا يمين معرفه قال بن (وكذا المهرن ٦١) عنده وكونه واحدا أو متعددا (في الاجم)

على القول بأنه عار به لا على القول بأنه ضمن فتمامه اهـ وشيدى (قوله عاشرت) سياتى فى العار به ان العبد
فى انتفع به عاشرت له يتقدم باله اذ فى مثله فتمامه اهـ فبقوله عاشرت له يتقدم بها بما شتبه به اهـ فتمامه سم على ج
وقد يفرق بان الانتفاع فى المعار بغير العاشر يضمنه ضرر على المالك بخلاف المهرن باكثر من فتمت لا يعود
ضرره اذ غايته ان يباع على الدين وما زاد على غنى ما فى ضمانه المستعير اهـ عش (قوله التطهير) اى فيها
فى الجواهر من صحتها ما كثر من قيمته قول المثل (وكذا المهرن عنده) ولا يشترط نية المأذون على قول
العار به اهـ معنى (قوله وكونه واحدا الخ) قد تضمنه معرفه المهرن عنده فتمامه اهـ سم واعل
لهذا أسقط الملقى وتكاف عش فى معنى التضمن عاشره نظار (قوله زيد الخ) أو فاعه قافيه من عدا
لم يصح المهرن اهـ عش (قوله على ما يشتهر الخ) وهو لا وجه سم ونهايه (قوله أو يمينه) على وجه
قد يقال وعكسه ذلك نظير مسئلة الوكيل ويصور من به جنون متقطع أقيم عليه على تصرفه فى اوقات
جنونه لا تصرف هو بنفسه فى اوقات فاقته اهـ سيد عراوى بن طراحم الجون وأقيم عليه على
تصرفه عنه (قوله بطل) اى لم يصح عش وهو جواب بان خالف الخ وشيدى (قوله كالوجه) على وجه
قد افتراد فانه يسل فى الجس على الاثر فقط نهايه ومعنى (قوله فى المهرن) اى ولو بعد انكسار
سم و عش (قوله أو فى المهرن الخ) ولو اعتق المالك فكاعتق المهرن فينفذ قبل قبض المهرن
له مطلقا وبعد من المهرن دون العسر ولو ألتفك انسان أقيم به مقامه كآل الزركشى انه ظاهر كلامهم
نهايه ومعنى قال عش قوله مطلقا أى وسرا أو معسرا أو فاعه ولو ألتفك على المعار للمهرن وقوله أقيم به
مقامه اى بلا اشتاء عقد اهـ (قوله عليه الخ) عبارة للملقى على المهرن بحال لانه أمين ولا على الراهن على
قوله الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمن على قوله العار به اهـ (قوله المهرن الخ) على لعدم
تضمن المهرن و (قوله لم يسقط الخ) من السقوط وله لعدم تضمن الراهن اهـ عش وهو الظاهر
الموافق لما مر من المعنى خلافا لما فى الرشيدى من أن قوله لم يسقط الخ معطوف على قوله المثل فلا ضمان
اهـ (قوله ان رهن) أى العبر (فاسدا) أى رهننا فاسدا (قوله لم ياذن له فيه) اى فى المهرن فلا ضمان
(قوله لم يوجد) اى الاقباض من رهن جميع (قوله لم يتبينه) اى ربما عتقنا فاذن من قوله لا يور
الخ اهـ سم (قوله ورجع عليه) اى المهرن على الراهن (قوله وكونه الخ) عطف على الفساد
والضمير للمهرن وتول المهرن اذ ان جعل كلام المهرن المذكور بن والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع
بمجرد العلم بالامر الثانى فقط (قوله بعدم ضمانه) اى عدم ضمان الراهن الفاسد اهـ كردى اى
لا الراهن ولا المهرن (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه لم تعدى تسليمه فهو ممنوع عن التسليم على هذا
الوجه اهـ سم (قوله وفى مستأجر الخ) عطف على فى وكيل الخ (قوله الثانى) على عدم
ضمانه بحرف واحد ولم تقدم الجهر وكتفى قولهم فى العار زيد والخبرة عرو (قوله فاسدا) اى استنجارا
فاسدا (قوله آخر) اى المهرن المستأجر (قوله بالفساد) اى فساد الاجرة الاولى (قوله بان الثانى)
اى المستأجر الثانى (قوله ورجع الخ) من كلام البعض والضمير للمهرن اهـ كردى (قوله ورجع الخ)
اى فاعه البعض اهـ كردى (قوله بأنه لم ياذن الخ) ملاحظة لاحتياج السابق ورد ذلك به داخل تامل

(قوله لا تنفع به عاشرت) سياتى فى العار به ان العبد فى انتفع به عاشرت له يتقدم بها بما شتبه به اهـ فتمامه سم على ج
يتقدم بها بما شتبه به رهن مثله على فتمامه اهـ (قوله وكونه واحدا الخ) قد تضمنه معرفه المهرن عنده فتمامه اهـ
(قوله على ما يشتهر) وهو لا وجه (قوله فلو تلف فى يد الراهن) شامل لما قبل المهرن ولو بعد انكسار
وبعارة العراوى فى شرح الهبة أما لو تلف فى يد الراهن فله المهرن أو بعده فانه يجب عليه ضمانه اهـ
وفى شرح مهر ولو اعتق المالك فكاعتق المهرن فينفذ قبل قبض المهرن له مطلقا وبعد من المهرن
دون العسر ولو ألتفك انسان أقيم به مقامه كآل الزركشى انه ظاهر كلامهم (قوله لم يتبينه) اى

الاول فاذا لم يضمن الثانى مع ان المالك لم ياذن سرر بحال ووضعه تحت يد المهرن فى مستأجرا ولان المالك اذن فى وضعه تحت يد مهره لم
اخذنى بوضعه تحت يده الا بعد جميع ولم يوجد فلو جع ضمان المهرن كآثره وان عاشره لخلال فظهر واضح (ولا رجوع للمالك) فيه بعد

مقتضى المهرين) والافتقار منهذا الزهن بخلاف قبل قبضه لعدم لزومه (فان حل الدين أو كونه لا يوجب المالك للبضع) لانه قد يغدى ملكه (فربما عان لم يقض) بضم أوله (الدين من ٦٢) جهة الزهن أو المالك أو غيرهما كمتبرع أى يبيعه الحاكم وإن لم ياذن المالك ولو أيسر

(قوله وبالافتقار) الى التنبه في المبنى الاقوله أو غيرهما الى وان لم ياذن والى الفصل في النهاية (قوله بقضائه) قبل قبضه) ولا مهرين حيث قبض بضم شرط فيه من ذلك ان جعل الحال وإذا كان الدين مؤجلا وقبض المهرين المهر فليس لهما المالك لغير الزهن على فكه اه معنى (قوله لا يوجب المالك للبضع) لان المالك لو رهن عن دين نفسه لو جبر لم يوجبها له أولى اه معنى (قوله لم يقض) بضم أوله أو قبضه (قوله من ذلك) أى عما يتقارب به وان قضاه المالك انقل الزهن ورجع بماد قصه على الزهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كالأذى من غيرى في ذلك فان أنكر الزهن الاذن يشهد به المهرين للمهر قبل عدم التهمة وصدق الزهن في عدم الاذن لان الأصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من غيره باذنه مع رجوع له مان بضع بما يبيع به أو غير اذنه مع ولم يرجع عليه بشئ كظفره في الضامن فمما انه يبيع به زاد المبنى وان قضى من جهة الزهن انقل الزهن ورجع المالك في عين ماله اه (قوله أنقر شرح) وهو العلامة البصري اه نهاية (قوله بشر وطه) أى عند العارية للمهرين أو عند رهن المعاره (قوله وهذا) أى الصفة (قوله احتمال الخ) خبر وهذا الخ (قوله ورجع هذا) أى عدم الصفة اه كرى (قوله الخ) أى لعل المراد به أبو العباس أجدن محمد مصنف القهر ورواها بالياء والياء والشاقي ما رواه جماعة من أصحابنا الى البصر فسنه ثنتين وعشرين واربعين سنة ابن الصلاح في طبقاته وان سعدا انتهى من طبقات الاصولى وعلم من أهل حوران جماعة كثيرين وصفهم بالتعرف في العلم اه عرش (قوله بالاذل) أى الصفة (قوله انه الوجه) أى الاول اه كرى (قوله استغله) بالفتح أى استغله وان لم ياذن فيمهر الزهن اه (قوله بما) أى بالقسمة متعاق بقوله لحكم وقول عرش أى الاستعانة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) أى من مسائل مذهبه ويحتمل أن من يعنى في قوله من كان أولى (قوله طلاه) أى بطلان الزهن بقبض الزهن واستمراره بيد اليان انقلس او ما رواه (قوله بعد صفة) أى صفة الزهن سيدع وكردى (قوله لان هذه) أى القسمة لتقليل لقوله نفذ الخ اه عرش (قوله لا ينافى مع الخ) أى الشاقي وشاقي في تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الأولى وما لا ينافى مع الخ (قوله وانما يقضى) أى ما ذكره اوزرعة عبارة الكردى أى عدم تناول اه (قوله ان حكم) أى الشاقي وكذا ذكره اذ الحكم اه كرى (قوله يوجب) اسم مفعول أى ما يوجب الزهن اه كرى عبارة عرش أى ان الزهن الترتيب عليه اه (قوله فتناول ذلك) أى يتناول الحكم قسمة القسمة أى فلا ينفذ حكم القسمة بعبارة النهاية فلا تناوله فلا تناوله لا ينافى عليه اه (قوله لانه) أى وجهه اه عرش (قوله فيم تناول الموجود الخ) هذا هو الذى كان قسما الشهاب المولى واه وافتى به بعض كبار العصر بعد مدهم ونهاية (قوله والتابعة) أى ومنها تقدم المهرين به عند تراجم الترملة

الزهن كما يطالب بضامن المنة وان أيسر الأصل (ثم) بعد بديعه (رجوع المالك) على الزهن (عما يبيع به) لانه لم يقض من الدين غير زادهما بضم به عن العتية أو نقص عنها لكن بما يتقارب به ان يبيع الحيا كم لا يمكن فيه أقل من ذلك (تدريج) أى ألف شرح فضال لنا مروهون يبيع جزءا بغير اذن الزهن وصورة زادهما بغيره بشر وطه ففعل شاشه المهرين من المهر بغير اذن المهرين وهذا الذى حرم به احتمال للمقتضى ترتبينه وبين مقابله من عدم الصفة ورجع هذا جمع ولم يبالوا بما لا ينافى مع الخ أى صرح بالانزول لكن لا ينافى الوجه لان شره لا يضر للمهرين بل يؤيد كدفعه لا كان يحتاج الى اجتهادهم ورجعوا قسما بغيره الزهن لارتفاع ذلك ولو حكم شاقى من غير استناده الزهن فاقضى أموال لحكم مخالف يرى في حقه من الترملة بما تذاك كل من مذهبه بطلان بقض الزهن حسن انقلس أو ما يبيع به صفة لان هذه قسمة طرأت لم يتناولها حكم الشاقي لا ينافى مع الخ الصفة أو لا ذكره اوزرعة وانما يقضى ان حكم شاقى بالصحة ما إذا حكم هو جيبه فتناول ذلك لانه مفرد مضاف فمما أنما الموجودات التابعة (فصل في شرط المهرين) (شرط للمهرين) بضم الزهن

عش
ان حكم شاقى بالصحة ما إذا حكم هو جيبه فتناول ذلك لانه مفرد مضاف فمما أنما الموجودات التابعة (فصل في شرط المهرين) (شرط للمهرين) بضم الزهن

عش قول المتن (كونه دين) أي نفس الامري بائني من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولو ذكره) أي تعاقبت بالقيمة ويجعل القول بالبيع على عدم نقلها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتكون ديناً لتعلقها بحسبها بالقيمة ثم ان انحصار المستحقين فواضع ولا يفسد المراد ان يجوز الزهني من كل ثلاثة اكثر من كل منصف فيه نظراً الى اوسن الامام او عتقها سم حج على اتقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضاً لان كل من الصنفين اذا قبض برئ النافع فكان الحق انحصار فهم لكن في حاشية هذا الزاوي انه لا بد من حصر المستحق ليكون المهر من به معلوما دون ما اذا تعلق بالعين وعلى هاتين الحالتين يعمل الكلابان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم المستحق في ذلك وقوله على عدم تعلقها اي بان كان النصب باقياً فانهم حينئذ تعلق به بن المال تعاقب شركة اه عش عبارة المتن والاسنى والله في الجواز بعد الحول كافي اصل الروض لان كاتد تحجب القيمة بتبدل كذا كذا الفطر ودواما بان يتلف المال بعد الحول ويقتدر بقاءه فالتعاقب ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان ان هو على من غير من غير رضا المستحقين قطعاً فاصوات القيمة كلها منظور اليها اه وقوله هو يقتدر بقائه لمخالفته في الشرح والنهاية (قوله او منغية) الى قوله قد عرفنا ان معنى القول به معنا (قوله لتعذر استيفائه) أي العمل في اجارة الدين (قوله وان يسع المهر من) غايته تذكير الاستيعاء (قوله بمعناه معلوما) خبر بعد خبر بقول المتن كونه (قوله فلا وجه له) أي الدين (قوله اذ هو) أي المدين (قوله باحد الدينين) أي من غير تعيين (قوله وقد يغني العلم الخ) أي اذا حذف التقيد بالقدور والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدرا وصفة فالزهني باحدهما باطل مع العلم بقدور وصفة عش ووشدي عبارة الغني تاتي اي الشرط كونه معلوما للعادين فلا وجه له او احدهما لم يسع اه (قوله ينافيه) أي العلم (قوله لانه الخ) أي لتبين عدم الدين في نفس الامر (قوله او ظن بحقه شرط الخ) أي في العمل بشد الشرط بالاولى وهـ هذه المسئلة بسطها الى الرض سم حج اه عش (قوله الزهني فاسد) قال في شرح الاشارة كذا اشترى او اقترض شيأ من دائنه شرط ان رهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد شرطه لكن الرهن صحيح لانه صاف محلا سم حج اه عش عبارة الرشدي صو رته كافي شرح الهبة ان يكون على غيره دين فيدفعه شرط ان رهنه بته القدم او بهو بالجد وجوبه في قول الشارح مر او ظن صحة شرط رهن فاسد بما يحق عبارة الصنفين وقال او ظن بصحة شرط رهن في بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا للشرط اه اقول رد على كل من التصويرون ان الشيء الذي ذكره في بيعه ما يخرج عن ملك الدائن فاما معنى صحته بعد بنسب (قوله لوجوه مقضية) أي مقتضى الرهن وسببه هو الدين (قوله يخالف الضمان) فانه بيع ويكون ضمانا التسعة اه عش (قوله بالذو ثروته) أي في فساد الرهن (قوله اذهذه البطلان الخ) ان كانت البعوضة بما على الخ بالبيع او بما على الباليه وكان الذي عليه تسعة فقط اتفق ما قاله اما اذا كانت بما على الباليه وكان ما عليه اكثر من تسعة فعوى المراد في ذلك كمرحل تامل وان كل معنى من ذره الى عشرة تسعة يسير وقوله من ذره الى الميراثا لبقوله لم يطابقه ولي تأمل فليس راء سيدبر ويظهر ان كل من الباعون هنا يعني عن وانما على مصدق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كونها على تسعة او اكثر (قوله ولا يغني عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى ان تسعة يتألف من متول من عين او منغية تعلق

(قوله ولو ذكره) أي بان تلف المال ليكون ديناً لتعلقها بحسبها بالقيمة ثم ان انحصار المستحقين فواضع ولا يفسد المراد انه يجوز الزهني من كل ثلاثة اكثر من كل منصف فيه نظراً الى اوسن الامام او عتقها سم حج على اتقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضاً لان كل من الصنفين اذا قبض برئ النافع فكان الحق انحصار فهم لكن في حاشية هذا الزاوي انه لا بد من حصر المستحق ليكون المهر من به معلوما دون ما اذا تعلق بالعين وعلى هاتين الحالتين يعمل الكلابان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم المستحق في ذلك وقوله على عدم تعلقها اي بان كان النصب باقياً فانهم حينئذ تعلق به بن المال تعاقب شركة اه عش عبارة المتن والاسنى والله في الجواز بعد الحول كافي اصل الروض لان كاتد تحجب القيمة بتبدل كذا كذا الفطر ودواما بان يتلف المال بعد الحول ويقتدر بقاءه فالتعاقب ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان ان هو على من غير من غير رضا المستحقين قطعاً فاصوات القيمة كلها منظور اليها اه وقوله هو يقتدر بقائه لمخالفته في الشرح والنهاية (قوله او منغية) الى قوله قد عرفنا ان معنى القول به معنا (قوله لتعذر استيفائه) أي العمل في اجارة الدين (قوله وان يسع المهر من) غايته تذكير الاستيعاء (قوله بمعناه معلوما) خبر بعد خبر بقول المتن كونه (قوله فلا وجه له) أي الدين (قوله اذ هو) أي المدين (قوله باحد الدينين) أي من غير تعيين (قوله وقد يغني العلم الخ) أي اذا حذف التقيد بالقدور والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدرا وصفة فالزهني باحدهما باطل مع العلم بقدور وصفة عش ووشدي عبارة الغني تاتي اي الشرط كونه معلوما للعادين فلا وجه له او احدهما لم يسع اه (قوله ينافيه) أي العلم (قوله لانه الخ) أي لتبين عدم الدين في نفس الامر (قوله او ظن بحقه شرط الخ) أي في العمل بشد الشرط بالاولى وهـ هذه المسئلة بسطها الى الرض سم حج اه عش (قوله الزهني فاسد) قال في شرح الاشارة كذا اشترى او اقترض شيأ من دائنه شرط ان رهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد شرطه لكن الرهن صحيح لانه صاف محلا سم حج اه عش عبارة الرشدي صو رته كافي شرح الهبة ان يكون على غيره دين فيدفعه شرط ان رهنه بته القدم او بهو بالجد وجوبه في قول الشارح مر او ظن صحة شرط رهن فاسد بما يحق عبارة الصنفين وقال او ظن بصحة شرط رهن في بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا للشرط اه اقول رد على كل من التصويرون ان الشيء الذي ذكره في بيعه ما يخرج عن ملك الدائن فاما معنى صحته بعد بنسب (قوله لوجوه مقضية) أي مقتضى الرهن وسببه هو الدين (قوله يخالف الضمان) فانه بيع ويكون ضمانا التسعة اه عش (قوله بالذو ثروته) أي في فساد الرهن (قوله اذهذه البطلان الخ) ان كانت البعوضة بما على الخ بالبيع او بما على الباليه وكان الذي عليه تسعة فقط اتفق ما قاله اما اذا كانت بما على الباليه وكان ما عليه اكثر من تسعة فعوى المراد في ذلك كمرحل تامل وان كل معنى من ذره الى عشرة تسعة يسير وقوله من ذره الى الميراثا لبقوله لم يطابقه ولي تأمل فليس راء سيدبر ويظهر ان كل من الباعون هنا يعني عن وانما على مصدق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كونها على تسعة او اكثر (قوله ولا يغني عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى ان تسعة يتألف من متول من عين او منغية تعلق

(كونه ديناً) ولو ذكره
منفعة كالمحل في اجارة
القيمة لا مكاناً مستغنياً به
المهر من به معلوما دون
لا يجوز ان عين لتعذر استيفائه
من غير العين وان يسع
المهر من به معلوما بقدوره
وصفته فلا وجه له احدهما
او رهن باحد الدينين لم
يسع المهر وقد يغني العلم
عن التبيين لان الاهام
يناقض ولو ظن ديناً فزهن
أو أدنى فبان عدمه
الرهن والاداء أو ظن صحة
شرط رهن فاسد فزهن
وتم دين في نفس الامر صحيح
لوجود مقتضه بحيث قال
ابن خنبران ولا يصح رهنك
هذا بما على من ذره الى
عشرة بخلاف الضمان
وقد انظر ظاهر وان أقره
الزركشي اذ قال ثروته الجهل
والاهام وهما متفقان اذ
هذه العبارة دافعة شرعا
افوه بصفة ما على وهذا
صحيح بالزاع فكذا ما هو
معناه (بابا) أي وجوده
سلا ولا يغني عنه لفظ الدين
اذ لا بد من التمييز في وجود

باله متفالم بوجدان تلقى بالفعل فاعلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ما برع ضموه امر ادم من قال ان لفظه
يقضي عن الثبوت بقول الشارح لا يلزم من انسمية الوجود ان ادراك جودنا خارجا عن فسله لكنه غير مراد
وان عبر بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارج جيتوات اولا لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
الامر عند اطلاق اللفظ فعمل تامل كالمعنى ما تقر وتسمية اللغوم معدوما بحجة التحقق المعنى اى هو
العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه صديقر **(قوله معدوما)** فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود
وتسمية لا تدل على الوجود بل على العدم سم على ج ا ه ع ش **(قوله لا مالى نفسه)** اى من طرق اللذان
والدين ع ش **(قوله بعد الخار)** وسبب اى الجواز به من الخار ايضا سم ورشيدى **(قوله وصفان للدين)**
كأنقر لدين الكتابه غير لازم وعن المبيع بعد انقضاء الخار لازم والثبوت يستدلى الوجود في الحال اه
كردى **(قوله وان لم يوجد خذ مثلا لازم)** محل تامل لاهو مقر مشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة
فى فعل التلبس وأما طلة مقبل فن جاز الاول اه سديد ع قول للن (باله) اى بسبب العين الخ اه ع ش
(قوله المضمونة) الرقوله وذلك فى النهاية **(قوله هو خلقها)** اى العين المضمونة **(قوله هذ فوراً)** المراد
برهانها والاعلام ما كهلوا بعد الاعلام سقما الوجود به ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالدوية اه
ع ش **(قوله وذلك)** اى اسماها الاستغناء **(قوله مضمونها)** اى العين **(قوله ترد)** ايئنا المفعول نائب فاعله
ضمير العين **(قوله هو عليه)** اى الضامن على الرد **(قوله أما الأمانة)** اى الجعلة بقى يتنضم امر رشيدى
(قوله أما الأمانة) الى قول المذن ولا يصح فى النهاية **(قوله هو علم)** اى بقوله أما الأمانة الخ **(قوله من مستعير)**
كتاب الخ يتعجز زمان أخذه لينتفع به لاسيما استعارة فان الناظر مثلاً كان المقتعة حتى يعبر اه ع ش
(قوله به) اى البطلان (صرح المارودى) معتد اه ع ش **(قوله يلزم شرط الواقف ذلك)** اى بصحة شرط
الواقف ان لا يخرج الكتاب الابرين **(قوله هو العمل به)** اى جوب العمل بذلك الشرط **(قوله مرود)**
خبر وقتاه فقال الخ **(قوله هو)** اى الراهن **(قوله كذلك)** اى مستحق اه ع ش والرشيدي **(قوله وقال)**
السبب الخ) المعتد بطلان الشرط للذكور مطلقاً ولا مفعول على ما قاله السبكي ثم ينفي امتناع اخراج الكتب
من محله حيث نال الانتفاع به لان الشرط للذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اخرجه
فيعمل به بالنسبة ذلك سم على ج ا ه ع ش ورشيدى عبارة النهاية والمقنن واعلم ان محل اعتبار شرط عدم
اخرجه وان الفاعل شرط الرهن عالم بتعسر الانتفاع به فى ذلك المحل والاجاز اخرجه ممن او فيه ينتفع به فى
محل آخر ورده له بعد قضاء حاجته كما فى ذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله والاجاز اخرجه اى
من غير رهن وعلمه فلو نال واضع الدعى الكتب للذكور فواخذها وتاف منه فلا ضمان لان حكم
فاسدا عقود كصحة فى الضمان وعد ما لو ألتفه فعليه الضمان بغيره متدركونه بل وكما قوله فى محل آخر
اى ولو بعد ما على ما اقتضاء اطلاقه لكن الظاهر انه يتبدل بشرط عدم اخرجه منه وعابه لغرض الواقف
ما كان فانه يكفى فى رعايه غير ضموه اخرجه لاسيما يرمى فى ذلك المحل وقد يشبهه ما لو انهم معجدين وتعمل
ان وهنه على ذمته فان البيع وان خسد لشرط لكن الرهن صحيح لانه صلاص محل **(قوله والاسم المعدوم)**
عدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية تدل على الوجود بل على العدم **(قوله بعد)**
انيلر) وسبب اى الجواز به من الخار ايضا **(قوله وأمره قبل اسد فاعل للفتنة)** قال فى الروض به صم
بالوجه قبل الانتفاع فى الجاهة العين قال فى شرحه صخر باجارة العين المصرح به لمن زباده الاجرة فى اجارة
الفتنة لعدم زبدها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم زبدها فاعل ما فى **(قوله وقال السبكي الخ)** المعتد
بطلان الشرط للذكور مطلقاً ولا مفعول على ما قاله السبكي ثم ينفي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
نال الانتفاع به لان الشرط للذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اخرجه ممن او فيه ينتفع به بالنسبة
لذلك دعوا شرهم وعلم ان محل اعتبار شرط عدم اخرجه هو ان الفاعل شرط الرهن عالم بتعسر الانتفاع به
فى ذلك المحل والاجاز اخرجه ممن او فيه ينتفع به فى محل آخر ورده له بعد قضاء حاجته كما فى ذلك

ان عن الرهن الشرعي فباطل أو القوي أو أذا ان يكون المرهون مذكرة ضمن وان جعل مراداً أحصل بطلان الشرط جلاله الشرعي فلا يجوز
الخروج به من التعمد وبغيره فخر الغنية لشرط أو لتساقدا الاستثناء فكله قال لا يخرج مطلقاً بشرط هذا صحيح لان خروج مقتضىه من مقتضىه
صحة جلاله القوي وهو الاقرب تبصير الكلام بما ذكره اه واعترض الزركشي (٦٥) ما وجه بان الاحكام الشرعية لا تتبع القصة

وكيف يحكم الصتمع ما تنازع
حسبه شرعاً فلا فائدة لها
وأجوب عنه بأنه انما عمل
بشرط مع ذلك لانه لم يرض
بالانتفاع به الا بإعطائه
الاخذون فمقتضىه تبطل على
إعادته وتذكر به حتى لا
ينساه وان كان مقتضىه لا مع
ذلك قد يفيضا في وفده كغيره
مشاهد وتبطل الناصر
على طلبه لانه شق عليه
مراعاتها واذا قلنا بهذا
فالشرط باقياً فمقتضىه لا يمكن
يبيع على ما يجب الا لا يبيعت
على ذلك الا لا يبيعت (ولا)
يبيع الرهن (٤) ليس
بثابت سوله وجديسب
وجوبه كقتضيه وجب في
القبض اذ كرهته على ما
(سيفرضه) أو يستقر به
لانه وثيقه شق فلا تقدم
عليه كالشهادة (و) قد يفتقر
تقدم أحدث في الرهن على
ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما
(وقال) أمروم بن هذه الرواهم
وارتفعت بها عجل هذا
أو الأولى صفة كذا (فقال)
أفترضوه رهن أو قال
بتمكيداً واروت (فجبه)
هذا (الرب) أو ما صفته
هكذا (فتلا) التوثيق
ورهنه (مع في الامم)
لجواز شرط الرهن في ذلك
فرضه أولى لان التوثيق

الانتفاع به ولم يرض به حيث قالوا انصرف غايته الاقرب من مقتضىه ولا بد من رعاية المصلحة فمرا
ما خرج به لانه قد يخرج المكتسب من اصطافه كراستلقتهم أو بعيداً من مقتضىه لا يجوز انما
الكتاب بما سمي لو كان محبوا كذا ينبغي جواز ذلك الحكمة لانه أهل من الخراج جلت الذي هو سلبه ما عوليه
فلو جرت العادة بالانتفاع بجملة كالمصنف ما انما جوعلى الناظر تمهد في طلبه وده (المن) يتبع
به وعدم قصره على واحد دون غيره ومثل المصنف كتب اللغة التي يحتاج من مطالع كلها الى مراجعتها
تفرقة فيها لانه لا يتأني مقصوده بالخذ كراستلقتهم أو بعيداً من مقتضىه لا يجوز انما
أن عني) أي قصد الواقف بشرط الرهن (قوله) للشرط أي لا تقتضي الشرط المذكور من منع الخراج
(قوله) أو لتساقدا الاستثناء أي قول الواقف الأوبن ولعل أو يعني بل ولو لتتوهم التبعير (هـ) لا وسط هذا
أي عدم الخراج مطلقاً (قوله) أو لاحتتمل الخ) عطف على احتتمل بطلان الخ (قوله) ما راجع) أي من ان الاقرب
صحة وهو على القوي له معنى عبارة اه عني صحة الشرط اه يعني فيها اذا أراد القوي اوجبه لمراده
(قوله) حسبه) أي المرهون (قوله) لا فائدة لها) أي العصة (قوله) وأجوب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحاً
معمل به لكن قال سم ما تقدم اه عني واعتد شقياً لا وبنا المذكور وقفاً للشارع والنهاية (قوله) مع
ذلك) أي مع اوافدة المعنى القوي حيث علم أنه ارادها ولعل علمه حيث جعل مراده اه عني (قوله) وقد كره
به حتى لا ينساه) كل الأولى فتدبره على قوله تبطل على عادته (قوله) مع ذلك) أي كونه نقصة (قوله) وتبطل
الخ) عطف على تبطله (قوله) مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله) واذا قلنا بهذا) أي العمل بشرطه (قوله) على
ذلك) أي الاعادة (قوله) كرهته على ما سقرضه) أي رهن شخص على ما سقرضه شخص آخر لو قال المصنف
سيفرضه لكان أحسن عبارة شرح المخرج مثبت بقرض أو غيره اه وهي حسن (قوله) مسقرضه) لعل المراد
بمن ما سقرضه سم على عني عني عبارة السيد عمر الظاهر حيث ترى به فله على تقدير مضاف أو من باب
الحذف والايصال (قوله) وقد يفتقر الخ) القرض استثنائاً من اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً لغيره منه
أنه ثابت قبل سيقض الرهن اه عني (قوله) أحدث في الرهن الخ) قد يقال بل شقاً بجملة في صورة القرض بناء
على أنه انما عاكف القبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كلف تثبت دين الملك
فلتأمل اه سم على عني باقياً مثله في الرهن اذا شرط في البيع الخبار لا تمنع أو له ما بل وكذا لو بشرط بناء على
أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الرابع اه عني (قوله) لو بشرط الخ) الخائن في الغنى القوله
وفارق ان قال القاضي (قوله) في ذلك) أي القرض والبيع (قوله) لا يفي الخ) أي المشتري أو المقترض
المعاين من اتمام أي بخلاف المزاج فلا يتمكن فيمن عدم الوفاء لبطان الصدق عند عدم توافق الاعاي
والقبول (قوله) بخلاف البيع والكتابة) أي فان الكتابة تليست من مصالح البيع اه عني ولعل الأولى
العكس (قوله) قال القاضي وبقره في البيع الخ) عبارة شرح الرض قال القاضي في صورة البيع
و يقدر الخ اه ردبي (قوله) عقبيه) أي البيع (قوله) في البيع الضمني) كقولنا أعتق عبدك على
بعضهم وهو ظاهر انتهى (قوله) لا تتبع القصة) قد يقال ليس في هذا تبعية لاحكام الشرعية فمقتضىه لا ينافيه
حل اللقطة على معناه القوي وهو غير عز زفي الشرع (قوله) أو مسقرضه) لعل المراد أو بمن ما سقرضه
(قوله) أحدث في الرهن) قد يقال بل شقاً بجملة في صورة القرض بناء على أنه انما عاكف القبض اذ مقتضى
توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف ثبتت دين الملك فلتأمل الآن بصورة ذلك بما اذا وقع
القبض بين الشئين بان عقبة قوله أثره في ذلك ما لزمه تسليمه وتدعيمه لكان هذا التسليم قبل تمام

(٩ - (شر وافي بن قاسم - مجلس)

تدبرنا فبقائه ما بان الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا الجواز شرطه فيما مع امتناع شرطه في حق بخلاف البيع والكتابة قال
القاضي و يفتقر في البيع وجوب الثمن والتمتع اذ الرهن عقبة كايقتدر الملك بالبيع للمعنى في البيع الضمني اه

قوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقائه رهنه الاول نهاية ومغنى وأسمى زادسم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنه الاول أنه قبض فقبل قبضه بغير الزهر الثاني كافي البان كما كانه القطع واعتمد الرمي ووجهه بان الرهن ياتر من جهة فالراهن قابضه من الثاني فمع الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني فمع كسبته فيما ياتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع من ماصان ظاهره أي المتن ولو قبله للقبض وهو ظاهر ووجه بقاء عقد الرهن وإنه لم يطر إلى جعله رهنا بالدينين أن يفسخ العقد الاول ويثبت رهنه من ماصاه (قوله وان وقى الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وان كان قادرا وفي شرح الرهن وكذا لو اتفق عليه باذن المالك كقوله الزركشي عن القاضي أي الطبيب والرواني ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق اذ لا ضرر ومختلفا لجنايه وسماه الى نحو ذلك السبكي والوجه حل ذلك على ما اذا عزم اه وقد عزم قولنا ظاهره ما لم ينفع على حمل قوله نحو غيبة الراهن وأجوز على النشر المرتب اه سم وقال عشم قوله باذن الراهن قيد في السلبين وقال فيسم على جعل ظاهره ولو كان ظاهره قال الاوجه حمل ذلك على ما اذا عجز اه أقول لا يوجب الاول بوجه جزم خيضا الزاوي في شاشته مسمى اضعاف المنسجم عن مر اه ولو افترض قول المنع ماصه لم يوجب الرقيق المهرون ففقداه الرهن باذن الراهن ليكون رهنا بالدين والقضاء بجزائه من ماص الراهن لتضمنه ما سبقه ومثله لو اتفق الرهن على المهرون باذن الحاكم لم يحزم الراهن عن النفقة وحيثه ليكون رهنا بالدين والتقصير وكذا لو اتفق عليه باذن المالك كقوله القاضي أو الطبيب والرواني وان نظر في الزركشي اه (قوله أو الواكهم) لعله راجع لقوله أو اتفق الخ فخط (قوله أو يحزم) أي الراهن عن النفقة (قوله أيضا) أي كالمهر كروي (قوله لان فيه) أي فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كقوله في النهاية الا قوله وتكسبه قوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) أي أمان جهتنا من جهة الراهن في حقه بمحال نهاية ومعنى أي أمان الراهن لغيره كقوله فلا يس له التمسك من جهة التمسك به الى الطفل عشم قول المتن (القبضه) أي فطران الرجوع قبل قبض لقبض نهاية ومعنى (قوله أو قبضه) (فرع) لو اتفقت المهرون ولم يقصد انه عن الرهن فوجه بان بلا ترجيح قال مر واعتمدناه لا يضر من الرهن سم على منتهى أي ويكون أمانة في المهرين بغير مدعى طلبه المالك فيبقى اصدق المالك في كونه لم يقصد اقتباضه من جهة الراهن لانه لا يعرف الا منعه عشم (قوله مع اذنه الخ) يبقى عنه قول المصنف الثاني والظاهر الخ (قوله ان كان القبض غيره) قد تضمن أنه لا بد من قبض من اذن الراهن المهرين في القبض مع أنه سماه في النهاية والغنى ما يشعر بأنه عند اذن الراهن له ورهن في القبض يكفي قبض المهرين ولا يحتاج الى اقتباض فليأمل اه سيدعمر وهذا ينبغي على أن ضمير ضمير لراهن وليس كذلك بل هو المهرين وان قول الشارح ان كان الخ احسن زعمنا اذا كان الراهن أصل المهرين كما يأتى في شرح الاظهر الخ (قوله اذ ارفاق الخ) أي عقد تبرع يحتاج الى القبول فلا يلزم الا باقتباض كالتبرع اه معنى (قوله لم يحزم به) أي الاقتباض عشم (قوله به) بضم عقه أي الراهن) جعل الضمير للمفعول فلا يلزم خالجه من جهة مرس ويحتاج الى تقديره أي منعا لعله قد

عند مدين آخر) قال في شرح الرهن وضرب مع بقاء رهنه الاول قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنه الاول أنه قبض فقبل قبضه بغير الزهر الثاني كافي البان كما كانه القطع واعتمد الرمي ووجهه بان الرهن ياتر من جهتنا من جهة الراهن قابضه من الثاني فمع الاول انتهى قلت بل نفس الرهن الثاني فمع كسبته فيما ياتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع من ماصان ظاهره أي المتن ولو قبله للقبض وهو ظاهر ووجه بقاء عقد الرهن وإنه لم يطر إلى جعله رهنا بالدينين أن يفسخ العقد الاول ويثبت رهنه من ماصاه (قوله وان وقى الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وان كان قادرا وفي شرح الرهن وكذا لو اتفق عليه باذن المالك كقوله الزركشي عن القاضي أي الطبيب والرواني ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق اذ لا ضرر ومختلفا لجنايه وسماه الى نحو ذلك السبكي والوجه حل ذلك على ما اذا عزم اه وقد عزم قولنا ظاهره ما لم ينفع على حمل قوله نحو غيبة الراهن وأجوز على النشر المرتب (قول المصنف بضم عقه أي الراهن) جعل الضمير للمضاف

(عنده بدن آخر) موافق
لنفس الاول أولا (في
الجريد) وان يولى الدينين
وأما قوله بان ذلك شغل
فارغ فهو زائد في التوثيق
وهذا شغل مشغول وهو
نقص مناهم فدى الرهن
مروناحي أو اتفق ليه
باذن الراهن أو المالك
لنحو غيبة الراهن وأجوز
ليكون مروناحي الفداء
النفقة بضمح لان فيه
مصلحة حفظ الرهن ولا
يلزم الرهن من جهة
الراهن (الاقباضه) أو
(قبض) أي المهرين نظير
ما مر في البيع سم اذنه
فيه ان كان القبض غيره
لقوله تعالى فلهن قبوضة
ولانه دقة ارفاق كالقرض
ومن ثم لم يحزم به وانما
يضم القبض والاذن
والاقتباض (عن بضم عقه)
أي الراهن فلا يضر من نحو
صبي ونحوه ونحوه
وكره لاتقاء أهليهم ولا
من دكله رهن

من أو اعني عليه من قبل اقباض وكيفية ولا من مرتهن اذنه الرهن أو أقبضه فطره ذلك قبل قبضه أو ودعه غير المأذون فانه يضمن وكالاته في القبض مع علمه بحقه الرهن وكذا (٦٨) فيه الرهن وليقبل دينه ثم اذنه في قبض الرهن وجب بانه ذكر الاول بالجمهور كما علم من قوله ولا عبده والثاني

ان علمه ما ذكره بمقتضى كونه
يخصر بالولي ويحتد فهو
القباض في الحقة فلا رد
وقد لا يلزم من قبض الرهن
لعارض فلا رد كالشرطي
يسمى وأقبض في المجلس فانه
يحتد فيضم الرهن يضمن
البيع (ويخرج فيه النيابة)
من الطرفين كالعقد (كان
لا يستتيب) المستر في
القبض (رأينا) ولا كيفية في
القباض فكيفه لا يمنع
اتحاد القابض والمقبض
ومن ثم كان الرهن وكلا
في الرهن فقبضه كالمؤثر
في القبض أو دعه، بل الرهن
فرشدا للولي وكل المرتهن
الولي في القبض جازا فلا
اتحاد جئت اذ لان الرشد
المقتضى لان الرهن لا يفسد
تسببه الاثر رانها (ولا
عبده) ولو ما دونها لم يرد
لان دعه كده (وفي المأذون)
له في الصلوة وجه الانفراد
بالد والتصرف كالكاتب
وربما بالسر ومن جهة
السد في المكاتب خلاف
المأذون (ويستنبه مكاتبه)
كاتبه بحقه لا يتقلا بالد
والنصرف كالأجنبي ويضم
وقبض الا ان يقر فونه (ولو
رهن يرد عند تسليمه أو
مضو باعده غاصب) أو
مسته وان عند تسليمه أو
رهن أصل من فرعه أو
لو من له (لا يلزم) هذا الرهن (ما لم يقر زمن إمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل أو التخليه نظير ما مر في البيع لان

يقال ان وقت من على القبض فكيف يكون من يجتر زهاقه ولا من وكل ران اذ على القبض فكيف
يكون من يجتر زهاقه ولا من مرتهن الخ وكيفية ودعه وكذا في الرهن الخ سم يحذف ولان ذلك
من واقع على مطلق الشخص فليد على مطلق الشارح وانما يصح القبض الخ وعبارة الرشيدى قوله اى
الرهن فمستأجر الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم الا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول
المضنف يصح كحتم الحلال على اى الخطاب اه (قوله من الخ) اى الرهن (قوله أو قبضه الخ) فيه
تأويل (قوله فطره) اى الرهن (قوله أو ودعه) اى على المتن (قوله غير المأذون) كان المراد غير
المأذون للمالك لا لغيره (قوله من الخ) (قوله من قوة ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استنباطه
عبد رزقه في قيد صحة قبضه غيره اه سم (قوله فكيفه) ان الرهن أو قال للمؤثر وكذا في قبضه
النفس على بيع فان قيل أطلقوا أنه لو اذنه في قبضه صح وهو اذنه في المالى أحب بان اذنه اقباضه منه
لا توكل سم (قوله في الاول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله الثانى) هو قوله وكذا في الرهن الخ
اه عش (قوله وقد لا يلزم) اى الرهن اه كردى (قوله فطره الخ) اى الرهن قول المتن (رأينا) ظاهره
وان توكل في الاقباض وهو ظاهر لا يدوكله كده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد
والرهن مقبوه (قوله فرشدا للولى) اى ورضل هو اى الولي اه نهاية (قوله لا يقره) اى الولي قول
المتن (ولا عبده) فبدان عبده يبيعوا واستنباطه كغيره سم (قوله كاتبة محببة) اخرج الفاسد وتوكله
لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومقبضا الخ) عبارة والمضنف ومثله البعض ان كان يدينه من
سبيده ما يادى وقوع القبض في فونه وان وقع التوكيل في فونه بالسيد ولم يشترط فيه القبض في فونه اه
قول المتن (ولو رهن الخ) اى يقره به يدعيه منه كان رهن يدعيه فاعل خاية يبيع (قوله أو مستعرا
عند تسليمه) اى أو مستعرا عند تسليمه أو مقبوضا بسوم عند تسليمه اه معنى زاد النهاية أو ما نخذ
يباع فاحد عند اخذ اه (قوله أو رهن أصل من فرعه) اى قول الطبري بشرط ان يشأ من فرعه لنفسه
ثم ان من شأ من فرعه (قوله أو رهن له) الضمير المحرر ويرجع الى الأصل اى رهن الأصل من
الفرع لنفسه ان يبيع شأ أو رهن من ماله شأ لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) اى المحجور اه
سم قول المتن (امكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة والمغنى وابتداءه من إمكان
القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا العقد اى عقد الرهن اه (قوله مع النقل) اى مع زمن
النقل أو زمن التخليه اه كردى (قوله مع النقل والتخليه) ان أراد مع زمن إمكان النقل والتخليه لا حاجة
لنقله ولان النقل والتخليه في القبض فاعتبروا معنى رهن إمكان قبضه اعتبار زمن إمكان النقل والتخليه وان

المصدق المفعول لازم حوالا لجهة من ضمير من ويحتاج الى تقديره اى من شأن قلت يضمن الفاعل في المصدر
اى عند الحاجة للتقدير فلتا لمصدر الفاعل يضمن الضمير الا فى بدلان اللفظ بعبه وعده بدلان
كذلك فليعلم ان راعا لم قد يقال ان وقت من على القابض فكيف يكون من يجتر زهاقه ولا من وكل
رهن أو على القبض فكيف يكون من يجتر زهاقه ولا من مرتهن الخ وكيفية ودعه وكذا في الرهن الخ سم يحذف ولان ذلك
من واقع على مطلق الشخص فليد على مطلق الشارح وانما يصح القبض الخ وعبارة الرشيدى قوله اى
الرهن فمستأجر الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم الا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول
المضنف يصح كحتم الحلال على اى الخطاب اه (قوله من الخ) اى الرهن (قوله أو قبضه الخ) فيه
تأويل (قوله فطره) اى الرهن (قوله أو ودعه) اى على المتن (قوله غير المأذون) كان المراد غير
المأذون للمالك لا لغيره (قوله من الخ) (قوله من قوة ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استنباطه
عبد رزقه في قيد صحة قبضه غيره اه سم (قوله فكيفه) ان الرهن أو قال للمؤثر وكذا في قبضه
النفس على بيع فان قيل أطلقوا أنه لو اذنه في قبضه صح وهو اذنه في المالى أحب بان اذنه اقباضه منه
لا توكل سم (قوله في الاول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله الثانى) هو قوله وكذا في الرهن الخ
اه عش (قوله وقد لا يلزم) اى الرهن اه كردى (قوله فطره الخ) اى الرهن قول المتن (رأينا) ظاهره
وان توكل في الاقباض وهو ظاهر لا يدوكله كده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد
والرهن مقبوه (قوله فرشدا للولى) اى ورضل هو اى الولي اه نهاية (قوله لا يقره) اى الولي قول
المتن (ولا عبده) فبدان عبده يبيعوا واستنباطه كغيره سم (قوله كاتبة محببة) اخرج الفاسد وتوكله
لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومقبضا الخ) عبارة والمضنف ومثله البعض ان كان يدينه من
سبيده ما يادى وقوع القبض في فونه وان وقع التوكيل في فونه بالسيد ولم يشترط فيه القبض في فونه اه
قول المتن (ولو رهن الخ) اى يقره به يدعيه منه كان رهن يدعيه فاعل خاية يبيع (قوله أو مستعرا
عند تسليمه) اى أو مستعرا عند تسليمه أو مقبوضا بسوم عند تسليمه اه معنى زاد النهاية أو ما نخذ
يباع فاحد عند اخذ اه (قوله أو رهن أصل من فرعه) اى قول الطبري بشرط ان يشأ من فرعه لنفسه
ثم ان من شأ من فرعه (قوله أو رهن له) الضمير المحرر ويرجع الى الأصل اى رهن الأصل من
الفرع لنفسه ان يبيع شأ أو رهن من ماله شأ لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) اى المحجور اه
سم قول المتن (امكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة والمغنى وابتداءه من إمكان
القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا العقد اى عقد الرهن اه (قوله مع النقل) اى مع زمن
النقل أو زمن التخليه اه كردى (قوله مع النقل والتخليه) ان أراد مع زمن إمكان النقل والتخليه لا حاجة
لنقله ولان النقل والتخليه في القبض فاعتبروا معنى رهن إمكان قبضه اعتبار زمن إمكان النقل والتخليه وان

أرا مع وجود النقل والقبلة بالفعل فهذا لا يبعد هنا لأن العين في يد المرحن في قبضتي في القبض بمعنى الزمن
 اه سمع رواتنا نهاية عقبول المازن من امكان قبضه أي المرحون كتنظيم في البيع لانه لو لم يكن في يد لكان
 الزم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض ولكن سقط القبض فامتنع وام السدس مقام انما لما بقي اعتبار
 الزمن فان كان المرحن حاضر اعتبر قبضه متى ومن يمكن فيه نقله ان كان متوقفا وان كان عقرا اعتبر عقرا
 القبلة وان كان غائبا فان كان متوقفا اعتبر قبضه متى ومن يمكن فيه المضي المتوقفة والا اعتبر متى ومن يمكن
 الماضي فيه اليه وظلته ولو لم تكن القبلة الاذن أو في انقضائه هذه الامة لقول المرحن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 اليه) وهذا صريح في نهاية ومعنى (قوله في غير المولى الخ) عبارة النهاية والغنى ولو رهن الاباه عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضي ما ذكر وقصد الاب قبضا اذا كان مرتهنوا قبضا اذا كان رهنانا لا يضمن اه قال
 الرشد في قوله مر وقصد الاب القبض فيه أنه لا يشترط قصد الاب قبض في الاول ولا القبض في الثاني والنظر
 أنه كذلك فليراجع اه قال سعد بن أبي نجيح أن يكتفي بالقصد أيضا اذا وهب له لعقله وهذه تقع كثيرا
 في النوازل فليفتحه لها اه (قوله أي المرحن) الى التنبه في النهاية وكذا في المغني الاولوه وتروجه ما يقول
 المتن (في قبضه) أي المرحون (قوله عنه) أي من جهة المرحن فكان الاول التأييد قول المتن (ولا يبرئه) أي
 الشخص الذي يسده شيء مضمون ضمان بغير القصور والمال والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عداه هذه الاربعه مضمون بالمقابل حتى اه يجرى قول المتن (ولا يبرئه رهنه) الضمير ان راجع الى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المقصود بغير اذنه اه
 غيرهما و(قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك في المقصود اه كرهى (قوله ونحو المرحن)
 أي لعقد عليه الشره اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) ويظهر أنه ان تصرف في مال القراض أو فمما
 وكل يجرى لانه سلمه باذن المالك كورالت منه في نهاية ومعنى وأنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المقصود به وهو باق لان الامان لا يبرأ منها الا بالاراء اسقاط ما في اللمعة أو توكيله كذا ان ارأه عن ضمان
 ما يثبت في اللمعة بعد تلفه لانه ابرأه عما يثبت في نهاية ومعنى (قوله قبله) اه المالك كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها به وهو يبدل خلافا لمع شراح وفي هامش نسخة صحفة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو يبدل
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها نسخة اه اقول وهو الموافق لما في النهاية والمغني (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالمرن وان منع المالك الانتفاع لم يبرأه الانتفاع بالمعار الذي
 ارهنه لم يبرأه الا عارة فان رجع المبرر بما تمتع ذلك عليه وللغاصب اجبار المرحن على ايقاع يده عليه ليرأه من
 الضمان ثم يستعيد منه حكم المرحن فان لم يقبل رفع الى الحاكم ليدبره بالقبض فان أي قبضه المالك أم
 ما ذونه ورد المالك ولو قاله القاضي أو أنك وأسأمتك أو أودعته كالصاحب التذبيب في كليه التعليق
 برئ وليس المرحن اجبار على رد المرحون اليه لو وقع عليه ثم يستعيد منه المرحن بحكم المرحن انذار فرض
 له في برائة من المرحن اه وكذا في المغني الاولوه فان لم يقبل الى وليس الخ قال عرش قوله قال صاحب التذبيب
 الخ معتد اه (قوله لان نحو المرحن الخ) أسقط النهاية والغنى لفظة نحو (قوله لم يرتفع) أي المرحن فاذا كان
 لا يرفع الضمان لان لا يرفعها ابتداء أو لم يحصل كلامه ان المصنف قال اذنه بعد المرحن في امساك رهننا
 ومضت نية المالك قبضه نهية ومعنى (قوله يرد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارئ عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يبعد هنا لان العين في يد المرحن في قبضتي في القبض بمعنى الزمن فليقبل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض ويظهر أنه ان تصرف في مال القراض أو فمما او قبضه كل يجرى كسابقه في قبضه ماله سلمه باذن
 مالكه وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يبرأ من المرحن المستعير انتفاعا
 بالمعار التي ارهنه الا بالرجوع وللغاصب اجبار المرحن على ايقاع يده عليه أي ليرأه من الضمان ثم يستعيد
 بحكم المرحن وليس المرحن اجبار على رد المرحون اليه لو وقع اليه المالك ليدبره
 بالقبض فان أي قبضه الحاكم أم ما ذونه ورد المالك ولو قال القاضي أو أنك وأسأمتك أو أودعته كالصاحب

دولم الكد كداه القبض
 ولا يشترط ذهابه اليه
 فلا موانع طال جمع فريده
 (والاخر) في غير المولى اذ
 المبرر فيه بالقصد فقط
 اشترط اذنه أي المرحن
 في قبضه لان المالك
 من غير جهة المرحن ولم يقع
 لمرض القبض عنه (ولا
 يبرئه رهنه) ونحو ما يرويه
 وقوله وقراضه عليه
 وتروجه ايها الوارثين
 ضمه قبل رد المالك
 (بين الغصب) وهو من
 كل ضمان كالعارية لان
 نحو الرهن وثوق لان
 الامان من ثم لو تعدى فيه
 المرحن لم يرتفع (تنبيه)
 باق في الوديع أنه لو تعدى
 فيها فإرأه المالك من ضمانها
 برئ يفرق بين الغاصب
 ونحوه متأسلة في الضمان
 فلم يرتفع بمجرد القول ويد
 الوديع الضمان طارئ
 عليها فهي متأسلة في الامانة
 فسرقت بها فانما يجب
 (ويبرئه الوديع) كاستامنته
 عليه أو اذنت في حفظه
 (في الامع) لانه محض
 ائتمن فنتأيه الضمان
 ومن ثم لو تعدى الوديع في
 الوديع يفرق بقوله لا بداع

عقله على خبران (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضعاف اليد العارية مع قوله السابق وثراصة عمله أنهم جاهد مجتمعين وكيف يجمعان والحال ان اماره انما تكون فيما يتقدم به مع به والعين والقراض انما يكون في النقد اه كروى أى فكان ينبغي تقديمه على التذبير (قوله التزوين) أى أو لضعاف اليد الغريب على صورته أو لصورته كجرح من النهاية وعش قول المتن (مقبوضه) المعبود أنه لا فرق كل من التزوين والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (وبرهن) لو رهن قبل القبض من الرهن بدن آخره بل يصح الرهن الثاني ويكون جوعا عن الأول ولا يصح الا بعد فسخ الأول فيه نظر وقياس ما يأتي فمألو رهن منه بعد القبض هو الذي لكن تقدم عن شرح العبد عن البيان الصفة فانظره وقال مر ينبغي الصفة اه سم عبوة عش قوله وبرهن ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عندئذ الثاني الاول بان رهنه عنده أو لا على دين القرض ثم رهنه عنده فاني على دين آخر أو غير وهو ظاهر ويقرب بينه وبين ما لورده بمقتضى الرهن بعد القبض حيث تتوقف صحته على قسمه ما بعد الاول ثم ينشئ بعد آخر ان أراد به ان يترهن من جهة الرهن اقباضه فلم يقدر على ابطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه يمكن من فسخه متى شاء وكل الرهن الثاني فمقتضى الاول اه (قوله على المتقدم) تقدم عن النهاية والفقن وسم خلافه (قوله وانما استويا) أى المقبوض وغيره من اله والرهن (قوله وكذا فاقدمه) وفاقا لنهاية وانما على قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط الكاتب من اشتراط صحة الكفاية ان المار له على ما يشترط من الرجوع وسم على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت الكفاية مخصصة اه (قوله وتذبيره) أى وكذا انما على العقوبة بصفة معنى وعش (قوله لنا فاذك الخ) أى التذبير وكذا اضرب عنه عبارة النهاية والفقن لان مقتضى العقد وهو منافع الرهن والثاني لان الرجوع عن التذبير يمكن اه وقال الكروى على الخ كور من الكفاية والتذبير اه قول المتن (واجبا لها) منه أو من أيه كلفى فتاوى القاضي اذ ان النهاية ومناط ذلك ان كل تصرف يقع ابتداء الرهن طر به قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف يقع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض والرهن والبيع من غير قبض اه قال عش قوله من الخ أو لو كان الى الاجبال باذنا لى وفى قول القبر وأما على الاجبال وأزادها لجل استعمال المصداق متعلقه فقبل ما لو استندت تحت منه القهر أو لمصلحة قوله الا الرهن والبيع مثلهما على البيع بشرط ان لا يغير للمشتري والكفاية الفاسدة والجنابة الموجبة للمال على ما يأتي اه عش وقوله وفى الحديث الصواب اسقاطه وقوله على ما يأتي فنه الذى يأتي فى الجنابة تسلاف ما قاله هنا فبقول المتن (لا لوطه) أى ولو أنزل اه عش قول المتن (والتزويج) والادارة ولو لى الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى وأسمى (قوله بمو رد العقد) وهو الرقبة عش (قوله اذاه رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزدوجة) أى والتزويج نهاية ومعنى (قوله الرهن أو المار بن) أى أو وكلاهما أو وكيل أحدهما اه نهاية (قوله أنحر الخ) عبارة النهاية ولو نحر الرهن قبل الاذن فى القبض وأذن بالاشارة المقيمة قبضه الرهن واللام قبضه أو بعد الاذن وقبل القبض لم يمال انه اه قول المتن (أو تحجر العبيد) أى ولو ينقله من شخص الى ظلم كالجرح به قوله لا تحجره فتنقله الخ اه عش قول المتن (أو أبق) ظاهره وان أس من صرحه ينبغي في هذا الحالة أنه مطالب بالرهن بالدين حيث حل لانه في هذا الحالة يد كالتلف اه عش صاحب التذبير على التطبيق روى مر (قول المصنفه وضعة) المعبود أنه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنفه وبرهن) لو رهن قبل القبض من الرهن بدن آخره بل يصح الرهن الثاني ويكون جوعا عن الاول ولا يصح الا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتي فمألو رهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح الصليب عن البيان الصفة فانظره وقال مر ينبغي الصفة وقول المصنفه مقبوض بل أو غير مقبوض كالم (قول المصنفه واجبا لها) وكذا واجبا لأمه لهما لظاهر مر (قول المصنفه والتزويج) قال فى الرهن والرجوع ولو لى الدين قبل انقضائها (قوله أنحر الخ) فى شرح مر ولو نحر الرهن قبل الاذن فى القبض وأذن بالاشارة المقيمة قبضه الرهن واللام قبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية
يصور وفى اعارة النقد
التزوين (ويحصل الرجوع
عن الرهن قبيل القبض
بصرف قبيل الملك كهيئة
مقبوضة) واعتاد بيع
(وبرهن) أعاد الباء التثنية
يشوهم أنه من المزيل
(مقبوض) لتعلقه ق
القبضه لا غير قبوض
على المعبود وانما استويا
الرجوع عن الواسطة لانه
لا يول فمألو انقضت
بغلاف الرهن (وكفاية)
مخصصة (وكذا فاقدمه)
(وتذبيره فى الظاهر) لمناطة
ذلك المقصود الرهن وانما على
الرجوع عنه (واجبا لها)
لا متتابع معها (لا لوطه) فمألو
لانما استخدام (والتزويج)
اذ لتعلقه بمو رد العقد
ومن ثم جاز ان يرد رهن
للمزدوجة ولو لمات العاقد
الرهن أو المار بن (قبيل
القبض أو جن) أى أو
عليه أو طر عليه غيره
أو فاس أو غير ذلك
اشارة لصفحة (أو تحجر
العبيد أو أبق العبد)

(قوله أوجني) ظاهره ولو أوجبت ألا وهو ظاهره **عش** (قوله أما غير الأخيرين) في آخرهما فنظر اه
 سم (قوله انصبرك) أي من الزهن والبصير (قوله الوارث) بلوعا اه سم أي كظلم بين المال اه **عش**
 (قوله والاقباض) اعتمدنا النهاية والمغني أيضا (قوله وفي غيره) أي غير الموت نصف على قوة في الموت (قوله)
 من ينظر الخ لم يتعرض لخصوص الفلاس وقد يقال قيا بحث بالقياسي المذكور أن يتبع على الفلاس
 الاقباض بغير ريب بقا غير ما يجمع على الجوع به بالخبر في اقباضه تخصص وقياس منع بحثه ورويه
 أن لا يجمع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهها بفصل منه أنه ليس له ذلك الا في الفريضة ثم نقله عن
 ابن الصباغ اه فصباح الفرق على مقتضى وجه البحث في اه سم على وجه الفرق أن لا يغفل ما كان
 التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصصا المرعوب ولم ينظر لتقديم السبب من قبل الخبر بخلاف مسألة البلقيني
 فانه جوت الزهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الزهن في حياته وقر بينه وبينهم الجزاء
 الوارث الوصية فتبدل الاصل بمبدأ اه **عش** (قوله فاعمل فيه بالصلوة) هو ظاهر في غير المنصور عليه
 بالفلاس اما هو فلا يلا بل هو الذي يتولى الاقباض ان قلبه هو يتولى القبض لانه لا ضرر على القرنة فيه اه
عش (قوله وهو) أي الوارث (قوله منه) أي التخصيص (قوله مرود) خبر وبحث الخ (قوله اسبق)
 المتعلق الخ عبارة النهاية بان التخصص في الحقيقة بعد الموت اه (قوله وما قبلها) أي الأخيرين
 المتن بدليل قوله كالجنابة لا سم (قوله فعادنا) تقلاب الخ عبارة الغني والنهاية واذا احتل عاودها كعاد
 ملكا والمرعوب انما يمار في البصير المشروط وماره سواء اتفاهل أم لا لان كان قبل القبض لشخصان نقل عن
 الصغير في الاول فوان المال حتى الثاني ما بعد القبض فلا خيار له لانه تخلف في بدهاه قال **عش** قوله لتفان
 الخ الخ يؤخذ منه أنه لا خيار له ولم يخص بجهته لا يخلل اه (قوله وبحث) الى المتن في النهاية والمغني (قوله)
 حال الختم) فلو قبضه من آخر احتل استأنف القبض لنفسه والقبض الاول يخرج المصير من المالية العقد

أو بعد الاذن وقيل القبض من يسلط اه انه انتهى وعبارة العبد بول خوس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
 خوس طرا الزهن أول المرعوب قبل القبض ان كان لا يفهم يضم أو لا يفهم من قام به مراد وقيل يلزم منه
 غالب الله هو لا يفهم مراد غير مرود ذلك لان غاية ما كان للجنون وجوبه قبل القبض لا يفهمه فكذا آخره
 الفهم منه على ما يتصور قول ابن الصباغ ان يبق له اشار نفهمه أو كما يعلم بطلان الابطال كالجنون ضعيف
 بالنسبة للجنون وأما انخرس الغفرا انهم يفهم انه كذلك ويحتل الفرق بان الجنون والبا يقوم بمشاملا
 مسوغ البطلان فهو أما الاخرس الذي لا يفهم فان قلنا انه لا يفهمه فكل الجنون والاحتلال بطلان الزهن
 لتعدواضائه لكن انما لا يفهم مع ان المعنى لا يلا في علمه وذلك انما يحرم المتن بعبارة كرمه أو بت
 البند نهي قال وعندى لا يسلط والجب العلم غير مجموع صريح فيعاد كره المتن في نسخة حذف فلا والصواب
 انما بها المصلحة انتهى واقتال أن يقول ان اذنتي القبض حيث لم يتصل به القبض يسلط بخو الجنون
 وانخرس الذي لا يفهم ممن يولده به يقوم مقامه في الاقباض أو تركه المصلحة من لا يسلط زهنه لتعد
 امضاء ثم انما لا يحتل زوال عارضه فيحصل أن لا يسلط لان وبتنظر زوال العارض فلست امل (قوله أما غير
 الأخيرين) في آخرهما فنظر (قوله الوارث) هل ولو عاها (قوله من ينظر في أمر نحو الجنون) لم يتعرض
 لخصوص الفلاس وقد يقال قياس بحث بالقياسي المذكور أن يتبع على الفلاس الاقراض بنسب وضا بقية
 الفريضة يجمع على الجمع بماه بالخبر في اقباضه تخصص وقياس منع بحثه ورويه أن لا يجمع عليه ذلك لكن
 ذكر في شرح العباب تنبيهها بفصل منه أنه ليس له ذلك الا في الفريضة ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
 للفلاس غيره غير الزهن لم يجز الزهن تسليم الزهن الى المرعوب قل فلما لم يرتفع في حق ما هو الفريضة ولاه
 ليس به ان يبتدى عقد الزهن في هذه الحالة فكذا تسليم الزهن انتهى فصباح الفرق على مقتضى وجه
 البلقيني وقول ابن الصباغ قبل قلنا انخرشع به لا وانقل انخرشع يسع الزهن بجلوه التسليم حينئذ فليست
 (قوله وأما قبلها) أي الأخيرين بن أي في المتن بدليل كالجنابة (قوله وبحث) المتعلق الخ

أوجني قبل القبض في
 السك (لم يسلط الزهن
 في الاصل) أما غير الأخيرين
 فكالبيع في زمن الخيار
 يجمع انصبرك في الزوم
 في الموت الوارث
 مقام ورثة القبض
 والقباض وفي غيره من
 ينظر في أمر نحو الجنون
 وانخرس عليه الاخرس
 المذكور في عمله في الصلة
 وبحث البلقيني ان المرعوب
 لا يتقدم على الفريضة لان
 حقه متعلق بالثبوت بالثبوت
 فاقباض الوارث تخصص
 وهو ممنوع منه مرود
 اسبق المتعلق قبل الموت
 بحر بان العقد فلا تخصص
 وأما فهم كالجنابة فلاه
 انخرشع في الزوم فلا ينخرشع
 في الابتداه فعاد بالانقلاب
 لا يلا بخلافه بق وقيل
 البصير على سبب منع القبض
 حال الختم

وفي الجبري على شرح المنهج قوله لقوله العدة كمالاً أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو ما لا بالنسبة للإيراد
 شوي وهو على العمل مع علته أو على لقوله تشبهاً ولو دخل في هذه الجهة احتمال المعسر واعتاقه ففتشها
 أمهما يفتخان أيضاً دفعه بقوله مع شراعتي الوثيقة اهـ ووجاهل كرهى كلام الشرح بما فيه قوله لا أو
 ما لا الأول أن يعتق الراهن بنفسه لرهون كلى المتن والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن به بل بالسراية
 كالأرهن نصف عبداً ثم اعتق نصفه لا كالأصم اهـ وعقود يسرى إلى النصف الموهون لكن بشرط
 السراية على الأصم اهـ ولا يفتى أنهم مع بعدهن المقام ورد أن يعتق فيها كسيرة المتن في الحال لا في المال
 والله أعلم (قوله في المؤجل مطلقاً الخ) تقدم ما فيه (قوله عليه جعل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور
 بالنسبة للعمال يجعل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للعمال فلا يفتى أن قوله
 المذكور وشامل للمؤجل فإنه لا وجه لقصصه على الحال بخلافه السابق والمقصود اهـ سم (قوله وتصير
 الخ) عبارة تافهة وتصير وهنأ أي موهونتين غير محتال عقودان حل الدين أو تصرف في قضاء دينان حل
 اهـ وعبارة النهاية والأصم وتصير وهنأ أي موهونتين لا حاجة للعقد وان حل الدين هذا أي كون القيمة تصير
 وهنأ لعل الدين والأصم الشيطان أنه تغير بين موهونتين لكون وهنأ وبين صرفه في قضاء الدين اهـ
 قال عـش وتظهر فائدة ذلك التغيير في إذا كان الدين من غير جنس القيمة اهـ (قوله فكأنه بالاعتقاد)
 إلى المتن في النهاية الأقوله قال السكرو من تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه قوله وعقده إلى ولومان
 (قوله في ذهنا ما ق) وفائدة ذلك تقديم المرهون بقدر قيمة الرقبى على الغرامة إذا مات الراهن أو حرقه
 بفلس اهـ عـش زاد الحلي وقد عده ذلك على مؤنة التمهيز لومان الراهن وليس له سوى قدر القيمة اهـ
 (قوله كالأرض الخ) كأن تطلع شخص يد العبد الموهون فان أرضه يوهو نصف قيمته يكون وهنأ في ذمة
 الحلي قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في القيس السابق اهـ عـش ومن فوائده أيضاً أنه
 لا يصح إبراء الراهن منه نظر الحق المرهون اهـ (قوله ويشترط الخ) أي ليعتقها للرهبنة اهـ وشيلى
 (قوله فلو قلنا قصداً لا بداع الخ) فقيته أي ما تكون واقعة من جهة الغرم عند الإطلاق وعليه قوله بشرط
 قصد دفعها المراد منه أن لا يصرف من جهة الغرم اهـ عـش (قوله فيها أسره) أي في الجزء الذي أسره
 به عـش (قوله أماً عتق الخ) يحترق قوله ما يقع نفسه (قوله عن كفارة غير المرهون) أي بسوءه وعلوه
 أن الاعتاق من المرهون جائز كالمع منتهى به وفيه قال الرشدي قوله بسوءه أماً عتق به لانه شرط لصحة
 التكفير من الغرم مطلقاً الذي يوهو فيه أخصوا أيضاً يأتي تعليله بقوله لانه يسع الخ أماً الاعتاق من الغير
 بغير سؤله أعلم أنه لا يصح وأن كان العتق غير موهون اهـ (قوله لانه يسع) أي أن وقع بعض (أوهبة)

في المؤجل مطلقاً الخ
 إذا كانت هي الأقل وعليه
 يجعل قوله (و يفرم قيمته)
 وجوباً بغير حلق المرهون
 وتعتبر قيمته (بوجه عتق) لانه
 وقت الاعتاق وتصير بحيث
 لم يقض به الدين الحال
 (وهنا) مكانه لا اعتقاد بتمامها
 مقامه ومن ثم يحكم بهنيتها
 في ختمها لعتق كالأرض في
 ضمانها قاله السكرو ومن
 تبعه ويشترط قصد دفعها
 صحت جهة الغرم كسائر
 القرون أي على ما يأتي آخر
 الضمان بما فيه فلو قلنا
 قصداً لا بداع صدق بيمينه
 ولو أسره بيعه نفعاً فيما
 أسره به أماً عتق عن كفارة
 غير المرهون فيمنع لانه يسع
 أوهبة وعقده ثبوتاً غير
 المرهون باطل

فيكون ان لم تنص بها على نقل الزهون ولم تنفذ بقدره ما بعد الجواز منه احوثا (٧٥) من نقل الان روى الزهون بقدره فان

(قوله فيجوز) اي عقد الاية وكان الاولى ان تأتي (قوله) ولم تنفذ بقدره بقوله (قوله) فبذلك ان الاجازة اذا كانت تنقضي بعد حلول الدين زمن لا يقابل با حرم تصع وطيه يمكن الفرق بينهما ولو كانت تنقضي معه ويوقف تقريره لا يمتنعها على سبيل تقابل با حرمها اذا بقيت في ما بعد حلول الدين كانت منقضية تلك المدة مستحقة للمستأجر فتبقى السبلة ماثلة بين الزهون وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك اذا انقضت الايام مع حلول الدين اه عش (قوله بغيره) اي غير الثقة والتذكير بنا على العدل (قوله) صبر لا ينقض الخ) ويضارب مع الغرماء اي الا ان تم بعد انقضائها يقضي ما فضل من الزهون فان فضل منه شيء فلغرماء اه نهاية (قوله) عرج وجزم به في شرح الروض اه سم قول المثل (ولا الوطه) يدخل فيه الزوج فاذا حرز وجسمه ان استعارها من مالكها اليه فهو لها ومنها ما يمتنع عليه وهو ما وان كانت ماثلة لانها لا يدخل من لا تقبل مع انه يمتنع وطوها جميعا لئلا يصل ما يحمله الشيطان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك عنوه اه سم (قوله) او الاستمتاع الى قوله وتصور في الغنى (قوله) ان الخ) اي ان خاف الجواز الى الوطه (قوله) ذلك اي عدم جواز الوطه وما معه (قوله) حسما اي سدا (قوله) ثم بحث الخ) او اعتمدته النهاية وانسى ايضا (قوله) بل فلا جعلت حل فينفذ قبس الجواز النفاذ اه سم على عرج وقد عتق لان مجرد الاضطرار يسقط حرم الوطه ولا يلزم منه تقريره في الزهون بل القياس انه ان كان موصرا فقد اقل وجب ولاذن اه عش وهو القاهر (قوله) فلاخذ الخ) اي ولو علم بالماضي لم يكن يعز العالم به نهاية ومعنى (قوله) يقضي من الدين الخ) فيمنعها قبل سابق في العتق بالنسبة الى الدين المثل جل فانهم لم يعرضوا فيه لتفسير بين الامرين وكانهم تركوه ثم وضحه ان لا مانع من جعل المثل الى الدين ولو جعله رهنه فانهما اشعار بأنه لا بد من انشاء عقد الرهن وسبقه ان اثنى نفسه بالولد نصير رهنان غير انشاء رهن ولم يعرض ثم نظيره هنا يقتضي من الدين وان لم يصل فليتنامل اه سدره وتوه فيما اشعار بأنه لا بد الخ قد يقال المراد بقوله السابق واللاحق من جعله رهنان هاتين ورهنه رهنين لا يصدق قوله ولم يعرض ثم الخ اقول قد ذكرتم النهاية والمفسر يكتفي بغيره الشرح هناك لعلم مما هنا (قوله) وتفسيره في الخ) اي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله) بقيدها السابق) وهو قوله في التلويح مطلقا في الحال اذا كانت اقفل من الدين (قوله) وقت الاجبال) كان الاول تقديم على قوله بقيدها الخ (قوله) اي وان كانت الخ) هذا مع كون الاصول اسقاط الواو وكرم قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله اي وان كانت الخ) قبس ما من اختصاص هذا الدين الحال اه (قوله) رهنان الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشخيص وعابه لحق الابلا تختلف غير رهنان الاضمان المرهون قبل مبيع كمدفع الضرر من المالك لكن لا يباع شيء من المستوفدة الا بعد ان تضع ولها لانها لم تلحق بغيره وان تقسمه البايو يوجد مرهون فقام ان يسافر بها المستوفدة في ذلك ولها فان استقر قول الدين او عدمه من بشرى البعض بهت كما بعد اذ ذكر للحاجة في الاولى والضرر وفي الثانية وليس لاراهن اثنتيها أي المستوفدة للغير من أي ولا للغير متصلا بالبيع لان البيع انحاز للغير ورة ولا ضرر ورة الى الهبة نهاية ومعنى (قوله) لا يكثر رده) دليل نفوذ من السبق والنفوذ دون اعتاقها اه حلي (قوله) فينفذ الاستبدال) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقيها الاوجه ثم كن وهو المعتقد اه وان نظره في الاستوفدة (قوله) عرج وجزم به في الروض (قوله) المستوفدة الوطه) يدخل فيه الزوج فاذا حرز وجسمه بان استجارها من مالكها اليه فهو لها ومنها ما يمتنع عليه وطوها كانت حلالاتها حيث لا يدخل من لم يجعل مع انها يمتنع وطوها حسما الباب على ما يحمله الشيطان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك عنوه عرج (قوله) بل فلا جعلت حل فينفذ قبس الجواز النفاذ (قوله) بقيدها السابق) اي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله) اي وان كانت الخ) قبس ما من اختصاص هذا الدين الحال (قوله) فينفذ الاستبدال) ولو ملك بعضها فهل يسرى لباقيها الاوجه ثم كن ملك بعض من يعتق عليه اه

وتل طعنا كذا في الروض وأصلها عراقي الاولى بالذهب ثم لا يعل

ملك بعض من يعتق عليه الله . حتى إذا انتهت ولومت الراهن قبل بمعافاته سقط الدين بأمر المرحمين أو
 تبرع اجنبي إذا اعتقتون لم يتفق ذلك إلا بربانها ليستمر إظهارها فان بيعت ثبت الميراث فلا
 اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين أنه لو ارتد (قوله في الأولى)
 أي في الاختلاف بلا بيع و (قوله هذه) أي صورة الاختلاف بلا بيع (قوله من ذلك) أي من المذهب
 والظاهر والقطع (قوله ويبيعانهما الخ) وهي أمّا إذا انفك الخ (قوله في شرحه) أي شرح الزكشي على
 النهاج والجار والمرتضى بقوله للطلاق (قوله فيملا ملكها الخ) يتعلق به بعد تقديمه بالظرف الأول و (قوله)
 فيه طر يقان الخ) مقول القول (قوله أو تنقص) التي قول المتن ثم إن أمكن في النهاية الآخرة فالظرف الأول
 قيمة قوله فليبيعانها وحكم الخ وكذا في انفس الآخرة وحكم إلى المتن قول المتن (غرم قيمتها) أي إذا كانت
 مساوية للدين أو أقل والأقل يقرم الاقدار الدين اه نحفي وقته وقفته طاهره فليبيعان (قوله يكون) أي
 ماثره من القيمة والأرض وكل ذلك و يكون بالمعطف (قوله ههنا مكانه) وله صرف ذلك أي القيمة أو
 الأرض في قتله به بنهية بمعنى (قوله فالظرف) أي قوله في الاصح (قوله في الأصل) أي في العمل لكونه
 فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضي أن الاختلاف في كون التعمير هنا لا في غيرها (قوله انزق
 بها الخ) أي لا منصرف بل هو لا يملكها أي الولادة تنصف إلى طوئها الشارع قطع السبب بينهما وبين
 الولد لا ينافي ذلك ما سأل في الغصب أن الغاصب لو أحبل الأمهات فمضى به ثم ردها إلى مالكها فبانت
 بالولادة حين قيمته لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث خلط في جسمه اه نهاية قال
 عس قوله ولو باكره أي على الزنا جسمان غيره اه (قوله ولادة حر طاهر) لأن الولد سبب ضيقه وانما
 أوجبا الضمان في الامتلاء الوطء سبب الاستيلاء عليه أو العلان من آثاره فاستلذه اليد والاستيلاء والحررة
 لا تعلق بينهما والاستيلاء ولا شيء عليه في موز و جهامة كانت أو حر بالولادة تولده من مستحق نهاية
 ومعنى (قوله بنسبه) وبالأولى برزاه سدر (قوله با لا يولد) خرج بهما لو كانت بنفس الوطء فليبيعان
 كانت أو متو بنهية بخطا كانت أو متو سيق منه الوطء صرا ولم تنأى بمنزلة الاختلاف الوطء والوارث في
 ذلك فاصدق الوطء لأن الأصل برهنة متو وعدم الرتبة بل هو الغالب اه عس (قوله أي الزاهن) ويبيّن ان
 مثله معبر عنه ذلك فيما يظهر اه عس قول المتن (لا ينقصه) والافصح تخفيف الشاف قال تعالى لم ينقصكم
 ويجوز تشديدها بنهية ومعنى قول المتن (كل كوب) أي والاستخدام ولو لامة اه نهاية قال عس قوله ولو
 لامة معتد اه (قوله لا امتناع السفر به) تعليل للتقديم وقوله في البلد (قوله لا الضرورة الخ) عبارة بالنهاية فان
 دعت ضرورة ذلك كوجوب جلاء أهل البلد لغزو وفوقه قطع كل السفر به ان لم يمكن من رده إلى المرحمين ولا
 وكيله ولا من ولا كما تم قال الأثرى انه لو رهنه وابتاعه في السفر أي ثم أسره فلا تنقاع له السفر به نحو
 مقصده لغيره بنقوس به ما في ههنا اه (قوله أو وجب) وإذا أخذ الراهن من الرهن فلا تنقاع الجائزة لغير يده
 وأخذ الزكشي من كلام المتولي وغيره أن إذا وجد بالله ما لا آخر يمكن قضاء الدين منه بجزء يسع شئ منها ولا
 كلها كإيجان ذلك الشارح في شرح العياض ولعل المراد أنه حديثه بالبعد الاستيلاء فلا ينافي به بمصر حال
 الاستيلاء في ان ظاهر كلامهم جواز بيعها فاه الدين وان كان مضموا جلا قبل جلاؤه وقد وجد به بغير
 المبادي قالوا راعا للقيمة أذ قد تنافى قبل الجلاء ولا يقال لأخر وقد بيعها قبل الجلاء لان شغل التمتع لا يصار
 ضرر وقطع راجع و لو نال الراهن قبل بمعافاته سقط الدين بأمر المرحمين أو تبرع اجنبي إذا اعتقتون
 لم يتفق ذلك إلا بربانها لا يراى طاهره فان بيعت ثبت الميراث فلا اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط
 الدين فكسبها لها أو بيعت تبين أنه لو ارتد عس (قوله فالظرف) أي الجار والميرور (قوله ولا
 قيمة انزق بها) ولا ينافي ذلك ما ينافي الغصب ان الغاصب لو أحبل الأمهات فمضى به ثم ردها إلى مالكها
 فبانت بالولادة حين قيمته لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث خلط في جسمه اه
 (قوله كتبها الخ) نعم قال الأثرى انه لو رهنه وابتاعه في السفر اه السفر به نحو مقصده لغيره بنقوس به

هذه كالأولى أي في خلافها
 وبإدارة المتن من حيث
 سكاية الخلاف لا توافق شيئا
 من ذلك ويغير تمام المذكورة
 يعلم غلط الزكشي في قوله
 في شرحه فيملا ملكها بعد
 البيع فيه طر يقان أحدهما
 على ما يقتضيه كلامهما
 القطع بعدم انفرد ذي الله
 في ذلك ما سطر قائمه
 بنفذ على الاصح (فلا) لم
 تنفذه لا عارونه الأحبال
 و (ماتت) أو تنقصت
 بالولادة ثم أسر (غرم
 قيمتها) وقت الأحبال أو
 الأرض يكون (ههنا) مكانها
 من غير اشتراط من وانما
 غرم قيمتها وأرض نفسها
 في الاصح (النسبة) لا كما
 أو نقصها بالاستيلاء بلا حق
 فالظرف متعلق بغير لانه
 الأصل لا رهنه فلا اعتراض
 عليه ولا في جاز في جهاد لدية
 لم يردوا أو تبين بها تاتا
 بالاختلاف أم هو طوئ
 بشئ من ماتت به (وله) أي
 الرهن (كل) تنقاع لا ينقصه
 أي الرهن (كل كوب)
 في البلد لا امتناع السفر به
 وان قصر بلان الضرورة
 كتب أو وجب (والسفي)

وليس خفيف الغبار الصبح الظاهر وكتب فيقته ماذا كان هو وان صبح خبر الزهرن بحاجب وركوب (الالبنا والفراس) المنقص من الغبار والارض
الاذا كان الذين مؤجلوا قالوا فعلوا قطع عندا لخالقن عليه وجرى عليه جمع ومجمله ان (٧٧) لم تنقص الارض بالقطع ولا طاعت منته

أي زنته أسوة لتغيرها
وسم ذلك هو مشكل لأنه لو
تعدى به قطع أيضا كباقي
معناه وعدوا بحاجب عنه
الأخرى بما لا يشق وحكم
هذين وإن عرف كل ذي
تغيرهما بمسار لكن أعادهما
هنا لئلا عليهم قوله (فان
فعل) ذلك (أي لم يقل قبل)
حلول (الاجل) لتحقق
ضرورتهما لأن مع إمكان
أدلهما من غيره أو فاه
قبة الأرض به (وبعد) أي
الحلول (يقطع) وجوبا (ان
لم تنف الأرض) أي فتمتها
(والذين وزادته) أي
القطع ولم يحجر على الزهرن
ولا أنف في بعضها مع ما فيها
لتعلق حق الزهرن بأرض
فأرغما فالأول والأرض به
أول تزد بالقطع أو حصر عليه
بقلى أو أن الزهرن فيما
ذكر ولم تكن قبة الأرض
ببعض أكسوم فتمتها مع
ما فيها لا يقطع بل يباع
معها وزع الغنن عليها
وحسب النقص عليه (ثم
ان أمكن الانتفاع الذي
يريد الزهرن من المروهن
بغير استرداد له كمرقة
تكن عملها هو بيد الزهرن
(لم يسترد) إذا ضرر وئاله
(والا) يمكن الانتفاع به إلا
بالاسترداد كالخمر فوان
كان له حرفة تكن عملها بيد
الزهرن (فيسد) الضرورة
بالنسبة لما أراد المال كمنع
نحرما أو قسود من مبيع خلو (و يهدى) الزهرن عليه بالاسترداد الانتفاع شاهد به أو واجباً عليه منعه كمرقة (انما تهم) وإن

من غير تقصير لم يضمنه كقوله الروابي اه معنى زاد النهاية فلا وادعى أي الزهرن رده على المرهن فالصواب أنه لا
يقبل كالمزمن لا يقبل دونه الرديين مع ان الزهرن ائتمنه باختاره اه قال عرش قوله درهم يضمنه
أي شئ به يكونونهما كانه وصدق في أنه لم يقصر اه (قوله وليس خفيف) بالوصف قول الباقين
(الالبنا والفراس) أي في الأرض المروهن وتقول الأولى الفرص لأنه المصدر لفرس يختلف الفراس فانه اسم
يفرس ثمراً ينتج نسخة كذلك اه عرش (قوله المنقصه) الخ قضيت استناع ذلك وإن وقت قبة الأرض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبره نص يؤدي إلى تعقبات حق المرهن لم يكن بعدا اه عرش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلاً) أي أنه فحينئذ ذلك أي البنية والفرس معنى ونهاية أي قهرها عرش (قوله وأفلح
عند الحلول) أي التزم اه معنى (قوله ويح) أي الاستئجار المذكور (قوله نظيرها) أي في فسر ولا
الاحراز (قوله ونص ذلك) أي قوله ويح الخ هو مشكل أي الاستئجار المذكور (قوله انه) أي المال (لو
تعدى به) أي البنا والفراس (قوله ينام) أي كما إذا قال فصل وأفلح الخ (قوله مع انه) أي قوله وأفلح الخ
(قوله لخاصة) اه له عند وجوده فاض برى ذلك اه سید عرش (قوله نص عليه) أي في الام اه معنى
(قوله أي منته) اه له زراعاً ما يدرك قبل حلول الدين أي معه كجيشه شئنا ان لم ينقص الزرع فقيمة
الأرض إذا لم يرو على المرهن اه معنى زاد النهاية وبحث الأذرى استئجاره بما تخفف على وجوب الأرض
بالجن تغطية الناموس ولأنه قرب كالأرض ولا تنقص القيمة اه قال عرش أي فلا يثوقها
البنا المذكور على إذن ولا يفتقر فيما لم يكن من الحلول أو قبل اه (قوله كباقي) أي قوله وبعد يقطع
اه سم (قوله وحكم هذين) أي البنا والفراس اه نهاية (قوله كالذي قبله) أي قوله وفي كل انتفاع
الخ (قوله عمار) أي من قول المتن (ولا رهن) أي قوله ولو وطئ اه كرهى أي لأن هذين من جهة ما ينقص
المروهن كمنع التزويع أو ما جاز الانتفاع عنه والركوب فعل من مفهوم القول المذكور (قوله أعادها)
أي هذين وكذا عمار أو دهمها شرح التلخيص حيث قال أعيديني عليه ما ياتى اه وقال الجعري قوله
ليني عساه أي حكم البنية والفراس مع ما قبله فينبى على حكم البنا والفراس قوله فان فعل الخ وصلى حكم
ما قبله قوله ثم ان أمكن فاعاد ما ياتى الخ ولم يقل قوله الخ اه وهو بعد (قوله ذلك) أي البنا والفراس
(قوله أو فوالخ) اه طلع على أداه الدين (قوله بل يباع معها) أي في الأخيرين (وحسب النقص عليه) أي
في الأخيرين نهاية ومعنى قال الرشيدى أي الثالثة كقوله كلام الشيعين اه (قوله الذي يريد) أي قول
المتن انما تهم في المعنى انك إذا في النهاية الأقوله كمرقة قال به في أول مرة (قوله وان كانه الخ) غاية لقول
المصنف لا في مسترد (قوله وقت فراغه) فساد ما استغنا عنه عند الزهرن لا يرد مطلقاً اه نهاية
ومعنى (قوله منه) أي من العمل (قوله واختر الخ) عباداً تلقى نعم لا يسترد الجازية الا اذا آمن الخ (قوله
اليه) أي الزهرن (قوله ما منع خلو) من زوجه وأرأسه وأحجره أو تسو ثوب من معن منه عليها اه كرهى
(قوله شاهدين) أو رجلا و امرأتين نهاية ومعنى (قوله لخاصة) اه له عند وجوده فاض برى ذلك
اه سید عرش (قوله كمرقة) في العباب مرفقاً وما ذكره الشارع متعباً قد رده في الأولى مع الأشهاد
فردة ثم ينكر أخذ في المرة الثانية مثلاً سم على ج ومما استوسجهم الا قرب اه عرش (قوله فها
عليه) و يؤخذ من وجوب الأشهاد من جهة ما يقتضيه بان الإصلاح أن من للصفة طهرين مشتركاً وطلب
شركة الأشهاد في ما ياتى اه نهاية (قوله فها عليه) أي على الزهرن بالاشهاد فيني اشهاد المرهن كفيته

ما في معناه (قوله كباقي) أي في قوله وبعد يقطع (قوله وقت فراغه) فساد ما استغنا عنه عند الزهرن لا يرد مطلقاً
وفالروض شرحه ما تنصفر علالاته البائع من الميوس بالثمن لا يستغنا عنه لأن ملك المشتري
غير مستقر بل يستسحب في يده المشتري انتهى (قوله شاهدين) أو رجلا و امرأتين (قوله كمرقة) وفي

الراهن به تبصم قوله الا في خلافه ما شهد أصلاً اه كرى (قوله بخلاف غير الميثم) بان ثبت عند التسه
عبارة شريح هر لظاهر العدالة بان كانت ظاهره من غير ان يعرف بانها من غير علمه ما شهد أصلاً اه
وذا الاستدلال ثم ادعى دمه على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه لفرض نفسه كما في ذلك شخصاً الشهاب الرملى اه
سم (قوله فلا يرضه) أى الراهن عبارة النهاية والمغنى فلا يكف الاشهاد اه (قوله أصلاً) أى لا كل مرة
ولاول مرة (قوله بخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والمغنى لكن ذكره الجعبرى عن القليوبى
عن هر كاتى (قوله لا يسلم اليه) أى لا يرضه الى الراهن بل ورد له قاله شخصاً هر اه قليوبى اه
جعبرى (قوله وان رده) الى قوله كل حين في النهاية (قوله وان رده) أى وان رده الراهن اذن المرتين اه عى
صبارة السكرى بان قال بعد اذن المرتين في التصرف في ماله لا تصرف فيه ولا يتبع به ثم بعد ذلك لا انتفاع به
كأذا أياهم واحدشياً لو احدثوا للمباح لا حاجتى اليه لا تبطل الا بحد ذاته بعد ذلك لا تصرف فيه الوجه
المباح اه (قوله لان المنع المخرج) صبر على المنع لان المنع كان لجهته ونقد الا بحد ذاته فصل الوطعان لم تحبل الراهن
بعاله وان احبها واوافق او باع او وهب ففسد طل الرهن كالى انة آخر فلاؤذنه في الوطع فوطى ثم أراد
العود الى الوطع لان الاذن يتضمن أول مرة الا ان تحبل من تلك الوطعان فلتع من لان الراهن قد تبطل اه
ولظاهر كلامهم أنه لو طعن في ان تحبل مالم يرجع المرتين اه وادفع النهاية عند وجوده في يتبدل على التكرار
والا فالحاق بمحل على مرة اه وياتى في التمسح ما وافق اطلاق المغنى الشامل لحاله عدم وجوده في التكرار
التكرار (قوله بما يزل المخرج) أى تصرف ما دون فيه يزل المخرج (قوله كرهين) مثال التصرف (قوله بحسنة
منه) أى حسنة الراهن من المرتين اه كرى (قوله لغيره) أى غير المرتين (قوله وقضته) أى قضية اطلاق المتن
(قوله بحسنة المخرج) المعنى عند شخصاً الشهاب الرملى أنه لا يصح الرهن من المرتين بدى آخر الا بعد دفع الاول
فلا يكتفى الاطلاق بخلافه ومن آخر بان المرتين فانه يصح ويكون فصلاً الاول وان لم يتقدم فصح اه سم
(قوله لا تمنع) أى الراهن الثاني (قوله وهو) أى الصحة أو القضية (قوله اجعلاه) أى العاقدان الراهن الثاني
(قوله رده الى المرتين) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى (قوله لا يرضاه) أى باعتبار وضعه اه سم (قوله وتبطل
القض) أى قبل قبض الموهوب بعيداً والمغنى والنهاية وتولم مرتين الرجوع فيسملوهب الراهن أو رهنه باذن
المرتين قبل قبض الموهوب أو الموهوب لانه انما يلزم القبض اه (قوله بشرط ان يبايع اه) أى بايع اه عى
(قوله لان وضع البيع الزور) وانما اردت فيه وانما ظهر أثره في حق من له الخيار وقدم ذلك أن يحل ما ذكر
اذا شرط الراهن ان يبايع نفسه أو لاجنبى فان شرطه للمرتين كانت سلطته الرجوع به بلا خلاف وسمى تصرف
باعتناق أو نحوه وادى الاذن وانكره المرتين صدق بينهما لان الاصل عدم الاذن وبقاء الراهن فان نكل حلف
الراهن ولكن كماله تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق أو الايلا حذف العتيق أو المستودة
لا يمان بستان الحق لا تقصدهما بخلافه في نكول المغنى أو وار ومحب لا يحلف انهما لانه لم يشترط الحق
للمغنى اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله وأهم الى وسمى قال عى قوله حلف العتيق المخرج أى على اليت
(قوله كبر) أى فى اول باب الخيل اه كرى قول المتن (فان تصرف المخرج) أى بصرفه وان كان وبلا دوهو
الباب مره فقط وما ذكره الشارح متجهما فذكره في المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكره أخذه في المرة
الثانية (قوله بان ثبت عند التسه) عبارة شريح هر لظاهر العدالة بان كانت ظاهره من غير ان يعرف بانها من غير علمه ما شهد أصلاً اه
يعرف بانها من غير علمه ما شهد أصلاً اه لا انتهى وذا الاستدلال ثم ادعى دمه على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه
لفرض نفسه كما في ذلك شخصاً الشهاب الرملى (قوله والا انتفاع) كالى في النصارى فلاؤذنه في الوطع فوطى ثم
أراد العود الى الوطع لان الاذن يتضمن أول مرة الا ان تحبل من تلك الوطعان فلتع من لان الراهن قد تبطل اه
انتهى ولو دلت القرينة على التكرار لم يرجع المرتين (قوله وقضته بحسنة منى) أى المخرج المعتمد
عند شخصاً الشهاب الرملى أنه لا يصح الرهن من المرتين بدى آخر الا بعد دفع الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف
وهمن آخر بان المرتين فانه يصح ويكون فصلاً الاول وان لم يتقدم فصح (قوله لا يرضاه) أى باعتبار وضعه

اشتهر عند التمهلى الاوجه
بخلاف غير الميثم بان ثبت
عند التسه فلا يرضه ما شهد
أصلاً وبخلاف المشهور
بالخاتبة فانه لا يسلم البدوان
أشهاد (وله بان المرتين)
وان رده على الوجه كان
الاباحة لا يربط بالرد وفاق
الوكالة بانها عقد (باعتناق)
من التصرف والانتفاع لان
المنع لم يفسد بطلان الرهن
بما يزيل الملك أو نحوه
كل حين لغيره وقضته بحسنة
منه بدى آخر لقضته فصح
الاول وهو واضح اجعلاه
فصلاً والا فلا يمانه للعقد
الاول لم يمانه من أسكاه
كل مرة أن لا رهنه من بدى
آخر فاندفع ما لا استوى
وبغيره هنا (له) أى المرتين
(الرجوع) عن الاذن (قبل
تصرف الراهن) تصرفه فالأما
فه الرجوع بعد دفع الهبة
وقبل القبض وبعد الوطع
وقبل الحل نعم لو اذن في
بيع فباع بشرط الخيار لم
يصح رجوعه لان وضع
البيع الزور محكم امر
وكره رجوعه من وجهين الاحلية
بغير الخيار أو بغير (فان
تصرف) بعد اذنه فيما
يتوقف عليه (باعتناق)
برجوعه فكشصرف وكيل
جهل مره فلا ينفذ

وجود الواحد فقط معها
مقتضى العاقبة ان توضع عند
بحر لها دور جلي تقتضيه
من ذكر او امر أو ناسخ
ثقتان وجد في المرحن
شرط مما امر أو كانت صغيرة
لا تستهي بعنده وشرط
شلاف ذلك مفسد والحق
كلائي لكن لا موضع عند
أثنى اجنبية (ولو شرط)
أي الزمان والمرن (وضع)
عند عدل) مطلقا وناق
وهما بتصرفان لا ضمهما
التصرف التام (باز) لان
كلا لفظين يصاحبه فلولي
الحفظ والقبض فان أراد
مفرا فكلوا دبح بيماني
فيه نظير ما مر ولا يتعاضل
وضعه عند الزمان جازي
الاعتد وكون بد لتصل
للنبية عن المرحن انما هو
في ابتداء القبض دون دواحه
أما نحو قول وكيل وما ذون
له وعامل قراض ومكاتب
جاز لهم الزمان أو الزنهان
فلا بد من عدالة من يوضع
عنده كايحده الأزدي (أو)
عندنا نين ونصا صلي
اجتماعهما على حفظه أو
الانفراد به فذلك واضح
أنه يتبع فيه الشرط (وان)
أطلقا فلا يحد أحدهما
الانفراد بحفظه في
الاصح لعدم الرضايد
أحدهما على الانفراد
فصعلا في حوزهما والا
ضمن من انفرده فصعلا
لرسالة صاحبها لا اشتراك
في ضمان النصف

(قوله لان المدة هنا) الخ فدية مال أو أقد جاري الحلية والمهر ولم يتعبر واقع التعدد به فيما جرحه
النهاية من الاكتفاء بالواحدة الثقة اهـ سديد وقال عـش واذكر بما قاله جـ اهـ (قوله فترضع)
أي الامدة (قوله عند بحر) الخ تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لأمراء (أي) (قوله فعنده) أي موضع
الاعتد المرحن فلو صارن الصغيرة تستهي نقلت وجعلت عند عدل برضاها فانما تنازعوا معها الحاكم
عند من واه وماله ما لو مات حليته أو صغرته أو سافرت إليه عـش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد)
فصيته أنه مفسد للعقد وهو ظاهر لا يشترط خلاف مقتضاه وقد مر بطلان الزمان أيضا للشباب الرمي في
حواشي شرح الروض اهـ عـش (قوله لا يوضع عندنا) الخ أي لا رجل أجنبي يكتفه الاذرى عن
البيان وانما يوضع عند بحر اهـ رشدي (قوله مطلقا) أي قول المنة أو عندنا نين في النهاية والمعنى الا قوله
فان أراد الزمان (قوله مطلقا) أي تصرفا لا انفسهما أو لغيرهما ككونهما وليين اهـ كـردى (قوله)
وهما بتصرفان) أي في مفهوم عدل تفصيل (قوله لا انفسهما) أي خرج نحو الولي (قوله التام) احتراز
عن المكاتب اهـ سم (قوله فتولي) أي من شرط الوضع عند من عدل أو فاق بشرطه وكذا ضمير فان
أراد الخ (قوله فيه) أي في الوديع (قوله نظير ما مر) أي قيل قول المنة والسكنى (قوله ولو ثقة)
الخ ولو ادعى العطل بردهما أو هلا كهمسدى وليس له رد إلى أحدهما فان تلفت فحدا أو تلفت غيره ولو
عدا أخذ منه البدل وحفظه بالذن الأول أو تلفت عدا أخذ منه البدل ووضعه عندا خرل تعديه باتلاف
المهر ون قال الأذرى والظاهر أخذ الثمن في المقوم أم المثل في طلبه عـش قال وكان الصورة فني اذا تافه
عـش ادعوا تاملوا تلفت مكرها ودفع الصل فيكون كالأول تلفت فاني انتهى وهو محمول في الشق الأخير
على ما لو عدل عاين دفعه إلى الأعلى منه ولا فلا ضمان اهـ نهاية قال عـش قوله في الشق الأخير هو قوله أو
دفع الصل وكذا في الشق الأول على أنه طريق في الضمان ولا فرق الزمان على المكرب كسر الزمان اهـ عبارة
المعنى ولم يوضع عندنا المهر ون أت رد على العاقدن أو إلى وكيلهما ولا أن رد إلى أحدهما بالاذن من
الاخر فانما لا وكيل لهما رد إلى الحاكم فان رد إلى أحدهما بالاذن من الاخر فلفض منه والقرار على
القباض اهـ (قوله على وضعه) أي بعد الزمونه بامية ومعنى (قوله لا يوضع عندنا) صرح كإقتضاء كلام
صاحب المطلب بخلاف ما اقتضاء كلام القرار ولو شرط كونه في المرحن يوافق به العدول وما يواز اهـ
(قوله أما نحو قول الخ) أي كالتبر وهو مختار زونه وهما بتصرفان الخ (قوله لهما الزمان الخ) أي حيث
يجوز لهما القراض ولو كل إذا لهما الزمان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا وأما اذا وضع عندهم قالو جـ
والجواز طاعة حيث كان الزمان ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما اهـ سم قول المتن (أو عندنا نين) أي مثلا نهاية
ومعنى (قوله فصعلا) أي المتن في النهاية والمعنى (قوله في حوزهما) أي حيث لم تكن قسمة فان أمكنت
قسمة اقتسمه بكل الوسيعة ثم أتيه سم على منهج فقلان يراوى عـش (قوله ولا اشتراك في الضمان)
النصف) يعني أن يكون المراد أن كلامهما يضمن جميع النصف تعدى أحدهما بتسليمه والاخر بتسليمه
وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليأتل سم وعـش رشدي وقولهم جميع النصف أي النصف الذي
سلم لا آخر واما النصف الذي تحسده فلا يضمن لانه أمين بالتسليم له يجرى (قوله في ضمان النصف) ولو
(قوله وهما بتصرفان) أي في مفهوم عدل تفصيل وقوله لا انفسهما خرج نحو الولي وقوله التام احتراز عن
المكاتب (قوله فكلوا دبح) فاما ما قد يفهمه به على المال أو وكله وفيه نظر انا كان غير رضا
المرن لأجل تعلق حقه لأن وأدبقوه فكلوا دبح فكلوا دبح لا سافر به الا اذا جازنا ما لو دبح وقد يؤده
قوله نظير ما مر (قوله جاز لهم الزمان) أي ضمان نحو المكاتب وعامل القراض ولو كسـل اذا
جاز لهم الزمان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا وأما اذا وضع عندهم قالو جـ الجواز مطلقا حيث كان
الزمن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله ولا اشتراك في ضمان النصف) يعني أن يكون المراد أن كلامهما

غصبها الرهن من العدل وأغصب العين شخص من مؤمن كودع ثم ردها إلى من غصبها منه رضى بخلاف من
 غصب من الملتقط أو لقطه قبل غلبها ثم ردها إليهم براء لأن المال لم يأتهم وأغصب العين من ضمان مأذون
 كستعير ومستلم ثم ردها إليه رضى كجزئهم في الأثوار أه نهاية قال عى قوله لم يبرأ أى وطريق التمس من
 الضمان أن ردها على الحاكم وقوله لم يأتهم أى الملتقط وقاس الملتقط أنه لو طرأ على الرهن مثلاً أو بالدار
 وغصبه منه شخص ثم ردها إليه لم يبرأ لأن المال لم يأتهم وطريقه أن ردها كما قدمه ومن ضمان مأذون
 استقر بغير الغاصب فلا يبرأ من غصبه بالعدل أه عى (قوله ولو انتقا) أى قوله وان كان بعدنى
 النهاية لا قوله بذنهما إلى المتن وقوله فيما لا يمتن (قوله أو غيره) أى من عدل أو فاسق بشرط (قوله لم يبرأ) أى
 أى ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه أن تحدث عدوان بينه وبين الراهن أه عى قول المتن
 (أو فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العدل قال الداروى صدق الثاني بلا عى قال الأذرى ينبى
 أن يحلف على نفي عمله وظاهر كلامهم أن العدل لا ينزل عن الحفظ بالقسط قال ابن الرضاه وهو صحيح
 الآن يكون الحاكم هو الذى وضعه لأنه نائبه فينزل بالقسط انتهى قلنا أو يكون الراهن نحوولى أه سم
 وقوله وظاهر كلامهم إلى قوله انتهى فى النهاية مثله قال عى قوله وظاهر كلامهم إلى معذوقه قلت الخ
 فينزل بالقسط أه عى (قوله فسقه) أى الفاسق فإنه ومعنى (قوله أو خرج عن أهلية الحفظ الخ) فقتبته أنه
 لو أخرج عليه وأوجن وطلب أحدهما فأنه نقل وعطى فأولوا فأقول ينبى فقتبته أنه الحفظ إلى أن حدده بطلان
 الاذن الأول أم لا فبسته فظهر وقبى مالى زاد فسق الولي ثم عاد من أنه لا بمن قولة جديدة أنه هنا لا بمن تحديد
 الاذن أه عى (قوله بذنهما) أى ذنبهما عبارة والنهاية والمغنى وطلباً أو أحدهما فأنه نقل وجهه
 الخ (قوله عند من يتقاع عليه) سواء كان عدلاً أم فاسقاً بشرط المارئة ومعنى (قوله وان أبا الخ) أى
 بعد لزوم العدة من الجانبين أم لا لم يبرأ الراهن بحال كجسائى أه عى (قوله أنه) أى فبن بوضع
 عنده (قوله أو لم يبرأ من) يحلف على أبا الخ (قوله لأنه العدل) أى الاتصاف أه عى عبارة الكردى
 أى لأن الوضع عند العدل هو الأمر المعتدل لقطط النزاع أه (قوله وان لم بشرط) أى الرهن (فبيع الخ)
 غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل أه عى (قوله أم لا تشاحا ابتداء) أى قبل الوضع عبارة الكردى
 يعنى لا بعد الاتفاق أه وهذا عدل قول المتن وان تشاح الخ المرفوض فيما بعد الوضع (قوله بحال) أى بشرط
 من الاقباض والرجوع (قوله وان شرط) غاية عى (قوله حينئذ) أى قبل القبض (قوله فلا يباع له)
 أى الرهن الراهن (قوله بأبضاه) أى المروءة (قوله ولا الرجوع عنه) أى عن عقد الرهن ففى كلامه
 استخدام (قوله رد) خبر وزعم الخ (قوله بأحد هما) أى الاقباض والرجوع أه عى (قوله وان كان
 بعده الخ) لا ينبى ما فإذ كيف يكون التشاح بعد القبض فبن بوضع عنده من أفراد التشاح ابتداء كلهم

يعنى جميع النصف لتعدى أحدهما بشاحيه ولا آخر يسلمه وفراد الضمان على من تلفت بده فليأتمل
 (قول المسنف أو فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العدل قال الداروى صدق الثاني بلا عى قال
 الأذرى ينبى أن يحلف على نفي عمله ذلك أه قال وظاهر كلامهم أن العدل لا ينزل عن الحفظ بالقسط
 قال ابن الرقة وهو صحيح الآن يكون الحاكم هو الذى وضعه لأنه نائبه فينزل بالقسط أه قلت أو يكون
 الراهن نحوولى (قوله وان لم بشرط فبيع) إشارة إلى رد ما فى شرح الروض عى ابن الرقة حيث قال قال
 ابن الرقة فعدا أى نقل الحاكم له عندهم براءه إذا تنازعاً إذا كان الراهن مشروطاً فبيع ولا ينقله أن لا
 بوضع عند عدل الإرضاء الراهن لأنه لا امتناع أسل الاقباض أه ما فى شرح الروض وكلمته على
 عدم لزوم الرهن بقبض العدل هو ممنوع لأنه نائب الراهن فى القبض فقتبته كقبضه غير آيت الشارع فى
 شرح العباب أم لا فى رد بما حاصه أن الذى عدل عليه كلام الجواهر وغيره أن العدل نائبهما وان قبضه
 كقبض المرتهن وان ما قاله ابن الرقة فيحصل على القول بأنه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم أنه
 وكيل الراهن لأن هذا بالنسبة إلى التصرف فى المروءة فليأتمل (قوله وان كان يبرأ) الخ لا ينبى ما فیه

(ولو) انتقا على نقله من
 هو يدين من رهن أو غيره
 جز مطلقاً فان لم ينتقا
 وقد تغير حال من هو يديه
 من المرتهن أو غيره بأن
 مات العدل (للموضوع
 عنده (أو فسق) أو زاد
 فسقه أو خرج عن أهلية
 الحفظ بغير ذلك كان صار
 عدوً تحدهما بذنهما إلى
 الاتفاق وعدم المشاحنة فان
 امتسلا (حصولاً حيث
 يتفقان) أى عند من
 يتفقان عليه (وان)
 أبا الخ (تشاحاً) فليأتمل
 المرتهن ولم يرض الراهن ببد
 وارثه (وضعه) الحاكم عند
 عدل) وإلا لانه العدل وان
 لم بشرط فبيع أو كان
 وارث المرتهن أو يدينه
 عدلاً لأن الفرض أنه لم
 بالقبض ولا يلزم من
 الرضا بالسور الرضا
 بالورث أم لا وتشاحا ابتداء
 فبن بوضع عنده فان كان
 قبل القبض لم يبرأ الراهن
 بحال وان شرط الرهن فى
 بيع لجواز من جهته
 حينئذ فلا طالبه بأبضاه
 ولا بالرجوع عنه وزعم
 مطالبته بأحد هما لا يستقر
 عنه رد بان فعل جائزاً
 له لا يقال له عاش وان كان
 بعده

مرجع صنعه اه سم أي حيث عطف على جواب أما (قوله وقد وضع الخ) أي والحال قد اخل (قوله بلا شرط) أي من غير شرط نحو كونه في يد المهرن أو العدل مثلا (قوله عليه) أي العدل أو المهرن (قوله بمقتضى) أي كقوله الحال عاص (قوله وأما) أي عطف على قوله عند (قوله لم يصح على ما قاله جمع الخ) ظاهر النهاية وصرح المصنف بغير اعتداله (قوله لانه) الاحد (قوله فانه) أي رأى الحاكم الفاسق قول المصنف (ويستحق) بينه المقتول والمقتل عند الحاجة (وللمهرن إذا كان يدسره من ضمن طلب وفاق من أي مما يشاء تقدم أحدهما) وأما أن كان من فقط فله طلب يسع المهرن أو فاقه منه فلا يتعين طلب البيع أه نهاية (قوله) بأن حل الدين في شرح العبايفر وعن الأتوار وغيره داخل الدين فقال المهرن للمهرن ودال الرهن حتى أعلم بلزومه الدبل ببيع وهو في يده فاوصل حقه إليه سلمه المشتري رضا الزاهن وأقر الزاهن رضا المشتري فان امتنعوا في الحاقه كم وإن قاله احضر الزاهن لا يبيع واسلم الثمن اليك أو أبيعهم منك بلزومه الاجابة فان اجابه واشترى اولو الدين جاز وكذلك وكل من يشتريه له اذا عرض للبيع ولم يأت البيع الا باحضار الزاهن ولم يبق بالزاهن لرسول الحاكم أمينة لمحضره وأحرته على الزاهن وأقر الزاهن به بدعيه فاق من غير غش أي حيث لا تأخير اه ولا يسلم المشتري الثمن إلى أحدهما الا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم مر وقوله فيجاء رضا الزاهن أي اذا كان له حق الحبس كله واضح ثم قوله رضا المشتري أي ما لم يكن له حق الحبس والآن يفتح الرضاء كله ظاهر مر وقوله لم يلزومه الاجابة لعل هذا اذا تأنى البيع بلاحضار لأخذ من قوله ولم يأت البيع اه سم (قوله) وقضيه هذا أي المقتل (قوله وان طلبه) و (قوله ودفعه) أي التوفيق من غير الزاهن أه نهاية قال عرض قال ع وطريق المهرن في طلب التوفيق من غير المهرن أن يضع الزاهن بجزا من جهته وطلب الزاهن بالتوفيق اه (قوله وبه) أي بعدم الزوم (مرح الامام) اه اه النهاية (قوله ما يشهد) أي حين اذ طلب المهرن الوفاء وقد عليه الزاهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) أي إلى تبسير البيع (قوله أو يقال الخ) اقتصر عليه انتهاء (قوله) كان رضاه بتأخير - قما - ظاهره وان طالت المدة وهو كذلك حيث كان الزاهن غرض صحيح في التأخير يكلف اه عرض أي في النهاية (قوله كان) أي رضا المهرن يتعلق الخ (وقوله رضاه الخ) خبر كان والوجه جوابا له كروى (قوله أيت السبكي الخ) ويمكن حمل اختياره السبكي على ما اذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح شرح مر اه سم قال عرض قوله من غير

اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن وضع عنده من افراد التشاح ابتداء كله وصرح بصنعه (قوله) وقال آخرون وهم الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين ونفاه عن ابن سريج (قوله بأن حل الدين) في شرح العبايفر وعن الأتوار وغيره داخل الدين فقال الزاهن للمهرن ودال الرهن حتى أعلم بلزومه الدبل ببيع وهو في يده فاوصل حقه إليه سلمه المشتري رضا الزاهن وأقر الزاهن رضا المشتري فان امتنعوا في الحاقه كم وإن قاله احضر الزاهن لا يبيع واسلم الثمن اليك أو أبيعهم منك بلزومه الاجابة فان اجابه واشترى اولو الدين جاز وكذلك وكل من يشتريه له اذا عرض للبيع ولم يأت البيع الا باحضار الزاهن ولم يبق بالزاهن لرسول الحاكم أمينة لمحضره وأحرته على الزاهن وأقر الزاهن به بدعيه فاق من غير غش أي حيث لا تأخير اه ولا يسلم المشتري الثمن إلى أحدهما الا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم مر وقوله فيجاء رضا الزاهن أي اذا كان له حق الحبس كله واضح ثم قوله رضا المشتري أي ما لم يكن له حق الحبس والآن يفتح الرضاء كله ظاهر مر وقوله لم يلزومه الاجابة لعل هذا اذا تأنى البيع بلاحضار لأخذ من قوله ولم يأت البيع اه سم (قوله واستشككنا بن عبد السلام) قال السبكي وهو مذكور في اشكاله قال حشنا الشهاب الرلعي خصوص ما عرض حله بعد الرهن واشترى الخ وفتا الحلول فانه يعجز بيعها حتى تضع كلبا في هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بأنه ليس من اللائق أن يستمر الزاهن يحجزه أو علب في الدين لروه وتقم مطالبة من مال آخر حاله غير فيها فان كان المهرن حريصا على ذلك فذلك الرهن وهذا معنى حسن ظهر في مكان أن وصفه كلام الاصحاب اه (قوله) ثم أيت السبكي اختيار الخ ويمكن حمل ما تراه السبكي على ما اذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح مر

ومعد وضع بسعدل أو المهرن بلا شرط لم ينزع قهر عليه بالجموع وأما في وأراد أحدهما نزع لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى بيده مع الفسق ومازغ فيه الا ذرى بأن رضاه ليس بعقد لازم وقال آخرون رفع الامر لهما كم فان رآه لهما لم ينفله وانقله (ويستحق يسع المهرن عند الحاجة) البيان لحل الدين ولم يوف أو أشرف الرهن على الفساد قبل الحل ولو قضيه هذا أه لا يلزم الزاهن التوفيق من غير الزاهن وان طلب المهرن وقد عليه مرح الامام واستشككنا بن عبد السلام بأنه حيث يجب اذا وفور فكيف ساغ له التأخير ويجب جعل كلام الامام على تأخير يسر عرفا لهما حيث حيث ذأو يقال للمرضى المهرن يتعلق حقه بالزاهن كان رضاه بتأخير حقه إلى تبسير بيعه واستغنا من عند شرط أيت السبكي اختيار وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غيره

وأنه من غير ملوك أسرع وطلبه للمرئ من وجبه وهو متفق ولا ينفيه أن المرئ من لوطيب (٨٢) السبع فابى الراهن أن الزمة القاضى قضاه من

غرض الخ إلى الراهن في التأخير اه (قوله واه) أى الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متفق) وفاقا
للمعنى (قوله ولا ينفيه) أى لا ينافى اختيار السبكي ما يقضى من المصنف أن المرئ من الخ اه كرده عبارته
ان أراد لا ينافى ما اختاره السبكي كقول ظاهر فلا يتحقق ما قبلان السبكي وجوب الوفاء من غير إذا كل أسرع
وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى اه وقال السدق قوله ولا ينفيه أن المرئ من الخ أى لا ينافى ما تقرر دق
المتن من استحقاق بيع الموهون الخ اه أقول يصحح أنها به حيث قال قبل ذكر كلام السبكي ما قبله ولا ينافى
ذلك ما فى من اجباؤه على الإلزام أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمرئ حتى
يعبره على الإلزام من غير الراهن اه أن مرجع الضمير ما تقدم عن الإلزام (قوله فليزمن) بينه المفعول من
الإلزام (قوله فلا ينافى الخ) أى لما كان المراد من الضمير الإلزام فلا ينافى ذلك اختيار
السبكي لا ينافى ما قدمناه أيضا من انحصار حق المرئ في الموهون إذا تيسر بيعه لاحتساب أنه لا ينافى الخ
لنفسه فليزمنه حيث لا يسع اه كرده (قوله يكتمه) يعنى قوله وقضى به هذا أنه لا يلزم الخ فانه مقدم
الانحصار اه كرده أقول بل الظاهر أنه أراد بذلك قوله أو ية للملحوظ المرئ الخ فلو لم يكن (قوله) ويسبق
المرئ من الخ) أى ان لم يتحقق رقبته جناية على ما به قول المتن (بأن المرئ) أى ولا يتر عن يده ما تقدم
اه عن (قوله أو وكله) إلى التيسير في النهاية والغنى الآخرة ولا عذر إلى المتن وقوله وأوفى إلى ولو كان وقوله
وهو مشكل إلى المتن (قوله لا الخ) عبارة النهاية والغنى لانه فصحا اه وهى أحسن (قوله ولا عذر
له في ذلك) سياتى من النهاية والغنى عند قول السبكي ثم ان فى دون عن الملل الخ ما بين من المراد بالعدو
(قوله الزم الخ) عبارة النهاية والغنى عقب قول المتن ترى هو يعنى الإصرار أى إذا كان أو ترى اه قول المتن
(ترى) كذا فى أصله وفى سائر النسخ فى نسخ الخ والنهاية أى والغنى ترى اه سدع (قوله فان أصر
الخ) أشبه به إلى أن ما فى المتن وادع لكل من الجنتين المتعاطفتين (قوله باعه) أى وغيره يفعل بالصفة
كأنى (قوله وأذن) إلى قوله ولو عجز آخره سم وعش (قوله ومنعه) عطف على قوله أذن لراهن (قوله إذا
أبى) أى المرئ من (قوله منعه) أى الله من وكذا غيره فيه (قوله فليطلق) أى ينص الحاكم (قوله يصح
الصحة) قال الزركشى والقاهر أن مراد حديث يجوز بيعه بان يدعو إليه ضروره كالخبر عن موته وحفظه
أو الحاجة إلى المأزاد على دس المرئ من منعه شرح مر اه سم (قوله ويحصر) بينه المفعول (عليه) أى
الراهن و(قوله إليه) أى الوفاء به من ما تقدم إلا إذا أبى من أخذ منه من غير إجماع (قوله به) أى البيع
(حينئذ) أى حين أذ كان لغرض الوفاء مع الخ فى الدين إلى (قوله لىوفى) من الإبقاء أو التوفيق (منه) أى
من الموهون ومنه (قوله بما واه) متعلق بالزمة القاضى الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر أنه لا يتعين بيعه
فقد يجد ما وفى به الدين من غير ذلك نهاية ومعنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبى أو وفاه من
غيره ولو بيع غير ما أرى أى مصلحته فذلك أخذ بما يقضى السبكي اه (قوله لا بعد الاصرار الخ) أى اصرار
الراهن والمرئ (قوله لو غاب) أى قوله بخلاف قوله فلا ينافى الخ فى النهاية والغنى (قوله ولو غاب المرئ) هو شامل
لساقه لقصر ومادونه قال سم على منجه ما قبله أنه لا يسع فيه ما ساقنا لقصر الإبقاء من قال انه
عرض على مر فقال له لا يتناهى أن القضاء على الغائب انما يكون على من عساقه لقصر وإخراج كتمان

(قوله ولا ينفيه) ان أراد لا ينافى اختاره السبكي كقول ظاهر فلا يتحقق ما قبلان السبكي وجوب الوفاء من
غيره إذا كل أسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى الخ (قوله يصحح الصحة) قال الزركشى والظاهر
ان مراد حديث يجوز بيعه بان يدعو إليه ضروره كالخبر عن موته أو حفظه أو الحاجة إلى المأزاد على دين
المرئ من منعه مر (قول المصنف باعه الحاكم) ينبى أو وفاه من غير ملوك يسع غير ما إذا أى مصلحته
فى ذلك أخذ بما تقدم عن السبكي وفى شرح مر وفى أى السبكي أيضا فحينئذ من عجز دين وجب لو غاب
رب الدين فاحضر الراهن للمبلغ إلى الحاكم وطالب منه قبضه ليعلم الراهن بان ذلك وهو كمال اه

علمه ونفى الدين من منعه دفع الضرر المرئ (تبينه) قضاه من غير هذا ان القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على الإبقاء وليس مرادا
يخسدا من قوله فى التعليل بالامتناع من الوفاء بغير القاضى بين قوله البيع واكره عليه ولو غاب الراهن أثبت المرئ

الامر عند الحاكم ليضع حشدًا لا يعين عليه بعد الاذام فيسرع لاداء من غير موالاتي فيمنه كبحته السبك لانه نائب الغائب عن امره
العمل بالاصلح من بيع المروءات أو (٨١) الواعظ غير ومن تم لو احضر الزمان اليه لفسد المروءات من قبله ففسد الزمان

بمسافة العدو فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامرا) أي الزمان والذين اه معنى أي والحلول (قوله
ليضع) أي الحاكم المروءات (قوله كبحته السبك) علة تالهاية والمغنى وقد أتى السبك بالهاكم يبيع
ما يري يبيع من المروءات وغيره متعقب لاداء من امتاعه لانه لايه على الغائب ففعل ما راعه حله فان
كان الغائب يقدح من جنس الدين وطلبه المروءات وفاسد من أخذ المروءات فان لم يكن له نقد حاضر وكان
يبيع المروءات أو يبيع وطلبه المروءات يأخذون غيره اه قال عش قوله ولا به على الغائب أي وله القضاء من
مال المجتمع بغیر اختياره أي قصري فسماد كرفي مال الغائب وقوله باعه أي فلو باع غير الارز وج هل يصح
حيث كان ضمن مثله أولان الشرع انما أذن له في بيع الارز وج فمظنر ولا يبعد الأول لانه لا غير وفي معنى
الزمان وان أدى إلى تأخير وطاق المروءات ولكن الاقرب الثاني لعله اه وقوله ولكن الاقرب الثاني أي
وقال المغنى (قوله اليه) أي الحاكم (قوله الدين المروءات) مفعول احضر (قوله فان عزال) أي المروءات
عن الايات كدري ونمايه (قوله لقد البينة) أي التي تشهد عند الحاكم بانه سلك الزمان ومعالمه أنه لا بد من
ثبوت الدين وكون الدين الذي أريه يبيع امره من عند فلا احتمال كرهنا ولا يعتدلا اه عش وقوله بانه مالك
الزمان الخ من الغائب إلى من قول الشارع الآن يقال الخ (قوله لقد الحاكم) أي أو لتوقفاً من الزمان على
غير مداره وان قلت اه عش (قوله ولا بنفسه) وبصدق في قدر ما بابه لانه أمين فيه ولا يقال وهو مقصر
بعدم الاشهاد على ما به لا تأخذ ولا يتيسر الش ودوقت البيع وبغير ضا فقد لا يتيسر احضارهم
وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله انما قدر عليها) أي على الحاكم أخذ ما تقدم ولعل هذا من
تحرير الناسع وضواه علمهما اه سدع وقد يقال سكت عن الحاكم نظر الغالبين وجوده كإني يده
اقتصر على البينة للمواضع الآتية فلا تحريف (قوله بانه) أي المروءات اه عش (قوله الظاهر) أي الذي
ليس بمروءات (قوله على البينة) أي على الحاكم كبحر عن البديع (قوله بانه هذا) أي المروءات (قوله
وثمة) وهي الزمان (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المروءات (قوله البينة) أي الحاكم (قوله عليها)
أي على الحاكم (قوله وقباس ما يأتي الخ) سابق أن السبكر عفي هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد
اه سم (قوله والذين حال) أي القول للثبوت وتلف في النهاية والمغنى الاقوله أموالي قال ياق وقوله ويؤخذ
الو يبيع قول المتن (والا فلا) قال الزركشي لو كان غير المروءات لاي في بالدين والاستداه من غير معتذر
أوتعسر بفلس وأغيره فالظاهر أنه يعرض على أو في الامتنان تصد لادئعاً كمنه ضعف التهمة وتنتفي
اه نهاية قال عش قوله فتضعف التهمة مع مدوقه أو تنتفي أي فتضعف بيع المروءات في غيبة الزمان
اه (قوله في الاستحجال) أي بالاستحجال وتلك الاخطا اه معنى (قوله مطلقا) أي في حضرته ونوعيته
(قوله ما بالذات الخ) قضية فيه بذار جوع هذا الماسد فقط وظاهر النهاية والمغنى أنه في فيما قبله أيضا
(قوله ما بالزمان) أي فيسقط ما للمروءات فان باع الزمان مع البيع ثم ان است وقوله مع أي ساوان
است وفي نفسه بطل وان باع نفسه بطل أيضا اه كردی (قوله ما ذكر) أي في ذات الزمان من المروءات
في بيع المروءات من التمسك (قوله في افتد وارث القرم) يبيع الزمان الخ أي بان كان يحضره مع وال
فلا واني فيسرع من الزركشي اه عش أي والصحت مطلقا انما اذا قدره الثمن (قوله بانه) أي فيسقط ما
لانه لا يتأخر مع الية عدلانه لا يسمي شرط الاداء كان منه مخالفة في القابل اخضع إلى قد كان بالشروط
أداهما واقفالا استرا اه عش (قوله من هو تحت يده) الظاهر انما يبيع ما على ظاهر المتن وثمة ليس
يقد فليس يصح اه رشدي عذرة عش هل هو لثقة دجن وشروطان يبيع غير من هو تحت يده بل يبيع ولا
فيه نظر والظاهر الثاني لان الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند الحمل) متعلق بان
(قوله وقباس ما يأتي في الفلاس الخ) سبب في أن السبكر عفي هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد (قوله

في يد النبي عليه السلام يبيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الزمان أي شرط أن يبيعه المعلن) أو غيره من هو تحت
يده عند الحمل (بطل) هذا الشرط فلا يجوز فيه ولا يشترط ما رجعت الزمان في البيع (في الاصح) لأن الجاني بماله منه

بل المرئى لانه قد عين أو يعرى ولان الله السابق ومع لغزائه تقدمه على الشئ (٨٥) ويؤخذ منه ان الله لو تازع الغش لم

يبيع (قوله بل المرئى) اى بل يشترط مراعاة المرئى قطعاً كما نقله الرافعى عن العراقيين وهو المتعبد
بتهابه ونفى قوله يؤخذ منه الخ) لكن متعبد كلامهم اشتراط مراعاة المرئى مطلقاً كما تهابه أى
سواء كان آذن قبل أم لا به حزم شخصاً كان بأدى في حقيقته عيش (قوله ولا التعليل الاول) اى فهو كلف أى أفادة
لاشترط (قوله) ويصح تزل الخ) عبارة كانه يابى والمغنى وينزل العدل يعزل المرئى لانه لا يرد لادونه
لانه وكله في البيع واذا المرئى شرط في حقيقته لكن يبطل الله بيعه أو يموت فان جدد له لم يشترط
تجديده وتوكل المرئى لانه لم ينزل وان جدد المرئى اذنا به بعد ذلك لا اشتراط ان المرئى لانزال العدل يعزل
المرئى انه قال عيش قوله اومونه أى وأجونه وانما به كايغده التعليل بانه وكله اه (قوله للمشرطه ذلك)
اى من العدل وأخبره (قوله لانه وكله) اى فى البيع (قوله فى الصحة اى صحة البيع (قوله لبقا نه بملكه الخ)
عبارة كانه يابى والمغنى لا ملكه والعدل نائبه فماتت فى يده كان من ضمان المالك وبسبب ذلك حتى يرضه
الخ وهو هذا أحسن من منعه الشارح (قوله صدق فى تلقه) اى اذا لم يبين السبب وان يرضه فيه التخصيل
الآتى فى الروضة منتهى ونهاية (قوله وان كان الله الخ) عبارة كانه يابى ولو صدق فى التسليم أو كان قد اذن
له فمادام يامر بالاشهاد لتقصيره بترك الشهاد فان قاله اشهدت وغايب الشهود وأما لو صدق المرئى قال
له ولا تشهد وأدى بعضه قال المرئى لم يرضع لا اعترافه فى الاولين ولأنه فى الثالث لتقصيره أو فى الرابعة
وكذا فى النهاية بالمسئلة الادامه قصر المرئى (قوله لم يثبت) لعلمه من الاثبات اى لم يشهد وصر بتركه (قوله
معه) الى قوله واختار السبكي فى المغنى الاقوله ولا يقاس الى فسقاً (قوله الامم يكن طريفاً) مثلاً تصديره
مغنى (قوله لانه) اى الحاكم للعدل (قوله لغرضه) عبارة كانه يابى لو غيبته أو نحو ذلك اه
اى كاستناعصم البيع (قوله لانه) كيد الحاكم اى الحاكم لا يضمن فكذلك هو له مغنى (قوله لانه
المولى) الى قوله ويظهر كلامهم فى النهاية الاقوله ولا يقاس الى فسقاً وقوله فيما اذا اذن الى كان شرطاً
(قوله لانه المولى) عبارة كانه يابى للمغنى لا يباح للمشتري شراء الى التسليم للعدل يحكم قوله اه (قوله يابى
يقصر الخ) اى والاقاقر لعليه اه عيش (قوله الى الواجبه) وقا كانه يابى للمغنى (قوله وأخبره) اى من
الفاصل اذا كانا بغيره فان عثر على نفسه هاهنا على قله صغر فليس مراده ما بالغه باميل المرئى والمرئى
لدليل افراد الكلام عليهم فاما بما فى ما قد وقع فى حواشى النسخه رشدى (قوله أودعه الخ) اى حيث
لراغب يابى بهاه (قوله بقدر يتناهى الخ) اى يتل الناس بالعين فيه كثيراً وذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه عيش (قوله والا) اى بان أشل بشئ منها اهغنى (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل بقوله كلو كل
(قوله لغرضه موكله) أى ويؤثر نفسه اه عيش (قوله ولا يبيع المرئى الخ) قد مر ان يبيع المرئى لا يبيع الا
بمحض الرأى فلعل صورة انفراد المرئى هناك باع حضور الرأى والرأى ساكت لكن قد توقفنى
عدم التخصيص حيث يدون من المثال وهلاكه انفراد الرأى على البائع بذلك كانه اذ لا يرضع بل قد يقال ان
هذه الصورة هى المراد من اجتماعهما على البيع والا فلو صوته أو نصوا انفراد المرئى بما صرح الزركشى
فى شرح قول المصنف كلوا بامه المرئى باذن الرأى فالصام انه ان ياعمه بصره مع والا فلو قال لعل المرئى
(قوله ولا يبيع المرئى) قد قال لاحد قلدهم قوله السابق العدل وأخبر لشمول لقوله وأخبر المرئى
خصوصاً وقد صرح بشموله قبيله اه سم وصراً فاعان الرشيدى منع الشمول (قوله يابى) اى الحاكم (قوله
لتعلق حق الغير) اى بالمرئى (ه) اى بالمرئى ان فى دون من المثال الى يضى ما فى جعل دون فاعا
لا تلامز الظلم فبصارت النهاية والمغنى مع كل من يبيع المرئى كما قال الزركشى فيما اقتص عن الذين فان
لم ينقص منه كلو كان المرئى وسأوى ما تولى الذين عشره فباعه باذن المرئى مع الاضطرر على
المرئى فى ذلك ولو قال الرأى للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال المرئى لا تبعه الا بالدرهم لبيع واحد منهما
ولا يبيع المرئى) قد يقال لاحد قلدهم قوله السابق العدل وأخبر لشمول لقوله وأخبر المرئى خصوصاً وقد
صرح بشموله قبيله (قوله انتم ان فى الخ) ليس هذا جواز بيع الرأى بقدره بل هذا كانه يابى للمغنى
الذين والا يضمن ولا يبيع المرئى الا بالدرهم الا انما كان الرأى على الاوجه تعلق حق الغير به ثم انبى دون من المثال بالمرئى

لان ذلك الموكل هناك لم يزل مغلا فمما اذا كان المشتري غايه زال ثم عاين ذلك كان هو يظهر الردا الميسر به على ان قول المشتري في زمن الخياط
مراد اخبار المشتري فقامه وقد وجد ما خلاصهم بان زياتا لراغب توفد بقصر (٨٧) الوكيل غايي غري في المثل فقل بعه الا ان

المشتري ينافي لقوله السابق ويؤخذ من عدم صحة شرط الخياط لغيره وكذا يمكن ان يحاط بحمل قوله ان
كان الخياط له ما عاين خبازا لجلس وذلك لان ثابت لهما ابتداء وان احدهما بقي لا خوف تصويره
كون الخياط لهما والمشتري غايي فلتأمل له عن عبارة الرشد في قوله لهما اي بان اقتضاء المجلس لا الاخذ
مرات العدل لا بشرطه لغير الموكل اه (قوله لان ذلك الموكل هنا) اراهيه العدل اه كرى صوابه موكل
العدل وهو الراهن (قوله ففسكاهو) اي يبيع المرهون ثانيا فغير الراد الخ اي يحتاج الى باذن جديده انتهى
(قوله اخبار المشتري) اي وحده اه عش (قوله هنا) اي في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اي على
ما اذا كان البائع متصرفا فالتسليم لغيره (قوله هنا) اي الزيادة وكذا ضمير حوتها (قوله يات ذلك) اي ما تقدم
في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة لانه في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء
والاويله والاولى ما هو متفق عليه من تصرفه اه (قوله التي تبق) اي قوله ولا تنقص فيها النهاية الا قوله
او الحسن الى المتن وقوله لان حسب المثل (قوله احرفه) وتفقوت في كونه وعلم خاتمة نهاية
ومعنى (قوله اجاءا) تعلى للمتن (قوله الانشاهه) اي في جميع الاقوال الا في القول الذي شذبه الحسن انما
على المرتين (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمقتضى (قوله مرهون الخ) عطف على اجاءا فانه
قال لغيره الموكل للمتن (ويجوز الخ) اي حفظا لثبوتها في مقتضى (قوله وعاروا الخ) اي تركها (قوله)
بذي الروح) اي والرهون انهم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة للمتن قال الاثنى قوله ويجوز علم الخ
حشو ولا حاجة اليه لهو وهم ان لا يباح مقتضى علمه وان الخلاف في اجاءا في الاجبار وليس كذلك بل هو حذو
لكان صوابه لم ينفك قولهم من قوله ويجوز العلم خاصة اه وهذا منوع اذ كلام الراد متصرف في
ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه الاماكن من الحسن البصري
اه والنهاية ولا اختصاص بخلاف هذا اي الاجبار لم يفرغه على ما قبله اي على قوله ومؤنة الرهن من بين
الخ اه (قوله لم يفرغه) اي لو قال في غير الاجبار لانهم ان في اجابا في المؤنة فلا يشاؤا في ذلك ولم ينف
اي ما قبله (عنه) اي من قوله ويجوز الخ (قوله لقرنه) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان زيادة
الخ) اي وجدته ثبوت الوادعتين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اي القصدوا لطلبة لتفسير مصلحة عبارة
النهاية كلاما لكن يجب منع من التصديقون لطلبة قال الماوردى والى الخبر وقطع العروق
مسقطة وطلبة خبر منه اه قال عش قوله مر مسقطة أي طريق للمرض وقوله مر وطلبة
خبر منه لعل اه فانما اذ لم يصير طبيب يضربها وقيل عليه قوله فاولم تكن حاصه الخ اه (قوله حفظا
للملكه) تعلى للمتن (قوله لا يجبره) اي الراهن على ما ذكر من القصدوا لطلبة مصلحة (قوله كما فاده) اي
عدم الاجبار (قوله لان الرهون الخ) تعلى لقوله لا يجبره الخ (قوله هو) اي بعدم ثبوت البراءة بالدواء (قوله)
فارق) اي الدواء (قوله وكما الخ) اي قوله اول تنقص في النهاية والمقتضى (قوله وكما الخ) عطف على
كقصد (قوله ان غلبت السلام في القطع) فان غلب الخلف او استوى الامر ان اوله لا يمنع عليه قوله
اي الراهن نقل المرحوم من النقل اذ قال أهل الخبر نقلها ارفع وقطع البعض منها لاصلاح اكثر والمقتطوع
منها مرهون بجاءه وما بعد من سفوحه وليفش ير مرهون وكذا ما كان ظاهر منها عند القيد

اخبار لهما والبايع لهما عدم انتقال المقتضا ويخرج بمنع جواب عن الاشكال الا في فرض الكلام هنا بما
اذا كان له فلياجر (قوله جواز الزيادة) المالك من فرض الكلام فحين زاد قبل العلم باس تراءى بين البيع
(قوله وروى ان) اي انظر اياك العين الماخره في آخر الشارح بين الرهن والادارة (قوله لم يفرغه) قد يقال
الاختصاص لا ينافي التفرع (قوله لم يفرغه) قد يناقش بان ضمير عليها مؤن والمرهون فان ارد بها اي
بوجهه لم يحق المالك وحق الله تعالى فادفع بالماضى ومن تبعه هذا ولا يمنع الراهن من مصلحته المرهون كقصد وجبة بخلافها فيما مصلحة
حفظ المالك لكنه لا يجبر عليه كسائر الادوية كما لا يفسد على ان البراءة بالدواء غير متيقن به فلو وجوبه لا يفتق كماله بالدواء ويقطع دمه كما
وسلعتا غلبت السلام في القطع

أي في التعبير لمقتضى مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسد) ما يدل من العطف يعرف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم الجرد أو كون فاسداً ليس مضمونا بالبدل وكذا قوله والقرض بمثل المقوم وقوله وفاسده القيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده القيمة) أي في المقوم وهي أقصى القيم كالقرض بالشراء الفاسد اه عش (قوله وخرج) الخ قوله ان عطف الغي والى قوله ونظر في النهاية الآتية ان على كذا (قوله ما صدر من غير الخ) اعترض بعضهم التعبد بالرشيد به لاجل جملته ليس ان الفاسد يعتقد غير ما ناطل لا اختلاف لكنه لا فاسد والكلام في الفاسد أقول لهذا القراض ليس بشئ لأن الفاسد والباطل عندنا سواء الا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتعبد غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم وفيه نهاية قال عش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمره والحلم والكفاة الفاسد من الحج والعمره يجب قضاؤه ما عني فيه واخلف الفاسد يترتب عليه البدن ونحو الكفاة الفاسدة قد توجب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضي صحة الضمان ففاسده يقتضي كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان زيادة الضمان وعنده بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتمل استثناءه من شرط رد ولا العكس لأن الضمان أو عدمه في المستثنى ليس للعين بل لغيرها كاحرارة عامل القراض والشرب والرضا في مسئلة زهر الغاصب أو إيجاره من حيث الفصل اذ يباين من كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنى منها والى هذه المسائل أشار الاصحاح بالاصل في قوله لم الأصل أن فاسد كل عقد الخ وفي الحقيقة لا يصح استثناءه من شرط القاعدة فلا رد ولا عكس لأن المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لآخره ولا غيرهما فالحجج من جهة ما أتت وفاسده كذلك والاحرارة والبيع والعارية بهما مضمون وفاسدهما مضمون فلا رد في اه قال الرشدي قوله المقابل للامانة الخ من غير أن يحذف الموصوف أي المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين أي لا الضمان الشامل لآخره والآخر و رد على هذا المراد مستأنسا لآخره والآخر من متعدد يجب عنهما بان الضمان فمأخذاً من حيث التعدد لأن حيث كون العين موهوبة أو موهبة اه وقال عش قوله بالنسبة للعين أي التي وضعت اليد عليها باذن من المالك فخرج قوله بالنسبة ما عدا مسئلة الغاصب إذا أحرزوا زهره ونحوها أي التي وضعت الخ مسئلة الغاصب اه (قوله على أن الخ) أي كماله نهاية ومغنى (قوله فهو فاسد) أي كل من القراض والمساقاة (قوله ولا حرته) أي وإن جعل الفاسد على الراعي خلافاً لعش اه عش (قوله على غرس ودي) أي وتعهده (قوله وتعهده) أي تهمل ودي غرس عبارة النهاية على ودي غرس أو لغرسه يتعهده اه قال عش والودي اسم لصغار النخل اه (قوله مسدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغني (قوله ما يقتضي فاسده ضمان العوض المقبوض) أي والمالك هنا لم يقبض عوضاً فاسداً أو العامل ردني بآلاف عن فاسده وبأشرفه لانه اه مغنى وقوله والعامل ردني الخ جواب عن قول الشارح و رد الخ (قوله بان النافع الخ) أي منافع العامل التي اتفق لاجل المالك سدعبر وسم (قوله والوعد الخ) عطف كونه الآفة وبالوعد الخ على قوله ما لو قال الخ (قوله ولا جرم) أي على

بالثمن وفاسده بالبدل
والقرض بمثل المقوم
العمرى وفاسده القيمة
ونحو القراض والمساقاة
والأجرة بالسمي وفاسدها
بأجرة الخ وخرج بالرشيد
ما صدر من غير فاسده مضمون
وان لم يقتض صحة الضمان
كالمع من كلامه في الوديعة
فمستثنى من طرده اه
القاعدة متوافقة بالضرورة
أو ماقتضى على أن الخ أو
الشرع كماله في فهو فاسد
أخره ان علم كماله لانه لم
يدخل طلبه وكذا حتم
ينطعم كأن ساقه على غرس
ودي أو تعهده مدته لا يفر
فما غالباً ونظر في استثنائها
بان المراد من الفاسد ما
يقتضي فاسده ضمان
العوض المقبوض و رد
بان النافع الشئ اتفقا
العامل للمالك بقرعة عوض
مقبوض وما لو وعد الفاسد
غير الامام فتسليمه لآخره

خسرت التصرف غير الامام فيملعون من خواص من الاعتدابه ونور في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجب ان يفسد لغو الافساد ولا
 محيصا وتلافى الحر في غير مضمون (٩٠) فلم يلزم شي ويزبان ان يحجب بانهم يفرقوا بين الفاسد الباطل الا في احوال اربعتها اثنى بها

الذي سوا علم ام لا اه عش (قوله حسيما) اي قطعاه (قوله من الاعتدابه) متعلق بحسما (قوله ونور ع
 في استثناء هذه الخ) نقله المصنف عن السيوري (قوله لغوا) بقوله يعمل (قوله فلم يلزم شي) عبارة المغني
 فلم يلزم عوض المنفعة كدخول دارنا وانما في هذا دليل بعينه الامام اه (قوله في احوال اربعة) مر بها من
 عش وقال الكردي في بابي تفصيل في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي وبسبب من عكس هذه القاعدة
 وهو كل عقد يقتضي محصيه عدم الضمان ففساده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشر يكتسب الخ) عبارة المغني
 فانه لا يضمن كل من الشر يكتسب على الاصح مع محصيه يضمنه مع فساده فاذا اخطا ائبا بالغير وعسلا
 فاصحاب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلاث احواله وصاحب الالف يرجع ثانيا احولا على صاحب
 الالفين اه (قوله الامع فساده) اي فيضمن كل احوال على الاصح ان اخطا عليه فلو اخطا فلو اخطا فلو اخطا
 احداهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاضرار فسد الفاروق حيث ادى قدرا
 لثلاثة اه عش (قوله مر اولاً) اي في استثناء القراض والساقطة عن الفرض (قوله والمراد من الخ) عطف
 على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (تبلي) وان القرار على الزهراء
 الخ) اي اذا كان المهرين والمستأجر جاهلين بما اذا كانا عالين فالقرار عليهما عش وسوم (قوله ومن فروغ
 القاعد ما لشرط الخ) وهما مالو رهننا وضاروا ذنقه في غرضها بعد شهر فهي قبل الشهر ثمانية حكم الرهن
 ونعده عار به مضمون تفحصك العار به نهاية ومعنى زاد الاصل وكذا لشرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة
 قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعد حكم البيع فان غرس فم الرهن في الصورتين قبل الشهر وقام جنانا او
 بعده لم يعلق في الاولى ولا في الثانية جنانا الا ان يفسد فساد البيع وغرس فقام جنانا لتقصيره اه (قوله من
 طردها) اي من فروغ وكذا قوله من عكسها اي من فروغ (قوله لكونها الخ) علة لقوله ومن فروغ
 القاعد الخ ولا يخفى ما في محض من تفسير المتن بان شرط كون الشرطية الى المصدرة والخروج فسادا من
 الحواجة الى انطر به لكونه المقدر والاصل قول النهاية والمغني ومن فروغ هذه العلة كما ذكره بقوله ولو
 الخ اه (قوله البيع) اي فساد البيع (قوله او ارتفاعه) اي الرهن (قوله ومن الخ) اي من اجل ان فساد
 الرهن لا تقتضيه (قوله دون الرهن) اعتماد المغني على قوله وما الرهن فالتظاهر كقوله السيكي حتمه وكلام الروافد
 يقتضيه وكذا اذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهننا محصيا واقضيه ثم قاله اذا حل اجل فهو مبيع
 منك كذلك اقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وقاله النهاية عبارة قال السيكي ويظهر ان الرهن
 لا يفسد لانه الخ والاول وجه فساد ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه شي) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه
 شي ومعنى العبارة كما ترى ههنا لم بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء يقال صورة المسئلة تراخي
 هذا القول عن صيغة الرهن لا تقتضي ذلك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبه عليه ليكون قول السيكي فيها
 يظهر لامع به اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول فما يتوهم في (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه
 تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض) بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من معنى من عقب الحلول
 منافع العاسل (قوله وان كان القرار على الزهراء) اي بشرطية في حقه وعبارة الى وضو يرجع عليه اي
 على الغاصب ان جعل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما يحتمل السيكي
 والوجه فساد ايضا هو (قوله لانه لم بشرط فيه شي) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شي
 ومعنى العبارة كما ترى ههنا لم بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا
 القول عن صيغة الرهن لا تقتضي ذلك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبه عليه ليكون قول السيكي فيما يظهر
 لامع به اه بر (قوله لان القبض الخ) قد يقال بل لا بد من معنى من عقب الحلول يسع الوصول اليه

وليس هذا ما هو الواقع
 للآخر من تسليم العين
 عرضه اعلمنا الى انقضاء مدة
 قسبته بذلك الاجرة في
 الصيغة دون الفاسد ومن
 عكسها الشركة فان عمل
 الشر يكتسب فيها لا يضمن
 الامع فسادها ونور في
 استثناءها بمرأى ولا ورد
 بنقله بمرأى وددت به ذلك وما
 لورهن ان اثاره نحو غاصب
 فتلقت العين في يد المهرين
 او المستأجر فلما كان تضمنه
 وان كان القرار على الزهراء
 والمزاج لمع ان جميع الرهن
 والاجر لا يضمنان فيموت فروغ
 فيه بنقله لمر في عقد غير
 الامام فلهذا ورد بنقله
 رددت به ذلك (د) من فروغ
 القاعدة ما لشرط كون
 المهرين مبيعة عند
 الحلول) فالبيع من طردها
 والرهن من عكسها لكونها
 قد (فساد) البيع لتعلقه
 والرهن لا تقتضيه لانها
 شرطا ارتفاعه بالحلول
 ومن ثلوم يوقت بان قال
 وههنا واذا لم أقض عند
 الحلول فهو مبيع منك كان
 القاعد البيع وحده دون
 الرهن لانه لم بشرط فيه شي
 (د) اذا قصر ان هذين
 القاعدتين من فروغ القاعدة
 اعطيككم محصيهما لاحتد
 (هـ) اي المهرين المبيع

(قبل الحل) بكسر الحاء الى الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده مضمون لانه يسع فاسد نعم بحث الزكشي انه لم بشرط بعد يسع
 المحلولين يتأني فيه القبض وتلف فانه لا يضمن لانه الا ان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض يقتضيه في احدى من عقبه اقتضاه
 الرهن من غير ما قبل بينهما وبعدها المهرين في دعوى التلق حيث لا تقر بها

انما كن كونه جعل ذلك كغير ظاهر (٩٢) (في الاصح) لان هذا قد ينفي اما ان هذا هو مستعبر اولدرا من فك العدم واذ قبل فلا

العلم بالقرع بما لا عس (قوله ان امكن) الى المنفى النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بان لم يكن مستغلا بالعلم وان كان بين أظهر المسلمين فلا تنافي بينهما في قوله من مطلقه السابق اعش (قوله لان هذا قد ينفي) أي القرع مع الاذن عبارة عما تنفي لان القرع بعد الاذن المنفي على عطاسه من علمه السابق لا يبعد عن قوله على العوام اه (قوله فك العلم) أي فلا تقبل دعوا جعل القرع مع اذنها الجاهل قربة عهده بالسلام أو نشأ به من العلم أو ينفي أن عمل ذلك حدث علم إلا أن كنت مستعبرا أو ولي فان علمه لا تقبل دعوا جعل القرع حيث ينفي على مثله عس وسم قول المتن (فلا حجة) أنهم كلامه أنه لو لم يدع إليه ليردوهو كذلك معنى وبها (قوله عاقل عن طاعة) أي من اباحة الجوارى للوطء اه عس (قوله انما) أي في القرع في شرح لا الحاربه التي فعل المقترض اه كردى قول المتن (ويجب المهر) قاله شافعي بالردى ويجب بكره بكر وبكر وبكره وجوب أرض البكرات مع عدم الاذن لأمع وجوبه لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط أثره الاذن وهذا العلم المندرج في سبب على حجابها فانه اه عس (قوله أو جعل) كحكمة لتعقل نهاية ومعنى عبارة سم قوله أو جعل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الآخر اه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طوعت الخ) بحرزان اه كرهه الخ (قوله في جميع مامر) أي من قربة الاسلام ونشأ به بداع العلم واذن الراهن عبارة النهاية والغنى هنا في صورت انتفاء الحد السابقين اه (قوله الشبهة) عبارة النهاية والغنى لان الشبهة كقوله الحد ثبت النسب والحرة به اه قول المتن (وله مقبته الراهن) واذ لمالك المرئى هذه الامم صرا وألينا ما علقته به في سبب ملكه لم لو كان أي لو اتي بالراهن صارت أم ولما لا يلاذ كغيره معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكها فأنكر الراهن وحلفه ولو ادعى فيه كالمفان شكل الراهن خلف المرئى أو لم يكف صارت أم ولله والوطء لا يقره اه لو اقر بحرة بعد غيره ثم ملكه سفي ونهاية قال عس قوله ولو ادعى الخ أي لا يلاذ به لا احتسابا لمدعيه والحد يسقط الشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وان كان يقع على الراهن خلفه فالزركشي كقوله شفعة الشهاب الرمي اه سم (قوله ولم يقض) الخ قوله دون بدل الخ في النهاية والغنى (قوله أو لم يقض) كقوله زائد لا روضة فاذ كره المصنف مثال لا قدره نهاية زائد سم فلا يصح الاوامره بغير اذن المرئى اه (قوله من كان الاصل بيده) أي اراها أو مرئى أو أجنبية اه عس (قوله لانه به) أي بمن للموقوف المثلث بيده (قوله بخلافه رهنه) أي رهنه عين القيمة اه كردى (قوله بيده) أي الموقوف (قوله لا تشاءه وقف) أي من الحاكم اشتهاء بيده اه عس (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف قوله كذلك أي كاتلاف المهرين فيصير به رهنه ما كان من غير انشاء عقد (قوله لم تقض الخ) أي بالتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب الذكر على الانثيين (قوله أو تقتضوا الارش) أي كالموقوفات منه فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فيزيد على ما نقص منها (قوله فإزال مالك بالزائد) عبارة شرح الارش فإزال مالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ثم عدم فوز مال البنتى وانما الجميع رهن مده اه سم عبارة النهاية والغنى وما ذكره المأوردى ان حصل ما ذكر في الجانية اذا نقصت القيمة لم يؤلم بزاد الارش فلو

(قوله ما اذن الراهن) لو نطقه الكافي في ان حكمه حكم المالك (قول المصنف ويجب المهر) قال الشارح في شرح الارش وقضيه كلامه كله انه يجب في البكر مهر بكر وهو المهر المذموم لانها استمتع بكر واستبعد وجوب الارش للبكر ومع ذلك لانها ما ذنوبه فيها وتصل بالباقي كالأوطء والذي يقتضيه وجوبه مع عدم الاذن لأمع وجوبه لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط أثره الاذن بخلاف المهر فانه لا يستتبع وجوبه حاصل لربع الاذن اه (قوله أو جعل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الآخر (قول المصنف وعليه قيمة) أي وان كان يقع على الراهن خلفه فالزركشي كقوله شفعة الشهاب الرمي (قوله أو لم يقض) كقوله الروضة فلا يصح الاوامره بغير اذن المرئى (قوله لان القيمة الخ) هذا التوجيه يبيح في الأجنبية (قوله فإزال مالك) عبارة شرح الارش فإزال مالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ثم عدم فوز مال البنتى وانما الجميع رهن مده اه سم

مذا كبره أو تقتضوا الارش على نقص القيمة فإزال مالك بالزائد ولو اتلف المرئى

كان ماوجب عليه رهنه ولا يحمذور فيه كالمهر ظاهر اذا قلناه صوبه عن ثقل الغرامه وشمل كل ما يملك من المتلف هو الزاوي لكن بحث الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يصير رهنه بل لا يكفي مجرد قبضه بل لا بد من قصد دفعه من جهة الترم كسائر الاربون أي نظيره ما في قبضه العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وانقضه بعد بقليل فقال لا بد من قبضه (٩٣) واتشاعقد الرهن وعليه عاقبه فقلنا وانقض

لم يقصص بها كان فطسح ذكره واثنائه وانقضت بها وكان الارض را اذ اعلى ما يقصص بها فاذا مالها بالارض كما في الاولى وبالرأى على ما ذكر في الثانية من غير ان يتعلق حق الرهن بذلك فهو كالمهر زاد من المهر ونقص رهنه اه (قوله) كان ما يوجب عليه رهنه والاوجه أنه لا يكون رهنه لأنه لا يكون ما يوجب عليه رهنه له وقد يقال بمساوئه انه يقره وفادته قد عهذت على القدر على الغرامه اه ثم انه قال عش قوله والاوجه الخ خلا لا بد من حجر وقوله وقد يقال جزم من ذا فنعنا الى ما في عاقبته اه (قوله قبل قبضه) اي قبض الرهن البسول لمن كان الاصل بيده (قوله بل لا بد من قصد دفعه) اي من غير ما يعتد انشاء عقد الرهن (قوله نظيره ما) اي في الفصل الذي قبل هذا (قوله ما يوجب في الرضا الاول) أي يكون رهنه قبل القبض تعدينا بالقبض (قوله وقد قلنا) أي في قبضه المتلف (قوله وفوق) أي بين الرهن وغيره اه كردى (قوله الحكم عليه) أي على بدل المتلف (في ذمة) أي حال ذلك البسول في ذمة الرهن (قوله على ما رجعنا) اي في شرح قولنا حكمنا بالسبكي) أي من الحكم به نهيتم في ذمة العتيق اه سم (قوله من السبكي) أي في شرح قولنا للسبكي ونعزم قيمته يوم عقده رهنه (قوله وهذا هو) الى اللين في النهاية (قوله وهذا هو الوجه) وما قالناه في ما في (قوله وجوب الخ) مقول اقتضى (قوله وجوده) أي وجود الرهن في ذمة المتلف في ذمة الرهن المتلف (قوله ولو جوبده) متعلق بما في الاول والاعلى (قوله وفوق) أي في ذمة الشيخ في شرح الروض (قوله في ذمة الرهن) حال من غير عمله الرجوع الى بدل المهر (قوله رهنه) أي في ذمة المتلف (قوله ثم) أي في ذمة العتيق (قوله فاقم ما خلفه) ذمة نظرا لان ما في الذمة ليس مقصرا فيها خلفه متعلق الخ بقه ثم جزمه تعلقت الذون بقر كمن من جملتها ما هو موهون ومقتضاه أن لا يقدم به على غير من الغرامه الآن يقال انما الحكم به رهنه وهو في الذمة ولو جزمنا به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فخالفه قد قرر تعلقه قبل موته اه عش وقوله الآن يقال الخ هو الظاهر (قوله وكان الشيخ) أي في شرح الروض اه عش (قوله الجاني) مقول الاراء المضاف الى فاعله (قوله ما رونه) أي في ذمة فان حكمنا بان الخ

بشي وان الجسج رهن مدر (قوله ولا يحمذور فيه كالمهر ظاهر) قد يقال بل فيمذور وهو أنه يلزم ان يشته على منقص الحق والتوقف والشخص لا يشته على نفسه شي ويمكن ان يجاب عنه ذلك كلباوه المانع ان يشته لا لئلا نسل على نفسه اذا كان في ذمة المتلف ولا نه يؤز الى ثبوت حق ذلك الغير كانه فان في ثبوت حق التوق للمرغم على نفسه مصلحة للرهن فهو في معنى ثبوت حق الرهن فله أصل (قوله اذا قلناه صوبه عن ثقل الغرامه) ان قلنا فادته صوبه عن ثقل الغرامه فان مجرد امتناعه في تعلقه معاني الذمة لا يعود على الرهن منه شي لانه غير موجد وهو مجرد ما يتبع به الرهن في وفاءه يشعوان لم يتلق به الغرامه اذ هو مجرد ولا يمكن التوقف منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ما ساق في الرهن ان فادته أنه اذا لم يوفه ما في ذمة البسول فاقم مقام ما في ذمة الرهن بالمتعلق به في وقت من وقت المرغم وتقطع طالعهم الرهن ولو لا ذلك لطلبوا ما يحتاج الى الدفع من غير ذلك المال من اجتهاده فيمعدم ما الى المرغم لو لم تكن سياتنا مناشقة في هذا الفائدة فليتنا (قوله وانقضه) اي قال قد عهذت لان قوله في الموضع الاول لا يصير رهنه قبل قبضه ليس ضرر صافي لا اكتفاء بالقبض بل بصدق باعتباره انشاء العقد لا تأخر بل لا بد من مجرد قبضه بل لا بد من صريح في ذلك كالاختصاص (قوله على ما رجعنا) اي من الحكم به نهيتم في ذمة المتلف (قوله) وكان الشيخ ظن الخ قد عهذ هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فاقم مقامه من انتقال الرهنين من الشيء

القدر القمته فان حكمنا بان ما في ذمة رهنه فلها ما خلفه مقامه فقدم به للرهن على مؤن القهض وبقتا الغرامه والاقتضى مؤن القهض ومؤن القهض هو والغرامه وكان الشيخ ظن ان ايصار الفاعل في عدم حصته اراد الرهن الجاني بما في ذمة هو لا يتأذى اذا كان الجاني هو الرهن ولا يستحقه من غير ذلك كالاختصاص ما رونه قتلته (والصحيح في الجاني الرهن)

عش والظاهر أي في ذمه وهذا هو الوجه (قوله ان كان مالكا) الى قول المتن فلو جنى النهاية الا
قوله ثم رأى تعالى وما صرح (قوله أوله) أو وصيه أو غيره ما (قوله والى) (قوله والى)
أي بان كان الراهن مستعيرا (فالمالك) أي الميراث (قوله ومع كونه) أي الراهن وكذا الميراث (قوله)
لا يقبضه) نعم ان كان هو المشروط وضع الرهن عنده فبني أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط
الوضع عنده اه سرى ما في عن النهاية أي انقلدوا فتقوله (قوله المرتهن) الخ عبارة النهاية عن كان الأصل بيده
اه (قوله ولا منع الخ) غاية قول المتن (فان لم يقبض الخ) ويجوز الخلاف فيقال غصب الميراث من نهاية
ومعنى (قوله ولا مطالبة المرتهن) الوجه أن المراد مطالبة المرتهن وبخاصة تمتحج جواز له في دعواه
باصطفاة حق التوقيع بدله العين كان يدعي أنه يسهق التوقيع به وهذا مجتمع من أدلة دعواه بالمالك إذ
ليس مالكا ولا تابولا ولا انا احتاج في اثبات حق التوقيع الى اثباته بان أنكر المثلث ملك الراهن لتلك
العين فله اثبات ذلك بالينة واذ كان المراد مطالبة المالك كرفالوجه تبوخته وان لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد
شيء مما ذكر في هذه الصورة فليست اه سم عبارة عش ويطبق به ما كان المثلث غير الراهن وبخاصة
المرتهن لحق التوقيع بالبدل فلا يمنع كما قلنا فتشأن في رايه عن والشارح مر اه (قوله والثاني) أي
مقابل الاصم (قوله كلو كان لحصم هو الراهن) أي بان كان هو المثلث المرهون (قوله وهو صريح
الخ) أي حيث جعله مقبضا عليه (قوله يحمل ذلك) أي الخلاف (قوله أمالي باع المالك) أي الراهن بدليل
قوله الآخر على أن يسهه يكذب الخ فكان المراد بالفقاعة المحكوم بعدم التمكن منها خاصة للمشتري ممنوع من
ترتب طيه اه سم (قوله العين المرهونة) أي غير اذن المرتهن اه عش وهذا التقيد ينفذ في نفسه قول
الشارح فله مرتهن الخاصة بالان والبدل كراعيه اذن المرتهن في البيع (قوله عدم تمتحج) أي لراهن
(قوله له) أي فيقالو باع المالك الخ (قوله يدعي حالفه) ليس بلان مقتدي المالك اه سم (قوله)
يكتب دعواه لتعني البيع المتوقف على اذن المرتهن الاقرار بانه (قوله هنا) أي فيقالو باع الخ اه نهاية
(قوله لو غاب الخ) أي في غير المشتريين المذكورين وهو ما باع المالك العين الخ وما تلقه الراهن (قوله يميز
القاضي الخ) يعني أن يجوز اضا للمرتهن دعوى حق التوقيع ومطالبة الغصب اه سم (قوله لانه) أي
القاضي (قوله يحفظ ماله) يكسر الا لام بشره في الغنم (قوله في نفس المروءات الخ) أي لاجلها بان جنى رقيق

الى غيره ولا تقبل ذلك ولو مع ذلك لحصل الانتقال في الحياة والاقامة للسبب في ما خيره الى الموت لا يقال السبب
خواب الغنمة بالموت فلا يحتاج للانتقال الاحتسب لا تقبل اما ولا غراب الغنمة بالموت انما هو بالنسبة
للمستقبل عن الموت بالنسبة لماضي أيضا بل هي بالنسبة اليه تقبل التعلق بموت ما ماتا فلا تسل عدم
الاحتياج الاحتسب بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا التوقيع فليست لا يقال الفرق في التعلق بالمالك بين
الحياة والموت فظاهر الفرق لا يعلق بالمدين في حياته فاذا مات تعلق به لا يتناول الكلام في التعلق بالحي
الذي يخص المرتهن دون الشرعي الذي يستوي ذمه سائر الدين والفرق للمدرك لم يثبت الا في الشرعي
فليست مع ذلك دعواه اقتضاه ما قرره (قوله أوله) أو وصيه مر (قوله والاهانك) كقولهم المعلن (قوله)
ومع كونه الخصم فيه) نعم ان كان هو المشروط وضع الرهن عنده فبني أن له قبضه وقد سبق عن المطلب
جواز شرط الوضع عنده (قوله ولا مطالبة المرتهن) الوجه أن المراد مطالبة المرتهن وبخاصة تمتحج جواز له
في دعواه باصطفاة حق التوقيع بدله العين كان يدعي أنه يسهق التوقيع به وهذا مجتمع من أدلة دعواه
بالمالك اذ ليس مالكا ولا تابولا ولا انا احتاج في اثبات حق التوقيع الى اثباته بان أنكر المثلث ملك الراهن
لتلك العين فله اثبات ذلك بالينة واذ كان المراد مطالبة المالك كرفالوجه تبوخته وان لم يمنع الراهن من المطالبة
ولا وجد شي مما ذكر في هذه الصورة فليست اه سم (قوله أمالي باع المالك) أي الراهن بدليل قوله الآخر على أن
بعه يكذب دعواه فكان المراد بالفقاعة المحكوم بعدم التمكن منها خاصة للمشتري ممنوع من ترتب طيه
(قوله يدعي حالفه) ليس بلان مقتدي المالك (قوله يميز القاضي ان يسهل الخ) يعني أن يجوز

ان كان مالكا أو وليا مولا
فالمالك ومع كونه الخصم
فيه لا يقبضه وانما الذي
يقبضه المرتهن أو العدل
وإن منعنا من الخصومة (فان)
لم يقبضه) المرتهن في ذلك
(لم يقبضه) المرتهن في
الاصم) كجلبه من مستاجر
ومستعير ثم لم يحسور
نصوصه ان لم تعلق حقه
بالمخوذ ويصل ذلك كما بحث
لم يكن المثلث الراهن والا
طالبه المرتهن لتلايقوت
حقه من التوقيع ثم رأيت
شارحا قال والثاني بطلان
لو كان الخصم هو الراهن
وهو صريح في ما ذكره
وما يصريح به قوله جع
من الشرح جعل ذلك اذا
تمكن الراهن من الخاصة
أما لو باع المالك العين
المرهونة فله مرتهن الخاصة
جزيا كما في به بالباقي وهو

ظاهر اه ووجه عدم
تمكينه من الخاصة هنا أنه
يدعي حالفه وهو المرتهن
فلم يقبل منه على أن يسهه
يكذب دعواه اذ ثبت
المطلب للمرتهن هنا في
مسئلتنا وهي ما اذا كان
للمثلث هو الراهن أولى
ويحت أن الراهن لو غاب
وقد غصب الرهن جاز
للقاضي أن ينصب من يده
على الغاصب لانه يصار
الى الغائب لتلايقوت
المنع ولا يلزم أن العاقل
وضع يحفظ ماله (فلا وجب
مقتضى في نفس المروءات
المثلث كالميراث)

الراهن) المالان شياء أو بضائيا لئلا (وفات الراهن) لقوان محله لا يبلد أما ذلك وجب طرفه (٩٥) فهو الباقي بان يجعله وله العرف جعنا

ولا يجبر على قود ولا عتو
(فان وجب المال بعفو)
عن الترخيل (أو) بجنابة
على نحو فرعة أو بجنابة
خطا) أو بصد (لم يصح
عتوه) أي الراهن (عت)
أي المال والوجب لتعلق
حق الرهن به (ولا) يصح
(أو) الرهن بالجنابة) لأنه
غير مالك ولا يسقط بالوفاة
منه من الوثيقة إلا إذا
أسقطه منها (ولا) يسرى
الرهن إلى زادته) أي
الرهون (المنفصلة) كمن
وله) أو بصد لاثم الأجنبية
عنه خلافا للمنصلا كمن
وكثر شجرة (أو) فلا رهن حاملا
ورجل (أو) رجل (أو) رجل
مسا حاملا ببعدها قبل
الحلول (بعت) كذلك لأنه
أما معلوم (وصفة) تابعة وعلى
كل منهما يشمله الرهن (وان)
وأنه يصح معناه (الأظهر)
لما ذكر (ان) كانت حاملا
عند البيع دون الرهن
(أو) لا يسرى الرهن إلى الأظهر)
لحسونه بعده وهو بمنزلة
المنفصلة لأنه يعلم يقابل
بمسطن الرهن ولا يتابع
حتى تضعه لتعذر استثنائه
والنوع بصد على الام
للعمل بقتنه ثم روال الراهن
في بيعها وتسلم (والمن)
لغيره من بائرها كخاص
عليه في الامور هذا وتوهم
بغيره المدين على بيعها الخالم
بكنه غيرهما استشكل
الاسنوي ما مر من التعذر ثم على ما اذا تعلق بالحل

بعد على الرقيق الموهون المكافئ له بغير حق فالتلفه (قوله المالان) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى
(قوله أما ذلك وجب) أي القصاص (قوله في طرفه) أي وأعو منها به ومتى (قوله فهو) أي الراهن (قوله
العفو جعنا) قد بينت عنه قوله ما به أوصي بالمال (قوله ولا يجبر على) عبارة النهاية والمغنى ولا عرض الراهن
عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجنابة الخ) أي أو يعلم انضباط
الجنابة كالجائفة وكسر العظام اه عش قول المتن (لم يصح عتوه) قال في الرض ولا التصرف إلا باذن
المرتهن قال في شرحه فلو صالح منه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصع ويكون المأخوذ موهونا
انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عتوه الخ) أي وسال المال موهونا وان لم يقبض بكماله به (ومغنى) قوله
أسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله وبيع) أي وبيع بوصف وهو يلو به مغنى بصد وبه نهاية عبارة سم قال
في الرض وشرحه وما يجب من سفوف أو يبيع بوصف الكاف أو الرأى أو أصل السفوف
مرهون كالرهن وفوقه كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمهون وفي الشامل وتعلقه للقاضي أي الطب
لا وهو الأوجه كالصوف يظهر الغنم كاهر وصاحب التتمه مشى على طر بقتنه في الصوف من أنه يدخل في رهن
الغنم انتهى اه (قوله بخلاف المنصلا) وقد أفتى بعض أهل اليمن فهو رهنه بصد فخرت به لا نزول للرهن
على المشهور أخذنا من مسئلة التعليل ولا يبعد أحواضه منها نور حقه طائفتين الأصحاب وأفتى الناصري
فيمر رهن بنرا وأقصه ثم استأخذ الراهن في الرهن في التلازم به أي النفع به فاذن الرهن بصد الرهن حتى
يبقى الزرع وما توليتم موهونا أخذنا من الفلس في الضر اه قال عش قوله بأنه لا نزول وهو الموهون وقوله
ثم استأذنا الخ لعل التبدل به لا وهو واقعة التي وقع الاقتناء فيها أي خلس بصد وقوله حتى تعليل عتوه
مرهونا فباع ووفى منه الدين وإن زالت فمما لارز على فمما طالب اه (قوله أو مستأخ) صفع على
حل الاجل (قوله كذلك) وكذا بيع حاسل في الدين ببيع كذلك لخص جنابة كجمل ذلك عبارة الأظهر نهاية
ومغنى (قوله أما معلوم) وهو الأصح نهاية ومغنى (قوله لا ذكر) عبارة النهاية والمغنى بأنه على أن الحل يعلم
فهو رهن اه قول المتن (عذر البيع) أي عذراؤه ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعده سفوف
تصدق الراهن لان الأصل عدم الحل عند الراهن فيكون بصد منفصلة اه عش (قوله أو متابع الخ) أي
على الإظهار إذا تعلق به حق ثالث فهو وصية كليات (قوله والتو) ربيع صفع على الاستئنه (قوله الخ) أي
استدراك على فوله ولا يتابع الخ (قوله أو متابع الخ) أي بيننا الفاصل أي من الرهنين أو للقاضي اه عش
(قوله أو تسليم الثمن) أي الوفاء ليكون رهنه كانه ولو ادا لم يكف بجد الرضا بل لا بد من صدق ما يظهر
اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم من التعذر المذكور بقوله لتعذر
أي الرهن ثم دعوى حق التوق ومطالبة الغائب (قول المصنف لم يصح عتوه) قال في الرض ولا
التصرف فيما لا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح منه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصع ويكون
المأخوذ موهونا تأمل في الأصل كذا أقولوا واستشكله الرافعي بما تقدمت جوابه في فرع إذنه في بيع الراهن
المرتهن قد بسشكل بان التصرف في الرهن عاثر على المال باذن المرتهن يحصل به انعكاس الراهن ويحجب بان
أكل ذلك لا يمتص في الاعيان خلافا في المذم لان ما قبله لا يتحقق الا بقتنه وأفتى به اه (قول المصنف
المنفصلة) في الرض وشرحه وما يجب من سفوف أو يبيع بوصف الكاف أو الرأى أو أصل السفوف
أصول السفوف غير مرهون كالرهن وفوقه كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمهون وفي الشامل
وتعلقه للقاضي أي الطب لا وهو الأوجه كالصوف يظهر الغنم كاهر وصاحب التتمه مشى على طر بقتنه في
الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الرض ورواهن محله ثم
أطلعت استثنى طمعه عند دعواه لا يختص به طمعا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طمعه اه إذا تعلق
به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو الرأى استثناء (قوله أو تسليم الثمن) الظاهر أن المراد تسليم الوفاء
لا يكون رهنه محتاج به ولو ادا ذلك لم يكف بجد الرضا ولا بد من صدق ما يظهر (قوله من التعذر)

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك ما جواز بيعها واجباؤه عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه
أن المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما سئل ولا يتابع حتى تضعها الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اه سم
أي توافق حديثه بغير تعليل في المعنى والنهاية والاسمي وعلى الأول أي الظاهر يتعذر بيعها حتى تضعها قال ابن
المقرئ تبعاً للأسوي أن يتعلق به حتى نالت حوسبة أو يجر نسل أو موت أو تعلق الدين برقبة أممودة كالجنابة
والعارة قال ابن أوفى هو هذا ذلك لأن استثناءه الخ لم يستثنى وفوز به الثمن على الأم والخم كذلك لأن الحمل
لا تعرف قيمته أما إذا لم يتعلق به أو جهات من ذلك فإن الزهر يلزم بالبيع أو برقبة الدين فإن امتنع من
الوفاء من جهة أخرى أجره الحاكم على بيعها إن لم يكن له مال غيرهما ثم إن تساوى الثمن والدين فذلك وإن
فضل من الثمن شيء أخذ المالك وإن نقص طوبى بالباقي ولو رهن نخلة ثم أخلعت استثنى طلعها عند بيعها
ولا يمتنع بيعها طلقاً بخلاف الحمل اه قال عش قوله يلزم بالبيع أي لها أحلاماً وفي الدين من غيرها
وقوله ثم أخلعت أي بعد الزهر وطوبى قبل القبض وقوله استثنى أي جاز الزهر إن يستثنى أن لم يتعلق به حتى
نالت الواجب الاستثناء اه وقوله أي جاز الزهر سم ويعلم من قول الأسامي ثم الخ أن المراد بالبيع ليوفى
منه ثمنه لا يرهنه يمكن الأصل كقولهم اه (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر أجبر على وفاء الدين أو

سقى ثالث بلس أو موت أو
وصيته **● (فصل) ●** في
جنابة الزهر إن أجزئ
المرهون على أجنبي بما
يوجب القسط في نفس أو
طرف ولا ينافيه بطل
السحب للشارع إثبات
الأول لما يأتي من أنه بطل
ظاهر قوله قدم الجني عليه
وقوله اقتص الثالث ولم يكن
بأمر غيره وهو يعتقد الطاعة
أو تحت يده تعدياً

يسبق إلى الفهم عنه التعذر المذكور وقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك ما جواز بيعها
واجباؤه عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه أن المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما سئل ولا يتابع حتى تضعها
الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل **● (قوله حق ثالث) ●** فان لم يتعلق به ما ذكر أجبر على وفاء الدين
أو يبيعها فان امتنع منها باعها الحاكم أو غيره بلس أمواله أو وفي الدين من ماله أن كان فمستحبه **● (قوله)**
● (وصيته) ● أو تعلق الدين برقبة أممودة كالجنابة والعارة قال ابن أوفى هو هذا ذلك لتعذر وفوز به الثمن لأن
الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو جهات من ذلك أجزأ الزهر الراهن بالبيع أو برقبة الدين ثم بعد البيع إن
تساوى الثمن والدين فذلك وإن فضل من الثمن شيء أخذ المالك أو نقص طوبى بالباقي كذلك في شرح
الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم أن المراد بالبيع ليوفى من الثمن لا يرهنه مكان الأصل كقولهم

● (فصل) ● (قوله بل ظاهر) هذا مستند آخره الثاني وذلك لأن تقديم الجني عليه أو اقتصاصه من عرف وجوده ولا
يتصور وجوده مع الجنابة عليه إلا أن كانت في طرفه هذا أو ما قاله أنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الزهر
وإن معنى قدم الجني عليه قدم حقوه ولا يقتضي وجوده ومعنى اقتص اقتص السحق أو هو معنى المقبول
فلا يقتضي ذلك **● (قوله وأتحت يده) ●** أي الغير تعدياً يقتضيه أنه لم يكن تحت يد الغير تعدياً لا يقدم الجني عليه

بان كان جنائيه باصر الغير او كان المرون تحت يد الغير تعديا اه كرى (قوله فالحاق الخ) آثاره الى أن
التعدي بقوله ولم يكن الخ بالنظر لطلان الرهن فقط فقدم الجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى دلو
الراهن قاطب الروض ولو أمر سيدة بالجناية وهو غير فلا راد لانه فى شئ الاثم أو غير غير أو أجمعى يعتقد
وجوب طاعة سيد فى كل ما يربه فالحاقه هو السيد ولا يتعلق برتبة العبد رخصا ولا مال ولا يقبل قول
السيد ان أمرته بالجناية فى حق الجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقبيل ببيع العبد فادعى على سيدة
فتمتلكون مكانه لا قراره بامرهم بالجناية انتهى اه سم زاد النماين والمضى وأمر غير السيد العبد
بالجناية كالسيد فيما ذكر كذا كره فى الجنائيات وصرح به للوردى هنا اه قاله عى قوله الا فى
الاثم فيصرم عليه ذلك ويكون الحال كالجنى بلافن من سيدة فتعلق به القصاص أو المال وقوله أو غير غير
الخ ولو اختلف المرتب والسيد بان أنكر السيد الأمر أو كون المأمور غير غير أو كونه يعتقد وجوب الطاعة
ولا يثبت وأمكن ذلك ما لم يطول للذنب الجنائيات وانما نصحت يمكن حصول التبرأ أو زال الهجمة أو حصول
حالة تشبه بما ادعاه السيد صدق السيد لأن الامس لى تعلق جناية العبد برقبته ولم يوجد سقوط وموله ولا
يقبل قول السيد أى والا جنى أخذ من قوله الا فى وأمر غير السيد وقوله بل ببيع العبد أى يكون
غشه للمجنى عليه فلو لم يغشه بامر الجناية فثبتى مطالبة السيد بقتله أو بخرقه أو بخرقه اه
عنى (قوله لتعلق حقه الخ) لان حق الجنى عليه مقدم على حق المالك فاولى أن يتقدم على
حق المتوفى أى ان يرضى وقضية الذنب جبهه الاول أى قوله لتعلق الخ أنه لو لم يسقط حق الجنى عليه بالوت كما
لو كان العبد مخصو بأوستعارا أو ببيع بايع فسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتب لم يسقط حق
الجنى عليه فان لم يطالبه بالانصاف أو المستعير أو المشتري وريان الممول عليه تقدسه فى هذه الصورة
أينما أوتى أخذ القيمة وتكون رهنه مكانه شرح مره اه سم قال عى قوله وادخل التعلو على
ماذا كر لا يصح وداعى المعارض بل غايته الرد على ملوم منع أنه يقتضى التعليل ماذا كر فلا بد أن يقال هو وان
كان قضيت بذلك لكن الحكم اذا كان ملا بعتين يبقى ما بقيت احداهما اه قول المتن (فان اقص) بان
أوجب الجناية قصاصه لانه معنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم فى النهاية (قوله مستحق القود)
أه فى النفس أو غير هاتيناه ومعنى أى ينقسم ما تليه عى (قوله يابى) أى فى شرح فاقص (قوله أى
ما يبقى) الى قول المتن فاقص فى المعنى (قوله لحقه) أى الجنى عليه (قوله فيما قال الخ) أى من كله أو بعضه
(قوله نحو غاصب) أى كالستعير والمستام والمشتري ببيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تقرر بيع على البطان
أى لو عاد البيع بعد البيع فى الجناية بسبب آخر غير ما يتعلق بعقد البيع كان عادته بشره أو أورد أو وصية
أو غيرها فان عادته بفسخ أو رد ببيع أو قالة يبين بتمام حق الجنى عليه اه عى (قوله لم يعد الرهن) وعلم
من اقتصاره على القصاص والبيع أنه لم يسقط حق الجنى عليه بفسخ أو رد اه لم يطل الرهن نه ومعنى (قوله
فضمها الخ) أى كضمانه الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الغرض الخ) رد على الاسنوى عبارة الفنى قال الاسنوى
فى فاقص بفتح التاء والضمير يعود الى المستحق ففعل السيد والورث والى سلطان فبن لا وارت له ولا يصح
ضمها لانه لا متعدي الا بى وقال الشارح بضم التاء فزعموه والاولى اولى اسلامتمن التذمر ولكن يؤيد
الشارح ما يأتى فى ضبط وعما اه (قوله ولا يلزم لهما الخ) يتأمل حاله لان التذمر يحذف ثم ان ادعى

وهو ممنوع بجنايته هذا التشديد بالنظر لطلان الرهن نقطا (قوله والا فالحاق الغير) أى لو اضر الرهن قال
فى الروض أمره فان السيد بالجناية وهو غير فلا راد لانه الا اثم أو غير غير أو أجمعى يعتقد وجوب الطاعة
فالحاقه هو السيد ولا يتعلق برتبة العبد ماله ولا يقبل قوله أى السيد ان أمرته فى حق الجنى
عليه بل ببيع العبد فادعى السيد قيمته أى يكون رهنه مكانه لا قراره أى بامرهم بالجناية اه (قوله
فلو قدم غيره فان حقه من أصله) قضيت التوجيه أنه لو لم يسقط حق الجنى عليه بالوت كالجى كان العبد مخصو
أوستعارا أو ببيع بايع فسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتب لم يسقط حق الجنى عليه فان لم يطالبه

والا فالحاق الجنى الغير (قدم
الجنى عليه) لتعلق حقه
بالرتبة فقط فلو قدم غيره
فان حقه من أصله بخلاف
الرهن لتعلق حقه بالقيمة
أيضا (فان اقص) مستحق
القود ويصح هنا ضم التاء
بل هو الاول على ما يابى (أو
بيع) المرون أى ما يبقى
بالو الجنب كله أو بعضه
(له) أى خصمان وجبه
مالا يتداه أو العفو (بطل)
الرهن فسمان بخود أو
بيع مالم تجب قيمته لكونه
تحت يد غاصب لانها
رهن بده فلو عاد ذلك الراهن
لم يعد الرهن (وان جنى)
المرون (على سيدة) فقتله
أو قطع (فاقص) بضم
تاء ما ان اقص سيدة فى بيع
القطع أو ورائته فى القتل
فضمها الغصب لانه لا بد
من قطع الرهن لتعين الاول
فزعم تعين الغرض وهم ولا
يلزم عليهم ما حذف منه

لا يكتفي بقدر ملازمة السياق عليه ولا على (٩٨) النسخ تعين الاختصاص بالنسخ كجواهر واضح خلافه في زعمه لا يقال في اختصاصه وكيفية

ان المولى يقتض (بطل
الرهن) فما وقع فيه التود
لنحو ما عليه لا بد (ان
عنى) يضم اوله كلفه
فيشمل السدود وان لم يكن
الخلاص في رادته قولان
(على مال) او كانت الجناية
خطأ مثلاً لم يثبت على
العصم لان السد لا يثبت
له على عديم المال ابتداء
(فيقربها) لازماً كما كان
ويخرج بانتهاء المولى حتى غير
عديم او عديم على مال
على طرفه سواء كان
ثم انتقل المال للدين
او نحو فانه يثبت له عليه
فيبعضه فسد ولا يستطاع
يحتمل في الدوام ولا يحتصل
في الابتداء او قتل المورث او
قنه او المالك غير عديم
عديم على السد على مال
فكذلك (ان قتل المورث
مهرهنا اسد عديم)
مهرهنا (ان قتل المورث
السيد (على الرهنان) أى
كل منهما المورث فلهما
(وان وجب مال) ابتداء او
بعضه وان لم يطلب المورث
(تعلق) برتبة القاتل وجب
يتعلق (به) أى هذا المال
التعلق برتبة القاتل الحق
منه القاتل لان السيد
لو أتلف الرهن غرم قيمته
لغيره فاذن انما يصعبه
كل تعلق الضمير به اولى
فالوجوب هنوعا على جلق
القصور وانما سألهم وجوب

المقترض انتفاء الترتيباً تضع رده بان القرض بقوله السابق اه سيعبر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته
لا راد نظراً والظاهر ان يقال بطل ما قبله ولا يضر لزوم حذفه من ظهوره ولا فائدة ما ذكره ح اه سم (قوله
ولا على الفسخ) عطف على قوله عليهما وقد يقال ان حمل العطف على حقيقته فقط كجواهر المبادر الاخر ينحصر
على حمله على الجواز ايضاً وهو اختصاص المولى بكامل الفسخ بقضى الاختصاص على المباشرة بالنفس اه
سيعبر (قوله تعين الاختصاص الخ) لكنه لا يبادر حيث انه سم (قوله فيما وقع فيه القود) أى نفساً
كان وطرفاً كما شرح به المهر ومغنى ونهاية (قوله يضم اوله) الى قوله او قتل المورث في النهاية الاقوله
لكن الخلاف في بوارته قولان قول المتن (فيقربها) والثاني يثبت المال له ويوصل به الى فناء الرهن ويحل
الخلاف في غير ما اى مهرته استوفاهما سداها العسر أى بعد الرهن فلا ينفذ يلاذها حتى حق المهرين
ولاتباع في الجناية على السيد في مالان المستوفى حتى على اجنبي لا يتابع بل فدها سداها فكانت جنايتها
على سداها في الرهن كالمهر مغنى ونهاية أى فتكون رهنها قطعاً عرش (قوله المولى حتى) أى الرقيق المهرين
(وقوله مهرته) أى مهرها السيد اه عرش وكذا صيغته مكاتبه (قوله له عليه) أى السيد على العبد اه عرش
(قوله فيبعضه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون فته والظاهر ان فائدة بيعه انه يتقدم منه على
حق المهرين فيه اذا كان مهرهنا فلو سقط دين المهرين باو اوسعيره اولى يكن مهرهنا فالظاهر انه لا معنى
لبيعه في مال الجناية فليست امل اه سم عبارة عرش بمقتضى رضاءه اولى منه ما صور به سم على منهج
من ان لو كان مهرهنا فتم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) أى المال عطف على يثبت الخ
(قوله او قتل الخ) عطف على قوله حتى الخ (قوله او المالك) أى السيد به صرى (قوله وعفا السيد) أى
بعد ان انتقل المال اليه قتل في موره (قوله فكذلك) أى يثبت المال للسيد على العبد فيبعضه فسد
كان مهرهنا قاتل المتن (فانه صراخ) وان عفا على غير مال صح كغيره ونهى (قوله ابتداء) أى بجناية
خطأ او نحوه نهاية ومغنى (قوله وان لم يطلبه) أى المال المهرين استعطاه النهاية والمغنى (قوله برتبة
القاتل وجب حتى يتق) الاولى حذفه (قوله فالوجوب) أى وجوبه (قوله العبد) (قوله وجوب رتبة
انظر لوسط المهرين نحو اياه هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول لا لا يربأ فسد امره من
النهاية والمغنى عند قول الشارح فلو عدا الخ السقوط بل ما مر سم اه نفس على قول الشارح فيبعضه الخ
مفعول فيه (قوله وادعى الخ) عطف على ما بال (قوله الواجب) أى بالقتل فاعل ساوى د (قوله قيمته)
مفعول (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان تزد القصة على الواجب اه سم أى
يزاد (الانقب (قوله والا) أى بانزاد اليمين بان يبيع كله لعدم تبصر بيع البعض اه عرش أى اوبى زيادة
الراغب كما يأتى في الشرح وتقدم يأتى عن سم (قوله تطهير ما مر) أى شرح صار رهننا (قوله لان حق
الغائب او الاستعير او المشتري وريان المولى عليه تقدمه في هذه الصورة ايضاً وتؤخذ القيمة وتكون
رهنها مكانه شرح حر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته لا راد نظراً والظاهر ان يقال بطل ما قبله ولا يضر
لزوم حذفه من ظهوره ولا فائدة ما ذكره حيث (قوله تعين الاختصاص) لكنه لا يبادر حيث انه سم (قوله فانه يثبت
له عليه) فنية كرتى المال جنايته وقوله فيبعضه الخ هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعنى
قوله فانه يثبت له علمانه يتعلق برقبته ويثبت في ذمته فحقه هو حق السيد لان السيد لا يثبت له
على عديم علمانه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا منه فاقرب فليست امل (قوله فيه) أى لان مال جنايته يتعلق
برقبته دون فته والظاهر ان فائدة بيعه فانه لا يتقدم بقبته على حق المهرين فيما اذا كان مهرهنا لان هذا
المال الذى استعيره له مال جنايته وهو مقدم على حق المهرين فاقرب فليست امل (قوله وجوب بشئ الخ) انظر لوسط
او غيره اولى يكن مهرهنا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليست امل (قوله وجوب بشئ الخ) انظر لوسط
الدين نحو اياه هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله ان لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

المنع ليدعى عبيد (فيبيع) كمال ملك بيعه من القاتل وأبى الرهن وكذا عكسه لكن جزأه ساوى الواجب قيمته
أوداد (وتنسخه) ان لم يزد على الواجب ولا تقدر الواجب منه (رهن) من غير انشاء عقد تطهير ما مر لان حق من الرهن القاتل في ملكية العبد القاتل

لائي عينه لانه قد زيد في مرادب غيبوتي من القاتل (وقيل بصير) نفسه (هنا) (٩٩) أي من غير عقد على ما اقتضاه سابقا وعرض

قتل ليدمر من القاتل

ولا يباع إلا بالمرقة البيع

وردها لتعليق الثاني أما إذا

نقص الواجب من قبضة

القاتل فلا يباع منه الأقدرة

فقطان أمكن ولم ينقص

بالتبعض والبيع السك

والزائد لم يثن القاتل ولو

انقص الراهن والمهر منان

على النقل نقل والراهن

ومرهن القاتل على النقل

وأى مرهن القاتل

البيع لم يجب وبعت

قبض الشك بأن مقتضى

التوجه بنوقر بأدراغ

أه يجب وعلى الأول المنقول

فكان يجب علم النظر لذلك

التوقيع لأنه لم يثبت له حق

بغير علم الزاد من

أرى الأقاليم عدم ذلك

بغلاف مرهن القاتل فيما

مرهنا ما يفتقر لمحو

طلب الوارث أخذ التركة

بالقبض والغريم يبعها

رجاء الزاد وهو مخرج

فما فرقته (فان كانا) أي

القاتل والمنقول (مرهونين

عنده شخص) أو أكثر

(بدن واحد) وقد عفا

السيد عن القاتل وكذا في

المورد التي عقب هذه

(نقصت) بغض الزون والصاد

المهمة (الوثيقة) إلا ما

كليات أسلفها (أو

بدنين) عند شخص واحد

ودرجال بتاع بوثنة

القاتل (وفي نقل الوثيقة)

به إلى دين القاتل (غرض)

الح) لتعليق لقول المصنف يباع وغيره من أي لنفسه (قوله فيقولها) أي بالزاد للقوم من زيد اه
سيدر (قوله نفسه) أي نفس السيد (قوله واعرض) أي ما اقتضاه سابقا (قوله فيقولها) أي بغير على
المسكن (قوله إذا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو يملئها به ومعنى قال الرشدي
وهو أي التبعية بالحسبة ففائدة في البيع من جمع فلما سمع اه (قوله ويرد) أي التعليق بدم القاتل (قوله
التعليق الثاني) أي قوله ولانه قد زيد باع (قوله أما إذا نقص) أي قوله وعلى الأول في المقتضى إلى المنقذ النهاية
(قوله أما إذا نقص الخ) محمض قوله السابق وسأرى الواجب الخ (قوله الأقدرة) أي بقدر الواجب الذي يباع
منه وقسمة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدوة قيمة نصفه لا حصة منه بقدر الواجب والزم قد تم على
الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن فإنه قد زيد عليه (قوله ولا) أي وإن لم يكن التبعية أو
نقص به (قوله وإذا زاد) أي من العدا ومنه فهو راجع لكل من الاستثناء من عبارة النهاية والمقتضى فإن كان
الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الأول يبقى الباقي رهنا فإن تعذر بيعه منه أو نقص به
بيع الجميع وصار الزاد رهنا عند مرهن القاتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فما إذا لم ينقص
الواجب من قيمته ولبعضه فما إذا نقص عنها كفي شرح الرض فهو راجع لجميع ما سبق فالتقل هنا على
ظاهره بخلافه في قول المصنف وفي نقل الوثيقة فرض نقلت فالرأيه أنه يباع ويقتضى رهنا كما أشار
إليه الشارح اه سم (قوله نقل) فلهذا أشار حيث عبر به ولم يقل انتقل أنه لا بد من إنشاء عقد اه سدر (قوله
لم يجب) أي مرهن القاتل (قوله لم يثبت له) أي مرهن القاتل (قوله راي) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي
عدم الزاد (قوله بخلاف مرهن القاتل) فانه يجب لانه حقه ثابت (قوله فيما مر) أي في شرح فباع
(قوله ما ياتي فيمحو طلب الوارث الخ) أي من أنه المجلد دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب
فصاح اه سم أي ولو اقتصر السيد من القاتل فالتبعية نهية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول
أو أكثر إذا كان الدين مشترك بين اثنين أو أكثر فأنما اه سم (قوله ويجب مال الخ) أقول بغيره وان
لم يجب لمكان التوثيق والبيع مع تعليق القصص فالتقل فائدة أنقص فالتبعية اه سم (قوله
أي دين القاتل (قوله أي فائدة) أي قوله كما اقتضاه المتن في المسح والنهاية الأتوه قدرا إلى الجسد (قوله بان
يباع الخ) تصور لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير عنه) أي كذا في شرح التمسح والمقتضى قال سم ظهره
صير وره بجبر البيع من غير لفظ فلما راجع اه وضاهم النهاية وقال ويجعل غير رهنا قال عرس
أي بإنشاء عقده فلهذا يضاف اه وقال الرشدي هنا أي بصير غير رهنا من غير جعل اه وفي قوله
أخرى قبيل هذه ما نسبته والراجح أنه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كإجراء به الزاد اه وفي الصيرير مثلهما فاعلم في
نسقة عرس تحريفا (قوله وقد قدرا) أي ويوثقوكل ينبغي أن يزيد بل يظهر عطف قوله الآتي وما إذا كان

وان لم يزد القاتل على الواجب (قوله الأقدرة) قال في شرح التمسح وحكم نفسه ما مر أي من أنه رهنا من لم يزد على
الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدوة قيمة نصفه لا حصة منه بقدر الواجب والأزاد
منه على الواجب (قوله ولو اتفق الزهني والمرهونان الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى إذا نقص الواجب
عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل لكافة فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما
نقص ولذا عبر في شرح الرض فيما إذا اتفق الزهني والمرهونان من القاتل بقوله على النقل القاتل أو لبعضه
فأنما (قوله على النقل) لم نقل هنا على ظاهره وكلمة ظاهر بخلافه في قول المصنف لا في نقل
الوثيقة فتفرض نقلت فالرأيه أنه يباع ويقتضى رهنا كما أشار إليه الشارح (قوله وقد عفا السيد) أي
حيث وجب فقصص (قوله عند شخص واحد) أقول أكثر إذا كان الدين مشترك بين اثنين أو أكثر
فأنما (قوله ويجب مال الخ) أقول بغيره وان لم يجب لمكان التوثيق والبيع مع تعليق القصص فالتقل
فائدة فان أنقص فالتبعية (قوله بان يباع) تصور ومعنى (قوله فيصير عنه) ظاهره صير وره بجبر

أي فائدة المرهن (نقل) بان يباع القاتل فيصير غير رهنا مكان القاتل ويجب لا غرض بان اتفق الدينان باجبال وحال وقدرا

بأحدهما ضامن الخ **(قوله)** وافتت قيمتا العبدن أي أو كانت قيمة القتل أكثر كما ياتي **(قوله)** فلا نقل
 ينبغي تقديره أخذ ما ياتي عن الجبري وغيره بما إذا لم يكن قيمة القتال أكثر من دينه **(قوله)** تحصل الوثيقة
 بالرجل **(قوله)** والافتت قيمته إذا من الأقسام عند الخلل **(قوله)** والغالبة الخ عطف على الفصل **(قوله)** بالخال
 أي بأحد من القتال عن غير الموهون **(قوله)** وما إذا اختلف الخ **(قوله)** وما إذا اختلفت الخ **(قوله)** وما
 إذا كان الخ عطف على قوله ما إذا لعل الخ **(قوله)** أو بالقتل أي أو كان القتل موهونا بالقتل **(قوله)** فله
 التوق بالقتال هـ هنا نقل قدر من القتل فقط من قيمة القتال إذا كانت قيمته قدر الدين جميعا لم يحصل
 التوق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدين الخ أي أو أكثر من دين القتل **(قوله)** فلا فائدة في النقل
 كذا في شرح المنهج والنهاية والمعنى وشرح الر وض وقال الجبري وفيه نظر لأنه قد يكون قيمة القتال قدر
 الدين فينقل فيقتل منها قدر من القتل ليكون التوق على كل منهما وهذه فائدة أي فائدة ثم قال الشيخ
 غيره ينبغي أن يجعل كلامهم أي في المسائل التي قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين
 كالموهاب أو رضاء البلاوي شو برى أي في قيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القتال مساوية للدين
 القتل أو أقل منه اه وفي ع ش وم ما وافقه **(قوله)** أو جنسا عطف على قوله قدر **(قوله)** والأخ
 أي بأن استوى في القيمة عبارة والنهاية والمعنى ولو اختلف جنس الدين كان أحد هـ ما ذانير والآخر
 دراهم واستوى في المالبية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أي في جواز النقل فلا
 ينقل ع ش **(قوله)** والأقل غرض في إطلاقه هذا التي نظر اه سم أي وينبغي تقديره بما إذا
 لم تكن قيمة القتال أكثر من دينه **(قوله)** فان كان أكثر القتال الخ وفي سم هنا عن الر وض وشرحه
 ما ينبغي من اجتماع **(قوله)** نقل من لا أي إذا كان قيمة القتال أكثر من دينه شرح الر وض اه سم **(قوله)**
 فلا نقل **(قوله)** أي إذا لم يكن قيمة القتال أكثر من دينه كالموهاب **(قوله)** أي بدين القتال **(قوله)** لحصله
 التوق فيما أي بالدين وذلك كالموهاب كان القتال موهونا بدينه ضامن والقتل موهون بدينه يسبغ
 لاضامن به فإذا نقل القتال إلى كونه ثابتا في المسبغ فقد توفى صاحب الدين على دين القرض بالاضامن وعلى
 البسح من غير لفظ فليراجع **(قوله)** فله التوق بالقتال هـ هنا نقل قدر من القتل فقط من قيمة القتال إذا
 كانت قيمته قدر الدين جميعا لم يحصل التوق على كل منهما **(قوله)** أو بالأقل فلا فائدة كذا في الر وض وغيره
 وقد يشك في أنه قد يكون فيه فائدة فإنه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتل مائتين والقتال مائتين
 القتل موهونا بعشرة والقتال بعشرين كان في النقل حشدة فائدة وهي التوق على كل من الدينين بما
 لا ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القتال على دينه أو قدر من القتل فقط منها فقه نظر والأول
 أقرب إلى قول الر وض فيقتل منه قدر قيمة القتال ثم رأيت شخصا الشهاب البرلسي كتب على المجلد ما نصه
 أقول وهذه المسائل التي قبل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القتال تزيد على الدين الموهون عليه
 باضعاف قيمة ما تلزمهم لأعراض عن ذلك وعدم اعتبار ما زاد من النقل الزائد على مقدار الدين فأوجه
 ذلك وينبغي أن يجعل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كالموهاب اه فلتأمل
(قوله) أو جنسا واختلفا قيمة عبارة الر وض ولا تزال اختلف جنس الدين كالدرهم والدينار قال في شرحه
 إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه **(قوله)** والأقل غرض في إطلاق
 هذا التي نظر **(قوله)** فان كان أكثر القتال الخ عبارة الر وض وشرحه وإن كانت قيمة القتل أقل
 وهو موهون بأكثر من نقل من القتال قدر قيمة القتل إلى الدين الآخر أو بالقل قال في الأصل لا ينقل لعدم
 الفائدة والحق أنه ينقل إن كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتل مائة وهو موهون بعشرة وقيمة القتال
 مائتين وهو موهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتل وهو مائة ثم يغير موهونا بعشرة ويبقى مائة موهونا
 بالعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القتال في هذه الصور وموهونا بمائتين فلا نقل لأنه إذا نقل يسبغ منه
 بما اتصلات موهون بعشرة ويبقى مائة موهون بمائتين فيعمل عدم نقل قيمته الأصل في الأخير كما إذا

واقفت قيمتا العبدن فلا
 نقل بل يبقى القتال بحاله
 وسقطت وثيقة القتول
 بخلاف ما إذا دخل أحدهما
 ونجا لآخر فقتل لانه
 إن كان الحال دين القتل
 ففائدته الاستغناء عن
 القتال حالا أو دين القتال
 ففائدته تحصيل الوثيقة
 بالرجل والمطلب استملا
 بالحال وكذا لو نجا
 وأحدهما أطول أجلا وما
 إذا اختلفا لمدى أو تساو
 قيمة العبدن أو كان القتل
 أكثر قيمة فان كان القتل
 موهونا بالأكثر فله التوق
 بالقتال لغير موهونا
 بالأكثر أو بالأقل فلا فائدة
 في النقل أو جنسا واختلفا
 قيمة أيضا فكذا اختلاف
 القدر والأقل غرض وما إذا
 اختلفت قيمة العبدن فان
 كان الأكثر القتال ينقل منه
 بقدر قيمة القتل إلى دينه
 أو القتل أو يسووا بالنقل
 وما إذا كان بأحدهما ضامن
 فطلب المرحن نقل الوثيقة
 من الدين الضامن إلى
 الآخر لحصله التوق
 فيها فانه يحاب بما اقتضاه
 كلامهم وحيث لا نقل فقال
 المرحن لا آمن جنايته مرة
 أخرى

فتؤخذ رقبته فاجتمع موضع انتمسك به لم يجس على أحد وجهين بقية وجهه كائنه لادن وغيره لان الأصل خلاف ذلك فلم يفتق الغرض
الحاصل على البيع (ولو تلف المهرون) (أو تلفه) بما هو به أو بفعل من لا ضمن كسرى (١٠١) وكسبر برأه به بأذن المهرمن (بطل)

عن المسبح بالمهرون الذي نقل اليه عش (قوله فتؤخذ رقبته) أي ويصل الرهن نهاية ومعنى (قوله على
أحد وجهين بقية وجهه) ينبغي أن يكون محله حيث لم يفرق أن أجوال العبد على صيد دعوى المهرمن
بخلاف ما إذا تلف المهر من غير كسرى والشرع والمباداة إلى الجناية فيبقى ترجيح الوجه الآخر له بصري
(قوله ولو تلف المهرون) أي قوله وان تلف الرهن نهاية وكذا في النفس الآتية وان الرهن على المهرمن (قوله
وكسبر برأه) الخ في الرض قال المهرمن الرهن اضربه فضره فبطل من بضمه بخلاف قوله أنه
وفي شرحه أنه إذا ضربه فبطل بضمه انتهى اه سم وتقدم عن النفس والنهاية ما وافقه (قوله وصر الخ)
أي فشرح وتقدم العصب وهذا استدراك على المتن (قوله المصوب) أي والمضمون بغير الغصب ككونه
مستقرا أو مضمونا بشره فامد كقيد من عش قول المتن (و ينقل الخ) ولو قلنا المهرمن في بعض المهرون
انقل وصار الباقي رهنه فجميع الرهن ومثله ما لو تلف بعض المهرون انقل فيما تلف ذكره البصري اه
ثم به (قوله وان أجبال الرهن) أي من القس (قوله تم الخ) باستدراك عن مطلق الرهن استمر اطلاق
الكلام هناك الرهن الجلي اه عش (قوله باي وجه كانت) كاداه أو أمار حوالته وبغيرها نهاية ومعنى
كعمل الذات ما به من الرهن على الرهن لا على الرهن المأتمن الرهن على الزوج عوض خلع اه
عش (قوله ولو اعتاض) أي المهرمن عيناه الرهن (قوله تم تقايلا) أي قبل القبض أو بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قد قيل مسئلة التلصص شديدي وعش (قوله تم انفسخ) يتلف المسبح قبل القبض كصور
المسئلة ذلك في شرح الرض فراجع اه سم قول المتن (فان يقرئ) أي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله
الخ) وكان الأولى العطف بكاف المني والنهاية (قوله على كل جزء الخ) أي لكل جزء الخ (قوله ومن الخ)
أي من أجل أن كاداه (قوله بطل شرط الخ) أي ونفسد الرهن لا شرط ما ينافيه كقوله المأور ردى نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الم والثاء والمشار إلى المستثنى من الأربعة متاويل المذكور والمثل الآتية
على غير ترتيب المفرد للمتن (واضعها آخر) أي مصفحة أخرى نهاية ومعنى قال عش ومن تعدد
الصفتة ما قال رهن تصفيعين كذا وتصفيعين كذا فقال المهرمن قبلت خلا شرط فرد كل من التصفين
بعقدان تفصيل المهرون به بعد الصفتة كتفصيل الثمن وأن أوهم قوله هو في مصفحة خلافة اه (قوله أو
أعاده عيدها ليرهنه الخ) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه نصف الدين فخره المستعبر لجميع

ينقص من القاتل عن قمته الخ اه (قوله وكسبر برأه به بأذن المهرمن) قال في الرض فرغ قال
المهرمن الرهن اضربه فضره فبطل من بضمه بخلاف قوله أنه قال في شرحه أنه إذا ضربه فبطل بضمه اه
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الرض واعترض عليه
بعض فضلاء الأهرين بانه يقتضي الواقعة على عدم العود في الغاصب بناء على أن القسم انما وقع من
الحين كالمواضع مع أنهم صرحوا في باب الوكيل كالمواضع تصدى الوكيل في العين الموكلة في بيعها ثم باعها ثم
ردت عليه يعيب بانه بعد الضمان إذا عاذا الضمان في الوكيل ففي الغاصب أدلى اه وأقول الفرق
لاخر والمساواة فضلا عن الأول به ممنوع وذلك لان الوكيل انما صار ضمانا لو وضع يده على العين التي تعدى
فها بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد من موضع يده على العين بعد ارتفاع البيع الذي خلع
الضمان في الموضعين لان صورته في الغاصب ان البيع انفسخ يتلف المسبح قبل القبض كصور
المسئلة في شرح الرض فرجحه ثم أتت بعض الفضلاء في رفع التزم كرفع الغاصب بناء بعد ارتفاع
البيع بقوة يد الوكيل ككونها موضوعة عند المالك فعادت بارتفاع البيع لغرض خلاف الغاصب
انضمها بالتدعي فأدركت بالبيع بأذن المالك انقطع تعديها ولم تعد ارتفاع البيع انفسخها فبطل (قوله
أو أعاده عيدها ليرهنه فخره به) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه نصف الدين فخره المستعبر

(ومن مثل ذلك) (الرهن نصف عدد من وضعها آخر فخره من أحدهما انفسخه) لتعدد الصفتة بتعدد القيد وان تعدد القيدان (ولي
وهذا عيدها يدين عليها) (فقرئ أحدهما) مجابا له أو أعاد عيدها ليرهنه فخره به

جميع الدين أو أقله أن يكال العبد ليرهنه بذلك خلافاً لتقسيد الزكوى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينقل نصيباً أحدهما بما ذكر لان كلاهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اه سم ونهاية **(قوله أحدهما)** أى المبرين (ما يقابل الخ) أى الدين الذى يقابل نصيب من الرهن ولولا نصيب الدين لكان انصرم وأوضع وأنسب بما بعده **(قوله وقد)** أى المستعبر (فكذلك نصف العبد الخ) أى بخلاف ماذا قصد الشيوخ أو أطلق تخيله عنهما أدم يعرفه معنى ونهاية قول المتن (انقل نصيبه) أى النصف للشرب واحد الشرى يكن الذى يقصده اه عش **(قوله لتعدد الصفة بتعدد العاقد)** أى الزمان وكان قضية ما زاد قبل من مسئلة العارية أن يزدها قوله ولتعدداً لما لا شرأيت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة العارية اه **(قوله باداءه أو ابراءه)** أى خبرهما ثم كان الاول يظهر الاشكال والجواب لا تبين اسقاط قوله هذا وقوله اتحدت جهة الدينين أو لا أو ناخبرهما من الاشكال والجواب **(قوله إن ذلك)** أى لتعدد الصفة بتعدد العاقد أى المبرين **(قوله اتحدت جهة الدينين)** أى كان اتفقت عليهما لا أو ابراء متحاشيا اه كرى **(قوله وهذا)** أى اشكال القسط في مسئلة تعدد المبرين **(قوله احسنه)** أى لا اتخذ **(قوله ويجاب الخ)** رد الشرح هذا الجواب في شرح الارشاد عار دته ثم واجب أيضاً بان صورة المسئلة اذا انحصر القاضى بما أشنع اختلاف الارشود من الكتابة كى اتقى في الشركة مرس على مجموع قوله بخلاف الارشاد الخ فإنه لا ينحصر القاضى بما يقتضيهما وقوله ودون الكتابة أى ورسم الوقف كى على سم منهج اه عش أقول وهذا الجواب هو الرد بقول الشارح محله ما لم تتجهه تدنيهما اه **(قوله في صورة ولا اتخذ)** أى الإبراء لا اتخذ **(قوله معناه)** أى معنى نصيبه في قولهم المذكور **(قوله معناه يقابل الخ)** أى سم بعد استشكله مانعه الحاصل أن غاية كل منهما أن يكون كل رهن مستقل أى بالنسبة لغير الرهن والمبرين المستقل لا ينقل شئ من الرهن منه باداء بعض دينه فليتأمل **(قوله وانقل)** أى بما يقابل أى لو كن يلمع على ذلك ان ينقل ما يقابل ما ينقصه ألا تعرفين قلنا ربع الرهن المقابل لما ينقصه ألا اتخذ وبعالاً لا تقابل لما ينقصه شرى كيهذا يشكل بقوله لا ينقل شئ من الرهن ما بقى درهم المهم لان يجب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كرى **(قوله حيثئذ)** أى حين إذ كانت الرعاية لا اتخذ الجواب متعددة **(قوله على قياس ما صر)** أى فى المتن في تعدد الزمان **(قوله ولو تدرم)** أى انقرض على النهاية ونقلت الخ عبارة المعنى والنهاية ولو رهن شخص آخر بعد من في صفة توسل أحدهما كان مبرهاً بجميع المال كقولهما وتلف أحدهما ولو مات الزمان عن روة نفدى أحدهم تصديقاً بنقل كفى المورث ولو ان الرهن صدق ابتداء من واحد وقضى بنقص كل المهرين إلى البراءة من كل الدين يتخلف ما لو نفى نصيبه من التركة فانه ينقل لأن تعلق الدين بالتركتما كتملق الرهن فهو كقول تعدد الزمان أو كتملق الأرض بالجاني فهو كالجاني لا يعيد المبرك فادى أحد الشرى يكن نصيبه فتعطل التعلق عن مولات المبرين عن روة نفى أحدهم بما عطفه من الدين لا ينقل نصيبه كفى المورث اه **(قوله ما لم يكن المورث)** أى فيما لو مات المورث وشع له دين مرس

وأدى أحدهما بما يقابل نصيبه أو أدامه لم يبر وقد فكذلك نصف العبد أو أطلق تخيله عنه (انقل نصيبه) لتعدد الصفة بتعدد العاقد ولو رهنه من اثنين يدينهما عليه فمضى من دين أحدهما بأداه أو ابراء انقل قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين أولاً قال شتوا وهذا يشكل بان ما أخذ أحدهما من الدين لا ينقص به بسل هو مشترك بينهما ما فكيف تنقص حصته من الرهن بأخذ واحد وجواب ما هنا محله ما خالف قصد جهة دينهما أو اذا كانت الرعاية بالأبراء لا اتخذ اه وأقول لا اشكال في صورة الأخذ وان اتحدت الجهتان قولهم انقل نصيبه معناه ما يقابل ما ينقصه مما عطفه وانقل حيثئذ على قياس ما صر بصورة التعدد ولو تعدد المورث انقل بأداه كى نصيبه ما لم يكن المورث هو الرهن في حياته

واقعا له الذي كمل به فرع

له دين به من فاقه بلعنه

فانني اصنف ما به لا ينقل

الرهين والتاج السروري

بانفكا له قاله اذا قربان

الدين صالغين به حصة

تتم حمل ذلك على الحوالة

لذا طريق سواها قبل وهو

مستقل له والذي يقصده

صفة اقراره ان كانت صار

هذا الدين فلان فالحق

الثاني لكن قوله لا طريق

سواها ممنوع على طرقة

آثرى كالنذر والهبة به

على صحتها بقاوان كانت هذا

فلان وامر في معار به أو

نحو ذلك فالحق لا يزالان

هذا لاشعرا ببقائه من

الرهين لغيره في سائر الرهن

والانفكا لا يحصل بمقتضى

بل لا بد فيصير تحقق سبه

(فصل) في الاختلاف في

الرهن وما يشبهه اذا اختلفا

في أصل (الرهن) كرهنتي

كذا فانكروا (أو في قدره)

أي المهرهون كرهنتي

الأرض فمصرها فاقبل

وعددها أو مبنه كذا

العبد فقبل بل الثوب أو

فسعر المهرهون كالف أو

ألفين (مدق) وان كان

الرهن يسد المهرين وان لم

يبين الرهن جهة كونه في

يدخل الوجوب (الرهن)

أو ما لا العبرة وتسميته

وا هنا في الأولى باعتبار زعم

المدعي (بينة) لان الأصل

عدم ما يصد المهرين هنا

بافتقارها لاختلاف شي مما

بافتقارها لاختلاف شي مما

في التوسيل به رهن متعلق بقرته اه عش (قوله والعبرة هنا) أي في اتحاد الدين وعه (بعدم
لوكل) أي خلافا للبرهان العبرة بقرته بعدد الكل واتحاده آخره رهنان فظهر فمناشيه بغيره
الرهن نهاية ومعنى (قوله فاقه) أي الرهنين (به) أي بالدين (قوله جل ذلك) أي اقراره بان الدين لغيره (قوله
اذا لم طريق) أي لا انتقال (قوله وهو مستقر) أي لا انفكاك (قوله فالحق الثاني) أي ما له التاج من الانفكاك
(قوله بل) أي لا انتقال (قوله فيه) أي في الدين (قوله وان كانت الخ) أي صفتها (قوله فالحق الاول) أي
ما أتق به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) أي قوله ولا ترد في انها يتوالت في قوله وان لم
يكن في المتن وقوله أو زعم إلى المتن (قوله وما يشبهه) أي ما يناسبه من مال أو من المهرين في بيع مرهون فيبيع
الخ ومال كل عليه ألقان باحد مهران الخ اه عش قول المتن (أو قدره) في شرح هر ويختلف
اختلافهما في قدر المهرين فالمرهون في البدعي ما يتقارن لاهن وهنك نصفه على تحسين ونصفه على
تحسين وأضره تحسين يفتن نصف البدعي والقول قول الرهن أي ضل في أربع الأجزاء ودخل في ذلك أيضا
ماذا كان قبل قبض المهرين لا احتمال أن ينسلك الرهن فيفضل المرهون ويقضه الرهن بعد ذلك انتهى
اه سم قال عش قوله ويقضه الرهن ولا يمنع من ذلك تمكن الرهن من الفسخ قبل القبض لكن رد عليه
أن العين فرع الدعوى بشرط أن تكون ملازمة لقبض الرهن لا الزام فيها لتتمكن من الفسخ هكذا رأيت به
بهمش من ابن أبي شيبة وهو وجبه اه عش عبارة الرشيد (قوله ويقضه الخ) أي باختباره
والأقسام أنه لا يصح على الاقراض الاذموره أنه من بيع اه (قوله أي الرهن) أي في كلامه
استخدام (قوله كذا العبد فقبل بل الثوب) في شرح الباب والاحتكام من العبد نظر الانكار
الرهن ولا الثوب بنظر الانكار المرهون ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد كرهنتي من غير زعم
حاصله أنه يجوز لمالك التصرف في الثوب ببيع أو غيره فلا توقف على اذن المرهون لانه لا يتكامل بيقه
حق أن يقر بشي لم ينكره حيث قبل بطل الأقرار ويصرف ما قر بما شاء لا يعود للعبرة وان كتب
نفسه الاقرار جدي اه (قوله أو زعم المرهون به) أو مة فالمرهون به كرهنتي بالمال حال فقبل الرهن
بأنه جل وفي جنسه كقوله اهنتما لانه يتوقف بل بالدرهم اه نهاية (قوله وان كان الخ) غاية لم يدخل
القول الضعيف القائل بصدق المرهون حيث جئت في العبرة أي بعبارة قول المتن (الرهن) أي المالك
نهاية ومعنى قال عش قوله أي المالك أي حيث لم يقم به مانع من الخلف كصبا أو جنون أو موهنة
وهن الولي فانه الذي يعلق دونه اذ لم يزل المهرهون ثم قضية تصديق المالك أنه لو واقع المستعير المرهون
على ما ادعاه وانكره مالك العبر به أن المصدق هو المصير فيصير يسقط قول المستعير والمرهون اه (قوله
وتسميته) أي المصدق (قوله في الاولى) أي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كرهدي (قوله زعم
المدعي وهو الدائن) (قوله لان الأصل عدم ما يصد المهرين) هو قبل بل في المتن لخصه اه وشدي (قوله
هذا) أي تصديق الرهن قول المتن (وان شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمهما من قوله في اختلاف
المتبايعين انتقال على صفة البيع واختلاف في كيفية الاحتياج الذي ذكرها هنا اه معنى عبارة النهاية وانما

(فصل) في قول المصنف اختلاف في الرهن (أو قدره) في شرح هر ودخل في اختلافهما في بيع المهرين
مألو والرهنتي العبد على ما يتقارن لاهن وهنك نصفه على تحسين وأضره تحسين لكان
نصف العبد فاقول قول الرهن أي ضل في أربع الأجزاء ودخل في ذلك أيضا ماذا كان قبض المهرين لا احتمال
ان ينسلك الرهن فيفضل المرهون ويقضه الرهن بعد ذلك انتهى (قوله كذا العبد فقبل بل الثوب) في شرح
العاب ولا يحكم هنا من العبد نظر الانكار الرهن المرهون ذكره في المذهب وغيره (قوله المصنف صدق
بمنه في شرح العابد قال الزوكشي) الكاذم في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا أثر له في تعليق والدعوى
ويجوز أن يتحقق الدعوى لا احتمال ان ينسلك الرهن فيفضل المرهون يلزم الرهن بانفسه كذا كرهدي

(ان كان من بيع) بان لم بشرط بيع (وان شرط في بيع) بانفسه لاختلاف شي مما

وتألفه لا آخر (تألفه) لرجوع الاختلاف بسبب الى كيفية العقد والبيع ولو اختلفا في الوفاء بمشرطه صدق الراهن بينهما فخذ الرهن لا يمكن فصل الرهن عن حقه بالتفصيل لا بد هذه على المنزل ترتيبه التفصيل على الشرط يفيد أنه لا يكون الايجاب رجوع فشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين أنه رهنه كذا أو اقتبضه فصدق أحدهما فقط أخذت وليس لا حرج عليه على أصل الروضة هنا لا يثبت إقراره له لكن التذكرة في الاقرار والمعاوى واعتاده الاسوي وغيره أنه يحلف لانه لو انكر انك خلف لا تخوفه من التمسك بكون رهنه وادعاهما عن العمد الاول وقرن به لو لم يحلف في هذين لبطال الحقن أسسه بخلاف ما هنا لان له مرثدا وهو الغنم بقت الا التوق له وفيه نظر وكفي بغوان التوق بحرجا الى الضلف كجهونا هدر (ولو ادعى التمسك رهنه عبدهما عاتمه واقتبضه وصدق أحدهما فأنصب المصدق رهن بخصم) مؤاخذه باقراره (والقول في نصب الثاني قوله بينه) لانه ينسب أصل الرهن (وقبل شهادة المصدق عليه) اذا لم يمتدحان شهادته آخر وأحلفه الذي ثبت رهن الشكل ولو زعم كل أنه لو رهن بل شره يكتو به عليه قبلان تعدد

تعرض التحالف هنا استردا كاعلى الاطلاق والافتقار علم بمشرطه باه (قوله غير الاول) وسنأتي الاول في قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ اه سم وفيه ما مر عن ابن أبي شريفة الآن يجعل الاول على الاختلاف في الرهن والاقباض معا (قوله أو تضم الرهن) عطف على قوله بانفاقها اه كردى (قوله رهنه لا آخر) فرض مخالفة الآخر في الأشراف يقتضى تصور المسئلة بالانزعاج عن الرهن وعنده لم يتحققه التقيد بغير الاول اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ) أى فادعاء المرتهن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه اه سم عبارة النهاية والمفحوى كان قال المرتهن رهنه منى لمشرط رهنه وهو كذا فانكره الراهن فالتحالف يستند لاتباعه باختلاف كيفية البيع الذى هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بينه والمرتهن الغنم ان لم يرض (قوله ولا ترد ههنا الخ) أى مسئلة الاختلاف في الوفاء مع مسئلة التحالف فهاهنا قاله المسمى وأقره الغنى (قوله بقيد أنه) أى التحالف (قوله الايجاب رجوع الخ) أى فى اختلاف رجوع الخ (قوله وهذه ليست كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر اه سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلا أو لم كل منهما يمتدح ادعاهما لا يتحدار بينهما أو أطلعت البيتان أو أحدهما معا وتوافقا واختاروا نحن بخلافه على بساطة التراجع ما لم يكن في يد أحدهما والتمت يستنون تأخر رضىها لاعتراضها باليد اه عش (قوله أنه رهنه) أى ان الثالث رهن كل من الاثنين (قوله فصدق الخ) أى الثالث الراهن (قوله أنه يحلف) يبناء المفعول من التفعيل أى يحلف الثالث باله رهن الآخر كذا (قوله أنه يحلف الخ) منى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرلى علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عند) أى الآخر (قوله الاول) أى عدم الخلف (قوله وقرن به الخ) لم يسبق ذكره مفسر عليه فمقر قوله وقرن الخ وكان ههنا بسقط عبارة الروضة في تحليفه لم يكتف بقرن أو ظهر ههنا بالقرن أو بعده بالعبارة كذا قال في التذنب وهو ما يمتدح على أنه لو أقر بما لا يزيد ثم قره ليعمره بل يفرم قيمته ليعمره وبيع قولان وكذا قال لرهنت ههنا من يد وأقبضه ثم قال لا يرهنت من عمره وأقبضه بل يفرم قيمته لثاني يكون رهنه اه اه فصل اشارات من المعاد يهذه الى الفرعين المبني عليهما الخلاف في الفرع فاستلما ولعمره رأيت الفضل المحشى كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التسمية انتهى اه سدعرا قول قد غنم ما رجاه بقوله فعل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا منى قوله في هذين كفى الكردى في الاقرار والمعاوى يعنى الذى كراه فيه حمان تحليف المقر بما لاثنين من تباوه منى قوله ما هنا أى ترك تحليف المصدق لاحدا المدينين في مسئلة أصل الروضة (قوله لانه) أى الآخر (قوله واقتبضه) يتأمل مع مسئلة الزر كسى السابقة اه سم أى فى الحاشية قبل هذا الفصل (قوله ينسب أصل الرهن) أى والاصل عدم قبول المتن (عليه) أى الكذب (قوله اذا لم يمتدح) نالها عن جلب النفع ودفع الشرر وعنه نهاية ومنى قوله المذكور في قوله وهو ظاهر فى التوبة (قوله ولو زعم) أى ذكر و (قوله قبل) أى الشاهد أى شهادة كل منهما على صاحب بصير الصدر هو باقيا به احلفنا دعى منع شهادة كل يمتدح أو اطلعه بشهادة آخر بما ادعاه اه عش (قوله بل شره يكتو) أى أو

الحالة والقرض ونحوهما اذ اعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاول) وسنأتي الاول في ولو اختلفا في الوفاء الخ (قوله ولا ينفصل آخر) فرض مخالفة الآخر في الأشراف يقتضى تصور المسئلة بالانزعاج عن الرهن وعنده لم يتحققه التقيد بغير الاول اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ) أى فادعاء المرتهن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه اه سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلا أو لم كل منهما يمتدح ادعاهما لا يتحدار بينهما أو أطلعت البيتان أو أحدهما معا وتوافقا واختاروا نحن بخلافه على بساطة التراجع ما لم يكن في يد أحدهما والتمت يستنون تأخر رضىها لاعتراضها باليد اه عش (قوله أنه رهنه) أى ان الثالث رهن كل من الاثنين (قوله فصدق الخ) أى الثالث الراهن (قوله أنه يحلف) يبناء المفعول من التفعيل أى يحلف الثالث باله رهن الآخر كذا (قوله أنه يحلف الخ) منى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرلى علامة تصحيح عليه (قوله عند) أى عدم الخلف (قوله وقرن به الخ) لم يسبق ذكره مفسر عليه فمقر قوله وقرن الخ وكان ههنا بسقط عبارة الروضة في تحليفه لم يكتف بقرن أو ظهر ههنا بالقرن أو بعده بالعبارة كذا قال في التذنب وهو ما يمتدح على أنه لو أقر بما لا يزيد ثم قره ليعمره بل يفرم قيمته ليعمره وبيع قولان وكذا قال لرهنت ههنا من يد وأقبضه ثم قال لا يرهنت من عمره وأقبضه بل يفرم قيمته لثاني يكون رهنه اه اه فصل اشارات من المعاد يهذه الى الفرعين المبني عليهما الخلاف في الفرع فاستلما ولعمره رأيت الفضل المحشى كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التسمية انتهى اه سدعرا قول قد غنم ما رجاه بقوله فعل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا منى قوله في هذين كفى الكردى في الاقرار والمعاوى يعنى الذى كراه فيه حمان تحليف المقر بما لاثنين من تباوه منى قوله ما هنا أى ترك تحليف المصدق لاحدا المدينين في مسئلة أصل الروضة (قوله لانه) أى الآخر (قوله واقتبضه) يتأمل مع مسئلة الزر كسى السابقة اه سم أى فى الحاشية قبل هذا الفصل (قوله ينسب أصل الرهن) أى والاصل عدم قبول المتن (عليه) أى الكذب (قوله اذا لم يمتدح) نالها عن جلب النفع ودفع الشرر وعنه نهاية ومنى قوله المذكور في قوله وهو ظاهر فى التوبة (قوله ولو زعم) أى ذكر و (قوله قبل) أى الشاهد أى شهادة كل منهما على صاحب بصير الصدر هو باقيا به احلفنا دعى منع شهادة كل يمتدح أو اطلعه بشهادة آخر بما ادعاه اه عش (قوله بل شره يكتو) أى أو

احالة والقرض ونحوهما اذ اعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاول) وسنأتي الاول في ولو اختلفا في الوفاء الخ (قوله ولا ينفصل آخر) فرض مخالفة الآخر في الأشراف يقتضى تصور المسئلة بالانزعاج عن الرهن وعنده لم يتحققه التقيد بغير الاول اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ) أى فادعاء المرتهن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه اه سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلا أو لم كل منهما يمتدح ادعاهما لا يتحدار بينهما أو أطلعت البيتان أو أحدهما معا وتوافقا واختاروا نحن بخلافه على بساطة التراجع ما لم يكن في يد أحدهما والتمت يستنون تأخر رضىها لاعتراضها باليد اه عش (قوله أنه رهنه) أى ان الثالث رهن كل من الاثنين (قوله فصدق الخ) أى الثالث الراهن (قوله أنه يحلف) يبناء المفعول من التفعيل أى يحلف الثالث باله رهن الآخر كذا (قوله أنه يحلف الخ) منى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرلى علامة تصحيح عليه (قوله عند) أى عدم الخلف (قوله وقرن به الخ) لم يسبق ذكره مفسر عليه فمقر قوله وقرن الخ وكان ههنا بسقط عبارة الروضة في تحليفه لم يكتف بقرن أو ظهر ههنا بالقرن أو بعده بالعبارة كذا قال في التذنب وهو ما يمتدح على أنه لو أقر بما لا يزيد ثم قره ليعمره بل يفرم قيمته ليعمره وبيع قولان وكذا قال لرهنت ههنا من يد وأقبضه ثم قال لا يرهنت من عمره وأقبضه بل يفرم قيمته لثاني يكون رهنه اه اه فصل اشارات من المعاد يهذه الى الفرعين المبني عليهما الخلاف في الفرع فاستلما ولعمره رأيت الفضل المحشى كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التسمية انتهى اه سدعرا قول قد غنم ما رجاه بقوله فعل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا منى قوله في هذين كفى الكردى في الاقرار والمعاوى يعنى الذى كراه فيه حمان تحليف المقر بما لاثنين من تباوه منى قوله ما هنا أى ترك تحليف المصدق لاحدا المدينين في مسئلة أصل الروضة (قوله لانه) أى الآخر (قوله واقتبضه) يتأمل مع مسئلة الزر كسى السابقة اه سم أى فى الحاشية قبل هذا الفصل (قوله ينسب أصل الرهن) أى والاصل عدم قبول المتن (عليه) أى الكذب (قوله اذا لم يمتدح) نالها عن جلب النفع ودفع الشرر وعنه نهاية ومنى قوله المذكور في قوله وهو ظاهر فى التوبة (قوله ولو زعم) أى ذكر و (قوله قبل) أى الشاهد أى شهادة كل منهما على صاحب بصير الصدر هو باقيا به احلفنا دعى منع شهادة كل يمتدح أو اطلعه بشهادة آخر بما ادعاه اه عش (قوله بل شره يكتو) أى أو

احالة والقرض ونحوهما اذ اعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاول) وسنأتي الاول في ولو اختلفا في الوفاء الخ (قوله ولا ينفصل آخر) فرض مخالفة الآخر في الأشراف يقتضى تصور المسئلة بالانزعاج عن الرهن وعنده لم يتحققه التقيد بغير الاول اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء الخ) أى فادعاء المرتهن وأنكره الراهن بدليل ما قرعه اه سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلا أو لم كل منهما يمتدح ادعاهما لا يتحدار بينهما أو أطلعت البيتان أو أحدهما معا وتوافقا واختاروا نحن بخلافه على بساطة التراجع ما لم يكن في يد أحدهما والتمت يستنون تأخر رضىها لاعتراضها باليد اه عش (قوله أنه رهنه) أى ان الثالث رهن كل من الاثنين (قوله فصدق الخ) أى الثالث الراهن (قوله أنه يحلف) يبناء المفعول من التفعيل أى يحلف الثالث باله رهن الآخر كذا (قوله أنه يحلف الخ) منى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرلى علامة تصحيح عليه (قوله عند) أى عدم الخلف (قوله وقرن به الخ) لم يسبق ذكره مفسر عليه فمقر قوله وقرن الخ وكان ههنا بسقط عبارة الروضة في تحليفه لم يكتف بقرن أو ظهر ههنا بالقرن أو بعده بالعبارة كذا قال في التذنب وهو ما يمتدح على أنه لو أقر بما لا يزيد ثم قره ليعمره بل يفرم قيمته ليعمره وبيع قولان وكذا قال لرهنت ههنا من يد وأقبضه ثم قال لا يرهنت من عمره وأقبضه بل يفرم قيمته لثاني يكون رهنه اه اه فصل اشارات من المعاد يهذه الى الفرعين المبني عليهما الخلاف في الفرع فاستلما ولعمره رأيت الفضل المحشى كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التسمية انتهى اه سدعرا قول قد غنم ما رجاه بقوله فعل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا منى قوله في هذين كفى الكردى في الاقرار والمعاوى يعنى الذى كراه فيه حمان تحليف المقر بما لاثنين من تباوه منى قوله ما هنا أى ترك تحليف المصدق لاحدا المدينين في مسئلة أصل الروضة (قوله لانه) أى الآخر (قوله واقتبضه) يتأمل مع مسئلة الزر كسى السابقة اه سم أى فى الحاشية قبل هذا الفصل (قوله ينسب أصل الرهن) أى والاصل عدم قبول المتن (عليه) أى الكذب (قوله اذا لم يمتدح) نالها عن جلب النفع ودفع الشرر وعنه نهاية ومنى قوله المذكور في قوله وهو ظاهر فى التوبة (قوله ولو زعم) أى ذكر و (قوله قبل) أى الشاهد أى شهادة كل منهما على صاحب بصير الصدر هو باقيا به احلفنا دعى منع شهادة كل يمتدح أو اطلعه بشهادة آخر بما ادعاه اه عش (قوله بل شره يكتو) أى أو

لا تنسق ولا نظار لتضنها
 محقق واجب ودعوى
 لما يجب لاستعماله نعهده
 لشهه رسته نبحث
 البقضى ان نحل ذلك الم
 يصرح المذنى بظلمهما
 بالانكار بلا نول والردا
 لانه ظهر منه ما يقتضى
 تنسيقهما وهو ماهر لان
 مراده انه صرح بظلمهما
 هذا الانكار لاطلاقاً فادفع
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن
 التأويل فمفسقا بل بسلب
 الغيبة ويحل كون الكذبة
 تنسق بالم ينضم اليها لعدم
 انكار حق واجب عليه
 (ولو اختلفا في نفسه) أى
 المهرن (فان كاذباً في يد
 الزاهن أو في يد المهرن وقال
 الزاهن غيبته) أنتعنى
 (صدق) الزاهن (ببينة)
 لان الاصل عدم الزود
 وعدم الاذن في القبض
 الزهن بخلاف ما لو كان يد
 المهرن وواقفه الزاهن على
 اخذه في قبضه لم يكن قال
 ان لم يقبضه من قبل
 عن الاذن ففصل المهرن
 ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى عن تائب فاقام آخر
 بينة انما هو تائب فتسند له
 تقبل الان شهدت بالقبض
 والاصل في المشتري ببينة
 لان الاصل بقائه ولانه
 مدع لصفة البيع والاخر
 مدع لفساد وكذا ان قال
 ان قبضته من جهة اخرى
 كلباع أو بائعاً أو عازراً في
 الامم لان الاصل عدم
 ماله المهرن

سكت عن سرية كنهه وتغنى (قوله لا تنسق) أى لا توجب الفسق ولهذا التوهم اثنتان فشيء ثم شهدا في
 حادثة قبلت شهدا ثم جاورا كان أحدهما كاذباً في التوهم معنى ونهاية (قوله ولا نظار الخ) رد لا سنوى
 و (قوله لتضنها) أى الكذبة (قوله محقق واجب) وهو توفى المرتن بنسبته (قوله ودعوى ما يجب)
 أسقطه النهاية والفتى وهو سوى ذلك ومراده بالجب توفى المرتن بنسبته (قوله ان نعهده)
 أى تعمد المجد (قوله ان نحل ذلك) أى قبول شهدا ثم (قوله بظلمهما بالانكار بلا نول) أى اعترافه
 حينئذ بانعدام احتمال أن التعمد لشبهه عرضت اه سم (قوله لظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو
 ظاهر) أى بحث البقضى عبارة النهاية وما فوز عهمن أنه ليس كل ظلم خال عن التأويل فمفسقا بل الغيبة
 فمفسقا اذ الكلام في ظلم هو كبريتوكل ظلم كذلك الخال عن التأويل ففسق ولا تردالة بعلامه صغيرة على
 تفصيل يأتي فيها قالو جملة البقضى اه (قوله مراده) أى البقضى (قوله انه صرح) أى المذنى (قوله
 بهذا الانكار) اه خلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) في الشفاعة بما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو
 شيخ الاسلام في شرح الروض أى والغنى اه فانه منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واستل هذا المنع
 بمسألة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار في الجملة مفسقا وتظهر أن كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد في دفع منعمس اثبات ذلك المنع الذى هو كون الظلم المنصوص مفسقا
 بالذليل ويجوز كونه أراد ما ذكر ليس دليلان كونه أراد ذلك فمسئل عنده هذا القائل لكنه منع هذا الحكم
 الذى لذلك الظلم تندره فانه في غاية الوضوح اه سم أقول أشار الشارع الى اثبات ذلك المنوع ودليله
 بقوله ويحل كون كاذباً لا تنسق الخ كما توضعهما قدس منهن في النهاية (قوله ويحل كون الكذب الخ) عطف
 على اسم ان وشبهه (قوله لان الاصل) الى قول الملتن ولو أقر في النهاية (قوله وعدم الاذن الخ) وعليه ولو لفتى
 هذه الحالة في يد المهرن فهل يلزم قيمته وأخرى له لا يظن والآخر بالذاتى لان عين الزاهن انما قصد بها
 دفع دعوى المهرن زعم الزهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغيبه ولا يبره وبلى ذلك فله أن يستأنف دعوى
 جديدة على المرتن ويقيم البينة عليه بالغبه فان لم تكن له المهرن ما غيبه أو انما غيبه من جهة
 الزهن اه عش (قوله بيد المهرن) وخرج به ما لو كان بيد الزاهن فهو المصدق كما يأتي اه عش (قوله
 لم يقبضه من) أى عين الزهن بل قبضه على سبيل الودعة أو غيرها أو سكت عن جهة القبض كباقي (قوله أو
 رجعت الخ) أى قبيل القبض (قوله ففصل المهرن) ووجهه في الأولى كفى عش أنه أدعى بصفة قبضه به
 فأرد ما يأتي من تصديق الزاهن نية اذ قال أقبضته من جهة أخرى لانه أدعى بصفة اقباضه على الثانية أن
 الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) أى من قوله بخلاف ما لو كان بيد المهرن الخ أو من قوله أن
 الاصل عدم الرجوع (قوله يبد) أى في حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد أو قبضه ذلك أنه لو لم تكن
 العين المبيعة يبد لم يكن الحكم كذلك فبقية قوله ولانه مدع لصفة البيع الخ خلافه وسأفقه مراد واقفه بعد
 قول المصنف والظاهر تصديق الخ ودعوى الزاهن زعم الزاهن كذا وبإلحاحه فله على التيقيد بالذلة الذى
 يؤخذ من ذلك اه عش (قوله مرهونة عنده) أى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشدي (قوله
 عنده) أى الآخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) أى قبض المهرن أى قبضت البيع (قوله بقائه) الظاهر
 يد المشتري ويحمل بدالاً ثم أخذنا المقام (قوله ولانه الخ) أى المشتري (قوله عدم ما دعاه المهرن) أى
 عدم أدنه في القبض من الزهن ولو اختلفا على الاذن في التيقيد وتنازعا على قبض المهرن فالصديق من المهرن
 يتأمل مع مسئلة الزكشى السابقة (قوله بظلمهما بهذا الانكار بلا نول) أى اعترافه حينئذ
 بانعدام احتمال أن العمل لشبهه عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) في الشفاعة بما ذكر بحث لان مراده
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام في شرح الروض بما قلته منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واستند هذا
 المنع بمسألة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار في الجملة مفسقا وتظهر أن كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد في دفع منعمس اثبات ذلك المنع الذى هو كون الظلم المنصوص

بده نهاية ومعنى (قوله ويكنى الخ) أى فلا يتقد الحكم بما ذكره المصنف من قوله نصبت وأقبضته عن
 الخ اه عش (قوله أى المرتن) الى قوله قال الزكش فى النهاية والمغنى الاقوله وجعل الى المتن (قوله
 ثم ذكر الخ) واقعة المغنى بجلده وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم المرتن اه قول
 المتن (قوله تخلف) فى شرح مر فان قال من قلت ذلك مينة بقراره القبط منه أى المرتن لم أقر به أو شهدوا
 على أنه قبض منه بقراره المرتن لم يكن له التخلف وكذا لو أقر بالانحلال قال أشهدت غاز ماعله اذ يعتاد ذلك
 انتهى اه سم قال عش قوله مر من قلت الخ أى المرتن وقوله لم يكن له التخلف أى جزأيل يبقى المرتن
 تحت المرتن بلا عيش وقوله ثم قال الخ أى فصل المالك أن أقراره بالانحلال عن حقيقة وقوله عليه أى
 على الانحلال وقوله اذ لا يعتاد أى فليس له التخلف وقد يفهم من قوله اذ لا يعتاد أنه لو ذكر لاقراره بباحتملا
 عادة كان قاله ثم الى صدق ما صحت فقلت أن تلك الامار تحصل بها الانحلال الذى أقررت به ثم تبين
 خلافه أنه لا تخلف المقر فى هذه الصورة ونحوها من كل ما ذكر لاقراره وجه باحتملا اه وقوله أى
 ففصل المالك الخ الصواب اسقاط وقوله الصدق الى الخ (قوله وان كان أقر الخ) وكذا له تخلفه
 وان وقع حكم الحاكم بالقبض كما أتى به شعبنا الرولى اه سم زاد الجيرى هذا ان علم استانه لمجرد
 الاقرار فان علم استانه الى البينة أو احتمل ذلك لم يحكمه سلطان اه (قوله ولما ذكر الخ) عطف على قوله
 كان أقر له الخ (قوله لا تأمل الخ) تعليل لقول المتن فله تخلف فمع ملاحظة الغايبين قال الجيرى وفائدة
 التخلف رجاء ان يقر المرتن بغير الخ بعرض البين عليه بعد عدم القبض أو ينكح عنها ففصل المرتن وبنت
 عدم القبض اه (قوله لا تأمل الخ) أى تأمل حاجته الى تلقاها الى نهاية صفى أى بانأوى الى (قوله قبل
 تحقيق الخ) الاولى قبل تحقيق الخ كفى النهاية والمغنى قال الجيرى أى قبل حصول ما كتب فيها فى الخارج
 فعادة كنية الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع وأقرض فلان كذا أو يشهدون بكذا وبوجودها
 الخراج اه (قوله وبأى ذلك) يعنى ما مر فى المتن اه وشهد بصيرة عش أى الخلف المذكور فى
 المتن اه (قوله الحق) أى المقر به اه معنى عبارة الكرى قوله يكتب فيها الحق أى يكتب فيها أن الحق
 الغلاف من عن أودن أو غيرهما على فلان وقوله أو التوقيع أى الاتيان بان يكتب فيها أن فلان فلان اذ لا نا
 اه وكان الاولى أى وأقبضه بامله ولا يخفى ان قوله الحق وقوله اعطى نظر القره وبأى ذلك فى سائر العقود
 الخ والافلا موقع لهما نظر المتن (قوله لك الخ) متعلق بقدر عبارة المغنى أى شهدت على الكتابة الواقعة
 فى الوثيقة لك الخ اه (قوله لك اعطى أو أقبض) صيغة التثنية وحدهم باب الافعال المبني للمفعول
 الاول والفاعل فى الثانى وبضبط الاول وبناء المفعول بواق تعبيره بغيره بسكى أخذ خلافا لما فى عش
 قال الكرى الاول واجمع الى الحق والثانى الى التوقيع اه (قوله وقوله الخ) عطف على كقوله فى المتن
 (قوله فى ذلك) أى فى اقرار بالقبض (قوله كذب وكلى) أى كذا بالحق على لسانه وكذا أى أقبض اه
 معنى (قوله بالمقول) أى عرفت أو ثبت (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله لانا
 منسقا بالقبول ويجرد كونه أراضا ذكر ليس دليلا عليه لان كونه ارضا قد مسلم عند هذا القائل لكنه
 يمنع ذلك الحكم لدى ذلك الظلم قدسوره فانه فى غاية الموضوع (قول المصنف ولو أقر بقبضه الهام
 المرتن أو المرتن (قول المصنف فله تخلفه) فى شرح مر فان قال من قلت عليه مينة بقراره بالقبض
 منهم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بطريقه لم يكن له التخلف وكذا لو أقر بالانحلال قال أشهدت
 غاز ماعله اذ لا يعتاد ذلك (قوله وان كان أقر المرتن فى مجلس الحاكم الخ) وكذا لا يخفى ان وقع حكم
 الحاكم بالقبض كما أتى به شعبنا الرولى واعترض عليه بعض مشائخنا الرافى صرح بخلافه فى
 كتاب الدعوى وأوجب عنه حمل كلام الرافى على ما اذله من أن مستند حكم الحاكم بغير الاقرار فان علم ذلك
 قبل قول المقر أيضا ففصلنا خذامن تعليل الرافى عدم القبول لان القبول قبله فى حكم الحاكم والحاصل
 انه ان علم استانه الى البينة أو احتمل ذلك لم يقبل قوله المذكور وان علم استانه لمجرد الاقرار قبل اه فليأتمل

ويكنى قول المرتن لم أقبضه
 من جهة المرتن على الوجه
 (ولو أقر المرتن بقبضه)
 أى المرتن للمرهون
 وجعل شارح الفهرست المرتن
 ثم زعم ان الاولى التعبير
 بأقبضه وليس بجيد (ثم
 قال لم يكن اقرارى عن
 حقيقة فله تخلفه) أى
 المرتن انه قبض المرتن
 قبضا صحيحا وان كان اقرار
 المرتن فى مجلس الحاكم
 بعد الدعوى فليس بذكر
 لاقراره بولا لا تأمل الخ
 الوثائق يشهد فيها غالبا
 قبل تحقيق ما فيها بالثبوت
 فى سائر العقود ونحوها
 على المتقول المعتد لاقرار
 مقرض بقبض القرض
 وبائع بقبض الخ (وقيل
 لا علمه الا أن يذكر لاقراره
 تاو ولا كقوله شهدت على
 رسم) أى كناية (القبالة)
 بغير انشاف وبالموحدة أى
 الورقة التى يكتب فيها الحق
 والتوقيع أى اعطى أو
 أقبض به ذلك وكقوله اعتمدت
 فى ذلك ككلوكى فى بيان
 مرورا وأعلنت حصول
 القبض بالمقول لانه اذا لم
 يذكر تاو لا يكون مكذبا
 لمحوه بقراره السابق

وحمل ذلك في قبض ممكن والا فتقول من يحكمته مدارى اليوم بالشام وأقبضته (١٠٧) اياهان لغوص على مقال القاضي أو العلي

نعم الخ فكان الاولى بناخبره الى هنا فاجعل النهاية والغنى (قوله وحمل ذلك الخ) عبارة النهاية والغنى وانما
به ما مر من الزاوية بالقبض عند مكانه اه (قوله وهذا) أى النص المذكور (قوله ولهذا) أى لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أى ما قاله الركنين عن المطلب أو (قوله ممكن) من التمكن أى يمكن الله
تعالى الاولى و (قوله منه) أى من الامر المرافق (قوله فقط) أى الاولى الامر (قوله لا تظلم الخ) أى
لانه لا طريق لثبوت الاولايه غير الكشف والكشف ليس من الاثبات الشرعية (قوله كرامة) أى على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أى سواء كان موافقا للشرع أولا اه كرى ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الاولايه
أولا (قوله من غير قصد انما فيه من الرهن) أى بان أطلق اه ع (قوله والذي يفهم الخ) خلافا لما فيه عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أحدهما أنه لا يكفي بل هو ودية اه (قوله سابقه) أى لا قباض وكذا
ضهير يجب (قوله فقط) أى دون اشتراط قصد انقباض من الرهن (قوله ولو رهن الخ) أى من المشتري
غيره البائع اه كرى (قوله بمقتضى دعواه) أى مطلقا سواء قال هو ملكى أولا أئسنا بما بعد (قوله
للتقليد) أى بخلاف الرهن وقد مرنا ان تقليده (قوله والمرن) هو في النهاية والغنى بالواو وكلاهما
صحيح فلو رناه على أنه تفسير للمضاف والواو على أنه تفسير للمضاف اليه فلو قلنا (قوله هذا) أى بعد
القبض هنا وفيه ما يفرق بينه وبينه بالمرهون وقوله غرم الرهن العجني عليه فلو وقع النزاع قبل القبض
لم يلزمه ان يغرم للعجني عليه بل يبيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما قلناه في
الدعوى اذا كان للمدعى المرهن (قوله أو قال المرهن الخ) وسابق قول الرهن حتى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) طرف لقوله حتى وأما قوله أو قال المرهن فيقتضي بعد القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما
قبل القعد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حاشا المرهن على نفي العلم انما ذكره في الرض أو قالها بيه
والغنى فيما اذا ادعى الرهن أنه حتى قبل القبض وما اذا ادعى حتى بعد القبض فلم يتعرض لكونه حلف
المرهن على نفي العلم أو على البت وصرح في العيايو أقره الشارح في شرحه بانه على البت اه سم أى
لانه يقضي ما كانا لا يجوز على ما في العيايو الشو يرى والحلى (قوله فعلى البت) أى لا فصل بملوكه
كفعله (قوله لان الاصل الخ) تعليل للعنتم فهو الى قوله لو نكل في النهاية والغنى (قوله واذا بيع لذن
انظر كيف يباع لذن الرهن كذا في كراسه به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة فرض الرهن في التوصل الى
اراءه من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وان لم يلزمه تسليم الثمن للمرهن سم وبصرى (قوله المعقره)
وهو الغنى عليه أى على كل الثمن للمرهن اه ع (قوله فلا تبي للدين) (قوله فلا تبي الخ) أى الآن
زيد فتمنع على الدين فلا يجنب عليه الزيادة كقولنا ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن للمارهن)
لكن يتوقف صحة الجنب على استئذانه لانه يحكم بمقتضى رهنه والره لا يجوز بيعه غير الرهن كقوله
مر وما الى به ويوجهه أيضا بانه قد يقطع على الجنب عليه بغوا برافقير ولا مانع من لزوم تسليم الرهن
(قوله وجهان الخ) في شرح مر أحدهما أنه لا يكفي بل هو ودية (قوله المصنف أو قال أحدهما) أى بعد
القبض هنا وفيه ما يفرق بينه وبينه بالتعير بالمرهون وقوله غرم الرهن العجني عليه فلو وقع النزاع بعد القبض
لم يلزمه ان يغرم للعجني عليه بل يبيع المرهون في الجناية (قوله أو قال المرهن) أى وسابق قول الرهن
حتى قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرهن على نفي العلم انما ذكره في الرض وفيه اذا ادعى
المرهن حتى قبل القبض وما اذا ادعى أنه حتى قبل القبض فلم يتعرض لكونه حلف المرهن على نفي العلم
الرهن حتى قبل القبض (قوله فعلى البت) أى لا فصل بملوكه (قوله المعقره) وهو الغنى عليه أى على كل الثمن للمرهن
اه سم (قوله فلا تبي للدين) (قوله فلا تبي الخ) أى الآن زيد فتمنع على الدين فلا يجنب عليه الزيادة كقولنا ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن للمارهن)
لكن يتوقف صحة الجنب على استئذانه لانه يحكم بمقتضى رهنه والره لا يجوز بيعه غير الرهن كقوله
مر وما الى به ويوجهه أيضا بانه قد يقطع على الجنب عليه بغوا برافقير ولا مانع من لزوم تسليم الرهن
(قوله وجهان الخ) في شرح مر أحدهما أنه لا يكفي بل هو ودية (قوله المصنف أو قال أحدهما) أى بعد
القبض هنا وفيه ما يفرق بينه وبينه بالتعير بالمرهون وقوله غرم الرهن العجني عليه فلو وقع النزاع بعد القبض
لم يلزمه ان يغرم للعجني عليه بل يبيع المرهون في الجناية (قوله أو قال المرهن) أى وسابق قول الرهن
حتى قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حلف المرهن على نفي العلم انما ذكره في الرض وفيه اذا ادعى
المرهن حتى قبل القبض وما اذا ادعى أنه حتى قبل القبض فلم يتعرض لكونه حلف المرهن على نفي العلم
الرهن حتى قبل القبض (قوله فعلى البت) أى لا فصل بملوكه (قوله المعقره) وهو الغنى عليه أى على كل الثمن للمرهن
اه سم (قوله فلا تبي للدين) (قوله فلا تبي الخ) أى الآن زيد فتمنع على الدين فلا يجنب عليه الزيادة كقولنا ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن للمارهن)
لكن يتوقف صحة الجنب على استئذانه لانه يحكم بمقتضى رهنه والره لا يجوز بيعه غير الرهن كقوله
مر وما الى به ويوجهه أيضا بانه قد يقطع على الجنب عليه بغوا برافقير ولا مانع من لزوم تسليم الرهن

لمراهن سم على ج اه عش (قوله إلى المراهن) أى ولا إلى الجنى عليه لأنكاره الجناية تؤصد بقوله
 أنكاره اه سم (والذى يظهر أن الراهن يتصرف فيه لأنه ملكه لأن علقته بالجناية لم تثبت حيث صدقنا
 وعلقة رهن سقط النظر إليها إقرار المراهن بالجناية فله التصرف فيه كيف شاء اه سيدعز وقول سم
 لأنكاره الجناية صالح حق المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يباع العبد) أى على التفصيل أى يقول
 المستر (ولو قال الراهن) أى بعد قبض المراهن كراهه في شرح العباب اه سم أى وفى النهاية
 (قوله بنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصو والمسئلة بنه بن الجنى عليه فان لم يضمنه فالراهن بجعله اه (قوله
 وأدعى بذلك) يحرم ويحل النزاع عليه لأنه إنهاء والمغنى ويحصل الخلاف عند تعيين الجنى عليه وتصدق بقوله
 ودعواه والأفاهن باقى بجعله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أى قبيل القبض كدعواه الجناية اه أى
 فلا يصدق (قوله ذلك) أى بجناية المرهون عليه (قوله ص) أنه لخصه (الح) لأن الراهن قد واطئ مدعى الجناية
 لفرض إبطال الرهن نهاية ومعنى (قوله أنه حال الح) قضيته أنه إذا نكل الراهن الرجوع فبما قرءه مبيع
 المرهون الجناية اه سم (قوله وهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله وهنه لا يظهر في قوله
 السابق بعد الرهن فقياسه أن يزيد أو ياقضه اه قوله المثنى (رد العين على الجنى عليه) هو ظاهر أن كان
 الجنى عليه مكافأة أم لو كان مطلقاً أو موقوفاً فلا يتأخر في تسليمه قبل تيق العين بيد المراهن وتباع لثبوتيه
 بلا عارض أو وقفاً للحال إلى كمال لطف والمغنى في ما كان موقوفاً أى كيف للحال في نظر والأقرب الثاني
 في مسئلة الطفل لأن كماله مرجح لا في مسئلة الوقت لأن المراهن ينكوه عن الخلف مع تحسنه من منعه من
 جواز تصرفه اه عش (قوله المردود عليه) وهو الجنى عليه (قوله لثبوتها باليمين المردودة)
 الأولى تأخيرها وذكر عقب قوله رهناً كجنى النهاية والمغنى مع إبدال قوله لأن بالواو (قوله ولا يكون الباقي
 الح) ولاخبار المراهن في فسخ البيع للشرط فملغوا بيمينته بكونه نهاياً ومعنى (قوله فلا يبيع الح)
 فيمبعت لأن الجناية بين العقد والقبض الشامل لها ولو قال الراهن جنى قبيل القبض كراهه لا يتصل العقد كما
 صرحوا به الآن يجعل هذا على ما إذا صرح بان الجناية قبل العقد فتأمل اه سم وقد يقال أن المراهن
 قد فوض حقه بكونه كراهه عن النهاية والمغنى فكلام الشارع على ظاهره قول المثنى (و رجع) أى ثبت
 رجوعه من غير إضافة إلى وقت كراهه به قوله وقال رجعت بمدا لبيع اه عش قول المثنى (فلا يصح
 تصديق المراهن) أى وعليه فلا تنكأ الرهن فيبقى نكاحاً حتى يفسخه به اه عش (قوله أن لا يبيع الح)
 هذا صرح بجانب المراهن و (قوله وأن لا رجوع الح) بجانب الراهن (قوله وهذا) أى وجوداً متعارضاً
 وبقاء أصل ثالث فله ما أتى في دعوى الموكل الح وتوله وقال الرجوع لا يفسخ على ترتيب ألف (قوله بن هذا)
 أى تصديق المراهن (قوله وما أتى في دعوى الموكل الح) أى بن تصديق الموكل الذى يملكه الراهن هنا (قوله
 من غير معارض) اه لا عارضة أن الأصل عدم البيع قبل الانزعال فتعارضان ويبقى أصل بقاءه على الموكل
 الآن يجب بان الانزعال ثم يمتنع على خلاف الرجوع هنا فليتأمل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصدق بقوله أنكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أى بعد قبض المراهن كراهه في شرح العباب
 (قوله على زيد) إشارة إلى تصو والمسئلة بنه بن الجنى عليه فان لم يضمنه فالراهن بجعله (قوله المصنف غرم الراهن
 للمجنى عليه) قاله الرض القسولة اه وقضيته أنه إذا نكل الراهن الرجوع فبما قرءه مبيع المراهون
 الجناية (قوله وهنه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن فقياسه أن يزيد أو ياقضه (قوله فلا يبيع
 الح) فيمبعت لأن المراهن لا يفسخ قبل القبض لا يقتضى أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال
 أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا يتصل العقد كراهه باليمين المردودة سواء كانت كالينة
 وكلاهما أو إنما ثبت مقتضى الدعوى وقد علم أنها تستلزم تقديم الجناية على العقد فتأمل الآن يجعل هذا
 على ما إذا صرح بان الجناية قبل العقد فليتأمل (قوله من غير معارض) اه لا عارضة أن الأصل عدم البيع
 قبل الانزعال فتعارضان ويبقى أصل بقاءه على الموكل الآن يجب بان الانزعال ثم يمتنع على خلاف

وهذا يفرق بين هذا وما أتى في دعوى الموكل أنه زكوه قبل بيعه لأن الأصل عدم الانزعال قبله من غير معارض

وفي الرجعتان العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد التعارض ورجعتا المختصرتا جميع في السابق فهم التزائن الغرضان الواضح
صدق على الرجوع فان أنكر من أصله صدق بينهما يلوأذن الرهن في البيع ثم ادعى (109) الرجوع وأنكر ما ظهر من أصله فانه

المصدق بينهما (ومن عليه

الاثبات) مثلاً (أحدهما

رهن) أو كقولنا (فادعى

الرهن) قال أو يشتمن ألف

الرهن (صدق) بينهما سواء

اختلفا في اللفظ أو في معناه

أعرف بقصد وكيفية

أدائه ومن ثم أدعى أنه

شايء قد أعني أن يدفع

عنه وان لم ينفه الثاني ودعا

أو هد به كذا فلو مضى فيه

له لا يفرق بين أن يكون

الدين بحيث يصير على

القبول وان لا يكن بحيث

السبكي أن السوابق في الثانية

أنه لا يدخل في ملكه الا

برضاه وواضح أن مثل ذلك

ما لو كان الدين عن غير

جنس الدين وقد شبه كلام

السبكي (وان لم ينو) حالة

الدفع شأنه عشاءه

منه حالان التمنين المولم

يوجد حالة الدفع فان مات

قبل التسليم فظهر ورثه

مقاه كما يقف به السبكي فعا

إذا كان باحدهما قليل

قال فان تعذر ذلك جعل

بينهما اثنين وانما قيل

نقل الرهن من وقت اللفظ

أو الاثنين يشبه أن يكون كما

في الطلاق المهر (وقيل

بقسما) بينهما أولاً به

لأحدهما على الآخر ولو

نوى بخصله عنهما لأوجه

أنه يجعل بينهما بالسوية كما

قاله جمع متقدم ولا يفسد

الرجوع مستلزم للاتفاق على الاعتزال لولا هذه البه أشار بقوله فليست أم (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي
الرجعة (قوله ان العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقتر بالعطف وتقصده أنه لو أدى وجه والعدة باقصة
أو منقضية لم تنسك فإن الاتفاق على وقت اللفظ شاملاً ولا يزال يتفاضل وقت بل اقصر على أن الرجعة
سابقة واقصرت على أن الانقضاء سابق حائض سبق بالدعوى فان ادعى ما عطفت في سم بعد كلام
عن الرضوخ وشرح معنى الغنى مثله مناه وهو يدل على أن تقبل الرجعة لا يجري في مسئلة الرهن وانه
يجري في مسئلة وكالة اه (قوله لانه ليس هناك الخ) قد عني بان هناك أصل بعد الحكم الطلاق اه سم
(قوله ان الرهن صدق) أي الرهن (قوله أو تقبل مثلاً) أي أو هو عن مبيع يمس نهاية ومغنى قول
الذي (عن ألف الرهن) أي أو نحوه مما ذكرناه من مقتضى (قوله بينهما سواء) أي قوله كذا قال في الغنى والى
المتن في النهاية الأولى كذا قاله (قوله سواء اختلغا في لفظه أو في معناه) أي اللفظ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن
العبرة في جهة الاداء بقصد المزدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى لظاهر قوله إلا فإنه لا يدخل
في ملكه الخ أن يرضاه وعلقه الثاني على الغنى والنهاية (قوله وقضيت) أي قضيت طلاق قولهم المذكور
(قوله بحيث يصير الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حق ولا غرض في الامتناع (قوله وان لا) أي
بعكس ما ذكرناه اه عمن (قوله في الثانية) أي قوله وان لا اه عمن (قوله أنه لا يدخل الخ) متهماً أي ومع ذلك
قال قول قول الدافع قبل الأخذ به ان بقي حتم له رضى به ورده ان تلقاه عمن (قوله ان مثل ذلك) أي
ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه الا برضاه (قوله وقد شبهه كلام السبكي) لان معنى قوله وان لا صادق بما
إذا كان علمه الاجباري لكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بنفسه صفة الدين أو قبل وقت حصوله
وللذان غرض في الامتناع عن الغرض ذلك اه عمن (قوله عشاءه معهما) أي الفصل في الغنى والنهاية
(قوله فان تعذر ذلك) أي بان الواجب (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد لاداء كقوله خذ هذا عن دينك
وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع عمن وبصرى بصلوة سم قوله من وقت اللفظ ينبغي أن يوجد اللفظ
والاثنين وقت الدفع اه (قوله بينهما الخ) عبارة بالنهاية لأوجه الأول اه وجبارة لحالي والتعيين بين
انه مرئى من جنس الدفع لامن الاثنين على الطلاق المهر اه (قوله أو قبل يقسط بينهما) أي بالسوية
كما ذكره صاحب البيان وغيره وقد على قدر الدين نهاية ومغنى (قوله ولو أدى الخ) وهو ثالث أقسام الدفع
التعين والاطلاق وقد مرأوا للتشريع بل هو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدين انان الأول
(قوله فله) أي السند نهاية ومغنى (قوله من قباضه الخ) أي من أداما المكاتبين من الكتابة (قوله غيرها)
أي غيرها من دون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة وتودين أبعاله غيرها مما ذكر
بان من الكتابة فبها عرض السقوط بخلاف غيرها نهاية ومغنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده
(قوله كما) أي السيد اه كرهى وقضية من صانع النهاية والغنى أن الضمير للمكاتب (قوله انقصير

الرجوع هنا فليست أم (قوله وفي الرجعة) لما قرئ وفي الرضوخ وشرحه تفصيل الرجعة فيما لا اتفاق والوكيل
والوكيل على التصرف لو كان قال بالوكيل ترك ذلك وقال بالوكيل بل بعد قال في شرحه ما تشكل ذلك
بتصديق الرهن فيما لو أذن للرهن في بيع الرجوع رجع الرهن في الاذن واختلاف القول المرئى
رجعت قبل البيع وقال الرهن بل يعد بموجب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكيل فتوى جانب
صدق في بعض الاحوال بخلاف الرهن من حيث الرهنة ليس وضعه ذلك بل وضعه وطاف الدين من الرهن
أخبره اه وهو يدل على أن تقبل الرجعة لا يجري في مسئلة الرهن وانه يجري في مسئلة وكالة (قوله لانه
ليس هناك أصل) قد عني بان هناك أصل يتحكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد اللفظ
والاثنين وقت الدفع وفي شرح مر من وقت اللفظ والتعيين لأوجه الأول (قوله لان تركه بينهما

وان حزمه الامام لان تركه بينهما معاملة الدفع انقضت لانه لا خير لأحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما أدى من غير الغنى فبها
كان السبكي ادعى مكاتبين معاملة فله الامتناع من قباضه من غيرهما فان أعطاهما كما عني ان كتابتهما معاملة معاملة

السيد سكوته عن التفسير الذي جعل (١٠٠) نظيره في الابتداء (فصل) في تعلق الدين بالترك (من مات وعليه دين) لله تعالى أو

السيد (الح) مقتضى ما تقدم من السبكي أنه لا يدخل في ملك السيد الا رضاه عليه فلا يثبت له الدين بحديث لم
وضعه السيد في النجوم اه ع (قوله في الابتداء) به تعلق بالسكون
«فصل في تعلق الدين بالترك» (قوله في تعلق الدين بالترك) أي وما يثبت ذلك كقولنا لو تصرف
الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله ولا خلاف ان الوارث الخ (قوله غير الوارث) سبكي يقتضيه رقيب قول المصنف
لو تصرف الوارث الخ (قوله يلزم) أي وتعلقت بالترك (قوله لا لا غاية) قد بين في عنه الدوام (قوله
والحق بها) أي باللفظ (قوله ذلك) أي لازم دوام الحجر اه كردی (قوله ولا يلزم فيه) أي في تعلق
دين انقطع خبر صاحبه بالترك (قوله ذلك) أي دوام الحجر اه كردی (قوله رقم أمره للقاضي) كذا في
«تحرر النسخ» وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الانسب (قوله قوله) أي الدين (لا يلزمه) أي القاضى اه
كردی (قوله فلا يمنع منه) أي القاضي من قول الدين (قوله فلا يمنع منه) أول يمكن الخ (الاول قلب
الصلب (قوله اتجه ذلك) أي الا حاق (قوله رايه الاسنوي) كذا في قوله وبما تقر في النهاية (قوله من أسس)
لفظ من هذه ملحقة بأصل الشارح والاول اسقاطها فليست اه بتدبر لانه نفى عنه قوله صاحبه (قوله قوله)
نظر الخ معتد اه ع (قوله وحديث) من أين صارد ذلك من أمر البيت المال (قوله فلا يوارث الخ)
الاول فلي الوارث الخ لان هذا واجب اه ع (قوله عليه دين الخ) أي أو يده عن ذلك (قوله كذلك)
أي أسس من معرفة فصلجه اه ع (قوله رفع الاموال الخ) عبارة النهاية دفعه لمن يبيت المال الخ (قوله
ليأخذ في البيع الخ) أي لياخذ القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمن يبيت
المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والاندك (قوله ولا) أي وان لم يوجد المثل
العادل اه كردی (قوله للقاضي الخ) خبر مقدم وقوله اخذ اه أي اخذ أسس من معرفة فصلجه (قوله
في مصارفه) أي بيت المال (قوله أو يتولى الوارث) أي ومن عليه الدين وكذا من يده العين كالمس (ذلك)
أي الصرف وقال الكردی أي الاخذ من نفسه لمصرفه الى مصارفه تصرف في الباقي كالمعيار ياتي في خبر
في ذلك الاخذ فليضاه قضا له اخذ فذلك يقتضيه اه وبني أن مراده بالأخذ مجرد التصديق وقال
عش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كالمسح به الشارح مر في قولنا أمره يدفع ماله الفقراء من أنه لا يأخذ
من شيواون كان فقيرا أو ذن له المانع في الاخذ منه وعينه ما يأخذ بلا فرق ان أقر زوسلم ملكه اه وفيه
أن ما قبله تصرف الشارح هو عند عدم الضرورة يجوز له الاخذ بالقابض والقبض يحل خلاف ما هنا
رأي شفي الخ على أنها بتمانصه وليس الوارث اخذ شي منه قياسا على الموقوف على الفقراء وقال تصدقه
على الفقراء والمعتد أنه اخذ شي منه اذا كان مستحقا بخلاف الموقوف في صرفه للفقراء فانه وكسول واهنا
من الدين لبيت المال وهو من جهة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) أي الصرف المتصور من لمصرفه
اه بصري (قوله وما تقرر) أي من قوله وقد يفرق الى هنا (قوله نأيه) أي الغائب وكذا خبر من حقوقه
(قوله حتى يتحق الضرورة) بضم الحاء كسر هاءى ثبت (قوله على المصنفين الخ) أي على احدي المستثنين
الخ) في شرح مر قال البيهقي فلا يباع نصيبه وتصيبه في عدم قبض ضمان الثمن فقولنا نظر
الى هذا المانع وعند عدم قصد بيعه له عايشاه أو تقول في هذه الصور ان القبض في أحد الحالتين غير صحيح
فإنها عند الاختلاف دعوى الصحة والفساد عند عدم التصدي يظهر احوال على سداد القبض وبني
الزائد لم أقبل في نقل في ذلك وقد سئل عن ذلك فيوقفه حصل رجل ومنه حصه لثني التي تحت حجره
والنظر في مسئلة وفي حصة بته لهما كقبض ضمان الاجرة كيف يعمل فيكون مقتضى المنقول وما
أردقته وهو حسن اه

«فصل» (قوله فليزم) لو تعلقت بالترك (قوله لا يمكن رفع أمره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب
القضاء. في الغائب كلاما طويلا في جواز أخذ القاضي دين الغائب فخرجه. هو نأيه مع ما هنا (قوله

لا أدى غير الوارث قل أو
كتر ما صد القطة فليكن
صاحبه لا يظهر فيلزم
دوام الجرا لا غاية والحق
به ما اذا انقطع خبر صاحبه
الدين فذلك وقد يفرق بان
منحل التفتة القطة أخف
ومن ثم صرح في شرح مسلم
بأنه لا ملط بقية في الاثرة
لان الشارح جعلها من جهة
كسبه بخلاف الدين ولا يلزم
فيه ذلك لا يمكن رفع أمره
للقاضي الامس فانه نائب
القائمين نعم قوله لا يلزمه
فلا يمنع منه أول يمكن ثم
فأض أسس ودوام انقطاع
خبر الدائن انحصار ذلك الا حاق
بعض الانصاف ثم رأيت
الاسنوي صرح بأنها لا
تكون مرتبة بتدبر من
أسس من معرفة صاحبه
وفيه نظر بل هو غفلة جاني
الروضة انما أسس من معرفة
صاحبه بصير من أموال
بيت المال وحديث في
التركة باقي فالوارث ومن
عليه من كذا في رقم الامر
لقاض أمين لياخذ في البيع
والدفع ان لم يفعل ما بنفسه
لتسوي بيت المال العادل
والا فللقاض أمين أو ثمة
تألف اخذ لمصرفه في
مصافه أو يتولى الوارث
ذلك ان عرفه ويقتضيه
القابض والقبض هنا
للشر وهو بما تقر وعلم
أنه ليس الوارث ولا وصي
اقرار قدر الدين الذي للغائب ثم
حتى يشق الضرر ورد للفقراء

فالواو

التصرف في الباقي لا يمكن ان القاضي الامن تأنيه فلا يستعمل غيره بشي من حقوقه
حتى يشق الضرر ورد للفقراء الذين يخوف ثلثه الغير كي لا يتدلا به فيخرج ما هنا على ما ينبغي لا يؤول له خاص

ونحسب من الغناء عليه فان التصرف فيه يتولاه من ابي العشر وندخل مسئلة التحكم لا تنفي النكاح لان الضرر وذاك اثبت الاولانية
 لغرض على من يجر من داحشاش فلهذا اول وكذا من فمعا ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف في قدر الثلث وكذا التي يعين به فيمتنع فيما
 يحتملها الثلث منها كذا قيل والناس امتناع التصرف في الاول في الثلث في تلك الوصية حتى رد الوصية او تمتع من القبول
 كذا علم ذلك كله ما ياتي في الوصية والوصية له فلهذا الموصى به كوارث كلهم ظاهر (١١١) (تعلق به تركه) الا ان ندخل موت الخبير التي لم
 توهن في الحلية لكن معنى

فالو وبعني او كوا هو ظاهر اه سدعمر (قوله ان الغناء عليه) أي من الولي العام على المال (قوله ان ياتي) أي
 في اجر اه كردى (قوله ان ياتي) أي في النكاح وكذا صيرت من (قوله وكذا من) الى المتن في النهاية لا قوله كذا
 قيل الى الوصية (قوله منها) أي من تلك العين (قوله والناس امتناع) و يصير به قول المصنف
 الا في فعل الاول لا ظهر الخ اه عش وفيه نامل (قوله حتى يرد الخ) أي الوصية (قوله والموصى به) اه الخ
 فائدة مستقلة اه عش (قوله فداء للموصى به) أي فيما اذا كان هناك دن كوا هو ظاهر اه رشدى (قوله
 الخ) اه تحتنا للتركة أي ظاهره من دن في حياته لا يتعلق به دن آخر (قوله لكن الخ) استدلوا
 على هـ هذا المفهوم (قوله غير المهر) أي دن غير الدين المهر فيه قد حذفت وبطل (قوله به) اه
 متق بقوله تعلق وصية راجع الى المهر في الحياة ويجوز ان يتعلق بالمهر على أنه نائب فاعله
 وصحبه راجع لال الوصية فتعلق قوله تعلق بخوفه بقوله ينال مقام ولو قال غير من المهر به بذلك لكان
 أوضح (قوله انه لا نزاع) أي ان غير المهر به لا نزاع المهر به (قوله لا تنافي الخ) أي ليس معناه
 انما أصل التعلق لو زادت قمتا لمهر في الحياة أو لم تستقصه (قوله فان زهر) الخ (قوله به) اه
 أي التركة (قوله تعلق الدين) أي دن من المهر به البعض اه كردى (قوله بابتها) ظاهره وان كان
 دن آخر لا زهر به اه سم (قوله انما) أي كتعلقه بذلك البعض المهر و (قوله في تعلق من واحد)
 كذا من المهر به هنا اه كردى (قوله وان وفيه الزهر) غاية لقوله تعلق الدين بابتها أي بان كان الزهر
 مساويا ليدنه أو ازيد منه أي اذا لم يشبه الزهر زاحم الزهر بما ياتي في قوله العراق في النكاح سوى
 اه يجبرى (قوله لا زهر بما يتلف الخ) لتعلق الغاية (قوله وهو وجه) أهو به شخص الرمي اه سم (قوله
 التصرف فيه) أي في باقي التركة (قوله انما) أي ما له البقش وكذا صيرت اه سم (قوله ومن سمعته
 جمع متأخرون) وعليه فلان تلف الزهر قبل الوفاة وبعد تصرف الوارث فيمات اه في الحكم فعمل يقال به
 بنفسه ما ياتي فعمل وتصرف ولدان ظاهره فظهر الخ يعني أن يصر فاهه سمعته اه اذا كان ثمن خفي
 وتصرف الوارث يشين بطلان تصرفه وان كان اقدم على التصرف فاستغنى بظاهره بل الاقدام على
 التصرف ثم تنق على جواره أو يجمع عليه بغيره فالتصرف فيه فيكون أولى ببطلان التصرف فلتأمل اه
 سدعمر (قوله أو صي) أي المبيت كردى (قوله به) أي المنفعة (قوله فممكن) أي التقدير (قوله بما
 قبله) أي بما قبله الوارث مما أو صي لو رفته قول التز (المهر) أي الجليل التي تعدد اه في أولادى أحد
 الورثة نصيبهم من الدين انما تقدر من التركة كفاي اه عش (قوله وان ملكها) أي التركة كفاي
 وشمل في النهاية وتوالت (قوله وأذنه البائن الخ) أي فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الزهر المبيع وبه علم
 أن التشبيه أصل الاتفاق (قوله وذلك) أي التعلق المذكور (قوله على ما بعده) أي من الحلية بالحياة فانه
 ياتي فيه اختلاف في البيع نهاية ومعنى (قوله منها) أي في زهر التركة (قوله به) اه بالدين
 بابتها ظاهره وان كان دن آخر لا زهر به (قوله وهو وجه) وأقرب به شخصه الشهاب الرمي (قوله لانه
 بقدر انتقالها) لمعنى هذا من التركة قبل الوارث بالوفاة وكان المراد انتقاله لانه بدليل النقل (قوله
 لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه يقبل الوارث لا يحصل الملك للمورث من حين موت الموصى ثم

عدم تعلق غير المهر به
 أنه لا نزاع لا تنافي أصل
 التعلق لو زادت قمتا لمهر
 مستغنى بظاهره فان
 زهره بعضه اتفاق الدين
 بابتها فاضاعل الواجب
 خلافا لغيره لا بد من تعلق
 من واحد تنص وعام وان
 وفيه الزهر لا زهر بما يتلف
 تفتي فسمه التمرهونة
 هذا ما يقتضاه ظاهره وهو
 وجهه وان قال البقش
 أثرب منه أن من دن به
 زهره في بيعه يصدق التلف
 لا يتعلق بباقي التركة
 فلو ارث التصرف في موصى
 كلام السبك ما يشهد بذلك
 ومن ثم اعتمد جمع متأخرون
 وسببها بين التركة أول
 الغرائض وأقرب بعضهم بانه
 ليس منها منعتة على وصي
 له بما لا ياله بقدر انتقالها
 لوارثه بالوفاة وفيه نظر
 وبالمرجوع الى هذا التقدير
 نعم ان كل الفرض ان
 الموصى به مات قبل القبول
 فممكن لانه حال موته ان
 له فيها اذا قبل وارثه بعد
 ذلك لم يتعلق به الدين لانها
 حذت تزل من تركه كسب
 الوارث لكن صريح ما ياتي

في بحث قبول الوارث الوصية أنه لا فرق في تعلق الدين بما قبله بين الدين والمنفعة فوهم فرقي بينهما لا يجدى لحظا التعلق انما التوارث
 انما هو بطريق التلقين من موه الوصية لا غير (تعلقه بالمهر) وان ملكها الوارث كفاي وأذنه البائن في أن تصرف فيها لنفسه كما
 اقتضاه مطلقهم وذلك لانه أحق بالعت وأقرب له ان يملكها من ماله فمقتضى ما قد علم على هذا تصرف الوارث فيها جزا فاعلم على ما بعد ما غفر عن غناه
 المهر به لكون الزهر من جهة الشرب وعمل كلامهم من مات في خمسة حج فيصير على الوارث

محققاً ثم الجمع عنه وذلك أتى بعضهم وأتى بعض آخر بأنه الاستنباط وتسلم الاوجه الجارية بغيره فيكون له نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولو
 باع لغيره الذين باعوا التمسك بعضهم الآخر غلبوا أن الحاشية كمنه في مثل صمم وكان الذين يهنوا لوعا به ليعتد ما تليت الا لا تبرا الا بالاداء أو
 التمسك السابق أو خالفنا تراوياً والعاش (١١٢) وعلى ذلك أعني تقيد النقول بآذان الترميم اذا كان لوفقه الذين يحصل لخلق من

أطلق محضه باذنه وذلك
 الرعاية أتى بعضهم بجمع
 القسمة فغيره اذا كانت التركة
 شامعة حصص مثل المثلث
 وان يرمى الا ان قال المثلث
 القسمة من التبعيض وقوله
 الرغبة كذا هو قوله قاله لا
 ينافي ذلك الا ذكره الشنجان
 قبيل رابع أبواب الرحمن ما
 ذكرناه من زيادة حق المثلث
 اه وفيه خبر غير ما اذا كانت
 القسمة معلومة بما اذا تم فصل
 بها الرغبة في ان يترك ما
 يبيع الى غير شئ يجوز القسمة
 لكن وما الذي يكلو
 ظاهره وأتى بعضهم بأنه لا
 يصح إيجاز شئ من التركة
 لقضاء الدين وان أذن
 المرمو ما وقع به من نفسه
 ضرراً على التبعيض ما قدره
 نفسه الى ان تقسمه الا لوجه
 (وفي قول كسملق الارش
 بالجاني) لان كلاً منهما ما
 ثبت شرعاً بغير رضا المالك
 فعلى الظاهر يستوي الذين
 المستغرق وغيره وماعله
 الوارث وما جملته في رهن
 جميع التركة فلا يصح
 تصرف الوارث في شئ منها
 ولو بالمرن (في الاصح)
 مراعاة لبراعتهم في كذا
 ممر وان ما تعلق بالحقوق
 لا يختلف العلم والجهل في
 زائد الرهن عليه المرمو به
 في الحيلة لم تكن رهنالا
 بقدره ما من كسبه السكو وبيع ما خالف الوارث ما نصحه أو الورث تغدوها انك في الاول وان فسكت في الثاني عن الرهنية
 عن
 ويعرف بينهما وبين الرهن الجلي بأنه اقوى من وجوبهما صرح بذلك في قوله هو أدى وارث تسقط ما ورث انك تصيبه بخلاف ما لو رهن شيئاً
 مانعاً لا يتغير شئ منها الا بواقع جميع الدين (تنبيه) كما عترض قوله فعلى الظاهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجانية وقد بان وان تاتي

وهو الركن الثاني من الركنين في الرهن الجلي بأنه اقوى من وجوبهما صرح بذلك في قوله هو أدى وارث تسقط ما ورث انك تصيبه بخلاف ما لو رهن شيئاً
 مانعاً لا يتغير شئ منها الا بواقع جميع الدين (تنبيه) كما عترض قوله فعلى الظاهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجانية وقد بان وان تاتي

عن ذلك بأنهم رد جوفاً لتعلق الزككتي القول بأنها تتعلق بالمال تعلق الأرض وثمة العبد الجاني أنهم تتعلق
بقدر هامة من قول بعضهم عني أن ترجمتها انخفاضاً على جعل الأرض المرج على الزهن فتقوله على الظاهر الخ
صحيح اهـ وهو معلوم مخالفاً لما هنا انتهى التعلق بالمال الشارح غير ظاهر وانما هو بحسب
فهمه وقد أجاب الوارثه تعالى بأنه انما قصد على الظاهر لان الخلاف جاء أقوى اهـ وفي المبنى مثلاً
قال الرشدي قوله هو ومعلوم أن في فهمه انما هو جوفاً لتعلق بقدر هامة من التعلق بالمال فلا يتأتى
تقدير ذلك لترجع هذا البناء ما هنا على التضييق لانه حق الاذى فقول الشارح الجلال في أن ترجمتها غير
تظهر الفرق المذكور لكن الشهاب بن حجر يلزم بأنهم رد جوفاً لتعلق الثاني التعلق بالقدرة فقط اهـ عبارة
السيد عن قوله ورد بأنه وان تأني على ما هنا اهـ أن معنى قولنا المصنف فعلى الظاهر يستوى الذين المستغرق
وغيره في الاصع الاستواء في التعلق وهو جميع البر كقوله هامة من غير المستغرق الذي هو مقابل الاصع
لا الاستواء في أصل التعلق في المستغرق وغيره فانه على القولين ولانه لو حل على هذا لزم أن يجري فيه
الخلاف وليس واضح ولكن محل هذا كما نل من ساعد عليه النقل وان كان يمتثل الشرح الخ كما قاله منسب
الغنى والنهاية فيعمل نامل لاسكان ما أعاد اليمن الفرق اهـ (قوله أمادين الوارث الخ) محذور في غير الوارث
المار في أول الفصل (قوله قدما يلزمه أداؤه من الخ) وهو نسبتان من الذين كان مساو بالتركة أو أقل
وعما يلزم الورثة أداؤه ان كان اكثرو يستقره نظير من الميراث يشدوا أنه انتم من أعيد اليمن الذين
وهذا سبب يتوعدوا مائة التيتمندو ورجع على بقية الورثة يقيمتا يجب أدائه على قدر حصصهم وقد
يفضى إلى الرأى انما قصد ان كان الذين الوارثين هامة وفي شرح الروض قال الرشدي قوله هو وهو نسبة
أثره الخ وما به وهو مقدار من الذين نسبته اليه كدستيا تضمن التركة كلها وقوله وعما يلزم الورثة أي
ونسبته له ما يلزم الورثة أداؤه وهو مقدار التركة التي كتمتلى ما مر في تركيب فني بالو كالتأثير وتأنياد ووجه
ومسألة ما عاهاه ثمانين وتركته أو بعين بسطة عن الأربعين وهو خستة مائة التي يلزمها أداؤه لو كان الذين
لاجني وقوله ورجع على بقية الورثة الخ فيما أتساووا كثمانين وثمانين فلها التصرف في بقية الورثة
سبعين الان أداها الهال ورثة لا تمنع الاستقلال بالتصرف قبل الادامن بقية الورثة فيما عدا حصتها اهـ
(قوله لو كان لاجني) أي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجني فيما تقرر وكذا تقرر قوله
بصرى قول المتن (ظاهر) لو أربابا لظاهره والوجود فلا إشكال في المتن أصلاً ولا حجة في اختلاصه ويكون
معنى فظهر فوجد اهـ هو وحل النهاية والمبنى الظاهر على المعلوم والمبنى على المجهول كما يأتي (قوله ولو اختفى)
الى قول المتن واختلاف في النهاية الآتية وبقر الى ثم وكذا في معنى الآتية وما طأ الى اذا كان وقوله
ويظهر أن الغاصخ هنا الحكم (قوله أو بترد الخ) مطلق على رد الخ (قوله خفر الخ) أي وليس له عائلة
مخفي ونها يقول المتن (فلا صاع اهـ الخ) ويحل الخلاف حيث كان الباع موسراً ولا ينفذ البيع من هامة
ومعنى قال عش قوله هو والارث ينفذ الخ لا ينفذ بنفذه والضرب ينفذ بالغصم كقولكم مفسر اهـ عبارة
الرشدي قوله هو والارث ينفذ البيع جزماً لا قطراً ما وجب قصص البيع مع أن المصنف به بالتصرف في الامم
بل ما ذكر من عدم نفوذ البيع من المفسر خالفه كلام القوت اهـ قول المتن (لا يدين فساد الخ) قال زوائد

عليه لكن المر بطله
التعلق بقدره فقط الخ الخ
الرجح على الاول ويحتد
صحيح بقية قوله فعلى
الظاهر ثم ترجمه عليه
التعلق بالكل هنا قد ينافيه
ترجمه م علياً في كذا
التعلق بالقدرة فقط و
ين الجانية والارث ثم فترقا
بينهما هنا قد وجه بان
ذلك تعلق في الحقيقة وهذا
تعلق بعد الموت الموجب
لحسب النفس فاقضت
المصلحة في قول الرهن هنا
التعلق بالكل لبيان الوارث
براءة فذلك لا كذلك
ثم على ان حق تعالى من
حيث هو ينسخ فيه أكثر
أما دين الوارث الخ فترقا فقط
ان سأل التركة أو نقص
والاصطفا منه بقدر هامة من
أحد الوارثين فيسقط منه قدر
ما يلزمه أداؤه منة لو كان
لاجني ولو تصرف الوارث
ولادن ظاهراً ولا يفسى
(تظهر) بمعنى طرأ دليل
ما بعده (دين وديع
يعب) أو خيار وقد تلف
تمه أو بترد بغير خفها
تعدا قبل موته (فلا صاع اهـ)
لا يدين فساد تصرفه لانه
وقع ما عدا ظاهره

فواطن خلافة القسطل الشرع على الظاهر (١١٤) الآن يكون قولنا أو أن تقدم السبب كقدّم السبب باطنا وهو بعيدا فقدم السبب بحججه

لا يكتفى برفع العقد أما إذا كان من دين مقارن للتصرف ظاهر أو حتى يثبتين بطلانه من أصله (لكن إن لم يقتض بضأوه الدين) من وارث أو أحسن ولم يسقط بأبراء (فمنع) تصرفه لوصول المستحق الحققة ويظهر أن الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما عرفه المتخالفان بالعائد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا لم لو أعتق الوارث عبد التركة أو أولادها فهو وهو موسر نفذوا إن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه بقبولها يتنفس تصرفه في شيء غير هذين (ولا يخالف أن للوارث أسما من التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاء وهو الأقل من التركة والدين فإن استوراها غير أو نقصت القيمة يلزمه أكثر منها فالأزوم هو الأقل منهما يكلم بمخرج من السببى ومن تبعه بل هو مع بلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذا لم يكن بالمرهون من حيث الوهن إلا بالأقل للذوقا و إرادان له أسما كهايتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (منه) لأن الورث الذى هو خطيته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصى ولا لقاض بهما إلا بأذن الوارث الخاص ثم لو أوصى بدفع عن الله عوضا عن

قبل طر والدين المشترى لأن الفسخ رفع العقد من حسنة لا من أصله اه بحججه (قوله واطنا) يدل عليه قوله لا يكتفى برفع العقد أما إذا كان من دين مقارن للتصرف ظاهر أو حتى يثبتين بطلانه من أصله (لكن إن لم يقتض بضأوه الدين) من وارث أو أحسن ولم يسقط بأبراء (فمنع) تصرفه لوصول المستحق الحققة ويظهر أن الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما عرفه المتخالفان بالعائد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا لم لو أعتق الوارث عبد التركة أو أولادها فهو وهو موسر نفذوا إن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه بقبولها يتنفس تصرفه في شيء غير هذين (ولا يخالف أن للوارث أسما من التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاء وهو الأقل من التركة والدين فإن استوراها غير أو نقصت القيمة يلزمه أكثر منها فالأزوم هو الأقل منهما يكلم بمخرج من السببى ومن تبعه بل هو مع بلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذا لم يكن بالمرهون من حيث الوهن إلا بالأقل للذوقا و إرادان له أسما كهايتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (منه) لأن الورث الذى هو خطيته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصى ولا لقاض بهما إلا بأذن الوارث الخاص ثم لو أوصى بدفع عن الله عوضا عن

قوله لا يكتفى برفع العقد أما إذا كان من دين مقارن للتصرف ظاهر أو حتى يثبتين بطلانه من أصله (لكن إن لم يقتض بضأوه الدين) من وارث أو أحسن ولم يسقط بأبراء (فمنع) تصرفه لوصول المستحق الحققة ويظهر أن الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما عرفه المتخالفان بالعائد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا لم لو أعتق الوارث عبد التركة أو أولادها فهو وهو موسر نفذوا إن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه بقبولها يتنفس تصرفه في شيء غير هذين (ولا يخالف أن للوارث أسما من التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاء وهو الأقل من التركة والدين فإن استوراها غير أو نقصت القيمة يلزمه أكثر منها فالأزوم هو الأقل منهما يكلم بمخرج من السببى ومن تبعه بل هو مع بلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذا لم يكن بالمرهون من حيث الوهن إلا بالأقل للذوقا و إرادان له أسما كهايتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (منه) لأن الورث الذى هو خطيته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصى ولا لقاض بهما إلا بأذن الوارث الخاص ثم لو أوصى بدفع عن الله عوضا عن

قوله لا يكتفى برفع العقد أما إذا كان من دين مقارن للتصرف ظاهر أو حتى يثبتين بطلانه من أصله (لكن إن لم يقتض بضأوه الدين) من وارث أو أحسن ولم يسقط بأبراء (فمنع) تصرفه لوصول المستحق الحققة ويظهر أن الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما عرفه المتخالفان بالعائد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا لم لو أعتق الوارث عبد التركة أو أولادها فهو وهو موسر نفذوا إن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه بقبولها يتنفس تصرفه في شيء غير هذين (ولا يخالف أن للوارث أسما من التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاء وهو الأقل من التركة والدين فإن استوراها غير أو نقصت القيمة يلزمه أكثر منها فالأزوم هو الأقل منهما يكلم بمخرج من السببى ومن تبعه بل هو مع بلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذا لم يكن بالمرهون من حيث الوهن إلا بالأقل للذوقا و إرادان له أسما كهايتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (منه) لأن الورث الذى هو خطيته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصى ولا لقاض بهما إلا بأذن الوارث الخاص ثم لو أوصى بدفع عن الله عوضا عن

محل وصيته وامتنع على الوارث امساكها والقضاض عن غيرها لانها قد تكون أحل من بقية أمواله وكذا الاختصاص على جنس الدين لان المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وصيقه البداية لنحني في الأولى والرواية في الثانية وأما الأخيرة فلو أُرْسِنَ واقتولا من طاعها وأما بقية ما ذكره ان قال مدون في المثل أو بغير نقدا للبلد أو محو أو غير ذلك مما يظهر فيه ان تخصص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بآر يمين عن مثلها أو قال بغير المثل الخالي من نقدا للبلد والمطلق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالتدلي

أخصر وأضمر (قوله على وصيته الخ) واضح لا في صورة ما إذا أوصى ان يتابع وفيه يندب من تمهيد لم يعنى مشترطاً فإنه ينبغي تعقيد هذه أظلمة مشترط يكون له أو طيب من مال الوارث ولا يظهر وجه تخصص البيع فلنأمل له سدعمر وقد يقال انما ذكره الشارح كنهاته والمغنى من احتساب قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كلف في التخصص (قوله والقضاض غيرها) أي فلو اختلفت وتعدت تصرفه وإن أتم باسماء كالمعارض المستحق بما فيه الوارث ووصوله الى حقه من الدين شيئا لا يادى اه عـش و ينبغي تعقيد بالنسبة للصور الأولى أخذ ما سعى به اذا لم يرد قيمة الدين على الدين (قوله لانها قد تكون الخ) راجع لا بدلين وأما الثالثة فظهر وجهها من قوله الآتي وأما الأخيرة (قوله ولا واشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهر وامتناع امساك الوارث هنا له سم عبارة عـش أي فليس له امساكها وقضاء الدين من غير هذا لان صاحب الدين ان يستقل بالاخذ شيئا لا يادى أول يتأمل وجه ذلك فان تجرد جواز استقلال صاحب الدين باخذ من التركة لا يقتضي منع الوارث من اخذ التركة وتدفع جنس الدين من غيرها فان ربا الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركته وانما تعلق بها تعلق رهن والرهان لا يجب عليه فوفى الدين من الرهن ثم لا ينبغي في (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم الى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (اليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالبيع (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين والتوفيق بينهما (قوله وأما الأخيرة) وهي الوصية ببيع عين من مال لفلان (قوله واقفه) أي الرافعي في الأخيرة (قوله فان قال) أي الموصى في الأخيرة (قوله بما يظهر فيه) أي منه (قوله ان القضاء معنى الخ) الاخصر الاضمر ان في التخصص نفعاً يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي للمشتري وكذا الظاهر لا في (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر ان ربا الدين خبر المراد الجوز جعله الكسري خبر وقوله وكذا الخ (قوله والا فان الخ) أي وان كان الدين من جنس التركة فنظراً فان أراد ان يدعو الى خلاص السبق على هذا التفضل في غاية البدولان كان التفضل في تقصير ربا كسار من عـش (قوله ماهو من جنس الخ) مقول ثان للاعطاء والجواز والمحرر وحال من (قوله ولان امتناعه الخ) عطف على كذا الظاهر الخ (قوله حيث) أي حين اذ اذما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (يعنى التركة الخ) جواب معارضة قد مر به (قوله لا يمنع الخ) خبر وقوله وتعلق الخ (قوله بالماضي فيه) أي من رهن التركة كسار (قوله فاولى هذا) أي هو وبما بين الوارث (قوله فقاسمه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك لا اختلاف) أي تأثيره في الاجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا يمين الاجابة) أي لباذلة التركة (قوله لها) أي العين الأولى ولعل الأولى له أي حقه (قوله وان أراد الخ) عطف على قوله ان أراد اعطاه من غير غير التركة الخ (قوله فلا لا يمتنع) أي الدائن اخذها لجنس استقلاله اه كرى (قوله لا يمتنع) أي الوارث (قوله وغيره) أي في غير ما بينه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكره) أي قوله وان أراد اعطاه من غير الجنس ان هنا (قوله هنا) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله لم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي يبيع مال الغير واسمًا بخلاف نفسه (قوله والداخل الخ) أي تحاليل ليس في محله (قوله واشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهر له امتناع امساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأى ما ذكر وانما خصوصاً اذا كان حقه متعلقاً باعيان التركة ملكاً كان أوصى لسكن وارث به عن غيره من ماله من الاجزاء حيث لا اختلاف لا غرض باختلاف الاعيان وأما من حقه الفقه وأما من ليس له في الاعيان الا الترتيق فلا يجب له تعيين عن دينه من مساو له لها فظهر وتتمتع حيث لا يمتنع وان أراد اعطاه من غير ما بين جنس أوصى تأخير لغيره ضرورة انه لا يملكه ان ردت شروط التفكر تعد به عن الجنس أو بالتأخير وقد مر جواز التفكر بشرطه فيما بين جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكره وله عليه كلامهم ودعلى من يذم ان المستحق هنا الاستقلال باخذ ما لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه الا في مسئلة التفكر والواقع المطلق وبأن

الرافعي ذكر في شطأ المغضوب، ثم قلنا: لما ظاهرا أن الغاصب أن يعطى من غير الخبز مع كونه أقرب إلى الحق ولعل الفرق أن ذمها ليس
 تحت وانتقل إلى الحق، لأن الفرق لا يتخلل في الغصب لأن العين قد تلفت بالخلط وانتقل إلى الحق التي كانت فاعلمنا كالمزك أنه هو وجوده أنه ليس
 هنا بسبب لأن الغرض في مجرد أخذ من التركة وأنه نعم، لأنه لا ينافي هنا طفر من قبلنا وليس كذلك ما عالج من ياتيه في بعض الصور وأما ما ذكره
 من اشتغال ما هنا بسبب الخلط والفرق بينهما قد يوشى عدم تأمل كلامهم هنا واثم ويانه، نعم ما في حدس ما لأن الغاصب بالخلط ملك
 الخلو وطوارره هنا حتى المالك فلا يصح تصرف (116) الغاصب فيه إلا بدرا عطاء المالك البديل وحيت هذا كالمزك كنهنا ملك الوارث،

ومسألة الوارث (قوله وقتلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن الغاصب الخ) أي وليس للمالك المغضوب
 الاستقلال بالأخذ من الخلو (قوله أن يعطيه) أي المالك (قوله لم كونه) أي الخلو (قوله ولعل الفرق)
 أي بين التركة المشتبهة على جنس الدين وبين الخلو (قوله إلى الذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسألة
 الغصب (قوله لم) أي في مسألة موت المدين (قوله وجوده) أي الزاعم (قوله أنه ليس هنا) أي في
 استقلال المشتق بالخلط وهذا لا شك إلا في مسألة (قوله في مجرد أخذ من التركة) أي أخذ الدين من جنسه
 الذي اشتبه عليه التركة (قوله أنه نعم الخ) أي الزاعم عطف على قوله أنه ليس الخ (قوله ياتيه هنا) أي في
 مسألة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما إذا اشتبهت التركة على جنس الدين وأراد الوارث إعطاء الدين
 من غير جنسه أوع تأخير بغير ضرر وذه (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكال (قوله ويانه) أي بين
 السواء والصلوب (قوله البديل) أي من الخلو أو غيره (قوله فهذا) أي الخلو (قوله كالمزك) أي في مسألة
 (قوله هنا) أي في مسألة الموت (قوله ملك الوارث الخ) خير بدماء بخلاف أي فأنهم أي التركة ملك الوارث
 الخ، كان الأصح الواضع أن يقول بديل وحيت هذا كالمزك كان التركة ملك الخ (قوله فإذا أراد الخ)
 بيان جريان الفصل في مسألة الخلط (قوله إعطاه) أي البديل (قوله فان كان البديل الواجب) لعل
 الأنسب الأصح فان كان المدين (قوله في أن) كلام من التركة كالمزك الخلو ملك الوارث الخ لا يخفى على هذا
 التعبير وكان الأولى عدم الاختصار في أن كلام من التركة كالمزك الخلو عرو من معنى الذمة أي ذمها، المتزل الخ
 في الأولى ذمة الغاصب التي (قوله انزل الخ) أي ثبت له بيت واثب فاعله قوله وارثه (قوله وان قولهم
 الخ) عطف على أنه الخ (قوله دون الزاعم) مصدر المبي للمفعول (قوله استغنى) أي عدم التركة (قوله
 من كسفه) أي الزاعم (قوله له) أي الزاعم مفعول التكليف (إعطاه) أي جواز الإطعام من الغير) أي
 غير التركة والخصاوة (فهما) أي مستحق الوارث ونصب (قوله على الخ) متعلق بالخل (قوله إذا حصل
 تأخير) أي في الإطعام من التركة والخصاوة (قوله كالمزك) أي من أجل المذكور (قوله ما ذكره) أي من
 الإجماع على القول إذا كان الغير المأخوذ من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس استنباط ثم وان
 إمكان الإطعام من التركة كالمزك الخلو فورا (قوله عليها) أي قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حيت
 أي حين وجود الوارث الحاضر (قوله إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو الوصي اه سم (قوله فهو)
 أي القضاء (قوله بهذا) أي بالفرض المذكور (قوله الأهل) أي الجامع لشرط القضاء (قوله لان
 ولا يتألف) تعين المصرو (قوله لانه في الميت) تعليل لهذه القلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق
 بالمعتمدين سم أي في هذا وما تقدم اه (قوله بما سم) أي بالقضاء والقبر (قوله على ما ذكرناه) أي
 من الفرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث سائرا اه كردي (قوله فيه) أي الوارث
 في البيع وقوله (قوله فلو باعته) تغري على تقيد الأذن بالصرحة أي باع الوارث شيئا من التركة فغير
 أخذ من التعليل (قوله لان إيجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الأذن الصريح (قوله فيه) أي
 إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو الوصي (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

ومر هوته بالدين فلا يصح
 تصرف فيها قبل وفاة الدين
 إذا تقرر وأما ما عالج من
 سواء فانه يقرر هنا من
 التفصيل يأتي ما إذا أراد
 الغاصب إعطاه من غير
 الخلو فامتنع فان كان البديل
 الواجب له من جنس الخلو
 أو من غير جنسه فليجوز
 ما ذكر وأما إذا لم يمتنع
 الإطعام من غير الخلو فممتنع
 بما قاله هنا من التعليل لما
 علمت من اتحادهما في أن
 كالمزك من التركة كالمزك الخلو
 الوارث والغاصب ومرو
 بما في ذمة الميت المتزلة من
 وارثه وبما في ذمة الغاصب
 فالتعلق بالذمة في نفسه
 وذمها بخلاف الميت لا يصح
 حالان إلا مع أنه في ذمة
 محبة وان قولهم ذمة
 المشتري تحت محمول على أن
 نوابها إنما هو بالنسبة
 للأستمرار دون الزام ألا
 ترى أنه لو تعدى بغير
 ضمن من تردى فيه بعد
 موته ثم رأت آت حركام
 ذلك الزعم أنه لا فرق بين
 المشتريين لكننا نستنتج

من يكلف حمله الإطعام من الغير فمما عالج ما إذا حصل تأخير وليس كالمزك بل الحق ما ذكره فتأمله وقبض ثلاثين بل
 حريجه أن الوارث الحاضر الاستقلال بقضاء الدين وقبض دين الميت ودفعه من غير اذن القاضي إذ لا ولاية له عليه بحيث يتوقف قولهم إذا لم يوص
 بقضائه فهو لقاضي مقرر ضم لنا إذا كان في الورثة سمحوا عليه وأغاث وبهذا يرد في إطلاق بعضهم أن المتقول أنه لا يساغ شيء من التركة
 إلا بذن القاضي الأهل لأن ولاية قضاء الدين بالذمة ولي الميت والحاصل أن شرط استقلال الوارث على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصد
 البيع الوفاء واذن الغير له فيمنع بحال فباعه بلا إذن لم يصح فيما يظهر لأن إيجابه وقع بإطلاق فلم يصح قبوله

ولا ينافيه افتقار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لأنه محتاط بهذا كذا في أوله لأن الرهن أن يصر في الرهن لنفسه مع ولو
أذن الواوئث حتى ذلك لم يصح كجملته والذين عن الترخيص لولا أن يفتقر إلى ما في الترخيص كذا في أوله الترخيص كذا في أوله الترخيص
وقال الغريم يباح رجاء الزيادة لأجيب الواوئث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الرجوع للناس غرض في إخفاؤه تركه من غيرهم من أشهرها
البيع واختاره الأندلسي أجاب الغريم بغيره نظر البيع ناسا إذا شاء غيره الرجوع كان قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيمالي قال الغريم أي أخذها

بكل الدين قلت بغيره فإن
هنا فاعلم حقيقة ما يشهده
سقوط الدين عن نفسه
ونلاحظ نفسه من حيثها
بمخلاف ذلك فاعلم إذا
اشتبهت في الدماء يحصل
ذلك وقد لا يجيب الواوئث
كأنه روي في أن الركني
عن الكفاية من البحار
ولعل الدين بين الركن
لم يكن له الواوئث أسما كما
وقد نظر وأطلقه أوجه
(وأصعب أن تعلق الدين
بأثره لا يقع الواوئث) ولا
لورث من أصله حتى قيل
قضاة مولد من مان قيل
ذلك لأن تعلق الرهن أو
الأرض لا يقع للمالك في الرهن
والبعد الجاني وقوله تعالى
من بعد وصي يوصي بها أو
دين غاية المقادير ولا المقدر
أي لا تعتقد أن الدين من
أسل المال وأما هو بعد
الفاضل عن دينك وقضية
كرها ملكك لغيره على
ومضيه على ما وان تف
بالدين ليقرب ما يثبت له
خليقه موروثة ولأن الرهن
يجب على الوفاة من رهن لا
على غيرهما فأن استعجب بعبته
الحاكم وكلامه في الواوئث
عامل الساقط ظاهر في ذلك

قوله الرهن لا يجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم معتدك البيع (قوله افتقار ذلك) أي البيع فقره بما
اذن (قوله أخذوا ذلك الخ) تعليل لاكثر بالاحتياط هنا ولك أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصور ولأن
المذكور اقتضاء بخلاف ما استشهد به فاعلم فاعلم في بصرى وقوله لأن المذكور أي عابه بترافعة المثل
(قوله كجملته) أي في شرح تعلق الرهن (قوله ولا يشترط له) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة فيه أخف
أو مسووية إياها في الترخيص كذا في أوله الغريم ينبغي أن يفتقر إلى الأصل إذا ظهر رغبة أخرى يكون له أطيب من
مال الواوئث بما سدد (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الواوئث الخ (قوله أجيب الواوئث
الخ) وبما في النهاية والمغني (قوله فان الظاهر والأصل الخ) فان طلبنا رغبة أخرى أخذها الواوئث بغيره كما مر
به أن الترخيص فيه موقوف (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأندلسي من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي
جميع الدين الزائد على الركن (قوله قد يحصل ذلك) أي النقص بظهور رغبة أخرى (قوله تعلق الركني الخ)
أقروا النهاية والمغني بغيره ما قال الركني وحمل كون ذلك الواوئث الذي يتعلق الحق به من الركن كذا في تعلق
بما يمكنه ذلك ليس الواوئث أسما كمال القراض وإلزام العمل أخذ نصيبه منه من غيره كذا في الكفاية
من البحار قال الرشدي قوله إذا لم يعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال له وقال عرش قوله
أخذ نصيبه منه من غيره ونحوه بان العامل على حسنة من المال خصه بغيره كذا في الواوئث (قوله ولتعلق
الدين) قضيه ومسمى النهاية وانتهى بذلك كلام البحر فيما يتعلق بين الركن كذا في تعلق ملك بغيره ما يتعلق بها
تعلق فوق قوله يندفع التنازع الخ (قوله والواوئث الخ) عبارة عنها لأنه لو كان باقيا على ملك المستوجب
أن يره من أصله أو يجمع من آثاره قبل قضاء الدين له (قوله قبل ذلك) أي إقصاء (قوله تعلق الرهن) أي
بالمهر ونالجعلي (أولا لا) أي بالجنس (قوله وقوله تعالى الخ) كذا في دليله مقابل البيع (قوله المقادير) أي
الأنصبة من النصف والثلاثين (قوله لا المقدر) وهو الواوئث كذا في (قوله بعد الفاضل من دينك)
عبارة النهاية وانتهى من بعد اعطاه وصية أو يفقه دين كان له (قوله كذا) أي كون الركن
ملك الواوئث (قوله ما يثبت منه) أي من الدين له كذا في عبارة عرش أي ثبت وقاؤه بان يجب دفعه
للمستحق (قوله فان امتنع) أي الواوئث من دفع البد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الواوئث على وضع البد
وينوب الحاكم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغني
بالقائه عبارة عما إذا كان الدين غير مانع الواوئث فلا يتعلق الحق قول المتن (فلا يتعلق) وانذار الركن ظاهره
ولو لم يسهل كالمهر فتقوم مهره في حصة فإزاء من قيمته ما هو له اختصاصه بالورثة ولا ينافي هذا قوله
كالنكسب لأنه مثال يؤيده ما إذا باع في قوله هو فصل الحكم الخ لكن عبارة عرش وانذار الركن المتفصلة
انتهى ومعها أنه أن التصلب يتعلق به الدين لكن ذكر بعد ذلك في الجواب إذا اعتقد بعد موت الدين
ما يقتضي أن الزاد المتصل لا تكون رهن فتقوم الركن كذا في يادق بغيره كجس في الجواب عطفهم له
عرش (قوله وظاهره) أي ظاهر تفسيرهم بالحادثة بعد الواوئث (قوله أن المراد به) أي بالورث (قوله
المانع) أي في أول الجنائز (قوله كذا في) أي عطف على قوله كان الموجب (قوله
وانتهى) راجع لكل من العطف والمطوف عليهم أو لأفراد نظر الظاهر العطف بالواو (قوله وعلق بذلك)
أو بآراء خرج ما إذا مات قبل تأخير هلك من يؤخذ من قوله لا فلم يتعلق الغرام بها الخ انتهى كذا في

(ولا يتعلق) الدين (وإنذار الركن) المتفصلة بالحادثة بعد الموت كذا صرحوا به وظاهره أن ما حدث مع الواوئث تركت ظاهره أن المراد به آخر
الزهور لأن الأصل بتعلق المثل حتى يتحقق النقل ولا يتحقق الإتيان خروج الركن ولا أثر لخصوص الأمر بل هو أنه يندفع وهو ما لو
من آثاره بقاها رهن الركن في وفاة الممتنع المذكور بغيره كذا في نسخة كذا في نسخة التنازع بان كان له موجب لأجرة كالمستغنى عبيدا كذا في
مثلا لأن كل المعلق بالجنس أمه أو من ضمن الركن كذا في نسخة التنازع بان كان له موجب لأجرة كالمستغنى عبيدا كذا في

بول السنبلة ينزع عن طالت بعد التورخا أعرف هذا النوع الوارث لانه وادته مبرزة فكانت كمنعصلة وأما الخب المتعبد به ذلك فأن
 حكمه و يدل على أن تلك الأداة كالتورخا في الطول لها اعتبار في قول المتولي وغيره في أصول نحو البطح ان بيعت بشرط قطع فحس كاسلها المعشوي
 أو بشرط قطع فحس الباطح ولو مانع من نحو غفل وقد مرز طلع أو نحو كالنور أو علقت بالخل قبل الموت أو معجود جاد ثم لا فاعلم في الأصل
 تركه فنعقل به الدين باعتدلى الأصح انما الحاصل يعلم واذنبت هذا في الحاصل ثبت في نحو الطلع المذكور بالأولى وبشله أسبال الزرع فان وقع بعد
 الموت فأن جبه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١١٨) ثم ملحق بانه الوارث وتعتبر قسمته بيه بعد موته وتشترا ينظر وضعه وخصا ومالا

أي عباد كمن الوارث ان منعصلة (قوله طول السنبلة من زراع الخ) لا يخفى ما في هذا التنبيل (قوله هذا
 الزراع الوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أي الموت (قوله لها اعتبار جلته خبران) و (قوله قول المتولي
 الخ) فاعل يدل نكن في دلالة تامة (قوله ان بيعت الخ) و (قوله هي) أي الأصول (قوله كاسلها) أي
 كمرقها أصول اذا لاصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف قسم وإذا أنت ضمير في قوله الاتي فحس
 الباطح (قوله ولو مانع الخ) كذا في النسخ عطف على قوله ما لو مانع من زرع الخ ويناقض مع هذا العطف
 من الأصل قوله الاتي فالمرز فالحاصل تركه بالخ ولعل أصله وأما قولنا الخ فاعطف على وأما الخ باخ وسقطت
 الاسم التام (قوله أو علقت الخ) عطف على مات من نحو غفل (قوله وجد زرع الخ) كان الأولى تقديسه
 على قوله أو علقت الخ (قوله فاعلم الخ) لكن ينبغي أن ما يقابل نحوها الوارث أيضا بما في مسئلة الزرع قال
 سم على منعه ولو بذرا أو مات والبذر مسم بتر بالأرض لم يرز منه شيء ثم يشعور زرع بعد الموت قال مدر
 يكون جمع موزر بتمامه للوارث لان التركة هي البذر وهو باسناد في الأرض كالتلف وما يرز منه ليس
 عنه بل غيره كمنه متوفى ونشئ منه كقوله وألكن أن ذلك بحث متنازل فبذلك تامل وليراجع انتهى أي
 فانه قد يقال ان الذراع استناره كالخل وهو الوارث طلقا اه عش وقوله الوارث مطلقا صوابه كما يقتضيه
 سابقه تركه مطلقا (قوله فيتملخ به) أي بكل من التركة لاجل (قوله واذنبت هذا) أي السكون تركه
 ومنعنا لادن (قوله بالأولى) أي ظاهره ونحو الطلع المذكور دون الخل (قوله ومثله) أي مثل الخل المار
 (قوله أسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس أصل الزرع غير جت سبيلته اه (قوله ثم ملحق الخ) أي
 أي من الخل والحب (قوله وكالمرز) يعني الحاد قبل الموت أو معه ثم زاد في قوله بعد كمل من عش والأفا ثم
 الحاد بعد كماله الوارث (قوله يعقومان) أي السنبال والثر (قوله الاثر الثاني) أثر النهاية أيضا وقال
 عش أي فأنخذ الوارث السنبال وما زاد على ما كان موجودا من السابق وقت الموت اه (قال أي الأثر
 وكذا ضمير توفيقه ضمير كلامه أنه الخ (قوله الوارث) ضمير بعضها والجهة خبران (قوله وما قبله تركه) صاف
 على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو انما مرز) أي الحب (قوله أولى منه) أي
 بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أي في الزرع الشرعي (قوله ثم) أي في
 الزرع الجعلى (قوله من نخيل الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعني بالخ)
 أي سماعا عند الخ (قوله قطع ذلك) أي ما حدث الخ أو نحو سفي الخ (قياس ما هنا الخ) أي المذكور بقوله
 سماعا في الموت هنا كالعقد (قوله ان الذي على ما الخ) مفعول ينافي وقاضيه قياس الخ يجوز العكس (قوله
 ثم) أي في الزرع الجعلى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذي الخ (قوله مما ذكر) أي من نحو السفي الخ
 (قوله أيضا) أي كالحاد بعد العقد (قوله وقد ذكر الخ) الوارث الخ (قوله هنا الخ) أي في الزرع الشرعي
 (قوله لانه) أي ان تغير وهو المقارن للموت والحاد خبر (قوله ليس ذلك) أي ما جرى عليه الجمع (قوله هنا
 ما زاد بالتأخير بعد الموت (قوله بيعت بشرط قطع) ظاهره وان لم يرد في نظر

يتعذر فيه ذلك كالمائل من
 السنبال وكالمرز الذي لم
 يؤمر بمرهون بعد الموت
 وقبله فالحس الزائد
 للوارث وما عدا تركه هذا
 ما ينظر من متصرفات
 كلامهم ثم رأيت الأثر
 قال لو مانع من زرع لم يسئل
 فهل الحب تركه أو لورثة
 الاثر الثاني وهو موافق
 لقولي فاز جبه الوارث الخ
 قال فلو مرز السنبال
 فأنتم صارت جبهه هذا
 موضع تمل اه وسبب
 توقفه كقولهم لها ما شعر
 به كلامه انه توقف
 السنبال فيها اه
 تركه لو جوه هذا قبل الموت
 أولا لان المقصود منها هو
 الحب انما وجد بعد الموت
 أما على ما قدمته أن السنبلة
 بعضها الذي طال بعد
 الموت والوارث ما قبله تركه
 فالحب الوارث لانه لم يرد
 الا بعد الموت ولا نظر للسنبال
 لان كلام البيت والوارث
 ملك بعضها فصار ضا
 وتسا فصار جبهته من ان

المدعى في العود كخلف الطلع وهو انما مرز بعد الموت فليغزبه الوارث فتأمل ذلك كمنه ما مهم ثم رأيت ما يؤيد
 ما ذكرته بل يصح به وهو قولهم ما قرن عقد الزرع من نحو طلع وحل ضمير من عليه على الأصح أن الخل قبل الطلع أولى من ظهوره وقول
 ما حدث بعد عقد الزرع من نخيل مرهونه أي ولو لم يكن كالعقد فمن نحو سفي وباع طلع وليفصول سفي وألا ذنبت من حر و
 الخلفه بينهما غير مرهون اعتد على ذلك كمنه أم لا قول ابن الرضا قد روي في ان يسقط وفي يدين فخصان غير مقصود انما مرهون
 مرهونان قلت ينافي قياس ما هنا على الزرع الجعلى الذي عليه جسم متقدمون ثم ان المقارن للعقد محاذ كغير مرهون أيضا وقد ذكر
 هنا أنه مرهون قلت س ذلك متفاد عليه قد روي في المتولي ثم يتلوه ما قبله هنا أي مرهون بقوله تسليم

أننا نجد الأول يفرق بين الأمرين لما في الأصل بقوله المبتدأ فاستعينا به على ما وجد قبله فقام قريب به وهو الأصل هنا جاءنا من الرأى من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا بما وجد به بالعدالة مع ذكره وإنه انحل إذا كان غير مرهون لم تسم أم قبل الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توريثه الثمن وتباع عقده (١١٩) مرهون تحت طلبها بعد الرهن دخل طلبها

(الخ) بيان الظاهر والضمير (أنها) السعفو وعاء طام وإصلاح الخلق لقانونه العبدوا لحادثه (قوله) أن المفسد
 (الخ) وقفاً لهاته وبالغنى والاشي (قوله) الاصل (أى) أن اخلاص العبد غير مرسوم (قوله) أتقاً (أى) شرح
 لا يتعلق بزواله تركه (قوله) الاصل هنا (الخ) (أى) في الزهر الجليل تضيضه أنه عطف على قوله الاصل
 بقاها في قومون جله ما شأن اليم فغاولنى كذلك فكان الاولى أن يقول يفرق بان الاصل ثم كالتبرن اليه
 ابتداء الخ (قوله) الاصل (أى) لا يوجد بعد الخ) النسب الا بعد علم العبد لامله (قوله) وذكر (الخ) ابتداء
 كلامه اعاد ذكره لتأيد بعض ما ذكره كمرجهه كدى ونظيره أنه عطف على قوله الاخرى قال
 الخ (أى) ثم رأيت ذكر (الخ) (قوله) اذا كان غير مرسوم) كل حدث بعد العبد (قوله) اتباع (الخ) كقوله
 وفي اذا أراد أن عطف على قوله ان الخ (قوله) دخل طلعه (أى) بيع الخلة المطلق بان يؤبر
 طلعه (قوله) أم لا (أى) بان يؤبر طلعه (قوله) أراد بيع محدث طلعه (أى) يوجد بدون طلعه (قوله)
 وان صعب بيعها (أى) صعب طلعه (قوله) كاتمر (أى) بقوله دخل طلعه (أى) البيع أم لا (قوله) انتهى (أى)
 ما ذكره وشم (قوله) بعض ما ذكرته (الخ) يعنى قوله ثم ما حكمه بأنه الواو الخ اه كدى (قوله) وفي يادة
 (المبيع) خبر مقدم قوله تفصيل الخ (قوله) ومنه (أى) من التفصيل (قوله) بعدد الشرا (الخ) (أى) الواو هنا
 كالعقد (قوله) جئت (أى) من حيث تحقق وجود العبد وكل الاوضاع بعده (قوله) والناات (الخ) كقوله
 الا فى البيع كالجعل عطف على قوله وطلع وغيره (الخ) (قوله) من اصول (الخ) متعلق بالناات (قوله) لا يدخل
 (الخ) (أى) على ما يشهد فتعواحدة (قوله) (أى) بيع الارض المطلق (قوله) والبيع (الخ) (أى) فيه
 التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا (عنى) قوله ويفق بذلك الى قوله هذا ما نظرو الخ (قوله) فانه (أى)
 كلامهم الذى استنبط الخ يستعمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع (أى) قوله وبأنى
 في النهاية

• (کتاب التفاضل) •

(قوله هو غفلة) إلى التفرغ للمعنى الآتية عبر القسوس الذين آتوا في ذلك إلى النهاية الآتية والمفسر الخ
(قوله الآتي) إشارة إلى المعبر عن الآتي بمعنى اعتبار العقائد فنظر واضع الآن وأذن ذلك مصادق له
لغة أه سم وصل ذلك فنظر عبد النهاية والمغنى إلى ما عرهما (قوله التي هي أخص الأموال) أي بالنسبة
لما كانا من الخصاص بالنسبة لهذه الفضة تنعيس وباعتبار عدم الرغبة بها المعاملة والادخال أه
(قوله وقسمه) أي شيء أه (قوله أي الآن) والقرينة عليه متغايرة عن شيء في معنى الدين وقاله لعل
أنه يعبر عنه ويؤيد بذلك قولنا بالدين حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم أه (قوله أودبن) عبارة بانهية
والغنى والدون في كلام مثال الذين بالوا الحاد إذا ذاعل المال كاف وكذلك الغنى الغرلة أه قولنا لمن
(دون) أي ولو كانت منافع أه سم على منسج من رصور وثقل أن يلزم فتمت حل جماعته سكنة
أه ع (قوله لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والغنى الآتية وهو بهذا إلى المن وقوله بدين الغنى بدين غير
لازم (قوله إن كان فوراً) أطلق الاسنوي أنه لا يجوز بدين الله واعتد صاحب الرض ثم لو امتزاجت كلمة

(کتاب التعلیص)

(قوله الآتي) أشار إلى المعنويات الآتية في اعتبار العقل في نظر واضع الآلة نادان ذلك لعدم صدقته لغة (قوله المعسر) وقد اعتبر ما اقتضاه تفسير التقيس (قوله ان كل فو ريا) اطلاق الاسوي له لاجر بدین

بهذه أفرجه ﴿تخيل القليل﴾ هـ هلعة النقاء على الدين إلا في شهره وبصفة الأقلال المؤمنون القليل التي هي نفس الامور شرا
جرح الحكم على الدين بشر وطعا لا يتوصف أنه لله الله علوس جرح على معاقب ماله واعني في بنوعه سمع في غزاه فاصابهم خمسة اشباع
حقوقهم اقلهم حتى الله علوس ليس لكم الا ان الاذلال والغلب لفة العسر وشرا من لان في له دينة كالفال ذكر الحكمه من عليه
دين ادرك الله تعالى ان كان هو واولادى (هـ) الان من زائدة على الله الذي يتيسر الا فاصولود نجيلا

وانحصر مستحقها فلا بعد الجرح حيث ندم على جرحه لمراده بالانحصار كونهم ثلاثا تقاتل على ما يأتي للشرح
 مرد في أوخر من المصدقات ويؤخذ من كلامه المذكور أنه لو كان المذكور معناه جرحه أيضا اه ع
 عبارة النهاية والمخفى فلا جرح بدن الله تعالى ولو فورما بكافة الاستوى خلافا لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) أي وان قلت الزيادة اه ع (قوله على معنى) لا يمين تقصده بكونه حاضرا بكافة مر
 اه سم قال ع و ينبغي أن مثل حضور رسالوا أمكن الرفع لقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منعة) وإن كان متمسكا بتحصيل أجزائها اعتبرت بكافة بعض المتأخرين نهاية ومعنى
 قال ع من قوه من تحصيل أجزائها أي لا بان تمكن إيجازها لمدة طر لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاستغاث
 حلا متقاربه السمس ولا فرق في المنافع بين المملوك والموقوفو ينبغي أن يمثل المنافع التي تيسر تحصيل
 أجزائها لا الوفاقا والملكبة التي اعتسدت النزول عنها بموضع فتمت العوض الذي يرغب عمله فيها عادة
 وبصالحه الموجودات وأدنى على مجموع ذلك جرحه على مولا فلا اه ع (قوله ومقصود) (الأناف) اقتدر
 على انتزاعه مر اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه الميراث اه سم وفي العجري ورواه
 أنه أي الغائب على تيسر الأداء منه في الحال وهو أن يكون في ساقا القصر اه (قوله صلها) أي المنعوتها
 عطف على كروي (قوله فيما سيحدث) أي بخواتمها واصطيد (قوله تبعها) أي الوجود اه نهاية
 (قوله لا استقلال) عبارة النهاية والمخفى وما جرحا بغير قصد اه (قوله على الخ) عبارة النهاية والمخفى
 على من ماله مرحون اه (قوله باذن المرحون) أو فكاه المرحون اه نهاية (قوله وبه دخل الخ) أي بالفاضة الثانية
 دون الأولى لا متنازع تصرف فيها باذن المرحون بدون هذا الجرح احتياطا للمصلحة لا احتمال دون كل ما عطفه
 الفصل السابق في شرح قوه تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما عرفت في التركة الخ) أي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) أي دون غيره نهاية ومعنى قال ع من قوه دون غيره أي كل حكمه والمصلحة وسيد العبد
 المذكور كما يأتي لكن نقله سم على بعض شرح العباب أن يمثل الحاكم الحكم وأطلق الشارح مر دخله
 اه (قوله أو في المحجور الخ) الأولى عبارة النهاية والمخفى ولو يؤلمه كل واحد منهم اه (قوله العجبر
 المذكور) فيه أنه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمخفى لأن الجرح لحقهم والنهاية
 إن الجرح كان على معاذ يسأل الغرماء اه (قوله ولا يخلص الخ) ولا يتصرف فيه فيضيع حق
 الجميع نهاية ومعنى (قوله غير فوري) وكذا فوري إذا لم يطلب منه من ماله في غير ماله (قوله
 لله واعتقد صاحب الروض ثم لو لم يزل كذا التهمة وانحصر مستحقها فلا بعد الجرح حيث ندم (قوله على مـ
 مرق الخ) أي بكافة الاستوى ولا يمين تقصده ذلك بما إذا كان المدون حاضرا بكافة أيضا مر (قوله بخلاف
 نحو منعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة كما تيسر التحصيل منها بالأجرة بكافة بعض المتأخرين وعلى
 المقصود إذا عول انتزاعه مر ثم قد يخالف الأول ما ساقى أنه يشرأب ولو على الأرض الموقوفة عليه مرة
 بعد أخرى إلى البراءة فإن الاستوى يعملي أنه مصرح في أن ملك المنفعة لا يمنع الجرح وإن كان ماله معاهزا إذا
 على الله من انتهى الدين يخص هذا البحث بما إذا تيسر التحصيل في الحال فليأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله
 أو دين دخل فيه الميراث (قوله مردود بان الأصح الخ) وجوده باهر من ما لا أوله وقد علبه بان الجرح المنع فان
 أو دين من الماله فهو غير محمول أو من الدين من التصرف في المال بالرافعي في تخالف في ذلك وأما الثاني فهو أول
 المسئلة فلا يصح أنه فليأمل (قوله لا استقلال) فيما ن هذا أول المسئلة (قوله وبه دخل الخ) أي وبه الفاضلة
 دون الأولى لا متنازع تصرف فيها باذن المرحون بدون هذا الجرح احتياطا للمصلحة لا احتمال دون كل ما عطفه
 في الفصل السابق في شرح قوه تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا كيان الحكم كما ينبغي شرح العباب
 (قوله أو في المحجور الخ) فإن لم يطلب للو الجرح خالصا كمر الجرح ولم يصح كذا في شرح الأرشاد للشارح وساقى
 هنا التصريح في سويوه وهذا أو جرحه وقضائه لا أثر لولي الجرح بما جرح طلب أوله بل هو هذا اقتضى قول الروض
 إن التهمة الغرماء أو كل غير وشيد قال في شرحه كذا لمسجد أو وجهه عامة كالفقر (قوله غير فوري)

على ملى مقر أو عليه به
 بينه بخلافه خصوص منعة
 ومقصود وغائب دين
 ليس كذلك فلا تنزير زيادة
 الدين عليها لا يجوز العلم
 وأفهم قوه على ماله أنه إذا
 لم يكن له مال لا جرح عليه
 وبحت الرافعي الجرح عليه
 منه من التصرف فيما
 ساء يحدث مردود بان
 الأصح أن الجرح إنما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 إنما يدخل تبع الاستقلال
 وبحت الرافعي أنه لا جرح
 على ماله المرهون لأنه لا فائدة
 له ورد به ما ن فواتك تنع
 تصرف فيه باذن المرحون
 وفيما عساه يحدث بخو
 اصطاد وبه فارق ما مر
 في التركة المرهونة في الحصة
 لأن ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للصغير فيها ما دام
 المرهون متعلقا بها (بحسب
 عليه) من الحاكم بل فاف
 جرحه وكذا منعت من
 التصرف على الأوجه وبما
 في ماله أن استقلال والرافعي
 وليه في مال المولى (سؤال
 الغرماء) أو في المحجور
 منهم لصبر المذكور ولولا
 يخص بعضهم ما لو فاضل
 الباقون (لا جرح) بدنه
 فقال غير فوري كين
 ومطلق وكذا لم يصح
 يسبها ولا بد من غير لازم

كل كتابه ولا (بالمؤجل) الاطلا على ذلك المتعلقة (والا) واذا جرى عليه (عالم) على المؤجل في الاظهر (بقائه) القسمة على ما هو به فارق الموت ومنه الاستدلال على الجنون على الاصح من تناقض المصنفين ولا الرد لاننا انصفت بالموتين يؤخذ مما تقرر في الحالوه ان من استمر حيا باجره سجيته ومات قبل حلوله قبل استغناء المنفعة من الموت كما تقي به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف الماتى وما افتاه الشارح بعدم حلاله نظرا الى انه هائم يستوفى للقبائل بخلافه فيقسموا الحلال بالموت فردوا بقدره تقرر ان سبب الحلال بالموت خراب القسمة وهو موجود هنا ويقولون الباقي في فعل الدين المؤجل بغير الدين الا في صورته على مرجوح ويقول الزكشي الا في ثلاث صور مسلية في المال فئات لا يعمل على بيت المال وتنتهي على مرجوح والاستثناء معبرا العموم وفي تقيي القسمة ما يصرح بذلك وسأذكره آخر الاشارة انه قد يحصل والاستثناء المعاقب في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن وتوعدون الصدقات جواز خروج قبل وطهر ولو كانت الدين بقسطا لما

كان كتابه وما ألحق به من دين العمله التي على المكاتب ليدفعها بيقوم وكالتي في مقتضى المشتري فلا يجوز لانتفاء الزمان تعدى الحجر الى حجر بغيره وكثير طلبة المشتري شرطه لبايع أولها ما فاجره لا يتغاه الدين اه عش (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح (قوله وسالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يعمل المؤجل) الخ واذا بيعت أموال الغلس لم يدخر منها شي للمؤجل فان حل قبل القسمة اتفق بحالها هانية (قوله به) اي بقاء القسمة (فارق الموت) فان المؤجل يعمل به (قوله ومثله) اي الموت كردى (قوله الاستدلال) اي المعري انها بية (قوله الان انصفت الخ) قضيتها ان الحلال يجب ان يرد قسم على حج أقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الرد بأداء ماله لبعض الغرما فادامت تبين بطلان تصرفه من حلول الدين بنفس الرد فلا تصح قسمة أمواله على غير ارباب الدين المؤجلة لتبين انها صارت ماله فقسيم المال سنة وبين غيره ما عش (قوله في الحالوه) اي في سبب الحلال بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت) كما تقي به الخ) آخره عش وساطعت (قوله ويقول الباقي الخ) و (قوله ويقول الزكشي الخ) و (قوله به) قد يصل الخ) عطل على قوله بما تقرر (قوله وفي تناقض الباقي) نعم مقدم لقوله ما صرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاخره بالموت اه كردى (قوله قد يصل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) يتعلق بعمل اه كردى (قوله لعدم الحاجة) اي قوله السابق في انها وبها المخي الا قوله ويكره الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وان زاد مجموع على الحد وحاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الجبس اذا طلبه الغريم أو عاينته فان لم يتجزأ الجبس اي الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد انتهى اه سم على حج أوله وانما جعلت في رد على الحد هنا بامتناعه بعد ما لا يدفع السائل لا يتقدم بعد اه عش (قوله ويكره ضربه) اي ولا ضمان عليه اذ لم يثبت سبب ذلك كجوابه في ضمانه اه عش (قوله لا يطلبه السبي الخ) اي ما حاصله انه يعاقب حتى يؤدي أو يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الجبس من الدين المساوي الخ اه كردى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع عن البيع اه عش (قوله انتهى) اي قول الاستوى وكذا ضربه اعترضوه (قوله ثم) اي في الكلام على

وكذا في رواية الاطلا على من معين (قوله كل كتابه) انظر دين المعاملة للعدل في المكاتب (قول المصنف لم يعمل المؤجل) في الروض ويأخذ مال الغلس ولو ما اشتراه مؤجلا ويقسم اي غنمه على اجدابها لحال ولا يدخر شي للمؤجل ولا يستداهم الحجر فلو لم يقسم حتى حل الحق بالحال ويرجع بالعين (قوله به فارق الموت) فان المؤجل يصل به (قوله الان انصفت) قضيتها ان الحلال يستد بالرد (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين الضامن لم يعمل في مقابلة شي على المضمون عنه وانما لم يمهله المضمون عنه محكم ترتب على الضمان و بان الشرع جعل موت الزوج بمنزلة وطهره ولا كذلك الاخره (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وان زاد مجموع على الحد وحاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الجبس اذا طلبه الغريم أو عاينته فان لم يتجزأ الجبس اي الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعصل ذلك وان زاد مجموع على الحد ولا يفرز به بان يمسك يمين من الاول له (قوله فمن ثم الاولي) سأتى في شرح قول المصنف ولو علن ولو ذوال الخ قول الشارح في بعضه بان يفرز به طهره حتى وامتنع من ادائهم القدر عليه ولا يفرق في التمس في الخ الاعقاب فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه اه فكله انما بقوله هائلا فلان

(١٦ - (شرواني وابن قاسم - خامس) يكن كسوا باو كانت نفقته من ماله فكذا لاخر (في الاصح) انما تكتمهم مطالبته حاله لو طلبه الغرماء في المساوي أو الناقص بعد امتناعه أجيبوا لكنه ليس حجر فليس بل من الحجر الغريم السابق قبل الزولية كذا لو وقع في شرح التهج لاختاروا كله أستخدم قول الاستوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في أطهر وجهه وانزاده على دينه كذا ذكره الزاقي في الكلام على الجبس وعاله غفوف لا تملكه اه لكن اعترضه المنكبت بان القام على لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) أى المنكث (فليجعل) أى المخلوق فما ونا فى ذلك الخلق قوله وان زادناه
 الخ الا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لامن كلامهما اه سم (قوله انتهى) أى كلام المنكث (قوله
 جعل الاول) أى جواز الخرج عرش وأثر النهاية والمغنى ما مر عن الاسنوى وقال عرش ظاهر مر أى ما
 عن الاسنوى أنه لا فرق فى ذلك أى جواز الخرج بين من المصلحة والاتلاف اه (قوله واثانى) أى قول المنكث
 بعدم الجواز عرش (قوله نحو اتلاف) أى دونه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) أى قوله ويزنحذف
 النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ان كان أمينا الخ (قوله من الغرماء) أى ولو بنواهم معنى ونهاية (قوله أصحاب
 نظر) أى وشد كرى (قوله ولو لم يحجور) ينبنى أولمكن له وفى اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان
 الدين لم يحجور وعليه لم يسأل ولو لم يجعل الحاكم الخ من غير سوء اللان خاطر المصلحة ومثله ما لو كان لمسجد
 أو لمصلحة عامة كالقصر أو كالمسجد فى من ماله وورثه ماله على مفسد والدين مما يحجور به كماله اه وقوله مر
 ومثله الخ فى من مثله قال عرش قوله مر ولم يسأل ولو لم الخ أى ظهر منه تصغيره عدم الطالب والاحراز كذا
 نقله سم على منعه عن الشرح مر وقوله ومثله ما لو كان أى الدين لمسجد كان ملك المحمد كانا واستولى
 عليه المفسد فقصده من عليه أحره أو نحوها اه (قوله لادين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) أى المدين اه
 سم (قوله لم ي) نعمت لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيت أنه ليس له الحبس عن دين الغائبين ليستوفى
 وقضيت التعليل خوف الضائع خلافه فبحث عنه بقبضه اه عرش (قوله زمه) أى أطال الشرح فى باب القضاء
 على الغائب الكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضات كلام الشيعين ثم قال والذى
 ينعان من غائب على الظن فوالى على ماله كالمفسد أو فسق يجب أخذه صنا كان أو دينا وكذا لو طلب من العين
 عنده قضاه بالسفر أو نحوهم ولا يجوز فى العين لادين والكلام فى فاض أمين قال زكى وشهد أطلق
 الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضره ممنع من قبوله بلا عذر وقبضه فى الغائب مثله ولو مات الغائب
 وورثه محجور وله القاضى زمه قبض ومطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان أمينا)
 قالى شرح الروض أى والنهاية والمغنى قال فى الماهيات وكلام الشافعى فى الام بدليل على ان الدين اذا كان
 به رهن بقبض الحاكم اه أى بالقدر المذكور بان يكون أمينا اه سم (قوله انه يحجور عليه) هل هو على
 إطلاقه أو بفرض زيادة الدين على المال اه سيدمر أقول قضيت بالساق والتعليل أنه على إطلاقه أى فيكون
 من الخرج بغير سوء الله أعلم (قوله على غريم مفسد) بالاضافة سم أى مدینه كرى (قوله محجور عليه ميت)
 كل منهما نصت لمفسد (قوله من غير التماس) أى من غرمائه اه كرى أى أو ورثته (قوله أوصى الخ) عطف
 على ميت (قوله التمس غرمائه) أى أوصى مع أمهم ليسوا غرما لادين الذى أراد عجز عليه اه سم (قوله وعليه)

أطال به السبك الخ الى مخالفتهم المذكور وهما عن السبك (قوله فليجعل) هذا الكلام ينافية قوله وان زادناه
 ماله الخ الا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لامن كلامهما (قوله ولو لم يحجور) ينبنى أولمكن له وفى
 (قوله فله الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجد أو لمصلحة عامة كالقصر أو كالمسجد فى من ماله وورثه ماله
 على مفسد والدين مما يحجور به كماله اه وقوله مر ولم يسأل ولو لم يجعل الحاكم الخ من غير سوء اللان خاطر
 المصلحة ومثله ما لو كان لمسجد كان ملك المحمد كانا واستولى عليه المفسد فقصده من عليه أحره أو نحوها اه
 سم (قوله لم ي) نعمت لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيت أنه ليس له الحبس عن دين الغائبين ليستوفى
 وقضيت التعليل خوف الضائع خلافه فبحث عنه بقبضه اه عرش (قوله زمه) أى أطال الشرح فى باب القضاء
 على الغائب الكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضات كلام الشيعين ثم قال والذى
 ينعان من غائب على الظن فوالى على ماله كالمفسد أو فسق يجب أخذه صنا كان أو دينا وكذا لو طلب من العين
 عنده قضاه بالسفر أو نحوهم ولا يجوز فى العين لادين والكلام فى فاض أمين قال زكى وشهد أطلق
 الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضره ممنع من قبوله بلا عذر وقبضه فى الغائب مثله ولو مات الغائب
 وورثه محجور وله القاضى زمه قبض ومطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان أمينا)
 قالى شرح الروض أى والنهاية والمغنى قال فى الماهيات وكلام الشافعى فى الام بدليل على ان الدين اذا كان
 به رهن بقبض الحاكم اه أى بالقدر المذكور بان يكون أمينا اه سم (قوله انه يحجور عليه) هل هو على
 إطلاقه أو بفرض زيادة الدين على المال اه سيدمر أقول قضيت بالساق والتعليل أنه على إطلاقه أى فيكون
 من الخرج بغير سوء الله أعلم (قوله على غريم مفسد) بالاضافة سم أى مدینه كرى (قوله محجور عليه ميت)
 كل منهما نصت لمفسد (قوله من غير التماس) أى من غرمائه اه كرى أى أو ورثته (قوله أوصى الخ) عطف
 على ميت (قوله التمس غرمائه) أى أوصى مع أمهم ليسوا غرما لادين الذى أراد عجز عليه اه سم (قوله وعليه)

ليجعل على ما زاد الدين
 اه وانقل بجميع جعل
 الاثر على ما زاد الدين
 نحو عن اذ قضيت كلامهم
 فى حبس الجبر القريب
 اختصاصه بذلك وما
 للمعاملات عن أن تكون
 سببا لضعاف الاموال والثاني
 على ما إذا كان نحو اتلاف
 اذ قضيت كلامهم هنا لا
 يخرج من النقص والمساوى
 غريبا ولا غير (ولا يحجور)
 عليه (بغير طلب) من
 الغرماء لانه لم يمسحهم وهم
 أصحاب نظر لم يورثوا وفى
 المحجور والسؤال لعله
 الحاكم وجوبا نظر المصلحة
 لا يحجور ولا يحجور لادين غائب
 زكى بل لطلب كذا يستوفى
 دينه من ان كان غير قتم له
 وعرضه على الحاكم زمه
 قضيت ان كان أمينا والاحرم
 كذا يظهر ويزنحذف
 لزوم قبضه له اه يحجور عليه
 حتى يقبض منه لثلاثة
 قبل بغير القبض منه
 ويجعل خلافه بحث
 شاح جواز الخرج على غريم
 مفسد لمحجور عليه ميت
 من غير التماس نظر المصلحة
 أوصى التمس غرمائه وان لم
 يلبس هو وعليه مع ما به
 لثلاثة قوله لا يعلق

بم مغلّس: نكل و ميت نكل وار مولاي دي ابتدا لاسا نحن فيه امر تابع وهو يقتدر فيما لا يقتدر المقصود من الحاشية ان الله يعزى
 لطلب بعضهم الخجود فينه قلوبهم بغيره (ب) بان زاد على (ج) عليه جود شرطه ثم لا يختص به باللبس (والا) بغيره (فلا) يجب
 بدنيته فيكون بلكه فلا ضرر ورفعه الى طلب الخج (و بغيره) زجوا يعل ماوقع (١٢٣) لشيف في شرح المنهج والقيصر حبه

الاذرى وغيره الجواز
 (مطلب الغلس) أو دكله
 بعد ثبوت الغلس عليه ولو
 بعل القاضي وقضى بذلك
 توقف ثبوته على دعوى
 الغرم وهو محتمل ثم أيت
 السبك فالسورة المسئلة
 أن ثبت الدين بدعوى
 الغرماء وأقله لينتقل
 ولم يطلبوا الخج وطلبوه
 أملا دون ذلك فلا يكفي طلب
 الغلس اه وهو صريح
 فيما ذكرته (في الاصح)
 لظهور غرضه فيمن واه
 دونه بصرفه انما فإذا
 (ج) عليه طلب اودونه
 (تعلق حق الغرماء به)
 هنا دون ما لو لم يجلع
 الاوجه فلا يصح اودونه
 ومنفعة يحصل انقض
 المقصود من الخج فلا ينفذ
 تصرفه فيه بما مضى ولم
 تراجمه فيدين طاف نعم
 يقدم عليهم مستأجر عنفة
 ما سلم قبل الغلس ولعاند
 جبر عليه من الخيل فضع
 وإجازه على خلاف المسئلة
 لعدم أوصف تعلق حقهم
 بالمعقود عليه مستند وروشد
 منه ألا يشترط التسليم قبل
 الغلس في مسئلة الاجازة بل
 يكفي سبق عقدها عليه
 وخرج بحق الغرماء على الله

على ما بحث من جواز الخج بالتماس غرماء على وان لم يمتس هو (قوله غرم مغلّس) أي دانه كرى
 قوله نكل، نعم مغلّس (قوله و ميت) عطف على مغلّس (قوله ولا يدعي ابتداء) عطف على قوله لا يخلص الخ
 قوله لان ما نحن فيه) أي من الخج على غرم الغلس المحجور عليه على ما لم يمتس غرماته (قوله امر تابع)
 في جبر المجلس (قوله من الخج) بيان المقصود كرى (قوله الخج) الى قول المتن فاذا جبر في النهاية
 انفى الاقوله على ما وقع الى المتن (قوله لو جود شرطه) أي الخج قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد في
 سم (قوله والا بغيره) أي بان لم يزد على ماله ثابة ومعنى (قوله وجو) بالاعتداله انها يتوالى
 قوله وقضى ذلك أي قوله ولو بعل القاضي (قوله توقف ثبوته الخ) أي الدين ولعل الاول توقف الخج على
 و نه الخ (قوله فالسورة المسئلة الخ) أي مسئلة الخج بؤله اعش (قوله متلا) أي والا قراوه على القاضي
 اية ومعنى (قوله بدون ذلك) أي ثبوت الدين بما ذكر (قوله فلا يكفي) أي في جواز الخج (قوله وهو) أي
 قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أي في توقف ثبوت الدين على دعوى الغرم الخ (قوله مطلب) الى قوله نرى
 نهاية والغنى (قوله اودونه) كأن كان المال لم يحجور عليه ولم يطلب ولما لم يطلب تأخره (قوله
 بنا) أي ولو مضى بناه عس (قوله ولو) جلا) أي ولو على مصر اه عس (قوله او اؤمنه) أي او اعلم الغلس
 الدين (قوله ومنفعة) أي وان قلت اه عس والو وفيه فبما فيه معنى او (قوله ليصل الخ) لتعلق للمتن
 قوله عليهم أي الغرماء (قوله ما سلمه) الضمير المستتر المستأجر والار زما (قوله ولعاند) الى قوله ويروشد
 التها بالمعنى (قوله ولعاند الخ) قال البقعي وضع اجازة لم اضله مو من يحتاج اليها بناء على انها
 فيدونها الاصح فما يوقفه على وأنى (قوله لعاند) يشمل البائع والمشتري و (قوله زمن الخيل) يشمل خياره
 حده وخياره عس على اجماع اه وخرج بذلك عس وكذا الحلبي عبارة قوله يتعلق حق الغرماء به أي
 لم يكن مبيعا في زمن اختياره أو له ما ساقس حق الغرماء لا يتعلق به فله الضم والاجازة على خلاف المسئلة
 (قوله وخرج) الى المتن الاقوله غير القورى زاد المتن مقتضى ما نصه كجزم به في الروضة واصلها في الامعان
 لم يقيد به بقوى ولا بغيره وهو يعزى ما يفتقد حق الاذنى اه وقوله ما مضى يعنى به قوله فلا يجزى
 به تعالى وان كان قورا بكافة الاستوى اه (قوله غير القورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الخج
 قورى أو على منعه أيضا اه سم أقول ان الظاهر بل المتعين الاول (قوله ان باعمر بالنداعطه) أو اجزة
 نادى من مال الغلس ان احتج بها وان لم يكن له شيء تقي بفت المال اه عس زاد الجعري عن القلوبي
 تقدمها على جميع الغرماء اه (قوله ان الخا كم جرحه) أي بان الخا كم جرحه على فلان بن فلان (قوله
 المعاملة) في بعضى عن (قوله بالخج) متنع الخ دخول في المتن عبارة النهاية والغنى ولو تصرف تصرفا عاديا
 ووافق الحاجة بالاشباع مستند كان مع الخ اه قول المتن (لو باع) أي واشترى بالعين نهاية ومعنى (قوله أي
 نثوره) أي بان انه كان نافذا (قوله أي بان العاقبة) أي بان انما كان نافذا (قوله بطلان حاله) أي حال
 بان يكون أسننا (قوله غرم مغلّس) ايضا اقترس (قوله التمس غرماء) مع انهم ليسوا غرماء لما لم يدين الذي
 اد الخج عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (قوله ولعاند) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخج
 بل خياره وخياره ما اجماع (قوله واجازة) عبارة تشرح مر قال البقعي وضع اجازة لم اضله مودنه
 يحتاج اليها بناء على انها تشبهه بالاصح اه (قوله لعدم أوصف تعلق حقهم) انظره في الخيل اه
 (قوله غير القورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الخج بالقورى أو على منعه أيضا (قوله

في غير القورى) كز كلة وكثرة ونحوه فلا يتعلق بمال الغلس (وليشهد) الحاكم كما لم يدا على جزمه) أي الغلس ويسن أن باعمر بالنداعطه بان
 كم جرحه عليه (يعزى في المعاملة) (و) بالخج تمتنع عليه التصرف في أمواله ولولا اكتسبه بعد الجرح وجب (لو باع أو وهب) أو أو آمن دين
 ومو جلا كجس (أو اعتق) أو وقف أو أجز (فنى قول توقف تصرفه) بالذكور وان أمه (فان فضل ذلك عن الدين) أو أو أمه أو أو تفاع
 (نشد) حاله من أي بان نفقده (ولا) يفضل (لنا) أي بان انفاؤه (والاظهر) بطلان حاله

لتخلق حق الغراء بما يسرفه فيه من بصم (١٢٤) تصرف فيما يتقدم به عليهم كسلب يدته وفيما يدفعه القاذي لنفقتهم ونفقة ماله بان

بصرف فيها كما يحسنه الأندري
ونديره ووصيته لتلقهما
بما بعد الموت وكذا الأبله
كل وجه ابن الرقة وخالفه
السبكي كإيلاد الزاهر
المرص في غير بيان
راهن هو الذي جرح على
نفسه بخلاف الخلس وبان
جرح الرهن أقوى لأنه يقدم
به على مؤن التجهيز بخلاف
المجلس يتقدم به على
الفرماوعين مدين مجلس
أقصد منه هذا الجرح وإن
وجهه أنه قد نفي حكم
الآن كمن يذهب فيه (قوله
باع ماله) كله أو بعضه
(الفرمائيه) أي بعضه
أو فرم مدينه كإصلا
وخطق لأنه معلوم بما ذكره
الاولى (يعلى) إن لم ينفذ فيه
الحاكم (في الأصح) وإن
وجدت شروط البيع
السابقة ليعاظم عليها
بأنه فيصع حرم (قوله)
تصرف في ذمتك كأنك باع)
في ذمتك غير ملزم أو (مل)
أو استمرى أو استأجر أو
تراض شيأ في ذمتك متعلق
بخصه ودين (يعلى) المبيع في
الذمت والبدل فإلزامها
(في ذمتك) فلا ضرر على
الفرماوعين أو بعض حكمه
ورجعت (ولادته) وخالفه
أن كان زواجاً أو لا ينفذ
الزواج والجناب السنين
(واقصاه) أي طلبه
استغناه القصاص فيجاب
بال(واقصاه) القصاص

میں

الثالث (ولو أثر عين مطلقاً) أو دون موجب ذلك المدين أو نحو كتابة سبقت (قبل الجرح) بنحو معاملة وإن لم يلزم الأجر فغيره لوجب
بذلك المدين أو ليس بتعبيراً له وغيره يلزم (فلا يظهر فيه له حق الغرام) في أخذ المقرة (١٢٥) الدين وراح في الدين لأن الضرر في حقه

(قوله مطلقاً) أشار به إلى ما صرح به بقوله من قول المتن وجب الجرح مقرر من نقط (قوله مطلقاً) أي
وكانت العين وجبت أي ثبتت المقرة عند الحاقس بعد الجرح كان قصدها بعد اه بجري قول المتن (وجب)
أي ثبت اه سم (قوله ذلك الدين) أي قوله لكن اختص في النهاية والمغنى (قوله وأتبعوا كتابة) لعله أدخل الجرح
غير بشر بتعبير (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف وتحويلها بتحويل (قوله) قوله
ثم يلزم الجرح) كالمدين في البيع الشر وطرف الحيازة نهاية ومغنى قول المتن (فلا يظهر فيه له) والقربين
تشاعوا لا أقروا أن مقصود الجرح منع التصرف فالتقي انشاقه والقرار اختيار الجرح لا سلب العبارة عنه وثبت
أيسره الدين بنسكوته عن الحلف مع حلق المدعى كترار منه بانه ومغنى (قوله العين) أي في تقديمها (قوله) قوله
وراح في الدين (أي فلا) تقدم به اه سم (قوله لأن الضرر) لتبليط المتن (قوله لكن اختص بالمقابل الجرح) عبارة
أثني قال الروياني في الحلية والاشتراك في مانته الغنوى به لا تأري المقلين يقر ونماننا القليل المغنى بنحو
مطلب الحق من مطالبهم وحسبهم وهذا في زمة في بابك وماننا اه (قوله فيجانون لتخلفه) منعه اه
سم واستقر عرش كلام الشارح (قوله لتخلفه) أي المقرة أن المقرة صادقة في قرار عرش (قوله زاجهم
الجرح) وقالها فيقول المغنى (قوله اسناداً مقبداً) إلى قول المتن وإن قال في النهاية والمغنى لا قوله يصح إلى الو
قر (قوله لتقسم معاملة) أي في صورة التقدمة (قوله ولأن الإطلاق الجرح) أي في صورة الإطلاق (قوله) قوله
أي المصنف بقوله أو معطافاً (قوله وهو اسناد الجرح) فإن كان ما أطلقه من معاملة لم يقبل أو دون جنابه
بل وإن لم يعلم أهرون معاملة أو جنابه لم يقبل لا احتمال تأخروا كونه من معاملة نهاية ومغنى (قوله وتوجهه)
أي التزج على اسنادها بعد الجرح كدي (قوله) قوله ان تغزرت مراجعتك (كأن مات أو جن أو عرس اه بجري
قوله في مسألة المتن) أي في الإطلاق من التسديد معاملة أو غيرها قول المتن (قبل) أي فيما زاجهم المغنى عليه
قوله ومثله) أي على دين الجنابة (قوله) قوله لم يقبل أي في حق الغرام (قوله) قوله يطل ثبوت اسناده) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاسناد بطلان الجرح أو انفساك كفاه لوجه ذلك لأن قراره بالملازمة أو ثبوتها
بدا الجرح لا ينافي معناه غير أنظر وهما دولود فرض جرحها قبل ففانته اه أنفي ماله عند الجرح وذلك لا يمنع
صحتاً غير كاصح حواه كانه لا يقتضي انفساك ككله معلوم مما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الاسناد أنهم لو لم يولدوا به ذلك المقدار لأن يتوزعوا على تسديد قوتهم لم يقدم دعوى الاسناد ولهم حسب
يلازمه ما ينافي وقائه وإن كان الجرح باقياً لانه لا ينقل الا بغير القاضى اه سم وواقته عرش والحلى (قوله
بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرام) معناه كما ظهر في ثم أيت سم سبق اليه أن تعامله معاملة المومنين من فضاله
نوافه بقية الدون وتعبه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرام أنه لا يصح تصرفه فيها ومحبوس لهم من
أمواله ولا زاجهم المقرة ولا يظهره الجرح لا ينافي مع قولنا في الصلاح ونفسه يطل ثبوت اسناده اه
شيدى (قوله لحق المقر) أي في مطالب بقدر ما أثر به اه عرش (قوله لا لحق الغرام) أي فلا يطلون
من اسلمه كسبكي (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي في تقديمها وقوله وراح في
الدين أي فلا يتقدمه (قوله فيجانون لتخلفه) منعه هو (قوله لا لحق الغرام) صريح في عدم مزاحة
المقر للغرام لكن قوله لا عند ثبوت الجرح قد قيل على لزاجه لشمول (قوله) قوله يطل ثبوت اسناده) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاسناد بطلان الجرح أو انفساك كفاه لوجه ذلك لأن قراره بالملازمة أو ثبوتها
بدا الجرح لا ينافي معناه غير أنظر وهما دولود فرض جرحها قبل ففانته اه أنفي ماله عند الجرح وذلك لا يمنع
صحتاً غير كاصح حواه كانه لا يقتضي انفساك ككله معلوم مما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الاسناد ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه الاسناد بعد ذلك جرحهم حسب ملازمة مظاهر كلامه انه

لما وجب عليه بعد الجرح أن كان رضاه مستحقاً يقبل والا قبل وراح الغرام فان قلت قوله لم يقبل يناقض ما قلنا من الصلاح بأنه لو أثر في
جب بعد الجرح واعترف بقدرته على وقائه قبل ويطل ثبوت اسناده قلب يعنى على قوله قبل على الله بالنسبة طبق المقرة لا لحق الغرام ورتب
في ذلك قوله عقبه ويطل ثبوت اسناده

عليهم شيء اه عرش عبادة سم قوله لالحق الغرما صرح في عدم مزاجته المقتره للغرما لكن قوله لان قدرته الخ قد قيل على المزاجه فليتل (قوله لان قدرته على وفاته شرعا الخ) فيه نظر لان عبارة المقتر ليس فيها تقدير القدرة بالشريعة ويجوز ان يريد القدرة بالحسنة فالجواب بطلان ثبوت عباده انما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتل سم على ج وبه يعلم ان قوله المقتر انما قد شرعا اتجه به بطلان عباده بالنسبة لجميع الدون لتصرح بما ينفي على التقدي في كلامه على الحسنة اه عرش اي فاهم جسد و ملازمته الى وفاته جميعهم فاهم المقتر عليه (قوله يقتضيه الدون) وهو ظاهر في القدرة المساوي لذلك المقتر به فادونه شرح مرادهم قول المتن (وه ان يريد العيب اي اول الاقلاقه ولو منع من الرد عيب سادس لزم الارض ولا تلك اسقاطها من الموت في سم عن الرض مثله (قوله قبل الجرح) اي او بعده كما بان اه عرش (قوله او استوى الامران) خلافا لنهاية والغنى وشرح الرض (قوله لانه) الى قوله وايضا في النهاية والغنى الاقوله كباقي الى وانما (قوله مع انه أحظ اه الخ) لعل هذا في رد المتن اه سم (قوله وايضا) (قوله) وفاته فاقطعنا بغير الغنى (قوله كباقي بقية الخ) فنيته انه لو عصى بالاستدانة كغيره ان كان فيه غبطة لانه يكفاه الكسب حيث ذو عليه فلو لم يرد بعد الاصل على الميعول يسقط خياره لكون الرد فورا وبأولا لتعلق الحق بغيره في نظر ولا يبعد الاول لان الحاصل منه عدم الكسب فعصى به وبسقط خياره اه عرش (قوله وانما لزم الخ) جواب سوال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشترأ الخ) مفعول الامساك المضاف الى فاعله أي مرض والطلم فبعل عيب الحال ان القضاة الخ (قوله فتوينا) مفعول عد (قوله من الثالث) متعلق بحسب (قوله لاجار فيه) أي في الامساك (قوله هنا) أي في قول الرد (قوله قد يجبر بالكسب) أي بخلاف الضرر الا لاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فغير المرض الخ) أي فافترقا فقامت قصته اللعب وجعل ما يقابلهم من الثالث فالحق بالترعل الحصة اه عرش (قوله أقوى) بديل ان أخذ الورثة أي قبل الموت لا يقيد شيا واخذ الغرما ضد حصة تصرف الفلاس اذا انضم اليه اذن الحكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان مفهوم المتن عبارة الغنى والنهاية اما اذا كانت الغبطة في الاقتضا فالدرد لمخمين فتوينا لبالا لا عرض وقضية كلامه أنه لا رد ايضا اذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الاقتضا وهو كذلك لتعلق صحته به فلا يرد عليهم بغير غبطة اه قال عرش فوه ولا في الاقتضا الخ أي فلس في الرد وبقي ما في جعل الحال وفيه نظر والآخر ب عدم الرد عليه فلو ظهر به بعد ذلك الامر هل له الرد بعد ذلك في التأخير أم لا فيه نظر والآخر ب الاول اه وقوله والآخر بالاول لغيره لاسم منه فاقابل ماضيه هو الظاهر (قوله وفارق) أي امتناع الرد للدكور (قوله لم أر) نفا أي في شرح فاذ جاز فلتعلق بحق الغرما بماه (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أي تعلق الغرما بالمعتود عليه في زمن الخيار تثبت قدرته على بقية الدون وان زادت على مقدار ما أثر بالقدرة على وفاته فبغير نظر لان القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه ولا اعتراف بالقدرة على وفاته ذلك المقدار لا ينعين العمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية ايضا والام لا يمكن فادوا عليه لانه ممنوع عن تخصيصه بل يجوز ان واداه الله تلك مقداره فليتل وعلى هذا فنوافد بطلان ثبوت الاعسار مع بقائه الجرح انهم لو طاموا بذلك المقدار لان يجوز على نسبتهم لم يقدروا على الاعسار ولهم جسد ملازم فليتل (قوله لان قدرته على وفاته شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لان عبارة المقتر ليس فيها تقدير القدرة بالشريعة ويجوز ان يريد القدرة بالحسنة فالجواب بطلان ثبوت اعساره وانما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتل سم (قوله بقاءه الدون) وهو ظاهر في القدرة المساوي لذلك المقتر به فادونه شرح مرادهم قول المتن (وه ان يريد العيب ان يريد العيب) فان حدث عيب خروا متع الرد وجب الارض على تلك اسقاطها من الرض (قوله او استوى الامران) الذي في شرح الرض وقضية كلامه أنه لا رد ايضا اذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الاقتضا كلام الاصل فيها متدافع اه (قوله مع انه أحظ) لعل هذا في رد المتن

لان قدرته على وفاته شرعا تستلزم قدرته على وفاته ببقاء الدون (وه ان يريد العيب ما كان اشترأه) قبل الجرح (ان كانت الغبطة في فارق) او استوى الامران على ماضيه به الامام لان من قوبع البيع السابق مع انه أحظ له ولغيره ما هو يجب على المقتر لانه لا يلزمه الاكتساب كباقي بقية الظاهر جوازه هنا ايضا وانما الرد في الرد لانه يلزمه رعاية الاحتياط ولو اشترأ هذا المساك مرض ما اشترأ في محنته والغبطة في ردته فتوينا لمتعلق بحسب النقص من الثالث لانه لا يوجب وبالکسب وانما جرحه فاجبر بالکسب وانما جرحه المرض أقوى فان صحت كانت الغبطة في امساك امتنع الرد وفارق ماض ان نفا من جواز نفسه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة ان السعد منزل في ضعف تعلقهم به

والأول من هاتين المقتضاتين المختلفتين في نفسهما فهن في ما كان اشتراهما لا يرد (١٢٧) ما اشتراهما بعد الجز في نفسهما فلهذا أورد

(قوله) أي فلهذا أتينا بعبارتنا الأولى قبل الجز (قوله) مطاوعا لعل المراد بسواء كانت المقابلة في الرد أو الامسالة أو استوى الأمران غير الجاع (قوله) أو فهم الخ وقال المصنف إن كلام المصنف شامل لرد ما اشتراهما قبل الجز وما اشتراهما في المقابلة بعده اه (قوله) بعد الاستوى الخ وكذا أخذنا النهاية والمصنف شامل لرد الرضى (قوله) بنفسه إلى الفصل في المصنف وكذا في النهاية لا قوله إلى المصنف (قوله) بنفسه أي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي نعمدى الجز إليه اه ع (قوله) وغيره الخ أي كالتأنيب نهاية ونحو (قوله) أو انفراد المال أي بالحادث اه أسنى (قوله) في الآية وشبهه عن أبيه يابسه أخا بأعماله والنفقة التي عينها القاضي إذا لم تصرف في مؤتمه اه ع قول المصنف (ان محضه) أي الشرع (قوله) وهو أي التصريح بالراجح (قوله) بغير أي قبل ويصح نكاحه (قوله) وان زاد فيما يتصل بهما هذا اليعلى ماله عبارة النهاية والمصنف ومقتضى إطلاقه تبعاله به اه لا أثر في الأولى بيان زعيمه مع الحادث على الدين أم لا وهو كذلك لأنه يقتضي في الدين ما لا يقتضي في الاستدماوات نظر فيما استوى اه ويعلم بذلك أن قوله المذكور لا يوقعه هنا وإن قوله كما اقتضاه الجز وقعه بقوله المير وان زاد المال على الدين (قوله) وذلك أي التمسد بالمحدث بعد الجز (قوله) ولو ذهب الخ أي أو أصدرت المحررة بالنسبة إليها اه أسنى زاد النهاية أو رتبته اه أي فنتق عليها ع (قوله) أو أوصى يبنى أو اشترا في ذمته اه سم (قوله) والملك الخ عبارة المصنف لأن ملكه لم يستقر عليه حتى يقال لم يحصر عليه فبما أنما الشرع قضى يحصل العتق اه (قوله) أنه أن تراجم الخ وفاقا للمنهج والمصنف وخلافه نهاية و سم عبارة قوله أنه أن تراجم الخ كذا في المنهج فقال وليكن جهل أن تراجم اه وفي العباب خلافة فقال الخان علم أو لا علم تراجم الغرام لم يحدوه مرضاه اه وقول المنهج إذا لم يكن قد يفهم موافقة الأولى وإلى العباب هو أصح الو جهين في الجواهر مر اه وصبروا في النهاية في شرح و أنه إذا لم يكن الخ وكلامه شامل لما إذا كان عالما بالخال أو جاهلا أو لا وهو كذلك فقد قال المصنف في جوابه فان قلنا لا خبره أهله الخ لم يفسح في مضاربه بالتميز وجهان أحدهما لا اه وصبروا العباب ولياته الخ لوران جهل فان علم أو لا علم تراجم الغرام بالتميز لحدونه مرضاه اه ثبت أنه لا يضارب جهل بل يرجع في العين ان جهل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال ع (قوله) مر فان علم أو لا علم أي بعد العقد والعلم بأفلاس المشتري اه (قوله) أماد أو جهل الخ عبارة المصنف في النهاية أما الائلاف وأرض الجناية فتراجم في الأصل لأنه لم يقصر فلا يكف الانتظار ولو حدث دين تقدم سبه على الجز كان هذا أمارة الخافس وقبح آخره وأتاهما من بعده مستفسرا اه حدث قبل التسمية أم لا اه (قوله) قبل الخ عبارة النهاية والمصنف قال الولي العراقي في كل منهما ناقص اه (قوله) في يمكن الخ أي لتزيله منزلة الأوزم وكذا في يمكن جعلها تامة بمعنى يوجد اه ع

(فصل في بيع ماله الخافس) (قوله) وتزايجهما كترك ما يليق بمن التباين والنفقة عليه وأما قوله وكيف أداه الشهادة فاعلم قولنا (بيان القاضي) خرج به الحكم فليس له البيع وإن قلناه الجز على ما قاله حتى في شرح العباب وان كان عموم قولنا شارح مر فيما سبق بجز القاضي دون غيره خلافا لفلان الجز يستدعي فسمنا قال على جميع الغرام في الجز أن ثم غير غراماته الموجودين ونظر الحكم فاصرف من معرفتهم اه ع (قوله) أي الم تدع الضر ورحلوا من بعضهم ببيع والاقتضا المبادرة كما ثبت بالأولى ن (قوله) بعد الجز الخ في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراهما قبل الجز وما اشتراهما في المقابلة بعده وهو أولى من كلام أهله لقصود على الأولى اه (قوله) أو أوصى له يبنى أو اشترا في ذمته (قوله) وان تراجم بهن لعلمه كذا في شرح المنهج فقال وليكن جهل أن تراجم اه وفي العباب خلافة فقال الخان علم أو لا علم تراجم الغرام لم يحدوه مرضاه اه وقول المنهج إذا لم يكن قد يفهم موافقة الأولى وإلى العباب هو أصح الوجهين في الجواهر مر * (فصل)

النقص في يمكن كملوه واضح * (فصل) في بيع ماله الخافس وتضمنوا لبعدها (بيان) ندبا

(القاضي) أي قاضي بلد

وجوب القسم إذا ما طلبه الغرماء له عـش قول المتن (القاضي) أي إذا ناته اه نهاية (قوله أي قاضي)
 إلى قوله وجب للمنفى وكذا في النهاية أو يتلوه إلى التضرع إلى قول المتن (يسمع ماله) ومنه التزول
 عن الوطأ فتعذر إهم تلويح اه عـبـري (قوله بقدر الحاجة) هذا أمر عـبـري أي لا يبيع إلا بقدر الدين
 وبشكل يعتمد من أنه لا يبيع عليه إلا إذا أراد به على الماله أن يجاب بأنه قد يبرئ بعض الغرماء أو يحدث
 له ما يعد بارئاً فهو عـش اه عـبـري (قوله أو يتلوه) وكيفية أن يبيع كل واحد جزءاً معيناً ماله
 المثلث نسبتاً إلى كله كسنتين المشتري إلى جهة دون المثلث أو يبيع جهة ماله المثلث بجملة دون جميع
 الغرماء ما احتوت الدون في الصنف أو لا يطل لأنه يصير كل واحد عبيد جمع بين واحد وهو باطل وفي ع
 فيما تقدم ما يقتضي ذلك اه عـش (قوله كذلك) أي بنسبة دونهم (قوله لتضرع المثلث) لتعطل
 المتن (قوله لا يضرط الم) أي لا يثبت في الاستعمال أي لا يجوز له ذلك اه عـش (قوله من يرضى الثمن)
 أي نفسه اه كـردى (قوله دفواته) أي يرضى النصف (قوله ولا يتولى) أي القاضي (قوله أو ما ذنبه) بشمل
 المثلث وباقي ما مضى به اه سم ولعله أراد بذلك ما يأتي في شرحه وليس محضه المثلث وغرماءه من قول
 الشارح ولا يستغنى عن بيته بملكه على ما مر اه ولا يخفى أنه ليس ظاهره في الشارح ولا فصله عن الصراحتين هو
 كما صرح في عدم الشمول وباقي ما قلنا من القاضي ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل أن لا ساقطة من قـلـم
 الشارح ولا الأصل لا يشمل المثلث (قوله حتى يثبت عند الم) على هذا فصل يتوقف سماعه على دعوى
 أم لا اه عـش أقول الأقرب الثاني أن لا دلالة على ما يفيد الظن القاضي غير مستدفعه إلى اعتبار المالك اه عـش
 أقول قضية كلام الشارح في التمهيد لا تقبل قول المصنف ثبات كان المثلث الأول (قوله كما عده) ان
 (الرقعة) وهو أظهر اه معنى (قوله منه) أي من القاضي (قوله ولا تسكني البدائع) عطف على قوله ولا يتولى الم
 (قوله) لأن تصرفه حكم أو سبب في الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة العبري ببيع الحاكم ليس حكماً على
 المستدفع فيدعى له عن شخصان تصرفه ليس حكماً وإنما هو بابتاعته لا ببيعته اه (قوله حل هذا)
 أي القول بعلم كفاية اليد (قوله وتزوج السبي) أي وحل ترجعوا (قوله لا كفاية) بقول الترجيع
 (قوله على ما إذا الم) عبارة النهاية تزوج السبي تعال القضاة كلام جماعة لا كفاية بالسد وقوله عـن
 العبادي وذكر لا ذري أن ابن الصلاح أفتى بما وافقوا لإجماع الفاعل عليه وهو المعتقد اه قال عـش قوله
 لا كفاية بالسد ظاهره وإن لم يرضع إليها تصرفاً وتخصوا ولكن قال لا كفاية بالسد مجمل على ما إذا الم
 والأقرب ظاهره إطلاق الشارح هو لأن العبري عليه وهو مع عدم المنازع عـش أي بما يسهل شعراً ما ينفى به
 ملكه اه (قوله بسد المرتين أو الوارث) قضية التعليق لا قانها بغير ضمانها فلهما نحو الوارث وبالعاصب
 فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحاجة) تأمل ما وجدنا في الحجاز قالوا هم ان ثبوت الملك فقط غير كاف
 اه سـيدـعـر (قوله بشرط السد كـرد) أي بقوله انه إذا انضم إليها تصرف الم (قوله في غير هذا المصل)
 أي في كل ديون مجتمع وأذا قبل بعدم الاكتفاء بالدين قال ان الرقعة فيجب أن يرضع الجبس إلى أن يتولى الامتنع
 من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية وما ثبت للعقل مع بيع ماله كذا كرواية عـن العـرـيم
 يأتي نظيره في مجتمع عن أدله حقوق جيب عليه ما إن اسر وطالب به صاحب ماله من إذا تفرغوا ما حكم
 به فان امتنع ماله ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه أو من غيره ما عليه ماله ان كان يجهل ولا يشه اه قال
 عـش قوله في مجتمع أي أو موثره وقوله ان كلنا أي المال يجهل ولا يثبت فيه ماله لا يبيعه إذا كان في غير

المثلث اذ الأولية على ماله
 ولو يبيع بملكه ببيعاً للمثلث
 (بعد ما عـر) على المثلث
 (بيعه ماله) بقدر الحاجة
 (وسمه) أي عـن البيع
 الدال عليه ما قبله (بين
 الغرماء) بنسبة دونهم أو
 بملكه أهم كذلك انواراً
 مصلحة لتضرع المثلث
 بطول العبر والغريم بتلويح
 الحق لكن لا يضرط في
 الاستعمال خشية من
 يرض الثمن ويجب كفاية
 الباد ليس ما يقتضي فساده
 أو فواته بالناظر ولا يتولى
 بنفسه أو ما ذنبه يبيع شئ
 له حتى يثبت عند الحاجة
 ان الرقعة تضرع بولي بعله
 أنه ملكه ويؤده وقوله لو
 طالب شركه كفاية قسمتها
 بأدبهم لا يقسمه بينهم حتى
 يثبت عنده أو يملكهم ولا
 يكتفي بالدين تصرفه حكم
 أي فيه موقوف اليد وطالب
 منه ففسله ثم الوجه جعل
 هذا على بدعجة دون ترجيع
 السبي كان الصلاح
 الاكتفاء باليد على ما إذا
 انضم إليها تصرف طالت
 مدته وشلا عن منافع عـوـل
 كانت العين بيد المثلث أو
 الوارث كفي اقتضائه ماله
 أي لأن قول ذي اليد يخفى
 الملك كالمسحوب وهو يضرط
 ما ذكر من ثبوت الملك
 والحاجة أو الحجاز يضرطها
 المذكور ولو لم يضرط
 القاضي في نفسه هذا المصل

أبضا ومن أن غير المغلس لا يتعين فيه تولي الحاكم البيع بل له بيع ما يجلو له ما يولع من الذي أحدهما ثم يتعين على الآخر جموي يستثنى من قسمه
بين الغرماء ما كتب جرحا أو موطنين من معاملة وجناية وتقوم فيقديم الأول لأن تفسيره (١٢٩) قلنا آخر يتقدم بالجز وهو الرتبة ثم

الثاني لأنه مستقر ومنه
تقدم بالرهون وتحت
عليه فيقدم بأرض الجناية
من رتبة العبد الجاني
وأحق ما الرتبة شي من
جس لتقصير وتخطئة
حتى بقضي الآخر مستحق
حق فوري كقصة قدم
تقدم كإعارة الموهو يوشد
منه أن جميع الحقوق
للحقة بعين الترتيب القديمة
على ذوي الدين المرهنة في
القيمة تقدم هناك الرهانة
(و يقدم في البيع ما)
يسرع مما (بضائف فساد)
كهر يستوفى كهم ما تعلق
بعينه حق كرهون ثم
الحوان (الاندر في غيره
ندبا حسن الكل احتاطا
العتق وذلك لأنه معرض
للتفسخ له مؤنة (ثم المتقول)
لأنه يتخفى ضابطه (ثم
العقار) يفتح عنه ويجوز
ضمها مقسدا للبناء على
الأرض وأما خلق الأنوار
نبيها الذي يتبوا الأوجه
وفا لا لأخرى أنه في غيرهما
يسرع منه وفيها الحيوان
مستحب وفيها واجب
وقد يجب تقديم نحو متعار
الخصوف عليه من ظلم
(و يسرع) بالبناء المقبول
أو المتأهل ندبا (بضفرة)
تتبع الحله (الغلس) أو
وكيله (وغيره) أو فوهم
لأنه أنفي للتمتع وليسين

محل ولا يتبع بل يكتب للقاضي بلدا المال يدوم قضية قوله السابق ولو تغير بلده خلافة لتسوية بينه وبين المغلس
والمتمتع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراتب قاضي بلدا المغلس في الولايت على ماله وإن كان ببلدة أخرى الطريق
في بيعه من رسول إلى القاضي بلدا للمال لبيعها وكأنه نائب عن قاضي بلدا المال اه (قوله ومراخ) أي الرهن
أي كرهى (قوله أن غير المغلس) أي قوله وأحق جمافي النهاية والمغنى (قوله بل الخ) أي لما كره كرهى
(قوله وأجبار عليه) أي كراه القاضى المستمع مع نزع رجب وسأه غيره على بيع ما في الدين من ماله لا على
بيع جميعه مطلقا اه غيا يما سواه زاد على الدين ما لا رضى (قوله أحدهما) أي بيع القاضى وأجباره
نهاية ومغنى (قوله كما كتب جرحا عليه) وهو راجع على المكاتب أن يحجر عليه لغير تعوم الكتابة بمعاملة
السيد فيتعذر الجرح الهما تبعاه عرش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله وتقوم) على الدين (قوله)
ومنهم ومنه عليم مستحق حق فوري (عطف على مكاتبه كرهى) قوله لتقصير وتخطئة يعنى أن
للتقصير والتخطئة جسد الثوب حتى يقضى آخره فيقدم بأخره من ذلك الثوب على الغرماء اه كرهى (قوله)
ومستحق حق الخ هل هذا على إطلاقه أو مبني على غنثار الشارع من جواز الجرح لخلق الله الفوري مطلقا وقد
مر فيه خلاف النهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه من معاملة) لعل مراده لغير السيد أخذ من التعليل
الآتي (قوله ويؤذنه) أي من قوله يكبله الموت (قوله ما يسرع الخ) عيلا والنهاية ويقدم ضمها يتخلف
فساده ويقدم عليه ما يسرع الفساد ولو لم يكن مرهونا لاتباعه ثم المرهون الجاني لتجبل حق مستحقها
اه قال عرش قوله والجاني الواوذه بمعنى كأيهم من كلامه مر بتعدي بعض الهوامش لأن ج تقديم
الجاني على المرهون وهو الواقع لما في المكاتب اه (قوله كهر يستوفى كهم) الأول سائل الأول والثاني الثاني
(قوله ثم ما تعلق بعينه الخ) الخ قول المذنب ليسع في النهاية الآية وكذا في المغنى الآية يفتح عنه ويجوز
ضمها (قوله الألد) ويبنى أن منه المعلق بضمه متناه عرش (قوله ندبا) وفي الصبري عن الحلي وجوبا
اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله من الكل شامل للعقار اه عرش (قوله وذلك) أي تقديم الحيوان على
ما بعده (قوله ضابطه) أي بسر نحو قوله هو يقدم الملبوس على النحاس ونحوه اه الماوردى معنى بنهاية
(قوله في غير ما يسرع فسادا) أي وفي غير ما بينهما ما يتخلف فسادا ثم ما تعلق بعينه متفق كما صرح
به المغنى (قوله وفيهما) أي وفيما بينهما كهر (قوله من ظالم) أو قصود فلا حسن فهو بالأمر إلى اجتهد
الحاكم ويحمل كلامهم على القالب وعليه نيل الواسع فيما وراء الأصل بنهاية ومغنى قال عرش قوله فيجعل
كلامهم أي في الترتيب المذكور في كلام المصنف اه (قوله ندبا) أي قول الملتزم فمن مثله في النهاية والمغنى (قوله)
تتبع الحله) والفتح أو ضم بنهاية ومغنى (قوله لأنه أنفي للتمتع) راجع لكل من حضور المغلس وحضور
الغرماء (قوله من مرغب) أي من مقتضاه لتكثيره في البيع (قوله ومغنى) أي من عيب لبا من الراد
نهاية ورهوى (قوله وهم قد يردون) الأولى كفى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قد يردون الخ (قوله قوله)
الراهن وإن يده على أقباضه وإن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم ذلك لمن غير تكليف الراهن
لأنياب ما سكته الراهن قطعان البديل المالك لما رآه إلى أن قال فان كان الراهن في يد المرهون فحق إقراره أولى
بإلوة رتبته ما تقدم اه وقوله من غير تكليف المرهون لأنياب ملكه قال الراهن فيهم أنه يكلف ثابت الرهنية
وهو ظاهر موافق لقول العبا في باب الرهن فان يده أي الراهن المرهون بأرضه القاضى بعد ثبوتها في
والرهن وملك الرهن كما تمتع بالرهن من البيع لدينه وكذا ثبت المرهون أو وارثه بذلك في غير ما تقدم
ثم اعتبارا بآنياب ملك الراهن ينبغي أن يشمل آنيابه بأعراق المرهون فلا يتخلف منها ما ذكره الشارع كالغرمي
وغيره وقول الغرمي لأن البديل بل المالك ظاهر يحصل أن يريده الراهن بمقتضى إقرار المرهون ثم بحث

المغلس ما يده من مرغب ومغنى وهم قد يردون في الثمن
والأولى فليس البيع باذن الحاكم لتعطيل نفس المشتري

أي المثل (قوله عن يئنه ملكه) أي لو باعها لكان (قوله على ماسر) إشارة إلى عدم الاستثناء على قول ابن الرقعة اه سم (قوله على ماسر) أي في أول الفصل قوله ولا يتولى الخ (قوله وما بدأ أيضاً) أي ويسمى بذلك وبشر بيع العقول لظهور الرابضون اه معنى (قوله كلوا سدي الخ) قضيت به جزاً لا استدعاءً حيث دل على الغنى وصرح في النهاية اه واجباً جازاً للناسي ولو كان في النقل البهيمونة كبيرة ورأى استدعاء أهله أوطن الزيادة في شيرسوقه فعل أي وجبوا ليعلموا ظاهر اه وفي الأول مثلها الاقوله مر أي وجبوا الخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض الخ) يظهر أن منه ما إذا غلب على غلبته زائدة على ما يدفع فيه في شيرسوقه كاهو الغالب لكثر في الغني فيه اه بصري (قوله غرض ظاهر) أي للمغاس وألغزماه كرواج النقل الذي يباع فيه اه عس قول المتن: يشن مثله) أي كما كثر نياه ومعنى (قوله لانه) أي البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله ولو رآها) أي المصلحة التي قوله وما يأتي في النهاية والغنى الاقوله ومثلها الغني الفاحش: قوله على ما قاله المتن) وهو المعتمد نياه ومعنى (قوله) ومثلها الغني الفاحش) أي كماله أن المتن وقد يفرق بان الثالث فهم ما جرحه وصفه وفيه قد وقع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة عس مثل مر عن ذلك قال في المتن وفرق بينه وبينه ما به لم يفت فيها الاستثناء الثالث هنا في قصصاً في ما لا يعتد بها اه وعبارة شتتاً في الذي قوله الخ وكذا لو رضاء بدون عن المثل مع القاضي قياساً على ما قبله انتهى والأقرب الأول وقد يفرق بين البيع بدون عن المثل وبينه بالوجه بان النقص خسران لا لمصلحة وفيه القاضي انما يصرف في ما يوفى سم على ما وافقه اعراضاً على غيره اه أي قول في فلا تبيين له غريم فهل يشتت بطلان البيع أم لا فانه نظر والأقرب الأول اه (قوله وتطريفه) أي بما قاله المتن سم ونهاية ومعنى (قوله لا احتمال غريم آخر) أي يطلب بدنه في الحال اه نهاية (قوله) وما يأتي الخ) عطف على قوله أن الأصل الخ (قوله في عدم احتياجه) أي في فعله (قوله بان الخ) متعلق بنية (قوله لا يجوز زلها كم أن واقفهم) لعل صورته السئلة أن القاضي أذن لهم أولاً فانه متعلق بالبيع من غير تعيين ثم باعوا لاقتسهم من غير مراجعة تأملوا فيه فلا يقال إن صدور البيع بلا إذن من القاضي بطلان وان كان لأن منه فقد واقفهم ثم أتي في سم ما يؤخذ منه تصور السئلة ذلك اه عس عباورهم قوله لا يجوز زلها كم الخ امتناع واقفهم أعم من منعه اه (قوله أخذ ما ماتي في فرض مهر المثل الخ) قال في شرح العباب ورويان الذي يأتي أن الحاكيم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البالد لأنه غني عن وجن فرض ذلك خارج من الزوجه والذي هنا ظاهر هذا أن قال فالحاصل أن ما هنا هو على حد واحد هو أن الحاكيم أن تولي ذلك بنفسه أو تأتم به بجز الإيمن للمثل الحالك من نقد البدوان قولاً المثل بافهم مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى اه سم (قوله ولو ظهر) أي قوله وروى في النهاية والغنى الاقوله أي إلى الباين وقوله وهذا الخلاف إلى واجب (قوله هنا) أي في بيع مال المثل (قوله زمن الخيارات) أي اختيار المجلس أو الشرط (قوله فكلم في عدل الرهن) أي من أنه يجب الفسخ والانتسخ بنفسه كردى ونهاية ومعنى قال

بجميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله عن يئنه ملكه) أي لو باعها لكان وقوله على ما مرشراً إلى عدم الاستثناء على قول ابن الرقعة (قوله على ما قاله المتن) وهو المعتمد (قوله وتلونها الغني الفاحش) أي كماله أن المتن وقد يفرق بان الثالث فهم ما جرحه وصفه وقد وقع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أي فيما قاله المتن (قوله لا يجوز زلها كم أن واقفهم) امتناع واقفهم أعم من منعه فالدال على عس شرح العباب فيه نظراً لتأمل (قوله المعقوضة) قال في شرح العباب ورويان الذي يأتي ثم أن الحاكيم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البالد لأنه غني عن وجن فرض ذلك إذا رضى تأزوجه والذي هنا ظاهر نظير هذا وهو أن الرقعة والمثل أو اتفقوا على المثل يسع بافهم بذلك جاز وليس لهما كم منعه من مختلف ما أنأرادوا أن الحاكيم هو الذي يتولى بيع ذلك أرمأه فإنه إذا تولاه لم يجزه البيع بذلك فالحاصل أن ما هنا هو على حد واحد هو أن الحاكيم أن تولي ذلك بنفسه أو تأتم به بجز الإيمن للمثل الحالك من نقد البدوان

وليس يفتي عن يئنه ملكه على ما مرز به أيضاً (كل شئ في سوقه) وقت قبله لأن طالبه فيه أ كسوفان يسع في غيره بغير مثله ياز كما لو استدعى أهل السوق إليه لمصلحة كوفرمونة المصل ثم لو تعلق بالسوق غرض ظاهر وجب وانما يجوز يسع مال المثل (يشن مثله حالاً من نقد البالد) أي محل البيع لانه لمصلحة ومن ثم لو رآها لكان في البيع عس حقوقهم جاز ولو رضى المثل والغرماء يجوز أو غير نقد البالد على ما قاله المتن ومثلها الغني الفاحش ونظر فيه السئلة لا احتمال غريم آخر ورد أن الأصل عدمه وما يأتي في عدم احتياجه من لينة بان لا غريم غيرهم قبل ولو قلنا بما قاله المتن لا يجوز لهما كم أن واقفهم على ذلك أخذنا بما يأتي في فرض مهر المثل المعقوض وتقول ظاهر راعب هنا من الخيارات فكما مر في عدل الرهن ولو اعتد مشر

بذلك وجب الصبر بلا خلاف كما أتت به المستفاد أعرض بقول ابن أبي القاسم بإعازة الزهون أي لو شرع أكثر كذا من البائن الذي دفع فيه
بعد النداء والاشتهار وان شهد عدلان أنه غنم بلا خلاف ثلاثين والمرتبة من البائن على أن القيمة وصف قائم بالثبات فان قلنا أنها تنسب
إليه الرغبان بعد شهره الأيام التي في ذلك الوقت يصحك العادة الغالب فيوهو (١٣١) أظهر نواضع لأن الذي دفع فمعه من مثله

عش وهو العتد (قوله بذلك) أي بين المثل وتعدا يلزم من ثبوتها ومعنى (قوله وجب الصبر) أي إلى أن
يوجد من يأخذه بذلك لا يقال إلا في الأعيان التي قد يورث إلى ضرر بالمالك لعل بعد الانتظار وان غنم فيه
لأنه يقول الغالب علم المالك لأن الغالب هو من يأخذ من المثل وقد مازد فلا تنظر إليه اه عش (قوله
وأعترض) أي افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان أنه غنم من مثله بلا خلاف) معناه اه عش (قوله
بناء على أن القيمة وصف صالح) أي انما بناء على هذا لأنه هو الذي يستغرب الحكم عليه أما بناء على أنها لما تنسب
إليه الرغبان فانه ظاهر كما أشار إليه قوله مر فان قلنا لا اه وشيعة (قوله وهذا خلاف) أي الخلاف
في تفسير القيمة (قوله انتهى) أي قولنا إن أبي القاسم (قوله وأوجب بان الرهن الخ) افتراء النهاية وانما في قال
عش والرشد يفرقه مر بينهما يقتضي اعتبار ما نه عن إن أبي القاسم من وجوب الصبر في الرهن
الشري دون الجعلي فليراجع واعتد حج التسمية بينهما في وجوب الصبر إلى وجود رغبان غيب بن المثل وهو
الاقرب اه وقوله في وجوب الصبر الخ أي إذا لم يدفع فيه شيء أو دفع فيه شيء بعد النداء والاشتهار ورجبت
الزيادة بلا خلاف عر فالقيمة انتهى البه غنم في النداء وان كان دون غنم من مثله في غالب الأوقات فلا خلاف
وهو قوله بن المثل (قوله وجب الخ) عطف على الاستواء و (قوله وكلام ابن أبي القاسم) عطف على الانتهاء
(قوله ان القيمة الخ) بيان لا يظهر و (قوله ان المعتز الخ) خبر إراد الظاهر (قوله ويجري ذلك) أي جواز
البيع بما رغبه وقت إرادته (قوله عليه) أي على من ذكر من المستمع عن الإداء والتمسك والغائب (قوله في
قن كافر) بالاضافة (قوله أسلم) أي القن (قوله لا دفاع الضرر) أي حقنوا الاسلام (قوله بالحالوة الخ) أي
بسلم العبد أسلم (قوله وأقضى السبي الخ) عطف على قوله ويجري ذلك الخ في ما قبله (قوله من استواها) أي
أي المرون ولو شرع عامل المالك (قوله اعتداد الفرق) أي السابق بقوة وأوجب الخ (قوله فيس) أي في
البيع لو فاه الدين والجار متعلق بجري (قوله وفي بيع الخ) عطف على قوله في (قوله وان كان دون غنم من مثله
الخ) انظر مع قوله السابق لأن هذا هو غنم اه سم وقد يجب بالمعنى دونه باعتبار غالب الأوقات عبارة
عش قوله وان كان أن قد يقع في وقت البيع على القاضي الافتراض والأمر بان لأن يقال هو معور
بما لا تظهر عليه ذلك أخذ من قوله للضرر الخ وأنه يقال حيث انتهت الرغبان فيه وقد كان غنم من مثله والرخص
لا يناقيه لأن الغنم قد يكون غالباً وقد يكون رخصاً اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر (قوله وبشرط ذلك)

ولما قلنا بالدينه من رخصه جاز بما أنه قوا عليهم خلاف ذلك فان قلت ينافي هذا التفصيل لما حكاه الرافعي
في قال كان له الخ اكمل رأي المصنف في البيع على حقوقهم جاز قلت لا ينافي بل يتعين حله عليه بان يقال إذا
رأي المصنف في ذلك فهو رخصه والغرض من المصنف بل كان قتل هل يمكن الفرق بين ما هنا وهو المثل ثلث نعم
وهو الذي يدل عليه كلامهم هناك لكن الحق أن الفرق بينهما كاف فليكن الإوجه ما تقدم من التفصيل
هنا أو في ما يأتي ثم انتهى ما في شرح العباب وقوله قلت لا ينافي بل يتعين حله الخ وقلت أن تقول إنه منسحب
من هذا لأن غير تعدا البلد أعمن جنس حقوقهم (قوله بذلك) قد سبق إلى التمهيد أن المثل الذي يعاقب
قول المصنف يعني مثله حال من تعدا البلد لكنه ثلاثة أمور وصيغة لا إشارة للتشريعاً ونفي في شرح العباب قال
في الأنوار أن لم يوجد من يشتري ماله بن مثله لم يجز على البيع بدونه قطعاً بل يصح حتى يجرى به وحده اه وحرمه
النووي في فتاويه والرافعي في بحث بيع قن أسلم على سيد الكافر وعبارة الرافعي قال لم يوجد من يشتريه بمن
المثل من تعدا البلد وجب الصبر بلا خلاف اه (قوله ثم الإوجه) قد يشكل قوله لأنه لا هذا هو غنم من مثله
أدلاً يلزم البيع بزيادة غنم من المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون غنم من مثله) انظر مع قوله السابق لأن

من استواها أنها فقال بعد ان نقل عن الرافعي اعتبار الفرق والأوجه ان غير الرهن كالرهن كحريم على السبي وفي بيع مال التيمم
عفاً كرا أي بما انتهى إليه غنم في النداء وان كان دون غنم من مثله دفع الضرر في الجميع ويشترط ذلك أن لا يوجد له دين نقد أو مال آخر
ولا ينجب يقتضي منه

والأربعين ومن ثم يسع عقاراً من مدينه نص أو حيوان أو عرض بل بقضي من النص فألحقوا فالعرض بالعقار ومن الله بل لا يمنع الأرض من ثم اشترط في بيع الحاكم المروء على العرض على الورثة وأولادهم وغيرهم بعد انتهاء قيمته بل عن معلوم أما بالاشهاد والنداء عليه وعرضه على ذوي القربى الأيام المتواليات (١٣٢) يقوم عدلين خبيرين من الوفا من ماله ويبيعها انتهى إليه (تنبه) *

استشكل السبكي تصوير ثبوت القيمة قبل البيع بأنه لا بد من تقديم دعوى على الشبهة بأنه لا حق أدى وكف بدعيها ولا الزام فيها وأوجب بأنهم كانتمصو بقادى ملكها قمتها للقبولة ولا نذر شخص التصديق على معين بقدر عشر قيمته مثلاً فدعى على الناظر بدهم مثلاً يحكم أنه نذر عشر قيمتها وأنه لزمه بالنذر فنكر فقدم البيعة (ثمان لكل الدين غير جنس النقد الذي يبيع به) ولم يرض الفسري إلا بجنس حقه اشترى له جنس حقه وجوباً وبالله وأوجب المرد بالجنس هنا ما شغل النوع بل والصفة كغير ظاهر (وإن رضى) بغير جنس حقه وهو مستقل أو ولي والصلة المولود في التعويض كغير ظاهر (بالصرف النقد بالمال في نحو السلم) والبيع والمنعق في الغلاء تنازع الاعتراض منها كالمسح وفي جواز الاعتراض بنحو الكتابة تناقض يأتي في الشفعة أن شاء الله تعالى (ولا يسلم) الحاكم أو نائبه (يسعاً قبل قبضه) والا ثم ضمن وقبده السبكي

أى في بيع مال المحتزم والقبض بما ذكر (قوله تـ) أى بما ذكر من النقد وغيره الرابع للشفاء منه (قوله وم) أى الفصل الذى قبل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله تـ) أى من أجل عدم التوفيق بين جميعه من الفاسد ثم مناقشة لا تخفى (قوله وأولادهم) أى أو وكلاهم (قوله) وغيرهم (عطف على عرضه) (قوله وعرضه) عطف على الأشهر (قوله بين الوفا) متعلق بتقديرهم (قوله) تصور ثبوت القيمة أى الأثر للغير المذكور (قوله) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله) أى ثبوت القيمة (قوله ولا زام فيها) أى فى دعوى القيمة أو حال شرط للدعوى أن تكون ملائمة (قوله) أى العين المراد به هو ما عطف على قوله من القيمة والغائب (قوله ولا) أى أن لم تكن مضبوطة (قوله شخص) أى من الورثة وغيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المروءة ونحوها (قوله فدى) أى المندوب له العين (قوله يحكم أنه نذر عشر قيمتها) أى بأن قيمة ما عثر نذرهم ففسر هادروهم (قوله) فنكر أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يسع) أى قوله وفي جواز النهاية والمخفى الأقوة بل إلى التفرع (قوله في نحو السلم الخ) انظر ما ذكره الخو (قوله القيمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة متعارفة المغنى والتمهيد كسعى في القيمة وتكون متعارفة في جازة القيمة اهـ (قوله كالمسح) أى فى البيع والسلم كمر كدى (قوله وفي جواز الاعتراض الخ) عبارة المغنى والتمهيد وأوردان التقيد على المصنف بنحو الكتابة فليس للسيد الاعتراض عنها بل لا يصح ولا رد كالمال الذى العرفان لنقوم لا يجرى لاجلها فليس مراً عنها اهـ قول المصنف (ولا يسلم مبيع الخ) قال فى شرح الروض أى للمخفى فعل أنه لا يجوز البيع بمثل وحل قبل أن القسمة لأن البيع بمثل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ سم (قوله الحاكم) أى قوله وروى المغنى إلا قوله وعليه جعل الخ وذلك وأن قوله أنه أن تعبيره فى النهاية الأما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المجلس اهـ وعش ويحرم قول الماتن (قبل قبضه) أى بان أحضره المشتري ضماناً أو رهنه اهـ عش (قوله ولا الخ) أى أو سلمه قبل ذلك (قوله الخ) أى السلم كما كان لوأخذه اهـ عش (قوله ضمن) أى يشتمل المبيع لأن الثمن الذى يباع به معنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمتها وقت التسليم عش (قوله وتنبه) أى الأثم والأثمان (قوله وعليه) أى على التقيد (قوله ذلك لأنه الخ) تعطيل للمتن (قوله فيجوز أن) أى البائع والمشتري وهو ظاهر أن كل ما ياتى المجلس باذن القاضى أم لو كان البائع هو القاضى فالمراد بأحداه وجوب أحضاره عليه ثم يأمر المشتري بالأحضار فإذا أحضره سلمه المبيع وأخذ منه الثمن اهـ عش (قوله واستثنى للأذى) أى من أطال المصنف اهـ معنى (قوله فإذعه الزكشى الخ) أقدمه المغنى (قوله أن كل) أى الثمن (من جنس دينه) نقاصاً كيف يحكم بالنقص مع احتمال تلف الباقي قبل وصوله إلى مستحقه (قوله والأذى الخ) فيه نظر ما من احتمال التلف فكيف يصح الاعتراض وأنه بهم حصول الاعتراض بغير رد سلمه وإنه لا يجوز البيع بمثل أو قبل أو قبول وهو محل تأمل وبالجملة فكلام الأذى بالمسألة اعتدوا حوط ثم رأيت الفاضل المشفى بقول عن شرح العباب قوله ولقد رده بأنه لا يمكن هنا نقاص ولا اعتراض لما يلزم عليه من تقديم على بقية الغرامات فندبته قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يرضى هنا نقاص ولا اعتراض لما يترتب عليهم المحذور المذكور وانتهى له بصري (قوله ولا) أى وإن لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذا هو عن مثله (قوله كالمسح) أى الخلاف فيه (قوله المصنف ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض فعلم أنه لا يجوز البيع بمثل أو قبل أو أن القسمة لأن البيع بمثل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ (قوله) الحاكم أو نائبه (أخرج المجلس بغير رضا الغرامات) أى ينبغى أن لا يكون قد سلمه أو نائبه وسبب ما عثر على هذا لم يكن باجتهاد أو تقليد صحيح وعمل على افتاء البلقين مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأمرى بضمه وذلك لأنه متصرف أى لغيره فخطأ كالقفل كان تنازعا بين المشتري على التسليم وأولادهم يكن نائبه لغيره فيجوز على الأوجه واحتجنى الأخرى بالبيع غير يحصل له مثل مثل عند القسمة فالأحوط بقاؤه مثله لا أخذوا عنه ما لم يوافقوا على ما عارضه (تنبه) أى إن كل من جنس دينه تقاضى الأذى ورضى حصل

الاعتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بان الاحوط بقاؤه في ختمه وان لم يحصل تقاض ولا اعتياض فصح الاستمناع على
ان تعبيره بالمبيع وهم والموافق لما اقره قبل قبض الثمن (فرع) ولا يجوز الرجوع (١٣٢) فليس ولا يثبت البعوى على مدينه وان ترك

المجلس والورث البعوى
عليه كما يعمل بمباين في
الدواير (وما يقضه قسمه)
ندينان لم يطالبوا الا وحقوا
(بن الغرامه) بنسبتهم
مسئولة للبرائة (لان
يعسر) قسمه (اقلته)
وكثرة الدين (فوتش
ليجتمع) وان (أي الغرامه
وقاها لموا ان عرضا فاعا
للمسته كما يظهر المستلحة
في التنازع وقرضه أي دينا
لا وجوبا فما ظهر لوسر
أمين غير مماثل وجسده
وقدار قضاة الغرامه ولا يجب
هنا من لان الخطا لا مجلس
فضله في فعال المحصور
الآتي والا وادعه أمينا
برضوه لان يقاضه يسده
ثم مما يثبت الادريان
القاضي مستحق أمين موصر
أول من أخذه من موافقته
اتله وعليه فله مستثناة
من الثمن أيضا (ولا يكافون)
عند القسمة (بنه) عبر
بما للغالب والاراضه
تكيلهم بالاثبات (بان لا
قرير غيرهم) لان الجبر
يشتر فلونك لظهر وانما
كف الوترية أن لا وارث
غيرهم لانهم أضبط من
القرمه على التيقن
استحقاق القرير بما يخصه
في القصة ففرض ظهور
مشاركهم ان كانوا ولا
كذلك الورث (فلا قسم

أي غير جنسه (قوله ورد) أي نزاع الزكشي (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضي البقاع حصول ما ذكر فيه
تناقض الآن بعد - الوارد لعل أو و يدان هنا ما عمن التناقص والاعتياض ثم أيت مامر من شرح
العباب سم على ج اه بعري وعش (قوله وهم) لو كان التأويل يجعل تنويف قبض وعرض
المضاف اليه يجعل المبيع معمولا لتسليم (قوله لا تقرر) أي في الثمن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به لفظه
نصر والموافق (قوله لم يمس) أي لثامته (قوله جعل في مدينه) أي مدين من ذكر من المجلس والمبتقول
المن (قسمه) أي على التدر بجهابه ومعنى قول المن (ليجتمع) أي ما سهل قسمته نهاية ومعنى (قوله وان
أي الغرامه) قالها (الخ) عبارة فاعسى والنهاية قال الشيطان فان طلب الغرامه القسمة في النهاية الحلاق
القول بأنه يحسم والمظاهر خلافه والوجه كما قاله صفتنا ما كاده كلام السك من حل هذا على ما اذا ظهرت
مصحة في التنازع ومافي النهاية على خلافه فلونك القرير واحد اسله اليه أو لا فلا لان اعطاء المستحق أولى
من اقرضوا يد اعم هذا بخلاف المدون غير المحصور وعليه فانه قسمه كيف شاء وهو بالنسبة الصفة تصرف
أما بالنسبة لغيره لا يثبت في كمال السك أيهم اذا استوفوا طوبى أو رحتهم على القرون يجب التسوية اه
قال عرش قوله مر ودالوا أي وان تروى أو الطلبيوا نال الدفع من مطالب الجميع وقوله مر رحتهم
أي والحال دونوه مر أنتجب التسوية ومع ذلك لو فاضل نفذ فله الحق في خسته وعدم تعاقبه بعين
ماه اه (قوله وقرضه) وكان الاولى بدل الواو تقرر يعامل المن كافي النهاية (قوله وقرضه) أي
قوله وبحث في النهاية والى المن في المنفى انونه ولا يجب الوالا (قوله لان الخطا لعقترض) عبارة
النهاية لانه لا يجب على أي لوسر المذكور اليه أي القرض وانما قبله لصلح المجلس وفي تكلفه الزه سد
له اوجه فارق اعتبره أي الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه (قوله وبحث الادري الخ) وهو بحث
حسن ولو اختلف الغرامه فحين يقرضه أو ودعه عنده ويعينوا غير تفتن وآه القاضي من السدول أولى وان
تأمن عند الردع من غير تقصير من ضمان المجلس اه معنى قوله ولو اختلف الخ في النهاية قال عرش
قوله من العدول أولى ولومن الغرامه اه (قوله من المن) أي قوله ولا يسلم ميعا الخ اه سم (قوله أيضا)
أي مثل بحثه السابق في شرح ولا يسلم ميعا الخ (قوله الاثبات) أي ولو يعلم ما حكم نهاية ومعنى قال عرش
وقياس ما يأتي للشرح مر في الشهادة بالادعاء انه لا يكتفي هنا جرح وعين ولا رجل وامرأان من ثم صرح
الخطيب في شرحه بان التعبير بالاثبات انما يستلزمه راد على الشاهد من اخبار القاضي اه (قوله لان
الجر) الى قوله والحق في النهاية والمغنى (قوله لانهم أضبط من الغرامه الخ) أي يوهذه شهادة بعسر مدر كما
ولا يلزم من اعتبارها في الاضبط اعتبارها في غير نهاية ومعنى (قوله ولينق الخ) عبارة قال في النهاية قال في
الروضة وان الغرم لم الموجود فمنا استحقاقا لما يخصه موصك ككافي من اجتماعه بقدر وجوده بخبره
عن استحقاقه في المنقولا تنصت مزاحمة القرير فانه لو أرا أو عرض ائذ لا ان الجرم والورث بخلافه
في جميع ذلك اه قول المن (فظهر غرم) بسبب اخذها في القصة أي انكشف أمر نهايه ومعنى قال عرش
قوله فظهر الغرامه يعني الزاوية بشرط القروية وقوله ادخله أي بان سبق دينه الجهر اه (قوله ولا تنقض
القسمة) كان الاولى تقديم على التعليل كافي النهاية والمغنى (قوله فظهر غرم الخ) ولو ظهر ثالثا لم يحصل
العباب ادخله في عائنه (قوله ورد الخ) في شرح العباب والرد به لان كان تقاض والاعتياض لما يلزم عليه
من تقديم على بقية الغرامه فقامد بنه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاض ولا اعتياض لما
يترتب عليهم المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضي البقاع حصول ما ذكر وفيه تناقض
الآن تجعل الواو لعل أو و يدان هنا ما عمن من التناقص والاعتياض ثم أيت مامر من شرح العباب
(قوله من المن أيضا) أي قوله ولا يسلم ميعا الخ

فظهر غرم شارك بالخصه (لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم له وهو عشر من على غرم عن اكل ما تنصت لكل عشرة
فظهر غرم بمائة رجب على كل شئ من اخذها كان اخذها ما تلغاها أخذه وهو مصر أخذ الثالث من الإجماعة

وكان ما أخذ كل المال إذا أسير للمنافاة خمسة ثلث ما أخذوا وقسمناه نصفين وأبقى بذلك أوز وعدا والاسم الورثة التي كتمت ظهور دين وقد أعسر بعضهم فيجعل للمعسر من كل ما كان يفتاد البائس كل دينهم إذا أسير المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لأن الدين لو لم يعد لمحكمي البائس فكذلك إذا ظهر له ووضح (١٣٤) أنهم لو قسمت من غير ما ظهر ثم ضم فمكناها أو سألوا قبض الحاكم حصته غائب

فختلفت تحت يد مدبر لم يرجع
 القاسم على يقية الغرابة
 بشي لم تنقض القسمان
 الحاكم نائب عن القاضي
 وبها قار ما لو أخذناظر
 بيت المال ضمن زكته
 ظهر عاصي وتعدو دما
 وصل لبيت المال فحسب
 على جيع لتر كشافها
 وتنقض القصة ويقسم
 ما بق منها كما لو عصب أو
 سرق منها شي قبل فتحها
 لتبين عدم ولاه الناظر
 ومن ثم كان من أنقضه
 بغير بقا الضمان (الآن
 يكون كما إذا وثقوه وقيل
 تنقض القصة) (فعل
 التركة تظهر وارث ورتبه
 بأن حقه في عين الماوق
 الغريم في القيمة يحصل
 بالشاركة وخرج نظرها
 حدث بعد الضم فلا
 ضار بحسبه الآن تعقد
 سبه كإنه دما أو بعد
 القصة وكل في قوله (ولو
 خرج شي بإعاه قبل الحظر
 مسحقا والتمن بالتبويض
 (تالف) قبل الحظر أو بعده
 (ثم هو أمسه في المثلث
 وفية في القوم (كدين
 ظهر) من غير هذا الوجه
 فليس المثلث في الغرابة
 لا تنقض القصة وذلك
 لتونه قبل الحظر أو بعده

الثاني: فيرد قبل الامتناع لكاتب بل هو دين ظهر حقيقته وقد ما تقرر في حقه فانه هو (تسببه) بل المراد بقضاه على
الثاني: ان يقامه من اسلمها على الله تعالى اذ ان الفسخ ورفع العقدين اصله اهو في هذا كلال ولاغا المختلف فيه استبراد ان القبول بعينه
اين حرموا الاصله فلي الثاني يبيح على الاطلاق بل على كل حال الا لا يرد فيكون التبرؤ حواثم لا كان ملككم

أعيان التركة ان رخصت ضمن وتاد بعد العقب فالظاهر أنها تروى في كلهما **الغلس** (١٢٥) ثم تقسم (وان استحق مني باعها سلم) **أد**

تأويله المقصود ثالث
(قدم المشتري بالن) أي
بشمله أو قبضته على الغرماء
وعابه لمصلحة التارغب
الناس عن شرائه وقبضته
اختصاص ذلك بما جاء به
الحجر وليس بعيد (وفي
قول بعض الغرماء) كسائر
الدون ولا يكون الحاكم
وآمنه على يقين في ضمان
(و ينق) الحاكم وجوباً
من مال الغلس (على من
عليه نفقته) من نفسه
وفر به لكن بعد طلبه أو
طلبه كاستحطوف
انفاق في نحو العصى على
قريبه ومن زوجه لكن
كسهر ولا يلزم منه عدم
نفقة القربى بل انما لا
فيها ما يختلف كما هو
في النكاح وما لم يكن
وله أي حرمت نفقته كسوة
واسكان وأخذ ما يجهزها
من ماله من (حتى تقسم
ماله) لأنه مالم يزل كسوته
موسر أي بالنسبة لنفقة
نحو القربى فلا ينافي
أصوله بالنسبة للزوجة
ولا يعطى لان نفقة المهرين
كس يوم بيوم لا ينق
منه على زوجة متدة بعد
الحجر وإنما استحق على ولده
منه مطلقاً لأنه لا اختاره
تسوان لكن انما استنفقه
بعد الحجر على الأول وحالان
الاستئذان مقسم عليه
وهذا fark شراره لا ينق
التمه لأنه لا اختاره
عراقاً كذلك والله

أعيان التركة) كان الأولى أعيان مال الغلس عبارة المصرية قوله كل ملكهم أعيان التركة كفيته ان مال
الغلس بمعنى تركته (قوله ان رآه) أي لا تراه القاضى عليهم أيها (قوله ما تروى) أي من الحيون
المقبوض ز وادتمت له (قوله انما تروى) أي الحيون وزواؤه من الغرماء أي اى وجدت والا فله القول
المست (بأعالمها حكم) بخلاف ماله بأعالم الغلس قبل الحجر فإنه اذا استحق بعد تلك المدة يكون عندنا ظاهر
قضاى في نفسه ما بها توسم أي كسرها فأنفى الممتن (قوله أو ما تروى) أي قول الممتن وينق في النهاية والغنى إلا
انهم: جزوا بالاختصاص إلا (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء ما يتوقف (قوله من شرائه) أي
الغلس فكان تقدمه من ماله الحجر كجرحه كالحال ونحوه من الماتون معنى ونهاية (قوله ما بها بعد الحجر) كونه
لا يجوز ما بها قبل الحجر لا متناعه بعد عرقه لا متناعه الأولى لأنه كد من ماله (قوله ولا يكون الحاكم) الخ
عبارة الله بالعبارة شرحه وليس القاضى ولا ماذونه طر يقاى الضمان لما بأعالم القاضى أو غيره يذونه ولو الغلس
لأنه نائب الشرع عاه سم (قوله الحاكم وجوباً) أي قول الممتن إلا ان يستغنى في النهاية والغنى إلا في النسبة
التي تم قوله وهذا إلى وعلى وليه (قوله بعد طلبه) أي القريب فلا يتفق من غير طلبه بل يغنى أم ذمه
نظر والأقرب عدم الضمان وأنه لا رجوع عليهم أي لا يلزمهم انما أخذوا استحقهم في نفس الأمر عاه (قوله
كما تروى طر) نعم كروا ان القريب لو كان طفلاً وجبوا أو عراضا ان الرسائل كزمن انفق عليه لا يطلب
حيث لا ولي له خاص يطلبه وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك أه نهاية قال عرض قوله لا ولي له خاص
أي اوله ولا ولي له يطلب فيما يظهر أه أقوله يفيد كلام النهاية بار حاق النبي إلى القيد والتعدي على قوله ومن
زوجه (عطف على من نفسه) (قوله ولا يلزم منه) أي من انتفاء زوجته كنفقة المهر (قوله لا ان الاعمال) الخ
عبارة الغنى وينق على الزوجة نفقة المهر على المهر بخلاف ما روي من أنه ينق نفقة المهرين وعلى
بأنه لو انفق نفقة المهر من مال الغنى على القريب بعد زواجه بالنسبة المعتبرة نفقة الزوجة وجب من المعتبرة نفقة
القريب لأن المهر في نفقته من ماله من قوته وقوته ماله وفي نفقة المهر وجب من ماله من قوته وقوته ماله
من خرجه ماله من نفقة الزوجة لا تسقط بمعنى الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الأول انتفاء الثاني
أه وكذا في النهاية إلا في الأول لأن المهر في نفقة المهر (عطف على زوجه) (قوله أي عونه) الخ
فبما شاره إلى أن النفقة تدفع في معنى مطلق المونة أه سم وفي الغنى ما يقتضى أن ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة (قوله وتجهيز الخ) وعلى ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المذون بان نفقة الغرماء أه
نهاية قال عرض قوله ان نفقة المهر في نفقة المهر (عطف على زوجه) (قوله أي عونه) الخ
من الجائز أه (قوله ان ماله) أي قبل القسمة أه معنى (قوله ولا يعطى) أي الغلس لنفسه ماله
(قوله أه أي من مال الغلس) (قوله مطلقاً) أي حدث قبل الحجر أو بعده (قوله لأنه لا اختاره) فيه أي
والطهوان كان لكن لا يلزم منه الاستحسان أه عرض (قوله وان انما الخ) عبارة النهاية ولا وعلى
ذلك كمنه من استحقاقه ولا يجب عليه فلا اختاره فيه أيضاً أه (قوله وهذا) أي وجوب الاستحسان
(فارق) أي الاستحسان (قوله من لعل الاستحسان) (قوله وعلى وليه) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى)
و (قوله استنفقه) نعم السفيه و (قوله من بيت المال) متوقف بانفق المقدور بالسفيه (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى)
أي ولم يكن السفيه كالمالك حق ينق على ولده الذي استنفقه من ماله لا من بيت المال لا انفاق الخ (قوله لا يعطى)
أي وما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف الغلس) فانه قبل اقراره على الصبح وغنا شعبان يكون قد أقر
بدن واقراره به مقبول ويجب أدائه في الأولى وجوب الاتفاق لأنه وقسم تبعا كما يثبت النسب تبعا لثبوت
(قول المصنف بأعالم الحاكم) بخلاف ماله بأعالم الغلس قبل الحجر فإنه اذا استحق بعد تلك المدة يكون عندنا ظاهر
قضاى في نفسه ما بها توسم أي كسرها فأنفى الممتن (قوله أو ما تروى) أي قول الممتن وينق في النهاية والغنى إلا
انهم: جزوا بالاختصاص إلا (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء ما يتوقف (قوله من شرائه) أي
الغلس فكان تقدمه من ماله الحجر كجرحه كالحال ونحوه من الماتون معنى ونهاية (قوله ما بها بعد الحجر) كونه
لا يجوز ما بها قبل الحجر لا متناعه بعد عرقه لا متناعه الأولى لأنه كد من ماله (قوله ولا يكون الحاكم) الخ
عبارة الله بالعبارة شرحه وليس القاضى ولا ماذونه طر يقاى الضمان لما بأعالم القاضى أو غيره يذونه ولو الغلس
لأنه نائب الشرع عاه سم (قوله الحاكم وجوباً) أي قول الممتن إلا ان يستغنى في النهاية والغنى إلا في النسبة
التي تم قوله وهذا إلى وعلى وليه (قوله بعد طلبه) أي القريب فلا يتفق من غير طلبه بل يغنى أم ذمه
نظر والأقرب عدم الضمان وأنه لا رجوع عليهم أي لا يلزمهم انما أخذوا استحقهم في نفس الأمر عاه (قوله
كما تروى طر) نعم كروا ان القريب لو كان طفلاً وجبوا أو عراضا ان الرسائل كزمن انفق عليه لا يطلب
حيث لا ولي له خاص يطلبه وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك أه نهاية قال عرض قوله لا ولي له خاص
أي اوله ولا ولي له يطلب فيما يظهر أه أقوله يفيد كلام النهاية بار حاق النبي إلى القيد والتعدي على قوله ومن
زوجه (عطف على من نفسه) (قوله ولا يلزم منه) أي من انتفاء زوجته كنفقة المهر (قوله لا ان الاعمال) الخ
عبارة الغنى وينق على الزوجة نفقة المهر على المهر بخلاف ما روي من أنه ينق نفقة المهرين وعلى
بأنه لو انفق نفقة المهر من مال الغنى على القريب بعد زواجه بالنسبة المعتبرة نفقة الزوجة وجب من المعتبرة نفقة
القريب لأن المهر في نفقته من ماله من قوته وقوته ماله وفي نفقة المهر وجب من ماله من قوته وقوته ماله
من خرجه ماله من نفقة الزوجة لا تسقط بمعنى الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الأول انتفاء الثاني
أه وكذا في النهاية إلا في الأول لأن المهر في نفقة المهر (عطف على زوجه) (قوله أي عونه) الخ
فبما شاره إلى أن النفقة تدفع في معنى مطلق المونة أه سم وفي الغنى ما يقتضى أن ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة (قوله وتجهيز الخ) وعلى ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المذون بان نفقة الغرماء أه
نهاية قال عرض قوله ان نفقة المهر في نفقة المهر (عطف على زوجه) (قوله أي عونه) الخ
من الجائز أه (قوله ان ماله) أي قبل القسمة أه معنى (قوله ولا يعطى) أي الغلس لنفسه ماله
(قوله أه أي من مال الغلس) (قوله مطلقاً) أي حدث قبل الحجر أو بعده (قوله لأنه لا اختاره) فيه أي
والطهوان كان لكن لا يلزم منه الاستحسان أه عرض (قوله وان انما الخ) عبارة النهاية ولا وعلى
ذلك كمنه من استحقاقه ولا يجب عليه فلا اختاره فيه أيضاً أه (قوله وهذا) أي وجوب الاستحسان
(فارق) أي الاستحسان (قوله من لعل الاستحسان) (قوله وعلى وليه) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى)
و (قوله استنفقه) نعم السفيه و (قوله من بيت المال) متوقف بانفق المقدور بالسفيه (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى) (قوله لا يعطى)
أي ولم يكن السفيه كالمالك حق ينق على ولده الذي استنفقه من ماله لا من بيت المال لا انفاق الخ (قوله لا يعطى)
أي وما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف الغلس) فانه قبل اقراره على الصبح وغنا شعبان يكون قد أقر
بدن واقراره به مقبول ويجب أدائه في الأولى وجوب الاتفاق لأنه وقسم تبعا كما يثبت النسب تبعا لثبوت

كأمره قاتل المالك بعد الحزب مدحوا باختياره ومع ذلك عظم ثقتهم بقتلهم من مصالح الغرابة لانهم يبيعونهم ويقتضون عنهم وألحقت بهم همة تارة بعد الحزب يناعتل نفوذ بلاد لان (١٣١) آخرتها لهم (الآن يستغيث بكسب) بان حصل منه شيئا كفاف صرفه له ولا يؤلفه

الولادة يشاهد النسوة اه معنى (قوله كسب) أى قبل هذا الفصل يقول المصنف ولو أقر بعين أو دين الخ (قوله وألحقتهم) أى بالمالك الحاذقة بعد الحزب (قوله يناعتل نفوذ بلاد) أى وقدر أنه ينفذ خلافا لهما به والمعنى (قوله بان حصل) أى قوله كذا فى المعنى والذى فى النهاية (قوله لهؤلاء) أى لنفسه وبه (قوله الغير المزرى) أى الذى لا يفسد إلا فى نفسه كالحزب أو فى قسم الصدقات ولو فى رعيه لا يبق به وهو مباح لم يمنع منه قال الأذرى وكفناه ونسبه اه معنى وأقره عش (قوله بعد الفوات) أى فوات الكسب (قوله وحله) أى الملتن (قوله بالتفصيل) أى بتفصيل ما ليس يحصل (قوله به برد) أى بالقاعدة والنزك كبير تأويل الضابط (قوله يحمل الأول) أى ما اختاره السبكر (قوله ذلك) أى للمقتلس الاستماع من الكسب (قوله والثانى) أى ما اختاره الاستوى قال الرشيدى هذا كله بالنسبة إلى ما فى المتن خامس من دستوبير ما بعده والأخى البهيدان يترك من ما له ليعقوبه بمحو الكسب أذهول ما يجب عليه لو كان كسور القري يمتثل ذلك وانما يجب عليه التفتقوا الكسور ونحوهما اه (قوله أضيق) أى الملتن فى النهاية والمعنى (قوله فأتفقها) أى بان لا يتيسر من كسبه ولا من بيت المال اه عش (قوله فعلى ما سار المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كذا كره فى شرح العباب اه سم ومرأى نفعان عش ما وافقه (قوله انه يلزم المياسير الخ) معناه اه عش (قوله أجرة الخادم والمركوب) أى وينبى أن يكون ذلك ترضاعا لبيت المال اه عش (قوله الآن يقال ان أجرة المنصب) صريح جى أن المراد بالمنصب منصب الحكم فأنظر هل هو كذلك اه رشيدى وفى القاموس الأجرة كسرة العظمة والجمعة والكبر والخفة اه (قوله بما أى بالخادم والمركوب) (قوله أى لى عليه الخ) كذا فى النهاية والمعنى قول الملتن (ويعاى سكنه الخ) وتباع أيضا البسط والقرش نهاية ومعنى قول الملتن (لزمانته) هى كل داه من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعمى وشال الدين انتهى فختنا الذى يادى اه عش (قوله لها) أى الكسوة (قوله فتنه رعى الخ) أى الكسوة حتى عليه النهاية والمعنى (قوله الفلاس) كماله الامام نهاية ومعنى عبارة قسم قال أى شيخ الاسلام فى شرح البهسية ما نصه قال الامام والعرفى فى الاثني به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كماله للمفهوم من كلامهم أنهم لا يساعدونه على ذلك فهو عاى فهمه كلامهم صرح سليم والعمرانى وما قاله الامام جى عليه الغزالي فى بسطه وهو الاقرب الى فقه العباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يلبس به ودعا يلبس به أو بلبس دونه تقتبوا لم يرد اليه اه فقول الشارح ما لم يعتد دونه أى لا على وجه التقتير وتوله حال الفلاس انما وافق ما قاله الامام اه سم وقوله ولو كان يلبس الخ فى النهاية والمعنى مثله وقوله أى لا على وجه ما صوابه استمط لفظه لا قال الرشيدى قوله مر فوق ما يلبس به أى فى حال الافلاس لوافق ما صوابه كان خلاف الظاهر اه وفى الجبرى عن الشورى أن التقتير ليس يقتضيه اه (قوله ودعاه) اسم للملاطمة ونحوها ما يلبس فوق التميمى وهو يضم المهلة كفى شرح الروض اه عش وفى ترجمة القاموس الدواعى كرامة ثوب لا يكون الامن صوف (قوله ودعاه) أى خروا وداعا فى النهاية والمعنى قول الملتن (وسر وال) أى وتكتف نهاية (قوله فعلى مياسير الماسمين) هلا قدم عليهم بيت المال كفى نظره ثم اه فى شرح العباب قدمه عليهم (قوله يلبس به حال الفلاس) قال فى الروضة كماله لوقوع ما لم فى الخلف واللباس وقال تركه الامام فى الروضة كرات الاعتبار بحاله فى افلاسه لا فى بسطه وترويه لكن المفهوم من كلام الاصحاب أنهم لا وافقوه ويعتدون توله تركه الامام فى الروضة ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يلبس به ودعا الى ما يلبس ولو كان يلبس دون الاثني يقتصر اى رد اليه وقوله لكن المفهوم الخ يحتمل رجوعه الى ما فى قوله وذكر أن الاعتبار بحاله فى افلاسه فلا يخص بما قبله ولا ينافيه الاقتصار على قوله وعتبون الخ وهذا ما فهمه شيخ الاسلام حيث قال فى شرح البهسية ما نصه قال الامام والعرفى فى الاثني به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كماله للمفهوم

كسبه البعض ثم الباقي
من ماله أو أوردته الباقي ماله
واختار السبكي أنه لو قصر
بترك الكسب أى الحلال
الغير المزرى به لم ينقض على
هؤلاء من ماله والاسنوى
شملته وهو ظاهر المتن
وكلام الاصحاب لانه بعد
الفوات يصدق أنه لم يستغن
بكسبه ماله على الاستغناء
بالقوة بعد اذ قاعد قال الباب
أه لا يؤمر بالتفصيل وبه
ورد الجمع بحمل الأول على
ما وافقه ذلك ثلاثا كما ذكر
والثانى صلى ما اذا وقع له
مرة أو مرتين (ويعاى
ممكنه) وانما يحتاج اليه
وخادمه) ومركوبه (فى
الاصح وانما يحتاج الى
مركوبه (خادم زمانته
ومنته) لضيق حق الاذى
ممع سهولة تفصيل ذلك
بالأجرة فان قدرها فعلى
مياسير المسلمين كذا ذكره
غير واحد وقضيت أنه يلزم
المياسير أجرة الخادم والمركوب
للمنصب وقضى موقفا فلا
يلزمهم الا الضرورى أو
القرى به منه وليس هذا
كذلك الآن يقال ان أجرة
المنصب جها يقرت عليها
مصلحة خاصة فترت منزلة
الحاجة (ويتركه) أى
لن يلبس بنفسه كماله
لنفسه من (دستوبير)
أى كسوة كلمة ولو غير

حديثة بشرط أن يثق فيها ثم عرفها فيما يظهر لراسه ويدينه وجعله لان الحاجة لها كفى للفتنة تقتضى ترى ان لم
تكن عاى (يليق به) حال الفلاس ما يعتد دونه (وهو فى حق الرجل (فحص) ودواعى قوته وسراويل وزعماء)

وما تفتحه ومنديل وطليسان (مسكتب) وهو المراسم وضرب ليس كل ما ذكره تعين إلا أن تختل مروءة تترك شيئا منها أو واجبه من ذلك ما تختل المروءة بغيره وأدعاه نحو الطليسان والحق لا تغفل فقلده بالمر ومعه مريدون (و زاد في النسخة) بحسبته وفي حق المراسم ما يليق بها من ذلك مع نحوه يتغير أو لا ويسامع بل بدو حصن نافي القيمة يظهر أن الأكل أو (١٢٧) الشرب بالثاء القديمة كذلك وتترك العالم كسبه على الفصل الآتي

وهو (قوله وما تفتحه) ويقال له القلوس وتوكلها أكلة الناس الهنفي (قوله وخف) عطف على (قوله) تعين (قوله) شرب ليس (قوله) إذا الواجب الخ) ظاهرهما التعين والوجوب بشر عاقل ما لم يكن المحدث أنه انما يحرم تعاطي خمر مبرور على محتمل الشهادة وقد يقال المداو جوبوا التعين تعين ما يترك له لسان أو واجب عليه استعماله فان ذلك مقيد بحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر أن نحوه في غير وقت المنة ثم قوله تعين الآتي تختل الخ تعين أن يكون صواب العبارة تعين الآتي لا تختل الخ أو تعين أن تختل الخ وهذا المقصد فليراجع ثم كان أن ليس فعل ناقص وعليه فلا شك اه بصري قول المتن (و زاد في النسخة) أي ان وقعت النفس في الشبهة أو دخل الشك من الخمر سم على منهج اه عش وشو بر (قوله جبت محشوة) أو ماني من ماضها كثر وتلته يحتاج إلى ذلك ولا يجوز غالبا اه معني (قوله وفي حق المراسم) عطف على قوله في حق الرجل (قوله من ذلك) أي عاقل المتن والشرح (قوله مع نحو منة) قال في مختار الصحاح المعنى والمنة بكسر أولهما ما تقع به الرأى أو أكلها أو قطعها كالقطة والرد والقناع أو سم من المنة كالمرق أو المارية انتهى اه بصري (قوله وإزار) ان كان مع السراويل فإلجوه وان كان عوضا عن السراويل أو إذا كان عرفا لمحملا ولا يضر ومنها فالرجل كذلك يندفع أو جفت حقه بالمرأة فتأمل اه سديع (قوله) وسامع الخ قوله وكل ما قبل في المعنى الآقوله ونظير إلى يترك وإلى التنب في النهاية الاما ذكر قوله كارجع إلى وقول ابن سريج (قوله) بل بدو حصن نافي القيمة أي كسب ما طبع اه نهاية (قوله) يترك العالم كسبه أن ما لم يسبق به غيره من كتب وقف كآتي اه عش (قوله) وكذلك خيل وسلاح جندي الخ أي الفتيان الهامنا في يومئذ (قوله) لا مشطوع يعني غير المرقوق بقرينة قوله فيحمل من تعين عليه الجاهل حتى يتأذى الاستثناء اه رشيد (قوله) لا اله الخ (قوله) أي لا يترك للمصروف أكلة الخمر فيجوز له أن يتبع أن لا يحق ان كان حقه ان كان محترقا اه قال عش وهو المحدث اه (قوله) وظهر كلام البغوي خلاصته وهو القلوس كذا كان في أصله فظاهر جملة الله تعالى ثم ضرب عليه اه سديع (قوله) وان قل أي يختلف الآتي كآتي (قوله) على ناقه أي أما الكثير فلا لا يرضاهم اه معني (قوله) نص الوصل أي أنه يعلى بضاة اه نهاية (قوله) اشتريه خبيرة وكلام الخ (قوله) وظهر اه أي ظاهر الحلقهم (قوله) بعت ببناء المفعول (قوله) ذلك أي ما ذكر من نحو الكتب وكذا خبر عنه (قوله) أم الاتيق أي الكتب (قوله) يعمل على ذلك خبر وقول القاضي (قوله) عامر أي في الخمر (قوله) يباع إلى قوله وسعني المعنى الآقوله مطلقا (قوله) مطلقا أي استغنى عنه وقف أولا اه عش (قوله) ومن الشيايب الورق أي وجهه من الشيايب الخ (قوله) وسدوا البيت عطف على البيت (قوله) عبريات أي البيت يعني العبر أو الموالي البيت يعني له الشيايب والبيت يعني جملة الورق والبيت يعني سدوا البيت يعني من القارص (قوله) يان هذا أي استثناء الأيمان (قوله) فلا يدخل القلوس فيه لعل مراد القائل بما ذكره التعليل لا التماس إذ به قد سدوا مثل هذا من ينسب إلى العلو ويل عا بسد بيت البطاقي وما وجهه من أن الأيمان لا يقابل إلا بالشرك ولذا من مطهره اه سديع قول المتن من كلامهم أنهم لا يسعدوه على ذلك اه وجه فهمه كلامهم شرح سلم والعمراني ومقالة الإمام جري عليه السلام التي في بطلانهم والآخر ناله بقوله لا بد لو كان ليس قبل إقراره فوق ما يليق والى ما يليق به أو يابس دونه تعين أن لا يباله اه كلام شرح الجملة تقول الشايب مالم يعتدونه أي لا على وجه التفتير وقوله حال القلوس انما هو في مقامه الامام (قوله) لا اله الخ (قوله) في شرحه وبيع أن خرقه كان كسبه (قوله)

في قسم الصدقات وكذا خيل وسلاح جندي حرق في لا مشطوع إلا أن تعين عليه الجهاد ولم يحد به ههنا أكلة الخمر في حق الأتول وظهر كلام البغوي خلاصته ولأول ما لو ان قل كسبه كلامهم وقول ابن سريج يترك له رأس مال إذا لم يحسن الكسب إلا به جله الأذى على ناقه كاحل الناري عليه نص البغوي وكل ما قبل يترك له ولم يحد بملكه اشتريه الخ قوله وظهر اه أي يشرى به حتى الكتب ونحوها مما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن بحث اه لا يشرى به ذلك إلا بسيما إذا استغنى عنه وقف بل لو استغنى عنه ببيع ما ضده ويثبت أن يعمل عليه اختيار السبكي أنه لا يثبت له وقول القاضي لا يثبت في الخمر نهنا أولى بمحمل على ذلك أيضا ولا فهو عطف كإعماله مبرور ببيع المصحف مطلقا كإفالة العبادي لانه تسهل مراجعته فقلته ومنه يؤخذ وجوبه

(١٨ - (شرواني وابن قاسم - خلص) الشيايب الورق وسدوا البيت اه وطبقه لا خلاف في المتن بيانية وحين من وتفسيره بالسكوة الكلمة موضوعه فارسي وهو المراد هنا كإفالة القام عليه (تنبيه آخر) في قول الفراء يتعلقون بحسبنا المظلم ما عدا أعيان يترك له مستوجب مردان هذا فوقه فلا يدخل القلوس في قول ما عدا الصوم لخبر السرمي ويدعيه مسلم أنهم يتعلقون حتى بالصوم (و يترك

قوت) وموت (يوم) أوله (القسمه) بلمته التي بعد في الأول ونهاؤه كذلك الثاني (إن عليه فقهه) من نفس غيره من مراده موسى وقيل
القسمه هذا كما ثبت بتعلق جميع ماله (١٢٨) خلق لعين والاكثار هو لم ينق على ولا على ماله منه (وليس عليه هذا القسمان

(قوله) الخ) أي وسكنها بموت (قوله) وموت) قد شمل الكسوة فلا كون يوم القسمه أول فصل فهل تعلى
الزوجه مثلا كسوة جسم الفصل أو كيف الحال لكن عبارة الرض وغيره بترك لهم قوت يوم القسمه وسكنها
أه ولم يتعرض أحد منهم للكسوة مطلقا أه سم أقول قول المصنف بترك له دستور باج بعد قوله وبيع
سكنها خ وقوله الشارح هناك فتشترى له أن لم تكن عليه مخرج من أن القيل وموجبه يعلى كسوة الفصل
(قوله) أوله) الخ قول الميز وليس في الفتي وكذا في النهاية للاستسالة الحاق النبال بليلة القسمه (قوله) ونهاؤه
الأولى ثابت الشهير (قوله) من نفس الخ) ويترك ما يجوز به من مات منهم ذلك اليوم أو قبله مقدمه على
الفرملة أه معنى (قوله) لم ينق عليه) أي لا يوجبه فشمع الكسوة والسكان والاختام والتهيز (قوله) لأنه
تعلى امر الخ) أي بقوله الكر يجوز أن يكون عشرة فتنظره كسوة (قوله) وأما وجب الخ) قوله ووافقه
في النهاية الأولى أنه لا يعتبر إلى أن الإيجاب الخ إلى قوله ونظر بعضهم في الفتي الأما ذكر (قوله) أحياه بعضه
المرا بيه هنا الأصل لا ما يشمل الفرع لأن الأصل لا يؤمر بالكسوة فتفقه عنه خلافا عكسه أه عر (قوله)
ببعضي يه) وإن صرفه في مباح كفا صوته مع حجابيه أه نهاية (قوله) كما عده ابن الصلاح عبارة
الفتي والنهاية كقوله الاستوى عن ابن الصلاح قال وهو الأصح أه (قوله) ومنه يعلم الخ) أي من التعديل
(قوله) بأن الإيجاب الخ) عطف على قوله أنه لا بد الخ (قوله) أس لا يغا الخ) أي وهو شذوذ خاص
بالمجلس أه رشدي (قوله) ووافقه الخ) أي ما تشتمله من الصلاح (قوله) فإن عجز الخ) أي من السؤل
زوي أه أن كان من ذوي المروآت أه عر (قوله) كذا (قوله) أي كعبه مذونة في التجار (قوله) وأما يصح
الخ) أي قول ابن الرفعة (قوله) أن رد بالوجوب الخ) أي وجوب اكتساب المأذون المذكور (قوله) وألا
قالن الخ) أي وان لم رد بالوجوب مطلقا بل فإذا أمره السيد بكسوة الظاهر فلا وجه لخصه من الوجوب
بالمأذون لأن القرن مطلقا لا يزمه الخ قول المتن (والأصح وجوب الخ) قال الشنخ وقضى هذا أدامة الخ إلى
البراعة وهو كالسبب أه والمراد بأدائه الخ أن لا يفكه القاضي وبه كلبت عدائه بنسبي أن يفكه
لأنه ينقل بنفسه ما يأتي الفرع إلا في (فرع) في شرح حر وقول لغرضه أروني فاني معسر
فأمرهم بأن يسلموه ويؤلفوا الأبراء بعد مظهر المال بل بعد كراهة الرضا في العر انتهى أه سم قال
عر والزبدي قوله حر كبريا أي وان بان أن لا ماله لتعلق البراعة وهو لا يصح أه قول المصنف
(وجوب إجارة أم ولده) أي على المدين فهو الخاطب بالوجوب عبارة الرض وقوله أي المفسل أن يؤجر
لهم مستوفاه وهو وقوله عليه انتهى أه وشيذ زاد البصري لكن بنسب تقيد الوجوب عليه بما إذا كان
الحاكم فذلك الخ جرحه فان لم يفكه خالو وجوب على الحاكم كذا يفتي أه (قوله) عوام ولده) قضيت زيادة
الفرع هو لو فجا بعد أن هناك المستوفاه والموصى له والموقوف عليه أمرا آخر تجب إجارته ولعله المنذور له
منه فلو قصر النهاية على الصلوات لم قال إجارة أم ولده لا تقتضى بالمجور بل طار في كل مدون أه
(قوله) ونحو الأرض الخ) ومثل ذلك التزول عن الوظائف ونسبي أن مثل ذلك دفع الدين الاختصاصات إذا

يكتب أو يؤجر نفسه
لبقة الدين) لأنه تعالى أمر
في العسر إنظاره ليساره
ولم يأمره بكسوة ما سافر
نحو معاذ ليس اسم الأذال
وأما وجب الكسوة إنفقة
الفرق بين ما يسير والذين
لا ينسحب ولأن فيها أحياء
بعض فكان كسوة نفسه
ثم أن وجب الدين بسبب
عصى به لزمه لا اكتساب كما
اعتده ابن الصلاح وغيره
لثوقه فترتب عليه
أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر
هنا كونه بمرمذ به بل
مضى لطاق الزر زيمه فجا
يظهر أن لا نظر لمر دافق
جنب الخروج من المعصية
وأن الإيجاب ليس إلا إغاة
بل للفرع وجب المعصية
وأنه اقتضى على الأحياء أنه
يجب على من أخرج مع
قدرته على معنى أن
يفرح ما شيا من قدره فان
عجزا اكتسب من الخلال قدر
الأداء فان عجز إلى صرف
له من عوز كذا وأصدقنا
بمخرج فان مات لم يخرج مات
عاصيا فإذا وجب السؤل
والكسب هنا مع أنه حق
لأنه تعالى قال ذلك إن حق
آدمي فنظر بعضهم في كلام
الأحياه بما لا يصح وقد
يجب الاكتساب هنا وان
لم يعص به كما ذنن قصما
بيده لفرع ما بقي عليه من

وموت) قد شمل الكسوة فلا كون يوم الكسوة أول فصل فهل تعلى الزوجه مثلا كسوة جسم الفصل أو كيف
الحال لكن عبارة الرض وغيره بترك لهم قوت يوم القسمه وسكنها أه ولم يتعرض أحد منهم للكسوة
مطلقا وعبارة العباب بترك لكل قوت يوم القسمه غشامو عشا قال الغزالي وسكنها وقبوه فقتا انتهى وزد
في شرحه الوقفة وذكر هنا ما يفتي مراجعته (قوله) عصى يه) أي وان صرفه في مباح حر (قول المصنف)
والأصح وجوب إجارة الخ) قال الشنخ وقضى بهذا ما عجز الخ إلى البراعة وهو كالسبب أه انتهى والمراد
بأدائه الخ أنه لا يفكه القاضي وبه كلبت عدائه بنسبي أن يفكه لأنه ينقل بنفسه ما يأتي الفرع
الآتي (فرع) في شرح حر وقول لغرضه أروني فاني معسر فأمرهم بأن يسلموه ويؤلفوا الأبراء بعد مظهر

فتعلق بكسوة يؤمره لا اكتساب بل بسبب أن يكون موطئ من (والأصح وجوب إجارة) نحو (أم ولد) نحو (الأرض) الموصى به بتفقه (أو) (الموقوف عليه)
يؤمره لا اكتساب بل بسبب أن يكون موطئ من (والأصح وجوب إجارة) نحو (أم ولد) نحو (الأرض) الموصى به بتفقه (أو) (الموقوف عليه)

حينئذ يخالف شرط الواقفة مرة بعد أخرى القضاة الذين لأن المنفعة كالعين ثم إن ظهر باجبار على اجراء القسمة فتعاقب بسبب تعجيل
 الاجرة لحد لا يتقارب به في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة بغير وجه علم ضابط من كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت سبب تعجيل
 الاجرة وبحسب الزكشي أن غاية ذلك لو لم يفضل منها شيء من مؤنة بونه فقدم على الغرامة لانها تقدم في المال الخاص فالتزم بونه إلى جورد
 بأنها اختار تقديم الوقت القسمة تقاضاه هنا به بنق من ماله ثم حوّل الغرامة لان الاضرار حثت بغير القسمة ونفس نظر ظاهر الظاهر ما قاله
 الزكشي لأنه لا يعطى الغرامة منها الا ما سطر ملكه وهو ما مضى منه سواء استاجر (١٣٩) الغرامة ثم تبرعهم فغشوا فبقي ما قبل
 الصرف اليهم فقلّ قلّ حقه

اعتدوا النزول منها بدواهم اه عش (قوله حديث) الى قوله وبه علم في النهاية والمغنى (قوله) بخلاف شرط
 الواقف فان شرط عدم اجرتها اتبع فلا يجوز ابطالها به ومعنى (قوله) مرة بعد أخرى (قوله) مرة بعد أخرى) أي ويؤخر
 مرارا (قوله) الى قضاء الدين) يعني الرامع (قوله) على اجراء الواقف) أي باحو محتملة ومثله المستوفى بانه
 ومعنى (قوله) مدة تفاوت) فاعل ظهر (قوله) لحد) متعلق بالتفاوت (قوله) ضابط زمن كل مرة) وينبغي أن
 تكون اجرة ما ذكر كل مرة يؤخر حادثة تغلب على الظن بقاؤه الى انقضاءها اه نهاية (قوله) وبحسب الزكشي
 الى قوله فقسا على النهاية والى قوله لان الاجرة في المغنى (قوله) فقدم بها) أي بالثقة (قوله) لانها (الح) أي المؤنة
 (قوله) الخاص) أي المأمن اه نهاية (قوله) بانها (الح) أي المؤنة (قوله) منها) أي الغلة (قوله) ما لم تؤخر
 أي أم الولد والارض المذكور ونحوها (قوله) والظاهر (الح) خلافا لانه في المغنى كبراً نقلاً (قوله) ملكه
 أي المغنى (قوله) لا ينفك) أي فوله ما لم ينفك في النهاية (قوله) برفع القاضي لا غير) ظاهر وان حصل وفاة
 الدين أو الابرار منها اه رشدي (قوله) فبين بقاؤه) أي بقائه لا غير وعدم انشكا كبر رفع القاضي
 (قوله) أي القاضي (قوله) يرأ المجور) أراد بالمجور ونحو المستوفى والوصى له منته (قوله) فيها
 عداها (ح) متعلق بقوله ففك قول المتن (أقسام) عطف على ادعى (قوله) وأن له المهر والمهر وثلث أنظر
 هو معطوف على ما ذكرنا من اعادة لفظ أن أنه معطوف على قوله أنه معسر وحديثه فقصه هذا المصنف
 أن المسمى شبا ن تلف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما يأتي في التعليل لانه لو كان المراهط ظهر
 من صنعه لرادفها يأتي أو يمسوا والظاهر ان صورة المسئلة ان تلف المال معر وف المسمى انه لا يملك
 غيره فقط وحديثه فذلك ينبغي اسقاط لفظ ان بان يقول وتلف المهر والمهر رشدي ادعى
 تصرف قول المتن (وزعم) اي قال اه عش قول المتن (وانكروا) اي ما زعم اه رشدي ادعى
 وادعى تلفه) يعني عن ما قبله ثم المراد بتلفه ما يشمل قسمته كما يأتي في الشرح (قوله) في الصورين) أي
 التامين في المسمى اي واما ان زادها على مسك الثانية كما يأتي في الشرح صيانة النهاية والمغنى فغلبه
 البينة باصاوه في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهي احسن (قوله) لان الاصل) الى
 قوله ووافق في النهاية والمغنى الا انه ولو قال الى يوفيه عند المعاملة (قوله) من القسم (الح) خبر ان
 (قوله) الا في) اي في قول المصنف والا فصدقنا (قوله) لو قال) أي المسمى وكذا به قول (قوله)
 بذلك) أي بالتلف أو الاضرار (قوله) ايضا) اعلم معناه فيقبل استمهاله لحضار البينة كما يقبل طلب
 خصمه بسبب (قوله) أي المسمى (قوله) عليه) أي على خصمه (قوله) ذهب به) أي أو اعلاه اه نهاية
 (قوله) أنه) أي المسمى (قوله) وعطفه) عطف على دعى (قوله) بالامانة) أي الفتي (قوله) عند المعاملة) أي أو بعدها
 اه عش (قوله) الا البينة) خلافاً لقوله الخلف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملامتة ينبغي ان لا امر
 كذلك اه سم (قوله) ما امر) ان الصلاح) يشير الى ما مره في شرح قول المصنف وان قالين جنابا قيل
 في الاصح فراجعوا اقرار الجميع وعليه اه يدعبر (قوله) بانه سبق منه) اي من المودع (قوله) بما في يده)
 بعدم ظهور المال براء ذكره الروايات في البحر (قوله) الا البينة) خلافاً لقوله الخلف اذا ادعى انه

وله أن يدعى عليه أنه يعلم ذهابه وحلفه ثم أقر بالامانة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة بل ذهب به الفتي أي أنه لم يملكه كآتيه في العقول
 ووافق ما مره نقض ابن الصلاح المأمن منه أنه متى أقر بقدرته على وقائه مطلق ثبوت اعساره (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لا بد من البينة
 بالتلف هنان غير تفصيل بل ذكر سبب حتى أو ظاهر وهو مشكل بما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو القاسم من اصدق
 التلفع اعديه وقد يفرق بانه سبق منه استماتة نحو الوديع فنفى وبان الاحتياط للمعاملة انقضى التشديد عليها فانه ما يقطع تعلق
 معاملة بما في يده ونظر ما مره من التشديد في السلم كذا كبر متعلق بالغاصب قبل استيفائ

الثانية بأن الغرض أنه وجبه ما لم يقسم (١٤٠) فكيف يحتاج إلى بنية يتلف به مع احتمال أن ما قسم هو لمعامله فينبغي أن لا يحتاج

إلى البنية عند نقص المال
أو وجوده من مال المعاملة
أشار السفي الكفاية اه
والثورة بأن الوجها اقتضاه
كلهم اه لا يمين فاقية
بنية يتلف مال المعاملة أو
بقسمته مخصوصين
الفرما اذ قسمته بينهم تلف
له فهو داخل في قولهم لا بد
من بنية تلفه جند فلا
وجه لقوله ان قال فينبغي
الخ وثبت الاصل اه
بالبين المردود بان يدعى علم
غيره بما عساهه أو تلف
ماله فيستل عن البين على
نفي علمه بذلك فاحض الدين
وربما عساهه له تكرير
طلب عن المائن ما لم يظهر
منها ما يدعى به القاض
به لان المراد به الظن المؤكد
(والا) يلزم في معاملة مال
كذلك كصاف وضمان
واتلاف (فصدق بيمينه في
الاصح) اذ الاصل العسب
ومن كان المتقول المعتمد
فرض ذلك فيجب لمعرفه
مال والايجب التثبت
عساهه (وتقبل بنية
الاصل) وهو جيلان
وان تعلق بالنبي ليس
الحاجة كالمستأن لا وارث
شبهه ولا ولا يتلفه معهما الا
بطلب انهم لا يهاقدوا
قاطع على ماله باليمن
يختلف عليه لها ان يصح
هته لان بعض تكذيب
لها (في الحال) ان اطلعت
على احوال الباطنة كجبال
(تسره شاهد) أي الاصل (شعرا بانه) ان طول لجوار

أي في زعم معاملة والا فالناب الانصر به (قوله الثانية) أي التي في المتن وهي قوله وزعم الخ اه كروى
(قوله الموجد) أي المقسم بين الفرما (قوله ولان رد الخ) هذا الرد لا يأتي نحو كلام المصنف المصرح
بأنه من فرض قسمه ماله بين فرمائه يحتاج إلى البنية فتأمل فان ذلك ظاهر منه الا أن يجاب بان قول المصنف
ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة اه سم (قوله ويستل الخ) عبارة عن التلف والنهاية وهما أن يدعى على
الفرما وتلفه فيهم أنهم لا يعلمون عساهه فان كانوا حلفوا بيمينه فاحض الدين وبقوله ليس وتقبل دعواه
أشارنا اننا لا نأوه اهكذا أنه بان لهم عساهه حتى يظهر لهما كم أن قصده الا بدماء لو ثبت عساهه فادعوا بعد
أما انه استفاد الا بدماء بينوا الجاهل التي استفاد منها فلو لم يتلفه الا لان ظهر قصد الا بدماء اذ شهد على القلس
بالتي فلا يمين بين سم اه (قوله والا يلزمه الخ) عبارة عن التلف والنهاية والابان لزما الدين لا في معاملة مال سواء
لزمه باختاره كمن كان صدق أم غير اختاره كل من جناية وغرامة تلف اه (قوله كذلك) أي يغلب
بما قول المتن (فصدق بيمينه) ينظر على ذلك مال الحلف ليدفع لزيد كذا وقت كذا فينبغي الوقت ولم يدفع
شيأ وادى الجز أي لاصل عدم الحلف وحلف عليه صدق ان لم يعده ماله ولا حلف حشد كذا فادعوا ذلك
شعنا الشهاب الرمي سم ونهاية ومعنى قول المصنف (فصدق بيمينه) ولو ظهر غير م آخر لم يلف ثانيا كافي
البيان وارضاءه ان يحمل وهو ظاهر لثبوت عساهه باليمن الاولى شرح م د اه سم (قوله اذ الاصل) أي قول
المتن وشرط الخ في التلفي وكذلك في النهاية الا قوله والايجب الخ (قوله فمن لم يعرفه مال الخ) أي يجب الوقاء
منه بان وجب بعضه بوقاه من القلس وهو ما اذ على ثاب بيمينه وحاجته للتثبت ومن الزائد المالك والحدام
والسكن وأما البنية على ماله اه عن قول المتن (وتقبل بنية الاصل الخ) كافي في شرح العباب ولا
يجوز للقاضي تأخير معامه حتى يحبس الا ان أمر به مولد أو يؤخذ منه اهذا أمر مولد به عدم جماع
الصدوي بعد طول المدة كما شعر عن فضلك العصر أنهم ممنوعون من قبل السلطان بعدم معامه بعد خمس
عشر سنة الا في حال بيم أو وثق أنه تمتع عليه سمعاهه وجهه ظاهر لانه لا يصرف الا بحسب ما تقتضيه
التولية اه سدير (قوله وهو جيلان) أي فلا يثبت رجل وامرأتين ولا رجل وبعين نهاية ومعنى (قوله
الابطال انحصار) ولو كان الحق لم يحصر عليه أو غائب أو متهمة علمت من بونته الخلف على الطلب وانما حلف
بعد اقامة البينة في ونهاية وسأقي الشرح قبيل التبيين اه (قوله مله لها) أي لليمن و (قوله مع بنته)
أي للتلف (قوله لان فيه) أي في الخلف قول المتن (في الحال) أي ون لم يقدم له حبس كسائر البنات اه
نهاية (قوله ان طول جوار الخ) أشار به إلى أن وجود الاختيار ثلاثة اما الجوار والمعاملة أو المرافقة السفر
ونحوه كإدراك ذلك الامر المؤمن غير معنى الله تعالى عنه حيث قال في ذلك الشاهد من جماعتهم قال بالدين
والصلاح فقال هل أشتبهوا هم ان عرف صبا حموه سمعاهه قال لا قال قول عاملته ما في الصغار والبيض اه
عرضه ذهاب بعد الامتور بنبني ان الامر كذلك (قوله ولان رد الخ) هذا الرد لا يأتي نحو كلام المصنف
المصرح بأنه من فرض قسمه ماله بين فرمائه يحتاج إلى البنية فتأمل فان ذلك ظاهر منه الا أن يجاب بان قول
المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة (قوله المصنف يصدق بيمينه) ينظر على ذلك مال الح د فدين
لزيد كذا وقت كذا فينبغي الوقت ولم يدفع شيأ وادى الجز ولو لم يصدق ان لم يعده ماله ولا حلف
حيث كذا فادعوا ذلك شعنا الشهاب الرمي رجما لله تعالى فان عهده ماله لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغي أن يجوز
فيه تفصيل الودعة بحيث يصدق في تلفه فلا حلف م د طول يعده ماله لكن عهده معاملة ماله فتقبل على
كجولو عهده ماله فلا يصدق ان خلاص مسئلة المتن أعني قوله فان لزما الدين في معاملة مال كسائر امه قرص فقبله
البيتون وتعلمها بقوله لان الاصل بقامه وقت طاعة المعاملة اه لا بد يصدق وان عهده ماله بعض معاملة ماله
لان تلك امه المالية لا تعلق بالطلاق بخلاف الدين الذي لم يبقا لماته فيه نظر والوجود هو القيل
هو الاول حزم م بالثاني وأما الاول بعد ذلك عن اقامة بعض معامه به (قول المصنف فصدق
بيمينه) ولو ظهر غير م آخر لم يلف ثانيا كافي البين وارضاءه ان يحمل وهو ظاهر لثبوت عساهه باليمن

وعناطة مع مشاهدتنا بالضر والاضافة الى ان ثبت على ثمنه اصوله لان الاموال التي في يده لا يجوز الاضمار على مجرد نفاذ الحال والشر
بعضهم في شأدي المراتك يومها مع من لها ان غيره لا يظنون على ما نحن عليه وفيه نظر اذ قد يستقضي عندهما كاد يطلع باصولها
لأنه لا يتسلط على المحرم نحو الزرع والمسوح وبعده قول الشاهد انه خير (١٤١) بياطه وكان الفرق بينه وبين شاهد الزكاة

مسيس الحجة هنا قال
وخرج شاهد الاصل
الشاهد بتلقاه الذي
لا يعرف له غير فلا يشرط
في نسخة ما لم يشر (ويقول)
شاهد الاصل (هو مفسر)
مع ما يأتي ولا يفيض النفي
قوله لا يملك شيئا بل يشبه
قوله لا يملك الا يتيقن له أو
لمونه و يتيقن ان لا يكتفي
منه بالاحمال كالغير الشرعي
خلافه باليقين بل لا يمين
بيان ذلك باليقين له وان كان
علما موافقا للقاضي لان
الاحمال ليس من وظيفة
الشاهد بل من وظيفة التفتيش
ليري نسبة القاضي ويحكم
بمقتضى كل ما يسمع ما يقفه
ولو ادعى غيره بمجمل بعد
ثبوت اصوله انه مالا
باطنا لا تطلب بهتة وطلب
حلقه لزما للجلسة على يقفه
ونحو مجبور ونا بوجهة
عامة لا بتوقفه على طرف
الجلسة على طلبة او غير
الغالب بان الشهادة بالسار
لا بد فيها من بيان يسمو به
في الشامل ولو تعارضت بينة
سار وبينه اصول فثبت
الاولى عند جميع متقدمين
وقد اخرجون على هذا جعل
في ما عرفه من قبل

أي الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقه مع ما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال
فاذهب فانك لا تعرفهما معا الا ترى انهما في الجامع بملسان قلبي في حق قال لهما اتسافى عن يعرفه كما له يعبري
(قوله ويخاطبنا الخ) صفة على حوار والواو بمعنى أو (قوله لان غيرهم) أي غير الحارم (قوله لا يظنون) أي
الغير والجمع باعتبار معنى الغير كما ان الاثر ادعى عنده وفي كاد يقطع باعتبار انقضاء (قوله نحو الزرع الخ)
أي من آثارها وأثار بز وجها بل من الاجابات لمصاحب لها لمصر أو اقامت مع حجر بها مشلا (قوله ويبعد
اقول لشاهد الخ) وقفا على العنقب والنهاية وخلافه للمعنى عبارة فان عرف القاضي أن الشاهد ذم الصفة
فذلك والا لافه اعتماد قوله أنه ما كذا انقضاء عن الادم وهو صرح بذلك عن الأشعة وذكر الشرائع في
الكلام على التوكيد أن القاضي لا بد أن يعرف أن المرء من أهل الخبرة أو أن يعرف من عدائهم أنه
لا يركب الا به وجوده ما قال الاسود ويثبت أن يكون هذا بانه انتهى وهو ظاهره (قوله وخرج) أي الذي
في النهاية والمختار (قوله شاهد الاصل) وهو اثنان كل منهما يوتيقي (قوله مع ما يأتي) أي ما تحذره
لا يملك الا ما يتيقن له الخ (قوله ويثبت في ان لا يكتفي منه بالاحمال الخ) وقفا على النهاية والمتبع ونلاحظ للمعنى عبارة بل
يجمع بين في واثنان فقول كمال الشافعي هو مفسر لعل الاقوت ومو ثابته قال الشافعي رحمه الله
صحيح لانه قد يكون مال كغير ذلك وهو مفسر كل يكون له مال غائب بحسب انصر فأكثر ولان قوت يوه قد
يستغنى عنه بالسبب ويثاب به قد تزد على ما يليق به فيصير مفسرا بذلك كالطريق ان يشهد له مفسر عاجز
الحجر الشرعي عن وفائه من هذا الدين أو ما في معنى ذلك انتهى وهو حسن له (قوله ولو ادعى) أي قوله ونحو
مجبور الخ لم يجمع قوله السابق ولا يخلط مع ما في قوله ولا يجوز مجبور والى أو فتي الخ الى هنا على
النهاية والخفي لا يستغنى عن قوله المذكور وسيل من التكرار (قوله ولو ادعى) أي قوله وتبعد اذا النهاية والخفي
عقبه ما منه ولو جدد في المال مالا فخر به لتخصيص رصده أخذ من مولا حق فيه لغير ما ولا يخلط المفسر أنه
ما واما المقر له على الاقرار انه لو جرح من اقرا ولم يقبل وان كذبه المقر له أخذ الغرامة مالا يلتفت الى اقرا
به لا تخلطه وكذبه في صرح فثبت ان آخر به لقائه انتظار قدومه فان صدقه أخذ ذموا لا أخذه الغرامة
ولو اقر لم يوجب له قبل منه حكمة قضاء كلامهم مصرح به الر واني وفيه والظاهر كما قال الاخرى أن الصبي
ونحوه كالفاسد انهم ان صدقه الولي فلا انتظار له (قوله ولو ادعى الخ) عبارة النهاية والخفي ولو تعارضت
بيننا اصول وملاءة فان كانت كاشه شهود احداهما ما جئت الاخرى فشهدت أنه في الحال على خلاف ما شهدت
به فيقضى ائتمار الصلاح بانه يعمل بالثبوت منهما وان تكررت اذ ان ينشأ من تكرارها راي يتولد كاد يتيقن
الاعصار يتحقق من بيتا اذا تكررت ان قال عرض قوله يعمل بالثبوت فهو بينة السار على ما يقفه وقوله
ولا تكاد الخ وان كان قوله يعمل بالثبوت منهما صادقة بينة السار والاعصار وفيه ما يشبهه شفا ان يادى أنه
ان لم يعرف له مال قدمت بينة السار وان عرف قدمت بينة الاعصار له (قوله أنه) أي الشافعي رحمه الله
فعلى عنه (قوله نص في الشاهد) أي قوله انتهى اذا النهاية عقيب ما نصه قال الزكاة في كل شيء
التي هنالك له عبارة الجبري على المنهج قوله لانه كذب أي ومع ذلك لو فحص النفي كفي وثبت الاعصار
اذ غاب الكذب والكذبة الواحد مثلا فالتشاهد بها كذا عنده مر (قوله بان الخ) يتعلق بالشاهد
(قوله على الخ) أي الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطأ الخ) أي في أدائه (قوله لم يترددها) أي
يستمر عن معنى النفي الذي ذكره له عرض (قوله نهروا) نهروا الزجر وقرف الامر بقله بالاداء فليس

فسلمت الثانية (تنبيه) قال الزكاة في كل شيء عقيب ما نصه قال الزكاة في كل شيء عقيب ما نصه قال الزكاة في كل شيء
لا وادى له آخر على انه يقول لا له وله وانا آخر ولا يفيض النفي فان خصه كذا وادى له آخر اخطأ الخ ولم يترددها له وقدر في بيان
الوارث يظهر ان لا يقدم ظهور مدليل لتجسيم النفي فلم يصدر منه وهو ليس الاعصار كذا لانه يظهر على ما سبقه قال ان في التجسيم
النفي فيه نهروا منه فلم يثبت

ويزعمونه أنه لا يقبل منه بعضهم وإن علم أنه الواقع وإدعاء ما قرء أن ذلك لا يوجد أفقدهم فهو راو عن فرض أن المفسر باطنا كذلك لأن من هذا ما لا يفتقر أمره غالباً (وأثبتت أسواره) ولوى غيبة نصيبه ما لا يتوقف ثبوته على خبره (لم يجز جسمه ولا مزمنه بل جعل) من غير مطالبة حتى يبرر ثلاثة بطلان الدعوى عليه (١٤٢) كل وقت أنه حدث له ما لا يحتمل وظاهر أن محله ما لم يظهر منه التعت

(قوله ويؤمنونه) أي من التعليل **(قوله وإن علم الخ)** أي التخصيص **(قوله وإدعاء)** أي الشاهد والمفسر
أهبطه **(قوله أن المفسر)** الأولي المدين **(قوله لأن من هذا الخ)** تعليل للغاية قول المفسر (وأثبتت أسواره)
أي عند القاضي (لم يجز جسمه الخ) أي بخلاف ما لم يثبت أسواره فهو جسمه ولا مزمنه معني ونهاية **(قوله أم)**
(هـ) أي الدلائل عبارة للمنفى والنهاية ولو ثبت أسواره فادعى بعد أم أنه استفاد ما لا يثبتوا الوجهة التي استفاد منها
فلم تخلفه إلا أن يظهر منهم أي للحاكم قصد الإثبات **(هـ)** **(قوله أنه)** أي من الدلائل **(قوله وعلم من كلامه الخ)**
أي حيث ترتب علمه جواز الحبس على ثبوت الأسوار **(قوله بغير المال)** يعني الصام **(قوله في كفارة الخ)** خبر
مقدم لقوله الحبس **(قوله لا في زكاة الخ)** والأولى في زكاة تقبل على غيره **(قوله وإن المراد الخ)** أي والذي يخبر
أن المراد الخ وأصل الأولى اسقاط لفظة أن عطفاً على جملة **(قوله شرح)** **(قوله وأخرج)** عطفاً على قوله ما يشرط الخ
(قوله إلى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين **(قوله لا يحبس)** أي قوله ما لم يختر في المنفى الأولى ولوقيل إلى
والمرضى وقوله لا مرضه وكذا في النهاية الأولى حتى إلى ولا كتاب **(قوله مطلقاً)** عبارة لغني ثم الأصل
ذكر أن كان أغيره وإن علة الحبس بدين الولد كذلك وإن فعل ولو مغيراً أو زماً لأنه عقوبة ولا يعاقب الولد
بالولد ولا فرق بين دين التفتق بغيرها أه زكاة النهاية وما يجرى عليه الحواشي الصغيرة تبعاً للفرق إلى من جسمه فلا
يتمتع من الأداء فيجوز الدين عن الاستيفاء ودفع الجز عن الاستيفاء لأنه ثبت في الولد المال أخذه القاضي
فهرأمره في الدين وقضيه أه لو أخذه مناداً كنه جسمه لا شك في الحال وهو ما عده الزكشي
ونقله عن القاضي لكن قوله لا يعاقب الولد بالولد بأه **(قوله بل يقدم حتى المستأجر على غيره)** قال
السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استأجره عن كل حضوره للحاكم يعطل حق المستأجر بأن
لا يحضر ولا يمرض باتفاق الأصحاب على احتضار المأذون من وجوبه ما كان من حرجه لا إجازة أم
ينظر ويؤخذ من قوله أن الموصى ينفقته كالمتأجر أن موصى به لمدة معينة والاحتكال وجهه معني ونهاية
(قوله) ويستوفى القاضي كذا في المنفى وعادة النهاية ثم القاضي يستوفى عليه مدة العمل فإن خالفه
فعل ما مرأه **(قوله)** فهنا مرتبان وقضية عبارة للشرح والمنفى أي هنا مرتباً بقاعدة **(قوله لا يردوا)** أنظر
ما مر جرح الخبير فيمنع أنه لا يتأق في المخذرة والمرضى أه وشدي وذلك أن قولاً لكل منها أوردوا
بحسبه **(قوله ولا حبس)** أي وإن وجب المال للعماله الولي أو الولي كحل حبس عبارة للمنفى وبجسب الانتهاء
في دين وجب بعملاتهم أه وعادة النهاية ولا العقل والجنون ولا أئوه والوصي والقيم والوكيل أي لم
يجب بعملاتهم أه قال عرش أي فأن وجب بعملاتهم حبسوا والخبير الوصي والقيم والوكيل أي
والأب **(قوله وأجره الحبس الخ)** عبارة للنهاية وأجره الحبس والسجن على المبرور ونفقه أه في أه أي
أن كان له مال ظاهر والأقرب يستمال ثم على مياسير المسلمين فإن لم يقرر الحبس ورأى الحاكم ضرورة
أغيره فعل ذلك وإن زاد مجموع على الحد لا يمرضه فأنه يلحق بغيره من الأول في تقيده إذا كان جليحاً يجرى
على الحبس وجهان أحدهما جواز أن اقتضته بمصلحة أه قال عرش قوله حتى يبرأ من الأولى أي فأن
خالفه فقل حين ما تفرغته أه **(قوله ولو لم يهد)** أي الحبس (فيه أي الدين **(قوله كذا قيل)** واجمع إلى
قوله ولو لم يهدفه الخ **(قوله فرمته)** أي هذا القول **(قوله كسر)** أي في أوائل الباب **(قوله بغير الله)** أي
الفرع **(قوله أو لم لها)** اقتصر عليه النهاية والمنفى **(قوله وللحكم)** أي إلى الفرع في النهاية الأولى ولا
الأولى **(قوله من ضره بغيره)** في شرح مدر وفي تقيده إذا كان جليحاً يجرى حبس وجهان

والأضرورة من كلامه
جواز حبس المدين ولو على
زكاة أو عسراً لا كفارة لها
تؤدى بغير المال قاله شرح
لكن نظره في خبره والذي
يجب في كفارة قوره به عين
فيه المال الحبس لا في زكاة
تقبل السقوط بأدلة تلف
أو نحوه وإن المراد بالقدر
ما شتر على من دخلها
داراً بالعبارة وأخرج
المضر وبه على ثبوت
أسواره ثم لا يعقب أصل
لفرضه مطلقاً ولا من
وقعت العبارة على عينها
تعدو العمل في الحبس بل
يقدم حق المستأجر على
خبره ويستوفى القاضي
عليه أن ينفق به بما مرأه
ولو قيل إنه يجب الحبس في
غير وقت العمل كليل لم
يعد ولا مرض لا يمرض
له ولا يمرضه ولا من سبيل بل
لو كان لم يردوا ولا يجرى
ولا غير مكلف ولا أولى أو
وكيل لم يجب المال للعماله
والأجبر ولا فرق بيني ولا
سيده حتى يؤدى أو يبيع
بل يباع عليه إذا جرد وأجب
وشتن من البيع والقداء
ولا مكاتب لغيره فكأنه من
اسقاط من شأنه الدائن
ملازمة من لم يثبت

أسواره لم يثبت الدائن الحبس عليه إلا وأجره الحبس وكذا الملازمة على ما أتى قبل أقسم على الدين
ولو لم يقد في سببها أو في تفرز وتجاراً من ضره بغيره كذا قيل ويتفرز من غير من عرفه مالاً وشتن من الأداء من كماروسن جسمه فاض
لا يطلق الأرض ما تفرز به ويثبت أسواره ولا يخرج بغير الله الأضرورة كدعوى أو رد جوابه والذي يخبره حيث لم يجرى حبس الأبد لا بعد
جسمه فينون لم يكن بغيره كالتفرز يفتقر إلى ما أتى به بعض من فوضه في الدعوى لا أن الحق ثم يثبت ولها حكم مع حبس المبرور بما يرى المصلحة

يلزم
لا يرضى من كماروسن جسمه فاض
لا يرضى من كماروسن جسمه فاض
لا يرضى من كماروسن جسمه فاض

قال الموت اه سديع **(قوله مفسلا)** قال في شرح العبابي يؤخذ من فرضه هذا في المفسل السابق ثمة بقه
 انتم اشترى سلعة في ختمو فتمثل الثمن وأكثروا المشتري لا تملك غير هاولا دن عليه غير الثمن لم يكن
 البائع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهي لم أومن دجهما شأ لا تكن قد علمت ان كلاهم صريح في ترجيح
 هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم ان الأوجس وجهي فيما لو لم يتعدوا استيفاء العرض بان تجده بعدا غير
 مال يفي بدونه بخوارث وأصطادا أو ارتفاع قيمة أمواله انه لا رجوع لانه غير مفسل الا أن به ضم الغزالي
 الخ وقوله لم يكن البائع الرجوع في السلعة أي ما لم يقع بغير كاي من مباحث الخرج الغريب السابق اه سم
(قوله بشر وطماخ) أي الخ **(قوله من غير ما كم الخ)** أي لا يحتاج في الضعف الى حكم ما كم بل يفسخ نفسه
 على الاصح ولو حكم ما كم غنم الفسخ لم ينقض كايهم المفسفون قال الاصطعري ينقضه مفسف ونهية
(قوله بخوفه فمسته) أي البيع أي اذا بطلته أو رجعت في المبيع كل وجهان أي السلم أو اقترعته كايهم
 الزركشي اه نهاية **(قوله أرددت الثمن الخ)** عبارة المتخ كذا وردت الثمن أو وضعت البيع فيسفي
 الامم اه **(قوله لا يخل)** أي كونه الامم **(قوله وتديب)** الى التديب في النهاية والمغني الا قوله لان النص
 الى المتن **(قوله من موله)** أو موكه قال سم ع ج قد يستشكل تصور ذلك لان في لا سلم المبيع حتى
 يقض الثمن ويمكن أن يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه ولم البيع والخر
 على المشتري بفسل ففسد هذا الضعف الى الوي ثم التصرف في المبيع المولى ولولا الضعف لما تمكن من
 التصرف به اه أقول ويمكن أن تصور أيضا اذا باع نفسه ثم غير عليه سلعة أو جود وقد في المبيع
 قبل قبض الثمن ثم غير على المشتري بالفسل فيسفي الى البائع الفسخ اه ع **(قوله)** أو يكون سكا تبا أي
 بان باع لغيره شيئا ثم غير على المشتري بالفسل فيسفي على المكاتب الفسخ عاية على السبله من ما يق عليه
 درهم اه ع **(قوله)** أو بعضه عبارة النهاية وكذا استرداد المبيع اه استرداد بعضه لا مفعلة لغير ما اه زاد
 المغني ويشد الأذرى الرجوع في البعض عاية الم يحصل به ضرر بالتشخيص على القراء وقال السبكي
 لا يلتزم ذلك واقصر عليه شذوذ في شرح الروض وهو المخذ اه **(قوله واسترداد المبيع كله أو بعضه)**
 هذامع قوله فسخ البيع يقتضي ان فسخ البيع في جمع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد
 يقتضي رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فضفه وفيه نظر فاعرجم ولما قال في العبابي ولو اراد
 الرجوع في بعض المبيع بطله في شرحه بقوله لانه أشنع لغير ما من الضعف في كله اه فلعزل مراده هذان
 المرادان فسخ البيع في كل المبيع أو بعضه اه سم **(قوله لهما)** أي للصحيحين **(قوله وفي أخرى)** أي لهما
 أيضا **(قوله أو اشترى شيئا)** أطلق على قوله أفسل **(قوله ولم يسلمه البائع)** أي ثم غير على المشتري **(قوله)**

مفسلا كلياتي أول الغرض
 أوحى (يجز على المشتري
 بالفسل) أي بسبب فلامه
 بشر وطماخ (قوله)
 أي البائع من غير ما كم
 حيث لم يحكم ما كم عن
 الفسخ (فسخ البيع) فهو
 فسخه أو فسخه أو فسخه
 أرددت الثمن أو فسخت
 البيع فبالبائع لم يحكم
 مما ياتي وتديب الفسخ
 نان يصرف عن موله أو
 يكون كاتما والفسل في
 الفسخ (واسترداد المبيع)
 كله أو بعضه يضارب
 بالباقي لغيره المتفق عليه اذا
 أفسل الرجل ووجد البائع
 سلعة بعضها فهو أحق بها
 من الغرماء ورواية لهما
 من أولك ماله يفسخ عند
 رجل وقد أفسل فهو أحق
 به من غيره وساق فاض بان
 الثمن لم يقض وفي أخرى
 أفسل رجل ففسل أو مات
 ففسل للمناع أحق بمتاعه
 وأفهم كلامه انه لا رجوع
 لو أفسل ولم يصرف عليه أو
 غير عليه شيئا أو اشترى
 سالخر الا ان جعل ماله كاي
 مر فثبت بشر وطماخ الثانية
 أو اشترى شيئا بعين ولم يسلمها
 البائع فطالب بها ولو افسخ
 لان النص لم يرد

الاف المبيع الخ) أى وما هنا نحن وقد يقال حاصله موافق للنسب نعم البائع لا فلاش المشتري ولو وقع الفسخ
هنا المكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل رد عليه مسئلة السلم الآتية اه سم (قوله وما الخ) به
أى مما سمعته بقوله وسأولها وضأت كالبيع اه ع (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا فى النهاية واذ صر
المغنى على الفسخ (قوله من علمه الخ) أى بالفور به عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كارد
بالعب بل أولى لأن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال عرش قوله بالفور به وكذا لو ادعى الجهل
بالخيار بالأولى وفى النهاية ولو ما عن الفسخ على المالم يصح ويحل حقمن الفسخ ان علم لان جهل اه
قال عرش قوله لان جهل أى لان مسئلة مما يخفى اه قول المتن (بالوطه) واذ قلنا بدم الفسخ به هل يحسمه
عليه أو لا يظهر الأول لبقائه أو لم يرد على ما فى الفسخ ولا حديثه لاختلاف فى أنه يحصل به الفسخ أولا اه
عرش قول المتن (ونحوها) كالمبتدأ والابوة والاقراض (قوله وتلقوا الخ) ويحل الخلاف اذا نوى بالوطه الفسخ
وقلنا هذا الفسخ لا يقتضى إلى ما حكم بكم ولا فلا يحصل به قطعان به بمعنى قال الرشدي قوله ويحل الخلاف
أى فى الوطه بقرينة بعد ما الاعتان والبيع فالخلاف بقرينة مطلقا اه (قوله كالأهب) أى لفرعه
(قوله اذهى الخ) كالبيع الخ) أشار به إلى ان السلف تقيد به لا تنطير به ولا يدخل الصدق وعرض الخلع
اه عرش (قوله نحو السلم) بأن أنس السلم المفسد الفسخ واسترداد رأس المال اه سم (قوله نحو السلم
الخ) كذا فى الدرر وأما حجة ثم يقضى على جرحه فى الرجوع فى البار بالفسخ فتزىلا للمنفعة مرة العين
فى البيع أو لم يدهم فوضا أو رأس مال سالح أو مؤجل قبل ثم يحجر عليه والرهام بانه بالشروط الآتية
فله الرجوع فيها بالفسخ اه معنى (قوله والقرض) أى وان كان لا يتعين فى القرض الفسخ بل فى الرجوع
وان لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله فى الخلى اه يجبرى (قوله لمعوم الخ) كذا فى كور (قوله قوله
على الله عليه وسلم) لا على رجل أنسلى أو لم يدهم فوضا أو رأس مال سالح أو مؤجل قبل ثم يحجر عليه والرهام بانه بالشروط الآتية
الثانية (قوله ونحوه) كالمبتدأ والابوة والاقراض (قوله وتلقوا الخ) ويحل الخلاف اذا نوى بالوطه الفسخ
النحو الأول لا يستحق الهدية والصدقة وان لم يدخل بالسخو الثاني (قوله) كالتسكاح صورته أن يتزوجها
بغير ذمتهم يشترط بانه يحجر عليه فليس له الرجوع فى بعضه كذا فى كور كان الصدق فسخا فله ان يفسخ
للمقدور طالب به بعدا بخبر موثرنا بخله أن يتألفها على عوض فى ذمتها ثم يحجر عليه بالفسخ فليس له فسخ
عقد الخلع والرجوع فى المأثوم وذا الصلح عن المأم أن يسحق عليه قصاصا أو يسأل عنه على دين ثم يحجر
على الخاني فليس للمعتق فسخ الصلح والرجوع للقصاص عرش تضمن الصلح العفو عنه وعبارة الشورى
قوله كالتسكاح ولو قبل النكاح ولا سلك عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلمه عليه بعد ولا
فصل المأم ما هو التالف فكذا الخلع اه أى ليس ذمتى تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفى
الخلى تقيد بكونه بعد النكاح وفى القلبي فى ما وافق الشورى وعبارة وسواه فى الخلع قبل النكاح
وبعد والتعليل فى النكاح لا غلب انتهى اه يجبرى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية وأما
فسخ الزوجة بأسرها زوجها المهر أو النفقة كسأى فى بابها فلا يتضمن بالجره وقوله بالمهر أى قبل النكاح
وقوله أو النفقة أى مطلقا قال عرش وهل لها حق صورة الجرح الفسخ بغير ادعاء جرح الفسخ مادام المال
باقيا فلا يفتق أسدوله إلا بقية أمواله فسيقتل والقر بثلث اذمن الجائر - لو شال له أو رافعة
مضى الغرامة أو ارتفع بعض الأسعار وأما الفسخ بالنفقة فليس له إلا بعد فسخه أو له معنى ثلاث أيام

هنا ان المراد ان فسخ البيع فى كل المبيع أى بعضه (قوله أى المبيع) قد يقال حاصله موافق للنسب نعم
البائع لا فلاش المشتري ولو وقع الفسخ هناك من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل رد عليه مسئلة
السلم الآتية (قوله أى المبيع) فبما ان البائع هنا لو فسخ كان الفسخ فى المبيع أو شاق فله سلك هذا
من الحق وأيضا فانظر الثانى شامل له هنا فتعلق الأول ذكر فردا يحكم المأم اه (قوله نحو السلم) بأن أنسلى
المسلم لا يخلع المسلم الفسخ واسترداد رأس المال (قوله والتسكاح) يتأمل وقوله لتعذر الخ الخ شامل (قوله

قوله أي الرجوع في البيع والحق به (شرط ١٤٦) منها كون الثمن في البيع والعوض في غيره ذنا (حالة) عند الرجوع وان كان

بذلك كما رأينا في النقطة اه (قوله أي الرجوع) أي البيع (قوله والحق به) أي من المعاوضة المحضة
(قوله والعوض في غيره) أي كالبيع فيه والبراهم المتر وضرة لأجرة ثم هذا من العطف على معمولي عامين
مختلفين يعرف واحد مع المتر المتر (قوله دينا) أي يتلافى ما كان غدينا اشترى منه النفس ههنا
التي دفعه وقدم بالثمن على الترمه اه ورشدي وقدم في الشرح مثله (قوله قبله) أي الرجوع (قوله
ولو اشترى الخ) غايته (قوله لان المثل الخ) علة اقتضى أي فلا يصح رجوع مال وجود الاجل لان الخ
(قوله في مصرف البيع) أي ووالحق به (قوله اجرة كل شهر) أي مثلا فثله ما يؤجله بانتهاء السنة اه سد
عمر (قوله عند اقتضائه) خرج به ما لو قال عند اوجه فله الفسخ اه عن (قوله فلا يتصور فسخ) أي لا اجارة
مطلقة الخ (قوله فسخ) أي المؤجل كور أي له الفسخ ولو افسس المستأجر في مجلس اجارة الفسخ فان اثبتنا
خير المجلس فيها أي على الرجوع استغنى به والافله الفسخ كجارة العين وان افسس مؤجر حين قدم
المستأجر غنمتهما وما ترمه على أي في ختمه الاجرة في يد فله مستأجر الفسخ فان تافقت ضارب بأجرة المثل
كتغيره في السلم ولا تسلم المحسنة بها بالمشار بلامتناع الاعتراض عن السلم في اذاجارة الفسخ في
المناف بل يحصل له بعض المنفعة المترتبة من بعضه بالضرر تكمل ما ترمه بل لاكتصافه فوبور كوب
اليه بل وتقل نصف الطريق لبق شرائع فسخ وضرب بالأجر بالذوق فلو سلمه المترم عينا يستوفي منها
قدم غنمتهما كالصنعة في العقد اه نهاية قول المتن (وان يتغير حصوله) لو حصل مال باصطدا دامكن الوفاء
مع المال القديم قال الفزاري لا رجوع ونسب ما بين الرضا فظاهر النص انتهى ع وشمل الاصطفا دار تقاع
الأسعار أو الأرا من بعض الدين اه عن (قوله ما واقع من من شرح العيب (قوله أي العوض)
أي الثمن ونحو السلم فيه (قوله فلا بد من تعذر به) كان الأولى اسقاط لفظ به يظهر من قوله الاتي أو تعذر
بغيره الخ ثم هو اليمين في النهاية والغنى (قوله في) فان لم يفسد في الرجوع في مقابل ما بقي به نهاية وغنى
(قوله بالاذن) أي اذن المجلس (قوله وهو متر الخ) فلا كان ساجدا ولا يئنه أو مفسر رجوع لم تعذر الثمن
بالأفلاس ثم انه وغنى (قوله والمثلية) أي في الضمان بغير الاذن (قوله أو تعذر الخ) على عقبة على لم تعذر به
ما لا يتحقق (قوله مثلا) أي ونحو السلم أو قول المتن (أو هرب) أي أو مات مملوكا أو متنع الثواب من التسليم نهاية
وغنى (قوله مع يساره) في كلامه الحلف من الثاني دلالة الاطراف اه سم (قوله من النقط) أي يتلافى السلم
في صورته أو لا يجوز الاستبدال بغيره فله الفسخ اه ثم عبارة النهاية ودخل في الضابط عند السلم فله فسخه
ان وجد رأس ماله فان لم يفسد بل يضارب بجهة السلم فيه لم ينقطع ثم بشرى منه بما يخصه من لو جد
في المال لا تمتناع الاعتراض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته من ينفذ حق غير النفس في حقه أولى وإذا
فسخ ضارب رأس المال وكسبه ذلك اذ لم ينقطع السلم فيه أن يقوم السلم فيه فان ساوى عشر من والدون
منه المال أقره عشرة فان خص السعر قبل الشراء ما ترمه في ما يجب حقه ان وفاته والا فبعضه وان
كان متوقفا من قبل شيء فالتمه ما لو اقره السهم لم يزد على ما ترمه ولو تلف بضرب رأس المال وكان مما
يفرد بالتقدير جرم بابقه وضارب بابق السلم فيه اه (قوله من نحو المنع) أي كالهارب بيل (قوله
بالسلطان) أي الحاكم نهاية وغنى (قوله عن) أي السلطان (قوله في الاشتناع) أي وما عطف عليه من
الهرب (قوله على ما قبله) أي التعذر بالأفلاس (قوله بذلك) أي الاشكال (قوله الشرح) أي الحلال الحرام
وبتبعه النهاية والغنى (قوله لان هذا الخ) فعلى عدم الدفع (قوله فرض هذا) أي الأفلاس (قوله فلا بد من
ذلك) أي ترجيح الامتناع على ما له قال البيهقي الآن يقال بل يضر كون الأقسام أعظم من القسم كاترره

والعوض في غيره) كالسليم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلا فيه الخ) فقول الشرح وكذا بعده على
وجه صحته في الشرح الصغير هو الأصح شرح مد (قوله مع يساره) ففيه الحلف من الثاني دلالة الاول
(قوله من النقط) أي يتلافى السلم في صورته أو لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مؤجلا فيه ولو اشترى الاجل
لم يبعد الجريان أو جلا
يطالب به في مصرف البيع
له دون الترمه من هذا
أخذ ان الصلاح يوافقه
الاسنى في غير ان الاجارة
السنى يستحق فيها أو كل
شهر عند اقتضائه ففسخ
فيها لا امتناع قبل انقضاء
لعدم المطالبة بالارز وبعده
لقوان المنفعة المتوقفة عليها
كتلف البيع وهكذا
شهر فلا يتصور فسخ الا
ان كانت الاجرة حالية أي أو
بعضه حال اذن أجزأ
بأجرة بعضها مؤجل وبعضها
حال ففسخ في الحال بالنسبة
كالمستعبر (وان يتغير
حصوله) أي العوض
(بالأفلاس) فلا بد من تعذر به
يكن كان به رهن في الثمن
عادة ولو استسدا الرضامن
بالاذن وهو متر أو به يئنه
على موكدا بغيره على الأجرة
والمنه فيه مضاعفة لا تظفر
بها أو تعذر بغيره كان
انقطع جنس الثمن أو
(امتنع) المشتري مثلا (من)
دفع الثمن مع يساره أو
هرب مع يساره (فلا فسخ
في الأصح) لجواز الاستدفاع
من الرهن أو الثمن
والاستبدال عن النقط
ولا يمكن التوصل إلى أخذه
من نحو المنع بالسلطان
فان فرضه بخسره فنادر
*(تنبيه) ما ذكره في
الاشتناع فتر اعلل ما قبله
مشكل فان صور الاشتناع
الأفلاس من امتنع لان هذا

شحننا
فلا تفتي
هذا شرط طلق المحجور عليه فلا ياتي ذلك

شخصاً العين يرى اه قول الماتن (ولو قال الغرماء) أي غرماء المغلس إن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله) من مال
 المغلس الحقول الماتن وتكون المبيع في النهاية والغلسي (قوله) لا قسم (الح) أي في التقديم مطلقاً أي من مال
 المغلس وأموال الغرماء وأما قوله وتسد يظهر الح فهو راجع بخصوص التسديد من مال المغلس (قوله) وبه
 يفرق (الح) أي باحتمال ظهور غرماء آخر وفي شرح مدر ولو قدم الغرماء الماتن من يدينه سقط حق من
 المهورن بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد كدلالة في العين وحق
 الماتن في بدله انتهى وأقول إن كان لظهور غرماء راجح الماتن أشكل - فوط حقول يرضع الفرق سم
 على ح لكن الظاهر عدم راجحة لأن حق الماتن مقدم على الغرماء فلم يفرقوا بتقديم الماتن من شأني رجع
 به عليه كتحليل في مسألة القصار اه عش (قوله) لا تقسم أي عقد الأجر خصوصاً المسئلة أنه لم يفعل
 المستأجر عليه وهو القصار أو بصور ذلك بما لو قصر بالثقل وزاد الثوب بسبب القصار فإنه شره بالزيادة
 ونقل الأرس عن شيخنا الزبائي تصويره بالصورة الثانية اه عش (قوله) فإنه يجب (ظاهره) سواء قالوا
 من مال المغلس أو من مالنا كلامه في شرح العباب صرح في ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغلس صرح
 في ذلك (قوله) لو كان المشتري أي شيئاً (قوله) وقال الورثة أي لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله)
 أجب أي نحو البائع الفسخ أن أراد (قوله) أجبوا أي الورثة فثبت على نحو البائع الفسخ (قوله) مع أنه
 الح أي الوارث (قوله) خلقته موته فله تخصيص المبيع نهاية ومعنى (قوله) فيه أي في أخذ من مال الوارث
 أي اختلاف الغرماء (قوله) وإذا ذأب أي نحو البائع (قوله) لم يرجع أي فيما إذا قدمه من مال المغلس وهو
 محل المزاغة وأما إذا قدمه الغرماء أي أو الوارث من مالهم أي أو باله فلا كلام أنه لا رجوع اه سم (قوله)
 لتقصيره حيث أخرج الرجوع مع احتمال ظهور رماحه وهو يؤخذ من التعليل أنه في الحال بائناً راجحة
 وليس كذلك اه نهاية أي لا فرق بين العالم والجاهل عش (قوله) لم يرجع (ظاهره) عبارة تلحق بالنهاية
 وتوابعها النحن أحد الغرماء وكلهم أوجبني كان له الفسخ لما في ذلك من المتواسط فاقطعتان لاجل التبرع
 ثم ظهر في آخر لم يرجع فيما أخذ ما أوجب غير التبرع فلهذا يظهر أن راجحه أن كانت العين بائناً
 يرجع فيما يقابل ماؤ وجهه في أحد احتمالين يظهر راجحه لأنه مفسر حيث أخرج الرجوع مع احتمال
 ظهور غرماء راجحه اه (قوله) المتبرع أي من الوارث أو الغرماء أو الأجنبي اه عش (قوله) من ماله

فله (الفسخ) في شرح مدر ولو قدم الغرماء الماتن بد منه سقط حق من المهورن بخلاف البائع كما تضمنه كلام
 الماوردي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد كدلالة في العين وحق الماتن في بدله انتهى وأقول إن كان
 لو ظهر غرماء راجح الماتن أشكل - فوط حقول يرضع الفرق (قوله) وقد يظهر (الح) هذا مع قوله من مال
 المغلس أو مالنا بقضي مزاجه من ظهر إذا قدمه من مالهم لكنه خلاف قوله هذا ولم يرجع فيما أعطاه
 المتبرع (قوله) فإنه يجب (ظاهره) سواء قالوا من مال المغلس أو من مالنا كلامه في شرح العباب آخر الباقين
 الكلام على ذلك صرح في ذلك خصوصاً ما نقله عن ابن شهاب في راجحه (قوله) لا تقسم (الح) أن كان المراد
 تقدمه على جميع الغرماء من يظهر بعد فسخ ذلك أنه لا فسخ مطلقاً فصوله الحق بكل حال خلاصته في
 الجواب إلى قوله لو قال الغرماء ما ذكرناه لا يمكن من الفسخ مطلقاً وإن كان المراد تقدمه على الرجوع دون القاتن
 فلا وجه لاجتماع احتمال ظهور الماتن (قوله) مع أنه خلقته موته (قوله) لم يرجع (ظاهره) عبارة تلحق بالنهاية
 الحقوقي التي على الميت ولا يستحق الوارث إلا ما فضل منه على الحقوقي نصف الماتن أو نصفه بالبيع من
 ماله بشبهه لو قد يكون له غرض في إعطائه (قوله) لم يرجع أي فيما إذا قدمه من مال المغلس وهو محل المزاغة
 وأما إذا لم يرجع من قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام أنه لا رجوع لعدم الرجوع للعين أي لما يقابل ماؤ وجهه
 به منها هو الثاني احتمالين نقله ما في شرح الروض عن المطلب قال أنه أو جوازي في كلامه إشارة إلى أنه
 لكن الموافق لكلام الماوردي إلا أنه لو قدم الغرماء الماتن بد منه سقط حق من المهورن بخلاف
 البائع فليتأمل (قوله) لم يرجع (ظاهره) (قوله) لم يرجع (ظاهره) أي فيما إذا قدمه من مال المغلس (قوله) المصنف

(ولو قال الغرماء لا تقسم)
 وتسد بالثمن من مال
 المغلس أو مالنا (قوله) الفسخ)
 لما فيه من المنسبة وقد يظهر
 غرماء آخر وفيه يفرق بين
 هذا ومال الغرماء المقصود
 لا فسخ وتقدم بالاحوط فإنه
 يحتمل أنه لا ضرر عليه بغير
 ظهور غرماء آخر لو تقدمه
 عليهم ولو مات المشتري
 مقسلاً وقال الورثة لا تسع
 وتقدم من التركة
 أجب أو من مالنا أجبوا
 واستشكل بان التركة
 ملكهم فأى فرق وقد يفرق
 بأنه إذا أخذ من التركة
 يستعمل ظهور رماحه
 خلاف ما إذا أخذ من مال
 الوارث مع الخطأ فتميزه
 فلم ينظر في المنفعة وإذا أوجب
 الغرماء أو الوارث فظهر
 غرماء يرجع العين لتقصيره
 ولم راجحه فمما أعطاه
 له المتبرع من ماله

لانه وان قيل يشعوره في ملكه الغننى لكنه (١٤٨) تخدري وانظر لها ما يتعلقون به داخل في ملككم حقيقة (وكون المسيح قائما في ملك

أى لاسن البركتاه عس (قوله لانه) أى أعطاه الحقول المنز (وكون المسيح) أى أو نحو سود (قوله
 في ملكك المشتري) أى الغننى وهو يظهر فيما لو اتفقنا على ما هنا فلو اختلفنا في البقاء بعد مصل يصدق
 المشتري أى أو البائع فيه نظر والأقرب تصديق المشتري في عدم بقاء ما إذا كان ما يستهلك كالأطعمة والأثاث
 ينفق على عبده بقاء ما فإلما يقسمها صدق البائع فله الفسخ (عس) (قوله فلو باعته) أى المشتري يبتاع (قوله أو
 أقرضه) أى أو اقتضه من غيره على (قوله أو وهبه الخ) أى أو اقتضه من غيره على ما به ونفى زائدا من أذبحه لغير
 لا يصح تصرفه بأقراض أو هبة اه أى ففي كلامه مذهب من الثالث ثلاثة الأول (قوله جازة الرجوع)
 خلافاً للنهاية والغنى والشهاب الربى في القرض والهبة وفانما هم في البيع (قوله جازة) أى البائع الغننى
 يكلو ظهر وعبارت شرح الروض في صور البيع فالبائع الرجوع فيه كالشئرى اه سم وما نقله عن
 شرح الروض نقله النهاية والغنى عن الماوردي (قوله أو زال ملكه) أى قبل الجواز بعده لا يصح زواله اه
 سم ثم قوله المذكور إلى قوله وفارق في الغنى والنهاية (قوله لم ياد بولو عوض وجبره ما إذا أوجر عليه اه
 نهاية (قوله الرد بالعيب) أى حيث رد البائع عن ملك المشتري ثم عاد إليه علم العيب القديم فله الرد به
 (قوله ولو جوع الصادق) أى فيما إذا أسدقها شيئاً من ملكها عن غير عاد إليها من الغننى قبل الفسخ فله
 الرجوع المذلل الثاني (قوله في الأدب) أى في الانلاس واليه قوله (قوله في الانسب) أى في الغلب
 والصدان (قوله) وبدلها) انظر في صور رد البائع ويوجب بأنه علم العيب وقد نقلت أو عتق مثلاً رجوع
 بالارش اه سم (قوله وعلى الرجوع) أى على القول للرجوع من جواز الرجوع اه عس أى في
 الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) إلى قول الممنوع في النهاية والغنى والاقوة واستثنى إلى المتن (قوله
 بمعاذ الخ) أى ولم يوف الثمن إلى بائعه الثاني فيما يتوقف (قوله من هذا الشرط) أى شرط البقاء في ملك
 المشتري (قوله أو فوات) مصل على قوله بائعه يتوقف (قوله يتوقف) أى كبيع والهبة فيما يتوقف
 (قوله متلا) أى والامتنع (قوله ولم يعد لرق) أى فلو عاده بان عجز جواز الرجوع عنها يتوقف (قوله واستتدل
 الخ) أى قبل الجواز خلافاً لهذه الامور بعد على ما تقدم سم وعس وقوله على ما تقدم لعله إشارة إلى نفوذه
 بعد عند الشارح دون النهاية والغنى بعبارة الشهاب الربى كس (قوله كآلة الصنف الخ) عبارة النهاية
 والغنى والاستتداد كالكتابة كآلة الروض واسلها وما وقع في كتابه من الصنف من الرجوع لعله غلط من تألفه
 صفاته قال في التصحيح أنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستتداد اه قال عس قوله لعله غلط أى أو يحمل
 على الاستتداد بعد الجواز اه (قوله الانسب) أى الاستتداد كالكتابة (قوله أو كذلك هنا) أى وحق
 الرجوع لم يكن ثابتاً حين تصرف المشتري لأنه ثابت بالانلاس والجبر نهاية ونفى (قوله ونحو التدبير)
 إلى المتن في النهاية والغنى الاقوة استند إلى قوله الآية (قوله ونحو التدبير) أى وتعلق العتق بها يتوقف
 والكتابة الفاسدة عس (قوله لانه) أى ما ذكر من التزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) أى من المتن

المشتري إلى رواية من أدرك
 ماله بعينه (قوله) بائعه من غير
 عتق من خيار البائع أو
 خيارها أو أقرضه أو
 وهبه لولم يزل له الرجوع
 تنزل بالقدرة على رده لملكه
 مسترته بقاءه ملكه أو زال
 ملكه عنتم فلا يرجع
 كجلى الروضة واتقاء كلام
 الثمن وهو ظهير ما يأتى في
 الهبة والرد وفارق الرد بالعيب
 ورجوع الصدان بالاطلاق
 بأن الرجوع على الأولين
 شخص بالصين دون البذل
 وبالأزال زالت الصين
 فاستعصبز والها يتصله
 في الأخيرين فانه عام في
 العين وبدلها فمزل بالزوال
 وعلى الرجوع العتق انصر
 له جمع ولم يزل عاده معاوضة
 محضة قدم التخليلان
 حقه أى أو في الخلاف في
 جواز رجوعه بخلاف الأزل
 واستثنى من هـ ذا الشرط
 مسائل فيما أنظر أو فاق
 ببسا بنو ميعوت أو شرعا
 يتوقف عتق أو وقف (أو
 كاتب العبد) مثلاً كالكتابة
 معصوم بعد لرق أو استولد
 الامنة اتفاقاً كآلة المصنف
 وان أنق بمخالفه (قوله
 ورجوع) غرضه من
 ملكه مسافعا بعد الأخيرين
 وحكمه فيها وليس البائع
 فسخ هذا انصر فاقتراف
 الفسخ بقرينة مشبوهة
 مقفلاً على بعد الشرع ولا
 كذلك هنا (واختار التزويج)
 ونحو التدبير إلى الرجوع

لانه لا يمنع البيع واستفيد منه خلافاً لما ذهب إليه الأصناف من بيعه

(أو البائع) بعد القبض (فه) اما المأطو به بثمنه أو (أخذوه مضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) التي استحقها المشتري لها اذا ما سوي مع قطع يد مائة وبنسبة ما تسين وقد كان اشترا مائة أخذ مضارب بنصف الثمن وهو حسن ولم يعتبر المقدور بيده وهو قيمة مثلا لمز أخذ مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه هو محال (١٥٠) وألحق البائع هنا بالاجنبي لان اختياره تحتلته بنسبة ثمنه (وحماية المشتري)

كل زوج الامانة والعهد
(كاشق الاصم) لأنه وقع في ملكه قبل تعلق حق الغرامة كذا وقع في عبارة شراح وقوله قبل الخ لا مدخله في التعليل بل يوم خلاف المراد وقوله لو وقع بعد ثبوت الرجوع بان التالف لم ينعقد فلو وقع بعد تعلق حقهم بولدين يصير كل واحد واضح لان المبيع قد تعلق الغرامة فلا وجه لثمنه منهم المقتضى به ليقدر جوع البائع بأرضه وقت بعد تعلق حق الضحية فيضارب به لتمكن ذلك لكنه بعد من كلامهم (ولو تعلق أحد البدين) مثلا بين صفة واحد وتوهمهما كل صينين يفرد كل منهما بعد (ثم أفلس) ويحرج عليه أو يكلف الجاني ولم يقض البائع شيئا من الثمن (أنشد) البائع (الباقى مضارب بحصة التالف) لانه ثبت الرجوع في كل منهما ويعتبر نسبة كل من قيمة التالف وقسمه الباقي الى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بحصته من الثمن ويضارب بحصة التالف منه لكن الصير في التالف باق

ولو ضاع المقتضى قبل الجوع من الجاني الاجنبي أو البائع كان البائع اذا رجع المضارب بالتقص شرح العباب اه بنم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) اي بان كل العناية أرضه مقدرة اه مغفر وبأن في الشرح مثله (قوله) التي استحقها المشتري اي المقتضى والضمير يرجع الى نقص القيمة لا لاصل البائع يرجع بالارض وهو جزء من الثمن نسبتا اليه كمنفعة ما من العيب من القيمة لها والمقتضى يرجع اليه بنسبة القيمة وقد يؤدي الحال الى التقاض ولو في البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشدي عبارة عس قوله التي استحقها المقتضى اي ولو لم يأخذ من الجاني باثنا كان أو غيره اه (قوله) اذا ما سوي (أي الرقيق) (قوله) اشترا (أي المقتضى) (قوله) بعد القبض (قوله) لا وقع الخ (أي تعيب المشتري) (قوله) وهو (قوله) اختلاف المراد (قوله) بعد ثبوت الرجوع (أي والجناية غير الثابت) ويحذف لا تصور بعدا غير لعدم محتمل محتمل اه سديد والمراد بثبوت الرجوع ثبوت حق الرجوع اي الجاني بدليل ما بعد (قوله) من جوارب (قوله) مطلقا (أي سواء وقع جناية قبل الجوع أو بعده (قوله) مثلا) يعني عنه قوله ومثلها الخ (قوله) مطلقا (أي قوله) وتفرقة النهاية (أي في) (قوله) كل صينين (أي كصينين) (قوله) يفرق الخ (أي يصح افراده (قوله) أو تلف بعد الجاني (أي قوله) كل اقتضى ليس يقدم به وقد سبق (قوله) ولم يقض الخ (أخذ من قول المتن الا فلو كان قبض الحق لكان (أخذ الباقي) أي جوارا اه سم (قوله) لما بينته) أو ضعف في شرح الرضا أو ضاق قبل فصل غرس في الارض اه سم (قوله) مثله) جميع مثال (قوله) كالمز (قوله) عداوة النهاية (أي قوله) لان الا فلا يصح بعد ذلك كل العين فلو أن يعود به بعضها كالمز تعلق النكاح قبل الفسخ ليعود بها جميع الصداق الى الزوج نأوته بضعة أخرى اه قال عس قوله جميع الصداق الى الزوج نأوته أي فمألو ففسخت بهما ونفسر بهما وقوله وبضعة الخ أي فمألو طلق اه (قوله) مضارب وان كان الخ (قوله) هذا دليل القديم القائل (قوله) لا يرجع به بل مضارب بما في الثمن اه نهاية (قوله) بالتلف) أي وبعد المبيع (قوله) بل يجرى ان (قوله) وان حصل في النهاية الاقوله لان فيه مضرا عليهم والى المتن في المضي الاما ذكر (قوله) مع بقائهما) اي ومع وحدة المبيع (قوله) مع بقائهما) هل به جرحنا من قوله تضمن أضافان المقتضى لوصف قبل الجوع من الجاني الاجنبي أو البائع كان البائع اذا رجع المضارب بالتقص وهو ظاهر ثم رأيت الجلال الباقي قال اذا ارأ المقتضى من أرض الجناية قبل ذكر وموقفا ما اذا أراض زوجهما الصداق ثم طلقها قبل الفسخ لانه لا يرجع في شرط الصداق فكذا اذا فلو وجبه الارض بعد ان قبضه ففاس الصداق انه يرجع بالارض ليضارب به جميع الثمن ما عاتى ويؤيده قول الاسفوق ولو وهب المشتري المبيع للبائع ثم أفلس بالثمن فللبائع المضارب بالثمن انتهى وانظر لو كان بنسبة نقص القيمة من الثمن أكثر من الارض كولو كان الارض خمسين نصف القيمة التي هي ما لو كان بنسبة نقص الثمن ألفا لكان الثمن ألفين وقد أفرأ البائع من الارض هل يضارب البائع بالارض على الارض (قوله) والبائع بعد القبض) وفي هذه الصورة يستحق المقتضى على البائع لوش الجناية ويستحق البائع على اذ رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة وقد يؤدي الحال الى التقاض ولو في البعض (قوله) ولو قال الخ) يمكن جعل كلام ذلك الشارح على ذلك بان يكون المعنى قبل تعلق حق الغرامة الذين منهم البائع به أي عليه احتراز اذ لو كان بعد تعلقهم بملكه لكانت تعلق البائع المقتضى لرجوعه تحتها (قوله) ولو وقع الخ) ينظر مع قوله السابق لو وقع بعد ثبوت الرجوع (ولو تلفت عند الباقي) أي جوارا (قوله) ما بينته) أو ضعف في شرح الرضا أو ضاق قبل فصل غرس في الارض (قوله) مع بقائهما) هل به جرحنا أكثر التستين

قيمة يوم العقد والقبض دون ما بينهما في الباقي ما كثرهما لما بينته مثله في شرح الارشاد فان كان قبض بعض الثمن رجوع الصك في الجاني كالمز قبل الوعد ثم رجع من السك تاروا البعض آخرى ويحذف ان كان قد قبض من غنمته فهو أو سوا الغنم من سبل وانهم تقهر بهوه على ما فيه اختيارا من التالف غير ما ادبل جيران مع بقائهما وقبض بعض الثمن فعلى الجاني رجوع في بعض المبيع بقسمه

البائع من الثمن فلو قبض نصفه وجعل في نصفهما إلا أن أحدهما كان له من شرا عليهم والتف بمعاذ كرس بشد فلو بقي خضع للمبيع وأراد
البائع الفسخ في بعضه مكن وإن حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للبراءة أنفع من (٢٥١) الفسخ في كل واحد والتمهل على الواجب

أكثر التفتين الله سم (قوله لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما إلا في قوله وإن تساوت الخ والفرد
واضح اه سم (قوله لا في أحدهما) يتأمل فيه فقد يقال إنما اشترى في الرجوع في نصفهما التقصيص
اه سم (قوله والتف الخ) وكذلك اقتضى بعض الثمن ليس بقدر كما أشار إليه في أوّل الفصل في شرح واسترداد
المبيع وبشدة اطلاع قوله فلو بقي جميع المبيع الخ (قوله ليس بقدر) انظر ما قد تقدم قوله لا يجوز أن الخ اه
سم أي فهو مكر ومعد (قوله فلو بقي جميع المبيع الخ) أي تعدد أو لا قبض شيأ من الثمن أو لا قول المثل (فان
تساوت قيمتهما الخ) أي أو العبرة في قيمة الباقي كما لا يمر من وقت العقد القبض وفي التالف باقلاهما كل
أنفا اه ع (قوله ياتي الثمن الخ) أي كلورهن عيدين بمائة أو اثنين وثلاثين وثلاثين أو أربعين العبدن كان الباقي
مرهونا بباقي من الدين نهاية ومغنى (قوله ويرق) أي يبي ما هنا على الجديد وما ياتي في الصادق على المبيع
اه كروى (قوله يسو الخ) ومنها ما ياتي في ناقص الثمن (قوله فيأخذوا لشي الخ) وكذا الزيادة في جميع
الأدب إلا الصادق كان الزوج إذا خاف قبل التحول لا يرجع بالنصف الزاد إلا الزوجة كسابقه ولو
تغيرت صفة المبيع كان زوج الحب من قبل لا يصح على ما يقتضيه كلام الرافعي أنه يرجع اه
مغنى زاد النهاية قال لا يوجب مقتضى الضابط في المسئلة السابقة أن لا يفوز البائع بالزيادة فاطالة اه قال
عش قوله يرجع أي ويحلي فهل يبق إلى أو أن الحصاد بلا أجر أو يقطع مالا أو يبق باجر مثل الأرض
بقية المدة فستنظر والاقرب الأول لأنه وضع بمقتضى ثمن كانت الأرض للمشتري فظاهر والأدفع أحتمل أن
ماله وتوه أن لا يفوز البائع بل أي لا يشاركه في المشتري ولعل سورة المشاركة أن يقوم المبيع حيا ثم زرع
ويقسم بينهما بالنسبة انظر ما ياتي في مسئلة التصحيح اه وقال الرشدي قوله ومقتضى الضابط في المسئلة
السابقة له من مراد ما مر في قوله القاعدة لا أنه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستحصال له كان شريكا
بنسبة الزيادة اه وبعبارة سم قال في الرض ولو باع عبدا أو يضا أو عصيرا أو زرع أو أخضر رجح فيه بما
وفرنا وخرلا ومشتد الخ اه قال في شرحه لا نها حد ثمن عين ماله أو هي عين ماله اكسبت صفة أخرى
فاشتمت الودي إذا صار خرلا اه وشام على الودي في جرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودي إذا
صار خرلا للبائع كغيره من خلاف الزيادة في المذكورات بصورتها أو تفاخر خرلا ومشتد الخ فاتها
المغنى كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضي أن البائع لا يفوز بالزيادة اه
ولا يشك الرجوع في المذكورات على عدم مقتضى الفروع لأن سبب الرجوع نشأ من المغنى اه سم
(قوله كما ياتي الخ) خبران (قوله أشار له) أي التفصيل المذكور (قوله هنا التعل) أي مصدر فعل بنفسه وسم
بالتعليل أي مصدر عليه غير أنه ياتي بقول المتن (كالمرة) أي الموقرة مائة ومغنى (قوله لا في التبع المذ) الخ
ولأن التفر المذكور لا تتبع الشجر في البيع فكذلك الرجوع وقضيه أنه لا يشترط تأخير السكل فلو زرع
البعض كل السكل للمغنى أيضا وهو قريبه لا يحتسب لا يبيع في البيع فكذلك الرجوع ولا ينافي ما ياتي في
(قوله لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الاستثنى في قوله فان تساوت الخ والفرد واضح (قوله لا في
شرا عليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما اشترى في الرجوع في نصفهما التقصيص (قوله ليس بقدر) انظر ما قد تقدم
مع قوله لا يجوز أن الخ اه سم (قوله المصنف ولو زاد المبيع الخ) قال في الرض ولو باع زرع أو أخضر أو زرع
أخضر رجح فيه بما وفرنا وخرلا ومشتد الخ انتهى قال في شرحه لا نها حد ثمن عين ماله أو هي عين ماله اكسبت صفة أخرى
فاشتمت الودي في جرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودي إذا صار خرلا للبائع كما
هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصورتها أو تفاخر خرلا ومشتد الخ فاتها المغنى كما قال في
المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضي أن البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشك
الرجوع في المذكورات على عدم مقتضى الفروع لأن سبب الرجوع نشأ من المغنى (قوله وظهر كلامهم الخ)

وانتقل إلى الرجوع (المشتري) لا ياتي التبع المذ كالي زاده بوب ورجع البائع في الأصل فان كان الولد الذي أمه أمه مضمرة (يا) بان
لرب عن (وبذل) بالمجعة (البائع قبضه أخضع له) لأن التفريق مجتمع والمغنى للمغنى مع كله

وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذهم غير يسوع ووجهه أنه وقع تعالى في تلكهم من غير عقد (والا) بذهله (قيباعان) معاحضوا من التفرق الحر (وتصرف البصة الام) بوجهه الاول في قوله فلو سوت وحدها بصفة كونها حاضنة ما تفرقتا وتوسعت من كان سدس الثمن للمجلس (ومثل لار جوع) اذ لم يذلل البصة بل اشار بها فيمن التفرق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاضنة عند البيع والرجوع يرجع فلهما لم يقطعوا عند (١٥٢) (الرجوع دون البيع) وانكسبه) بالنصب أي ساءل عند البيع دون الرجوع بان انفصل والى بصله (فلا يصح تعدي)

أحد التوامين لان الانفصال ثم حسي كالاتصال فادوا الامر عليهما ولم ينظر الى أن التوامين كعمل واحد ولو وضعت أحد التوامين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر على كل منهما حكمه فيما يظهر أي عالم تكن حاضنة البيع والرجوع البائع فلهما سواء أبيع المولود أم لا لأنه ببيعة لا يستقل بأخذه من غير بيع (والوجه أنه لا بد من عقد فظهر ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبينة في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل خذوا من التفرق بينهما فهو بمنع ولو في لحظة كما اقتضاهما فلا قطع نهاية وتعني (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد أن الذي يقضاه أنه لا بد من عقده ولا يخفى أنه أوجهه سم (قوله بذهله) من باب نصر قول المتن (قيباعان) أي بعد رجوعه أخذ من قول الشارح الاتفاق فمالخ اه سم (قوله ما) الى قوله فاندفع في النهاية والمغني الا أنه عليه (قوله فلو سواي الخ) عبارة النهاية والمغني وكيفية التقسط كما قاله الشيخ أو ساءل أن تقوم الام ذلك ولا تلتزم منه به وقد استحق الرجوع عنها ناقص ثم يقوم الولد يضم قيمة أحدهما الى جملة الآخر وبقسم عليهما اه وما عش الى ما قاله الشارح (قوله ومع) أي مع الولد بصفة كونه محتوا اه عش (قوله بالنصب) أي عطفا على صلاح الخ قال عش أي أو بالرفع أي أوصل عكسه اه (قوله أما في الثانية) هي مودة العكس عش (قوله فلان الخ يعلم) فكانه ما عني بنه نهاية وتعني (قوله والفرق الثاني) بالرفع عطفا على هذا (قوله نظيرهما الخ) بالنصب مفعول فارد (قوله في الرذ) عطفا على قوله في الرذ كروي (قوله من المأخوذ من) أي المجلس (قوله بخلافه الخ) أي بخلاف الفسخ في الرذ والعيب ورجوع والوفاء له من يشاء من جهة المشتري والفرع قول المتن (يكلمه بكسر الكاف) (قوله يشقته) أي اطلع قال عش وهو تفسير مرادوا فالتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما عرفت في النهاية والمغني (قوله واعتبرت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح فدعاها بالاعتراض نهاية وتعني قال الرشدي قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف أي لفرق بقوله وأولى بعدم الرجوع فهو مقر بنعني عدم التناول اه (قوله بان الثانية) أي المذكورة بقوله ولو حدث الخ (قوله ووجهه) أي وجه كون الثانية أولى بعدم الرجوع (قوله هنا) أي في الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعني على الضعيف للمقابل لا يصح اه كروي (قوله غير الأولى)

والأوجه أنه لا بد من عقد فظهر ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبينة في الأرض المعارة وأنه لا بد من مقارنة العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل خذوا من التفرق بينهما فهو بمنع ولو في لحظة كما اقتضاهما فلا قطع نهاية وتعني (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد أن الذي يقضاه أنه لا بد من عقده ولا يخفى أنه أوجه (قوله بالنصب) أي بعد رجوعه أخذ من قول الشارح الاتفاق فمالخ اه سم (قوله ما) الى قوله فاندفع في النهاية والمغني الا أنه عليه (قوله فلو سواي الخ) عبارة النهاية والمغني وكيفية التقسط كما قاله الشيخ أو ساءل أن تقوم الام ذلك ولا تلتزم منه به وقد استحق الرجوع عنها ناقص ثم يقوم الولد يضم قيمة أحدهما الى جملة الآخر وبقسم عليهما اه وما عش الى ما قاله الشارح (قوله ومع) أي مع الولد بصفة كونه محتوا اه عش (قوله بالنصب) أي عطفا على صلاح الخ قال عش أي أو بالرفع أي أوصل عكسه اه (قوله أما في الثانية) هي مودة العكس عش (قوله فلان الخ يعلم) فكانه ما عني بنه نهاية وتعني (قوله والفرق الثاني) بالرفع عطفا على هذا (قوله نظيرهما الخ) بالنصب مفعول فارد (قوله في الرذ) عطفا على قوله في الرذ كروي (قوله من المأخوذ من) أي المجلس (قوله بخلافه الخ) أي بخلاف الفسخ في الرذ والعيب ورجوع والوفاء له من يشاء من جهة المشتري والفرع قول المتن (يكلمه بكسر الكاف) (قوله يشقته) أي اطلع قال عش وهو تفسير مرادوا فالتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما عرفت في النهاية والمغني (قوله واعتبرت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح فدعاها بالاعتراض نهاية وتعني قال الرشدي قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف أي لفرق بقوله وأولى بعدم الرجوع فهو مقر بنعني عدم التناول اه (قوله بان الثانية) أي المذكورة بقوله ولو حدث الخ (قوله ووجهه) أي وجه كون الثانية أولى بعدم الرجوع (قوله هنا) أي في الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعني على الضعيف للمقابل لا يصح اه كروي (قوله غير الأولى)

وعلوه شمل يبدى الى هذه الصور والرجوع واعتبرت بالثانية ليست أولى بذلك بل يعلمه كما أشار الى الرذ كروي (قوله ووجهه) بان طرقة قطعها بانها المشتري لخدمته في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مبيعة فخالج رجوع الخلل الى رذ البائع نظر لخدمته في ملك المشتري وان لم يفسد في ملكه مروي أولى بنعني عدم رجوع البائع في قول أن تقول لرجوعه من صدق التنازل لا تشمل غير الأولى بالنسبة للأولوية فلا اعتراض ويده الله شرط في القرب الذي ذكره في الأولى وجود الاستلزام والظاهر في المشمول الاستلزام

لراد

أراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى **(قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ)** ودخل هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تربية استتار الخ بكلمة من استتار الخين وتقرىب تأير من انقصال الخين وهذا أعظم من اجتماعهما يؤيد الامة ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت مملعة البيع الخ اه سم **(قوله وكالتا بالبيع)** عبارة التناهي والحد بالبيع وبغيره الخ والما تفرقه فلا يدخل في مطلق بيع الشجر كل حكمه مستحكم الخ وفيه يدخل كغيرها ففرق الفرصا والنبق والخنا والاس من اخرج والى والداجران تفرقه والياسمين والتين والعنب وما شهد ان انعقد تناثر ثمره والردن والجرى وان ظهر مؤبره والافلا في الاظهر حاله الشراء وكل كلمة ومقالة الرجوع في المغلس وما لا يكون كذلك رجع فسموه رجع البائع في الاصل من الشجر والارض وبقيت الثمرة والاربع فلمغلس والفرما رجع الى وقت الجاد من غير راحة اه نهاية وقوله ومضى رجع الخ في الغنى مثله قال الرشيدى قوله مر فوق الفرصا والنبق والخنا والاس من اى يتناول اهل الداخل في بيع الشجر والا فلا يدخله مر في بيع الاصول والثمار رجع دخول الاربع في بيع الشجر اه **(قوله ما يخرج عليه)** اى قبل ادخاله الخ اه معنى عبارة عش هذا مفرض في مالوم يقض شيامن الثمن ورجع في البيع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فالقرب انه يقضي فيما يخص الثمن من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى آخر ما يلى هذا اذا كان على الارض فلو كان في أحد سباني الارض وقسمت الارض بين البائع والمغلس فان آل مغلس من الارض ما فيه البناء والفراس بيع كله وان آل البائع ما فيه ذلك كان البائع والمغلس فيمال ورجع في الارض كلها من انهما اتفق الفرما والمغلس على القلم فذلك الى آخر ما يلى ومثل الميعات وجرته كان استأجر أو شأته بغيره أو بى فيها ثم عجز عليه ثم انفسه به دعى مدعى لها أو شأته بغيره أو بالامتنار بملقوط الاخر بالقبض اه عش **(قوله أو فعل ذلك بعد الحظر)** بان ما يبيع مال المغلس وهذا البائع في علم الفسخ أو وقع به بعد حصر جهله ففرس المشتري أو بى ثم علم البائع بالخر ففسخ العقد اه عش قولنا ان (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والفراس وان قلست احتمال خرما أو حلال الاصل عدله اه عش **(قوله لان الحق)** الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في الغنى الاقوله وبثت الى ان (قوله وبث الاذرى الخ) عبارة التهلكة وينبى كماله الاذرى الخ اه **(قوله انه لا يقلم الا بعد جوعه)** ينبى أن لا يجرد ذلك بتاعلى جواز البيع والغنى الفاحش افارضى المغلس والفرما على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شيىء بالاتلاف المنوع عنه بغيره وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رأيت مخال عش قوله وينبى الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوبه لا يكون هو ظاهر اه **(قوله ففسد بواقفهم)** اى يوافق البائع الفرما والمغلس في القلم والرجوع **(قوله ومن ثم)** اى من أجل أن اشترط تقدم الرجوع ففسد ضرر الفرما **(قوله لو كانت المصلحة الخ)** اى في القلم ينبى أو يستوى الامران اه سم **(قوله أخذها البائع)** اى بوجوه نهاية ومعنى **(قوله لانها عين مال)** اى لم يتعلق بملحق لم يدر نهاية ومعنى **(قوله فله اتفق)** اى الى آخر **(قوله الاتى)** اى يقول المتن وان امتنعوا الخ **(قوله أخذت من الفرس الخ)** يفعلون بان الاكزام **(قوله لم يتملكها الخ)** اى البائع الارضى والفرس والبنه **(قوله فبى الخ)** اى باعدها وتراها فقط ثم ان حصل نقص بلان لم يحصل التسوية بالتراب العاد ونقصت قيمته لم يلزم المغلس الارض اه عش **(قوله**

والانقصال في المشبهة واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظائرها التي هي صور والتكس من الجسل وأما ما بعد ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الاصلهما كما تقرر وكالتاير هنا ما للحق به في باب بيع الاصول والثمار ولو شرس الارض الاتى اشتراها (أو بى) فيها ثم عجز عليه أو فعل ذلك بعد الحظر خلافا لوجهه كالمسح هنا وفي غير وقتنا والبائع الرجوع في الارض فان اتفق الفرما والمغلس على تفرقها فمجانها (فعلوا) لان الحق لا يبعد وهم يبعث الاذرى أخذنا من كلام جع اه لا يقلم الا بعد رجوعه أو لا يقدوا واقفهم ثم لو رجع ففسد الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لم يشترط تقدم جوعه (واتخذها) البائع لانها عين مال واقفهم اتفق انه ليس له الزامهم بقيل الاستماع الا ان أخذ قيمة الفرس والبناء لم يتكس كما معها يجب نسو به الحظر وشرا ما يرضى نقص الارض بالقلم من مال المغلس

ما نحن فيه **(قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ)** ودخل هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تربية استتار الخ بكلمة من استتار الخين وتقرىب تأير من انقصال الخين وهذا أعظم من اجتماعهما يؤيد الامة ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت مملعة البيع الخ اه سم **(قوله وكالتا بالبيع)** عبارة التناهي والحد بالبيع وبغيره الخ والما تفرقه فلا يدخل في مطلق بيع الشجر كل حكمه مستحكم الخ وفيه يدخل كغيرها ففرق الفرصا والنبق والخنا والاس من اخرج والى والداجران تفرقه والياسمين والتين والعنب وما شهد ان انعقد تناثر ثمره والردن والجرى وان ظهر مؤبره والافلا في الاظهر حاله الشراء وكل كلمة ومقالة الرجوع في المغلس وما لا يكون كذلك رجع فسموه رجع البائع في الاصل من الشجر والارض وبقيت الثمرة والاربع فلمغلس والفرما رجع الى وقت الجاد من غير راحة اه نهاية وقوله ومضى رجع الخ في الغنى مثله قال الرشيدى قوله مر فوق الفرصا والنبق والخنا والاس من اى يتناول اهل الداخل في بيع الشجر والا فلا يدخله مر في بيع الاصول والثمار رجع دخول الاربع في بيع الشجر اه **(قوله ما يخرج عليه)** اى قبل ادخاله الخ اه معنى عبارة عش هذا مفرض في مالوم يقض شيامن الثمن ورجع في البيع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فالقرب انه يقضي فيما يخص الثمن من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى آخر ما يلى هذا اذا كان على الارض فلو كان في أحد سباني الارض وقسمت الارض بين البائع والمغلس فان آل مغلس من الارض ما فيه البناء والفراس بيع كله وان آل البائع ما فيه ذلك كان البائع والمغلس فيمال ورجع في الارض كلها من انهما اتفق الفرما والمغلس على القلم فذلك الى آخر ما يلى ومثل الميعات وجرته كان استأجر أو شأته بغيره أو بى فيها ثم عجز عليه ثم انفسه به دعى مدعى لها أو شأته بغيره أو بالامتنار بملقوط الاخر بالقبض اه عش **(قوله أو فعل ذلك بعد الحظر)** بان ما يبيع مال المغلس وهذا البائع في علم الفسخ أو وقع به بعد حصر جهله ففرس المشتري أو بى ثم علم البائع بالخر ففسخ العقد اه عش قولنا ان (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والفراس وان قلست احتمال خرما أو حلال الاصل عدله اه عش **(قوله لان الحق)** الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في الغنى الاقوله وبثت الى ان (قوله وبث الاذرى الخ) عبارة التهلكة وينبى كماله الاذرى الخ اه **(قوله انه لا يقلم الا بعد جوعه)** ينبى أن لا يجرد ذلك بتاعلى جواز البيع والغنى الفاحش افارضى المغلس والفرما على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شيىء بالاتلاف المنوع عنه بغيره وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رأيت مخال عش قوله وينبى الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوبه لا يكون هو ظاهر اه **(قوله ففسد بواقفهم)** اى يوافق البائع الفرما والمغلس في القلم والرجوع **(قوله ومن ثم)** اى من أجل أن اشترط تقدم الرجوع ففسد ضرر الفرما **(قوله لو كانت المصلحة الخ)** اى في القلم ينبى أو يستوى الامران اه سم **(قوله أخذها البائع)** اى بوجوه نهاية ومعنى **(قوله لانها عين مال)** اى لم يتعلق بملحق لم يدر نهاية ومعنى **(قوله فله اتفق)** اى الى آخر **(قوله الاتى)** اى يقول المتن وان امتنعوا الخ **(قوله أخذت من الفرس الخ)** يفعلون بان الاكزام **(قوله لم يتملكها الخ)** اى البائع الارضى والفرس والبنه **(قوله فبى الخ)** اى باعدها وتراها فقط ثم ان حصل نقص بلان لم يحصل التسوية بالتراب العاد ونقصت قيمته لم يلزم المغلس الارض اه عش **(قوله**

مقدما) أي البائع نهاية ومغشى (قوله به) أي بالارض (قوله وقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمغشى كقوله
 الاكثرون وجزءه في كقائه اه (قوله لبقا لجمع ماله) أي المثلث اه عش (قوله وجبده ناصبا)
 أي ناصبا معناه بان ناصبا يشاء لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجبده ناصبا
 أي باق فلا مطلقا كما يستفاد من قول النصف السابق ولو تعيب ما فتاح في قوله كقوله اشارة الى ذلك اه
 وعبارة الرشدي قوله ناصبا أي بفعل المشتري كقوله نظير ما هنا ولعل هذا أولى من قول السهبان في قسم أي
 باق اه (قوله به) أي الرجوع) فثبت عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
 اه سم قلت وقضية أيضا أنه لو عيبه للمشتري هناك به الرجوع أنه بضمنه وهو ظاهر اه رشدي
 وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضية أنه لو كان قبل الرجوع لا أوشه به بخرم شيئا الزاوي
 لكن قال غيره قوله وجب الاوش أي سواء كان قبل الرجوع أو بعده اه أي وهو ضعيف قول المتن
 (بل له الخ) أي لبايعه أن يضارب بالثمن وله أن يرجع الخ نهاية ومغشى (قوله ذكر مز باءه اياض) قال
 سم على ع تأمل قول ولعل وجه أن ما سبق أي في أول الفصل مفر وض فمن وجد متاعه بعينه وما هنا
 بخلافه اه عش أي لانه متغير بسبب الفرس والبناء فلا يغني ما سبق عما هنا (قوله وحشيد يلزمه أن يترك)
 أي أن لم يغير القلع كما يأتي فلو ابيع الرجوع احد الامرين في الثلاثة كما يأتي اه رشدي أي من
 المناظر بقا بالثمن وتلك البيع القيمة والقطع بالارض قول المتن (وذلك الخ) فيه ما يشعربا باعتبار الإيجاب
 والقول ولا يظهر أن عدمه منقطع عليه وأنه لا يأتي منقول الشارح السابق في الخ والظاهر كلامهم الخ
 لان البناء والفراس متغيرين في الارض ومرفق تروا ان قاسم في حاشية المنهج قال ذلك أي بعد كما عنده
 الطبراني اه سديد وقوله أن قول الشارح السابق في الأولية في الخ لعل عبارة عش بعده نقله كلام سم على
 المنهج نصها أي والعقد المذكور ما من القاضي اومن المالك باذنه من ان يقدم في بيع مال الغاشي وظاهره
 مع ما تقدم في باب البيع من أنه لا بد ليعتد من العلم بالثمن ان يثبت من القيمة قبل العقد ويحتمل الاستغناء
 هنا بان يقول بتمامه هذا بقضته ثم يعرض على ار باب الخيرة ليعلم قد رواه ويغير ذلك هنا العبارة في فصل
 الامر في مال المغلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه يحبري وسأني سم ما يؤيده
 وهو قضية طلاق النهاية والمغشى (قوله لا تاو قوفونه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمة مستحق القلع كقيمة اذا
 رجع في الارض دونه لعدم مقره حيث ذوال حاصل ان الضرر في الحالين ينقص القيمة فتصير في الرجوع
 هنا لثمن استواء الحارين في الضرر كالتمسك بقوله لا يصدق الخ أي في المغنى وحصول الضرر اه سم (قوله
 كالتمسك) قد عني ذلك لاحتمال أنه فيما ساقى انما امتنع لان نصه يفتقر الرغبة فهو هنا قد وجبوه البائع
 فيما الفعل اه سم (قوله وذلك الخ) أي زوم التملك وكان الأولى ما خبر عن قول المتن وله أن يقلع الخ ليكون
 الشارح الذي زوم أحد الامرين (قوله بين المصلتين) أي مصلحة البائع ومصلحة المغلس والفرام (قوله من
 تردد لا نسوي) قال الاسنوي وعبارة الشرحين والروضة أنه أن يرجع على أن ذلك بصيغة الشرط فليس
 مساو لغيره والحرر وهي تقتضي أن الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة القامح
 وعلى هذا فهل بشرط الاتيان بالشرط مع الرجوع كما يقضيه كلامهم أو يكفي الاتفاق عليه وعلى الامرين
 اذا لم يفعل بعد الشرط أو الاتفاق عليه فكل يجزى على ذلك أو بنقص الرجوع أو بتبين بطلانه فيه نظر انتهى

مقتضاه على الفرما وفاقا
 لجمع متقدمين وتأخرين
 لانه لخصم ماله وانما
 يرجع البائع بأرضه مبيع
 وجبده ناصبا كما لان
 النقص هنا حدث بعد
 الرجوع (وانما متعوا)
 كالمهم من قل ذلك (لم
 يصبروا) لوضعه متع
 فصرم (بل له أن يرجع)
 في الارض ذكره زيادة
 (و) حيث يلزمه
 أن (بذلك الفرار والبناء
 بيمينه) وقت التملك غير
 مستحق القلع مجانا كقوله
 ظاهر لسلا بضد هاهنا
 قوله وبقى الفرار الخ لا
 لوقوفونه هنا مستحق القلع
 ساوى ذلك وكان جواز
 الرجوع هنا ونصه ثم
 كالتمسك بذلك فخلص ماله
 وجما بين المصلتين والذى
 يقضي تردد الاسنوي أنه
 يصح اختيار لهذا القسم

وجده ناصبا) أي باق فلا مطلقا كما يستفاد من قول النصف السابق ولو تعيب ما فتاح في قوله كقوله اشارة
 الى ذلك (قوله به) أي الرجوع) فثبت عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
 ما تقدم (قوله باءه اياض) تأمل (قوله وحشيد يلزمه) الخ ومما يؤيد من قوله الا في وانظر انه ليس
 الخ (قوله غير مستحق القلع) أي لان قيمته مستحق القلع كقيمة اذا رجع في الارض دونه لعدم مقره
 حيث ذوال حاصل ان الضرر في الحالين ينقص القيمة فتصير في الرجوع لثمن استواء الحارين في الضرر
 كالتمسك بقوله لا يصدق الخ أي في المغنى وحصول الضرر اه سم (قوله كالتمسك) قد عني ذلك لاحتمال أنه فيما

وان لم بشرط تعلية التملك ثم ان تركه بان بطلان رجوعه فيما يظهر اذ شاهدنا كنه (١٥٥) ان من غير العلم واللام بالزمانه (قوله) ان

اه كروى زاد عش والذي يقسمه انقصه كلامهم اى ان شرط التملك الرجوع وانه اذا لم يفعل
الملك ينقش الرجوع اه (قوله لهذا القسم) اى الرجوع والملك (قوله وان لم بشرط علمه) اى وان
لم يأت بالبايع بشرط التملك الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك (قوله ثم ان تركه) اى ولم يتغير
التعلق ايضا دليل هذا كلامنا فالحاصل انه يصح رجوعه ان تلك وقطع بعد غم الارش والا بان بطلانه فله
العود الى التغير كما يفهم مما سجد كرمه من الرافى والمصنف اه سم (قوله ايضا) اى كنهما اختيارا والملك
بدون شرطه (قوله وحاله ان يقطع الخ) اى يتغير بين المضاو به الماين وتلك الجمع بالتمتع والقطع بالارش
اه نهاية (قوله فانما) هل غير مستحق القلع جمنا اه سم اول قسم ما مر من الشاوع فى الملك ثم كان
فى العيرى من الحلى اى مستحق القلع اه (قوله من هذين) اى الملك والقلع كروى (قوله يختلف مالو
زرعها) سمتر زوقه ولو فرض الخ اه عش (قوله وراز) الى قول المتن ولو كان المبيع فى النهاية وكنا
فى المعنى الاقوله واشراى وانما (قوله من ذلك) اى من تلك الزرع والتمتع اه معنى اى او التعلق بالارش
(قوله اذ لم ير عدا) ينظر اى وان كان يميز مرارا كما يفهم من اطلاعه مر وقضية تحليل ائتمل الزرع
فى ذلك المشتل الذى حوت العادة به لا ينمو الا داخل الى غير موضعه اه عش ولعل الظاهر فى العيرى
عبارة يؤخذ منها اى التعليل لانه لو كان اذ ولد وادام يميز مر بعد شأى ان يكون حكمه كحكم الفرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحى وقتر رخصته العز بى اه (قوله فسهل احتماله) اى ولو احره منه
بقائه لانه وضعه بقره اى يتغير وهو ظاهر فيما لم يتأخرون وقته مما اعتادوا لو تأخروا عن ذلك بسبب اقتضاه
تكمير وضربوا كل جراد تأخروا عن اذرا كفى الوقت ما اعتادوا وتصر المشتري فى التأخر فلا يراى وم
الحوال بايع لان عروضا كان دار والمشتري فى التأخر ينقص من ثمنه الاجرة اه عش (قوله فان اشتغلا
الخ) سمتر زوق المصنف فان اتفق اه عش (قوله فان اشتغلا الخ) اى انهما موافق التمس بالطلب
بعضهم القلع وبعضهم التمتع من البايع اه معنى تميزا للحلى والكروى اى القلق والغرماء كان طلب
الملك القلع والغرماء تلك البايع بالتمتع أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بالطلب بعضهم القلع
وبعضهم التمتع من البايع اه (قوله بالتمتع) اى مصدا القلق اه يعيرى (قوله فيضار بالخ) تفريع
على الظاهر و (قوله الى التغير السابق) اى تلكهما يقتضيانا القلع مع غرماء الارش النقص وفى سم
تلك كلامه ما لم يحصل نصفا وابق ما ذكره المصنف فيقيدان بقوله لا يعتد به مجرد بل ان عاد الى المضاو به
كذلك فانما عاد الى التغير اذ كور حكمه لا يعتد به اه (قوله من ذلك) اى الملك والقلع و (قوله ثم عاد
الى) اى الى احدهما (قوله استشكله) اى كلام المصنف (قوله نوع ترد) اى تفكر و (قوله ما يتعلق به)
الى ما تروى اه كروى (قوله وانما رجوع الخ) لولا ليلس مقابل الظاهر بين الفرق (قوله هـ) اى الى
التمتع بواجب المتعلق بربع (قوله ويكون الخ) اى يكون الملك ثم يكمل البايع بالصبيغ نهاية ومعنى
(قوله كالمصنف التامه) اى التوب يختلف الفرس والبناء وكما يظهر اه كروى اى فيعترف فى التتابع بالا
باعتقاف خبر (قوله المشتري) ولو بما ذكره وانما خط نفسه او خطه تقسمه قلوبى اه يعيرى ثم هو الى
قول المتن و بايجوب فى النهاية والمعنى الاقوله ومن غير ان تقسمه المتعلق به (قوله ومن غير ان تقسمه) قال
فى الرض وله الجبر على قسمه فارجع فى ملاعى بعد ما انتهى اه سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يجب طلب البيع وقسمه اثنين اه مشتريا يكن او باعاع عش (قوله بايجب) اى يضمن اه معنى
اه اى انى التملك لان تقسمه بغوت الرغبة وهما رغبة البايع فيه بالفعل (قوله ثم ان تركه) اى ولم يتغير القلع
انما دليل هذا كلامنا فالحاصل انه يصح رجوعه ان تلك وقطع بعد غم الارش والا بان بطلانه فله العود الى
التغير كما يفهم مما سجد كرمه من الرافى والمصنف (قوله فانما) هل غير مستحق القلع جمنا اه (قوله فان
اشتغلا) اى الغرماء والملك (قوله واشراى وانما) اى فى التملك استشكله (قوله ان الرفعة وجواب الشاوع

المطروح ان مثل الشئ يمتزله ومن غير ان تقسمه المتعلق به ولانه سارع فى الموت واهم قوله اخذ انه لو طلب البيع وقسمه اثنين لم يجب اما
اذا اشتغلا بايجب فيضرب البايع بنقص الخطا

كفى العيب (أو) خطها (باجرد) بهر فلا (١٥٦) زجوع في المخلوط في الطهر) بل يضارب بالثمن فقط لتعذر التسمية ان أخذ قسراً

(قوله اجنبي) اي او البائع لانه حدث خلطه فعدي به اي ذفره اوش القصر القصر ما خلا ثمن او جع في العين بعد الخرج ضارب بعشارهم وان لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقى ما لو اختلط بنفسه مدي في أن يكون مثلاً ما لو خلطه المشتري اه عس (قوله كفى العيب) اي باجنبي بضرب فان البائع حدث خلطاً به بالثمن واخذ بالبيع والمضارب يضمن ثمنه بنسبة قصص الفضة (قوله او خطها) اي المشتري ومنه ما لو خلطها اجنبي ولو كان البائع واخذ خلطت بنفسه اه عس (قوله بل يضارب) اي قوله لا يقال في الثمن وكذا في النهاية الا قوله لان الخ (قوله وسوا به) عطف على حصصه (قوله عه) تدبر عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان ولعل المراد بالثمن عياض بل الصفة (قوله وهو) اي الاخر من غير النوع (قوله لا يدعي من لفظ الاستبدال) قضيه انه لا يدعي في المختلطه بل من في المسئلة السابقة لا في الفرق بينهما فالحصر اه سد عر (قوله والاجار الخ) رد على البائع الاطهر (قوله لا تضرب ودا الخ) وقد يقال فضره ورد دفع ضره والبائع (قوله تم) اي قول المشتري ولو اشترى في الثمن الا قوله او اضاعه منه وقوله او تأخر الى الثمن وقوله او جههما الى وخرج وكد في النهاية الا قوله او بل ارتفاع السوفا لا بسببهما (قوله او جع عين ماله) اي فله الرجوع ود (قوله ففعلنا الخ) اي يضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اي فلا رجوع له عدم جواز القسمة لا تنقاه التمثال نهاية ومغنى (قوله يخط منه) خرج ما لو كان الخط من المغلس ولعل التفات ان الزيادة بسبب الخط حيث للمغلس كافي بسبب الخط اه سم ومقتضاه ان ضربه من البائع المعلوم من المقام والمتبادر له المبيع (قوله واشترى لها معها) اي الا كالمع العرسه (قوله ونحو ذلك الخ) كسليم الرقيق القرآن او حقتها في ومغنى (قوله فخرج الخ) اي بقوله ويظهر به الخ نحو حفظا به الخ فانه وان مع الاستحجار عليه لا يتبته الشركة لانه لا يظهر بسببه تورع الى البائتية ومغنى (قوله قد منه انما) اي في شرح فاعطى بالمال الخ ويحتمل في شرح ولو غرس من الارض او بني وقد قدمت هناك من عس قصو والناحية قول المشتري فان لم ترد القيمة بان تساوت وانقصت جميع البائع في ذلك نهاية ومغنى (قوله فيه) اي في المبيع وكذا ضربه لوجوده بعينه (قوله ولا في الخ) اي ان كان كماله القص اه عس (قوله لانه لا تقصير الخ) فيمن في صورة التأخير اهم وقد يجب جعل التأخير على ما قدمت من عس في قصو بر تاخر الغرس من او البائع من الخرج قول المشتري (وان زادت بذلك) قد شره باله ولو زادت بغير دار ارتفاع سعر التوزيع قطع الظاهر نحو القصور من حيث انه يرغب في ذلك القدر وان انتي نحو القصور وان صفته نحو القصور لا مدخل لها في الزيادة فلاشي المغلس وهو قياس ما يأتي في الصبح ثم رأته اشترى الى ذلك بقوله الاتي واتي باني ذلك انما في ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اي ملحقة بالعين نهاية ومغنى (قوله فشاركوا المغلس الخ) ولا فرق في الحقيقة بين كونهم اطعفت وحدها او خلطت بجنطة اخرى مثلاً او دونها ومن هذا يعلم جواب ما دنتهي أن انسانا اشترى سكر امعينه معلوم المقدار ثم خلط بضعه بسكر اخر ثم طبع المخلوط فصار بضعه سكر او بضعه صلا ثم قوبل بالثمن باق في ذمته وهو ان ما بقي من السكر المبيع بعينه ما أخذ البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركا بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم ترد قيمته بالطبع فلاشي لثمنه لهما على الخ احوال وان اشترى اورث المشتري

ضربا بالمغلس وسوا به
قمتوا بالاقتال شرط الزبا
الصدق ولا تخدعنه لانه ينوع
بان ما أخذ من الاجود من
غير النوع وهو لا بد من
لفظ الاستبدال وهو عقد
والاجبار على بيع الكل
والتوزيع على القيمين
يعسا اذا ضر ورقا ليع
لوقل الخطا كان كان قدرا
يقبه التفاوت بين الكليتين
فان كل الاكثر البائع
هو جع عين ماله او المشتري
فانما قيل له ولا خطه فاما
ذكر سائر المثلثات ولو
اختلط شيء بغير جنسه
كزيت بشيء اخر بغيره
كانت (ولو طعمها) اي
الحطه لا يبيعه (او اضر
الثلث) البائع او اضر
يخط منه او خبر العقيق
او في الشاة او شوى اللحم
او راض الهابة او ضرب
المجن من تراب الارض او
بني حرمه با لا تشرها
معها ونحو ذلك من كل ما
يصح الاستبدال عليه ويظهر
به انوه ليس بفسر نحو
حفظا به وسماها ثم حجر
طيه او نأخذ من الخرج
تظير ما قدمت نفا (فان لم
ترد القيمة) بما ذكر
(و جع ولاشي المغلس)
فيه لو جوده بعينه من غير
زيادة ولاشي للمغلس في
مقابلة القص لانه لا تقصير
من المشتري في فعل ذلك

ودفع حصه الزيادة للمغلس فان أبي غالب أظهر (الملاييع والمغلس من غنة نسبته زاد) (١٥٧) بالعمل لانهم لا يحصل بفعل محترم

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصة الثوب وزيادة الفدق لانهم حصلت بفعل محترم اه عرش (قوله)
ودفع حصته لان ايداع (الخ) ظاهره بقاء عقد وسياسة عن المغني والنهاية ما هو كالصبر على انه لا يمن العقد (قوله)
للمغلس) ويجبروه وغرموا وعلى القبول ولو ارادوا أن يسدوا الباقي قيمة الثوب لم يصح على القبول اه
نهاية (قوله وانسب ذلك) أي نحو الطعن والقصة أي الاثر المترتب عليه وغرموا بهذا الرد في مقابل
الافهم (قوله ومن ثم) من أنهم لم يحصل من الله تعالى (قوله علمها) أي على تكبير الشجر فوتمت الحاجة
بغلاف الطعن والقصة وانتهت به معنى قول المتن (ولو صغها) أي ثم جرح عليه بما يوجب فسخ أي أو تأخر ذلك
عن الجرح على ما مر في الشرح قول المتن (بصغها) بكسر الصاد ما يصح به أو ما قول الشارح بسبب الصبح
ففيها مصدر (قوله فباع الثوب) والبائع الحاكم أو ناسه أو المغلس بالذم مع البائع اه عرش (قوله)
أو يأخذها (الخ) عبارة للمغني والنهاية وعلية ما سلك الثوب وبذلك المغلس من قيمة الصبح والقصة وان
كان قابلا للفصل كإيداع قيمة البناء أو الفراس ولا ينافي هذا قولهم انه نشر بل ان أموال المغلس تباع بأمر أو
لغيره اه وقوله والبائع اسك الخ قال عرش أي حيث لم يردوا أي الفرماء والمغلس قلع الصبح ولا
فهم ذلك وغرماء أرض نص الثوبان نقص بالقلع اه وسأني عن المغني والنهاية وشرع الرض ان عمل
ذلك اذا لم يكن قلعه بقول أهل الخبرة والافتقار منه اه (قوله أوجهها) أي أوجهها جميعا أي شركة وع
لكن ينافي هذا قوله كفي تفسيره من الغصب أي بما اذا غصبوا بوضع بغلان الشركة فذهب شركة وع
لا شيء وقوله قال يادنان أو تقع الخ كجمله عليه سم لانهم فواتد شركة الجوار لا الشرع عبارة الجبري
أي شركة جوار على الاول باعتبار أشوع على الثاني وينبغي عليه أنه اذا وقع مع إحدى السنتين به بر
الصناعة تكون زيادة ان لم تقع مع سلت على المنة والاول ما على مقابلة وسينبغي على الشارح أن يفسر
ما وافق من القبول على الحل اه وعبارة المغني والنهاية في كفاية الشركة كجوهان بلا ترجيح في كلام
الشخصين أحدهما كصحاحه من المقرري وقال السكوني لاشافي في تغير المسئلة من الغصب يشهد ان كل
الزوب البائع وكل الصبح للمغلس كل غرس الأرض والثاني يشتر كمن ختم ما جعلا تعذر التغير كافي خلت
الزوب ما اذا زادت بار تقاع الخ اه قال عرش قوله اما اذا زادت الخ ينبغي على ان كل الثوب البائع الخ
وفيه نصريح بانهم شركة تجار ولا شيء اه (قوله لا يسبها (الخ) يتأمل على عرجول وجهان ارتفاع
السوق انما يكون زيادة القيمة في زادت جتمها على ما كانت قبل كانت الزيادة يسبها وعن الجواب ان
المرداد انفق شر أهيا كثر من غن ماله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقد رد على من الكلام هناك في
قيمة الصبوغ وقدر جوع البائع فيملا في غن في بيعه بعد قول المتن (او اقل) أي وسعر الثوب بحله نهاية
ومعنى وهذا القيمة معتبر في جميع الأقسام لا يتقننه (قوله لتقر الخ) لتعليل المعنى (قوله أجز الخ)

(قوله أوجهها) عبارة شرح مر والثاني ان كل الثوب البائع وكل الصبح للمغلس وجهان المقرري
وصي لاشافي في تغير المسئلة من الغصب يشهد اه (قوله قال يادنان أو تقع الخ) قد ينفي هذا ما راجع
في كفاية الشركة فلتسائل (قوله ان ارتفاع سعر الصبح) يؤيد من قبله لو كان مسألا للثوبية في المال
المذكور لا ارتفاع سعر الثوب فاشي للمغلس وبذلك الما زادت على قيمته لا ارتفاع سعر الثوب وحده
فلاشي للمغلس أيضا لظاهر هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لا ارتفاع سعر أحدهما أو سواهما
يجري زيادة أقل من القيمة فتؤيد ذلك الما كانه زيادة الدرهم فما سوا الثوب في المال خمسة
لا ارتفاع سعرهما كان بينهما النسبة فكل صاحب الثوب أو بعقوثان فلما راجع (قوله لا يسبها) يتأمل
قول المتن للمغلس قال في أرض والبائع اسك الثوب وبذلك المغلس من قيمة الصبح والقصة
قال في شرحه ان كان قابلا للفصل كإيداع قيمة البناء أو الفراس اه وقد رخصه من عمله اذا استعوا من
فصله أئذ من قول الشارح السابق وأهم قوله انفق الخ زوبه مع في الرض بعد ذلك فقال ويجوز لهم
أن للمغلس والفرماء قلع الصبح انما تقع أو يغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كبناءه والفراس

الصبح) فيشارك بغيره في الثمن أو القيمة فنرد أجزائه ونقصه والثوب قائم بحاله

فان ساوى اربعة او ثلاثة فان قلص الصبغ كملواشى الباقى عليه لاسر (أو زادت القسمة أكثر من ثمانية الصبغ كان ساوى ثمانية
(فالا صمن الزيادة للعقل) فالثمن أو (١٥٨) القيمة بينهما نصفين ولو اشترى منه الصبغ والثوب ثم جرد على (وجع) الباقى

(فهما) أى فى الثوب بصفه
(الآن لا تزيد قيمتهما على
قيمة الثوب) قبل الصبغ
بأن سادها أو نقصتها
(فيكون فاقدا للصبغ)
فيرجع فى الثوب يضارب
بشمن الصبغ بخلاف ما إذا
زادت فانه يرجع فيهما ثم
ان كانت الزيادة أكثر من
قيمة الصبغ فالمثلث
شريك بها فان كانت أقل
يضارب بالباقي من قيمة
الصبغ بثلث ما ينقص به
ويشوف عليه الباقي أو
يضارب بشمن الثوب
والصبغ (ولو اشتراها)
أى الصبغ والثوب (من
اثنين) كلان واحد فيصغ
به ثم جرح عليه أو عكسه
وأراد البائع ان يرجوع
(فان لم تزد منه) أى
الثوب (مصبوغا على قيمة
الثوب) قبل الصبغ
(فصلب الصبغ فاقدا)
له يضارب بشمن صاحب
الثوب واحدة فيرجع فيه
من غير شئ ولو نقصت قيمة
(وان زادت بثلث قيمة
الصبغ أشترى كما فى الرجوع
فهما تجابه له وشركتهما
فى الصبغ كما فى ان لم تزد
بقدر قيمة الصبغ فالتقص
عليه فان شاء صاحب الرجوع
به فاقصا أو ضل بشمنه
وصاحب الثوب واحدة
فيا خذ ولا شئ وان نقصت قيمة (وان زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبغ جميعا كان كل واحد من قيمتهما فى المثال السابق ثمانية
(فالا صمن الثمن شريكها) أى البائع (بأن يده) وهى الربيع وان نقصت عن قيمة الصبغ فكما سر ولو كان المشتري هو الصبغ وحده
وزاد منه الثوب بمصوغا على قيمة غير مصوغا على قيمته ولا فهو فاقده (تبيه) هم أو غيرهم يحاطوا بحبل قيمة الثوب أو الصبغ

أى الصبغ (قوله فان ساوى الخ) يحجز قول المتن فان زادت الخ (قوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم تزد قيمة
الثوب ولم تنقص (قوله أو ثلاثة) أى بأن نقصت (قوله فاقصا العقل الخ) أى صورته لا بعينه (قوله ولا
شئ الخ) أى صورته الثلاثة (قوله لاسر) أى فى شرح ولا شئ للعقل (قوله أو زادت القسمة أكثر) أى
وسر الثوب بجاه (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اسم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه
مضى (قوله ثم جرح عليه) أى قبل الصبغ أو بعده وان قصر الثوب على الثوب على الثاني (قوله أى فى الثوب بصفه)
لانهما عين ما له بها فهو معنى وهذا تفسير مرادوا فاعلموا فى الثوب والصبغ ولما صاحب الصبغ لدى
اشتراءه للعقل من غير صاحب الثوب فله ويرغم نفس الثوب (قوله فيرجع) الى التبيه فى الثوب بقوله الخ
قوله لو عكس ما زادت عليه (قوله فيرجع) أى بالباقي أو كله أو لولا أنه لو لم يوحده فاعلمنا من غير ذلك
اه عش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاخذ لثمنها بانه معنى (قوله فانه يرجع) أى جوارا
اه (قوله أى فى الثوب بصفه) (قوله أكثر من قيمة الصبغ الخ) أى بان كانت مساوية لها فلا شئ للعقل (قوله
فالعقل شريكها) أى بالبائع اخذ المبيع ودفع حصته من الزيادة للعقل فان باقى الظاهر الخ (قوله
شريكها) أى جوارا على قيمة الصبغ من الزيادة اه سم (قوله بشمن الثوب والصبغ) ظاهره انه ليس
له الرجوع فى الثوب وحده والمضارب بشمن الصبغ لكن قضية كلام الرضا انه ذلك فليرجع ثم
رايت شيئا البرئى بحث ذلك اخذنا مما هو كان الصبغ من آخر اه سم يحذف قولوا يشده ايضا انصار
التيهات وتوافق على أن الصبغ عبارة عما يل ان شاء فتمت به وان شاء مضارب بصفه اه أى الصبغ عش (قوله
أو عكسه) أى وحصل عكسه بأن تأخر الصبغ عن آخر نظيره فامر قول المتن (فان لم تزد الخ) أى بان ساد أو
نقصت عن غيرها (قوله فيرجع) أى جوارا (قوله فى الرجوع فهما الخ) أى فى الثوب والصبغ بغير ما بينهما
فى الرجوع والثوب وصاروا فامر وظاهر الرجوع وبشتر كان به اه زاد المعنى وهى الأولى من عبارة المصنف
اه أى لان الشريك كماله فى الثوب بدون الرجوع عش (قوله لاسر) أى فى شرح والمثلث شريكها الصبغ
(قوله فالتقص عليه) أى الصبغ وكذا اعتبر به بصفه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على التقص على الخ
(قوله ولا شئ الخ) لا موقوف له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان ثلث الزيادة من
قيمة الصبغ كان صارت حسنة لو لم تستطع التهاية والتمنى (قوله وان نقصت) أى قيمة الثوب بمصوغا (قوله
عن قيمة الصبغ) كان الأولى عن قيمته قبل الصبغ و (قوله فكم كما) أى قبيل قول المتن وان زادت على
قيمتها الخ ولا يخفى ان هذا عين ما هنا لك ودخل فى قول المصنف فان لم تزد قيمته الخ كما به عليه التهاية
والتمنى فكان الأولى إسقاطه كقوله (قوله ولو كان المشتري) اسم مقول (قوله فهو شريك الخ) أى بائع الصبغ
فان نقصت حصته عن ثمن الصبغ فلا صح أنه ان شاع فبغ وان شاء مضارب بالرجوع (تبيه) أى للعقل
والمرامع لم الصبغ ان اتفقوا على غيرهم من نفس الثوب (قوله بان سادها الخ) أى بان سادت قيمة
المجموع أو بعثا أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما كان الثوب خلع من نفس الصبغ فله التولى ويحل ذلك اذا
امكن قلعه بقول أهل الخبر ولا يمتنعون من معنى أنها يتوشع الرجوع (قوله فهو فاقده) أى يضارب
ببنت (قوله وقت اعتبار الخ) أى بيناه وتعيينه (قوله أو الصبغ) أى ونحوه كالطعن والقتارة (قوله
اه ليتأمل ثم ينبى شرحنا على ذلك اذا امكن قلعه بقول أهل الخبر ولا يمتنعون (قوله بينهما تصغين) أى
فى المثال المذكور (قوله شريكها) أى جوارا على قيمة الصبغ من الزيادة (قوله بشمن الثوب والصبغ)
ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضارب بشمن الصبغ لكن قضية قول الرضا فان اشترى
الصبغ من بائع الثوب أو من آخر أو كان الثوب للعقل فان لم تزد قيمة الثوب فالصبغ مفقود يضارب به

مطلقاً أي مطلق التبرع اذ على الثالث أو لأصله المقتضى والنهاية والمر بضم الهمزة مفتوحاً اذ على الثالث حيث
 لادن قال الزركشي تبعاً للأذري وفي الجسد من كل علة من مستغرق والمقتضى في الشرح والروضة في الوصايا
 عند ذكر ما به من الثالث أن المر بضم لو وفي بعض الغرما فلا تراجم غيره ان وفي المال جميع الدين
 وكذا ان يعرف على المشهور وقيل لهم من اجتهاد أو صي بتقديم بئر الغرما به بدنه لا تفقد وصفت كلام
 الزركشي احتياطي على هذا اه قال ع ش قوله انما يأتي على هذا فقد يقال لا يتعين امر به على هذا
 ويصو كلامه بأنه لو زاد التبرع لغبر الغرما لم ينتج ذلك ان كل الدين مستغرق أو ما في قدر الثالث مما زاد
 على الدين ان كل غير مستغرق فيكون كلامه في غير توفيق بعض الغرما دون بعض ولا تارة في بعض المستلزمين
 ثم رأيت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا وأجاب عن هاتين بتقديم بعض الغرما بمجرد تخصيص لا تبرع
 فلا رد على كلامهم انتهى اه قول المتن (المسلمين) أي لحقهم (قوله مر بعضها) وهو الخبر على التامس
 والزمه والعنف معاملة الرقيق اه بخيري (قوله وقد أوصلها الأسنوي إلخ) عبارة بالمقتضى وأشار المصنف
 بقوله منه إلى ان هذا النوع لا ينصرف فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الأسنوي أنواع الخبر على الغير ثلاثين
 نوعاً غير ما ذكره المصنف فظهر لجمع ذلك من المهمات اه وعبارة بالنهاية فقد أشاء بعضها في نحو سبعين
 صورة بل قال الأذري هذا باب واسع جداً لا يتصرف افراداً مثله اه قال ع ش منه أيضاً الخبر على السيد
 في العبد الذي كاتبه والعبد الحاني والورثة في البركة قبل وفاة الدين إلا أن هـ ذكر مما يتعلق في عبادة الشيخ
 وأصله والخبر ليسوا الخبر على البائع بعد فسخ المشتري بالبيع حتى يدفع الثمن وعلى السائب المشتري
 في ما إذا كان على الحرفي دين والخبر على المشتري في البيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرما
 وعلى السيد في نفقة الأمتهان وجلا تصرف فهاجتي يعطيه بالحدود أو المصلحة لا تارة اه وأجل وعلى المشتري
 في العبد المشتري بشرط الاثاق وعلى السيد في أم الولد وعلى الوصي العين الذي استأجر شخصاً على العمل
 فيها كصغير أو قصاصة انتهى سم على منهج ويأمل ما في فسخة الخبر على البائع بعد فسخ المشتري
 فانه بالبيع يخرج المبيع عن ملك المشتري ويصار الثمن ديناً في فسخة البائع وليس البيع مروه به فواجبه
 الخبر عليه فهو كذا في مسئلة السي فان جرد في الحرفي لاستئجاره دخولاً على الحرفي في بدعيه فباعتني الخبر
 فيه اه وقوله ودار المصلحة إلخ لعل فيه سقطاً أصلاً وعلى الزوج في دار إلخ (قوله المصلحة النفس) أي
 نفس المجهور عليه (قوله ذلك) أي الخبر المصلحة النفس قول المتن (خبر الصبي والمجنون) عبارة بالنهاية والمقتضى
 خبر المجنون والصبي (والمنذر) بالجمعة وسأني تفسيره وخبر كل من هذه الثلاثة أعني مجامع اه أي فان
 المجنون لا يتسدى من تصرفه من تصرفاته أصلاً والصبي بعد تبعض تصرفاته كذا في دخول الدار وإصال الهدية
 فلا منذر يغلبه شبهة النكاح باذن من وليه ولا زوجه وليه إلا بانه يصح تبذره لأرقائه ع ش ولا يخفى
 أن ذلك نظر الغالب لما ساقى أن المجنون الذي له أدنى غير كالمصلي المميز (قوله وأما المالح) عبارة
 بالنهاية والمقتضى وزاد المأذون في نوعاً ثالثاً وهو ما شرع للأمر من بيتي مصلحة نفسه وغيره اه وفيها قيل هذا
 عطف على العبد السيد ما تصبو المكاتبة لسيد موقوفة تعالى اه قال ع ش هذا ما تصبو المأذون وقوله وثله
 العتيق ومصلحته تعود على المكاتبة فلا تنافي بين قوله مر ثم السيد وقوله منه مصلحة نفسه وغيره اه
 (قوله الأول) وهو المصلحة الغير (قوله ونقلنا عن التتال) أي بقوله بالنهاية والمقتضى أيضاً (قوله أن من إلخ) أي
 أي المجنون الذي له نهاية ومقتضى (قوله كصبي) أي أي بما يأتي اه نهاية قال ع ش قوله فيما
 يأتي من جهة العبادات وعدم العاقبة على تركها وغير ذلك تأتيهم من تشبهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

المسلمين ولها أبواب مر
 بعضها وإني باعتبارها فقلت
 من أنه أنواعاً أكثر وقد
 أوصلها الأسنوي إلى ثلاثين
 نوعاً وزاد غيره بضعة عشر
 وفي كثير من ذلك آثار ظاهر
 يستصعب ما يتعلق بالجمع
 في شرح العبادات وما أصله
 النفس (وهو) مقصود
 الباطن وذلك (خبر الصبي
 والمجنون والمنذر) ولما هما
 وهو خبر المكاتبة فيقبل
 الأول حقيقة لأنه منوع مع
 وجود المقتضى بخلاف خبر
 الصبي والمجنون وبتدريج
 النظر في خبر المفسد والرق
 له والتي بقاء ان الكمال
 حقيقة شرعية وتوابعها
 التفتت من له أدنى غير ولم
 يكمل عقله كصبي غير
 وأمره من السي وغيره بأنه
 انز اليعقوب فيجنون ولا
 فهو مكلف فيصغر تصرفه
 ما ينفذ

الرض أى والغنى أى فى الجحر عليه فى التصرفات المالية اه أنه فيما عدا المال كالمثل اه قتل زيد وجو الصلاة عليه وحقابه على تركها وأنه يقتل اذا قتل بشرطه بخلافه فى أوشى بالخبر الى غير ذلك من الأحكام وفى سم على حج ما وافق ما فى شرح الرض وعبارته قوله كسى غير قضيه أنه يصح من ماصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد معنى التميز الذى هو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستحي وحده فى الجميع لكنه مستثنى لا يخلو كونه مكلوا ولا يقتله على ما مثله من التميز اه وصريح قول الشارح حر كالمى المميز ووجه الاعتراض بأن شرط التكليف كمال التميز قصر التشبيه على خمسة الغبائات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسأبقى عن السبب عن موافقة (قوله) وقولهم أى السبب وغيره (فيصم الخ) صريح الخ عبارة النهاية وورد بأن شرط التكليف كمال التميز أما إذا نه فلا يلقه ما كالمى ولا يجوز لأن التالف لما عمن الحاقه ما كالمى المميز اه (قوله) على أن اعتراضهم من أصله غير وارد) هو كإزالة الذى يظهر من كلام التمهيد أن الجنون من من لا تميز به بالكلية فيكون كالمى الذى لا يميز ومنه من له نوع تميز فيكون كالمى المميز ويحكر أن يكون من فرائد قولهم فيكون كالمى المميز أى نأى فى مختلفات صفاته مستمسكاً من قوله تعالى يقتل خيره فيما قيل فقول الصي المميز كإبطال هدية وأذن فى دخول الدار فإتأمل اه سيد عر (قوله) غيرهم للذكور أى قولهم ولا نفو مكلف (قوله) أن يشبهه أى الجنون (قوله) بذلك أى بالحقائق الأخرى المذكور بالجنون (قوله) وله أى الأخرى (قوله) وحري عليه الخ أى الجمل للذكور (قوله) زاد شارح أى على ما جرى عليه الأثرى الخ (قوله) وقال بعضهم الخ المتبادر أن من كلام الشارح (قوله) ويجمع الخ لا ينفى العذر عنه اه سم عبارة السيد عر يؤيد هذا الجمع أنه يعيد القول بأن ولاية الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رأيت بحث الجوى الجزم مستنداً على العمل الترددى الظاهرى وهو كلام متين اه ويخالفه ظاهر الغنى والتميز تميزاً محمداً فرد الأخرى فمن يكون وليه بحيث الجوى جرى أن محل التردد من عرض له هذا الخرس بعد يداؤه أمام لم يبلغ الاكذالك فالظاهر الجزم بأن وليه هو الذى يصرف عليه استدامة ظهر الصلى الا لا تقع الخرج عنه الا بياضه وشيئا وهذا ليس كذلك انتهى وقوله فالظاهر الخ محتمل الذى يظهر من التردد أن وليه هو الجنون اه قال عر قوله والذى يظهر من التردد أى تردد الأخرى أن وليه الخ لعل المراد منه أن الحكم المذكور لا يتقدم بنحوه أصلى والأظهر من قول الجوى فالظاهر الخ والخاص أن النائم لاولى له مطلقاً وأن الأخرى الذى لا إشارة له وإسبوع الجنون سواء كان خرسه أصلاً أو طارئاً فهو ليس إلا ثم الجزم بالصلى ثم القاضى اه (قوله) يعمل الأول أى قول الرافى ومن واقفه بأن ولاية الحاكم (قوله) والثانى أى قول بعضهم بأن وليه وليسقى الصغر (قوله) ولا يلحقهم حمى أى بالجنون والخرس (النوم) فإلا فالدغى والنهاية عبارة الثانى وألحق القاضى بالجنون النائم ونظر فيه الأثرى بأنه لا يتقبل أحد أن النائم يصرف عنه ولو بردان النائم شعب الجنون فى صلبه فاعتبروا الأثرى الكثيرين لا يفعل لحاقه بهم من حيث ذلك فقط لأنه أى النائم لاولى له مطلقاً قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم أوج طول نومته على

الارشاد (قوله) ويجمع الخ) تنقل شرح الارشاد أن الأثرى انظر فى الحاق القاضى الأخرى المذكور بالجنون بأنه غير داخل وإن استجيب إلى ما قلناه أنه ممكنه فليكن هو الحاكم ثم أجلب بأن الأخرى المذكور لا يسمى بجنونا فلو توهمه وإن استجيب الخ فيه فنظر لأنه أن كان غير عاقل كانه قولهم لى الجنون ثم رأيت الأسنوى تردده من يكون وليه والشارح يعنى الجوى بحثاً على محل التردد من عرض له هذا الخرس بعد يداؤه أمام لم يبلغ الاكذالك فالظاهر الجزم بأن وليه هو الذى يصرف عليه استدامة ظهر الصلى الا لا تقع الخرج عنه الا بياضه وشيئا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل الذى يظهر من التردد أن وليه هو الجنون اه فان كان الرافى صرح بأن ولاية الحاكم كغيره ظاهر عبارة نه فلا ينفى العذر عنه لكن مع على أنه من طرأ خرسه بعد البويع (قوله) بالجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالجنون محمول على نائم أوج طول نومته على

وقولهم فيصم الخ غير صحيح
بالحلقه فتنظر أى بالغ
وشدأ لم لا على أن اعتراضهم
من أصله غير وارد تصرفهم
في باب الجنائات وغيره بان
الجنون قد يكون نوع
تميز وبقوله لا يضرهم
الذكور فى غير محله
فبالجنون) ويضعه أن مثله
خوس ليس له صفة فهم
أصلهم رأيت الرافى وجما
مقدمين صرحوا بذلك فى
باب الجليل لكن جعلوا له
هو الحاكم لاولى الصغر
وحري عليه الأثرى وغيره
هنا بحث شارح لم يتعرض
الرافى لذلك أى هنا قال
الركضى فيصم هو أو
نائبه فما له بسا وجوه
التصرف وقال بعضهم وليه
وليه الصغر ويجمع يعمل
الأول على من طرأ ذلك بعد
البويع ووجه عدم الحاقه
بالجنون فى هذا بأنه حلقه
وسلوى الا لا يطلق عليه أنه
جنون والثانى على من بلغ
أخرى كذلك الا لا تقع
خرجه الا بياضه وشيئا وهذا
ليس كذلك ولا يلحقهما
النوم

النظر في أمره وكان الايقاظ بضر مثلاً اه قال عش قوله الاولى له معتدونه مطلقاً طال فوسه أقصر
 اه قوله لانه زول عن قرب ؛ لعل مراده لوافق ملاماً فنعان النهاية أن ثبات النوم ذلك فلا فرق
 بين طوله وقصره (قوله ومله) أي النوم (قوله حفظه) أي مال المعنى عليه (قوله الحفظ) أي المعنى عليه
 (قوله وخرجه) أي بالخلق (قوله والفرائق) أي بالمشايد وخرجه أي عطف على معقولاً أي وهو الحرب
 (قوله عليه) أي المعنى عليه (قوله غير) أي غير الفرائق (قوله الفرائق) أي ما قاله الفرائق (قوله انتهى)
 أي معقول الغير و (قوله كإفان) أي الغير (قوله حل الاول) أي بالخلق الذي حرم به صاحب الانوار (قوله
 الثاني) أي قوله وزعم الاسوي في النهاية واللغة الاقوله وثبوت النسب قوله ودعا على المتن (قوله كاصفا)
 بان يكون وصاعلي غيره والاولى أن يقال المراد به أنه لا تصح الوجود فيمنع على الحفظ اه عش (قوله وأثر
 السب) يتناول النهاية وانتهى وعبر بالانقلاب دون امتناع الخ اه (قوله كالسلام) أي فسلاماً وترك قال
 عش أي فلا يصح اسلامه لكن لا تخفى من العبادات كالسلام والصوم قال الزركشي أخذ من النص هذا كله
 بالنسبة للدين وأما بالنسبة للآخرة فيصح ويدخل الجنة إذا أضره كما أظهر اه باختصار (قوله نحو
 اجاله) كالنفاضة واجتماعه واصطفاه نهاية ومعنى (قوله الاصل) يعني أن يحل فيه لا تغييره أو أمن
 اه في غير ينبغي أن يلق بالهي المميز به في كلام التمام السابق اه سيدع (قوله وهو محرم) سواء
 احرم من أو بالعكس بان لحوه وليه بعد الجنون اه عش (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح التام
 و ثبت النسب بره اه سم قال الجعبري كان وطن امرأته تسمى بول فانه نسب اليه شو بره
 وطه شبه لانز والحقه صير زناه كوطه بشبهه لعدم قصد عش فانه لما لم ير ان لم تكن مطاوعه محرم
 عليها ما يشترطه حرم على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) أي ما كان من في حقه اه سم (قوله وكذا ما
 ومعلوم انه لا يتأخر من الصبي الاحياء وقد يقال بناءً عليه كما يصلح بما يأتي في الشرح اه زكيدي (قوله
 كالبالغ) التشديد على أصل الزوال في مقداره والافاضة يشاء على فعله الأخر بقية أقل من ثواب فافله البالغ
 ولعل وجه عدم خطئه به وكان القياس ان لا قوله لعدم خطئه بالعبادة لكنه أثبت ترغيباً في الطاعة
 فلا تركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه عش (قوله ونحو دخول دار) أي اذن في الدخول نهاية ونوم في
 قول المتن (بالأفاعة) أي الصافية عن الخبل المؤدى إلى الحالة يعمل مثلها على حدة في الخلق كاصح به في
 النكاح اه عش (قوله من غير فكل) ولا فتران يشي آخر كما يناسر د اه ثم ان (قوله نحو القضاء) أي
 والامانة والخطابة ونحوه ثم يستثنى الناطر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجد فتعدو اليهم الولاية
 بنفس الافاق من غير قول جديدة والحق بهم الام إذا كانت وصية اه عش عبارة سم قوله نحو القضاء يشعل
 نظر الوقف لكن ينبغي في النظر بشرط الواقفين يعود اليه بغير قول جديدة اه (قوله ومطلقاً) صلف
 على من حيث الخ (قوله أي بصريح) يتناول النهاية والمعنى والمراد من يناس الرشد العلم واصل الاناس
 الا براه اه قوله الثاني (ببلاغه رشداً) ولوا في الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينقلنا خبر عنه ولا يحلف الولي
 النظر في أمره وكان الايقاظ بضر مثلاً اه (قوله وأثر السب) أي على المتب (قوله واعتبار به) أي أفعاله
 في شرح العباب نقلا عن التذريب ولا يحد بقبضه من أو دون الا في نحو عوض نكاح أو علم بان زوليه اه
 (قوله واتلافه الاصل) ما هنا موافق للتذريب بخلافه الذي قاله في بعض كتبه أنه المعتبر لكن
 الموافق لحقمة في باب محرمات الاحكام ما في التذريب واعتدله م (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح
 المنع و ثبت النسب بره (قوله في ذلك) أي ما كان من في حقه (قوله نحو القضاء) يشعل نظر الواقف
 لكن ينبغي في النظر بشرط الواقفين يعود اليه بغير قول جديدة (قوله الصنف) بلا بلاء رشداً
 ولوا في الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينقلنا خبر عنه ولا يحلف الولي كالتام والقياس على كل ما بين
 ادعى انزاله ولان الرشد بما يوقف عليه لا يختبر فلا يثبت بره ولان الاصل كماله الا فرعي بعد قوله بل

(وجز الصبي) الذكر والاني (يرتفع) من حيث الصبي بعد بلوغه مطلقاً (ببلاغه رشداً) لقوله تعالى فان أسنم
 منهم رشداً أي أبصر ثم عاج وزعم الاسوي أن الصبي يكسر الصلاة

نادرين اه (قوله وبشرط الخ) عبارة التهايم للمنى وكلام الصنف يقتضى تحقق خروج المنى فلا الخ
 (قوله لا مكان) بان اثبت بعد عدة أشهر من الوطء اه رشدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت
 ابلاذ او طوى أمتهوات ولو هو كذلك نهاية ومعنى أى وثبت نسب لا مكانه عش (قوله فلا يحكم
 ببلوغه) أى شخشا الشهاب المثل بالحكم ببلوغه بعدم وجوب الفصل اه سم عبارة عش ولو أحس
 بالمنى في قصة المذكورة فقبضه فلم يخرج حكم ببلوغه وإن لم يحكم بالفصل لاختلاف مدرك البابين لان المدافى
 الفصل على الخروج الى الظاهر وفى البلوغ على الازال فلا هو انتهى سم على منهج اه (قوله على
 أنه لا يتصور العلم الخ) لا يقتضى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التى يعرف بها المنى بعد خروجه
 ويثبت به اه احكامه وحى الانذار فخر وجه تحقيق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كاهو معلوم بالخير به
 القطع ولو سلم عدم التصور لاذ كور لم يقد ذلك مدعا من عدم البلوغ لانه اذا احس بانقاله فامسك المذكور
 مدته فخرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين الخروج فقط فتأمل ذلك
 فانه فى غاية الصعوبة والقوة لله الموفق اه سم يحدف (قوله تقرى بالخ) خلافا لما بينا والمضى عبارة عما اوفهم
 تغييره بالاستكمال انما تحته ديدية وهو كذلك كيمرون بحث بعض المتأخرين انها تقرى به كالحض لان
 الحض ضبطه أه آدل وأكثر فائز من الذى لا يسع أقل الحضي والعلو وجوده كالتدريج بخلاف المضى اه قال
 عش قوله بعض المتأخرين مراده ان ج اه (قوله الحشن) الى المتن فى النهاية (قوله وظاهر الخ)
 محل تأمل بل ظهر العكس لانه ان أثر بدالعانة الثالث فاستناد النبات اليه تحقيق من استعماله سد الى فاعله
 وان أثر بداه المل فاستناد النبات اليه مجازى لانه مكان الثالث فليأتم سيد عر وم (قوله والا شهر) أى
 عند أعمل الفتحش (قوله وقدمو الخ) مبتدا وخبر فلا وثبت قبل إمكان خروج المنى لم يحكم ببلوغه اه عش
 (قوله بالنسب) الى المتن فى النفس الاثولة لامن عدم الى الخبر وقوله فان النبوى وانهم وكذا فى النهاية
 الاثولة وان كان الى والخش (قوله يقتضى الحكم) اه امارا (الخ) وهو الاصح نهاية ومعنى (قوله لا تغير الصبح

المعدته لا يمنع على الولي التصرف الا ان علم أنه بلغ وشيدا (قوله ولم يحكم ببلوغه) أى ولا تصير امته ام ولد
 مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) أى شخشا الشهاب المثل بالحكم ببلوغه وعدم وجوب الفصل (قوله بعيد)
 قدبو بعد مدتها ما فى عن الجمهور ومن عدم الحكم ببلوغ الخش فيما لو خرج المنى فقط من أحد فرجيه فقط
 لاحتمال الازال فادق وجه التأييدان وجود الازال وخروج من الازال لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
 وبما يخص الامام لان تغيير الحكم مرعى فى عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الازال فادق فخرى مجرد وجود
 الازال من غير خروج لوجب الحكم بالبلوغ بالخروج من الازال وعدم تغيير الحكم واعتبار الازال بدون
 خروج اذالم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع انخر وجن الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يفرق به و يدفع عنه
 البعد ما فى قوله وجعلان ان وجه الحكم بالبلوغ غايته دليل على سبق الانماعع أنه لا يلزم في ذلك خروج
 المنى الى الظاهر كاهو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من أحد فرجى للمشكل
 فليأتم (قوله على أنه لا يتصور العلم بالمنى قبل خروجه) لا يقتضى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها ما
 أولا فلان العلامة التى يعرف بها بعد خروجه ويثبت به اه احكام المنى وحى الانذار فخر وجه تحقيق قبل
 خروجه فانه يقع الانذار فخر به فى قصة المذكورة وان لم يبرز الى ظاهره كاهو معلوم بالخير به القطع بحيث
 لا تقبل منازعة وأما اننا فلو سلمنا عدم التصور لاذ كور لم يقد ذلك مدعا من عدم البلوغ لانه اذا احس
 بالبلوغ من حين الاحساس بانقاله من عليه العلم بالمنى بعد خروجه اذا تأخروا من الاحساس المذكور فاذا
 أحس بانقاله فامسك المذكور مدته فخرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين
 الخروج فقط فتأمل ذلك فانه فى غاية الصعوبة والقوة لله الموفق (قوله تقرى يا) لهما تجديدية فى الحضي
 كالناب فى شرح الررض نه الظاهر (قوله وظاهره) فى كون ظاهره ذلك بحث اذا النبات ينضاف لثبات

زوجته بلغ سنين
 بولاد لا مكان له
 النسب لا يقتضى نسب مجرد
 الامكان بل يحكم ببلوغه لانه
 لابد من تحقق خروج المنى
 وخروج زوجة والاحساس
 بانقاله من صبا فامسك
 ذكره فرجع فليحكم
 ببلوغه كلاس فامسك
 الزركشى ومن تبعه بالحكم
 ببلوغه بعيد والفرق بان
 مدرك البلوغ على العلم بالازال
 المنى والنسب على حصوله
 فى الظاهر بالحكم أشبه
 على أنه لا يتصور العلم بأنه
 من قبل خروجه اذا كثيرا
 ما يقع الاشتباه فيما يخص
 بقره عمر جوصه وقت
 أمكانه) فهما (استكمال
 تسعين) قرينة تقرى يا
 فخره ما فى الحضي (وثبات
 العانة) الحشن بن بحث
 تحتاج الى التبعات وظاهره
 لهما سم المعتبر لثبات
 وفيه خلاف لاهل اللغة
 والشهر انما النبات وان
 المنبت شعرة يكسر أوله
 وقت موت الاحتلام
 يقتضى الحكم ببلوغ ولد
 الكافر بالنسب والاحتلام
 ومثله ولمن جمل اسلامه
 لامن عدم من يعرف سنه
 على الاوجه الغير الصحيح
 ان علة القرطى رضى الله
 عنه كان فى سبى بنى فطة
 فكافوا بنظر ومن أثبت
 الشعر قتل من لم يثبت
 يقتل وانهم كشفوا عن
 غائته فوجدوا لم تثبت فجاء فى السبى فخرج من ابان نحو العبيد

(الخ) تعليل المعنى (قوله فليس بلوغ الخ) ظاهر النهاية واللفظ اعتماد عبارتهما وتخرج بهما عن العبرة والابطال فليس دلالة بلوغ لندورهما دون خمس عشرة سنة وفي معناه الشارب وتقل الصوت ونحو ذلك وتتنو طرف المقوم وانتراق الارنية ونحو ذلك اهـ لكن اولها غش وفي الرشدى ما يؤيد معناه قوله مر فليس دلالة بلوغ أى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يبلغ استكمال الخمس عشرة سنة حتى ينبتهما بل يكفي نبت العانة وليس معناه أنه اذا نبت تحتها بالفعل لا يحكم بلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبت العانة وبذلك عليه قوله لندورهما دون خمس عشرة سنة اهـ (قوله عليها) أى العانة (قوله أمر تعبدى) أى والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المتعبد وعليه لو ثبت أن سعدون خمس عشرة سنة لم يعم ذلك الحكم بلوغه خلافا لما وردى أى ما لم يثبت عدم احتلامه اهـ سم وعش (قوله ان ثبت) أى بشهادة عدلين جهالة ومعنى (قوله احتياط) عبارة النهاية ويجب تحليفه اذا أراد ولا يشك تحليفه به بيبهاده والى صي لا يختلف كونه يثبت به هو ثابت بالاصل وانما لا يسلامته على الابنات عارضا لاحتياط الاستحجال فضعفت دلالة على البلوغ فاحتج بيمين لمعارضةها وايضا لاحتياط الحقن المتم فوجب مخالفة القياس اهـ قال عـ ش قوله اذا أراد أى الخلف فلا يستنع من قتل الحكم بلوغه بنبات العانة يقتضى بلوغه لم يأت بدافع اهـ (قوله استعمله بدوام) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله وقبل الخ (قوله لا ذى الخ) والغرق الاحتياط على المسلمين فى الحالين نهاية رسم (قوله يحمل النظر) أى الى من احتجنا معرفة بلوغه نهاية ومعنى أى أما المس فلا دلالة لان معرفة كونه يحتاج الى حلق تكفى فيه الروية ويحل جواز النظر حيث لم يرتكب الحرمة مسمى فان خالف وفعل فنبه على حمة النظر لحصول المقصود بالسم عـ ش ونقل سم عن شرح الغالب أنه ينبغي جواز رسمه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رد بان الظاهر أن المراد بتعبدية الاحتياج فى ازالته الى الحلق وان كان ناعما لا الخشونة بل المعنى لا يتوقف على المس اهـ (قوله اسهولة) الى المن فى النهاية واللفظ وشرح المنهج الاقوله أو ضرب الرق الى ومارس (قوله استعمله) أى النابت (قوله لانه) يقضى به الى القتل أو الجزاء به وهذا سوى على الاصل والغالب الاثنى والخفى ومن تعذرت مراجعة آثاره به المسلمين لو أتوا برحمتهم كذا فى الخفى والمراخنة عليهم مع أن الحكم كنهما ما ذكر ومن تعذر آثار به من المسلمين لا يحكم بلوغه مع فقدان العلم فقيصر واقى تعليلهم على الغالب مخفى فيها بقول شرح المنهج (قوله أو ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الاثنى فرق بالاسم قبل البلوغ وبعد مواعيل هذا وجه ترك شيخ الاسلام أى والنهاية والمعنى ذلك اهـ نعم (قوله ومارس الخ) دخول فى المن (قوله عليه) أى على ما مر من السن ونحو ج الحلى ونبات العانة لتشامل لهما اهـ معنى (قوله اجابا) أى يفتق البلوغ بالحض

كتاب الزرع فما هو ظهوره والاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المتعبد وعليه لو ثبت أن سنة دون خمسة عشر لم يعم ذلك الحكم بلوغه خلافا لما وردى أى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعمله) معمول قوله (قوله لا ذى طوبى بالجزء به) والغرق الاحتياط على المسلمين فى الحالين (قوله يحمل النظر) قال فى شرح الغالب ويبنى جواز رسمه لتوقيف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كبره ما موكلهم انما لم يذكره لوضوح جواد عامسا كان اذنا به بالنظر من غير رسم بعد كذا يخفى اهـ وأقول انما يظهر ما عناه ودعوله البعد المذكوران أن يثبتنا نحن ما قلناه الخشونة بالمعنى المشهور لانه لا نعلم له دلالة على المس لكن ظاهر قوله الذى يحتاج فى ازالته الى حلق وان كان ناعما أو ذلك الخشونة تقيد بالمعنى لا يتوقف على مس فلتشامل (قوله تشوقا لالوانات) لا يقال هذا لالوانات الاثنى لانه مخفى على صفة كونه باوصو ناطرة نحو مجسد يقول شرح المنهج وهذا سوى على الاصل والغالب والاثنى والخفى والطفل الذى تعذرت مراجعة آثار به المسلمين لو أتوا برحمتهم كنهما كذا اهـ فيه نظر اذ كل مصمم أن يكون ناطر وقصوى وهم مثلا كبرالا ذى يجب بان مراده أثنى وشئى الكفوالا ذى نأتى فبهما الاقتضاء المذكور والذيد كقولنا شلوغ أو ضرب الرق (قوله أو ضرب الرق) انظر معناه مع كون الاثنى فرق بالاسم قبل البلوغ وبعد مواعيل هذا وجه ترك شيخ

فليس بلوغا كما مر حـ فى الشرح الصغير فى الاصل والحق به المجتهد والشارب بالاولى فان البلوغ أطلق الابطال بالعانة وهو ما وفى كل ذلك نظر بل الشعر الحسن من ذلك كالعانة فى ذلك وأولى الآن وقال ان الاتصال علم أى تعبدى وأفهم قوله يقتضى الحكم أنه أمانة على البلوغ باحدهما ثم ان ثبت أن سنة دون خمس عشرة سنة ولم يحتج لم يحكم بلوغه وقبل قوله بهنسه وان لم يخلف الصي احتياطاً لحقن الدم استعملته بدوام ان كبره حرق سبي لا ذى طوبى بالجزء به ويحل النظر لغيب وأفهم قوله كالأرضية أنه لا يفسر فى ذلك من الذكر والاثنى وهو كذا وان كان قضية الحر وإخراج النساء لهن لا يقتل ونقله السبكي عن الجورى والخفى لا بد ان يثبت على فرضه معاد (لا المس فى الاصم) لسهولة مراجعة آثاره المسلمين غالبا ولا يصح ما يستعمله تشوقا للالوانات بخلاف الكافر لانه يقضى به الى القتل أو الجزاء أو ضرب الرق الاثنى ومارس فى الذكر والاثنى كاقصر (وتريد المراءم) عليه (خضافى) سنة السابق اجابا (وجبلا)

اجماعاً **(قوله لكنه)** الى الملتقى فيها بقوله الملقى **(قوله قبل الطلاق لمصلحة)** أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أم لم يوجد بعد ذلك فتعكم ببلوغها قبله عدة إذا ضمت لبلوغها بعدة بلغت أقل مدة الحمل اهـ سم عبارة عرش قبل الطلاق الخ أي وإن وادت المدة على سنها شهر كسنة ويحل ما ذكر من اعتباراً للخطبة قبل الطلاق حيث أمكن اجتماعهم في ذلك الوقت والا فلا دائماً تعتبر من آخر وقت ما ذكر من الاجتماع اهـ **(قوله وأسمى بذكره)** أي وأسمى بما يكلو ظاهر اهـ رشدي **(قوله فان وجد أحدهما)** عبارة للملقى والنهية فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجيه فلا يحكم ببلوغه عند الجهر ولو أن أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام ينبغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابضاح به ثم يغيران ظهره لا لانه قال الرافعي وهو الحق وسكت عليه المصنف والمحدث الأول اهـ **(قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجهر)** وهو المعنى الثانية وبه وسم **(قوله وهذا)** أي الاستدلال (غير موجود هنا) أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى الاستدلال فلا يكون الماء الخارج منه من غير بلوغ من غير المعتدلات تنقضي شرط كون الخارج من منبها سم **(قوله وخالفهم أي الجهر)** الامام استدلال الامام بالقياس على الابضاح وفرق بين الرخصة التي أعف في شرح العيب اهـ سم **(قوله يالم يظهر خلافه)** كل مراده أي الامام أنه لو أسمى بذكر مثلاً حكم ببلوغه فلا يحض بهذا حكم بغير حقيبه الحكم بالبلوغ للتقدم وجعل البلوغ من الآخر ما يعارضه لحض للمنى فلتأمل سم وحلي وشو برى وهذا هو المقهور من النهاية والملقى **(قوله وقال المولى الخ)** وفي النهاية والملقى بعد كلام من الأسنوي مفسداً لاعتبار التكرار عند الامام أو ضلماً من فعل من ذلك نكاح الامام وفاق لكلام المولى اهـ **(قوله حسن)** أي من حيث المعنى (غريب) أي من حيث النقل اهـ عرش أي ومع ذلك فكل من مضاعف كجاء بمضاهه رشدي **(قوله ما)** الى قوله لا خلاف للملقى والنهاية **(قوله اجمع أنه نكح متبينة)** أي فلا يلزم وذلك لما لبس من عبد السلام الى الوجه الفاضل بأنه صلاح المال فقط اهـ معنى أي وفا قال لا غنى عن التخييري **(قوله وقوة ما ع)** خبر ووجه العموم وهذا كالمالك لم أجابه عن عرش واجبه **(قوله قال الخ)** فيملايتها بصيغة التثنية اشعاراً بانتمسكاً له وان كان متقولاً هو كذلك إذ كيف تعكم بغير دنم فبمجلس اهـ قد عديم القسق أو يغيب بعض النواحي بخلاف العباد كنية أهمل العلو ومع موارب النساء وغير ذلك وأحسن ما وجبه أن يقال اذا ضاق الامر اتسع والا لا دلي على بطلان مقام معاملات العامه وكان هذا هو الحال لابن عبد السلام على اختياره أن الرشد صلاح المال فقط اهـ سدعمر **(قوله ولا يضر)** أي في اعتبار صلاح الدين في الرشد **(قوله لان الغالب الخ)** اهـ عدم المضرة **(قوله فيتم الخبر بها)** أي بالتوبة **(قوله ثم لا يعود)** أي آخر **(قوله ويعتبر الخ)** أي كائنه في الاسلام ذلك **(قوله وان يولد)** أي بعدمضي أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق **(قوله فتعكم ببلوغها قبل الطلاق لمصلحة)** أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أم لم يوجد بعد ذلك فتعكم ببلوغها قبله عدة إذا ضمت لبلوغها بعدة بلغت أقل مدة الحمل والاصل انه حيث لم يولد لم يكن بلوغه قبل الطلاق ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر كفي الحكم بوجوده قبله لمصلحة الا فلا من الحكم بوجوده قبله بما يكمل مع ما بعد أقل مدة الحمل **(قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجهر)** وهو المعنى وعليه يقول لهم لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه انتفى وقفاً يعارض في المصلحة ما يعارض في شرح الرض **(قوله لان محله مع الاستدلال الأصلي)** وهذا في رمو وهذا لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى الاستدلال فلا يكون الماء الخارج منه من غير بلوغ من غير المعتدلات تنقضي شرط كون الخارج من منبها **(قوله وخالفهم الامام)** استدلال الامام بالقياس على الابضاح وفرق بين الرخصة التي أعف في شرح العيب **(قوله يالم يظهر خلافه)** كل مراده أنه لو أسمى بذكر مثلاً حكم ببلوغه فلا يحض بهذا حكم بغير حقيبه الحكم بالبلوغ للتقدم وجعل الآخر ما يعارضه لحض للمنى فلتأمل **(قوله وقوة ما ع في سياق الشرط)** قد يشكك على العموم هناك دلالة العام كية يعني ان الحكم متعلق بكل فرد ولو شك من صلاح المال وصلاح الدين افراده كثيرة فان تعاق الحكم بكل واحد انتفى الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود أي فرد من افراد الصالحين وهو شرط خلاف محرم ما يعطى للمدانة

بارتكاب كبيرة مطلقاً أو صغيرة ولم تقلب طاعاته معاصي خرج بالحرم حارم الرواة فلا يورثوا في رشد وإن حرم ارتكابه لكونه تحصل شهادة لأن الحرمة فيه لا مخرج (و) إذا شرطنا صلاح المال يحصل إلا أن كان بحيث (لا يبدل) بأن يصيب المال أي جنسه (باحتساب) فاحش أو يساق في الوكالة بخلافه ليس (في المعاملة) كبيع ما يسوى شجرة يشتق له بدل على قلة عقده ومن ثم فإدائه الحيازة والاحتساب لم يورثه ليس بتضييع ولا ينفذ ولو كان ينفذ في بعض التصرفات لم يجبر عليه بجملة التصرفات لبعده اجتماع الجبر وعلمه لكن الذي مال إليه لا يورث اعتبار الأغلب (أوريسيه) ولو قلنا بظاهر كلامهم أنه لا يحسب في الاختصاص في هذا وهو محتمل ويحتمل خلافه (في بعض) لقلة عقده (أو اتفاقه) ولو قلنا أيضاً (في حرم) في اعتقاد دولي في غير موافقة الاتفاق هنا يميز عن شمر وأرغم أوضح اذهبوا الذي يقال في المخرج في المعصية والأصح أن صرحه في الصدقة وقبحه انحرى علم بعد خاص (والطامع والملايس) والهدايا (التي لا تليق) به (ليس يثبني) لأنه

وإذا قال وضعه القاضي أي الطبع وغيره وأمره متى ونهاية قول المتن (فلا يفعل بحرمه) أي عند البلوغ بدليل ما سبق في المتن أنه لو فسق الخ وزعله فلا يتحقق السعة إلا من أي بالنسب مقلد بالبرهان وحشد فالبرهان على السعة أي بقدر صلاح الدين في غاية الندور ولا يخفى فلينظر هذا الاقتضاه مراداً لاه وشدي وناقضاً لهامس قول المصنف وإن بلغ رشداً الخ من عرش ما شهد خلافه (قوله) ارتكابه (في قوله) مع جهل القرض في المتن وكذا في النهاية الأقوال وإن حرم إلى المتن (قوله) ارتكابه (في عبارة) النهاية والتمنى من ارتكابه الخ من وهي أحسن وفي سم فرع المقصود أنه لو أدى أنه بلغ مصلداً قبل قوله واستمع الحكم بسفهم من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأته أن لا تتكبر ولها ما بهامن الما كسرة ظاهر رشدها وتوصل إلى إثباته بالبنية قالوا أنه لا يزمه إحاطتها به (قوله) طلقاً أي غلبت الطاعة أولاً اه عرش (قوله) أو صغيرة الخ عبادة النهاية والتمنى والمجلى وشرح للتهج وأصرار على صغيرة الخ اه (قوله) فلا يورثوا في الرشد لأن الاختلال بالمرؤعة ليس يحرم على المشهور نهاية ومعنى أي المالك من مفسدات الشهادة ومن الاختلال الملاحظة على ترك الزواج والتباعد بعضها فترجم الشهادة ونسبت شجرة عرش قال النهاية والتمنى ولشرب النبيذ المختلف في الضرر والاحتساب كل من كان يعتقد أنه لم يورث أو غير ممنوعاً من ربحهم المالتأثير اه قال عرش قوله ففي الضرر الجبري والاحتساب كل قدراري وقوله إن كان يعتقد أنه لا يورث وقوله أو يصرعه كالشاهد اه (قوله) أي جنسه أي وإن لم يكن مثولاً اه عرش (قوله) وساق في الوكالة أي أنه لا يمتنع له ما يثبتها به ومعنى (قوله) في المعاملة أي ونحوها نهاية ومعنى (قوله) كبيع الخ مثال الفين اليسير (قوله) عشرة بقسمة أي من الدراهم وخرج من التناهي فلا يحصل ذلك فيها اه عرش (قوله) أنه يدل على قلة عقده الخ يحصل ذلك كاتحاد الوالد والرجاء لله تعالى عند جهله بحال المعاملة لأن كان عالماً أو أعطى أكثر من ثمنها كان الزاد صدقة متخفية محموداً أي يتوقى وسم (قوله) كل جملة القمولى حرمه النهاية والتمنى قول المتن (أوريسيه) عطف على الاحتمال (قوله) ولو قلنا إلى المتن في النهاية (قوله) يحصل خلافه وهو المعتقد أي يفتقر إلى المال فيخرج ماضياً بعدت فعله منه فلو يصح بسمه اه عرش قول المتن (في بعض) أن الزاد ونحوهما هنا به ومعنى (قوله) ولو في صغيرة إلا في أمقاط في كفاية النهاية والتمنى أي كاطعاً له أجرة لصوغاً فانه قد أُلهم وألهم أو شغل على ما لم يورث اه يجرى (قوله) عن خسار الخ يصح المعنى للبنية لضعاف عبارة النهاية والمفارقة ومرداد المصنف بالاتفاق الاضاعة لأنه يقال في المخرج في الطاعة الخ لمعان وفي المكروه والحرمان ضاع وخسران وغيره اه وهي أنسب قال عرش قوله في الطامع اه إرادهم بما يشمل المباح اه قول المتن (انصرف) أي المال وإن كثرت نهاية ومعنى قول المتن (وجوده) لغيره كالعق

مذهبهم وإن تعلق بالجموع على خلاف الأصل في العلم اقتضى أن لا يدين غاية كل من الصالحين لانهما من الأفراد اذ ليس أتمل (قوله) يارتكاب كبيرة) (فرع) المقصود أنه لو أدى أنه بلغ مصلداً قبل قوله واستمع الحكم بسفهم من حيث ترك الصلاة أنه أمين على صلته والمقصود أنه لا يجب تخليفه ولو طلبت المرأته أن لا تتكبر ولها ما بهامن الما كسرة لظاهر رشدها فتوصل إلى أنه بالبنية قالوا حجة أنه لا يزمه إحاطتها به (قوله) حرم الرواة لأن الاختلال بالمرؤعة ليس يحرم على المشهور (قوله) المصنف بان يضع المال باحتساب لا فاحش في المعاملة) قد يشكك عليه شخصان من مقتضى أنه كان يصدق في البرع وأنه صلى الله عليه وسلم قال أنه من بايعت قتل لاختلاف الخفاها صرحي أن كان ينفذ وفي جهة بيعه مع ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينفذ من ذلك بل أمر وأمر شدة الاشتراط الحار والآن يجب عليه ما بهامن أن كان يفسد غيباً فاحشاً فاعله إنما كان ينفذ غيباً ليس بالوالمسلم في أن كان كونه غيباً فاحشاً عند بلوغه فاعله عرض له بعد بلوغه وشهدوا لم يجبر عليه فيكون سبهاً مملو وهو مع أصح فلهن قد يشكك على الجواب بما ذكر أن ترك الاحتساب في وقائع الأحوال ينزله نزع العموم في المثال وقد أمره معني الله عليه وسلم على البايعات وأرشد إلى اشتراطها ولم يستعمل عن حاله هل طرأه بعد بلوغه رشداً أو لا وهل كان الغيب فاحشاً أو يسيراً اذ ليس أتمل (قوله) أنه قلة عقده

فه غير منصفه لثواب أو التلذذ فمن ثم قلوا لا صرف في الجهر ولا في السر وفي الماوردى بين التبذير والسر في بيان الاول الجمل
بمواقع الحقوق والثاني الجمل بمقاديرها كالم الفزالي يقتضي ترادفهما وواقعة قول غير محقة السرف مالا يفي حتى جدا عاجلا ولا آخرا
لجلا ولا ينافي ما هنا عد الاسراف في النفقة (١٦٨) مصيبة لا مغر وض قمين يقتصر بذلك من غير رجاء وفاق من جهة ظاهر مع جهل

المقرض بماله (ويحتمل) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصبي) فهما لقوله تعالى وابتلوا البنات آماني الذين فتمها حدة في فعل الطاعات وتوفى المحسرمان ومن زاد على ذلك توفى الشهادت ايام التاكيد لا الاشتراط كتحرف من شرط الرشد السابق وقصور زوا للشاهدية اعتقاد العادة الظاهر فان لم يحط بالباطنة (و) اما في المال فهو يختلف بالراتب فخير ولما تاجر والسوقي (بالبيع والشراء) أي يقتضي ما تم ما قطعهما بعدهما عليهما من عطف الرديف أو الانصاف وذلك لما يذكر بعد من عدم محض ممانته فلا اعتراض عليه خلافاً لما زعمه (والمعاكسة فيما) بان يطلب انصاف مما ورده البائع وأز يد بمخرجه المشتري ويكتفي بختاره في نوع من أنواع التفاضل من باقها (وذلك راع بالزراعة والنفقة على القوم لها) أي بمسألتها كحرفه وحسن وحفظ أي اعطاهم الاجرة وبلغوا الامير بالانفاق على اتباع اسيبوا الفقيه بذلك وتحويراء الخبث (والخبر في بيانها يجر منه) يصح حرمه ويحرمه في بعض غير حرمه المضاف اليه هو ما تم وتكون فائدة انه تعميم بعد تخصيص ويريد به قول الكافي يقتصر المصحح فاما ما زعمه ورفضه وهو لا ينافي ما في مخرجه والشرع والاختيار حيث يجره في اياه لان الغالب حيث لا ينفقه انه يتطام عرفه ابيه والاختيار والادعاء يتعلق بمعرفة نفسه ولم ينظر لحرفه في اياه لا يتطامع اليه ولا يحسن ما يستحقه (و) يقتصر (الرأى) من جهة الولي ايضا كالجمل ظاهر ولا ينافيه النص على ان النساء والمحامد يقتصر واما الولي بينهم في ذلك وعليه قيل يكفي

نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في الصرف المذكور (قوله وفرق الماوردى) قد يناقش في هذا الفرق باسكان صرفه مالا يليق صرفه عدم الجمل المذكور (قوله وقصور للشاهد) انظر فائدة ذلك

احدهما

أحدهما وهو الأول جوه قيل لأبيهم اجتماعهما وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الجانبين بالشدو به انتهى ابن خلدون لكن قاله التاج
الفرزاي قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختيار دون الزيادة اهـ ويؤيد ما يأتي في الشهادة أن الشاهد علمه بالإتيان السؤال
عن وجهه عليه السلام أن كان عامياً لا يفتن بجهة التحمل عليها اعتماداً على صوغها (١٦٩) (يعني يتعلق بالقرن) أي بشيء أنت تقتدرت

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والماورم (قوله) لكن قاله التاج الخ قال عـش قوله خلاف وهو قول
شهادة الجانب اهـ (قوله) دون الزيادة. أي دون الزيادة على الطريق القالب اهـ سيدع (قوله)
و يؤيد) أي إلى اكتشاف شهادة الجانب اهـ عـش (قوله) أي بقوله (أي قوله) قاله النهاية والماورم (قوله)
يعلق على الصدر والمغزول) أي والمراهناء كل منهما (قوله) (مختل) أي أن كانت خدوتو (قوله) (ويعا)
أي أن كانت برزوخه (قوله) (مختل) أي في الغزير من التورج مع (قوله) (فان لم يلقها) كينات الماور
وتعويهم قول المثلث (عن الهرة) وهو الائت والذكر هر وتجمع الائت على هر وكرر بتقريبه كبر على
هررة كتر وقررة اهـ معنى (قوله) (وعدم الاختراع) أي عدم تأثرها بالحيلة (قوله) (قوله) (الرد) أي
ما يفتق به الرد (قوله) (أولاً اطعمة) عطف على قوله الهرة (قوله) (وإذا ثبت) إلى قوله لا يفتن في ذلك النهاية
والماورم الآية استدلل على قوله ذلك (قوله) (جاءه على الذنب) ينتج على مال زوج الماين بسفهم من التصرف
فيه بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيدع (قوله) (على الذنب) أي نيب الاستدلال (قوله) (واستدلل) أي
الحصل كردى (قوله) (لم تعلم) أي لم تستأن من مصلى الله عليه وسلم (قوله) (فلا يعبه) أي صلى الله عليه وسلم
لا اعتناهم أي فلو كان الاستدلال واجباً لذكر عليها الاعتناء فلا أدنه مصلى الله عليه وسلم (قوله) (وإذا علم)
أي في الاستدلال (قوله) (أولاً قول) (الخ) يريد أنه لا يلحق في ذلك الجدل لاجل خلاف ما لا نفي في ذلك
نفوذ التصرف مطلقاً لا يجوز التصرف في الحجة اهـ كردى (قوله) (وإذا ثبت) أي حينئذ وبحث (قوله)
لا تصرف الخ) أي لا يفتن بتعريضها الخ اهـ نهاية وإذا لم يفتن في ذلك الشافعي رأيت لو صدقت بثالث
ماله ثم ثلث الثلثين ثم ثلث الثالث هل يجوز التصرف الثاني والثالث نجو ز سلطان على جميع المال
بالتعرج ومنعت منعاً كافياً لا يملك العقل من ماله ولا وجهه اهـ (قوله) (لا يفتن في ذلك) أي عدمه
عليه وأول وجه عدم المنفعة احتمال عدم زيادة العلق على الثلث وتقدم من البركر في الأضار فتوجه
عدم المنفعة غير ما ذكر (قوله) (النوعان) قال في شرح العبادي ولا يكفي أحدهما احتمال الله من الجنس
الأخر اهـ سم (قوله) (حتى يغلب) أي قوله كذا أطلق في النهاية والماورم (قوله) (الولي) جواز النهاية
والماورم كلوى اهـ قول المثلث (وقيل بعده) يؤدى إلى الجبر على البالغ الشيدلى اختياره وهو باطل
نها يفتن في قول المثلث (يلخص) والأوجه أنه يعتبر السمة ما يشاهد أظهر وشده عطلانه سكتها بغير معنى
وسم (قوله) (على الوجهين) أي على الأول والآخر. فإياه (قوله) (كذا أطلقوا الخ) يظهر أن الوجه الاستدلال
بأطلاقهم لأنه وادى لا لا فمقتضى نظر الماين من المسئلة اهـ سيدع وفيه أن ما استقر به الشارح
فيه جميع بين الصنفين ثم رأيت عـش بعد ذلك كلام الشارح على ما قصود فهم المراقبة المذكور من
قول للمفسر إذا دان يعتقد الخ أنه ظاهر في أن الولي يكون عند مقتضى الما كسوبة يعلم أنه إن لم يأت به

مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ (قوله) (لكن قاله التاج الفرزاي) ما قاله هو الأول (قوله) (مختل) أي
حفظاً أنت قدرت وتوابعه (قوله) (فلا يعبه عليها) زاد في شرح العبادي بل لو أعطيت لأخوانها كان أظلم
لأخيه وهذا موافقة قولنا لا احتمال ليعبهما وسندهما صحيح انتهى (قوله) (النوعان) قال في شرح العباد
ولا يكفي أحدهما احتمال أنه من جنس الآخر (قوله) (الماورم) (قوله) (مختل) أي في الغزير من التورج مع (قوله) (فان لم يلقها) كينات الماور
أيضا إذا أظهر شدة اعتداله فكيف (فرع) أي في شدة الشهاب الرطب بان علم الجبر على بعد البلوغ
استعصب إلى أن ثبت الرد بخلاف من يعلم بغير علمه هذا البلوغ فيصير كمن علم وشده أهـ معناه

(٢٢ - (شرواف وابن قاسم) - خامس)
على غير الدال فالجهر هو الولي كالمراة إذا تقيته قبله حتى إذا ظهر وشده ولم يلقه ماله فوراً (وقيل بعده) ليعلم أن تصرفه صلى أي بالنسبة
لنحو البيع (فصل الأثر) المعتد (الاحتم) بالرفع (أهـ) لا يصح بيعه بل عصى في الما كسبنا إذا زاد اعتداله بقدر الولي لعدم محض من المولى وعلى
الوجهين يبيع المولى ما لا يتجاوز كسبه ولا يضمنه أن تلف حده لأنه ما مور بالسليم إليه كذا أطلق في قوله (أهـ) تلمز ما رتبته بحيث لا يكون

اغفاله لجلالته قتيده والاعظم بعدده (فرع) ولا يخفى وانكر الرشيد بل القول بقره في دوام الجبر ولا يقتضي اقرامه ذلك الجبر وان اقتضى انزاله وحسن الظن بضعه كمن سأل الله وان لم يثبت لكن همه تصرفه بظاهر امره وتوقفه بینه وتوشد أي ان ظهوره وكما صرح به بعضهم حيث قال صدق الذي في دوام الجبر لانه الاصل بالظاهر الرشد أو ثبت (فالو يلغ برشد) لفقد صدق بینه أو ماله (الجبر) أي خضوعه بغير الصي وتوقع البلوغ وحده فليسكن كان (١٧٥) يلبه (وان لم يوشد انقل) الجبر (بنفس البلوغ) لانه جبر ثبت من غير ما حكم

الاجتماعية تسمى (لوقى) بعد وجوده و قد بقي صلاح نصر فمعه (المبحر عليه) في الاصح (لان السلم بحجر) و
على الفسقة خلاف الامانة لان حجره كان ناجسا و فارق التذرية بان يحق معه اتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجره عليه) بفسقه أى
تبدؤ (طرا) قوله القاضي (لانه الذى يحجر كمنه ليس له اشوا حجره و رقاه له لانه قد فاسد عينه لانهم به أشفق) و قيل (وله) و له
(فى الصغر) وهو الاصل و الجدل على ما فيه و قد وضوح الفرق لا تختص فى الدوام لا يختص فى الاندماج (ولو طرأ جرح فله و ليس فى
الغير) و فارق الفسقة أى (م) و قيل (وله) القاضي و لا يصح من الصغر و عليه لفسقه جدا و شرعا (د) و لا يشترط ان يفسد طعام عند الخطأ او

ولو يغيبه في ذنوبان أو كل في ذنوب غيرهما بمقتضى البقعة أن منه في الشرع لا يضطر الرامي وقد يقال لا يضطر ويجوز لاخذ ولو بعد فاسد فاضر وروى الصحة هنا فهو ان قطع من الامام في القديم وانما صرح في قوله لا يسقط البقعة من نفسه قال الماوردي والرواية الا انما يقصد عمله لا يستغنا عنه فهو لان التبرع به يستلزم الاجابة اول (١٧١) وفيه نظر لحفظ قولهم والاولى اجابوا على

الاكتساب ولو غيبا ويستند
فعله ومع ان يقال لا يزال
ويجوز علب فلا ينبغي ان
يصح منما يفوت على الولي
اجابوا عليه وحسنه فليس
ليست كالبرع فضلا عن
الاولى التي ادعاها لان
التبرع لا يفوت على الولي
شيئا ولا اعتاق ولو بعوض
في مال الحلية لم يستدبره
وصيته قال جمع ويصوم
في كفارة عين او ظهر لا يقتل
لان سبها فعمل وهو لا يقبل
الرفع ويحب البقعة ان
كفارة الظاهر لا تقتل
وأما في الرد على من
ألفها يستندوا اليه
وكفارة القتل كفارة
الجماع وتضمن قول النصف
الا كما قبل من سبها فعمل
باله ومرواه بأنه ممنوع
من اللباس مع عدم
ترتيب وسبها فعمل وهو
احوله اذا قصده فصل
القلب كسرها به أنه
يكفر بالصوم حتى في
الكفارة المرتبة التي فيها
فصل وهو متضمن في كفارة
مرتبة لا ثمها أما كفارة
مرتبة فيها ثمه قوله أنه
يكفر فيها بالمال وهذا
يجمع بين تناقض المتأخرين
في ذلك وكذا بين ما فهمه
قول الشافعي ويصوم في

بلغ منها سم وعش (قوله ولو يغيبه على) وان اذن الولي اه نهية له في نفسه اي المعصية وعلمه
لسه (قوله فاضر وروى الصحة) قد يجب بان الحاجة قد تذهب للصحة كذا يمكن الشرع من سبها ولو اخذ
بعقد فاسد لما لم يستلزم الاكثر من الثمن فكان لا يثق الحكم بالصحة يمكن من الفصل بالسب فبان
انكس الحليان كانت القيمة اقل امكنا الفصل في فساد العقد حتى لا يلزم ما دعهما في الحكم بالصحة
من الرق به المناسب لحفظ ماله المطلوب باليس في نفسه فليست اه سم (قوله هنا) أي في الشرع
لا يضطر (فيهما) أي في القديم والصبي (قوله ولا يجوز نفسه) عطف على ولا يبرأ ثم هو في قوله وفيه نظر في
النهية (قوله لا يستغنا عنه) أي على اه نهية قال عر قوله هو لا يستغنا عنه في فقدان المراد المقصود
ما يحتاج اليه لثقة بان كان فقيرا وبغير المقصود ولا يحتاج اليه لثقة به غنا لكان المتصور من المقصود ما يقابل
باجرة له واقع عاقبة بغيره اتفاده (قوله لحفظه) أي النظر كردى (قوله قولهم والولي) عبارة الصاب والولي
اجابوا على البقعة على الكس اه وظاهره أنه لا فرق بين الفتي وغيره به صرح في الفصل الثاني
اه عر (قوله ما يفوت على الولي) قد يقال هي وان فوتت لا يجازي تقوت مقصوده اه سم قضيه
أما قلنا بصحتها فليس له قبض الاخرة التصرف فيه اه سدع (قوله ادعاها) أي الماوردي والرواية
كردى (قوله ولو بعوض) الى قوله ويحب في النهاية والفتي (قوله ولو بعوض) أي كالكتابة نهية
ومعنى (قوله للصحة) لتدليل على تمتع بحال الحياة (قوله ووصيته) أي بالحق كالحرم المفهوم اذ الكلام
في خصوص الاعتاق اه رشدي (قوله ويصوم) أي ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم
وهذا اعتمدته النهاية وفاقا للجمع المذكور ولكن لم يقر به الرشدي وعش (قوله لا يقتل) عدا او غيره اه
عر (قوله ان كفارة الظاهر لا تقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وكفارة القتل كفارة الجماع) خلافا
لنهاية بخلاف المغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سبها فعمل ايضا وقال هو الاقرب لبعده به أي بالجماع
فاستحق التغلظ لم يوجب الاعتاق اه (قوله الا في آخر الفصل) (قوله انه يكفر بالصوم) الخبر
وقضيه قول النصف الخ (قوله في ما) عبارة المغنى قال السب وكما يلزمه من الجماع من الكفارة الخيرة لا يكفر
عنه الا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالان سبها فعمل ايضا وقضيه أنه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال
وهو الاوجه كما أنه شيخنا اه وظاهره ان الائتم ليس بقيد عبارة عش وفيه شبهة بل يادي ويكفر في ضرة
بالصوم فقط انتهى ومفهوما أنه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالاعتاق اه (قوله وهذا) أي بان المرتبة التي
لائم فيها لا يكفر فيها بالاعتاق والقي فيها اثم يكفر فيها بالاعتاق (قوله في ذلك) أي في الكفارة المرتبة (قوله
اذلا فرق بين كفارة الظاهر الخ) أي في التكفير بالاعتاق مع ان سبها الاول ليس بفعل وقد مر من ذلك
المعنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله لم يفتي بغيره) انظر المراد بالاعتاق مع ان كفارة قتل الخطا

كفارة العين من اختصاص ذلك بالخيرة فصرح به المتن الا في من أنه لا فرق بين الخيرة والمرتبة اما انكس انكس انكس انكس
الرفع فغير متضمن المعنى اذلا فرق بين كفارة الظاهر والجماع والقتل والدين كفارة العين ونحو الحق في التمسك وسواء ان قتل الخطا لم يقره
في وجوب الكفارة وقبسه على خلاف القياس فكذلك يلحق به في وجوب الاعتاق فلهذا ايضا

(د) (لا) (هـ) (ن) من ماله بخلاف قبوله لما (١٧٢) أو ماله به كغيره من كثير من بل الاكثر ولكن الذي اقتضاه كلامهما انه لا يصح

مقصود اه سم وقد يقال المراد بالحق في التعليل وبين الحكم (قوله لا به لثمن من ماله) بخلاف
 الهبة لانه ليس يتصور شواغلها وتصل ثمانية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لا أو ماله به الخ) أي يصح كما
 صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما انه لا يصح) لانه تصرف مالي وهو المعتقد ثمانية ومعنى (قوله
 ولكن الفرق بينه) أي بين عدم صحته وقوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله أن قوله البس الخ) وأيضا
 قبول الهبة بشرط فاما القورور وبما يكون الولي الثاني أو من أيا فثبوت بخلاف الوصية ومعنى ثمانية وبسم
 (قوله هو لا يثبت به) أي القبض (قوله اقتضاه) من إضافة المصدر إلى المفعول الأول (قوله يحضر من
 ينزعه الخ) أي بخلاف اقتضاه في غيبة من ذكر فلا يجوز وأطلق النهاية والمغنى عدم الجواز وقال ع ش
 قال فشرح الر وضوحه في المطلب سواء قسم الوهب اليه إذا كان ثم من ينزعه منه سبق تسلمه من ولي
 أو ما حكم اه وقضته ككلام الشارع أن اقتضاه للموهر وبسم فرغمه من من ذكر بقيد الملك وان لم ياذنه
 وليه في القبض (قوله لا يصح وأه الخ) وقال القال نهاية والمغنى (قوله سلم اليه) أي لا يحضر من ذكر اه سم
 (قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فثبت اه سم زاد المغنى والنهاية إذا صححنا قبول ذلك اه قال ع ش
 وهو الراجع إلى الهبة دون الوصية اه (قوله لانه نكحها بالقول) أي منه على القول به أو من وليه اه سم
 عبارة ع ش قوله بالقول أي بقوله إلى المرحوم والراجح أنه لا يثبت ذلك بالقبول وله اه أي عند
 النهاية والمغنى والظاهر كلام الشارع صحته وقوله الوصية قال لا كثير فيتملكها بالقول قول المتن
 (ونكحها بغير إذن وليه) لانه اتلاف للمال أو مظنة اتلاف نهاية ومعنى قال ع ش قوله لانه اتلاف الخ أي
 بالفعل حيث تزوج بلا مصلحتة وقوله أو مظنة الخ أي ان فرض عدم العلم بانتفاء المصلحة وقوله وزوج لعل
 موافقه يتزوج (قوله في يد السك) فله الشارع وقال غيره يعود إلى النكاح فقط وإنما قال الشارع ذلك
 لاجل الخلاف الا في الألف كلام غير ما نسب أم بالقول النكاح بالوكالة فصح كقائه الرافعي في الوكالة وأما
 الإيجاب فلا يصح مطلقا لاصالة ولا ذلك أذن الولي لا معنى فيها يقال ع ش قوله من فصح الخ أي إذا
 كان باذن وليه اه سم على منعه وظاهر إطلاق الشارع من أي والقبض والمغنى أنه لا فرق بين اذن
 الولي وعدمه وبأن في الوكالة ما وافقه اه (قوله من رضى) أي قوله وذكر في أننى الأقول في غير ما نوه وكذا
 في النهاية الأقول لكن ردال قالوا قضه قول المتن (وتلف الماشوق فيه) أي قبل المطالبة بده أموال تلف
 بعد المطالبة فثبته بضمنه ما يعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن اتلاف الوديعة بضمنه لئلا الودع لم
 يسلمه على اتلاف اه سم قول المتن (فلا ضمان) لكنه بائنه لانه مكف بخلاف الصبي ثمانية أي فانه لا بائنه
 ع ش (قوله يرضه) أي يرضه بخلاف السفيه المتوكل المكره فهو محبب لهن مهر للثل اه ع ش
 (قوله فاسدا) عبارة المغنى بلا اذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية المغنى لأن من علمه سلطه على اتلافه
 بائنه ولو كان من حقه أن يرضه عن قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمد النهاية (قوله ورضعا)
 أي الغزل والواصة (قوله فهو المعتقد) وقال القالمغنى (قوله تلف الخ) بكساستل با اتلافه في ثمنه عبارة
 سم وبالاولى إذا تلفها ولو قبل فكس من ردها سم (قوله أو تضرعا الخ) هو عثر زوجه غير رضى الخ (قوله
 أو طلبة المالك) شامل لما لو قبل قبل الرضا ومنع من الاداء لوجهه باستتاعه صوابه على العين بلا
 اذن من الكفاية لانه لم يرضه بالمصوبه وأنه كذلك في من الرضا اه ع ش (قوله ثم تلفت) وبالاولى إذا

وكان الفرق بينه وبين صحة
 قبوله لماله به أن يقول
 الهبة ليس بما كذا وإنما
 الملك القبض وهو لا يعتد
 به من حيث استقبله بخلاف
 قبول الوصية فثبته الملك فلم
 يصح منه ويجوز اقتضاه
 الهبة يحضر من ينزعه
 منه من ولي أو ما كذا
 يضمن وأه سلم اليه
 لا ذلك قبل القبض بخلاف
 من سلم اليه الوصية
 ملكها بالقبول أو جب
 تسلمه لولي موهوكس شارح
 لهذا غلط وكذا فرق بين
 ملك الهبة بقبول ملك الوصية
 (د) (لا) (نكاح) بقوله لنفسه
 فغيره لولي به) فثبت
 السك أمانا فسد كره
 (فلا يرضى أو اقترض) مثلاً
 (وقض) من رضى بديان
 اقتضه أو أذن له في قضه
 (وتلف الماشوق فيه) اه
 أم لفته في غير أمانة أو نكس
 فاسدا أو وطى كما يأتي بقوله
 في النكاح (فلا ضمان)
 ظاهرا (في الحال ولا بعد)
 فل انظر سواء علم حاله من
 علمه أو جهله لانه مقصر
 يعلم بضمنه مع علم سلطه
 على اتلافه باقتضاه ما
 باطنه فذلك على ما اقتضاه
 كلام الرافعي وصرح به
 الفرضي كلامه مودع هذا
 الوجه للمعنى لكن رد
 بأن هذا هو نص ما هو
 المعتقد ويؤيده آثار شديدا

لو ضمن من غير قبض أو اقتضاه غير رضى فضمنه فقط وكذا لو رضى والعي بده تلفت بعد فكس من ردها لا قبله
 أو طلبة المالك فاستخرج تلف كائنه الاستوى واستظهره رد كرشلح ان اتلافها نكحتها

ألفها كإليني وأما قوله الاستيود كشراح الحرفان كان مقر وضافي هذا فلا وجعل دمجته على أن في النسخة
سقمها اه سم وأقره السيد عمر (قوله وليس كترجم) يتأمل اه سم (قوله طوزعم) التي المتي في النهاية
(قوله لغة) قال النهاية لغة مصححة اه وقال المفتي قال شبيهة لغتها ذاة والعرف أعلم اه أم جهله بزيادة
الهمزة على عمر بأم موضع أو اه (قوله فلا يصح) التي قوله نعم في النهاية والمفتي (قوله وان عين الخ) بغير
المفتي والنهاية ويحل الوجهين فاذن اه التي قدر الثمن واللام بصح حزه وحلها ما بضافه اذا كان بغير عوض
كالبصيص فان كان خالها عنه كعتق وهب لم يصح حزا اه (قوله ماصرحه الخ) اعني النهاية بنوا المفتي ثم قوله
المذكور خير قوله قضيت الخ (قوله وما عاتق الخ) عطف على ماصرحه الخ اه كروي ولا يفتي في مافي هذا العطف
من الركنوا الظاهر أنه مبتدأ وقوله لا يفتي في الوقوع الخ خير من قوله عطف على جملة قضيت كلامهما الخ (قوله
باعتطاه) من اضافته لاصدور المعقولة أي اعطاه الزوجة الخ وخبرها السقيبه اه كروي: قوله كان اعطيت
كذا) شامل العين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من أن الزوج حملت المال بسبب
عليها ضمانه لانها المضمونة اه كروي (قوله لا يفتي في الطلاق الا بانته اه سم (قوله
ترجم) أي اذا ذكر ما يحتمل من الدين وما استند في التعليق (قوله بعد امكانه أي الترفع (ضمنه) أي التي
وقوله وكذا لو ائتم الخ) أي غير التي ترفع العين فان تلتفت في بعده امكانه ضمنها (قوله على عين أو أمانا
الحال على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيت الخ اه سم (قوله ضمنها) لان الخلع على ما يتوقف
على نفسه هو اه سم (قوله ويجري ذلك) أي تفصل الشئان وعدمه (قوله في سائر دونه) يعني أن
الحاصل أن قبض دونه بغير اذن وليه لا يقتضيه فلا يبرأ المانع ولا يضمن الولي مطلقاً أما بانه يقتضيه ويضمنه
الولي أن قصر ما ن تلتفت فيه بعد تمكن الولي من تزويجها وان قبض اعيانه باذن وليه يقتضيه فلا يبرأ المانع
مطلقاً ثم إن قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في تزويجها ضمن والا ضمن المانع وسواء
لشارح الخ الخلع كلام توافق ذلك ويناسبه ثم فرجهه سم على حج وقضية قوله ان قبض دونه بغير اذن
ولم لا يقتضيه أنه يجب على وليه اخذ مضمونه ورد المحدثون ثم يستدعيه أو باذنه في دفعه للمري على ما ناسب
لنعتب بقضيه فلا مرد التصرف في قبضه رد على الدين ثم يصح اه عرش وقوله رد الخ كالمصرح في عدم
كفا بئاذن لا بد من الولي السقي في ان يجعل المانع ضمن السقي بحسب ما يمنه لا يتحد القابض والمقبض
وفي وجهه فطير اجمع (قوله اما نحو هبة الخ) محبر وقوله الذي في معاوضة اه سم (قوله مطلقاً) أي ولو باذن
الولي (قوله ويستثنى) التي قوله ودلالة في النهاية والمفتي (قوله لا يقيد الاذن) أي فيصح بالاذن ايضاً
ويستثنى ايضاً الوفقض بالدا السقي على ان تكون الارض لنا ويؤدون خولها فانه يصح شرح مر
والخطيب اه سم قال عرش قوله بلدا الخ أي من بلاد الكفار وكأقوال الواقع سقمها اه (قوله ولو باكثر
من الدية) اذ لا يلزم المسحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعنده الهدنة كالجزية) اه مفتي

وذكر شارح الحرفان كان مقر وضافي هذا فلا وجعل دمجته على أن في النسخة - سما (قوله وليس كترجم)
يتأمل انتهى (قوله أن اعطيت كذا) شامل العين (قوله لا يفتي في الطلاق الا بانته
(قوله وكذا لو ائتم الخ) على عين) وأما الخلع فعلى الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيت كلامهما الخ الخلع الخ
(قوله ضمنها) لان الخلع هذا لا يتوقف على قبضه (قوله في سائر دونه) يعني أن قبض دونه بغير اذن
بغير اذن وليه لا يقتضيه فلا يبرأ المانع ولا يضمن الولي مطلقاً أما بانه يقتضيه ويضمنه
الولي أن قصر ما ن تلتفت فيه بعد تمكن الولي من تزويجها وان قبض اعيانه باذن وليه يقتضيه فلا يبرأ المانع
مطلقاً ثم إن قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في تزويجها ضمن والا ضمن المانع وسواء
لشارح الخ الخلع كلام توافق ذلك ويناسبه ثم فرجهه سم على حج وقضية قوله ان قبض دونه بغير اذن
ولم لا يقتضيه أنه يجب على وليه اخذ مضمونه ورد المحدثون ثم يستدعيه أو باذنه في دفعه للمري على ما ناسب
لنعتب بقضيه فلا مرد التصرف في قبضه رد على الدين ثم يصح اه عرش وقوله رد الخ كالمصرح في عدم
كفا بئاذن لا بد من الولي السقي في ان يجعل المانع ضمن السقي بحسب ما يمنه لا يتحد القابض والمقبض
وفي وجهه فطير اجمع (قوله اما نحو هبة الخ) محبر وقوله الذي في معاوضة اه سم (قوله مطلقاً) أي ولو باذن
الولي (قوله ويستثنى) التي قوله ودلالة في النهاية والمفتي (قوله لا يقيد الاذن) أي فيصح بالاذن ايضاً
ويستثنى ايضاً الوفقض بالدا السقي على ان تكون الارض لنا ويؤدون خولها فانه يصح شرح مر
والخطيب اه سم قال عرش قوله بلدا الخ أي من بلاد الكفار وكأقوال الواقع سقمها اه (قوله ولو باكثر
من الدية) اذ لا يلزم المسحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعنده الهدنة كالجزية) اه مفتي

لا كسر وفارق الله بان
مصلحة نفسه لنفسه بمخالط
لهو مغائته اذا سر وعرضه
عن القود ويجا نواشره
للعلم اضطر العود له لا يبق
مجمع من يقول سر زده
فهم فيستقيم ذلك على
فلمستجمع الامام يقول من
ذلي على قلعة فله منه بغيره
(ولا يصح اقراره) في حال
الجر مال كان آخر (بدن)
عن معاملة اسنودجوه الى
ما (قبيل الجراو) الى ما
(بعده) اوعين في بدلسا
من الغاصب بانه ولا يوجب
المال كسح (وكذا) لا
يقبل اقراره باطلا في المال
في الاظهر (لذلك فلا يطالب
بذلك ولو بعد شدته) لكن
ظاهر انما يلزم ما اذا
صدق قطعاً ما اذا آخر بعد
رشدته انه اتلف في نفسه
فيلزمه الات بقطعاً كفى
الروضة عن ابن كج (ومع)
اقراره (بالحد) الا لا مال ولا
نعمه قطع في السرعة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وساوا العقوب بل كذلك
فان في عمل لثانته
تعلق باختيار غيره (وطلاقه)
وخلعه ولو بدون مهر لثان
والكلام في اقد كرم الحياتي
في بابها ويا لؤي (وطلاقه) وموقفه
(النسب) بحاشا في الامور
(بلعان) واستطاع ولو ضمننا
بان آخر باسناد لا نستغفنه
وان لم ينفذ لكن اذا كانت

(قوله لا كسر) اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عن فليس فيه تقو بتعال (قوله لا كسر) سم (قوله طعام) وينبغي ان يطبق ما علمنا به من كل ما دعت السمنى ورثة من عو
لبوس ومركب ببعث لثانته كره كذا في شرح الروض ما يصح به حيث قال في ابطاله ونحوها
اه ع (قوله اضطر الى) أي كاتدم اه سم (قوله وورده لا يبق مجمع من يقول الخ) عبارة سم على
منهج في اطلاقه تصح الجامعة مع ما يستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التحرير في الصي انتهى وقضيت ان
الحكم لا يتقدم على ذكره الشارح حتى لو قاله المال كسح لثانته على وجهه كذا صرح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسماع من غير المال كسح ومعهم السماع منه أولى اه ع (قوله في حال الجراو) الخ قول المتن
واذا احرم في النفس الاقوله وتكفيرة الى ما للسمنون وكذا في النهاية الاقوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن
(باتلاف المال) او جناية توجب المال نهاية ومعنى أي سواء اسندهما الما قبل الجراو اول بعده ع (قوله
اما باطلا الخ) وفيها المعنى وشلا في النهاية صارت ما فهمه بتعبيره في الصفة عدم المطالبة حال الجراو وبعد كسح
ظاهر او باطلا وهو كذلك كسرو يحتمل القول بلزوم ذلك باطلا اذا كان صادقا على ما اذا كان سببه متقدما
على الجراو ضمننا فيه اه قال ع (قوله او ضمننا أي كاتلا فلو قوله فيه أي الجراو اه (قوله فيلزمه
ان صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتفاق حال الجراو ضمنه بخلاف الاعمال
ويؤيد قوله اما اذا آخر بعد شدته الخ اه سم (قوله اتلف في نفسه) أي وكان المتلف غير ما خذ بعد
لواقي حاضر في مالوا اتلف المسح او المقرض وجهه انه فيما ساطع له على الاتفاق اه رشدي
عبارة ع (قوله اتلف في نفسه أي قبل الجراو) بعده ولو سئل بعد شدته هل اتلف أو لا وجب عليه
الاقرار بما يوجب من نفسه يلزمه وقبل شدته وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما آخر به والخاص ان
ما بشر اتلافه بعد الجراو ولم يكن وضع يد عليه بعد قد سدموا بلزومه قبل الجراو ضمننا باطلا بخلاف
ما بشر اتلافه بعد العقد لا ضمننا لفظنا ان مالوا اتلف عليه به يتضمنه ان كان صادقا على ما اذا
وان لم يضمنه يتقدم اقله ما لثانته لا يلزمه ظاهر او لا باطلا اه أي على ملحق عليه النهاية واما ما اعتد
الشارح والمسمى فيضمنه باطلا ايضا وهو الاقرار فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) أي بوجهما
اه ع (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدا ونحوه والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام
كان أولى (قوله فلن عفا) أي مسحق القصاص (عنه) أي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) أي
لا باقراره سم ومعنى قول المتن (وطلاقه الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمسمى ويصح
طلاقه ووجعته الخ اه (قوله ويا لؤي الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامنة) أي في ولاة الامنة (وقوله أو
بلعان) أي في ولاة الجراو (قوله وان لم ينفذ) أي لم يقبل الاقرار لتقوى به المال على نفسه اه ع (قوله ان
كثنت الخ) عبارة النهاية والمسمى ثبت ان الموطوءة فراش الخ اه أي بيته بان شهوده هو بطونها

لا كسر) اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عن فليس فيه تقو بتعال (قوله اضطر الى)
أي كاتدم (قوله فيلزمه اذ صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتفاق حال الجراو ضمن
له بخلاف الاعمال ويؤيد قوله اما اذا آخر بعد شدته الخ اه سم (قوله باختيار غيره) أي لا باقراره (قوله فله وان
لم ينفذه) أي اسناد لثانته آخر به عبارة العابد يقبل أي اقراره باختياره استغنى بالحد لا لا بلاد على
شرحو قد ثبت الا بلاد لكن لا باقراره بل اذا ثبت انها فراش له وانته به لا مكانه ثبت الا بلاد لا ثبوته
حينئذ هو اعلى من الشرع لا باقراره شلا فلما اوجهم كاتلا على هذا التفصيل الذي ذكرته هو المتقول
الذي اعتمد السبكو والافري وغيرهما واما اطلاق الرضة انما اقراره لا لا بلاد يقبل فقولنا في ما تقرر
لما علم ان الا بلاد هنالك ثبت باقراره فقولنا الر كسح ان هذه الصور مستتة في كلام النووي وغيره
صحيح لما علمت انه لم يثبت باقراره حينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمد من التفصيل قد يخالف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر صبا قتلته لا يثبت الا بلاد وان ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

عش (قوله واصارته مستولمة) عبارة النهاية والغنى وشرح الرض ثبت الاستلزام في السبكي لكنه في الحقيقة ثبت باقراره اه (قوله وينق الخ) انظر هل يكون ذلك مجازاً أو قريناً كما في القضاة الاقرب الثاني ان تبين المحصول المستحق ما قبل الاستحقاق أو بعده وقيل الاتفاق عليهم بثبت المال فرجع اليه لانه انما اتفق عليه لعدم مال له أما لو طرأ له مال بعد اوصار المستحق وشيخنا فلا يرجع على ما ذهبنا اتفق عليه لانه لم تكن ثمرة مستعقبة له الحاصل وهذا لا يتناقض على الفقهاء بثبت المال اذا طرأ له المال بعد اه عش (قوله) بثبت المال أي لان اقراره المؤدى الى تغير ثبوت المال عليه لم يوجب ثبوت التسليمه بمجرد ثبوته لا يثبت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة من الثغور ثبوت المال وينبغي انه اذا رتب طالب بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) أي محبة الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة الغنى والنهاية لان هذه الامور ما عدا الطلاق لا تتعلق لها بالمال الذي يحرم لاحاله أو ما انقطع فلانه اذا صرح طلاقاً مجازاً فغير أولى اه (قوله لا يسلم) أي المال في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الاول اليه أو الباقين ولو لم يلزم من محبة قس في دينه بالانحلال محبة مال يباع باصطاقه كما رسم وعش (قوله الواجبة) أي بأصل الشرع بدليل استدوا كمال المنزوة بعد اه وشدي عبارة الغنى الواجبة على ما قلنا المتدبر بالدينه أو ما المتدبر به اليه كمدقة فليس هوها كما رشده اه (قوله الآتي للتمه) والبراديه منزهه فمما ذكر ثبوته في القصة على ما بعد الخبر نهاية ومعنى قال عش فلا يجوز ولو لم يصرف من ماله قبل فلا يخبر وجهه على الوارث الوفاة من تركه اذا مات قبل فلا يخبر ولا يقره نظر والاقر ب الاول لثبوته في وقت وقوعه أي المراد اذا المذكور في الفرق بينه وبين نذو الخ بعد اخرجت يصح من غير محرم معهم واقربه يصرف عليهم ماله الرجوع ولو نذر الخ في كماله اخبر عنه اللهم الا ان يقال الخ المخلص فما لا يعمل بالدينه قبل ينظر الى الاحتياج الى ما يصرف من المال بغير اختلاف غير فان المقصود منه هو المال اه (قوله على ما مر) أي في شرح ولاه اقسام التفصيل (قوله أما السنون الخ) اشترط الى أن في مفهوم التيسير بالاجبة تفصيلاً اه وشدي (قوله كمدقة الطلوع) أي يولون موته اه عش عبارة السدس ظاهره موعود مع انذو الوارثين المندفع اليه وموضو الوارثين وهذا مشكل حيث كانت من المال الوارثين باشرها بما يتوفا في فرق بينها وبين انصال الهدية اه (قوله كمنز) أي قبل الخ اه عش (قوله انه يقره الخ) ومثاله في ذلك النذر كما شعر به سابقه اه سم عبارة الغنى والنهاية وكان كافي ذلك الكفاية وهوها اه قال عش قوله مد ونحوها كمد ما سلم والاختصاص المنزوة قبل الخ اه (قوله باذن وليه) كمنظير في القسي المبروك يجوز للاجنبي فوكيله في نهاية ومعنى (قوله ان وكما أجنبي) أي مع الراتبة لا تية اه عش (قوله ذلك) أي مواز ترك الاجنبية (قوله محضه الوارث) أو ما نهاية ومعنى فان لم يحضر الوارثان فما تباع علم أنه صرف ماعنده وان أم بعدم الحضور لانه واجب المصلحة للاجنبي ولا يدين الصرف سم على منسج اه عش (قوله ثلاثه) أي أو يدعى صرفه كاذم معنى ونهاية (قوله أو يدعى) أي قوله فيستظهر في النهاية وكذا في الغنى الا قوله فان حضر السراة المندفعه بعمل عمة (قوله ولو نذر بعد الخ) اذا سلمت له أي انذروا مسلماً واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومعنى أي بالنظر لا كمرساة فلا ينافي أنهم ملكوا به مسلماً حائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لم يفسد في ماله سفه) هو شامل لما فسد من الطلوع على سفه اه عش عبارة النهاية والغنى ويعطى الوارثين بنفقة الغناه كاقضاء اطلاق كلاسهم ومقتضى المطالبهم كاهه لاسنوي أن الخ الذي استؤجر قبل الخ لانه حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطى الوارثين نفقة الغناه أي ولو شكروا ذلك منهم مراراً أو ادعى انفساد اه (قوله أو غير نه) أي الفرض (قوله ان لم يخرج مع الخ) أي ينبغي انه يستحق أن يؤخذ من خروجه وجميعه وصرفه على من فوفى خروجه كسبوك نصيراً أو ذات فرائض قال في شرح الرض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان قلنا باصطاقه كما تقدم وتقدم محبة قس في الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يقره) ومثاله في ذلك النذر كما

ذات فرائض واثبت لمدته
الامكان لحقه وصارت
مستولمة وينق على من
استقله من بيت المال وذلك
لانه لا مال في ذلك واذا صرح
طالعه بالمال فيكون ثل
أولى لكن لا يسلم اليه
باني (وحكمه في العادة)
الواجبة (كالمشرد) لاجتماع
شرائها فيه نعم فخره لا يصح
الان في السنون الصين
وتكفي ولا يكون الا بالصوم
على ما مر اما السنون
فقال كمدقة كمدقة
ليس هو في كمدقة (لكن)
لا يقره (الكل) ولا غيرها
كمنز (نفسه) فانه لا يصرف
ماله في نفسه فانه
يقره باذن وليه وسبقه
الاسنوي حيث قبله صرح
جميع مقتضى ما به يجوز
أن وكما أجنبي فينبو به علم
بالأولى جواز في ماله نفسه
باذن وليه وسبقه والارثي
ذلك تبين الما فروع اليه
والظاهر اشترطها ايضاً
وان يكون محضه الوارثي ثلاثه
نفسه اه (واذا أكرم) أو
سافر ليعزم (بمعنى فرض)
ولو نذر ابدأ الخ وقضاه
لما أفسد في ماله سفه أو
غيره أو مدامون الفرض
ما لو أكرم يتنوع مع جسر
عليه قبل اتمامه لانه
الغنى في ماله فرائض لا على
الولي ان لم يخرج مع نفسه
(كما نبين في التمه)

التوبة تهتدى أعلى انفعوله. نفسه (ينطق عليه طريقة) ولو باحوثوا فان قفروا فلهذا كبر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي فيها
 ما جازل ما يحسن (وان أكرم) أو سافر ليعزم (ينطق عروا فتؤثر نفرة) لا تلزم شكك أو تبادله (على نفقة اليهود) في الحضر (قلولي منعه)
 من الأعمام والأولاد كايصر به (١٧٦) كلهم خلافا لما لايان الرقة من أئمة ليس له المنع من أصل السفر لانه لا ولاية له على ذات يورده
 ما عليه بان ولا يفسد

ما عليه بانه ولا على
ذاته بالنسبة لما يقض
لضيق ماله ولا لثبات السفر
كذلك ولما ظهر ان من حصة
احرامه يغفر ان يولي عوارف
الحيى المير باستقلاله
(والذهب الله كحصر
فيخل) بعمل عزله
منوع من الضيق (ثالث
ويخل بالامور) وخلق مع
النية (ان تعلق بالاحرام
بدل) كاحوال الص (لانه
منوع من المال ولو كان له
في طهر به كسب فذروا
الموتة على نفقة الحرام ولو
يكن له كسب لكنها لم تؤد
(يعجز عنه سواء علم) (اذ
لا موجب للتعصت ولا
تقتضي ان لا تؤت عزله
قطر) (والاحرامون نظر
المان الرخصة لا لا بعدا
حاصل فلا يلزم تعصه) مع
تمتة في الاذرى وقول
الفرى هذا تعصيهما
فان الغرض ان التكسب
في طهرية فقط فغير لان
ما قاله متوجه مع ذلك
الغرض اساقنا قلت اذا
قلنا ان تعصه سافر وكسب
يقى كيف تعصه مع ما
انها تعص اجاره لنفسه
مطلقا اذ هي متصل به قلت
انما يجوز في الوضوء تعصه

أن سافر عليه حرقات الكسب أو يؤكل من ثمره ثم ينفق عليهم ولو عجز أثناء الطريق قبل نفقته مستحق ما له
أولى الولي لأنه أولى به الأول لأن الولي محرم على المانع لا بعد تصديره (صل) فيمن يلى الصبي مع بيان كسبه تصرفه في (ولي
الصبي) الرابحة الجس ليشمل لصية (أوه) جساء قبل التعبير بالصغير أولى له وهو هو إذ هما مترادفان فالصواب أن يقول التمييز
بالصغير وأولى ليشمل من إزاره ما فإنه يقدمه لمن ولد من غير اختلاف المحدثون

فان كلامه السابق يشداه كالمسيح ومن انفق يكوناً بالواجب يحكم بما هو ممكن هذا لا خلاف ودفع أن أصل الارادة هو ان المازن انساب الجامع
 لشروط الولاية والارادة ان المسوق ونحوه (ثم جده) أو الأبوان على كونه النكاح والكل نظر بقية الاقارب بلهنا كانوا اولياء
 ثم لانهم لم يصيب منهم اي احد العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في ادايه بتعليق لانه قليل فسر فيه

ذكره في المجموع في الصبي
 ومثله الجنون والسفيه
 وقضيت انه لا يؤول مع
 وجود قاض وهو قاتل
 خفي من عليه بل في هذه
 الحالة العضة ومجمل بلده
 بل عليهم كلوا ظاهر فولي
 سائر النصرة فان حاله بالقبيلة
 بان يتقوا على مرضى منهم
 يتولى ذلك ولو باجوبة يعلم
 ما باقي في التفاتنا الذي
 شوكة ناحيتنا شوكة
 لغيره فوليما بالقبيلة
 وغيرها فليزها هنا قوله
 قبح على الانعام يتصرف في
 امورهم بالصلوات تعدد
 ذل الشوكة ولم يحسوا
 لو احد فكل في مثل شوكة
 كالسكندر فان لم يغير واحد
 من تلك الناحية شوكة
 فولي أهل لها وقتها
 واحدا منهم صار حكمهم
 فتدبر قوله وسائر أحكامه
 أشار لقائه من قبل وغيره
 فان أو شكيل ولوعم الضيق
 واضطر لولاية فامتنع فخلع
 الراجح فلو لا انه لا يؤول ولا
 ذو شوكة لكن لا يؤول قوله
 في الاتفاق ليس بولي
 حقيقة قالو يجوز تسليم
 نفقة الصبي لانه القاسم
 بفقر تركه الصلاة المأمونة
 على المال لو فرضت فقها
 وشروطها حرة اسلام

أي بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو لم ير أجنون فولي الصغر اه سم
 (قوله ومن) أي قبل قول المستحق ما كانه (قوله انه قد يكون) أي الصبي (قوله ولا يحكم ببلغة)
 فلا يكون له ليقفنا ليس في الصبي اياه اه سم (قوله أو الأب) أي قوله وقضيت في النهاية الآية اه العدل
 وكذا في المقتضى الآية عند فقد الولي الخاص (قوله قسماً لا ظر ب) أي الصبي كالأخ والم (قوله فلهنا)
 أي في النكاح لافي المال أي فانهم يعبرون بزواجهم بغير الكفر فصيحتون ضمن يصلح لوليهم ولا
 كذلك المال اه عش (قوله العصبية الخ) ولو حضر الولي أو بكر أتهم انفقوا عليه ما أخذوا من أو أنكر
 أن تعلم كان بالصلوات فليزها من مباحته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي أن
 صابة النهاية عند غيبة وليه أو لغيره من مباحته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي أن
 للعصبية الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه عش عبارة المقتضى والنهاية قال شيخنا ومثله الجنون والسفيه
 انتهى أمالسفيه فواضح وأما الجنون فقبحه ثمة ان حمل على من له نوع غير فهو ظاهر ولعله مراده اه
 أي لبناني الاتفاق على عسقي تاديه وتعلمه عش (قوله وقضيت) أي مالى المجموع (قوله ان ذلك)
 الى قوله ولو باجرف في النهاية والمقتضى (قوله ان ذلك) أي للعصبية الاتفاق ان ذكر (قوله لمن عساه)
 أي من القاضي على مال المحجور (قوله في هذا الحالة) أي ساه الخلف (قوله بالقبيلة) لعل الأولى بالصلوة
 (قوله بان يتقوا الخ) وأقضى من الصلاح فمن عنده يقيم أخيه ولو لم يملكه كمن قد خذ به يجره
 التصرف فيه لعله للضرورة ولو لم يكن عليه أهله ولو على عدل أمين وجب الرجوع المصلحة ولا ينقض ما كان
 تصرف فيه زمن الجائز لانه كان ولياً شرعاً ولو لم يكن لازم الجرجاء أو لم يوجد لاقاض فاسق أو غير أمين
 كانت الولاية للمسلمين أي لصبيهم وهو موجب اه نهاية قال عش قوله ولا ينقض الخ أي يصدق في ذلك
 حيث يصدق الوصي والقبيلان ادى نفقة لثقتان أي عواماً أي قوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أي عند
 عدم الخلف على النفس أو المال أو على المال أو غيرهما اه وقال الشوري قوله بله يجوز الخ أي اذا كان
 عدلاً لمنا كلوا ظاهر اه واشارت العدة هنا محل نظر والقبال بعدة أسبل (قوله في شوكة) أي
 من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية قاسق) أي على نحو صبي (قوله قال) أي أو شكيل (قوله ليس
 بولي الخ) فيسوقه (قوله وشروطها) أي الأب والجد (قوله ولو في كافر) خلافاً لنهاية عبارة ولا يثبت
 اسلامهما بل يكن الولد مسلماً اذا كان الكافر بولي ولعله الكافر حيث يكن عدلاً في دينه ولا وجه بقاؤه عليه
 وان ترافعا البنا كالنكاح خلافاً للمأوردى والرواية اه قال عش قوله والواجب الخ قال سم منهج
 قال الأذري استفتيت في ذي من ترك طفل ولا روى له هل لقاضي المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب
 القيم غير ان رفع أمرهم بالسفوق وقت في الاتفاق معومات في عدم التعرض لوجوهنا هي اه (قوله ومن)
 على الخ) أقر المقتضى (قوله وقال فقها) أي المأوردى والرواية (الامام ومن تبعه) اتخذه النهاية بكسر
 (قوله زيد) أي قول الامام ومن تبعه (قوله هو) اه (قوله عطف على قوله صريته ثم هو) أي قوله وقوف المقتضى
 والي قوله وفي الثاني في النهاية (قوله ولو لم يظهر) ظاهره ولو فرض عاوى فصل الامضاء ان وزعا لم تثبت الامانة
 والا فلا عبارته ثم هو بمنزلة بالغة أي أو قعود لهما الولاية بمجرد ذلك يقولون لا يثبت من القاضي
 (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو لم ير أجنون فولي الصغر (قوله ولا يحكم ببلغة) فلا
 يكون ولياً فقها ليس في الصبي اياه (قوله فلهنا) يتأمل لم كانوا كذلك (قوله لهم العصبية الخ)
 رحمه الله عن غيبة وليه أو لغيره من مباحته فيما يظهر شرح هر (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣) - (شرواني وابن قاسم - خامس)
 فولي كافر عند المأوردى والرواية (الامام ومن تبعه) اتخذه النهاية بكسر
 فترهم وتلي نحن أمرهم وفارق ولاية النكاح بان الله - وهذا الامانة وهي في المسلم أقوى يوم الموالاة وهي في الكافر أقوى ومن اتخذهما الامام
 ومن تبعهما يدرى بصحة تدينه الذي على أحاطة المسلمين وجد الله في ظاهره

في ترتيب الأولياء انتهاء بمعنى (قوله وخرج) الى قوله أي بالنسبة في الغنى والنهاية (قوله فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن جانيهم أي الاجتهاد به صرفاً في الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله - م سلبها بالنسبة لغير الفجاءة بخلاف فقهاء الحنفى والتمهيد وفعل الحفظ لا لاقتة من الواضح أن هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرفاً في الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه صحة الأصل على الجمل فإن أجيب بما ذكر في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعد خصوصاً ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للعمل من قوله وبسلب الوصية ولو قيل انفصاله على المعتدولة بنقد ربح وجهه ولكن يمكن عدم الحاق البقية بالحال كما ومنه أمينة فيزول أشكال التنافي اه سم (قوله له ولاية) في نسخة أي القاضى ولا ينافيه قوله ولا ينافيه ما لا حاجة للاعتدال عن صحة الانصاع مع اختصاص في الولاية بالقاضى اه سم (قوله لا لحفظ) ينبغي أن يلحق به الصرف في عند خوف الهلاك اه مدبر ومرعن سم عن شرح العباب ما صرح به (قوله ولا ينافيه) أي قوله فلا ولاية له ولاية الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله وأخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أي فاسأله (قوله كفى القاضى) أي كتمره (قوله ورس) أي أنا (قوله اذا فقد الخ) أي سأل أو سراً (قوله أو وجداً كما سأل الخ) ظاهر الخلاف ولو أصبه الامام على ما يجوز (قوله وأخذته) أي من قول الجرجاني (قوله على ما غاب بالامانة) (قوله سأل) أي وجب دليل ما بعده ولا يجوز بعد الامتناع فيصير الوجوب (قوله ورس) أي من الحفظ قول المتن (و تصرف الولي) أي أي بأثر غير (بالصحة) أي وجوباً بانه وبغنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والغنى (قوله واستأجره الخ) فلو ترك استئجاره مع القدرة فطعمه صرف ماله عليه في التفتق قول بضمنه أو لا فيه نظر وقاس ما يأتي في محله ترك عبادة العترة حتى يوجب الضمان وقد يفرق بأن ترك العبادة يؤدي الى فساد المال وترك الاستئجار تخيير أدى الى عدم التفتق وان ترتب عليه ضياع المالك في النقطة اه ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشرح والغنى الخ في ترك عبادة العترة من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رأيت في الجمل ما مضى للعبادة لا ضماناً اه (قوله ان أمكنه) قال القليوبي في تصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا يجرى نصيبه من ثمره من مال المحجور عليه وأوقع الامر لما لم يفعل ما مضى بالصحة والقول غير الحاكم أن يباخذ من مال المحجور وقد رآه الأمر من من امرضته وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو أجد القليلة فله انعام كفايته ولا يوقف في أخذ ذلك على ما لم يمتنع على الحاكم الأخذ

لهما احتياجاً الى البيعة بما لا ارجو بمعنى الاكتفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم لهما على الولاية وبشرط الباطن مع عدم العداوة وفي وقم (قوله وخرج بالصبي الحسنين فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن جانيهم أي الاجتهاد به صرفاً في الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله - م سلبها بالنسبة لغير الفجاءة بخلاف فقهاء الحنفى والتمهيد وفعل الحفظ لا لاقتة من الواضح أن هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرفاً في الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه الأصل على الجمل فإن أجيب بما ذكر في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعد خصوصاً ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للعمل من قوله وبسلب الوصية ولو قيل انفصاله على المعتدولة بنقد ربح وجهه ولكن يمكن عدم الحاق البقية بالحال كما ومنه أمينة فيزول أشكال التنافي اه سم (قوله له ولاية) في نسخة أي القاضى ولا ينافيه قوله ولا ينافيه ما لا حاجة للاعتدال عن صحة الانصاع مع اختصاص في الولاية بالقاضى اه سم (قوله لا لحفظ) ينبغي أن يلحق به الصرف في عند خوف الهلاك اه مدبر ومرعن سم عن شرح العباب ما صرح به (قوله ولا ينافيه) أي قوله فلا ولاية له ولاية الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله وأخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) أي فاسأله (قوله كفى القاضى) أي كتمره (قوله ورس) أي أنا (قوله اذا فقد الخ) أي سأل أو سراً (قوله أو وجداً كما سأل الخ) ظاهر الخلاف ولو أصبه الامام على ما يجوز (قوله وأخذته) أي من قول الجرجاني (قوله على ما غاب بالامانة) (قوله سأل) أي وجب دليل ما بعده ولا يجوز بعد الامتناع فيصير الوجوب (قوله ورس) أي من الحفظ قول المتن (و تصرف الولي) أي أي بأثر غير (بالصحة) أي وجوباً بانه وبغنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والغنى (قوله واستأجره الخ) فلو ترك استئجاره مع القدرة فطعمه صرف ماله عليه في التفتق قول بضمنه أو لا فيه نظر وقاس ما يأتي في محله ترك عبادة العترة حتى يوجب الضمان وقد يفرق بأن ترك العبادة يؤدي الى فساد المال وترك الاستئجار تخيير أدى الى عدم التفتق وان ترتب عليه ضياع المالك في النقطة اه ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشرح والغنى الخ في ترك عبادة العترة من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رأيت في الجمل ما مضى للعبادة لا ضماناً اه (قوله ان أمكنه) قال القليوبي في تصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا يجرى نصيبه من ثمره من مال المحجور عليه وأوقع الامر لما لم يفعل ما مضى بالصحة والقول غير الحاكم أن يباخذ من مال المحجور وقد رآه الأمر من من امرضته وكفايته فان نقص عن كفاية الأب أو أجد القليلة فله انعام كفايته ولا يوقف في أخذ ذلك على ما لم يمتنع على الحاكم الأخذ

ونخرج بالصبي الحسنين فلا ولاية له ولاية ماله مادام جنتاً أي بالنسبة لتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الانصاع عليه ولو مستقل لأن المراد كما هو ظاهر أنه اذا لم يمان صحة الولاية للأم في الاصح كفى النكاح ومرأته اذا فقد الأولياء تصرف بصله بلد المحجور في ماله كلقاضى وطعمه يعمل قول الجرجاني اذا لم يمانه أو وجد ما لم يمانه على السلبين النظر في ماله المحجور وولي حفظه اه وأخذته ومن مسائل أخرى ان من خاف على ماله غائب من جاور يمكن أن يخلصه منه الا بالسحب جاز به على وجوب حفظه ومنه بعده اذا عين طرفاً في خلاصه (وتصرف الولي بالصحة) لقوله تعالى اذا بقى هي أحسن فمتنع تصرف لا يمتنع فيما شر كما صرح به جمع ويلزم حفظ ماله واستأجره قدر النقطة ولا تكون الا وان أمكنه

ثم ساقه على شعره بهم من ألفه الهم والساق العيسا حوسه أي ما في المسافة إلى السوردي ولا يشترى ما تخلفه تسادون كل من يحيا
(تنبه) أخذ الأسوي من منهم كجباله العبر من أوله أنه أو أركب الحامل (١٨١) قال بل أول لا حرمة النفس أكله البهائم

وإلا وجعل النفس التي في شعره
رضاهما أه ورفوه بل
المدار في أه إلى المصلحة
رضي متفق في ذلك ولا
سك في الصور المذكورة
وأما جزوا الحصار إلى
لجهاد لم ير الحسوف
تسبه فكذلك أن قلت
ذلك في غير من على تحصل
الانقطاع في المبادن وهذه
مصلحة طهر في اختلاف
ما هنا قلت من غير إركابه
البر في منظر ذلك كالمزج
على اكتساب الاسواق
وتعمل الانقطاع في العادة
أضاني نحو الكوب للحج أو
جهاذ يؤخذ في نام - لم
بشرطوا في نصره في بدن
موليه بوضع سلمه فقلير
ما شترطوه هنا (ويفي
دوره) مثلا (بالعين) الخ
مؤتمنع مع الانواع يقتضيه
(ولا ح) وهو الطوب
الفرق لبقائه (لا العين)
وهو الطوب التي علقه بقائه
(والجس) وهو الجس
للكثرة مؤتمنع مع عدم
الانتفاع بنقضها أو فناء
بغير أو التي في العز في منعت
السجن مع سلب أو جرس
وجس مع لبن أو أجزا
مصلحة النص والجسور
واختلاف آخر من عادة البلد
كيف كانت وهو الواجبه
مدركا وأفهم قوله دراته

لا يشترط بنائه وليس كذلك لكن إن سوي حصر فلو يصدقتا بياحان وجدها الشرأ أعظا تعين الشرأ جميع واشترط مساواة
انصر في غايه التيسر وتوحي في التحقيق مع البناء (لا بد من صقاره) لأنه أنصر وأسلم مما عدا (الحاجة) تكون ظالم أو حوله أو جعله بقية
أملكه أو أنفتحت وليس له شيء ولا يعلم غرضه أو رأى المصلحة عدم القرض أو لكونه بغير بلد من محتاج لكونه مؤتمنع في جلا بغير

ومض غلته ونظره فيها هذه الكثرة بأن تستغرق أحدها العقار أو قسمها بحيث لا يبقى منها إلا ما لا يقره عرفاً (أو غبطة) كقول خر لجمع قلة ويعملون لا يرى هل مثل هذا أو غبطة جوار (١٨٢) فيه ما كثر من غن مثله وهو يحد منه بأقل أو غير ما منه بذلك الغن وتكون فرجوع

مقرها (قوله) ونظره فيها هذه الكثرة الخ لا يتحقق ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اعتبار الضبط المذكور وانما هو ليصح حله من قسم الحاجة حتى لو تبسّر بهما واستبدل العقار ببلده بكون غلته أكثر من غلته ذلك بهما لأن صرح وكان من قسم الغبطة لا تحل الحاجة في لا يظهر جعل هذان مثل الحاصل فما بقي من ثقل الخراج مع قلة الخراج من مثل الغلظة اه سددع (قوله) كثره مؤنة عبارة الغنى والنهاية الى مؤنة في رجب من جميع الغلظة فيسبوا يشتري بضمه أو يبي بملد التيم مثله اه قال عس أي مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلظة (قوله) بأن تستغرق أي لا تترك (قوله) أو قرى الخ أي أوتركت المؤنة فيما من الآخرة (قوله) مع قلة زبده أي غلته (قوله) أو غبطة الخ عطف على ثقل الخ (قوله) نحو جوار الخ أي كثره (قوله) ولو بشمن المثل بل بأقل كما يأتي أنفاس الأذرى (قوله) أن توليه الخ بل القياس هو جوب لجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لأنه المصلحة ومثله ما عتبه البو في مصر فاس أن ما جوب من الأذرى لا يصح فحجوز بلورة أرضه بل بعمرها بأجر فوان قلت الآخرة التي يأخذها وطا المدة الآخرة حيث لم يوجد من يستأجرز ياد عليها ثم بعد ذلك على الناصر من دفع مصارفها الموقوف عليها اه عس (قوله) وأخذته أي من الغنوى (قوله) وأما ذلك أي بما خفيفه خلا كيف جواز البيع بدون غن بل في جوبه على مقتضى ما مر من سم أنفا (قوله) والذي فسرهما أي فسر الشيطان الغبطة في ما مر وهو قوله كقول خر لجمع الخ اه كردى (قوله) مضابط الخ قوله بل بحث في المنفى والى المنفى النهاية الأنهم لم ترض ببحث التوسيع (قوله) تلك الزيادة أي السابقة في تفسير الغبطة للظاهرة اه رشدى أي بقوله مر كيعبر باختلاف غن مثله وهو يحد مثله ببعضه أو غير ما منه بكذا عبارة الكردى أي الزيادة المقومة من قلة بأكثر من غن مثله اه وعبارة سم صارة كثر الاستاذ عطف قول المصنف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيه أكثر من غن المثل زيادة لا يستبين العقلاء الخ اه وما ل هذه العبارات السالفة وسد (قوله) وأما الخ أي بالعقار في أنه الاتباع الحاشية أو غبطة ظاهرة (قوله) من صفر سم القياس اه عس وهو تفسير مراد والأصغر اسم نوع من القياس يكون لونه أصفر (قوله) وشبه أمواله أي أعاد العدة وأولى القنية شبهة ومغنى وفي سم قال في شرح المنهج أي ما عدا مال الفخارة انتهى وقد نبهنا على الغفلة في السالى الا في اه (قوله) لا ينفق الخ معناه اه عس (قوله) أخص أي كالعقار والأولى (قوله) ماله أو على التوسيع الخ نشر على ترتيب ألف (قوله) ويرجى قليل لأن خلافاً لمأى العقار والأولى وهو أوجه مما عطف في التوسيع من جوار الخ اه هنا عطف على قوله في التوسيع لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه أقول ما في التوسيع هو الأقرب (قوله) بل بحث الخ عبارة المغنى ويبنى كما قال ابن المغنى أنه يجوز بيع أموال الفخارة من غير تقديس بشرط بلور أي ليسم الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبارة النهاية وبحث بالسالى يجوز بيع مال الفخارة بعد دنوس المال بشرط تخرى اه (قوله) ويرجى منتهى عبارة النهاية ما يجوز الخ بناء على الواو (قوله) ويرجى الخ أو (قوله) وتقطعها أي الكتاب (قوله) وكل الخ أي فعل كل الخ عطف على صوغ الخ (قوله) أو بقاءه أي بقاء النكاح إذا كانت متروجة (قوله) سواء في ذلك أي في الصوغ وما عطف عليه (قوله) فبيع الخ أي الشراء (قوله) في الشراء (قوله) ويكون الخ عطف على تكون (قوله) أصل أي وانما شبهة (قوله) منتهى أي من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله) أن توليه بيعها بل القياس الوجوب لجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستبين بها العقلاء عبارة كثر الاستاذ عطف قول المصنف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيه أكثر من غن المثل وزيادة لا يستبين بها العقلاء الخ (قوله) ببيعة أمواله قال في شرح المنهج أي ما عدا مال الفخارة اه وقضيته

أصله في غير قول خر المثل ودخول هذا في الغبطة الظاهر في غير المثلين الخ وأتى العقار في ذمة يقيم بسؤال خر لجهادها ان أوله بهما ولو يدرهم له المصلحة وأخذ منها لأذرى انه يسع كل شيء هلاكه بدون غن مثله للضرورة وألقى بذلك ما عطف على ثقله فبلى (قوله) في (ظاهرة) قد بدى الدلى أصله وبيعة كنهها والذي فسر اهابه ما مر قال الامام وما به تلك الزيادة أن لا يستبين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار وألقى به البند نجى الأوافى للسدة فقتل من مفر وغرود وشبه أمواله لا بد من أن يضمن ما جاب أو غبطة لكن تبقى حاجة بسير قورخ قليل بل بحث في التوسيع جواز بيع ما بعد القنية ولم يفتح المبدون ربح صاحبها بدعيه ببيعة مصلية وبحث بالسالى أن ماله الفخارة كذلك قال بلورى وأى البيع بأقل من رأس المال ليسترى بالتم ماهو مغفلان في جاز لته موغ على أوليته وان تمت ببيعة وجزة من صوغ ثياب وتقطعها وكل ما رغب في نكاحها أو بقاءه أي بما تقتضيه المصلحة للاتقيا وبما له سواء في ذلك

الاصل وهو ما مر جوابه والوصى والتم كعنه غير واحد وحوى عليه أو زرع فقالوا الظاهر أن للقيم شرعاً مهز متعاد لهما من المصارفين غير أن القاضى في بيع لها قبل قوله في هذا الم يكنه الحس والوقى خلط طعامه بعلومه ولم يحد كنهها فله المولى في بيعه يظهر من شأنها بان تكون كنهه سم الاجتماع أقبل منها مع الأفراد ويكون المالى من مساو بين خلا أو شبهة أو مال المولى لأجل وله الضية ولا تؤاد طعامه نه

حبس فضل المولى قدر حقه وكذا خطا اطعمه ان يمان كانا المصلحة لكل منهم فيه (وهو بيع ماله بعرض ونسيئة المصلحة) كرجح وخوف فترغ
نهب (وإذا باع نسيئة) اشترط بسلا المشتري وعدا التمسون لانهما عدم ماطلة وزاد على التقديرات بالنسيئة وتوصير الاجل عرفا (أشهد)
رجويا (على البيع وارثن) وجوبا أيضا (به) أى البنين زهنا واثبا ولا تنفى عنه (١٨٣) ملاحظة المشتري لانه قد يتلفا حيا ماطا المحصور

فان ترك واحد اياهما ذكر
بطل البيع اذا ترك الزهر
والمشتري موصى له ماله
الامام واقتضا كلامهما
وقال السبكي لانهما
وضن ثم ان باع مملوك
لارهن معه جاز وكذا لو
تحقق تلفه وانتهى الاحتفاظ الا
ببعضه من معنى بائى بن
قصاصا ما من الغد
ولو باع ماله من نفسه
لم يمتنع لان زهنا وبعت
الاخرى فبطل بالى مولا
يحتاج السماق و ان
شرط البيع نسيئة يار
المشتري وانما يجب
الزهر ان فاقراض ماله
اذا رأى الى تركه لانه
من المطالبة أى وقت شاه
مختلفه فلهنا نديس
ماله قبل الحول والاولى على
ماله السيد لان أن لا
يرثن فى البيع لغو نهب
اذا نكح على المهر لانه
قد رفسه فى بيعته
وأخبر بهنهم بلزم المولى
بعدا لادى استقلال ديون
المولى كمال القراض وان
لم يكن ديج بسلى اول لان
العمال مأفون من المال
وهذان وجهان للشرع
ويؤيده قول الفسقى فى
قناوه على أمين الحاكم
نظاما لمن اشترى بالبن

المساكين من خلطه از وادهم وان تقابوا كلهم حيث كان فيهم أهله الترع اه نهاية يقولون (وه) أى
الولى مطلقا أصلا وغيره (قوله كرج الخ) تتر على ترتيب القضاة والمضى والتهمة كان يكون فى الأثر لا يرد
وفى الثانى بانه لا تعلق أو خاف عليهم نهب وأغارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج البسقة النهاية
والمضى الا قوله اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيه أنه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه أنه
لا يسلمه المبيع حتى يقضى الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد أو يكفي
عند حلول الاجل بأن كان له جهة طاهرة محل تأمل ولعل الثانى أقرب اه سيدعبر (قوله ليس لازم الخ)
انما يظهر ان كانت أى الماطلة كبيرة فلنأخذ اه سيدعبر (قوله وانما) أى البنين (قوله ولا ينفى الخ)
أى الارثنان وفى النهاية والمضى ولا يجزئ الكفيل عن الارثنان اه (قوله لانه) أى المهر من (قوله احتياط)
لتعيل لأشراط ما تقدم (قوله مما ذكر) أى من شروط البيع نسيئة اذا ترك الخ أى فلا يسلم البيع
(قوله والمشتري الخ) جملته سلبية (قوله على ما الخ) أى هذا الاستثناء مبني على ما الخ (قوله واقتضا) أى
الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لانهما) أى فيطل البيع بترك الزهر ولو كان المشتري موصرا
اعتمد على النهاية والمضى أيضا (قوله وضنه) أى المولى وهو عطف على قوله بطل البيع (قوله وضنه) سكت عن
اقره اه سم أى وانما يظهر عدمه مالا اذا أمر على نحوه (قوله ثم) الى قوله ولو باع آخر عرش (قوله من
معين) يظهر أنه ليس بقيد (قوله على ما من) أى فى شرح أو غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الولد على نحو
المطل في نسو مولا لنفسه ولا يقتصره ولا يقتصره ولا يبيع مولا أباه ولا يبيع من قصاص نية أى الأب الغفون عن الارثنى
حق الممنون الغير مختلفا لى كلب أى ان شاء الله تعالى فى الحنا ولا يكاسوة ولا بدوه ولا يعلق
عقده بصفة ولا طرز وجهه ولو بغور ولا يصره ماله فى المسابقة ولا يشتريه الأمن تقتضى الأوجه كماله
ابن الرقعة شرع المولى فى القارة لغز والهلاك وه أن زرعه كمال ابن الصباغ نهاية ومعنى قال ع
توله مدر ولا يشتريه الامن فتدعى شوا من خروجهم مستحقا أو معيبا لشدة البائع وقد لا يأتى لتدارك
بعد فلونا بطل او توله مدر لغز والهلاك فتدعى هذه الملة حران ذلك فى الحوان طلقه موصى
شرح الروض نقلا عن ابن الرقعة عبارة ولا يظهر جواز شرع المولى فى القارة لغز والهلاك اه (قوله)
يجزى لارثنان) الاقتصا عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بغيره) أى فى البيع نسيئة
(قوله الاول) الى قوله ويؤيده آخره عرش (قوله أيضا من الخ) خبر الاول (قوله استقلال ديون
المولى) أى المادى ولا يثبت كايه بما بعده (قوله على أمين الحاكم) خبر مقدم لقوله سلب البن الخ (قوله)
الولى) نائب فاعل (قوله فان سعى الخ) هذه الجملة الشرطية متبوية بان تلف الخ (قوله المولى) مفعول
سعى الاستدلال ضمير المولى (قوله فهو فى ذمة) أى قال بن فى ذمة المولى (قوله فعلى الولي) هل المراد أنه نكح
المولى بغيره لانه لا قول يرجع على المولى اه سم أقوله فبما تقدم فى شرح غبطة طاهر من قول قول التيم
فى شرع الجاهز اوله قبول قوله هنا وجوه على مولى فليراجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) أى لو عقد المولى
اوله عقد افساد فوجب بسبب هذا العقد أجرتى للمعقود عليه اه كردى (قوله لانه) الى المضى النهاية

مختلفة بحث بالمولى الا فى (قوله انصفنا) قضيه أنه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه
أنه لا يسلمه المبيع حتى يقضى الثمن (قوله وضنه) حكى عن انه تركه (قوله لم يجز لارثنان)
الاقتصا عليه يدل على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى الولي) هل المراد أنه نكح المولى بغيره ولا فاعل
يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذا على بعض العبارات بما لا يفيد ذلك أو يحتم خلافا لا بد

و مطالب الولي بن ما اشترى امانا فان تلف المالى فان سعى المولى فى العقد فهو فى ذمة المولى لا تأنيبا كما على ما جزم به بعضهم
ولو عامل له فاسد فوجب حرة مثل زينة المولى لتقصيره (وباعه بالشفقة) لا يترك بحسب المصلحة لانه ما موه فاعله ان قضيت فى الاخذ
أو التارك وجب قطعان استوفى فيه ما حرم الاخذ

شراميل أو باع وشفعة
لأن الهمال هنا يدنو
لشبهه بصلاته ثم لأنه
كسب وماتته منها
المصلحة بنفسه المولى إذا
رشد لكن في غير الأصل
ثبوته (وذكر ما) وبه
فروا وجوبه لأن مذهب
ذلك وافق مذهب المولى
أم لانه قائم بقلب فان لم
يكن ذلك مذهب الاحتياط
كان في العقل ان يحسب
ركه حتى يبلغ فيه بها
أو يرفع الامر لقاض يرى
وجوبها فيزيمه حتى
لا يرفع بعد لحق في غيره
اباها وتظهر كلامهم أنه لا
يرفع لحق في الحاله الأولى
وهي ما إذا رأى المولى وجوب
وهو يعلم انفسه من الخطر
عليه فالحق يظهر انها
غير بين الاخراج وان كان
فيه خطر التضمن وبين
الرفع لمن يلزمه أو يعلمه
ويخرج عنه أيضاً أو
تعليه وتاديه كغيره أو
الصلوات يلزمه من الاموال
بغير كفارة ويؤدى أرض
جنايتهم لم يطلب واقفي
بعضهم بالولى الصلح على
ذلك في العقل ان يذهب
البعض كانه بل يلزمه
دفع بعضه لسلامة حياته

وكذا في المبنى القوة نصاً وقوله وانما اختلفوا في وجوبه (قوله وانما اختلفوا في وجوبه) أي وهم قطعوا في الشفعة
يوجب بالاختصاص في المصلحة (قوله لان الهمال هنا) أي في الشفعة (قوله) أي في الشفعة (قوله) أي في الشفعة
منها) أي من الاختصاص (قوله لا يفتقر المولى الى) فان ترك المولى الاختصاص في الشفعة مع وجود القبط فيه
كل المأمور عليه لكنه الاختصاص ترك المولى حيث لم يدخل تحت ولا يتفادى الاختصاص ولو أخذ
الولى مع القبط كل المأمور وادار المولى يمكن منقول قوله أي المأمور بمنتهى إلى أن يرى ترك الاختصاص
القبط فيلزم المولى البتة لا بالوجوه انصدق بينه اه بمعنى زائد انه لا يفتقر المولى إلى الشفعة المولى بان باع
لاجنبي شخص المأمور وهو المولى تركه في نفسه فليس له الاختصاص الا لا تومن مساحته في البيع الرجوع
البيع اليه بالثمن الذي باعه به المولى اشترى به شخصه هو المولى تركه في نفسه فليس له الاختصاص الا لا تومن مساحته في البيع الرجوع
الكلام في غير الاصول اما ما قلناه من الاختصاص اه (قوله ثبوته) أي المصلحة أي انبائها بالينة قول
المتن (وذكر ما) أي المصلحة ومنه الجنون والفسق منه (قوله مذهب ذلك) أي مذهب المولى وجوب
ان ترك (قوله مذهب المولى) كيف يتصور في المصلحة أن يكون مذهب طائفة الآن يقال بالتميز يصح
التقليد وان لم يصح الاسلام وأحسن منه أن يقال بحقه في غير المصلحة بمن بلغ مقامه في شفعه ردد وفيه
حين فان الظاهر أن الجنون لا يسل التقليد وقول الشارع لا يفتقر حتى يبلغ يشعر بأن المصلحة مذهب اه
سديد ولا يبعد ان لا يفتقر مذهب المصلحة مذهب والتميم كلامه (قوله لانه) أي لتبطل
المتن (قوله فالاحتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان أي الوجوب مذهب المولى اه سم وهو
يعيد ان اذ لم يكن مذهب أي الوجوب فواجب الاحتياط فليتأمل اه سيدمر عبارة عن قضية
التعريف بالاحتياط جواز الاخراج ولا وجه نظر فانه كيف يفتقر مذهب في المصلحة أي الوجوب بعينه أي
على المولى فغل المولى بالاحتياط وبذلك حفظ المال المولى عليه اه أقول وينافي المراد اذا ذكر قول
الشارح أو رفع المولى ولعل الأولى في التخلص عن الاعتراض صرف عبارة الشارع عن ظاهرها يجعل التميز
في قوله مذهب المولى يفرض أن مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور على هذا الجمل
والمرص قد نبأ في أدول كلامه على ما قدمنا من أن مذهب المولى الوجوب هو كضمير مذهب
الذي في المولى كجمل عليه السدع فلا اشكال أصلاً ولكن كان ينبغي للشارح حيث ذكر أن يقول وان في
مذهب المولى الاحتياط المأمور كما يؤيده التحليل بقوله لانه قائم الخ ويحصل أن المليم من المكتبة (قوله أو يرفع
الخ) عطف على يحسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشافعي (قوله فيلزمه) أي يلزم لقاضى المولى بالاختصاص
(قوله حتى لا يرفع يرد) أي لا يرفع المصلحة بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) أي لا يجوز له الرفع (قوله اذا
رأى) أي المولى (قوله المصلحة من الخطر) أي في الاختصاص من خطر التضمن بالرفع بعد البلوغ حتى (قوله
فها) أي في الحاله الأولى (غير الخ) عبارة الصيرورة الأولى المولى مطلقاً أي سواء كانا فاعين أو أحدهما
شافعاً فقط رفع الامر كما يلزم بالاختصاص أو عدمه حتى لا يطالب المولى عليه بعد كماله واذ لم يضر بها أشعر
بما بعد كماله فليكن اه (قوله ملزمه) عطف على آخر الخ (قوله وان لم يطالب) أي الارش منه ولا يفتقر
مضى في الفلاس من أن الدين الحلال لا يجب وقاؤه الا بعد الطلب مع أن الارش من لا ذلك ثبت بالاختصاص
توقف وجوب ادائهم عليه بغير اختلافها نهاية ومضى قال عرض قوله لان ذلك ثبت بالاختصاص الخ يؤخذ
من هذا أن من ألتزمه بالقرعة أو تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدلها لتفقدوا أو ماستعمله ويجوز ذلك
وان لم يعلمه صاحبه اه (قوله واقفي بعضهم بان المولى الصلح الخ) يؤخذ منه بعد التأمّل أن المراد جواز اقتدار
الولى على ذلك لغيره ولا يحجب الصلح المذكور في نفس الامر قائم لمسكوت عنها حيث لا فرق بين الاقرار
وعلمه ولا يرد في الشارع حرقه نظراً الخ وان بقوله باقية متلدين بالثمن بل وطأه اذال للمال وتيسر

من ناوله (قوله وانما اختلفوا) أي قطعوا هنا أي في الشفعة وجوب الاختصاص كان غلبة (قوله هنا)
أي في الشفعة (قوله فالاحتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف)

وفيه نظر الاذلة في صحة الصلح من الاقرار اللهم الآن فرض خستين صياح البعض ولومع الاقرار وبتعين الصلح لتقليص الباقي (و ينظر عليه -
 وعلى جملة) أي عزمهم بتقيد وكسوت وتخيير غيرهما لا يمتنع (بالرؤف) مما يليق بيسار وواصره قال شارح ورجع في مقتضى لومع
 الى ما بسو آية اه و في نظرنا انظر وان النظر مما يليق بيساره وقد يكون (١٨٥) موسر او او بمسره او عكسه وقد يكون اوفى

زرى بنفسه فلا يكف
 اوله ذلك (فان ادعى الولد
 بعد بلوغه) أو فاقته أو
 رده أو بعد وال تبذره
 (على الاب والجد يعاملان
 لغاير أو غيره أو أخذ شفعة
 أو تركها (بلا مصطلح) ولا
 يمتنع كما يشاء وحده فلغوره
 (صدقا باليمين) لانهم
 لا يمتنعان لوفور شفقتهم
 (وان ادعى على الوصي
 والامين صدق هو بينهما)
 لانهما قد يتهمان ومن ثم لم
 كانت الام وصية كانت
 كالزوجة لغايرها ياتى وكذا
 آباؤها والمشتري من الولي
 ككبر و ظاهر المتن أن
 القاضي ليس كن ذكره
 كذلك كما عتمد السبكي
 فقال بعد رد ادله الحق أن
 قوله مقول باليمين فإن
 نصرة له المصلحة وان كان
 معزول لانه نائب الشرع
 عند تصرفه وسعمل مما يليق
 في الود بعد أن يحله في فاض
 ثقة أم لا كان كلوصي
 و يأتي آخره نصا أن
 الوجود أن التقسطن الاصل
 والا فكلوصي وبحث
 الزركشي كالباقين قبول
 قول نحو الوصي في ان ما باع
 به عن النسل لانه من صفات
 البيع فلا ثابت انه جائز
 البيع قبل قوله في صفته

استفاد الحق منه كفى المسئلة المنظر ج اوهي دفع بعضه له لسلا متباقي فانه يجوز لولي الاقدام عليه أنه
 عقد صحيح عليه لا لا قبل هو منسأ به مطلقا على ما تقرروا به أعلم اه سديع وهذا مقيد على ما بعد عنه
(قوله) ان الذي صحة الصلح من الاقرار (في آخر المتن فلا حاجة الى الصلح على البعض بل الانتظار الى كمال الجعور
 أولى لا يمكن أخذ جديع في ديسيند اه كردى **(قوله)** وبتعين الخ) بالنصب ان المصنف في جعله على خستين الخ
(قوله) صياح البعض) لعل حق المقام هنا صياح الكل وفي قوله الا في تقليص الباقي لتقليص البعض **(قوله)**
 أي عزمهم) أي قوله قال في النهاية والماضي **(قوله)** لا يمتنع الخ) أي باعتبار ما حوته الهذلة وان زاد على
 الحاجت وتقدم من نوع أو أنواع ومنصا يقع من التوسع في شهر رمضان والأعداد وتكونها من معلم وليس اه
 عش **(قوله)** مما يليق الخ) فان قصر اثم أو صرف خبز وانتهى به معنى **(قوله)** قال شارح ورجع في صفته الخ)
 يجوز أن يكون مراد الشرع بالشارع باليه بالصيغة الهشة لا لأد تقاضا له من فليس ولما لا يقعا يناسب
 وكذا لا يلحقه وان اختلفا في دلالة تلك المناسبة ليسا والأصا من حيث النقاض وضدها وجه له في هذا
 أولى من استسكاها المؤدى الى تضعيفها سديع قول المتن (فان ادعى الخ) الظاهر ان الواهنا والى لا هذا
 التفصيل لا يعلم ما قد علمه عش أي ان ادعى الصبي بعد بلوغه وردها الجعور بعد اقامته وردها الجعور بعد
 زوال تبذره **(قوله)** أو أخذ الخ) عطف على **(قوله)** لا يمتنع الخ) فلا فاهم لم يقبل قوله من الولي والجعور
 عليه بمتن ادعاء حكمه لهم ولو به الحلف كفى المخرز نية ومعنى **(قوله)** لانهم لا يمتنعان) الى قوله و ظاهر
 المتن في النهاية والماضي قول المتن (على الوصي والامين) ومثلهما القاضي اه سمعوا النهاية والوصي على
 القاضي ولو قبل عزله كالمعنى على الوصي والامين) كالصدا كالم التمسك واستناده الشيخ تاج الدين الفزاري
 وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال عش قوله وهو المعتمد عبارة سم على منهج والمعتمد قوله يمتنعان كان باقيا
 على ولا يمتنع لان كان معزول اه انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قالوا انرا يقبل قوله لا بتكليف بعد
 عزله اه قول المتن (والامين) أي منصوص القاضي ثم انه ومعنى قول المتن (صدق هو بينهما) وعمل عدم قول
 قوله الوصي والامين في غير اموال التجارة أو ما قبلها فظاهر كمال الزركشي قبول قولهما العصر الاشهاد لهما
 فيمنتهما ومعنى قال عش قوله لعصر الاشهاد الخ قال سم على منهج وبال مدلى التفصيل بين ما يصحر الاشهاد
 عليه كأن جاسا ساقط ليدعيا عاش أقصد قبل قولهما من غير اشهاد لعصره وبين ان لا يصح ركوز اذبيع
 مقدار كبير جله بمن فلا بد من الاشهاد انتهى اه **(قوله)** ومن ثم) أي ومن أجل أن المدعى التهمة عدما
 ووجودا **(قوله)** كالزوجة) أي الاب والجد **(قوله)** آباؤها) أي واهاتها بياض النهاية وكذلك في معناها
 كآبائها **(قوله)** والمشتري الخ) عبارة المعنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي قبل
 قوله الى الولي عليه ان اشترى من غير الاب والجد لاننا اشترى منهما اه وعبرة بالجعور من المشتري من
 الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده على الحظي اه **(قوله)** و ظاهر المتن أن القاضي الخ) ويحتمل أن
 مراد المصنف بالامين ما يشيلى القاضي حكمه من آمنه كما عتمد النهاية وسمو فاقالتاج **(قوله)** وهو ما عتمد
 السبكي فقال بعد رد الخ) وهذا هو الظاهر انتهى **(قوله)** ان محله) أي محله ما قاله السبكي آخر من قبول قول
 القاضي بلا يمين ولو بعد عزله **(قوله)** مثل الاصل) أي فيصنف بينه **(قوله)** ولا كان كلوصي) أي وان لم يكن
 القاضي ثقة فيصدق الولي بينه **(قوله)** فاذ ثابت) أي البينة (أنه) أي البائع (جائز البيع) أي بكونه نحو
 وصي **(قوله)** قبل قوله الخ) أي بينه **(قوله)** فاحاجنا) أي نحو الوصي (لشئونه) أي ثبوت المصلحة بالنيقوس

على الوصي والامين) ومثلهما القاضي مطلقا

لانه مدعى الصغر أو الماهية التي تستحق البيع بالبيع فاحاج
 لثبوتها كما يحتاج الى كل ثبوت الى كفاية قولها القوي قولها الموكلا باع وفسد فاحتر صدق وادعاه ما به مبنى على رايان القول قول مدعى الفساد
 والاصح فصدق الوكيل لان موكله يدعي خيانتا لا الاصل عليه ما مع كونه سلطه على البيع بالاذن له فيه

﴿فرع﴾ ليس الولي أحد شئ من مال المولى لئلا كان غنيمة لفلان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذه نفعه عند الرافعي وزج الصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن آخره (١٨٦) وإذا لم ير لم يلزمه ما أخذه قال الأسوي هذا في وصي أو أمين ما أتى بوجد

فياخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصبي وغيره واعترض بأنه إن كان مكسب المتجرب نفعه ويرد بان المتعدد أنه لا يكسب الكسب قال فسر من الله اكسب مالا يكفيهم فريضة عام كفايته وجبشذ فغاية الأصل هنا أنها اكسب دون كفايته فيلزم الولد غنما ما فاتته أن له أخذ كفايته لبعض في مقابلة عمله والبعض بقرابته وقيل بولي البيت فيما ذكر من جمع مالا فلان أسر أي مثله إن كان كان فقيرا الأكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فيه أنزل الأمرين والاب والجد استحقا دام محصور فيقال يقابل باحة ولا يضره على ذلك على الوجه خلافه من حرم بان له من به على ما عارته إن كان له من به على ما عارته من يعلم منعا يشهد بنا واذ بان قول باحة كأي علم ما أتى أول العارية وبحيث عارضا الولي كلفه وان الولي ايجاره بنقته وهو محتمل ان علم انه فيها مصدق تكون نفعته أكثر من آخره عادة وأقضى المصنف بالمولو استقدم ابن بنت لزمه آخره الى ابنته ورشد وان لم يكرهه لانه ليس من أهل التبع عتانا فقه

عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة (قوله ليس الولي) الى قوله واعترض في النهاية والمغني الا قوله أخذ الباخذ الأقل (قوله مطلقا) أي انقطع بسبب المولى عن الكسب أولا (قوله قدر نفعته) أي موثته نهاية ومعنى وفي سم عن العارية (قوله ويرد بان المتجرب) (قوله ويرد بان المتجرب) أي من غير رجعة لاجل حكمه معني ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكرهه مقتدر على الكسب أو مقتدر على من الانقطاع بسبب الاشتغال بعمال الولي عن الكسب والظاهر الاول يخبر عن القليوب (قوله ما أتى بوجد) أي أو أم اذا كانت وصية أو أمالها كم فليس ذلك لعدم اختصاص ولايته بالجسم وعلمه وان تضر الاب وان علاقه الرفع الى القاضي ان نصب قبا باخو من مال محصور موله أن ينصف غيره بها بنصفه نهاية ومعنى (قوله الصحيح) أي المقتدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله لا يكسبه) ماموصولة أو موصوفة أه سم أي مقدار لا يكسبه أي وان اكسب ما يكسبه فلا يأخذ (قوله غنما) (قوله الأصل) أي من الاب وأولاد والأولاد بشرطها (قوله لبعض الخ) يدل من قوله كفايته (قوله أي مثلا) يدخل من جمع خلاص سدن معسر أو معلوم مصادر وهو حسن متعين حثا وفيه في هذا المكرمة أه سددع أقول وكذا يدخل من جمع الخو بنامه سددع (قوله كذا قيل) لعل قاله بناء على مصحح الرافعي أه سددع (قوله أقل الأمرين) أي النفقة وأما نثل (قوله والاب الخ) حل بينهما الام الوصية (قوله فيقال يقابل باحة) قضية ماله أو أخذت فيه يقابل باحة لزمته وان لم يكرهه كنه ولا يثبه عليه اذا قصده باقة لم يجعل النفقة في مقابلة الواحدة الا لزمته يرتفع عن محل وجوب نفعته عليه إذ لا يمكن له مال أو كسب بنفق عليه من هذا الوجه الواحدة صار له مال وينبغي أن يحل تلك القضية تمام وقد توبع في بعض الامور ليعتد بها بعد البلوغ أخذ من قوله ونفعه أه الخ الا الأخيرة اذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاخر عليهم لاعتدائهم اذا استخدمهم ولم تستطع عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلف في الاستخدام وعدهم مصدق منكر لان الأصل عدم وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن رفع الامر الى الحاكم وسد سائر خواتمه الصغار حارة معنونة يستأنه في مصرف الاجرة عليهم فغير بذلك ومن ذلك على عدم راحة الامن مثلا فيكون لاختوته حارة كسب مثلا وأخذ ما يحصل منها صرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريق بقا الرفع الى الحاكم الى آخر ما تقدم أه عش (قوله وعارته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لا يقابل باحة (قوله وان الولي ايجاره الخ) ظاهره بل صرح به انه ذلك نعم عدم تقديرها بعد امرارها والا فلو اقره بقدر معلوم فهي مسئلة منصوبة لامجوعة أه سددع عر (قوله لكون نفعته أكثر) ينبغي أو مشاهدا لكن تتوفر علمه من التثبت من طعن ونحوه بل وأقل من هذا تعبت بان لم يجد راضيا فغير باذله اذ كان ايجارهما وان قلت أو لم يسم تركه ولا ينبغي ان يقص هذا بديع ماله دون عن النثل لان المال لا يقرن بخلاف المنافع فلهما يتوقف بالمال في ومن ثم لو خيف على المال القوات يسع ولو اقل من عن النثل كاتمة ثم فلو قال الشارح ككون نفعه الخ كان حسنا أه سددع (قوله لانه ليس الخ) أي ان البنت (قوله في غير الجداد لام) يشهد الاب والجد الاب أه سم ومرص عن طريق راضا لعملة فراجع (قوله غائب) لعل ليس بقيد كما يفهمه التعليل الا (قوله حسنى الحاكم) أي والأم الوصية أخذ من التعليل السابق (قوله بان الاب الخ) سكت عن غير الاب وقضية تعليل بالمصنف الا في أنه مثله أه سم (قوله فبات الخ) أي ما أتى بوجد من مال الاب ونقص من مال الاب نسي ولم يعلم أنه نفعه عليه أو تألفه فضا

(قوله قدر نفعته) عرى العاصب بال مؤن (قوله لا يكسبه) ماموصولة أو موصوفة (قوله انه أخذ كفايته الخ) يتأمل (قوله في غير الجداد لام) يشهد الاب والجد الاب (قوله بان الاب الخ) سكت عن غير الاب

المقابل بالعوض ومن ثم غيب جزا الوعيد الان كره ويجري هذا في غير الجداد لام قال الجلال اللخفي ولو كان قصي مال ضامنا غنا متحقق ولزمه علمه من مال يشبهه بثلثي جوع اذا حضر ماله رجوع ان كان بأب أو جد لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل واذا لم ينفق ثم توبع أو أتى القاضي بان الاب يوفق مال الاب من سنين فشا واشتبه على الحاكم أه اتفق على التعلق

من ماله أو مال نفسه جعل على إله من مال الطفل احتساباً لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبمثله أتى الملقني وعله من المال في تصرف والاصل برأه
ذمته والظاهر يقتضي ذلك والاصل إذا مات أو خضعه فذلك حيث لم يضره ما سقط التعلق بتركه اهـ نعم أتى المال أن يحلف بقبول الورثة على
أن أياه انقل عيما كان له تحت يد أو حتى جمع فيمن ثبت له على أن يمدن فأدعى انقاصه بانه صدق هو وارثه أي بالبين والبالغي يجوز
الشرب على وجه لا يقل فيه من نحو عين من غير لقاصر فيمتركه كقط سابل من (١٨٧) زرعاً كسرة ساطقوا خلفه لركشي في

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) أي الملقن (قوله احتساباً) أي أنه لو جعل على أنه أنفق من ماله نفسه
تبرعاً لآخر من ماله لأن مضموناً على الأب خضر غير الإذن من الورثة (قوله فذلك الخ) أي التضمن
و (قوله حيث الخ) خبر فذلك والخ جواباً والجملة الشرطية خبر والاصل (قوله ما يسقط الخ) أي
واحدة أو لا تفي من مال الولد هنا الذي هو الظاهر مستطاعاً (قوله الذي المال) أي لأن من لم يحل المال
(قوله انقاصه) أي بدل الدين (قوله بأنه صدق هو الخ) أي الأب (قوله والبالغي) أي وافي بالبين (قوله
لا يتقبل به) أي لا يزال به لقلة انقاصه (قوله لقاصر) أي محدود والجمل متعلق بشرط كرك (قوله فيه) أي في
نحو العين والنهر خبر مقدمه (قوله ولذا الخ) حلف على الشرب (قوله لا كسرة) أي القاصر عطف على
سابل الخ (قوله في الثانية) وهي لفظة السابل (قوله بعائديه) وهو قوله على وجه لا يتقبل به (قوله
اشترأها منه) أي الضمعة من الولد (قوله صلى البائع) أي القبر (قوله لانه صدقة) أي الشراء منه وقوله
واستشكاه في كلام من المقدس والتقسيم ثلثة (قوله في تلك) أي في صورة بيع المالك لظاهر (قوله في تلك)
في صورة بيع القبر والوكيل (قوله قبل الودية) ظرف في حيز

(باب الصلح)

قول المتن (باب الصلح) لوعبر بكتاب كان واضحاً لأنه لا يستدرج تحتها قوله وهو يذكر ويؤتى فقال الصلح
جائز وما روي وهو وصية على المتقدمين ان الخصم على الحكم التغير إليه السهل ليعذر في قيام السبب للحكم
الاصلي ولا يشترط لثمة غير خاصة بالتغير بالصلح بل وردوا الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كلف
في كونه وصية كما لم يرد ذلك من من جماع الجوامع وشرحه اهـ عش (قوله التراجع) أي قوله وقضية
قوله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وقضية (قوله لفته) أي وعرفاه اهـ عبرة (قوله وشر الخ) أي فهو من
يقبل اسم السبب الحسيه على خلاف القالب من النقص من الاعمال الى الاصل (قوله يحصل ذلك) من
التحصيل أي يحصل له قطع النزاع (قوله أهل حراماً) كالصلح على نحو الخرد (قوله أو حرم حلالاً) كأن
يصلح زوجه بعد أن لا يملكها فان قيل الصلح يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الأمر على ما كان دلس من الحل
والحرمة أوجب بأن الصلح هو الموزن لنا الأقدام على ذلك في الظاهر ولو صحته اهـ يعبري (قوله ونحوه)
أي المسلمون بالذكر في الحديث (قوله لا يتقدم) أي الى الأحكام غالباً بما يتوهم (قوله أو بين الامام)
أي حقيقة أو حكماً بان وقع من نائب عن غير التامة والمفسر هنا وفي قوله أو بين الخ والواو هو أنسب بقوله
أنواع وعقد الاول باب الاله ذمته والثاني باب البقرة والثالث باب القسم والنشور (قوله أو دين) يقع المال
سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص صارت لها في المعنى وصلح العامة وهو معبود
الباب اهـ (قوله وهو أي صلح المعاوضة) (قوله أوجه أخرى) عبرهم اذون البينة لشمل الشاهد واليمين وعلم
القاضي عش واليمين المردودة يعبري قول المتن (على عين) يعجزون أن يمد يد بمقابل النفعه بدليل ما تابها

وقضية لتعليل بالبالغي الآية في أنه مثله

(باب الصلح)

(قول المصنف على عين) يجوز أن يريد بمقابل النفعه بدليل مقابلتها لم يلزمه ذلك وقوله فهو يسع يجوز أن

يبههما قبل ثبوت ولا يتجاوزان ثم جرت مخالفة كلام القاضي قيل الودية (باب الصلح والتراجع على الحقوق المشتركة) اهـ ولنفترض
النزاع وشرعاً بعد تخصص يحصل ذلك وأهـ قبل الإجماع قوله تعالى والصلح خير والمخير المصلح بآراء بين المسلمين الاسلام أهل حراماً
أورحم حلالاً ونحوه والانتدابهم والافاكه كراهة لمثلهم (هو) أنواع صلح بين المسلمين والمشركون أو بين الامام والافاكه أو بين الزوجين وصلح في
معاوضة أو دون وهو المقصود هنا ولفظه يتعدى غالباً للمترد بين وعن والمعاوضة بدلي والبالغو (فعمان) أحدهما يعبري بين المتداعيين
وهو نوعان أحدهما على إقرار أو بجهة أخرى (فان جرى على غير العين اللطاع) كان ادعى عليه انفاقاً فلهما ما سألته عنها في شيء يصعب

بشأنه في نقد على الظاهر
فكذلك في نقد على ان القبر
والوكيل مقصرون أيضاً

(فهو بيع) للمدعى من الذي انجزه بالخطأ الضلع ثبت فبدأ حكمه أي البيع لأن المدعى صاف عليه (كالشقة أو الزاد العيب) وشيواي المجلس والشرط (ومنع تصرفه) في المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض إن اتفاق) أي المصالح به والمصالح عليه (في حالة

الربا) واشترط التساوي
 ان يتخذ حسابا روبا والقطع
 في بيع فهو زوج أخضر
 والسلامة من شرط مقصد
 مملو وجوبان الخالف
 عند الاختلاف في شيء مما
 من وقضة قوله على عين غير
 المدعى الموافق لاصله
 والعزم بأن حكمه من عين
 مدعى بدون موصوف ليس
 بعبارة بل سلم وقضة عبارة
 الرخصة عكسه ولا تخالف
 لأن الأول يجوز على ما إذا
 كان العين غير نقد وصف
 بصفة السلم والثاني يجوز
 على ما إذا كان العين نقدا
 كالعين المدعى لجواز بيع
 أودا الثمنين بالآثار دون
 اسلامه في وجهه فلا تردد
 عليه مسألة العين لأن فيه
 تفصيلا كما قبلت (تنبيه) هـ
 هل باقي الصلح يعني السلم
 فيما إذا قل المقر صاحب
 من هذا الذي أقر ربه لك
 بنوب صفته كذا في حق أو
 قاله المقر صاحب من
 هذا الذي أنسرت عليه
 بنوب صفته كذا في ذلك
 قاله جري على الاستوى
 ومن ثمة كالشارح وقال
 انما سكبت الشيطان جنبه
 لظهوره وتبينه وشيها
 انه باق بجهنم وقاله الاستوى
 وغيره عن ابن جرير ولم
 يبالوا بكونه صار صاحب

يريد المعنى الشامل للسلم وحيث تدخل في قوله أحكامه أحكام السلم ولا يضر الاجال في الاحكام لان تفصيلها
 ورد أحكام كل من القسمين المتساويين أو أباي البيع وعلى هذا فلا ريب عليه مسألة الدين لم ينزلها
 في كلامه (قوله في المصالح عليه وعنه) كان الأول بالنسبة للمدعى والثاني بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير
 تصرفه للمدعى كور من المتداعين (قوله المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه إذا كان بيد المدعى عليه
 بعض الزين كما تقدم بيانه في محله (قوله لأن الأول يجوز الخ) كان وجهان لأصل فيما وصف بصفة السلم
 حيث أمكن حمله على السلم أنه سلم والافكان عكس كونه الأول (بعاء) قوله غير نقد ظاهره وان كانت العين
 نقدا (قوله غير نقد) يعني أوفدا وكانت العين المدعى نقدا ما لم تكن نقدا وكانت العين المدعى غير نقد
 فهو بيع كما صرح به الشارع المحقق الخي وهذا رد على قوله والثاني يجوز الخ إذا لا يتقدم يكون المدعى نقدا
 (قوله على ما إذا كان الدين نقدا) لا يتقدم ذلك لأن لم يكن نقدا كما صرح به المحي ويحصل حديث من هذا
 مع إطلاقه لأن الأول أنه سلم إذا كان الدين غير نقد والعين نقدا أو غير نقد وبيع إذا كان الدين نقدا ودون العين
 أيضا فوجه هذا لا يفرق صلاحية كل البيع والسلم فليجوز (قوله لأن فيه تفصيلا) هذا التوصل يمكن في
 العين أيضا (قوله كالشارح) عبارة تشرح مر وقول الشارع فهو سلم أي حقيقتان كان بلفظه والأحكام

مذهب مستقل كالزينة فلا تتغير بجهنم وهو الذي اقتضت عبارة الرخصة كما تعرف به الاستوى وغيره وقول على
 الشارح سكتانه أي عن التصريح به أنه في الثانيين المذكورين بيع ويؤيد ما عرف في السلم في بطلان ثوبه بصفته كذا ما إذا كان الشيطان على أنه بيع

لصدم لفظة السلم أو أكثر
 المتأخرين على أنه لم يلقوا
 لفظة ولا ذاكين أن يفرقوا
 بين لفظة الصلح والسلم بان
 البيع حيث أطلق انما
 ينصرف لفخايل السلم
 لاختلاف أحكامهما فهو
 أعنى البيع لا يخرج عن
 موضوعه لغيره فاذن في
 لفظة معتدلة لفظه لا
 الاقوى واللفظ الصلح فهو
 موضوع شرع العقود
 متعددة بحسب المعنى لا لغير
 وليس له موضوع خاص
 ينصرف لمقتضى حق
 تغلب فيه فحينئذ يكف
 المعنى لا غير وبه اتفق الاوّل
 فتأمل (أو جري من العين
 المدعاة على منفعة) لها
 مدة معلومة بنوب مشلا
 لغيره أو لغيرها مدة
 كذلك ما يؤيد بمقتضاها
 (فهو) (إذ العين المدعاة
 بغيرها من المدة لغيره أو
 لغيرها ما يؤيد بمقتضاها
 غير عمه (ثبت) فيه
 (أحكامها) لمدتها
 على أو جري من العين
 المدعاة على بعض العين
 المدعاة كصفها (فهو)

على أن لفظ بعثك نوب الخ (قوله ولا ذاكين) بفتح النون أى الأسنوي ومن تبعه اه كرى (قوله لاختلاف
 أحكامهما) في هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذن في لفظة معناه الخ) هذا يقتضى أن لفظ البيع ينال
 الوصف بصفتان السلم وقد ينع ذلك وقد يؤيد بالخبر ما هو ظاهر لم ينعقد فلتأمل وقد مر في باب السلم أنه لو سلم
 أى لغيره مشترك بينهما (قوله اتفق الاول) أى اتفان الصلح على السلم (قوله أو جري) أى الصلح (من العين
 الخ) قد يشكى لاختلاف من هناع قوله له لانها لم ينعقد خبره داخل على المتروك أى المسمى على ما هو المراد لا على
 المخوذا لهم الا أن يجعل العين متركاة في الجمله أى من حيث منعها اه سم (قوله لها) اعتل منعة
 والضمير العين أى على منعة كاتمة للعين المدعاة في مدتها معلومة قد مضى على أنه مفعول به لم يجرى اه
 كرى ولك أن تجعل مدة طر فالنعت (قوله نوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جري (قوله لغيره)
 أى غير المسمى نعت لشوب أى كان يقول المسمى لغيره على ما هو شأنه من منعة هذا الذى أقررت به سنة
 بنوب هذا أو أقررتك هذا الذى يخبر قبل الغريم المخر (قوله وأخبرها) عطفاً على قوله لها (قوله
 كذلك) أى معلوم (قوله ما يمنعها) عطفاً على قوله أى كان يقول المسمى على ما هو شأنه من منعة هذا
 الذى أقررتك له أو من منعة مستحقة سكتى داري هذه سنة أو أقررتك هذا الذى أقررتك له
 أو بمنع سنة (قوله أو جري منها الخ) فى مسمى أقررتك سم (قوله على أن يتفق) أى الغريم اه سم
 (قوله فاعاد الخ) تثبت أحكامهما من مدة فاعاد وقتها لا لفظ انتهاءه ومضى قال عى ومن
 أحكامهما لجواز الرجوع فهاهنا شبه انتهى سم على منبج اه (قوله أو جري منها) عطفاً على قوله جري
 من العين الخ والضمير العين المدعاة (قوله ما يجعل عليه) أى صلح الاعادة (قوله أو جري منها) عطفاً
 على قوله على أن يتفق (قوله نطق) كان يقول الزوجاً لغيرها لعلها لعلها هذا الذى أقررتك به على أن
 تطلقى طلقه قبيل الزوج بقوله ما لعلها قائم مقام طلقك ولا حاجة الى إفاة عقدك لعلها لعلها الخ
 فى كلام بعض أهل العصر اه عى (قوله عبده) أى عبداً لقوله قول المتن (فهو) (الخ) كاتمة لغيره
 يقول ربك أنت تصفها وصاحبك على الباقى قال الشيخ غير قال السبكي أو قال هو بيتك تصفها على أن تعطينى
 النصف الاخر فسد كذا غير من الاما انتهى سم على منبج اه عى قول المتن (اصحاب اليد) أى مثلاً
 عى (قوله فثبت فيه) أى على البعض الباقى تصفها الهبة بلفظ الهبة واليمين لغيرها من منة وفى أى
 كاتمة لغيره العسرى عى (قوله لمن اذن قبض) أى يجوز الرجوع المصالح من الصلح اذ لم يحد قبض
 اه عى (قوله ومعنى المكاله) أى معنى زمن امكان قبض المتروك ان كان فى يد المسمى على (قوله بعد
 تقدم صفته بغيره) أى أى وصفه صلحاً أو تخليكاً كما بانى قال سم فان قلت ذلك أى بغيره بصفته بهتمشك
 مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاعتباره بل لو قلنا لقوله أى المصنف ولا يصح لفظاً
 السلم الخ اه عبارة عى قوله بلفظ الهبة واليمين لغيره من منة أو قصر على قوله ما لعلها من هذه العبارة على
 تصفها لا يكون جهة لغيرها وهو غير اذ كان اصفته يقتضى أنه رضى منها بصفته أو لغيرها بغيره بغيره
 (قوله أى عن التصريح به) أى والسكوت عن التصريح به مصادق مع اقتضاه عبارة التالى وصف اختلافه (قوله
 لاختلاف أحكامهما) فى هذا التعليل نظر (قوله فاذن في لفظة معناه الخ) هذا يقتضى أن لفظ البيع ينال
 الوصف بصفتان السلم وقد ينع ذلك وقد يؤيد بالخبر ما هو ظاهر لم ينعقد فلتأمل وقد مر في باب السلم أنه لو سلم
 اليمالة فى حتم لم يصح لغيره قبض من نفسه فحمل ما هنا على ما إذا كان المسمى به يمتنع ويكون قبضها بمعنى
 زمن يمكن فيه القبض وأما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فبعد جحد لا وجه له تأمل (قوله أو جري من
 العين المدعاة) قد يشكى من هناع قوله له لانها لم ينعقد خبره داخل على المتروك أى المسمى على ما هو المراد لا على
 ولا على المخوذا لهم الا أن يجعل العين متركاة في الجمله أى من حيث منعها (قوله على أن يتفق) أى الغريم
 (قوله أو جري منها) بان يترك رجة العين (قوله بعد تقدم صفته) تأمل اه فان قلت اعتبار ذلك
 مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاعتباره بل لو قلنا لقوله أى المصنف ولا يصح لفظاً الخ
 بعضها) الباقى (اصحاب اليد) عليها (ثبت) فيه (أحكامها) أى الهبة من اذن قبض بعضى امكاله بعد تقدم صفته بغيره أو لغيرها

(ولا يصح بلفظ البسم) له لعدم الثبوت لأن العين كما كان المنقره فاذا باعها بعضه فقد باع مالكه عليك والشئ ببعضه هو محال (والاصح عنه بلفظ الصلح) كما كانت له ماله في نفسه ولو جود (١٩٠) خاصة الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيلة في كل محل على ما يليق به كلفظ التملك (ولو قال من غير

سبق خصومة صالحى عن دارك بكذا) فإليه (فلا يصح بطلانه) لأن لفظ الصلح يستدعى سبق الخصومة ولو عند غير فاض كقول ظاهر غرائب الاسنوى مصرحه وقال انه قصه الطلاق المتروكه له بنظر لقوله المتداهين مع ان المتبادر منه الدعوى عند فاض لانهم أطلقوا آخر الرجعة انه يكفى سبق الدعوى ولو عند غير فاض ولان اشتراط كونها عنده لامعنى به لان اشتراط سبق الخصومة سابقا له لوجود معنى الصلح عرفا وذلك لا يتقدم بالدعوى عند ثم ان ثوبه البسم كان سببا لا حثيثا كايه لا ينافى البسم وانما يصح به من غير ثبوت لفظه المذكور وبه فارق ويحل بعشر وثمنا على الضعيف ان النظر لفظ لان لفظ الهبة ينافى البسم (ولو صالح من دين) مستدعى به يجوز الاعتراض عنه لا يكتفى بدين سلم (على عين) او ادبها لما جازى المنفعة الشامل العين والدين بدليل تقسيم الصلح على العين ودين فتأخر وزعم انه معصوف وان الصواب على غير هو انه اذا غلب الامر

الشراح من الاثنى كما كانت العين البارزى بها اه قول المتن (ولا يصح) أى فيما اذا جرى على بعض العين المدعاة اه عرش قول المتن (بلفظ البسم) بأن قيل بعينه انصفا واصلحتك على نفسها اه عرش (قوله) والشئ أى وباع الشئ قول المتن (عنه) أى الصلح ببعض العين المدعاة (قوله) كما كانتك الى قوله كجاء ظهر في النهاية والغنى (قوله) وتكون الخ) أى صفة صالحتك ماله في نفسه هل (قوله) تنزيلة) أى لفظ الصلح قول المتن (صالحى عن دارك الخ) خرج به ما قاله الفرع به بخاصة ابرئى من دينك على بأن قاله استصحبنا الطلب البراءة فأمرنا بصلحها بانه انتهى سم على منهج اه عرش (قوله) ولو عند غير فاض) أى ولو مع غير الصلح كإيائى غير لوقال الاجنبى لله رعى على صالحى عن البارزى بذلك لفلان بكذا لنفسه فانه صحيح على ما يأتى كما فقام لخاصة السابقة بين المتداهين ثم قوله المذكور يشعر بأنه لا بد للصالح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفى لنا كرهه فيما بينهما حوله غير مراد فى سبق بينهما نزاع ثم عرش الصلح بلفظه صحيح لانه صدق عليه أنه بعد خصومة يمكن تنزله ولو عند غير فاض لذلك اه عرش وقوله لفلان الصواب اسقاطه أية ولو يدعيها على فلان (قوله) مصرحه) أى بالانضمام المذكور (قوله) وكنه) أى الاسنوى (قوله) منه) أى من قول المصنف المتداهين (قوله) لا تم الخ) تدل لعدم النظر (قوله) ولو عند غير فاض) الاول حذف ولو (قوله) اه) أى حتى يصفى الصلح (قوله) وذلك) أى وجود معنى الصلح عرفا (قوله) تم الخ) استدراك على المتن (قوله) ان ثوبه) أى بلفظ صالحى عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافى وقوله به وقوله فارق (قوله) البسم) أى وغيره مما جعل في لفظ الصلح من الاجازة وغيره فيما يظهر ولعله انما قصر عليه لانه الذى مصرحه الشرح لانه الظاهر من قول المصنف صالحى عن دارك بكذا اه عرش (قوله) لانه حثيثا كايه) من غير ثبوت كايه اذ وان رد على المطلب نهاية وغنى قال عرش قوله كايه معتمد اه (قوله) وانما يصح) أى البسم (قوله) شرطه المذكور) أى سبق الخصومة (قوله) وبه) أى بقوله الا لا ينافى البسم (قوله) ان الخ) بيان لضعف (قوله) لفظ لفظه بعشرة وعلى الاصح الناظر اجماعه فهو صحيح فى البسم كإيائى في الهبة اه كرهى (قوله) لفظ البسم الخ) تدل على لقوله وبه فارق (قوله) لا يكتفى) كايه للبسم فى اللفظ بلفظ البسم حتى يحسن لفظ قوله ودين الخ البسم الآن يكون عطف تفسير اه سيذكر عبارة قالها به وانما لا يصح الاعتراض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال عرش قوله كدين السلم أى وكالبسم فى اللفظ بحيث عند بلفظ البسم وكضموم الكتابة اه (قوله) على عين عبارة النهاية واللفظ على غيره عين اودن ولو منقعة كايه الاسنوى صح لعموم الادلة سواء أعيد بلفظ البسم أم الصلح أم الاجل وقوع على مما تقرر بعبارة المصنف اه قال عرش قوله مما تقرر هو قوله على غيره اه (قوله) الشامل) أى ما يقابل المنفعة (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله اراد الخ (قوله) تقسيم الصلح) أى بقوله الا تخافان كل العوض عنها الخ (قوله) لا معنى الاول عين (قوله) وزعم الخ) عطف تفسير لفظه (قوله) وان الصواب على غيره) أى ليسل الدين (قوله) هو النافع) خبر متعلق به (قوله) انه استعمل) أى المصنف (فى الامرين) أى العين والدين أى فيما بينهما (تارة) أى هو وقوله (أخرى) أى فى التقسيم الاثنى (قوله) وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والشا والى باسعمال العين فى الامرين (قوله) بغير الخ) أي بذكر الخصاص وارادة العام (قوله) دل عليه ما ذكره بعد) أى فهو يجوز مع قر ينتهوا نزاع فى جواز اه سم (قوله) مع الصحة) ايضا) فليجيب بيان التقيد بالعين للالبسمن وقوع الصلح على المعنى غير المنقعة اه سم (قوله) مامر) أى شرح أو على منقعة بقوله واغيرهاهم او قال الك ردى قوله (قوله) كان بها) أى كايه الشرح وان رد على المطلب هو (قوله) دل عليه ما ذكره بعد) أى فهو يجوز مع قر ينتهوا نزاع فى جواز (قوله) مع الصحة) ايضا) فليجيب بيان التقيد بالعين للالبسمن وقوع الصلح على

انه استعمل العين فى الامرين ثم اوقف على ان الامرين انخرى ذلك بخلافه من دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم الصلح هل يسه الى عين ودين ومن ذلك يقع فى صلاتهم من كثير فلا غلط فى ما لا يصح فافان فليجيبوا جبا انما لا ينافى مع الصحة ايضا كايه مامر

قلت لا يثبت الثاني فيها

بما مر إشارة إلى قول المصنف أو على منفعة وقوله لا يثبت في كلامه إشارة إلى هذه المسألة اهـ **(قوله قلت لانه لا يثبت الخ)** لا يثبت في مانع فانه ان أراد أن التفرع من التوافق وعدمه مفر وض في عين واحد من بعض العين الواحدة بمقتضى في الواقع في أحد القسمين التوافق أو عدمه ولا يحتاج في جنس العين فلا مانع من احتمال المنفعة فانه يثبت فيها أحد القسمين فتأمل فانه ظاهر اهـ سم قول المتن (فان توافقاً) أي الذين المصالح عندهم والعرض المصالح عليه **(قوله حذرا)** الخ قول المتن النوع الثاني في النهاية والمخفى الا قوله حذرا هو محتمل وقوله يثبت في المتن قول المتن (قبض العرض) أي عننا وديننا اهـ سم **(قوله وأحكام)** لعل صورة ان يلزمنا العقد قبل القبض اهـ سم أي يلزمنا في المجلس وتقديم الشرح انه يبطل عقد الوجود في خلافه في النهاية والمخفى **(قوله ولا توافقاً)** أي وان لم يتوافق المصالح بين المدين والمصالح عليه معنى ونهاية **(قوله فيه)** أي في حالة الرأ والتدبير يتناول السبب **(قوله كهيون)** من ذهب الخ فيه تعليق القطرف بضمير المصدر اهـ سم قول المتن (عننا) أي ليس ديننا اهـ سم **(قوله ثبت)** مقتضى ديننا اهـ سم أي حدث بسبب العلم **(قوله أهمهم الخ)** وان كانوا بين اشتراط المساق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى **(قوله وهذا)** أي قوله فان توافقاً في قوله وان صالح **(قوله كلامه)** أي في السؤال السابق اهـ سم أي قوله مهم المحقق لا **(قوله قبض)** هي قبض بمحلهما قال الاستدلال ويقتضي شرح اشتراط أي القبض في المجلس على الخلاف فقول المصالح على عينه نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيه المصالح الخ والرا فيه أنه لا يشترط فكذلكها اهـ عبارة سم قوله على منفعة يمكن أن يقال ان كانت أي المنفعة المصالح عليها منفعة عين معين لم يشترط القبض في المجلس أو منفعة عين في القيمة اشترط التسعين دون القبض اهـ **(قوله فيلزم فيه)** أي في الصلح المذكور **(قوله لانه الخ)** أو الاراء **(قوله حتى لا يشترط القبول)** أي في الصلح من دين على بعضه أي اذا كان بشرط لفظ الصلح كما يأتي **(قوله غير المنفعة)** **(قوله قلت لانه لا يثبت الخ)** أقول لا يثبت في مانع فانه ان أراد أن التفرع من التوافق وعدمه مفر وض في عين واحد لم يصح ذلك العين الواحدة بمقتضى في الواقع في أحد القسمين التوافق أو عدمه ولا يحتاج في جنس العين فلا مانع من احتمال المنفعة فانه يثبت فيها أحد القسمين فتأمل فانه ظاهر اهـ قول المصنف قبض العرض) أي عننا وديننا **(قوله وأحكام)** لعل صورة ان يلزمنا العقد قبل القبض **(قوله كهيون)** من ذهب الخ فيه تعليق القطرف بضمير المصدر اهـ سم قول المتن (عننا) أي ليس ديننا **(قوله ثبت)** مقتضى ديننا **(قوله)** فان كانوا بين اشتراط كذا ذكره الشارح المحقق المحل والمائل أن لا يلامو قوله فانه تقدم في قوله فان توافقاً في قوله لا يثبت وهذا لا يستلزمه حتى يصح ذكره فملان الكلام هنا في بيان أقسام ما لم يتوافق في حالة الرأ فلا يندرج فيها توافقاً فيها ويجب ان يظهر من صريح المحقق انه حل العين في قول المصنف على عينه على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحيد فتقوله فان توافقاً في حالة الرأ بالخاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا في التفاضل بين التوافق في حالة الرأ باشتراط قبض العرض في المجلس وعدمه ويشترط لم يصح التفرع في كلام المصنف إلا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وأما اذا كان على الدين فلم يتعرض لحكمه إلا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة عن قسم التوافق فاحتاج المحقق إلى ذكره وأما الشارح فقد حل العين في قول المصنف على عينه على ما يشعل الدين فيشكك عليه كذا هذا القسم هـ المحلوه في قول المصنف فان توافقاً في حالة الرأ بالمعنى فان قلت كيف يصح منحه المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه على عين ودين قلت غاية ما يلزم علمنا التمسح في قول المصنف والآن لا يستلزمه في التوافق السابق لكن من منع التفرع عن كون المصالح عليه العين وقسمه على الدين يفرق بيننا التقسيم المذكور وهذا مفسر قول المصنف والابقوه أي وان لم يتوافق المصالح من المصالح والمصالح عليه في حالة الرأ با فاطق المصالح عليه ولم يقتضيه بالعين كهيون ظاهر العبارة فلتأمل **(قوله على منفعة)** يمكن أن يقال ان كانت منفعة عين معين لم يشترط القبض في المجلس أو منفعة عين في القيمة اشترط التسعين دون القبض **(قوله كلامه)** تظهر هذا الجملة ويمكن أن تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق **(قوله حتى لا يشترط القبول)** في الحلان فقلت مع قوله من هـ

التفرع الذي قد مر من التوافق في فصله إلى أنارة وعندها أخرى (مع) لفظ بيع أو صلح كما يجوز بيع الدين بالعين (فان توافقاً) في فصله (الرأ) كالصالح عن ذهب بقضية (اشترط قبض العرض في المجلس) حذرا من الرأ فان تقرر لخصاً أو حكماً قبل قبضه بطل العلم ولا يشترط تعيينه في العقد (ولا) يتوافقاً فيه كهيون من ذهب به (فان كان العرض عننا) لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح (كأول باع فربا بدراهم في القيمة لا يشترط قبض الشوب في المجلس) (أو) كان العرض (ديننا) ثبت بالصلح كصالحك عن دراهمي عليك به أعرف في فذلك (اشترط تعيينه في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين وفي قبضه (في المجلس) (الوجهان) أهمهما: ١- لا يشترط وهذا كله علم عقدهم في الاستبدال عن الدين من دلي صالح من دين على منفعة مع كماله وقبض على قبض بمحله (وان صالح من دين على نفسه) كتصفه فهو أرواهم بانيه فيطلب فيه معنى الاستقاط وان قلنا انه تملك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي (قول المحقق) قوله فان كانا ذويين اشترط ليس في نسخ التصرح السابق بديننا اهـ من هـ

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (و يصح لفظ الاراء والحق ونحوهما) كلاسقاط والوضع نحو أراء تلمن نصف الانف الذي على علمنا كالحل على الباقي أو صلحنا كالحل نصفوا أراء تلمن من ياقه (و يصح) (بلفظ الصلح) وحده (في الاصح) كما حللتنا من على نصفك من شرط هذا القول لأن اللفظ يقتضيه موضوعا يعرض في العقود أكثر من دعاية معناها ولا يصح لفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض الميز وهذا أعني الصلح على بعض الدين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطيلت وماعداهما من سائر الأقسام السابقة يسمى صلح

الأعوانة يسمى صلح معاوضة ولا يؤثر في ذلك أي في صحة الاراء والصلح عبارة عن نهاية والصلح وهل يعود الدين من اذاعة مع البرأ من أداء الباقي أو لأد جهات أو بعضها عدم العوداه قال عرش قوله من أداء الباقي أي سلا أو لا اه قول المتن (و يصح) أي الصلح من دين على بعضه كذا ما يأتي في المتن والشرح (قوله كلاسقاط الخ) أي والهبة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حدثنا القبول على المذهب بانه بمعنى (قوله وأراء تلمن من ياقه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن اسقطوا أراء تلمن فهو من محل الخلاف لا في اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الاراء مثلا كما (قوله هنا) في حالة الاتصال على لفظ الصلح كمثل المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كسيرة نظير ما مر الخ أنه لو يراه أي الاراء بلفظ البيع صح بئنا على ما مر والله أعلم اه سيد عمر (قوله هذا الخ) عبارة عن نهاية والصلح وقد علم ما مر في انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع واجر وعارية وهبة وسلم وبراءة وادعى ذلك أن يكون خطا كالحل كمن كذا في أن انطلق في طلق معاوضة من هم العدد كالحل كمن كذا في ما تستحقه على من قصاص وجهه كالحل كمن كذا في وجب على وفاءه كقوله لحرق صلحنا كمن كذا في اطلاق هذا الأسير وخصنا كل صلح من المسلم في بيع رأس المال اه قال عرش والقاس صحة كونه حوالا أيضا بأن يقول المدعي عليه للمدعي صلحنا كمن: العين التي يذهبها لي على كذا حوالا على زيد مثلا اه (قوله يخرج بقوله على بعضنا الخ) اذ التباين منه عدم تعيين المصالح به اه عرش (قوله فانه في الحقيقة) أي الصلح من الألف على بعضه (استفاه البعض الخ) أي فلا فرق بين المعلن وغيره بانه بمعنى (قوله كذلك) أي جنسا ودر اوصفة (قوله لفظ الصلح) والعصوة والكسيرة كالحلول والتأجيل ما يتوعد في (قوله لانها) أي الخالق الاجل واسقاطه (قوله وعدم العائن الخ) تشرع في ترتيب اللفظ (قوله وسقط الاجل) لصعوبة الاصل ولا تستفاه من أهلها من ياقه ومعنى (قوله يختلف ما اذا جعل الخ) أي فساد الصلح وأدى على من ضمنه وجوب التجبيل فلا يسقط الاجل واستدراجا له معنى ونهاية (قوله فاستدراج الخ) وفي سم على منجه قال مر وبنشأ من هذا مسئلة تم في بلوى وهي ما وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادف حتى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الآخر شيئا مع تلتهما معاملة واحدة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان هذا كما انتهى ولو أراد بعد ذلك أن يجعله من الدين من غير استرداد فهو على يصح أم لا بد من رده واعادته تأمل ذلك اه أقول وانظره الأول لانه بالتراضي كأنه ملكه تلك الدراهم بماله علمين الدين فأشبه ما لو باع له غلاما فصوره للغاصب بماله علمين الدين اه عرش (قوله لانه) أي الصلح المذكور (قوله فما ذكر) أي من قول المصنف ولو صلح من حال الى هذا (قوله وقضه ما تقرر) أي من المصالح من عشرة على خمسة ووجه الخ (و قوله ب) أي في التفصيل لا فرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه عرش أقول الأقرب أن المراد مما تقرر تعليل الشارع لا لانه بقره لا انه انما تقرر الخ وان مر من غير ما لا لانه (قوله وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) أي قولهم ولو عكس لفظ (قوله عررض) أي غير بوية (قوله اذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم أي فانه الا في لكن بشرط هذا القول لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بانه متبوعا هذا اصح الوجهين مر (قوله وأراء تلمن من ياقه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقطوا أراء تلمن فهو من محل الخلاف لا في (قوله اذا قبض) انظر وجهه

وبذلك تستفاه لانه صحت معهما البعض من غير مقابل فصح و يتأجل الباقي الحال وهو لا يصح له بغير دعد (ولو) يتألف عكس) بان صلح من عشرة مؤجلة على خمسة متفاه (لفظ الصلح) لانه انما تقرر انفسه في مقابلته لحوال الباقي وهو لا يحصل فسلم يصح الترك والعصوة لتكسيرة كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضه ما تقرر أنه لا فرق بين الروي وغيره فقول الجواهر بعد كلام الجور ي وهو يدل على فرض ذلك في الروي فلا كان له عرض مؤجلة تصالحه على بعضها حال الآخر اذا قبض في المجلس

انفاها رآه منه بعد (النوع الثاني الصلح على الانكار) أو السكوت ولا حجة للمدعي (١٩٣) (فيصل) خلافاً للثلاثة غير السابقين

الاصح أحسن حراماً وأجرح
 خلافاً للمدعي أن كذب
 فقد استعمل ما لا يدعي عليه
 الذي هو حرام طليسون
 مدعي فقد سعى على نفسه
 ما لا يدعي هو حلاله أي
 بصورة تعدد فلا يقال
 للانسان ترك بعض حقه
 فيل فيه نظر فإن الصلح
 ثم يحرم الحلال ولا حلال
 الحرام بل هو على ما كان
 لا يمين القرض والتقليد
 له ودين ما ذكر الزام
 للقائلين به وهو ظاهر
 اذ يلزم علم ان الصلح سبب
 في ذلك التقليد والقرض
 وقد علم من انقضاء سماع كل
 صلح هو كذلك كان الصلح
 على نحو هذا أحسن
 الحرام وكان صالحاً وجته
 على أن لا يطلقها فهذا حرم
 الحلال وقد انفقوا على أن
 الخبر يشمل هذين وهما
 على وزن ما قل في صلح
 الانكار فيحذف لا وجه
 ذلك النظر فتأمل أما إذا
 كانت بعد كينونة فيصير
 لكن بعد تعدد بل هو ان
 يحكم بالانحلال لا وجه ولا
 نظراً إلى أنه سيلا في
 الطعن لأنه لا بد من عقد
 القضاء بل أن يفتعل
 العهد (إن جرى على يميني)
 هنا بمن من أودع لسانه
 أن يكون على والياء
 للمأخوذ ومن وعين
 للمعقول أو غالي (نفس)

بخلاف القول المصنف المأثور فتناقض قبض المأخوذ (قوله انفاها رآه منه بعد) خبر مقول الجواهر قوله
 أو السكوت إلى الترتيب النهاية والى قوله أي بصورة العقد في الغرض قول المتن (فيصل الخ) وأن الصلح على
 الانكار فإن كان المدعي يحلف فيحلف فيه أي يمينه بين الله تعالى أن يباح هذا بآله قاله المأخوذ وهو صحيح
 صلح الحطية وأما الأصل على غير الذي فهمه ما يأتي في مسئلة القرض معنيته نهاية وشرح الوض (قوله
 الصلح السابق الخ) وقباض على ما لو انكر الخلع والكتابة ثم تصالحا في شيء نهاية ومعني (قوله فظهر) أي
 في قوله فان المدعي الخ وكذا المراد بقوله لا يمتد ذكره كدعي (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
 (قوله الزام) أي لا يبان حقيقة الحلال حتى يرد عليه النظر له كدعي (قوله وهو ظاهر) أي لا لازم (قوله
 عليها) أي العصة (قوله كذلك) أي يحال الحرام أو يحرم الحلال (قوله ما لو كانت حجة كينونة الخ)
 صورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح ولو أقيمت بعده فلا يتقلب بعضها كالأمر بيمينه كسباً وهذا
 بخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بيمينته كأن سرق قبل الصلح فان الصلح صحيح فله الفرق في البينة بعد الصلح بين
 الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالقرار قبله تكون صحيحاً مرهه سم على
 حج اه عش وفي المتن ولو أقر ثم انكر جزأ الصلح (قوله كينونة) أي اليمين المردودة اه نهاية (قوله
 وأن لم يحكم) بنسب المفعول والفاعل (قوله على الأدب) وقفاً للمعنى والنهاية (قوله ولا تنظر الخ) عبارة
 النهاية واستشكل الفز الخذف قبل القضاء ما لا يبان به سبباً إلى الطعن ودين العدل إلى الأصل على
 يجوز عن إبداء طاعن ولو ادعى عليه من قبله فادعى البينة ثم صالحه فان كانت أمانة بسببه يصح الصلح لقول
 قوله فيكون صلحاً إلا كالأمر والأقوال في الدية فيقول فيسمع لأمره بالضمنان وقوله ولو ادعى عليه بيمينته
 الخ في المتن مثله قال عش قوله مر أمانة أي يغيره من وأجابه على ما يفسده التعليل اه (قوله إلى
 الطعن) أي حرج الشاهد (قوله هو) يعني إلى القول بالمتن وكذا في النهاية والتمني (قوله لسان) أي أول الباب
 قول المتن (نفس المدعي) يخفى العن أي المدعي وفي الروضة وأصلها في غير الذي كان يصلح على العار
 بثوب أو دين قال الشرح وكان نسخة المصنف من الخبر وعن نصيرتها بالنفس ولم يلاحظ موافقة الشرح
 فهمما مستندان حكمهما واحد انتهى ورويد ذلك دفع لتعارض المصنف فانه قاله لساناً للتعبير بالغير وقال
 السعي بعبارة الخبر وغيره وكان الزام تصحفت على المصنف بالنون فغير عنها بالنفس معني بيمينته (قوله ثم
 تصالحا في نحو قول) أي يباحه المدعي من المدعي عليه (قوله كونهما) أي لفظه على (قوله والتقدير الخ) ينبغي
 (قوله فقد حرم على نفسه اه) قد يناقشون بأنه لا يجوز وفي ذلك لا وجه على نفسه بما لم يصح صدور
 بإختاره كسائر المعاملات الصعبة المختار فان كان من التعليلين حرم على نفسه ما يباحه في تلك المعاملة والمعاملة
 هنا صحيحة عند الخصامين فهي كغيرها من المعاملات الصعبة ومن ذلك الصلح على الإقرار فان المدعي حرم على
 نفسه بما أحسبه عوضاً ممنوعاً هنا يناقش في الإلزام دعوى ظهوره والاتبين وأما قوله الآخر في وهما
 على وزان فاهم أن يدعو الصور والآليات بالتحلل المعاملة عليه والصورة الثانية بان ترك الطلاق غير
 متقوم بدليل الانتفاع فيلزم الإقرار فلتأمل (قوله فينتزله لا وجه ذلك النظر) نفى جنس الوجه لا نفى
 ما فيه سم أمع ما قرأه فيصاحق (قوله أما إذا كانت حجة كينونة فيصير) وصورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل
 الصلح ما لو أقيمت بعده فلا يتقلب بعضها كالأمر بيمينته كسباً في هذا اختلاف ما لو أقيم بعد الصلح بيمينته كأن
 مقرراً قبل الصلح فان الصلح صحيح فله الفرق في البينة بعد الصلح بين الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً
 والشاهدة بالقرار قبله فلا يكون صحيحاً (قوله أما إذا كانت حجة الخ) صورة المسئلة كلומר حج فانه أقام
 البينة ثم صالح وبيّن ما لو صالح ثم أقامها في شرح الصلح ولو أقيمت بيمينته بعد الصلح على الانكار فإنه ما عوقبه
 فله يلحق بالقرار قال الجواهر على ما يليه بل لأنه لا يمكن الطعن فيها لآله اه (قوله والتقدير وإن جرى على
 بنفس المدعي

المدعي على غيره كان ادعى عليه دار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو
 قوله صحيح كونه على يمين أو التقدير وإن جرى على نفس المدعي (خامس - شرواني وابن قاسم - خامس)

من غير قول عليه كمال المؤخذة يقتضي متروكا وضع عدم هذا التقدير أو ضاوتنا أنه البطلان قبل ما من كونه على انكار وعدم الموضوعية وكذلك ان جرى الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعض في الاصح) كان يصلح من المار على نصها أو الصلح من بعض

الذين على بعض في صلح خزا
لان الضعيف يفتقر اليقين
العين وأراد اليمين على ما في
النسبة تمنع على ما أتت في
بابها ومر في اختلاف
المبايعين المتماثلين باختلاف
هل وقع الصلح على انكار أو
اقرار وصح في الانكار لانه
الاغلب وقد يصح الصلح
مع عدم الاقرار في مسائل
منها ما لو سلم على أكثر من
أربع نسوة وما تبطل
الاختبار لانه يجوز اصطلاحه
بشوا وتفاوت وكذا ما لم
طلق إحدى امرأته وما تبطل
قبل البين لكن يأتي قبل
خبر النكاح خلافه أو أدى
اشهاد وبعدة تبطل رجل
فقال لا لأمر لا يكفي أو أدارا
يسد ما أقام كل يمين في
هذه كلها لا يجوز الصلح على
غير الذي لا يبيع وشروطه
تحقق تلك وسأنت لذلك
مزيد آخر نكاح المشرط
(وقوله) بعد انكاره
(صالح من البئر) مثلا
(التي فيها ليس اقرارا في
الاصح) قال البغوي كان
قوله للمع عليه لم يصلح
منها على خمسة أو هين
خمسائة أو أربعين من
خمسائة لاحتمال ان يريد
به قطع الخصومة لا غير ولانه
في الثالثة باقياها لم يشر
بان ذلك بلزم وقد يصلح
على الانكار أي بل هو

عن غيره) ينبغي استثناء ما لو كان هذا الغير مدينا عن آخر مقر به في صلح حيث تد فنامله (قوله)
ووضع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فمدعى متروكا وما خود باع بغير (قوله) دل الضعيف
يقدر البغوي (الذين) وضعه كون هبة الدين المدين ارباعا أو اشاف كان يمكن الضعيف تخصيص تقدر
اليمين والعين ويجعل غيره اراء (قوله) أو أربعين من خمسة مائة هذا من قوله لا في أو أربعين فاقرا أيضا
بعض الفرق بين طلب الأراء من الكل وطلب من البعض ويحتمل ان توجه عدم إضافة الخمسة تعالى
الان يرضو قوله منه (قوله) لانه في الثانية) انظر مفهومه (قوله) فاقرا أيضا) فعمل الفرق بين التماس

الاغلب كما تقرر أم قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقرارا فاعلموا قاله يعني هذه أو بينهما أو زوجي لانه كان اقرارا والفقن
بالتبنيها أو اجنبها أو غيرهما فاقرا أو بثلث المصلحة لالدين أو أدى عليه دين فاقرا أو بثلث ما يرضو بحيث السكت بدينه إذا

ذكر المال والدين أي ولو بالضمير كما رأيت منه لأنه مع حذفه يحتمل أن رأيت من (١٩٥) الدعوى (فرع) وهو صالح على الإنكار وهو

والغنى أيضا (قوله فرع صالح الخ) أي الدعوى (قوله قبل قوله) أي فله العود إلى الدعوى وأما ما عطف واخذ
الدعوى به لبطان جمع ماضى اه سم (قوله فعل ذلك) أي الهبة والاراء (قوله وارث المنكر) أي الحقبة
وقد يشكك في الهبة بتواضعه (قوله ثم فرانسكراخ) أي بان الدعوى كمن ملكا للمصالح حال الصلح (قوله
شرط معتمدا على) وهو سبق الاقرار ونحوه (قوله ومن ثم نظر الخ) ودل قوله الاسوى اخذ من كلام السبك
نه بنى الصلة لانه فاعمال على العقد حدى بشرطه في علمها وفي نفس الامر (قوله وقد يشكك) أي بطلان
الاقرار (قوله لاثنين) انما يظهر فائدة عند دفع الامر الى الحاكم ولا فهو ليس بقدره بل والغنى وانكار حق
الغير حرام فلو بطل المنكر مالا لغيره بالمدى ففعل لم يصح الصلح بانتهى على فاسد ولا يلزم المالم بونه لانه لاخذ
حرام ولا يكون مقر بذلك في احد وجهين يظهر ترجمه كما جزم به ان كج وغيره اذا انتهى بالحق الحاد من بنى
التفصيل بين ان يعتقد فساد الصلح فصع اوجهه فلا كفى في نظام من المنشآت على العقود الفاسدة اه قال
عش قوله حرام أي بل هو كبره ودوله لم يصح وقياس ما ذكر انما قد دفعه ملايينه ما علمه أو على غيره من
الحق لم يصح البطلان والاختلاف انه يبقى الاقرار المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه علم بمقتضا
الشرط ثم أقر صم والا هل تنسبه فانه يقر بغيره (قوله لكلامه) أي قوله أو بدان أقر ع لم يلزم (قوله
مزيل على السؤال) أي شرطه وهو مترتب عليه (قوله تقديسه) أي الاقرار بقوله المذكور قال سم أقول
لوسم قيامه على ذلك لم يؤثر في اقراره اذا التقدر وحيداً على كذا وهو لا يلزم من ذلك من تعقب الاقرار
بما وصفه اه وأيضاً كلفه لا يتقدم استمرار النفي اذ ان التسليم يقرر وفي الفرق بينهما بين ما (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لوقى الهبة وجد شرطها اه سم ينبغي أن يقال أو الصدقة أو الابطاح أو الحاصل
ان المقابلة بين المستلزمين أو التفرقة بينهما كماله انه ان وعى الترك أي لا يدل الاعتبار الشرصة
فالمال فتمت اه سديد قوله بين المستلزمين أو الترك لا يدل والترك يدل (قوله صم بشرط) أي
ان كان ارثه ناجحاً وعلم بقداره اه عش (قوله عن العين التي) أي قوله أما الدين في الهبة والغنى لا قوله
أدوى لك (قوله أو) بحدته العود أي التي المدعى عليه (قوله أو باطنا) عبارة النهاية والغنى أو في باطن
وبينه ولم يظهر متخفاً من اخذ المال اه (قوله أدوى لك أو أو أأعلم أم لك) انظر كذا الصلح
مع ذلك صلحا على اقرار صم الآن يقال اقراره كماله مع عدم ثبوت انكاره ولو كان لا يدل على انكاره
فالم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أي مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان
الاولى التأنيث قول المتن (صم) اه كمال الامام والفرا الى اذ لم يعد المدعى له الانكار بعد دعوى الو كماله
فان أعاده من عز لا فلا يصح الصلح عنتمها بوجهه في قال عش قوله مد فان أعاد ما على غير غرض
أخذ ما ما باقى في الو كماله من أن انكار النوكل يكون عز لا ان لم يكن غرض في الانكار اه (قوله شراء
فضولي) أي وتدر أنه باطل في الجديد اه عش (قوله أما الدين الخ) يعني ان كلام المصنف مريض
في العبد وأما الدين فلا يصح الصلح على الدين باطناً على النوكل ولو كمل قبل ذلك الصلح يصح
بغيره ما بالعبد والدين الذي ثبت بالصلح للمدعى على الاجنبي او موكله اه كرى (قوله أما الدين) الى
المتن في شرح التلخيص (قوله بدين ثابت الخ) أي المدعى عليه على الاجنبي الو كماله على من أخبر بان
يقول الاجنبي الو كمال المدعى صالحي من الدين الذي يدعى على شر عليه بينه الذي على أدوى فلا (قوله
و يصح بغيره) أي بغيره من ثابت قبل الصلح أي صالح على عزم ماله أي الو كماله الو كماله على دين ثبت
الاول من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح) أي الدعوى وقوله قبل قوله أي فله العود الى الدعوى

دعوى الو كماله مقبول في جميع المعاملات ثم ان صدق في الو كماله صلت ملكا ولو كان الو كماله فاصح في الصلح عنه بدنه
فان قيل ذلك يصح بغيره

بسبب الصلح في نفسه اهـ بحسري (قوله ولو بلاذن) اي الاجنبي في الصلح اي وان قال لم يأتني اهـ
 سحلي (قوله ان قال الاجنبي) اي في صورتي الاذن وعدمه (قوله ما ذكر) اي وهو مقر كنه الخ وليس
 المراد به وكفى المدي في الصلح الخ لقوله ولو بلاذن لانه يتنافى وقوله او قال الخ الحاصل انه ان اذنت له في
 الصلح مع ان قال وهو مقر كنه الخ ونحوه وان لم يأتني فيه صحت ان قال الخ او قال وهو مطلق وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البحري من الحلي والشوري (قوله عند عدم الاذن الخ)
 مفهومه ان ذلك لا يفي عند الاذن والحال هو نظير ما يفتي العين بقوله وان قال وهو مطلق في عدم اقراره
 فليحرم وقد يقال انما يقيدهم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اهـ سر وقوله
 والحال هو نظير ما يفتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كنهنا
 فمما في التوقف وطلب التبرير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار عنده قول الشارح الا وكذا لو لم يقبل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كمرسبه النهاية والمنتقى فلا إشكال على حاله الا ان يفرق بين صلح الاجنبي
 على الانكار عن الدين وصلحه عن الدين عبارة المنتقى ودعى الخ لاقا اعتبارا لاقرا او قال الاجنبي وكفى
 في الصلح لقطع الخصومة وانما علم انه لانه يصح الصلح في الاصح عندنا. ورد في حزم في التبيين واقره
 في الاصح ولو قال وهو منكر غير انه مطلق فصالحه له على عدلي لقطع الخصومة بكنهه لو كان المدي بئافان
 المذهب صحت الصلح وان كان المدي صليح مع على الاصم والغرفه انه لا يمكن تملك الغير من مال بغير اذنه
 ويمكن قتله دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه الماي الوكيل اولى في دين ذمته باذنه
 صحت العقود مع الاذن ورجع المأذون عليه بالمثل في المثل والعتق المأمور لان المدفوع قرض لاهية اهـ
 وفي النهاية فهو ظاهر وقوله ولو قال الخ قوله ولو صالح مريض في الغرق المذكور وعلى هـ ذافي كلام الشارح
 احتياطاً حيث اقتصرت في تعليل عدم الصلح في العين فيما الماي يقبل ركني الخ الي تعذر التملك وفيه الماي يقبل
 وهي الخ على الانكار مع ان كلامهم وجود في الصورتين (قوله بكذا) اء من مال الموكل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) هـ (تبيينه) * بر دعي اعتبار الصنف التوكيد ولو قال الاجنبي صالحني عن الانفصال لك على
 فلان على خمسة اقسام فانه يصح سواء كان باذنه أم لا لان قتله من غير اذنه حلال في اذنه بالوجه اهـ
 معنى وعلم به مع ما مر عندنا ان صلح الاجنبي عن الدين لا يقتضيه الاقرار ولا التوكيد (قوله في العين) اي
 وقد تقدم تفصيل في الدين آتفا بقوله واما ما للدين الخ عبارة المنتقى والنهاية يخرج بقوله المصنف وكفى الخ ولو
 تركه وهو شراء فضولي فلا يصح كسره وقوله وهو مقر كنه ما لاقصر على وكفى في ما حلت فلا يصح
 ولو كان المدي بئافان قال الاجنبي وكفى المدي عليه بمصالحته على نصفه أو ثوبه فانه حلت كنهه لو كان المدي
 هـ تناو على ثوب هـ لم يصح لانه يبيع شي من غيره وهذا هو المذهب كما مره ابن المبري تبعاً للمصنف خلافاً
 للزكشي ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين اهـ (قوله ولو كان المدي بئافان) اي قوله ايضا
 في النهاية والمنتقى (قوله أوهي كنه) اي أو ما أعلم أتم لك (قوله مع) اي مع الاجنبي قول الماي (وكنه
 اشتراء) اي بلفظ الشراء نهائية ومعنى (قوله مسلو) اي قول المصنف وكنهه اشتراء مسلو الخ (قوله كنه
 اشتراء) اي من المدي اهـ سم (قوله في كل منهما) اي قول المصنف وقول الزكشي وغيره (قوله من ذلك)
 أي من قول المصنف وكنهه اشتراء (قوله نحو وديت الخ) عبارة آتفاية والمنتقى يوديعه أو ثوبه أو نحو ذلك هـ

الصلح مع ذلك صلحاً على اقرار حتى مع الان يقول ان قال قرا الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل وما يملك على
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يفي عند الاذن وهو نظير ما يفتي
 في العين بقوله وان قال وهو مطلق في عدم اقراره فليحرم وقد يقال انما يقيدهم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله فلا يصح الصلح في العين) ظاهره وان قال وهو مطلق
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله أو قال عند عدم الاذن الخ والفرق ظاهر من قوله
 تعذر الجمع قوله السابق اخلاي تعذر الخ تلي تأمل (قول المصنف وكنهه اشتراء) أي من المدي

ولو بلاذن ان قال الاجنبي
 ما ذكر أو قال عند عدم
 الاذن وهو مطلق في عدم
 اقراره فصالحني عنه بكذا
 اخلاي تعذر قتله من الغير
 بغير اذنه وأما لو لم يقبل
 وكفى فلا يصح الصلح في
 العين لتعذر تملك الغير
 هـ بغير اذنه وكذا لو لم يقبل
 وهي لك وادعوه مقر وان
 قال وهو مطلق في عدم اقراره
 لانه صلح على انكار جديت
 (ولو) كان المدي بئافان
 و(صالح) الاجنبي عنها
 (لنفسه) بغير اذنه أو بدين
 في ذمته (والحالة هذه) أي
 ان الاجنبي قال وهو مقر كنه
 أو هي لك (مع) الصلح
 للاجنبي لانه يرتب على
 حصول جوابه فليحرم
 لسبق خصوصيته (وكنه
 اشتراء) مساو لقول الزكشي
 ونحوه كنهه اشتراء خلافاً
 لمن فرق وانما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة الا انه متخي
 لكونه وقع لفظ الصلح وعلم
 من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدي عليه بنحو ودية

أما لو كان يعاقب القبض فلا يصح (وان كان منكرا والمضى عين أيضا كما يشير (١٩٧) البقرة الآية فغوشرا مفعول به انما نصب

بحوز به معناه فلو كان مباحا قبل القبض لم يصح اه (قوله أما لو كان يعاقب) المراد ان الذي عليه ما ع
المدعى ولم يقضه فلا يصح شرعا من الذي حشد اه سم قولك ان (وان كان) أى المدعى عليه ما ع
ومعنى سم (قوله والمضى عين الخ) وان كان المدعى دينه فمخالفة المار اه نهاية قال ع
قوله مر فمخالفة المار قضته توجب العقاب انما العبد بسم الدين لغير من هو عليه لكن بشكل
حشد بان يحمل العصة حيث كان من عليه الدين مقرا وهو هنا منكر الا ان يقال لو اقول المشتري انه
مطل من منزلة اقراوس من عليه الدين مباشرة العقد اه (قوله ايضا) أى كفى الصورة السابقة انما (قوله
مثلا) كان الاولى قد عه على فذمتي (قوله ولو بكفى فيها قوله) أى بكفى للصقولة انما فاعلى انما اعصمها
ومعنى (قوله ما يكذب الخ) طرفه وكفى الخ قول المتن (وان لم يقل هو مطلق) أى مع قوله هو منكر وصالح
لنفسه اوله مدعى عليه ما ع ومعنى (قوله بان قال) الخ قوله خرج في النهاية والمضى (قوله فيما ذكر) أى فى
صورتي صلح الاجنبى لنفسه (قوله او هو مطلق) هل يشترط في هذه القدوة على الانتزاع كلى جانب الدين
اه سم وفى البصري الوجه الاستواء سم اه (تنبيه) ولو وقع ما كانا وافر بلده غرمه فمسته
لما لو لم يتبين وبنه وقفه ولو صالح من خلف العين ما كان كان اكتم من فمصل من جنسها أو مؤجل لم
يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلفه فلا يصح على اكتم منها ولا على مؤجل ما ليس من الر بلون كان
باق من فمصلها أو اكتم من غير جنسها لا لا يتقاع المانع ولو افر بمصلح عهه صحت عرفا وان لم
يسمها احدها من جنسها ومعنى قال ع ش قوله بوقفه أى يحكم بمقتضى ظاهره اى ما فى نفس الامر فالمدار
على الصديق وعده اه

﴿فصل فى التزامه على الحق﴾ (قوله فى التزامه) أى قوله وفى بنات فى الحق الا قوله قبل قوله كما يصبر
الى بان يقدموا الى المتن فى النهاية الا ذكر (قوله فى التزامه الخ) أى وما يتبعها كجوا ماضى على احوالها
الغسالة الخ اه ع وفى البصري أى من ماضى ما يؤدى الى التزامه اه (قوله وهو) أى الطريق النافذ
(قوله وتقول) أى الشارح انما من مطلق الطريق قال السيد ع بنما لم يقابلته لم يقبله
وان كان خصصا بحد ذاته اه وقال سم فيه جزا لان خصميه وهو الشارع للمقيد مع القيد خصميه
وقبل هو الشارع وقوله انما من المتقيدون قيدا بصلوا جسد يتخذ كناية هذا القيد بصفة
التبرع اه (قوله فى البنات) الاولى وفى البنات باللفظ (قوله ويذكر) أى باعتبار عود
الخصم واسباب العامل اليه (قوله اول) أى من الاحياء (قوله مضمنا من الوان) مفعول اول الالتذا

(قوله أما لو كان يعاقب الخ) المراد ان الذى عليه ما ع لمضى ولم يقضه فلا يصح شرعا من الذى حشد
قول المستنفون كان) أى للمضى عليه (قوله وهو مطلق) هل يشترط في هذه القدوة على الانتزاع كلى
جانب الدين

﴿فصل﴾ (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لان الحق اخذ من قوله وهو الشارع
عائدى على الطريق الذى ينفذ على الطريق مع قيد وقوله وقيل هو انما عائد على الطريق بدون
قيد بل لا بد له انما يتألف من القيد وهو الطريق بدون قيد وهو النافذ كالألف وحشد هذا
القول مع ظهور فساد الا ينصوا وخصم الطريق من الشارع على الاحكام العكس مطلقا فعلا يقابل ما قبله
الاهم الآن من يدعوه وقيل مجرد كناية فائدة أخرى من غير قصد الى المقابلة لاتباعه وان كان فيه ايجاب عود
الخصم للقيد وانه دولس يصح كاتر ولا نقول هذا انما عود من خصميه وقيل هو انما عود الطريق
وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يتخلوا بصلها من جزا ولا خصميه وهو الشارع لم يقيد مع القيد وقوله
انما من من المتقيد وايضا فلا وجه حشد كناية هذا القول بصفة التبرع (قوله وقيل هو انما عود
مطلقا) أى من الطريق لامن الطريق النافذ بل عليه وان كان أيضا انما عود من الطريق النافذ

لا يتصور فى الدين (وقال
لا ينعى هو مطلق فى انكاره)
وأنت الصانع فالحق
لنفسه هذا أو خصصة
فبغنى مثلا أو بدنى وهو
كذا على فلا نبال على صحة
بيع الدين لغير من هو عليه
وعبر شارح بأحسان
لنفسه وبقين حله على
ماذا احتج به قرينة
انما صلح واولا الا فوضعه
الوعد وهو لا يصح كإبائى
فى اؤدى الى المال الضمان
(فغوشرا مفعول به يفترق
بين قدرته ولولى ظنه على
انتزاعه) فصح وبكى فيها
قوله ما يكذب الخ لهما
أظهر (وعنده) فلا يصح
كلمة فى البيع (وان لم يقل
هو مطلق) بان قال هو حق
اولا اعلم حله أول ما زعمى
قوله صالح (لغا الصلح)
لانه اشترى منه ما لم يعرفه
بأنه ملكه مخرج بالعين
فبذكر الدين فلا يصح
الصلح عنه من ثابت قبل
ذلك ويصح بغيره ان قال
هو مقرا وهو لو كان ادوهو
مطلق بناء على الاصح
السابق من جميع الدين
اغير من هو عليه
﴿فصل﴾ وفى التزامه على
الحقوق المشتركة الطريق
النافذ بمقتضى الشارع
وقيل هو انما عود مطلقا
لا يكون الانتزاع فى البنات
والطريق يكون نافذا
وغير نافذ بنات وغير اه
ويذكر ويؤتى بصيرت اى اتفاق العين عليه أولا أو بانها مال ضرر من الموانع فلا يستطرق

ومفعوله الثاني قوله جاذ لا استطاع (قوله فيها) أي الموات (قوله ذلك) أي لا استطاع (قوله لها) أي
الزوجة (قوله في بنات) خبر مقدم لقوله تود (قوله يموهدة) أي ومعهما وقع الزوج وبالباء التخصيص للبنات
أه عش أي المشددة (قوله المراد هنا) صفة للمعنى (قوله سلكتها الخ) تحت بنات عبارة عن النهاية وبنات
الطريق التي تفرع بالخواص ويسلكون بالانصراف بقوله ذلك ويجوز أنه أي المسمى به القوم أه
(قوله أمن الانصراف الخ) وجب وجود طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر إلى أصله وتقدم النظر إلى الأخيرة
من أراد أن يسلمه من ملكه وأفضل قسمه وعند الإجماع إلى ما اتفق عليه المحققون فإنه إن عوا جعل صفة
أفرع كل جملة المصنف غير المصحح بذلك واجتره جمع بان المذهب باعتبار قدر الحاجة والخبر يجوز عليه
ولا يفرض أي الطريق المصروف عليه ولو زاد على أسبعة وأقدار الحاجة فلا يجرؤ زاد على شيء ممنون قل
ويجوز أراحه ما حوله من الموانع بحيث لا يضرب المارة أه غايه وفي الغنى مثله إلا أنه زاد قبل ولا يغير الخ
وهذا ظاهر أه أي الاعتراض إن ذكر (قوله لا يصير عليه علم بعد) يفهم أنه لا اعتبار بما
لا يصير عليه معاهدة فلا يرجع سم على أقوال الظاهر أنه غير ماضى لان عدم المصير عليه عادة
بدل على أن المسئلة فيه ثوبه أه عش (قوله آخر وثن) وهو نحو التثنية المراكبي الجدار الخارج إلى
هو الشارع من غير وصول إلى الجدار المقابل أه عش (قوله بين حائطين) أي والدور يق بينهما
نهاية ومعنى (قوله كل منهما) أي من الجانب والسباط دفع به ما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول
بضرائهم أه عش قال سم ويصير رجوع ضمير بضر السباط وحذف فاعله من جناح قال في شرح
الارشاد أي والنهاية ولو أشعر إلى أنكتم سبل ما كتبنا من سباط وحذف فاعله من جناح قال في شرح
على ما يحته الزكشي أه قال عش قوله رفعه أي بحيث لم يضر المارة وقوله على ما يحته الزكشي
قد يؤخذ منه أنه لو أخرج الجناح إلى شارع على وجه لا يضرهم ثم أخرجت أرض تحت حته معادوه ضرا
بهم أنه يلزمه رفعه أو حفر الأرض بحيث يبقى الضر المالح له ولو يؤيده مكره الشارع مرفى
الجنايات من أنه لو بني حداره مستقيما ثم مال فانه يطلب منه أو إصلاحه أنه وضع في الأصل بحق وقد
يؤخذ منه أيضا أنه لو لم يكن يمر الفرسان والقوافل ثم صار كذلك كما هو فعلان لا يتفق بالشارع مشروط
بسلامة العاقبة أه (قوله كذلك) أي ضرر لا يصير عليه الخ أه سديد (قوله من ذلك) أي من
التدبر في الشارع ثم هو أي قوله على ما يحته في النفس (قوله ما لو) أي أحاط و (قوله الشارع)
مفعول كنف وقاعله داراه أو الغنى ولو كان له داران في جانب الشارع فحفر الخ أه وظاهر أن هذا مجرد
نقص وفساد ما لو كان داره في جانب الشارع فحفر سردابا من باطنه إلى باطن نفقه إلا (قوله من أحداهما)
أي الغارين (قوله فان ضر) أي المارين بان يتلاف من الانهيار (قوله والآخر) أي وإن لم يضرهم بان
نلتأمل وجعل الانحصار من مجرد الطريق (قوله لا يصير عليه علم بعد) يفهم منه أنه لا اعتبار
بما لا يصير عليه بما اعتد عليه راجع وفي شرح الارشاد ولا يضر أيضا ضرر يحتمل عادة كجبن طين إذا بقي
مقدار الدور والناس والقاع لا يرد فيه للعمارة إذا تركت بعد مدة تقام وربما اللواب فيه بقدر راحة
النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف القاع المقامات والقراب والحوار والحق التي يوسع الأرض والرش
الفرط فانه لا يجوز في كبحه التوروى في ذات نفقه أو إرسال المائين بالميازيب إلى الطريق النسيبة قال
الزكشي وكذلك القاع المقامات قبل وفي معنى القتلى يكون صغيرة أه وكونه صغيرة ضعيف كما فعله
أن كثر كانت كالمقامات والأقار وأفتى الفقهاء بكونها غير المائين ويعمن ترابها إذا لم يضر بالمارة ولكن
قضية قول العبادي يحرم أخذ تراب سور البلد يقتضي حمة أخذ تراب الشارع إلا أن يعرف بان من شأن
أخذ تراب السور أن يضرهم مطلقا بخلاف تراب الشارع فصل فيه من الضر وقوله أه وفي شرح مرفى
نحو ما مر في رد اللواب قال يؤخذ من ذلك منع ما يرد به عادة المائين من رد اللواب في الشارع
للكراهة فلا يجوز وعلى ذلك لا يصير منهم المائين فلا يرد الضر (قوله كل منهما) ويصير رجوع

كل يصير المقي فيهما بقصد له
مسجد مسجدا من غير لفظ
وبأن يقصد ملكه لا أن
أكن لا يبعد من القطر
بنات طريق يموهدة أه
وغاها من مصفاهاتك لفساد
المعنى المراد هنا يسلكها
الخواص ترددوا الذي نقله
القومى ووجه الأذى
أمن الانصراف بطريقه
ويجوز لصاحبها أن أكثر
الوان لا يمتنع من تلك
البنات لا تصرف بضم
أوله (قوله بما يضر) يضر
أوله فان ضرر على الباء
(المارة) وإن لم يطل المرو
لا يلحق فيلج بهم ويصل
مملها وفي الجنايات أن
الضرر للمنى ملاء به عليه
مما لم يفسد مطلقا (ولا
يشرع) أي يخرج (فيه)
جناح أي وثن سبه
تسببه بجناح الطائر (ولا
سباط) هو سبيقة بين
حائطين (بضرهم) كل
منهما كذلك ومن ذلك
ما لو كتب الشارع عقاره
فحفر سردابا تحت الطريق
من أحداهما إلى الأخرى
فان ضرر منع من ماله فلا
الانتفاع بالطن الطريق
ككوه بظاهرها والزل

أحكم أوجه بحث يؤمن من الإنهول فلا يمنع اه معنى (قوله لما أضمر) الأولى ضم اضطرارها لغيره
 المن يفتح أنه اه سیدعر (قوله هو الحاكم) اعتمد ما انتهى به والمضى فلا ولا يلزم له هو الحاكم كل
 أحد بل ما فيه من وقوع الفتنة لكن لكل أحد مطالبة بأزالة المنكر اه قال عرض قوله
 لا لكل أحد أى فلو كانت وهدم عز رفقا ولا ضمير فيها يظهر لأنه مستحق الإزالة طالب بالمحو كالأثر
 المحصن اه (قوله على ما رجحنا من الزعة) هو ما عتمد اه عى (قوله لهما أى الشين) (قوله في نحو
 شجرة) أى الشخص و(قوله لهواته) أى لهو ملك شخص آخر (قوله أنه) أى لما لك الهواه (قوله هنا)
 أى فى الخواص نحو الخناضر و(قوله كذلك) أى يجوز واستقلال كل أحد بالأزالة (قوله ويحتمل
 الفرق) ولعل الفرق أقرب اه سیدعر (قوله أمانناح) الخ قوله ولا يجوز فى المغنى الأثره وغلط
 فتحريمه إلى شواهدنا إلى المن فى النهاية الأما ذكر إلى ولا يجوز وقوله وكذا خبر بمرحسه (قوله فيصور لكن
 لمسلم) أى وإن لم يأنه الامام اه نهاية (قوله لا الذى الخ) فتمنع من ذلك وان سألوه الاستطراد لأنه كلاء
 بناء على بناء المسلم وأبلغ وأقوى أنور وصحة منع من البروز فى البحر بنا على المسلمين قياسا على ذلك اه
 نهاية قال عرض قوله أو بالتمنى مالى بناء المسلم فى ذلك فاصداه أن يسكن فيها فى هل يجوز ذلك لأنه قد
 لا يسكنه الذى أم لا فى نظر والأقرب جواز البناء ومنع سكان الذى فيسعى تلك الحلة وقوله بمنع الذى الذى
 وإن لم يضر ما عرفت وجعل وقضية ما منع ذلك وإن لم يكن من السفن أصلا ومعه مواءمة المسلم حيث
 لم يضر بالسفن التى عرفت وعان نمو وذلك بأن يكون البناء الذى أخرج فيه لا يوشى سابقا على النهول فلا
 يقال صرحوا بامتناع البناء فى حرم التبرك فمقدام ذلك اه (قوله وكذا خبر بمرحسه) قال فى شرح
 العباب أى فتمنع فى دورهم التى بين دور ما قطع اه أى لا فى التى فى شوارعهم اقتصمهم سم على حج
 قضية: كالأمتناع ذلك فى دورهم التى بين دور ما كان يصل الحش إلى الشارع ولا تولى السقف من الباطن نظر
 وأوجه حديثناهم انما تصرفوا فى خالص ملكهم على وجه لا يضر المسلمين ولو قيل بأن امتناع ذلك عليه
 حيث امتدأ أسفل الحش إلى الشارع أو تولى منعا يضر بالشارع لم يرد اه عى (قوله بخلاف ذلك)
 أى إذا شرع والخضر بالأضر (قوله ولو فى دارنا) أى فى دار الاسلام نهاية ومعنى (قوله وأما بناء الخ)
 طلق على تعالاه (قوله فيه) أى فى الفضل أى شوارعنا (قوله ولا يجوز انوار جناح الخ) أى لا لأحد لا مسلم
 ولا غير يروان أمن الضرر بكل وجوب لعل الفرق بين الشارع وغيره أن الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع
 مخصوص من الانتفاع عاقبه بل لكل أحد الاستقلال بأرض بسائر وجوه الانتفاع التى لا تضر ولا يختص
 شخص دون آخر بل بشرطه فيها المسلم والذى يشترها لاجاز الانتفاع به وأنه تبعه القوم فى عموم الانتفاع
 به ولا كذلك المحدث وما لحقه به فإن الانتفاع به مباح بنوع مخصوص من الانتفاع كالمصلاة وطائفة مخصوصة
 من الناس كالمسلمين أو ممن وقفت عليهم المدة كالشافعية مثلا كالتابعين بالاحلال وهو لا يجوز الأشرع
 فيه الغير أهل الأرضاهم والراضان أهلها ما منع ذلك فتعذر الأشرع اه عى (قوله الخوال باط) أى
 وكفى بالمعجود وقفت عود هلهة الموقوف عليه للممر ووفيه الذى ليس بمعجود كالصحن فمما ذكر كل
 موقوف على جهة عامة كبر ما ما موقوف على من فلا يمنع أنه لكن يتقيد المنع من استحقاقه به اه عى

لما أضمر هنا هو الحاكم
 على ما رجحنا من الزعة
 مبنى على ما رجحنا لهما
 فى نحو شجرة فترجى لهواته
 أما على ما رجحنا أنه القطع
 ولو بلا حاكم فخصم أن
 يقال هنا كذلك ويحتمل
 الفرق بأن الهواه هناك كافة
 لمسلمين فوجب تعرض
 أمره إلى تأييدهم وهو الحاكم
 وشبه وحده لجار له
 الاستبعاد بأزالة الضرر عنه
 أما جناح وسائط لا يضر
 فهو ولكن مسلم لا يضر
 شوارعنا وكذا خبر بمر
 حسه بخلاف ذلك فى محالهم
 وشوارعهم المصنوع ولو
 فى دارنا بخلاف فى غيره
 إلى شوارعنا لأن الاستطراد
 تمنعنا وأما بناءه من الجزيه
 فلا يجوز طائفة ولا
 يجوز أنوار جناح أى مسجد
 وإن لم يضر ويظهر ان نحو
 ال باط والمرددة كذلك
 وإن أذننا لغيره ثم رأيت
 الأثرى صرح به

الضمير لباط وحذف نظيره هذا من جناح قال فى شرح الأرواح وأمر على ما ذكره مسلم لمقتضى جناحه
 شوارعها يضر بالسارية أمر برفع على ما رجحنا ركضى اه (قوله هو الحاكم) ثم لكل أحد مطالبة
 بأزالة المن من إزالة المنكر قاله سليم حر (قوله وكذا خبر بمرحسه) قال فى شرح العباب أى فتمنع فى
 دورهم التى بين دور ما قطع اه أى لا فى التى فى شوارعهم اقتصمهم (قوله ولا يجوز انوار جناح الخ) أى لا
 وإن لم يضر (أى خلافا للباقيين) كالأثر فى شرح العباب كان السرىاب كالجناح فى ذلك احتجوا إلى الجواب
 من خبر السرىاب الذى نصبه عليه السلام بيده فأمره بالعباس رضى الله تعالى عنه سوكا شوارعنا إلى معجده
 عليه أفضل الصلاة والسلام فراجع موقد يقال السرىاب جناح ويزاد فلا يمكن منع الجناح دون السرىاب

(قوله وتودد في الاشراع الخ) يتردد التصرف في الاشراع في هواء المسعى ولعل الاحوط المنع ومنه في ذلك هواء
عرف قوسى والزبد لفتاه سيد عمر (قوله والذي يتجملح) عبارة النها والاقرب ان ماحرم البناء فيها بان كانت
موقوفة او اعتاد اهل البلد الذين فيها حرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضر وهو
ظاهر فيتمتع مطلقا ع (قوله لجواز فله) أى فصل كل من الجناح والسباط (قوله يتيقن) أى قوله لان
الحق النها والحق (قوله يتيقن الاطلام الموضع الخ) انظر هل يشعل هذا الاطلام الزائد في الليل بخلاف السباط
أم لا والقلب الاول أم يسيل (قوله الاطلام الموضع) أى اطلاله ايشق معماره اه سم عبارة النهاية
والحقى نعم لا اعتبار باطلام خفيف اه (قوله ويبحث تحت السطح) فاولم يكن حجر القوسان والقواقل
وأخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلفه أو لا فانه نظر والاقرب لا زل فاسا على ما لو أشعر على ملكه
ثم سله بحث جناحه شلوعا اه ع (قوله قول الشارع لا) قولاً يثبت الأمر بذلك الخ كما عرجه فيه
استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى عطأ أو أسنما يتوقه (قوله الجواز الخ) أى الاجال عبارة
الاحترا الجواز فانهم الاجال وأما الجواز فانهم بلاهاه نفس الابل التي تلبس الهوان سواء كان فيها نساء أو لم
تكن اه ع (قوله العالقة) قال في شرح العباب أى التي ينتهى سملها ارتفاعها الى الحد الغالبى
الجواز التي تتحمل على الرأس يكلو ظاهر اه وأقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الجوازات الغير
الغالب وخروجها بعدد من كلامهم والمتجصا اعتبارها أيضاً لأن يخرج الحد النادر بل يبنى اعتبار الحد
النادر أيضاً لأنه قد يتفق وهو الموافق لقوله لا لأن ذلك قد يتفق وإن نذر اه ولا وجه للفرق بينهما
فأما أهل اه سم فى البصرى احسن الشورى اعتبار العادة الغالبة قال از باذى امر بالمى تقعوه ولو نذر اه
(قوله من ذلك) أى من انتفاء الاطلام وامكان مرور الماشى منتصبا وعلى راسه حوله عالية (قوله ان الخ)
شهر مبتدأ محذوف أى هذا أى اشترط ما ذكر ان كان من المشايخ (قوله فى الاول) أى فى حجر القوسان (قوله
وكذا الخ) أى الرابك عبارة النهاية والحقى ولو أوجع الاشراع الى موضع ربح الرابك على كتفه بحيث لا يأتى
نصبه يضر اه قال ع (قوله يتيقن الاشراع الى ملك جاره) أى قدما لجار داره أو أشرعه الى ملكه ثم وقفه
مسعدا هل يبق أم لا فيمنظر والآخر بالثاني فكيف وقع من هواء المسعد وان لم يضر ويبنى أن يكون مثل
ذلك لما كان له دار ثم قال وقت الأرض دون البناء مسعدا فكيف أزاله البناء يوقى ما ووقف الاعلى دون
الاسفل فهل يحرم الاشراع الى الاعلى دون الاسفل أم لا فانه نظر والاقرب لا زل اه (قوله أى ولا يثبت
الاولى) أى اسقاط أى (قوله لها) أى بأشياء المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) أى ع (قوله اقل) (قوله أكبر)
أى أرفع (قوله وأتهم) أى قوله وأيضا فى النهاية وإلى التنسيف فى المعنى الأقوله لتعلقه بالحقى (قوله ولو
فوق جناحه جاره) شمل ما تحتها والمقابل له اه سم عبارة الحقى والنهاية يجوز أخرج جناحه تحت جناحه
الآخر ضار بالمرو وقفا لم يضر بالمراعى جناحه صاحب موقفا له ان لم يسيل ارتفاعه اه (قوله بالربط عليه)
وحيثما يشك الخبر إلا أن يفرق بالماحة فى الميزاب لشد الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فلتأمل (قوله الاطلام
الموضع) أى الاطلام ما يشق معماره (قوله الغالبة) قال فى شرح العباب أى التي ينتهى سملها ارتفاعها
الى الحد الغالبى للجوازات التي تتحمل على الرأس يكلو ظاهر اه وأقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير
فى الجوازات الغير الغالبة وخروجها بعدد من كلامهم والمتجصا اعتبارها أيضاً لأن يخرج الحد النادر وقد سبق
الشرح لما قلنا بعض الشراح فخطب الغالبية بالحقى المحتوي اليه الموحدة فلتأمل بل يبنى اعتبار الحد
النادر أيضاً لأنه قد يتفق وهو الموافق لقوله لا لأن ذلك قد يتفق وإن نذر اه ولا وجه للفرق بينهما
فأما أهل (قوله نحو جناحه) ولو فوق جناحه جاره) شمل ما تحتها والمقابل له وفى شرح العباب فى الاول وقفيه
كلامهم فى هذه أنه لا يتصور رفع الخارج لجناحه جاره لكونه أعلى وقفه بعدل ان تصو رمعه والا فلا اه
وعبار الغالبى كالموضع فى الثاني أو متبالاها ان لم يسيل نفعه وشرح الشراح ان لم يسيل هكذا ان لم يضر به

وتودد فى الاشراع فى هواء
المقبره والذي يتجملح ان
سبلت ولو بابتداء أهل البلد
الذين فيها الممن من حومة
البناء فيها يثبت ذ (بل)
للاعتقال الى بيان منهم
يضرهم (بشرط) لجواز
فعله (لو تفاعم بحث)
يتفق الاطلام الموضع حتى
يسهل المرور به بحيث
(عمرته) الماشى (منتصبا)
وعلى رأسه الجوز يضم
الحاذا الغالب لان انتفاء
قوس من ذلك يؤدى الى
اضرار المارة ان كان يسرا
لشدة فقط (وان كان يمر
القوسان والقواقل) أى
يصل لم يروهم (فأبره)
وجوباً فى الاثر بحيث يجر
تحت الرابك ويكلف وضع
ويحمى له كنه موفى الثاني
(بحث تحت الحمل)
ينفع ثم كسر (على البصر
مع انشباب المظلة) فوق
الحمل وهو يكسر المسم
المسبة المظلة أى ولا يقيد
الامر بما لم يحد من زمان
كان أكبر منها يكلو ظاهر
وذلك لان ذلك قد يتفق وإن
نذر وأتهم المبالغة
الخارج نحو جناحه ولو فوق
جناحه جاره لم يضر بالمرا
عليه

وان المسمى مطلقا هو اسمنا بطل انتفاعه بل وفي محله اذا اتهم وان عزم على اعادته ما لم يسبق له الجناح فلو لم يقع قاعدا الاسواق بحث لا زول حقه بالاعتراض بان هذا اضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكانه ولا يمكن (٢٠١) منه تلك لهاتعلق بالارض التي من شأنها

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وان الملمه) بخلاف ما سبق في السابط ويرى بان التصرف هنا فى خاص ملككم بان الضرر هنا خاص اى سم وقوله فى خاص ملككم فنظر (قوله وعمل هواء) قد بشر بان تعطيل الهواء مانع من السابط كلا خلاصه غير واضح (قوله لم يطل انتفاعه) أى او يحصل ضرر لا يتحمل عادة وانظر صور منع الانتفاع به وادخال الضرر على جاره في هذه الحاله فان عينه الجناح حتى يلقى بين جناح جاره وأى ضرر يلحقه بذلك فليتنامل اه عيش أقول من الضرر الا لاحق بذلك الا خلاصه وتعطيل الهواء لكن تقدم في الشرح أنهم لا يؤثرون هنا وعن سم تأييد على الاطلاق خلاصه فتبين قوله أى عيش أو يحصل ضرر لا يتحمل عادة فليتراجع (قوله بل وفي محله الخ) مطلق على قوله فوق جناح جاره عبارة التهاية ولو اتهم جناحه فسبقه جاره الى جناحه جناح مجاذا تبطل وان تعذر مع اعادته الاول أو لم يعرض مسلحه كذا انتقل الوقت أو القاعدا على الشارع لا للمعاملة فانه بطل حقه بغير ادانته اه قال عيش قوله هو لو اتهم أى ولو لم يجر جاره اه (قوله اذا اتهم الخ) عبارة قالنى اذا اتهم وهدم وان كان على عزم اعادته كذا بعد لاستراحتة ونحوها فى طريق واسم ثم انتقل عن صفة زلفه الى تغافل به وبصر احق به فان قيل قد اس اعتبار الاعراض في القعود ففى أى فى الطريق الواجب للمعاملة بقا حقه هنا اذا عاد اليه كما يجب فى أى جيب الخ اه (قوله ما لم يسبق له الجناح) عبارة قالنى و التهاية ثم يستثنى من ذلك ما لو بنى دارا فمات أو خرج له جناحاه بنى آخر دارا فاعتادها أو سافر الشارع فان حق الاول يستمر وان اتهم جناحه فليس لجاره أن يخرج جناحه الا باذنه السابق حقه بالاحياء اه قال عيش قوله نعم الخ على المستثنى من ما لو أخرج بعض أهل الشوارع على جوده الا ان جناحاه ثم اتهم فليجابه اخرج جناحه الى الشارع وان منع الاول من اعادته جناحه لا لانهم سبق لحياء الاول بل بحوزة الثانى هو السابق بالاحياء أو أنها جاسمها اه (قوله وفارق) أى يحصل الجناح (قوله مقاد الخ) أى للمعاملة (قوله حقه) أى حق القاعدتها (قوله فاستحقاق هنا) أى يحصل الجناح (قوله تبعد لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطريق ثابت لكل من المسلمين فذلك من سبق كان احق به اه معنى (قوله تلك) أى القاعد (قوله فانه نصبا الخ) عبارة قالنى ومن سبق الى أكثر الهواء بأن أخذنا كثره اه الطريق لم يكن لا تسعنه اه (قوله قبل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قولنا الغزى (قوله وما ذكره) أى الغزى فى الجناح أو بن جواره أخذنا كثره اه السكتو (قوله فى الميراث) أى من عدم جواره زيادة تطو يله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم التضاو عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزة الخ) أى ولا من عدمها عدم البطلان (قوله لال الجاز) كان يصيب ما وجدوا الفير بحيث يعيده أو يتلقه اه سم (قوله والسابط) أى قوله وكيف التهاية والمضى الاقوله ولو قد دلوا الفير (قوله لان الهواء الخ) يؤخذ من ذلك نص ومسته السابط بما اذا كان الفعلي على اشراعه على ما تحتمس الهواء وأنه اذا كان على وضع أطراف حذو عن الجانبين أو أجمعها على جدوا الفير فبه يصح وهو ظاهر لان جدوا الفير يصح رسم واسه ويجوز لفحو النابه عليه اه سم (قوله اذا لم يضرب الخ) أى وان ضرر امتنع فله نهاية ومعنى (قوله فبفتح الخ) عبارة التهاية والمضى

أن تلك بالاحياء قصدا فكان لها مكان ويمكن أيضا فاستحقاق هذا تبعد لاستحقاق الطريق فاستحقاقه السابق واستحقاق تلك تبعد لتباعد فلم يستحق من سبق اليها بالاعراض (هـ) (تنبه) قال الغزى فان قيل اذا جاز الجناح فله نفسه وان أخذنا كثره اه السكة وقالوا فى الميراث تطو يله الآن ويعدى نصف السكة فليجابه القابل منه كذا كره فى الكفا قبل الفرق ان الجار يحتاج الى الميراث وكان حقه بفتح الجار فليس له ابطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه كذا استه اه وما ذكره فى الجناح واضح وفى الميراث يضمن كلامهم لانهم لم يعاونا ما تقرر فى الجناح الا بكونه سبق الى مباح فاستحقاق ذلك بانى فى الميراث فالقيد فيه بما ذكر عن الكفا بعيد جدا وقوله فى الميراث فليس له ابطاله فيه نظرا لضافه لا يلزم من مجاوزة نصيبه الطريق ابطال حق الجار بل قد يبطى عنه وان لم يجاوز النصيب قد لا يبطله وانما هو زلتين فالوجهة فنوار اخراجه ما لم يترتب عليه ضرر لال الجار سواء

أما زالتين أو لا (و يحرم الضعيف على الشارع) أى ما لم يترتب (الجناح) أو السابط بعض وفى دار الفير لان الهواء تابع للدار فلا يبرر ديبه كالحلج مع الاولاه انهم يضرب الشارع عيورا أخرجه ففتح أخذ عرض عليه ولو لم ينال الامام كل روزه ويأخذ من اخرج الفير (٢٦ - شر وادى من فاسم - خمس)

مقتضى خبره عما يستحقه الانسان في الطرقي لا يجوز اخذ العوض عنه كالمرواه (فيه) أي في الشارع
(قوله المار) أي أو بالجار قول المتن (وأن يبنى في الطرقي ذكته) أي وإن أذن الامام كأمير به في شرح
 الرض كغيره يؤخذ منها امتناع البناء أو انقطعه الامام لان انقطاعه لا ينبغي ان يذعن في البناء لكن نقل
 الشيخ في الجنايات عن الأكثر من أن الامام مدخل في انقطاع الشوارع وأنه يجوز له ان يبنى فيه
 وبذلكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير واعتماده الافة كلاهما مأمور بخلافه فيقول
 على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج للطرقي بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه وجعل على الدور اه
 وكذا شرح مرواه سم قال عرش قوله وبذلكه صريح في أن الامام أقطعه للتمليك لا لادخاؤه وصاروه سم على

منهج قال المبكر ولا يجوز لو كلاً عيت المال يسع من الشوارع وإن اتسعت وفُضلت عن الحاجة لا لأن العلم
 هل أصله وثقاً أو موافقاً لما في فالحذر ذلك وإن عتبه بالحوادث اه وقوله والاف كلاهما مأمور به
 بخلافه وهو الامتناع عما عدا التسع أو لادخاؤه الذي يظهر من كلام الشارح من اعتماده اه عرش **(قوله)**
 وإن اتسعت) أي وأن الامام وإن في الضرر ونهايه ومعنى قول المتن (ذكته) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه
 الصهاريج في شوارع مصرنا قاتلته اه عرش قال السيد عريتردد النظم في وضع الفتحة في قوله من نحو
 خشب تحقضي التعليق الاول لانتفاء الثاني ثم رأيت في إهداء الموات أن صاحب الكافي احتج بالبن في موضع
 السرور مع الشارح وصاحب المغني والنهاية بجواز ذلك في قوله في معنى السرور بلانك اه وينبغي
 حل كلامه على ما انتقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا في الاصل الاول لمشلا ولا فالسنة وقولنا لم

تكن مسفر فتوحه أو تؤدي به وزايلة في بناء الفتحة في محلها كقولها شاهداه اه أعلم **(قوله ولو ينفذوا)**
 وقفاً للمعنى والنهاية قال عرش أم لو وجد بعض المومنين مساطب معينة فبنواهم أو سلب الشارع بصدمته اليها
 ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير معناه عليه لاحتمال أنه وضع في الاصل يحق
 وأن الشارع حدث بعده فلو أعرض صاحب بيان ترك المصومين السلم وهم يجب لم يبق له أن لم يسقط
 حقه ذلك اه **(قوله كاصر به البندنجي)** أي في ههنا الشهاب الزلي اه سم **(قوله قال بعضهم)** ومنها
 ما يجعل الخ) أقول هذا تعين تصورهما يسمى لأن دعامة تكون متصلاً بالجار من أسفله مثلاً وجعله على
 الكسب المعروف الآن بعد سد الأهل لو كان مراداه لم يلحقه به بالذات كقولهم بشرط لجواز إخراجهم ودخول
 ببناء المخرج انهم حيث من أفراد الجناح اه عرش **(قوله أو يفرس فيه)** أي في الطرقي النفاذ وإن اتسع
 وأذن الامام وإن في الضرر ونهايه ومعنى ظاهره أن من غرسه نصب الشجر اليابس وغيره والوند **(قوله ذلك)**
 أي لأن المارة الخ **(قوله في الجنايات)** كل من الطرقي من معلق بياني في الاول بالمعلق والثاني بالمعقد **(قوله)**

يتمتع إرساله بالبوايع
 فيه إذا أضرب المارة أيضاً
 (و) بمصر (أن يبنى في
 الطرقي) النفاذ وإن اتسع
 (ذكة) هي المسطبة العالية
 والمراد هنا معلق المسطبة
 ولو ينفذوا كاصر به
 البندنجي لأن المارة قد
 تزدحم فتعثر بها ولأن
 جعلها يشبه بالملأ عند
 طول المسطبة قال بعضهم
 ومنها ما يجعل بالجار
 الحصى الكسب لأن اضطر
 اليه نظراً لثقله بضر المارة
 لأن المشقة تجلب التيسر
 اه (أو يفرس) فيه
 (شجرة) لذلك نعم أن قصد
 بها عموم المسكين فكيف
 البستر فيما يبنى فيه في
 الجنايات

أطراف جدرانهم من الجانبين أو أحدهما على جدار الغرفاته يعم وهو ظاهر لا بعد ان الغدير يصح بيع
 وأموالهم ونحو البناء عليه **(قوله يتم إرساله بالبوايع الخ)** صائب يقول المصنف في جعل إخراج
 المار بالمارة شارع والتألف بها مضمون في الجذب وقصد الشارع قوله المار ب: قوله العالية التي لا تضر
 المارة اه وقصد قوله هذا أن أضرب المارة أنه يمنع إرسال ما بالمار ب: إذا أضرب المارة لأن يفرق بشدة
 الحاجة إلى صرف ما بالمارة لا لاختلافه أو يخص ما بالبوايع ويغير ما بالمطر ووافق عدم الفرق ما يأت
 من امتناع إرسال ما بالمار يعلل الطرقي الضيقة **(قوله المصنفون يبنى في الطرقي ذكته)** أي وإن
 أذن الامام كأمير به في شرح الرض كغيره يؤخذ منها امتناع البنائون أقطعه الامام لان انقطاعه
 لا ينبغي ان يذعن في البناء لكن نقل الشيطان في الجنايات عن الأكثر من أن الامام مدخل في انقطاع الشوارع
 وأنه يجوز له ان يقطع على بني فيه وبذلكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير واعتماده والا
 فكلاً مأموراً به بخلافه فيقول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج للطرقي بحيث لا يتوقع
 الاحتياج اليه وجعل على الدور اه وكذا شرح مرواه **(قوله النافذ)** أي الذي الكلام فيه **(قوله البندنجي)**

وأجلهم هنا العلم بما
 يذكره الله لا تعلمه إلا من
 بابه بعد أو مقابله كاستر
 الملك المستتر كرموس
 أنه بعض متع مطلقا
 ويستقر وضار وموصى
 بالمنفعة ومستأجر ضررا
 وليس لهم كما عهديان
 الرفعة وغيره الرجوع بعد
 الخروج بالأذن وطلب قلعه
 مجانا لأنه وضع حق ولا مع
 ضم أرضا نقص أنه
 شريك والنشر لا يكلف
 ذلك كما يأتي في العار به لأن
 فيه إزالة ملكه من ملكه
 فاندفع قول الأدي لم لا يقاتل
 لهم قلعه وبذل أرضه ولا
 يقاتل بأجل ذلك الهواة
 لأحره لم يظهر في غير
 الشريك أن لهم الرجوع
 وعليهم أرض النقص أخذوا
 مما يأتي في العار به أمامه
 مسجد قديم وأصله فالحق
 فيه لعموم المسلمين فيكون
 كالشارع في نفسه السابق
 فلا يجوز الخروج جناح ولا
 فتح باب فيه صدأ ضرر
 وإن أذنوا بخلافه صدق
 وإن لم يأتوا ولا الصلح حال
 مطلقا لكن ينسب ذلك إلى ما في
 سكه بل من زلزال الرب إلى
 غير المسجد كمنع ما من
 أن تفتح بفتح إضافي ماث
 بعد الإحصاء أي يقينا كل
 ظاهر بقاء حقه أي قلعه
 المنسح من الشارع وإن لم
 يضرب أذنين لأحد الشركه
 أبطال حق البقية من ذلك

بأنه لا إلى آخره الرب كما يعلم من قوله لا تسعني ونهايه قال ع ش قوله الأرباضة السابق من أهله وهم من
 بابه أي من الشارع لأجمع أهل الرب يستأجر ما يدي ولو وحدي در بسند أجنبية أو نحوها قد يتوهم
 يعلم كيف يتوهمها حل ذلك على أنها موضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لأهلها ولو أنها مستأجرة
 أعادتم القيس ذلك الأيديهم لا تنهاه إلى الأول بانهم بدهما يربني أن يحصل ذلك إذا أراد أعادتها بانه
 جديدة لا بانه القسدة أخذوا ما قالوه فبالأذن في غرض شريك لمكفنا قلعت فانه أعادتها بان
 كانت حسيه وليس له غرض بدهما يحصل الفرق فيمنع الأعادته ولو بانه القسدة اه وقوله وينبغي
 الخ يحصل توقف وقوله أخذنا الخ يظهر المنع لظهور الفرق بينهما من ينبغي أن يحصل ذلك إذا علم سبق
 الشارع بالأجاء والأيدى بمطلقا أخذنا مما مر في الطريق النافذ **(قوله وأجلهم)** أي قوله ويقطر في
 النهاية الأقوله لأن في إزالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع إلى ولا يقاتل **(قوله من بابه بعده)** أي إلى جهة
 آخر السكة **(قوله ومن)** أي قوله أخذنا في النفس الإما ذكرنا **(قوله ومن الخ)** أي في شرحه وهو يحرم العلم
(قوله أنه) أي الشارع **(قوله مطلقا)** أي ولو كان الشارع في دار الغير وكان الأخذ أملا **(قوله وموصى به)**
 بالمنفعة **(الخ)** ونحوهما كل توقف عليهم اه ع ش **(قوله تنصروا)** أي والمكرى وإن لم يضرب رثوى
 اه يحرم **(قوله وليس لهم الخ)** أي ولو رضى بعضهم بعض ذلك امتنع عليه الرجوع عنها وبغير **(قوله)**
 بعد الخروج أي أخراج بعض أهله **(قوله وطلب قلعه الخ)** يحلف على الرجوع **(قوله ولا مع غرض الخ)** يحلف
 على مجانا **(قوله لأنه شريك الخ)** قضية ذلك أن الأخراج لو كان فيملاقا لم يخرج فيه بان كان بين بابداره
 وصدر السكة كان لربى الرجوع لقطع وبغير أرض النقص وهو ظاهر نهاية وبغيره ويمكن أخذه في
 قول الشارع لا يمتدح يظهر في غير الشريك الخ **(قوله لأن فصارا الملك)** أي في التكليف المأذون
 تكليف الأخراج **(قوله ولا يقاتل الخ)** يحلف على طلب قلعه **(قوله في غير الشريك)** وكذا في الشريك إذا
 كان الأخراج فيملاقا فيه بان كان بين بابه وصدر السكة أي آخره اه سم **(قوله وعليه ما ش)**
 النقص **(الخ)** المراد أنهم أثار جوارقهم تكليف واضع الجناح بأرضه ما هو من الجناح وهو الشارع لا ما بين
 منعه جدار الملك فلا يقاتل في تكليفهم الباقي ورفع الجناح إزالة ملكه وهو ما بين على الجدار عن ملكه
 وهو الجدار نفسه ع ش **(قوله أمامه مسجد)** أي المنزلة في النهاية والتي الأقوله أوصاف وقوله أي يقينا كما
 هو ظاهر وقوله لكن تنسبهما إلى وكالمسجد وقوله أمامه وقف إلى ولو كان وكذا في المنفى الأقوله والجناح
 إلى يجوز زلزاله **(قوله أمامه الخ)** أي أمامه النافذ التي به الخ بغير النهاية والتي ولو وقف بعضهم
 دار مسجد أو وجدتم مسجد قديم الخ اه **(قوله فيكون كالشارع)** يؤخذ منه امتناع الد كتة مطلقا اه
 سم **(قوله عند الضرر)** راجع لكل من الأخراج والفتح **(قوله ولا الصلح الخ)** يحلف على اتراح جناح **(قوله)**
 مطلقا أي ولو لم يضرب **(قوله ذلك)** أي منع الأخراج والفتح والصلح **(قوله من الرب)** أي أوله الذي فيه
 البوابة اه يحرم **(قوله إلى نحو المسجد الخ)** بل إلى ما زاد نحو الأذن على عموم بحث ابن الرفعة لا فلا إلى
 لتسابق قبلها ولا يتكر ومع ما بعدهما ساقط **(قوله أي يقينا)** مفهومة أنه إذا اختلفت كونه قبل الإحصاء
 أو بعده كان كالقديم في التفضل المراد تفاخرا فالساق ع ش حيث جعله كالحادث فليأجمع **(قوله بقاء)**
 حقه مفقود بفتح **(قوله بفتح)** أيضا الخ حرمه في النهاية والتي بغيرهما إذا كان المسجد ذاتان
 رضى به أي إذا كان المسجد أهله أي أهل السكة فكذلك أي فإلا اه الشارع الذي لا يضرب الأظفار المنع
 الاعتراض فتأمله **(قوله من بابه بعده)** هل المراد بعدد على جهته رأس السكة **(قوله وأما قبله)** فحقه أن
 المقابل هنا لا يتعنى مع أن الشارع المقابل لبابه بل أول جداره الأقرب إلى رأس السكة فحقه فيه فيه شركة
 وأما مقابل الباب القديم فيما يأتي فليس القضي في مقابلته مولا لا أحلا ستره فليأجمع **(قوله في غير)**
 الشريك وكذا في الشريك إذ كان الأخراج فيملاقا فيه بان كان بين بابداره وصدر السكة اه
(قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الد كتة مطلقا

الحياة قال عس قوله حر والافهم الخ يؤخذ منه أنه لو كان السفل لاسان والعلو لا نفوذ صاحب السفل أرضه مستحقا أن يأخذ في ذلك صاحب العلو كنف نفوذ علوانه ورضي يجعل الهواء مجتمعا بأهله صاحب السفل في جعله مسجدا وهو غرض من إشرع جناب في هوائه فمستع من اذاعة السفل للمال في هواه وان لم يأذن جازة لبقاء بنائه ولا يكف نفذه لانه لم يوجد منة ما يقتضي إسقاط حق اه وظاهره وان كان صاحب العلو لا يفتن بجاهلا بما يرتب على اذنه وهو يعيدل (قوله وهو مقتضى) اعتمد مر أي واللغز وعليه فيحصل أنه اذا كان المسجد مثلا قد عدا بأن علم بناؤه قبل احياء السكة ولو جردا فشرط لجواز الإشرع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو إذا ما بشرط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة مر أقول فله حكم الملك وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع المكس طلقا كما مر سم على ج اه عس (قوله لكن تسويتهما) أي الشيعين (قوله غش الفذل) أي البحث الثاني لأن الرخصة قال سم بعد ذكر عبارة الرخصة وتضمنها صولا يخفى أن قولهم ما عند الأضرار لا يحمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الأضرار ولكن بشرط رضا أهل السكة وهو موافق لبحثنا في الرخصة المذكورة وان يكون هو الجواز عند عدم الأضرار وان لم يرض أهل السكة وهذا بخلاف بحثنا في الرخصة ولذا احتيل المفهوم لم يتعين مخالفته اه (قوله لكن بقصد المنع الخ) ظاهره ان لمن استحق ذلك بعد الجوع من غير أرض نقص وقيل فله الفرق بينه وبين مالوا فلا يفتن بجوا وطبوا الهدم حيث غرما أرض النقص أنهم بالاذن وروطوه فاذا جوا ضمنوا ما فوقه فعملوا كذلك البطن الثاني فأنهم لم يأذوا واذا من قبلهم لم يضر عليهم ولا قرب أنه ليس له فلعنه ما ان كان الانتفاع وروس الجسد ان أو نحوهما لا يكون بمحض هواه الا شرع لكونه مضع بحق فمتعين بقبضه بالاجور فلا يجوز وقيل في راسمة الأرض ان كان من غلة الوقت اه عس (قوله ان استحق) أي الموقوف (قوله اه) أي في الطريق في الضم الثاني الذي ليس به الموقوف المسجد (قوله وقف الإشرع على كماله الخ) أي اذا كان فيها مسجده اه سم (قوله بخلاف الفسول) أي دخول غيرهم بلا اذن ثم بقومته (قوله السكة) أي غير نافذة (قوله كالشرب بمن ثمرة) أي المختص بهم اه عس (قوله والجلاس فيه) أي جلاس غير أهل غير النافذ فيه (قوله ولهم الاذن في مجالس) وروزع المال على جسد الدور وما يخص كل دار بوزع على جسد له كما يشترط حصصهم ويقوم بأمره او يوقفه مقام مال الدار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه عس وقيل في اه بجري (قوله كالجور لهم به) وقد يفرق بأن البيع انما استعمل فيه اتالا فلا ملأهم بعدم عملها وحسنه فمعدا الذي يمكن اتخاذهم لهم جهة أخرى والامارة لس فماذا في المنع منها نظر أي نظر اه نهاية (قوله معنى كونه الخ) مقول المارودي (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره كساره بلا حجة اه نهاية (قوله على الفير الخ) كما لو تعين طريقا لوصول المارودته أو نحوها ولم يضر صاحب الملك ومثل الملك ما حرم العادة ترأست من الأرض المضروب عليها الخراج فلا بد من الحاشا على المارود في محله من تلك الأرض فلا ترتب على المارود ورضي عليه لا يبرق مسوغه كاستحقاق من هو لاية

(قوله وهو مقتضى) اعتمد مر وعليه فيحصل أنه ان كان المسجد مثلا قد عدا بشرط لجواز الإشرع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو إذا ما بشرط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة مر أقول فله حكم الملك وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع المكس طلقا كما مر (قوله لكن تسويتهما) عبارة الرخصة ثم ما ذكرنا من سد الباب وقسمه ما ضمن مضر وفيه اذ لم يكن في السكة مسجدا كان فيها مسجدا فحق أو جديع عنوان السد التمسك بالسلين كلهم مستحقون الاستطراق ليسد كراهية على قسامة لا يجوز الإشرع عند الأضرار وان رضى أهل السكة لحقوا السكة لحقوا السكة لاه ولا يخفى ان قولهم ما عند الأضرار لا يحمل مفهومه أن يكون هو الجواز عند عدم الأضرار ولكن بشرط رضا أهل السكة وهذا هو البحث الثاني في الرخصة المذكورة وان يكون هو الجواز عند عدم الأضرار وان لم يرض أهل السكة وهذا بخلاف بحثنا في الرخصة المذكورة المفهوم لم يتعين مخالفته (قوله ان استحق) أي الوقت (قوله وقف الإشرع) أي اذا كان فيها مسجده

وهو مقتضى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتهما من
العنق والجديد يخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
سكن باطون ما لا ينفصل
مستعين فلا يضمن لاه لكن
يقضي الخ لاه استحق بعده
ولو كان مدارا لغيره فمفضل
وقف الإشرع على كماله
وافه بخلاف الفسول السكة
بعض أهلها مجسور وفاته
يجوز زعي الاوجه كالشرب
من ثمرة لكن الورع خلافه
والجلاس فيه يتوقف على
اذا هم أي ان لم يتسابعه
عادة فيما يظهر ولهم الاذن
فيه بما على الوجه وقول
القاضي لا يجوز لهم أن
يأذوا فيه بأشياء كالجور
لهم به مع أنه مسكهم انما
بأن على قول المارودي
الضعيف معنى كونه ملكهم
أنه تابع للملك ويجوز
المرور على الفير اذا اعتد
المساحة به

ولم يصبر بذلك طريقاً (وأهل) أي غير النافذ (من تغذ باب حاره) يعني ملكه كغيره من خافوت وشر (البلابن) لا معجبوا (وه) غير باسلة فيه لأن ذلك هو المعروف (وهل الاسقناني (٢٠٦) في كلها) أي الطريق أفصح يجوز تركه. ونايف من غير أن هذا هو السهو

ذلك اه عش **(قوله)** ولم يجر ذلك طر بقا وقد قبل ان السلطان محمود لما قدم واستقبله أهل البلد وشبهه القنابل الكبير والقاضي أو عاصم العاصري أحد ههنا عن السلطان ولا يخرج من يسار وودعوا فتدعى فرس القنابل عن الطريق إلى أرضه ولو كذا لسان فقال السلطان العاصري هل يجوز أن يطر في أرض الغير بغرضه فقال له سئل الشيخ فانه امام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القنابل ذلك فقال يجوز السبي في أرض الغير إذا لم يخش ان تتخذ بذلك طر بقا ولا عذر له على الملك توجه آخر كما ذكر في مرة الغير والاستقلال بحداده اه معنى **(قوله)** يعني ملكه أي قول الملك لم يخصص في ذلك المفعلي إلا قوله فزعم إلى قول الثاني **(قوله)** لأن ذلك هو الطرف بعينه لا تخفى لأن أولئهم المفسرين لا تتنازعهم الملك دون غيرهم اه قول الثاني **(في كها)** وقد أتى المقرر بجميع الضمان من متنازعين به أولا بالسكون ولما علم الله نفيهم بالنقد على ذلك كرهنا الهذا اللفظ متعني ونهاية **(قوله)** أي الطريق أي الغير النافذ **(قوله)** فغيره أي في تعديل هل بأم قول الثاني **(وإباردار)** يخرج ما يجده إليه الوجه صدور السكون أو لا يجره اه سم قول الثاني **(أصحهما الثاني)** ولا هل الغير بالمذكور وقسمه حصصا كسائر الشتر كان القابلية للقسمة ولو أراد الاستقلال لا إلا على سدا بهم أو قسمه متجزأ لهم تصرفون في ملكهم بخلاف الأولين ولو اتفقوا على حدر رأس السكتم عنوانه ولم يتعصب بعضهم بغير رضا الباقي من سدا البقية انفسه خاصة فله نصه بغير رضاهم ولما منع بعضهم من سدا يمكن الباقي من السدا يعني في قال عش قوله هر سدا بهم أي حيث أمكنهم الاستطراف من غيرهم ولو سادوا لم يكن ذلك لسكل واحد منهم أن تعذر الاستطراف من غير ذلك الطريق على بعضهم المستحق وقوله هر لم عنوانه أي حيث أمكن لسكل الاستطراف من غيره ولو سادوا ثم اه **(قوله)** لأن هذا الحق له واعترضه الرافعي في النهاية والمنعني الأقول سواه إلى ولهم الرجوع **(قوله)** بغير انهم لتصرفهم فان أدوا لم يجره ما به ومعنى **(قوله)** سواه الخ أي في احتياج الغير إلى الافتقار **(قوله)** لأنهم لا يجره أهله لأنه أي الغير لا يستحق طر وقابلي الملك بخلاف بعض أهله فاختص منعه من محدث عليه طر وقابلي ملكه اه **(قوله)** عن المتن أي التي نصه الغير وأراد فتعنه اه سم **(قوله)** لا يستقيم أي منهم اه **(قوله)** لا تعيل لقوله سواه **(قوله)** بغير رافعي فتعنه اه الفرق كسمل في رتبة في شرح الروض اه إذا كان الفاعل أحدهم وجعلوا لا يفرمون أيضا في فصل من هذاع ما مقدمه في الخارج أمهم ان رجوعا بعد دفع الباب بطل ولا يجره مطلقا وبعد خروج الخراج فان كان المخرج شرى كما منع الرجوع أو أجنبيا لم يجره الأرض اه سم **(قوله)** لا يتوقف على ادخاله فتدعى انه وإن لم يتوقف على إذن لكنه في الغالب ينسب من انفسه في الاستطراف بعد الغرض قول الثاني **(وله)** أي الغير **(قوله)** بتسديد المالك في قوله وهو متعني في الثاني الأقول مطلقا في قوله وقد استأنف في النهاية إلا ما ذكر **(قوله)** كمال البيان فلو حلف فلفظا إذا جبر لم يكن أشهر وأشمل له معنى **(قوله)** مطلقا شامل المال وجل على المتعصب لا استأنف اعتقوا شيئا في الثاني والنهاية ما تضمنه قبل ثم ما أوجب عليه العجز وهو ما خصص في تعميم التبر وهو المقتدر وان قال في راد لا وقتنا لاقتنا من فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز فقد نقله ابن خوصن الشافعي لم ولو كسبى للفتوح للاستأنف شيئا كان نحوهم بل جازيا كما نقله الاستوى

وتول المصنف باب جداره يخرج ما يجده إليه الوجه صدور السكون أو لا يجره جداره **(قوله)** سواه المتأخر أي من أهله لأنه لا يستحق طر وقابلي الملك بخلاف بعض أهله فاختص منعه من محدث عليه طر وقابلي ملكه **(قوله)** عن المتن أي التي نصه الغير وأراد فتعنه **(قوله)** لا يستقيم أي منهم **(قوله)** بغير رافعي فتعنه اه الفرق كسمل في رتبة في شرح الروض اه إذا كان الفاعل أحدهم وجعلوا لا يفرمون أيضا في فصل من هذاع ما مقدمه في الخارج أمهم ان رجوعا بعد دفع الباب بطل ولا يجره مطلقا وبعد خروج الخراج فان كان المخرج شرى كما منع الرجوع أو أجنبيا لم يجره الأرض اه سم **(قوله)** لا يتوقف على ادخاله فتدعى انه وإن لم يتوقف على إذن لكنه في الغالب ينسب من انفسه في الاستطراف بعد الغرض قول الثاني **(وله)** أي الغير **(قوله)** بتسديد المالك في قوله وهو متعني في الثاني الأقول مطلقا في قوله وقد استأنف في النهاية إلا ما ذكر **(قوله)** كمال البيان فلو حلف فلفظا إذا جبر لم يكن أشهر وأشمل له معنى **(قوله)** مطلقا شامل المال وجل على المتعصب لا استأنف اعتقوا شيئا في الثاني والنهاية ما تضمنه قبل ثم ما أوجب عليه العجز وهو ما خصص في تعميم التبر وهو المقتدر وان قال في راد لا وقتنا لاقتنا من فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز فقد نقله ابن خوصن الشافعي لم ولو كسبى للفتوح للاستأنف شيئا كان نحوهم بل جازيا كما نقله الاستوى

الظاهر في دوام قائمهم عليه فأذن جوارحه من الظهور ما في أعاريخ الجدار لوضع الحذو وعرفه إذا لم يستطرق وغيره
منه سواء (محرر) تشديد الميم وتضعف هام إلى كافي البيان (في الأصح) لأنه وضع الجدار بقضه وأولى وكذا فتح باب الاستضاءه وتوان لم يعجل عليه
بغير شك ووجهي إلى روضه قائم مطلقاً (ومن بعده

باب ففتح أو أوافد ففتح باب آخر لم يكن فيه قبل يستلزم منه وجده أو مع (٢٠٧) القديم أو بعد من رأس العرب من باب الأول

وتدبر عن جمع الله قول المتن (باب) أو من باب غير مفتوح قول المتن ففتح كانه أى لكل منهم ثمانية مفتوح (قوله) بخلاف من باب الله أى لأنه لم يحدث استطرأ في ملكهم لأنه كان يستحق الطرؤ فيه من قبل أى يفتح الملك بخلاف من ليس من أهل الباب فانه وإن جاز له دخوله بغير إذن لكنه لا يفتح ملكه أى سم (قوله) وهذا أى المفتوح القديم لا الجديد أى سم (قوله) مراد الرضة أى بالمفتوح فى أى أو بمقابل المفتوح أى عرض (قوله) المحققون عباداً والنهاية فيهم هذه السكتى والاسنوى والاذوى (قوله) جازعاً أى مفتوحاً لمفعول فهم لعل الأولى وأجرى البلغة أى صار ناعلى الخ (قوله) فانه أى فى عباد الرضة والسيد عمر أى فى ستمائة أو قبل المشاور بقوله أو مقابله أى (قوله) بانه أى المقابل للمفتوح الخاص (قوله) وهو مضى الخ أى فانه لو أريد هذا المكان المنع متخاطباً لم يثبت أنه ثمانية (قوله) فى فهم عباداً أولاً وأخراً أى ولتصار: الأرض وأخراً وهي كائى النهاية والمفتوح بخلاف من بين يمين المفتوح ورأس العرب أو بمقابل المفتوح أى (قوله) ما تقرر (قوله) أى أن المراد بالمفتوح فى أى عباداً الرضة والمفتوح فى فهم المحققين الباب القديم وفى أوله القديم (قوله) ووجه اتجاه الخ أى أى عباد الرضة البلغنى على تقدير جعل المفتوح على الخاص (قوله) أن كلاً منهم الخ أى فكأن للقاء الجدي مستحقاً للقدور المفتوح فيهم أى كانه (قوله) بمقابل الخ بين الجانب (قوله) آخرها الخ أى السكة (قوله) لأنه أحدث استطرأ الخ به يعلم أن فاعلاً ما يتوهم من أن المنع هنا يشكك عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للاجنبي فليس عليهم أولى وجه الاندفاع أن شرط مرور الاجنبي في ملك الغير ما لم يتخذ شرط بقاؤه فيها فانه إذا اتخذ الممر فله هكذا الجلب مر وقد يقال لاجل الحاجة لذلك لأن لهم منع الاجنبي كمالهم منع الشرط فليأتى أصله أى سم أى فتح الشرط أى فيما لا يستحقه (قوله) وان ساند الى المتن فى النهاية (قوله) لغيره وذا الحاجة عبارة بالنهاية لأن التوقف على الأذن هنا يردى لتعطل الاملاك بخلافه أى أى فى العرصا مشتركة (قوله) بعد المفتوح أى الى جهنم سد السكة أى آخرها فيقبل مقابل القديم أى سم (قوله) لا (أت) أى الجدي (قوله) بانه أى والخامس أنه يعتبر فى المسئلة السئلة أن لا يعد من القديم ولا يعتبر بمقابله وهذا لأن الاعد من الجدي من يقابله أى يعبرى (قوله) على ماضى لعل فى توجعاً على الرضا البلغة (قوله) الموجب للغير الخ يؤخذ منه أنه منتمى عليه سد داره ومحلها دوراً متعدداً لكن إطلاقه على الاسنى والنسب والنهاية عن الغوى من أن من فى سكة أى غير نافذة قطعة أرض جعلها دوراً لكل واحدة باب دينار ع فى ذلك الهم لأن يكون كلام الغوى عقيداً بما إذا لم يعلم أصلها أما إذا لم يعلم مقدارها المتعددة على مقتضىه على ما بحثنا ومع ذلك فى النفس منه شيء ثم رأيت فى الامداد بعد نقل كلام الغوى ما نصه وواضع أن الكلام فى قطعة أرض لم تكن داراً قبل ذلك والأوجاب عادت على حكمها الأول أن عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب أن صاحباً بغيره ففتح بابهم أى على شانه لأن الأصل فى التصرف فى الملك الحلى حتى يعلم ما تمتعته أى سدد رقبته من أى يحصل

فيحصل من هذا ما قدمه فى الجناح أنهم انصروا جواباً بفتح الباب باز ولا عزم للمقاولة بعد إخراج الجناح فان كان الفرج شرعاً كالمنع الرجوع أو أجنبياً لم يزوج غرم الأرض (قوله) بخلاف من باب الله أى لأنه لم يحدث استطرأ في ملكهم لأنه كان يستحق الطرؤ فيه من قبل أى يفتح الملك بخلاف من ليس من أهل الباب فانه وإن جاز له دخوله بغير إذن لكنه لا يفتح ملكه (قوله) مراد الرضة غرضها بالمفتوح القديم لا الجديد (قوله) لأنه أحدث استطرأ فى ملكهم به يعلم أن فاعلاً ما يتوهم من أن المنع هنا يشكك عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للاجنبي فليس عليهم أولى وجه الاندفاع أن شرط مرور الاجنبي في ملك الغير ما لم يتخذ شرط بقاؤه فيها فانه إذا اتخذ الممر فله هكذا الجلب مر وقد يقال لاجل الحاجة لذلك لأن لهم منع الاجنبي كمالهم منع الشرط فليأتى أصله أى سم (قوله) بعد المفتوح أى الى جهنم سد السكة أى مقابل القديم (قوله) لا (أت) أى الجدي (قوله) أو بانه أى كتبت خبثته البلى جهاً شرع المنهج الذى قاله الشيخ فى المقابل فى هذا المورد لم أر لغيره ولا يفتقر بينهم وبين مقابل القديم فى الأولى أى أقوله مقابل

الوجب للغير عليهم وبه فارق جواز جعل داره مأوىاً وحاماً وإن كثرت سبب التجهز ولا تطلق

شاعله وياي كيمتتاشمن الوحدة والتعدد **(قوله فاندغم الخ)** عبارة النهاية والغنى لان انضمام الثاني الى الاول هو جبر حتى وقوف الجواب في الجواب فبعضهم ومنه هو قول يجوز واخاره الاخرى وضعفا التوجيه بالزج بضمير بهم بان جعل داره جملدا واحدا فوهم ان الزج وقوف الجواب في السكون طرحت الانتقال تكونوا ضعفا كما قد يقع نادرا في بابها خردلوا له ويمكن الجواب بان موضع نفع الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ساذكر اه **(قوله من هذا)** أي من جواز جعل داره ساذكر **(قوله ضعف الاول)** أي ضعف ما في المتن المنع قول المتن **(وان سده)** أي ترك التطرف من قول المتن **(فلا تمنع)** قال الاستاذي ولو كان له دار بوسا السكون اخرى بان خردلوا منه أنه يجوز ان داره بينهما لمنع من تقديم باب الوساطة الى آخر السكتا له وان كان شر بكافي الجسج لكن شر كتمسكها بالحق والى ما سده وقد يسع غيره فيستفيد زيادة استطراف نهاية وبغنى **(قوله لانه ترك بعض شقه)** أي ولا يسقط حق من القديم بما فعله فلا أراد الرجوع للاستطراف من القديم وسدا لحادث لم يمنع ولو باع الدار المشقة على ما ذكر لا يخرق مقامه فله الاستطراف من القديم مع سد الحادث اه عس **(قوله مر الخ)** أي في شر من جزمهما الثاني اه كدرى **(قوله تنقده الخ)** أي تقديم بابه فيما يخص به وجعل ما بين الدار وأخر الجواب دليل نهاية وبغنى **(قوله حتى على ما مر من الروضة)** قد يقال المناسب ان يقول من غير الروضة ان أراد ما مر ما تقدم في فتح الباب اذ ما مر لان الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويرى بينهما اه سم اقول المتبادر أنه أرادانه ظاهر عبارة الروضة في مسئلة نفع باب أو بعد من رأس الدار فلا شك **(قوله الخ آخرها)** أي لجهة آخر السكة **(قوله انخص)** أي ذلك الاحد **(عكس الآخر)** أي آخر الجواب أي جسع ما بعد باب يقابل بابه **(قوله بغنى الفوقه اوله)** كذا في الغنى ولكن المعنى على الضم من الثلاث لأن يكون من النفع بخلاف اسدى التام من **(قوله لم يكون)** و**(قوله مملوك)** عليه به ان مراد المصنف بالسود والمملوك والا فلا بد لانهم من الملك بليل مملوك كان في أقصاه مسجدا أو نحو كيمر نهاية وبغنى **(قوله لم يبقها بهما)** قضية اطلاق المصنفاته لا فرق في حرمان الخلاف بين أن يبقى البابين على حالهما أو سدا أحدهما وان خصه بالرافعي بماذا سدا باب أحدهما فوضع الباب لغرض الاستطراف معنى نهاية وبغنى **(قوله لانه تصرف الخ)** عبارة النهاية والغنى لانه يستحق المروزي الجواب وقع الحائل بين الدار من تصرف ملكه فله منع شقه اه **(قوله وفي الروضة الخ)** واجمع لمن عبارة النهاية والغنى وما ذكر المصنف تبعه الرافعي والغنى هو المعنى والثاني المنع ونقشه في الروضة من العرايين عن الجمهور وحوى عليه بن المقرئ اه قول المتن **(وحيث منع نفع الباب)** أي بان أراد الاستطراف اه وشدي قول المتن **(فصالحه أهل الجواب)** أي على نفسه ليس... تطرق قال سم على منهج هفرع • الظاهر ان اليراب يلحق بالباب في جواز الصلح على لان صاحبه ينتفع بالقرار

القديم في الاولى لم يشار كيف فعل القم بخلاف الجديدها **(قوله حتى على ما مر من الروضة)** قد يقال المناسب ان يقول من غير الروضة ان أراد ما مر ما تقدم في فتح الباب اذ ما مر لان الذي مر عنها المنع كنهان بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويرى بينهما اه **(مسئلة)** في فتاوى السعوطي رافعي غير تأخيه يوت وعلى كنفه من فارد صاحب البيوت أن يبنى على ذات ما يوصون به بغيره يبنى على الالباب طبقة فهل لصاحب الخزن منصف الجوابين كلن باب الخزن داخل الرضا فله المنع من بناءه ما وطبقه علوان كان ذلك بحيث يضر باب الخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخل البيت يصير باب الخزن داخله فله فليس له المنع اه **(مسئلة)** هو جلان لهما منزلة مشتركة فباع أحدهما مستلزما لآخر ولما تفرق بغيره منزلة فله عارضة له وضافه تعليل المشترك من غير قوة فله في نفسه اه وقوة فمفعلة القطعة الجواب يبنى ان يقسم فان خرج له الشق الذي في النهاية انخص به ولا يثنى عليه الاخير شر يكة بين القطع بالزجرم وبين الاقارب بالارادة واقول يظهر انه انما قبل القسمة وأنه افاد خارج الشق الذي في النهاية بناه وجب عليه احرصة الشق للمقابل القسمة لانه كان بعد ما يوضع به عليها واستعمالها فله لانه يثنى عليه

فانقذع أخذ من جمع هذا

ضعف الاول **(وان سده)**

أي القديم **(فلا تمنع لانه)**

ترك بعض حقهم وان كان

بإيه آخره لرب تنقده

وجعل الباقي دليل اوله

كان آخرها بان سدا بلان

فأراد أحدهما تأخير بابه

فلا تمنع حتى على ما مر

من الروضة كظهر لظاهر لان

ما بعد بابهما مشترك بينهما

فقد يرد في ذلك الضرر

الشريك بالحكم عكس بقية

لدى الباب المتأخر ولو اتسع

باب أحد المقتابلين الى

آخرها انخص بذلك الآخر

على ردة فيه ينته في شرح

الارشاد **(وسمى به داران**

تلفان) بغنى الفوقه اوله

(الى دو بين مسعودين)

مملوكين) أو مسود مملوك

(وشاع ضعف بابا) أو أراد

فحص بينهما للاستطراف

مع بقاها بابهما لم يمنع في

الاصح لانه تصرف في

ملكهم من ثم لو أراد رفع

الحاجز بينهما وجعلهما

دارا واحدا حققت به بابهما

بجملته لم يمنع من رادته

فقد هنا اتسع ما كنه فقط

وفي الروضة أنه يمنع ما طاول

في الاستطراف وسع ذلك

الاجمع ما في المتن **(وحيث**

منع نفع البلي فخاله أهل

الجواب) أي المالكونه

انتهى اه عش (قوله بأن لا يكون فيه نحو منجر) أي كذا موقوفه فإن كان فيه ذلك قال الأذري
لم يجوز لامتناع البيع في الموقوفه موقوفه قالوا بالباطل والحق هذه فتجوزها تفصيل لا يخفى على
الفتا سافر احدا انتهى نهاية في معنى زاد سم قال الشارح في شرح الأرشاد كله أي الأذري يشير إلى أن
ما يخص الموقوف من الأحران كان قد أحرأه قال في مسئلة صم والافلا انتهى اه قول المتن (قال صم) أي
نور ع المال على عدد الدور ثم نور ع ما يخص كذا على ع مدد و س ملا كما في يظهر ثم أثبت ما من
نسقة قد عتقت بعض الفضلاء ما يصح بمقتلته بل ما قسمنا في المنقول ولو كان في الدرب من يسقط النعقة
بمحو الجوة فلا بد في جواز الفسخ من ضمانه لا شيء من المال المأخوذ فيها يظهر ولو كان في الدرب ما موقوفه
فلا قرب أن ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من ضمانه في الولاية على الوقف وضمانه
لهان كان اه عش (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والغنى (قوله لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
اشراع الخراج لان الهول لا يقع منفردا لانه تابع فان ما لم يحصل مجرد الفسخ بحال لم يصح قطعها بتوقفه
(قوله وان أطلقوا أوشروا التناؤ فهو بيع جزأه) أي كذا صم لاجل مال الجري في أرضه ما من
قانه يكون غلبا كان النهر غلبا على ما لم يحصل على فتح باب من داره أو أوصاله على سطحه فانه وان صم
لا يقع ما بين اليد والسطح لان السكة لا ترد الا لا يستمر ان ثابته فيها يكون تعلقا للمالك وأما الدار والسطح
فلا يقصد بهما الاستمرار أو جوار المملوكية ويقع (قوله لما كجدل) أي في الدرب الذي لا ينفذ غيره سواء كان
من أهل الدرب أم من غيرهم ولا يستغنى عنه ولا يذوق أم لا منى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في النهاية
والغنى (قوله عت الخ) والارواح ان الكوتو كان لها اعلاما وشبها يأخذ ضمانه هو الدرب بمنعت وان
كان معها من أهل خلافه للسبكي اه نهاية قال عش قوله مدد منعت أي حيث لا تلت كذا ظاهر
وان لم يحصل ذلك ضرر لاهل الدرب لان الهول مستمر له والمشتري لا يتوقع به غير ذلك من الشر كعوليس
من الاذن اعتماد الناس فتح الطائفت التي لها غطاء والشايل التي لها ذلك من غير عوض اه وقوله أي
عش وان لم يحصل بذلك ضرر لاهل الدرب لا ينبغي تخصيصه كإدخاله على المعلن بالدرب غير النافذ وقوله النهاية خلافا
للسبكي عبارة المتن في تنبيهه على ما يقع الكوة فلا يستغنى عنه نصيبه علم يصح لا يخرج منه شيء
فان خرج هو أو غيره كان كالجناح قال السبكي فلينبه لئلا كان العادة أن يعمل في الطائفت أبواب تخرج
فتنم من هو الدرب هذا في حق من ليس له الفسخ لا سطر اق فان كان ذلك فلا من من أبواب الطائفت اه
(قوله كسر) أي في شرحه فقه مدد منعت الخ (قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق
بمعدوف صفة الجدار اه عش أي يدفع به فهم أن الجدار مستمر بينهما فإني قوله قد عتقت به الخ
(قوله لدار بن) أي مثلا اه عش (قوله أي علكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى ذلك
(قوله بما يضرم طلقا) احتراز عما لا يضمن نحو الاستئذان اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على يد (قوله
ورضع جذع واحد) قد عتقت إلى المتن على الجنس فيستحق عن هذا زيادة اه سم (قوله الغبر الحسن الخ)
قد عتقت لعموم اه عش (قوله الغبر الحسن) إلى قوله نعم في المتن الا قوله وفي رواية إلى ذلك (قوله الغبر
الصحيح) وقد عتقت لعموم اه سم (قوله لاد) وفي النهاية والغنى لا يمنع (قوله لم يال آتية) هو
جري على الغالب والافلا في ذلك اه عش (قوله لم يال آتية) ليس يقيد كسر (قوله ذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بأن لا يكون فيه نحو منجر) أي كذا موقوفه فان كان فيه ذلك قال الأذري لم يجوز لامتناع
البيع في الموقوفه موقوفه قالوا بالباطل والحق هذه فتجوزها تفصيل لا يخفى على الفتا سافر احدا
قال الشارح في شرح الأرشاد كله أي الأحران كان قد أحرأه قال في مسئلة صم والافلا انتهى اه قول المتن (قال صم) أي
نور ع المال على عدد الدور ثم نور ع ما يخص كذا على ع مدد و س ملا كما في يظهر ثم أثبت ما من
نسقة قد عتقت بعض الفضلاء ما يصح بمقتلته بل ما قسمنا في المنقول ولو كان في الدرب من يسقط النعقة
بمحو الجوة فلا بد في جواز الفسخ من ضمانه لا شيء من المال المأخوذ فيها يظهر ولو كان في الدرب ما موقوفه
فلا قرب أن ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من ضمانه في الولاية على الوقف وضمانه
لهان كان اه عش (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والغنى (قوله لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
اشراع الخراج لان الهول لا يقع منفردا لانه تابع فان ما لم يحصل مجرد الفسخ بحال لم يصح قطعها بتوقفه
(قوله وان أطلقوا أوشروا التناؤ فهو بيع جزأه) أي كذا صم لاجل مال الجري في أرضه ما من
قانه يكون غلبا كان النهر غلبا على ما لم يحصل على فتح باب من داره أو أوصاله على سطحه فانه وان صم
لا يقع ما بين اليد والسطح لان السكة لا ترد الا لا يستمر ان ثابته فيها يكون تعلقا للمالك وأما الدار والسطح
فلا يقصد بهما الاستمرار أو جوار المملوكية ويقع (قوله لما كجدل) أي في الدرب الذي لا ينفذ غيره سواء كان
من أهل الدرب أم من غيرهم ولا يستغنى عنه ولا يذوق أم لا منى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في النهاية
والغنى (قوله عت الخ) والارواح ان الكوتو كان لها اعلاما وشبها يأخذ ضمانه هو الدرب بمنعت وان
كان معها من أهل خلافه للسبكي اه نهاية قال عش قوله مدد منعت أي حيث لا تلت كذا ظاهر
وان لم يحصل ذلك ضرر لاهل الدرب لان الهول مستمر له والمشتري لا يتوقع به غير ذلك من الشر كعوليس
من الاذن اعتماد الناس فتح الطائفت التي لها غطاء والشايل التي لها ذلك من غير عوض اه وقوله أي
عش وان لم يحصل بذلك ضرر لاهل الدرب لا ينبغي تخصيصه كإدخاله على المعلن بالدرب غير النافذ وقوله النهاية خلافا
للسبكي عبارة المتن في تنبيهه على ما يقع الكوة فلا يستغنى عنه نصيبه علم يصح لا يخرج منه شيء
فان خرج هو أو غيره كان كالجناح قال السبكي فلينبه لئلا كان العادة أن يعمل في الطائفت أبواب تخرج
فتنم من هو الدرب هذا في حق من ليس له الفسخ لا سطر اق فان كان ذلك فلا من من أبواب الطائفت اه
(قوله كسر) أي في شرحه فقه مدد منعت الخ (قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق
بمعدوف صفة الجدار اه عش أي يدفع به فهم أن الجدار مستمر بينهما فإني قوله قد عتقت به الخ
(قوله لدار بن) أي مثلا اه عش (قوله أي علكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى ذلك
(قوله بما يضرم طلقا) احتراز عما لا يضمن نحو الاستئذان اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على يد (قوله
ورضع جذع واحد) قد عتقت إلى المتن على الجنس فيستحق عن هذا زيادة اه سم (قوله الغبر الحسن الخ)
قد عتقت لعموم اه عش (قوله الغبر الحسن) إلى قوله نعم في المتن الا قوله وفي رواية إلى ذلك (قوله الغبر
الصحيح) وقد عتقت لعموم اه سم (قوله لاد) وفي النهاية والغنى لا يمنع (قوله لم يال آتية) هو
جري على الغالب والافلا في ذلك اه عش (قوله لم يال آتية) ليس يقيد كسر (قوله ذلك يعلم الخ) فيه نظر

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جازعاً أن يضع ضمير في جداره ولما صاحب الضمير لولا أن يأتى لا عنقه الجواز أن يضع ضمير على جداره فيسمون أنضرو به لتوضيح شوقان (٢١٠) جعل الضمير للآول كان انتهى للتز به بقرينة ذلك الخبرين نعم روي أحدوا ب

يعل مرغوع الجواز أن يضع ضمير على جدار غيره وان سكر خان مع اشكل على الجدي لانه مرع على لا يقبل تاويلا فان قلت لو سلمنا عدم صحة هذا فالجواب لظاهر في التقديم لان غاية مظهر في التقديم غاية ما يلزمه قصص والازم للصديق مجاز والتقصص شريفة كغيره مرفوعة في قلنا انما يظهر ذلك ان لم يوجد مرجع آخر وهو هنا كثرة العمومات المقتضية ذلك لاسم وأحدها كان يوم حجة الوداع المتوجه بها بيان الحلال والحرام الا ما شذ ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال انما يلزم ذلك انما هو من اس الحاجة حديثه ولو لا ذلك لم استأجر أكثر أهل العلم بخلاف ذلك انما هو من خروج بسين المالكين سابقاً أراد وضع جداره على جدار غيره المقابل فلا يجب قطعاً على الجدي (فالروى) المالك بوضع جداره أو بناله على جداره (بلا عوض فهو اعاده) لصدق حديثه عليه ومن ثم لم يستد وضعها ثانياً لموسطت الاثان جدد خلافاً لما في الأقوال ولو لم يعلم أصل وضع نحو جلع كئنا لك اعادته قطعاً لا تيقن وضعه

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله ان يضع ضمير) روي بالافراد منونا والاكثر الجمع مضافاً انتهى على اه عش (قوله ولانه) عطف على قوله بذلك يعلم الخبر بتعصب العشي (قوله لا عنقه) أي الجواز الثاني في الحديث وكذا مجازاً يضع الخ (قوله وان تضرو) أي الجواز الآول (قوله فان جعل الخ) أي كغيره والتبديل وحى عليه روي به (قوله لا تؤول) أي الجواز الآول في الحديث (قوله بذلك الخبرين) أي الحسن والصبر وأما قوله وقد وانهما قد اندخل في الصميم (قوله لانه مرجع) أي في القديم (قوله عدم صحة) أي ما رواه أحدوا ب (قوله فذلك الخ) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حل الخبر المتفق عليه في القديم يجعل الضمير لجدار الآول فيه (قوله يقتضيه) أي للايديات الثلاثة الآول بغير الجدار بين المالكين اه كردى (قوله مجاز) أي يحمل الخبر المتفق عليه على التز به سم وكردى (قوله فالتخ) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الأصول تقديم الخاص وان كثرت العمومات جداراً تأخر قطعاً اه سم (قوله انما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه مظهر في القديم اه كردى ويظهر ان الاشارة الى قولهم والتقصص خير من الجواز (قوله مرجع) أي الجدي اه كردى يظهر ان المراد للجاز (قوله الماتعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كردى ويظهر ان المثار المعبر بالتقصص (قوله ب) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي الكون في يوم حجة الوداع (في تأخر) أي ذلك الواحد (قوله من ذلك انما هو من) أي خصوص الجدار بعنى الحديث الوارد فيه اه كردى ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التأخر (قوله ذلك الخصوص) أراده الوضوع على الجدار اه كردى أي استثناءه الشارح وضع الجدار على الجدار (قوله حديثه) لانه لم يقع هنا الآن وابتدأ حديثه وروى وذلك الخصوص وأمين ان كان الجدار بين المالكين (قوله ولو لا ذلك) أي التأخر (قوله بخلاف ذلك الخصوص) أي الوضوع على الجدار بغير مناصبه اه كردى (قوله خروج) أي قوله ثم رأيت أن ركني في المني وكذا في النهاية الآخرة والأحوال لا بد من قوله الاول تأخر في موضعين وقوله ضمن (قوله أراد وضع الخ) أي اراد أن يبنيه على شوارع وقوب غير نافذ وان يضع طرفاً للجدار على جدار الخ نهاية ومعنى (قوله فلا يجب الخ) عبارة النهاية والمغنى فانه لا يجوز الا بالرضا قطعاً كما قاله المتن وغيره اه (قوله وضعها) أي أو البناء عليه (قوله لو سقط الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع - فذوعه وسقط بنفسه أو سقط الجدار فبنا صاحب - بذلك الا لم يكن الوضوع ثانياً اه (قوله ولو لم يعلم أصل وضعه) عبارة النهاية يتوجب ما ذكره المصنف اذا وضعت أو لا بد من فلو ملكا دار يوم رآيا تحت باعلى الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لا تيقن وضعه) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي المغنى فالحق انه وضع بحق فلا يتصور يقيناً باستحقاقه دائماً الخ والمتبادر من هذا الكلام أنه لا حرج عليه مطلقاً ووجهه ظاهر فانه يحتمل أنه استحق الوضوع دائماً بنحو شرأ أو قضاء كما هو براه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغنى والنهاية وإسالك الجدار نقصان كله - فجدوا والا فلا زيادة الرضة اه قال الرشدي قوله هو نقصه أي الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجدار عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم أصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضى قول المتن (باجر) فلو اختار الإبقاء باجره

وشككتنا في يجوز الروى وادس لى الجدار هنا نقصه الا ان تهدم (و على انه اعارة له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار والوضوع عليه قطعاً (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى

(وقائده الرجوع بتفسيره
بين ان يقيه) أى الموضوع
(بأجرة أو بقلعه) ويرمى أرض
تقسه وهو ما بين. فتيب
قائما ومقلوب ويجوز هنا
التكلم بالقيمة بخلاف اعارة
الأرض للبناء لأن أصل
بخار ان تسيته والجدار
تابع فلم يستعير (وتدل
قائده طلب الأجر) في
المستقبل (فقط) لأن قايده
بضرب المستعير (طوى رضى
وضع الجذوع والبناء عليها)
أو بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جذوع
(بعض) فإن أجرة رأس
الجدار لا يثبت عليه فهو
إجارة) لصفت حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتأمل (فصل) في
كانت وقعا على عيبها
كقطعها للقاضي واعتد
الزكوى لا امتناع شائبة
البيع فيه (وان قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه)
أو الوضع (على ذلك
ولم يقدره) أو (لا يصح ان
هذا المتقدم من بيع)
نظر اللفظ التقضي لكونه
مؤيدا (و) شوب (إجارة)
نظرا لاعتد لان السقف به
منفعة فقط وجاز ذلك هنا
لكن المرء ويجوز له
لمس الحاجة مع القول
بأنه إجارة تخضع ودونه أم لا
تتضمن تلف الجدار بل
يعود حقه بغيره انما

له الرجوع بعد ذلك وطالب القلع وغرامة الأرض أم لا في نظر والقرية الثاني لان موافقته على الإجارة
بغيره ابتداء عقد الإجارة ومعلوم أنه اذا عقد بشئ ابتداء ليس له الرجوع ضمن يجوز في الإجارة تقدر دفعه
كان يقال أجرة من هذا غير مقدرة فبعضه كذا وأن يجعله مقسطة على الشهر أو أخذ ما يأتي عن من أنه يجوز
أن يجعل الإجارة كل شهر كذا بلفظ الخارج اه عش قول المتن (وقائده الرجوع) أى ضمه لبعده وقوله أو
يقطعه الخ قال في شرح الرررض أى والنهاية ولا يخالفه كذا كرهنا ما يأتي في العارية من أنه لو أعار التبرك
حسب من أرض لبقته ثم رجح لا يتمكن من القلع مع الأرض نافية من الزمان المستعير تفرغ ملكه عن
ملكه لان المطالبة بالقلع هنا وجهها بالموالفة غيره يعي المعير بملته وإزالة الطرف عن ذلك المستعير
ساعت بطريق الأثر بخلاف الحصة من الأرض فخطير ما هناك اعارة الجدار المشترك اه أى في اعارة الجدار
المشترك لا يتمكن من القلع من الأرض اه سم قال غش قوله مر مذكر هنا أى من قول المصنف أو يقلع
ويغرم أرض تقسه وقوله مر وإزالة الطرف أى طرف الجذوع اه (قوله وهو ما بين قديمه قائل) أى
مستحق القلع كذا في باب العارية اه عش (قوله بضر المستعير) لان الجذوع اذا ارتفعت اطرافها
من جذور لا تستمسك على الجدار لا آخر الضر ولا يزال بالضررم اية ومعنى قول المتن (طوى رضى الخ)
وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جذوع كذا اه معنى (قوله للبناء عليه) أى الجدار
أولع الجذوع أو لوضعها فقط (قوله بيان المدة) أى ولا يبان مقدار راجع تدفعه فيكفى أن يقول أجرة كل
شهر بكذا ويفتقر الفرز في الإجارة كما يغتفر في المقود عليه وبصير كطراج الضر وب قاله فسخنا البرامى
سم على منج ومن ذلك الاحتكاك للوجود بغيره فافتقر الفرز فيها اه عش (قوله فتأمل) أى اذا لم
يبين المدة كالماتى في الشرح عبارة سم عن الررض وشرحه فلو عقد على ذلك باللفظ الإجارة ضمير نادان لم
يوقت بوقت ولا أى وان وقت بوقت فلا يتأيدو بتعين لفظ الإجارة اه وفي العبرى أما اذا قاله أجرة لعانة
سنة بكذا مثلا فاجاز تحقيقه بقرينة عليها أنه اذا لم يمتنع بخلافه اذا لم يوقت فأنما لا يمتنع على
ومر اه (قوله للعاجلة) فقبل المصلحة التايد قال سم والرشد أى أو فيها حيث شائت سم على ما يشعر
بقوله لا امتناع شائبة البيع فهو انما عقدت مقابلته لغيره اه (قوله لو كانت) أى البارة اه نهاية (قوله)
وقعا عليه) أى مثله نهاية أى أو موسى به بغيرها أو مستأجرة عش (قوله وجب بيانها) أى بعد انقضاء
البيع فالحق أن بين بتعيينها بالإجارة والقلع مع غرامة أرض النقص ان أخرج من خالص ملكه أم لا ذلك
ما يدحض من غلة الوقف فلا يجوز بل من التبيين بالإجارة وكذا الواقف الحق بان بعد لا ذن شين التبيين
بالأجرة اه عش (قوله أو صلاحتك) أى بشرط من كونه على اقرار وسبق خصومة ولم تكن التقاضى
(قول المصنف وقائده الرجوع) أى فيما بعد وقوله أو بقلعه قال في شرح الررض ولا يخالفه كذا كرهنا ما يأتي
في العارية من أنه لو أعار التبرك لمن ضمن أرض للبناء ثم رجح لا يتمكن من القلع مع الأرض نافية من
الزمان المستعير تفرغ ملكه عن ملكه لان المطالبة بالقلع هنا وجهها بالموالفة غيره يجعله وإزالة الطرف
عن ملك المستعير بغير طريق الزمان بخلاف الحصة من الأرض فخطير ما هناك اعارة الجدار المشترك اه أى في
اعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض (قوله لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الررض
وشرحه فلو عقد على ذلك باللفظ الإجارة ضمير نادان لم يوقت بوقت ولا يتأيدو بتعين لفظ الإجارة
وجاز تأييده الحق للعاجلة ليعال التايد كالتكاح والصدق في صورة الإجارة التي لا توقيت فيها اعتد
إجارة بغيره التايد كذا كره اه وقوله بخلافه ظاهر جدا في أنه ليس فيه شائبة البيع وحيث شك
قوله في مسألة القاضي لا امتناع شائبة البيع فيه أم لا شائبة بيع في العقد بلفظ الإجارة مع عدم التوقيت
فتأمل (قوله فتأمل للعاجلة) أى وفيها حيث شائت سم على ما يشعر به قوله لا امتناع شائبة البيع فيه
(قوله ودونه أم لا) لا تتضمن تلف الجدار الخ قد يقضى له اذا كان لم يؤدبه كاتقدم انقصت بانه وذلك
ببخلاف ما ياتي من ان المستأجر اذا عاد اذا عاد الجدار المتهدم فليست له وقد يجوز بان في المؤدوب بيع

أما إذا قدر ائمة فهو اجارة مخصصة وأما إذا باع (٢١٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فإنه ينتفع بما عدا البناء من مكنته

وغيره وأصل الشوب الحلقا ويطبق على الغلوط به وهو المراد هنا ومثله السابقة خلافا لمن زعم قطعية التعبير بها (فاذا) أو أدان يبنى لم يكن البائع منعصولا لعدم بناء نفسه وإذا (بني) بعد البيع أو الاجارة المؤبدية (فليس لما لك الجدار بقضه) أي بناء المشتري أو المستاجر (بحال) أي بما أودع أرضه نقصه لأنه استحق دوام البناء عليه بعد إتمامه لما لك الجدار بشرط استحق البناء من المشتري كما صرح به جزم وان امتسكه الأذرى وقد ثبت بكون من اخلصت السابقتين في الاجارة (ولو) انهم الجدار) يهدم هادم ضمن ولو لما لك طلبه أنشأ في أو المستأجر بقية حق الوضع للجهة ولأرضه نقص حدوده و بناؤه كان لأبادة الجدار وان كان الهادم له المالك تعديا بحكمه الخلافهم ثم أيت الزر كشي قال قضه كلام المتن الجازم بأن المالك لا يجبر على إعادة وحكي الفاري فيه القولين لجواز التبرين على الموقوف وهو ظاهر اه فهو صريحان بما نجيح في الشربى ولو أصح القولين في عدم الاجبار وان تعدي بالهدم فكذلك هنا فتولفتنا في شرح الروض بمصر حواشيه

أه عش (قوله أما إذا الخ) محيز قوله ولم يقدم (قوله فهو اجارة الخ) ظاهره ولو بلغنا البيع وليس مراداً قال في شرح الروض والآي وان أقتبعت فلا يندب ويتعين لفظ الاجارة اه سم وشيدى وقال عش ولا ينافيه أي كونه اجارة مخصصة قوله بعينه لانها لم يقم به لغير البناء بل لدل على أنه لم يرد به حقيقة البيع اه ولعل لم يطعم على ما صرح عن شرح الروض المذكور نقل المذهب (قوله وأما إذا باع الخ) محيز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) يعنى بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع جهة ما تعل أصله ولتأمل وجهه اه مصرى (قوله البائع) أي أو المجر (قوله بعد البيع) أي قوله بعينه لانه أربعة شحق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبدية) أخرج الموقفتين كان وجهه أن لما لك بعد المدة القلع مع غرم أرض النص كفى غير هذه الصورة من صور فخر أعيد الاجارة للبناء أو الغراس اه سم صبراً لا يصيرى الأولى ترك قيد التأييدها لانه ما أن المالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو انهدم الخ فإنه في الموقفة تنفسه في الاجارة اه (قوله شراء حق البناء) يفتقر واستجاره اه سم قال عش ومثل ذلك لو تقابل فيما يظهر اه (قوله وان امتسكه الأذرى) لم يبين ما امتسكه به اه عش (قوله هو جند) أي حين فخر جداره (قوله عكن) من التمكن (قوله من اخلصت) وهما التبقية لاجرة وقرام أرض النص اه عش (قوله السابقتين الخ) أي في قول المتن وفائدة الرجوع الخ اه سم قول المتن (ولو انهدم الخ) مهمهم لعدم الانقضاء بالانهدام وقضية تيسيل الرافى اختصاص ذلك بما أودع العقد بلغظ البيع ونحوه فاما إذا جارية موقفة فيفسخ انفساخها بخلاف في انهدام الجدار المستأجرة نهاية ومعنى وم قال عش أي الزاح منسأه فوجب الانقضاء كذلك هنا وخرج ما لو لم يقدر أسد قلا ينقش بالانهدام وان قيد بلغظ الاجارة نظر الشوب البيع اه عبارة الرشدي قوله ما جارة موقفة متسكن غير الموقفة والظاهر انهم ليسوا في الحق قوله لم بلغظ البيع ونحوه ثم رأيت شحاشة في إيدى صرح بمقتضى كونه اه (قوله طالب الخ) جواب لو انهدم الخ (قوله للجهة) أي ويحوزها التصرف فيها لما كان احد الجدار وديداً على حش وكردى (قوله وبارش نقص الخ) وبغرم الاخصى لما كانا أرض الجدار مساويين فغيرت أسسه اه عش (قوله ان كان أي النص وهو ما بين فيضماي البناء فاعادوا قيمته) دواماً فان احد الجدار استعبدت القميت والاحسالة ولا يفرم الهادم احراً للبناء أسد الحسالة قال الاسنوى وفي كلامه ما شارفاً الى وجوبه فيما اذا وقعت الاجارة على مدة وانجمعه عدم الوجوب بنهاية ومعنى قال عش قوله مدر فالحاشى مستحق الإبقاء وقوله اجرة البناء أي لانهم اجرة ما مضى قبل اعادته اه (قوله لا باعاد الخ) عطف على قوله بمقتضى (قوله فيه) أي في اجبار المالك على الاعادة (قوله هو ظاهر) أي ما حكاه الفاري (قوله فهو) أي كلام الزركشي (قوله فيه) أي في الشرى بلنو (قوله هنا) أي في المالك (قوله وتداستهم) فدل المالك فقط (قوله المشتري الشفع) كما دل عليه قوله السابق لامتناع شاعاً ما ليس فيه ثبوت الاعادة لا سيما يقتضى لعدم الانقضاء نظر الهذه الشائتوات وأهم منيع المتن خلافاً لذلك كما أشيرنا إليه آنفوخ في ذلك الملو كانت اجارة موقفة انقضت ولا إعادة بعد الاعادة وهو ظاهر (قوله فهو اجارة مخصصة) ظاهره ولو بلغنا البيع وليس مراداً قال في شرح الروض والآي وان أقتبعت فلا يندب ويتعين لفظ الاجارة اه (قوله المؤبدية) أخرج الموقفة وكان وجهه أن لما لك بعد المدة القلع مع غرم أرض النص كفى غير هذه الصورة من صور فخر أعيد الاجارة للبناء أو الغراس (قوله شراعت البناء) يفتقر واستجاره (قوله السابقتين) أي قوله وفائدة الخ (قول المصنف ولو انهدم الجدار الخ) وفيهم من كلام المصنف عدم الانقضاء بالانهدام وقضية تيسيل الرافى اختصاص ذلك بما أودع العقد بلغظ البيع ونحوه فاما إذا جارة موقفة فيفسخ انفساخها بخلاف في انهدام الجدار المستأجرة مدر (قوله لكن يثبت للمشتري التعمير) ثبوت النقص دون الانقضاء يدل على أن ذلك من قبيل

اعادة الجدار على المالك ومبنى أن يقال ان هدمه ما كعدمه وانما لم يعادنه وبن هدمه اجنى أو كما كونه ثبوت استهم فليس لكن يثبت المشتري النقص ان كان ذلك قبل القليلة اه في نظر المصنف أن كلام الفاري الذي استظهره الزركشي مصرح

بانه لا يجب على المالك اعادته مطلقا كلابحير الشر بل على العاقل ان يهدم قديما ان كان هدمه او ان يهدم قبل بنيه المسحق او يرميه فيه
بعد اعادته ابتداء الوضع او البناء او بعد ذلك (فاعاد المالكه) باختياره او (٢١٣) بجابر قاض وراى (فالمشترى) او المشتري

تكون الفسخ دون الانفصال بصل أن ذلك من قبل التمسك لا تلف اه سم وعبارة عش قوله
لنفسه لعل المراد به الانفصال والكلام مفروض فيما ذكره لفظ البيع أو نحو قوله الذي ينسخ
بالانهدام قبل القبض أما اذا وقع بلفظ الاجارة وكان الانهدام بعد القباية كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى أنه
ينسخ للمشتري الجارية بين الفسخ والاجارة اه وقوله للمشتري أى أو المشتري (قوله) يجب على المالك
اعادته (الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المتمد عس (قوله) مطلقا أى سواء كان الهدم المالك أو غيره
اه عس (قوله) ثم ان كان الخ قوله أفهم في النهاية والفسخ الا قوله أو بجابر قاض وراى (قوله) قبل بنيه
المسحق أى المشتري أو المشتري على التأنيد بخلافه على التوقيت كس (قوله) أو بعد ذلك (خلفه) على
قوله قبل بنيه المسحق (قوله) باختياره ولا يلزم ذلك في الجدي عس لقاؤه اه هدمه المالك الصداق أو أم أجنى
اه نهاية (قوله) قاض وراى ليس بقيد (قوله) صاحب الجذوع أى أو البناء (قوله) أو المستأجر أى
على التأنيد (قوله) مكن أى يكون الجدار ملكا له فله نقض متى شاء كما يأتي في الجدار المشتركة اذا اعاد
أحدهما ما لا يتسعه وله بيعه أيضا المالك الا سم وغيره اه عس (قوله) وقوله (الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وأفيد اه سم (قوله) منعه أى من اعادته استمر بلاذن (قوله) هناك أى في باب
العارية (قوله) أن هذا لفتن أى اسقاط الهمة قبل كان الذى يهدم لعمول أو قبل أم (قوله) بعد
تعيينه أى قوله وفى التعبير الفتن (قوله) بعد تعيينه أى الموضوع (قوله) من زاوية أى البسيط (قوله)
اذا أخذ أى الجدران أسفل أى من الأرض (قوله) نزل أى الى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أى
الجدران اه معنى (قوله) من وضعها أى بين نصف السقف المصقول عليه وقوله لا فلا كانت
نحشا فتعنى وضعه بكونه زوايا وغيره اه عس (قوله) فيها أى فى الاجارة ولا عار ولا بيع أى بالنسبة
اليها (قوله) اذا كل من (الخ) بيان للعارة الجارية الاذن (قوله) أى الاذن فى كلامه استخدام (قوله) الاول
أى الاذن (قوله) والثاني اضافتها (الخ) والاولى والاضافة فى الثاني باعتبار (الخ) (قوله) والثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان ان كان معنى ذلك ان الماذن على المالك ان يبيع من ملك الاذن فاضافة اليه
باعتبار ما كان فقيهان هذا مع اختصاصه بعمول البيع دون العارية والاجارة فلا يصح بيعه ملكا يندفع
بان عمل البناء الاول لا ذن بطريق البيع حين الاذن فلا يخرج عن ملكه الا بعد علم الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف فخر وجعن ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قلناه ثبوت التصرف فى قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر أنه ممنوع ان كان معناه أنه لا فرق فى الأرض التى اذن فى البناء عليها من أن تكون
أرضه البيع والاجارة ولا عارة فقيهانها الى اصل مضافة اليه فقام كان وحال الاذن أيضا كما لم يمتد
وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة أو العارة أو بالتأجير كيف يأتى ذلك فى الاعارة له سم قول المتن (يكن قدر عمل
البناء) أى بعد تعيينه (قوله) طول أى قوله فلو اذن المبنى والى المبنى فى النهاية (قوله) ولا يجب كرسى
وضعت البناء والسقف ولو لم يمتد من السقف كرسى أو عس لقاؤه ليعم القدر يجب العمل بذلك
الشرط أو يظل القدر مطلقا أو يعم القدر بغير الشرط فيه نظر ولعل الأقرب فى الثاني لأنه شرط يخالف
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما اراد بشرط خلافه يطله ويحتمل أن
يقال بالاول وهو مقتضى قول المولى ولا يجب كرسى كما اذا التبا من نقي الوجوب يجوز ولا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وطيه فلا تسلم أن ما ذكره بيع جزء من الأرض بل هذا الاجارة أو بيع قسم من
اجارة أو ما كان فليس المقود عليه الأرض من حيث هى بل الأرض لبنان مستغنى كذا وكذا كرسى مستغنى عنه
التسمية الثالث (قوله) مردود قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد (قوله) والثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان ان كان معنى ذلك ان الماذن على المالك ان يبيع من ملك الاذن فاضافة اليه باعتبار

وأرضه فهو زائل ابدال الزوايا والثاني اضافتها اليه باعتبار ما كان (قوله) يكتفى بقدر عمل البناء من طول وعرض ولا يجب كرسى مستغنى
البناء والسقف

لان الارض عمل كل شيء
نعم بحث السبك وغيره
اشترط بيان قدر ما يفتقر
من الاساس لان الماء قد
ويحد قنطرة تحت البناء
فيرا حقه قالوا بل ينبغي ان لا
يصح ذلك الا بعد حفره
ليرى ما في جوفه او يدعوه
(واما الجدار المشترك) بين
اثنين فليس لاحدهما
وضع جذبه عليه بغير اذن
ولا ظن رضا (في الجديدي)
فغير ماض في جدار الاجنبي
وبانه يجوز لكن لو سقطت
لم بعدها الا باذن جديدي
الا وجهه خلافا لقسطل
(وليس له) ومثله الجار بل
أكثر ان يتدفق منها
بكم التناقص ما (او يقع)
فمنه (كثرة) او يقر به
كتابا (بالاذن) الا ان ظن
وضاه كتابه للموارد في
الاخير وقياسا مقبلة ولا
يجوز التضرع لان لغوه
والهواء لا يمان به واذا
فتح باذن لم يجره السد الا
باذن وقد يعارضه ذكر
في الترتيب ما لا فهم جواز
أخذ اختلافه ولا يمان
مال الغير الا ان يقال انه
منه فان ظن وضاه لا
فلا يجوز فرق بينهما بعد
(وله أن يستند اليه ويستند
مشاعا لا يضره ذلك في
جدول الاجنبي)

لا يمان ذكر السلك كالمثل به لكنهم اغتفر واحد ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذات الظاهر الاول اه عى أقول ويل الغلب على الثاني في الاحتمال المذكور كما في هذه الجبث انما (قوله)
لان الارض تعمل الخ) أي ولا يختلف الغرض الا بقدر سكان البناء نهاية ومعنى (قوله) انما بحث السبك
الخ) عبرة تالهاية قال الاذري وغيره الخ وعبارة فلسفي وبني كقال الاذري بيان الخ (قوله) قالوا) أي
السبك وغيره (قوله) أن لا يصح ذلك) أي اعمار الارض للبناء عليها أو بيع حديق البناء فيها (قوله)
بعد حفره) أي الاساس له نهاية (قوله) أو يدعوه) أي أو يبيع حقوقها لهم الا أن يكون وجه الارض
صفرة لا يحتاج ان يحضر للبناء اساس أو يكون البناءة بما لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير أي قوله
قالوا الخ محله اذا أحرم لبنين على الاساس لانما اذا أحرم الارض لبنين عليها بينه موضع الاساس وطوله
وعرضه وموقعه أخذ من كلام الشامل شرح مر اه سم قول المتن (فليس لاحدهما موضع جذوه)
أي لا يهدمه فلو فعل بغير اذن شر بكمه ضمن أو ش نقصه ولا يلزمه عاذته وليس له أيضا البناء عليه بالأولى
لأنه أكثر ضرر من الحسود (قوله) بغير اذن) أي فلا يخالق وفعل هدم بجناها كان مباحي عليه
مشتر كالهدم به (قوله) فلو وضع أحد السكين وادى أن شر بكمه أذن له في ذلك لم يقبل منه الا بالبيعة
وان لم يقمها هدم مانه بجناها ولو لو شكك موته ان علم موضع في زمن المورث والا فلا أصل له وضع بحق
فلا يهدم اه عى (قوله) يجوز) ثم ان كان بعض فلا جوع له وان كان بغيره فلا رجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا به له لكن لاخذ الاحكام لا تقسمه غير امة أرض النقص لانه شر فلا يكافأ لانه ملكه
من ملكه اه عى (قوله) لم يصحها الا باذن) ينبغي الا أن يكون شر بكمه فلا جوع حصته منه للبناء
المشتركة أو باذنه للبناء نظرا ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله) بكم التناقص) وفتحها في الثاني اه
معنى (قوله) أو يرب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمخفى الا قوله كالي لا يجوز (قوله) كتابا) أي لتجفيف
بحره اه كردى (قوله) في الاخير) أي في الترتيب (قوله) الا باذن) أي لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله) وقد يعارض الخ) ويعارضه أيضا ما تقدم من جواز الشر من الانهار الا أن يقال اطردت العادة يتم
بالاستحقاق من غير تكسر بخلاف ما هنا وفيما منه اه سدد (قوله) أنه مثله) أي أخذ الحلال مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) أما ما يضر فلا يجوز فعله الا باذن وعليه فلا وسد جماعة أمة متعديون كل واحد منها
لا يضر وجملته انصرفان وقع فعلهم معانعوهم لانه لا ضرر لواحد منهم على غيره وان وقع شر بتامع من
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال في الاستنداد والجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى افعال
ما كان فيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاعارة اذا لا تصور وفيها ملك يتدفق بان يحمل
البناء لملك لا كذا في تمام البيع حين الاذن اذا لم يخرج من ملكه الا بعد استخدام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروج وجهه من ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قل ثبوت التجوز في ابا ع فلا تن أرضه أو ملكه
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يهدن أن يكون يحمل البناء وعدم ملكه على التخصيص الا في الصلح على
اجراء الماء المسد كقوله شر عتق للمصنف والقاع الخ في ملكه على مال المذكور بقوله الشارح ارجع
يسمع فان قال بغيره لاسلوب الخ نظير ارجع وان كان منعه لانه لا فرق في الارض التي أذن في البناء عليها بين
أن تكون أرضه بالبيع والاعارة بالأجرة ففيه ثم في الأصل مضافا لانه فيما كان وما لا أذن أيضا كما
علم على ما تقدم وكذا بعد الاذن اذا أذن بالأجرة أو الأجرة وليست ملك كنف بتأخذ في الاعارة (قوله) انما بحث
السبك وغيره الخ في شرح مر بعد قوله بل ينبغي أن لا يصح الخ اللهم الا أن يكون وجه الارض صفرة
لا يحتاج ان يحضر للبناء اساس أو يكون البناءة بما لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير محله اذا جوب لبنين
على الاساس لانما اذا أحرم الارض لبنين عليها بينه موضع الاساس وطوله وعرضه وموقعه أخذ من كلام
الشامل (قوله) بعدها الا باذن) ينبغي الا أن يكون شر بكمه فلا جوع حصته منه للبناء بالاعارة أو باذنه

ان كان المراد به احد الموقوفين علمه ما لا يجاوز ظاهره ان كان هناك جهة يعمر منها الوقت كرمعوان أو يد
العملة من مال أو يد شرك الوقت مال بعض ما وقف باق فالاخبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي
في البعض اذا طلب مال البصر موافقة ما وقف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اه سم عبادته النهاية ولا
يجب أن يشاعها في القولين في غير الوقت أما هو فوجب على الشريك فيما العادة فلو قال احد الموقوفين علمه
لا غير وقال لا أعزأ خبرا لم تمنع عليها ما من ينفع من الوقت اه قال الرشدي قوله مر فوجب على
الشريك ان الوقوف عليه بقرنتها بعد أي والصورة أنه نظر لا يلحق اه وقال عرش قوله أخبر أي
والحال أن الطالب والمطالب من شتر كان في النظر ايضا لان غير الناظر لا تطلب منه العادة ولا ينفعه
فعلما به يراد من الناظر أما اذا كان لشخص شتر كفي وقوف طلب من الناظر العملة فوجب عليه العادة
بغلاف عكسه كما فاده شتر المؤلف مر كذا لمش وفهم من قوله وطلب من الناظر الخ ان غير الناظر من
ارباب الوقوف لم تمنع ان لا يجب عليه العادة وان أدى عدم عمارته الى خراب الوقت اه (قوله ويحتج الى
قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تشييد القولين) أي الجدي والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (قوله وجب
على ولي الخ) أي أما اذا كان المال بالولي المطلق فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من
شريكه ما لا تطلب عليه موافقة بظاهره وان أدى ذلك الى ضياع الوقف وما لا يعلق وأجب عن ذلك بأنه
مصلحة لها فلو تقدم مصلحة الوقف والمحمور وعليه نظر بخلاف ما طلب بعض الموقوفين علمه الوقف وتعارفت عليه
من البعض الآخر فوجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة الوقف اه عرش قول المتن (فان أراد الخ) قال
الشارح في شرح العباب قال بن المقرئ اطلق الحواي الجدار فم الخاخر بين ملكهم ما وجدوا الجدار المشترك
لكن قولهم ليس له الحق لا ياتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء اه حقا ذلك منه ما منع الا تخون
شكوه اه ويرد بان هذا التعليق بالوصول الى حقه انما هو بالنظر لا غلبا غير فليس قيدا كما هو المتقول
كما هو قول جمع أنه قد يطر يقترضه فهو واضح مدركا به الى آخر ما ينفر اجبه لكن بظاهر كلامه
في شرح الارشاد اعني ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدوا الجدار المشترك كقصر جدار الجدار المختصة
المشتركة بين صاحبها وبين صاحبها أخرى بحيث يمتثلها سم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف الجدار
المشترك فالوجه امتناع عادتها بغير اذن الآخر مر اه سم عبارة الرشدي قوله المصنف فلو أراد إعادة
منهم بمعنى خصوص الجدار فلا يجزى ذلك في الجدار ويحتملها كسبها من المقرئ في تشييد وقتله عنه
الزيادة اه وصلة عرش هذا مفر وض في الجدار فواشتركة اثنين في دارا ثم قدمت وأراد أحد ههما عادتها
بأنه نفسه فانه ممنوع من ذلك كما هو مذ كوفي في شرح الارشاد لان المقرئ انتهى يادى وسم على منهج
فلا عن مر وينبغي أن مثل الجدار المذكور ولو كان بينهم مشتركة وأراد أحد ههما عادتها به أنه نفسه
فلا يجوز اه قول المتن (لمنعم) بظاهره وان لم يسبق امتناع من الشريك كسبها في كلامه مر في قوله

ويحتج الزوكني بتفسير
القولين بطلب التصرف
فلو كان لمحمور عليه
ومصلحة العادة وجب
على ولي الموافقة اه ولا
يحتاج لذلك لان القولين في
الاخبار لحق الشريك
الآخر وهذا الجبل الولي
لحق المولى لاحق الشريك
الآخر (فان أراد) الشريك
(إعادة منهدم) باله نفسه
(لمنعم) كذا قطعوا به واطال
جمع في استحالة وانه
مختلف القواعد من غير
ضرورته العرصة مشتركة

فالاخبار بظاهره ان كان هناك جهة يعمر منها الوقت كرمعوان أو يد بالعملة من مال أو يد بذلك بشريك
الوقت مال بعض ما وقف باق فالاخبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض اذا طلب مال البصر
موافقة ما وقف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه (قول المصنف فان أراد إعادة منهدم) اه تشييد لم تمنع
قال الشارح في شرح العباب قال بن المقرئ اطلق الحواي الجدار فم الخاخر بين ملكهم ما وجدوا الجدار
المشتركة لكن قولهم ليس له الحق لا ياتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء اه حقا ذلك منه ما منع
الا تخون شكوه اه ويرد بان هذا التعليق بالوصول الى حقه انما هو بالنظر لا غلبا غير فليس قيدا كما هو
المتقول كما هو قول جمع أنه قد يطر يقترضه فهو واضح مدركا به الى آخر ما ينفر اجبه لكن بظاهر
كلامه في شرح الارشاد اعني ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدوا الجدار المشترك كقصر جدار الجدار
الخصصة المشتركة بين صاحبها وبين صاحبها أخرى بحيث يمتثلها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الجدار

وأفهم كلامنا في لكن قد مر من جملة ما ذكرنا من الامتناع والاحتمال الاعادة في الشرط بل نعلمكم القصة والزام
 العبد للتعطيل له داه مشرقا كما كان اه عس قول المتن لم يمنع لصل الى حقه مذكرا في نفرد بالامتناع
 به ونحل كلامه ما لو كان الامتناع مستتب كولو هو المتقول العبد خلافه بالبارزى لانه فرضنا وصوله الى حقه
 واتصفا به منع في الجسه ولان الباقي حقا للجل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل
 الامتناع بناءه او جرد عزمه لانه موقوف (قوله بسند) أي يستقل (قوله بها) أي العريضة (قوله فرض
 جمع ذلك الخ) عبارة المفني وصاحبها لصاحبها على الحاروي المسئلة بما اذا كان الامتناع بالبارزى وحده وحوى
 عليه البارزى وصاحبها لا توار والمقتول على المتن اه (قوله بان ذلك) أي الفرض المذكور (قوله عن
 ذلك) أي من الاشكال المذكور (قوله عليه جلا) أي من بناءه او جرد عزمه اه كدري (قوله وقد يقال الخ)
 صوابه والمفني وقضته انه اذا لم يكن له عليه بناء ولا جرد عزمه لا يكون له اعادة تمنع أن يظهر كلامهم الاطلاق وهو
 العبد وان كان مشكلا اه (قوله هذا) أي الشرط الاعادة ما لا يتصور (قوله غروره) بصيغة الامر
 وصحبه بالنسب للاحادة (قوله ملاحظهم) أي اطلاق جواز الاعادة وان لم يخص العبد بالارض ولم يكن له عليه
 حل اه كدري (قوله العريضة) صفة على العمار (قوله والا) أي وان اعادته دون سبق امتناعه (قوله ثانيا
 قدرا الخ) أو الزام العبد للتعطيل له داه مشرقا كما كان اه عس (قوله اخذ من قولهم الخ) يؤخذ منها ايضا
 أنه لو اعاد قبل امتناعه كان له نقضه ومصرح به هذا وما ذكر من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه
 مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتفهمه من صرح به لم وقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا
 المأخوذ والمأخوذ منه فانه بعد ما ذكره في كلام الروض في سئلة العلو والسفل قال ما نصوبه عما له كثير يؤخذ
 منه أنه البناء لم يتوان لم يمنع الاسفل منه ومنه الشرط في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك الوقت اه الا
 أن مريدا للشارح بجواز الاعادة بعد عدم تمكن الشرط من تلك قدر حصته بالتمتع لا الخ قال: تأمل فانه بعد
 مع ذكر المرفق قوله يحرم لها اه سر وياقوت النهاية والمفني ما وافق في شرح الروض (قوله لا يجبر
 أحدهما) أي صاحب العلو (قوله ولما العلو بناءه السفل الخ) اطلاق هذا وتقسيد الذي السفل الهدم
 يكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ الا
 أن يكون الاخذ لتلك قدرا حصصا فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويخص قوله امتناع غير الباقي
 الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه منعه المفني حيث قال: هذا كقولهم المذكور ما نصوب يؤخذ من

المشتركة كقوله امتناعا عادهما بغير إذن الآخر مر (قوله لا يفرض أن الطالب عليه جلا) قال القاضي
 أبو العباس وابن الصباغ خان قيل أساس الجدار بينهما فكيف يجوز له بناءها لانه وان يفرد بالامتناع بغير
 إذن شره فكيف كان له حقا في الجبل عليه فكان له الاعادة قال الاسنوي وكلاهما يقتضي أنه لا جرد عليه وفيه
 نظر اه وذكر الناصري في حقه عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والارتفاع
 فها عن الشرط من جلت مستوفى فان الصحيح هو ان القسم في ذلك التراضي عرضاني كمال الطولي وما
 يندفع الضرر في حاله على الاجابة على تمكن من البناء على غير ملكه يوق البناء بالأجرة في أرض الغير
 من غير اعادته وبالطولي ولا يصح هذا بعد من القواعد اه وهو صريح في أنه على كلامهم لأخره فلي تأمل
 (قوله) وأخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعادته قبل امتناعه كان له نقضه بصرح به هذا وما ذكر من
 وقف جواز الاعادة على الامتناع وانه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتفهمه من صرح به
 توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فانه بعد ما ذكره في كلام الروض في سئلة العلو
 والسفل قال ما نصوبه عما له كثير يؤخذ من قوله الخ ان لم يتوان لم يمنع الاسفل منه ومنه الشرط في
 الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقت اه الا أن مريدا للشارح بجواز الاعادة بعد عدم تمكن الشرط من
 تلك قدر حصته بالتمتع لا الخ فلي تأمل فانه بعد مع ذكر المرفق قوله يحرم لها (قوله ولما العلو بناءه
 السفل الخ) اطلاق هذا وتقسيد الذي السفل الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا

فكيف بسند أحدهما
 بها ولتوق الاشكال يفرض
 جمع ذلك فيما اذا اختص
 انفسه بالارض ولم يبالوا
 بان ذلك لانه لاف المتقول
 وأجاب آخر من بانه لا يختص
 عن ذلك لا يفرض ان
 للطالب عليه جلا وكسور
 به العقول وغيره وقد يقال
 كيجوز له ذلك لا يفرض
 الجبل عليه غروره لانه يفرض
 آخر توقف على البناء
 ككونه سارقه مثلا فلا
 فرق بين فرض وغرض
 على أنه قد توجه الخلاف
 بان امتناع من لعمارة
 بالة تقصوا القصة تصاد
 منه فمكن شره من
 الامتناع بالضرر وفعله
 توقف جواز الاعادة على
 امتناع الشرط معها والا
 فالشرط تلك قدر حصته
 منه بالتمتع اخذ من قولهم
 في دار الجوارح واصلها
 لا حق وانهدمت لا يجبر
 أحدهما الآخر ولذا
 الصواب بناءه السفل على
 ويكون ملكه بغير ماس
 فله هذه ولما السفل
 السكن في الملاكات العريضة

ملكه هدمه ان بني قبل امتناعه من ان بني الاعلى علم امتنع هدم الاسفل السفل لكن له ملكه بقتنه اما اذا بني الب بعد امتناعه فليس للاسفل تلكه ولا هدمه مالم يعلقا التفسير اه فامتناع غير الباني يجوز الاعداد وامتاع من الهدم والتملك وعدم منحهم ولو يجوز لهم (او يكون للمعاد) بانه نفسه ملكه يضع عليه امناه (٢١٨) ريقضه اذا شاء ان يملكه لا تملكه ولا حق لغيره فيمن ثل هو كان للممتنع عليه حل خير الباني بين عنيكم ونقضه

هكذا ان له البناء ما به نفسه وان لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشرع في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله هدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أي صاحب الملو (قوله) أي الاسفل (قوله مطلقا) أي بني الاعلى علمه امل (قوله وعدمه) أي عدم امتناعه (قوله لهم) أي لا اعدوه (قوله لهم) أي لا هدمهم وانما كان قول المتن (ونقضه اذا شاء) ظاهر اطلاقه انه لا يلزم الجدار على الاسفل لشيء يكتفي بحل خلافه حيث كان الاسفل يقابل باجر وهو الظاهر الذي ينبغي اعتباره اه عش وفيه قال الاسفل وكلاهما يقضي انه لا آخره عليه وفيه نظر اه وذكر الناصر عن السبكي كلاما محصاه استشكل الجواز الا انفراد بالاعداد والانتفاع فهو اعلى الشرع يلزم بجلته قوله فان الصحيح حريان نفسه في ذلك بالتراضي عرضا في كل العلول وهاهنا يدفع الضرر الى الاجبار على عنيكم من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا حرج في ارض الغير من غير اعراضه ولا يبرأ ولا يمس هذا بعد من اتوا صده هو صريح في انه على كلامهم لا آخره فلتأمل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا في المتن (قوله غير الباني) كذا في الروض أي والمغني اه سم (قوله لشارع) تبعه مر اه سم بجازة للسيد عر قوله لموقع لشيء حرفة لان كان الشارع المذكور نعت من نقضه اذا شاء فهو مخالف لصرح المنقول وان لم يمتنع فلا منافاة بين قوله بيقام حقه كان بين القول بالخير ولو ذابح بينهما صاحب النهاية فلتأمل اه (قوله وقد سئل) أي التفسير المذكور (قوله على ذلك) أي على نقضه اه ذاه (قوله فيضه) أي الباني (قوله وحيتذ) أي حين اذ امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزم ما بينه) ولو عر الباني والهرم لم يمتنع شر يكمن الانتفاع بالمال ليس في الزرع وغيره وله منعم من الانتفاع بالعلول والاولى التي احدثه مغني ونهاية قال عش قوله مر لم يمتنع شر يكما عر أي للباني نقض البناء لانه ملكه كان آخر ما صرح في الجدار اه قول المتن (فلا ترومعه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في الطلب انه المفهوم من كلامهم بلائش نهاية ومعنى قال عش قوله مر وافهم كلامه أي قوله وان اذ اعداده الخ وقوله مر جواز الاقدام الخ فلا يمتنع اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أي على ما في المتن (قوله بين هذا) أي عدم جواز الاعداد الخ نقض المشترك عند امتناع شر يكمنها (قوله معه) يعني بالنقض المشترك (قوله يجوز) من الخويز (له) أي لشر بلك (البناء) أي بانه لنفسه (في العرصه) أي المشتركة (قوله بان تلك) أي الاعداد في بصره (قوله فهاهنا) أي الخ شربان (قوله وهما الخ) أي الاعداد هاهنا فهاهنا تقوى شالخ اه كردي (قوله وهما تقوى) يعني قد توقف في كون البناء بالاش المشتركة تقوى بنا لها بل هو انتفاع بها وتقوى انتفعتا الاخير اه بصري وقد يدفع التوقف بقره من استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ المتبادر) جوعه المعلومين معاه (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال في النهاية والمغني اذ قوله وهذا الى وحيتذ (قوله بنقضه) أي المشترك نهاية ومعنى (قوله فاذا كان) أي الجدار اه سم (قوله وشروطه) أي شرط الآخر للمعد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والتعريف لا تحركون الاول فقد علمه لظهور رجوعه على المعلومين ايضا (قوله او العرصه الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أي المعيد (قوله لتأذي ذلك) أي النقص في الصور والاولى والعرصه في الثانية وهما معاه في الثالثة (قوله بين الامتناع وعدمه) فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ الآن يكون الاخذ لتلك قدر الحصصه فقط دون توقف جواز الاعداد على الامتناع ويخص قوله فامتناع غير الباني بالغيره ولهم المذكور (قول المصنف) ويكون المعامله (قوله وطاهر مما عر انه ليس له منع شر يكمنه ولا الاجنبى من الاستناد اليه) (قوله غير الباني) كذا في الروض (قوله لشارع) تبعه مر (قوله فاذا كان) أي الجدار بينهما (قوله

لبيدها ويعود حقه خلافا لما وقسم لشارع من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بان الممتنع قد وافقه على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من اعداده فضرر به هدمه وحيتذ فينبغي اجبارهما هنا دفع ذلك الضرر الثاني عنه (ولو قال لا تحركا) تنقضه وان عر ملك حقل لم يلزم ما بينه على الجسد بديلا كما يلزم ما بينه اعدا العمارة (وان اراد اعداده بنقضه) بفساد النون ونحوها (المشترك فلا ترومعه) كساو الاصابان المشتركة وقيل لا وأطال جمع في الانتصار وانه المنقول ويصرف على الاولين هذا وبما حان الامتناع من الاعداد مع يجوز له البناء في العرصه بان تلك فيها تقوى منفعه لا غير وهما تقوى من فسوخ عر مالم يساخعنا (ولو تعاونوا) بينهما او باجره خرجاهما بحسب ملكهما (على اعداده بنقضه) عدم مشترك كان ولا يصح هنا شرط زائد فلا حرج على هاهنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفراد أحدهما) باعداده بنقضه (وشرط له الآخر)

الاذنه (زاد) تكون في مقابلة عله في نصب الآخر (جازو كاستيفاء مقابلة عله في نصب الآخر) فاذا كان بينهما نصين بشرطه سدس النقص أي قدوس حصصا او العرصه أو سدسهما كله فانا ذلك نعم بشرط أن يشترط له ما ذكره لا بعد البناء لان الاعيان لا تجوز ويجوز أن يعمدها له لنفسه ليكون للآخر

في أعينهم (الخ) أي في الآلة التي أعيد بها الجدار (قوله زيادة) أي من العرصة (قوله كان له الخ) أي
 للعرصة (قوله بين يمينه واجارة) قدس العرصة في مقابلة ثلث آله ومقابلته عليه غنا
 وأجرة (هـ) سم (قوله وسم) أي في باب البسج (قوله ووجدت) أي حين إذ جع بين البسج والجار (قوله
 فينظر الخ) أي فيمألوا أعلامه بالة لنفسه الخ (هـ) ع (قوله ولو قال لا جني الخ) في مالم يكن ثم آله
 معن لا لهما واقصر على قوله عرداوي ليرجع على والظاهر المصنوع يكون وكذا في سورة الآلة على
 ذم تلك آله سدد (قوله ليرجع على) أي بين الآلات (هـ) ع (قوله لم يرجع) أي لأن آله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباد لا آله يفتعل
 ملكه فله قاهها أو بهما من مالك الأرض انتهى (هـ) سم (قوله تعذر البسج) استشكل بسم على جع تعذر
 البسج عندهم تعذره فمألوا عاد الجار أحدا لما كان بالة نفسه شرط له الاسترخاء في الجدار حيث
 وماك آله لا يعيد ويكن الجواب بأنه في مسئلة الجدار انما مع العلم بالآلة ومقتل الجدران كما في (الخ) وفي
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلا علة لأن قوله عرداوي بالة لتعذر معرفته وصف البسج مع فالتأتان
 ووهذا ولا سافاة بين هذا وإذا كرفي القرض من ان عرداوي ليرجع على فرض حكمي الماصر فعلى
 العمولة فيرجع به لأن ما ذكر الآلة فيمأل الجار والذي يرجع عليه هو ما صرفه القاهة كانهم وكذا في
 القبض وماه الآلة في غير المالك (هـ) ع (قوله رجعية) هذا مع قوله الآله في يني في التفتيد به يجمع
 بين الرجوع بما صرفه على الأجره وبين أجرة عمله كاستجاره الإجراء لكن قد عني قوله أنه عمل طامع به
 لا طمع عن عمد كرش في مقابلة عمله (هـ) سم عبارة السديد وقوله وينبغي أن في انما يتبعان كان ثم رتبة
 على أورد ذلك كون الخطاب بينا أوجه أو مشهورا وبإشارة العمارة للناس بأجرة يتخلف رجل وجه
 لأعاده به مثل ذلك فانما يتدبر من قوله ليرجع على الرجوع بما صرفه فقط فلنأمل (هـ) (قوله على أجرة
 الماه) ومنه: الصلح على أجرة من مال غيره (هـ) ع (قوله أي ما الماطر) إلى قوله ثم في النهاية والغني
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالخارج هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذي صالحه بالفعل على ذلك (قوله أو
 ما الماطر الخ) عطف على ما الماطر (قوله من أرضه) أي الجار (الخ) (قوله من أرضه) أي المصالح (قوله ثم من مال الجري
 الخ) قال في الرض وشرحوه ما صالحه غيره بما ليجري ثم إلى أرضه فهو تجليله أي المصالح مكان النهر
 بخلاف الصلح على أجرة الماه على السقف ومن فتح باب إلى دار الجار فانه يصح وليس تجليله من السقف
 والجار كذا وظهر ثم كما على الفرق بين المالك في المصالح عن فتح باب في السكنى بين عدمه في
 الأخير ثم من قال وشرحي حق أجرة النهر فهما أي في السقف والجار كشرى - في البناء عليمهما في أن
 العقد ليس بعاما محضا ولا بلو مختصة بل فيمأل يتبع ببيع واجارة قال في شرحه تعبيرة النهر تجوز لأن أجرة
 ما لا يأتي في السقف ولو قال هذا أي في الأرض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به مال الجري في
 المصالح على أجرة وما لا يحصل به ذلك وبيان أن العلم على أجرة الماه على السقف قد يكون في مشو ببيع
 واجارة وكذا الشرح لا يتقيد بالآلة لأن قوله هنا من مال الجري الخ انما ينسب مسئلة أجرة الماه والنهر والذين
 في الأرض كاهو ظاهر وقوله الآله فيكون في معنى الجار قد فهم أنه لا يكون إلا الجار فانه راجع لهذا أيضا

بين يمينه واجارة) قدس العرصة في مقابلة ثلث آله ومقابلته عليه غنا وأجرة (قوله لم يرجع) أي لأن آله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها في دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال في العباد لا آله يفتعل
 ملكه فله قاهها أو بهما من مالك الأرض انتهى (هـ) سم (قوله تعذر البسج) لم يتعذر وفي هذا يجمع الخ (قوله
 رجعية) هذا مع قوله الآله في يني في التفتيد به يجمع بين الرجوع عما صرفه على الأجره وبين أجرة عمله
 كاستجاره الإجراء لكن قد عني قوله أنه عمل طامع به لا طمع عن عمد كرش في مقابلة عمله (قوله ثم من مال الجري
 الخ) قال في الرض وشرحوه ما صالحه غيره بما ليجري ثم إلى أرضه فهو تجليله أي المصالح مكان النهر
 بخلاف الصلح على أجرة الماه على السقف ومن فتح باب إلى دار الجار فانه يصح وليس تجليله من السقف
 والجار كذا وظهر ثم كما على الفرق بين المالك في المصالح عن فتح باب في السكنى بين عدمه في
 الأخير ثم من قال وشرحي حق أجرة النهر فهما أي في السقف والجار كشرى - في البناء عليمهما في أن
 العقد ليس بعاما محضا ولا بلو مختصة بل فيمأل يتبع ببيع واجارة قال في شرحه تعبيرة النهر تجوز لأن أجرة
 ما لا يأتي في السقف ولو قال هذا أي في الأرض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به مال الجري في
 المصالح على أجرة وما لا يحصل به ذلك وبيان أن العلم على أجرة الماه على السقف قد يكون في مشو ببيع
 واجارة وكذا الشرح لا يتقيد بالآلة لأن قوله هنا من مال الجري الخ انما ينسب مسئلة أجرة الماه والنهر والذين
 في الأرض كاهو ظاهر وقوله الآله فيكون في معنى الجار قد فهم أنه لا يكون إلا الجار فانه راجع لهذا أيضا

فمأل أعيد بها جزو بشرط
 له الخ ويزيد فيكون
 مقابلة آله مع زمين آله
 فاذا شرط له سدس العرصة
 في مقابلة عمله وثلاث آله
 كان له ثلثاهما وفي هذا
 جمع بين يمينه واجارة وسم
 جوازه ووجدت في شرط
 العلم بالآلة وصلة الجدار
 ولو قال لا جني عرداوي
 بالة لتعذر الرجوع على لم
 يرجع لتعذر البسج أو
 بالة ليرجع على بما
 صرفه يجمع به كاتفق على
 زوجه وأغلاي وينبغي
 أنه مثل أجرة عمله في
 الموزون لأنه على طامعا
 (ويجوز أن يبالغ) جارة
 (على أجرة الماه) أي ما
 الماطر من سطحه إلى سطحه
 لينزل إلى العري في مثلا
 بشرط أن لا يكون بمسح
 الطريق غير سطح الجار أو
 ما النهر أو العين ليجري
 من أرضه إلى أرضه من
 ملك الجري أي جري قسما
 شاء وكذا أن ملكه في حق
 الأجره فقط لكن

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما أنه راجع لقوله والقائه الثلج في ملكه على مال وما أوهم في هذا موافق لظاهر قول الرض فرغ المصالح من قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير باجازه بشرطه اه لكن في شرحه حجب ذلك ما منه القياس ان يقال تعديده شائبة ببيع واجازه أو يقال يبيع بشرطه أو اجازته بشرطها اه وليس في هذا تعرض للمعنى وعلمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا يجوز على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) أي المصالح معه اه معني (قوله فيصير) أي الصلح على اجراء المصالح والقائه الثلج (بلفظها) أي الاجازة أي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما يأتي (قوله بقدر ذلك) أي المصالح الثلج (قوله) ويشترط الى الفرع في المعنى الاقوله والجري بعينه وقوله وماه نحو الى الجبل (قوله الذي الخ) تضمنه ان السطوح مفردة كالسطح اه بصري (قوله يجري عليه) أي بمنه أي أو يلقى منه الثلج وانما ذكره ليعلم من الاول اه كرى عبارة ما في غيري ويشترط معرفة السطح الذي يجري منه الماء سواء كان يندفع أو اجازته اه (قوله والجري الخ) لعل المراد به نحو المزاب لانه اذا احتلر ان تقاعه مثلاً يفرق الماء بقوة فحصل انطلق في السطوح الاسفل (قوله بصري) أي السطوح (قوله الذي يجري الخ) أي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الفسالة) أي الغلب أو الاواني (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقاً للعنعج (قوله بمال) أي وما يملكه فهو مبيع ويكون اجازته لا ارض التي تصل اليها الماء وسيأتي كلامه اه عش (قوله على احوالها) الاولى اجازة أي ماء الفسالة (قوله وماه نحو النهر الخ) عطف على ماء الفسالة أي فلا يجوز الصلح على اجراءه لعدم الحاجة لبيع ما فيه من الضر والظاهر (قوله من سطح الى سطح) تضمنه اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم من الحاجة الخ) أي وماه لاطر وان كان يجوز الا انه تدعى الحاجة ليعرف عقد جواز الصلح كما هو اه رشدي (قوله وان اطلال البقي الخ) وفي النهاية ما مله الجع يحتمل كلام الشافعي على ان اطلال بين قدر ما يصح خلافه قول البلقيني بالصحة فيما اذا بين قدر الجاري اذا كان على السطح وموضع الجري بان اذا كان على الارض اه فليو في عبارة الرشدي قوله مر واعترضه البلقيني الخ هذا في الحقيقة تعييد كلام الشافعي لا اعتراض اذ كلامهما مغر وض في الماء الجبل الذي هو الغالب كما صرح به تعليقه على الارض فما جاز بان على الغالب اه (قوله في ذلك) أي في ماء الفسالة الخ معني ونهايه (قوله فلا يجوز الخ) أي الصلح عليه عال وفاقاً لنهايه والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وبسبب الخ فيه عدل ان فيه تقديم معمول الجواب على ادائه الشرط فلا يحذف قوله ان كان او ابدل اذ الشرط بالاول سلم عبارة ما في غيري ثم ان عقد على الاول أي اجراء الماء بصفة الاجازة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طوره ويجوز عقد مقدار المدة ان كانت الاجازة مقدرة عليها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهي واصصة (قوله ان كان الخ) أي ان الاذن ملائسا (بصفة الخ) ملائسة السككي بغير تميز (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العبارة الى بيان لانه بر جمع

السقف والدار كجواهر ظهر ثم تركها على الفرق بين الملك في الاول وفيه ما لو صلح عن فتح باب في السكتو بين صلح في الاخير ثم قال ويشترط حق اجراء النهر فيهما أي في السقف والدار كسكني حق البناء علم ما في ان العقد ليس بما مضى ولا يكون متعديلاً فيه شائبة ببيع واجازة قال في شرحه في غيري بالتميز يجوز لان اجراء ما مله ياتي في السقف ولو قال فيها أي في الارض لسلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل بملك الجري في المصالح على الاجراء وما لا يحصل به ذلك ويؤيد ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب ببيع واجرازه كلام الشارح لا يصدق ذلك لان قوله هنا من ملك الجري الخ انما يناسب سببه اجراءه النهر والعين في الارض كجواهر ظهر وقوله الا ان يكون في معنى الاجازة قد فهم انه لا يكون الاجازة فانه راجع لهذا اصاب دليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما أنه راجع لقوله والقائه الثلج في ملكه على مال وما أوهم في هذا موافق لظاهر قول الرض فرغ المصالح من قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير باجازه بشرطه اه لكن في شرحه حجب ذلك ما منه القياس ان يقال تعديده شائبة ببيع واجازته أو يقال يبيع بشرطه

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بشرط أو مقدار فلا يتعداه (والقائه الثلج) من سطوحه (في ملكه) غير السطح (على مال) ذكره في معنى الاجازة فيصير بلفظها ويغتر الجبل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح التي يجري عليها الماء والجري به منه لان ماء لاطر يمل بصنوه ويكثر بكموه والذي يجري اليه هو موضع فانه فلا يصح الاقتبال الماء وخرج بما لا يلزمه الفسالة فلا يجوز الصلح على اجراءها بمال في ارض أو سطح وماه نحو النهر من سطح الى سطح الجبل بذلك مع عدم من الحاجة اليه وان اطلال البلقيني في النزاع في ذلك ولشماو خلافه وبقوله غير السطح القائه الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة لبيع ما فيه من الضر والظاهر وفيه اذا اذن في اجراء الماء في ارضه جاز بان كان بصفة عقد اجازة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

(قوله فبا) أي في الأرض الموقوفة والمستباحة معروضا نهاية (قوله لانه) أي المصالح (قوله لا عليك أحداث جرح) كأنه مستتر به إذا أذن المالك في ذلك أي أكل ما استوحله الأرض يتوقف على الجفر فلا يرجع إليه ردي (قوله باعدار الخ) يظهر أن بيعها ليس بقصد وانما المدا على بيع العروة (قوله فالمشترى) أي العروة (قوله لانه) أي من مشترى البنا (قوله لانه) أي من البيع وكذا ضمير مستند وكان واشترى ذلك (قوله بخلاف ما إذا كان سابقا الخ) حلله ما إذا جهل مستند السبق قياس نظائرهم فلا يرجع (قوله لانه) أي السبق (قوله المشتري) ثابت فاعل فيمنع (قوله غير ونال أملاكهم) أي على سبيل الاستحقاق اه سيدع (قوله لانه) أي على القرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من خبره والنسب (قوله عليه منه ذاته) نعم شاهد (قوله لانه) أي بعدم الزوم (قوله في ذلك لغير خبران) (قوله يردى الخ) خبران لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل أن الأول نعم للغير وق أو بدل من هنا (قوله لان العر وق الخ) هذا الفرق على فرض تسليبه انما يظهر بالنسبة الى قوله انه ان يمتنع الى الابد بالنسبة سابقا له (قوله ولو شرحت) الى قوله خلافا في الغنى الاوله أو ما يستحق أن أجبره في انتهائه الاوله بناء له أجبره (قوله أو لحداد الخ) ومنه على حداد بعض أهل السكنة بالنسبة إليها فغير مالك الحداد هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الحداد وبين الهادم اه عرش (قوله الى هواه مشترك) بالإضافة وتركها عبارة المعنى والنهاية الى هواه ملكه انما يخصر أو ما مشترك اه (قوله الى هواه مشترك) بدلا من يؤخذ من حكم المختص بالادوية ينبغي أن يظهر فمما أذن الجار أو الشر بلف في خمسة الاغصان في الهواء المختص أو ما مشترك حتى انشتر ثم أراد الرجوع فهل يأتي فيه نظير ما يأتي في العارية من التغير حتى يمنع القطع في موهو الشر بل الظاهر نعم فلم يظهر نفس خلافا في ما يأتي هنا الحقيقة بالاجرة متناهية في الهواء المبرور في حق الشرية ان ذلك بالحق يقتضي ان يمنع من مانع شرعي وفي الجار هو والقطع وغرم الارش فاصبر اه سيدع (قوله أو ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لوجهه عبارة استبدع الاستيتم الوصف والاحتقان المناسب مع ما على قوله أو ما يستحق الخ (قوله متفق) أي عطف (قوله بناء على الخ) الظاهر كافي النهاية أنه كذلك وان قال انه لا يخاف من ان هذا من حيث شغل الهواء اعلا في استحق منفعة يتناول دخل شخص العار أو غيره فان الظاهر ان المستاجر منعه مطلقا وان أدى الى دفعه ما يدفع المائل اه سيدع عبارة النهاية وقول الاذعان استحق منفعة مالك وصيئا وقف أو جارة كالك العين في ذلك صحيح وليس منبذ على أن لا يملك اللغة بخاصه كالإيجي على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الاغصان بحال لانه احتياض من مجرد أن لا يبنى عليه أولم يتعرض البناء عليه لكن للمشترى أن ينتفع بما عدا من مكث وشجرة كما صرح به السبكي

بمعالمه ودي اه فان قوله أولم يتعرض للبناء الخ كما صرح في أنه عدم التقيد بالبناء لا عليك عنوان يدل على قوله لكن للمشترى الخ الخ لولا ما أتى بالبناء أيضا لكان الام لا يفرق بان تخصص البيع بغيره والزم قرينة على عدم ارادة العين (قوله أو ما يستحق جاره منفعة) استحقاقه جاره المنفعة متصادق بملكه العين أيضا من غير ضرورة فهو والحكم فيه صحيح أيضا فلم ينفذ قوله بناء على حتى لا يخرج من عاروه مالك العين الجدة كور في كلامهم وفي شرحه مر وقول الاذعان استحق منفعة مالك وصيئا وقف أو جارة كالك العين في ذلك صحيح وليس منبذ على انما اللغة بتخميم كالإيجي على المتأمل ولا يصح الصلح على ابقاء الاغصان بحال لانه احتياض من مجرد ما يجر دالهواء ولا يبن اعتمادا على جدار مادامت طيقا انتشار العر وق وميل الجدار للاغصان فما قرر وما يثبت بالعر وق المنتشرة لما كالك الام لا الأرض التي هي فيها وحسب قولهمو القطع بنفسه لم يكن له آخره أي على القطع وعبار شرح الر وق ض في المطلب وليس له اذا اقول القطع والهدم بنفسه طلب أو على ذلك له وقوله الا ان حكم الخ كذا في العباب وغيره وكتب شعبنا الشهاب الرمي بخلق هلم شرح الر وق وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجرة بغير ذلك كما بالنشر في دفع ولا وجه لوجوبه بغير ذلك فليست ان الشرع كما به وان لم يحكم كما به ثم رأيت مر استكم ذلك ومالك في جله

فيها محفورة لانه لا يملك أحداث حفر فيها (قوله قرح) باعدار باعصب ما يباع في العروة تبعتها باع العروة فلم ترقى منعه من ان كان مستندا اجتماعهما في ذلك البائع بخلاف ما إذا كان سابقا له الى الاجتماع لانه وجب كونه ذلك من حفرق الجار فيه من الشكوى من المنع ولو كان جماعة يترى الى أملاكهم في وسع مالك ان يفسد فلو كان منه ان يترى لهم يحقهم وشهد عليه به لزم ذلك وله أن يتنحى حتى يبرأ منه شرهم خوفا من أن ينكره والمشاركه تنسكا بأن يدهم باقية على الجار و فيه وانما يلزم مدنا شاهد طلبه من ذاته كظهوره لان الطرق هنا في ملك الغير مؤدى الى كاره غالب باختلاف الدين ولو توجب اخصان أو عسر وق شجرة اموال جداره الى الهواء مشترك بينه وبين جاره أو ما يستحق جاره منفعة بناء على انه يحتاضم وسبيل ما ياتي في الانطوة

وان رضى مالك العين اجبر على نحو ما علمته فان امتنع ولم يكن نحو ما علمه قطع له ماله بلاذن حكم خلافا لان الرقة ولو اؤدعتها
تأولها قوت لم يضمنها على ما قاله البغوي وبتعين حله على ما اذا لم يقصر كان عرضت (٢٢٣) ربح او اثمها بالملكه قطرها ولو اختلفا

في ممر وميراث ونحوها
وتعويضها في ملك الغير او
اعادة او اجارة او بيع موقوف
فان علم ابناءه حدونه في
ملكه مصدق الملك انه
لاحق لانه خرف في ذلك ولا
صدق به يستحق ذلك
وكلام البغوي الموهوم
خلاف ذلك من الملائن
تصدق الملك حله الاذرى
على ما اذا علم حدونه في زمن
ملكه هذا الملك ولو تنازعا
جدارا بين ملكهما فان
انصل بينهما أحدهما بحيث
يعلم انهما بالافتقار زعم
كسرها لان حيث لا تصاف
الاولى لانه ظن من كونها
معصومة له لم لا يثبت
وبرض كونها معصومة
لحيث لا يتعين الكسران
الجهة التي تصاف بها حيث
لا يشترط ذكر جزأها على
انها قد تصنف للمعز (ربنا
مع) بان يحد من بعض ابناء
كل منهما في الآخر جزأه
لا طرافه لا يمكن الاحداث
فيها بنزع لبننة وادراج
آخرى او لكن عليه عقد
أميل من مسددا ارتفاعه
من الارض فالى التنبيه
واقترع المستنفذ في حصه
وكذا لو كان سينا على
قربع أحدهما او سكة
وطرفه دون الآخر ومثل
ذلك ما لو كان سينا على

الهما ولا عن اعتباره على جدارهما مدام طرقتا انتشارا العر وقوسيل الجدران كالغصان فيما تقرر وما
ينبت بالعرق المنتشر فلما لهما الا انك لا الأرض لقي بها اه (قوله على أنه) اى مستحق المنفعة فقط
(قوله وان رضى مالك العين) اى فقط غاية لقوله ايجبر ما تنسبه الى قوله او ما يستحق الخ (قوله ايجبر) جواب
لو (قوله ولو بلاذن حكم) معتد اه عش (قوله ولو اؤدعت الى قوله ولو اختلفا في النهاية) (قوله وبتعين
حله الخ) معتد اه عش عبارة السيد عرجى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبق معناه ارتفاع ملكها
بالغصان المقطوع على اختلاف الاحراق اه (قوله حله الاذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح مر
أى والمغنى تصديق الملك بتعاليق البغوي اه عش (قوله هذا الملك) أى لومورته كالمصرح عش (قوله
بان دسئل) الى قوله قال في النهاية والى الترتيب المغنى (قوله بعض لبن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات
أجدار المتنازع عليه في جداره الخاص ونصف لبنات من جداره الخاص في المتنازع عليه يظهر ذلك في الزاوية
ولا يحصل الجحان بان يوجد ذلك في سوا موضع معطوفة من طرف الجدار لا يمكن الخ اه (قوله بغير عينة) أى
ونحوها اه نهاية (قوله لغيره) وايلا طرافه) ظاهره يقتضى أنه لا اعتدابه فيها لو كان في جمعها ونحوه
يعلم من جملة الروضة اه سيد عرجى وقد منع دورى الاقتضاء بان الغالب في الجميع المعترف اذ لا جالس
لا الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جسم انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في جداره الآخر فجميع انصاف
لبنات طرف الجدار الاخرين كل جدار لا يكتفي ببعض لبنات في طرف أو أكثر اه (قوله او كان عليه) أى
على الجدار المتنازع فيه (قوله أميل) بصفتها فاضى (قوله وسكها الخ) بان كان بينهما القربى فواضع وان كان
المراد بالربح سمي آخر فليبين غيرا في عبارة المغنى ما نصه ولو كان الجدار سينا على قربع أحد الملكين
رائدا أو انصافا بالنسبة الى الملك الآخر فهو كمثل جدار أحدهما اتصالا لا يمكن اسدائنا كرفى التنبيه
وأقره المصنف في تصحيه اه وهو يدل لا احتمال الاول اه بصرى (قوله وكذا) الى قوله ومثل الخ معقول
قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور الى المتن (قوله مالو كان الخ) اى المتنازع في عبارة المغنى عطف على
قوله دخل الجدارين الجدار على خشة طرفه اى ملكه وليس من حيث الخ الى آخر اه قوله المتن (قوله انه) اى
من ذلك الموضع السؤال عنه من أن خلافه بان من داخل معصوم يعطى بانها متصل ببيت يجزى وللمعصوم فاذى
من صاحب البيت أن هذا البناء موضوع عرق وهو قد يرد به علامت تشهر بكونه من البيت وادى ظاهر المسجد
أن هذا باعلى الخلو من المسجد فكذلك باب الخلو من المسجد يدل على أنها متصلة ببيتها فذلك ما قلناه من جهة
الاعتكاف بانها وحدهم فقتضى بأنها المسجد تبعها للهرافلا يجوز البناء فيه - فكون الواقع وقف الخلو قد دون
ما علمه الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعها لهما بعد من اه عش عبارة المغنى فله البداهة وعلى الخشية
المذكورة اه (قوله لظهور ر) الى قول المتن فاذى في النهاية والمغنى (قوله كلنا اتصال الخ) عبارة المغنى بان
كان منفصل من جدارهما أو متصلا بهما اتصالا يمكن احداثه ولا يجر اتصالا أحدهما اتصالا لا يمكن
احداثه بان وجد الاتصال في بعضه أو أميل الازج الذى عليه يدلون تقاعدهم بنى الجدار على خشة طرفه فاضى
ملكهما اه (قوله سواء) اى فى إمكان الاحداث بعده (قوله اى لكل منهما الخ) أشار بذكر الدالى
أنه لا يتحقق ملكه لما لم يبق فيه ما يعلم المرج فلو قلنا لم أحدهما سينا سله وحكمه كمثل عليه قوله
فان أقام الخ او أقام غيره هماه ينفق كذلك اه عش قال المغنى أقامه كلامه أنه لا يحصل الترجيع بالفتش
بظاهر الجدار كالصور والكتابات المقترضة من جدار أو جداره ولا يتوجه البناء وهو جعل احدهما ونحوها
كل بينى لبناته مقطوعة يجعل لاطراف الصالح الى الجانب ومواضع الكسر الى جانب ولا يعقد القطع وهو
على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفرغ (قوله المصنف فلها) أى الذين يدلون مقابلته لقوله فله

خشة طرفها في بناء أحدهما فقط (قوله الد) اقلوه واماره الملك ذلك فصله يحكم بالجار المار بغيره بغيره (والى) بمنزل كذلك كان
اتصل بمسار أو بأحد هما اتصالا لا يمكن انصافه ولا تغسل غنما (فلها) أى لكل منهما اليد عليه كإعادة قول له ليه فهو فى أيهما (فان أقام
أحد هامينة) أنه

حل ذلك في شبهه الجرد ويحوم أو علم بر هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية في
الاشارة فلا يغير بأسباب ضعفة معظم القصص التي رتبة كالخصص والترويق أو زاد النهاية على قاعلي
النقص ولا طاقا ولا يحول بي بي الحماي الجدار اه قال عش ونهاى الطاقا كما يعرف الآن بالنصف
ومثلها الزوف المسجرتان كان ذلك في موضع حرج عاده بأنه انما يفعل ذلك صاحب الجدار لخصص به
أمنه في مشركه اه (قوله قضيه) به أي بالجدار لان البينة تقسم على اليد تكون الفرصة تبعاً لها
ومعنى قال الرشدي الظاهر أن مراده مر بالمرصتا يعمل الجدار من الأرض وهو الأس اه (قوله على
النصف الذي لم) عبارة بالنفي أي حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي يدعيه وأنه يستحق النصف
الذي يدعيه صاحبه اه وإذا النهاية ولابد أن يفهم من بينه النفي والأثبات كما فسرناه كلام المصنف اه وظاهر
كلام الأشاره هنا أنه يحلف على النفي فقط وأبقى كلامه بعدما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيما قدما
اه عش (قوله ونكل الآخر) سواء أنكل عن عين الأثبات أم النفي أم بينهما أه نهاية (قوله بالبيع) إلى
قوله وبحث في النفي وإلى النفي في النهاية لا قوله بأن يحلف إلى بحث (قوله في نفسه) بين جميعهما (المع) بمقتد
اه عش (قوله في نفسه) نقش إلى المتن تقدم عن النهاية والمخفى مثله قول المتن (لم) برج) أي لم برج صاحب
الملك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا وهو في خاصه صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا ينعوا احد
منهما وأكل منسما بينه على يد موع تصديق لا وقوع جرد عدى الشركة والأختصاص لا احتمال أنها
وضعت بحث اه عش (قوله لآنها) أسباب (المع) ولان الجرد عثب الاستعقاق تنازع عثباً بينهما (قوله فان ثبت
لأحدهما لم) يتزع و ينفى أو جعل بينهما كظهر وبالحال فالجرد في هذا شأن يقتضي باسحقاقه أبداً
وامتناع القلع من الأرض سواء قضى بالجدار لغير صاحبه الجرد أو لهما وحيثما لحاصل أنه إن جعل حال
الجرد قضى باسحقاقه وضمه أبداً وامتناع القلع بالأرض سواء كانت لأحدهما أو لشركه وإن علم كيفية
وضعها لم يمتنعها حتى لو علم أن وضعها بطريق العار به خير المالكين قلها بالأرض ولا يقام بالأحرار
كل مال الكما أحيثما كان شر كما امتنع القلع بالأرض سم على عرج اه رشدي (قوله وان وجدنا) المعقول

البد (قوله فان ثبت لأحدهما لم) يتزع و ينفى أن يقال أو جعل بينهما كظهر وبالحال فالجرد في هذا شأن يقتضي باسحقاقه أبداً
وامتناع القلع من الأرض سواء قضى بالجدار لغير صاحبه الجرد أو لهما وحيثما لحاصل أنه إن جعل حال
الجرد قضى باسحقاقه وضمه أبداً وامتناع القلع بالأرض سواء كانت لأحدهما أو لشركه وإن علم كيفية
وضعها لم يمتنعها حتى لو علم أن وضعها بطريق العار به خير المالكين قلها بالأرض ولا يقام بالأحرار
كل مال الكما أحيثما كان شر كما امتنع القلع بالأرض سم على عرج اه رشدي (قوله وان وجدنا) المعقول

فالتأخر أنه وضع حق فلا ينقض وبقي له باستحقاقه ما لم يمتدح لوسط الجدار وأبعد أعين وليس ملكه بقية إلا أن يستمدح اه فقول
 الفرواني ينزل على الأعداء لها أضيق الأسباب فليسا ملكا قطعا لها الأرض أو يثبتها بالاحتضار ضعف كالأثر اله جمع تأخر أن يرى أن يحق
 في المطلب وأقرب به أبو زرعة كالبغوي لما نقله لصرح كلامهم الذي كونه وقوم فرق بينهما ليس في محله كقولنا ظاهر باقن تأمل وعلى الأول
 الوجه أنه لا ينزل على خصوص الجوار لأن الأصل عدم العوض ثم رأيت بعضهم صرح (٢٢٥) بأنه لا جارة وعليه فلو تنازعا على بحري ما وسكنا

بأنه بحق لازم فهل يحل
 ذلك الحق لا زعم مقتضاها
 لملك فله أن يحقه ولا
 لأنه يبقى في الحق لازم
 ملك المنفعة مؤبد دون
 العين كل يحمل الواجب
 الثاني شرأبت بعض المحققين
 قال الظاهر أنه كبيع حق
 البناء فلا يملك العقب ولا
 يزيد على المأمل المأتم
 انصرا على أحدهما
 الحق لازم وهو المهور
 من حال استحقاقه استقر
 في ملكنا فغير ما لو غيره
 فليس عليه ولا يعدلنا
 فوزه أو دونه للأخص
 اه (والسقف بن عابو)
 أي الشخص (وسفل غيره
 كسدر بن مالكين فظهر
 أعين أحداثه بعد العار)
 لا مكان ثقب وسط الجدار
 ووضع فجوع فهو موضع
 عليها نحو أواح فيصير
 البيت الواحد بينين
 (فيكون) السقف (في
 يدها) لا شرا كهما في
 الانتفاع به أرضا لا على
 وسعة لا سفل (ولا) يمكن
 ذلك كالعقد بقية السابق
 (في الدار) (لصاحب السفل)
 لانه يبنائه (أو فرع) به

لقولهم (قوله ولا ينقض) أي لا يترجع الجذع (قوله وبقي له) أي لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) أي
 الوضع (قوله أعين) كذا في أصله بغير حمله والظاهر أعين اه سدر رأى وأما السفل فقولهم أنه غير
 بالجذع بصيغة الجمع (قوله وليس ملكه بقية) أي الجدار (قوله فقول الفرواني الخ) اعتمدنا في
 (قوله ضعيف) وفاقا لانهما به بعد صوف قول الفرواني المذكور والأوجه أنه لا قطع ولا جارة أخذنا
 بأحاديثهم ابتاعها بحالها اه قال عرش قوله هو ولا جارة أي أنه إذا سقطت أو انتهت الجدار ثم أعيد
 اه (قوله لم يمتدح) أي قول الفرواني (قوله بينهما) أي بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى
 الأول) وهو قولهم الذي جرى عليه المصنف في الروض (الوجه أنه الخ) أي الاستحقاق العامي (قوله وعلى
 أي على عدم الترتيل على خصوص الجارة وعلى الأول (قوله أولا) أي أو لا يحمل مقتضاها (قوله كبيع
 حق البناء) الأول كالحق البناء (قوله على لحد معنى الحق لازم) أي أحدا حمله المهور ملك المنفعة
 دون العين (قوله وهو) أي ذلك أحد أو عدم الملك (قوله بقية السابق) أي في صرح بانيهما عابو والغني
 والنهاية كالأجر الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اه قول المتن (فأصل صاحب السفل)
 ويحوز لأصاحب العارض بكا كان أو أجنبي موضع أثقاله معتادة على السقف وغرضه على ملء جوفه مؤقتة
 ولأنه يترقبه عاتديه ولو يتردده اه نهاية (قوله أفني إن الصلاح الخ) ولو تنازعا عارضا أو لأحد هاهنا
 بناء وغراس فلا وجه عدم الترتيل خلافا للقاضي الحسين اه نهاية (قوله بأنه يصدق) أي الغير (قوله في
 دعوى ملكه) أي الفرس (قوله فان اردفه لا زل) يأتي عن المتن والنهاية خلافا (قوله على المحدث)
 خلافا للمعنى والاسنى والنهاية بعبارة تسهل ولو كان السفل لأحد هاهنا العارضا أو تنازعا على البهائم أو
 العرس في الباب إلى الرق مشترك بينهما لأن لكل منهما ميا وتصرفا بالاستقرار أو موضع المنفعة وغيرهما
 والباقي لا سفل لأخصاصه به أو تصرفا وان تنازعا على الرق للمساكن وهو منقول فان كان في بيت لأصاحب
 السفل فهو في يده أو في غرفة فلهما السفل وهو في يده أو موضعه في الرق فلهما السفل وان كان
 في الرق في بيتي موضع كاسل السمر فلهما العارضا لانه المنفعة به وكذا ان كان سينا ولم يكن تحتين فان كان
 تحتين يثبت فهو بينهما كاسر السقف أو موضع حرة أو نحوها فلهما صاحب العارضا ولا الظاهر مع ضعف منفعة
 الاسفل اه وإذا الأول ولو تنازعا على حصان السفل التي عليها الغرفة فالمصدق صاحب السفل فانما في يده أو في
 حيطان الغرفة فالمصدق صاحب العارضا لانه في يده اه (قوله بأنه قضاء الجارة الخ) تصرفا برأه من أي غير
 الاستحقاق العامي (قوله أحد هذين) أي الجارة والأعارة (قوله حكمه) أي من تلك شيعة أولا بقاها لمؤ
 أو قطع مع غرم أرض النفس (قوله ومرا نقا) أي في شرح لم يرجع قولهم الذي جرى عليه في الروض وان
 وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) أو علمنا الحكم بقطع الفرس هل يستمر هذا الاستحقاق حتى يبعده اه
 سدر عرأ قولنا مبرا فناصر حتى أن أنه لا إعادة

بالأرض (قوله وحكمنا به بحق) قياس ما قرأه في مسألة الجذوع أن يحكم بأنه بحق لازم غير ما جعل محله
 لكن بخلافه قوله في شرح الروض فرج على كل بحري ماله في ملك غيره فنادى المالك أنه كان عار به قبل قوله
 كما أتته البغوي اه الآن يكون ما أتته البغوي في هذه مسألة ما أتته في مسألة الجذوع ثم رأيت

(٢٩) - (شرواني وابن قاسم) - (خمس)

تصرف المالك مدة طر به لا يمتدح عاتيه به يصدق في دعوى ملكه بينه وكل تنازع عاصبا العار والسفل سلمنا منصوصا في السفل فان الدفقه
 لا زل كونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثاني أي أن يصر والأفوه لا سفل على المعتدول ليس في الأرض فلهما غراس يثبت فقول الان
 صاحب يستحق ابتاعه ما ظهر والملك انما هو في غير ذلك بانقضاء الجارة والأعارة اه قال بعضهم لم يواذ في الأرض أحد هذين
 طرفي جري عليه حكمه اه وفيه نظر إذا الأصل في احترام ذلك الغراس فلا يرد بحريه فقولنا لخصم ومرا فكلما يصر بذلك

﴿باب الحوالة﴾

(قوله هي بفتح الحاء) إلى قوله وأركانها في النهاية الأقوله بتشديد التاء وسكونه وقوله ان المثل إلى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسيره عرش (قوله على هذا الانتقال إلخ) أي الذي هو أو القدر المذكور وهذا المعنى الثاني هو الذي ورد عليه الفصح والانتفاء عرش (قوله اتمع بيننا المفعول من باب الأفعال) (قوله ويقرر) أي خبر الشئين أي الجملة الثانية (قوله ويؤخذ من) أي من الخبر (قوله) لأنه جعله ظاهرا لأن تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسدا كما بعضي به جعلهم كثيرا من مظالم العباد من الصغار والغصب ظلم خاص فليس التفسير في عموم كونه ظاهرا بل بخصوص كونه غصبا أي نظر المأورد به بخصوص من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فإن انتقال الحرمة في المأورد بأن مال كونه وجه أبلغ منه في أي وجه فمأذن المالك غالبا في أصل وضع اليد به دمر (قوله في اشتراطه تكرر) لقاتل أن يقول اشتراط تكرره يفيد أن المرصعة في جرح إلى أن التكر من قبيل الإصرار على صفة في توقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم أولوهو كفايل وكان الشئان في علم بينه عليه السلام في علمه ما هو معلوم من الشهادات اه بدعوى ذلك أن تخرج جميع ما ذكره وهذا في أي أفعال من مريض خبر تكرر فيها حكمه الشارح عن المصنف كرجع خبره منه في حكمه عن السبكي المثل يعني مطلق المدافعة بمجاز أو اشتراط المصنف تكرر به تحقيق حقيقة المثل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأني في اللفظ أيضا (قوله نقلنا) حال من خبر اشتراطه (قوله وأيده غيره) يتأمل وجهه أن يرد أن مراد النوى تكرر مرات المثل وهذا اقتدرنا لدعوى كون المرز من المثل يعتبر فيها تكرر المدافعة فليتأمل اه بدعوى أنه عرش ومنه أي من تفسير الأهرى يستفاد أن الحكموم عليه في الحديث بالقول من تصف بمذاكر الأمن متنع مرة أو مرتين وإن كان عامسا فلا ينسحق ذلك انتهى سم على منسحق وجوابه أني فاما المدافعة مرة واحدة فلا تدخل في الحديث حتى يستدل به على أنها فسق وإن كانت متعصبة اه وينبغي أن تشمل تكرر المطالبة بالفعل بالوالتفر ينسحق تكرر والمطلبين المباش وهذا كلف في دين المعاملة أماد من الاتلاف فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا ينسحق بذلك مفهومه أنه إذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق وبوجهه إذا لم تغلب طاعته على معاصي لا من غير الامتناع صغيرا هو وقوله وبوجهه المرافعة (قوله ويخذه) أي تفسير الأهرى اه كروى (قوله هل ينسحق إلخ) أي في جوابه (قوله فاقضى) أي اختلاف في المال كنية (قوله في تسميته) أي المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤخذ من) أي عدم اشتراط التكر في التسمية وقد منع لنا بسبب يحصل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في أصل الفعل كقول القالب في الفعل (قوله وبه يتأني إلخ) أي أي تفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله ومراعاة إلخ) عطف على قوله أن المثل إلخ وقد يقال أن هذا إنما هو ما هو من تفسير الخبر برواية البهقي لأن نفس الخبر (قوله ومراعاة إلخ) قد منع أخذ ذلك إلا ما منع أن يتكلم الشارع بالكتابة أو يريد الاتباع بغير لفظ الحوالة لفظ الاتباع اه سم وقد يقال أن كلا من الآخرين خلاف الأصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف عدول اللفظ أو تعلل على فلان بما على من الدين عرش (قوله والأصح) إلى قوله وقضيت في المعنى (قوله حوز الحاجة) ولهذا لم يعتبر التقاض في المجلس وإن كان الدينان بوجوبين معنيين وعش (قوله أي الغالب عليه ذلك)

ما تقدم قبل قول المصنف ولو تنازعنا جردا من ترجيح غير ما قاله البهقي وتأويل كلامه

﴿باب الحوالة﴾

(قوله في اشتراطه تكرر) لقاتل أن يقول اشتراط تكرره يفيد أن المرصعة في جرح إلى أن التكر من قبيل الإصرار على صفة في توقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم (قوله ومراعاة إلخ) قد منع أخذ ذلك إلا ما منع أن يتكلم الشارع بالكتابة أو يريد الاتباع بغير لفظ الحوالة لفظ الاتباع اه سم وقد يقال أن كلا من الآخرين خلاف الأصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف عدول اللفظ أو تعلل على فلان بما على من الدين عرش (قوله والأصح) إلى قوله وقضيت في المعنى (قوله حوز الحاجة) ولهذا لم يعتبر التقاض في المجلس وإن كان الدينان بوجوبين معنيين وعش (قوله أي الغالب عليه ذلك)

وتدبر على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الإجماع خبر الشئين مطلق الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى أي بالهسن فليتبسح أي بتشديد التاء وسكونها وتفسر مرواية البهقي وإذا أحبل أحدكم على ملى فليجسل ويؤخذ من أن الظلم كبيرة لأنه جعله ظاهرا هو كالغصب فيفسق بؤنة ماله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرر وتصلان مقتضى مذهبا وأيده غيره بتفسير الأهرى للمعمل باله طاعة الداعية أي فائرة لانسى مبطلا ويخذه مكابية المصنف اختلاف في المال كنية هل ينسحق بجزئته أولا فاقضى اقتضى القسم على أنه لا يشترط في تسميته مطلقا تكرر والامتناع اختلافهم وقد يؤخذ من تفسير القاموس له بأنه التسوية بالدين وبه يتأيد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لأنه رديها والإصح أنها يبيع دين بدين جو والمصنفان كلاهما بهما عليك قبل فكان المجلس باع الممثل ماله في ذمة المثل عليه عا للعدول في ذمة أي الغالب عليها ذلك وقضيت كونها بيا محبة لافاقه فيها وبه أتى الباقي أحد من كلام الخوارزمي ورد بصريح الراعي أوله الغلس في ثلثة تعليل

أي البيع والاغتياغ ملحوظ فيها أيضا كإثبات الرخصة عن الإمام عن شيخه اه حيدعمر عبارة
 الرشيد أي أنها بيع دين دين والنفسي شبهه على الاستيفاء أيضا قال الأذري وقيل تغلفا معينا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاط بعض أو بيع عين بعين تغذروا أو بيع عين بدين أو بيع
 دين بدين رخصتوجوا معها أو خرواها والمنصوص واختلوا القاضى حسن والإمام والذري والغزالي القاع
 بأشبه الباع على المعين الاستيفاء والمعاوضة وانما الخلاف في أيهما الغالب انتهى اه (قوله بامتناعهها)
 هذا هو المذهب اه سم (قوله لجهة الخطاب) يعني لا يدين كإن الخطاب ومن الاستناد إلى جهة لا إلى نحو
 اه كردى (قوله ليتك) أي لأجلها اه كردى (قوله في ذمته) أي الولي والظاهر أن حاصل المراد من ذلك
 أن الولي خال على عوض في ذمته نفسه وكان له زوج وحيد على الزوج ما حالها به على في ذمته الولي من عوض
 الخلق فتأمل اه رشدي عبارة عش أي ذمته أيها فتجسس له فطر يقاها أو أرا على نحو السببية
 استدلالها على مؤخرها أنها ليست من ذلك لما في من الثغوبت عليها فالمراد أن يحتلها على قدر
 ما هو على الزوج في ذمته فغير ذلك واجب الزوج على الأبوين المراد أن يبق الله فإذا أراد القتل منع
 ما ذكر فتكون المرأة محتبة على الهادي الزوج على أبيها اه (قوله كعبت موكل) أي كما يجوز بعث
 موكل اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغي أن يحمل اشتراط ذلك إذا لم يكن الزوج يسرى
 عشرتها وقررت خلاصتها على البراءة فعمل الولي ذلك طريقة لإسقاط دينها على الزوج (قرع) ويقع
 الآن كثيرا أن الشخص يصير على غير زينة تلاو يحكم الحاكم بذلك وحكمه اه عند الإطلاق
 يعمل على الحوالة فان أريد بذلك أو أريد أن يختلف ذلك لم يصح مرسوم على نفسه وقوله يعمل على
 الحوالة أي فان كان ثوبان ما نصحت الحوالة والاغلا اه عش (قوله أنه يصرف على الخ) قد يقال
 بغير ذلك لا مصلحته فليأجر اه سم (قوله وأركنا) أي قوله وأراد بالارز في المعنى لا المصنف ميعتوقه
 بالدين الذي على له وقوله وكذا إلى استنونه لانه إلى وانما يعرفه وقوله وشرطها إلى وعبر واو كذا في
 النهاية الاقوله بل قبل الإباحة (قوله يعمل ويحتمل) فدخل فيما هو عليه الولي على نفسه ولو على والده لنفسه
 وهو صحيح مرسوم على منهج اه عش (قوله ويعتك كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الأوجه) خلافا
 لنهاية والمعنى وسم حدثنا أو لا تتعبد لمقتضى البيع ولو لوها اه (قوله فان لم يقتل بالدين في الأولى)
 المعتد حينئذ أنه مبيع وان لم يقتل ما ذكره ولا قوله مرسوم اه سم (قوله بالدين) أي الخ (قوله فكنهه)
 قال الباقى كما يؤخذ مما يأتى أنه لو قال أرت بقولى أهلك الوكالة صدق بهيمة والأوجه أنه مبيع لكن
 يقبل الصرف لغير من الصراح التي قبله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أي لا تقتل حقا في غلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياج جهة ذلك وقضية عموم فيما بعدها جوع قوله يقتل لقوله أو جعلت ما استحقه على فلان
 لك أيضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى أن قوله يقتل بقصد المصلحة الانتحارية فقط قول المزم (رضا الحبل
 والمحتمل) أي ما لك إلا الحاله والاحتياط فيسمل الولي فيما إذا كان خط المولى ذمها عاير الرشيدى قوله رضا
 الحبل والمحتمل قالوا بالشارح مرسوم نقلا عن الرضى قد ورد عليه ما لو كان شخص على طفلين وثبت
 لاسدما على الاسترخين فحال الولي بالدين على نفسه أو على طفله إلا أن خافه يجوز ثم قال بوجه إذا كان

بامتناعهها وقيل تغلفا معينا
 أنه لا بد من اسمه دهالة
 الخطاب تظهر ما مر في البيع
 وإن كانت لهجو ومثلا
 كاستلح لينة على ذمتك
 بما وجب لها على في إذا
 مطلقا على مبلغ في ذمته
 بخلاف أصله بثلث بكذا
 في آخره كعبت موكل
 وشرط في صحة الحوالة على
 أبيها أو غيره أن يكون على
 مصلحتي ذلك ومنها أن يعلم
 منه أنه يصرف عليها لزمه
 لها بالحالة وركن ما سبعة
 بحبل ويحتمل على عليه
 ودن الحبل على الحمل
 عاير والمصالح على الحمل
 وإيجاب وقول كالحمل على
 فلان بكذا بالدين الذي لك
 على أو قتلت حقا في فلان
 أو جعلت ما استحقه على
 فلان لك أو ملكتك الدين
 الذي عليه يقتلوكذا
 انتهى لك العارف به ويعتك
 كناية على الأوجه فان لم يقل
 بالدين في الأولى ولا يقتل
 فيما بعدها كناية (شرط
 لها) أي لصحتها (رضا الحبل)
 لان الحق

بامتناعهها اه هذا هو المذهب * وفي تناو السوطي مسألة رجل أقاله جلا بدينه على آخر ثم تقابلا
 أحكام الحوالة وما من المحتال فادعى وارثه على المحتال عليه بالبلغ المال به وقضيه فقوله الرجوع الجواب
 المتقول عن الرافعي أنه مرسوم بعدم صحة الحوالة في الحوالة وإن كان الباقى حتى يحسن الحوالة في غير ذلك ولا يصح
 الجواز فعلى ما ذكره الرافعي وقد قضوا بالحل من المال عليه بمقتضى ما أقيموا فمولا جوع عليه اه
 (قوله أنه يصرف عليها) فديقال بغير ذلك لا مصلحته فليأجر اه سم (قوله على الأوجه) المعتد عدم الاعتدال
 بلغة البيع مطلقا (قوله فان لم يقتل بالدين في الأولى) المعتد حينئذ أنه مبيع وان لم يقتل ما ذكره ولا قوله مرسوم
 (قوله فيما بعدها) أي لا تقتل حقا في غلان كما يؤخذ مما يأتى أنه لو قال أرت بقولى أهلك الوكالة صدق بهيمة والأوجه أنه مبيع لكن
 يقبل الصرف لغير من الصراح التي قبله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أي لا تقتل حقا في غلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياج جهة ذلك وقضية عموم فيما بعدها جوع قوله يقتل لقوله أو جعلت ما استحقه على فلان
 لك أيضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى أن قوله يقتل بقصد المصلحة الانتحارية فقط قول المزم (رضا الحبل
 والمحتمل) أي ما لك إلا الحاله والاحتياط فيسمل الولي فيما إذا كان خط المولى ذمها عاير الرشيدى قوله رضا
 الحبل والمحتمل قالوا بالشارح مرسوم نقلا عن الرضى قد ورد عليه ما لو كان شخص على طفلين وثبت
 لاسدما على الاسترخين فحال الولي بالدين على نفسه أو على طفله إلا أن خافه يجوز ثم قال بوجه إذا كان

المسكور لتسبيل بل قيل
لا باحة لا واردها الحظر
أي لا: جاع على امتناع بيع
الدين بالدين وانما يعرف
رضاهما بالاحتياج والقول
وشرطهما اهلية التبرع
كسائر الاعمال وعبروا
بالرضا هنا اشارة الى عدم
وجوب قبولها الحال عليه
ظاهر الحسد يشول لاسر
وقوتة لقولهم (لا حال
عليه في الاصح) لانه محل
الاستغناء فلا يتعين استعماله
الحل بنفسه فكان له أن
يوكل (و) شرطه وجود
الدين الحال به وعليه فيئذ
(لا تصح) من لادين عليه
ولا (على) من لادين عليه
وان رضى لعدم الاحتياج
بناء على انها بيع (وقيل
تصح بوضاه) بناء على
الضعف انها استغناء
(وتصح بالدين الا ذم
عليه) وان اختلف بسبب
وجوبهما ككون أحدهما
ثمنا والاخر أجرة وأراد
بالاذم ما يشمل الآيل
لزم رد بدل قوله الاتي
وبالتس في مسدود الخيار
ودعوى انه انما حذفته لئلا
يشمل حوالة السبد على
مكاتبه بالتصميم أو كسبه
لاحتياج البهائه مصرح
بمكاتبهما وزعم أن حال
الكتابة لا يلزم بحال فسد
الان أن يرد من جهة المبد
ولا بد مع كونه لازما وهو

الحظ فيه فلا يكن الحال عليه معسرا أو كان بالدين من أو ضامن ثم عجز انتهى اه (قوله مرسل في ذمته) أي
نات في ذمته غير متعلق بشئ بخصوصه (قوله والخبر المذكور) أي في أول الباب يدفع بما يقابل اشتراط
رضا الحال ينفي ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قلنا في بيع بالدم الأمر ومقتضى
الامر الوجوب (قوله لا تندب) ويعتبر لاستحباب قبولها كما ثبتت الاذم في أن تكون على ملي موفى وكون ماله
طبا بغير المعاطف ومن في ماله شبهتها به ومضى أي أن سلم منها مال الجبل أو كانت الشبهة قبله أقل
عش (قوله لانه واردا إلخ) أي والوارد بعده لا باحة كافي جمع الجوامع وغيره وقد يجب بان هذه القاعدة
أغلبية على أنه نقل الحق الهندي عن الجمهور أنه لا ترتفع المظن وأن الأمر الوارد بعده على مقتضاه من
وجوب أو ندب أو غير ذلك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة ملانز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام
في كتابنا ثلاثا مان البينات اه سم باختصاص عبارة النهاية والغنى ومصر من الوجوب القياس على سائر
المعاوضات اه (قوله بعد الحظر) وهو محلي الله عليه وسلم من بيع الدين بالدين اه كردى (قوله
أي لا جامع) يؤخذ منه تحية لا جامع في زمنه صلى الله عليه وسلم لغير اه سدي عراي وهو خلاف صريح
كلامهم لأن رد بدل لا جامع لم يستند (قوله وشرطهما إلخ) أي الجبل والحال وكان الأولى تقدم محلي
قوله وانما يعرف فالخ خبره الغنى وطريق الوقوف على تراجمه المأخوذ بالاحتياج القبول على ما مر في البيع
وبعبر كسبه هنا بالرضا تنسبها على أنه لا يصح على الحال القبول إلخ (قوله وعبروا) الى قوله أو عكسه
في النهاية الا قوله الحال الوتوسطة (قوله لولامس) أي التعليل بقوله لان سنده إلخ (قوله وقوتة)
عطف على قوله اشارة إلخ (قوله وشرطهما إلخ) عبارة النهاية ومراعاة وجود إلخ اه (قوله لا تصح
من لادين عليه) هل تعتقد ذلك اعتبارا بالغنى أو لا اعتد به عدم الاعتقاد اعتبارا باللفظ فان الغالب
أنهم يرجعون اعتبار اللفظ سم على منهج اه عش أي الان فوامم الحوالة لو كاله أخذ من
التعليل قول المتن (وقيل تصح إلخ) وعلى الأول ولو لم يتطوع بفضله من الجبل كان قاضيا من غيره وهو جائز اه
مغنى (قوله وأراد بالاذم إلخ) قد قيل بل أراد الظاهر بدليل أفراد القول بل لا كونه له بل أن اواودة
ما ذكر بناه بقوله الاتي وهو لا يدخله خبر قوله سم وعش (قوله لتلاشمل إلخ) قد قيل
لا يحدور في شموله العكس اه سم (قوله لا يحتج إلخ) خبر قوله ودهى إلخ (قوله وزعم إلخ) ردان
قال بعدم صحة الدعوى المذكور وتنفردى عليه النهاية (قوله لا يد) الى قوله أو يندب في النهاية والغنى
(قوله وهر) أي الدين بالاذم (قوله من كونه إلخ) متعلق بقوله لا يد (قوله بدى سلم) أي مسئلة فله
أورأس مال اه بغيرى (قوله أو نحو جملة) بخيل لغير الاذم اه رشيدى (قوله أو نحو جملة) أي
قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا ما لا يتطرق إلخ) عطف على قوله ما يصير إلخ (قوله لصاحب إلخ)
تعليل لقوله لا ما لا يتطرق إلخ (قوله أو الموت) أو بمعنى الواو كغيره والغنى بها (قوله ومثل) الى قول المتن
ورجع قوله بمثل لقوله أو جعلت ما مستقصى فلا نك أيضا (قوله لانه واردها الحظر) أي والوارد بعده
لا باحة لا يحدور في جمع الجوامع وغيره وقد يجب على الأول بان هذه القاعدة أكثر به لا كما قيلت ان الذى
نقله الحق الهندي عن الجمهور رايه لا ترتفع المظن وان الأمر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب أو ندب
أو غير ذلك وعلى أن هذه القاعدة متعارضة بقاعدة أخرى وهي أن ملانز بعد المنع وجب ولتأج السبب في ذلك
كلام راجع ولتأج كلامهم اش حواشى شرح جمع الجوامع لتأج الاسلام والكمال وتحقيقه في كتابنا
الاتيان البينات (قوله لعدم الاحتياج) اذ ليس علمى يتصل به عوضا حق الحال شرح الرض (قوله
وأراد إلخ) قد قيل بل أراد الظاهر بدليل أفراد القول المذكور فتأمله على أن ارادته ذكر بناه بقوله
وهو لا يدخله خبر قوله اه (قوله لتلاشمل حوالة السبد) قد قيل لا يحدور في شمول العكس (قوله فلا
يصح بدى سلم) سياتى لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله أو نحو جملة) أي قبل الفراغ (قوله

لا يدخله خبر من كونه مستقرا وهو ما يجوز الاستدلال به فلا تصح بدى سلم أو نحو جملة ولا على ما لا يتطرق اليه والاصح
انتفاع ثانياً وتعدله لصاحبها بالاجرة قبل معنى المذموم الصادق قبل الدخول أو للربو بالتقيد قبل قبض المبيع ونقل جمع من المتولى وانما يحدور

وكذا علمان قلنا بيع وهو

منه لا متناع الاعتياد

عننا في الجمل من خلاف من يجوز

حوله الاساء على المالك

به لان الحولة بيع والسبي

له بيع مال الزكاة او مال الزكاة

فحله من المتولى امتناع

حوله المالك للسبي بها

ان قلنا بيع وهو مقه ايضا

وان تلحق في سبيل حرامها

مع تعاقها بالعين تتعلق

بالمتعلق تعلفها بالمتعلق

أمر ضعيف لا يفت

البيع وجود العين كيف

والسحق ملك حرامها ولو

شره كالمالك فلو جسه

عدم صحة الحولة بها وعليها

ذلك ثم وصف الدين ولم

يبدل بالفاضل لانه غير

أجنبي قوله (التي) كأنه

والجواب وقيل لا يصح الا

بإدخاله خصة (وكذا

المقوم بكسر الواو في

الاصح لثبوته في القصة

وزومه (و) تصح (بالتين

فصد الخبار) بان يجلس

المشتري البائع على ثالث

(وعليه) بان يجعل البائع

استاء على المشتري (في

الاصح) لانه إلى اليد الزوم

بفساده الاصل في البيع

وتصح فيما ذكر وان لم

يتقل عن ملك المشتري اذا

تغير او البائع لان الحولة

متضمنة لاجل زمن البائع

ولو تمهم هناء بيع الدين

بالدين فلا يشك في باطلهم

بيع البائع الثمن المعين

فمن يجاز في الثانية يبي خيار المشتري كلو جمان القرى

والاصح في الثمانية وكذا في الحقة الاقوله خلافا لما في الزكاة (قوله بن الزكاة) أي بالدين الذي يدل الزكاة
بان يكون النصاب ثمانية. دعتكم من الخروج اه عرش زاد سم قال في شرح السبل الساع ولا يسحق
وان انحصرت انتهى اه عبارة الشدي أي ان كان النصاب ثمانية كما في سبل الساع وسلف ان الزكاة أي مع
وجود النصاب ذلك اه (قوله لا متناع الاعتياد) فتمت شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل
بهذا السبل كذا ايضا وقوله ههنا يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بأنه لما
تقل ما قبل كذا عن غيره من جزمه لم يتحقق لوجهه متخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية
استقرار على الاول على أن الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه عرش (قوله لا متناع الاعتياد) عنها
أي والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاول والدفع لغير المسحق على المسحق في الثانية واعتباط
اه سم (قوله في الحقة) في غالب الصور وكافي الانصب سم ورشدي عبارة عرش قوله في الحقة كان
يخرج عن الذهب خفة أو بحكمه وكذا احتوز به على كون النصاب باقيا أو آخر من غير من جسد فله بائز
وان تعلق حق الضمير به من المال ينال على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله او ما
الزكاة) قسم قوله بن الزكاة وموزعها أن يكون النصاب ثمانية سم وعرش ورشدي (قوله مقه
ايضا) أي لتعلقها بالعين فليست دينيا بشرط الحولة الدين اه سم (قوله تتعلق بالمتعلق) أي فتوجد
الشرط من الدين اه سم (قوله ذلك) أي لقوله ولا يسحق ملك من ثمانية اه عرش (قوله وقيل
الح) فيه اعتراض حتى على المصنف (قوله ولزومه) عطفه بمان اه عرش (قوله بنه) أي عطفه بنحو
الجعل اه سم (قوله اذهر) أي الزوم اه عرش (قوله وتصح) أي الحولة اه سم (قوله فيما ذكر)
أي في عدة الخيارات بالثمن وعليه (قوله وان لم يتقل) أي الثمن (عن ملك المشتري) أي فليس البائع على
المشتري من تصح الحولة به وعليه اه عرش (قوله او البائع) عطفه على الضمير المتصل فكان الاول
التأكيد في فصل (قوله لان الحولة متضمنة للح) أي فتقع الحولة مقارنة للملك وذلك كمنه بانه معنى
حاصله اه بتقدير زوم المتعلق بالحولة به يستقر الدين عرش قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله
ودا به اذا تغيرت الا ان المشتري أحد عاقله حتى تضمن اجازته بجعلها بائزا بالثمن بغير اشتراط
للمشتري وحده بغير اشتراط له فذلك الثمن للبائع اه أي كما أشار اليه الشارع في قوله (التي) في الثانية
يبقى الح (قوله ها) أي في الحولة (قوله فلا يشك) أي معناه الحولة في عدة الخيارات السبعة وقد يفرق
ايضا كما يحسن بينهم غالبا انظر لاشارة الاستغناء فلا يشك الح ثم رأيت الفرز في بشره الباء (قوله باطلهم
بيع البائع الح) أي والحولة البيع اه سم (قوله وفي الثانية) أي في الحولة عليه يبي خيار المشتري

بن الزكاة) قال في شرح العباب الساع ولا يسحق وان انحصر اه وكذا اوله بن الزكاة كذا متعلق
النصاب بالزكاة هو موجودة (قوله لا متناع الاعتياد) فتمت شرح الروض ونحوه كشرح
العباب التعليل بهذا السبل كذا ايضا وقوله ههنا يفهم خلاف ذلك (قوله لا متناع الاعتياد) عنها
أي والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاول والدفع لغير المسحق على المسحق في الثانية واعتباط
قوله في الحقة كذا أشار إلى نحو اذ عرفت من مال نفسه بانه فان فاعتباطه لغير اجمع ثم رأيت في شرح
العباب في قوله ههنا في الحقة قوله أي عاقله قد فرغ من قول الاذرى فيجوز لاعتباطه عن صفه صور اه
ففي في الحقة غالبا أو بعض الصور (قوله في الحقة) أي في غالب الصور (قوله وهو مقه) ايضا أي
لتعلقها بالعين فليست دينيا بشرط الحولة الدين (قوله مع تعاقها بالعين) المتعلق بالطلان لا شرطها
الدين وقوله تتعلق بالمتعلق لا يشك في مقتضى شرط من الدين اه (قوله مع تعاقها بالعين) المتعلق بالطلان لا شرطها
أي الحولة وقوله وان لم يتقل أي الثمن وقوله لان الحولة متضمنة لاجل زمن البائع (قوله باطلهم
لا يظهر في قوله) وعلم اذا تغيرت الا ان المشتري أحد عاقله حتى تضمن اجازته وبجوابه بائزا بالثمن
بغير اشتراط للمشتري وحده بغير اشتراط له فذلك الثمن للمبيع فذلك الثمن للبائع (قوله الثمن المعين) هذا يدل على صحة

وهو يخلو فسخ بطلت الحوالة
على ما وجهه بطلت بطلته
عوم ما بان ان الحوالة على
التمن لا تبطل بالفسخ وله
أن وجه استعماله هذا بان
الحوالة هنا مسبعة بقوة
الخلاف فيها وبترزال العقد
مع الخلو فبطلت بطلته على
بقائه لم الفسخ (والاصح
عدم حوالة المكاتب بسببه
بالجور) لان الدين لا يزمن
جهة المحتال والمحال عليه مع
تشوف الشارع الى العلق
(دون حوالة السيد عليه)
بالجور لانه استقامها
على شاه يجوز المكاتبين
بجهته من حيث كونها
كجارية فذاتها له له
تصح حوالة السيد به وعليه
لازومه من حيث كونه
معدليه وبه ينسقط ما قبل هو
قادر على اسقاط كل منهما
بتعيينه لنفسه (ويشترط
العلم) من كل منهما (وما
بمحاله وعليه قدر اوصفة)
وجنسا كما يفهم بالادنى أو
أراد الصفة بما يشبه كرهن
وحدول وبمستوجدة
وأرادها لان الجهول لا يصح
بيعه فلا يصح بأبل الله ولا
عليها لم يحصل بها ومن علم
بعدم الاعتراض عنها (وفي
قول تصح بأبل الله وعليها)
بنام على الصنف انه يجوز
لاعتراض عنها (ويشترط
تساوهما) أي الدين والمحال
وبه لا بد من التماثل على متن
الامر

ان كائني التمس أو كان تدار الشرط لهما أو لا مشترى فقط اه
أي الاصح بطل الخلو بالحوالة بالتمن لقراري عاقدوا في الحوالة عليه بطل في حق البايع رضاه بالافق
حق مشترى مرض فان مرضي بطل في حقما يشاق أحدهم جهين رجعتان اقترى وهو المقتدر ثم قال بان فسخ
المقترى البيع بطلت انتهى اه (قوله عليه) أي على البقاء للقرى بجمان المقترى (قوله فلو فسخ) أي لو لم
مرض المشتري بالحوالة ففسخ البيع اه عمن (قوله به روضة) أي السلطان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) أي
وطاهر مسوله كان بالخيار أو غيره (قوله له) أي لا ين المقترى (قوله استأنه هذا) أي المصنف بالخيار نهائه
ومضى (قوله هنا) أي سدة تارة (قوله فلو تقوهنا) أي الحوالة في زمن الخار (قوله ن الدين) أي قوله
وبه ينسقط في النهاية والمضى (قوله من جهة المحتال) أي السيد (قوله والمحال عليه) أي مدين المكاتب
(قوله لانه) أي للمكاتب (قوله والله السيد به عا) من اضافة المصدر الى فعله بالنسبة الى به والى فاعله
بالنسبة الى عليه وقاصر النهاية والمضى على الثاني لانه هو محل الخلاف قال السيد عر فلو أحوال السيدين
للمعالة ويجزى نفسه بعد الحوالة فثبت أن يكون كملر والفسخ فستمر الحوالة وبطل بالدين بهذا العلق
لانتفاء مضمته اه (قوله وبه ينسقط الخ) في سقوطه أي قوله نظر ظاهر سم عبارة الفسخ ولا نظار
سوطه بالتجزئة لان دين المعاملة لا زمن في الحلة وسقوطه انما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد بهما يشمل الاعتقاد والظن سم على الظاهر أنه كذلك ما بان
من أنه اذا أحله فثبت أن لا بد من بيان الحوالة انما شرط لصحته العلم ما تاتي ذلك اه عمن وبذلك
أيما قول الشارع الأقوى بطلن الحيل والمحال (قوله من كل منهما) أي الحيل والمحال اه مضى (قوله
وجنسا) أي قول المتن وبه بالحوالة في النهاية لا قوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة الفسخ
وسكت عن الجنس لانه سفي عنه بالصفة لتأويله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
بالهلي وان اشك في الحوالة كما بان فغير جامع سم على ج اه (رشدى عبارة الجبل التمثيل بالهر مشكل
ما بان انه اذا أشكل بين جملتين وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وبطل وصحتها) أمثلة
الصفة اه (رشدى (قوله لا يصح بيعه) أي والحوالة بيع (قوله فلا تصح بأبل الله) كان قطع ز يدعرو
وقام بكر يذ خلا يصح أن يحول ز يدعرو على بكر نصف المدة اه بصيرى وفي المتن عن المصنف نحوه
(قوله وظن الحيل) أي المتن سكت عنه الفسخ ولعله لاغتناء قول المتن بشرط العلم الخ عن مرفى الصيرى هل ينسب
عن اشتراط التساوي اشتراط العلم بالدين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كائى عمن والظاهر لا ينسب
عنه لانه لا يزمن العلم بما قدروا وصفة تساويهما لان العلم بذلك يوجب عدم اختلاف قدرهما لكن يكون
لاسد هما عشرة والأخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كائى الجبل بالاختفاء عن التساوي في ظن العاقدين
والحوال بما قدروا الاختفاء عن التساوي في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلزم قوله أتفا
ولو معهم هنا المحل تأمل في وجوه الشارع ما تقدم من محققه البائع على التمن الذي في التمن بالتمن غلبوا
فهاشبا لا يتألفه فلا يشكل بامتناعهما التمن أسلم من هذه المناقاة ثم رأيت كلام العز زيشيرا الى
الحوالة مع كون التمن معينا انه يستدل بسد يناليس مقبوضا قوله في زمن خياره أي والحوالة بيع وفي
المرضى وبطل الخلو في الحوالة بالتمن وكذا علمنا في حق مشترى مرض أي ما بان فسخ أي المقترى البيع
فمن خياره بطلت أي لا ارتفاع التمن اه وقوله فان فسخ بطلت كذا في شرحه من زبادة وانه يخالف
لعموم ما ساقى من ان الحوالة على التمن لا تبطل بالفسخ لأن يستثنى من ذلك الفسخ من الخلو وهو بعيد
اه ومنه شقضا الشهاب الرمى به بترزال العقد بالخيار (قوله والله السيد به) بخلاف ضمه اليه لا يصح كما
يبيح فسخ الكرهن (قوله وبه ينسقط) في سقوطه عا فله ظاهر (قول المصنف) بشرط العلم) هل المراد به
ما يشمل الاعتقاد أو الظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالهر وان اشك في الحوالة كما ساقى
فغير جامع (قول المصنف) بشرط تساويهما) قيل مما يؤيد باعتباره التساوي في ظن الحيل والمحال قول

تأجيل ع ش قول المتي (وهو كسر) ظاهر امتناع الحرة بأحد هاعلى الا نأخذ الاختلاف كذلك وان استوت فيهما وتقدم في قاعدة تدعو لاختلافه فليراجع اه سم (قوله وجوده وتوابعه) لا يقال هذا على من قوله أولا كرهه وحاول الخ لا تقول ذلك ببيان قصد شمول الصفة وهذا تفصيله ولا صريح بأنه لا بد من تعلق العلم بكل واحد منها على الاصح اه ع ش وقه تأمل (قوله فلا كان الخ) = اراد المتخير ولو أقرض شخص اثنين ما متلا على كل واحد منهما خمسون وقضاهما حال ما يخصه على أن يأخذ من أيهما شاء جاز في أصح الوجهين وقيل لا يجوز لأنه لم يكن له الاطالة واحدة فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفته وجه الاول أنه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو اصاب على أحد هما تخمس فيل ينصر في ال اصله وتوزع أو يرجع الى اربعة الخيل فان لم يرد شي أصرفه شتتة نظر وقائده في كل الرهن الذي بأحد هما أي تخمسين انتهى والقيل كماله فضلا الرجوع الى ارادته اه (قوله متضامين) أي كل منهما خاص من عن الآخر كدويج (قوله واختاره السبكي الخ) عبارة النهاية كما في به الوالدان اختاره السبكي تبعاً للقاضي أي الطبيب خلافه اه فليراجع (قوله فصيح وير الخ) أي باختلاف الالفة تعلم من قبلها بالطريق الاولى اه ع ش (قوله ولا يوزر الخ) والغرة ويؤخذ في المتى (قوله ولا يوزر الخ) عطف على لو كان له ألف الخ (قوله ينتقل اليه) أي الخالة (قوله في حقته) أي كالذين (وقرأ به) أي كالذين والضمان (قوله ماصرح به بعضهم الخ) على هذا ماصرح شرط الالفة المالاتي اه سم (قوله أيضا) أي كصحة على الأصل (قوله والام يرا) أي وان نص على الضمان لم يرا الضمان (قوله فاذا أحال الخ) فهو ولي كصفة تنصض الخيل على الضمان المذكور بقوله والاحال اه ع ش (قوله على الدين وضمانه) وعلى ما يحتمل أو الطبيب الماصح الخوالة اه سم (قوله على ذلك) أي مطالبة من شاة اه ع ش (قوله ان أطلق) أي الخيل (قوله تعلق حق) أي الخيل (قوله أن يصح) أي الخوالة عبارة النهاية أن تصح اه بالتأنيث وهي أحسن (قوله وجها واحدا) أي قطعه اه ع ش (قوله به) أي الخيل يحتمل (قوله عليه) أي على الحال عليه بصفة التزكية ضامن ولو اقتصر على عليه أي حقه لكان أو ضم (قوله فلا الرهن) أي والضمان (قوله فان شرط) أي الخيل اه ع ش الاولى الخيل (قوله بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله فالحال الخ) أي على الخيل ليكون تحتها الخيل أو ضامنا لها أو ضامنا لغيرها من الدين اه ع ش (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله كماله) أي كماله لا يري وغيره اه أي كماله ولكن ختم ابن المقرئ في روضه بالجوهر وجه الخوالة فلو حقه الخوالة على اشتراطه على الحال عليه كما يجوز شرطه عليه غير واحد والأول على الخيل إذا الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح إذ الكلام في كونه حائزاً لغيره أو لا يفسد العقد بأنه شرط على اجتناب عن العقد نهاية والشرط على الخيل إذا الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح إذ الكلام في كونه حائزاً لغيره أو لا يفسد العقد بأنه شرط على اجتناب عن العقد نهاية

وقوله **مر فسطا القول** الخ ارضى بهذا القول الغنى وفاء الشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرولى
 لاذ كور ما تم وهو بعيدا عن الحال عليه لا مدخل له فى العقد فالمعنى كلام صاحب الأنوار ولا يثبت بصدقه
 خبر شرط لانه بين على المعانيته ولا يثبت على الأصح وان قلنا انها موضة ملائم على خلاف القياس
 وقيل يثبت بناء على أنها استيفاءه **(قوله بناء على الأصح الخ)** راجع وجه البناء اه سم أقول قد يظهر
 وجهه مما مر فاضان الغنى **(قوله بالأجاء)** راجع الى قولنا لا يبرأ الخ **(قوله وأفهم ذكره الخ)** فيه
 بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة وتفاوتها من حيث احتمال وهذا صادم كون ذلك تحسنا
 بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحصيل الى ذمة المالك عليه مع بقاءه بعينه فدعى أن ذكر البراءة يدل
 على أن المخول هو المالك لنفس الدين وأنه يتدفق بذلك الابهراض ممنوعة لأن غياب بان ذكر براءة ذمة
 المالك عليه من دين المحصيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق الحق بعاقبة ذمة وذلك يقتضى أنه استغنى
 عن ذمة المحصيل وقضى ذلك أن المخول المالك فليتأمل اه سم **(قوله وهو)** أى النظر **(قوله فلا اعتراض)**
 على المتن أى بان تعبيره بالقول بنافى ظاهر كونها يعاقب البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه البيع بالذى
 كان له والقول يقتضى أن الدين الأول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم **(قوله وأفهم)** أى قوله ثم التخصى
 النهاية **(قوله هذا)** أى قول المصنف يقول الخ **(قوله لانه ليس من حق المالك)** يقتضى أن المخرج لحق
 التوثيق التعبير بالحق وفى آخره بذلك بحث ونظير أن المخرج له قوله الى ذمة المالك عليه فتمت اه سم على ج
 وكان وجه الخصم من إطلاق أن صفة التوثيق ليست من حق المالك اذا كان له حق التوثيق أيضا كما كان
 بينه وبينه فليتأمل اه رشدى **(قوله ولو أخل)** أى قوله كآله فى الغنى الا قوله وان لم يكن التوثيق هو وقوله
 ولا يتشكل الى أوى تركته **(قوله ولو أخل سلمه دين الخ)** يصح جعل من مفعول على ميت متعلقا بأهل
 والفاعل متبعا له أى يصح جعل من فاعل فعل ميت موصوفه من لكن الاول أولى لقلة التقدير اه رشدى
 أقول والاولى جعل من فاعل وجعل على ميت متعلقا بكل من أخل ومثله على أى شئ على التنزيل كما يدل عليه
 صفة قوله أو لى تركته الخ أى قوله على ميت **(قوله بحث)** أى يتعلق الدين المحال به على الميت بتركته ان كانت
 والا فله بان ذمة فان تبرع به أحد عنه برئت خذوا الا فلاه **(فرع)** هو لو لم يترك المالك عدم طلب المحال عليه بحث
 الحوا والندى واستمع عليه مطالبة المتبرع من دفع من قلته نفسم غير طلبوطر بقه ان أراد المالك أن يترك
 ذلك بقى ما لو حلف أو نذر أن لا يطالب عليه محاله عليه شخص بدين له على المحل هل له مطالبة لان هذا
 دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والنذر أى لاقه نظر والا قرب الأول لعله لذكور فان القرينة
 ظاهرة فى أنه لا يطالب بالدين الموقوف هو سم على منتهى قال المصنف وحوا له تأخر الوقف أحد المستحقين
 أو غيرهم من له مال فى جهة الوقف على من عليه من جهة الوقف لا تقصم وما وقع من الناظر من التمسوا ليس
 حوله بل لاذن فى القبض فله منع من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطها أن يكون المحصيل مديونا للناظر

أو لا فسطا القول بناء على شرط على أجنبى عن العقد شرح **مر (قوله بناء على الأصح)** راجع وجه البناء
(قوله لا يخلو الخ) فيبحث لانه غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة وتفاوتها من حيث احتمال عليه سم
 صادق من كون ذلك لا يخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحصيل الى ذمة المالك عليه مع بقاءه بعينه
 فدعى أن ذكر البراءة يدل على أن المخول هو المالك لنفس الدين وأنه يتدفق بذلك الاعتراض ممنوعة لأن
 غياب بان ذكر براءة ذمة المالك عليه من دين المحصيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق الحق بعاقبة ذمة وذلك يقتضى
 أنه استغنى عن ذمة المحصيل وقضى ذلك أن المخول المالك فليتأمل **(قوله فلا اعتراض على)**
 المتن كان الاعتراض الشارح الموهوم ما ذكره فى شرح الراض بقوله وتعبره بالزوم أو لى من تعبيره
 بالمخول لانه بنافى ظاهر كونها يعاقب البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه المبيع الذى كان له والقول يقتضى
 أن الاول باق بعينه لكن تغير محله اه مر أيت الأسوى أو دعه للاعتراض بعينه **(قوله لانه ليس من حق)**
 المالك) يقتضى أن المخرج لحق التوثيق التعبير بالحق وفى آخره بذلك بحث ونظير أن المخرج له قوله الى

بناء على الأصح انها يسع
 دين دين (و يبرأ بالبراءة)
 المحل من دين المالك والمالك
 عليه من دين المحل ويقول
 حق المالك الى ذمة المالك
 عليه بالأجاء لان هذا
 قائدها وأفهم ذكره
 الحصول بعد البراءة
 المذكورة المختصة بسقوط
 حق المالك من المراكب يقول
 حقا على ما ذكره يقول
 الى تظهره وهو ما ذمة
 المحال عليه الماترر أنها
 يسع فلا اعتراض على المتن
 لانه أو لا دفعه بذكره
 القول بعد البراءة لانه
 على المراكب قائم وأفهم
 هذا ما مر انه لا يتصل
 البسبب من التوثيق لانه
 ليس من حق المالك ولو
 أخل المالك من دين على ميت
 بحث كفى المالك كالبان
 وغيره واعتد جمع

وان لم يكن له تركه على الاوجه قولهم للبيت (٢٣٤) لاقمته أى بالنسبة للاقام لا للاقام ولا يشكلمان بن عبد الله بن مهران انك

الرجل لأن ذلك في الرهن
الحصل للشرى كما هو ظاهر
لأن التركة أن جعلت رهنًا
بدن الميت نظر المصلحة
نحو الوالد عامة لا تنقسم وأعلى
تركة تمت أولًا بالمصالح
قاله كبيره وإن وافق الخلف
ذلك بعض المتأخرين لأن
الحالة لا تقع على دين بل
على عين هي التركة
ومن غلو كان المبدئين
فالشر زكشي احتلان
أوجهها مدام العصاة أيضا
لا تتناها القوارب وله الوفاء
من غيرهما إن لم تصرف
في التركة صارت بئاعليه
قصص الأحوال عليه وفيها
إذا أصاب حصل الميسل
من الحمل والاحتال ثابت
الدين على أمنا الأول فلاه
مالك الدين في الأصل وأما
الشافعية فلا بدعي ما لا يغيره
من قبله من الميسل كالوارث
فيما بدعيه من الميسل
فلم يبدعيه ما يقع به منهم
إن الحمل لم يولد وأورث
فأنتي الفتاة أو أوزار تملي

ذمته وموته وأحوال السبق على الناظر بما هو عليه تقع أيضا لعدم الدين على المحال عليه قالوا وأحوال على مال
الوقت بل يصح كأحوال على القرض كذا شرط الحوالة أن تكون على شخص مدين أو أن حوالة انتهى
أقول بل لا بد من أن يفتى بغيره أليس لصاحب الوقت بغيره ما الساكن السمع عليه ولا يسمع دعواه
وقوله الناظر على يفتى بغيره فخلعته أنه أخذ الناظر بما هو عليه سبق في الوفاة ونصرف فيه فله
صحت الحوالة عليه سمع اه عش وأقول لو قبل بتزيل ماظر الوقت في مال المحمو وخوّر كل من حواته
والحوالة يعلم بعد **(قوله وان لم يكن له تركه)** أي ولو لم يلحق ذمته اه عش **(قوله أي بالنسبة إلى)** خبر
وتوابعه الخ بمادة الخفي انما هو بالنسبة للمستقبل أي لم تقبل ذمته سواء الاذمة مرفوعة بدعته بقضى
اه **(قوله لا لازم)** أي لان يلزمه الشاروع **(قوله ولا يشك)** يعني بقا القرض كغيره من دين المحال
وكان عليه أن يذكر قبل الاشكال اه وشيلى عبارة عش أي تعلقه بتركه المضمون من قوله ولو لم
تكن له تركته **(قوله مدين)** أي وأجله اه سم أنول كان ينبغي التماس أن يذكر كره أيضا أو يقتصر
عليه لأنه هو منشأ الاشكال **(قوله به من نقل)** أي والدين على الميت به من وهو تركه اه سم **(قوله لان**
ذلك) أي انشكالا الزين بالوالة **(قوله هنا)** أي في الشرع **(قوله لخلعته)** أي المصلحة لأنه كافي للدين
الجعل **(قوله لا تنقش)** أي لا تنقش العلق اه عش **(قوله او جهها عدم الصحة)** وذلك لانها تسوغ
الحوالة على من تسوغ الجعل الدعوى عليه وعلى الميت ومن لم يدين الدين العيب لا يسوغ غلبان الميت الدعوى
عليها سم **(قوله نعم الخ)** لا تدرك على عدم صحة المال على التكرار **(قوله ان تصرفا الخ)** أي وحديث
دين الجعل بعد التصرف فيصور دعوى لا تصرف بالمال كاجل مما ياتي في الفرض ويجوز أن يكون
مراده بالانصراف التصرف بعد اياه ورشدي ونظرا لأن المار على تعلق التركة مع الوارث تعدى أولا **(قوله**
عليه) أي الوارث **(قوله فتصح الحوالة عليه)** أي الوارث لأنه تسوغ صلاته له في الميراث اه سم أي
والحوالة واقعة حسنة - دخل دين **(قوله اثبات الدين)** أي حيث أنكروا الوارث اه عش **(قوله ما أتق به**
بعضهم) وهو الشهاب الملى سم نهابة **(قوله ان المحل لومات بلا وارث)** قضيته أن المحل لا يحل له وجود
المحل أو وولته فليراجع اه ورشدي أقول بدفعها قبله السابق لكل من المحل والمحال اثبات الدين الخ لان
الاثبات شمل المصالح أيضا فانها أن قوله بلا وارث لا مضمونه **(قوله ومعه)** أي المحال أو وولته **(قوله**
المحال) أي أو وولته سم **(قوله ان دين محله)** أي وأصيل مونه **(قوله في ذمتها)** لعل هذا بالنظر
لقرعة أولى وارثه اه سم أي في كلامنا كتفه أي أو في ذمتك **(قوله ان محملى)** أي وأصيل مورث
(قوله ان محملى) أي أو جيل مورث **(قوله ان نقل)** أي بحوالة مثلا اه عش **(قوله ان لم يقع الخ)** فان
أقلمها فنبسب أن يجري من التخصه لا من الغزى اه سم **(قوله في وجه المحال)** أي حضور **(قوله**

ذمة الحال على مختل **(قوله ولا يشك الخ)** لا يقال لا شك لأن كان ذلك في السري أيضا كقول من
 تركه لا كما هو ظاهر سقوط الدين من الحال وقلة ذمة الميت وقد يشترع أحدنا فاعثله ليس الأشكال
 في جبر الصفة بل بمقتضى التركة **(قوله بدن)** أي وأعليه **(قوله بدهن)** إنك أي والدين على
 الميت بدهن وهو تركته **(قوله أوجهها مع المص)** وذلك لأنه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ العمل
 الذي هو عليه ومطالبة من عليه الدين ليست بسوغ هذا الميت الذي هو عليه مطالبة الآخر في
 ذمة فكيف يصح أن يحمل عليه من هذا من يحمل على الوارث أو الآخر في التركة كوصار ذمة
 لا يسوغه الدعوى عليه ومطالبة من هذا من حيث بالترك كقول الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة
 وإن لم يكن ذمة لأنه لا تغاير وإنما يصح الحوالة على الميت تركته في حال الحوالة انما
 تصح على الدين وهو ليس عينه فذلك ما **(قوله فصح الحوالة عليه)** لأنه يسوغ مطالبة الخليفة
 الورث **(قوله ما أتى به بعضهم)** وهو خفاء الشواهد المثل **(قوله المختل)** أي وأولوه **(قوله في ذمة الميت)**
 لعل هذا بالنظر لقوله أو أولى وارثه **(قوله إن لم يضر الخ)** فان أتمه ما ينبغي أن يصح هذا المقصود لا أن

المحال عليه وأبلى وارثه
 بالدين المحال به فأسكره
 الخيل ومعه شاهد واحد
 حلف معه المحال أن دين
 يمسكه ثابت فذمة الثالث
 ويجب تسليمه إلى من تركه
 أو ثابت فذمة ولا أعلم أن
 يحسب إقراره أن ينجلي
 ويسمع قول المحال عليه أن
 الدين انتقل لغائب قبل
 العلم أنه فليس له الجنازة

فَقَالَ

نفى العلم ان لم يقم المحال عليه بينة بما ذكره قال ابن الصلاح ولو طالب المحتال المحال عليه

لكن في تخالفها أيضا ولو
شرط الرجوع عليه بذلك
فأوجه قبله فثبتنا أن أي
فيماني في السارحة
الحالة لا الشرط والأي
يقع بطلانها لانه شرط
ينافي مع مقتضاها ثم أتت غير
واحد من هذه ويؤيده قولهم
لو أزال غيره بشرط انه
ضامن للصواة أو ان يعطيه
المحال عليه موهنا أو كسلا
لم تصح الحواة (فلا كان
يقبل عندنا الحواة وجهه
المحال فلا رجوع) لانه
مقصر بترك البحث (فثبت
الرجوع ان شرط يساره)
بعدمه، مع ذلك مقصر
والهم المنعصم بشرط
الفساد وان الشرط باطل
وبله يفرض بتدوين ماس
الرجوع بان شرط الرجوع
مناف صريح فأبطلها
بمختلف شرط السارحة بطل
وحده (ولو أزال المشتري)
البائع (ياثني فردا لمبيع
بغير) أو أقاله أو تخالف
بعد القبض للمبيع ولما
الحواة (بطلت) الحواة
(في الاظهار) لارتفاع الثمن
بانقضاء البيع وانما لم
تبطل قبل اتمامها بصدقتها
ثم انقضى النكاح لان
الصدان أثبتت غيره
ولهذا لو أزالوا بصدقته لم
يرجع في نفسها لارضها
بمختلف المبيع فثبت ما منع
مقتضيه من المحال عليه

الحواة بان صرح بذلك من اه سم وعش (قوله بذلك) أي الفلاس وماذا كرمعه سم وعش
(قوله الذي يقعه) الذي قوله ثم الخ في النهاية والمغني (قوله هنا) أي في شرط الرجوع عما ذكر (قوله
جزبه) قد جزبه في الروض وشيخ الاسلام في شرح المنهج اه سم (قوله بزيده) أي السلطان (قوله
بشرط انه) أي الخليل (قوله الحواة) أي الذين المحال عليه (قوله ان يعطيه) أي المحال (قوله موهنا
أو كسلا لم يصح) أي على ما تقدم اه سم أي قبيل قول المتن ويبرأ الحواة الخ من مخالفة النهاية بتعويله
الشارح وقد قدمنا موافقة المغني للشارح قول المتن (فلو كان مفسلا الخ) ولو بان المحال عليه عبد الغير المخل
لم يرجع المحال بضال مطالبه بمرعته أو عبد الله لم تصح الحواة وان كان كسوا بأورام أو فاه وكان عليه
في خدمته من قبل ملكه مغني ونهاية زاد سم عن الروض وشرحنا ما صول بان عبد المحال له أي وفي خدمته
ذن للمخل فالوجه فساد الحواة أيضا لان ملك المحال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحواة للمحتمل لان الملك
كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعد اه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبه ما لا يشتري شأ وهو مغبون ثم ايه
ومغني (قوله ورد) أي قول المتن ولو باع في النهاية (قوله وعليه) أي ما أفهمه المتن من العصة (قوله يسه)
أي شرط السار (قوله ماسر أنفا) أي قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله في بطل) أي الشرط
(قوله أو أقاله أو تخالف) أي أو أجاز بالاولى وكذا على ما حذفنا لانه لا ينافي في الشق الثاني بقوله بشي بما
ذكره أو ان الرديان ليس من محال الخلاف اه رشدي (قوله بعد القبض) كذا في النهاية هنا قال
في شرح في الاظهر وسواء في الخلاف أ كان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحال الثمن أم قبله
اه قال اشر يدعي قوله من بعد القبض الخ الاصول - فحذفناه بوجه أم نقيد بطل الخلاف وليس كذلك كما
سأنا في قوله وسواء الخ اه وقال عش قوله بعد القبض الخ أنه يجوز تصور ما يأتي بعد قوله وسواء في
الخلاف الخ اه وهذا الاشكال ورد على الشارح أيضا بل ادفع لسكوته عمدا كره النهاية آخرا من التعميم
الآن يجب بان قول الشارح الآ في قال لم يقضه الخ يفيد اه أيضا بعد القبض عرش قوله أو تخالف بعد القبض
عبر شرح الروض أي والمغني سواء كان القبض بعد قبض المبيع وما قال الحواة أم قبله اه سم أقول التعميم
الذي أشار اليه في أصل الروضة أيضا فلتأمل لمحا الشارح في التقيد اه (قوله لارتفاع الخ) قول المتن
وان كذب ما في المغني الاقوله قال لم يقضه ما في المتن (قوله ثم انقضى النكاح) أي ورجع عليها الزوج بالكل
أو بنصفه ان طلق قبل الدخول روض انتهى سم على منهج اه عش (قوله ولو زاد) أي الصادق (قوله
فردا للبائع الخ) وابواب البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه فيما ذكره فلم يشرى، بل بانه بطل

(بذلك) أي الفلاس وماذا كرمعه (قوله والذي يقعه بطلانها) جزبه شيخ الاسلام في شرح المنهج اه (قوله جزم
به) قد جزم به في الروض (قوله أو كسلا لم يصح) أي على ما تقدم (قول المصنف) ولو كان مفسلا عند الحواة
فلا رجوع الخ قال في الروض ولو بان المحال عليه مقصر فلا خيار ولو شرط رد المبيع كذا أي لا خيار ان عيدا
لغيره أي الغير المخل بل مطالبه بعد العتق اه قال في شرح حواش بن عبد الله أي للمخل لم تصح الحواة وان كان
له في خدمته من قبل ملكه لسقوطه عليه اه ولو بان عبد المحال له أي وفي خدمته من المحال فالحوجه
فساد الحواة أيضا لان ملك المحال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحواة للمحتمل لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته
بعد ولا يخفى اشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عليه كذا لا تقدم لزوم الدين لانه الرقيق على
ملكه لم يسقط عليه الا ان يجلب بان المراد لسقوطه من الحواة بسبب ملكه بمعنى أن ملكه متضمن من ثبوت
دين الحواة عليه وليس المراد لسقوطه من السابق للمحال عليه كذا الجواب بعض الفضلاء لا يخفى ما فيه لادن دين
الحواة انما يثبت للمحتمل لا للمعمل لان الملك حتى يكون ملكا متضمن ثبوته فلي تأمل (قوله بعد القبض)
عبارت شرح الروض سواء أ كان الفسخ بعد قبض المبيع وما قال الحواة أم قبله (قوله المصنف بطلت في
الظاهر) ينبغي أن يحمله ما يمكن فالأحوال آخروا على المحال عليه ولا فلا سلطان لتعلق الحق حيث
بطل فلي تأمل (قوله فريد البائع ما قبضه الخ) قال في شرح الروض وابواب البائع المحال عليه من الدين

الحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ ولا يرد الى الحال عليه فان رده اليه لم يسقط عنه مطالبة المشتري لان الحق له وقد قبض البائع بانه وتعين جهة قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان قبضه بمعنى (قوله بشئ مما ذكر) أي من العيب والتلف والحوالة (قوله انما الخ) قد قدم بطلان غير شديس قول الن (لم يطل الخ) سواء اقتضى الحال المال أم لا اه معنى (قوله لتعلق الحق بالخ) ان يزوج من انما البائع في المسئلة الاولى أي في حال المشتري البائع الخ أو حاله من أجل علمه بطلان الحق بالثبوت وهو الاوجه نهاية ومعنى زسم (قوله بعيب) أي أو نحو عمار (قوله ان قبض منه الحال) هل أو أو قبضه اولاً لانه لم يفرم شيئاً ولم يقبل عليه شيء بخلاف نظيره السابق اه سم وأظهر عن الثاني أي عدم الرجوع مع الاراء وفي كلام المغني ما يدل على (قوله أي قسنا) القول المنزول كذب مغني بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشد في وقال عمن انما هو العمد اه (قوله حيث ذ) أي حين البيع (قوله شهدت) التي قول المنزول ان كذب مغني ما يدل على الاما ان بيعه (قوله أو أقامها العبد) خالف شرح العبد قال الجلال البلق في لم يذكر أو اقرار العبد بالرق والقبض يقتضي تعين اقامة البيعة بحسب ان اقراره بالرق مكذب لبيئته فلا يرضيها اه ونقل عن الاسوي ما وافقه عن السبكي والأذري ما وافقه في كلام الجلال والاسوي امتناع سماعه من المتبايعين اذا صرح حين البيع بالملك فان تصرع بمهما بالملك تطهير تصرع العبد بالملك اه سم بخلاف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كذا احترازه اذ لم يتصافا فلا يتوقف اقامتها على البيع لا آخر الاحتياج اليها بدون ذلك لزم عدم استرقاق الحر اه سم (قوله ما اذا كان الخ) خبر ومحل اقامتها الخ تصارة المغني ومحل اقامة العبد بالبيعة اذا تصادقا المتبايعان بعد بيعه لا آخر كبحرهما للقاضي أو اوطا ما اذا تصور اقامتها قبل بيعه لانه محكوم بحرمة تصادقهما وان لم يصدق الحال فلا تسمع دعواه ولا يشتبه عليه من الرقعة وغيره وما له شهادة الحسنة لانها انما تقام عندا الحسنة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قد سبق الخ) أي مثلاً (قوله أو أحد الثلاثة الخ) صنفه في قوله العبد عارة تافى ولا يتصور ان يقيم البيعة بالحرية المتبايعان لانهما كذا ما بالبيعة كذا اذ ادهنا ولا في آخر كل البيعة له أو باع شيئاً ثم ادعى انه كان وقتها عليه أو أنه باعه وهو لا يمكنه من ذلك ما حال حين هو ملك لم تسمع دعواه ولا يشتبهون ان يطل ذلك بهمت كما نص عليه الام قال العراقيون ونظا الر وافي من قال بخلافه انتهى ويمكن حمله لانه على ما هنا اه وفي بعض نسخ النهاية ما وافقه (قوله ولم يصرح) بصرح بوجهه بعد اذ لا يلو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فقله العبد اذا فرق فنام له سم ورشدي (قوله قبل اقامتها) أي أو صرح بالملك لكنه ذكرنا ولا

قبل الفسخ كقبضه فيه اذ كره للمشتري معطى البيت بمثل الحال به اه (قوله المصنف لم يطل على المذهب) يستثنى الراد الغرض بالخيار على ما تقدم من الرض وشروطه في الشبهة الاولى (قوله ان قبض منه الحال) هل أو أو قبضه ولا لانه لم يفرم شيئاً لم يقبل عليه شيء بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت بحسبة أو أقامها العبد) خالف شرح العبد قال الجلال البلق في لم يذكر اقرار العبد بالرق والقبض يقتضي تعين اقامة البيعة بحسب ان اقراره بالرق مكذب لبيئته فلا يرضيها اه قال غيرهم وسأني عن السبكي والأذري أنه لا فرق في شهادة الحسنة أو اقامة العبد البيعتين أن يقدم منه اقرار بالرق أم لا لان الحق حقه تعالى ثم قال لكن وافي كلام الجلال قول الاسوي لا يقبها العبد لانه من سكنه من اقرار بالرق حين البيع صدق بلا يتصور أن يقر به فهو مكذب البيعة صريحاً اه وعلى ذلك يتفرع ما وقع السؤال عليه وهو شخص أقر بالرق بغيره ثم ادعى أنه أعقبه ثم أقبعت بيعة أخرى الاصل وأقول يؤيد كلام الاسوي والجلال امتناع سماعه من المتبايعين اذا صرح حين البيع بالملك فان تصرع بمهما بالملك تطهير تصرع العبد بالملك لا (قوله وقد تصادق) كذا احترازه اذ لم يتصافا فلا يتوقف اقامتها على البيع لا آخر الاحتياج اليها بدون ذلك لزم عدم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) بصرح بوجهه بعد اذ لا يلو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فقله العبد اذا فرق فنام له (قوله قبل اقامتها) أي أو صرح بالملك لكنه ذكرنا ولا يكتفى نظاره (قوله

المشتري ان يتي ولا قبله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو حاله البائع)
على المشتري بالثمن فوجد
الرق للمغني بشئ مما ذكر
(لم يطل الخ) الخوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذي انتقل اليه
الثمن فلم يطل حقه بضمغ
للمتاعدين يكلو تصرف
البائع في الثمن ثم رطله
البيع بهيلاً بطل تصرفه
والمشتري الرجوع على
البائع ان قبض منه الحال
لا قبله (ولو باع عبداً) أي
فنا ذكر أو أو (وأحال
بثمنه) آخره على المشتري ثم
اتفق المتبايعان والحال
على حرته وقت البيع
(أو ثبت حرته حيث ذ)
(بيته) شهدت بحسبة أو
أقامها العبد ومحل اقامتها
في هذين وقد تصادق
المتبايعان على حرته ما اذا
كان قد بيع لا يخلو هنا
وقت الاحتياج اليها أو أحد
الثلاثة لم يصرح قبل
اقامتها بأنه مملوك

على الاصح من تناقض لهما في مواضع (عالت) (٢٣٨) الحواشي) أي بان عدم انتفاء حاله بان أن لا يبيع فلا نحن وكذا كل ما يقع صحة

كأن في نظاره سم ورشدي عبارات في فصل ليل في كل ما ذكر في كشي وغيره ما لا يذكر البائع ناو بلا فأت
ذكره كان قال كنت أعقبته ونسيت أو اشتبهت عليه بغيره جعلت قطعاً كظنهم فبما قال لا شيء على زيد ثم ادعى
عليه مدنيا اه زاد النهاية وادى أنه نسباً وأطعم عليه بعد اه (قوله على الاصح) وقالوا لم يبيع عبارته
أو أنه قاله القن أو أحد السلاطين لم يصر قبل أن يبيعها به بملوك كافلاً في الدعوى والبنات إذا طلقها
هنا يجوز على ما ذكره ثم عالت الحواشي الخ وهذا الجمل هو العقد اه عش (قوله أي سكن منها قطعاً) اه
أما البائع فافرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فافرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا نحو
تخالف الخ) خلافاً لنهاية والمخني تبعاً للشهاب المولى لكن نقول سم من شرح الرض ما وافق الشارح
(قوله لبقاء الحواشي) إلى المتن في النهاية وكذا في المتن الاقوله وقال إلى أما إذا (قوله ثم بعد أخذ المال الخ)
فثبت أنه لا يشترط لجوع المشتري على البائع أخذ المال بضم المشتري وعلقه فلما أورد المحتال المشتري
لأرجوعه له على البائع وهو ظاهر اه عش (قوله أنه الحق) أي الرجوع عش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وان لا يبدن) عبارات لنهاية وان أخذ لعل المراد بالاول الاذن الصريح وبالاني الاذن الضمني (قوله لكنه)
أي المشتري (قوله تعليله) أي قوله لانه وان ثم باذن الخ (قوله لم يعلق) أي المحتال (قوله لم يعلق المشتري) قال
في شرح الرض وظاهره أن البائع لم يعلق وقد وجهه بأنه لا غرض له وأوجهه ما عطفه بوجهه بما وجهه
ان الرفعة مذهب دعواه على المحتال من أنه اجاز من له على بيعه على قبضه على الجميع فيعترض مبدى عليه
استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحواشي بالحرية انتهى اه سم (قوله كالأقرار) أما إذا لم يعلقها كالسنة فلا ذ
لأنه في التعلق كآلة ان الرفعة اه معني وفيه تأمل (قوله وان أخذ من) إلى الفرع في النهاية الاقوله
وظاهر كلامه إلى أما إذا (قوله أو أحلتنا بما تمتد على عرو) هذا التصو وقد حكى عليه في أول الباب بأنه
كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الرض تبعاً للفتني وغيره فان لم يقل بالدين في الأولى فكانت به مستندة فقول
وكان وجهه خروج هذا من القاعدة كما علم بحاشي بأنه لا يملك إلا في الأولى فكانت به مستندة فقول
الاستكفاف في خروج هذا من القاعدة فتم فروع فيما في شرح الرض من أنه كناية لكن هذا لا ينعى الشارح
كإلا يعني أو انقضى فيه مقتضى اه سم وقد قدعنا من النهاية والمخني اعتماد النزاع وأنه من الصريح
أي لسكن منها قطعاً (عالت) قال في شرح الرض أما البائع فافرض بقائه ملكه في الثمن وأما المشتري فافرض
دفع المطالبة اه فليتام قوله فافرض بقائه ملكه في الثمن مع أنه لا يمن بغيره لانه يدعى الحرية وبالمال
من أن يعلق تخليف البائع بأجماع سابق في شرح الرض في توجيهه تخليف البائع إذا انكسر المحتال ثم يلغى أن
شخصاً للشهاب المولى أصح تعليل في شرح الرض المذكور وهكذا فافرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتام
المراد وقد جعل على ما ذكرناه أخذ من توجيهه تخليف البائع الاتي (قوله فلا نحو تخليف على الاوجه)
هو الاوجه في شرح الرض من ترددته عن الاسنوى قال لانه حقان تخليف قبض الحواشي في حق اه
لكن الاوجه عندنا شخصاً للشهاب المولى أنه ليس له تخليفه لان تصوره من جهة واحدة اه (قوله لم يعلق المشتري
الخ) قال في شرح الرض وظاهره أن البائع لم يعلق وقد وجهه بأنه لا غرض له والوجه أنه تخلف بوجه
بما وجهه من الرفعة عند دعواه على المحتال من أنه اجاز من له على بيعه على قبضه على الجميع فيعترض مبدى
عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحواشي بالحرية اه (قوله أو أحلتنا بما تمتد على عرو) هذا التصو
قد حكى عليه في أول الباب بأنه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الرض تبعاً للفتني وغيره فان لم يقل بالدين
في الأولى وهي قوله كآلة نحن فلا يبدن كذا الدين الذي لا على اه فكانت به مستندة فقولها كآلة نحن
عرو وكفه وأصله على فلا يبدن وكذا في كناية كآلة نحن فكذلك هذا الاقرار في عينه ما وجبوا على كآلة
وحيث قدوة وكان خروج هذا من القاعدة كما علم بحاشي بأنه لا يملك إلا في الأولى فكانت به مستندة فقول
يحتاج إلى الاستكفاف في خروج هذا من القاعدة فتم فروع على ما في شرح الرض من أنه كناية لكن هذا لا ينعى

فتكاف

فصل الحلق (أقول) المشتق عليه (أورد بقول) انقبض منه أو (أحلتنا) بفتح لامه على عرو (الوكلة) بضم واو

الاصح من جهة إلى كآلة بفتح الحاء وكذا نحو جروج هذا من قاعدة

ما كان صريحاً بابه اختاره ومن لم يحتمل مدعى الحوالة قطعاً كجاء (وقال المسقوق بل أردنا الحوالة صدق المسقوق عليه بيته لان الامل بقاها لحقن عني ما كانا عليه كونه اعرف بشيئنا بخلافه تندفع الحوالة (٢٢٩) وبانكالا اخلوا كذا تفنن قبضه فان

كان قد قبض برى القاطع
له لانه وكيل أو محتل
ولانه تسليم ما قبضه
للمالك وحقه عليه ما رأى
الآن توجد قبضه و
القبضه أو التقاض كالم
ظاهر وان تلف المالك
فيه بلا تقصير لم يضمنه لانه
وكيل بغير خصمه وليس
له المطالبة به لانه استوفاه
برضه وقال البغوي بوجه
اخر او روى ضمن كلبون
وكاتبه او وكيل اذا أخذ
لنفسه بغيره وظهر كلامه
انه مع ضمه له لا يرجع
وحينئذ كان هذا هو وجه
قبول الرضا وان تلف
بغيره بلا طمو بطل حقه
اما اذا قال أحسنك بالمائة
التي لك على علي عمرو صدق
المسقوق بوجه قطع لانه
لا يحل غير الحوالة وصورة
المسألة أن يتفاهل الدين
كأقاده بغير المسقوق
عليه والمسقوق فلا ذكر
مدى الوكالة الدين صدق
بيمينه للمدعى ثلاثين (وفي
الصورة الثانية بوجه) انه
يصدق المسقوق بيمينه
على الضميمة لانه لا تضم
أو كذا لفظ الحوالة
لثانها (وان) اختلفا
في أصل اللفظ الصادق كان
(قال) المسقوق عليه
بلا (وكاتب) أو كذا المراد

فتسكتا لانه في الجرح في محله وقد يجاب عن الشرح بان كلامه تسليم لا حقيق (قوله ما كان صريحاً
الح) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هنا كتابة في الوكالة اه سم (قوله كجاء) أي قوة اما اذا قال الح
اه عس (قوله لان الاصل) الفاسد في اللفظ الاقوله أو التقاض وقوله وقال في قوله اما اذا (قوله)
شروط الظفر أو التقاض يتأمل فيه فان التقاض انما يكون في دينين متوافقين حسنا او قسرا او صفة واما
دين للمعتال على الجبل وما قبضه المختار من المال عليه بتقدير كونه وكيلا هو عين مملوكة للمسلم والعين
والدين لا تقاض فيها ولو شرط الظفر ان يعتد أخذ المسقوق ماله عنده غيره كان يكون منكر اولا بسببه واما هنا
وان كان فسد من المعتال على الجبل لكن الجبل ليس منكره فلم يوجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب
بجعل ما هنا على ما لو تلفت القروض من المال عليه بتقصير من المعتال فضمن به والبطل يجوز ان يكون
من جنس دين المعتال وصفته فحقه في التقاض وبتقدير عدم تلفه فيجوز ان يعتد أخذ من المختار من الجبل
بان لا يكون به بضمنه فيسكن أصل الدين فيجوز لاعتداله بأخذ بغيره في الظفر اه عس عبارة الغني ووجوب
تسليمه للمالك ان كان باق اودبه ان كان الفاقحة عليه باق خشي امتناع المالك من تسليم حقه كان
له في الباقي أخذ المال وجد الحالف لانه ظفر بجنس حقه من مال الحالف وهو ظلم اه (قوله بلا تقصير
الح) أي وان تلف مع بغيره طالب لانه صار ضامنا وبطل حقه بغيره ما تساقاه اه مغني (قوله فيسكن هذا
وجعله في الرضا الح) في كل كلام الرضا على هذا نظر لان هذا يقتضي ضمها له ابدالاً بسببه أخذ لنفسه
وهو متحقق ابدأ فكيف يوافقه كلام الرضا مع قصده بين التلف بغيره فلا يضمن وان تلف بغيره
فضمن فتأمل اه عبارة السيد عرفة فكان هذا الخ أقول سي عليه شارح جرحي عليه لما تخوون
من تلايمه وهو مشكل فان الذي جعله الشئان ونقل الرضا في بعضه من جملة ما قلنا مالا كان باقاً
انه يلزمه تسليم ما قبضه بان حقه باق كما جزمه في الحقيقة فلتأمل ولا يرجع كلام أصل الرضا فلعن قول
الحقيقة وكان الخ اشارة وتسمية على الوقف فماله انما يظهر بغيره على فانه البغوي التي تقرر رتبها هنا
مرجوحة اه (قوله قول الرضا الح) تقدم من الغني مثله (قوله اما اذا قال الح) عبارة الغني بصدق
المراد في الصورة الثانية هو جعل أصل الخلاف اذا قال أحسنك بمائة علي روي نحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله)
وصورة المسألة ان يغي سألني المتبحر يصدق المسقوق عليه في الأولى بوجه قطع وفي الثانية على خلاف
ومراده ان محل التوصل من حيث الخلاف في اذا اقتضاه في أصل الدين أم لو أنكر مدعى الوكالة أصل الدين
فهو المصدق في المسألة قطعاً وجئت في كتاب الاصول بان يوضح الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة
الثانية وجوب بقرلة بغيره في المسألة قطعاً اه رشدي (قوله اختلفا في أصل اللفظ الح) ثم (قوله) أو
في المراد الخ) كان السبب كره هذا في حل ولو قال المسقوق عليه ان (صدق الثاني بيمينه) في الأولى
جزوا في الثانية في الاصح اه معنى (قوله لان الاصل) قال في الفرع في الثاني (قوله بلا تقصير الح) فان كان
قد قبضه بغيره بغيره لانه من جنس حقه وان تلف بغيره لم يضمن وكيل وهو أمين أو بغيره
ضمن وتقامها اه معنى في سم عن الرضا مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم أخذ
الشرح كالإتيان لواقعة فمفصلة أم (قوله ما كان صريحاً بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع انه
هنا كتابة في الوكالة (قوله فيسكن هذا هو ظاهر وجعل الرضا الح) في كل كلام الرضا على هذا الظفر ان
هذا يقتضي ضمها له ابدالاً بسببه أخذ نفسه وهو متحقق ابدأ فكيف يوافقه كلام الرضا مع قصده
التلف بغيره بلا يضمن والتلف بغيره في ضمنه فتأمل اه (قوله تندفع الحوالة) قال في الرضا فان كان
قد قبضه من المختار عليه فله أخذ كلفه وان تلف بغيره لم يضمن أو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم أخذ المسقوق منه

من لفظ محتمل كقبض أو أحسنك (صدق الثاني بيمينه) لان الاصل بشفاعة في ضمها المسقوق عليه بخلاف المسقوق تندفع الحوالة وبان حقه
من المسقوق عليه

ورجح هذا على الحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند افلاس الحال عليه (فرع) أي بعضهم فمن آتوا منه أنه على خلاف ما ذكره المدين والحوالة وحلف على نقها (٢٤٠) بأنه لا يراعى الدين لأنه أن صدق فالدين باق بحاله وإن كتب فقد أقال بينه وبين

حقه بعد موطنه فذلك يقتضي الضمان ولا نظر إلى أن المدين اعترف ببراءة الدين لأن اعترافه إنما صدر في مقام ما ثبت على فسلان فإذا لم يثبت وجوب الحق وقد كفر في الأم على هذا في غير موضعنا فقال فماذا أنكر أحد ابنين باع وكذبه الآخر لا يثبت الأثر كجاء قال اشترت مثله للبار بالف وأنكر البائع لا يصدق عليه إلا الغلبة انما يثبتها في مقابلة ما يثبت له ولم يثبت أنه وفي مقابلة ما أثبت فلا نظر لانكار المدين وما كان لا نظر لانكار الحال عليه وإن كان انقاره لا يقبل على الحمل فله تفرع أيضا ولا رجوع على الحال بشئ وإن فرض أنه إن ان لا حولة أو لانكاره فلم تقع إلا من الحمل وحده وما أتاها من ذكر من الام لا شاهد به كجاء ظهر لان انقار ذكر المقابل في انقاره فكان قرينة ظاهرة على أنه انما ذكر لانكارة أخضعت به وهنأ مذكر مقابلا وانما حرم بقول حفيص من فمة الحمل الخدمة الحال عليه فلم يكن له رجوع إلى معاملة الفصل لأنه يجب أن يكون بمكة بالفسح صريحا

السبق منه اه سم والظاهر لا ظهور لفرق بين ما هنا وما سبق فليراجع (قوله عند افلاس الحال عليه) أي ويخبر (قوله بانه) و (قوله لانه) أي المدين (قوله فالدين) أي من المقر الذي كور (قوله أصل بينه) أي أصل المدين بين الحال (قوله ذلك) أي الأصل (قوله ما ثبت الخ) وهو ما في مقابلة الحال عليه والأصل ما يثبت باق ما يثبت (قوله) أي الحال (قوله الخ) أي بانحوه ثالث (قوله لا يثبت الارث) أي ظاهر العدم يثبت نسبته لعدم كون المقر حائزا أما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه أن يشر كفيها بلثنتها إن كان المقر صادقا كما في (قوله كجاء الخ) لم يظهر في وجهه النسب فلتأمل (قوله وإن كان الخ) غاية (قوله فله تفرع) أي المصل تفرع الحال عليه (قوله أيضا) أي كإن الحال تفرع اه سم (قوله ولا رجوع له) أي العمل عليه (قوله وإن فرض أنه باع الخ) قد شمل ما إذا نه ادعى الثلاث على عدم الحول الحق وعدم الرجوع حيث وقع مظاهرة فبينت حله على خصوص ما مر في الاقامين انكار المدين الحولة وحلفه على نقها فليراجع (قوله ولا ينكره) حلف على قوله لان قرار الحال عليه (قوله تقع الأم) ودقوله البعض السابق وإن كذب فقد أقال الخ (قوله وحده) أي بل ومن الحال عليه أيضا (قوله لا شاهد به كجاء ظاهر) يحصل تأمل بناء على ما تقر وأن المرجع الحولة إنما يسع دين بدين فكان معنى أحلتني على فلان بالمائة التي لي عليه لا يثبت لك مائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليه والحكم بقول الحق التي لم تكن له عليه فرع برون الحولة لم يثبت اه سيذكر أقول هذا وسيبويه بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق الحقيق عليهم قوله وحققه باقوا لله اه سم (خاتمة) قال في النهاية للمعتل أن يحيل وإن يحتمل من الحال عليه على مدينه ولو أجبر جندى أقطاعه أسأله من الأجرة على المسأخر ثمات تبيين بطلان الأجرة فيما بعد موته من المدين بطلان الحولة فيما يقابلها وتصح الأجرة في المسألة التي قبل موت المدين وتصح الحولة بقصد هاولا رجوع العمل عليه بحقيقته المحتل من ذلك ويرى الحمل منه ولو أقال مدينه أن خر به المدين أصل عليه فلا الغائب سمعت بيته وسقطت مطالبة ما لم يقيم بيته صدق غفر به بيته ولا يقتضي البيعة الغائب بانها تثبت من الحولة في حقه حتى لا يحتاج إلى إقامة بيته من الأقدم على أحد وجهين رجحان سريع لكن الوجه القضاء كما هو احتمال عندنا الصانع تأييد صاحب الجرة لأنه إذا قدم يدعي على الحال له لئلا يحيل وهو مقرر فلا حاجة إلى إقامة البيعة اه قال عيش قوله مر أقطاعه أي ما يصح له في مقابله زرقا العين له في مقابلة خدمته مثلا لمن انكسره شيء من الملكة ثم هو صاحب السلطان مثلا فطاعة أرض ينتفع بها مدقعة في مقابلة ما تجب عليه فهو لاجرة للارض فلا ينقص عنه فلو أجزأه لغيره ثم أمال على الأجرة استمر الحولة بحاله وقوله دم بعض الأجرة أي أو كجاء وقوله من المدة أي ولو كان جهاز عروس لم يستأجر في الأوان الحاصل باقوا لثلث اه

(باب الضمان) (قوله التمثيل لكفالة) أي التنبية في النهاية (قوله هو لغة) أي قوله والاخبار في المتن الا قوله وأنه صلى الله عليه وآله (قوله على الترام المدين الخ) أي الذي هو أحد عقبي العقد في الإيجاب وسأنا أنه يطلق على مجموع الإيجاب والقول وهذا التفرع ما مر أول البيع أنه يطلق على الشرع على العقد المثلث تحمل علم ما هو ذا أولى في غاية الشجاعة ورشدي عبادة عيش قوله وعلى العقد الحاصل الخ أي الضمان يطلق على كل من الضمان والأمر وهو الحاصل بالمصدر اه أقوله يرجع هذا تمييزهم هنا بالحصل دون التمثيل وموافقة هذا المراسم نفا في الحولة (قوله المدين) ولو منقعة اه عيش أي كالمسجل للمدين في الأمانة والأمانة لا يبري (قوله والمدين الخ) أو أرى عيش اه عيش (قوله الاستخاف) أي بعد قوله ولا يفرقه في الأصح اه (قوله فله تفرع أيضا) أي كان للمعتل تفرع اه

(باب الضمان)

(باب الضمان) التمثيل لكفالة هو لغة وتراعى على الترام المدين والبدن العن الا في كل ما يؤول على عقد العمل المدين عيش بل يتم ذلك من شأنه وتبين وجبلا ووجها

كردي

كردی (قوله و تقيلا الخ) وكافا و تقيلا اه معني (قوله بالمال) أي عينا كان أو دينا اه عش (قوله
 بالمال العظيم) ظاهر موان كان دية اه عش (قوله والصير يرمي السك) الاتساع وعم البير يملك قال
 أن نهاية ومثله القبل اه (قوله ويؤخذ منهن) أي خبر التمثل (قوله في قاطع طباخ) مفهومه أنه إذا
 فسد أحد الشرطين لا يسن وهل يوجب حشداً ومكر وفيه نظر والآخر بالاول عش وقيل في (قوله
 غائلته) ومنها أن لا يكون مالاً الضمون عننا ذمهم بأنه فيفسد بفساد المال الضامن اه عش عبارة
 الرشدي قوله يأمن غائلته الظاهر أن الضمير في الضمان أي بان يجر مجزاً فاعظم نظير ما سرق في الخبر اول
 الحوالة فليراجع اه (قوله ضمان الغنة) لم أخرج العين اه سم عبارة الغني ضمان المال اه عبارة
 عش انما قيد مر بالذمة لقوله بعد بشرط في الضمون كونه نائبا الخ ولا فكه وهاهنا لا يتقدم ذلك
 بل يجري في ضمان العين أيضاً لكن هذا ظاهر على ما سلكه الحلبي من أن قوله نائبا لا يخصه بل انحدف
 أمامه ما سلكه الشارح مر أي الذمة على أنه حذف دنا الم الثابت للعين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 الآن يقال تسمح فأراد ضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تقيلاً اه (قوله وصيغة) وكذا تؤخذ من كلامه
 وبدأ بشرط الضامن فقال بشرط الضامن فليتم به يعني (قوله ليصح ضمانه) انما يقيد به لأن الضامن اسم
 ذات والشرط لا يتعلق بالذات وانما يتعلق بالحكم وحسنه وصحت الحاشية كل العسوي بشرط لصحة
 الضمان الرشدا اه عش قول المتن (الرشد) أي ولو حكا اه عش (قوله بالغني السابق الخ) وهو صلاح الدين
 والمال اه معني عبارة عش وهو عدم الجبر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم فقر بالكذب من الصبي اه
 عش (قوله والاختيار) عطف على الرشد (قوله كايهم) أي اشتراط الاختيار (قوله مع ضمان السكران)
 أي لا تعدى (قوله فلا يصح ضمان محمور طباخ) تقرير عش اشتراط الرشد (قوله ومكر) تقرير
 على اشتراط الاختيار (قوله بصبا وأوجن الخ) في شرح مر ولو أدى الضامن كونه صبا أو جنوناً وافت
 الضامن صديقاً يميناً أمكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو أدى ذلك بعد تزويج أمته أو مثلاً فله يصدق
 الزوج إلا أن السكينة عتاقها غالباً لا يحتاج إلى العفوة فالظاهر وقوعها بشرط وطوارسكو أعماله أي أنه كان
 محموراً عليه بالسفوة وقت الضمان والأوجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم قوله مر ولو أدى إلى قوله
 وسكتوا الغني مثله قال عش قوله مر فانه يصدق الزوج أي وإن أمكن الصبا وعهد الجنون ونوه مر
 يحتاج الخ أي حال الأقدام عليه وقوله مر والأوجه الحاقه بدعوى الصبا الأولى أن يقول الحاقه بدعوى
 الجنون بل محل تصديق السفينة دعواه أن يعده سعة ولا ياتي مجرد ما كانه بخلاف الصبا اه (قوله و
 أول الجبر الخ) قد يقال أنما يشهد ذلك في وقوع الاعتراض ولو كان هذا المارق المتن اه سم (قوله لا يقيم)
 بضم الياء وكسر الهاء أي لا يقيم غيره بإشارة ولا كناية بخلاف من له إشارة شفهمة فإن فهم إشارة كل أحد
 فصرح به وإن انحصر بفهمها الظن فكنا به ومنها الكتاب فكانت تحت بقرائن ألحقت بالمرج عصى
 ما تقتضه كلامهم هنا وفيه نظر اه ج بالغي اه عش (قوله والمسمى الخ) عطف على آخر (قوله لو أن
 من بذل الخ) عطف على ما قبل الخ (قوله وفسق الخ) عطف على من بذل الخ (قوله في حكم الرشيد) خبران
 (قوله وسيد كراخ) أي في عموم قوله وضمان عهده اه عش (قوله أن أو ذلك الخ) أثر للمتي عبارة
 (تثنية) ه رد على طرده هذه العبارة المكر والمكاتب فافهم بغيره أن سيد والافس الذي لا يتفهم إشارة
 ولا يحسن الكتاب يقول الثام فانه مر ولا يصح ضمانهم وعي عكسها السكران المتعدي بسكره مومن سعة بهد

(قوله ويؤخذ منهن قوله) فيه نامل (قوله وأركان ضمان الذمة) لم أخرج العين (قوله المصنف) الرشداً
 ولو حكا (قوله بصبا وأوجن) أرسنه في شرح مر ولو أدى الضامن كونه صبا أو جنوناً وقت الضمان صدق
 بيمينته أن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو أدى ذلك بعد تزويج أمته فانه يصدق الزوج وسكتوا أعماله أي لو أدى
 أنه كان محموراً عليه بالسفوة وقت الضمان والأوجه الحاقه بدعوى الصبا يحتل أن ية القضاة على ضمان
 متضمن لدعواه الرشداً فلا يصدق في دعواه أنه كان صبا بخلاف الصبا اه (قوله ومراراً الجبر الخ) قد يقال

ينبغي أن زيد الاختيار
وأهلية التبرع ووجهه العباد
(قوله) وقوله لمعلمنا
ما يقتضي أن كتابة الاخر
للمعلم الباقراش تسهر
بالضمان مير يحتوان كان
له اشار منهمة وفيه نظر
ظاهر لا طلاقهم ان كتابته
كتابة ولقولهم الكتاب لا
تطلب الى الصريح والقرائن
وان كثرت كانت بائن حرمة
على ابدال اختياره وعلى
ما اقتضاه كلامهما فهل
يقتضيه ذلك بالضممان أو
يم كل عقد وحل ويقيد
بهذا ما أطلقوه في النظرية
بحال الاول بعد المعنى
لان الضمان عقد روي غير
محتاج اليه فلا يناسب جعل
ذلك الكتابة مير مختلف
دون غيره والثاني بعد من
كلامهم (وضمن) فيجوز
عليه بغير كسرائه (في)
في ذمت فيصع كتمان
مريض نعم ان استغرق
الدين المال مريض وقضى
به بان يطلان ضمه لغلط
بالوحدته ما لا وارئ
واطلاق من اطلق البطلان
ضد الاستقرا ان يضمن
على ذلك ولو أقر بدين
مستغرق قدم على الضمان
وان تاخر عنه وضمانه من
رأي المال الا من معسر أو
حيث لا جوع عن الثلث
(وضمن بعد) أي غرق ولو
مكاتب (يقربان) به باطل
في الاصح وان أثبت في
التجار فو انما صطلح ان يباع في ضمانه لان لا يملكه فطر اليه فهو وعشره ثم يبيع ضمانه مكاتب ليسد موصف

رشد ولم يصير علموا الفاسق فانهم يبيع ضمانهم وليسوا ارشدا فلو بيع بأهل التبرع والاختيار لم يلزم من ذلك
اه (قوله) ان زيد الاختيار أي ليعرض المكرم (وأهلية التبرع) أي ليعرض السقيم المكاتب (وجه)
العبارة أي ليعرض نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله) ما يقتضي أن كتابة الاخر (الح) عبر
الروض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه موصوفة كلامه كله أنه كتابة الناطق كتابة
وكتابه الاخر بالقر ينصير يحتووه ظاهر انتهى اه سم (قوله) وان كان له اثنون منهمة وقد وجهه بان
ياله حال ضرور فلا يقاس حكمه بنفسه وبان الكتابة بنفسه حاله المذكور أي في الدلالة من الاشارة
الحكوم يصير احتياليا يكاد ان تكون عند التأمل الصادق من جهة الاشارة ولا ينافيه اطلاقهم أن كتابته كتابة
لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها قد كره وكفيرة ولا قولهم الكتابة لا تتقلب الخ لما تقر بأن
حالة المال ضرور فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل اه سم (قوله) ويقتضي هذا أي
بما اقتضاه كلامهما (قوله) أي في الاطلاق (قوله) لا يفتقر به حاله وانما في أقرب وأقله الشارح به بعد
من كلامهم فلا يظهر وجه ما ذكر من البعد الا بعد ذكرهم في غير الضمان وقد يكون الخ لعل عليه
أنهم انما يتناولوا في هذا الباب خصوص موقوفه فله وجه التخصيص به كرو مثل هذا صرح كقارئ
ضمنهم المتبع ثم أتى في أصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخر من موقوفه ضمن بالكتابة فوجهان
سواء أحسن الاشارة أم لا أحدهما الصحيح ذلك عند الفخر ينال من غير وجهان في الناطق في سائر
التصرفات انتهى فانهم قوله وفي سائر الخ أن ما ذكره في كتابة الاخر ليس خاصا بضمه اه سم (قوله)
(بمن) الخوجه بخلافه في النهاية الا قوله واطلاقه في قوله وان تاخر عنه (قوله) فيصع أي يطالب بها
ضمنه انما انطلق عنها مجرد وأسر اه معنى (قوله) كتمان مريض أي مريض الموت اه سم فانه يبيع
ظاهرا أشد من قوله نعم ان استغرق الخ اه عش (قوله) ان استغرق الدين أي الذي على المريض
(قوله) وقضى أي الدين (به) أي بالدين مريض بان دفع لأرباب الدين اه عش (قوله) لو حصد الخ
أي بعد قضاء الدين بوجه أو قوله وأد الخ لحد كالأوبعضان يدين (قوله) واطلاقه في الخ مبتدأ
(قوله) تبين الخ تبصره (قوله) ولو أقر أي المريض (قوله) قدم أي الدين المقر به (قوله) وان تاخر
ضمنه أي تاخر الاقرار به عن الضمان وهذا شامل لما توجب لزوم عن الضمان كلوا ضمن في أول
المرم ثم أقر بانه اشترى من زيد سلعة بغير صرف ولم يؤد عنها ويضمن أن يقال في هذه बातوا الذين لا يضمن
ضمن وقضضه بهما مستويا للشرط اه عش (قوله) وضمنه أي المريض (قوله) الا عن
معسر أي اسهر اساره الى ما بعد الموت أما إذا أسر وأمكن أخذ المال منه فثبت أن ضمانه من رأس
المال اه عش (قوله) لا لزوم بان ضمن بغير اذنه اه عش (قوله) قد تضرر اليه أي الخلع ولا
ضرر ودية الضمان اه معنى (قوله) لغوس وعشره أي ومع ذلك انما اتطاب بعد الحق والسيار اه
عش (قوله) ضمان مكاتب ليسد به بخلاف غير المكاتب لا يبيع ضمانه لسد لانه يؤدى من كسبه
وهو ليسد فهو كلوا ضمن المسوق لنفسه متى وثابه قال سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه وسكت
عن ضمان المكاتب ماعلى سيدنا لاجني وهو داخل في قوله وضمن عبادي من ولو مكاتب الخ اه وسيمضي
انما يسد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن (قوله) أهلية التبرع أي ليعرض السقيم والمكاتب
وقوله ووجه العبارة أي ليعرض نحو النائم والصغير والمجنون (قوله) ما يقتضي أن كتابة الاخر (الح) عبر
الروض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه موصوفة كلامه كله أنه كتابة الناطق كتابة
وكتابه الاخر بالقر ينصير يحتووه ظاهر اه (قوله) ما أطلقوه أي بان يعمل على ذمه الكتابة المقر بنية
(قوله) مريض أي مريض الموت (قوله) وان تاخر ظاهره تاخر لوجوب (قوله) ضمان مكاتب ليسد به أي كما
يحتفي في الروض بخلاف غير المكاتب لا يبيع ضمانه ليسد به في الروض قال في شرحه لانه
يؤدى من كسبه وهو ليسد فهو كلوا ضمن المسوق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ماعلى سيدنا
التجار فو انما صطلح ان يباع في ضمانه لان لا يملكه فطر اليه فهو وعشره ثم يبيع ضمانه مكاتب ليسد موصف

عنه أن البعض كذا كاتيب صحة الضمان للسيدة **(قوله في نوته بغير اذن)** لو ادعى البعض أن ضمه بغير
الاذن كان في نوته السيد فيبقى قصد بضمه الاحتمال كالأدعي الضامن الضامن يمكن سم على حج اه
عش **(قوله بغير اذن)** راجع لمكاتيب أيضا **(قوله في نوته السيد)** أي وإذا لم يكن بينهما ما يثبت
إذا أذن السيد في نوته فهل يكون ما يؤيده من الكسب الواقف في نوته السيدون العبد أو من كسبه مطلقا
فيه نظر والاقرب الجواب اه عش وعلى إلى الثاني أميل ويأتي عن السيد عر آ نقلها يظهر فيه **(قوله)**
بينه أي ضمان البعض في نوته السيد بالأذن حيث لا يصح **(قوله حيث)** أي حين الأذن الشراء في نوته
السيد بغير اذن **(قوله على وجه التبرع)** أي والشراء ليس كذلك **(قوله حيث حيث حيث)** أي هبة
البعض شيئا من ماله في نوته السيد بغير اذنه اه عش **(قوله قلت بقرن)** أي بين الهبة والضمان اه
عش **(قوله قلت بقرن الخ)** ويمكن أن يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتو جالي كسبه بعد
الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتباره والهبة تصرف في ظاهر ملكه فإذ لم يتبرع على
الفرق المذكور وأنه لو ضمن في عين من أعيان ماله في نوته السيد بغير اذنه وهو واضح، يحمل ما ساقى في
قول الشارح تنبيه بضم الخ اه سدع **(قوله بان التزام الأمانة)** أي بخلاف الهبة فأنها ليست فيها
الالتزام **(قوله بأنه)** أي البعض **(قوله يدخل)** من الاضطرار **(قوله جازا)** أي جازا بالهبة في مقابلته
اه كردى **(قوله بخلاف في الضمان)** أي بخلاف البعض إذا ضمن **(قوله وهو)** أي فرق بين الرقبة **(قوله)**
ما ذكرتم الخ وهو التزام الهبة **(قوله)** وبما بين الرقبة والقوله وبما بين الرقبة وعبدته وهو الوفاق
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرقة فإن ضمن باذنه ما للعتقة من ماله لم يكن له النظر ولم يذ الناطر فليست له
و بحث غيره اعلمه النهاية **(قوله باذن الموقوف عليه)** ظاهره وان لم يكن له النظر ولم يذ الناطر فليست له
اه سم **(قوله ووجه الخ)** يؤخذ من هذا الوجه أنه لو أذن له على أن لا يؤدى من كسبه لم يصح للضمان
لعدم فائدة لأنه لا يتوقع عقلي يؤدى بعده لا متعلقه من ماله من كسبه اه سم **(قوله من حيث)**
من الموصى بعتقه ماله عبارة النهاية والموصى بعتقه مدون رقبته أو بالعكس كالشركاء
استظهره في أغلب الكتب الأوجه كما أقاده والوجه الله تعالى اعتبارا اذنه جامعاً إذا يتعلق بكسبه شامل
للمعتاد منه والاذن فإن أذن فيه مال الرقبة فقط وهو يتعلق بكسبه النادر أو مال المتعة فقط وهو يتعلق
بالمعتاد اه قال عش قوله والموصى بعتقه الخ ظاهره أنه لا فرق بين الموقت وغيره أو بين قصد بغير
الموقت وأما ما في فأن ضمن باذن مالك الرقبة يتعلق بالأكسب لاندور مدة الوصية بالمتعة أو بالأكسب مطلقا
بعد فراق المدة وان ضمن باذن مالك المتعة بالوصية أدى من المعتادة بقية المدة دون ما بعده فلا يؤدى
من المعتادة ولا يسيرها وقوله اعتبار انهم ما يتعلق بالضمان بالكسبه مطلقا عندا أو نادرا كما يعلم بما

لا حتى وهو داخل في قوله وضمان عبداً في نوته ولو كاتبا الخ **(قوله في نوته بغير اذن)** لو ادعى البعض أن
ضمه بغير اذن كان في نوته السيد فيبقى قصد بضمه الاحتمال كالأدعي الضامن الضامن الضامن
وأمكن **(قوله وبحث غيره)** بعتقه الموقوف عليه ظاهره وان لم يكن له النظر ولم يذ الناطر فليست له
وقوله لا حتى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان: يحمل أن لا يبطن كالوضمن عبداً من عبده ما عدا
ما من السيد فانتقل الملك للورثة فأن ظاهر كلامهم أنه لا يبطل الضمان فليست له وأذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
بكسبه لأنه لما يتعلق به قبل استمر أو ينقطع يتعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا التقدير يتبرع عنه أحد
بالواقعة نظر **(قوله ووجه الخ)** يؤخذ من هذا الوجه أنه لو أذن له على أن لا يؤدى من كسبه لم يصح
الضمان لعدم فائدة لأنه لا يتوقع عقلي يؤدى بعده لا متعلقه من ماله من كسبه اه سم **(قوله باذن)**
الموصى له) ينبغي أن يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقبة أو أحد همتان إذا يتعلق بالضمان بكسبه
المعتاد والنادر أو أحد همتان كان الموصى له يتعلق بالمعتاد ومالك الرقبة يتعلق بالنادر فليست له لا ينافي
ذلك توقف ضمان المشتري على اذن الشرى لكن أو الشرى كله لعدم مال لكل هنالكا تفسير ارجح ثم رأيت

في نوته بغير اذن بخلافه
في نوته السيد بغير اذنه
وبين صحة شرائه لنفسه
حيث أن الضمان فيه
الترام إلى المصلحة وجه
التبرع وهو ليس من أهله
حيث أن قلت ظاهره
كلامهم حيث حيث حيث
قلت بقرن بان التزام الهبة
على وجه التبرع ماله
لان قصد بغير اذنه
عدم حجر بالكتابة ولا يكون
ذلك الأول ولو أنه لا غير
رأيت ابن الرقة فرق بينه
في الشرع يدخل في حكمه
ناجزا وبالاحتلاف في الضمان
وهو موافق لقولي على
وجه التبرع ولكنه يقتضى
بطلان هبة حيث ولو ليس
بالواضح فتعين أن يادى
الفرق ما ذكره من غير
نحو الهبة فأنه وبحث ابن
الرقة عدم بعتقه من
الضمان الموقوف فربما بناء
على المشهور وأنه لا يصح عتقه
و بحث غيره بعتقه بان
الموقوف عليه وتضمن
أخيه بسلط على النطق بكسبه
المستحق وهو قياس
الأوج من ضمن الموصى
بعتقه باذن الموصى له

بأنه (قوله عليه) أي هذا الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب بشرح هر
 اه سم قال الرشدي قوله هر ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة ما صو عليه فلا وجه لبطلانه اذا انتقل
 الوقف لغيره انتهى له وقال عرش قوله وهو الأقرب وقد يشكل عما تقدم في الحواشي قالوا أحوال جدي
 أقسامها ما حال بعض الاجرة ما تخرج الى انضمام المصلحة بل ثم بطلان الحواشي على ما زاد على المستعرق
 حياها وما ياتي في الوقف من أن البطلان اذا آخر وشروطه النظر مدة استحقاق من بطلان الاجارة بقره
 ومن ثم خرج بطلان الآن بجلبها في الوقف على ما قاله الشارح هر فبين في أن لا يدفع شيئا من ذلك الا باذن من
 انتقل البطلان الحق ماره وحاشا متع من انتقل به الوقف من الاذن ففائدة الضمان احتمال أن يبيع أحد
 عن الضامن بماله او يسحب من انتقل اليه الوقف لاذن بذلك اه (قوله بعده) أي السيد سكنت عن
 علم العبد بذلك ولا يعد اعتباراه سم عبارة عرش قوله هر ولا بد من علم السيد الخ أي والعبد اه بجأي
 وسوله من السيد لا لا لاجبة من ماله خاصة أولا اه ولعله رجع ضمير علم الى كل من السيد والقرن أقول
 وبأن في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد أيضا (قوله الا) فاشترط لها
 نعمت من المعرفه (قوله معتبره الخ) خبره هو (قوله اشترطها لهما) خبره والذي الخ (قوله ولو ما على
 سده) غاية للتميز (قوله اذا تجاوز) أي بخلاف ضمانه لسيد فلا يصح علمه تقدم من المحدث ونوع بعض ضمان
 للمكاتب لسده كما هو باق وكذا البعض كما يأتي (قوله ولا يلزمه) أي في التميز في النهاية والمغنى (قوله واذا أدى
 بعد الخ) أي المضمون عنه غير سده اه عرش (قوله فالرجوع اه) عبارة في الرض وشرحه هو والمغنى لو أدى
 العبد الضامن ما ضمنه من الاجني بالاذن منه ومن سده بعد العتق في الرجوع اه أو قبل عتقه في الرجوع
 لسيد اه أو أدى ما ضمنه من السيف فلا رجوع اه وإن أداه بعد عتقه فانتظر بهذا اطلاق الشارح مع
 قوله ولو ما على سده وينبغي الرجوع على السيد فما اذا أدى البعض ذولا لماله اه أو المكاتب ثم عتقه ما ضمنه
 عنه اه سم (قوله اه) أي العبد ولو ضمن السيد يناسب في عتقه بجملة مع ولا رجوع له عليه ولا يصح
 ضمانه لعبد ان لم ين ما ذكراه في معاملة ثبت عليهم اذن ولا ضمان القرن لسيد مالم يكن مكاتباه ما يظهر
 انه نهاية له عرش قوله هر بجملة تخرج به دون الاتفاق فتتأخر رقبته فلا ضمانها (قوله لعبد)
 أي بان ضمن ما على عتقه لغيره اه وقوله هر مالم يكن مكاتباه سم والمبعض كالمكاتب ان لم يكن أولى
 منه في ذلك لانه عتقه ببعضه الحرف لم يوجب المغنى الذي لاجبه امتنع ضمان كامل الوقف اه (قوله بخلافه قبله)
 أي بخلاف اذا تم قبل العتق فالرجوع للسيد اه عرش (قوله في اذنه في الضمان) عبارة شرح الرض
 وكلام الاصل يدل على أن تعيين جهة الاداء لا تؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسوي انتهى
 اه سم عبارة عرش قال عرش في اذنه في الضمان لا بعد الخ وينبغي أن تشمل ذلك له من جهة بعد الاذن

وعليه ينبغي أن يقال في
 انتقال الوقف لغيره بطلان
 الضمان (ويصح) ضمان
 القرن (بأنه) أي السيد
 بعد علمه بقدر ما ضمن لأن
 التعلق بماله وحل معرفة
 المضمون لا يشترطها
 معصية من السيد أو من
 العبد الذي يقبض لشرطها
 منها لأن كلامهما مطاب
 ويأتي أن وجه اشتراطها
 اختلاف الناس في المطالبة
 تشديدا وشد والمطالبة
 لهما فاشتراط علمها
 به ولو ما على سيد اذا تجاوز
 ولا يلزمه اشتراط أمر السيد
 له به اذا تسلط له على ذمته
 بخلاف بقينا الاستقدمات
 واذا أدى بعد العتق
 فالرجوع له لانه أدى ما له
 بخلافه (فان عين) في
 اذنه في الضمان لا بعد اه
 لا يعتبر تعيينه محشدا كما هو
 ظاهر (والاداء) كسبه او

غيره) كمال الخيانة (قضى منه) علامت عينه ثم ان لم يفسد مال الخيانة ولو تعلق دينه (٢١٥) لتقدم على الضمان ثم بمصر على القاضي

والام يتعلق به الضمان
اصلا تتبع الحق بالحق اذا
مضى كالتحريم السبلان
التبيين قصر الطمع عن
تعلقه بالكتب الذي
اعتمده ابن الرغزة (والا)
يعن في الله لا دامية
فلا يصح ان كان ما قدنا
له في الخيانة تعلق بشي
الضمان (عاني به) روم
ورأس مال (و) ما يكسبه بعد
الاذن (والا) يكن ما قدنا
نبا (ن) لا تعلق (لا) ما
يكسبه بعد الاذن يكون
النكاح الواجب باخذه
الصورتين ثم هذه لا تعلق
الا بكسبه بعد النكاح لانها
لا تصب لاه خلاف المضمون
به فانه ثابت بالاذن
فانفق قول جميع بالتسوية
بينهما (تبيين) يعلم بما
مر في الزهر من جهة ضمنت
مال على ريقه في تسمى
هذا في هذه العين فلتعلق
بها لغير (والاصح اشراط
معرفة) الضمان لصين
(المضمون له) وهو صاحب
الدين دون مجرد دينه فلا
يكفي ذلك لتفاوت الناس في
المطالبة تشديدا ونسيلا
ولامعرفة وكيفية كافيته
ابن عبد السلام وغيره
والاعطال مصر به لا قد
يعرف فاقا من الصلاح
لا كسبه بمصر فتلان
احكام العقد تتعلق به
ضمينه وان بالغ الاذرى
في الانتصا (و) الاصح

وقبل الضمان كالمصير به قوله لا بعده اه (قوله كمال الخيانة) وغيره من أموال السيدتها به ونفى (قوله)
عسلا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله ثم الى الخ) عسلا بالنسبة وفي سم من الكثرة هو ما
ان قاله اضمن في مال الخيانة وعسلا من وعسلا القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد في بديلان تعلق
حق الغرماء سابقا اما اذا لم يصير عليه فلتعلق بالفضل عن حقوق الغرماء رعاية لتمامه اه (قوله ثم انما يفسد
مال الخيانة) أي فيما اذا عينه لا لاداه اه سم (قوله مال الخيانة) عبارة التهمة ما عينه اه أي غير
الكسب وسوا ما عينه من أموال الخيانة أو غيرها عس (قوله ثم تقدم على الضمان) أي أدلوا بتمته
الدين بعد الضمان لم يطل تعيين السيدلان سيما به بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لو لم ينفق
المضمون له منه فالتعلق بالدين لا يجراد اه عس (قوله ثم بمصر على القاضي) أي مطلقا قبل الضمان
أو بعده فهو قبل اعتبار تقدم الدين على الضمان اه عس وقوله أو بعده ينفق تقبيله انما يفسد ماله
أنه لا يزوم الدين قبل الضمان (قوله والام يتعلق به الضمان) أي وان عس على القاضي فلا تعلق ما عينه
السيد من الضمان مطلقا اه عس وينفي تقبيله بما مر منه سبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله)
اتباع القن الخ) جواب ان لم يفسد الخ (قوله لا التعين) أي تعيين مال الخيانة وماله تعيين حائز أموال السيد
اه عس (قوله الذي اعتمد) أي التعلق بالكسب (قوله والا يعين الخ) أي بان قال اضمن ولم يدعى ذلك
أوقالا اضمن وأدول به جهة لا داء و ما يلو اذنه في الضمان وعينوا - فمن جهته كان قال اذا لم امن
كسبنا ومن مال الخيانة والآخر بانه يصح ويغير البدي في دفع مما شاعروا اذن السيد لم يفسد في قوله
فاخر الضمان حتى دخلت فوبتلبعض وانقضت ثم دخلت فوبتلبعض فلا فرق بانه لا يحتاج الى اذن جديد
لان اذنه مطلق فيحصل على ما يترقبه مصر فبطل انه وهو شامل لجميع التوب اه عس (قوله ثم
الضمان) الخ قوله فاندفع في الغنى (قوله روم) ولو قد علمت ان لا مال له في التوب لم يفسد ما عس على
منه عس (قوله الا لا يكسبه الخ) أي سواء كان أي لا كسبه مستندا انما داه اه نها به قال عس
فلا يستفاد السيد في هذه الحالة كسبه الخ (قوله لا يفسد) نظر وقاس في النكاح من انما افترج
بأذنه واستفاد من وجوب آخوه عليه اه هنا كذلك اه عس (قوله كون النكاح) عبارة ما عس كفي
المهر اه وعسلا يصير على المنهج عس أي يؤمن النكاح مع أن كلامه في فقره فاقا اشار الى ان ثمة
باقى المثلث من تنفق كسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) أي ما قبل الا وبعدها (قوله بعد النكاح)
أي وبعدها لوجوب ولو عس به لكان أولى اه عس (قوله ثم تعلق بم الخ) أي بالرقبة أو العين فلو كانت
الرقبة والعين فانتا الضمان اه عس (قوله فلا يكتفي ذلك) أي مجرد دينه أي معرفته بظواهره وان اشهر
بذلك شهرة تامة كساد اتنا الواقعة ولو قبل لا كسبه ذلك لم يكن بعد الاذن من اشهر عما ذكر يعرف اه
أكثر مما يدور منه مجرد الماشاهدة اه عس (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة
وكيفية الخ) خلافا لنهاية والمتن (قوله كما في الخ) أي بعدم كفاية معرفة كونه (قوله لا الخ) اصل الاولى
الصلح (قوله فاقا من الصلاح الخ) اعتمد التهمة وانفى قال سم أفتي به أيضا ضمتا الشهب الرمي
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضمان اه أدلو كيه قال الشارح في شرحه اوله فيما اضمن لسفيه
أوصي وأجنبون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له الآن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل
والمتناهي اه (قوله به يعلم انه لا يزومده) عبارة سم على منهج لكنه يزومده اه والا قرب
على أن تعيين جهة الاداء انما يزوم اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوي اه (قوله ان لم يفسد
الخيانة) أي فيما اذا عينه لا لاداه (قوله ثم بمصر على القاضي الخ) عبارة الاستاذ الكبرى في كثره ويصل
ما سبق في الاذنين ان لم يكن علمه من ان كانت تعلق بما فضل عنها ولو عس عليه باستدعاء الغرماء لم يفسد ما عس
في به اه (قوله فاقا من الصلاح الخ) أفتي به أيضا ضمتا الشهب الرمي واعتمده في العباب فقال ومعرفة
الضمان اه أدلو كيه قال الشارح في شرحه اوله فيما اضمن لسفيه أوصي وأجنبون ومن ثم قال السبكي

(انه لا يشترط قبوه ولا (رشد) لان الضمان بعض التزام لا يعلو مقتبه به يعلم انه لا يزومده فنقل الزكي عن الحلبي تأثيره انما ياتي

على التمسك به عند الموت
 وشاء والشرع يتعين
 الوكيل ظاهر (ولا يشترط
 رضا المضمون صنفه)
 لجواز إلهامه من الغير بغير
 اذنه فالأمر له أولى وفيه
 وجه لا يمتليه لشدة (ولا
 معرفته) حيا كان أو ميتا
 (في الأصح) كرضاء ولأن
 ضمانه معروف وهو
 يقتضيه علم أهله وبغيره
 ثم بشرط كونه مدينا
 أمه قوله (و يشترط في
 المضمون كونه) أشار بحذفه
 دينه هنا ذكر في الهم
 إلى ضرورة لعين المضمونة
 ومنها الزكاة بعد التمكن
 والعمل للآمن في الذمة
 بالآخرة أو المساقاة (بأنها)
 حال الضمان لأنه وثيقة فلا
 يتقدم ثبوتها على كونه
 فلا يصح كفي جريان جب
 وجوبه ككفالة الفلز وجب
 ويكفي في ثبوتها عتراف
 الضامن به وإن لم يشترط على
 المضمون شيء كما صرح به
 الرافعي بل الضمان متضمن
 لأعترافه بوجوده شرطه
 نظير ما صرح في قول الحوالة
 وأنها أهملها زاعما كره
 الفرساني وهو كونه قالا
 التي ترجع نخرج من هو قود
 وصح نقضه لفساده لأفرد
 على طرد حق القسم
 للمطالبة بجمع ترجعها
 ولا يصح ضمانها لها على
 عكس من أنه تعالى كالزكاة

ما قل سم ووجوبه إذا أقر العاقل من غير حق من عليه الدين فرد مضمون مائة أو أكثر فلا يلزم من
 عدم اشتراط الرضا لخص الضمان كونه لا ريب له ع (قوله الفرق بينه وبين الوكيل ظاهر)
 إذا تضمن من التبرع والوكيل شيئا لاستخدام (قوله لجواز إلهامه) إلى قوله قال الأسنوي في النهاية (قوله)
 أحييت أي وإن لم يخطفه أه (مضى (قوله معروف) أي احسن (قوله وهو) أي المهر وف (قوله)
 أشار) إلى قوله قال الأسنوي في المعنى (قوله وذكره) أي وبذلك كلفا ديناهو بالجر عطف على حذفه
 وبمحمل أنه جله لا يتقدروا (قوله إلى سورة) أي قول المصنف (بأنها) (قوله لعين المضمونة) قد يتوقف
 في تصانيف ابن النون والقرم أه سم (قوله ومنها الزكاة) أي من العين المضمونة فالصورة أن تعطى
 بالعين باقيا بل يتلف النصاب أمامها فدخل في جملته الدين أه رشدي (قوله والعمل) بالجر عطف على
 العين رشدي وكره في عتوانه الغنى تنبيه قوله بأن المصنف لم يصفه بغيره أي حقنا بغيره بل لعين الأمان
 للمضمونة والدين سواء كان الألام علا في الذمة بالآخرة أه قول المتن (بأنها) قال في التيسير يصح ضمان
 كدين لازم كتمن المبيع ودين السلم أه وفي شرح العاقلين الر و بيان النص جواز الضمان في المسلم
 فبعدون الحوالة انتهى أه سم (قوله ويكفي في ثبوتها عتراف الضامن به) أي قطعيه ولا رجوع له
 إذا ترم أه ع (قوله وإن لم يشترط) عبارة عن ثبوتها على المضمون فلا حاجة لثبوتها على غيره
 ما تروا الضمانه فأنكر جوازها بمطالبة القائل في الأصح ذكر الرافعي في كتمن المصنف في الر وضمة أه
 (قوله نظير ما صرح في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو أدى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي أقر فيه
 الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك سنة أنه يبين بطلان الضمان كفي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو
 أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في صحة الضمان كفي نظيره من الحوالة مر أه سم وقوله أنه
 أدى الدين الجزأي أو انتقل لغيري أو أقر في المضمون منه قبل الضمان (قوله رابعا) أي الثلاثة لئلا
 ذكرها هنا فيما يلي أه رشدي عبارة ع (قوله وإنما أهملها رابعا) أي من شروط المضمون عنه
 واقتصر على كونه بآثاره أمامه أو لغيره من بين الشروط الثلاثة. كان أو وضع أه (قوله)
 لفساده) متعلق بقوله أهملها (قوله على طرده) أي الرابع (قوله الحق القسم للحظوة) كان التيسير
 ليكون ثابتا ولا لا فحصة التبرع لا تتوقف على أن يقر المراد نظر الآن الشرط ما يلزم من عدم العلم ولا يلزم
 من وجوده وجوده ولا عدمه لأنه يمكن دفع ما أورد في عكسه بأن المراد جواز التبرع به في الجلسة والزكاة
 يتصور والتبرع بها بغير حق المستحق لها أو دين المهر يقبل التبرع به عندد والمانع الأعسار وأما حق
 القود والقصاص فلا يقبل التبرع به وجه لكن من الواضح أن مراد الرافعي قبوله للتبرع بالنسبة لغير
 مستحق أه سديع (قوله كالزكاة) أي كان تبرعها المستحق قبل قبضه لغيره سحق كفي أه
 رشدي عبارة ع (قوله ظاهر) أنه إذا كان كونهما يشترط بينهما كان النصاب باقيا وبإلهابان كان ناقسا
 أه بعبارة سم في العاقل يصح ضمان الزكاة والكفارة أه وبعبارة الر وضمة ع (قوله موضع من الزكاة)
 لا يشترط في المضمون الآن يكون من أهل الاستعانة فخرج الجمل والميت أه (قول المصنف) ويشترط
 في المضمون كونه بآثاره (قوله في التيسير) يصح ضمان كدين لازم كتمن المبيع ودين السلم أه
 وتقدم عدم صحة حوالة الدين السلم وفي شرح العاقلين بل الحوالة لا يزيل الر و بأن النص جواز الضمان
 في السراية دون الحوالة لأنه يطالب فيها بإدخال حق وفيه من النص الحق أه (قوله لعين المضمونة) قد
 يتوقف في تصانيف العين بالثبوت والقرم (قوله نظير ما صرح في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو
 أدى المضمون عنه أنه أدى الدين الجزأي عترفيه الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك سنة أنه يبين
 بطلان الضمان كفي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في
 الضمان كفي نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العاقل يصح ضمان الزكاة والكفارة أه
 وبعبارة الر وضمة ع (قوله موضع من الزكاة) كونهما يشترط بينهما كان النصاب باقيا وبإلهابان كان ناقسا

ودين مريض مصر أو ميت فانه يصح ختمه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢١٧) ولا بد من الاذن في اداء المال كماله في النية لان

مصر يعتبر الاذن عند الاداء انتهى اه (قوله دین مریض) آیه علی غیبه اه عش (قوله دین مریض مصر) المالی تقدیم مصر علی مریض أو انصریه عن میت لیسجد اعتبارا فی ذلک المیت ایضا اه حذیر (قوله علم صحیح التبرع) أي من المریض اه عش (قوله وان لم یخرج) ای قوله تقابلوا فی التیماء الا أنه ایدل علی اللوحه علی التذمیر (قوله لا یغیر) یصلح علی التبرع (قوله ضمنه علی الاوجه) عبارة العیاب فلا یصح ضمان مال یشترک کافرته انما یغیر ضمانه اه ولم یضاه فی شرحه بل یصرح بان قول ابن سیرج بالصحتین عیاب وشرح حر ولو قال اترض هذا ما أتوا لضمنا فقه علی ضمانه علی القدم ایضا اه سم قال عش قوله حر ایضا کی یصح ضمان عن ماسیده لکن عبارة حر قد تقتضی الصحة علی الجدید بضام حر بصاروه المارة آنفا وحر هو کذا او اوقعها قول المانی یرشطر فی الضمون کونه ثابتا فلا یصح ضمان مال یشترک سواء أحر مریض ماسیده أو ماسیده لکن مریضه اه وعبارة السید عرقه ماسیده لقولنا وصح القدم ضمان ماسیده أو ماسیده مریضه اه وعبارة السید عرقه ضمنه علی الاوجه صرح فی الروضة بان صحة الضمان فی هذه علی القدم وهو ظاهر اه (قوله ویسی) ای قول المانی وهو الخ التیماء والمفی (قوله ویسی الخ) ای ما یاقن التصور من عبارة المانی ویسی ایضا ضمان العهدة لان ترک الضمان مافی عهدة البائع ورده والعهدة فی الحقيقة عبارة عن الصلح لکن کتب فیہ الثمن ولکن الفقهاء یستملونه فی الثمن لانه مکتوب فی العهدة بحجاز اسمیه لعل بالاسم لعل اه (قوله وان لم یکن) ای الخ اه مغنی (قوله لو خرج عاشره) ای بان وجسدا یقتضی الرد اه عش (قوله مطلقا) ای ظاهرا وباطنا (قوله البتة) ای المالبة کما قاله الجوهري هو یسلم ان الضمون هو الثمن أو المبیع لنفس التبعة فالرد هنا باعتبار الثمن أو المبیع أو علی حذف ضمایف ای ذلک هو الحق الواجب للمشتري أو البائع عند رد المبیع أو الثمن مستقفا ووجه تسمیة بالرد کونه مشمورا بقدر الرد اه ای احوال المسفق عن ماله ومعالیته ومواخذته به انتهى سم علی بیضاغ اه یجری قول المانی (یرد قبض الخ) المراد قبض هذا القبض الحقیقی فلا ینافی الحوالة بکل سلطان اه یجری (قوله الا ت) ای فی المانی (قوله والمبیع) مطلق فی الثمن (قوله فیما یدکر) کذا فی نسخ القریب بجملة الغیبة وسق المقام صیغة لتکام کل نسخ الطبع (قوله لانه الخ) ای الثمن أو المبیع (قوله قبل القبض) متعلق بقوله الا تلم یصدق (قوله مع) ای مع القبض (قوله فخرج) ای قوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع للمالك الخ) قال الاذری علی قیاسه لو باعها صاحب الدین الذی علی مومن الفرد لا یصح قالوا محاسنه انه لا یصح ضمان الفرد فی الاعتیاض عن الدین انتهى اه رشیدی (قوله العمدی یدینه) کل من المولود متعلق بقوله باع والضمیر المجرور العمدی عبارة المانی وخرج بعد قبض الثمن ما لو ینشد علی غائب فباع المالك عقیار من الدین یدینه وضمنه الفرد فخص ان یرد المبیع مستقفا فانه لا یصح الضمان فله البغوی الخ (قوله لا یصح ان یضمن له ذره) ای لا یصح ضمان المقار لمشتري اه رشیدی وهذا هو الظاهر المأثور لما مر من المانی وقال عش قوله حر ان یضمن له ذره ای الثمن وهو الدین الذی فی ذمة الفاشی وضمنه العله ای مثل بیع القاضی ما لو باع الدین عقارا أو غیره فرب الدین علیه عله من الدین اه (قوله لعدم القبض) ای قبض الثمن اه رشیدی (قوله ویسوا افتانین الصلاح) مبتدأ وخبر رشیدی وعش ای ونحوه یشیع المذکور فی عدم صحة ضمان ذره کما تضمنه افتانین الصلاح الخ (قوله لو احر الدین) کانت الی کذا فی المسئلة فواضح وان کانت فی العین فظهر منها ایضا کما أطلقوه کالعین المنصورة اه فیب قید العین هنا بما افتحک من اداءه اولا ولم یرد هو فی معنى الخ کما لکنارة اه (قوله ضمنه علی الاوجه) عبارة العیاب فلا یصح ضمان مال یشترک کافرته انما یغیر ضمانه اه ولم یضاه فی شرحه بل یصرح بان قول ابن سیرج بالصحتین عیاب وشرح حر ولو قال اترض هذا ما أتوا لضمنا فقه علی ضمانه علی القدم

تكون من مین يجوز الاستسلام بهانه اه ولما انقذوا (وخرج القدم من مین صاحب) وان لم یخرج مریضه کی ماسیده لکن مریضه ماسیده لأن المانی یقتضی ایضا یجوز ضمان نفقة مستقلة القریب قطعا لان سبیلها سبیل البر والمصلحة لا البدون ولو قال اترض هذا ما أتوا لضمنا فقه لیسانین فقل ضمنه علی الاوجه نظرا بان فی التی متعلق فی الحر وعلی ضمانه یجملع أن کلا یحتاج الیه فلیس المراد بالضمان مافی هذا الباب (والذهب صحة ضمان الفرد) ویسی ضمان المهدون لم یکن ثابتا لیس الماحب السیوف غریب ونحوه لو یرد مبیعه أو غصبه مستقفا منظر به علی الله لیس من ضمان ما له یجب مطلقا للمقابل لو یرد عاشره ین وجوب رد الضمون والفرد یرفع الزه وکونه التبعة ای المطالبة سبی بالترامه الفرع عند رد المسفق عن ماله (بعد قبض) بضمن من (الضمن) فی التصور لا فی البیع فیما ذکره مصلاته انما یدخل فی ضمان البائع أو المشتري یشتد قبل القبض وکذا مع کما هو ظاهر من کلامهم یقتضی ذلک فخرج ما یباع المالك عقارا غائب العمدی یدینه فلا یصح

ان یضمن له ذره لعدم القبض ونحوه افتانین الصلاح بل لو احر الدین یؤلفا

يدبته وضمن ضمن فركه فبان سلطان الابطال لم يزل من الاخر ابقاء المدين الذي هو آخر تعمله فلم يثبت علمه مشا (وهو ان ضمن للمشتري الثمن) وقدم قدر موثله (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع المعين مستحقا) كمن خرج مهرها وأبو اسودا بشقعة يسبع

سابق (أو معينا) ورده
المشتري (أو انما التصق)
ما قدر به من الكيل أو
الفرع أو الوزن كتقص
(الصيغة) ود ايضاهي
بفتح الصاد والسين أنقص
منها كما في القلموس وفي
نصفه من الدم كذا فيشمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كذا بالباء بشرط
كون ورثه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضمن عهدته
ذلك بين مستحقا وبعده
حصه ضمان ذلك فساد
يظهر في العقد باحتقاق أو
غيره ونحوه ودام جنس أو
صعب أو تلف قبل قبض أو
بعده وقد اختلف نحو
تقابل أو قصه فاقتر به
مما يقتضي الخيار لاقتصاد
والذي الثمن الجنس فيشمل
كله كما تقرر وبما ضمن
بعضه المعين ان خرج بعض
مقابل مستحقا أو معينا أو
ناقصا لنقص صفة أو مفة
وحسب ذلك اختلف الاقتراض
عليه ونحوه بغير واحد
بغير ذلك نزل وجمع
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرل أو
المهدة انقص بماتر ج
مستحقا لانه المتبادر منه
لانما خرج فاسدا بغير
الاستحقاق وذكره كالمهور

أي بانه (قوله بدنه) أي بدنه عليه المستأجر (قوله فبان سلطان الاجارة) أي لم يثبت علمه مشا (وهو ان ضمن للمشتري الثمن) وقدم قدر موثله (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع المعين مستحقا) كمن خرج مهرها وأبو اسودا بشقعة يسبع
مضى قال سم وكذا ان بين أخذ من اشتراط القبض اه عبارة عن سبعة عشر انما ذكره لكونه مفر وضافي
الحادثة المسؤول عنها والافاضل ان غير صحيح مطلقا اه عبارة عن شقعة لبقاء المدين الخ فبانه التعليل أن
مثل الوقف غيره وأنه متى كان العوض دينا في ختمه لحر أو البائع لم يلزم الضامن شيء لبقا حق المضمون له
في خدمته وله انما اقتصر على الوقف لكونه مودة الواقعة التي سئل عنها ان الصلاح اه (قوله فلم
يقوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستأجر (قوله وقد علم) أي قوله والسين في المعنى قوله
وردا أيضا وقوله وهو وذلك في النهاية الا قوله وردا أيضا وقوله والسين إلى وفي نصفه وقوله بين الوال
وقوله ابتداء أه عا في التمسك قوله وقد علم أي الضامن (قوله) فان جهله لم يسع الضامن اه معنى (قوله
وتسليم الخ) عطف على جهله علم الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء أه عا في التمسك أخذ ما عا في ضمانه
البائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله) وأبو اسودا بشقعة مودة أي بشرى ضمن
عقار مبيعها أخر ويقض منه الثمن فضمن شخص العشرة الثاني رد الثمن ان أخذته الشريك
الغير بالشقعة اه ع (قوله) كتقص الصفة لا يخفى ما في هذا الخ والآخر الاسك لنقص ما قدر به
كالصفة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدور بالعطف (قوله والسين أنقص منها) وفي المختار
مستحقا لان عمره لا يتقل صفة اه ع عبارة عن المسمى وهي بفتح الصاد فاسدة ونحوه بت والجمع صبي
ويقال صبي بالسين خلا لآل ابن السكيت اه (قوله) جعل الدم كافا عبارة عن النهاية بدل الدم كاف اه
(قوله) أو من نوع الخ) الاولى يظهر العطف أو كونه من نوع الخ (قوله) وبين مستحقا الخ) كان المراد لو
يطرق الاشوة والاخر التثنية لا يتناولوه منطوق كلامه فليست اه سم (قوله) أو غيره (عطف على استحقاق
(قوله) ونحوه ردا على جنس) عطف على فساد (قوله) أو عينا الخ) وقوله الثاني أي ونقصه عطف على ردا على جنس
(قوله) بل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري أو بعده (قوله) وقد انفس الخ) حال
من التلف باعتبار قضيده بقوله أو بعده (قوله) ونحوه تقابل أي من خيار الشرط أو الجلس كردى (قوله
وأل) أي قوله وبسم أضافي المعنى الا قوله وحسب ذلك إلى المطلق وقوله ابتداء أه عا في مستحقا وقوله ونحوه
والمستأجر وقوله أو الأخير (قوله) وبما ضمن الخ) لعل الاولى للاقتصار على بعضه المعين ثم في التعليل وقفة
لان اسم الجنس انما يصدق على أفراد الجنس لا على أجزائهم او بعض الثمن من الثاني الاول (قوله) بعضه
المعين) أي ذكر به مثلا أي بخلاف المهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سبعة عشر (قوله) ونحوه (الخ)
عطف على الاعراض (قوله) أي لكلام المصنف (قوله) وهو) أي الكلام فيه (قوله) بتأمله) أي تصور
الغير (قوله) ولو أطلق الخ) عبارة عن مقتضى وضمن عهدته فساد المبيع بغير الاستحقاق أو عهدته اللعب أو التلف
قبل قبض المبيع مع لصاحبه المولى لا يدخل ذلك تحت ضمان العهد بان يقول ضمنك عهدته وذلك لان الثمن
أو المبيع من غير استحقاق أو غيره مما ذكر ولو ضمن ضمان الدرل بنوع تكردح المبيع مستحقا بطلب
صحة أو غير ذلك يخرج بعض المبيع مستحقا ولو لم يلزم الضامن بقسط المستحق اه (قوله) لا يخرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج صحيحا أو ناقصا ونحوه ردا (قوله) وبما ضمن ذلك) أي ضمان الدرل أو العهد للمشتري أي أو
أو البائع (قوله) أي من الثمن أو المبيع اه كردى (قوله) خلاص المبيع) أي ضمنك خلاص المبيع
أيضا (قوله) فبان سلطان الاجارة) وكذا ان بين أخذ من اشتراط القبض (قوله) للمبيع المعين) أي
ابتداء أه عا في التمسك أخذ ما عا في ضمانه البائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ (قوله) وبين
مستحقا) كان المراد لو يطرق الاشوة والاخر التثنية لا يتناولوه منطوق كلامه فليست اه سم (قوله) لا يخرج فاسدا) أي

الضامن للمشتري فقط كانه لثمن البائع فبان بان ضمنه المبيع بعد قبض المشتري ان خرج الثمن المعين ابتداء
أو عا في التمسك مستحقا أو ناقصا كتقص نحو صفة أو معينا مشا وهو وذاك أن يقول ضمنك عهدته الثمن أو المبيع أو ذكره أو شلا منته
ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط قبيل بخلص ذلك لا يستقل بخصه بخلاف شرط قبيل بالن كالم (٢١٩) مما مر ولو اختلف الضامن والبايع في نقص

الح (قوله) أو شرط قبيل الح) أي لا يكفي شرط قبيل الخصار ما لم يفتى بأن قال ضمننت الخ لخلص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بخصه إذا استحق فان شرط في البيع كقبيل بخلص البيع بطل البيع بفساد الشرط وان ضمن ذلك الثمن وخلص المبيع معاً مع ضمان البطل ذلك دون خلاص المبيع بقرينة لغة (قوله) حلف البائع الح) أي أن ادعى نقص الثمن وقد سلمه المشتري أن ادعى نقص المبيع ثم قضى بالتحليل بقوله لأن ذمة المشتري الح أهله كان الثمن أو المبيع معاً بشرط كون وزنه أو ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدره أن المصدق المشتري أن ادعى البائع نقص الثمن والبائع أن ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشئ فليراجع ثم ذكر ظاهر أن كان الاختلاف بعد تلف المبيع أو الثمن أمامه بقاء ما قد قدره وتوقع الخلاف فيه بكيه أو وزنه أو ذرعه ما لا عش (قوله) أو ثبت بحجة الح) أي بدار الغنى أو قامت بينة اه (قوله) لا تكون في المصالح) هل يصح بعد قبضه كاتقدم الثمن الباعين عما في الضمة اه سم أول قضية التحليل المذكور الصفة ثم أتى في كرده ما نصه قوله أن استحق المسلم فيه أي الذي في الضمة (قوله) بخلاف القبرض) معناه يصح ضمان المالك المسلم رأس المال بعقبض المسلم فيه اه (قوله) ولو اشتري رأساً الح) قال في شرح الرضوخين في عقد واحد عهدت في الأرض وأوشق نقص ما غرس أو بنى فيها با - حقاقتها في اه اشتراها شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مسقطة بضع ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانه العهد وفي ضمان الثمن وتوالت في العقد الواحد المصنوع في الأرض فقط فان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعد وقبل القلم لم يصح وأن كان بعدهما صح أن يفسد قوله انتهى اه كرده (قوله) والمستأجر الح) عطف على قوله البائع أي وصحته المستأجر اه كرده أو قبل هو عطف على قوله للمسلم البائع (قوله) أو لا ير) انظر ما مره ثم أتى في سم على ج ما نصه قوله والمستأجر أي أن يضمن له ذلك الإحارة استحققت المنفعة وقوله أو لا يجبر لعسل صورته ضمان ذلك المنفعة من حيث الإحارة مستحقته لا رخصة اعتبار بقدر المضمون ذكره توقف المصنف على العمل كرتب المصنف وقوله فليراجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلقت بالمنفعة اه عش (قوله) أو يصح أيضا ضمان ذلك الح) الله أعلم بما عاهد على ما عاقب كونه من كلام الماوردي وقدر غنوه أي الماوردي فإذا الح (قوله) نقص) نعمت من (قوله) يدل الزيف) أي أخذ المضمون به بدل الزيف طلبه (من الموردي) بكسر اللام (وطالب الح) أي المضمون به (النقص) أي نقص الصفة (قوله) الضامن) فاعل طلب (قوله) في الأولى) أي في سلة ضمان نحو الزيف (قوله) أن يعطيه) أي يعطى المضمون به الضامن الموردي بضع المال (يعطيه) أي الضامن الموردي (ه) أي المضمون به (قوله) لم يعطه) الموردي) أي بل يده له ويبي نحو المصنف يده حتى يأتيه كدو ونحن ذلك ضعف قول الأوزار ولا طالب البائع الضامن قبل رد نحو العيب المشتري كذا في شرح وهو بخلاف قول الشارح وتفسيره أن قوله لا يخلط بأهل اه سم وقوله وبوخذ الخ عبارة انتهاء قبله ونحن ذلك ضعف قول الأوزار الخ قوله نظر لا يمكن على كلامه أي الأوزار على عدم مطالبته قبل وجود ذلك لا يقتضي للمطالبة إلا قبل كلامهم صرح في أنه لا بد في المطالبة من رد بسبب أو نحوه مما ضمنه اه قال عش قبل قبل وجوده قال الماوردي في عبارة الأوزار دفع العقد (قوله) وتفسيره) أي الماوردي بقوله أبدل الزيف من الموردي أو الضامن (قوله) أي المضمون به إلى الضمون منه (قوله) لا

لأنه لا يكون في المصالح) هل يصح بعد قبضه كاتقدم في الثمن العين عما في المصالح (قوله) والمستأجر) أي بأن يضمن له ذلك الإحارة أن استحققت المنفعة وقوله أو لا يجبر لعسل صورته ضمان ذلك المنفعة من حيث الإحارة مستحقته لا رخصة اعتبار بقدر المضمون ذكره توقف المصنف على العمل كرتب المصنف وقوله فليراجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلقت بالمنفعة اه عش (قوله) أو يصح أيضا ضمان ذلك الح) الله أعلم بما عاهد على ما عاقب كونه من كلام الماوردي وقدر غنوه أي الماوردي فإذا الح (قوله) نقص) نعمت من (قوله) يدل الزيف) أي أخذ المضمون به بدل الزيف طلبه (من الموردي) بكسر اللام (وطالب الح) أي المضمون به (النقص) أي نقص الصفة (قوله) الضامن) فاعل طلب (قوله) في الأولى) أي في سلة ضمان نحو الزيف (قوله) أن يعطيه) أي يعطى المضمون به الضامن الموردي بضع المال (يعطيه) أي الضامن الموردي (ه) أي المضمون به (قوله) لم يعطه) الموردي) أي بل يده له ويبي نحو المصنف يده حتى يأتيه كدو ونحن ذلك ضعف قول الأوزار ولا طالب البائع الضامن قبل رد نحو العيب المشتري كذا في شرح وهو بخلاف

صفحة الثمن ولا يستقل بخصه الأصل وأما ضمان البائع والمشتري حلف البائع لأن ذمة المشتري كانت مشقولة وحلف البائع بطلب المبيع وكذا الضامن أن أفسر أو ثبت بحجة ما يروى يصح ضمان المالك المسلم إليه المسلم فيه بعد أدائه أن استحق رأس المال الباعين لا المسلم وأما المال أن استحق المسلم فيه فلا تكون في الضمة يستقبل فيضة الاستحقاق بخلاف القبرض ومن ثم لو اشتري رأساً غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الأرض إلا بعد التلف وبغير فلهذا والمستأجر أو لا يجبر أيضا على وزان ما ذكره وصح أيضا ضمان ذلك في قبض فاذ ضمن ابتداء أو بعد الضمة أخذ ذلك نحو زيفه أو نقص صفته أبدل الزيف من الموردي أو الضامن وطالب أحدهما بالنقص فان طلب الضامن في الأولى أن يعطيه الموردي ليس له لم يعطه قال الماوردي وتفسيره بين الموردي والضامن يحصل على ما قاله الموردي والأمر بطلب الضامن بشئ ومن ثم قبلت ما مره بقوله ورقة المشتري وقوله بكرة أنه لا يخلو الذي في البائع من الموردي وخبره في الأوزار

أى التقيد بالرد (قوله وفهم) أى القاضى البيع (قوله والثاني أقرب إلخ) خلافاً لنهاية عبارة الأنوار فسح
 العقد اهـ (قوله) وبعض المبيع (عطف على المبيع) (قوله وإلخ) أى الشيطان نبه على أن ضمان ردك
 نحو الثمن كعدمه في مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه وأن ضمانه منضم لضمان آخر ثم أن مطالبة
 الضامن منه هـ فبما لو بان الاحتقاق ايس مقدماً بالبيع بخلاف ضمان نحو الزيف (تأمله التحقيق)
 الى قوله فعلم رد إذا نهاية تقيماً منه والحاصل أن ضمان العهدية يكاد ضمانه في غير إذا كان الثمن معنياً
 بأقسام يتلف وضمان خمسة في أعداد ذلك اهـ (قوله عن الثمن أو المبيع أن بقى) أى حيث كان معنياً أخذاً بما
 يأتي في قوله هو والحاصل إلخ وعليه فلا تعذر احضاره بل لا تلغى لا يجب على الضامن شيء إلا أن تعذر
 احضاره لا يجب على ملزمه ما شئ نعم ضمان ما ذكر وإن كان ضمان عين يتخلف ضمان العين في أنه إذا تلف
 مطالب ببده والعين إذا تلفت لا يطلب بشئ اهـ عـش وقال الرشيدى أى فيما إذا كان الثمن في التمتع
 بالى اهـ ويأتى عن سم مائدة وانقضى لكن إطلاقهم وفاق الأول يؤيد بقوله الشارح المار خرج الثمن العين
 ابتداء أو عطفاً على التمتع إلخ قوله ألا تليس على قاعدة ضمان الأعيان إلخ (قوله وبده كقوله ومثل المشتري
 إلخ) عطف على قوله عين الثمن إلخ (قوله وبده أى قيمته من سرده المبيعة إلخ) مقتضياً بأن من قوله فعلم
 الى قوله ومن ثم لو تعذر رد هـ لم يقرم الضامن بدلهما لخصاص هذا بغير العين الباقي فالتفرع بهذا ما ذكره
 من التفرع عـ فى قوله فعلم إلخ والحالة فى قوله كما تقرر ولا اختصاص بغيره اهـ بن الباقى هو سرع الروض
 وشرحه في فصل ضمان العين فأنه لما قرر أنه يصح ضمانه رد كل عين مضمونة وأنه يرد هـ ما يتلفها فلا
 يلزمه قيمته قال وضمان العهدية أى هذه الثمن والثمن معين باقى بالبيع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد
 تلفه أى الثمن يرد بالبيع فكلو كان فى التمتع فيكون أى ضمان العهدية ضمانه اتمه وبه يظهر اشكال
 تقرر والشارح لا يما ذكره قبل قوله فعلم يقتضى أنه لا يضمن ما ذكر وهو موافق لذلك فليست اهـ سم
 مخالفاً لذلك وما ذكره فى قوله فعلم إلخ يقتضى أنه لا يضمن ما ذكر وهو موافق لذلك فليست اهـ سم
 أقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذى قبل فعله إلخ على التلف وحمل التعذر الذى بعده على الاحتقاق وأما
 قوله وهو مخالف ذلك لغيره أن كلام الروض وشرحه مفروض فيما لا يبقى الثمن يرد بالبيع بالتلف كما هو
 الظاهر وما ذكره الشارح قبل فعله إلخ أيضاً لا تلغى الثمن فلا مخالفة وأما قوله فالتفرع بهذا الخ فسيان
 جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الأعيان) إشارة إلى أنه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هـ يده
 كخصه بوجوبه وسعاً ولكن براء الضامن رد هـ المضمونه وكذا يتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان
 البرك كرى ومضى (قوله وفى المطلب إلخ) كأننا يدلنا قبله اهـ عـش (قوله هنا) أى فى ضمان الثمن
 الذى فى التمتع كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا العمل يحتاج الى تحرير اهـ رشيدى يقول قضية سابق
 كلام الشارح ولا يخفى أن المراد بالعين ما يشتمل العين بسنداً معيناً فى التمتع قبله التمسى قال فى المطلب
 والمضمون فى هذا الفصل هو رد العين والأليكان يلزم أن لا يحد فيقتضى التمتع قبل المضمون قيمته عند
 تعذر رد اهـ (قوله أى وسدها) هذا التفسير قد لا يلقى آخر كلام المطلب اهـ رشيدى ولعله أراد به

قول الشارح وتحريره إلخ فليست اهـ (قوله وبده) أى قيمته من سرده المبيعة الى آخر قضية ما يأتى من قوله فعلم
 الى قوله ومن ثم لو تعذر رد هـ لم يقرم الضامن بدلهما لخصاص هذا بغير العين الباقي فالتفرع بهذا ما ذكره
 من التفرع عـ فى قوله فعلم إلخ والحالة فى قوله كما تقرر ولا اختصاص بغيره اهـ بن الباقى هو سرع الروض
 وشرحه في فصل ضمان العين فأنه لما قرر أنه يصح ضمانه رد كل عين مضمونة وأنه يرد هـ ما يتلفها فلا
 يلزمه قيمته قال وضمان العهدية أى هذه الثمن والثمن معين باقى بالبيع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد
 تلفه أى الثمن يرد بالبيع فكلو كان فى التمتع فيكون أى ضمان العهدية ضمانه اتمه وبه يظهر اشكال تقرر
 الشارح لما ذكره قبل قوله فعلم إلخ يقتضى أنه يضمن بدله الثمن العين الباقي يرد بالبيع عند الضمان إذا
 تلف هو وخالف ذلك وما ذكره فى قوله فعلم إلخ يقتضى أنه لا يضمن ما ذكر وهو موافق لذلك فليست اهـ

وفهم بهو العيب وأشهد
 لصحته الذى يملكه
 قوله الآن مطالبة الضامن
 لا ارتفاع العقد وخرج
 المبيع من ملكه أولاً لأنه
 ما دام تحت يده فمقتضيه
 باق كل مجتمعل والثاني
 أقرب الى خلافهم فلا
 وفيما إذا استحق المبيع
 مطالب الضامن كالبايع
 أى وبعض المبيع طوبى
 للضامن أى والبايع بقسط
 المستحق من الثمن فسح
 المشتري أم لا (تنبيه)
 التحقيق أن يتعلق ضمان
 البرك عين الثمن أو المبيع
 أن يرد سلفاً وبده أى
 قيمته من سرده المبيعة
 ومثل المثلى قيمة التمتع وان
 تلف وتعلقه بالبدل أظهر
 لأنه ليس على قاعدة ضمان
 الأعيان من جهة أن ضمان
 البرك يقرم بدل العين عند
 تلفها بخلاف ضمان العين
 المضمونة والمستحارة وفى
 المطلب ليس المضمون هنا
 وداهن أى وحدها والا
 لزمن لا يجب قيمته عند
 التلف بل المضمون للمال

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتمن في قيد البائع لا يطالب الضامن ببدله فلم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عنه بطل العقد بوجه
مستحقا لان الرد هنا لم
يتوجه لبلد أصلا بل للمعينة
بالعقد ومن ثم لم
تعذر ردّه لم يرق الضامن
بذلها كما تقرّر وأن ضمان
الثمن الذي ليس كذلك
ضمان فلهذا بطلان نص
استحقاقه لان الرد هنا لم
يتوجه للمعينة بل للبائع
عند تعذر ردّها كما تقرّر
أيضا وهذا المنع موقوف
يقال أي فرق بين المعين
وغيره مع توقف صحة ضمانه
صلى قبض البائع له وغير
المعين يتعين بقبضه من غير
نظر الى عدم تعيينه في العقد
ووجوبه من غير ما علم من
الف في الواضع بنهاية أمل
ذلك كذا قلنا كلام المتأخرين
أهم تناقض الهم فيه وهو
لان دفع الأثمان تركا أم لا
كلام ضمانه ولا يجري
ضمان الرد في نحو الرهن
كما عساه يؤزره لأنه لا
ضمان فيه (وكونه لازما)
وان لم يستقر كمن يبيع
قبضه وأكبر قبل وطع لا
كقولهم كذا ان الرد في المكاتب
على استقامتها حتى شاهد فلا
معي لتوقّفه وكذا جعل
الحال قبل الفراغ كما
سذكره (تنبيه)
اعتراض المتن بقائه صحة
ضمان الغير دون السيد
على المكاتبين فهو معادلة
والصحيح رافعا لا يستقر
للتأخير من عدم صحته فيها

قوله بل المضمون المالية أقول ونحصل الملاحظة بتقدير بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) أصل المراد
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تقرير على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق
استحقاق المبيع ووجه التقرير مع انتفاء التعذر بقوله الثمن في قيد البائع (قوله نعم) انظر من أين له سم
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق والتمن في قيد البائع (قوله أن ضمان الثمن المعين) أي في
العقد بل قوله المعين في العقد وقوله في العقد بطل العقد بوجه مستحقا له سم (قوله الباقي بيد البائع)
أي ان يقع الضمان حال تعينه بمقامه متعلقا بما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه له سم
(قوله غير وجه) أي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه إلخ) أي فلا يمكن استدراك المالية بتسفير العقد
له سم (قوله ومن ثم) أي من أجل توجه الرد للمعينة بالعقد (قوله لو تعذر إلخ) لعل بغوخته تلك
التعير (قوله كما تقرّر) أي يقول المطلب لو بان الاستحقاق إلخ وقال الكردي هو اشار الى قوله بخلاف
ضامن المعين المخصوص بذلك (قوله كما تقرّر) أيضا اشار الى قوله بل المضمون المالية له سم
ضامن الثمن إلخ أي علم ان ضمان الثمن الذي إلخ وطلعه علم من قول شارح بيده في ضمانه عسر
رده الى الجاهل كما عرفت سم (قوله وان ضمان الثمن إلخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل
قوله فلا بطلان إلخ سم (قوله يمكن دفع الاستكمال بأن التفرع بوجه) أي قوله المذكر باعتبار بعض ما تضمنه
قوله وان ضمان إلخ (قوله مع توقف صحته) أي في غير الثمن في العقد (قوله ولا يجري ضمان الرد في نحو
الرهن) في شرحه لا رشادوا فهم أي في غير الثمن أنه لا يصح ضمان الرد في الاعتراض عن الدين كدار
باعتها لمساكين عليه ومن ثم أي ان الصلاح بانها لو أجمروا توقف عليه الوقت بدنه ومن ضمان الرد
ثم بان بطلان الأجر في الفاسط شرط الواقف بلزم الضامن شي لبقاء الدين الذي هو أجرة ومثله يؤخذ ان
ضمان الرد الرهن للمرتبة باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المهر فيه صالحا لو استحق الرهن فاذا بان أن
الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا له بل يلزم الضامن شيء سم (قوله لأنه لا ضمان فيه) أي ولان
العله وهي ذوات الحق متفق عليه له عرش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا إلخ في المعنى والى التنبه
في النهاية (قوله بل يقض) أي المبيع كما أظهره المنهج وقال الصيرفي انما أظهر في فعل الضامن لا يتوهم
عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لأنه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع أن مراده التمثيل غير
المستقر وأيضا الفرض أن الشيء في القيمة فهو غير مقبوض قطعا له (قوله وكما إلخ) أي ودون السلم
خبرية ومعنى (قوله بل وطع) أي وموت (قوله لتوقّفه) عبارة النهائية بها أي التجوّم وعبارة المعنى عليه
أي المكاتب الباع فيه بمعنى على أي الضمير فيه التجوّم وبتاويل المذكور (قوله بانقضاء إلخ) أي من حيث
تعبيره بالتجوّم (قوله والاصح) الى قوله اذا ما عرفت في المعنى (قوله وكلامهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض
وشرحه فصل لا يصح ضمان غير الأثر كجود المكاتب ويصح عنه بغيره لا للسيد انتهى له سم (قوله
قوله نعم) انظر من أين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بل للمعينة بالعقد بوجه مستحقا
فيصل العقد بغير وجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع أي بان يقع الضامن حال قبضه وبهاته محصلة
فيما يأتي لا يخفى في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تأمل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه إلخ أي فلا يمكن استدراك
المال بتسفير العقد وقوله وان ضمان الثمن إلخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله
فلا بطلان إلخ (قوله ولا يجري ضمان الرد في نحو الرهن) في شرحه لا رشادوا فهم قوله بعد قبض
الثمن أنه لا يصح ضمان الرد في الاعتراض عن الدين كدار باعتها لمساكين عليه ومن ثم أي ان
الصلاح بانها لو أجمروا توقف عليه الوقت بدنه ومن ضمان الرد ثم بان بطلان الأجر في الفاسط شرط الواقف
لم يلزم الضامن شي لبقاء الدين الذي هو أجرة ومثله يؤخذ ان ضمان الرد الرهن للمرتبة باطل لعدم
الاحتياج اليه لبقاء المهر فيه صالحا لو استحق الرهن فان بان أن الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا له
لم يلزم الضامن شيء له (قوله وكلامهما هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير الأثر

بنا على الاصح من مناقضه فهو مقر لها بنحو وكلامهما هنا صريح في ذلك

تختلف في مناهلها الاجتهاد في فقهه يصح اذ لم يتبع وروى عن ائمتنا ذلك اذا ادخله الكافي عليها ان قضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرث
فمما لم يولد لها عليها من التوجيه فلا حرج في ذلك فانما استواء البابين في اشتراط اقر وقلت يقول بان الصانع في شغل في مخارقة
فاحتطاه بالاشراط عدم وقوعه عنه (٢٥٢) على انقاطه ولا يقر ثم يحصل التخيير في نظر الضامن حيث يشاء بقواته لا يحل منه

لا يخلو من خلاف القول الثاني
 الذي فيه يرد القول الثاني
 ولا يضر وعلى القول فيه
 لأنه لا يضر من الكاتب
 فقالوا ولا يأخذ من السيد
 في نظر القدرة على عمله
 على ذلك فتأمله فانه يفتي
 والمردب الذي لا يأخذ من السيد
 على فريضته غير مسؤول
 باعتبار وضعه (و) من ثم
 (بمع ضمانات الترتيب) البائع
 (في اعادة الخيار) للمشتري
 (في الاصح) لأنه لا يلزم
 بنفسه أما إذا كان الخيار
 له ما فالتزم بموقوفه
 للبائع فالتابع له وبك
 الفتن للمشتري فلا يفتي عليه
 حتى يضمن وبالأجازه عليه
 البائع ما كان له لا شيئاً
 كمرور وللمشتري عين
 التزوي به ضمان هنا
 بلا خلاف مفرع على
 الضعف أنه مع ذلك ملك
 البائع لو قس على هذا
 فقير إلى الضمان وقضاه بان
 ملك البائع ولو جرد الاجارة
 بان عبدة التران والافلا
 لم يبعد لأن لبرئى العقود
 الجعل نفس الامر وضمان
 الجعل ظاهر به فيضع
 بعند الفروع الزموا لاجله
 لجواز منع كونه لا يؤول
 إلى رد نفسه ما لا يؤول

ويفارق الثمن خمسة أخبار (تسليمه) وقع لهم بمحت اشتراط زم الدين الزهن والحالة والضملا ما هوهم : اولي
التناوب به جمع الجواب عن ثلث اموالهم يتناوب كل واحد منهم فتمتله وعكسه واستنوا صوراً اصعصعها
لارهنها العدم الدين فكلها كذا ودلا احسان المحضه و احضار الدين وكذا من درهم الى عشرة على مقله يتعجب بمن نقلها هوها معجها مع
ما قبلهم التحكم العرف فلا سوا ما لم ينع ان العليه به فان نقا هذا لاسلط في الكل

أولاً فلام كلامهم في تلك المسئلة قاض باله لا بشرط في هذا من استقرار الدين كالحرق قبل انتفاع فاعطوا الدين ولاهمه الاعتراض ضد دفع كل
منهم ما بين السيل وهو السليم فيعني بالدية والزكاة بقصليهم أنهم الزكاة لا تقتل بالدين لا همه خلاف ضمانهم الله عز وجل العان المضمونة
وخالقها في الخوة لا فاعطوا الله تعالى اعتراض عن دينها الحماله وعليه فلا يصح (٥٠٤) بدن سلم ولا بل دية ولا زكاة كقولها على ما بينهم

والذي لم يذكر قبله آمنه ولا نوى (من الجهل) في واحد مما ذكر الدائن لا وكيله أو المدين لكن فيهما معاوضة كان أو أئتمني فانت طالق
 لا فاعدا ذلك على المعتد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة من فضلي الرضا لا يضاعف مع الجبل نعم لا أو لجعل يمكن معرفته

أخذنا من قولهم لو كانت
 بديهم موضع عند ينزلون
 صريحا بما قبلهم من التبعة
 مع ويكن في القتل الخ
 علم العدد في الأبرار من
 حسم من موثر تعلم قدر
 البر كقول جهم قد
 جسته ويات في الخلق
 قل في ذلك ولان الأبرار
 ومثله الترك والتفصيل
 والاسقاط فليكن المدين
 ما في ذمة أي الغالب عليه
 ذلك دون الاسقاط على
 المعتد ومن قول فالأحد
 مدينه ما رأيت أحدا لم يصح
 بخلاف ما عليه وجهه
 من هو عليه فانه يصح
 ما حرم به بعضهم وانما لم
 يشترط قبول المدين ولم يرد
 برده نظرا لما في قومه
 فان قلت لم يعلو في قوله
 شائبة التملك في قوله
 شائبة الاسقاط قلت لان
 القول أدون الآثر إلى
 التملك كثير من من أجهابنا
 يجوز المعاطعة في تصدق
 البيع والهبة ولم يتناولوا
 صحة تصحيح الغائب
 وهبته ولو أرى ثم أدى
 الجهم لم يقبل بغيره
 باطنا ذكره الرافعي لكن
 في الأول أنه انما يشرب
 الذين لم يقبل والا كدين
 وروى في الجواهر نحوه
 فليخص به كلام الرافعي
 وفيه أيضا من الزبيدي
 تصدق الصغير والزوج
 يرد في الأول قاله في قوله
 يخرج البراءة من التثنية والوقف على اجازة الورثة فاعزاد اه عش (قوله والذي الخ) عطف على
 الوقت (قوله مذكر) وقوله ولا نوى يشاء المفعول (قوله ومن الجهل في واحد الخ) عطف على الوقت
 عبارة المتبني والأبرار من العين باطن جزاء وكذا من الذين الجهم بنسأ وقد أوقف اه (قوله واحد الخ)
 محذوف (أى) فاعطوه بنسأ وقد أوقف وكردى (قوله لا وكيله) أى لا يشترط على وكيل المدين في
 الأبرار (قوله أو المدين) عطف على الدائن و (قوله لكن فيهما معاوضة) معناه لم يأتين بلدين شرط
 في الأبرار الذي فيه معاوضة اه كردى والاولى اسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان أو أئتمني
 الخ) قضية كلام المتبني أن الكفاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وما أخذ القولين أنه تملك
 أو اسقاط فعلى الأول يشترط العلم بالبراءة من التثنية ولا لا لا يتحقق فيه كما قد اشبهى أنه ان كان في مقابلة
 طلاق لشرط علم كل من الزوج والزوجة لانه رول إلى معاوضة ولا فهو فليكن البراءة اسقاط عن المبرأ عنه
 في شرط علم الأول دون الثاني اه ثم أيسر ما سألني عن السيد البصري ع: قول الشارح قال المتولى الخ لنفد
 أتم البست استقصائية (قوله معرفته) أى الجهل أى متعلقه قول التثنية (في الجديد) يحى الخلاف في الدين أما
 الأبرار من المدين فباطل ضمانه ومعنى قال عش قوله من العين أى كان فصب منه كبا شيلا اه (قوله
 بديهم) أى معاوضة اه كردى (قوله ما قبلهم من التبعة) أى ما قبل الدين من من الدراهم من حديث
 التبعة (قوله علم قدر التركة) ظاهر أنه لا يشترط علم قدر المال ليرجع اه رشدي عبارة عش قوله علم
 قدر التركة كمن يعلم أن قدرها ألفوه (قوله وإن جهل قدر حصة) بان لم يعلم قدر ما يخصه أهو الربع وأخبره
 اه (قوله ولان الأبرار الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغفلون الاسقاط
 ومنه عدم علم المبرأ بغيره من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به أيضا اه عش (قوله
 دون الاسقاط) وأيسر الغالب عليه الاسقاط و (قوله ومن ثم) اشار إلى كون الأبرار موضوعا فليكن اه كردى
 (قوله لندينه) في أصله لا أحد مدينه والحكم صحيح على كلتا السخنة اه سيدع (قوله بخلاف ما الخ)
 بغير زوال المصنف من الجهم باطن اه عش (قوله لو علم) أى الدين اه عش (قوله وجهه من هو
 عليه) أى بان كان الدين واحدا ولكن لا يعلم من المدين فهو جهل ومقابله علم اه رشدي وقوله وانما لم
 يشترط جواب عما قالوا لو كان الأبرار غلبا لشرط فيما يقبل اه كردى (قوله ولم يردده) هو الاصح في
 الروضة اه سم (قوله في علمه) أى الدائن اه عش وقال الرشدي قوله في علمه أى المبرأ منه وكذا الضمير
 في قوله اه والظاهر أن ضمير قوله المدين (قوله أدون) أى من العلم اه كردى أى به يدفع نظير
 سم بماتصه قوله ألا ترى الخ في ثبانه الادوية نظرا لان المعاطعة تكون في القبول بدون إيجاب كعكسه اه
 (قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن في الأول الخ) عبارة النهائية وهو محمول على ما في الأول أنه الخ
 اه (قوله انما يشرب الدين) أى أورد وجمع فيه كمر التثنية سم على منبه اه عش (قوله بل يقبل) أى
 ظاهرا اه سم (قوله كدين ورمال) أى بان أدى أنه جهل قدر التركة كما في إمامنا تغافل براجع اه
 رشدي (قوله وفي الجواهر نحوه) أى في الأول (قوله فليخص به) أى في الأول والجواهر (قوله
 وفيه) أى الجواهر (قوله وكذا الكيفية المصرفة) وكذا غيرهما لم يتعرض للمهر في الإذن ولا روجع فيه
 اه عش (قوله على جهلها) كنه حيث لم يعلم استثنائها اه سيدع (قوله وهذا) أى في الجواهر ع
 الزبير وماتة الفري (قوله ويجوز بذل العوض) أى كان يعطى ثوبا مثلا مقابل الأبرار مما عليه من
 الذين أمالوا أعطاه بعض الذين على أن يبرئ من الباقي فليكن من التعويض في قول ما قبله بعض حقه

أخذنا من قولهم لو كانت
 بديهم موضع عند ينزلون
 صريحا بما قبلهم من التبعة
 مع ويكن في القتل الخ
 علم العدد في الأبرار من
 حسم من موثر تعلم قدر
 البر كقول جهم قد
 جسته ويات في الخلق
 قل في ذلك ولان الأبرار
 ومثله الترك والتفصيل
 والاسقاط فليكن المدين
 ما في ذمة أي الغالب عليه
 ذلك دون الاسقاط على
 المعتد ومن قول فالأحد
 مدينه ما رأيت أحدا لم يصح
 بخلاف ما عليه وجهه
 من هو عليه فانه يصح
 ما حرم به بعضهم وانما لم
 يشترط قبول المدين ولم يرد
 برده نظرا لما في قومه
 فان قلت لم يعلو في قوله
 شائبة التملك في قوله
 شائبة الاسقاط قلت لان
 القول أدون الآثر إلى
 التملك كثير من من أجهابنا
 يجوز المعاطعة في تصدق
 البيع والهبة ولم يتناولوا
 صحة تصحيح الغائب
 وهبته ولو أرى ثم أدى
 الجهم لم يقبل بغيره
 باطنا ذكره الرافعي لكن
 في الأول أنه انما يشرب
 الذين لم يقبل والا كدين
 وروى في الجواهر نحوه
 فليخص به كلام الرافعي
 وفيه أيضا من الزبيدي
 تصدق الصغير والزوج
 يرد في الأول قاله في قوله

والباقي
 يرد في الأول قاله في قوله

والباقى ما عداه اه عش **(قوله انتهى)** أى ما قاله المتولى **(قوله عليه فبذلك الحاشي)** وفي عش بعد كلام
 مانسه أقول يمكن أن يصور ما هنا محالو وقع ذلك بل هو ما هنا من قبل العقد دفع ذلك قبل الرأفة أو بعدها
 فقولنا أو أن تلك على أن تعطى كذا كان كالأهال سادس على أن تقول على أن كل على كذا فبذلك قيل في ذلك
 بالاطلاق لا يشترط على الشرط يقال هنا كذلك لا يشترط بالرافعة على الشرط فلا يرجع اه عبارة السيد
 عرقوله وبر المدين وعليه فهل هو يسع فعير فيه أحكامه أو ما حقيقته وهل يأتى التزام العوض
 في القيمة أولا لا يسع دين بدين ينبتش أن يحرق ثم أيتا ينزاد قال بهم الأرواء في مقابلة المده - بن
 أو موصوف في القيمة وعبارة قاله بالقرع بلا خصوصية أو نقي من دينك على كذا فأجابوا
 صرح بذلك في الأول وحري عليه أن ركش في قواعده اه انتهى بذلك علم عدم تعين موصوره عش
 وأنه بهم الأرواء فيما قال أو أن تلك على أن تعاملى كذا **(قوله وطريق الأرواء)** إلى قوله وإذا في المنفى
(قوله من الجهول بالبلج) ذكر جرح في غير النسخة أن عدم محتمل لأوامن الجهول بالنسبة للذناب أما بالنسبة
 لا لا تنوع فيهم لأن المراءض بذلك اه هكذا أو أتسببها من بعض أهل العصر اه عش **(قوله)**
والاستغفاره أى بالمغتاب كان يقول استغفرا لله فلان أو اللهم اغفر له ومعلم أن هذا الكلام في
 ضمة البالغ وأما بقية النسخي فهل يقال فيها مثل ذلك التفصيل وهو أنها بالذات فلا بد من بلوغه ذكر اه
 وذكر من ذكر عنده أيضا بعد البلوغ لأن برأته قبل البلوغ غير معينة أو يكفي مجرد الاستغفاره حالا
 مطلقا لا يشترط بلوغه لا بد من ذلك لئلا ينظر والآخر الأول وقال سم على جرح قوله والاستغفاره أى
 ولو بلغته بعد ذلك وقوله لا بد من تعيينها بالتحقيق أطلق السيد وطى في فتاوه باعتبار التعيين وإن لم تبلغ
 الغناب وهو ممنوع وقال في بيان جرحه في أهل برأ أو غيره لا تصح التوب بشئنا بالشرط أو بعقوبتها
 احتضاره بعد أن عرفه بعينه ثم حاله أحدهما أن لا يكون على المرأ في ذلك ضرر بأن أو كرها فهذا
 كما وصفنا والثاني أن يكون علمه في ذلك ضرر وأن تكون مطاوعة فهذا قد توقف فيه من حيث أنه
 ساع في إزاله ضرره في الآخر فيضير المرأ في الذنب والضرر ولا يزال بالضرر فيتمثل أن لا يسوغ له في هذه
 الحالة الإخبار به وإن أدى إلى بقاء ضرره في الآخر فيتمثل أن لا يكون ذلك عذرا ويحكم حقه فلو ادعى الله
 منه حسن النية فيتمثل أن يكلف الإخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر مع ما ينفي الضرر عنها بأن يذكر
 أنه أو كرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جرح من المصنفين لكن الاحتمال الأول أظهر عندى ولو
 خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فافظا أنه أن ذلك لا يكون عذرا لأن القتل من عذاب الآخر
 بضرر والذنب مطلوب ويتمثل أن يقال أنه يعلو بذلك ورجم من فضل الله تعالى أن يرضى عنه خصما إذا علم
 حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيب والزنا ونحوهما أنه يعفو لا يبدل ما له به منه معافي خلاص
 ذمته ثم أيتا الفرائى قال فيمن خلفه في أهله أو ولده أو غيره لا وجه للاستقلال والأظهار فانه ولد ذمته وعقبها
 بل يرضع على الله تعالى ليرضه عنه اه باختصار اه أقول الآخر ربما اقتضاه كلام الفرائى حتى لو أكرم المرأ على
 أن لا يسوغ له ذكر ذلك لأن وجهها الذم بيان من غير ما من هلك عرضها يبقى ما لو اغتصب ذمها على يسوغ
 الذم اه بالاعتبار لا يتخلص هو من أم الغيبة أولا ويكتفى بالنسبة لاستمتاع الدعاء بالغير لا كالكفر كل يتمثل
 والآخر بأن يدعو به بخفية ثم اشرك أو كثره قال بالرفع ومع الندم وقع السؤال على أنهم محتفل بغير
 أهل بذلك وإن كان فيما أطوار تعميم مأم لا ويكتفى بالندم فيه فقط ولا يبعد الأول ويضار قالوا أهل
 صبره حيث امتنع الإخبار بما وقع لأن في ذلك إضرار الأمر أو لا هله فاستمع فبذلك لا كذلك البهيمناه عش
(قوله لا بعد تعيينه بال) خلافا للمعنى حيث قالوا استعمل من غيبة اغتنام لولم يبينها فاعلم منه انقول

اه وعليه فبذلك البيان
 العوض المبذوله بالأرواء
 ويرأ المدين وطريق الأرواء
 من الجهول أن يسبره مما
 يعلم أنه لا ينقص من الدين
 كالف شك هل دونه ياتقها
 أو ينقص عنها وإذا لم تبلغ
 الغيبة المغتاب كفى فيها
 الندم والاستغفاره فان
 بالغته لم بهم الأرواء اه
 بتعيينها الخفض

أى ظاهرا **(قوله لا الاستغفاره)** أى لو بآفته بعد ذلك **(قوله لا بد من تعيينها بال)** أطلق
 السيد وطى في فتاوه باعتبار التعيين وإن لم يبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن شاك رجلا في أهله برأ
 أو غيره لا تصح التوب بشئنا بالشرط أو بعقوبتها احتضاره بعد أن عرفه بعينه ثم حاله أحدهما

بل وتعين حاضره فاما يظهر ان اختصه (٢٥٦) الفرض ولو اُمر من معين معتقد انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ (الام الامراء

(من ابل الاله) فانه جمع مع الجمع يستحق لانهم اغتفر واذن في انبائهم فمة الجاني فكذلك الاموال لتعذر الامساك بتلف ضروها لا يمكن مرقته بالبحث عنه و يصح ضمها في الاصح كالاراء المصل بسنها وعددها و يرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننا لك على زيد) انا اوتك اوتدوت لك مثله وكذا انا لك كاهو ظاهر من درهم العشرة فالاصح محشه لا تنقله الفرزدك كالعقوبة (و) الاصح (انه يكون ضمنا لعشرة) ومبرئانها وانما لها الضمان لا لاول (فقط لا بعد الاستزام ولترتب ضمها بعد عليه بل قبل لثبانه لتواليهما لانه اليقين فان قلت بما يضاف هذين ويرجع لاول قولهم اذا كانت العاقبة من جنس القضا دخلت قلت هذا في غير ما نحن فيه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الاتزامية في عيضا لها و ياتي ذلك في الاقرار كما يجب كره و ياتي ثم ياد على ما هنا ولو قلن صفتها واوله ثم لاجهات مدلولها واما عند تشناه

يرامها ولا وجوب احد هاتم والثاني لا وجه لاجرم المصنف اذكر موعم الاذرى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم من عش عن ج في ذم العاقبة ما يؤيد (قوله وتعين حاضرها) هذا مما يخص معلومات بعد ان يلتفت الى الارامتها لم يصح اموالها بخلافه المال مدر اسم على بجاه عش (قوله وتعين حاضرها) أي الشخص الحاضر عند العاقبة اه كردى (قوله من معين) أي في الواقع اه عش (قوله هنا) أي الامراء (قوله ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولا حذفه المتني واقصر على ما قبله قول المتن (في الاصح) بوجهه يرجع ضمنا بالاذن اذا قرر موافقتها لاقتها كما قرر في كجزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الاله عن العاقبة قبل الخلو ولو ضمن عمرو كانه او كفار لم يصح كذبن الا كجوب بغير الاذن عند الاداء ان ضمن من عش فان ضمن من يمشي لم يتوقف الاداء على اذن كاذكره الرافعي في باب الوصية ثمانية وسفنى وتولمها ولو ضمن الخمر منه في الشرع قيل قول المصنف صحيح القديم ضمان ما سبب (قوله وكذا انا لك الخ) وانظر ما حكم بنية النصر ثلثه نظر ولا يبعد الحاقها بما ذكرناه حيث حصل الجهول على جملة ما قبل العاقبة كان كلهم اه عش اقول قد اشار السامع السابق في التنبيه السابق وكذا هنا كالتنبيه بقوله مثلا (قوله وانظر لهما) أي بحسب لهما (قوله لغايبين) أي الطارقين فغيبه تعلقب (قوله هذين) أي الضمان التسعة والضمان لثمانية و (قوله الاول) أي الضمان لعشرة (قوله في غير ما نحن فيه) تأمل فيه اه بسم (قوله لانه في الامور الاعتبارية الخ) يلزم الشهاب بن فاسه في هذه الفرقة قولنا ان الاستدلال اه رشدى (قوله الاعتبارية) كتمسك الدين اه عش (قوله ويأتى ذلك) أي الخلاف المذكور (في الاقرار) أي بان زيد علم من درهم الى عشرة (قوله ويأتى ثم) أي في باب الاقرار (قوله ولو ان الخ) بينا المفعول (قوله نحو اواء) أي كالاقرار والقيمة وغيرها من الحل والعقد (قوله فرع عن معين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع فبعضه ان لا يكون على امر اذنى ذلك ضرر وان اكرهها فهذا كما وصفنا الذي ان يكون عليها في ذلك ضرر وان تكون ملوكة فهذا قد تفرقت فيه من حيث انه ساعى الى ان لا ضرر في الاخر بضرر وارافق الفياض الضرر لا يزال بالضرر فيعمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخبر به وان ادى الى بقاء ضرر وفي الاخر بضرر محتمل ان يكون ذلك ضررا ولو يحكم بعمه فبعضه اذاعل الله من ضمن الضمان محتمل ان يكلف للاختبار به في هذه الحالة ولكن يذكر كره ما بين الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويحرم ذلك بضرر محتمل ذلك وهذا فبعضه جمع بين المصلتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو فافهم من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فظاهر ان ذلك لا يكون عدوا لان التخلص من عذاب الاخر بضرر والتماس ما يلزم محتمل ان يقال انه يستحسن بذلك ورجح من فضل الله تعالى انه رضى عنه خصمه اذاعل حسن نيته ولو فرض صاحب الحق في القسوة والزلما ونحوهما انه يعفو الا ببدل مال فله بدله سعيا خلاص فشمته مر بئنا انزالي ان قال فمن ضله في اهل أو واهه او نحو ما وجب الاستدلال لاطلوفاته ولقد تفتت وعطل بالضرر على ان الله تعالى ليرضه عنه ما يختص (قوله بل وتعين حاضرها) هذا مما يخص معلومات بعد ان يلتفت قبل الارامتها لم يصح اموالها بخلافه في المال مدر (قول المصنف) بوجهه يرجع ضمنا بالخ) قال في الرضو ورجع أي ضمنا من ضمنا بالاذن وغر ما هنا لا القيمة أي كفي القراض اه قال في شرحه وقيل بالعكس والنصر بما يرجع من زبانه (قوله في غير ما نحن فيه) تأمل فيه بقوله لانه في الامور لا يتحقق ان هذه الفرقة فلا سند له لاجرم مما وقع في خاطره ولا مرابضة (قوله فرع عن معين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع فبعضه مدر في شرحه مستحق في فتاوى السيوطى وجب لولا تحريم اضطلاع والتمه انه اذا صلا من حق الظاهر لانه لا يصح الراءمقوله تراشع لان يصح هذا الاتزام ان كان يطر بقى النذر كاهو العادة لان قال في نظره لانه لا يصح الراءمقوله تراشع لان النذر لا يصح الراءمقوله من حق الله تعالى كل كذا الكفار ويحتمل العصاة لا الحق فيه لاجن يتخلف سائر السندور والركلة والكفارة والاول اظهر كجوا يصح معة الاستحقاق في معين فانه لا يصح الراءمقوله

ذلك على قبل والاذن كجوا في النذر (فرع) بهما من قدس قالوا لعدائته ان يبرئ ويكون ضمنا لا عليه فاعلى عليه فيه لمن حصة الضمان وان الذين انتقل الى حصة الضمان لم يصح الاقرار لانه يناله على من انتقله الضمان ولم ينتقل اليه

فيه

لان الضمان بشرط اعادة الاصل باطل ودليل بطلان الاراء قول الامم وهو لو صالح من الفضي خمسة فاعلم انكاركم ايا من خمسة انة
 ظاهرا للصحة لم ينع الا اربعين انة خمسة الثاني اوانه يؤولون الى المكاتب بسبب التجارة فاختطه ائمة وقاله اذهب فان خرج
 المال مستقانا ان عدم عقده انة اعم اعقده بغير سلامة العوض وقولهم لو اتي (روى) بالبيع الشروط في بيع على من عهدها الشرط

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط اعادة الاصل الخ) يؤخذ من تعليله ان الكلام
 مغروض في نحو قوله ضمانت ما عليه بشرط اراءه بخلاف نحو اوتو فاضمن لما عليه ما ليس فيه قيد
 الضمان بالبراءة فليتل ا ه سديد عر اقول في كل من الاخذ والمأخوذ تظهر بل بخلاف ا ه كلام
 الشارح كما يظهر بان في تامل (قوله وقولهم لو اتي المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو اتي بالبيع الخ عطف على
 قول الامم (قوله فان خرج) ظاهر وان قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الا ان في ما بعده
 كالصريح في ذلك (قوله ا ه) اي بالبيع المشرط (قوله ا ه) عطف على قوله على من عهدها الشرط
 بقساده اي الشرط (قوله ولا ينافيه) اي قولهم لو اتي بالبيع المشرط الخ كون الاشارة في قوله ذلك بقوله
 وهذا قوله نحو ذلك وقوله تلك (قوله لم يخاله الخ) حال من مقتضى اه والمراد بمقتضيه
 وجوده والذين اه ع (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله بخلافه الخ) حال من مقتضى (قوله) يؤخذ
 من (الخ) مقتضى اه ع وقال السديد وقد يفرق بانه اذا عطف على في قوله انما عطف على قوله لا
 انما عطف على ما عطف على في قوله لا انما عطف على قوله لا انما عطف على قوله لا انما عطف على قوله لا
 المطالب في الاشتراك من غير وقاود في الدنيا فلا سقط المطالب في قوله لا انما عطف على قوله لا انما عطف على قوله لا
 التعليل والاقتصار في التصو ومشرعان بالفرق في نظريهم اي اشعار تمامه بعين الاضاف متبينا للاعتناء
 اه (قوله لكن مراح الخ) اي في شرح والاراء الخ (قوله فيمكن ان يقال الخ) وهو الظاهر كما مر من السديد
 شافيا ما مر من ع (قوله ويؤيدهم) اي فلا قال اردن الا من من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا
 ما لم يدل قرين على ذلك اه ع
 (فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) اي وما يقرب عليه كونه يفرم اولا اه ع
 ثم قوله المذكور في قوله المستبدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعم للمضاف (قوله وهو كفالة البدن)
 ويسمى ايضا كفالة الوجه اه معنى (قوله ا ه) اي الخلف وكذا يفرم منه اه ع (قوله وفي الشافعي)
 خبر امله و (قوله انها اي كفالة البدن) ضعيفة بقول القول (قوله او لا يراه الخ) عطف على المكفول
 ولو حذف لفظة ما عطف على شائع لكان اولى (قوله كرو حمال الخ) اي حيث كان المكفول يجوز تحمله اياه
 (قوله اوقله) اوكيده وادماغه كأي شرح الروض اه سم (قوله لا طابقا للناس الخ) تعليل للمعنى (قوله)
 ومعنى ذلك الخ هذا جواب عن جهة المذهب عما ورد عليه معناه من قول الشافعي المذكور اه رسيدي
 (قوله في ائمة الفخاخ الخ) عبارة المختار والكشف للضامن وقد كفل به بكفل بالضم كفالة وكفل عن مال
 لغيره اوكفه المال ضمنه اياه وكفه اياه بالضم فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفه اياه تكفلا مثله
 وتكفل به عنه والكافل الذي يكفل انسانا يوعه ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا اه ع (قوله لم يستعملوه)
 واما ان كان هذا الالتزام لا يطر يق النذر بل في مقابلة النذر ولولا قلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من نعلم
 الاثني فان البراءة مقننة تصح كمال الخلق اه وسأني في باب النذر حرم الشارح بصحوا ما عطف على قوله النذر مما
 في ذمته حيث ساء له المطالبة وفي باب قسم المالك عدم صحته او المصلحة المتعسر في ثلثة اقل وقت
 لو جوبلان ان لا يقبل عليها التعبد (قوله فان خرج) ظاهر وان قصد به الانشاء فراجع اه
 (فصل) (قوله اوقليه) اوكيده وادماغه كأي شرح الروض (قوله ا ه) بمعنى ضمن) مخرج فان
 كونه هذا المعنى يقتضي تعدد في بنفسه وقسم شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفل معن بنفسه
 كونه تعالى وكفلها زكريا باغم عاده الصنف غيره قلت ذلك بمعنى عال وما هنا معنى ضمن والتمم وادعمال

(٣٣ - (شراوى وابن قاسم - مجلس) او اوكفه اياه على المكفول لا طابقا للناس عليها وليس الحاشية
 الهلوس في ذلك انها معن في جهة التقاس لان الحرا يدخل تحت البدن بشرط تعيينه لا يصح كفلت بدن ا ه ردهن (فان كفل) بفتح الفاء
 اقصع من كسرهما (بدن) عدة كثيرة بنفسه لا بمعنى ضمن لكن قبل ائمة القنم يستعملوه لا متعديا بالياء

أى كفل بمعنى ضمن اه عش (قوله انتهى) أى كلام القبل (قوله وله له كونه الخ) أى ماقبله
 أمثلة اللغة (قوله أما كفل الخ) عدله ما تضمنه قوله لأنه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الواردة في حديثها كجسائى تكفل لا كفل اه سدعمر (قوله أو عنده مال) عبارة للمخفى قوله كسالة
 من علم مال وهم أن الكفالة لا تصح بدون من عند مال لغيره وليس مراد بل تضمن وان كان المال أمانة
 كوديع مثلاً لا حضور مستحق عليه فيشمله الضابط الا حتى قال تنبيه الضابط لصفة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة الكفيل له بدون من زسه اجابة الى المجلس الحكم أو استحق حضاره اليه عند
 الاستدعاء الحق كالكفالة بدون امرأة يدعى جليز وجيئها الى الحضور مستحق عليها أو بدون رجل يدعى
 امرأة وجيئها أو بدون امرأة من يثبت أو يثبت وجيئها كذا عكسه كاجتبه شيئا ولو كان يكون الزوج موليا
 (قوله ولو أمانة) فبدخالف هذا ما ياتي في قوله ويشترط كونه مما يصح ضمانه اذا الامانة لا يصح ضمانها
 ويحبب بانه فيما ياتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبه لا كذا في الأصل به من
 عليه حق لا كذا مستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم اذا طلبه ومنه الوديع والاجير ونحوهما فانهم اذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن تدينون في الوديع فان لازم له التخليه فلا يجب عليه الحضور لمجلس
 الحكم الا ان يقال فديطر عليه ما وجب حضوره لمجلس الحكم كالأدى ضاع العين فطلب مالها حضوره
 اه عش عبارة سم قوله ولو أمانة مع الفرع الا حتى أو الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل به من هي عنده اه (قوله أنه لا يفرمه) أى لا يطلب بالفرم فلا ينافي ما سياتي للشرح مر
 أنه لو امتنع حبس ماله ولو المال لان التادية تبر عنه ومن ثم لو حضر المكفول أو تغذر حضوره استرد ما غرمه
 اه عش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة للعيب تصح الكفالة بدون من عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح أيضا بدون من عند مال لغيره ولو أمانة كوديعتورهن ككافة عدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالر وض وأصله ما هو واضح أن ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر أن من تحت هذه اختصاصات خاصة يصح التكفل بدينه كالأفهمه ولهم استحق حضاره وانتهى اه
 سم (قوله أى ما على المكفول) عبارة لانه أى المال المكفول بسببه اه قال عش قوله مر أى
 المال أى الذى عليه بصفة كونه ديناً أو عنده وهو عين اه وعبارة الرشدي قوله مر أى المال الخ عبارة

اه وله له كونه الا يصح
 أما كفل بمعنى عال كفى
 الآية فتعذر بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الا فى اليد
 زائدة تأكيداً من عليه
 مال أو عند مال ولو أمانة
 لا يشترط العلم بقدره لما
 ياتى انه لا يفرمه (ويشترط
 كونه) أى ما على المكفول
 مما يصح ضمانه (فلا تصح
 بدون

كثير من الفقهاء منه يدان بنفسه يؤول فان صاحبه الصالح والقاموس وغيرهما من أمثلة اللغة يستعملونه
 الامتداد بغيره اه (قوله ولو أمانة) به مع الفرع الا حتى أو الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بدون من هي عنده (قوله لمصنف ويشترط كونه مما يصح ضمانه) عبارة للعيب تصح
 الكفالة بدون من عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح أيضا بدون من عند مال لغيره
 ولو أمانة كوديعتورهن ككافة عدة السراج لابن الملقن وحذفه كالر وض وأصله ما هو واضح أن ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر أن من تحت هذه اختصاصات خاصة يصح التكفل بدينه كالأفهمه
 قولهم استحق حضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيئا وقوله أى الر وض كسالة من عليه مال وهم أن
 الكفالة لا تصح بدون من عند مال لغيره وليس مراد بل تضمن وان كان المال أمانة كوديعتورهن ككافة عدة
 فيما ياتي أو استحق حضاره اه وذلك لان حذفه ليس الا كونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التكفل
 بدون الوديع كون الوديع لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بدون من كان ككافة
 الوديعتورهن ككافة عدة السراج اه وأقول عندي أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من
 إجماع العبارة ما ذكره لا يشهد بما أماناً ووجه عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فم كونه لا يدفع إجماع العبارة
 ما ذكره لا رد على الشيخ اذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاقتصاد على ذكر التكفل عينه كونه لا يدفع إجماع العبارة
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صان بذكره في ضمن ذكر التكفل عينه عند حق أعم
 من المال والاخصاص فتأمل فانه قد في ثم لا يخفى أن الاعتراض بذلك لا يرد على المتأخر لان قوله فان كفل

الفتحة أى مالى المكفول انتهت فخرج بذلك ما عده من العين فتخلص أنه ان كفه بسبب عين عند مع
وان كانت أما وان كفه بسبب من فلا بد أن يكون معاصم ضمنه اه (قوله بالتجوم) أخرج ديون
المعاملة لما تقدم من جهة ضمان الغير السيد فبقي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
استحق احضاره مجلس الحكم كاهو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أى غير التجوم كديون
المعاملة لكن السيد بخلاف غيره كاشرا ليه بقوله على الأصح السابق الخ (قوله يجوز كذا الخ) قال
في الر وض تصح الكفالة بيد من علم عليه يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه أو كان زكاه اه وقد تقدم
في الشرح أى والنهية والمغنى ضمان الزكاه وما يتعلق به اه سم (قوله بخلافه اذا كانت في الذمة
الخ) معناه اه عش (قوله أو تعلقت بالعين وعكس منها) هلاصح التكفل وان لم يمكن من أدائها إذ
غاية الأمر أنها في ذمة أمانة أو ما في معناها وذلك لا يمنع جهة التكفل فليراجع اه سم أقول قد يفرق
بعضواً يطلب نحو الأمانة دون كذا قد قبل البعض (قوله وضمانه والثانية) عطف على ضمان الأولى أى
وجهة ضمانه والثالثة إلى الساعى (قوله كل من استحق) إلى قوله ويحذف الآخر في النهاية (قوله كل
من استحق حضوره الخ) قد يقال ودع له المكاتب فيقوم الكفالة لظهور أن السيد قد يستحق احضاره
لتصوامة تناص من الإلزام عدم فسخه أو لا يختل فها في تعوقه التجوم مع عدم جهة التكفل بيده بالنسبة
للتجوم اه سم وقوله في تقوم الكفالة أى غيرها السيد (قوله وأجبر الخ) صريح في أن الأجير والتمن
من استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وصيرة الر وض عن زنا صاحبته إلى مجلس الحكم أو استحق
احضاره إلى أن قال ويؤدى آبق وأجبر فخلعه امعطوفين على الضابط اه وشيى أقول لعل ما منه
الر وض لمرد دفع تومع عدم اندراجهما في الضابط والألفاظ شاذل لهما كاهو ظاهر (قوله وفي آبق
الخ) أى باذن الآبق سم وعش (قوله وكذا عكسه) وهو كفه التزوج لاهم أو أدامت بكه لثبته
أو طلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتاً اه عش (قوله ومن عليه الخ) عطف على كفتيل اه
عش والاولى على كفتيل (قوله بيده المال) أى حيث في من القصر على المال اه عش قول المثلث
(ومعها) أى وان تكررت ذلك من المكفول وتظهر عليه التسلل على الإقدام على المصبة وعدم الملاء اه
عش قول المثلث (في حدوده تعالى) أى وان تحتمت لم يسقط بالونه كإلزامه ضماناً للشهاب الولى أى
والنهيبة والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله أنه قام الخ خبر (قوله بالعامدية) وقوله بعد
الخز (قوله إلى أن الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أى على معنى اه كردى الأولى أى على طبق
(قوله وبه الخ) أى المعنى المذكور اه كردى عبادة السيد أى بما أشرا المحدث العامدية من أن
استفاد الحدود ان كان فوراً بدعته من مائع كالحل اه صيرة النهاية فلا يشكل بمخا كرهنا مع وجوب
الاستيفاء فوراً اه قال الرشيدى قوله ولا يشكل بمخا كرهنا أى من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ فبهم عدم الاختصاص في التكفل عن عند مال فليتأمل (قوله ما كاتب التجوم) أخرج ديون المعاملة لما
تقدم من جهة ضمان الغير السيد فبقي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره
مجلس الحكم كاهو ظاهر فليراجع (قوله يجوز كذا الخ) قال في الر وض تصح الكفالة بيد من علم عليه
يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه أو كان زكاه اه وقد تقدم في الشرح جهة ضمان الزكاه وما يتعلق به (قوله
أو تعلقت بالعين وعكس منها) هلاصح التكفل وان لم يمكن من أدائها إذ غاية الأمر أنها في ذمة أمانة أو في
معناها وذلك لا يمنع جهة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) قد يقال ودع له المكاتب
في تقوم الكفالة لظهور أن السيد قد يستحق احضاره لتصوامة تناص من الإلزام عدم فسخه أو لا يختل فها في
في تعوقه التجوم مع عدم جهة التكفل بيده بالنسبة للتجوم كما تقدم (قوله وفي آبق) أى باذن الآبق (قوله
وكذا عكسه) كاهو ظاهر عبادة الر وض دعوى تزوجها وعكسه كالكفالة بالمال ثبتت وجبته
قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كأن كان زكاه أو وجب مولاه (قوله المضمون منها في حدوده تعالى)

مكاتب التجوم ما غيرها
نفسه ما في شرح
قوله وكونه لازماً لا بد من
من عاين يجوز كذا كذا
أطلقه الماوردى وعمله
ان تعلقت بالعين قبل
البعض بخلاف ما إذا كانت
في الذمة أو تعلقت بالعين
وتمكن منها الصفتان
الأولى ومثله الكفالة
وضمانه والثانية المذهب
صاحبها من كل من استحق
حضوره مجلس الحكم عند
الطلب على آدى كفتيل
وأجبر ومن آبق مولاه
وامرأتين يدى نكاحها
لثبته الأول ثبت نكاحها
لنسله وكذا عكسه كما
هو ظاهر (ومن عليه
عقوبة آدى كفتيل واحد
تذخ) لا حى لازم فاشبه
المال مع أن الأول بخلافه
المال وأما مثلث المثلثين
(ومنها في حدوده تعالى)
وتعازره كعدمه فلا
ما مرون بغيرها والسوى
في إسقاطها ما عكس ومعنى
تكفل أى تولى بالعامدية
بعد ثبوت زناها إلى أن تاد
أنه قلم وتومع مولاه على
حد وكفاله كراهه وبه
استشكل تصور الكفالة
هنا مع وجوب الاستيفاء
فورا

وبحث الأذرى في سلبه

مع وجوب باح إشارة إلى دفع أشكاله وان ودعى قصة الغامضة وهو ان الحد يجب فسه القور فلم يخرجها
والحاصل ان قصة الغامضة مشككتين وجهين اه أى جهات كماله في حقائقه تعالى وجهه تأخير **(قوله**
وبحث الأذرى الخ) اعتمد شعبنا الشهاب الرملى أى النهاية والمغنى خلاف هذا البحث كماله اه سم **(قوله**
من هو) أى الحد المتعمم **(قوله وينافيه)** أى مخالفته الأذرى من جهة التكتفل المذكور **(قوله ان لم يراد الخ)** أى
الأذرى بالحد المتعمم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق صوابهما
واللفظ لثنائى وشبه كلامهما اذا تعمم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعتمدوا الوردج الله تعالى
خلاف لبعض المتأخرين اه قال عرش قوله مر اذا تعمم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه **(قوله جوابهم**
الخ) أى يتأول التكتفل القادمة بالظن منها اه كردى **(قوله لانه قد يستحق)** أى القول المتضمن ان
هينق النهاية الاقوله سواه الى لاجل اذنه **(قوله دلجما)** أى على صورتهما اذا تحمل الشهادة كذلك
اه معنى **(قوله فطالب الخ)** أى يطلب الكيف ولهما باحضارهما عند الحاجة اه معنى **(قوله ما بق**
جزء) أى جبرم الى لهما قال سم قوله ما بق جبره يقيد انقطاع الحالة اذ لا يخرج اه وقال عرش
شبه قوله مر ما بق جبرم الى بلع المسمى غير رشيد وقضى بما بق فى السفيه ان الطلب متعلق به دون
الولى وقد يقال لمسا بق اذن والى استجب وعلمه فترق بين الكفاية بينهما بعد بلوغه سفيها بين الكفاية
به قبل بلوغه اذ بايع كذلك خوارج بقوله ما بق جبرم الى بلع المسمى رشيد وانما الجنون فيتو جبرم الطلب
عليهما وان لم يسبق من حال اذن اكتفاه اذن ولهما اه **(قوله وببحث الأذرى اشترطوا اذن والى السفيه)** وهو
الظاهر اه معنى **(قوله وهو الذى يظهر توجهه)** معتمده اه عرش وقال سم ينبغي الا ان يلزم فوات كسب
مقصود أو استيعاب الموثقة فى الحضور فيعتبر اذن والى مع مراعاة الصلة اه وباقى عن السيد عر ما وافقه
(قوله اعتمد انه) لانه ان تقول سلنا ذلك لكن قد يحتاج الى المال بناعلى ما قد تم تعميم وجوبه في حضور
وإما في غير ذلك فى العبد اضاقتده والحاصل أنه لو فصل فى العبد والسفيه بين احتياجهما الى الموثقة
حضور على التسليم وبين عدمه المكان وجها وجها ينبغي أن تمثل الاستيعاب الى الموثقة بالنسبة للعبد فتوجب
للمنفعة ما يدعى **(قوله فيه)** أى غير الأذرى **(قوله انه)** أى كلام الغير **(قوله وانما يظهر)** أى اعتبار
اذن القن لا سيده **(قوله ويحسبوا اذنه الخ)** عبارة المغنى وبدن يحسبوا غائب اذنه كاستيفاء فى وم اللفظ
لان حصول المصروف متوقف وان تعدد تحصيل القرض فى الحال كما يصح ضمان الجسر فى الحال ولا فرق بين
أن يكون فى موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم أم لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلد سلكاهم أو الى فوق
مسافة العدى وقعت بعد ذلك محض وجب عليها الحضور مع لاجل اذنه فى ذلك اه **(قوله كذلك)** أى
بأذنه لتوقع حضوره **(قوله المال)** مفعول الضمان صوابه النهاية لذلك اه قال عرش أى توقع خلاصه
أى من الغيبة باحضر اه **(قوله كلن الخ)** الأولى كان بلدها كمال الكفاية أو بعدها أم **(قوله**
لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) أى ولو كان المألو وليا ولا نظرا لما يرتب
على ذلك من المشقة فى حضورهم فى جانب أطروح من حقوق الأكدين اه عرش **(قوله لعدم العلم الخ)**
عبارة المغنى اذا تعمم كذلك ولم يعرف اسمهم ونسب اه **(قوله ويحمله)** أى يحمل جهة كفاية التمت اه عرش
(قوله لا بعده) يحتمل وان لم يور بالتراب وان لم يسد العبد بناعلى امتناع رجوعه الى العبر بجنت اه سم عبارة
عرش المراد باللفظ وضعفى الغير وان لم يهل عليها التراب وينبغي أن مثل الوضع اذ لا وفى القبر ثم رتب فى سم
على ج فى العار به وعبارة بل بنجها امتناع الرجوع أى فى العار به بنجها دلالة وان لم يصل الى أرض القبر
أى وان تعتمت ولم تسقط بالتوبة كما تعتمد شعبنا الشهاب الرملى **(قوله وببحث الأذرى)** اعتمد
شعبنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كماله **(قوله ما بق جبرم)** يقيد انقطاع الحالة اذ لا زال
الغير **(قوله يظهر توجهه)** ينبغي الا ان لم فوات كسب مقصود أو استيعاب الموثقة فى الحضور فيعتبر اذن
الولى مع مراعاة الصلة **(قوله لا بعده)** يحتمل وان لم يور بالتراب وان لم يسد العبد بناعلى امتناع رجوع

لان في عود من هو اعلم القبر هذا لان رايه قائل اه **(قوله وعدم النقل)** انظر علام عطف اه سم
عبارة النهاية وعدم عدم النقل المحرم وعبارة الغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفعه وقيل تفصيلا لا نقل من بلد الى
آخر فان حمل شيء من ذلك لم يصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو بمعنى مع او
انه بصيغة الماضي والواو الحالية **(قوله ذكره الاخرى)** أي قوله واذن الوالي الخ **(قوله في هذا الاحوال)** أي
المشار اليها بقوله قبل البعث الخ **(قوله وبعت)** الى قوله ووافقه في الغنى **(قوله وبعت في المطلب الخ)** الاوجه
انه ان كان يجوز واعطه عندهمونه اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والا فكيف كان فهم مجبور عليه فقام
ورايه معاه مشرح مد اه سم قال عش قوله من ورثته ما انفسه يقتضي تخصيص الولي بالاب والجد
دون الوصي والقيم ان كان غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان الميت حتى قبل موته اعتبر اذنه فقط
لا اذن الو والوصي وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثان كانوا اهلا لا ذن والا فاذن اوليهم وهي
تفسيره لا فرق في الولي بين الوصي وغيره اه **(قوله اذن الوارث)** في شرحه لا رشاد ودخل في الوارث
بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذي للميت بلا وارث وما قبلها هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حاضرا ايضا اه سم **(قوله ان اهل الخ)** أي ان كان يرثه امانه
ولو سبقه باقية وباعتد على ما انتضاء كلامه اه عش **(قوله كالميراث)** أي من الاول له خاص
اه وشي في فهمه مال الوارث قبله والغنى ودخل في الوارث بيت المال اه **(قوله ثم بعت الخ)** معناه
عش **(قوله جميع الورثة)** أي مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم اه سم عبارة عش أي حمل ما اذن
في حياته لم ياتي من الحمل اه **(قوله تعقب)** أي بعت المطلب **(قوله بعمل الاول)** أي بعت المطلب **(قوله)**
باذنه في حياته قد يقال بطلان اذنه بالوفا اه سم أقول في اقتصار الغنى على بعت المطلب كما مر اذنا
(قوله كذا الخ) عبارة الغنى وفي ما لم يرد في غير المتأهل منهم اه سم عبارة عش أي حمل ما اذن
عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا ظاهر الظاهر اه **(قوله فظاهر الخ)** ترد في شرح الرضا اه سم عبارة
السيد ع قوله لا تصح كفالة المتحمل نال لان الامام له الولاية العامة وان اتى في الارث ولا يتعبد له بقصر من
ولاية ولي غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والغنى وشرح الارشاد في الشر كالميراث **(قوله ان صلح)**
ينبغي ان تعيين ما يصلح مفيد كلامه يقتضي انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشد في انظر لو كان
أي الميراث غير ما صلح بطل الكفالة أو تصح ويجعل على آخر بعمل الله في نظر والمتبادر الاول فليراجع
اه **(قوله سواء كان تم)** أي في المكان المعين أي في حقه والمكفول به **(قوله وبعت الاخرى الخ)** اعتد
سم والسيد ع وفاقا لنهاية عبارة ما يشترط ان باذنه في أي في المكان المكفول به فصار يظهر كجائزه
الاخرى فان لم يباذنه فقد نفي ولا يغني عن ذلك سطر الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال عش قوله مد
ويشترط الخ معقد وقوله ولا يغني عن ذلك الخ معقد وقوله وقد يتوقف الخ أي بان يقال حيث أن في ذلك
لا يتغفل الاماكن فيه ورد بان الاماكن قد تختلف بالنسبة بان يكون له غرض فيما اذن في خصوصه
كمعرفة أهله مثلا اه عش عبارة السيد ع بعت الاخرى متقبولا وجعلت وقفيه ثم رأيت الغنى سم

الميراث **(قوله وعدم النقل)** انظر علام عطف **(قوله وبعت في المطلب الخ)** الاوجه انه ان كان
مجبورا اعطيه عندهمونه يشترط اذن الولي من ورثته فقط والا فكيف كان فهم مجبور عليه فلم يسمعه
شرح مد **(قوله اذن الوارث)** في شرحه لا رشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم
لومان ذن عن غير وارث وانتقل ماله فآل بيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متقبله
لا صلقة بين الامام وبينه لوحده اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حاضرا
ايضا **(قوله جميع الورثة)** أي مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم **(قوله باذنه في حياته)** قد يقال
بطلان اذنه بالوفا **(قوله فظاهر)** ترد في شرح الرضا **(قوله ان صلح)** ينبغي ان تعيين ما يصلح مفيد
وكلامه يقتضي انه يصح ولا يتعين **(قوله وبعت الاخرى الخ)** أتولع هو متجان اختصار القرض كعبد

وعدم النقل المحرم وان لا
يتغير في مدة الاحضار واذن
الولي في مثل هذه الاحوال
لنورد ذكره الاخرى وبعت في
المطلب اذنا اذن الوارث
أي ان ياهل ولا توليه
كالميراث بيت المال ووافقه
الاسنوي ثم بعت اشترط
اذن جميع الورث في تعقبه
الاخرى بان كثير من صورها
مسئلة للثمن بما اذا كلفه
باذنه في حياته اه ويجاب
بجعل الاول على ما اذا لم يباذنه
امام لا وارث له كذا من
ولم يباذنه فظاهر انه لا تصح
كفالتهم (ثم ان عين مكان
التسليم في الكفالة (تعين)
ان صلح سواه ان كان ثمة ثمة
ثم لا مد بعت الاخرى اشترط
رضا المكفول بدينه وفيه
وقت (والا) يعني

(فكانها) يتعين ان يصلح ايضا كالمسلم ثم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم انه لا يشترط بيان محل التسليم وان لم يصلح له موضع التكفل أو كان

فالمعاصه أقول وهو مقيمان لاختلافه الغرض كعبد يوجع أو ثمة انتهى اه قول المتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لأذ كان محل بعينه اه عش (قوله يتعين) أي قوله من يرد في المعنى الأول وفي كلا فرقه إلى أما إذا واما لم يعطيه (قوله ان يصلح أيضا) والابان لم يكن صالحا أو كان له ثمة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعينه فحين أقرب يصلح له القياس على السلم وان فرق بعضهم بينهما لما كان وجه بيان الخلاف في البين على العرف وهو فخص بذلك فيما أهية عبارة سم قوله يتعين ان يصلح فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب يمكن صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان والافسد كالمسلم مدر اه (قوله فيحصل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم بجه أنه ان كان الاحضار لم يشترط تأخير فكذا السلم الحال ولا فكذا جمل اه (قوله ويحصل الفرق) بان السلم عقده معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويجعل على أقرب موضع صالح للقياس اه معنى (قوله ويتعين ما لم) وكذا تبين المعنى كما مر انفا (قوله فكل منهما صالح) الانسب لأن كلامهم (قوله مقتدر) قد يقال الفرق وهذا أقوى لأنه محض التزام اه سم (قوله وقد فرق) أي بين السلم والضمن (قوله بأنه يتحاط الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز اركاب الجراح الخ) كذا في أصله يحظر جرحه الله ولا يخفى ما فيه اه سدد رأي وحق العبارة أو كلبين المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) أي اذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم التكفل (قوله أن صاحب) الجلة تعبد ليدن (قوله لينة الحضر) بكسر الضاد أي يحضر القاضي (قوله بخلاف المؤتممة) أي في السلم المؤجل نفي العادة رأى المسلم اليه (قوله اذا لم يصلح الخ) أي السكان المعين أو مكان الكفالة فهو واجب قبل الاواب بعدها (قوله فلو فرق) القياس أنه حدثا شرطنا تعين محل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من تعين محل والا فسد (قوله أو أنه بنفسه ما لم) أي تسليم الكفيل بنفسه ما لم وهذا تفسير مراد فلا يرد انه انما يناسب الاحتمال الاول (قوله أو عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غلبا سطر ادى (قوله بما ذكر) أي تعيين محل صالح أو وقوع الكفالة فيه أصلا ولا يركبه أقرب يصلح صالح من محل التكفل أو من المدين اذا لم يصلح أصلا أو لا وهذا على مرضى الشارح كالغني من الفرق بين الضمان والسلم وما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فيما تعين أو وقوع الكفالة فيه أو بغير وجهه من الصلاحية بعده (قوله وان لم يعال به) أي المكفولة التكفل بتسليم (قوله وان كانا متضامنين) أي وان كان كل منهما متضامنا من الآخر اه كرى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل بهر تكفل بهر جلت معا لوسر تبا فسله أحدهما لم يبرأ الآخر وان قال سلمت من صاحبي ولو تكفل رجل لرجلين فسلم إلى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر ولو تكفل كفتل من أحضر أحدهما المكفولة به يرى محض من الكفالة الاولى والثانية ويرى الآخر من الثانية لأنه لم يسلم ولم يبرأ من الاولى لأنه لم يسلم ولا أحسن جهته ولو برأ المكفولة له التكفل من حقه يرى وكذا لو قال لاحد لي على الاصل أو قبله في أحد وجهين قال لا ذرى الله الا قرب بكنائير الاصل بآقاره المذكور ونهاية معنى قال عش قوله مدر وان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفولة بذلك اه (قوله بعينه وبين المكفولة) الذخوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محصور بحق) المتبادر منه الموافق لصريح المعنى أن المعنى ولو كان المكفولة محبوسا الخ فضلا فلو كان المكفولة محبوسا بحق اه عبارة النهاية ويرأ بتسليمه محبوسا بحق أيضا لما كان احضار وموطا بالتضام في جسر فيخرج لتعذر تسليمه اه قال عش قوله مدر ويرأ بتسليمه ما لم يرض هذه العبارة أن التكفل اذا سلم المكفولة للمكفولة

له ثمة وهو مخالف للظاهر في السلم المؤجل فيصلح التسوية ويحصل الفرق قال البصري وهو ان يضع السلم التاجيل والضمان الحمول وان ذلك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والزام وفي كلا فرقه نظر وان جزم بانهما متضامنا وتعنه في شرح الارشاد اما أولا فلا تنقص ان وضع الضمان الحمول واما ثانيا فكل منهما عقد رومع الفرق ولا يتفاوت المعاوضة الالتزام كاهو واضح وقد يعرف بأنه يتحاط للاموال لاختلاف حفظها باختلاف الحسن والاحتياط لا بد ان للمسلم من جواز اركاب البحر بدلت للمولى لا عه وحينئذ فما هناك مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وملائمت أدن ما لم يعظم بحق لبيته ولا فخره ثلثة المحضر لانها ليست على التكفل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤتممة أما اذا لم يصلح فاقرب يصلح صالح على الاوج من توديعه (وبيرأ التكفل بتسليمه) مستوفى مضاف للفاعل والمفعول أي بنفسه أو وصيه

يجوز أؤنة (قوله يتعين ان يصلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب يمكن صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان والافسد كالمسلم مدر (قوله فيحصل التسوية) يفهم أنه ان كان الاحضار لم يشترط تأخير فكذا السلم تأخير فكذا السلم الحال ولا فكذا جمل (قوله فكل منهما مقتدر) قد يقال الفرق وهذا أقوى لأنه محض التزام (قوله اذا لم يصلح الخ) القياس أنه حدثا شرطنا تعين محل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من تعين محل والا فسد (قوله أو عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غلبا سطر ادى (قوله بما ذكر) أي تعيين محل صالح أو وقوع الكفالة فيه أصلا ولا يركبه أقرب يصلح صالح من محل التكفل أو من المدين اذا لم يصلح أصلا أو لا وهذا على مرضى الشارح كالغني من الفرق بين الضمان والسلم وما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فيما تعين أو وقوع الكفالة فيه أو بغير وجهه من الصلاحية بعده (قوله وان لم يعال به) أي المكفولة التكفل بتسليم (قوله وان كانا متضامنين) أي وان كان كل منهما متضامنا من الآخر اه كرى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل بهر تكفل بهر جلت معا لوسر تبا فسله أحدهما لم يبرأ الآخر وان قال سلمت من صاحبي ولو تكفل رجل لرجلين فسلم إلى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر ولو تكفل كفتل من أحضر أحدهما المكفولة به يرى محض من الكفالة الاولى والثانية ويرى الآخر من الثانية لأنه لم يسلم ولم يبرأ من الاولى لأنه لم يسلم ولا أحسن جهته ولو برأ المكفولة له التكفل من حقه يرى وكذا لو قال لاحد لي على الاصل أو قبله في أحد وجهين قال لا ذرى الله الا قرب بكنائير الاصل بآقاره المذكور ونهاية معنى قال عش قوله مدر وان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفولة بذلك اه (قوله بعينه وبين المكفولة) الذخوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محصور بحق) المتبادر منه الموافق لصريح المعنى أن المعنى ولو كان المكفولة محبوسا الخ فضلا فلو كان المكفولة محبوسا بحق اه عبارة النهاية ويرأ بتسليمه محبوسا بحق أيضا لما كان احضار وموطا بالتضام في جسر فيخرج لتعذر تسليمه اه قال عش قوله مدر ويرأ بتسليمه ما لم يرض هذه العبارة أن التكفل اذا سلم المكفولة للمكفولة

وهو وقضية كلامهم أنه لو تكفل واحد من اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) وهو وبين المكفولة ولو محصورا بحق لانه عا لم يرضه الا بسله بمحض متابع (تكفل) بتعنه فلا يبرأ لعدم حصول التعمد

نعم ان قبل مختارا ترى مخرج مكان التسليم غيره فلا يلزم مقوله فاما كان له غرض في الامتناع كان جعل التسليم بشما ومن به ثم على شراعه والا جبر الحاكم على قبوله فان معتم تسليمه فذاك الحاكم أشهد أنه سلمه ويرى ويا هذا التقصيل فيما أحضر قبل منه العين (فرع) قال ضمننا احتضاره على طلبه المكفولة لم يلزم غير مرتلنا فيما (٢٦٣) بعدهما على الضمان على طلب المكفولة وتعلق الضمان بعباله كذا

اعتمد شارح كالباقين
وفيه نقار بل مقتضى اللفظ
تعلق أصل الضمان على
الطلب وتعلقه بمطلبه
من أصله فهو الوجه فان
قالت الأولى فيها تعلق
بالمقتضى اذ لا يلزم الاحتضار
الا طالب قلت المعلق هنا
الضمان لا الاحتضار كما هو
المتبادر فان جعل كالباقين
لا احتضار فقط فبما
التركه لم يصح القول
بالرأيه فان قلت فما
الراجع من ذلك قلت فبما
يأتي في ضمننا احتضاره
شور أن الظرف متعلق
باحضاره لا بضمته تعلقه
هنا به أيضا فيصير ويكرر
كلما طلب (وبان يحضر
المكفول البالغ العاقل
بجعل التسليم ولائحه
ويقول) المكفولة
(مقتضى عن جهة
الكفيل) وكذا في غير محل
التسليم أو زمنه حيث لا
فرض في الامتناع فبما
أنه سلم نفسه كذا قلنا
وبما الكفيل كذا أطلقته
المورد ولا راجع أخذنا
بما قبله أنه لا يأتي في شهادته
الان نقول الحاكم أما
العبي والجنون فلا حجة

وهو محسوس يرى ان كان الحابس بحق كان له على دينه ما عليه الشارح مر مختلفا ما كان المكفول
تحت يد متغاب فلا يراد له أيضا أنه هو أو ضاميرج فيما قلت (قوله ان قبل المكفول
له تسليم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول يرى الكفيل اه سيدمر (قوله تسلم الخ) أي الحاكم
المكفول عن جهة المكفولة (قوله فاقفنا الحاكم) أي فقدا الكفيل الحاكم أي لم يسمع من البلدالي
ما فوق مسافة العدوى أو لشقة الوصول اليه لتعجزاً ولعل المدراهم وان قلت اه عش (قوله ويرى)
صاح على أشهد (قوله كذا اعتد شراح الخ) عبارة النهاية قاله الباقر في رابعه عليه بعضهم وهو الوجه
وان نقار فيه بان مقتضى اللفظ تعلق أصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعلق أصل الضمان)
في قوله الآتي كقول التبادر وفيه ظاهره (قوله وتعلقه بمطلبه الخ) أي فلا يلزم احتضاره مسافة اتني
لأنه لا يلزم ما بعدها (قوله فهو الوجه) أي سلطان الضمان من أصله أي من حيث الدليل فلا ينافيه قوله
الآتي فيضع ويكرر الخ فانه من حيث الحكم ضمه (قوله الأولى) أي المرة الأولى اه كردى (قوله)
بالمقتضى بكسر الصاد وهو العاقل (قوله عليهما) أي على جعل كالباقين الاحتضار وجهه فيما ضمننا أو
على تعلق الضمان وتعلق الاحتضار الأول بمقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) أي ما
ذكر من التعلقين (قوله البالغ) أي التنبيه في النهاية (قوله فيصح) أي الضمان (ويكرر الخ) أي الاحتضار
وزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للغير المحسوس عليه سم وعش وس ذكر محترز البالغ العاقل بقوله
أما الصبي الخ (قوله يجعل التسليم) أي زمنه أخذنا بما ذكره (قوله فيشهد) أي المكفول (قوله)
والوجه إلى التيسير المعنى (قوله فلا عبرة بقوله ما) ينبغي أن يحمله ما لم يحضر أو يقولاً صلى على الميت
لا سلم نفسه عن جهة الكفالة ويغلب على الظن صدقهما أخذنا بما لا يوافق في الإذن في دخول النار وأما
الهدية اه عش (قوله على الوجه) عبارة النهاية كلفته الأذرى وتسليمه على المكفول تسلم اه
قال عش قوله مر كلفته الأذرى معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر تسلمه أي المكفول لا يعتبر
تسلمه اه (قوله هنا) أي في تسليم المكفول نفسه من الكفيل (قوله لا فيما قبله) أي في تسليم الكفيل
المكفول ولا يخفى أن تعبه يراه بالظهور وانما هو بالنسبة للثاني والافتقار إلى المصنف ولا يكفي المنص في الأول
(قوله فاشترط لفظ الخ) هل يتعين اللفظ بخصوصاً وقوم مقامه ما يدل على تسلم نفسه عن الكفيل وان لم
يكن لفظاً محضاً تردّد لعل الثاني أقرب اه سيدمر أو قول قول الشارح لا فرق بين ما فيه اشتراطه إلى ما سطره
(قوله كسر) أي في البيع (ان أحضره) أي الكفيل المكفول (قوله بغير جعل التسليم) هل لو يغير زمانه
اه سم أقوله ثم كالمهر به السدور (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا نقول اه سيدمر (قوله على
قبوله) وفي نسخة على قوله وكله بما يحتاج إلى التأمل اه سيدمر أي كل فضيلة السابق ان يقول على
تسليمه من الكفالة فكون اللفظ من الكفيل ذلك أن قول جميعاً فسطحاً يشير إلى قوله على اشتراط أن
المدار إلى لفظ المكفولة الحال على قبوله للمكفول في غير محل التسليم فلا يكفي مجرد قول الكفيل سلمت
عن الكفالة (قوله لا لا) إلى المتن في النهاية والغنى وزاد الإلحاح في قوله لا للمكفولة ولو جعل الحكم
وإدعى عليه بغير الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى على أي يستوفى الحق على يقرينة
ما يأتي في الرواية اه (قوله لا) أي الكفيل وكذا ضمير من جهة (قوله ولا أحاط الخ) أي بان كذا وكذا
يعين محل والافسد (قوله البالغ العاقل) شامل للغير المحسوس عليه (قوله بغير جعل التسليم) هل

بقوله ما الا ان ترى به المكفولة على الوجه وتسليمه أجنى باذن الكفيل كسليمه ويدون انه لغوا لأن قبل المكفولة (تبته) *
ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ لا فيما قبله ويرى بان يحضر هذا واحد لاخر فبما فاشترط لفظ ذلك فبما يحضر الكفيل به فلا يحتاج اللفظ
ونظيره أن التعلق في القبض لا بد من أن لفظه بل عليها بخلاف الوضع بين يدى المشتري كما مر ثم ان أحضر دفعه على التسليم فلا بد من لفظ يدل
على قبوله حيث دفعه فبما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) لا قوله المذكور لأنه لم يسلمه بل ولا أخذ من جهته (فان غاب) المكفول من يذو وعين

(الم يلزم الكفيل احضاره لاجل مكاته) (٢٦٤) لعذر هو يصدق في جهه بینه (والا) بان عرف مكاته (فيلزمه) عندا من الطريق

يكن ثم من غيبه عنه عاده
ويظهر انه لا يكتفى في هذين
بقوله احضاره ولون دار
الحرم بوسن قوف مسافه
القصر ولو في عصر غلبت
بالسلامة فحين انظر وان
نجس بحق فبقره فضاها
عليه من دين ذكر صاحب
البيان وغيره وفيه نظر
خاشر الآن وادائه مع
نجسه بحق في غير محل
التسليم يلزم باحضاره
ويجس مالم يتسبب في
تطهيره ولو بذل ما عليه
ومؤنه الضرف مال الكفيل
ولو كان المكفول يسند
يحتاج لكون السفر ولا شيء
معه فظهر ان ياتى به
ما في الدين المحسوس عليه
(تنبه) من الواضح انه
انما يلزم بالسفر لا احضاره
ويكفي منه ان يذو الحاكم
منه بذلك وثوقا ظاهر الا
يتكلف عادة والا فاذى
يظهر انه يلزم جئت بكفيل
كذلك فان تعذر جئ حتى
وزن المال قرضا أو بياض
من احضاره (وهو علمه)
فعل وباب) عادة لانه
الممكن وبما استوى
امه مع ذلك اى فى السفر
الطويل ثلاثة ايام كالمه
مسقة اقله المسافر من
والاذى امه لا انتقار
وقفا بياضهم وانقطاع
تقوم مطر ونحوه وحل مؤذ
(فانقضت) المدة المذكورة
(ولم يحضره) وقد وجبت
ذلك الشرط ومنها ان تلزمه

وهو عطف على الضم المستغرق قوله لم يسلم قول المتن (اجل مكاته) ولا يكفيه السفر الى النجدة التي علم
فحاجه اليها وهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه عش (قوله لعذر) الى
التنبه في النهاية الا قوله ويظهر الى احضاره وقوله من دار الحرب (قوله انه لا يكتفى الخ) الفاهر خلافه
فيختص به خوف الطريق لتعذر مواصله وكذا يقتضيه ما في بعض النسخ وهو يصح عليه اقامة البيعة له
عش (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من نجسه غلبت اهل سم (قوله
احضاره) فاعل قوله المصنف فيلزمه (قوله وان حبس) اى المكفول (قوله فيلزمه) اى الكفيل (قوله
قضاها عليه) اى المكفول ثم ان كان قضاؤه لغيره باذن الدين المكفول باذن جيع والا فلا لانه متى عذبت
ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه ان يكون مأذونه في الاداء اه عش (قوله انه) اى
الكفيل وكذا الضم المستغرق في قوله يلزم وقوله يجس الا تبين (قوله مع حبسه) اى المكفول وكذا
الضم في قوله الا في باحضاره (قوله ومؤنه السفر) اى سفر الكفيل لا احضاره فانما سيدعرك وكرى زاد
عش وأما مؤنه المكفول فبما في قوله ولو كان المكفول يسند الخ اه (قوله في مال الكفيل) مختلفا ما
امتنع المكفول من الحضور واجتنب في احضاره الى الرسول من الحاكم لم يجبره على الحضور فان اجزأ الرسول
على المكفول مد اه سم (قوله ما في الدين) كله ويرى ما رافعا من صاحب البيان اه سم عبارة
الكردى قوله ما رافعا وهو قوله فيلزمه قضاها ما عليه من دين مع قوله يلزم باحضاره ويجس الخ يعنى يلزم
الكفيل باحضاره ولو بذل المال اه وعبارة عش اى فقال هذا يلزمه من السفر ثم ان كان صرفه على
المكفول لما يحتاج اليه المأذون به ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه ان يكون مأذونه في
الصرف على المكفول مع ذلك فله الرغى في اخذ الكفيل في صرف ما يحتاج اليه يسد ضرر ان المكفول
بافذه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل القاضى ومن لازم صرف ما يحتاج اليه اياه (قوله المحسوس عليه)
اى الدين الذي حبس المكفول لاجله (قوله منبذك) اى من الكفالة ما يأتى من احضاره ولو وزن المال
الكفيل (قوله حتى وزن المال قرضا أو بياض الخ) قياسا على ما يأتى من احضاره ولو وزن المال
حصل الباس رجع فيه ثم ايتى ما يأتى من شقة الشهاب الى المولى وهو يؤيد ما ذكرناه سم (قوله ويبحث
الاسوى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله اى فى السفر الطويل) ان كان تكسب كلام الاسوى على الطويل
بالنسبة لثلاثة ايام فواضع والا فعمل تأمل فبني في القصر امتحان مدة الاسراف حتى العادة فتأمل اه
سيدعرك (قوله والاذى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله امه اه) اى عند الذهاب والعود منه ومعنى
(قوله وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفته وينبى أن مثل ما ذكر من الاعذار ما لو غرر بالمكفول لزم ان يثبت
عليه مهل الكفيل مدة التعريب اه عش (قوله مؤذ) اى لا يسلك عادة ولا يجس مع هذه الاعذار نهاية
ومعنى (قوله لاذنه) اى لاجل اذن المكفول الكفيل في الكفالة فانه حثيث تلزمه الاجابة الى القاضى اه
كردى (قوله او لقول المكفوله الخ) لا يكتفى انه لوهم حصة الكفالة مع عدم اذن المكفول وبحسب الكفيل
مع ولى ذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وانما لا تقع بغير رضا المكفول كإذله النهاية والمعنى
حيث قال لا تقع بعاطفه ولو لفظا لثاني فلا تفل به لاذنه من تلزمه اجابة الكفيل فليس الكفيل مطالبة
وان طالب المكفولة الكفيل كافي ضمان المال بغير اذن الا ان سألته المكفولة احضاره كان قاله احضره
الى القاضى فانه اذا احضره باستدعاء القاضى وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لانه وكيل صاحب

أو بغير محله زامه (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من نجسه غلبت تأمل (قوله في
مال الكفيل) مختلفا ما امتنع المكفول من الحضور واجتنب في حضوره الى الرسول من الحاكم لم يجبره
على الحضور فان اجزأ الرسول على المكفول مد (قوله ما في الدين) كله ويرى ما رافعا من صاحب
البيان (قوله حتى وزن المال قرضا أو بياض من احضاره) قياسا على ما يأتى من احضاره ولو وزن
المال حصل الباس رجع فيه ثم ايتى ما يأتى من شقة الشهاب الى المولى وهو يؤيد ما ذكرناه سم (قوله
الاسوى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله اى فى السفر الطويل) ان كان تكسب كلام الاسوى على الطويل
بالنسبة لثلاثة ايام فواضع والا فعمل تأمل فبني في القصر امتحان مدة الاسراف حتى العادة فتأمل اه
سيدعرك (قوله والاذى الخ) اعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله امه اه) اى عند الذهاب والعود منه ومعنى
(قوله وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفته وينبى أن مثل ما ذكر من الاعذار ما لو غرر بالمكفول لزم ان يثبت
عليه مهل الكفيل مدة التعريب اه عش (قوله مؤذ) اى لا يسلك عادة ولا يجس مع هذه الاعذار نهاية
ومعنى (قوله لاذنه) اى لاجل اذن المكفول الكفيل في الكفالة فانه حثيث تلزمه الاجابة الى القاضى اه
كردى (قوله او لقول المكفوله الخ) لا يكتفى انه لوهم حصة الكفالة مع عدم اذن المكفول وبحسب الكفيل
مع ولى ذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وانما لا تقع بغير رضا المكفول كإذله النهاية والمعنى
حيث قال لا تقع بعاطفه ولو لفظا لثاني فلا تفل به لاذنه من تلزمه اجابة الكفيل فليس الكفيل مطالبة
وان طالب المكفولة الكفيل كافي ضمان المال بغير اذن الا ان سألته المكفولة احضاره كان قاله احضره
الى القاضى فانه اذا احضره باستدعاء القاضى وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لانه وكيل صاحب

وبقوله القاضى أحضر ماله جئت فقول القاضى السليم بكف قول ذى الحق لأن من طلب محضه لتعاضد لائز به ما بين من حيث طلبه ومن ثم تعبد عسافة المدعى وبقوله وقد أخذت فقول جع لا يحبس بكسر دال وجما من عطفه ظهور الفرق بين هذا بعد تأمل أعلى أحضر ماله من خلاف ذلك (حسب) أن لم يؤد ذلك إلى تعذر أحضار المكفول بوثاقه وتعلقه أو جعله لعل لا تمنعه ماله من بعد الاستوى به إذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين يرجع به على من أدامه إليه (٢٦٥) وقد تفرع بالأدلة على ما يجب

الحق وعلى هذا لا يضمن اعتبار مسافة العدوى وإنما اعتبر استدعاء القاضى لأن صاحب الحق لو طلب أحضار خصمه يلزمه أخذ مسافة العدوى ولو لم يأمره بالحق أن قد علسه بالافتراض فليطلبه امتنع المكفول من أحضار المكفول في هذا من الصورتين فلا يحبس عليه ماله الأولى وهي فيه إذا لم يلزمه الإجابة فاته حبس على ما يقدر عليه وأما الثانية فتعفى فيها إذا قاله أحضره إلى القاضى فلا نهى وكذا (قوله) يقول له (الح) بالنصب عطفاً على القول (قوله) لانه حينئذ أى الكفيل حين إذا أمره القاضى بأحضار المكفول (قوله) لانه أى المكفول (قوله) ولم يكف) أى فى زوم الإجابة (قوله) ذى الحق هو هنا المكفول (قوله) لانه أى المخلص (قوله) ومن ثم أى من أجل أنه حينئذ رسول القاضى إليه (يقيد) أى زوم الإجابة حينئذ (قوله) ان لم يؤد أى قوله والكلام فى النهاية والمغنى (قوله) ان لم يؤد الدين ظاهر أنه إذا أدامه ملكه المستحق ما لم يقرضه فله التصرف فيه كالمقرض من غير له سم (قوله) لا تمنعه (الح) قوله الجس اه عشر (قوله) ويبحث الاستوى (الح) فليطلبه النهاية والمغنى والأوجه أنه استرداد (الح) اه (قوله) أحضر المكفول (الح) ويحقه كما إذا قد شغنا الشباب الرولى أن يلقى بقدمه أى من الغيبة تعذر حضوره وموت وتجويع حتى يرجع به ثم انه ومعنى وسيم قال الرشيدى قوله مدر حتى يرجع به أى حتى يرجع الكفيل بمغفرته اه (قوله) عن أى المكفول (قوله) على أى الذى (قوله) أى المكفولة (قوله) لا تمنعه (الح) أى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله) فى جميع ما ذكر من قوله كان غاب إلى هنا (قوله) لا تمنع بدين غائبنا (الح) خلافاً لنهاية قال عشر وقد توجه كلام حج بأن فائدة الكفالة أحضار المكفول ولا يتأثر إلا إذا عرف مكانه ورد بانه لا يلزم من الجهل مكانه وقت الكفالة استنرار ذلك اه (قوله) جهل مكانه الذى فى العباب صفا على ما يصح التكفل به وأما تسليمه فنقطع خبر انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزافى شرحه ما لم يرجع اه سم (قوله) هنا أى فى شرح والاقصوده (قوله) بقوله (الح) أى من حيث تسليمه بقوله (الح) (قوله) لا يقال أى فى تفسير قول الشارح المذكور وقد مر عليه (قوله) (هى) أى المسافة (وان بعدت) أى عن مرحلتين (تسمى (الح) أى مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقيد بمرحلتين وحسب النهاية على ذلك التفسير (قوله) لو لم يقل (الح) أى لو لم يشرح لفظ فادون (قوله) فليس مراد (الح) لا يفتى فافيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قبله وما زاد لهادون وهو ما ليس من أفرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التحجيم الشارح فى ذلك مما يشبهه من بل يصدر عن تأمل سم وسيد عر (قوله) بان (الح) أى المخرج اه كروى (قوله) ان يغسل من مسافة العدوى وغيره اه أى والى قوله الى مسافة القصر بالزوم فادون الأولى (قوله) يتسببه (احضره) عزافى أقواله إلى أنه يفتى ان يغسل (الح) (قوله) بل فيها أى بل خلاف المتعبد فى مسافة القصر (قوله) الأصل المتفق عليه) وهو ما دون مسافة القصر (قوله) وان (الح) صلف على الأصل (قوله) شارح) أى من شذ (قوله) ان لم يؤد الدين ظاهر أنه إذا أدامه امتنع حبسه وقطع طلب المكفول (الح) أحضره واعلم أنه إذا أدامه ملكه المستحق ما لم يقرضه فله التصرف فيه كالمقرض من (قوله) لانه إذا حضر المكفول (الح) كحضوره كما إذا قد شغنا الشباب الرولى تعذر حضوره وموت وتجويع حتى يرجع به انتهى (قوله) جهل مكانه الذى فى العباب عطف على ما يصح التكفل به وأما تسليمه فنقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزافى شرحه ما لم يرجع اه (قوله) فليس مراد (الح) لا يفتى فافيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قبله وما زاد لهادون وهو ما ليس من

لأن هذا التام يحسن ولو لم يصل فادوناً أما إذا قال ذى فليس مراد مسافة القصر (شروانى وابن قاسم) - (خامس) ٣٤ -
الأقواله التى لهادون وقد يجب بانها فائدة من أحدها ما دل على من أخار إلى أنه ينبغي أن يغسل من مسافة العدوى وغيره أو الثانية بيان تكتة خلاصة أو ما إليها أن أخار إليها إلى الخلام بقوله ما يصحبه الرافى من الحاق مسافة القصر بما دون خلاف ما يصح ما يتولى فعله أن مادونهما الخلاف فيه يقتضيه بل فيها ما يشاهد بطلانها بما دونها والمتولى يفرق فمسافة الشارح ان بين الأصل المتفق عليه وانه لا عبرة بين شذ

فانوار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الاجسام لانه لا قائل للفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من ثبوت ثبوتها ثبوتها ولا يرد من ثبوتها ثبوتها
ثبوتها تعين ذكر الذين يتبعون القائلين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا لم يرد من ثبوتها ثبوتها) وادبر بأقواله ولم يرد عليه (لا يبال بالالكفيل

الى تفصيل فيه) أي فهمادونها أي بين كونه مسافة العدوى وغيرها كسائر (قوله ولم يبال) أي الشارح
(قوله وادبر) أي القول المنزول ولم لا يصح في النهاية والمغني الاقوله ولا ترى قولاً (قوله فالقوله) أي من
حد أو غيره اهـ ع (قوله أولى) عبارة فاعني واستقر بالمعنى العقوبة فانه لا يطالب بها احداً اهـ (قوله
لانه لم يلمزمه الخ) وظاهر إطلاق المصنف عدم الفرق في بيان اختلاف بين أن يحلف المكفول وقضاءه لا لكن
قال الاسنوي ربما استبان تظاهر كلامه اختصاصه بما إذا لم يحلف ذلك اهـ نهاية قال ع (قوله وادبر) أي مع
إطلاق المصنف الخ مع نفسه اهـ (قوله كما هو واضح) أي قوله لا الخ (قوله وانما يصح قرض) أي مع
مشاركة هذه الصور لمصلحة فبقي أنه زاد خبر في الجميع اهـ سم (قوله وضمن الخ) عطف على قرض
(قوله هنا) أي في الكفالة (قوله وغيره) أي غير القرض مبتدأ خبره قوله مسافة الخ (قوله فالقوله وحدها)
تأمل معنى القاض شرط الخيارات المضمونة فانه صاحب الحق وممكن من الإيعاز شاعراً بشرط اختياره
تصرع بمقتضى العقد ويمكن أن يجاب عنه من في الغالب أنه لا يرتب عليه شيء يزيد على مقتضى العقد اهـ
ع (قوله ولا تزلزلة الشرط هنا الخ) فالقوله النهاية والمغني فة الاقوله أي فيحذف الكفالة وبطلان التزام
المال فيحذف كمال المادى وهو كمال الزكوى محمول على ما إذا لم يرد فيه الشرط والابايات الكفالة أيضاً اهـ
(قوله المنفصل عن كفلت) فبمعنى لانه اذا أريد الشرط صار مضمون الجمله الشرطية متعللاً بكفلت مقيد
له اذا معني حينئذ كفلت بيده بشرط أن المال على ان مات فهو مساو في المغني لقوله بعده على أنه ان مات فانا
ضامن وتفاوت ما في مجرد اللفظ لا أثره فليتلأ اهـ سم (قوله فلم يرد فيكون أراد) فيه أثر في البيع
أن ما في الشرط المنفصل اذا ذكر في مجلس العقد وما هنا كذلك لأن يرقى بأن البيوعه زمان خيار
مجلس فالحق الواقع به بالواقع في صاب العقد ولا كذلك الكفالة ثم ظهر أن يحمل التردد ما يبقل عزمت على
الالتزام بما ذكره من إرادة الشرطية قبل الفراغ من كفلت فان قال ذلك فصرافاً فليتلأ اهـ سددع
أي قصد في معناه أنه أعلم بتبعوله المن (بغير رضا المكفول) ظاهر أنها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل
على احضار المكفول فغيره عليه عيب في صحة كفاة العين اذا كان قادراً على انتزاعها الصفة هنا أيضاً لأن يرقى
بان العين الخ اهـ ع (قوله بغير رضا المكفول) أي الذي به يتراضه (أو نحو ولبه) أي حيث لا يعتبر
وأشمل بالتقصير بعد فيها يتوقف عليه كذب المعاملة (قوله أو نحو ولبه) أي التي لا تفي بالمغني والنهاية
قال سم قول المن بغير رضا المكفول أي ولا بغير رضا غير مرفوع لا بغير معرفة المكفول بخلافه اهـ
عبارة النهاية والمغني وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفولة الكفيل كافي ضمان المال اهـ قال ع (قوله
قوله لم يرد عدم اشتراط رضا المكفولة وهل يرد بوجهه ولا فيمقدماً فيرد المضمون له من كلام سم
على منهج اهـ (قوله بالمغني السابق) كله بوجهه صاحب البيان السابقة اهـ سم أي في شرحه والا
فيلزمه (تتمة) لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا يفي المكفولة في تركه ولو مات المكفولة لم تبطل
وبقي الحق لو رتبته كافي ضمان المال فالخلف ورتبته ما وصايا يبرأ الكفيل إلا بالتسليم إلى الجميع

بالمال فالقوله أولى لانه
لم يلمزمه أصول النفس
وقد استدلوا بذكر الذين لانه
قبلة قد طالب باحضاره
لاشهاد على موزنه كسائر
لانه طالب قبله بالمال كما
هو واضح (والاصح انه لو
شرط في الكفالة انه يقرم
المال بلوعه قوله ان مات
التسليم بطلت الكفالة
لانه شرط ببقاء مقتضاها
وانما يصح قرض شرط فيه
تخورد كسائر من هو صحيح
وضمن بشرط ان يبقل
المضمون له أو يحل
لأنه لا يرد في الشرط هنا
مستقل بغير عقد فأن
شرطه كشرط عقد فقد
وغيره محذور كصفة تابعة
لا تفصل بمقتضى العقد من
كل وجهه فأنبت وحدها
وليس من الشرط كفلت
بيده فان مات فعل المال
لانه وعد فلفظ وتصح
الكفالة ولا تزلزلة
الشرط هنا فبما يظهر
تسليفاً لم يرد في لان
انما وقعت شرطاً ما بعدا
المنفصل عن كفلت فلم يرد
فيكون أراد هو قول كفلت
لأنه نفسه على ان مات فانا
ضامن بطلت الكفالة
والضامن لانه شرط ببقاءها
أي (د) الاصح (المال)
تصح بغير رضا المكفول

أو نحو ولبه مع عدم ادلائه بالحضور معه فبطلت فارتبها (فرع) به صبح الكفيل للمدين معاملة
ولا يخفى أن لو لم يرد بها لانتها في تلف ماله يبداه كان مدين ضماناً من تحت يده أو قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردها
لنحو تلف لم يلمزمه (تتمة) به الذي يظهر في مؤن ردها فأنه على الضامن بالمغني السابق في الدين المضمون عليه المكفول به

لا عوم فيه يصدق بالصور البصيرة بل على التفتيش وماعدا لما سلك في مولا بطلان مع الشك على ان فاعده شون كلام المكلف من الالقاء ما وجدته محل صحيح غير بعيد عن ظاهر القنطريج فيملا كونه بل فاعده انه لا يضر اجماع المبلغ كالمكلف ان يقرأ او اذا ومن مثلا يؤيد الملاحقه صراحه الشامل لارادة ابا يضافان قلتم حل المال هنا على ما على الاصل بخلافه في انا المال الى آخره قلت يعرف بان لما كان صريح التزامه وتبع خیران المال (٢٦٨) كان صريحاً في دفع الالهام الذي يفوق حله على ما يلزم وهو ما في ذمة الاصل وامام فاما لما

الاب (قوله لا عوم فيه) قد يجب بانه في المعنى في فيه عوم اذ معني حل عنه لطلبه أو بانه حذفه عمولا فيضيد العموم أي حل عنه لا تنوب بعد الا تنوب ا ه سم (قوله غير بعيدا) نعم فان جعل (قوله من ظاهر لفظه) أي المكلف متعلق بعينه (قوله صريح الخ) خبر وان الذي ذكر باعتبار الضابط (قوله يؤيد الملاحقه الخ) قد عني ان هذا من تلك القاعدة بل محلها ما اذ لم يكن في اللفظ ما يناسب المبلغ وقرب منه كما في مثال النكاح المذكور بخلافه اذا كان فيه كل شيء مثالان الامر بالتقية يناسب المبلغ وقرب منه لان شرط التقية أي عدم المطالب بطلان المبلغ فاذا اريد ما يكمل المبلغ ابطل فليتم ا ه سم (قوله صراحته) معقول الملاحقه والضمير لقوله حل عنه والمال الخ (قوله الشامل الخ) نعم لا اطلاق (قوله حل الخ) أي حتى لم يخضع لتقييد قوله بخلافه في انا المال أي حيث لم يعمل عليه حتى اخرج الى التقييد السابق ا ه سم (قوله قلت يفرق الخ) بالناسل الصادق يظهر ان لا يصلح الفروق في تمامه ان يكون في الاشارة فيها أولا يكتفي بما فيها فتأمله ثم رأيت الفاضل المشي سم قال قوله يفرق الخ قد يقال على هذا الفرق ان صراحة حل وقوة ضمير عن المال هنا بقاها صراحة ضمن وما عطف عليه وعطف على المال به هناك انتهى ا ه صدمر (قوله وفي حله الخ) عطف على قوله في دفع الالهام (قوله أمر بمحل الخ) في الملاحقه تأمل (قوله ان أراد الخ) أي الشيخ خیران (قوله به) أي بذلك اقول أي بقوله الذي لا عليه (قوله ان ذكر ذلك) أي الوصف المذكور (قوله ان الاخبار عنه) أي عن المال (قوله قل الخ) صوابه عليه بالهاء بدل الاء (قوله والكناية) الى المتن في النهاية الاقوله اوسى الى طو الخ وتزله كسلا الى كا (قوله اوتوه) أي نحو الى (قوله بما ذكر) ا من عندي اوسى وهو بيان لغو (قوله فاعدا) أي الكفيل (المسئق) أي المكفول له او اوزنه (قوله نحو جوده) أي الكفيل المسئق (قوله نصه) أي المكفول (قوله صار كقبلا) أي فيكون صريحا ا ه عش (قوله ينبغي ان يكون كتابه) أي فان فوي به ضمان المال يعرف قدوة مع والا فلا يقال غير مناصحه انه ان لم يرد به ضمان المال حل على كفاية السد لان لا يشترط لصحته ما عرفه فقدس والمال المضمون ا ه عش (قوله كابد عليه) أي على كون حل عن مطالبه الخ كناية (قوله بالانزاع) الى قوله وهو في النهاية وكذا في المعنى الاقوله وايد الخ (قوله ان خضبه الخ) عبارة لغوية ان خضبه بنة ا ه وضمر به كضمير نصر فهو ضمير به في الموضع ووجه الى ما في المتن (قوله انعقد) أي الضمان او الكفاية (قوله وايد) أي بحث ابن الرضا (قوله وهو) أي كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفي دلاله هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفتو لعل لهذا استوجه الشرح بحث الاذرى الا (قوله وهو وجه) أي بحث الاذرى وكذا ضمير ويؤيده (قوله لكنه يقرط الخ) أي ابن الرضا (قوله والاذرى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله يحتمل في غيره الخ) أي سكت الاذرى عن حكمه المعنى وسكونه ضمير ما لم يرد داني

بانه على اجماله لم يعرف به ما يضر جعته وكونه كعهديه أمر محتمل لا يصلح مريلا لا عوم لفظي وهذا ينص على ان قول شخنا والمال الذي انا عليه حل ان اياه ان ذكر ذلك شرط لصحة فعلها علمت ان الاخبار على معنى قائم مقام وصفه بالذي كان على وان اوداهه تفسير مراد دل عليه اللفظ فان صريحا فيما ذكرته والكناية نحو دين فلان الى اوعندى اوسى وحل عنه والمال الى اوعنده مما ذكر ولو تكشف فاره المسئق ثم جوده لازما تلخصه فقال شخنا وانا على ما كنت عليه من الكفاية صار كقبلا وظهر كلامهم انه لا بد في صراحة هذه الانقضاء من ذكر المال فخصو ضمانه لان غير ذلك ما ينبغي أن يكون كناية تحلل عن مطالبه فلان الا ان فانه كناية كابد عليه صريح الى اوعندى (قوله قال الاذرى المال) أحضر الشخص فهو وجه بالاستمرار كما هو صريح البصيرة ثم ان خضبه قرينة تصرفه الى الاشارة

التي قدرة كما يحتمل ان الرضا في السبكي بكلام الماوردي وغيره انه لو قال ان سلم الى اعقت عدي انعقد نره وبحث الاذرى ان الاما اذا قلصت ذمة التزام ضمان أو كفاية لمعناه أو جه مما قبله يؤيد ما في انه لو قال داني لم يكن انوا الا ان قصد الاضافة كونهما عرفته مثلا فيكون اقرارا لو قد يقال العتق انما يتقرر بان فان الظاهر ان ابن الرضا لو راد القرينة لتلخصه الصريح بل قبله كناية في شأن فوي لمعنا الا فلا لكنه يشترط عيشين القرينة في النشيز المعنى وغيره الاذرى لا يشترط الا النشيز المعنى في جعل في غيره

حكمه

حكمه عنده اه رشدي (قوله) ان وافق ابن الرضا اه يشترط فيه النية مع القرينة اه رشدي
 (قوله) وان باخذ بالسلطة اه لغو لا يخفى ان لا ادعى لاسمه ان يجعله كتابه من العاين دون غيره لانه
 لا نظيره فنامل اه رشدي (قوله) وقول الشيخين الى المتز في النهاية (قوله) عن البوشنجي امام عظيم
 س. ب. ب. الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هاشم التباية (قوله) لان مطلقه من إضافة الصفة في
 موصوفها الى المضارع على ما يعارضه بالحد والاشتغال (قوله) الاستقبال لعسل الراداة يعمل عليه
 نظرا الى ان الاصل بقا المعصاة فلا يحكمز والها بالانباين بقا بمعنى لان مطلق المضارع بحسب الوضع
 يعمل على الاستقبال لانه متشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سديد رأي ولا عبرة بالذهب
 الثالث لغاية ضعفه (قوله) اه أي بالحق (قوله) وقع الخ أي الطلاق (قوله) قال الاستوى الخ جلة
 معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله) ظاهر في أنه الخ خبر وقول الشيخين الخ (قوله) في أنه أي أطلق (قوله)
 مع النبوحة اه) الثالث قولنا غا آتت النبوحة اه في أطلق مراد بها الحال لانه أحد معنييه على القول
 بأنه مستفاد ومعناه الاصل على القول بأنه متفق الحال بخلاف أودى وأحضر في معنى أضمر فلهما
 لأزمان للمعنى المراد انهم قاس أطلق أضمر وجواب بان لما أخذ لا يلزم كونه في مرتبة المأخوذ من كل
 وجه بل يكفي وجوده الجامع في الجسلة وهو كون كل منهما محال لجملة ولو عجز اه سديد (قوله)
 وحدها) أي بلا قرينة فقولته لا تتحدو حدثا لا بمجرد تا كيد (قوله) سواء العاين وغيره) معناه اه عس
 (قوله) وجد حدث قرينة أم لا) محتمل ان ابن الرضا عتق اه من القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام
 لا لتوقف محتمل الالتزام عليها بل يكفي فيما بمجرد القصد اه سم (قوله) ولا يجوز شرط الخيار أي فان شرطه
 فسد العقد اه عس (قوله) للضامن الخ) خرج المضمون والمكفولة فليراجع اه سم أقول قد أفا
 الشرح والنهاية يجوز ان مضمونه في شرحه والاصح أنه لو شرط في الكفولة الخ أو أفا المضمون انما هو ان
 بعينه ولا يجوز شرط الخيارات في الضمان والاف الكفولة لانها متضمنة لهما ان شرطه
 للمستحق ينصح لان الحرية في الإبراء والطلب اليه أبا وشرطه لا يخفى كشرطه للضامن اه وكذا أفا عس
 هنا بما نصه قوله مر أو أجنبي أي بخلاف ما في شرطه للمضمون اه أو المكفولة فانه لا يقتضي فساد له سديد
 لان كلاً منهما له الخيار وان لم شرط اه (قوله) وان لم يقل الخ) قضية من النهاية والمغنى القول المذكور
 قبله أنه قيد (قوله) كالا يجوز (القرينة) وكان الفرق في النهاية والمغنى وفيهما أي يشاؤوا أو يضمن أو كفالة
 بشرط من غير قصد أو قال الضامن أو الكفيل لاحق على من ضمن أو كفله أو قال الكفيل رضى المكفول
 صدق المستحق بينهما فنسك حلف الضامن والكفيل و يردون المضمون عنه والمكفول به ويصل
 الضامن بشرط اعطاه مال لا يحسب من الدين ولو كفيل يز يدعى أن لا يضمن أي المكفولة كذا أو ان
 أحضره فسد أو لا يفسد وأو بشرط إبراء الكفيل وأنا كفيل المكفول لم يصح اه قال عس قوله مر
 بشرط خيار مقصد أي بان شرطه لنفسه أو لأجنبي وقوله لا يحسب من الدين هذا التباين يظهر اذا كان
 الدافع هو الضامن أو المضمون عنه وكان الاخذ هو المضمون وقوله وأنا كفيل للمكفول معناه اوله
 المكفيل بان يقول تكفلت بأحضر من عليه ماله من على أن من تكفل به قبل برى اه (قوله) أفرد اه) أي

في أبا المال أي حدث لم يعمل على حتى احتج الى التمسك السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرقان
 صراحتي على وقوعه خارجا عن المال بعنا بقا به صراحة فظن ضامن وما صفت عليه مطلق المال به هناك
 (قوله) وجد حدث قرينة أم لا) يخفى ان ابن الرضا عتق اه من القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف
 محتمل الالتزام عليها بل يكفي فيما بمجرد القصد (قوله) للضامن الخ) خرج المضمون والمكفولة فليراجع
 (قوله) وكان الفرق الخ) قد تشكل على هذا الفرق ضامن الاعين أو أبا يضمن الضامن هنا ما يشهد وأبنا
 فلا كفالة ليست هي الاختصار بل الالتزام والاختصار لا يتعلق بالمسافة غايه الامران الاختصار قد
 يكون في طريق الخروج عن عهدته وقد لا يكون بان يكون المكفول مسافرا فليجابه (قوله) يتعلق

أن وافق ابن الرضا عن
 بانخذ بالسلطة اه لغو
 الشيخين عن البوشنجي في
 طلق نفسك فقلت أطلق
 لم يقع شيء جلالان معلقه
 الاستقبال فان أراد به
 الالتزام وقع الحال لا السنوي
 ولا شك في صوابه في صائر
 العقود لظاهر في أنه يؤرخ
 النية وحدها لا عس
 سواء العاين وغيره وحدث
 قرينة أم لا به يعلم ان عمل
 مأمور عن المأوردى ان
 نوبه الالتزام والام بتعقد
 (والاصح أنه لا يجوز) شرط
 الخيار للضامن أو الكفيل
 أو أجنبي ولا (تعلما) ضامن
 أي الضامن والكفالة
 (بشرط) انهم اشدان
 كالبسيع (ولا توثب الكفالة)
 كأنما كفيل به الشهر وان لم
 يقل وأنا بسعد برى كاهو
 ظاهر فذكر في كلامهم
 مجرد تصوير كالا يجوز
 توثب الضامن جزا كأنما
 ضامن له الى شهر ولهذا
 أفرد اه وكان الفرقان
 الاختصار يتعلق

بالسافات وهي يدخلها التوقيت ولا كذلك أفعالها (وتنجزها شرط تأخير الاحتضار شهرا) كضمت احتضاره بعد شهر أي وفوى ثعلق
بعد احتضارها فان كانت بضم تحت فواضع له يبطل (٢٧٠) وان كلامه في غير ذلك وان أطلق فقتبة كلامهم المحتوي وجهها

مران كلام المكشيعات
عن الانعاق في آخر (جاز)
لانه التزم لصل في التمة
فكان كعمل الاجل في عوز
حالا ومؤجلا من غير
يجوز تأجيل الكفالة أراد
هذه الصور وتوافو
ضعف ونزع بشره مثلا
نحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
انه يصح ضمان الحال
مؤجلا أو حالا معا فيثبت
الاجل في حق الضامن على
الاصح لان الضامن يبرح
وتدوم الحاجة اليه فكان
على حسب ما تقرر فيهم
منه بالاجل في جواز زيادة
الاجل ونقصه واسقط
المؤمن قول أصله ضمان
المال الحال ليس لمن
تكفل كفالة مؤجلة
يسد من تكفل بغيره
كفالة حالية وعلم من اشتراط
معرفة الضامن لسعة الدين
اشتراط معرفة كونه حالا
أو مؤجلا وقد ارجح (و)
الاصح (انه يصح ضمان
المؤجل حالا) لانه التزم
الجميع لضع كمال الضمان
وانشئ شكل السكبحا
لور من دين حال وشرطي
الدين أجلا أو عكس فانه
لا يصح معن كلاً وثيقة
ويصرف بان التوقيت
الدين عين وهي لا تقبل
تأجيلا ولا حالا في الضمان
بقية لانه ضم تحت التوقيت فاقبله لا التزام الحال مؤجلا وعكس (و) الاصح (انه لا يلزم التأجيل) كذا التزم الأصل
التأجيل فيثبت الاجل في حقه أو حق وارنه

بالسافات) قد يقال أفعالها البروت زمانية فخطاها والتوقيت حقيقة ثابتة بالزمان لا بدولة عن تعيين الزمان
وتعديده وأما السافات فلا يشترط توقيتها نفسا فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع لتعلق
بالزمان لان قطعها زمانية فتعلق التوقيت بالاداء أثرها طهر من تعلقها بالسافات فلو قضي على ارتكاب
التكليف بعد قضاها (قوله فان قلعه بضم تحت فواضع له يبطل) ولو ادعى ارادة تعلقه قبل كماله فظاهر
لاحتلاله على مبرور لا ينافي ذلك قوله لو أقر بأنه ضمن أو كفل بتوقيت فكذا به المحقق صدق به منتهى
جواز تبعض الآخر لانه حال لم يقع اتفاق على الغبن أو الصدور فالتكليف على ما ضمن فيه فليأجل (قوله)
فيثبت الاجل) ظاهره أصالة لا تبعلا على ما يأتي (قوله جواز زيادة الاجل) لصله فيثبت الاجل هنا
مقصود لا تبعلا كسلة المتن (قوله وهي لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التأجيل
والحال لعين بل للتوقي بها (قوله أو حق وارنه) قضيتها لا يعلل بموته والام فيثبت في حق وارنه وهو
ممنوع الا قبل وثبوته تبعلا يقتضي عدم حلوله بموته بل يكفي فيسأل بوث الأصل فلا يرجع (قوله)

قضية
قضية
قضية

تعا على الآية فلو مات

الاصل لم يحل عليه أن ينام
فإنما الذين مؤجل للشهرين
مؤجل للشهرين لم يحل
الاصل لا بعد مضي الاصل
(والمستحق) الشامل
المضمون له ولو رثه قبل
والحيث لم يمتلأ به لا يطالبه
لبراءة ذمته بالحواله كما
وربما لا يشهد له لثبوت الحال
ليس مستحقا بالنسبة
الضامن (مطالبة الضامن)
وذا منتهى وهكذا وان كان
بالدين رهن (واف) والاصل
اجتماعا وانفرادا وتوزع
بان يطالب كل بعض
الدين بقائه الدين على الاصل
والغير السابق الزعم غلام
ولا يحسن ذلك لمطالبتهما
واما المذدور في تقريرهما
مع كمال كل الدين والتحقق
ان المضمونين انما اشتقنا
بدين واحد كل رهنين بدين
واحد فهو كفرض الكفاية
يتعلق بالكل بسقط بفعل
البعض بالتعدد فليس
في ذاته بل بحسب ذاتهما
ومن ثم لم يعل على أحدهما
فقط وتاجل في حق أحدهما
فقط ولو أنشأ الاصل
فطلب الضامن يسع ماله
أولا أجيبت ضمن بذنه
والا فلا له مؤثر في ثقل على
عدم الرجوع (فخرج)*
أقوى السكت وثقها بحصره
تبع المأمول واعتصمه
المتقني بالهول والرجلان
لا تخشهما ما كان على فلان

فثبتت في حقهما مختلفا بالعينين الذي كورين ولكن المعنى الثاني صرح به في كلامه نوعا ذكره ولو بضر
كذا نقل عن تلخيصه صدر في قوله وهذا التوجيه موقوف ما أشار إليه الفاضل المحشي ويمكن أن يدغم ما أشار إليه
الوجه من التكرار بان ما ساق في المؤجل أصالة وهذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اهـ
(قوله تبعاً) أي لا مقصودا في أوجهه الوجهين كل وجه صاحب التوجيه في شرحه اهـ نهاية قال المعنى وتظهر
فأدخلف في الوات الاصل والحالة هذه فان جعلنا في حقه ما جعل عليه والا فلا يكون المضمون والراجح
الثاني اهـ أي خلافاً لتخصيص النهاية (قوله فلو مات الخ) تقرير على قوله تبعاً اهـ عيش (قوله لم يحل عليه
أيضاً) أي على الضامن كالاصل ومعلوم أنه يحل على الضامن بوجه أي نفسه مطلقاً اهـ نهاية أي سواء قلنا
ثبتت ما أو مصادراً ع (قوله لا يحل على المؤجل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل
سألا للشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فثبت لأجل مقصودا في الشهر الأول ويتبع في الثاني فان مات الاصل
في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر الثاني حل عليه فلذلك لا بعد مضي الاصل رسم وعش (قوله
الشامل) أي في قوله فهو كترض الخ في المعنى الأول ولو دلت المتن (قوله لم يحل عليه) أي ان الحال لا يطالب
الضامن (قوله لا بعد مضي الخ) أي حيث لم يتعرض للمحل للضامن بخلاف ما لو أمال عليهم فلا يبرأ فطلب
الحال كالاصل والضامن كسهم ويمكن حل كلام القيل على ذلك اهـ عيش وفي السبب بغيره (قوله
كسهم) أي في باب الحوالة (قوله وراد الخ) يتأمل أن ليس معنى المستحق الا من له الدين يشك في الرد فتأمل
اهـ سم الأول ويحصل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين
الخ) عبارة للمعنى أما الضامن فحدث الزعم غلام وأما الاصل فان الدين باق عليه اهـ (قوله معاً كان)
الضامن عليه باقاً للضمير في تفرعهما بالنظر لجهة البعد لانه مفعول ولو قال في تقرير كل دين كان آتياً صر
وأوضحه ا سديع (قوله يتعلق) أي فرض الكفاية بالكل أي بكل واحد من المكشوفين (قوله لا تعدد فيه)
أي في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهابين سم قد يقال بهذا التعدد أنسب منه فبما انتهى اهـ
رشدى (قوله ولو أنشأ) أي قوله قال بالسفر في المعنى (قوله ولو أنشأ الاصل الخ) عبارة للمعنى وشرح
الروض قال المارودي ولو أنشأ الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للعاكم سمع أو لا مال المضمون منه وقال
المضمون عنه ابدأ يسع ماله أي كما ثبتت قال الشافعي ان كان الضمان بالدين أوجب الضامن والا فالمضمون له
واذا رهن رهنوا قام ضمانته بالمستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصميم اهـ (قوله أولاً) أي قبل
غرم الضامن كان قال يسع ماله الخ لفسد وقولنا ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء غرمه وليس المراد
أن المضمون له يقدم بدنه على بقية الغرام اهـ عيش (قوله على فلان) كان الأولى أن يرد قوله وهو
ألف كافي النهاية والمعنى ليناسب قوله الثاني نصف الألف (قوله انصف كل) عبارة بأنها بقوا المعنى حصه كل
منهما اهـ قال عيش قوله عز فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اهـ (قوله وقال جمع متقدمون الخ)
قال شيخنا الشهاب الرمي المتقدم في مسألة الضمان أن كلا من المتقدمين له وط في مسألة الرهن أن انصف كل
رهن بالانصف فقط فالقباض على الرهن قياس ضعيف على ضعف اهـ سم واقعه أي الشهاب الرمي النهاية
لا يحل عوت الاصل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً والشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً
ثبت لأجل مقصودا في الأول ويتبع في الثاني فان مات الاصل في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر
الثاني حل عليه فلذلك لا بعد مضي الاصل وهو الشهر الأول بان مات في الشهر الثاني (قوله وراد الخ)
يتأمل أن ليس معنى المستحق الا من له الدين يشك في الرد فتأمل (قوله لم يحل عليه) أي لا يطالب
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال بهذا التعدد أنسب منه فبما انتهى اهـ (قوله ولو أنشأ الاصل
الخ) عبارة شرح الروض قال المارودي ولو أنشأ الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للعاكم سمع أو لا مال
المضمون عنه وقال المضمون له ابدأ يسع ماله أي كما ثبتت قال الشافعي ان كان الضمان بالدين أوجب الضامن
والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرمي المتقدم في مسألة الضمان ان

طالب كلا جميع الدين كرهنا بما لا يكون نصف كل رهننا جميع الألف وقال جمع متقدمون يطالب كل نصف الألف كأكثر بثلثها

بأنه وبالإله الأذرى قال البدو ترشيتهم وهذا أثبت عند دعوى الضامتين أنهم عالم وضمن ذلك الأعلى أن على كل النصف وحظها لمعل ذلك لأن اللفظ ظاهر فسماعه اه وظاهر أن قياس الأولين على الزهن واضع والآخرين على البسم غير واضع لتعذر شراؤه كالبالغ فنعين تنصيصه بينهما وإذا انضم قياس الأولين (٢٧٢) انضم ما قالوه ولا تسلّم ظهور اللفظ فيما ادعاه والابلط ما ذكره وفي الزهن وانما تقسط

الضمات في أثبات متعلق في الجبر وأوروكب السقنة ضامون لأنه ليس ضمنا حقيقة بل استدعايات فحال لمصلحة كانت التوزيع ثلثا ينقر الناس عنها ثم أيت ضمنا اعتسما اعتسبه قالوه أثبت وعلة بان الضمان وثيقة لا تقصد فيما لم يقررنا زوعا اعتسما أيضا وقرن بقوى ما قرنته وهو أن الذين يوصى الملك فوجب بقدره ولا معاوض في الضمان ثم أيت للمولى نفسه فرق ذلك (والاصح أنه لا يصح الضمان ومثله الصكافة بشرط براءة الاصيل) لانها ممتنعة (ولو أرا الأصيل) أو يرى بغيره أو أوعاض أو حواله وانما أرا أثره في صورة العكس (يرى الضمان) وضمانه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فسلو برى الضمان بأمره لم يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من يعدو كذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لأنه استقام وثيقة فلا سقط بالدين كفيل الزهن بخلافه

والمنفى كما يأتي (قوله وبالإله الأذرى الخ) وأما قول كما قال الأذرى اه معنى عبارة النهاية بقوله الأذرى والقالبه أصبل ربه أقي والودوحه الله لانه الميقن وشغل خمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك أقي البدوين شهروا بالبعض قطع الشيخ وصاموهو الموافق للاصغر في مسألة الزهن المشبه بأن حصصه كل مرهونة بالنصف فقط وقد قال ابن أبي النسم لوجه لاؤله اه أى مطالبة كل بجمع الالف (قوله لابلط ما ذكره وفي الزهن) فدمر عن الشهاب الرمي والنهاية اعتسما بطلانه (قوله وانما تقسط الخ) جواب شاعن توجيهه كلام الأولين من عدم التنصيف (قوله وأما زوعا اعتسما) أى عدم التنصيف عطف على قوله شيخنا اعتسما الخ (قوله ومثله الكفاية) إلى قوله وذلك في المنفى وإلى قوله وشغل في النهاية قوله المتن بشرط براءة (الاصيل) وكذلك ضمن بشرط راعتضامن قبله أو كفل بشرط براءة كفل قبله اه معنى عبارة عرض قوله بشرط براءة الخ هو في الضمان يصور في الكفاية بأمره كفل الكفيل بان يقول تكفلت بأحضار من عليه الذين على أن من تكفل به قبل برى اه قول المتن (ولو أرا الاصيل) ينبئ أن من البراءة ما قاله أرا أني فقال نعم فيما بذلك قياسا على ما قوله التماسا ملقنتم وحيثك فقال نعم ومثله أيضا لو قال ضمنمتلى ما على فلان من الذين فقال نعم فيكون ضامنه اه عرض (قوله وانما أرا أثره) أى لفظا برأى من باب الأفعال وهو جواب سؤال (قوله بأمره) سيد كمرته (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة لالروض وان ضمن به أو كفل آخر أو بالآخر وهكذا اطالبهم فان برى الاصيل برؤا أو غيره برى ومن بعده لامن قبله انتهت اه سم وشيدى أى ضمير قبله وبعد للضمين كافى عرض لا للاصيل بخلاف الكرى عبارة قوله ولا من قبله أى قبل الاصيل يعنى أصل الاصيل لأن كل ضم من بالنسبة لمن بعده أصبل اه فانه لا يأتى في قوله بخلاف من بعده قدرو (قوله وذلك) أى عدم العكس (قوله بخلاف ما يرى بغيره) أى بغير الكل (قوله وشغل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله فيكون كما أرا الخ) فلا يبرأ الاصيل إلا ان قصد امقاطه من المضمون عنه اه نهاية أى بخلاف ما أعلق أو قصد ادراة الضمان وخدع عرض (قوله بذلك) أى بأمره الضامن من الذين (قوله ان ذلك) أى الضامن و(قوله وهذا) أى الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزر كنى مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أرا أن من الذين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه بسقوطه من أصله وانما سقط عن الضامن بأمره الاصيل لأن تعلقه تابع لتعلقه بالاصيل فإذا سقط الاصيل سقط تابعه اه سم (قوله تنبيه) إلى قول المتن ولو أدى عكس كفى النهاية لقوله وذكر العايز إلى المتن (قوله أقال) أى قوله اه نهاية (قوله لو أرا) أى من الضمان أو الذين (قوله وان لم يقصد بذلك) أى بان قصد فسخ عقد الضمان أو خلق (قوله في المجلس)

كلا ضمنا لنصف فقط وفي مسألة الزهن ان نصف كل زهن بالنصف فقط فالقياس على الزهن قياس ضعيف على ضعف انتهى (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة لالروض وان ضمن به أو كفل آخر أو بالآخر وهكذا اطالبهم فان برى الاصيل برؤا أو غيره برى ومن بعده لامن قبله انتهى (قوله وشغل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير الحق المحلى بقوله ولو أرا السقوط الاصيل من الذين صريح في أن معنى قول المصنف ولا عكس انه لو أرا الضامن من الذين لم يبرأ الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزر كنى مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أرا أن من الذين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه بسقوطه من أصله وانما سقط عن الضامن بأمره الاصيل لأن تعلقه تابع لتعلقه بالاصيل فإذا سقط الاصيل

أى ما لو أرا الضامن من الذين فكون كما أرا من الضمان وهو مضمحل فالزى وكفى وقوله ان الذين واحد تعدده فغيره الاصيل بذلك برضا من في التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غير على الاصيل باعتبار أن ذلك عارض له الزم وهذا أصلى فيه فلم يلزم من أرا الضامن من العايز برأ الاصيل من الذى (تنبيه) اه أقال المضمون ان الضامن فان قصد برأه برى من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس برى والا فلا كلفه شيخنا وقال انه معنى كلامهم قاله يصدق المضمون

في ان الضامن لم يشل لان الأصل عدمه (ولو مات أحدهما) ولم ينم وحل علمها (٢٧٣) بإجل واحد (حل عليه) لوجوبه حسب الخلاف في

حقه (دون الآخر) لعدم وجود حقه وحده وعند موت الأصل وله تركه للضامن مطالبة المستحق بان يأخذ منها أو يبرئه لا حتمال تلفها فلا يصح مرجعها إذا غرم وقضيت له لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك الاطلاق رجوعه وهو تناس ماص في افلاس الأصل ولقول له ذلك فهو مطلق الحق لا يفرم لم يعدل لأن يجب بانه مقرر بعدم الاستدانة وعند موت الضامن اذا انقضت لمستحق ما من تركه لا ترجع ورثته على الأصل الا بعد الحلول لوقوع ان الصلاح باله أو آجورا ليربها غم ثم يصل اليه ثم لتعلقه بالمرأته ضمان في وقتها فدون المصدق كمر العاوة به مثال والمحال على تعلق الدين بالعين ضمان فيها أو ورثه لها (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصل) أو ورثه (فتخلصه بالادانة ضمن بذاته) لأنه الذي ورثه في المطالبات لكن ليس له حبسه أو حبس ولا ملازمته فتأثم الضامن مجلس القاضي وتصدق بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا طالب) بالدين الحال (قبل أن يطالب) كالغير معتمدين الغرم (والضامن) بعد ادائته من ماله كالأفاده

أي مجلس الإيجاب بان لا سأل الفصل عرفا بين نظمه ما اه عش (قوله في أن الضامن الخ) أي في أنه أي المضمون لم يقصد الإبراء (قوله لم يقبل) أي الأمانة (قوله وعند موت الأصل) أي التي في المني الاقوله وقضيت له لو ضمن بغير الاذن (قوله أو يبرئه) أي الضامن (قوله وقضيت له) معتمد اه عش (قوله ماص) أي قبل الفرع (قوله فيما) أي في مستحق موت الأصل ولا سله اه عش (قوله مطلقا) أي سواء كان الضامن بالاذن أو بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الأصل الخ (قوله ثم مات) أي العبر (قوله لتعلق بهما) أي الدين بالعين (قوله نه) أي إبراء العين رهنها (قوله دون القيمة) أي خدمة العبر (قوله أو وله) قال في الطلب ولو كان الأصل محبوا واعلم لصاحب الضامن بأن ذل عليه ان طوب طلب الولي بقتل مصلحهم زل الحرف فان زال فوجبا الطلب على المحب ورعيله ويقاس بالصبي المبرور والمحبور عليه بسفوه له كان الضامن بالذم ما قبل الجنون والخمر أم باذن ولهما بعد ذلك اه عشي وفي سم عن شرح كل روض من قوله المات (ان ضمن بذاته) أي أموال ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة له لانه يسأل عليه نهاية ومغنى (قوله لانه الذي ورثه) أي أو عفي في شقة المطالب أو أصل التوريط الا يعاقب الهلاك اه عش (قوله ليس له حبس الخ) قال في العباد بعد ذلك في الأور وله طلب حبسه مع ما تنهى قلتأمل معناه مع هذا اه سم وفي عش بعد ذكر كلام الأور ما تنهى ولا يصح عليه ان يحبس معه بل بغير وعيل فقوله الشارح هو ليس له حبسه أي ليس له الازام بحسبه اه (قوله ففأذن له) أي المطالبة اه عش قول المتن (والاصح انه لا يطالب بالمبلغ) وعلم ليس له مطالبة المضمون له بان يطالبه - اه أو يبرئه ولا مطالبة لأصل بل بالمال حيث كان ضمانا بالاذن ماله سله فلو دفع في الأصل ذلك من غير مطالبة أي من ذم الدين لم عليه ولز مردود ضمانه ان تلف كاتقبوض بشرافه فلو قال له اقتض به ما ضمنته في كان وكلا والمال الذي يده امانتوا أو امانة الأصل اوصالح عاصم فمهما أي الضامن والكافة أو رهنه الأصل شيئا بضمنه أو اقله به كقبضه أو اقله بضمه فثبت للضامن حق تجرد الضامن ولو شرط الضامن حال الضامن ان رهنه الأصل شيئا أو يقيم به ضمانا فسد الضامن لفساد الشرط نهاية ومغنى وقوله وعلم ليس له أي للضامن وكذا ضامرا بان يطالبه الخ ودفع له وزم موقاله وضمنته ورهنه وان رهنه بضمه (قوله بعد ادائه الخ) أي ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضامن اه نه أي بان قصد الاداء عن جهة الضامن أو أطلق عش و ينبغي في صو وقال اطلاق ان عملها لم يكن لعبد من آخر للمضمون له فلنأمل رشدي (قوله امره) أي المتن في المغنى (قوله لغرض الغبر) أي الواجب على ذلك الغير كما يعطى مما جرى القرض اه رشدي (قوله لما لو أدى الخ) أي الضامن بخبر زونه السابق من ماله قبله المغنى هذا اذا أدى من ماله لما لو ضمن سهم

سقطا به (قوله أو وله) قال في شرح الروض الجنون والمحور عليه بسفوه اه أكل الضم - ان باذن ما قبل الجنون والخمر أم باذن ما بعد انتهت (قوله أو وله) ماله زل الحرف فان زال فوجبا الطلب على المحب ورعيله كذا في شرح الروض عن الطلب (قوله ليس له حبس) وان حبس ولا ملازمته (قوله في الباب بعد هذا) قال في الأور وله طلب حبسه مع ما تنهى قلتأمل معناه مع هذا (قوله كالا يفرم قبل الغرم) قال في شرح الروض أما فاسل فله مطالبة أي بالمال وجبوه ولازمه ولو دفع الى الأصل بالمال لم يطالب المستحق الا على كذا أي وهو الاصح فعليه وودعه بضمنه ان ذلك كاتقبوض بشرافه فلو قال له اقتض به ما ضمنته في فهو وكيل والمال أمانة في يده صرح بذلك في الأصل في النسخ المتقدمة انتهى (قوله اضمنوا للضامن الرجوع الخ) قال في الروض وشرحوه لضمن رجل عن الضامن وأدى فرجوعه على الضامن الاول لا على الأصل (قوله لا على الأصل) وصرح الأصل بانه اذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت ادائه الرجوع لا على الأصل لانه لم يفرم والماله اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجوعه رجع الاول على الأصل بشرط طوبه لو ضمن شخص الضامن باذن الأصل ورجع عليه كقولنا لغيره أددني كادامو ماله لو ضمن عن الأصل بالذم رجوع من أي منهما عليه

(٣٥) - (شر وادى من فاسم) - (خاس) السابق (الرجوع على الأصل ان وجد اذنه في الضامن والاداء) امر فعليه لغرض الغير باذنه أم لو أدى من سهم الغارمين فلا رجوعه

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كذا كرو في الصدقات خلافا للمعول اه (قوله لو ضمن سببه اي)
 بانه لا يجزي ثم ادى بعد عقده لعل وجهه انه لا يجري سبب الى جواب قبل العتق كان الغر وم سبب
 الضمان كله من مال السيد اه عش وفي النهاية عطف على ما مر او ضمن السيد فينا على عجله عجز
 المكاتب بانه واداه قبل عقده او على مكاتبه واداه بعد تعينه او ضمن فرع من اصله صدق وزوجه
 بانه ثم ادى ما اساءه بحدس جبا عتقه قبل الفسخ وامتنع الزوجه من تسليم نفسها حتى تقبض
 السائق فاداه الضامن فلا رجوع وان اسير المضمون اي الاصل كذا لو ضمنه عنه صدق جوب الاعفاف
 بانه ثم ادى اه قال عش قوله مر قبل عقده مفهوما لو ادى بعد عقده جرح عليه وقوله مر فلا
 رجوع اي لان ما داه صار واجبا عليه باسراءه وعلى هذا لو تزوج الاصل زوجين وضمن صدقا فاما
 الفرع باذن امه ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم مر جمع صدق واحد منهما لم يحصل الاعفاف
 لم يأتوا تشكول الخيرة للفرع فبما يرجع بهن الصدقين اه (قوله او يذروا ضمن) اي بالاذن (الاداء) قد
 يستشكل انتقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينقض نذر الهضم الا ان يجعل النذر ويجرد
 عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله انه على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه
 عبارة عش فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع فانه الجلال البليغي لان الاداء صار واجبا
 ففقد الاداء عن الواجب وبناؤه مر في نفس انتقاد النذر لان الاداء واجبا ليعض نذره انتهى اه اقول
 وقد دفع اشكال سم وقواع مر مان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض
 الكفاية ينقض نذره قول المتن (وان انتفى فهما فلا) شمل ما لو اذنت له المدين في اداء دينه فضمنه واذا عين
 جهة الضامن وما لو قاله ادعني ما ضمنته لمرجع به على واذا عين جهة الاذن اه نهاية قال الرشدي
 قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن او اطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في
 حواشي المنهج انه لو رجوع في صورة الاطلاق ففعل ما اقتضاه كلامه فانظر مراده فليراجع اه وقال
 عش قوله مر لاجل جهة الاذن اي بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فلتأصل ولو انما تطلق في النسبة
 وعدمها صدق الدافع فان النية لتصل الامن جهته اه (قوله ولم يضمنه) اي عن الاداء اه عش
 (قوله بعد الضامن) حق العبادة فان كان بعد الضامن الخ اه رشدي (قوله فلا يبرؤ) اي النهي
 فبرجعه بما ادى اه عش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عش (قوله
 فهو) اي النهي (رجوع عنه) اي الاذن وهو صحيح اه عش (قوله او لا أقسده) اي وان كان النهي
 مقارنا لا الاذن افسد انتهى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وزلا يرجع) القول للمتزولو ادى
 لاجل الاسترخاء وضمن عن الضامن والاصيل بالذمه ما رجع على من شاء منهما بما شاء انتهى بعض
 اشتمار (فرع) في فان اشرى به ما تنسب لوضمن باذن الوالي في عبور الصغير والمجنون طلب الوالي فاه
 انتقد ذلك بعد ردهما فاقا لخصم ما بهما واذن الوالي في حال الحجر يقوم مقامهما ولم أر من تعرض لذلك
 قاله ابو زورق قال الاذني ثم لو كان السبي معصما فظاهر ان الوالي لا يطالب بخصلاص السبي بخلاف ما اذا كان
 السبي مرسرا قال الماوردي ولو كان غير الاب امره بالضامن عنه فليس للضامن ان يتخلل ما لا حد له
 ضمن باذن من ولا يلايه انتهى فافهم ان اذنت له الحاكم والوصي ليس كذلك الاب انتهى (قوله لو اذلو
 ضمن سببا الخ) عبارة في شرح الارشاد لو ضمن بعد عن سببه بانه ادى بعد العتق لم يرجع كلوا جرحه ثم
 اعتقما ناء المذلة لا يرجع باجره يقتلوا كذا لو ضمن عن قته بانه ادى قبل عقده او عن مكاتبه وادى بعد
 تعينه لان السيد لا يثبت له على عبده مدي انتهى وقضية تعينه بقبل العتق وبعد التعينه انه لو ادى بعد
 العتق وقبل التعينه رجع وقر يستفهم من التعليل المذكور (قوله او يذروا ضمن الاداء) قد يستشكل
 انتقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينقض نذره الهضم الا ان يجعل النذر ويجرد عدم
 الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله انه على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وكذا لو ضمن سببه ثم ادى
 بعد عقده او يذروا ضمن
 الاداء وعدم الرجوع وان
 انتفى اذنت فهما) اي
 الضامن والاداء فلا رجوع
 لانه متبرع فان اذنت له
 في الضامن فها اي اذون
 الاداء لم يضمنه (رجع
 في الاصح) لان الضامن هو
 الاصل فلا اذن في اذنت فها
 يقترب عليه اما فقهاء عنه
 بعد الضامن فلا يبرؤ او
 قبله فان انفصل عن الاذن
 فلا رجوع عنه ولا أقسده
 ذكره الاسنوي وقلا
 يرجع بل انكر اصل
 الضامن فثبت عليه بالينة
 مع اذن الاصيل فيسب
 فكذلك لانه يتكذب بما صار
 متسلوبا بوجهه والمظلم لا
 يرجع على غير ظلمه

عن مائة (شوب)

اصل الدين مع ان افطاس حيث هو لا بالظن بل بحري معه شعر يقتاع على تحقيق بالقليل عن الكثير دون صورة العراة لانها الضامن انما
عن الوثقة دون اصل الدين واثبت في العهد ناهي مسلم ثم قال الحلي خولم يصح ولم يرجع ولم يقلنا بالرجوع وهو سقوط الدين

خلاف الحلال البتة لأنه لم يفرم شيئاً به زاد سم ومثل ذلك ما لو وجب المستحق الدين فإنه لو رجع اه
 زاد المني على الجميع بخلاف ما لو قبضه منهم وجبه فإنه رجع اه قال الرشدي قوله لم يزج رجع وهل يستط
 الدين عن الأصل بآيه الخلل الظاهر نعم لأن المستحق سقط حقه بالحالة والتمتاع لم يتوجه مطالبته الأعلى
 الضامن فليراجع وسبقاً في نحو ما استحق قبض اه **(قوله)** انتم لها أي المتصالحات اه عش **(قوله)** وليس
 أي الحقوله كإيئته في النهاية والفتى الآتية فادى إلى المتن قول المتن (ملاصحة ولاذن) ليس هذا مكرراً
 مع قوله السابق وإن اتقى فسمما لأن ذلك فيسأل وجد الضمان وأدى بالأذن فيمدى الأداء وما هنا فيها
 لم وجد فيه الضمان وجد الأداء بلان فيه اه عش **(قوله)** بخلاف ما لو أو جوا الخ عبارة عن الفتى وفارق ما لو
 أو جوطعاه مضطراً أهوا وهو مفتى عليه حيث رجع عليه لأنه ليس متبرعاً بل يجب عليه مصلحته من
 الهلاك ولما قدم العرض على ذلك اه **(قوله)** ما لو أو جوطعاه (وهو مضطراً) ويؤخذ ما وصل إلى الحد يمكن
 العقد معهما اه عش **(قوله)** بنية الرجوع (وأجمع لسكن من الأداء والضمان ويصدق في ذلك بينه لأن
 النية لا تعلم إلا منه اه عش **(قوله)** فانه رجع (ويبقى في صورة والضمان إذا لم يقصد الأداء من غير جهة
 الضمان كما خرج من النهاية وساقى من شرح الأرشاد **(قوله)** بقيد ما لا (ي) يحتمل أن يرده قول المصنف لا (ي)
 إذا أشهد الخ وان يرده قوله الآتي أنه لا يقصد التبرع وعلى الجهة فيبقى تقيد هذا أيضاً بأن لا يقصد
 التبرع وكذا تقيد الرجوع الضامن حيث ثبت ذلك أيضاً بل يذ كر هذا التقيد في شرح الأرشاد لأن
 رجوع الضامن وفي التبرع ما مضى بشرط بعضهم تقفوا الانقلاص ذلك أن يقصد الأداء من جهة الضمان
 أم لا يقصد التبرع بأداء من الأصل ذكر الضمان أناساً أو دفعه ذلك من كانه باذن الأصل أو غير
 أنه فلا وان لم تستعمل إلا كانه مرفعه بالقدس من جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد بأشخص أن يكون
 كقصده الدفع عن الضمان والأشبه أنه مرفعه بالنسبة إليه ان شاعوا إلى التطوع به ان شاء اه الأرش
 انتهى ولكن الشارع في شرح الأرشاد اه. ذا الشرط ثم قال الفتى يقصد هنا أي في الضمان وما إلى
 الكفالة أي يشترط أن لا يقصد التسليم والأداء من غير جهة الضمان والكفالة سواء أقصد ههنا أم
 أطلق اه وهذا ما أشار إليه من قبله لا يقصد التبرع كإيئته في شرح الأرشاد وهو ظاهر أنه عند
 الإطلاق ينقطع على جهة الضمان خلافاً لما ذكره من الأرشاد من الأشبه المذكور اه سم بخلافه وقد
 قلنا من الرشدي تقيد انقطاع الإطلاق على ذلك بما إذا لم يكن عليه من آخر لمضمون ثم قضية
 صانع النهاية والفتى حيث حد فاقوله بقصد الآتي أن مراده ما يأتي آت في كلامه قول المتن (وكذا
 أن أذن الخ) وفي معنى الأذن التوكيد في الشراء إذا دفع الثمن فإنه رجع على الرجوع تضمن التوكيد
 أنه يدفع الثمن بدليل أن القائم بمطالبته بالثمن والعهدة اه مفتى قول المتن (وكذا أن أذن الخ) أي
 بلا ضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافي هذا قوله السابق ولا عكس الخ **(قوله)** فادى لا يقصد التبرع
 عبارة عن الفتى فادى بقصد الرجوع اه قضيت بعدم الرجوع عند الإطلاق خلافاً لما شرحه في النهاية وشرح

لتماتها بالاسم ولا فيه التبرع
 عنده (ومن أدى دين غيره)
 وليس بأداء لاجد (بلا ضمان)
 ولا ذن (رجوع) له عليه
 وإن قدمه بوجه بخلاف
 ما لو أو جوطعاه لأنه يلزمه
 الطعن بما يقوله ليعتد مع
 توجب الناس في ذلك أما
 الأب أو الجد إذا أدى دين
 محبوه أو ضمنه بشبهة
 الرجوع فإنه رجع (وان
 أذن) له في الأداء (بشرط
 الرجوع) فادى بقصد
 الآتي (رجوع) عليه (وكذا
 أن أذن) له أفتا (مطلقاً)
 عن شرط الرجوع فادى
 لا يقصد التبرع كما يشق
 شرح الأرشاد فان قلت قال
 السبكي في تركه شرح
 المذهب من الامام

وعلى ما هو معتزله هنا فلا يبرأ المسلم كالأدفع التي بنفسه انتهى (فرع) في فتاوى السيد وطى رجل
 ضمن شخصاً بآذنه في عشر من دينار والمضمون المدين عند الضامن ما لو بعد فقال له أأعشر من عا عندك
 ثم انه وكل ذلك في قطر الودعة فهل للضامن استلأ الودعة عند من يقضى منها الدين أم لا لأجواب نعم
 ذلك انتهى وفي جوابه نظر فليراجع **(قوله)** بقيد ما لا (ي) يحتمل أن يرده بقوله المصنف الآتي إذا أشهد
 الخ وان يرده قوله الآتي أنه لا يقصد التبرع وعلى الجهة فيبقى تقيد هذا أيضاً بأن لا يقصد التبرع وكذا
 تقيد الرجوع الضامن حيث ثبت ذلك أيضاً بل يذ كر هذا التقيد في شرح الأرشاد لأن الرجوع الضامن كما
 هو ظاهر الواقع على عبارة معتزلة بشكل قوله هنا كإيئته في شرح الأرشاد فلتأمل وفي التبرع ما مضى
 شرط بعضهم تقفوا الانقلاص ذلك أن يقصد الأداء من جهة الضمان أم لا يقصد التبرع بأداء من الأصل ذكر ا
 الضمان أناساً أو دفعه ذلك من كانه باذن الأصل أو غير أنه فلا وان لم تستعمل إلا كانه مرفعه بالقدس

الأرشاد (قوله أي أدى المدين) أي شالها منه (لم يكن) أي المأوى (شام) أي لا يترك ولا يوصو بامن الدين (قوله وهذا) أي ما له السبق (ينافي ما ذكر) أي كان اشتراط قصد المدين للأداء من جهة دينتهم لا اشتراط قصد المأوى للدين غير ذلك الأول (قوله أن الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قلت لا ينافي الخ) أقول لما السامع من أن وجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صدق قصد المأوى للأداء عن جهة الدين بنحو الرجوع أو لا ينافي له لأنه قد عرفت في الظاهر ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره بحيث كان بذلك قصد وليس مراد الأمام أنه لا يدين أداء المدين أو يتيه والألم يصح أداء غيره بغير إذنه بل أنه إذا أدى المدين فلا يدين نيته كالموصر بغير عياره وأما قول الشارح متضمن لتبطل الأداء فان أراد بقوله المدين قبل أداء المأوى ففسد أنه كيف يصح نيته للأداء من غير المأوى مع أنه لم يقرن بغيره ولا أداءه وعند أداء المأوى كما لا يخل عليه قوله عند الدفع فبطل أنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع وإضافته كيف تصح الدين من غير الفاعل في غير ما سبق وان أراد نيته المأوى فالتضمن الذي ذكره ممنوع إذا فتن المدين لاستلزام نيته المأوى عند الأداء فلتأمل اه سم (قوله أن فتن المدين الخ) أي في مسئلة المتن (قوله كل ما عطف) أي قوله وقياس الخ في النهاية الأولى على خلاف الأصل لم يعتبرا (قوله وان لم شرط الخ) أي فانه يرجع فيه لموان الخ و (قوله وأعطى رغبنا) أي فانه لا يرجع بذلك وان دللت الترخيل أنه لما دفع مقابل كان قال ذلك لن رفته يرجع عليه اه عش والآخر بما مال اليه السيد عر بمصاحفه بغير أن المسحق في مثله هل يطبق به اعطى دأب إذا المرء عرف بالسحق فلا يرجع نظرا إلى أنه عند طراد العرف بذلك لا ينظر ببال إلا أن التزام العوض ولا ببال الباع الطمع وكذلك إذا طرد عرف بعدم المسحق بالرغب من بخله ولدت القرين ينقل التزام العوض من المأوى بسبب العوض كقول من ظاهر ما في وعدم الحاجة لسوق من سوقا لدن الطراد عر فهم في المسحق أقل بمنول أطعم رغبنا ويقال بما اقتضا باطلا فهو في كلا الطرفين القالب الأول أصيل أشد من فقههم بغير أن المسحق الخ لأن للمولط على كل حال الغير طرية النفس كإصراره الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الدار على العرف بالسحق وجودا وعما (قوله في نحو غسل ثوب) أي وإن كان غسله الغسل بالآخر اه عش وفيما مر من السيد عر (قوله وقول القاضي) مبتدأ خبره قوله متضمن الخ (قوله لا يلزم) أي الشخص (قوله متعيب بالنسبة الخ) أي فيكون المعتمد في حال الرجوع بحيث شرطه بصورة ذلك أن لا له مالك لما يختلف ما لو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شام فاحتمل أن يكون كقصد المدين عن الضمان والأشبهان به صر فيه بالنسبة إليه أشد وإلى التطوع به أن شامه الأخرى انتهى لكن الشارح في شرح الأرشاد وهذا الشرط ثم قال فلا يذرى بضمه نون أي في الكفاية أنه بشرط أن لا يقصد بالتسليم الأداء من جهة الضمان والكفاية سواء قصد عدمه أو طلق وانما شرط القصد في المولى المكفول نفسه لا مجرد التسليم ثم لا يستلزم رامة الكفيل بخلاف الأداء أنه انتهى وهذا ما أشار إليه هنا قوله لا يقصد التبرع كالتسليم في شرح الأرشاد وهو ظاهر في أنه عند الإطلاق يقتض على جهة الضمان بخلاف ما ذكره من الأخرى من لا ضم لما ذكر (قوله قلت لا ينافي الخ) أقول لما السامع من أن وجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صدق قصد المأوى للأداء عن جهة الدين بنحو الرجوع أو لا ينافي له لأنه قد عرفت في الظاهر ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره بحيث كان بذلك قصد وليس مراد الأمام أنه لا يدين أداء المدين أو يتيه والألم يصح أداء غيره بغير إذنه بل أنه إذا أدى المدين فلا يدين نيته كالموصر بغير عياره وأما قول الشارح متضمن لتبطل الأداء فان أراد بقوله المدين قبل أداء المأوى ففسد أنه كيف يصح نيته للأداء من غير المأوى مع أنه لم يقرن بغيره ولا أداءه وعند أداء المأوى كما لا يخل عليه قوله عند الدفع فبطل أنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع وإضافته كيف تصح الدين من غير الفاعل في غير ما سبق وان أراد نيته المأوى فالتضمن الذي ذكره ممنوع إذا فتن المدين لاستلزام نيته المأوى عند الأداء فلتأمل (قوله ويرق بين هذين الخ) فيمر ولي في نفس البهيم في الأول من أن الوجه محله على ما إذا

حتى أدى المدين بغير قصد شيء من الدين لم يكن شاميا لم يملك المدفوع السبل لا يدين قصد الأداء من جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول أداء الدين لا يجب فيه النية اه ورجوعه الزكوى وغيره وهذا ينفي ما ذكرنا الشرط أن لا يقصد التبرع قلت لا ينافي لان اذن المدين في الأداء من دينه متضمن لتبطل الأداء من الدين عند الدفع بل يشفى جواز تقديم النية هنا عند عز لما يريد أوجه كظنهم في أنه (قوله لا يصح) كالأداء ما عطف دأب أو قال لا يصح دأب وان لم شرط الرجوع ويرق بين هذين وألفق رغبنا بغير أن المسحق مثله ومن ثم لا فرق في نحو غسل ثوب لان المسحق المنافع أكثر منها في الأعيان ونقول القاضي لو قال لشريكه أو أجنبي عر دأب أو أدنى فلا على أن يرجع على لم يرجع عليه إذا يلزم عوارضه ولا أداء من غيره بخلاف أنفس ديني وأشقى على زوجتي أو بصدي اه متعيب بالنسبة

لثقة تلازم للماء أوائل

الفرس هم من شرط الرجوع عنها وفي نظاره رجوع وفارق نحو آدني واصلت دابتي بوجوبها عليه فيكون الاختصاص وان لم يشترط الرجوع والحق مما قد اذاعه الاسرع على خلاف ما شئ عليه القول وغيره انه لا بد من شرط الرجوع فيه أيضا لانهم اعتنوا في وجوب البس في تنصيه ما لم يتنوبه في غيره قال القاضي أيضا ولو قال أتفق على امر أمتي فاحتج به كل يوم على من ضمن له مع ضمان نفقة اليوم الأول دون ما بعده اه وفيه نظر والذي يقتضيه يلزم ما بعد الأول أضواءنا بالفرق ذلك كما هو ظاهر ليس حقيقة الضمان السابق بل ما راد بقوله على أن ترجع على أنه متى كلام القاضي نفسه أن أتفق على وجوب الاحتياج لشرط الرجوع فان أراد حقيقة الضمان فالذي يقتضيه انهم يصدقون به ولا يلزمه الأول ولا عليه بحكم كلام القاضي ولو قال بيع لهذا أمتي أو ما أفضله ففعل لم يلزمه الألف خلافا لابن سريج وقاس ما يأتي في المصدق انه لو أرتفع الضمان الذي أدى به الدين بغير تصوير جمع للموذي لأن يكون أيا أو جذا في جمع للموذي عنه (تبيينه) بحكم ما ذكره المتن

قله عر هاري بآلث فلا رجوع لتعذر البيع كما هو الأصل في بيعه على ذلك صاحبها كما قد تضمن من غير قبل الحرة اه عرش (قوله لشق الأول) هو قوله عر داري وأودس فلان الخ والثاني هو قوله بخلاف أنض الخ و(قوله وفارق) أو قوله عر داري الخ (قوله وألزم) ما أي بآدني وفيه فساد على عرش (قوله لانهم الخ) على خلافه (قوله على أن ضمن له) اعلم أن هذا يستشكل من جهة أن بيعا اتحاد الضمان والمضمون عنه في دفع هذا باله ليس المراد حقيقة الضمان بل بشرط الرجوع خاصة انه اذن في الأداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الأول اذ لم يجب نفقته فكيف يعتد بالاذن في أداءه ما لم يجب إلا أن يجب بان الاذن فيه نأيه للاذن في أداءه ما لم يجب وهو نفقة اليوم الأول اه سم اذ كلام القاضي في مورد على صور ذلك بعد طبع الوعد عرش (قوله على أنه م) أي أنا (قوله ولا يلزمه الا اليوم الأول) بشكل جهة الضمان ولو في اليوم الأول فقط لان فيه اتحاد الضمان وانما حوت عنه لان الزوج هو الضمان والمضمون عنه لانه مضمون المتفق فيما يؤديه لزوجا لأن يلزم جهة اتحادهما إذا كان المضمون له غيرهما كما هنا فنحقق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه آخر وهو انه لا يضمن تحقق دين للمضمون له ولأنه هلاله عند الضمان لم يقع اتفاقا لكونه دينه اه سم (قوله لهذا) أي لم يمتد له (قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقديم قوله لان فيه كذا على ضمانه ما يتخلف فيه اجمع اه عرش (قوله وقيل ما يتخلف الخ) المستعمل مذكو وهذا في الوضعية على تفصيل فليراجع اه سدد عرش (قوله أنه لو ارتفع الخ) خبر وقيل ما الخ (قوله به الدين) يعني الدين الحادث بذلك لعقد (قوله رجوع) أي المؤدى بفتح الله والكذا ضمير في رجوع (قوله رجوع للموذي الخ) هذا في الضمان بل لأن خلافا لهما جميعا السبايا أما بالاذن في رجوع أي الضمان على الاصل عما إذا دبر رجوع الاصل على البايع يعني ما أخذ كالمعلم ذلك واذا ضمن الرضا وغيره وعادة الرضا وان ضمن الثمن بالاذن وأداءه ثم انفسع العقد رجوع على الاصل والاصل على البايع عما أخذ وليس له اسما كدرويه وليس للضمان مطالبة البايع لأن الأداء يقتضي اقرض المضمون ضمانه عليك وان ضمن أي الثمن بل اذن أي وأداءه ثم انفسع العقد لم يرجع على الاصل وعلى البايع ودون رد فيه لخلاف في المصدق المتبرع عنه انتهى اه سم (فرعان) لو ضمن شخص الضمان بالاذن الاصل وفرقه رجوعه منه به ومغنى أي غرم الضمان الثاني وهو شامل لما لو لم ياذن الاصل للضمان الاول عرش ولو ضمن شخص الضمان باذنه وأدى الدين لمصدق رجوع على الضمان لا على الاصل ثم يرجع الاول أي المأذون على الاصل فان كان بغير اذنه لم يرجع على الاول لعدم اذنه ولا الاصل على الاصل لانه لم يبرم شيئا معني (قوله لا ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرنا الى الرد على ما ذكره الترمذ البذل توافق ما قلناه أي الرافعي في باب الاجل من أنه لو قال لغيري أبيعك شبرا فاعلمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليأمل (قوله على أن ضمن له) اصله ان هذا يستشكل من جهة أن بيعا اتحاد الضمان والمضمون عنه فبعد هذا ليس المراد حقيقة الضمان بل بشرط الرجوع خاصة انه اذن في الأداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الأول اذ لم يجب نفقته فكيف يعتد بالاذن في أداءه ما لم يجب إلا أن يجب بان الاذن فيه نأيه للاذن في أداءه ما لم يجب وهو نفقة اليوم الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل جهة الضمان ولو في اليوم الأول فقط لان فيه اتحاد الضمان والمضمون عنه لانه هلاله عند الضمان لم يقع اتفاقا لكونه دينه اه سم (قوله لهذا) أي لم يمتد له (قوله لم يلزمه الا الف الخ) خلافا لهما جميعا السبايا أما بالاذن في رجوع على الاصل عما إذا دبر رجوع الاصل على البايع يعني ما أخذ كالمعلم ذلك واذا ضمن الرضا وغيره وعادة الرضا وان ضمن الثمن بالاذن وأداءه ثم انفسع العقد رجوع على الاصل والاصل على البايع عما أخذ وليس له اسما كدرويه وليس للضمان مطالبة البايع لأن الأداء يقتضي اقرض المضمون ضمانه عليك وان ضمن أي الثمن بل اذن أي وأداءه ثم انفسع العقد لم يرجع على الاصل وعلى البايع ودون رد فيه لخلاف في المصدق المتبرع عنه انتهى اه سم (فرعان) لو ضمن شخص الضمان بالاذن الاصل وفرقه رجوعه منه به ومغنى أي غرم الضمان الثاني وهو شامل لما لو لم ياذن الاصل للضمان الاول عرش ولو ضمن شخص الضمان باذنه وأدى الدين لمصدق رجوع على الضمان لا على الاصل ثم يرجع الاول أي المأذون على الاصل فان كان بغير اذنه لم يرجع على الاول لعدم اذنه ولا الاصل على الاصل لانه لم يبرم شيئا معني (قوله لا ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

ان لم يضمن بعد الاذن في

الاداء ملاذ ولا لم يرجع

فما يظهر لانه ابطال الاذن

بضمه بلاذن (والاصح

ان ماصته) أي المأذون

في الاداء (على غير جنس

الدين لا يمنع الرجوع لان

الاذن انما يقصد البراءة

وقد حصلت فبرجع بلاذن

كمبري يظهر لانه ابطال

حاضر ثم البيع وسكوا

خلفا هتلاذ لان الصلح ثم

وقع عن حق له بغيره هتلاذ

واحدة المسق على الضامن

واحدة الضامن له قبض

وصى ووث الضامن الدين

رجع به مطلقا (ثم انما

رجع الضامن والمأذون)

بشرطهما السابق (اذا

اشهد بالاداء) من لم يعلم

سفره عن قريب عرفا

فما يظهر ويقتل بضمه

من لا يعلم سفره قبل ثلاثة

ايام سواء كان (رجلين او

رجلا ورجلين)

مستورين وان بان فسقهما

لعدم الاطلاع عليه باطنا

(وكذا رجل) يعني اشهاد

(لصاحبه في الاصح) لانه

كفى في اثبات الاداء وان

كان حاكم المدعى كما

انتضاء اطلاعهم لكنه

مشكل اذا كان كل الاقرب

كذلك فينبغي هنا عدم

الاكتفاء به وقوله ليعطف

على ما يغفل بشرط عزمه

على الخلف حين الانتهاء

على الوجه بان يعطف

الرجوع وكدان اذنت مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) نعم محل الخ أي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء أصلا أو ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فمعه بلاذن متعلق يضمن (قوله والى) أي وان ضمن بلاذن فمعه بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) أي في الاداء (قوله لا لا ذن) أي قوله يظهر في النهاية (قوله) غير جمع بالذل) من الدين المضمون ومعتاذا في فلو صالح بلاذن عن عشرة نفر اهرم على فوبية خمسة أو من تسعة على فوبية عشرة لم يرجع الا الخمسة مفعلى وقوله المضمون لعل الصواب انما يقصد ان الكلام هنا في الاذن في الاداء بلاذ من كالمسرح به قول الشارح و يظهر الخ (قوله كالمسرح) أي في شرح ولو أدى مكسرا الخ (قوله هنا) أي فيمألو أدى بلاذن بلاذ من وصال من الدين بغير جنسه (قوله ما مر ثم الخ) أي فيمألو ضمن بلاذن وصال من الدين بغير جنسه اه عش أي قوله وبالصلح وباعدا للوراء الخ (قوله) عن حقه لانه أي بسبب الضمان (قوله واحدة المسق) الى المأذون في النهاية الا قوله واحدة الضامن (قوله) قبض أي فيرجع على الاصل بمجرد ادخاله وان لم يؤد للصالح ووجه اذ لم يبرأ من المال بل ما مر في قوله هو ولو أدى الى المأذون الضامن لم يرجع ثم رأيت في الخطيب هتلاذ هو صريح فيمألناه اه عش وصرح سم أضافه بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة عن معنى فانه الرجوع لا انتقال الدين المأذون كان الضامن بغير اذنه (قوله مطلقا) أي سواء ضمن بلاذن أم بدونه لانه صوره وهو باقى ذمته لاصل وانما يرجع على الرجوع وان كانت الصورة أنه لم يؤد شيئا منهم قولوا انتقال الدين له بالارث منة الاداء كالمسرح اه وشديدي بغيره قوله رجع به مطلقا أي سواء ضمن بذنه أو بدونه كالمسرح من لفظ مطلقا لكن هذا يظهر ان رجوعه قبل الاداء فلو رجعه بعد الاداء لم يرجع لعدم الرجوع فادام ضمن بلاذن كالولم يرجع قبل الاداء ولا يرجع بعد الاداء ولا من غير استفادة شئ فلا ن لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد اداءه بالارث بالاداء وبجميع ذلك يعلم ما في تغيير عرش الاطلاق بقوله سواء أدخله أو لا اه قولنا المأذون (قوله والمأذون) أي بالاذن بلا ضمان اه معنى (قوله بشرطهما السابق) أي الاذن وعدم قصد الرجوع بادهام قوله ذلك الى قوله أي من فاق في النهاية (قوله) من لم يعلم الخ فلا يفتي فيه لانه من سافر قريب فلا يفتي الى المقصود اه معنى (قوله سواء كان) أي من لم يعلم الخ (قوله ولو مستورين) أي ولو كان الشاهدان مستوري العادة ثم قوله ذلك الى قولنا فان لم يشهد في النهاية وكذا في المسق الا قوله لكنه الى قوله الخ فنقول الحاشي الى المأذون (قوله وان بان الخ) الاول كمال المعنى في بان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا بعد الرجوع عيشة ثم أخذ المسق من الدين من الاصل اه سيم وينبغي تقسيمه بما اذا صدق الاصل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وان كان الخ) أي حين الدفع والاشهاد اه معنى (قوله كذلك) أي كما حكى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة في النهاية فلا يرجع عدم الاشهاد به اه (قوله به) أي من رجل (قوله على الوجه) عبارة في النهاية فيما يظهر كما تقدم الى ركبي اه (قوله ان لم يقصد) أي الخلف حين الاشهاد (قوله بمحل الخ) لا يفتي بهذا الحل بل لا يضمنه لفظ مساقول المأذون البناء لان الاداء بضمن اقراض المضمون عيشة وعملكه وان ضمن أي المأذون بلاذن أو بغيره اه يضمن العقلم يرجع على الاصل وعلى البايع ودون برده فيما خلاف في الصداق للمبرع به انتهى (قوله واحدة المسق على الضامن) لو كان الضامن غائبا عيشة يرجع فأورأ المأذون فينبغي عدم الرجوع عشا لا للجلال الباقى وهو ظاهر لانه لم يبرم شيئا ودفعه نالو وجهه الدين لان هبة الدين لم يبرم اذ لا يفتي في شرح الرض ولو قال المسق للضامن وجهت الدين الذي ضمنه لكان كالأمره فلا رجوع عنه شئ ولو أحوال الضامن المسق فأورأ المأذون عليه فينبغي رجوع الضامن كالمسرح به مطلقا) أي سواء ضمن باذن أم بدونه كالمسرح من لفظ مطلقا لكن هذا يظهر ان رجوعه قبل الاداء فلو رجع بعد الاداء لم يرجع لعدم الرجوع فادام ضمن بلاذن كالولم يرجع قبل الاداء ولا يرجع بعد الاداء ولا من غير استفادة شئ فلا ن لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد اداءه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) أي سواء ضمن بذنه أو بدونه (قوله وان بان فسقهما)

عند الانتهاء فنقول الحاشي ان لم يقصد كماله من لم يشهد بمحل على ما إذا لم يخطف أصلا

(فان لم يشهد) أي الضامن بالأداهية ومعنى (قوله) أو قال أشهد الخ (عبارة النهاية والمعنى) أو قال أشهد بالأداهية وهو دللوا أو أوطروا أنفسهم وكذلك الأصل في الشهادة قول الأصل بينه وإلزامه وان كنه الشهادة فكلم لم يشهد وان قال الأديرو بمجانسة فلا يرجع كما إلامام اه (قوله) لم يشهد الخ (أي في الأشهادية ومعنى (قوله) وأكرر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد وقول الشلوح أو قال أشهد الخ عبارة النهاية والمعنى وأكرر وبالله أو كسكت اه (قوله) ولأدت الخ قوله ثم في المعنى وإلى الكافي في النهاية (قوله) ان صدقه (أي الأصل الضامن) (قوله) ولم يشهد الخ (أي لا أدى الضامن الدين مرتين وأشهد في الثانية دون الأولى) (قوله) جمع باقهما اه (قوله) باقهما) فان كان أي الأصل الأول فهو رجمه بطلع بالثاني وان كان الثاني فهو للمريء لكونه أشهد به والأصل ورافعة الأصل من الزاوية ومعنى (قوله) على الأوجه الخ) عبارة النهاية أو وارثا لخاص لا العام وقد كنه الأصل ولا ينه على ما يحتمل منهم والأوجه خلافة لسقوط ما يطلب الحديث اعتراف الوارث المذكور بقضه لما انظر إلى العام بقض الورث فغير مقبول كآثار الأولى وعكس حل الأول عليه اه قال ع ش قوله مر والأوجه خلافة أي فتصدق العام كصدق الخاص وقوله الوارث المذكور أي العام كالخاص وقضه بقضه أي بان اعتراف الوارث العام بأنه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن في أنه دفع للخصومة قبل موته وهي صورة لا تقرر المذكورة وقوله وعكس حل الأول وهو قوله ولا ينه على ما يحتمل الخ قوله على قوله أما انظر إلى العام الخ اه وقال الرشدي قوله مر وعكس حل الأول أي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبارة المعنى وتصدق ورتب الدين المطلقين التصرف كصدقه بغيره هل تصديق إتمام حيث يكون الإرث لبيت المال كصدق الوارث الخاص أو تصديق غرام من مان مقبلا كصدق قريب الدين قال الأديري أرى في شيئا وهو موضع نامل اه والظاهر كما في بعض المتأخرين عدم الخلاف لان المال لغيره أهون ظاهر كظاهر الشارح غنا قبله من النهاية فلتأمل (قوله) لم يحط لنفسه الخ (أي بتركه الأشهاد (قوله) فبدأ ذكر) أي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة حش في عبارة هذا التفسير بين الأشهاد و تركه كونه بحضرة الأصل أولا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجرى مثله في أدائه كل غيب رجع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهدة وحسب خلافه لا في مسئلة واحدة وهي ما وكه بادامشي ان لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شيء عليه بمرأ عن العهدة مر فليراجع اه سم على تنبيه أول وهو واضح ان أذن في الأمانة لا دين له عليه على وجه التبرع اما ان أمره بدفعه لم تصرف فيه ببيع أو نحوه فالظاهر أنه كليل اه (قوله) ثم بحث بعضهم تصديقه عبارة النهاية ثم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشدي قوله مر تصديقه أي المعلم أو المتفق لا في ذكره هو لهذا استدراك على ما علم من المتن أنه لا يرجع الا اذا صدقوا المضمونة أو أدى بحضرة الأصل اه أو قول هذا استدراك على ما يفيد قول الشارح والضمن فبدأ ذكر المؤدى من نظير ما ذكره الفس (قوله) وفي قدره أي حيث كان بمسألة اه عبارة (قوله) رضاء اه أي الحر بالاطعام أو الاتفاق (بما تته) أي المعلم أو المتفق (قوله) ومن ثم أي من أجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله) تنبيه أيضا على ما في المتن من باب النقل (قوله) قبول قوله) أي المعلم أو المتفق (قوله) شهادة الأصل) أي من عليه الدين (قوله) لاخر) أي بان أدى وبالله أنه ضامن اه ع (قوله) بأنه بضمن الخ) هذا مشكل انقضى في غير محصور ولا تقبل به الشهادة حل على نفي محصور كونه ضمنين كان حصها اه عبارة شرم قد يتوقف قبول هذه الشهادة في نفسها طوم من اجنبي لانها شهادة على نفي غير محصور مر اه (قوله) ما باذنه الخ) كان وجه ما لم يدفع الرجوع عليه اه سم (قوله) والشان الخ) خبره مقدم لقوله أن يشهد الخ (قوله) باطنا) أي اذ لم يقل أنه ضامن أو موقوف للعق

وما أو أذنا أو أهدن وكذا أه أو قال شهادته يصدق الأصل وأكرر (المال دفعه لم فلا يرجع) اه (ان أدى في شيئا بالأصل وكتبه) لان الأصل علم الاداء وهو مقصرون في الشهاد (وكذا ان صدقه) على الاداء (في الأصح) لانه لم يتحقق بأدائه ولأنه في ترك الشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولم يشهد أولا ثم أدى ما بانا وأشهد رجع باقهما لان الأصل ورافعة الأصل من الزائد (وان صدقه المضمون له) أو وارثه الخاص على الأوجه كونه الأصل ولا ينه (أو أدى بحضرة الأصل) وأكرر المضمونة (ارجع على المذهب) لسقوط الطلب في الأولى باقر أدى الحق ولان المقصر هو الأصل في الثانية بحث لم يحط لنفسه كالضامن فبدأ ذكر المؤدى ثم بحث بعضهم تصديقه نحو أطعم دابن وأفق على محصور روى أصل الاطعام والاتفاق وفي غير مرتبة بأمانته وهو قياس ما يأتي في نحو تسمير المستاجر واثنان أو موصى ثم تقيد قبول قوله بالاحتمال (فرج) فلا جمع تقبل شهادة الأصل لا تحريمه بل بضمن ما باذنه في الضامن منه والضمن باطنا إذا أدى للمستحق

هذا يقدر الرجوع ع حيث ذم أخذ المستحق من الدين من الأصل (قوله) بأنه بضمن) قد يتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها طوم من اجنبي لانها شهادة على نفي غير محصور مر (قوله) ما باذنه) كان وجهه

فانكر ومطالب الاصل ان يشهد انه استوفى الحق للمدعي كشهاده بعض قاطعه على (٢٨١) قطاع عليهم انهم طعنوا الطريق بالمرحله

عندنا ذكره القائل ولو ضمن
صدائق وحقانه بغير اذنه
فان وله تركه فلها ان
تقرم الاب وتقرم بارشها
التركه لانه لا رجوع له
وقول التاج الغراوى وغيره
له الامتناع من الادلاء لان
الدين تعلق بالتركه تعاق
شركة تقدم متعلق الدين
على متعلق النسخه كمنه
وهو لا يلزم الادعاء بشي
مردود وبالصله بل بمنوع
والطريقه في المطالبه للمضمون
له الاغنام ولا يسلم ان
الضمان كلهم لانه ضم
تعالى فمردود الوهن ضم عن
الخدمة وشنا بغيرها
(كتاب الشركة) *
بكر فسكون وحكى فتح
فسكون وفتح فسكون وقد
تخلف ها وهاهنا ضم شركة
بينها وبين الصب لغيره
الاختلاط وشرا ثبوت
الحق ولو ظهر انما على
لاكثر من واحد او عقد
يقضى ذلك كالمشركوهذا
حيث قصدت ان يتفاد الربح
بالعرض وانما جسمه
وانما يتسلف الى الرسمه
هو الاذن في التصرف في
المشرك لا بغيره ذلك لان
هذا ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيها
مدلول الشركة كشرعية
يختلف عقد نحو الشراء
بالمشركه لا بغيره ذلك واصلها
قبل الاجماع الجبر الصريح
القدسي يقول الله تعالى

(قوله فانكر ومطالب) أى الممتنع (قوله ان يشهد انه) أى يشهد الضامن ان الممتنع (قوله عاتينا)
هذا لفظا أوليا له (قوله بغير اذنه) أى بالبر (قوله فلها ان) فان امتنع اجبرا اذنه اذنه
ناخذ من عين التركه (قوله لا رجوع له) أى لا يلزم له الاذن في الضمان اه ع (قوله)
الامتناع أى الاب (قوله ان الدين) أى الذى على الابن (قوله متعلق الصبي الخ) من اضافة الاسم الى
الابن (قوله) * في النهاية وبالمعنى ولو باع من اثنين وشرا من كل واحد منهما لم يكن ضاملا لا آخر
بطل البيع قال السيد كرويات ابن الرضا في حقه عن أهل سوق الرقيق من البيع مسلما وبغيره الزام
المشتري بما يلحقه من الدلاء وغيرها قال ولعله أخذ من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا اذا
كان مجهولا فان كان معلوما فلا وكله بغيره حزا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان أحد اشترى من غير
لا يمكن فيها ذلك قال الذري لكنه هنا شرط عليه أمرا آخر وهو ان يدفع كذا الى جهة كذا فاني ان
يكون مبتلا مطلقا انتوى وهو كمال اه قال ع (قوله) * مطلقا على ما لو كان أولاد قوته وهو كما
قال هذا بخلاف ما نقله سى على من دفع منه مرد ومع ذلك فالمعنى اني الشراء اه بخلاف والله اعلم
(كتاب الشركة) *
(قوله بكسر) الى قوله كالشراء في النهاية الآية اقبل قوله مشتركة فينبوا بين النصب بقوله بمعنى النصب
وأعطف قوله ولو فورا وكذا في المعنى الاقوله وعقد الخ (قوله وشرا الخ) بشر بان الاول هو اذنه اه ع
(قوله وقد تخلف ها وهاهنا) عبارة عن شرك بلاءه قال تعالى وما لهم فيها من شرك أى نصب اه (قوله)
وقد تخلف ها وهاهنا أى على الاول وظاهر الشارح مر أنه على الجميع اه ع (قوله بينها) أى
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لفظ الخ) عبارة عن النهاية والمعنى وهي لفظ الخ اه (قوله الاختلاط) أى
شريعا وأجودا وقضى بعدد أو غيره وليكون المعنى الشري فخر من افراد اه بعبارة (قوله ولو
فورا) أى كالثبوت اه ع (قوله شامتا الخ) عبارة عن شرا في شراين فاعترض في الشروع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا لفظا بشر بالاذن أو نفسه في بعض الصور كما في قسمتها عقدا
فيها مساحبة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بعبارة (قوله ذلك) أى ثبوت الحق الخ لكن
لا بغيره فورا (قوله كالشراء) فيسمى شرا وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء لعل العقيد
يشترط أن يكون شامتا كغير ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى
اشارته الى الشراء اه (قوله بالعرض) لم يظهر لي محذور عبارة النهاية والمعنى وتصرفه بل بشره
بالاختيار وصفا بالنصف وتخصيل الربح وليس عقد استعارة بل هي في الحقيقة وكالة وكيل بأمره
سأفى اه (قوله هو المترجمه) فيه تأمل اه سم (قوله لا يتفاد ذلك) أى الربح بالعرض (قوله لا نهنا)
متعلق بقوله لم نقل الخ أى بالحق (قوله المحصور فيها الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه أن قول المتن
الاتى فان ملكا الخ صريح في الجواز الشركة كشرعا لاذن المذكور (قوله عقد هو الخ) الاشارة الى
(قوله وأصلها) الى قول المتن ويشترط في النهاية والمعنى الاقوله أرسل (قوله القدسي) نسبة الى القدس
بمعنى الطهرانوسبته أى الاحاديث القديمة بذلك نسبتهما حل وعلا حيث أنزل القاطعها كما قرأت لكن
القرآن أنزل للاعجاز سورة ومنعوا الاحاديث القديمة ليس أنزاله لذلك وأما غير القديمة فاحسبها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه ع (قوله لم ين) أى ولو بغيره لم ين ذلك القول لا شعاع وان
انما به دفع الرجوع عليه (قوله فلها ان تقرم الاب) هذا واضح على القضية التي ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو بان أحد هما الخ فينبوا لانه لا مدخل له تركه ولو لاه الكان له الامتناع ومطالبها بالاختصاص
التركه ارباؤه كغير ظاهر
(كتاب الشركة) *
(قوله كالشراء) فيسمى شرا وشركة (قوله هو المترجمه) فيه تأمل (قوله المحصور فيها) فيه

ما أخذ أحد الشريكين مما حوت العدة بالسنة بين الشريكة كشره طعام أو حطب حوت العدة بمشأه
لا يقر بطلبه لا كمن زرع البركة اه عش (قوله أي يزرع البركة) عبارة عنها هي والمغني والمغني أنه معها
المخاطب ولا ياتى تعاملهما بالمعونة في أموالهما أو الزاد بركتي تجارتهما فإذا وقعت الشبهة بينهما ما رفعت
البركة ولا ياتى تعاملهما أو يزرع البركة بمعنى يخرج من بينهما اه (قوله هي بالمعنى القوي) أي عبارة
النهاية والمغني هي أي الشريكة من حيث هي اه قال عش بعد نقل عبارة الصف ما ذكره في أولى مما
ذكره الشارح مر وإن كان مرادها فان قوله مر من حيث هي المراد به لا بقصد كونها شريكة عذات أولا
بقصد كونها ما ذوقها ولا هو عاينها فتشمل الصفوة القائمة اه (قوله هي بالمعنى القوي أنواع) قد يقال
ما لا مانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناء على أن المعنى الشرعي يشمل الجميع والباطل وما قيل من غلط
ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحرفة) أي كالمطاطين والخاوين والذلائل اه معنى قول المتن (كسهما)
له معنى مكي مكي سم وعش (قوله بغير قسم) أي أو سائر طائفة عليهما ما يعرض من غم أو لا
وعلى هذا فينبغي أن يشتركتا في الغرض من وجه يتجه معان فعبارة أكثر كأي ما يدان ما ذوقا ولا يعلمنا غم
وتنفر دشرة لا بد أن فيما ذالم بقول ذلك وتنفر دشرة كالمفاوضة فإذا اشتركا بما لهما ما مان أن اتفقا على
العمل قسم بينهما على عدل أو من وإن تفاوتوا في قسم بحسب ما كان لغيره أو وقف الأمر على الصلح اه عش
قول المتن (مع اتفاق الصفة) أي كخروج وتجارة واختلافها أي كالمطاطين وتجارة اه معنى (قوله وهي باطله)
صرح بذلك علم من كلام المصنف الأئمة طوئمة لا تحيل اه عش (قوله لهما من الفقر والر) عبارة
المغني لعلم المال فلهما من الفقر وإذا بدى أن صاحبه يكسب أم لا وإن كل واحد منهما ميز بيده
ومناعه فيقتضى غرضه كالمواشاة كالمواشاة وهي متعة يكون الدر والنسل بينهما وقاسما على
الاستيلاء والاحتطاب اه (قوله من تفاوضا) أي ما خذوا خذ ع (قوله من قوم فوضي) أي من قومه هؤلاء
قوم فوضي اه عش (قوله فوضي) بفتح الفاء اه معنى (قوله مستون) أي من قومه فوضي) أي من قومه هؤلاء
مستون فوضي اه عش (قوله فوضي) بكسر الراء اه معنى (قوله وهي باطله) فعبارة دم اه عش قول
المتن (ليتنازع كل منهما على الحق) أي لنفسه من ثمن وكل أحدهما لا يخفى أن يشترى في القيمة لهما ما يتاوعده
المشتري ذلك سار شي بذكر العين المشارة اه رشدي ومغني (قوله وان يكون) بالنسبة على ما يتاوعده
اه عش من غير (قوله وان يتنازع) بفتح الخ عطف على يشترى اه عش (قوله وان يتنازع) قد يقال هلا كان هذا
سجعة أي فسحق الحق قبل عه ولو فاسد لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا وان نصف الرجح كقولك رد
صدي لك كذا الآن يصور هذا بان قولنا اشترى كذا على أنك تبسبه هذا والرجح بيننا فليتاامل سم على ع
وقد يقال ما ذكره الشارح لا ياتي ما ذكره المحشي سم من أنه سجعة لأن المستفاد من كلام الشارح في
هذه أن المشتري ملك الوجهه ويحملك من نفسه ولم يتعرض فيها ليعمل العامل فعمله على ما ذكره
المحشي من أنه سجعة وعليه العامل الحق قبل اه عش (قوله أو يشترى) بفتح الخ عطف على قوله يتنازع وجهه
الخ (قوله أو يشترى) أي كل من التصا واللائحة النوع الثالث أي شركة الوجود (قوله فكل من اشترى شيئا
الخ) أي في التصا والاول والثاني اه معنى (قوله والثالث) أي التصا والثالث وهو قوله أو يشترى وجهه
الخ اه عش (قوله فراض فاضد) قال في شرح العباب وجبت يستحق الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو
نظر (قوله هي بالمعنى القوي أنواع) بفتح قد يقال ما لا مانع من أن المراد انهما بالمعنى الشرعي بناء على أن
المعنى الشرعي يشمل الجميع والباطل وما قيل من غلط ولا (قوله المصنف كسهما) له معنى مكي مكي سم
(قوله وأن يتنازع وجهه فوضي) بفتح الخ عطف على قوله يشترى اه عش (قوله فراض فاضد) قد يقال هلا كان هذا سجعة ولو فاسد
لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا وان نصف الرجح كقولك رد صدي لك كذا الآن يصور هذا بان يقول
اشترى كذا على أنك تبسبه هذا والرجح بيننا فليتاامل (قوله والثالث فاضد) قال في شرح العباب وجبت
يستحق الوجه الذي هو بمنزلة العامل على الذي هو وباللأخر في مقابلة تصرفه في ما بذله على

أي يزرع البركة من مالهما
(هي) بالمعنى القوي
(أنواع) أربعة أحدها
شركة الأبدان كشركة
الحلوان وسائر المحرفة تكون
بينهما كسهما بغير قسم
(مستويا أو متفويا) ناسع
اتفاق الصفة واختلافها
وهي باطله لهما من الفقر
والجمل (وشركة المفاوضة)
يقض الواو من تفاوضا
أشديت شرعا فجميعا أو
من قوم فوضي أي مستون
(ليكون بينهما كسهما)
يصدق وأما من غير غلط
(وعليهما ما يعرض من
غم) بغير غرض أو اتفاق
وهي باطله أيضا لا تشبه لهما
على أنواع من الفقر فيقتض
كل فها تين بما كسبه
(وشركة الوجود بان يشترى
الوجهات) فستل الناس
لحسن معاملتهما معهم
(ليتنازع) أي يشترى
بهما على وجه أو حال
ويكون المبتاع (لهما ما ذوقا
بما كان الأصل من الأمان
بينهما) أو أن يتنازع وجهه
فستو فوضي بفتح الخ
والرجح بينهما أو يشترى
وجبلا ما له وما لهما
ليكون المال من هذا والعمل
من هذا من غير تسليم المال
والرجح بينهما والسكل باطل
أفليس بينهما مال مشترك
فكل من اشترى شيئا فهو
له عليه حصة وله وجهه
والثالث فراض

لأنها عاينت كالمعاين بصحتها وشهرتها **أه** **(قوله عليه)** أي الأخير وهو قوله من عنان السماء **(قوله خمسة)**
 غير ما تفتي فلا تصفة وعائدان وما زاد بعضهم رابعاً وهو العمل بدأ المصنف فيها بالصيغة متبوعاً بها
 بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال بشرط **أه** **(قوله وعلى)** استشكل عدل العمل من الأول كما مع أنه
 خارج عن العقد وإن وجد فكون بعده يمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشر الفعل
 كالبيع والشراء والقبض غير كذا هو تصور العمل وقد كرم في العقد في وجبه على من يتبع به العقد **أه**
 عش قول المتن **(فيها)** أي شيء كتالعتان **أه** معنى **(قوله سر)** أي قول المتن هذا في النهاية الأقوية وقولي
 أي كالمقتضى وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب **(قوله المتصرف)** أي لمن يصرف
أه معنى **(قوله الذي الخ)** نعم المتصرف بالبيع الخ **(قوله أو كتابه)** عطف على سر **(قوله بذلك)** أي
 بالأذن الخ **(قوله لئلا)** تمليلاً لزيادة **(قوله أو كتابه الخ)** وعدم جعله المتن شاملاً **(قوله أنفاً)** أي
 شرح قول المصنف الضمان فصل: شرط في الضمان والكفالة فظاهر بالضم **أه** سم زاد عش
 مانعه لكن قوله لا يتصور ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكفالة لا يكون حقيقة فوقف بنافه قوله ثم
 لأنها أي الكفالة ليست دالة أي دالة ظاهرة انتهى فان التبادر من قوة أي دالة ظاهرة أي أنها دالة
 خفية فكون حقيقة وقد يقال مرادهم أن دالة لها حث كانت خفية بخلاف فعل ما هنا على ما هنا وفيه
 أن كلام الشارح هنا ليس في كون كفاية الشركة قسمين أو ما كلاً من في قول كلام المصنف له لو أصله
 أن لا يد بالذلة في حقيقة تهاوى الظاهر فلا يشبهها كلام المصنف فحتاج إلى زيادة أو يشعر بذلك وإن
 لا يدع لمطلق الذلة بخلافه على كل حال كفاية قسم من الشر كتر **(قوله أي الخ)** أي الكفالة **(قوله)**
لأدلة الخ) في أي الذلة تقرر واضح **أه** سم **(قوله فعله)** أي على القول المذكور وهو وضو أصلها **(قوله)**
لوجب) أي قد لا شركة **(قوله وبه)** أي بالأذن الخ **(قوله من ذلك)** أي بالأذن في التصرف **(قوله وكالمقتضى الخ)**
 المتن ما تفتي **(قوله)** في نصيبه فقط في العباب ولو قال أحدهما لا شرط فصار خبر مثلاً تصرف في البيع
 وصاحب من نصيبه فقط حتى يأذن شر يكبو هذه الصورة ابتضاع لا شركة ولا قراض **أه** وما ذكر من
 أنه ليس شركة ولا قراض منقول عن القاضي الطبري والشيخ أبي الوفاء وباق وقوله ابتضاع أي توكيل
 وقوله لا شركة أي أنه ليس فيه مال من الجائز وقوله ولا قراض أي أنه ليس فيه شرط بيان قدر الزم
 بل ولا ذكره بالكفاية ونقل في شرح مختصر ذلك فقال قالوا القسم في مال المأمون أي هذه الصورة
 تضاهي القراض قالوا بل بشرط اضراذه في هذه كالقراض في وجهان أي والقاسم الاشتراط كالموثران
 القراض **أه** فليتل ما قاله الإمام مع ابتضاع التعرض لحصة العاقل من المبرج والوجه أنه حيث أوجد
 خطأ ما لم يشروط وجد اذن في التصرف ولو لا حده حافظاً كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل
 من أحدهما مع اذن صاحب المال لا شركة كان قراضاً بشرطه **أه** سم أقول كلام الشارح النهاية
 ما تفتي كالصريح في قوله والوجه إلى قوله وإن لم يوجد خطأ فلا مال عليه عش من أن صورة اذن
 أحدهما فقط في التصرف لا شركة لا إذا صار بلفظ الشركة قال ويدل ذلك ما نقله سم على منهج
 عن العباب فقوله الشارح مرأوس من أحدهما بخلافه لا كلفاً لفظ شركة **أه** وساقى أنفاً عن
 سم أن المال على الأذن في التصرف وإن لم يوجد مع لفظ اشتراك أو بقوله **(قوله إن لا يتصرف)** أي أحدهما
أه معنى **(قوله بطلت)** أي لشرط الفساد وهو متعين التصرف في ملكه ومع ذلك تصرف الأذن في

وعليه بقوله أو كأنها خمسة
 عائدان وهو مقتضى العمل
 وصيغة (ويشترط فيها لفظ)
 صريح من كل منهما أو من
 أحدهما لا بشرط (يلحق
 الأذن) للمتصرف من كل
 منهما أو أحدهما (في
 التصرف) بالبيع والشراء
 الذي هو التجارة أو كفاية
 تشعر بذلك لشارح آفتانها
 مشعرة لإدالة لا يتصور
 وجهاً فقد يشبهها كذا
 وقولي بالبيع إلى آخره
 أخذته من قولها إلى
 وأصلها لا من لفظ يدل
 على الأذن في التجارة فعله
 لوجها بالأذن في التصرف
 اشترط اقتران لفظه يدل
 على الصورة كصرف
 هذا وهو عوضت في القرينة
 للهيئة العراض ذلك كما
 هو ظاهر وكالمقتضى
 وإشارة إلى أن الشركة متفق
 أن أحدهما فقط تصرف
 المأذون في الكل والأذن
 في نصيبه فقط إن شرطان
 لا يتصرف في نصيبه بطلت

أعم **(قوله لئلا أنفاً)** كله يريد ما ذكر في شرح قول المصنف الضمان فصل بشرط في الضمان
 والكفالة لفظ يشعر بالضم **(قوله لا دالة)** في أي الذلة تقرر واضح **(قوله في نصيبه فقط)** في العباب
 ولو قال أحدهما لا شرط فصار خبر مثلاً تصرف في البيع وصاحب من نصيبه فقط حتى يأذن شر يكبو وهذه
 الصورة ابتضاع شر كتر لا قراض انتهى وما ذكر من أنه ليس شر كتر لا قراض منقول عن القاضي الطبري
 والشيخ أبي الوفاء وباق وقوله ابتضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي أنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصبه جميع وتصرف المأذون له في الشكل صحيح أيضا بصوم الأذن وان بطل خصوص الشر كناه عن قوله
فلو اقتصر على قولهما فيما ذكره في التصور بوقوع هذا القول بعد إرازه إذا انضم إليه الأذن في التصرف
كفي ويبيح ما وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف وينبغي أن لا يكتفى لأنه مقتضى متعلق
بما لهما فلا يكتفى فيما لفظ من أحد الجانبين بل لا بد من وقوعه من الآخر وقوله وفا كما لم يسم على
جاءه ع (قوله) أي كف عن الأذن في التصرف فعل توقيف انتقاء الشر كناه في الكلام فيها على الأذن
في التصرف أو بغير ذلك كما لا يوجد ثم إذا اقتصر على اشتراكه لم ينو بامه الأذن في التصرف فحصل الشر كناه
الأذن فالمراد على الأذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكه فهو دليل قوله الأذن في الحقيقة في
الشركة في العروض الخالة أثبت الشر كناه في ذلك يبيح بعض عرض أحدهما ببعض عرض الآخر
الأذن في التصرف مع انتقاء لفظ الشركة اه سم (قوله) لو نواه أي الأذن في التصرف في البيع والشراء أي
بما شر كناه (قوله) كفي كخرجه السبب نهية وتنفذ (قوله) في المال إلى المتن في المتن قوله نعم إلى لو كان
(قوله) في أي المأذون له في التصرف (قوله) كون الثاني أي لا تكن الغير المتصرف (قوله) أي انظر
كيف يصح عقدا لعمي على العين وهو المال الخاطو ويحجب بأنه عقد وكيل وقوله حائر كما يأتي ونفسه ذلك
مقتضى عرضه على جاءه ع (قوله) وقضية كلامهم الخ أي حيث لم يشترطوا في الشر كناه قوله ما كما
اه عن وفيه نظر لأن الشر كناه في الحقيقة هو المولى إلى المال لا إلى مكانه الأول أن يقول حيث أطلقوا جاز
تصرف المولى في مال المحبوس وبالصحة ولم يقيدها بالنسبة (قوله) اشتراكه (قوله) من إناقة لصدور الفاعل
والفعل بعذوف اه سدر (قوله) بان في الخ أي في عقدا الشركة في مال المحبوس وكذا خبره في الأذن
(قوله) ملط قبل العقد أي لما بقي من اشتراطه (قوله) قد ورت أي خلط (قوله) عليهم أي بالشر كناه (قوله)
شرط الشريك أي في شر كناه المحبوس عليه (قوله) أم لا يجوز الخ فلو ظنه أمينا وعقد لكان بخلافه بين
بطلان الشركة وهل ضمن المولى تسليم الماله أم لا في نظر والآخر لا دلالت عليه بعدم الضعف عنه
قبل تسليم الماله اه عن (قوله) مام أي في الخ قبل قوله به سمع اه كدرى (قوله) أن سلم مال
الولي عنه أي أو كان مال المولى أخفى شبهة فلا دلالة من ماله أنه مشبه بغير ماله فبما ظهر اه سدر
وفي النهاية يتوالى الغنى ويكره مشركه الكافر ومن لا يصح زمن الشبهة اه قال ع (قوله) م ومن
قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر المبرج ولا ذكر مال كونه تفضل في شره متخلف ذلك فقال قال
المتمولى قال لا مام أنها أي هذه الصور وتضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض
فصو جهان أي والقبض الاشتراط كما هو شأن القراض انتهى فليست أماله الإمام مع انتقاء التعرض
لحصة العام من الرجوع إليه أنه حيث وجد خلطه ما لم يشترطه وجاز في التصرف فجاءه ع (قوله) لا بد من
كان شر كناه لم يوجد من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال لا آخر كان قراضا بشرط
(قوله) فلو اقتصر على قولهما فمشارا إلى التصور بوقوع هذا القول منهما وإله إذا انضم إليه الأذن في
التصرف كفي ويبيح ما وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف وينبغي أن لا يكتفى لأنه مقتضى
متعلق بما لهما فلا يكتفى فيه لفظ من أحد الجانبين بل لا بد من وقوعه من الآخر وقوله وفا كما لم يسم على
(قوله) لم يكتف عن الأذن في التصرف فعل توقيف انتقاء الشر كناه في الكلام فيها على الأذن في التصرف أو
نفس ذلك كما لا يوجد ثم إذا اقتصر على اشتراكه لم ينو بامه الأذن في التصرف فحصل الشر كناه في
تثبت لها الأحكام إلا تمتعا فاد وحده ذلك الأذن في التصرف فحصل الشر كناه في الكلام فيها على الأذن في التصرف أو
الأذن فالمراد على الأذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكه فهو دليل قوله الأذن في الحقيقة في الشركة
في العروض الخالة أثبت الشر كناه في ذلك يبيح بعض عرض أحدهما ببعض عرض الآخر
التصرف مع انتقاء لفظ الشركة (قوله) أي انظر كيف يصح عقدا لعمي على العين وهو المال الخاطو

(فلو اقتصر على) قولهما
(اشتراكه) كما لم يكتف عن الأذن
في التصرف (في الإصح)
لا حمله لا انحصار عن
وقوع الشر كناه ومن ثم
لو نواه كفي (و) يشترط
(فهما) أي الشر كناه
نصرا (أهلية التوكيل
والتوكيل في المال لا كلا
منهما وكيل عن منجبه
ومسوك له أما إذا تصرف
أحدهما بغيره فيه أهلية
التوكيل في الآخر أهلية
التوكيل لبعض كون الثاني
أي دون الأول وقضية
كلامهم جواز مشركه كقول
في مال محبوس وهو قوله
إن الزمة بان فيمنع لطلقات
العقد لا بد من جاز قبل
قد ورت وتضاهي بجان
القراض أن لا يمسطة
توقف تصرفه في طلبها
واشترطه بغير المسطة
منع عن قال الأذن بشرط
الشريك أن يكون أمينا
يجوز إباحة مال الغير منه
قال غير وهو نص لغيره
تصرف هذا إذا تصرف
الولي وحده اه ثم قياس
مما إن لا تكون شبهة
أي إن لم يملأ في غيرها

لا يصح ربح الشفعة بغير أن يحل ذلك بحيث سلم مال المالك من الشفعة أو كانت فيه أقل والأدلة كراهة
 (قوله ولو كان الخ) عبارة النهائية والغنى ولو شارك الكاتب غيره لم يصح كراهة ان الرفعان كان هو المأذون له
 أو لم يأذنه الخ (قوله أنه سبيله) من التبرع به ولم يصح أن كان هو الآخر لأن ذلك من السدس مطلقاً أهـ أي آذنا
 أو مأذونه عـ (قوله أنه سبيله) أي الشركة المذكورة أهـ عـ (قوله إجماعاً) أي القول المنع هذا
 في الغنى الأول فعارضه الثاني وقوله وعلى الأول إلى المتن (قوله في النقد) أي الخالص منها بقومته حتى قال
 الرشدي قوله مر في النقد الخالص وهم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد غيره كالخطة انتهى
 أهـ عبارة الغنى قسم في كثير النعمان المثلث كالبر والسعي والحيد فغنى الظاهر ومن المثلث تبر الدراهم
 والثاني فتمم الشركة فمالاً طلقاً لا يكون من منع الشركة فيصير على أنه مقوم كإنه عليه في
 أصل الر وضو سوى بينه وبين المال والسبايل في ذلك أهـ وعبارة عـ قوله في الغشوش وكأنه غشوش
 في الخلاف صائر المثلث والم يربيه الشرح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يخص بالنقد
 أهـ (قوله الرابع) أي على بلد التصرف ولو أطلق الاذن استحل أن الرعي يملك العقد لان الأصل أهـ عـ (قوله
 لأنه بائناً طالعاً) عليه لفتن أهـ وشدي أقوله ولو الشارح كانها بغير الغنى كالتقدم صريح في أنه عليه لصحة
 في الغشوش (قوله وتضع) أي زول (قوله وبنيه) أي من المثلث (قوله فيه) أي التبر (قوله له) أي كلام
 الشارح (قوله أيضاً) أي عده (عبارة النهائية) لغنى لغنى الخلف في القوميات لان أعين من أهـ (قوله
 كالقراض) قضيت أن القراض على الغشوش غير صحيح أهـ عـ (قوله بأن القرض من القراض
 الربح) مقود ومن الشركة كليس القرض منها الربح فانظر مع قوله أول الكتاب وهذا حيث قسمه ابتغاه
 الربح بلا عرض الخ أهـ سم (قوله إذا التقط الخ) عبارة النهائية إن قيل بان النقل لا يكون غير مصر وبما هو
 أحد المصطلحين أهـ أي النقطة أحدهما أهـ اسم لنقطة طعنا وحوا عليه في باب الزكوة الثاني أنه اسم
 للدراهم والثاني الرابض ويؤجر وأعينه هنا في القراض عـ (قوله قبل العقد) أي ما وقع أي الخلف
 مقارن لنقل من شفعته إلى يادي بالبرس أنه كالبدية فلا يكفي وفيه وقف بقوله بنى الخافه بالبدية في كفي
 لان العقد انحاطاً لعدم التبر وهو كلف أهـ عـ أقول قد يقيد كتابة القمارن عبارة لغنى فان وقع
 بعده في المجلس لم يفعلى الاسم أو بعده فارتفع لم يكف فيه إلا اشتراط حال العقد بعد العقد بذلك أهـ
 (قوله وأن لم تتساوا) قال في الروض فلو غلطاً فغيراً بما يقضي تخميناً فالشركة ثلاث أهـ سم
 عبارة النهاية قضية كلام المصنف أنه لا يشترط تساوي المثلث في القيمة هو كذلك زاد الغنى فلو غلطاً
 فغيراً مقوماً بما لا يتغير مقوم تخميناً في قطع النظر في المشتري عن تساوي

ولو كان للكاتب هو
 التصرف فغشوش اقتضاه
 لتبرعه بالعمل (وتضع)
 الشركة (في كل مثل) إجماعاً
 في النقد وصل إلى الأصح
 في الغشوش الرابع لأنه
 باختلافه يرتفع بغيره كالنقد
 ومنه التبر كما يصح في
 القصد وتضع الشرح
 من اعتدائهم بالتجوز فيه
 يبقى حمله على نوع من
 ينضبط (دون المقوم)
 بكسر الواو لتبراً أعينه
 وإن اتفقت فيها وجبت
 تعذو الشركة لان بعضها
 قد ينفذ فيذهب على
 صاحب موجه (وقيل
 تقتض بالنقد المضروب)
 انحصار كالقراض وعلى
 الأول يفرق بان الغرض
 من القراض الربح فاختصر
 فيما يصح غالباً في كل محل
 وهو الخالص لا يبر ولا
 كذلك الشركة والمضروب
 صفة كالشفعة إذا انقلدا
 يكون الاكاذ على ما
 في الزكوة ويشترط غلط
 المالكين قبل العقد بحيث
 لا يفسران وإن لم تتساو
 أو أوهما في الشفعة لتعذر
 اثبات الشر كتم التبر

وعجب بأنه عسء فوكيل وقوله جاز كما بان وقضية ذلك صحة قرائنه هو (قوله إجماعاً في النقد الخ) بقى
 غير النقد وغير الغشوش من المثلث وقوله في الغشوش الرابع كذا صح في الروض وهذا يناقض ان الغشوش
 مثل طعنا وإن لم يكن الوجها كما اقتضاه قول الروض وفي باب القصد أما الدراهم والثاني غير المشوشة فقال
 المتولى ان حوزاً له المعاملة ثم انقلبت ولا تختمومتا انتهى (قوله وبنيه التبر) عبارة الروض تجوز الشركة في
 النقد وقطعاً ولا تجوز في المتقومات قطعاً في المثلث قولان أشهرهما الجواز وأما ادبالتنقيد من الدراهم
 والثاني المضروبية التبر والمحل والسبايل فلو غلطاً فغيراً من الشركة كقوله تجوز أن يبر على أن التبر على
 أم لا فإن جملته مقوماً غير الشر كالأفضل في الحب لا في المشتري ثم قالوا ما قوله أي الرافى طلقاً ومنع
 الشركة في التبر الخ فجهل صاحب التهمة حكر في العقد الشر كعلى التبر والنقد وجهين كالثلثي أهـ
 (قوله فوافق الشرح الخ) في شرح مر وقوله الشرح ولا تجوز في التبر وقوله وحمل التهمة قرعه على
 الرجوع القاتل باخصاصها بالنقد للضرر وبغيره يمكن حمله على نوع من غير منضبط انتهى (قوله بان
 القرض من القراض الربح) مقوم من الشركة ليس القرض منها الربح فانظر مع قوله أول الباب وهذا
 حيث خصه بالبيع الخ (قوله وأن لم تتساوا) قال في الروض فلو غلطاً فغيراً

(ولا يكتفى بالخط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كعاج وبكسر) (٢٨٧) وأيضاً وغيره كبراً يضرباً بحر لامكان

السمير وان عسر ولو كان

لكل علامة غير معتدلة كلكة

درون بقية الناس فوجهان

أوجهه ما عدا صفة العفة

(هذا) الذكور ومن انفراد

خطاهما (اذن) لجانين

وعقدان ملك مشترك كما

ينسب لهما جهة الشيوع

وهو مشي اذ الكلام فيه

وأنما فيه فصيل حكمه من

قوله والحيلة التي ذكره وصح

التعديها وتكون تلك

الحيلة لاتعدا الشر كقيل

عرض لصلته بينهما

(تنبه) فليس نسب مشتركاً

بل كما يجوز لان الاشتراك

يتقدم الملك وأنما قوله

(أراد) وشراء وغيرهما

وأذن كل لا تحرف العبارة

فيه أرفأنا أحدهما فقط

تظهر دمار (نفس الشركة)

لحصول المعنى المقصود بالخط

(والحيلة في الشر كقيل)

المقومين (العرض)

لهما طرفيهما وانما مثلاً

أو (ان يسع) مثلاً كل

واحد بعض عرض بعض

عرض الآخر تجانساً

وتساوي البضآن وجلا

فبينهما أم لا قال الامام

والبنوي والرافعي وهذا

أبلغ في الاشتراك من خطا

الملك لان ما من جزء منهما

الا وهو مشترك بينهما

وهناك وان وجد بالخط

قال كل واحد متميز عن

مال الآخر اه وفيه نظر

وان يخبر به مشتاق شرع

بالسوية حتى ولو تلبصه

الآخر في القبول الا ليس هذا التعدي مثلاً فان التعدي وان كان مشتركاً بنفسه اه قال عرض قوله مد وهو

كذلك أي يكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة فله الرافعي من المراقبين سم على منجم أي

فلو اشتغافا القيمة وقف الامرالى اصطلاح اه قول المتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التزم مع قول المتن (مع

اختلاف جنس) أي يحصل معه التبرك كما أشار إليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خطا أحداً لجنسها بآخر

بحسب ما يحصل معه تغير فانه يكتفى بكتلة زيت شريح اه عرض عبارة السدع وقوله لامكان التميز يؤخذ

من الملة اه حيث تعدد التميز بغير اختلاف الجنس كمنه من من أروعه اه وبقيده اه يضاق قوله المعنى

ولا يكتفى بالخط مع امكان التميز لغير اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه قوله (أوجهه ما عدا صفة العفة)

ومثله عكسه بالاول اه عرض أي بان تعذر عامة الناس دون المعادين (قوله بينهما) التي للتنبيه في النهاية

(قوله وهو مشي اذ الكلام الخ) بوضع ذلك أن المفهوم من قوله هذا الخ تقصيص سابق وانما يظهر

التقصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً ومن ثم قال الشارح الخ مما تعم التسمية اه (قوله

غيره) أي غير المثل (قوله) ومع التميم) أي تعميم قوله مشتركاً للمثل والمقوم جرى عليه المعنى فقال فان

خطا اشتراكاً كما يصح فيه التبركة أولاً كالعرض كجواهرها وأخلاق المصنف (قوله صله بينهما) أي

بعضها مع سدها ولهما البعض الآخر يعني لا تحرف (قوله لان الاشتراك الخ) قد عمن اقتضاه ذلك العجز

والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وأنما هي من نطفة فلست تامل

وكان ينبغي على زعمه أن يدخل المعزولة اضماعاً على النسب لا يتوقف على التقدم كما في المعزول المطلق سم

وسدع أي ولا يجعل من شرط في المعزولة تقدمه على تعلق عامله كائن هشام جعل السموات في خلق الله

السموات مفعول اصطلاحاً (قوله نظير دمار) أي في شرحه ويشترط فيه ألفاظ الخ قول المتن (والحيلة الخ) وكان

الاول أن يقول ومن الحيلة لان من شأنه أن يسع كل واحد - فبينهما بعض عرض لصلته ببعض في القيمة يتقاسم

وأن يقول في باقي العروض أوفى القول بان الاشتراك في القيمة مع اشتراك في الخط مع أنهما العروض اذ

العرض ما عدا النقود وأن يقول بأنه فانه يجب تأخير الأذن عن السمع ليقع الأذن به بدلاً من النقود على

التصرف وان يحذف اللفظة كل واحد مراداً كقيل بعض المتأخرين كل واحد على البديل اه معنى (قوله بينهما

أن رتاه الخ) قد يقال لا مدخل للعرض في الأرض وقضية التعبير بالحيلة أن يكون مدخل في الشر كقول المتن

(أن يسع كل واحد بعض عرضه الخ) وحديثه فبذلك كان بالسوية أن يسع نصف نصفان يسع ثلث ثلثين

أو ربع ثلاثة أو باع لأجل تفاوتهما في القيمة فكل واحد هذه النسبة انا اه معنى (قوله تجانساً) أي قوله

قال الامام في النهاية والى قوله التمسى القوله والبنوي والرافعي (قوله تجانساً) أي سواء أحتاجن

العرضان ام اختلافهما في معنى (قوله وعلى قيمتهما أم لا) ينبغي أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أحدهما

بأخر في شرح قوله والأصح أنه لا يشترط الخ كذا أفاده الحنفى وهو يجعل تامل اه سددع ويؤيد ما أشار

إليه من عدم الاشتراط ما قد تناع من عرض من أهم ما لو اختلاف في القيمة مع الامرالى اصطلاح (قوله قال

الامام الخ) عبارة فالتنبي وهذا كقيل الامام أبلغ الخ (قوله وهذا) أي نحو (قوله لان الخ) عبارة المعنى

(لانه) بالخط بغير التماثل (قوله بينهما) أي المالكين قوله وهناك وان وجد بالخط الخ الظاهر أن دراهم

أن الاول لا يتميز في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء مشتركاً به فانه مشتركاً فلا بد من تامل به

الشارح اه سددع وهو وجه (قوله فالعرض به فيه) أي في الخط مع عدم التميز (قوله بالسوية) أي

بما يقتضيه تخمين فالشر كالثالث (قوله وهو مشي اذ الكلام في الخ) بوضع ذلك أن المفهوم من قوله

هذا الخ تقصيص سابق وانما يظهر التقصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح الخ

بما يصح التبركة فيه (قوله لان الاشتراك الخ) قد عمن اقتضاه ذلك العجز والحق أن السموات في خلق الله

السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وأنما هي من نطفة فلست تامل وكن ينبغي على زعمه أن يزيد

على المعزول بما في المطلق النسب لا يتوقف على التقدم كما في المعزول المطلق (قوله وعلى قيمتهما أم لا) ينبغي

الروض لانه أن يخط مع التجميع فهذا لا يشترط ما لا أومع عدم التميز فالعرض به فبينهما ملكاً بالسوية حتى ولو تلبصه

تلفها جميعا وقد تعجب الفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكنه الكل مشاعا لا كذلك الخلط لتوقف المالك على
عدم التميز ولا ينافي المالك ما يأتي آخر (٢٨٨) الاعيان في الآكل طعاما اشتراهم بدين التخصيص بين القليل والكثير لان

ذلك لا يرجع لقول مالك
ولا بعده خلافا لما هو عليه
كلام الاخرى فغيره بل ما
يراد على ما اشتراه أولا
فالقيل ينفذ انه مما يشتره
بغلاف الكثير وادراكه
الكل البدلي لا الشئ في اذ
يكن يبيع أحدهما بعض
عرضه بعض عرض الآخر
الا ان يقال ان لا توفى
هذه يصدق عليه ما ع
بعض عرضه بعض عرض
الآخر لانه يبيع الشئ
فيكون كل حشد على
ظاهرها على كل لا يضمنه
بالنسبة قوله (وإذا نهى في
التصرف) فيه بعد التقاض
وغیره مما شرط في البيع
ومعه ان لم تشرط الشركة
في التبايع والاضداد البيع
ومنها ان يشترط باسماعة
واحد ثم يدفع كل عرضها
بفرضه (ولا يشترط في جهة
الشركة) تساو في عدد
المالكين بعد البيع
قول أصله وليس شرط
الشركة تساو في المالكين
القدر لان مع كونه جمعا
أنشصرته وان كانت عبارة
أصله أو وضع منه اذ التعدد
في فاعل التفاضل الذي هو
شرط فيه أظهر في عبارة
الاصول من في عبارة المتن اذ
المضاف الى متعدد متعار
متعدد بل تثبت الشركة

فيه يظهر ما مر عن المعنى أيضا (قوله لتوقف المالك) أي ملكها الكل مشاعا (قوله على عدم التميز) أي بعد
لكنه أي التميز (قوله هنا) أي في الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أي بانه ان كل القائل من
الخلط مثل عشر حبة لا يثبت وان كل الكثير منه مثل الكف يثبت اه كروى (قوله وأراد بغير
الى قوله وعلى النهاية (قوله الكل البدلي) يتأمل اه يحشى كل وجه ان الكل البدلي في عموم أيضا
فلا يلائم قوله اذ يكفي المخارء يقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حل على البدلي ذكبي
منهما باثبع ومستر كلله الشارح وأصل الشئ في فاعل المرام منه وجوده فحين بل تحقق وصفا بالبيعة في كل
وهي حقيقة مستقلة لا تحذف انما تضع أنه لا فرق بين ارادة العمومين اه سديد اقول في كل من هذين الوجهين
نأمل يظهر وجهه - بالتمام في المثال في غرض يبيع شخص واحد فقط هذا الغرض يشبع كل أحدا
أولا يشبع كل أحد حتى يتعين في الاول البدلي وفي الثاني الشئ (قوله فتكون كل) أي لفظة كل (على
ظاهرها) أي من الشئ لهما اه ع (قوله على أن كل) أي لفظة كل (قوله لا يضمنه الخ) فيه نظرون كل
ظاهرا بغيرهم وقياس ما سبق في شركته لئلا لا يكتفي باذن أحدهما أي كلاهما وصحيح المعنى هنا فان
قبل الحامل على ما له قولنا انصف الا في بسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا واسع
لما تقدم في المثال أيضا مع أن الشارح بين الاكتفاء باذن أحدهما فيه وجه داخل في معنى المتن لظهور
سم على ع وقد يقال يكفي في أن كلا لا يضمنه موافقة الظاهر والقائلين أن كل من الشريكين باذن
لصاحبه يكون ذلك هو الغالب لا ينافي في الاكتفاء باذن أحدهما اه ع (قوله بعد التقاض) متعلق
بإذن شئ هو الى قوله ومنها في المعنى (قوله هو) أي على هذا الطريق الثاني وهو أن يبيع كل واحد الخ
(قوله ان لم يشرط الشركة) أي المقتضى لصفته التصرف التي هي مقبولة الباب كما هو ظاهر اه رشدي
عبارة سم وأقرها ع (قوله الشركة) لعل المراجع الى التصرف والا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها
أي من طرق الخلية (قوله أظهر في عبارة الاصول) بقصد صحتها المتن وجهه جعل قدر على معنى قدرى
بالتثنية سم وسديد ع (قوله اذا انضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والفقير رؤسوى
قدرى المالكين اه كروى (قوله اذا انضاف الى متعدد الخ) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجل غلام واحد
اه سم وقد يجب عن الشارح بان الظاهر أن مراده بشرق المقام ما يقبل التعدد ولم يعمه ما منع من ارادته
كالقدر بخلاف ما ظاهره مانع منه كالفلام حيث لو حط فيه الوحدة المنافية لا تعدد من ثم أو اريد به الماهية المطلقة
فلا محذور في التزام التعدد فيه عند اضافته الى متعدد فتأمل اه سديد (قوله بل تثبت الخ) عطف على قول
المصنف ولا يشترط الخو بل انتقاله لا بطلان (قوله أي النسبة) أي أي بقدر كل من المالكين أهو النصفان
غير نهاية وتنفذ (قوله في الخلط) أسقطه النهاية والمعنى واحد وجمدة كره أنه هو الذي يقبل الجمع لاجل
(قوله اذا أمكن) الى المتن اذ النهاية والمعنى قبله هو اشتبهوا باحدا يكف الشركة كذا في روضتان
كل منهما يبيع عن الآخر اه قال ع (قوله هو لم يكف الخ) الاستنباط لصحة الشركة عن الاختلاف

ان شرط إمكان العلم بذلك أيضا مما يأتي في شرح قوله والاصح ألا يشترط العلم الخ (قوله البدلي)
يتأمل (قوله لا يضمنه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارة بغيرهم وقياس ما سبق في شركة المالكين لاكتفاء باذن
أحدهما فان قيل الحامل على ما له قولنا انصف الا في بسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر
قلت هذا لا يوجب لما تقدم في المثال أيضا مع أن الشارح بين الاكتفاء باذن أحدهما فيه وجه داخل في معنى
المتن لظهور (قوله ان لم يشرط الشركة) لعل المراجع الى التصرف والا فلا وجه للفساد اه (قوله أظهر الخ)
بقصد صحتها المتن وجهه جعل قدر على معنى قدرى بالتثنية (قوله اذا انضاف الى متعدد) فيه تأمل وما

مع تفاوتهما على استنباطه اذ لا يجوز حشد ما يأتي ان الى محو الحصر ان على قدر المالكين والاصح ان لا يشترط العلم
قدرهما أي النسبة في الخلط ككونه مناصفة عند العقد اذا أمكن مع تعدد بغير مراعاة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يعدوهما
ولو جعل القدر وعلى النسبة

فان أراد صحة الشركة فليس أحدهما بعض ثوبه ولا شيء من بعض ثوبه وبغض ذلك مع الجهل القصور؛ كما
 في اختلاط جامد البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباع يبيع الكاف (قوله بان وضع كل واحد منهما بكفة)
 عبارة لنهاية ما يغني بان وضع أحدهما للبراهم في كفة الميزان ووضع الآخر يارأها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وقصحه بختار اه عش (قوله حتى تساوي) أي أو يتخالف اختلافا معلوم النسبة
 (قوله مع جزأ) ظاهر أنه لا فرق في الله اهدم بين أن تكون من العليسة أو من المقاصص حيث عرفت
 قسمتها ووجه بان الشركة ليس وضعها على أن ودمثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المطلوب
 ما يحسن له من عرض عند اعادة الاتصال يحصل قسمة المالين بما يتراضان عليه. وهذا بخلاف العرض
 فان منبأه على رد المثل الصوري وهو منعزله عدم انضباط القصد فالتقاس في عدم الصفة اه عش
 (قوله اذا أذن) المقوله وقياس ما يأتي في انتهايه الاقوله واكتفى الى المتن (قوله بها) أي بالقطعة (قوله
 من منع الخ) بياننا (قوله اذهي) أي القطعة (قوله لانه) أي تصرف الشريك (قوله فلا يبيع ضمن
 المثل الخ) أي بفرضه لا لا تزكيات (قوله وغير واجب) أي بزيادة (قوله ولا انفسخ) أي بنفسه اه
 عش قول المتن (ولا يغير نقد البلد) أي لا يجوز أي البيع بالعرض ولا بغير نقد البلد مدر اه سم
 على حج ظاهر موافق راجع كل منهما اه عش أي سأل في خلافه (قوله هذا) أي عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الاشارة في قوله لا يغير ذلك (قوله وقياس ما بان الخ) بين في شرح الروض في باب
 القراض أنه يجوز للشرى بثلث البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا اجاز في باب الوكالة عن الأذن وغيره أنه
 يجوز للشرى بثلث التحويل شراء المبيع اه سم عبارة لنهاية ولا يناقيه أي قول المتن ولا بغير نقد البلد أنه يجوز
 للعامل أي في القراض البيع بغير بيع من المقصود من البايين مقدّم هو الرجع لان العمل في الشركة كغير
 مقابل بعض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تصرف بخلاف العمل ثم في مقابل
 بالرجع فلا يمنع من التصرف بغير النقد في شقناطه طرق الرجع الذي في مقابلته وفيمن الضرر والشفقة
 ما لا يخفى على أن المراد بكون الشرى مثلا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بغير نقد البلد الآن ورجع كما
 صرح به ابن أبي عصرون أن قال والوجه الاخذ بالاطلاق هنا أي في العرض فلا يبيع بعرض وان
 راجع اه قال عش قوله مدر والوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منعه وجعل منع نقد غير البلد
 اذا لم يرجع في البلد والاذا رآته وهو يخالف لقتضيه ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وان
 راجع أي أما نقد غير البلد فيبيع به ان راجع فيه سم فيما تقدم اه وكتب عليه أيضا الرشدي
 مانصه سكت مدر عن نقد غير البلد اراخ لكن حكما بالاطلاقهم يقتضي المنع في مطلقا اه وفي الجعري

بان وضع كل واحد منهما بكفة
 حتى تساوي
 ويتسلسل كل واحد منهما
 على التصرف
 اذا أذن كل
 الآخر (بلا ضرر)
 أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد القطعة مثلا فالأصل
 هو عدم تغيير أصله
 بان
 منع شرعا فوقع رد عهده
 هي التصرف فيما يبرج
 عاجله ونعم واكتفى هنا
 بالصفة لأنه كالتصرف
 الوكيل في جميع ما يأتي فيه
 (فلا يبيع ضمن المثل ورجع
 وان ثبت بل لو ظهر في زمن
 اختياره لم يفسخ ولا
 انفسخ ولا يبيع بنسبة)
 لغدر (ولا بغير نقد البلد)
 كلاكيل هذا ما جزمناه هنا
 وقياس ما يأتي في عمل
 القراض

تقول في غلام الرجل ان غلام واحد (قوله حتى تساوي مع جزأ) قال في الروض فلو خلطت بغيره بمائة
 بغير محسنة فالشركة ثلاث وان كان لهذا ثانيا أي كثرته وهذا راجع أي كذا غشاقه بابا في ان يقوم
 نقدا بالرد وعرف التساوي والتفاضل انتهى ولا يتخالف ذلك ما في البيع فيما كان لكل من اثنين عند
 فباعها بائنا واحدا فانه لا يصح الجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما الجهل بحصة من المبيع لان الغالب قيم النقود لا تضابط وعدم التغير في الجهل وأيضا فالمعوم
 والقوم به هنا معقدان في النقدي واثم الاختلاف بغيره تعامل أهل البلد باحدهما دون الآخر فادوا الامر هنا
 على الغالب وهو لا يختلف نقبه الجهل أيضا فاشترى هذا كرمه بغيره فمئة العبدن السابقة لان
 الغالب في جهنهما الاختلاف ولا غالب ثم تغاير القيمة للمعوم جنسا وصفة فزادها الفدر والجهل وبزيد
 مائة زاده الأعلى به خفيثا ذلك هب الرمي رجما فله تعالى ان يضمن ان صورته المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء اذا الغالب مع نفسه النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذا القيمة فلا تسكت تضبط
 قول المصنف لا بغير نقد البلد) أي لا يجوز بالعرض ولا بغير نقد البلد مدر (قوله وقياس ما يأتي في عامل
 القراض) بين في شرح الروض في باب القراض أنه يجوز للشرى بثلث البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

الأذن ملو لا تخر ينه ظاهر على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الأذن من لا بد اذنه فله
 الرجوع على المتصرف بما يخصه اه عش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهر وان ادعى الأذن أنه اذن
 بينه أنه يعرف لنفسه مثل ما مر في المأذون له والرجوع وبذلك ينه فله على ذلك كبريان إعادة
 بذلك وفيه وقف لا سيما إذا اعتقد الرجوع على المأذون فلا رجوع (قوله) وان لم يشترط ذلك أي كون
 الرجوع والخبر على قدر المأذون وكذا الراد بقوله لا يمتنع ذكر (قوله) لا أي الرجوع (قوله) غيرهما
 أي المأذون وكذا انظار الأئمة (قوله) أي المأذون (قوله) لا أي الرجوع (قوله) لا أي المأذون (قوله) لا
 شرط الخ عبارة للقضي بأن شرط التساوي في الرجوع والخبر انما يقع في الغناض - في المأذون أو المتفاضل
 في الرجوع والخبر انما يقع في التساوي في المأذون اه ولا يخفى أن المتفاضل في عبارة وعبارته لا يفسد على
 بابه قول المتن (فسد العقد) عبارة مصرحة بالقصد اذا شرط زيادة أكثر اه سم قال عش
 ومع ذلك أي الفساد المأذون في يد اه قول المتن (في رجوع الخ) وكذا يجب لكل من هذا ذلك عند
 فساد الشركة بغير ما ذكر اه نفس قول المتن (بإرجوعه) ظاهر وان لم يحصل الرجوع وتقدم من سم
 على ج ما مصرح به اه عش (قوله) كالقراض الخ منه مع التشبيه أنه اذا حصل بالقصد وأنه لا جزمه
 أنه لا شيء هنا وهذا ضعيف والمعتد استحقاق الآخرة أي هنا في القرض الفاسد وان لم بالقصد بآدى
 اه يصح عبارة السداد مع قول المتن (بإرجوعه الخ) حيث لم يعلم الفساد وأنه لا جزمه هنا بآدى
 القرض كذا في فتح الجواهر وفي حاشية الزاوى تصح فيه ما على ما يأتي من الرمي في مستلة القرض اه
 (قوله) كل عمل أحدهما عبارة تشرح الرض وكذا الواسع أحدهما باسأل التصرف لا يرجع
 بنصف أحدهما الخ اه سم (قوله) في فاسده أي عند الشركة كتمان الفساد وأنه لا جزمه وقول عش
 فوه في فاسده أي في القرض وفي حقيقة فاسد هو في الأصل أولى لأن الثانية تنقض تشبيه الشيء بنفسه
 اه ويدان المشبه لهما في فاسد الشركة والمشبه به في أحدهما فقط في فاسدها (قوله) ولا يرجع بينهما اهل
 تخصيصه بالعدم كونه على التوهم والظاهر أن ذلك الخبران كذلك بينهما ما يرجع ثم يأتي في سم
 ما مصرح به لا يفسد الرجوع أي والخبر كقصر به عبارة المنهج اه (قوله) في هذا أيضا أي في القادر كالمصعب
 قول المتن (وبالشرط أمانة) (فرع) تلفت الحاشية المشرقة كقصر أحد الشرطيين في ضمانه وعده
 تفاصيل منها أن من دفعها أحدهما لا يرجع على أن يعلقها ويتقدم بها لغرض مقبوضة بالاجرة الفاسدة فلا
 يضمن أي بغير تقصير ولو أقصر على قوله انتقم من فاسدها عارة فيضمن بحيث كان التنازع بين المأذون
 فيعود دفعها: بعه كان قاله أحفظها فلا ضمان تلفت بغير تقريرها وقس على ذلك سم على ج وينبغي
 أن تشمل شرط طلقها عليه ما عدا ما عدا من أن أحد الشرطيين يدفع الحاشية المشرقة كقصر يكتسب
 تضمنه ولا يتعرض العلف أن يؤولا لغيره إذا تلفت تحت يد من هي عنه فلا تضمن لغيره ولا يرجع عليه
 بما علقوا لم ينتفع بالحاشية كأن ماتت صغيرة لاه متبرع بها بالعلفوان قال فقد من الرجوع لأنه كان من حقه
 مراجعة المالكات وتسرة الأفراسد الحاكم ولو كان بينهما ما يوافق سم على قول من فلا ضمان لأن
 هذا تشبيه بالاجرة وإذا باع أحد الشرطيين نصيبه وسلم ذلك لمشتري من غير إذن الشرطيين لم يفسد ضمانه
 والقرار على من تلفت تحت يد اه ابن أبي شريف وقوله معها بأدى أي في العمل بأن قال تسعده المدة للفلاحة
 فان لم يصرح به بالاستعمال واستعمله بغير إذنه ضمنوا من العادة ما تعامله تلك المدة (فرع) وقع السؤال
 في الدرس عما يقع كثيرا في قرى الريف من ضمان دواب البين كالجوامس والبق وما حكمه وما يجب فيه على
 الآخذ والآخر منه والجواب عنه بان الظاهر أن يقال ضمان البين مقبوض فيه بالشرع الفاسد وذات البين

وان لم يشترط ذلك لانه
 ثم تم ما كان على قدرهما
 وانحسر منهما فكان عليهما
 (فان شرطنا لانه) أي
 ما ذكر كل شرط تساوي
 الرجوع والخبر مع تفاضل
 المأذون أو عكسه (فسد
 العقد) لانفاقه بوضع الشركة
 (في رجوع كل منهما على
 الآخر بإرجوعه في ماله)
 أي مال الآخر كالقراض
 اذا فسد وقد يقع التناقص
 نعم ان تساوي المأذون
 فلا شرط الاقل لا أكثر
 علام يرجع بالزائد ان علم
 الفساد وله لاشي في الفاسد
 لانه على غير ما عدا في شي
 لو عمل أحدهما فقط في
 فاسده (وتقتض التصرفان)
 منهما الاذن (والرجوع) بينهما
 في هذا أيضا على قدر
 (المأذون) رجوعا للاصل
 (وبد الشرطيك يد أمانة
 فيقبل قوله في الرد) لنصيب
 الشرطيك إليه

استقر آراءه والافاقية نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارة مصرحة بالقصد اذا شرط زيادة لا أكثر
 (قوله) كل عمل أحدهما عبارة تشرح الرض وكذا الواسع أحدهما باسأل التصرف لا يرجع بنصف
 أحدهما الخ (قوله) والرجوع أي والخبر كقصر به عبارة المنهج

لأنه يبيع هو البس (وأنه يبيع هو البس) كالو كليل (فإن أذاعه) أي التلق (ببب ظاهر) كخرق و جعل (طوب يئنه) أي البس (ثم يبد
أقامها (مدقق في التلقه) أي يبيع كما يذاع في بيعه أسلم المستحق آخر باب لو يذاع يذاع له أن عرف دون عرفاً وأذاعه لأن البس أو
ببب خلق كسر قصص يبيعون عرف هو وعرف مصدق لا يبيع (ولو قال من يذاع المال) من الشر بكن (هو) وقال أن خوشتر (أي
فلا (المكس) أي قال من يذاع المال هو مشترك وقال آخر هو (مدقق صاحب (٢٩٣) البس) يبيع من يذاع إلى الجاني المثلوق يذاعه

ذلك قولهم في مستقر: بصحوا انه يشاكه في الاستعداد الحق قلت: لا ينافيه، ويقر بان المشرك بضموا الشراء بان آتاه بعد الصلوة انما يتشبه
لنفسه العبد، وقرئ الما فكان كجاء للتركيب في الاستعداد لان حجة بتقوى جود داخل في جود نفسه، فاذا قضى غلوه حسنة أو بعضها
فاز به بخلاف نحو الارث على حق بنيت لموت وتدفعت وحسن غير ان يتصور فيه قرب لا توقف فكان يجب ما خلق الله تعالى ان يكون بعينه
فلم يخص فاض شي منه فان قلت يبطل هذا الفرق لانهم دون الكعبة نحو الارث قلت لا يبيط بل يؤيد ان كان بعض القريب لها كان
الاصل فيها الامتناع كما في الارث فمما ذكره فالحق وذهبنا في عدم الاستعداد لانظر الامل امتناع التعدد في ان قلت ينافي

ما ذكر في الشرائع لم يسم
اقتصادا في ذلك بالشرع
معافاة لاحد ما فيها
شكوه الاخرية قلت يرد
بان التوبة هنا لا ينسب
لشرع الذي اقتصاد في
القرار وان شأن القرار
ان لا يدخله تعدد مقتولا
اقتصادا فكان بالارث
اشبه فاعلى حكمه ووقع
لشخصه هنا بشرح الروح
ما يعلم بتأمله مع تأملها
ذكره انما ذكرته اذ
ميدوا واقوف لكالهم
فتأمله ولو انما قصد في
مشة ترك لم يشارك فيما
قبضه ما جاز به وان تعدى
بفساد الدين المستأجر
بغير اذن شر يك
(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء التثنية
والشعر وباء المارة والحفظ
واصلا ما تنويض شخص
لغيره ما يقع عن غيبه
كما يقبل النيابة أي شرعا
اذا التقدر بحيث مالم يسم
بعبارة تسمى فلا دور خلافا
لأنه عموما قبل الاجماع
قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا لا تأكلوا اموالكم
التي هي لكم من الله
وكليل ووكيله صلى الله
عليه وسلم عروبن امة
الضمر في كلام ام حبيبة
و ابا رافع في نكاح سمينة
وعر وتالون في شرامة
بدينار والحلقة مائة اليها
ومن ثم ندب قبولها لانها
قديم بطلان

التي مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله ما ذكره الاخرية) أي شارك أحد المدعى المقرة المدعى
الآخر في التصرف فيه (قوله هنا) أي في المشترك بشو الشراء (قوله ولو أجز) أي المتزني النهاية (قوله لم
يشارك) بيننا المتقول (قوله ما جاز به) أي من الاجرة كالأو بعضا
(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) أي قوله ولقوله تعالى في النهاية الاخرية اذا التقدر بمالس يعادون فهو وقوله خلافا
لنزع (قوله والحفظ) عطف لازم على ما نزع اه عس عبارة الجبري قوله والحفظ فيه مسامحة فان
الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم الا ان يستعمل الحفظ بمعنى
الاستحفاظ أو يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اه وهذا السور والجواب باتيان في قوله والمراعاة
أيضا (قوله واصطلاحا) عبر شرح المنهج أي والمفتي بقوله وشرا أقول قد فرغوا من الحقيقة الاصطلاحية
والشرعية بان ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيق شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية
فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء استكمل قول المنهج أي والمفتي وشرا وان كان متلقى من
كلام الشارع أو شكل قول الشارع هو وجو اصطلاحا يمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة
في باب الالة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرع بغير اعلی واقوف في كلام الفقهاء وان لم يدخلوه فيه من
الشارع انتهى اه عس (قوله تقويض شخص الخ) عبارة عن تقويض شخص ماله فله ما يقبل
النيابة في غير ما يقع في حياته اه (قوله في حياته) يخرج به الایضا (قوله اذا التقدر) حيثما لمالس يعاد
وقد هو موقعه بعد قوله فلا دور لانه تعليل لشرعه على قوة أي شرعا (قوله حسنت) أي حين اذ قد بدو
النائب بشرا (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النائب يتقوى الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اه عس
(قوله الا في) أي في باب القسم اه سم (قوله انه) أي الحسم (قوله وقوله الخ) عطف على قوله قوله تعالى
الخ (الضمر) بفتح الصاد المحجمة وسكون الهمزة نسبة الى الضمير من كبر اه لب اه عس (قوله والحفظ الخ)
يرد القياس لحيث انما ياتى بالكسب والاجماع والسنة والقياس يقتضيان أيضا اه براء اه عس (قوله
ومن ثم ندب قبولها) أي الأصل فيها الندب وقد يحرم ان كان فيها انقضت حرام وتكرار ان كان فيها اعادة
مكر وموجبان ان وقف عليها فمكر ومكر الوكيل كوكيل المضطر بغيره في شرا طعم قد يحجز عن شرا ثم وقد
تصور فيها الایضا أيضا بان لم يكن الموكل حاسبة في الوكالة وسأله الوكيل لا يفرض اه عس (قوله واجبا)
الاخرية فكل من منهما قبض نصيب من الثمن كالواقد بالبيع فلا يشترك الاخرية فاما قبضه وقد يقال
قبض ما قاله في المشترك من لو بد من كتابة ان يشاركه في اتحادهما في الحق كلعو وجه في المسئلة وبجانب
ان الثمن مشترك في كل ملك نصيب منفردا ولو لم يشارك في اتحاد التقوى للشارع كقبضه قبضه اذ لم
يشارك اذ اشتهر بالاشتراك في نصيبه مما شتر كانه على ذلك خلافا فلهذا قد تشكل هذا بالمشترك
بالشرع اذ اشتهر وهو في ذلك فخر لاحد منهما بنفسه فان الاخرية شوا كفيه كالمري في الصلح مع ان
شراء أحدهما يشارك في شرا لآخر وبجانب بان المشترك ثم نفس المدعى وهما في الحق ذلك
بذلك ان تالوا لآخر اه انتهى بخزم الروض بان لكل فرض نصيب مع قصور المسئلة واتحاد الصلقة يتلقى
قوله الشلح وانما يقبل الخ فبما لم يشارك في الشلح اصل هذا الصلح

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النائب يتقوى الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحسنت
في النسخه بقوله أي شرعا لانه اذ يقال النيابة على الوكالة فانما يجب بان النيابة شرعا أي من
الوكالة فلا دور كان التمر بغيره ما تم يمكن أن يجاب الله عن ان يتصور ما يقبل النيابة بشرا بوجه
أنه ليس بعبارة وهو الذي لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليأمل (قوله بانه في الأصح الا في)

واجباها ان لم يردحها بنفسه لتوقف القبول المتدبر عليه وتلقوه فعلى تعاونا على الروايات القوي وفي غير والله في عون العبد ما دام العبد
في عون اخيه واركانهم او يعمروا ويكملون ويكملون ويكملون (شرط الموكلة صفة ٢٩٥) مباشرة موكلة بغض الوار (د) بانه (لكنه

مطلق على قبولها في اه سم (قوله لتوقف القبول المتدبر عليه) انما يظهر هذا الوجه لو لم يندب
القبول لنفسه لالمصلحة الواجب اه سم (قوله وتلقوه تعالى الخ) مطلق قوله ومن ثم الخ فان المعاونة
والعون ظاهران في القبول دون الاعجاب فلا ية وانما انكر وان كان دلائل لنسب القبول فخطا كل مخرج
التم في فكان الاول في تقديم ذلك على قوله واجبا يقول المتن (ما ذكره) وهو التصرف المأذون فيه اه
مغنى (قوله بغض الوار) الى النسب في النهاية والغنى الاقوله او غيره في مال وقوله المتعلق بالصحة بالمباشرة
(قوله كونه ابا) أي وان علا (في نكاح) انظر المحصر في الابحاث ان غير من أو به النكاح كذا في علم
كذلك ولذا استثنى غيره من ذكر اذ لم يمتنع الطرد كإيائه وتوقف مباشرته على الاذن لا ينافي انصافه بجهة
مباشرة بالولاية كقوله في غير الجيرة سم ورسيدى أي بوجان المناسب الى الامام بالوكالة (قوله
أو غيره) مطلق على ابا (قوله ولا يمتنع عليه) ولا يتم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته اه مغنى
(قوله ولا يمتنع) أي لا يجوز وعليه بجهة نهاية ومعنى (قوله بالمباشرة) قد يقال يتعلق بها بغنى عن يتعلق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ويجوز
ويتصل في قولنا انصف على المتعلق فانه انما تصرف بعد ذلك وقوله هي أمانة فيده اه عرش (قوله
وصحتموه كيه الخ) في هذا الجواب انظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا يمانا ما كان على القياس هذا ويمكن دفع
النقص عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بمباشرة من أحكام توكيل الوكيل فغاية الامر
أن ما ذكره من الما التمتنع من قبل العلم والخاص أو المطلق والتسديد لا إشكال في قتالها سم على ع
اه عرش (قوله والتمن الخ) مطلق على الوكيل (قوله هو هنا) أي في المتابع (قوله لغيرها) أي في قول المتن
و يستثنى في النهاية الاقوله ولكن بجواز ذلك وفي الغنى الاقوله أو أطلق وقوله أي أو هذه في أو وكل وقوله
على ما قاله في الرد ذلك (قوله أي وهذا) أطلق ظاهر هذا التصور خارج هذه المارة وأطلق وفيه نظر وجبارة
مر هذه المارة اه سم قول المتن (و يسمع توكيل الولي حق الطفل) شامل لتوكيل من يتسعون عن الطفل
خلافا لما فهم اه سم (قوله والجنون الخ) أي أو المعتوم ومعلوم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

وتسديد أو ولاية) لكونه
أبا في نكاح أو ما أرشده
في مال (ولا يمتنع) ولا يمتنع
صلى والجنون) ولا يمتنع
عليه في شيء ولا يمتنع في نحو
مال لانهم اذا عجزوا عن
تعاين ما وكلا يه فأنهم
أول وخرج عما كان ولاية
المتعلق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فله لا يترك كإيائه
لانه ليس بمالك ولا ولي
وصحة توكله عن نفسه
في بعض الصور أو من سراج
عن القياس فلا يرتقضا
والشأن للمأذون فانه
انما يصرف بالاذن فقط
(تتبعه) هو مسمى في البيع
الصفة لانها مهم لكثرة
تفاضلها واشترائها من
الجانبين وقد في الولاية
الموكلة فيه لانه المقصود
واليقصد سبيله اليه هنا
الموكلة له الاصل في العقد
(ولا) توكيل المارة
لغيرها في النكاح لانها لا
تباشره ولا وصته فأنها
وليها بصحة قاله لان
ذلك ليس بالحققة وكذا
بل يتنفي لاذن (د) لا
توكيل (المهر) بضم الميم
لحلال (في النكاح) ليقصد
له أو لوليت ماله أو لأم
لا وكل لانه لا يباشره أما
اذن كاله سقطه بعد
تخلله أو أطلق فيصير كقول
وكانه ليشترى هذه المارة بعد تخلها أي وهذا مطلق انما يمانا ما كان وكل حلال بغير الموكلة حلالا للزوج (و يسمع توكيل الولي

حق الطفل) أو الجنون أو السفيه كامل

اه معنى (قوله في ترويح الخ) متعلق بتوكيل الولي الأصل (قوله في ترويح أو مود) أي مطلقا مر اه سم
 (قوله ان يجزئ الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى لقارئه ينبغي تخصيص هذا الشرط بالموصي والقيم
 الماشروف باب النكاح مما بيننا عليه هناك سم على ج وعلاوة ثم قوله به فارق كون التوكيل لاو كل الخ
 هذا صريح بان الولي ولو غير مجزئ منه القاضي وكل وان قد شبهه بالشرع يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اه
 فالخاص أن التوكيل من الأب والجد أي القاضي يصح مطلقا ومن الموصي والقيم ان يجزئ أو مود تاتى به المباشرة
 وتتمها التوكيل اه عش (قوله انه لا فرق) أي فيجوز توكيل الوصي والقيم كالأصل مطلقا بغير أو لا لاقت
 بهما المباشرة أم لا (قوله هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصاية أي الوصي لاو كل ولا يصح تركه أي نعم
 يتولى عنه فعله عكس محل ما هنا في ذلك لكن الظاهر كاف في ضيق الإطلاق له معنى أي خلافا للتمية (قوله
 وكذا عن المولى) وكذا انه معناه ما لو فائدة كونه وكلا عن المائل أنه لو بلغ رشد المميز لم يتركه بخلاف ما لو
 كان وكلا عن المولى تمية ومعنى قال عش قوله مرصع معناه أي أما إذا أطلق فينبغي أن يكون وكلا عن
 الولي سم على ج وفي الزيادة أن يكون وكلا عن المولى عليه والأقرب ما سم قوله مرصع المفضل أي ولو
 مع الولي كالحاشي شرح الروض وقوله مرصع من الولي أي وحده اه (قوله وذلك) راسع القول المصنف
 ويصح (قوله توكيل مفسر الخ) المصدر مضاف إلى فاعله لان الكلام في شرط الموكل وأما كون
 الشبه بصحة أن يتوكل نسائي في شروط الوكيل مما عجز به له ما في مسألة الشيخ اه رشدي (قوله
 يستبد) أي يستقل اه عش (قوله الابان في الخ) وسأنا أنه يصح توكيل العبد في القول بغير إذن
 سيد المولى بغير إذن وليه فالتمس بالآخذ هنا بما هو كونه حكمه ما مستفاد من الضابط أمان حيث
 الصفة مطلقا لا فرق اه عش ومرا فتنان الرشدي ما في (قوله من عكس الضابط) أي من مفهومه
 وهو قوله واستمر في النهاية الآخرة وان عجز الوكيل في الانقار (قوله وهو) أي العكس ش اه
 سم (قوله بما يتوقف على الرؤية) كالأجل والاعتدال بالشفقة بماه ومعنى (قوله وان عجز الرشدي الخ)
 صح ما في (قوله لنفسه) الأولى اسقاط اللام (قوله اذا شرط الخ) الأولى بالشرط الخ (قوله ومن ثم) أي
 من أجل أن الشرط صحة المباشرة في الجلة (قوله مرصع) أي ترويح الرشدي (قوله بان الكلام الخ) في نظر بل
 الكلام في أهم من البيع ومن بيع الاعيان الآن يريد بالكلام ما ذكره في الآية لكن هذا لا ينسب وقوله
 وغيرهما مما يتوقف على الرؤية سم على ج اه عش (قوله وفي الشرع الحقيقي) عطف على قوله في
 بيع الاعيان (قوله من) أي الأعيان وكذا غير شرأ (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله
 ملحقة الخ) أي فهي مستثناة أيضا اه عش (قوله لكن بأن الخ) الاستثناء هو قوله وأشار المصنف مسألة
 طلاق الكافر المسئلة فانه يصح طلاقه في الجلة الخ اه عش (قوله في التوكيل) أي في شرطه (قوله
 ما ذكره الرزكي) أي من أنه لا استثناء لأن توكيل الأعيان فيه ذكر داخل في طرأضا بغيره وهو قوله
 وبه يقطع الخ) أي بما ذكره الرزكي (قوله الآية) أي آتفا (قوله بغيره) أي قوله ويستثنى في المعنى

مفهوم الموافقة من قوله في حق الطفل بجمع الولاية على كل كائنه قوله السابق أو ولا به فترك التصريح
 به هنا في الترويح اختصاصا واداء الطفل لانه أضعف والولاية عليه أتوى (قوله في ترويح أو مود) أي
 مطلقا انتهى مر (قوله ان يجزئ الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى فنظمه ينبغي تخصيص هذا
 الترويح بالموصي والقيم لما ترو في باب النكاح مما بيننا عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا انهما
 معا لو فائدة كونه وكلا عن المولى أي لو بلغ رشد المميز لم يتركه بخلاف ما لو كان وكلا عن المولى شرح
 ومر دلهم بقصد الولي نفسه ولا يولى على جسم ما ينصرف فيبقى إلى الولي (قوله وهو أن كل الخ) التفسير
 راسع للعكس ش (قوله المرصع) بان الكلام في بيع الاعيان الخ في مظهر بل الكلام في أهم من
 البيع ومن بيع الاعيان الآن يريد بالكلام ما ذكره في الآية لكن هذا لا ينسب وقوله وغيرهما مما
 يتوقف على الرؤية تم قد قال لأصحاب مسألة البصير المذكورة في الحلق المذكور وان توقف صحة تصرف

قيم في مالان يجزئ أو مود
 تلقى مباشرة لكن في
 جمع متأخر من انه لا فرق
 كما يقتضيه المصنف ما هنا
 عن نفسه وكذا عن المولى
 على ما قاله الماوردي ونظر
 في الرؤية وضيقه السابق
 وذلك لا يثبت بطله نعم لا
 وكل لا يثبت كما يفتي به
 فوكيل سم لا يوافق أو
 ترويح في تصرفه لا
 غيره الابان وفي آخر ما
 سيد ويستثنى من عكس
 الضابط السابق وهو ان كل
 من لا يصح منه المباشرة لا
 يصح منه التوكيل (قوله
 الأعيان في البيع والشرع)
 وغيرهما مما يتوقف على
 الرؤية (فيهم) بان المراد
 على مباشرة المضرورة
 وان عجز الرشدي في استثنائه
 بانه يصح بيع الجلة وهو
 السبل وشرأ لنفسه ما
 الشرط صحة المباشرة في الجلة
 ومن ثم وردت بصير عينا
 لم رواه توكيله في بيعها
 مع عدم حتمه من ذلك رده
 بان الكلام في بيع الاعيان
 وهو لا يصح منه مطلقا وفي
 الشرع الحقيقي في شرأ
 لنفسه ليس كذلك بل هو
 عقد عتقة فصم الاستثناء
 ومسئلة البصير المذكورة
 ملحقة بمسئلة الأعيان لكن
 ياتى في التوكيل عن المصنف
 ما يؤيد ما ذكره الرزكي
 وبه يقطع أكثر الاستثنائات
 الاستثناء وبضم الأعيان في
 الاستثناء من العكس المخرم

في منع مال مجبور ومنع
توكل المأثر غير زوجها

يقربانه على ما قاله المأثر

قبيل وكذا أراد الخ أتما

الامة اذا اذنت سيدها فلا

اعتراض الزوج كاجابة

أولى وقال الأندلسي وجه

عائنه كلام الزوج فيمن

العصاة لم يفوت على الزوج

حقا له والذي يتبعه

معلقا وان كان للزوج

منعها بما يفوت حقها لان

هذا امر خارج عن عرف بين

هذا والايابة بانها حق لازم

تعلق بالعين فعرض حق

الزوج وهو أول ما يملكه ولا

كذلك الا كانه يمنع توكل

كافرعن مسلم في استيفاء

قوسميه وهذه مردودة بان

الوكيل لا يستوفى لنفسه

وبان المصنف انما حل

بمباشرة شرط ما حصة توكله

ولا يلزم من وجود الشرط

وجود الشرط وانما يلزم

من علمه علمه والاول

صحح والثاني ليس في محله

لان الشرط وهو محال للشرط

لم يوطئه اصلا (لا) توكل

(مسي) ويجنون ومنع

عليه فلا يصح لتدبر

بمباشرة ثم لانهم منع

يصح توكل مسي في نحو

تفرقة كانه ميم اعترض

بأن (وذكر المأثر) أو

الخطي (والهرم) فلا يصح

توكلاهما (في النكاح)

ايما وقول السلب صيرهما

فسيما وانه أو الخطي في

رجعة وأخبروا نكاح أو

المصنف استحكام العقد تعلق بالوكيل المأثر بخضه ذلك له عش (قوله) يسع مال مجبور (قوله) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم مجبوره فلا حاجة الى الاستثناء (قوله) ومنع توكل المأثر (قوله)
ومع توكل كافر الخ تعاضل قوله منع توكل فاسق الخ (قوله) كلاجاره (قوله) أي فاسقها (قوله) والذي
يقبضه (قوله) اعتمد هر اه سم (قوله) مطلقا (قوله) أي فوت أو لا حث كانت حرة أو أمتهما مستقل
به أو غيره وأذن لها السيد كافر في توكل الفتن اه عش (قوله) لان هذا (قوله) أي المنع (قوله) والايابة
أي حيث قبل فيها بالاطلاق اذا فوت حق الزوج اه عش (قوله) وهو أول (قوله) أي حق الزوج أو لمن
حق الاجارة فلذا أبطل حق الزوج في حق الاجارة أو لمن حق الزوج فلذا
أبطل اه (قوله) وهذه (قوله) أي مسئلة منع توكل كافرعن مسلم الخ (مردودة) أي من حيث الاستثناء وأما
الحكم أي للنع المذكور فسلم (قوله) بان الوكيل (قوله) أي في هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أي في نفسه
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناؤه اه سم (قوله) ولا يلزم من وجود الشرط الخ (قوله) وهذا ولما ياتي
ما لم يماقمت اه سم أي مدلول الشرط وسيتبين من مرده الخ (قوله) والأول الخ (قوله) هو قوله بان
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبان المصنف الخ اه عش (قوله) ليس في محله الخ (قوله) في جواب بان
الثاني مذكور على التزليق بذلك انه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان
الشرط لم يوجد هنا أصلا سم وسيدع (قوله) لا توكل مسي الخ (قوله) كان الأولي الفرع كأشوا ليسه المغني
بقوله فلا يصح توكل معنى عليه ولا يصح الخ (قوله) لا توكل مسي الخ (قوله) ظاهر بطلان توكله ولو على وجه أن
باني بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي وقت ما يفهمه ويقارن توكل الحر لم يعد بعد تعلقه بوجود
أهله الحر غاية الأمر أنه قام به إلا تمامه فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لاني
بالتصرف بعد بلوغه أخذ من مسئلة الحر وكذا يقال في توكل الصبي لاني بالتصرف بعد بلوغه قد قاله
البعض المذكور ما قاله في الصبي فليست اه سم عبارة عش (قوله) قال الخطيب الشرطي يجوز توكل
الصبي والصبي تصرفه بعد بلوغه الصبي ووجد الصبي كوكيل الحر لم يعد بعد بلوغه وفي نظر والوجه
وفاقا لم عدم صحة لان الحر فيه الأهلية لأنه حر في ذاته بخلاف أهلية أهله لما في الوصية
ما يفهم عدم الصحة سم على منسج ومثله على ج اه (قوله) ومعنى عليه (قوله) إلى التي في النهاية والمغني
(قوله) ومعنى عليه (قوله) أي ما تم ومعتونه به وبقي قال عش قوله ويعتونه عطف الخاص على العام لان
العتوة من الجنون اه (قوله) ثم يصح توكل مسي الخ (قوله) عبارة المغني ومحل عدم صحة توكل الصبي فيها
لا تصح بمباشرة فهو توكل الصبي المعرف بطلوعه في ذبح أخصيه وتفرقة كلة اه (قوله) وما
باني (قوله) في قول المنكح الصبي الخ (قوله) أو الخ (قوله) في قول المنكح والاصح في النهاية وكذا في المغني الأقوله
والصحيح قول المنكح (والهرم في النكاح) أي لجة في حرامه اه سم (قوله) والمأثر الخ (قوله) عطف على
مدخول كذا (قوله) وان عتبت الخ (قوله) أي ليعطى في حرامه (قوله) وان عتبت الخ (قوله) في حق غيره لا في

ولما عت (قوله) والذي يقبضه (قوله) اعتمد هر (قوله) مردودة بان الوكيل (قوله) أي في هذه الصورة
قوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثناؤه (قوله) ولا يلزم من وجود الشرط الخ (قوله)
ودعي هذا وأما بما قبله لم يماقمت (قوله) والثاني ليس في محله الخ (قوله) في جواب بان الثاني مذكور على
التزليق بذلك انه صرح في الاول بان الوكيل لا يستوفى لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلا (قوله) لا توكل مسي (قوله) ظاهر بطلان توكله ولو على وجه أن باني بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي
الوقت ما يفهمه ويقارن توكل الحر لم يعد بعد بلوغه أخذ من مسئلة الحر وكذا
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لاني بالتصرف بعد بلوغه قد قاله بعض الأهلية فقام به إلا تمامه
يقال في توكل الصبي لاني بالتصرف بعد بلوغه قد قاله بعض الأهلية فقام به إلا تمامه (قوله)
في المنكح وفي النكاح (قوله) أي يعطى في حرامه (قوله) وان عتبت الخ (قوله) في حق غيره لا في

فوق وان عتبت لهم المرأة ولو بان الخ في ذكر اهد تصرف ذلك بانت محتمل (لكن) اصح اعتباره (قوله) ولو بان

وكذا فاسق وكافر كذلك
بل قال في شرح مسلم لأعلم
فيه مخالفا (في الألفاظ)
مخول دلو وإصلا هدي
ولو أمة قالت له سدي
أهداني إلى صلي ما انتقامه
أفلا تهم وإن استسكه
السدي يجوز وطوفا
وطلب صاحبولة لتساع
السلف في مثل ذلك وغير
الأمون بانحرب عليه
كذب ولو مرة في سبها فظهر
لا يعتمد عليها وما حقه
قرينة يعتمد عليها هو في
الحقيقة عمل بالمعنى لا يتغيره
و يؤخذ منه أنه لا يفتقر
بين الكاذب وغيره للتمييز
وتحويه تركيل غيره في ذلك
بشرطه الألف (والأصح
حصة تركيل عبد) صدق
مضاف المقبول ولو حدثت
البينة لكان مضافا لفاعل
وهو أرواح (في قبول نكاح)
ولو بلاذن سدا لا ضرر
عليه مطلقا وأشار
إلى استثنائه هذين أيضا من
عكس الضابط وهو من لا
عليه مباشر في قبوله
نكاحه ويستثنى أيضا
نكاحه

دوايمة (قوله هـ) حال من صي ولو هو: بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان كذا هـ (قوله لم يعرب
عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا زبادي اه ع (قوله وكافر) أي ولو كان
اه ع (قوله كذا) أي لم يعرب عليهما كذب اه ع (قوله فهما) أي إلى الفاسق والكافر أي
في مخالفتي لهما اه رشدي (قوله فيجوز وطوفا) أي بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها
لأنهما في حق غيرهما خرج بكذب نفسها ولو كذب السيد فيصدق في ذلك به فهو عليه فيكون وطه
المهدي السوطه شبهة ولا يجب عليه المهر لأن السيد أهله وإن ولو لم يملكه وتزويجه قيمته فتزويجه وبنيت أنه
لاحد عليهما أيضا زعمها أن السيد أهله وإن ولو لم يملكه وتزويجه قيمته فتزويجه وبنيت أنه
السدي زعموا ما لو وافقها السيد على وطء شبهة فيصير المهر اه ع (قوله وطلب صاحبولة) عطف على
الأذن أي وفي اختياره يطلب صاحبولة (قوله لتساع السلف) وليس في معنى من ذكر البغاة والقرد
ونحوهما إذا حصل منهم الأذن ولم يعرب عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل الأذن أصلا بخلاف الصبي فإنه
أهل في الجملة اه ع (قوله لا يعتمد عليها) ظاهره وإن معنى عليه مستقاة كثر ولم يعرب عليه بها كذب
ولو قيل يجوز اعتماد قوله حدثت بعد بل وإن لم تعض المدة المذكورة ولو كان الدار على أن يطلب على
الظن صدقه اه ع (قوله وما حقه قرينة) أي مقيدة العلم اه معني (قوله بالمعنى) وعلى هذا فينبغي
أن البغاة ونحوها مع القرينة كاصية لأن التعويل ليس على خبرها بل على القرينة في باقي جهل حال
الصبي والآخر يفيد أنه لا يعتمد قوله الآخر في صدقه بل على الأصل عدم قبول خبره اه ع (قوله قضية
قول الشارح) كأنها به لم يعرب عليه ما ع اعتماد قول الصبي المجهول الحال بالقرينة فإرجاع (قوله بشرطه
الآخر) وهو المهر أو كونه لم تلق به مباشرة اه ع (قوله مصدر مضاف) أي قوله ويجوز ترك العبد
في النهاية (قوله وهو أرواح) أي لأن الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلاذن) إلى الممنع في المعنى
الآخره وانما يصح القول بالرجل وقوله والموسر إلى أشار (قوله وأشار الخ) وجهه الإشارة أن الكلام في شروط
الوكيل (قوله هذين) أي تركيل الصبي في حق الأذن في المخول ولو تركل الصبي في قبول النكاح قال السيد ع
في كون مسئلة العبد من المستثنى تأمل لأنه تصح مباشرة في قبول النكاح لنفسه ثم يصح الاستثناء بالنسبة
لحالة عدم اذن سده اه (قوله أيضا) أي كأنه متعلق كل الإعي من عكس ضابط المهر (قوله وهو) أي
العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في حق سبي فلا يصح ولو باذن وليه كجمله ظاهر مستقاة من شرح
الروض وإن أرواح كلام الروض بخلافه سم ثم سر دع إلى روض شرحه مثل عبارة الشارح والنهاية
والغنى السابقة قبل قول المصنفو يستثنى تركيل الإعي الخ (قوله وهذه) أي مسئلة تركل كافر عن مسلم
في طلاق مسئلة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله لا في الجليل) فهو ممن يصح مباشرة
التصرف لنفسه اه سم (قوله ألتز زوجته) أي المدينون لم يأن غيرها في تصحيح نكاحها بالإسلام اه
سدي (قوله ثم أشار الخ) لأنه إذا لم يسل إلى انقضائها تبين الانقاس بالإسلام فلا طلاق اه سدي
(قوله ذلك) أي استثنائه تركل المرتد (قوله إن بشرط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم

أولا الباب من محصله تركيل قديمه الفاعل الموكل محله في تركيل الرجل اه ثم أثبت الشارح ذكر ذلك
قربا اه (قوله وهو أرواح) أي لأن الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا) عطف على تركيل
نكاح) أي بخلافه في حق سبي فلا يصح ولو باذن وليه كجمله ظاهر مستقاة من شرح الروض وإن أرواح
كلام الروض بخلافه وذلك لأنه لما قال الروض ولا يصح تركيل الرقيق والسفيه والمفسد فيملا سبيل
أي كل منهم إلا بالآذن من السيد ولو لم يعرب انتهى قال في شرحه ليس من لازم وجود الأذن بل ذكر
حصة تصرفه فلا بد عدم محصله لبيع ونحوه من السببية ما ذنبه انتهى (قوله وهذه مردودتان) أسلت
زوجتها الخ) فهو ممن يصح مباشرة التصرف لنفسه (قوله وانما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه
لنفسه حجر الحاكم عليه) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم على لم يتجح لاستثنائه لصحة تصرفه

التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه حجر الحاكم عليه

وسمائي ما فسق باه والرجل في قبول النكاح أئخذز وجتملا وأما مستوفته أر سمع والمومر في قبول نكاح أمه وأشاروا المصنف في مسألة
طلاق الكافر للمصلحة بضع طلاق في الجملة إلى أن المراد منه بشرة الموكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عينه ويستند
بسطه أئخذز مرامر من المستندين وقباسه بان ذلك في الموكل أيضا كما قدمته (٣٠١) ومنعه) أي ترك المولى العبد أي من يفتون (في

ع. لم يتجمل الاستثناء لمصلحة تصرفه لنفسه أيضا وإن جرح عليه ما حج الاستثناء أيضا لمصلحة تصرفه لنفسه ومع
امتناع تصرفه لنفسه وجبت في شكل المصلحة الذي ادعاء أولئك بالاشتراط وجرح الاستثناء أيضا اه سم
وقد قدم الاشكال بان في المذهب تفصلا فلا يعاب (قوله وسأى) فيما حج والمذهب منه أنه لا يشترط فيكون
مستقاه عش (قوله نكاح أئخذز وجتملا) أي أو نكاح محرمة كلته اه معنى (قوله وأشار
المصنف) يعني في الروضة اه كردى (قوله أئخذز مرامر) ومنه وكيل المسلم الكافر في شراء ماله
يصح شراءه في الجسلة وذلك كل حكم مقتطع اه عش قول المتن (ومنع الحج) أي ولو بالذم اه
معنى (قوله أي نو كالح) لا نسب وكيل العبد في بادئ البه (قوله وبحت الأذرى الحج) اعتمد
النهاية (قوله إذا قلناه نزوج الحج) وهو المذهب اه عش (قوله ويجعل مطلقا) كذا في من جرحي
مطلقا بان أولاد ينبغي مراعاة ذلك فان القيس البطلان بغیر ان سببه سم على حج اه عش أقول
قدره الشارع بقوله وصوابه الحج (قوله بل فيما يلزم الحج) هذا واضح في قبول النكاح عملا بغير
بأجرة فينبغي أن يجعل كلامه عليه فقط والأقوى شكل فيستن التفصيل فيما يلزم بهابان أن يقال بأجرة
فيترفع في الأولاد ولا يلزم بان لا ملائمة تقتضي الأولاد اه سبدر (قوله قال الماردي الحج) اعتمد
النهاية (قوله مطلقا) أي أذن السيد الأول (قوله لا في الحج) أي الوكالة على ذلك (قوله ولم ادمك التصرف فيه
الحج) هذا يدل على أنه فسر الموكل فيه العين فصاره بنفس التصرف لاه أقل تصرفا من هذا تأمل اه سم
(قوله ولا يتابعه) أي المراد الخ كور (قوله الآتي) أي قوله فلو كان الحج (قوله أيضا) أي تلك العين
(قوله فتقول في) عبارة ما في الفوق والحاكم اه (قوله لا عليك) أي ما زيد أن وكل فيه اه عش (قوله غير
صحيح) غير يقول الأذرى الحج (قوله ان هذا التصرف الحج) بيان (قوله ورد بعضهم الحج) انرضي من هذا الرد
المغنى والنهاية عبارة ما قاله الفري وهو عيب لان المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما له هو والعيب
بل المراد جعل التصرف بلا شرط مبدل ما ساقى أو أما الكلام على التصرف الموكل به فقد مر أول الباب اه أقول
الحق ما قاله الفري وتقرع مساقى على ما وضع لاقتباؤه فله السيد عثم كذا في المغنى الأقوه هو موصوف إلى
على التصرف الموكل فيه الحج (قوله أو اعتاق) أي قوله على ما قلناه في النهاية وكذا في المغنى الأقوه هو موصوف إلى
ولم يكن (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الأولان وهما ما كن موصوف أو بعينا فضعهما إلى خلاف
اه عش (قوله لم يكن ناعا الحج) عطف على قوله المكن جعله ش اه سم (قوله كجائي الحج) اعتمد
النهاية والمغنى أيضا قول المتن (وطلاق سن سبكهها) وقضاة دين يلزم ما هم في (قوله وكذا الحج) أي يطل

لنفسه أيضا وان جرح عليه ما حج الاستثناء أيضا لمصلحة تصرفه لنفسه ومع امتناع تصرفه لنفسه وجبت
في شكل المصلحة الذي ادعاء أولئك بالاشتراط وجرح الاستثناء أيضا (قوله ويجعل مطلقا) كذا في من جرحي
يعني مطلقا بان أولاد ينبغي مراعاة ذلك فان القيس البطلان بغیر ان سببه سم على الحج اه عش
قبول الهبة والوصية بغیر اذن وبقربى بناتها اتلاف منعت لغير (قوله ولم ادمك التصرف فيه) هذا
مدلناه فسر الموكل فيه بالعين فصاره بنفس التصرف لاه أقل تكلف من هذا تأمل (قوله في المتن فلو
وكه يدع عبده سبكه وطلاق من سبكهها بطل) وهو نقد البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم
الأذن فيه فورد ذكره الشارع في شرح قول المصنف لا في وكما يصح تعليقها بشرطه (قوله لم يكن ناعا
الحج) عطف على قول المتن سبكه ش (قوله وكذا لو وكل من نزوج مولينا إذا انقضت عدتها أو طلقت

فه على ان الفري اعترضه على الأذرى بان الشرط ملك التصرف لا العين ورا حصارق ربه ان ملك التصرف بقدمك الممل تاروا ولاية عليه
أشروا وبعضهم كلام الفري بما يصح (فلو كانه يبيع) أو اعتاق (عبده سبكه) هو موصوف أو بعين أم لا لكن هذا خلاف فيه لم يكن ناعا
المطلوك كما يأتي من الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق سن سبكهها) ما لم تكن تبطل كونه حرة أخذ ما سببه (بطل في الاصح) لا ولا ولاية عليه
يجتنبون كذا لو وكل من نزوج مولينا إذا انقضت عدتها أو طلقت

(قوله على ما لا دهن) الخ ضعيف اه عى عبارة الرشيدى قوله هو على ما لا دهن مر في هذا التبرى كلام صحيح لكن سياقه مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر بوضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منهنا وفي نسخة مر كانا دهننا اه (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده بما يشعر بوضاه به لكن أفتى الولد رحمه الله تعالى بصحة ذن المرأة المذكورة ولو لم يكن نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى وأقره موصى عنه فوكيل الولي المذكور كما يخصه في الروضة وأصلها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية يتزوج وكيل الوكيل بالولاية الحقيقية يظهر أن الأولى أقوى فيمكن فيها بما لا يكتفى به في الثاني فتوان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم المصحة على الوكالة والمصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ومع التصرف بدبانه خطأ صريح بخلاف المصقول إذ لا يصح احتياط لهاتفق فيها اه قال عى قوله مر وما جمع به بعضهم الخ أى صح حيث قاله يولى على ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) أى يطل (قوله ويعلق) أى الولي (ذلك) أى وكالة من تزويج مولى (قوله كما بان) أى في شرح ولا يصح تعليةها أو اعتبارها في النكاح بحث في الوكيل وقوله فستدلى وكالة أى وكيل الولي كردى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بان الخ العمادى توقيف الحكم على غوامض الاحكام في تحققت من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرمل أيضا اه سم (قوله وأفتى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيما يقدر) معتمد اه عى عبارة سم قوله دخل فيما الخ ينبغي على هذا أن يقتصر المحل بما لا يدخله من غير حق في كسبه به الجورى لان اظهار الامرافة لظاهر في الثالث حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يقدر) معنى (قوله وخالفه الجورى) عبارة المنقولة عن الجورى ولو كانه في كل حق هو الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى يشعر بمعارضته له وانعز عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال في الباب الجورى ضم أوله والراء الى الجور بلد الوردية درس ويحذف نساوور وبالراء الى جورقة به بالموصول قاله بالضم والفتح والراء الى جورقة به باسمه ان اه عى (قوله محققه ولو كانه الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمل أى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير ما ذكر في متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد المصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) بان في الشرح رده ومن سم منع الرد (قوله

على ما لا دهننا واعتمده الاسنوى
الاسنوى لا يكتفى في
الروضة في النكاح الصلة
وكذا لو قال له وهى في
نكاح أودعه أذنتك في
تزوجي اذ لا تبطل على
ذلك ولو ضمنا كما بان في نسخة
على الانتضاء أو الطلاق
فستدلى وكالة ونفذ التزويج
للأذن وأفتى ابن الصلاح
بانه اذا ركعتى المأالبة
بمحقوقه دخل فيما يقدر
به الوكالة وخالفه الجورى
وقد يؤيد الاول محققه
وكه في بيع نحو ثمر شجرة
له قبل ان يملأه قبل وكونه
مالا كالاصل الثمر فلا ينفع
في الفرق

على ما لا دهننا واعتمده الاسنوى الخ) أفتى شيخنا الامام الفقيه العبد الشهاب الرمل بصحة ذن المرأة المذكورة ولو لم يكن نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى وأقره موصى عنه فوكيل الولي المذكور كما يخصه في الروضة وأصلها هنا وأما قول البغوى في فتاؤه به عقيبه أنه لا يصح قد سبق في الوكالة ينبغي على بنت اذا تزوجها أو انقضت عدتها في هذا التوكيل وجهه ضعيف انه لا يصح قد سبق في الوكالة ينبغي على رأيه انظر قوله بالاصح هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح مع الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية يتزوج وكيل الوكيل بالولاية الحقيقية يظهر ان الأولى أقوى فيمكن فيها بما لا يكتفى به في الثاني فتوان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم المصحة على الوكالة والمصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ومع التصرف بدبانه خطأ صريح بخلاف المصقول إذ لا يصح احتياط لهاتفق فيها مر (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بان الخ العمادى توقيف الحكم على غوامض الاحكام في تحققت من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرمل فيما نقلناه عن تركي في الروضة في باب النكاح ولو قال اذا حصل الفحل فسد وركبت هذا المعلق وكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فلا تأمل (قوله دخل فيما يقدر) ينبغي على هذا أن يقتصر المحل بما لا يدخله من غير حق في كسبه به الجورى لان اظهار الامرافة لظاهر في الثالث حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يقدر) معنى (قوله وخالفه الجورى) عبارة المنقولة عن الجورى ولو كانه في كل حق هو الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى يشعر بمعارضته له وانعز عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال في الباب الجورى ضم أوله والراء الى الجور بلد الوردية درس ويحذف نساوور وبالراء الى جورقة به بالموصول قاله بالضم والفتح والراء الى جورقة به باسمه ان اه عى (قوله محققه ولو كانه الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمل أى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير ما ذكر في متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد المصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) بان في الشرح رده ومن سم منع الرد (قوله

(r. 1)

فاقضه الله العز وجل
 وقوع الفصلين: إذا
 قاضى الدين بين محض
 الأجر ووجوبه المبرر
 لا بلا استئجار (ولا
 شهاده) لأن مبادها على
 التعبد المقتضى لا على التمكن
 التباين فيه وبه فارت
 النكاح والشهادة على
 الشهادة ليست كالل
 الحاجبة فثبت الشاهد
 المفضل عنهما كم أدى
 عنهما كم آخر (وبالاع
 ولعان) لأنهما من
 ثم قال (وسائر الأيمان) أى
 بأيمان القصد، اعظمه
 فعلى فاشبهت العبادة
 ومثلها الذنوب وتليق العق
 والطلاء والتدبير قبل وقوع
 الوصية وتسددهما
 ذكر لغالبا له وانما
 يكون لغالبا أن لم يكن
 لتقسيمه معنى محتمل والا
 كأنه قال بمجموعه
 اختصاصه بالمنع بقالا الثلاثة
 لأن العبادة منها ما ينادى
 لبعدها من قضا الأموال
 بكل وجه كالأطلاق
 لا تخزن خلافه فهو
 الوصية فيها تصرف مالى
 فله تقسيمها فغير
 التوكيل في تعاطيها غير
 السبكي منها في شقوق
 لا تحذف ولا تنكح

ياطلوع الشمس وفيه ظم (واقي يظهر) كين يقول ان شحلي هو كلى كظمه امة او حلت مظاهر امتنا (في الاصم) لانه معصية باصل
 وكونه قريب من طس لاجلهم اولا نفع الظن لكونه محب يوفيه بغير عدم محبة التوكل في كل معصية نعم الا انهم في المعصية خارج كالسبع بعدد اء
 اربعة الثاني بضع التوكل فيكون هذا في الحب ونحو هذا لاسي ما البارزي في قوله بالحق (وبمع) التوكل (فاطر في يسع وجهه

باصول الشرع اه ثمانية ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل في بيعه التوكيل في البيع وقتئذ لما عاين
 تلمذ من مع عرش **(قوله في طلاق الخ)** في تقديره في اشارة الى حلقه على طرفي لاي بيع فلا يشك
 بان الطلاق ليس له طرافان: انه يصور ان يكون له طرافان كالبيع اه سم **(قوله مخير)** لمصلحة فوكده
 بطل في احدى نسبتاه لم يصح في الاصح كافي الصبر اه ثمانية قال عرش فرع وكذا في طلاق زوجته لم يلحقها
 هو كذا في التوكيل التلقا اذ كان طلاق الموكل جبراً بخلاف حكم الزوج في الشقاق اذ انه في الزوج الى
 الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحبسه قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
 هنا مر اه سم على منهج وظاهر عدم الحرمة وان على طلاق الزوج ولا لوكيل بالمرقة هذه لم يكن بعيدا
 ولا سيما اذا تم عليه اذ في الزوج وقولهم جميعا اي وان بائت الذينة التي لم يربى يحصل من الوكيل
 اه قول المتن **(وسائر العقود)** كبيع واقرار ومحوالة وضمان وشركة وكذا قراض ومساواة وقمار وقراءة
 بشفعته فيها ومعنى **(قوله جعلت موكل الخ)** ينبغي ان ماذ كره مجرد تصور وضع الضمان بقول الوكيل
 ضمن ما لك على زيد من موكل او بغيره في الوكيله والوصية بقوله وصيت لك بكذا من موكل او بغيره
 والحوالة بنحو جعلت موكل بمجالك بمجالين الذين على رضاءه عرش وعبروا لثوبه في قوله جعلت موكل
 الخ وصيغة التوكيل في الضمان كاتقوله الاذرى عن الجعلي ان يقول الموكل اجعلني ضمنا لثوبه واجعلني
 مقبلا بدين فلان اه ولا ينبغي ان ماذ كره بالشارع من التصور رأى تيم لان الرقعة بين موصو له
 الشيخ عرش في حاشيته يلزم علمه انتفاع حقيقة الوكيله كايها بنامه اه **(قوله مر)** اي في المشتات (ورأى)
 اي في النكاح اه كردى **(قوله امتناعه)** اي التوكيل **(قوله في فسخ الخ)** اي جبر لم يعين له المختارة للفرق
 كاه اه عرش قول المتن **(وقضى الدين)** اطلاقه الدين يشمل الموجب قال الزكى وقد يتوقف
 في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المالبة ولا في المحتو حله فابعد العمل انتهى معنى اقوله
 يؤخذ من صنيع الزكى ان عمل التردد اذ لو كان في المطالبة ولعل الاقر بمسند عدم العمل به
 تابعا ا اذ لو كان في القبض فليس للقر في العفو ومجتمعا لما اوجبهم منصف التفتة اه سدد قوله
 ولعل الاقر بال الخ لعله فيما اذا قد اطلعت بالخال وأما اذا قد تبعد بالحوال او اطلقت فقياس نظائر الصفة
(قوله وبيع) اي التوكيل **(في الارباعه)** اي الدين **(قوله لا بد من الفور)** معتد اه عرش **(قوله قبل)**
 وكذا في وكذا الخ اعتمد مر اه سم اى في النهاية **(قوله قياس الطلاق)** اي فيما لو قال وكذا في ان
 تطلق لنفسك فلا يشترط الفور على ما فهمه كلامه اه عرش **(قوله يخرج بالدين الخ)** عبارة المأني أما
 الاعيان فتارة ببيع التوكيل في قبضها دون قبضها لمع القدرة على رضاءه كذا يستلزم ليس له دفعها لغير
 مالكها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالكها كالمصرف طالع انها اذا وصلت الى مالكها خرج الموكل عن عهدتها
 قال الاسنوى وعن الجوزى ما يقتضى استحسان المبال كالان وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك واذا
 كان في المقهور تفصيل لا رد اه **(قوله الاعيان الخ)** حاصله انه ببيع التوكيل في الدين قبضا او قبضا او امانا
 العين في بيع التوكيل فيها قبضا مضمونة ولا اقباضا مضمونة ولا اقباضا مضمونة لرسول ان علم انها
 ليست ملكا لمرسل والا فاضمان للرسول لانه المتعدي هو مع عز الرسول كاتقوله عرش هنا اه يجزى
(قوله فلا يصح اوكيل) الى قوله وكذا الاستعانة في المعنى الاقوله وكذا الى ما قبل **(قوله لو من مضمون)**
 اى في صورة الامانة اه رشدى عبارة السدعى او فيما اذا قد رعى الرد اما ان لم يقدر فبني ان لا يضمن
 لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكذا وكل الوكيل فيما يجزى عنه فانه غير مضمون كاهو ظاهر اه
(قوله واره) اى بسبب التوكيل دخل اذا سلم الوكيل اه عرش **(قوله فيما قد رعى رده)** اما اذا لم
 يقدر بان عرش المشى والذهاب الى العرج من الخ لانه ليس له ان وكل وانما له ان يستعين بعملها ويكون
(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره اشارة الى حلقه على طرفي لاي بيع فلا يشك بان الطلاق ليس له طرافان
 على انه يصور ان يكون له طرافان كالبيع **(قوله قبل وكذا في وكذا الخ)** اعتمد مر **(قوله فلا يصح التوكيل)**

معه كسيف في قوله وكذلك الاستعانة بالخ (قوله وكذا وكذا) في الضميمة مطلقا وفي الامانة
ان لم يكن لها السبب على الدافع اه (قوله والقواعد) أي الوكيل وينبغي أن يقال ان هذا انما هو
حدث علم ان السبب على الموكل والا فالقواعد الموكل لان يد الوكيل بدأنا والامانة لا يضمن مع انتفاء العلم
بأنه في الغيب عرش اه بصري (قوله ان كان معه) أي ان كان ملاحظا لان يد الموكل تزل عنها اه عرش
(قوله بصري) أي قوله كالاختتام في النهاية الاقوله لانه لا يورثه منقول (قوله بخوبال الخ) عبارة اخرى وفي
الدعوى والجواب المحتاج في ذلك وان لم يرض به انفسه لانه محض خسة وسوءا كان ذلك في مال أم في غيره
الا في حدود الله تعالى كسيف اه (قوله بانزارة) أي الوكيل اه عرش (قوله أقر بالمدعي به) أي بأنه
مالك للمدعي (قوله ولا يقبل تعديه الخ) لانه كالاتقار في كونه فاعلم ان الضميمة وليس الوكيل قطع الضميمة
بالاختيار فلو ادعى ان الموكل كاتبه عليه الاذرى قال في شرح الرضا ويضمن عدم قبول التعديل بدم العدة
فاصر اه سم (قوله مطلقا) أي فيما لو كان في غيره (قوله) أي وتقبل الموكل اه سم (قوله
ان انزل) أي لو كان الخصم قد لم يعطو فقط (قوله ولا يضمنه) بضم الميم بصدقه الخصم الخ) يتأمل مع هذا
نحو الكثر في عرواوى الوكيل الوكالة فصدقه الموكل لم يثبت الحاكم ذلك لان الميم اثباتا لم يجر على
صاحبها ولو كان بطالبه يصدق فيه قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يقول عليه في حكمه
ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكر دى عن شرح الرضا
ثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالسبب على اولى فله مخاصمة لكن ليس لها كمن يحكم بالوكالة والخصم
ان يتهم من مخاصمته حتى يثبت بینه وكالته كالدون حيث يعرف الوكيل أي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا يثبت
فان لا الامتناع من اقباضه من حتى يقيم بینه وكالته لاحتمال تكذيبه بالدين وكالته قال البصري وقد اذنت
الخصم مع جواز الامتناع منها اذ لم يلق الموكل لا دفعه الموكل اه (قوله عليها) أي الوكالة (قوله
بالسليم) فلو كان خصم يثبتها الرابع الوكالة (قوله ان قصد) أي المالك (الوكيل) أي الموكل واستمر
قصده فلا يضمن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك ما جازيما حينئذ اه عرش وقوله واستمر
الحج الى تسليم الموكلا فتوى فلا يضمن الخ أي قبل التسليم يخصص قصد نفسه بعد فلا يورثه في ظاهر
لغيره اجمع (قوله والا) بان قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحد لا يضمن لان قصد واحد لا يضمن
فكانه لم يوجد فعلم على حاله الاطلاق فان قصد نفسه موكله كان مشتركا في ظاهر اه عرش زاد
البصري ويحتمل ما لم يكن بالمرتبين في الموكل أمر انخاصه كان قاله احتطلي هذه الخزمتا خطبه مثلا
كذا فانه يقع الموكل وان قصد نفسه فان لم يضمن له أمر انخاصه كان قاله احتطلي من خطبه بكذا
فاحتطليها أو قصد نفسه وقت له وعلى الاجرة بان في ذمته فخطبه غيرها انطوى اه (قوله لاني الالتقاط)

الخ) اعتمادا (قوله والقواعد) أي الوكيل ش (قوله ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفهم (قوله
ولا يقبل تعديه الخ) لانه كالاتقار في كونه فاعلم ان الضميمة وليس الوكيل قطع الضميمة بالاختيار فلو ادعى
انزل كاتبه عليه الاذرى قال في شرح الرضا ويضمن عدم قبول التعديل بدم العدة فاعلم
عطف على قوله على ش (قوله ومع قصد الخصم عليها الامتناع الخ) يتأمل مع هذا قول الكثر في عرواوى
الوكيل الوكالة فصدقه الموكل لم يثبت الحاكم ذلك لان الميم اثباتا لم يجر على صاحبها ولو كان بطالبه يصدق فيه
بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يقول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما في من الرضا فلا يضمن الخ ماوى عند قول
الشارح ومن ثم لو تصرف غيره عا لم الخ (فرع) وفي فتاوى السيوطى رجل وكل انسانا فان سلم في
فمن فعله ومن المسلم اليه رجل فعل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالسمع وعلى ضامنه وعلى عبور
الوكيل أن يشهد الموكل بالضمائم أم لا الجواب نعم الموكل المدعى على المسلم اليه الضامن وأما شهادة
الوكيل فان كان قبل عزله وقبل وكذا بعده ان خاصه وان لم يخاصم قبل اه (قوله لاني الالتقاط)

ما لم يصل بماله اليه مالها
نعم ان كان الوكيل من عدل
الموكل وكان تقصيرا موناخا
له تقويض الرضا ليوكذا
له الاستعانة على الواجب
مع علمه لكن ان كان
معه على ما ياتي في الودعة
(و) في الدعوى بخوبال
أو عطفه لغيره (و) الجواب
وان كره ان خصم وينزل
وكيل المدعى بان يرضى
موكله أو بان يرضى
لانه وقع لغوا من شيئا
ضمن دفع الوكالة وينزل
وكسل الخصم بقوله ان
موكله أقر بالمدعي ولا
يقبل تعديه لينة للمدعي
وتقبل شهادته على موكله
مطلقا فسمي بوكله
وفيها وكل فثبت انزل
قبل الخوض في الضميمة
ويلمز حيث لم يصدقه
الخصم بینه كالتوهم مع
من غير تقديم دعوى خصم
الخصم أو باجموع تصديق
الخصم عليها الامتناع من
التسليم حتى يثبتها بالتسليم
(وكذا في غلبة المباحثات
كالايجاب والاستطباب
كالشرع اجمع ان كالايجاب
له ان يفصل المالك للموكل
ان قصد الوكيل والا فلا
(لاني) الالتقاط كالاختتام
تعليلنا لثبته الاولى على
ثابته لا اكتساب ولا في
(القول) كونه كالتقار
حتى لغات بكذا في الاصح
لانه اجاب عن حق كاشه

ودرج في الوضوء يكون

مقرا بالتوكيل لاشعاره

بشوت الحق عليه وفيه

ماذ ماذا في الاقرار على

اليقين أو اللحن القوي

قال قوله على باله

على كذا كذا أو لا أو قال

أقر على باله العلم يكن مقرا

قطعا (ويصح التوكيل

في استيفاءه كآدى)

ولو قيل ثبوته على الاوجه

(تقصص واحد قدف)

بل يقتضي في قطع طرف

وحد قدف كآدى ويصح

أيضا في استيفاءه بقوله

تعالى لكن من الامام أو

السيد لا يثبتها قطعا

للقائف أن يؤكل في ثبوت

والاخذ في إسقاط الحد

عنه تقسيم دعوته عليه

وفي (وقيل لا يجوز التوكيل

في استيفائها (لا يحضر

الوكيل لاحتياطه في ورود

رجوع الشهود اذا ثبت

ببينة الاستيفاء في شهادتهم

اتفاقا (ولكن الوكيل فيه

معلوما من بعض الوجوه)

للايضام الفرز (ولا يشترط

علم من كل وجه ولا ذكر

أوصاف المسئلة لانها

جزء من الحجة في دعوى

الطلاق وكذا في كل قليل

وكثير (لا أدنى كل

أمر) أو حقوقي أو

فوت السلك كآدى

أولى ما شئت من كآدى

نعم (لما شئت من عظيم

الفرز في دليل جسملا

يسمى الموكل

استشكل بقوله سم في باب القاطن رأى لقطعة قول من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صم أجب
بان ما هنالك في الجنة وما هنا في غيرها مر اه سم أى في النهاية (قوله) رضى في الوضوء أنه يكون (الح)
اعتمدته النهاية والمنفى (قوله) مقرا بالتوكيل أى مقرا بكذا سبب التوكيل (قوله) اذا الدار في الاقرار الخ
يتأمل تقريره (قوله) نعم الخ وفي الجبري بعد كلامه صم والحاصل أنه اذا أتى بعلى وعنى وكان اقرارا
قطعا وان حذف سمالا يكون اقرارا قطعا وان أتى باحدهما يكون اقرارا على الأصح كما يوضحه كلام الحلبي
وعلى كلام القاربي وعش والى يادى لا يكون مقرا قطعا اذا أتى بعلى اه وقوله وعلى كلام الحلبي في الخ
أى: يا لقصفت والمخفى فأنقله عن الحلبي ضعيف (قوله) على الواجب اعتمد ايضا مر اه سم أى في
النهاية أو اعتمد المخى عدم الصحة (قوله) بل يتعين الخ الخ في النهاية والخفى (قوله) هو يصح في استيفاءه
لله تعالى يظهره ولو قيل بثبوته وهو محتمل مر اه سم (قوله) في اثباتها أى عقوبته لله تعالى (قوله)
مطلقا أى من الامام أو السيد وغيرهما (قوله) في ثبوتها المقدوف فاذ ثبت آتيم عليه الحد اه معنى
وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله) عنه أى القائف (قوله) دعوله أى الوكيل (قوله) في استيفائها
أى عقوبته لآدى قول المتن (محضر الموكل) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله) لا يستحال
عقوبه الى قول المتن وان ركا في النهاية (قوله) اذا ثبت أى العوى متوالذ كبر لان المصدر المؤنث يجوز فيه
الذكى كبر والتأنيث (قوله) لم الاستيفاء الخ أى مع جواز (قوله) أوفى حقوق أى أوفى كل حقوق لا حفظ
التيبين بهذا وما سبق في قترى ابن الصلاح وقد يقال لحقوق المطالب ببعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقوله سم في باب القاطن رأى لقطعة قول من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صم وأجب
بان ما هنالك في الجنة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله) على الواجب اعتمد ايضا مر اه سم (قوله) هو يصح في استيفاءه
لله تعالى يظهره ولو قيل بثبوته وهو محتمل مر اه سم (قوله) في اثباتها أى عقوبته لله تعالى (قوله)
مطلقا أى من الامام أو السيد وغيرهما (قوله) في ثبوتها المقدوف فاذ ثبت آتيم عليه الحد اه معنى
وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله) عنه أى القائف (قوله) دعوله أى الوكيل (قوله) في استيفائها
أى عقوبته لآدى قول المتن (محضر الموكل) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله) لا يستحال
عقوبه الى قول المتن وان ركا في النهاية (قوله) اذا ثبت أى العوى متوالذ كبر لان المصدر المؤنث يجوز فيه
الذكى كبر والتأنيث (قوله) لم الاستيفاء الخ أى مع جواز (قوله) أوفى حقوق أى أوفى كل حقوق لا حفظ
التيبين بهذا وما سبق في قترى ابن الصلاح وقد يقال لحقوق المطالب ببعض الحقوق على الاطلاق سم
استشكل بقوله سم في باب القاطن رأى لقطعة قول من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صم وأجب
بان ما هنالك في الجنة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله) على الواجب اعتمد ايضا مر اه سم (قوله) هو يصح في استيفاءه
لله تعالى يظهره ولو قيل بثبوته وهو محتمل مر اه سم (قوله) في اثباتها أى عقوبته لله تعالى (قوله)
مطلقا أى من الامام أو السيد وغيرهما (قوله) في ثبوتها المقدوف فاذ ثبت آتيم عليه الحد اه معنى
وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله) عنه أى القائف (قوله) دعوله أى الوكيل (قوله) في استيفائها
أى عقوبته لآدى قول المتن (محضر الموكل) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله) لا يستحال
عقوبه الى قول المتن وان ركا في النهاية (قوله) اذا ثبت أى العوى متوالذ كبر لان المصدر المؤنث يجوز فيه
الذكى كبر والتأنيث (قوله) لم الاستيفاء الخ أى مع جواز (قوله) أوفى حقوق أى أوفى كل حقوق لا حفظ
التيبين بهذا وما سبق في قترى ابن الصلاح وقد يقال لحقوق المطالب ببعض الحقوق على الاطلاق سم
استشكل بقوله سم في باب القاطن رأى لقطعة قول من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصد صم وأجب
بان ما هنالك في الجنة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله) على الواجب اعتمد ايضا مر اه سم (قوله) هو يصح في استيفاءه
لله تعالى يظهره ولو قيل بثبوته وهو محتمل مر اه سم (قوله) في اثباتها أى عقوبته لله تعالى (قوله)
مطلقا أى من الامام أو السيد وغيرهما (قوله) في ثبوتها المقدوف فاذ ثبت آتيم عليه الحد اه معنى
وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله) عنه أى القائف (قوله) دعوله أى الوكيل (قوله) في استيفائها
أى عقوبته لآدى قول المتن (محضر الموكل) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله) لا يستحال
عقوبه الى قول المتن وان ركا في النهاية (قوله) اذا ثبت أى العوى متوالذ كبر لان المصدر المؤنث يجوز فيه
الذكى كبر والتأنيث (قوله) لم الاستيفاء الخ أى مع جواز (قوله) أوفى حقوق أى أوفى كل حقوق لا حفظ
التيبين بهذا وما سبق في قترى ابن الصلاح وقد يقال لحقوق المطالب ببعض الحقوق على الاطلاق سم

بعضه كمالا قز و جانهو التصديف بأمواله (٢٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وإن كان تابع العين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

[illegible]

البغوى حتى يعين بشكل لان الوكيل قد صمم غفلا وقد عين الوكيل قاتل **(قوله)** وظاهر كلامهم
بطلان هذا وان كان تابع له وهو ظاهر **(الح)** **(قوله)** في شخصه الشهاب الرئى والى عند شيخ الاسلام في شرح
المنهج خلاف ذلك فقال لكن الادق بما مر من الصفة قوله وكنت في بيع كذا وكذا لم يسم ذلك وهو
انظار اه ولا يخفى شدة شبه ما نحن فيه بما قاله علي بن وكنت في بيع كذا وكذا لم يسم ذلك وهو
حامد فكان الاذن الفرق بيننا وبينهم هذا الذي قال عليه في شرح المنهج فانه المهم واما ما يفرق
بان كثرة الفرق والى الموكل خمسة اضر منها في الوكيل **(قوله)** من التابع) **(قوله)** المتبوع) **(قوله)** المتبوع
كلامهم يبارق في العموم **(ابن ج)** يكفي في الفرق ان الاجام في الاول اشد ما الفرق بالعموم البسلى
قد مضى العموم وجود في البعض **(قوله)** يبارق في العموم البسلى قد يستشكل بانه مغر بضافا لفرقة
وقد اطلقوا الثمن في بيع العموم ويجب ٢ **(قوله)** وعلى اقل شيء) مضايضه **(قوله)** او عاشت
منزلة ابقاء اقل شيء) على الاقرب هو احتياطا **(فرع)** او قال وكنت في امور وحتى هل يستند

في قسمين التاسع فان ظلم
الغريب الذي هو السبب
في البطلان لا يرفع ذلك
وليس يكفر من أجله
وغيره لان ذلك في حق
خاص معين فصاغ كونه
ناهما لقلة الغرور فيه
مختلف هذا (وان قال)
ويشكك في بيع أموال
وعقار أراضي وقضاة دوني
واستغاثوا بموجوب ذلك (صح)
وان لم يعلم اماكن لقلة
الغريزة ولو قال في بعض
أموالي أوشى منها لم يصح
كسبه هذا وهذا بخلاف
أحد يدعي تناوله كلا
منهم بطريق العموم البدل
فلانما فيه مختلفا فعاقبه
أولاً ثم قال ان شئ من
ماله يصح وحل على كل شئ
لان انما يعتقد في نوعه
فيه أوصافاً متفرقة
إبقاء أقل شئ (وان روى)
في سرقه صيداً متلاقية
(وجب بيان نوعه) كترك
أولئك ولا يعني منه ذكر
الجنس كصيد ولا الوصف
كالبعض ويشترط أيضاً
بيان صفوة تختلف
بهما الغرض لتختلفا
ظاهراً لا لمقابل بالنسبة
لمن يشترطه غير موكلة
فيما يظهر أخذاً من تولم
لاشترط استقصاء أوصاف
السلع ولا ما يورثها
اتفاقاً فأما من هذا الذي
فإنه كقولنا كل من شئ

فتامه ولو اشترى من يعتق على الموكل مع معتقه عليه بخلاف

القراض

۳ کذا بخطه بیاض بالاصل اهن هلمش

تبع القهر فلا يصح إفت المراء على الوجه المذكور انتهى اه عش **(قوله لا ولي لها)** أي انصاح اه سد
عش **(قوله لكل عاقد)** أي فاض أو عدل عند علمه حقيقة وحكما سديد عر عش **(قوله قال الأذرى الخ)**
عبارة في القوت وما ذكره يعني السبكي في تزويج الأمتان مع بنتي أن يكون قبا لأذنين الزوج ولم يفوض
الأصفة القديمة قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن زوجها العاقد في البلمن زوج معين ذاهل اكل
أحد عاقد بالبداد تزويجها طاب ان اقترن باذنها ثم عتقت في التبع فلا تل ان سبق اذنها أو يذاكر
عاقد معين أو كانت عتقة أو أن ليس بالبدل غير واحد فان اذنت استحسنت شخص ولا يبرم ولم يوحش من هذا
القبيل فلا ذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحيد لكل عاقد بالبداد تزويجها هذه معنى الفقه
في هذا انتهى وبه يعلم باقي الشارح مر كان شهاب بن جله وشدي **(قوله ان عتقت)** صوابه عتق كما عتق مناه
اه وشدي **(قوله اذلا يتعلق)** يعني لو كمل غرض محل ناسل اللهم الا أن يجعل على ما ذكره أو اذوا احدا من وكلاء
القاضي فلا يركنوا مبروفين بالأمانة بل الحد لن يتوكلون في مغل بعد حشد اه سيد عمر **(قوله وعليه)**
أي على التعميم **(قوله كما قال الشهود)** من إضافة المصدر إلى فاعله ومعنوه قوله وكذا في ثبوت طلب الحكم
به أي كاتبة شهوده والقاضي فمسوداتهم فيكتبون صورته المعنوية والتوكيل فيها ثم يشهدون به عند
القاضي **(قوله ولا)** أي إلا صان اه عش **(قوله في ثبوته الخ)** أي في كتابتهم اه عند القاضي اه عش **(قوله فلا)**
لأنه ليس فيه أي دوكا في ثبوته الخ **(قوله ولا قالوا)** أي في كتابتهم اه عند القاضي اه عش **(قوله فلا)**
وكل مسلم أي قالوا ذلك بدل وكلاء القاضي **(قوله سأل)** اعتمد على اه سم في النهاية **(قوله على ماسم)** أي
في شرح وسرطو كل **(قوله فهو قائم)** أي قول المتن ولا يصح في النهاية الا قوله أن كان لا يجاب بصيغة العقد
اللامر **(قوله بل وأبان)** الأولى اسقاط الواو **(قوله بل أن لا والرجع)** عبارة المعنى واحترق قوله أنفعا من
القبول معنى فانه ان كان معنى الرضا فلا يشترط أيضا على الصحيح لولا أن كرهه بل يسمع به أو وطلاق زوجته
أو نحو ذلك مع كفاية الزاوي في الطلاق أو بمعنى عدم الرضا شرط خزانة قول لا قبل ولا أفضل بطلت فان
نعم بعد ذلك جسدته وحرمان المفهوم إذا كان به تفصيل لا يرد اه **(قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس)**
هذه مفهومان المتن بالاولي **(قوله لان التوكيل الخ)** تعليل للمتن والشرح **(قوله ومن ثم لو تصرف الخ)** كذا
في الرض وغيره عبارة الرض وان باقية أن يداو كما هو صدق تصرف لان كذب وان قامت بينة اه عبارة
الرضة قال في الحاروي لو شهد زني يشاهدان عند الحاكم أن عرا كذا فان وقع في نفس زبده فقام عاقل
العمل بالوكلة ولو رد الحاكم شهدتهما وان لم يصدقهما لم يجزه العمل به ولا يخفى اه والحاكم شهدتهما
عن تصديقه انتهت اه سم **(قوله صرح)** رفاقا للمعنى والنهاية **(قوله كإباحة الطعام)** في الرض ولو ردحا
أي ردوا كقول الكوكبة أن تمت بخلاف إباحة إذا رد الإباحة فان ردحا أي الكوكبة ونعم جدد اه وذكري
شرحته زاعا في مسئلة رد الإباحة اه سم **(قوله والقبول من الآخر)** أي بالفعل اه سيد عمر عبارة عش
الخ كذا شرح مر **(قوله ولو قالوا فلا ناكل مسلم سأل)** اعتمد مر **(قوله ولا يشترط هنا فور)** قال في
شرح الرض نعم لو كذا في إقراره نفسه وعرضها الحاكم علمه عند ثبوت ما يصدقه اعتبره لقبول بالامتنان
فور واذا كره الرض بغيره وهذا لا يستثنى من الحقيقة لان الأول منهما على أنه تلك لا توكيل كذا في
في الطلاق والثاني انما اعتبر فيه القبول لأن الحاكم أيضا انظر إلى الكوكبة اه فلنقل فانه قد لا يتعلق بما
فيه غير سم **(قوله ومن ثم لو تصرف غير عاقل بالوكلة صرح)** كذا في الرض وغيره عبارة الرض وقيل الباب
الثالث في الاختلاف وان بلغه ما نزل يدا وكما هو صدق تصرف لان كذب وان قامت بينة اه وعبارة الرض ثم
ما نسه قال الحاروي لو شهد زني يشاهدان عند الحاكم أن عرا كذا فان وقع في نفس زبده فقام عاقل
بالوكلة ولو رد الحاكم شهدتهما لم يجزه العمل به ولا يخفى قول الحاكم شهدتهما عن تصديقه اه
وان لم يصدقهما لم يجزه العمل به ولا يخفى قول الحاكم شهدتهما عن تصديقه اه **(قوله وسئل في)**
لو بدعناه يعني القضا من أحدهما والقبول من الآخر الخ قال في الرض في حكم الخامس ولو ردحا أي

من لا ولي لها أذنت لكل
عاقد في البلد أن تزويج
قال الأذرى وهذا مع
محله انصحت الزوج ولم
تفوض الأصفة العقدية
وبعض ذلك أي ابن الصلاح
ويجوز ذلك التعميم في
التوكيل في المعنوي إذا
يتعلق به من كل غرض
وعا على الفضل لكن كاتبة
النسب ود وكذا في ثبوته
وطلب الحكمه لقوله
ليس فيه توكيل لهم لا
معين فمعين أن يكتبوا وكذا
في ثبوته وكلاء القاضي أو
نحو ذلك ولو قالوا فلا ناكل
مسلم حتى لم يصر به
ولو قال بصر أو اعتقد حصل
الأذن فهو قائم مقام
الإيجاب بل وأبان منه (ولا
يشترط في وكلة تغير جعل
القبول لفظا) بل أن لا رد
وان أن كرهه الموكل ولا يشترط
هنا فور ولا مجلس لان
التوكيل رفع حجر كإباحة
الطعام ومن ثم لو تصرف
غير عاقل بالوكلة مع كفاية
مألا به فلما أحاط به فكان
مثلا رسا في الوصية اه
يكفي القضا من أحدهما
والقبول من الآخر وقيل
جو بان ذلك هنا

لأنها توكل وتقول وقد بشرط القبول لفظا كما كان له من معارضة وبشرط أو (٢١١) مقصور بقوله المشرعان في بعضها لو كان

أي قبول ما لم يوجب به من أخذ الوديعة أو دفعها له وبعبارة أخرى لو لم يكن له أخذ الوديعة (قوله وقد بشرط) أي المتيقن (قوله وأذنه) أي أذن الواهب الآخر (قوله فوكل) أي لا يخرج من (قوله فوكل من الخ) ظاهر أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والقبض به وهو انقضاء قوله لنزول أو سم (قوله لا بد من قبولة) أي قبول من هي يمد (قوله مطلقا) أي موصوفين العقود وغيره (قوله قد بشرط) أي على العقود (قوله لفظا) أي بغير (قوله أن كان لا يجب) بصيغة المقتضى (قوله لا الأمر) أسقطه لنهاية وكتب عليه عش ما نصه ظاهره من أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي ج أم لا في جعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان على الوكيل مضبوطا) أي وإن لم يكن مضبوطا فله اه كرهى عبارة السيد عرقان لم يكن مضبوطا على ظاهره (قوله فله) أي إن يسبق أو لا يسبق أم لا على ما سأل أي حيث لم يكن علما بالقبول اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم بدأ وأما من الشهر فقد وكله بكذا أو فأنه وكل في اه (قوله والأمر) على على الوصية أي ودخل الأمر لقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة أن قتل رجل يحضر فان قتل حضر فعبد الله ابن رواحمة اه كرهى عبارة عش قوله خلافا لوصية أبي بن يقول إذا لم يرأس الشهر فقد وصيته بكذا أو أن كل الشهر ففلان وصى سم وقوله والأمر في فتاوى البلقي في باب الوصية هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا على الضرورة كالأمارة والأبواء اه ومنه يستفاد أن ما يجب في مواضع الأحكام من جعل النظر لا ولا بد بعد لا يصح في حق الأولاد اه سم على منبه اه وإن منع الاستعانة بعمل كلام البلقي أخذ من الحديث المأثور فلو كان يصح جديها كماله من الاستعانة بغيره لا يمكن التعلق بأبنا لوجود (قوله ولا تصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا يصح على الأول نقد تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لا يجوز إلا في تصرفه أيضا تصرف صايف الأذن حيث فسدت الولاية كقوله لم يكن إلا في تصرفه فلو كان الوكيل أو أبا يصح داري فلا ينفذ التصرف كقوله الزركشي اه (قوله أو بتزويج) أي لا ينفذ في تصرفه رجوع النهاية وقوله لا يعلم الموقوف هذه الصورة (قوله وتقبل) أي لا تصرف به بخلاف الشرط المعلق اه (قوله الأول) أي مسقطه المطلق اه كرهى (قوله وقال الجلال البلقي) أي في الصور المذكورة بقوله كان ذلك الخ اه سيد عرق (قوله كل كلمة المطلقة) أي مطلقا صرحا اه كرهى (قوله ولم يذكره) أي محسنا التصرف والكثير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي المالك المعلق (قوله عنده) أي على الكلمة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين القاسد الخ) أي الكلمة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق لذلك كره وقال الكرهى الصبر رجوع الحق وان يحل اه (قوله بالتمسك) أي الباطل والقاسد (قوله وتضيق) أي الجلال وكذا ضمير اعتماده (قوله الثاني) أي احتمال البطلان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله الأول) أي احتمال العلة (قوله وليست بالمسقة الخ) وقد قبل الجلال بخلاف المسقة الخ وقد صلب بان التعليق في الصورة الأخيرة بمعنى لا يصح فان لم يتأذن أو أطلق الخ متعلق بالزويج لا بالتوكيل (قوله إذا الصورة الأخيرة تعلق الخ) أي بخلاف الأولين فانهم على تعليق فيما اه كرهى (قوله

وعلى هذا يلزم الفرق بين القاسد والباطل وهو خلاف تصريحهم بأنهم لا يشترطان إلا في المأثور والعارية والتخليق والكتابة اه وقد عرفت قوله الثاني بما ذكر اعتماده الأول وليست بالمسقة مستقيمة تلك الجهل عندها إذا الصورة الأخيرة تعلق لا على العمل بالي كقوله تم الواجب

لا بد في هذه الصورة أن يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سلكها أو التي سلكها خلافه أو على وكذا في الجواب عنه أو يسع هذا
 أو تروى في هذا اللفظ بعد القول بالفساد أو لا يفسد ذلك من حيث الفرق بين الفساد والباطل فتأمله وياق في الجزية وغيره أو صرف
 الزهر الفرق بين الفساد والباطل أيضا (٢١٢) فصرهم المذكور أيضا في فائدة عدم الصفة ما في المتن سقوط المسمى أن كان وجوب
 أو تارة للزهر وجوبه التصرف

ما يدل على التعليق أي ولو ضمنا أنه كرهى (قوله فليس ذلك) أي البطان في الصورة المذكرة إذا
 لم تتناول ما يدل على التعليق (قوله من حيث الفرق الخ) أي بل حيث أن ذلك لغو (قوله وياق في الجزية
 الخ) ودل على الجلال وهو خلاف نصهم جميعا (قوله بين الفساد الخ) أي من الجزية وغيره أو الزهر
 (قوله أيضا) أي كالخ وماعه (قوله عدم الصفة) أي عدم صفة الوكالة من جهة التصرف (قوله بهما)
 أي مع التعليق باله وتوالي فتناولتهما إلى المتن لصد إطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التثنية هو
 التوكيل بطلاق من سينكها ويسع من سينكها الباقين في شرط الموكل فيه أنه سيدع عبارة
 الكرهى قوله وفائدة عدم الصفة بهما الخ أي عدم صفة التصرف بالوكالة المعلقة بالاذن اه وقضية أفراد
 الضمير في نصهم من الشرح أقول ما مر من السيد عرف في تفسير ضمير التثنية بتكليفه والظاهر أن مرجعه
 الفساد والباطل على ما مر من الجلال الباقين وقول الشارح في المتن يعني في مستهالة المتن من تعليق الوكالة
 (قوله ستروا المسمى) أي الجعل المسمى اه معنى (قوله أن كان) أي المسمى بأن عينت أو جاز أو وكيل
 في الوكالة العاقلة تالي يحصل (قوله وجوبه التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعد
 آخر وخال) وفافا لنهاية والمغنى عبارة ما والاذن على التصرف بالوكالة لفسادها بتركها أه ابن الصلاح
 أذلى من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافا للزعة اه (قوله الحل) أي
 حل التصرف (قوله ويسع فتيه الخ) وفافا لنهاية والمغنى (قوله فينزل) في أصله يخطئه فينزل
 باللام اه سيدع (قوله اتفاقا) التي قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) في العلم بحث
 لا مكان الفرق بينهم تالي الموكل فيه إلا أن خلافا فيما تقدم ثمرت مر أي في النهاية تفصل ذلك عنه أي
 الشارح جميعا يقال بعضهم ثم قالوا اقرب إلى كلامهم عدم الصفة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك
 عن نفسه التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى أن ذلك الفرق بعيدا كما بيناه عليه الشارح (قوله صح)
 مرصع النهاية خلافا لفتا (قوله وأما فيها) أي الفطرة يعني آخر لها (قوله خلاف إذا جاء رمضان
 الخ) أي فلا يصح وفافا لنهاية (قوله وظاهر صفة تراجل الخ) اعلمه مر اه سم أي في النهاية
 (قوله صفة تراجله) أي عند إخراج الوكيل الفطرة من الموكل في رمضان وكان الأولى ثابته ضمير
 آخر اه كما في النهاية (قوله حتى على الثاني) أي قوله إذا جاء رمضان الخ (قوله أو بهما) أي أو إذا (قوله
 لانه فتيه) أي قوله المتن ويجوز أن في النهاية (قوله لانه عطفها) أي قوله لتقوم الخ في المغنى الأقوال أو متى
 إلا نه (قوله وفتية) أي التعليق (قوله فطره) عبارة المغنى فطره يعنى أن لا يفتقر تصرفه أن يكرر

كأنه جمع متقدسون
 واعتمد ابن الرقة لكن
 استبعد آخرون لبقاء
 الاذن ومن ثم اعتمد
 الباقين الحل ونقله عن
 مفتي كلامهم ويصح
 فتيه كالي شهر كذا في قول
 مجيبه وعجب نقل شارح
 هذا عن بحث ابن الرقة
 مع كونه مجزوا في أصل
 الرقعة فان تميزها شرط
 للتصرف شرط جاز اتفاقا
 فوكالات لا يسع هذا
 ولكن لاتبعه إلا بعد شهر
 ونظيره يكفي وكذلك ولا
 تبعه إلا بعد شهر وأن لا
 مجرد تصور وكونه يعلم أن
 من قال لا تحرق رمضان
 وكذلك في إخراج فطره
 وأخرجهما في رمضان مع
 لأنه غير الوكالة وإنما عطفها
 بما قيد به الشارع فهو
 كقول محمد بن زريق متى إذا
 أحلت وقول محمد بن زريق متى
 إذا طاعت وانتصت عذتها
 وتكلف فريضة أه
 وسئلنا بعد هذا الخلاف
 إذا جاء رمضان فخرج فطره
 لأنه تعليق محض وعلى هذا
 التخصيص يعمل المطلق من
 أطلق الجواز ومن أطلق
 المنع وظاهر صفة تراجله
 عنه فبما حق على الثاني

لعموم الاذن كما علم ما تقرر (ولو قالوا كذلك في كذا أو متى) أو بهما (عزل تلك فانت وكلي صحت) الوكالة في الحال
 في الصبح لانه غير ما قلناه سابقا من أن شرطه لا يحل طائفة كرهات في انتفى واحدها صحت كلها (وفي عود) وكلا بعد العزل إلى جهات
 في تعليقها لانه عليها أن يبال بالزهر إلا مع عدم العود لفساد التعليق وقضية ما يورده الاذن العام فيفتقر تصرفه وكذا نظر فيه أن

عزله فيقول عزلك من ذلك اه **(قوله انه يقول الخ)** الاول حذف الضمير **(قوله عزلك عزلك)** فانه
 ينزل بالاول وتعود ينزل بالآخر لتعود اه كردى **(قوله اودى اودى)** او همما عند الخ **(قوله عزلك عزلك)** فانه
 الثانية ان يقولنى اودى عدا الخ **(قوله لانه ليس الخ)** تعليق لعدم قوة التصرف بالطريقين
 المذكورتين **(قوله هنا)** أى الصبيح المذكورة **(قوله ومن ثم)** أى من أجل أن عدم النود وعدم
 النود لا جعل عدم متقضى التكرار **(قوله بالمتعلق)** أى من التقيد بعبارة ما فى نكر والعود
 بتكرار العزل اه **(قوله لاقتضائها)** أى لعلقة كلا **(قوله فطر يقم الخ)** أى طريق عدم نفوذ
 تصرفه اذا حصل العزل بعبارة ما فى وينفذ تصرفه بالاول للمحسوس بيقين ان لا ينفذ تصرفه لو كان
 غير مرفوعه لان المعلق عليه عزل نفسه الا ان كان قد قال عزلك اودى على احدى فلا يكتفى بالوكيل بالعزل
 بل يتعين ان يقول لكما عدت وكلى فانت معزول فتبتغ تصرفه اه **(قوله او يقول الخ)** أى الطريق
 الثانية ان يقول بعد قوله لكما عدت الخ وكلا وكلا الخ **(قوله فان قال الخ)** أى بدل قوله لكما عدت
(قوله وكلا انزلت) أى فانت وكلى **(قوله فطر يقم الخ)** أى طريق عدم نفوذ تصرفه بالعزل
(قوله وكما عدت) أى فانت معزول **(قوله لتقدم التعلقين)** أى لتعارض تعلق العزل وتعلق
 الو كلة **(قوله وليس هذا)** أى لتعلق العزل بعبارة المسمى فان قيل هذا أى قوله لكما عدت وكلى فانت
 معزول فتعلق العزل على الو كلة فهو متعلق بتسل الملك لانه لا يملك العزل عن الو كلة التى لم تصد برمته
 فهو كقوله انما كنت غلانة فنى حرة وانكبتها فنى طالق وهو باطل لا يجب بان العزل بالمعلق انما
 يؤثر فيما يثبت فيه التصرف بلغظ الو كلة المعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلغظ
 الو كلة انما أثره اذ لا يصح ابطال الو كلة قبل عدها فان قيل اذا كان تصرفه ناقصا فساد الو كلة
 فافائدة بعضها لا يجب بان الفائدة في ذلك انما تنجز او يحصل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه سقط
 ويجب اجرة المثل اه قول المتن **(وبغير ما)** أى الوجهان في صحة تعلق الو كلة اه معنى **(قوله فينفذ)**
(التصرف) خلفه النهاية والحقى والاصلى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل تنع من التصرف عند وجود
 الشرط لو وجد المنع كان التصرف ينفذ في الو كلة لتأخره في التصرف وعليه فقوله بأنه المحسوس لا هو وقوله
(قوله انما لا ينفذ) التبادر ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بأنه المحسوس لا هو وقوله
 وتخلص الخ ليس كذلك بل هو في الحقيقة أحد بقية الاشكال نظير ما فى آ تفادى يحمل أن مرجعه عدم
 الانعزال فقوله بأنه كذا كما ترى بان عدم الانعزال المستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ لو وجد بقية وقوله
 وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاء المستشكل **(قوله عه)** أى الاشكال **(قوله ولا رافع الو كلة)** هذا معنى
 عن البيان وغيره وهم اصلا **(قوله بقية بذلك)** أى الاشكال اه كردى **(قوله وقد يجعل)** أى عن
 الاشكال **(قوله ما لا تسلم الخ)** لان عدم هذا الجواب بان قياس ما فى عدم الو كلة المعلقة من جواز
 التصرف بعموم الاذن مع فساد الصفتا لانه عليه بالعلق أن لا اعتبار باصل الو كلة فان كان محسوسا
 هذا أصل منع التصرف في ملك الغير تامل اه سم **(قوله ينفذ)** أى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
 لمنع التصرف **(قوله الصفة)** أى تعلق العزل و **(قوله ونحن قد قررنا)** اشارة الى قوله والاصح عدم معية
 في قوله بطلان هذه المعلقة أى تعلق العزل بالتأنيب باعتبار الصفة كغيره مما آ تفادى كردى ولو كان
 الخ اعني عدمه حر **(قوله فينفذ التصرف على ما تشاء كلامهم الخ)** الحق مد بخلاف ذلك وهو
 امتناع التصرف بصحوم المنع المحاصل من العزل ولهذا قال في شرح القروض وعلى المرجع وهو فساد العزل
 المعلق ينفع من التصرف عند وجود الشرط لو وجد المنع كان التصرف بالمعلق ينفذ في الو كلة الفاسدة
 بالعلق عند وجود الشرط لو وجد الاذن انتهى **(قوله وقد يجاب بالانسان المنع مقيد الخ)** لكان
 منع هذا الجواب بان قياس ما تقدم في الو كلة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصفتا لانه
 عليه بالعلق ولا اعتبار باصل بقا الو كلة كالم يعتبر هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تامل **(قوله)**

يقول عزلك من ذلك اودى
 او همما عند وكلى فانت
 معزول لانه ليس هنا
 بقضى التكرار ومن ثم لو
 ادى لكما عدت لك فانت
 وكلى عدا لقتضائها
 التكرار فطر يقم الخ
 من بصره او يقول وكلى
 وكلك فانت معزول
 فان قال وكلك انزلت
 فطر يقم وكلك وكلى
 لتقدم التعلقين واعتقد
 العزل بالاصل وهو ظرف
 حق الغير فعدمه ليس هذا
 من التعلق قبل الملك خلافا
 للسكر لانه لا أصل
 التعلقين **(وبغير ما)**
 تعلق العزل **(فطر يقم)**
 الشمس والاصح عدم معية
 فلا ينزل بالاصح ويستند
 فينفذ التصرف على ما تشاء
 كلامهم لكن اطل جمع
 في انشككه بأنه كيف ينفذ
 مع منع الملك من وتخلص
 عنه بعضهم بأنه لا يلزم من
 عدم العزل نفوذ التصرف
 ولا رافع الو كلة بل قد يبق ولا
 ينفذ كغيرها وشرط
 لا تصرف شرطا وانفذ
 بعضهم بقية بذلك فزعم
 بعدم نفوذ التصرف وقد
 يجاب بالانسان المنع
 مقيد الاصح الصفة
 الدالة على ونحن قد قررنا
 طلاق هذه المعلقة فعملنا
 باصل بقا الو كلة اذ لو وجد
 اذ انما صحيح مستند تمنع
 نفوذ التصرف على الاصل
 المذكور وقوله **(فرع)**
 وكلى فيض ينفذ تصرفه على حسن حجة

بشرطه فان كان المولك قاله وكلمة مقترنة أو منقطة مع كانه بعضهم كانه يجوز بالقض عن راعيته المدين راء اقدر لذلك لئلا يلزم
الغايه مفوضة أو مطلقه العود تصان عن (٢١٤) قلنا ما يمكن ولو كان اثنين في عقد يقبل أحدهما هذا ولو أن أحدهما يتنازل على

الإصعاح الكلام لا يشترط
مصدور من ناطق واحد
وقول بعضهم يشترط محدود
بان هذا المصنف عن نحوي
بل عن بعض الأصوليين
وبان كلام المصطلحين
لم يتكلم بلفظ بل اشكل على
لفظ الآخر الاخرى به
يعلم اننا نعلق به كل دخل
في العلق لانه شرط لا شر
ومشرطه فلا سابق
منهما حتى يترتب عليه
العتق هذا ما أشار اليه
الاستنوي وغيره وكان
قول ان نظر الى ان كلام
كل مقدر ومنه في صحة
كلام الاستوفى ما في حكم
جلتين فلا يترفع ذلك على
اشتراط اتحاد الناطق ولا
عدمه وحسب ذلك العلق انما
وقع بالثاني فاذن يروى لم
ينظر لذلك فكل تكلم بلفظ
لان مصدر الكلام - لي
الاسناد وهو ايقاع النسبة
أو انتراعها وذلك ايقاع
لا يتصور وتجزئه حتى ينقسم
عليها مبدءا يعين اشتراط
اتحاد الناطق وهو التحقيق
وزعم انه لم يحفظ عن نحوي
ممنوع عن قلت أي النظرين
أسوب قلت الازل لان
اللفظ حينئذ يمكن تحصنه
لم يميز الغاؤه وهذا يمكن
تحصن العتق يسبق كلام
الاول لكن قضية قولهم لو

تقول ان المعنى اختلال هذه الصلة المتعاقبة على التعلق (قوله بشرطه) استراخ عن تعودن السلم لا يجوز
الاعتراض عنه (قوله وكلمه) أي المولك (يجوز) أي أو ادعى سبيل الجواز (قوله ذلك) أي قوله وكلمه الخ
(قوله لئلا يلزم الخ) قد منع لزوم ما ذكر كرامان اعماله بالنسبة لتغير التقويض اه سم وفي جواب بان
التوكيد المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الازياده (قوله هذا) بمقول فقال و (قوله سم) بمقول وقال
و (قوله عتق) جوابا لول الخ (قوله المصطلحين) أي من الوكلاء المتفقين على أن يتكلم كل بعض الكلام
(قوله بل اشكل على نطق الآخر الخ) أي ترك النطق بالكلمة الأخرى كلفه بنطق صاحبها (قوله وبه
يعلم) أي بقوله وبان كلام الخ (قوله مشروطه) الأولى به (قوله هذا ما أشار الخ) لعل الإشارة إلى قوله ولو
ذلك المعنى وبشتم أن الإشارة إلى قوله وبان كلامنا هنا (قوله أن كلام كل) أي منطوق كل أي منته
(قوله فهما الخ) أي منطوقاهما (قوله فلا يترفع ذلك) أي العتق أو الخلف ففسد على الاول فتقوله على
اشتراط اتحاد الناطق الخ لمجرد توسيع الدائر وتوالت في المقام الاستمرار على العطف أي - عدم اشتراط
الاتحاد (قوله وسبب ذلك) أي حين النظر إلى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق انما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه
سم أقول بظاهره وجماهير من قول الشارح الخ في أن يرق الخ (قوله وهو ايقاع النسبة) بل قد
يقال كون الاستناد بهذا المعنى انما هو في الخبر كما يعلم من محله لاني الانشاء كافي مسئلتنا اه سم (قوله
وذلك الاشياء لا يتصور وتجزئه) قد يقال لاجلنا في ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين أن يقصد بلفظ منطوق
به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا يحدو في ذلك اه سم (قوله بهذا) يعني هذا (قوله
بقوله لا بمقدار الكلام) (قوله لكن قضية قولهم لو قال ناطق الخ) قد يقال بهذا ليس نطق بماء ذكر وانما
تفعل ان لو كان اثنين في طلاق زوجته فقول أحدهما أنتوا لا شرط في ذلك وقد يلزم هنا الوقوع اه سم
(قوله في ذلك) أي ترجع الاول (قوله ولا كذلك) أي ليس مثل لفظ أنت (قوله هو الخ) الأصوب بهذا
(قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول
* (فصل في بعض أحكام الوكالة) * (قوله في بعض) أي قوله فان قلت في النهاية الاقوية ويصح الى المتن
(قوله وهو) أي بعض أحكام الوكالة (قوله ما لو وكيل وطليه) أي الأحكام التي تجوز زلو وكيله وبسبب طليه
فعلها (قوله عند الاطلاق) واجمع لكل من المصطوف والمعلوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشراؤه
وقوله وقوله كلها بالجر عطفا على الاطلاق ويجوز رفعه عطفا على ما بعده انشاق أي وحكم تعيينه الخ

واما فنقول ان ذلك لئلا يلزم الخ قد منع لزوم ما ذكر كرامان اعماله بالنسبة لتغير التقويض (قوله
فالعتق انما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لا بمقدار الكلام على الاستناد الخ) هذا شري ربه المراد في القول
بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن أن يقال هذا لانه عند انشاء الظاهر ان تأخره الصفة لا يتوقف شرعا
على انصاف الآخر فيها بالاسناد بل متى أطلق به لصل العتق قام به الاسناد المذكور أو لا ولا نافية قولهم
لا بد من قصد اللفظ لعمدة لان المراد بذلك الاحتراز عن الصرف على ان الاستناد بالمعنى المذكور انما هو في
الخبر لانه الذي يتصف بالاقباع أو الانتزاع كما يعلم من محله لاني الانشاء كافي مسئلتنا فلنفسل (قوله وذلك
لا يباع لا يتصور وتجزئه الخ) قد يقال لاجلنا في ذلك لان ايقاع معناه ادراك الوقوع ويمكن كلام من
الناطقين اه سم قد صدر بط منطوق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فأنه لا يحدو في
قصد الربط من كل منهما او افرا كموقعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال ناطق الخ) قد
يقال هذا ليس تفعل ما ذكر انما تفعل ان لو كان اثنين في طلاق زوجته فقول أحدهما أنتوا لا شرط في ذلك وقد يلزم هنا الوقوع
وقد يلزم هنا الوقوع

(فصل)

قال طابق لم يرق به شيء وان لفظي أنت يراز ع في ذلك الآن يرق بان أنت لم يدل على اضماره لفظ سبقه كلفها
تجبه عن التفسير وحدها لا يغيرها في اللفظ المذكور لضعفها ولا كذلك هو هنا فانه قد دل على لفظ سبقه من تجبه عن التفسير فالحق
بالقول عليه حقيقة تمامه (فصل) في بعض أحكام الوكالة بعد بحثنا في مالوكيل وعليه معنا الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه والمبيع

كذلك لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقاً) في التوكيل بأن لم ينص على غير ذلك، أو حال كون التوكيل الممنوح من الوكيل مطلقاً،
يرتقيد بشئ، ويصح كونه صفة أصلاً، ويصح في توكيله (أي طلباً) ليس البيع (٣١٥) بغير نقد البلد الذي وقع فيه البيع بالاذن

ويوافقه رسم وشروطه. لو اء عى (قوله وتكلم لغيره) أى وابىع ذلك كاتعز الوكيل الوكيل وعنده اء عى (قوله عى لغيره) أى وكلف فى البيع اء عى قول التى (اليس له البيع غير نقد البلد) لو اء مان بىبع بعد عىضا طى بعد التوكيل وقيل البيع وجدوا خويلع متعاى البيع بالجلد لانه غير ما ذن فمكذلك بالقدم ويحتاج الى مباحته مر انتهى سم على أى قول ولقد قيل يجوز البيع بالجلد نعم يلائل القرنة العرفية فممكن بعد اذ الظاهر من قول الموكل ما روى فى الظروف والى البيع ينتقد سيما اذا تعرفت مباحته الموكل اء عى (قوله عى وقول) فى قوله وتبحث فى القرنة والمردا لى دلالة القرنة (قوله بتدرا للبلدان ذن فيها) عبارة تشرح الرض أى المتفق بتدليله ان بىبع فيها اء وظاهر ان المراد ان حقه ذلك ما بالشرط ان عى بتدرا للبلدان فمكذلك ان كان صلاحوالوا ككاديه فهل يعتبر اء بىعل الباهل لتمام اء سددع (قوله او عرضا) لى اختلاف مافى الشركتى امتناع البيع بالعرض مطلقا لان ما راد به بىعل ممكن بىعل اهل اللبى وشدى وعى (قوله دلالة القرنة) فى تخليل لغز (قوله لزمه الاغلب) أى ولو كان غير ما ذن فمكذلك اء عى (قوله فلافن) هذا ظاهر ان تفسر من بشرى بكل منهما فاولم بعد الامن بشرى بغير الاتفق فهل لى البيع من اء لاقى بىعل وقاهر كلام المشرح الثانى ولو قيل بالاولى لم يرد به لان الاتفق حىستد كالعروض اء عى وهو الظاهر (قوله وبعت الا رى الخ) عبارة النهاية وصل الامتناع الخ كعسى ان رضى وغيره اء (قوله لزمه) أى ويندفع بتدرا للبلدان لى (قوله وءاقر رضى فى معنى مطلقا) وهو عدم التقييد بىنى (قوله اندفع ما قبل الخ) أى لصلاحته ما اقره به فلا مرد ان اول وجوده اء لى لى بىنى كونه ولو يمتنع من كلام الموكل قتاله سم على بىعه عى (قوله صورته) أى مطلق البيع (قوله لتقيد البيع الخ) أى فى المطلق (قوله وانما المراد الخ) أى الحدان المراد هنا اغنا هو البيع لاقى (قوله فاقبل البيع) أى لفظ صدى من الموكل قوله بىعه هذا اء كىعه باء) نشر على ترتيب (قوله هذا) أى فى بىعل (قوله الا لافن فى صفاته) غير عى فى الخ (قوله اندفع قوله الخ) كانه لاتمتعا كىحصار الشر وغيره ذكره اء سددع (قوله وكذا لم يتعلمه) أى قوله كى بىنى فى الخ ووجه ترتيبه علمه اء حمل كون صورته كذا عى ولما علم من بىعل علمه تقدمه فى اللفظ اء اء اء عى اء قول اندفاع ما راد به علمه ذكره اء مانا ظاهر لو ارد بالانفعا لى وجوب بخلاف ما اذ اوبىه الاول بىه كىعه بها المضى (قوله فى الاولى) أى قما اذ لم ينس على ذات غن أصلا كىعه هذا (قوله ولو بىل فى المثل) عبارة بالنهاية والمضى ولو با كىمن فى المثل لء (قوله بىعه لى البيع نىسة) و بىنى اى يشا جزا لى البيع بائن الفحص وغير نقد البلدان ذن لى غنطه ما يكون لو لم بعد ذلك فهو باء لى المالك قطع رضى المالك ذن بىه حىستد فلىامل اء سم أى ولو لم يعلم الوكيل ان الموكل بىل التيب (قوله بانى) أى بىسل قول التى ولا بىبع لنفسه (قوله اخضا فبها الخ) هل هو على الحد اءة وبحول على ما اذ اء فى طر بىقا لى لحظ اى أو كان أقرب ا لى قال فى السلامة مصىب غلبه طمنا ه سددع اء قول وظاهر ما ذننا ان فغان سم للجلد المذكور فقول فى بعض اء اء كام لى وكالة (قوله فى المثل لى لى البيع بىغير نقد البلد) لو اء مان بىبع بنقد بىعه فاطل بعد التوكيل وقيل البيع وجدوا آخر بىعه امتناع البيع بالجلد لانه غير ما ذن فمكذلك بالقدم ويحتاج الى مباحته مر فلىامل (قوله وبعت الزوكى الخ) اعتمده مر (قوله وءا بىا خزنة فى معنى مطلقا لافن الخ) أى لصلاحته لى القرنة به فلا مرد ان اول وجوده اء لى لى بىنى كونه ولو يمتنع من كلام الموكل قتاله ه (قوله لزمه البيع نىسة) هذا باء حىستد لافن لافن الفرض الخ والى الخوف الا أن شال لى باء عى راد بىه المشفى الحاكم فىلزم ان بىسل الفنى هذا بىنى اى يشا جزا لى البيع

كما كان قدوة في عهد الرمن ولا يسع الاثمن المثل لان نقد المذموم كله منصوص عليه فلا ينقص عنه نصف احسانه (والا ينسبه) ولو
 شتم المثل لان المعتاد ان المثل مع الخطي في النسب شتمه ولو كان وقت شتمه في السبع نسيته اني اذا حفظ به عن التنبؤ كذا
 ولو كان وقت الامم تعرض التهم لان التمر تنقطع قطعاً عوضاً عن ذلك ولو قاله في عهدها اوسى كذا

وأهل لا يشتركون الاستمتاع بالركل (٣١٦) الموكل يعلم ذلك في البيع نسيئاً حيثما فيما يظهر أيضاً كما يشهد بذلك كذا في خبرهم

المثل من السبكي كالعمراني
 ان الموكل يجوز له العقد
 بمثل ما اعتدوه هو يؤيد
 ما ذكرته لكن سياتي في
 كلام لا بعده صفة حنا ولا
 بفن فاحش وهو لا يحتمل
 غالباً في المعاملة كدوهمين
 في عشرة لان النفوس تشع
 به بخلاف اليسير كدوهم
 فيها نعم قال ابن أبي العم
 العشرة ان تسوع مهابي
 المائة فلا يتسامح المائة
 قال الف قال فاصواب
 الرجوع العرف في واقفته
 قوله سماع الروابي الله
 يختلف باجناس الاموال
 لكن قوله في الفيران اليسير
 يختلف باختلاف الاموال
 فربح العشر كعربي النقد
 والطعام ونصفه يسير في
 الجواهر والرقق ونحوهما
 فيه نظر ولعل ذلك باعتبار
 صرفته والافلاخه
 يعتبر في كل ناحية عرف
 أهلها المار بصددهم الساحة
 به ولو باع من المثل وهناك
 واجب أو وحدت في زمن
 الخيل بائع هنا جميع ما
 في فعل الرهن وأقوم قوله
 ليس له إلا أن يربطه لان
 قصير ففهم ثم عرف عليه قوله
 (فلو باع) بيعاً مستملاً
 (علي) أوهي بمعنى مع
 (تعد) هذه الزاوية
 المبيع ضمنه بالسؤال
 يقتضيه التسليم ولو في
 المثل تعديه تسليم
 لا يستحقه بيع باطل
 فيبقره ان يبيع ويتبدل به بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة

الشارح: أي بالبيع نسيئاً لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأهل الخ) الواو بالفتح قوله أنه البيع نسيئاً
 لاشان علم الموكل بذلك شرط الصحة البيع اراهم الموكل بان الموكل يعلم ذلك فظهر أنه شرط لجواز الاستدلال
 فلو تعدى عند جبهه به فباع ثم تبين أن الموكل كان عالماً بذلك فصع غير آت نفسي سم قاله قد يقال وان لم يعلم
 اذا تبين انتهى اه سدعمر (قوله لكن سابقه كلام الخ) عبارة ثم بعد ذلك ذكر كلام السبكي والعمراني
 انهما قال في يظهر أنه بشرط هتما في الوالي اذا باع مؤجل المصنف من يسار المشتري وعدا لشروطه وهو ما
 بشرط ان يضاف من بعده دونه أي الايج ل ان يتبادر وأجلا معناه ان تختلف فيما احتمل الغاؤه واحتمل اتباع
 أظن فيه اه وقوله اتباع اقله في فهمه الاقرب لا اتفاق الشكل عليه اذا اقل في ضمن الاكثر اه ع (قوله
 في المعاملة) الخ قوله ووافق في المعنى والى المتز في النهاية (قوله بخلاف اليسير) وهو ما يحتمل غالباً اه معنى
 عبارة عن قوله بخلاف اليسير ينبغي ان يكون المراد حيث لا رغب بتمام القيمة أو كثر والا فلا يصح اخذها
 بمسألة فيقول عنه الثمن انه لا يجوز له الاتصاف على ما عدا ما وجدوا فبقا وقد يفرق بينه على منتهى أقول
 وقد يتوقف الفرق بان الموكل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتزعة في مال باع الفين اليسير مع وجود من
 ياخذ بكامل القيمة أقول وفيه شبهة في عدم الفرق أيضاً (قوله انه يختلف) أي العين اليسير (قوله
 فربح العشر الخ) كل وجهه ان الامتنان في التقدير الطعام منبسطه كجوه ما شاهد في مصر فان تقولت كان
 سيرا بخلاف الجواهر والرقق فان الامتنان فيها متفاوت تفاوتاً كبيراً وقول الشارح فالوجه الخ فيه ما يرد
 لما كتبه في هامش خبر البيع فراجع اه سدعمر (قوله ونصف الخ) أي نصف العشر (قوله فيه نظر)
 أي بالنظر للمثل خاصة اه رشدي (قوله وهناك واجب) أي ولو لم يأت بتقنينه بأخذ من إطلاقه ع (قوله
 وسم أو خلافاً لما شرع الرهن والمنقضي (قوله أو وحدت) أي الرغب (فمن الخيل) أي وكان الخيل
 البائع أولهما فان كان للمشتري امتنع انتهى شفتنا زيادى اه ع (قوله ما وافق الزاوي) (قوله جميع
 ما مر) عبارة الخ في ع (قوله ولو باع من المثل ثم رغبه وقوبه زيادة ما يتقنين مثلهما ببيع لانه ما مر
 بالمصلحة ولو وجد الرغب في زمن الخيل فالاصح ان يلزمه الفسخ فليتم بغيره كالمثل مثلاً في ذلك عدل
 الرهن وعده كمال الاذرى اذ لم يكن الرغب مما طار ولا نحوها ولا له ولا كسبه مرام اه (قوله أوهي)
 أي لفظة على (بمعنى مع) أي فلا يحتاج الى تضمين مستقلاً (قوله المصلحة) الخ قوله وظهر كلامهم في النهاية
 الاقرب فضمن الرهن بما قرره (قوله المصلحة) ويجوز للموكل التصرف فيما أخذ من الموكل لانه ملكه
 تلك القرض ثم اذا تلف البيع في يد المشتري وأضر المشتري به وكان مساو بالقيمة التي فيها الموكل
 حساً وقداً وسقط فهل يجوز له ان ياخذ به بدل ما قرره المصلحة وان يصرف فيه بترأسه بما لم يده نظر
 والا قارب الاول اه ع (قوله وحديث) أي اذا سترده (قوله يبيع بالاذن السابق) كأي بيع عدل
 الرهن بخلاف ما لو رد عليه بسبب أو فسح اللعب المشروط فيه الخيل للمشتري وحده لا يده ثانياً بالاذن
 السابق والفرق انه لم يضر عن ملك الموكل في الاول وخرج عن ملكه في الثاني واذا نزع عن ملكه اعزل
 الموكل اه ع (قوله وقبض الثمن) أي قبض الثمن اذا واكل البيع بحال (قوله يده الخ) عطف على
 باعني الفسخ وبغير نقد البلد اذا قلنا لغضمان يكون لم يبيع بذلك وبما فعل المالك القطع رضا
 المالك بذلك حيثما تامل (قوله وعلم الموكل ان الموكل الخ) قد يقال وان لم يعلم اذا تبين (قوله ولو
 باع من المثل وهناك واجب الخ) عبارة وشرطه لا يصح بيع الموكل من المثل ان وجد زيادة
 لا يتقنين مثلهما بان جطر الرغب بهما فوجب الفسخ في زمن الخيل لا لجهاد كرهانه في بيع عدل الرهن انتهى
 ولا يخفى أن التبادر من قوله ان وجد زيادة قائم واجبة عند البيع وأما وجوه ما بعد في زمن الخيل فهو
 ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيل الخ وحيث فهم قوله لا يتقنين مثلهما ان ما يتقنين بفسخه ببيع البيع
 بدونه وهو وجوده وقد سنسلك فلينال (قوله أو وحدت في زمن الخيل) عبارة في شرح الارشاد هنا خبر
 المجلس وأخبار الشرط ولو للمشتري وحده انتهى وبما ذكره من المبالغة نظر لا يخفى انتهى (قوله

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل عشرة والثموم (٢١٧) بقيت معارضة في التفرع ان دفع المثل

كان ينبغي ان يقول لم يصح

وضمن (فان لم يبق)

اتبع فيمنع في بيعها

شئت أو تشره غير نقد

البلد لا ينسب ثولا عن لان

المجنس وصرح بجمع

بيروته بالنفس واعتمده

السبب وغيره لانه العرف

ما لم تدل قرينة على خلافه

أو به كيف شئت بطر

نسبته ففعلان كيف الحال

فمثل الحال والمثل أو

بكم شئت بل بالنفس فقط

لان كالمعدان القليل والكثير

أو بما عجز وهاتين جاز غير

النسبة لان المجنس

فقرتها بما يدها شئت

عرفا القليل والكثير من

نقد البلد وغيره وظاهر

كلامهم لان الرافض في هذه

الاحكام بين الثمن وغيره

وهو محتمل لان لهامدولا

عرفيا ففصل لفظة عليه

وان جهله وليس كباقي

الطائفة في ان دخلت بالفتح

لان العرف في غير الثمن

لا يفرق بين قياس ما بالفتح

النسبة والوادي المفضل

دور ذلك من أصله مدق

ان شهدت قرينه بذلك

ولو قال لو كبل في شئ ففعل

فبما شئت أو كل ما تصنع

فيه جائز لم يكن الحاق

التوكيد لاجتهاد ما شئت

من التوكيد وما شئت من

الصرف فيما أدنه ففعله

وكل ما لم يحتمل كالمجهوب

كذلك قال عليه ففعله لم يرد

منه البيع بعرض أو غير أو يثبت أولا

له بيعه (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيما فصاح صرح بما تضمنه هذا الوكيل أو
القيمة مطلقا أو القيمة في الثمن أو المثل في شرح الرضا والحق في الأصحاب بالثاني حيث قال في ستره
ان يبق والأعزم لو كل من شاع من الوكيل والمشتري فيمنع في الثمن أو المثل في الرضا على المشتري اه
وهو محصيه وشأنه مدر ماف شرح الرضا وذهب إلى غير الوكيل القيمة مطلقا وادعى الرافض صرح به
وراجع الرافض فلم أر فيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لخلق شرح الرضا اه سم (قوله فيضمن المثل الخ) أي
الوكيل والمشتري فيوافق ما عرج من شرح الرضا ويحتمل وجوع الضمير لمخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما عرج من مدر وفي العبري من الزبدي والحلي والقلوب والعمدان القليل والمثل يطلب القيمة مطلقا
أي سواء كان باقيا أو تلفا شليا ومتقوم لانه نفعها الصالحة وأما المشتري فطلب البيعة من مثل أو قيمته كان
ناغلا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا ردها من سهل فان عسر طلب البيعة ولو طلبا الصالحة اه (قوله
وبما قرينه) أي بقوله وأهمل قوله ليس الخ اه عرش (قوله ادفع ما قبل الخ) أرضى المتني بما قبل وقد يقال
ان كان المراد من الانبعاث الحو جوب لا انبعاث ظاهر ولا فضلا فانه لا يدفع الا في غير ما يفتى سم ماضه
قوله كان ينبغي ان يشبه في انبعاث ذلك وما قرينه لا يقع انبعاث من هذا التبعي فيضمن بيان البطلان بحسبارة
المستفاد لا تقيد اه (قوله لم يصح ويضمن) مقول التوكيد (قوله في بيع عاشرت) أي قوله وظاهر
كلامهم في المتني الا قوله وصرح بالذابيه (قوله غير نقد البلد الخ) عبارة المتني صرح به بالعرض
ولا يصح الغبن الفاحش ولا بالنسبة اه (قوله وصرح بجمع الخ) عبارة انها به خلا فالحج منهم السبب
في نحو به بالنفس اه (قوله لانه عرف الخ) تعليل لجمع المذكور (قوله نسبته فقط) أي لا يفيض فاحش
ولا يفسر نقد البلد في عرش (قوله الحال) أي الصفة اه سم (قوله جاز بالنفس) وينبغي ان
لا يفرط نفسه بحيث يعدا اعتقوان لا يكون ثم راعيا بالزادة اه عرش (قوله فقط) أي لا بالنسبة ثولا
بغير نقد البلد في عرش (قوله للمجنس) أي فمثل التقدو المروض اه مغني (قوله فقرتها الخ)
الاولى فمما قرنت بها عدتها أي زهات في عرف الخ (قوله لان الخ) أي لما تقدم من عاشرت الخ (قوله
ثم لا ينفق) أي في ان دخلت بفتح الميمزة (قوله وادعى المفضل) أي الموكيل (قوله في التوكيد) أي
في توكيد الوكيل وغيره (قوله لاحتمال ما شئت من التوكيد) من اضافة المصدر لمفعوله أي لاحتمال
كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيد والاذن في التصرف المتعلق في الموكيل اه (قوله عليه) أي
على ما قالوه (قوله منه) أي من قوله ففعل في ما شئت الخ (قوله أولا) أي ولا ينضم عند ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيما فصاح صرح بما تضمنه هو أو القيمة في الثمن أو المثل في المثل وفي شرح
الرضا في الأصحاب بالثاني حيث قال في ستره ان يبق والأعزم لو كل من شاع من الوكيل والمشتري فيمنع في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو محتمل ان الوكيل بعد عرجه لا يرجع عليه في غير
له مطلقا وانما يرجع على المشتري فغيره لموكل لا يكون الا في الصلة لانه لا يملك لوجه وتالف مدر ماف شرح
الرضا وذهب إلى غير الثمن القيمة مطلقا وادعى الرافض صرح به وراجع الرافض فلم أر فيه ذلك وانما
أحال ما هنا على ما قدم في عدل الرهن اذا ما على أحده هذا هو جوهر ما قصر هناك على غير القيمة بالنسبة
لكل من العدل والمشتري منعمو معلوم اه لا يصح الاحتياط لانه لا يفرم فيمنع المثل تصديق حله
على المتقوم نفيس فيه بخلافه في شرح الرضا فليست فان قلنا انه يفرم القيمة مطلقا فله يرجع في المثل
بما على المشتري لانها التي غير ما أو بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله ادفع ما قبل كان
ينبغي الخ) لا ينفق في انبعاث ذلك وما قرينه لا يقع انبعاث من هذا التبعي فيضمن بيان البطلان بحسبارة الصف
لا تقيد اه (قوله كيف الحال) أي الصفة (قوله أو بكم شئت بالنفس) ظاهره ولو لمع وجود راعب ترادة
ووجه يله لما أذن في الغبن الفاحش فقدر من بغير المفضل تجب المصلحتان أو كنتين بخلاف ما عرج
التمن دون المشتري وأمكن في ان ياتى جود راعب بما تنص عليه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

منه البيع بعرض أو غير أو يثبت أولا

فلا يجوز فيه شيء من ذلك لما تقرر من احتمال (٢١٨) لفظة ولم انفس من الغرض فليكن قوله ما شئت لفظا كل محتمل والثاني أقرب

وقد هذا النظر في بآي شيء
 شئت وبهم ما شئت ولو
 قبل انهما مثل ما شئت
 يعبدون (وكذلك ليس
 مؤجلا وقد لا اجل فذلك)
 أي يسع بالاجل المقدور
 ظاهره النقص منه لا
 اذاته له وترتب عليه ضرر
 كان يكون لحفظه وثباته
 أو يترتب خوف كذب
 قبل حله ولا يظهر أو
 عينه المشتري كما يحسه
 الاستوى (وان أطلق)
 الاجل (مع التوكيد
 في الاصح وحل الاجل
 على المتعارف) بين الناس
 في مثله أي المبيع في
 الاصح أيضا لا المهور فان
 لم يكن عسرفراي الاضطرار
 لموكله لم يفسد نظيره مع
 ويلزمه الاشهاد وبيان
 المشتري حيث اعجز حل
 والاخر وان تسمى وظاهر
 اشتراط كون المشتري ثقة
 موسرا ولا يقض الثمن عند
 الحلال الا ان نصه عليه
 قال جمع أولئك عليه
 قرينة ظاهرة كان أدنى
 في السرب لم يعبدوا ليس
 فيها عجز جمل (ولا يسع
 لنفسه) وان أدنى وتدره
 الثمن ونهه عن الزيادة
 شلا قال ابن الرضا وقوله
 اقتصاد الطرفين عند انتفاء
 التهمة جائز به فمن كادهم
 لان علة منع الاتحاد ليست
 التهمة بل عدم انتظار
 الايجاب والقصور لمن
 شخص واحد من جنس ذلك لا يملأ من

فلا يجوز (الم) تفرع على قوله أولا (قوله من ذلك) أي البيع بعرض الم (قوله من احتمال لفظة)
 بيان لا تقرر رأي من احتمال القول الموكل ولو كلف في شيء ناقص فله أن يخرجه من السابقين (قوله ولم انفسه)
 عطف على ما تقرر رأي ولما في التوكيد المذكور من الغرض (قوله قوله ما شئت) أي قوله الله - عليه - فيه
 ما شئت وما يجتمع من قوله كل ما تصنع فيما ترضى (قوله والثاني) أي قوله أو لا يجوز الم (قوله انهما مثل)
 مجازاة (ما شئت) فيصير بيعه بغير نقدا للبلد لا ينشئ ولا يفتن (قوله ولم انفسه) عطف على قوله فان لم يطلق
 الم قول المتن (البيع موحلا) هل له البيع حلا حيث ينبغي نعم الاغراض اه سم الأولى وان يقال
 ينبغي ان يأتي فيه جميع ما يأتي في مساقاة النقص عن الاجل المعين وياتي في شرح قول المصنف وان التوكيد
 بالبيع له قرض الثمن قول القصة وان اعترض بالاحتياط ويحتمل ان يفسد ما اشارت اليه في قوله ما شئت ان الله اذا باع جعل وقد أمر
 بالتأجيل مع في حال دون حال أي في نحو التفصيل الذي أمر به في غير ما يأتي في وضعية الصورة الخاصة
 من صور الباطن الثاني صرح بهذه المسئلة بأزدي ما أشار اليه فليجمع اه سدد عبارة المعنى
 فان نقص عن أجل المقدور أو باع لاصح البيع ان لم يكن فسه على الموكل ضرر من نقص عن أو خوف
 أو مؤخر تحفظ أو نحوها من الاغراض ثم ان هذه المشتري فظهر كمال الاستوى المنع لظهور قصد الحيازة
 كأثره في جميع ما يأتي في تقدير الثمن اه (قوله أي يبيع) أي قول المتن والاصح في النهاية الاقوله ويظهر
 اشتراط كون المشتري تقموسرا (قوله لحظه) أي الثمن (قوله قبل حله) أي حال الاجل المقدور
 (قوله في الاصح) فمما اشارت اليه ان كان الأوليان يوترقونه في الاصح على ما بعد قوله وحل على المتعارف
 في مثله ليعقد الخلاف في المسئلة الثانية أيضا (قوله نظيره مامر) أي في شرح ليس له البيع بغير نقدا للبلد
 اه كردي (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة مع المنهج والمعنى والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال عس
 قوله م و يشترط الاشهاد سكت من الزهن سم على عجز أو قول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدي
 لاستناع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعن الفرق بين هذا وبين بيع الولي المال المولى عليه
 حيث اشترط في الزهن الاحتياط لمال الولي علموا فموجب قوله ويشترط الخانة ان لم يشهد لم يصح البيع
 فظاهر انه لم تكن الشهادة من وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فمباذع عسوافه ويلزمه
 الاشهاد وبيان المشتري حيث اعجز حل والاضمن اه وهو محتمل لا يترك الاشهاد مع صحة العقد لاضمان
 ومن ثم كتب عليه سم ليس فيما فصاح بصحة البيع أو فساده عند ترك الاشهاد انتهى وسياق ما بينهم
 قوله م ويشترط الاشهاد ينبغي جوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ لا يخلو باع عجز حل سواء قدر الموكل
 الاجل أو أطلق اه عبارة الرشدي قوله م ويشترط الاشهاد مرفق البيع انه لو شرط عليه الاشهاد
 كان شرطه لاصحة اه (قوله وبيان المشتري) أي كان يقول التوكيد للموكل بعينه فلو لم يذنه كان
 يقول بعينه لاجل لأمره ضمن اه عس وهل يرتفع الضمان بالان بعد والاقر بانه فليراجع
 (قوله والاخرين) أي القصة لا الدليل فيما يظهر لانهم انعم بالحيازة وكتب سم قوله والاخرين ليس فيه
 اصحاب صحة البيع أم أو فساده عند ترك الاشهاد اه أقول والذي ينبغي انه شرط لعدم الضمان لاصحة
 لان الاشهاد انما يكون بعد علم العقد لكن نقل من ضمننا اباي الا ان ارض اعتمدت انه شرط لاصحة وقال
 خلافا لمجي حيث جعله شرط الضمان انتهى فليصر اه عس وتقدم نفعان الرشدي ما يفرضه شرط
 لعدم الضمان لاصحة وهو الظاهر (قوله وان نسي) أي الوكيل (قوله لان له منع التصاد) أي فيما
 لان الغرض من المصين عن المثل فان فرض انه دفعه مع علمه انه دفعه آمن ان يلزم عدم وجوب الزيادة
 وان تبسرت وفمنظر اذ ليس هنا ذنب في الغنى على الاطلاق ويجوز ان عين ما دون خبر عدم الوضوح انه
 الا انما به مع امكان ما في نفسه فلا يمكن فيه يحصل ان يخل جوار الغنى الفاضح الم ربه غراب
 بالزيادة وهو عن المثل أو أكثر والامتنع وجب البيع بالزيادة فليراجع (قوله في المتن) لبيع موحلا
 هل له البيع حلا حيث ينبغي نعم الاغراض (قوله ويلزمه الاشهاد) سكت من الزهن (قوله والاخرين)

ذكر فلا ينافي أن التهمة قد تكون ما تمنع انتفاعه في الطرفين اه عش (قوله في من عدا) مثل
 الوصي والتمتع وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولي الطرفين اه عش (قوله ولومع مالم) أي عقب قول المثل
 ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لا يلزم تولي الطرفين) أي لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته
 لنفسه مع موليه وأولاد مولاه ليس كذلك لأن المعاملة لغيره ولا يجوز أن يشارك في تولي أحد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الآخر ولا يكتفي في الطرفين بأخذ ما يفي في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له
 أن يوكل وكذا في أحدهما أو كليهما فيما تم ولو كان عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد
 بجواز أو إذا قدر الثمن ونحوه من الزيادة فلا تنضم مقول تولي الطرفين لأن الوكيل حينئذ نائب طفله لأناته كما
 صرحوا بذلك أيضا فلتأمل سم على جو يفتي أن مثل توكله عن طفله مالم أطلق فيكون وكلا من
 الطفل وقوله ولا يجوز أو يشارك في تولي أحد الطرفين أي عن نفسه أو يطلق فلا ينافي قوله لا تنضم
 لو وكلوكيلا وقوله إذا قدر الثمن أقول لو قبل بعد اشتراط ذلك لم يكن بعد الآن الثمن له مرد شرعي
 وجعل إليه وهو كونه مالا من نقد البلد فلا حاجة إلى التذرع اه عش وقوله وينبغي الخ تقدم عنده أوائل
 الأسباب ترجيح خلافه وقول سم نعلم وكل الخ أي وإن لم ياذن الوكيل في التوكيل (قوله من ثم) أي من
 أجل أن العلة تولي الطرفين اه عش (قوله أو اعتاق) ومثل ذلك ما يترتب عليه تولي الطرف من ثمن ذلك
 ما ياتي من جواز التوكيل في الغصون بنفسه في النكاح وحده لا في عيش (قوله من ذكر) أي
 ما ينضم أو يشارك في عيش وعش (قوله إذا تولي) أي لعدم اشتراط القبول في الأب والاعتناء (قوله
 ولا يضر به صالح) عطف على ثلاث يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) أي لغير أبيه مثلا اه عش (قوله وقد
 الموكلة الخ الخ) أنهم أنه لو لم يقدر الثمن أو قدر ولم ينضم عن الزيادة فلا يجوز البيع له وهو شك بأن العلة
 في اشتناح بيعها وهو قول ولا يضر به صالحين وهو مستفاد منا كذا كره بقوله إذا تولي ولا يضر به صالحين
 بيعها به وبأنه البالغ وإن لم يقدر الثمن ولم ينضم عن الزيادة ولا ينظر التهمة في ذلك اللهم إلا أن يقال إن التهمة
 مع صغر الولد أو حذو له أو أي من هنا في الأب والأب والكبير الكامل ليس له أن يشارك في زيادة الحصة من الأب
 على ابنه الصغير والمجنون فلتأمل ثم رأيت سم على منعه من بيعه بالقرع المذكور اه عش وقوله
 بأن العلة الخ أنه من العلة التهمة وهي ليست متنتية فتأول قوله اللهم الخ أي بالقرع بالجواز مطلقا كما
 صارنا لبيد عرش قوله ونها باع خلا كني بالقرع وقضية تقوله لا تنضم في المباح عين الثمن أم لا يجوز البيع
 لولي الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي أن يجوز أيضا البيع لوليها إذا أذن في التوكيل وقدر
 له الثمن ونها عن الزيادة إذا تولي ولا يجب قبل تولي جواز حشد مطلقا لم يكن بيعه إذا قاله وكل عني
 فوكل عنه ثم رأيت المحقق قال قوله ثلاثا يلزم تولي الطرفين أي لأن الأب الخ اه عش وقوله إذا أذن في
 التوكيل هذا إذا وكره العلى عن نفسه وأطلق وأما إذا وكل عن الطفل فلا حاجة إلى الأذن في التوكيل كما
 عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو كان لهما من نفسه لم يصح لغيره من تولي الطرفين ألقى ترجيح أو
 اشتغافا محدا أو قصاص أو دين من نفسه فكذلك معنى ونهاية (قوله لا تنضم ما ذكر) أي من تولي الطرفين
 والتهمة اه عش (قوله وإنما يجوز الخ) وتدل على مقابل الإصح (قوله أن تولي القضية) كما سأل فوض
 و (قوله تولي أمه) فاعلم يجوز (قوله هنا) أي البيع (قوله ما يفي في التهمة) ففصل أنه لا يشترط

يق من عدا على النكاح
 (قوله الصغير أو المجنون
 أو البسفه ولومع لم يشر
 يلزم تولي الطرفين ومن ثم
 لو أذن في أمه أو اعتاق من
 ذكر منع الأولي ولأنه
 حرم بيعها وطعرا على
 الاستنصاف له وطعرا على
 الاستنصاف لوكاله فضا
 الامتناع بان كان
 وله في ولاية غيره ففسد
 التوكيل الثمن ومنه لعمري
 الزيادة جاز البيع له فلا
 تولي ولا شفعة حشد
 والإصح أنه يبيع لآبائه
 وبأنه البالغ الرشيد عين
 الثمن أو لا تنضم ما ذكر
 وإنما لم يجوز أن يبيع له
 أن تولي القضاء أمه
 أو قرع لأن هذا مرة يفتي
 التهمة وهو من المثل

ليس فيه أقصاح بهما البيع أو فسادا عند ترك الأضداد (قوله في من عدا على النكاح) فيسبحت لأن
 انتفاعهما من الأب يدل على انتفاعهما في نفسهما من غير موالدهم منتظما منه تدبره (قوله لا يلزم تولي
 الطرفين) أي لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وماله ليس كذلك لأن المعاملة لغيره
 ولا يجوز أن يشارك في تولي أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا يكتفي في الطرفين بأخذ ما
 يفي في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكذا في أحدهما أو كليهما فيما تم ولو كان عن
 أحد الطرفين فإن التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد بجواز أو إذا قدر الثمن ونحوه من

ولا كذلك وغيره في ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ويحجزه في الوصي وقيم اليتم كما هو جوابه ومشهور ما نقله الرق

تقدم الموكل الثمن بعد اذ كان الصغير في ولادة غيره كما شرأنا في الحق الحاشية السابقة اه سديد وعقد
تقدم الفرق اثنانين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) أي لا قد يكون هنالك من هو أصغر منهم لمعلم
وجود الشرط في الكل حتى لو فرض انحصار الامر في أحدهما أمكن تولد السلطنة اه عش (قوله
ويجزي ذلك) أي تقابل قول المتزول يسبغ لنفسه الخ (قوله فلا يشترى من نفسه ومحموره) أي ولا يكثر
من عن المتزول وينسبة ولا يغب فاحش على قياس ما جرى الوكر لال يسبغ اه عش أقول وقوله ولا
ينسبة تقدم في شرحه لا قدوالا الثمن في الاصح خلافه مع توجهه شرأنا أنه كتب فيما ياتي على قول المتزول
لا يشترى مبيعاً لمسه وعله الشرأنا نستوفي بعد نقد البلدح أو في مصلحه ثم لاقبته نظار الاقرب
القول الآخر وفضل على الموكل اه وقوله ولا يغب فاحش مكرهم قوله ولا يكثر من عن المتزول (قوله من
نفسه) أي لا يتجاوز (قوله ومحموره) أي اذ لا يركل ولا يعل مجبوره أخذنا مما شرأنا في غايه سم والسيد
عمر (قوله في الوصي الخ) عطف على قوله في ذلك الشرأنا (قوله على غيره) أي على من غيره (قوله فلا يسبغ
الخ) أي ولا يشترى من نفسه ومحموره (قوله لنفسه) أي مطلقاً وقوله ومحموره أي بالاطر في السابق
عن سم والسيد عمر (قوله وقياس بجوزهم الخ) بالغ مر في التشريع على هذا (قوله ما هنا) شامل لليسع
أوالايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن أن يفرق بالنسبة لليسع أوالايجار من نفسه باله في اليسع من فرعه قائم
مقام شخص من نفسه وفرعه قائم مقام العقد فلها هذا ليس بالقياس مقام شخص بل ليس هنا الا شخص واحد
حقه واعتباراً فلا ينتظم العقد فلتمام سم وقوله حقيقة واعتباراً أوالما حقيقة فتعوز واما اعتباراً فاحصل
نأمل لانه من حيث أنه نظرمصرف في ما هو من وظيفة النظار وغيره من حيث أنه مستحق مصرف في بيع
الوقوف وهذا العقد كالتجارة الاختيار في فهم من حيث متولى ومن آخرى مولى وعليه والحاصل أن الجامع
بين القميص والقميص عليه من مثله والطفل كون التجارة بين العاقدن اعتباراً وانما تختلف فوجه الاعتبار
فلتمام اه سديد عمر (قوله هو النظار) حق العباد القلب واحفظ هو (قوله بدلسل أنه) أي المالك هنا
(قوله خلافه كالمالقة في) فمأن ملكه الملقى لا يجوز بيعه ولا يجر له لنفسه تأمل اه سم (قوله
وعلى الأدل) أي الجواز (قوله فبطل الابلو) كأن وجهه أنه منهم عند تولي الطرفين فاعتقر في حبان لان
الحق لا يبعد خلافه بعد موته اه سديد عمر (قوله بمال) التي قوة تدفع في النهاية (قوله القبض
والاقباض) أي أن القبض في المجلس شرط للعقد العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) أي
كالملعونات أو ما مال السلم اه عش (قوله والقبض) أي قطعا اه عش (قوله لا في اليسع مؤجل)
عطف على باليسع بحال اه سم (قوله الا بان جديد) أي أدلالة القرين بتعليه كالمرا أيضاً اه عش
(قوله وهما) أي في اليسع مؤجل اه عش (قوله كالمرا) أي قبيل قول المتزول ولا يسبغ لنفسه (قوله من
غير قبض) أي بان حل الاجل اه عش (قوله وظهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله حران ذلك)
أي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعته) أي ما واكل يبيعه
مؤجلاً (قوله وصحته) أي على الراجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلل اه عش (قوله ووجه) أي
الجران (قوله ذلك) أي المراد عن القبض والاذني والاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما أتته) أي باليسع
الزاد اذ لا تنه متولوا في الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لانه كما شرأنا ذلك اه اضاف فلتمام (قوله
وقياس بجوزهم الخ) بالغ مر في التشريع على هذا وقوله ما هنا شامل لليسع أوالايجار من نفسه
لنفسه هذا ويمكن أن يفرق بالنسبة لليسع أوالايجار من نفسه باله في اليسع من فرعه قائم مقام شخص من نفسه
وفرعه قائم مقام العقد فلتمام ليس بالقياس مقام شخص بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا
ينتظم العقد فلتمام (قوله خلاف ملكه الحقيقي) فمأن ملكه الملقى لا يجوز بيعه ولا يجر له لنفسه تأمل اه سم
نأمل (قوله لا في اليسع مؤجل) عطف على بحال اه عش (قوله وظهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

وكل تصرف على غير فلا
يبيع ولا يؤجر ولا ينسبه
ويحجره وإن أفنّه وإن وعين
له البديل لم يكن الناطق
هو المشتري لو وقف فهل
ينفسخ منه لأنه يجوز له
أن يعايد بغيره أو لا بل أولاً
تقرر أن الناطق الاتحاد
وإن نهى عن الزيادة كل
محتمل وقاس بجو زعم
أن الاتحاد في نحو بيع ماله
فقرعه إلى عقد حصره
فقو زعمنا لأنه إذا كان
هو الناطق للمشتري كانت
المنافع على ملكه وفي إنيته
فكفون كمال أو دونه من
نفسه محصور وقيل لا إلا
أن يفرق بين الملك هنا
والأصغر دليل على بيعه
لا يجزأ إذا كان الناطق غيره
فيمزج بين الاتحادين بخلاف
ملكه الحقيقي وعلى الأول
بما في الأبواب تقرر تفسير
المأخوذ فبالأول أو بدون
(أو من الناطق) (الأمع)
أو الكل (البيع) بحال (هـ)
فقبض المبيع وتسليم المبيع
فإن في تسليمه بطلانهما
في فروع البيع وله قضا
القبض والإقراض في نحو
يعهول والوكلاء غائبين
ليبيع لثلاث بضع لاني
بيع يؤجل وإن حال لا
أذن حديد كأمرونها
سلم المبيع من غير قبض
ظاهره خلافه مع حوان

ذلك وان باع بماله وصحته وبوجهه ما كان في التاجر في عزله عن قبض اليمن واخذ في اقباض المبيع
قبل قبض اليمن فلا يرتفع ذلك بما اتى به الوكيل وان كان ارفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل انما هو من التأجيل لام الحلول

أو بحال ونها فطعا وليس لو كبل في همة تسلية قطعا لأن عدها هي من مخالفة دفع اقتناء بعضهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة مما يدونه (ولا يسلم) أي المبيع (د- تي بعض النسخ) الخال خطر التسليم قبله (فان خالف) بأن سلمه (٣٢١) بأخذه أو قبل قبض الثمن (غير) المحكوم فية

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على مؤجل له سم (قوله في هذه) أي عهدها (قوله تسليم) أي القبول وهو بال
 الموهوبه بان بعضهما ماله عمن (قوله أي البيع) أي القرض ثم أضاف النهاية والمغنى الآخرة أي أو مغتبل
 إلى البيع التسليم قول المتن (حتى يقبض الثمن) في العيايو لو بايع وكيلان أو وليان أحدهما مطلقا سم على
 منهج أي سواء كان الثمن ميعنا أم في القلمه أه عمن (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قبتهما البيع الخ
 (قوله فإذا ذاقه الثمن) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري أو المعلن فاذنهم من الثمن فذلك
 الموكل واسترد المأجور اه (قوله أم لو أجبرهما كل الخ) عبارة النهاية والمغنى أم لو أجبرهما كل على
 التسليم قبيل القبض فلا ضمان عليه كافي العرائة الاشتمحت كان وذلك مذهبنا بالليل أو نقولنا
 معترفا لأمره عليه مطلقا فلو دفعه فضعف في الأذى وهو الوجه أه قال عمن بعد ذكره كلام
 الخصم ههنا انصرفوا على ما استوفى ههنا ما شرح هو من الفرق بين إكراد النكاح وإكراد الحاكم الذي
 وراء قدسيت على الحاكم التملك بالحكم لأن بقوله القلب به من كل حال كما دفع التماس المترتبة بالنظر
 لثباته أه وقوله الآن يقال المقلب هو الذي لا قريب (قوله المعكروه) يقع الزاء (قوله هنا) أي في تسليم البيع
 قبيل القبض (قوله يوم) أي في الوديعه (قوله واللا) أي بان سله باختياره قبيل قبض البيع (قوله ولا
 ضمن) أي القصة له بلوه تناسا على ماله في تسليم البيع قبل قبض الثمن أه عمن (قوله يومين) أي إلى
 قول المتن وليس في النهاية إلا الأوله ولم ينظر والى الوديع طرا (قوله صبه) بباء فيه (قوله ضعف) عبارة
 النهاية صريح عمن أه (قوله أي لا ينكره) أي لا يحسنه أه عمن وعبارته التي أي تمتع بذلك أه (قوله
 في أكثر الأيام) احتراز لقوله في أكثر الأيام أو المشتري والمعلن وكان على البايع فانه لا يقع ولو لم يمنهما
 ويحرم لتعاطيه عند الغايبه انتهى زادي أه عمن (قوله وذلك) أي عدم اشتراطها في البيع أو اشتراطها
 وبايسر الوكيلان الأوله وإذا كان عبارة أو غايبا فاعمل الرضا شرط في الحال الذي قدسوا وانا
 جازا الخ أي أنه في ذلك دعا وبه يحصل الفرق بيني والوجه أه (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله
 لو كان القصد) اسم كان مستتر هنا على الراجح والقصد خبرها أه سم (قوله حله) شرائه قال في شرح
 الرض وبه حزم الأذرى وغيره أه سم (قوله ولو ينص على السليم) أم لو نص على السليم لم يقع الموكل
 كما قال الاسوي انه الوجه له غير ما ذكروه في نهايه ومعنى (قوله لا لا تخلفه) أي لا يطلاق الموكل اشتراؤه (ولا
 تقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا يمكن رده) أي رد كل من الوكيل والموكل العيب (قوله هذه
 الشروط) هي عدم النص على السليم ومساواة قبل اشتراؤه ويحمل الوكيل العيب أه عمن (قوله رده) أي
 الاتي أه سم (قوله فالتبديد) أي بقوله في القصة (قوله من هذا) أي قوله أنه ليس له أه عمن عبارة
 المغنى فغائقة التقيد أولا القصة خارج المذكور وأما هو ردا لكونه فلو ادعى الأخير فستعلق للموكل الرد
 وكذا لو كبل ان اشترى في القصة فكان أولى أه قول المتن (وان حله فلا) أي بان كان الموكل بمنه قال في
 شرح الرض نعم ان علم بعيبه ما يتوقع أه وظاهر أنه ليس لو لم يمنهما الرد حيث ذكروا فكان الوكيل فقط
 جاهلا بوجهاته ليس له الرد شرط الوكيل به فلو رد ثمين مال الموكل فبقي فسادا رد فلما رجع له سم قول
 أو بحال الخ) كأنه عطف على مؤجل من لافي البيع مؤجل (قوله رأت الأذى قال الخ) اعتمادا (قوله
 ومنه يؤخذ أنه لو كان الخ) اسم كان مستترا على معنى الرجوع والتقصير خبرها (قوله بأنه شرائه) قال في شرح
 الرض وبه حزم الأذرى وغيره (قوله هذه الشروط) أي قوله في الشرع لم ينص الخ وقوله في المتن وهو
 يسأل الخ وقوله ان جعل العيب بش (قوله رده) أي الاتي (قوله في المتن وان غلفنا) أي وان كان
 الموكل قد دعه قال في شرح الرض نعم ان علم بعيبه ما يتوقع أه وظاهر أنه ليس لو لم يمنهما الرد
 حيث ذكروا فكان الوكيل تقصيرا فلا تخلف جانه ليس له الرد شرط الوكيل فلو رد ثمين مال الموكل فبقي فسادا

(٤١ -) (شروحي وابن قاسم) - خامس) لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالقيود لا حذر اذ عن هذا فقط (وان علم فلا) يقع الشراء بالكل (في الاصح) وان زاد على ما اشترطه لانه غير ما نؤمن فيه عرفا

والادفع الوكيل ولو عند الاطلاق ثم سارع بعقبي على موكله فبقي كما هو الحال بين من قبيل الموكل لدة ولا عتق ولا فلتا لعمول في هذا امر حدود
(وليس الوكيل ان يوكل بلا اذن ان تاتي بموكل فيه) لاننا لو كمل مرض بغيره نم (٢٣٢) لو وكلة في قبض دين فقبضه موكله مع احد

من عباده لم يضمن كفاؤه
الجورى وقد انقضى
المرسل متبكرة أهلا
القسام أي بان يكون رشدا
وكان يوجد اغتفاد ذلك
عنه والذى يظهر ان المراد
بهم اولادهم والى
وزوجاته اعتقادنا بينهم
في مثل ذلك تغافل عنهم
ومنه ارسال نحو ما اشتراه
مع احدهم و يؤخذ من
تعليلهم منع التوكيل بما
ذكرناه لا فرق بين ذلك
في بيعه وفي ان يبيع وفوق
السكنى بينهم ما في الاول
بحوز التوكيل مطلقا دون
الثاني فمظهرنا لغير
وان كان خصصا لنفسه
(وان لم يأت ما ذكره
منه لكونه لا يضمنه أولا
يلسقبه) او يلق عليه
قعا طمسقة لا تضعل عادة
كاهو ظاهر (له التوكيل)
عن موكله دون نفسه لان
التفويض من الله انما يقصد
به الاستانة من ثم لو جهل
للموكل له او اعتقد خلاف
له استمع توكيله كافتهم
كلام الزاني واستغفرو
الاستغفاري باله في
قوله (ولو كثر ما داول فيه
ويعجز عن الاتيان بكاه
فانذهبه فوكل) عن
موكله (فما زاد على
الممكن لانه المستطاع اليه

واستيفاء ما مر من غنه سم على ج اه عرش (قوله والادفع الوكيل) والكلام في العيب المقتضى اما الطلوى
ففتح فيه الموكل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الغنة اه عرش (قوله عند الاطلاق) أي اطلاق الموكل
التوكيل (قوله سارع بعقبي) الخ أي وان ذكر كونه يعقب عليه لا ينظر الى ضرر الموكل لتقصير بعيد التعيين
وظاهره وان كان الغرض من شرائه ان يتجار فبغيره الموكل وعبارته حر كسج فيلزم بعد قوله المصنف فان
وكلف في شراءه وجب بيان فوعده واشترى من يعقب على الموكل مع وعقب عليه بغيره كالموكل في الغنة
موضوعه اه عرش (قوله لان الموكل لم يرض بغيره) زاد النهاية والغنى ولا ضرورة كالموكل في الغنة
(قوله وارسله) أي الوكيل المتقرب من عباده (أو الوكيل) (قوله لم يرض بغيره) كفاؤه الجورى (الوجه
خلافه) م ر اه سم عبارة النهاية وبمثل كلامه ما رواه اداوسال الوكيل في نفسه من دين مع بعض عباده
فيضمن ان فعله خلافا للجورى اه (قوله وما لك) يعني ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن موكلا اه سيد
عبارة عرش وبني ان يلحق بمن ذكر خدمته باسراء ونحوها اه (قوله اعتباد استأنبهم الخ) خبر وكان
(قوله والذي الخ) به معترضة (قوله وبه) أي ارسال ما يضمن من دين ووكيل في قبضه (قوله مع احدهم)
أي عباده (قوله وبه) الخ الى المتن في النهاية (قوله يدا كسج) أي بقوله لان الموكل الخ والحواسم لغيره بالتدليل
(قوله في الاول) وهو وكنت في بيعه (قوله مطلقا) أي احسن الوكيل ولو كان له ولم يرضه أولا
(قوله دول الثاني) وهو وكنت في ان يبيع وجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع والوكيل مريحا لا
كذلك الاول اه عرش (قوله في نظر) خبر وفوق السكنى الخ و(قوله هنا) يعني في صيغة الوكيل (قوله
لغيره) أي لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان معاه في نفسه) أي بحسب القلة لا بغيره فراجع
بين المصدر الصريح والمؤدبه اه كرى وقد قدم عرش ما هو احسن من هذا في المتن لكونه
لا يضمنه أي اهلا ما اذا اصبحت فليكن كغيره فيما احدثه من بيع التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره
اه عرش (قوله او يلق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد به الاستانة) قضية انه يتعين ذلك في
سنة وان صار اهلا لم يشره بنفسه اه عرش وسأفاده في (قوله ونتم) أي من اجل ان الله لما ذكر
(قوله انتم في قوله) أي ولو فعله لم يصح واذا لم يرض اه عرش (قوله واستظهره الاسنوي) عبارة للفتي
وهو كاقال الاسنوي يظهر اه (قوله باذنه) أي مثل قوله لوجه الموكل الخ اه عرش (قوله عن
موكله الخ) عبارة بالغنى وحسن وكلف في هذه الاقسام فانما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه لا يصح في اداة
الروية اللع اه (قوله فعما) فلا وكل عن نفسه لم يصح اذ اطلق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشدي
قوله أو اطلق الخ لا يفتي بحر يات في المسئلة الاولى وكلت بنبق ذكره هنا اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
في المتن (قوله ثم ايت بجواب الخ) أي في القسار اه مغنى (قوله القرب الخ) مع انما قوله (قوله
ولو طرأ العجز لطر ومرض الخ) فان كان التوكيل في مال عليه بغيره او مرضه بغيره ان وكل فيه بغيره
وشرح المرض (قوله لم يرضه ان يوكل) أي بذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بغيره ولكن قضية
قوله م ر ثم ولا ضرورة كالموكل الخ انه لو دفع الضرورة الى التوكيل من طرأ او ما ذكره كلف نصف ثلثة
اولم يصح ولم يفسد الرق الى فاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وفي عكسه
وهو مالي وكل عازم فعمله بالباشرة بنفسه لم ياقه فمظهرنا لا قرب الثاني انما قول الشرح المار كسج
البايع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البايع ان الشراء للموكل واخذ الفين المدين فيبقى اخذ ما
سابق في مسائل الجارية ان يقال واما الموكل على الوكيل وضرر مبدل الفين والوكيل ببيعها بالفتن واستيفاء
ما غرم من غنه (قوله لم يرض بغيره) الجورى (الوجه خلافه) م

بخلاف الممكن أي عادة بان لا يكون فيه كغيره مستعمل غالبا بان يظهر ثم ايت بجوابه الفين المدين فيبقى اخذ ما
بالكل من قبل المجهود واعدت مقابلة القريب بما ذكرته ولو طرأ ان طرأ ونحو مرض او ضرر لم يرضه ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال
وكل عن نفسك ففعل ثالثا في وكيل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن

والموكل عزله أيضا كما أفهمه مجله وكيل وكيله فمن ملك عزل الأصل ملك عزل فرع عملا ولا في غير أصله فهم ذلك أيضا فلا اعتراض على
المتن خلافاً لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (له) أي الثاني (ينعزل بعزله) أي الأول (ياه) وانعزاله) فهو نحوونه أو جنونه
أو عزل الموكل له لانه نائبه

ولان التتويض المثل له لكن عبارة شرح المنهج لان التتويض لثل هذا لا يقتضيه عنه اهـ ومقتضاها انه
فصل حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيفسر بين المباشرة ونفسه التتويض الى غيره اهـ عـش وفي
العبارة عن التتويض بقوله بل عن موكله أي فقط بشرط علم الموكل بمجرم مال التوكيل ولا فلا بد من اذنه وله
المباشرة بنفسه سمع عليه بغيره أي بتكليف المشتق ولو قدر العجز عنه المباشرة بالاولى أو بالغير بل ليس له
التوكيل حيث لا تقدر فله اهـ وهذا هو الاقرب بلا حرج في الصورتين الأخيرتين بمحرفي الشرح (قوله) والموكل
عزله (أي وكيل الوكيل أيضاً) أي كأن الموكل عزله كما أفهمه أي أن الموكل عزله قوله ذلك أي أن
الموكل عزله (قوله أيضاً) أي كعبارة المصنف (قوله) على الاصح السابق) ظاهره أن الاصح السابق
ترتيب على خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله أو لا وليس كذلك بل الحاصل أن الخلاف هل هو في الحالفة
الذ كونه وكيل الوكيل أو وكيل الموكل فان قلنا الأول وانعزل الموكل بعزله وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا
ويستدل فلا بد من العناية بكلام الشرح مـ ليعلم بان قال معنى قوله على الاصح السابق أي بناء عليه
والاصح مبنى على الاصح ومقابلته على مقابلة اهـ رشدي (قوله) أو عزل الموكل له (أي لا ول) (قوله) لانه
نائبه (أي الثاني نائب الاول اهـ عـش (قوله) لانه ينعزل) أي الثاني (قوله) بغير ذلك) كبقية وانما ساءته
اهـ عـش (قوله) وعين الوكيل الخ) الاول حذف الواو (قوله) لان توكيله (أي الوكيل (قوله) ان يقع
عنه) أي عين الموكل اهـ عـش (قوله) وفارق نظيره الخ) رد على من قال ان الاصح عبارة النهاية والغنى
والثاني انه وكيل الوكيل وكذا قصد تسهيل الامر عليه كقوله قال الامام أ والقاضي إننا استنبطنا
فانه نائب عن صاحب من منيعه فارق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله فالح الخ اهـ قال عـش قوله فانه
نائب عنه ما عن النائب وقوله لانه من نائبه أي الامام أ والقاضي اهـ (قوله) فهو) أي نائبه القاضي
وكذا ضمير حكمه الخ (قوله) معاونه) أي القاضي وكذا ضميره و (قوله) وهو) أي نائبه وكان الاول
التميز فربما قلنا (أن توكيلاً أمناً) فحصل موكلان الامين وقصارا ذنبه سيد في التوكيل المذكور وهو
واضح فتمت كلامه أنه لو وكل فاستقام يصح وان كان المال تحت يده كل أو غيره ونحوه وكل الفاسق في مجرد
العقد وهو مقتضى كلام الشارع مـ الا في ضمانه وكل الوكيل في نفس الوكيل قال عـش فوجب المعدم انعزاله
بالفوق ان الذي ينصحه أن يحمل ما من منعه فوكيل الفاسق في بيع مال المحمور ما إذا تضمن وضع يده عليه
والا فلا وجب من مجرد العقد انتهى وهو مـ عـش في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اهـ عـش
(قوله) ان عين الخ) بيناه المفعول (قوله) الثمن والمشتري) بغض الراء نائب فاعله فلا رد في وكالة البيع
ووكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل على بعدائه بكسر الراء والثاني في وكالة البيع فقط (قوله)
أعاليه) أي التوبة وحصله في المقتضى (قوله) لم يوكمه على الواجبه) اعتمد مـ وكذا قوله وفوق الاذرى
الخ اهـ سم (قوله) أو عين الخ) عطف على قوله الخ (قوله) أنه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو
كذلك نهاية وبغنى (قوله) وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والغنى خلافاً للسبكي وفارق ما قاله لو لمها

(قوله) والموكل عزله أيضاً كما أفهمه الخ) قال الاسنوي وادانته وكيل الوكيل فقد قبل ليس الموكل
مباشرة عزله لأنه ليس بوكيله والاصح الجواز لأنه فرع الفرع فقتضى هذه المسئلة كذا صرح الرافعي بجميع
ما قلناه انتهى (قوله) في المتن والاصح أنه ينعزل بعزله وانعزاله) قال الاسنوي وادانته حصل كلام المصنف
الجزم بان الثاني وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انعزاله يعني الثاني بعزل الوكيل وبانعزاله وهذا
فاسق الغنى وبخلافه الله الرافعي أيضاً من حكاية وجهين في النيابة وبانعزاله على ما كان قلنا عنه انتهى
وجلب بان قوله والاصح أنه ينعزل بعزله وانعزاله ليس مـ عـش على قوله والثاني وكيل الوكيل وقاله يصدره
بالفوق وانما استئناف فلا ينافي أنه مفرغ على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (قوله) لم يوكمه على الواجبه

وصي علم من كلامه فيما ينزل
به الوكيل أنه ينعزل بغير
ذلك (وان قال وكيل عسى)
وعين الوكيل أو أفضل
(فالثاني) وكيل الموكل وكذا
ان أطلق (ان لم يقل عسى
ولا عسى) في الاصح لان
توكيله لثالث تصرف
تعامله باذن الموكل فوجب
ان يقع عنه وفارق نظيره من
القاضي بان الوكيل ناظر
في حق الموكل قبل الاطلاق
عليه وتصرفات القاضي
للمسلمين فهو نائب عنهم
ولذا فصل حكمه مستتبه
وعليه فالفرص بالاستنباط
معاونه وهو واجبه له
(فالتحقيق هاتين الصورتين)
وهما اذا قال عسى أو اطلق
(لا يعزل أحدهما الآخر
ولا ينعزل بائنه) لانه
ليس وكلا عنه وحيث
جوزنا الوكيل التوكيل
عنه وعين الموكل (بشرط
أن يوكل أمناً) فيه كفاية
لذلك التصرف وان عينه
الغنى والمشتري لان الاستنباط
عن التفسير شرطها المسئلة

(الا أن عين الموكل غير)
أي الامين فيبيع قيمته
لانه فيمنع من علم الوكيل
ففسقه دون الموكل موكله
على الواجبه كذا يشترى
معيته الموكل ولا يعلم به
والوكيل يعلمه وعينه له
فاستأنف ادفعه لم يجزه توكيله على الواجبه أيضاً وقضى اطلاق المتن أنه لا يوكل غير الامين وان قاله وكل من شئت

زوجي

وكل من شئت

وقال السبكي الا وجهه لانه كقولنا في زوجي من حيث يجوز تزويجهما غير المكلفه

ووجب عن شتات الخ (قوله وفرق الأذرى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله هنا) أى
 فى التوكيل فى المال (قوله وم) أى فى التوكيل فى التزوج (قوله وقد ينسج بتركه) أى لمصلحة
 القوت وأغبره له معنى (قوله ومصلحة) أى أصل ما هنا (قوله هنا) أى فى التوكيل فى المال (قوله
 وم) أى فى التوكيل فى النكاح (قوله بالأولى) أى لأنه لم لا خيار لها هو يستدرك له معنى (قوله
 أن تركت) أى المأذون (قوله فى كل أفراد) أى أفراد الزوج (قوله منه) أى المولى (قوله
 بما تقرر وأول) هو قوله وقد ينسج بتركه الخ (قوله فى شيء من الصور السابقة) أى حذوق
 التوكيل عن المولى له ورشدى (قوله من الصور السابقة) ينبغى استثناء ما إذا وكن عن نفسه باذن موكله
 لما تقدم أنه حيث عجزه وإن لم ينسج فاذا فسق أولى فإن قيل فحينئذ يشك قوله الصور بصفة فالجواب
 الكلام فى صور التوكيل بالأذن بدليل تعليله فلم يبق الصور فإن ماله قال وكن عن ماله أو ألقى قلت يمكن أن
 يكون الجمع باعتبار أن كلا منهما صور فإن نظر التبعين المولى والوكيل وعدم تعيينه بغير إذن يجعل
 الكلام فى أعده من صور لا ذن ولا ينافيه التعليل لقراءة آذنه فيه البناء للمفعول أى آذنه ولو من جهة
 الشرع له سم أى لو عير بصفة لا تشبه على المغنى وبعض نسخ النهاية سلم عن الاشكال وتكامل الجواب
 ﴿فصل فى بيعتين أحكام الوكالة﴾ (قوله فى بيعتين أحكام الوكالة) أى قوله وبيعته فى النهاية
 الاقوله والا فلا ذن إلى أنه لو ظهر وقوله وأقسم إلى الوكالة اليوم وما أنه عليه (قوله بغير الإحمال) أى أما
 التسديد بالأجل فتدرك حكمه (قوله وبما خلفته) عطف على قوله ما يجب الخ بقدر مضى الأصل وحكم
 مخالفته غرض المضاف وأتم المضاف إليه مقوله لأن المخالفة ليست من الأحكام له عزم أقول وكذا
 قوله وتكون بديان قوله وتعلق الخ عطف على قوله ما يجب الخ قول المتن (قال البيع) ومثل البيع غير من
 العدم قد كان النكاح والطلاق له عزم (قوله بل من فلان) أى بل يقول من فلان أى مثلا كن هذا ومن
 فقه صالح فيما ظهر (قوله تعين) ظاهره أنه يبيع منه ويتبع البيع من غيره وإن لم يذبح هو الآخر المثل
 وإن توعد بغيره برباذه عن المثل وينبغى أن يحمل التعين إذا لم يذبحه على عدم إرادة التسديد وأنه
 لو كان لولم يبيع من غيره من البيع وفعل على المالك المالك يبيع من غيره ويقطع ومالكه بذلك أن يذبح
 التسديد بغيره على هذا المخالفة فإن قلت قدس ذلك أن الشخص لولم يذبح فى بيعه للاحذوف أى يخص
 أنه لولم يبيع بغيره إذ تشبه وفعل على ماله أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لأنه آذنه فى البيع
 فى الجمله بخلافه هنا فإنه لا فاعلا مطلقا سم على جملة أقول وينبغى أن يحمل المنع إذا لم يغلب على ظهره ما لم يكن
 بان يبيعه والا فلا يبيعه للمنع وقيل عزه فى عدم خصيص الفضل بوعاها الأمر أن هذا منه وفرضه فى الشخص
 للمعين ليس قيدا بل مثله المكان المعين إذا تخرج عن الإقليم فخصه بالتفصيل المذكور ويجوز له البيع فى غيره
 حيث خفف عليه النهي والتلف لولم يبيع بغيره أما تخرج السوق للمعين عن الصلاحية مع بقائه فى
 البلد وعدم انشوف على المولى فيه فلا يجوز بيعه بغير المكان المعين له عزم والحاصل أن يحمل تعين
 ما ذكره المولى فى التوكيل من نحو المشتري إذا لم تكن هناك رقبة متعلقة للمعين ولا على الوكيل لرضا
 المولى بغيره فعند وجود أحدهما يجوز المخالفة ببيع العقد للمولى (قوله لأنه قد يكون الخ) ولو امتنع
 اعتمده مر وكذا الأوجه الأخرى قوله وفرق الأذرى الخ (قوله فى شيء من الصور السابقة) ينبغى استثناء
 ما إذا وكن عن نفسه باذن موكله لما تقدم أنه حيث عجزه وإن لم ينسج فاذا فسق أولى فإن قيل فحينئذ يشك
 قوله الصور بصفة فالجواب أن الكلام فى صور التوكيل بالأذن بدليل تعليله فلم يبق الصور فإن ماله قال
 وكن عن ماله أو ألقى قلت يمكن أن يكون الجمع باعتبار أن كلا منهما صور فإن نظر التعين المولى والوكيل
 وعدم تعيينه بغير إذن يجعل الكلام فى أعده من صور لا ذن ولا ينافيه التعليل لقراءة آذنه فيه البناء
 للمفعول أى آذنه ولو من جهة الشرع
 ﴿فصل﴾ فى بيعتين أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله فى بيعتين أحكام الوكالة أيضا الخ) قوله وفى بيعتين أحكام الوكالة أيضا الخ

على المصنف هو السهل تعيينه لأنه قد يكون له غرض في خصه كطباة بل وإن لم يكن له غرض أصلا لإبائه

المعين من الشراء لم يحز به لغيره بل راجع الموكل ويقتضى أن يحمله ما لم يطلب على القن أنه لم يرد بخصوصه
 بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اهـ **عش** (قوله ولا يصح بيعه لوكله) اقتصر عليه المعنى وسكت عن
 تنقيده ابن الرفعة وقال **عش** وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكله مثله أو أرقق منه أخذاً بما
 ذكره فيما قال يصح من وكيل يذبح عن زيد وفي الصبري عن الشسروري ومجمله كمال الأذرى إذا
 كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلافه لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح
 من وكله باعتباره بالعرف اهـ وفي سم ما وافقه **(قوله لوكله)** أى أو يذود فاقلم سم على منهج اهـ
عش (قوله وقبضه الخ) أى عديم الصفة عبارة النهاية فلا باع من وكله لم يصح سواء أقدم الإيجاب أم
 القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما يشبه كلامهم خلافاً لابن الرفعة اهـ **(قوله تقدم الإيجاب)** أى مطلقاً
 اهـ سديد **(قوله ولم يصرح بالسفارة)** قبل تقدم القبول قال في المطلب إذا تقدم قبول الوكيل ومرح
 بالسفارة كغيره هذا من كل يذبح قال يعنى صح وان تقدم الإيجاب قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة
 أم لا لابن الإيجاب فاسد اهـ كرهى وفي السديد **عش** ما وافقه وقال الرشدى قوله مر خلافاً لابن الرفعة
 أى في تنقيده البطلان بما إذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة أى بخلاف ما إذا تقدم أحدهما
 وصرح بالسفارة في المتقدم فإنه يصح عنده اهـ **(قوله أى يذ)** أى بدون نفس الوكيل اهـ **عش** (قوله
 بطل أيضاً) جزم به المعنى وشرح المنهج وسكانه قول الشارح وإنما يقبل الخ **(قوله وإنما يقبل الخ)** ولومات
 زيد بطل الوكيل كماله كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء تجوز رغبته بعد ذلك والأوجه
 أنه لو قال يصح هذا من أيتام يذبح ذلك حل على البيع ولو لهم ولا تقول بفساد التوكيل اهـ نهاية قال **عش**
 قوله ولا تقول بفساد التوكيل وعلى من قبله يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشداً فعلى ظاهر والتجبة الصفة أنه
 اغتال صرفه لوقى الضرورة فإذا كملوا بجزال البيع منهم والى السبيل ما وافق سم على جواز ظاهره وان كان
 الولي أسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر اهـ **(قوله أو أرقق)** الأولى إسقاط الألف **(قوله وبه فارق)** أى
 بقوله فالأذن في البيع الخ **(قوله ما يصح)** أى قوله بل وان لم يكن لغرض اهـ سديد **(قوله)**
والأذرى الخ أى وبعت الأذرى عبارة النهاية فلا باع من وكله لم يصح منه ولو كنت قرينة على إرادة
 الرجوع وأنه لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين رغب في تلك السلعة كقول الشاعر لعقلام بيع هذا على
 السلطان فافقه كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين وأعرض الخ اهـ قال الرشدى قوله مر فالتجبة
 كاتمة الزركشى الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما سأفقه أن يقول قال زركشى فالمعنى الخ اهـ
(قوله تعين) اعتمد المعنى وسم **عش** (قوله لا غيره) أى في الجلالة أو في الظاهر واللام بدأت قوله لم
 يتعين فليتأمل اهـ سم **(قوله في البعث)** أى بعت الأذرى **(قوله من أصله)** كذا أخرجه للباسق الفطن

ولا يصح بيعه لوكله وقبضه
 ابن الرفعة بما إذا تقدم
 الإيجاب أو القبول ولم
 يصرح بالسفارة وبعت
 البقيس أنه لو قال يصح من
 وكيل يذبح أى يذبح عن
 زيد بطل أيضاً وإنما يقبل
 كان الوكيل أسهل من أو
 أرقق والأذن في البيع
 من وكيله أذن في البيع
 منه وبه فارق ما يصح
 والأذرى أنه لو ظهر بالقرينة
 ان التعيين إنما هو لغرض
 الرجوع فمما لكون المشتري
 ممن يرغب في ما لا غيره لم
 يتعين وأعرض به لرغبته
 في مقرر يذبح الفطن وهذا
 غرض صحيح وأقول في البعث
 من أصله نظراً

ليرد مع الواجب المثل وان رغب غيره ياد على من المثل لانه لا يريد منه ان ياد لا امتناع البيع من الزايف
 بما يقضى كالعدم فليربح ويبقى أن يحل التعيين إذا لم يملك القرينة على عدم إرادة التنقيده وأنه لو كان ولم
 يبيع من غيره نهى البيع وفات على المالك تجاراً البيع من غيره لقطع ماله بالذات وأن مراده ان
 التنقيده في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لا قدر أى شخص أنه
 ان لم يبعه بغيره فانه نهى وفات على المالك أنه يجوز بيعه قلت خيبه نظراً والفرق ظاهر لانه هنا أذن في البيع في
 الجلالة بخلافه هناك فإنه لا أذن مطلقاً ثم رأيت أن قوله لا يذبح أى يذبح لانه لا يملك القرينة بنية المرافقة لقول
 الأذرى أنه لو ظهر بالقرينة يتناول في الجلالة **(قوله ولا يصح بيعه لوكله)** قال في شرح المنهج كافي في الروضة عن
 البيان وفي غيرها عن الأصحاب انتهى وبعت الأذرى الصفة فإذا كان الموكل ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه
 كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع ههنا من نفس الموكل كالسلطان وقال ابن قتيبة المبرق أنه لو جرى العقد على
 وجه لا يقدر فدخل المالك في ملك الوكيل صح **(قوله بطل أيضاً)** اعتمد **(قوله لا غيره)** أى في الجلالة أو في

أوعيد بقاءه كقولنا في الصف جدا فاعا الشئ قبل السرا لم يكن له سر أو في الصف الآخر أو أنهم قوله الجمعة أو العيدان يوم الجمعة أو عيد
تغلا فهو محتمل الآن يقال المظف فيها (٢٢٨) واحد وعود في المنصوص عليه بالزمان بقاءه فهو محقق وما بعد مشكوك فيه فنعين

الآن لهذا ما يؤوله اليوم
مثله ان استوى الراغبون
فيها ومن قال القاضي
لو ما عا في هذا لم يعين
زمننا لئلا والراغبون نهارا
أكثر لم يصح (أو في مكان
معين تعين) وان لم يكن قد
أجود والراغبون فيه
أكثر لانه قد بعد الخفاء
نم لو قدر الثمن ولم يعين
غيره مع البيع في غيره قال
القاضي اتفاقا وقد استسكى
له باسحاب زيادة راجب
مردود بان المانع تحققها
لا توهمها (وفي المكان
وجه) انه لا يعين اذالم
يتعلق به غرض) للموكل
ولم ينعين غيره لان تعيينه
حاشا في اتفاقا ونصه
السبكي وغيره ورجع
كونه اتفاقا فكيف
والاعراض أمرها شتى
فوجب التعبد بنص
الاتفاق لانه لا غرض
في التعيين بل هو الظاهر
للتعيين لصون كلام السكندر
عن الاتفاق ما يمكن على ان
قوله لا ينعين غرض
للموكل ان لا ينعين
الموكل عليه تعين الغاء
التعيين اتفاقا أو بقرينة
حال الاتفاقين مختلفة وهذا
في بيان فاعا التصار للثاني
ثم رأيت ما يصرح بان
المراد الثاني وهو قولهم
وجهر غرض كثير تواضع
أو أوجده قد تعين والافوجهان فان قلت لم يحرم هذا لوجه في الزمن قلت لان النص عليه قد يضطر الى الاحتياج لثمة
أو لانه سقرا شبهة في ذات فيما نظر الى الضعيف ههنا من انه قد تقوم قرينة على ان لا يتعلق بغرض

بين الثلاثي عدم التعيين عند وجود القرينة القاطعة على إلغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) إلى التي
 النهاية (قوله ومع جواز النقل) أي على هذا الوجه المار جرح وصار قسم على جرحه فاعمل على أن لا ينشأ على هذا
 الوجه يمكن تفرقه على الأول أيضا فاعمل على أن لا ينشأ على جرحه فاعمل على أن لا ينشأ على جرحه فاعمل على أن لا ينشأ على جرحه
 لكن جرح الشارح في شرح الإرشاد بقوله ومضى فقه لغيره ولو جرح عليه البيع فيه ضمن الثمن والتمس انتهى
 فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل إلا بعد بيعه حيث جاز البيع فيه وهو متضمن له ع من الظاهر أن
 الضمان فرع جواز النقل وجوده وعلما بما رافق وان عين البيع بلدا وسوا فافتقر إلى كل قيد إلى غيره
 ضمن الثمن والمتمم وان قصد موعده كتنظيم من القراض المضافة قال في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل
 في البيع في بلد فليس فيه ضمان فقه ضمن اه وهذا مبني على ظاهرا إطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدلال
 المتقدم في شرحه وغيره (قوله ضمن الخ) يظهر أن ضلعه حيث لم ينص الموكل على أنه لا غرض في التعيين
 كما يشترط في قوله الأخرى فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سدد وتقدم من عدم ما حاصله
 أن الغرض الذي لا ينفك عنه الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله ويقر الخ) أي على هذا الوجه أيضا اه ع
 أي وعلى الأول أيضا فاعمل إذا قدر الثمن ولم ينص من البيع فيه غيره كما رافق ضمن سم (قوله ضمن كونه) قد
 يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص يعني خفي علينا سم على حج وقد قد لا اشتغال المكان الموصوف بما
 ذكر على معنى خفي بعد اختلاف الأسوة فان اختلافها في نفسها كغيره بما علم الموكل في بعضها معنى خفي
 على الوجه اه ع (قوله ويكون له غرض الخ) الأول حذف يكون (قوله ولو تارة) أي قوله والحق به في
 الغرض الأولوه وقد يجب الإيجاب إلى قولنا لنكون سائلا في النهاية الأما ذكر (قوله ومع جواز الخ) أي
 وبغوائنا الاسم فافهم من عدم البيع عند إطلاق المتن ليس بحيث صرح الثاني دون الأول (قوله لا) أي
 الثمن اليسير (قوله كونه) أي البيع (قوله بل عليه) جرحه فاعمل على جرحه فاعمل على جرحه فاعمل على جرحه فاعمل على جرحه
 بالماتوماته وأغلب زيادة وليس مراد ما قالنا لا صرح في زيادة ذلك وضمانه لا مأمور بالاحتياط والخطأ فاعمل
 وجسه في زمن الخيار لأنه المنقسم فاعمل فمع انقضاء البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي أن
 هذا بخلاف ما قاله الموكل بكم شئت حيث يجوز له البيع بالعين وان يفسر خلافه أنه جعل القدر في
 خبره من سم على حج أقول وقد يتوقف فيه وقال بعدم الفرق كأنه قد عني أيضا اه ع (قوله كاس) أي
 في شرح قوله وأغلب فاش اه كروى (قوله ولو من غير جنسها) كأنه توب أو دينار مغني ونهاية (قوله
 ككسرة يصالح الخ) قياس ما مر أن جعل الامتناع حدث لم يمتنع في ذاته بل أنه امتناع من الصفة لتصرها لا عدم
 إرادة اختلافها سمها إذا كان خبرها أنفع اه ع (قوله قال الغزالي الخ) اعلمه مر اه سم عبارة عن النهاية تم
 قولنا بعينه سمها فهو يساوي حسن لم تمنع الخ باء كما قاله الغزالي اه وبأن من المعنى ما وافقه (قوله
 وانما لم لو كسرة في حكم الخ) أي سم اه ظاهر يعمل بعبارة قوله سم فلاحها ما كان عبارة عن المعنى وذلك قد نبهنا
 على عدم قصد الحائز بالقبول في الأثر في الأولى عاذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد الحائز
 مراد ذلك بل ينظر إلى ما انتهى وبجوابه أيضا من كل من أصل الاشكال ومن الظاهر بأن الزمان إنما اعتبر تبعا
 للمكان وتوقف عليه فلاحها اعتبار التبع عفا اعتبار التبع (قوله ومع جواز النقل لغيره) ضمن هذا
 فرعه الأسوي على هذا الوجه يمكن تفرقه على الأول أيضا فاعمل إذا قدر الثمن ولم ينص من البيع فيه غيره فاعمل
 قضية كلامه كالشخص لكن جرح الشارح في شرح الإرشاد بقوله ومضى فقه لغيره ولو جرح عليه البيع فيه ضمن
 الثمن والتمس انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل إلا بعد بيعه حيث جاز البيع فيه وهو متضمن له ع من الظاهر أن
 ويقر الخ) دفع الاشكال الأسوي (قوله بالمدلول على الحفظ الخ) قد يكون شرط الحفظ في المكان الخاص
 يعني خفي علينا (قوله فقد لا يظهر له الخ) هذا متقدم في الروضة في التفرقة فاعمل (قوله ومع جواز البيع)
 أي عند الإطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي أن هذا بخلاف ما قاله الموكل بكم شئت حيث يجوز له
 البيع بالعين وان يفسر خلافه أنه جعل القدر في خبره من سم على حج أقول وقد يتوقف فيه وقال بعدم الفرق كأنه قد عني أيضا اه ع (قوله كاس) أي
 في شرح قوله وأغلب فاش اه كروى (قوله ولو من غير جنسها) كأنه توب أو دينار مغني ونهاية (قوله
 ككسرة يصالح الخ) قياس ما مر أن جعل الامتناع حدث لم يمتنع في ذاته بل أنه امتناع من الصفة لتصرها لا عدم
 إرادة اختلافها سمها إذا كان خبرها أنفع اه ع (قوله قال الغزالي الخ) اعلمه مر اه سم عبارة عن النهاية تم
 قولنا بعينه سمها فهو يساوي حسن لم تمنع الخ باء كما قاله الغزالي اه وبأن من المعنى ما وافقه (قوله
 وانما لم لو كسرة في حكم الخ) أي سم اه ظاهر يعمل بعبارة قوله سم فلاحها ما كان عبارة عن المعنى وذلك قد نبهنا
 على عدم قصد الحائز بالقبول في الأثر في الأولى عاذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد الحائز

ومع جواز النقل لغيره
 ضمن ويه رديتين
 قول الروضة أحفظ في هذا
 فقه له لم ينص بان المدلول
 ثم على الحفظ ومثله فيه
 بمنزلة من كل وجه
 تعدى وجوده وانما على
 رعاية غرض الموكل فقد
 لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي فافهم
 مخالفة الضمان وان قال
 بيع بمائة مثلا لم يسع
 باقلا ينهروا تافه لغوا
 اسم الماتوماته
 عليه وفاز البيع بالعين
 اليسير لا لا يمنع كونه ثمن
 المثل (وله) بل عليه إذا
 وجد وأغلب ولو في زمن
 الخيار كما مر ان زيد عليها
 ولو من غير جنسها لأن
 المهور من تقديرها عا
 امتناع النص عنها فقط
 وليس له إبدال صفاتها
 ككسرة يصالح وقصة يذهب
 (الأن بصرح بالتمس)
 عن الزيادة فتمنع الزيادة
 لا تنقذه العرف مستدلا
 إذا قلنا به (له) بعبارة
 وبما قصد ما به قال
 الغزالي إذا فاقمت القرينة
 على أن لا يعاين به جعالة
 فهو يساوي حسن وقد
 يجب أن لا يعاين به عدم
 الزيادة على الماتومات
 يحلها بعبارة كاملة وانما

بما لو كسبه في خطه باعنا بآلة لانه غالبا يبيع عن شئان فلا يحاط به في الحق به ماله وكل في الصنوع التردد منه ما فيه تعقيل بالديه فيضع
 به اوفيه نظر الاخر ينهض تافه قد (٢٢٥) الحمايه بخلاف الخلم وفر ينقله لورثه في طلبها بما حبا به باضعه لا سيما مع زعمه على

حاشيت بخلاف ما اذا كانت عن المثل فاشترى اه (قوله والحق به الخ) معناه اه عش (قوله وفيه نظر) أي
 الا لسان (قوله يطله الخ) ممنوعه على ج أي لمواظفتم عدم قدرة الحق عليه على الزيادة في النصف أو
 عدم الزيادة باليه اه عش (قوله والشره كالبيع) ولو امره ببيع الحق مثلا بغيره فباعه ما يوجب أو دينار
 صم عند جواز البيع باليه بآلة لانه حصل غرضه وادخله ولو قال اشترى بعمالة لا فخصم جاز الشره بالمائة
 وبما بينهما وبين الحسنين لا يباع اذ ذلك أو يبع عمالة لا بعمالة وخسب لم يجر النقص عن المائة ولا استكمال
 المائة والتحسنين لا زال بآلة علمهما انتهى عن ذلك ويجوز ما عاده ولا تسع أو لا تشترى أكثر من مائة مثلا
 فاشترى أو يباع عن المثل وهو مائة ودونها أكثر جاز لا بآلة بالمأزور به بخلاف ما اذا اشترى أو يباع أكثر من
 مائة انتهى عنه اه تنبيه وكذا في المعنى الاقوله مر عند جواز البيع باليه بآلة قال عش قوله مر صم عند
 جواز البيع باليه بآلة أي بان لم يبع به المشتري ولم ينع عن الزيادة قوله مر لا يباع اذ ذلك أي ما لم يطل القربنة
 على جواز الزيادة أيضا اه (قوله ثم) أي المثل في المعنى (قوله ما يشرى شره العبد) أي من ذكر مسبقا
 اختلاف النوع اختلاف ظاهر أو منتهى ان اختلافه من الغرض اه عش (قوله والا) أي ان لم يبين ذلك (قوله
 ثم) أي في شره العبد (قوله كل شرط) أي الوصل بالشره (قوله حتى يطله الخ) تعريض على المعنى قول المتن
 (بالصفة) أي الشرط اه معنى أي كل واحد منهما أو أحدهما أخذ ما بقي (قوله وقع الوكيل) أي
 ولغت التسمية اه عش قول المتن (ولن سوانه) أي أو زادت عليه اه معنى (قوله الحصول) أي قول المتن وب
 الوكيل في النهاية الاقوله لنسلك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وبان الى قد يصح وقوله وبقول الى
 وكان ضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض أنها بالصفة كما اقتضاه المتن اه سد
 عر (قوله وان لم توجد الصفة الخ) ذكرها في الزائد على الاوجه توقفه مر أخذنا بظاهر قول المصنف
 السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الوجه بعد ان ثبت ان كل واحد منهما أو أحدهما أخذ ما بقي
 وثوب اه سر (قوله وان سوانه أحدهما) أي أخذ ما بقي (قوله فكذلك) أي لا يظهر الصفة اه عش
 (قوله ولا ترد عليه) أي لا ترد على المصنف ولو أخذنا ما قطع بغيره كلامه مع عدم الصفة فيها (قوله فيها)
 أي في مساواة أحدهما فقط (قوله ويظهر الخ) عذره في النهاية والوجه وقوع شرههما في عقد واحد
 تقدم في اللفظ أو تأخر أو أمارة تعد العقد فتم المساوية للموكل فقط اه قال عش قوله مر تقدمت
 أي في المساوية وقوله مر فتم المساوية الخ أي تقدمت وتأخر أو أمارة تعد العقد فتم المساوية للموكل
 لم ينع أو في القيمة وقع الوكيل وان سمي الموكل هذا ان سوانه أحدهما دون الأخرى فان سوانه كل منهما
 زعمت الأولى للموكل دون الثاني ثم أو يتعاضد ذلك صم على ج تقلد الكفر المبكر وانه نقله بين
 الزكشي وقع السؤال من شخص اشترى بغير مال الموكل ثم أدى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه تعدى
 بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو الوكيل أو الموكل أو الشره أو باطل والجواب عنه انه ان كان
 جاز لو كسبه في خطه باعنا بآلة لانه غالبا يبيع عن شئان فلا يحاط به في الحق به ماله وكل في الصنوع التردد منه ما فيه تعقيل بالديه فيضع
 به اوفيه نظر الاخر ينهض تافه قد (٢٢٥) الحمايه بخلاف الخلم وفر ينقله لورثه في طلبها بما حبا به باضعه لا سيما مع زعمه على

النقص عن البذل الشرى
 والشره كالبيع في جميع
 ما مر ثم في آخره قد قلنا
 عمالة يجوز النقص عنها
 والقرن ان البيع يمكن من
 المدين وغيره فتعصف
 التمين للحمايه والشره
 تلك العين لا يمكن من غير
 مالها فقد يكون منه
 لاجل ذلك دون الحمايه (ولو
 قال اشترى بهذا الدينار
 ووصفها) بان يبيع فيها
 وغيره ممن يشرى شره العبد
 والالم يصح التوكيل فان
 أريد بالوصف أريد بغيره
 ثم كل شرط الوكيل وجوبه
 الوكيل في الشره لانه
 التوكيل حتى يطله يفقد
 فاشترى به شاتين بالصفة
 فان لم تساو واحدة منهما
 دينارا لم ينع الشره
 للموكل وان زاد ما على
 دينار لان غرضه لم يحصل ثم
 ان وقع بغير الدينار بطل
 من أصله أو في التسعوى
 الموكل وكذلك سواها فلا
 لما وقع لا تردى هنا وقع
 للموكل وان سوانه كل
 واحدة فلا يظهر الصفة أي
 صحة الشره (وحصول المالك
 فيها للموكل) الحصول
 مقصود الموكل بآلة وان
 لم توجد الصفة التي ذكرها
 في الزائد على الاوجه
 سوانه أحدهما فقط
 فكذلك ولا ترد على لان

الخلاف الذي ظاهر في لا أقول لا يظهر انه لا بمن شرههما في عقد واحد أو تكون المساوية هي المشتراة أولا (ولو
 أمر به الشره بيمين)

هذامكر ومع قول المتن ولو أمره بالشرع معين الخ اذ ليس في ذلك تصرف بم الوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع التكرار بالنسبة في الشرع قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اي وقال بعد العقد اشترى به لفلان وكذبه البائع وحلف والابطل له هذا ايضا ما صرح به في مسائل الجارية به ثم رأيت الشارح اشار الى ذلك فيما ساق اه سم قول المتن (واجماعه الخ) المتبادر من سابق المتن ولا حجة به صرح به من صرح بصل اصل الروضات هذه المسئلة من وقوع الخافعة أي مخالفة الموكل للموكل ويستحسنة كتمان الاختلاف بين الوكيل والموكل وأبو توبين البائع وحشد فليشأمل قول الخافعة لنفسك أو زاد او قل أو حلف البائع الخ فان هذا البيان جمعنا ما يلازم وقوع الاختلاف الا أنه يقع مسئلة الجارية بالانزعاق والخافعة اه سيدعز (قوله) لنفسك أو زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يشأمل لنفسك ولا زاد اما ذكر فليشأمل وانظر قوله أو زاد وتسميتك الخ مع تأخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعد تصور وفيه اذا تقدم فقط المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) خلافا لما اذا صدقت في بطلان اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل) أي سواء كذبه البائع أو لم يصدقه ولم يكن به فان صدقه بطل الشراء اخذ ذلك كله مما يقع في مسائل الجارية بقرائه عرفة اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة بل قد يخذل ذلك حصنا يقع كثير من لطوة الناطق على الوقف حصته ويضيقها البعض المستحقين وتكون الجارية تصرفا للعمار وبان يقول آتت حصته فلان وهي كذا الضرر والعملة فتصير الجارية وتلقو التسمية المذكرة وتقع الجارية شائعة على الجسم لهذه العلة فتأمل اه رشيدي (قوله) في تصديقه) أي تصديق البائع الوكيل (هنا) أي في مسئلة المتن (ما يأتي) أي من بطلان الشراء هو (قوله) في؟ أي في مسئلة الجارية (قوله) في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشي وقياس ما ذكر في الهبة يجري مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما دعوى فيه اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله من شرح الرض وقيد على ان اثار الله تعالى وقال وقت حليف أو أوصيت له فقال قبلت أو كفي وقفا على الموكل ووصيه وهو بعد اذ كف بنصرف الى الموكل مع قوله وقت حليفك أو أوصيت لك وتوهم ان المراد أنه اذا قال وقت على زيد أو أوصيت له فقال وكفه قبلته وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكفه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القول ولا يتم الوقف والوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعد اذ كف الخ) قال عرش عقيد كرمه وقياس ما يأتي في قولنا قبل ذلك ما لو تولى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان لو كفي في قبول نحو هبة) أي ولم يصرح بالهبة بكونه الوكيل بل قال وهبتك لواطق أو وهبتك لوكان أو قال وهبتك لنفسك أو وهبتك وقوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجه الموكل ثم رأيت في سم على من منع نقلا عن الشرح حر احكامنا جفتنا اه اه عرش (قوله) والاه الى المتن في النفس الا قوله ويقول الى وكن تضمن (قوله) والادفع الوكيل

الخ) لا يقال مكر ومع قول المتن ولو أمره بالشرع معين الخ اذ ليس في ذلك تصرف بم الوقوع للوكيل (قوله) في المتن ولم يسم الموكل) أي وقال بعد العقد اشترى به لفلان وكذبه البائع وحلف والابطل له هذا ايضا مما يصرح به في مسائل الجارية به ثم رأيت الشارح اشار الى ذلك فيما ساق اه سم قول المتن (واجماعه الخ) المتبادر من سابق المتن ولا حجة به صرح به من صرح بصل اصل الروضات هذه المسئلة من وقوع الخافعة أي مخالفة الموكل للموكل ويستحسنة كتمان الاختلاف بين الوكيل والموكل وأبو توبين البائع وحشد فليشأمل قول الخافعة لنفسك أو زاد او قل أو حلف البائع الخ فان هذا البيان جمعنا ما يلازم وقوع الاختلاف الا أنه يقع مسئلة الجارية بالانزعاق والخافعة اه سيدعز (قوله) لنفسك أو زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يشأمل لنفسك ولا زاد اما ذكر فليشأمل وانظر قوله أو زاد وتسميتك الخ مع تأخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعد تصور وفيه اذا تقدم فقط المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) خلافا لما اذا صدقت في بطلان اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل) أي سواء كذبه البائع أو لم يصدقه ولم يكن به فان صدقه بطل الشراء اخذ ذلك كله مما يقع في مسائل الجارية بقرائه عرفة اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة بل قد يخذل ذلك حصنا يقع كثير من لطوة الناطق على الوقف حصته ويضيقها البعض المستحقين وتكون الجارية تصرفا للعمار وبان يقول آتت حصته فلان وهي كذا الضرر والعملة فتصير الجارية وتلقو التسمية المذكرة وتقع الجارية شائعة على الجسم لهذه العلة فتأمل اه رشيدي (قوله) في تصديقه) أي تصديق البائع الوكيل (هنا) أي في مسئلة المتن (ما يأتي) أي من بطلان الشراء هو (قوله) في؟ أي في مسئلة الجارية (قوله) في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشي وقياس ما ذكر في الهبة يجري مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما دعوى فيه اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله من شرح الرض وقيد على ان اثار الله تعالى وقال وقت حليفك أو أوصيت لك فقال قبلت أو كفي وقفا على الموكل ووصيه وهو بعد اذ كف بنصرف الى الموكل مع قوله وقت حليفك أو أوصيت لك وتوهم ان المراد أنه اذا قال وقت على زيد أو أوصيت له فقال وكفه قبلته وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكفه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القول ولا يتم الوقف والوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعد اذ كف الخ) قال عرش عقيد كرمه وقياس ما يأتي في قولنا قبل ذلك ما لو تولى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان لو كفي في قبول نحو هبة) أي ولم يصرح بالهبة بكونه الوكيل بل قال وهبتك لواطق أو وهبتك لوكان أو قال وهبتك لنفسك أو وهبتك وقوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجه الموكل ثم رأيت في سم على من منع نقلا عن الشرح حر احكامنا جفتنا اه اه عرش (قوله) والاه الى المتن في النفس الا قوله ويقول الى وكن تضمن (قوله) والادفع الوكيل

(ولم يسم الموكل وقع) الشرع (الموكل) دون الموكل وان قوله لانه مخاطب بالنسبة لا يخرج من مخالفة الاذن (وان سمه فقال البائع بعينك لنفسك أو زاد وتسميتك كذبكاهو وتسميتك كذبكاهو ظاهر مما في) فقال اشترى بلفان) أي وكه وحلف البائع على انه غير وكيل اخذ من نظير المسئلة أو عنهما لا تخفى مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (في الاصح) وتلقو تسمي الموكل في القول لان تسميته غير مشروطة للهبة فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغوا باقية تصدقته هنا ما يأتي في قصد بقوله وقد يجب تسميته الموكل كان لو كفه في قبول نحو هبة وعاربه وغيرهما مما عوضه غير الواو في الوكيل لوقوع الخطاب الى المصلحة

ما لم ينو بالوكل على الاوجه

وبقول الملك علم الفرق
بين ما هنا وما في شرح
ويستثنى فوكيل الاعي
واسلمه ان التعليل في العينة
والاباحة في العار به متوقف
على العقد فظهر بالدوم
ينصرف عن مدلوله في
الخطابه الى العار في معنى
هو تسمية الموكل او تسميتهما
له بخلاف ما مر ثم لو كان
تضمن عقد البيع العتاقة
كان وكل شافى شره نفسه
من سبده او عكسه لان
صرف العتقين موضوعه
بالنية متعذر ولان الملك
قد لا يرضى بعقد تضمن
الاعتاق قبل قبض الثمن
(ولو قال بئ) هذا (موكلان
زيدا فقال اشترى بئتمه
فانذهب بطلان) وان وافق
الاذن وكذا لو حذفت
لعدم خطاب العائد وانما
تعين تركه في النكاح لان
الوكيل في سببه بعض اذ
لا يمكن وقوعه بحال فان
قال بعنك لو كان قبضت
له من جزاء (ويقال وكيل
بأمانة وان كان يصح)
لان يد ما يثبت من بالموكل
ولانه عقد احسان والتمكين
متفرعه (فان تصدى
ضمن) كسائر الانواع ومن
التعدي ان يضيع منه
المال ولا يدرى كيف ضاع
او وضعه فجعل تركه سببا
ينزل به (تعديه) بغير اذنه
الوكيل في (في الاصح) لان
الاذن يحكم من احكام
الوكالة فلا يلزم

شعيل ذلك ما نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتفاوت بين الوكيل والعقد والوكيل والعقد
بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياها بان التسمية اقوى من التسمية اياه عن اقول نعم بل يضاف ما نوى الواهب
الوكيل والوكيل نفسه او اطلق وقيل هو حقيقه الوكيل بعد ما ينجى في اربع اشياء ثلثها ان يضاف الى الوكيل
قوله ما لم ينو بالوكل الخ اخرج نية صاحبها فليبرر نفسه مع ملاحظة ما ذكره الشرح فيسئل شرط
الوكيل ثم اياه اشارة ذلك بقوله وبقول الخ اه (قوله وما في شرح الخ) اي من جواز ترك الوكيل المستحق
في قبض الزكوة وقوله الملك اه اي لموكل ان قوله الوكيل والعقد الخ اقول نعم بل يضاف ما نوى الواهب
اقل وفي سكونه نفع ما استبعد به اذ انما يدلنا قلتم من العود (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله
متوقف) اي كل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال فظلم العقد الملك هنا دفع والقبض الملك
ثم اه سم (قوله اليه) اي العقد (قوله ولم ينصرف) اي اجتهد (قوله عن مدلوله في الخطابه) اي
من وقوع التملك والاباحة للخطاب بالعقد اي لا يجب (قوله تسمية الموكل الخ) من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) صلف على قوله كان وكما الخ (قوله كان وكل فتنا الخ) فصيحتان يقول
اشترى نفسي منك لو كني لان قوله اشترى نفسي صريح في اقتضاء العتق فلا بد من مجرد النية معنى
(قوله او عكسه) اي بان وكل الثمن اثنان بدت في تضمن سبده فانه يجب تصرفه بما اذا اتى الى الثمن
فلما اطلق وقيل وقع الوكيل لان الملك قد لا يرضى الخ اه معنى (قوله لان صرف العقد الخ) فليل
لقوله كان وكل فتنا الخ (قوله ولان الملك الخ) تعال لقوله او عكسه اه سم اي فكان الاول ذكر
صله كل عقبه فكله من المتعدي (قوله وكذا لو حذفت) وانما كان ذكره متعديا في النكاح لان
الوكيل في سببه بعض اذ لا يمكن وقوعه بحال اه نهاية (قوله وانما تضمن تركه) اي خطاب العائد
ش اه سم (قوله فان قال بعنك لو كان الخ) يثبت الصلة ايضا اذا قال بعنك لو لم يرد لو كان لكنه اراد
البيع اه اطلق فقال الوكيل ثبت لموكل في قبض الموكل فان ارد بقوله بعنك البيع بنفس الوكيل
فقال الوكيل ثبت لموكل في قبض من البطلان لعدم المطابقة لاختلاف القرض وكذا يثبت من
البطلان فلو قال بعنك لو نوى العينة فقال بعنك لو كني بالذكر فلا يفي في شرح الرض من اه سم
قوله المتن (فان تعدى) كنوكب لهابه اولى التوب اه على معنى ومن ذلك ما يفتى كثيرا من
ليس الدالين لامتعة التذم لغيره وكو بالواب ايضا التي تدفع اليهم ليهما بالاذن في ذلك اول
تصريحه بالعائد وقيل العائد بغير ما به ذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عار به فان تلف بالاستعمال
المأذون في حقيقة او حكايا من حوزة العادة كما مر فلا ضمان والاضمين يتعمد وقت تلف اه عش قول
المتن (ضمن) اي ضمن المتصور اه عش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المعنى وان
قوله اذ لا يفي بغير النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهو ضمن يتأخير ما وكل في بيعه وجه ارجحه
صله اه معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساد او تورع عليه بالخالف غير عذر اه قال عش
مع قوله وقتت عليك اذ وصيت لك ويحتمل ان المراد به اذ قال وقتت على زيد اذ وصيته فقال وكيه
قبلته كان وقتا على زيد وصيته لحصول القبول من وكيه بخلاف ما لو لم يصر به في القبول لاي معنى هذا
القبول ولو لم يصر به في القبول لاي معنى هذا (قوله ما لم ينو بالوكل على الادب) اخرج نية صاحبه فليبرر
نفسه مع ملاحظة ما ذكره الشرح فيسئل شرط الوكيل ثم اياه اشارة ذلك بقوله وبقول الخ (قوله وما في
في شرح ويستثنى الخ) اي من جواز ترك الوكيل المستحق في قبض الزكوة وقوله الملك اه اي لموكل ان قوله الوكيل والعقد الخ اقول نعم بل يضاف ما نوى الواهب
اقل وفي سكونه نفع ما استبعد به اذ انما يدلنا قلتم من العود (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله
متوقف) اي كل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال فظلم العقد الملك هنا دفع والقبض الملك
ثم اه سم (قوله اليه) اي العقد (قوله ولم ينصرف) اي اجتهد (قوله عن مدلوله في الخطابه) اي
من وقوع التملك والاباحة للخطاب بالعقد اي لا يجب (قوله تسمية الموكل الخ) من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) صلف على قوله كان وكما الخ (قوله كان وكل فتنا الخ) فصيحتان يقول
اشترى نفسي منك لو كني لان قوله اشترى نفسي صريح في اقتضاء العتق فلا بد من مجرد النية معنى
(قوله او عكسه) اي بان وكل الثمن اثنان بدت في تضمن سبده فانه يجب تصرفه بما اذا اتى الى الثمن
فلما اطلق وقيل وقع الوكيل لان الملك قد لا يرضى الخ اه معنى (قوله لان صرف العقد الخ) فليل
لقوله كان وكل فتنا الخ (قوله ولان الملك الخ) تعال لقوله او عكسه اه سم اي فكان الاول ذكر
صله كل عقبه فكله من المتعدي (قوله وكذا لو حذفت) وانما كان ذكره متعديا في النكاح لان
الوكيل في سببه بعض اذ لا يمكن وقوعه بحال اه نهاية (قوله وانما تضمن تركه) اي خطاب العائد
ش اه سم (قوله فان قال بعنك لو كان الخ) يثبت الصلة ايضا اذا قال بعنك لو لم يرد لو كان لكنه اراد
البيع اه اطلق فقال الوكيل ثبت لموكل في قبض الموكل فان ارد بقوله بعنك البيع بنفس الوكيل
فقال الوكيل ثبت لموكل في قبض من البطلان لعدم المطابقة لاختلاف القرض وكذا يثبت من
البطلان فلو قال بعنك لو نوى العينة فقال بعنك لو كني بالذكر فلا يفي في شرح الرض من اه سم
قوله المتن (فان تعدى) كنوكب لهابه اولى التوب اه على معنى ومن ذلك ما يفتى كثيرا من
ليس الدالين لامتعة التذم لغيره وكو بالواب ايضا التي تدفع اليهم ليهما بالاذن في ذلك اول
تصريحه بالعائد وقيل العائد بغير ما به ذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عار به فان تلف بالاستعمال
المأذون في حقيقة او حكايا من حوزة العادة كما مر فلا ضمان والاضمين يتعمد وقت تلف اه عش قول
المتن (ضمن) اي ضمن المتصور اه عش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المعنى وان
قوله اذ لا يفي بغير النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهو ضمن يتأخير ما وكل في بيعه وجه ارجحه
صله اه معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساد او تورع عليه بالخالف غير عذر اه قال عش

من ارتفاعه سلطانا مختلفا لوديعه فانها (٣٣٤) بعض الشك في كونها ثابتة بالثبوت الذي يمكن بحججها وببحث الأذرى وغيره انزل

قوله مر : أوجهها مع عدم العلم بانها على سبيلها قد ردت أو تلقاها لضمانا عليه وان أشرف البيع ، ولا يغير
ثم ان كان الاذن في البيع في يوم معين وفان تراجم في البيع ناديا ولا يباعه بالاذن السابق اه (قوله من
او فاعله) أى حكم الأمانة (قوله يختلف الوديعتان) رد قليل مقابل للاصح (قوله وببحث الأذرى وغيره)
الح) اعتمد القى (قوله اذا الذى يقبله الح) عبارة لانها لا ولا يتيسر من ان الولي لا يؤكل في مال
المسعود ع ، فعلق ذلك بالنسبة لان يتداوله يقتصر بغيره في وقتها لا يقتصر في اليوم ما لا يقتصر في البداية
اه (قوله من التصصيل) أى بانه ينزل من حيث بقاها المال بسده ولا ينزل من حيث التصرف الخالى عن
ذلك وقوة والحال أى جل ما مر على ما ذكره (قوله ان الفسق الح) فليل الرد (قوله وزول ضمانه)
الى الفرع على الغنى والى التيسير فى النهاية الاذوية اجمع وغيره الى ما لا يتوقف على العهد الى فطالب (قوله
ولا يضمن ضمانه الح) وتقدم أنه لو تعدى بغيره : سألوا فيما به فبعض من ضمانه تسلمه وعاد من غير
فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التولية بين الموكل والمالضمن ان لم يكن هنالك لوديع فان كان
له ذكره كونه مشغولا بغيره لم يضمن ، معنى وثم بانه قال الرشدي قوله مما مر أى من عدم ضمانه عن ما تعدى
فيه له (قوله جاز له ايداعه الح) هل هو على الحلافة أو سيقاها اذا لم يتحقق ايداعها في القصد أو الطريق
تضمنها واصل الاقرب الثاني أخذها بما أتى في أول القصد : لنعم لو علم الوكيل الح (قوله ولا تمنع من الح) محل
تأمل لاسبابها اذا كان ايداع المذكور لغيره عند (قوله وليس له الح) أى من غير موافقه له واشترى بثمنه
كذا اه ع (قوله رد الثمن) أى بخلاف القن كما فهم من قوله ولو اشترى بغيره بغير موافقه له ايداعه عند
من ذكره اه رشدي (قوله حيث لا يقر) يقتضيه الح وليس من القن ينقض الرضا فاعترض ما أذن في شرائه
عن الة دة فله شرائه وان ارتفع معرفه وان لم يشتر فلا يرجع بالثمن بل وودعه اه ع (قوله لان
المالك لا يأذن الح) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منتهى من أهمل قال اجل هذا الى المكان الغالى
بقية بغيره ورد ، رخصتنا في كماله ان لا يوجب له ايداعه مع البيع اه ونفسه انه لا فرق في ذلك بين
أن يتسهر له البيع في المكان بغيره كتم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعدى عليه ذلك لعدم وجود مشقة
بشأن المثل أو عرض مانع لو كمل من البيع وفيه نظر وينبغي أنه لا يضمن حين اذا كان عدم البيع

فقتل الوكيل فثبت لموكله أن يبيع للموكل فان أراد بقوله يعتد بالبيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت
لموكله فينبغي الإعلان لعدم المطالب بقتل اختلاف الفرض وكذا ينبغي الإعلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة
له فقال قبلت لموكله كذا كرسلا فالحال شرع الرض مر (قوله وببحث الأذرى وغيره الح) بقوله في شرح
الروض عن الأذرى وغيره قال وما قاله مرود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المنوع ابقاه
المال بسده اه (قوله اذا الذى يقبله الح) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويقتصر في اليوم ما لا يقتصر في
الابتداء مر (قوله ولا يضمن المعلن شتمك ما قاله الأذرى وغيره مرود الح) لا يقبل الشتم بل يطلق لان قوله
وما قاله أى الأذرى وغيره مرود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المنوع ابقاه المال بسده
مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق لا يمنع الح مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الح مصرح بأنه لا يبيح المال
في يده فتدبر ذلك التفصيل في مقام رد ما ذكر ولا تأتول هذا كله بنوع بل قوله لان الفسق الح مصرح
في جعل كلام الأذرى على أنه اذا انزل مال ما نسبته لغيره الى يده فقط ولم يرد الشتم حله على ما ذكر
ورده كان قوله مرود لغيره ان ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ضمانه الح) قال في شرح الروض وتقدم
انه لو تعدى بغيره ما وكل فيه وباعه فيه ضمن ضمانه عليه ما مره فليكن مستثنى من قوله فالعرض
أما ان انتهت (قوله عاذا الضمان مع ان العقد يتقصر من حيث لا يكاد يقطع النظر عن أصله بالكلية ولا
يشكل حاله ذلك المانع من عاذاه في بيعه فانه يبرأ بيمينه وان لم يصرح به في قولنا تلقى بده قبل قبض
المشترى لم يضمنه وذلك لقوله الوكيل بطر وتعديه بخلافه في الغالب فاقطع حكمه ما مرود في الهاتر ح

استكمل الح كذا في تنقل الوكيل دون الموكل يعتبر في الرد به ويزوم العقد بطر في الغالب والتعاقب في المجلس

حيث بشرط) كاربودى السلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز الغصب بخيار المجلس وان أجر الموكل (واذا اشترى الوكيل) بعينه أو في الغلة (مطالبه) بالبيع بالثمن ان كان دفعه بالموكل) لتعلق أحكام القدر به ومطالبه على الأجل للالتزام (بأن يكمن دفعه عليه) (فلا) بمطالبه ان كان الثمن مع غلته ليس فيه ودون البائع مقصور عليه (وان) (٢٣٥) كان الثمن (في الغلة) لمصلحة ربحه (ان) أنكر وكان له أو قال لأهله

لان الظاهر انه يشترى لنفسه (وان اعترف بها) مطالبه (هـ) (ايضا في الأصح) وان لم يتبعه عليه (ك) مطالبه الموكل ويكون الوكيل كضامن للبشرته العقد (واوكل كاسيل) لانه المالك ومن ثم يرجع عليه الوكيل الا فخره وفي أوصل من مقتضيه فاقترض فهو كوكيل المشتري على العقد خلا ما يصح به كلام الرابي في تحصيل الزكاة لمطالبه واذا لم يرجع على موكله (تنبه) ذكرنا قاضي وغيره واعداً بالآثار وغيره ما يخالف ما تقرر من الرجوع على الوكيل واسأله مع ان يادع عليه ما من ضابط قال تفسير أقطر لما تقررنا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي أخرى ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان والظاهر ان يسدغه في دين في الأولى والى وكيل فلان في الثانية بمقدور وفيكي ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة دفع اليه وقال تحذفه فاضل زيد

المانع لان العرف فاضل في مثله القودب للموكل اه عش قولنا من (حيث بشرط) أي التقاض ومفهوماً أنه اذا لم بشرط يعتبر الوكيل دون الموكل ويقاس بمصر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رأيت لأدري مصر بذلك اه عش (قوله) يتقاضى المجلس الخ عبارة لانهاية والغنى يخفى المجلس والشرط وان أجر الموكل يختلف خيار العيبا رد الوكيل اذ لو ضيحه الموكل اه (قوله) وله مطالبه للموكل) بان يأنه من الوكيل ويسلمه البائع شرح الروض اه سم على ج اه عش (قوله) فلا يطالب الخ) في عدم المطالبة فظهر حيث أنكر وكان وان المعين ليس له بل الوكيل المطالب بتمتد سم على ج اه عش قولنا من (ان كان) الثمن معينا) ظاهر وان أنكر وكانه يبدل التقصيل فيما به مدعوه نظر سم على ج اه عش ورشدي قولنا من (ان أنكر) أي البائع اه عش (قوله) وان لم يتبع به) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله) ومن ثم) أي من أجل أنه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله) رجوع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه في الاداء ان دفع السماسي شري به وأمره بتسليمه في الثمن والأفلا كالتسليم في الاذن اه وحاصله أنه ان لم يدفع السماسي رجوع لان الوكالة تتم من الاذن وان دفع فان لم يأم به بتسليمه فكذلك الوكالة لا يرجع لان اذنه في الاداء في العقد الذي يجزئه به الروض سم على ج (فرع) لو رسل الى غيره لم يأخذ منه فواسونا تلقى الطريق منه المرسل الى الرسول اه صبري وشيخه من واسباد يقتل ضارواي أن رجلا أرسل الى أخرجه لم يأخذ فيها عسلا فلا ضارها ودفعه المرسل ورجعها فانكسر ثم عني الطريق وهو أن الضمان على المرسل ويحلف في المشتكين كالمو واضع حيث تلقى التوبوا لغيره فلا تقصير من الرسول والافتقار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طرفا في الضمان اه وفي سم بعد نقه الفرع المذكور عن العيبا معصوم فظهر أن الرسول لا يكون طرفا في الضمان وصح به قولنا شرح الاقضي وأرائل العلوي وليس طرفا كوكيل السوم وأبصر الفرق بينه وبين وكيل المقترض وقد فرقنا في التنبه الاقضية ان له اوجه عقدها حتى يتعلق به أحكامه اه (قوله) ولو أرسل الى التنبه في الغنى الاقضية على المعتد في مطالبه (قوله) فطالب الخ) فربيع على أنه فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله) من الرجوع على الوكيل) أي مطالبته اه سم (قوله) وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله) في الأولى) أي في العبارة الأولى (قوله) والى وكيل فلان) الأولى وكيل يحذفه الى (قوله) لفلان) متعلق بادفع (قوله) فدفع اليه) تمة لكن العبارتين (قوله) انتبسي) أي حاصله (قوله) في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله) مدر (قوله) في المتناحب بشرط) أي التقاض (قوله) فلا يطالبه) في عدم المطالبة. فظهر حيث أنكر وكانه دون المعين ليس له بل الوجها مطالبه حيث (قوله) في المتناحب كان الثمن معينا) ظاهر وان أنكر وكانه ليس للتقصيل فيما به ودفعه فلان (قوله) في المتناحب بالموكل) قال في شرح الروض والظاهر ان ذلك أي مطالبه الموكل وان أمره الموكل بالشراء بعينه مدفعه اليه بان يأخذ من الوكيل ويسلمه البائع انتهى (قوله) المتز ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه في الاداء ان دفعه اليه ما شري به وأمره بتسليمه في الثمن والأفلا كالتسليم في الاذن اه وحاصله أنه ان لم يدفع اليه ضا رجوع لان الوكالة تتم من الاذن وان دفع فان لم يأم به بتسليمه كذا في الملام رجوع لان اذنه في الاداء على

فأخذته وظهر أيضاً أن قوله تعالى الى آخره مجرّد توصيراً بشأنه لم يردع ولا دفع الى أن يملكه من قبضه وكذا عرو بل وردة زيداً لا يملكه له سم ويعلق حق الادفع بجميع تركه لانه من جهة الدين المتعلق به وليس الادفع مطالبه الا كحذله لم يأخذ لنفسه وان لم يردع الوكيل عن الامانة ويؤمّنه لا كحذله وان ردع الوكيل في الوكالة كما تقرر اه فقولهم وليس الادفع مطالبه الا كحذله مشكل عما تقرر وان الرسول مطالبون فنظر لانهم بالموكل الوكيل مطالبون بعد الاتعالي كما يصح به كلامهم في ذلك فلو لم يردع

لحسد لهما ان هذا أعني قوله هؤلاء وليس الى آخره مبسوط على ما ذكره عن الرافعي فانتهما الفرق بما صرح به نصروه هم اهلنا انه وكفا في تعاطي عقد القرض فكان كتمامي عقد (٣٣٦) الشراف في المطالب بالوكيل لانهم سجدوا احكامهم العقد وقد تقرر ان احكامه تتعلق

بالوكيل وان انزل بولا
هناك لم يتعاطا عقدا
وانما الذي حصل من مجرد
الانحدور لا يعنى المطالبة
لغيره ما لا يمتد لانها
ثبتت من جهة كونها من
آثار العقد الذي تعاطاه كما
تقرر وهما يتعاطا عقدا
فلم يوجد سبب للمطالبة
وهذه الطريق أقرب الى
كلهم في البابين ومن ثم أشار
إلى الجلال الحق في البابين
بأنه ذكرته في شرح الباب
(واذا قبض الوكيل بالبيع
التمين) حينئذ جازاه (وتلف
في يده) أو بعد خروجه عنها
(وخرج المبيع مستحقا
رجوعه عليه المشتري)
ببذل التمن (وان اعترف
بوكالته في الاصح) لم يمتد
في ضمانه بقضيه (ثم
رجع الوكيل) اذا غرم
(على الوكيل) بما غرم له
غرمه ويحله ان لم يكن منصوبا
من جهة الحاكم والا لم يكن
طريقا في الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يطالب
(تأشروا المشتري الرجوع
على الوكيل ابتداء على الاصح
والله اعلم) لان الوكيل
ما هو من جهته يده كده
وعن من كلامه ان المشتري
يخبر في الرجوع على من
شاه منهم لو انوا الضمان
على الوكيل واما ما تقرر
في وكيل مشترك بالمبيع
في يده ثم ظهر استحقاقه فخرج بالوكيل فيما ذكره الوالي في ضمن الثمن ان لم يذكره في العقد ولا يضمنه الوالي
فختمه لكن ينتدبه الوالي من مال الوالي ان كان كذلك والا فمن مال نفسه فان ذكره ضمنه الوالي

الفرق) أي بين مسئلة الأرسال وسبب الامر بالايعطاء (قوله على ما ذكر الخ) أي المرجوح فالبين
عليه كذلك مرجوح (قوله لهما) أي في مسئلة ارسال من يقتضيه (قوله وذكره) أي الرسول (قوله
ولما اعطاه) أي في مسئلة الامر بالبيع (قوله ثم) أي في تعاطي عقد القرض (قوله وهما) أي في مجرد
الانحدور اه كرده (قوله في البابين) أي باب الوكيل وباب القرض (قوله ومن ثم) أي من أجل
أقرب بينهما (أشار إليها) أي الى هذه الطريق (قوله كما ذكرته) أي أشارنا الى الجلال لها (قوله حدث
جوزنا) أي قوله وتخرج في الغنى والى قوله انتهى في النهاية الاقوله لكن ينقد الى فان ذكره (قوله
حينئذ جازاه) أي بان كان التمن حلالا أو محررا وحل ودلت القرينة على الاذن في القرض كما تقدم اه
عش (قوله أو بعد خروجه عنها) يعني أي في مال الوكيل عبارة للغنى وتلف التمن تحت يد المالك والحال
ما ذكرنا في المبيع مستحقا لمطالبة الوكيل وجهان أظهرهما كما قلنا الاذرى مطالبة اه قول المن
(وان اعترف) أي المشتري (قوله ويحله) أي الرجوع على الوكيل (قوله ان لم يكن) أي الوكيل اه
سم (قوله هو الخ) أي الحاكم اه معنى (قوله وانما تقرر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشترك الخ)
قال في الرض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه بولي يده فله مستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل
بيده والقراري على أي على الموكل اه وفي شرحه يادق فائدة متصلة هذا كخلاف في أن الوكيل اذا سلم
التمن فما ذكره له لمطالبة البائع به والمعتد أنه ذلك متعلقا منه من آثار الوكالة هر وقال في الرض
أيضا المتقبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف في يده أو لم يكن يرجع أي اذا غرم على
الموكل انتهى وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر
وبني حينئذ أن لا يتعلق ذلك بالوكيل اه سم وقوله وقال في الرض الخ أي والغنى وقوله لا يتعلق
ذلك الخ ينبغي تفسيده بما اذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما اذا تلف في يد المالك فمتعلق به مطلقا فراجع
(قوله في يده) أي ما يد الموك اه أسمى (قوله ويخرج بالوكيل الخ) هذا مقرر وفي شرح الخ وفي وضعا
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) أي وان لم يكن له مولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي
لا لولي وفي ظاهره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى أي في ضمنه فلا يلزم لولي نقده
المعتد الذي يضمنه الرض من الرجوع على الوكيل أي مطالبة (قوله ويحله ان لم يكن) أي الوكيل من
(قوله وانما تقرر وفي وكيل مشترك بالمبيع في يده ثم ظهر استحقاقه) قال في الرض ولو استحق ما اشتراه
الوكيل بعد تلفه في يده فله مستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقراري على أي على الموكل انتهى وفي
شرحه يادق فائدة متصلة هذا كخلاف في أن الوكيل اذا سلم التمن له لمطالبة البائع به والمعتد أنه
ذلك مطلقا منه من آثار الوكالة هر وقال في الرض أيضا المتقبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء
تلف في يده أم في يد موكو يرجع أي اذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام
على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر وبني حينئذ أن لا يتعلق ذلك بالوكيل وفي الباب لو أرسله الى الزا
لما تضمنه ثوبا ما تضمنه الطريق من مال المرسل لا الرسول بل يمتد يوقته في غير يده من قضية كلام
القبوي وأما في ظاهر ان الرسول لا يكون طريقا أيضا فيضمنه اه ذكره ما تضمنه مولى طريقا كوكيل
الذكره ثم أورد في الشرح الا تخفى أوائل العارية بعد كلامه في كرمه مولى طريقا كوكيل
السم انتهى وفيه تصريح بأنه لا يكون طريقا للغير والفرق بينهما بين وكيل المبتز وفد فرق أخذما
في التمسك الذي ذكره لشرح به لم يوجد عقدها حتى يتعلق به أحكامه فمتأمل (قوله ويخرج بالوكيل
الخ) هذا مقرر وفي شرح الرض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي لا لولي

والفرقائه غير ثابتة بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء على شري في الفقه نبهنا عليه لانه الصغير فهو الابن والتمتع في مال أجنبي الابن
تختلف ما لو اشترى له مال نفسه يقع للعقل وصير كونه بالتمتع أي كماله (٢٣٧) القاضي وقال النقال يقع لغيره قال في الأوقار وهو

الاروق لا يملك الا لأصحاب
والكتب الصغيرة اه وفيه
نظر بل الأوقار عايناته
وأموه عسلكه الان
فيرجع اليه بالفرقائه لاني
الاب كلام القاضي ويقرق
يسمى بين ما يقرق اشترى كذا
ولم يعلمه غنا فاشترى له بنيه
بحال نفسه مع له ويكون
التمتع قرضاً على الاعتبار
الاب بقدر على مال ولده
قوله الابن يختلف الوكيل
(فصل) في بيان جواز
الوكالة وما تنسخ به وتختلف
الوكيل والموكل ودفع الحق
لنفسه وما يتعلق بذلك
(الوكالة) ولو جعل مالاً
تكن للوكالة لغيره بشرطها
(حاشية) في الجاني لان
ان وصاها هذا قد يظهر
للموكل مصلحة العزل وقد
يعرض الوكيل ما يمنع من
العمل نعم لو عطل الوكيل
لوعزل نفسه في غيبة موكله
استوى على المال المأجور
عليه العزل على الأوجه
كالوصى وقبالة لا ينفذ
(فأما عزله في حضوره)
بان قال ترك (أوقاف) في
حضوره أيضاً (رفضت)
الوكالة وأبطالها) ظاهره
انزال الحاضر بغير هذا
اللفظ وان لم ينو به ولا ذكر
مأله عليه وان القاضي
ذلك كالحاضر وعلمه مخالف
تدفعه ولا يملكه ولو

من مال نفسه وانما يتقدم من مال الموكل عليه ان كان له مال والا يبيح في حقه اه (قوله والفرقائه غير ثابتة
الح) عبارة النهاية والفرقائه شرعاً لا لازم للموكل عليه بغير ان يقرق بل لازم الوكيل عليه بخلاف الوكيل
وأى شرح الرض عسكها والفرق بين ضمان الموكل والتمتع وعدم ضمان الطفل فيما اذا لم يذكر الوكيل
أن اموال أدنى بخلاف العقل اه وهذا يعني الفرق الذي ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق المصلحة
الثانوية جعل الفرق المصلحة الأولى لثانية (قوله وصير) معتمد اه عس (قوله كونه) اه (التمتع)
أي حيث لم يقصد انه أدى لرجع عليه ولا فيكون قرضاً للطفل فيرجع عليه اه عس (قوله وهو)
الأوقار) أي ما قاله النقال (قوله وأموه) عس (قوله) أي أصلى الابن المهر من ابنه الصغير (قوله فيرجع) أي المهر
(قوله كلام القاضي) شير بل الأوقار (قوله ينفذ) أي بين اشترائه الابن الصغير بحال نفسه فيشبع
لا يرد ولا يصير للتمتع قرضاً عليه (قوله بين ما يقرق) أي في القرض اه كذا في قوله بحال نفسه أي الوكيل
(قوله بقوله) أي للموكل
(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) أي قول المتن وقعت الوكالة في النهاية (قوله وما يتعلق بذلك)
أي كالتمتع اه عس (قوله ولو جعل) أي قوله وفيما في المتن (قوله ولو جعل) أي وقوع التوكيل بلفظ
الوكالة واقع بلفظ الاجازة فلازم سم على وجه وهو ما نحن في قول الشارح مدر ما لم تكن بلفظ الخ
وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القول بلفظ الخ اذا كانت تجعل اشترط فتقول سم على قوله ولو جعل
الخ قياس ذلك لعدم وجوب القول بلفظ الاتم وكذا لا يارة اه مخالفه لكن ظاهر قول الشارح ما لم
تكن بلفظ الخ وتكون جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجازة وتكونها عدم اشترط القول اه عس
وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ جعل تأمل (قوله بشرطها) أي الاجازة (قوله نعم لو عطل الوكيل الخ)
وينبغي أن مثل ذلك ما لو عطل الموكل أن ترتب على العزل نفسه كذا في مال الموكل على حسب جوارته
وعلم انه اذا عزل الوكيل استوفى على مال الموكل عليه علم الوكيل في شرعها لظهوره وأوجب لغيره بعد
فدول الوقت وأشره فويله في الحر والبدن الذي يحصل بسبب ما عند علم السرخسور فهم وعلم انه اذا
عزل الوكيل لا يفسره ذلك فيهم العزل ولا ينفذ اه عس (قوله حرم عليه الخ) وكذا لو ترك على عزل
نفسه في حضوره أو كمال الاستيلاء المذكور سم على حج أي ولو ينعزل وان كان الموكل حاضراً فيما
يظهر اه حج ولعل وجهه أنه من يادفع الصائل وهو المجداه زيادى فتقدم في شرح المنهاج الحكم
المذكور بما اذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقصد اه عس (قوله أنه لا ينفذ) أي العزل في
اه سم قول المتن (في حضوره) قد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عس (قوله) اه عس قول المتن
(أو بأبطالها) أي أو رفضتها أو أنزلتها أو رفضتها أو صرحتها بانه وبغنى (قوله ظاهره) المثلث أنه
عس (قوله بغير هذا اللفظ) أي رفضت الوكالة أو بأبطالها (قوله وان لم ينو الخ) أي الوكيل
(قوله وان الغائب الخ) عطف على قوله انزل الخ فنه ذلك هذا ظاهر المتن أي ما هو ظاهر المتن ولو
حذف عن عطف على قوله ظاهره الخ انزل سم على المتن (قوله ولو لم ينو أحدهم) أي ولو أدى انه نوى بعضهم
وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم الانسنة (قوله وعليه) أي الظاهر (قوله ليس له) أي للموكل
وفي ظاهريه ضمن الوكيل (قوله والفرقائه غير ثابتة) الذي في شرح الرض والفرق شرعاً لا لازم الوكيل
لازم للموكل عليه بغير ان يقرق بل لازم الوكيل عليه بخلاف الوكيل انتهى (قوله وفيه نظر الخ) رائد على
مدر انتهى
(فصل في بيان جواز الوكالة الخ) (قوله ولو جعل) أي عطفهم وقاس ذلك عدم وجوب القول بلفظ الاتم وكذا
لا يارة (قوله حرم عليه العزل) وكذا لو ترك على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله انه)

(٢٣) (شروطه وان قاسم) - (خمس) أحدهم فهل ينعزل الكل لان حذفه ليعمل شيئا للعموم أو يعلق
لأجله بالنظر في ذلك مجال الذي يغني في حاضره أو غائبه ليس له وكيلا غير انما هو بغير هذا اللفظ

وتكون ألهامه الذخي المو جب له عدم الفاعل والظن وأنه في التعدد ولا نسبة ينزل الكل لقر يتخذ العمل ولو ان الصريح حيث أمكن استجماعه في معناه المطابق له غير بلا يجوز الغاوى (أو آخر جملتها بالنزول في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل فإن عزله وهو غائب عن العزل في الحال لأنه لم يمتنع لرضا فاعلم بحق العلم كالطائفين في الموكل أن يشهد على العزل إلا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة المستشري من الوكيل مافى (٣٢٨) غير ذلك فإذا وافقه على العزل ولكن أدى له بعد التصرّف يستحق الجعل من

(قوله وتكون ألهامه الذخي) ذخيرته هذا العهد بالاصطلاح الخوي والافهو طرحي بلاءه بصلاح المعاني
 اه سم (قوله وأنه الخ) عطف على قوله في سائر الخ ولو خرقه له عن قوله ولا ينفذ كان أسبيل فليراجع
 (قوله لأنه لم يمتنع) أي قوله فان ما أعان في النهاية (قوله لأنه لم يمتنع) أي العزل عبارة عن المسمى والاسم لأنه رفع
 تعدد لا يعتبر فيه المضاف لا يحتاج إلى العلم كالطائفين قياسا على ما لو جرح أحدهما أو الآخر غائباه (قوله
 ذخيرته) أي العزل (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلاقيل (قوله وإن وافقه) أي وافق الوكيل الموكل (قوله
 بالنسبة) متعلق بلاقيل (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اه سم (قوله بالنسبة للمستشري مثلا)
 وانظر ماذا يفعل في الشمن وكل من الموكل والوكيل معترفان الموكل لا يستحقه وهل باقى فيما باقى في التفطر
 وهل إذا لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة ولا اه رشدي أقول والظاهر نعم باقى التفطر كما رسم سم ما يفهمه
 وإن الموكل المطالب بتمطلا وكذا الوكيل إذا ادعى أنه لم يعلم العزل إلا بعد العقد (قوله أنه غاب في ذلك) أي
 أما قول الموكل في العزل إلا بالنسبة لغرض المشتري (قوله فإذا احتج الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) أي
 الوكيل (قوله حلف الموكل) أي فصدقه اه عش (قوله عدمه) أي التصرف (الحال بعد اه) أي بعد العزل
 (قوله حلف الوكيل الخ) أي فصدقه اه عش (قوله وإن لم يمتنع الخ) عبارة عن النهاية فان تنازع في السبق
 بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) أي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالعمى) أي
 جاء أعمالا اه عش (قوله إن صدقه الخ) عبارة عن النهاية لان صدق الخ (قوله لا استقرار الخ) الخ
 تحليل لما تضمنه قوله حلف أي صدق قوله بقوله أي يحلفه (قوله فان جاء أعمالا) عبارة شرح الرضا ولو
 وقع كلاهما معا صدق الوكيل انتهى اه سم وعلم بالخبر ان قوله جاء أعمالا فصار على يد حلفه قوله
 قبل من سبق بالعمى دون أن يقول من يله إلى القاضى أولا (قوله جاء) كذا في أصله والظاهر جأ
 فليتمل المصدرة وأرى بالتثنية (قوله من أصل بقائه) أي بمجاوز التصرف فالتثنية من الاذن اه عش
 (قوله لان بقائه متنازع فيه) قد يقال بعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة
 (قوله انتهى) أي ما في الروضة (قوله أو صدق المتب الخ) عطف على ثبت اقرار الخ بمعنى أو اعترف بالان
 بان اباهم بمغير هذه العين (قوله لو ذم الوكيل الخ) ينبغي أن يتأمل لان قوله غير مقبول على المشتري
 في أصل العزل كذا في بيان المهم من اختلاف الآب فان قوله مقبول على الابن في أصل الرجوع فكذا في
 تعيين اه سيدع (قوله أو لم يوكلا الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير أو قال أي الموكل لم يوكلا الخ
 (قوله أو صدقه الخ) يعني أو اعترف للمشتري بأن الموكل لم يوكلا الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم
 وسيدع (قوله لأنه خفي محتمل) أي فان الموصل يستعمل في العين ولما عده النعاز من المعارف وفي الدليل
 تأمل اه سم أي فان الأصل في دعوى المعرفة بالأول والأضافة عند عدم قرينة العهد الخاوي على الجمل على

فيه التفصيل الآتى
 اختلاف الزوجين في تقدم
 الرجعة على انقضاء العدة
 فإذا انقضى وقت العزل
 وقال تصرف فيه وقال
 الوكيل بعد صدق الموكل
 أنه لا يعمله تصرف فيه لان
 الأصل عدمه إلى ما بعد أو
 على وقت التصرف وقال
 عزلك قبله فقال الوكيل
 بل بعده حلف الوكيل أنه
 لا يعلم عزله قبله وإن لم يمتنع
 على وقت حلف من سبق
 بالعمى أنه صدق سابق
 لاستقرار الحكم بقوله فان
 جاء أعمالا ذى يظهر تصديق
 الموكل لان جانبه أقوى إذ
 أصل عدم التصرف أقوى
 من أصل بقاءه بقاءه
 متنازع فيه ثم أرى في حجتنا
 جزم بتصديق الوكيل ولم
 يوجهه (فرع) كذا في
 بينة أن فلانا القاضي ثبت
 صدقهم فلانا غير الوكيل
 فلانا عبارة كذا في قبيل
 تصرفه قبل من غير تعيين
 لما عده في صدقها مما
 الروضة عن العزل لو كان
 يصدان المشتري فقال
 وهبها أي أو قبضتها في
 العدة قائم بالوقت وبينه

بأنه رجوع فهو بلا بنوم ذكر المنتقل جزم فلم تنزع من يده هذا البينة لا حمال هذه العين
 ليست المرجوع فيها اه ويؤمن عليه أنه لو ثبت اقرار الاب بانه اخراج في هذه وأنه لم يغيرها أو صدق المتب على هذا ولو غنينا
 قبلت بينة الرجوع لانتفاء ذلك الاحتمال كذا في مسألة الوكيل لو فسر الموكل هذا التصرف أو لم يوكلا فيه أو صدقه المشتري على ذلك
 قبلت بينته وان لم تقصير وانما ينظر والعموم ما في الرجوع لأنه خفي محتمل فأقر في ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينزل (حتى يبلغنا الخبر)

الاستقرار

وفرق الاول بتعلق المصالح
الكلية بعمل القاضي فلو
اعتزل قبل بلوغ الخلع بغير
ضرر الناس بنقض الاحكام
وفساد التهمة بخلاف
الوكيل واخذ من ان الحكم
في واقعة خاصة بالوكيل
وان الوكيل العام كوكيل
السلطان كالقاضي والذي
يتمه خلافهما كالقاضي
بالعام الغالب في نوع ولا
يتمتع بولاية ويستعير
بلاغ الخلع وقار بالوكيل
بان القصد من تعين التصرف
الذي يضر الموكل باخراج
اعانه عن ملكه وهذا يؤثر
في نفسه العزل وان لم يضر به
بخلافهما واذا تصرف بعد
العزل أو الاثر لم يمتد أثر
تصرفه جاهلا بطلان تصرفه
لان الجهل لا يؤثر في اضمين
ومن غرم الدية والكفارة
اذا قتل جاهلا بالزكيات
قبل الدية ولا يرجع على
المتعد لا في جوارحه
موكاه وان غره وهذا
اعترض افتاء الشافعي
والقزالي في ما اشترى شأ
لو كنه جاهلا بالزكيات فلف
في دية فسر منه جزمه
على الموكل لا غره ولهم ان
يبيحان عدم الرجوع
عليه ثم اهلل بالحق
انهم يحسن ثم الغرض
فالوكيل ثم قصر بتركه
ارادة الموكل بطلبها

الاستعراق (قوله من قبل) الى التهمة الاولى النهاية الاولى ولهم ان يبيحوا ولا يضمن (قوله
وفرق الاول) أي بين الوكيل والقاضي اه عش (قوله واخذ من) عبارة بالنهاية قال الاسنوي ومقتضاه
أن الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شيبه ومقتضاه أيضا أن الوكيل العام ائخ اه ومنها
في المعنى الآتية أقر كلامهما قال عش قوله ان الحاكم عبارة ج أن الحكم ائخ أي الذي حكمه القاضي
فانتهى الفين كلام الشارع مر وجه (قوله والذي يتمم خلافهما) اعتمد مر وكذا قوله ولا ينزعل
الخ وقوله على الوجهين وجهه في شرح الرضوي اه سم (قوله خلافهما) أي ينزعل الوكيل
العام بالزكيات ولو لم يبلغه الخبر ولا ينزعل القاضي في أمر خاص الا بعد بلوغ الخبر باعتباره ائخ شافعي في كل
منهما ولكن لاشك أن ما قاله أي الاسنوي وابن شيبه هو مقتضى التعليل اه عش عبارة الرشدي قوله
خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة لثالثها ليرتب تسليم المقاسد التي من جملتها عدم جهة تولد قاض ولا
حيث فوض له ذلك خصوصاً اذا وقع تحت أحكام اه وقوله التي من جملتها عدم جهة تولد الخ يمكن دفعه بما
صرف معش فوكيل الوكيل بالاذن من نائب نائب الادام نائبين الادام لا عن منبه فلا ينزعل بغيره أو
انزاه (قوله ولا ينزعل) ووجهه (قوله وقال بالنهاية والمقتضى قال عش وقاله عدم جهة في الوديع
وجوبه بغيره ووجهه قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفعه الخلف الوديع عنها من روى
الاستعير أنه لا أثر له في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر ولهم التوقف بالاستعمال لا اذ يذنبه قبل ذلك
لم يضمن اه (قوله بان القصد) أي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) أي الوكيل اه عش (قوله
وهذا الخ) أي التصرف أي عتمة بالنهاية قاله الرضوي اه بالشافعي والكتب (قوله خلافهما)
أي الوديع والاستعير اه عش (قوله ويضمن ماله) ومثله ماله اذ في تصرفه في ماله موكله
كناحوه راعاً وثبت له قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ابتداء ورزوه ان كان ملكاً
للموكل وكل ما صرفه من المال أحوالاً لم يضمنه ماله الموكل وامتنع على الوكيل التصرف
فنه ولا وجوه له بما جازع موان كان اشترا بعمال الموكل جاز لوكيل هدمه ولو منع الموكل بتركه كان لم يضمنه
الموكل هدمه بغيره بخلافه فان كلفه له نفسه وأرض نفسه موضع البناء نقص وما كرم الضمير
بجده ان لم تثبت كانه عند البائع فيما اشتراه ولا وجوب عليه نفسه وتساويه لبايعه ان طلبه بوجهه على
الوكيل ارض تصدق نقص اه عش (قوله على الاوجه) وقاله المصنف في والنهاية (قوله لا يؤثر
في الضمان) أي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وقاله بالنهاية والمقتضى (قوله غرم)
أي الوكيل (الدية) أي دية عمده ولا تنص اه عش (قوله على موكاه) أي وان يمكن من اعلامه
بالعزل ولم يبلغه لكن هل يأت به عدم اعلامه بحيث قد روى ذلك في نفسه فلو لا يبعد الامم فعز اه
عش (قوله وان غره) أي بالوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وهذا) أي
بقوله ولا يرجع على المتعد لا في الخ (قوله فغرم) أي الوكيل (قوله رجوعه الخ) هو عتمة الاعتراض
(قوله ولهم ان يبيح الخ) قد يقال لكن يبقى أن الرجوع عنها يشكل ضمان ماله الذي هو الاوجه
السابق اذ قبض الرجوع عنها عدم ضمان ماله ثم قاتله وفي العيب (فرع) * لو باع الوكيل جاهلاً

هذا الدليل تامل * (فرع) في العيب ما صرفه عن الوكيل عزت أحد كلامه تصرف واحد منهما على
عيز ولو وكل عتمة ثم قال عزت أكثرهم اعزل مستواذا عتمة م في تصرف الباين وجهان انتهى وقوله
في تصرف الباين أي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كلفه شحنا الشهاب
الزلي أنه لا ينفذ واعل انه لا ينفذ في السابق في الوكيلين تصرف واحد منهما ينبغي أن يخرج من تصرفهما
فيصير التصرف لهما في السابق تصرف الوكيل منهما مر وقد توقف فيهما شحنا قلنا بطلان كلامه من
حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يبيح الخ) اعتمد مر وكذا قوله ولا ينزعل الخ وقوله
على الاوجه وأوجهه ذاتي شرح الرضوي اه أيضاً (قوله ولهم ان يبيح الخ) قد يقال لكن ينبغي

ومن ثم ناكذ نيب العفو ولا يضمن ما تلف في يده بعد العزل من غير شرط وكذا كليل

بعره بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك أي جاهلا بعرضه وتلف ما اشتراه يده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل ويقاس الأولى ضمنه انتهى اه سم (قوله فما ذكر) أي في عدم الضمان ولو بعد
العزل اه عش وفي أنه اذا تصرف بعد العزل والاعتزال بعوت أو غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذي
ليس قنالا الخ) أما لو كان السيد قنفا تصرف في ما فلا يعزل بعزل نفسه لانه من الاستقدام الواجب تسمية
ومضى قال عش قوله مر في تصرفه في ما هو الغالب ولم يعتز به من شي وان كان قنفته أنه لو وكفه في غير
المالك كطافز وجتمه انزال اه وقوله ما مالى شامل للمولى السيد وكذا قول عش عن شي شامل
لترى مولى السيد وتاديبه (قوله مثلا) أي كصفتها اه معنى (قوله حالا) الى قوله وذن الموكل
في المقتضى (قوله وان غالب) غاية اه عش (قوله الماس) أي عقب قول المسمى انزل في الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المقتضى فان قيل كيف يتعزل بذلك مع قوله لا يلزم من فساد الوكيل
فساد التصرف لبقاء الاذن أجيب بان العزل ابطال المصدر من الموكل من الاذن فلو قلنا التصرف لم يفسد
العزل شي بخلاف المسئلة المستشهد بها انه اذا فسد خصوص الوكيل لم يوجد ما ينافي وعم الاذن اه قول
المتن (يعتقون وجنون) (فرع) (قوله الوكيل يفتي ان يقال ان تصدى بسكر لم يتعزل ولا الاعتزال
أخذنا من قولهم والفظاقر وضو يصح توكيل السكران بمصرم انتهى قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران ببيع كدوله فانه كالمجنون انتهى وكلاهما في الوكيل لا في الموكل كالمصرع صياقهما على أنه
لو كان في الموكل كان الاحتذ به كالاجنبي اه سم عبارة عش (فرع) (قوله الوكيل أحدهما بلا
تعد العزل الوكيل أو بعد فمتمم أنه كذلك ومقتضى خلافه لان التصدى حكمه حكم الصاحب وقال مر
باحتياط الأولى فلا يرجع سم على منهي أي فان فيه نظر الماس من جهة تصرفه عن نفسه وهي مقبوضة
فصحة تو كلفه سال السكر وتصرفه لأن يقال انما تبطل تصرفه عن نفسه فقلنا طاعا به على أنه غير
مكلف موكفه ليس محلا لتعذبا والسكران من جنس الأهلية والالتصاف فاشبه المسمى عنه والمجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فقول الخ) عبارة النهاية والمقتضى قال في ركني وقائد تعزل الوكيل بونه
انزال من موكفه عن نفسه ان جعلناه موكفه لانه انتهى وقيل لا فائدة في ذلك في غير التعاليق اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر أنه يتعزل أي وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل يتعزل بالموثوق وتنتهي به وكالته اه
عش (قوله بقية السابق الخ) عبارة هناك ثم الاعضاء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الحاقه بالمجنون كما في الشركة اه قال عش قوله مر الحاقه بالمجنون الخ
قضيته أنه لا فرق بين طول الاعضاء وقصر موهو الموافق لما مره في الشركة لكن في سم على منهي ما نصه
(فرع) (قوله) دخل في كلامه الاعضاء فتعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا تعزل به واعتبه مر
اه (قوله لا يتعزل بأعضاء الموكل) كالمكر في الطبع ومن الواضح أنه لا يتعزل بالجنون من جنس بعن أهلية
التصرف اه معنى (قوله لهذه الثلاثة) أي الموت والمجنون والاعضاء اه عش (قوله مر ونحو فقسما الخ)
عبارة للمقتضى والوجه على نفسه أهو وأفسأ ورق فبما لا يفتن منه وأفسق فبما العدة لا شرط فيه اه (قوله
الرجوع هنا يشكل ضمان ما سلمه التي هو الاوجه السابق اذ انما من الرجوع هنا عدم ضمان ما سلمه ثم
قناله وفي الباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعرضه بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك أي جاهلا
بعرضه وتلف ما اشتراه يده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل ويقاس الأولى ضمنه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) في جواب عن استحكال الاسنوى أحدهما بالآخر (قوله في المتن موت أو جنون الخ)
(فرع) (قوله الوكيل يفتي ان يقال ان تصدى بسكر لم يتعزل ولا الاعتزال أخذنا من قولهم والفظا
لر وضو يصح توكيل السكران بمصرم اه قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران ببيع كدوله فانه
كالمجنون اه وكلاهما في الوكيل لا في الموكل كالمصرع صياقهما على أنه لو كان في الموكل كان الاحتذ به

فيما ذكر عامل التراض
(ولو قال) الوكيل الذي
ليس قنالا الموكل (عزلت
نفسه أو رددت الوكيل
أو أخرجت نفسه منها أو
رفضها أو أبطلتها مثلا
(انعزل) حالا وان غالب
الموكل الماسر انما يحتاج
لرضا المحتاج للعزل وان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل فلا يشكل
بما مر انه لا يلزم من فساد
الوكلة فساد التصرف
لبقاء الاذن (ويستعزل
بغير أحد ههنا من
أهلية التصرف بموت أو
جنون) وان لم يعلم الآخر
به ولو تصرف مدحا لمجنون
لانه لو كان ضمن الاستعداد
فاذا طرأ أبطاله وصوب بان
الزعة في الموت أنه ليس عزلا
بل تنتهي به الوكالة قبل ولا
فائدة في ذلك في غير التعاليق
وابداه ان ركني فائدة
أخرى منظر فيه (وكذا الاعضاء
في الاصح) بقية السابق
في الشركة نعم وكسروى
الجار لا يتعزل بأعضاء الموكل
لانما يادق بغير المشتروط
لمصلحة الأمانة وذكر هذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلها طرو
نحو فسقة أو ذنبا أو ذنبا

أدركه كافي وكيل إعجاب النكاح اه سم **(قوله)** فيمتشرطه السلام من ذلك على ما مر اه نهاية أى من أن عزله أى الفاسق بالنسبة لغيره المالك منه لا لعدم تصرفه عش **(قوله)** على أقوال الملكة والزواج الوقف فتوجه والذي فيه أن خصه اه عش **(قوله)** الامتزال ورد المولى الخ قدمت أول البابين شرح الروض أن خصه كلام الشيعين عدم الامتزال ورد المولى انتهى سم على حج وقول الشارح دون الوكيل بقيد أن دولته لا يجوز امتزاجه وعليه فصيح تصرفاته في زوجه عن المولى له عش عبارة الرشيدى قوله مر الامتزال ورد المولى أى وهو ضعف لما علم من جزمه بخلافه فيه وكلمة انما ساء كلام المطلب له لم يمتحكم رد الوكيل فقط اه **(قوله)** نحو وكيل أى كسر يك اه عش **(قوله)** كامر بمعنى أى الوكيل خاصة اه رشيدى أى قبل قول استعملوا قال عزت الخ **(قوله)** ويخرج الوكيل الخ كان وكل بعده ما علم لكن افاده في الحقيقة ليس فوكيل بل استخدام اه عش **(قوله)** من ملك المولى أى معنى منه معلوما بعده على الوكيل **(قوله)** كان اعتق الخ أى لو أمر بكسب أى اه رشيدى **(قوله)** ما ذكرى بيعة أى وفى الشرايه اه أسنى **(قوله)** أو أجرة أو ذن في أيجاره أى أو بيعه كإيجارى اه عش عبارة الرشيدى قوله أو أجرة هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك المولى لأن خروج المنفعة كالإيجارى اه **(قوله)** ولو وكلمة إلى التبيين من المعنى **(قوله)** ولو وكلف بيع أى قوله امتزاجه في الوصية وانما يدور تعليق العتق بصفتها قال البجلي أن الاثر به لا فائدة له الزكشى في التدبير عن ابن كج اه سم **(قوله)** ثم زوج أى سوء كان المولى فى بيعه ما أرواه اه عش **(قوله)** أو أجرة مثل خروج المنفعة **(قوله)** أو أجرة أى الزهر اه معنى **(قوله)** امتزاج أى الوكيل **(قوله)** على التصرف أى البيع اه معنى **(قوله)** انما كان فيه ابطال الاسم كعلمن الخطأ نهاية وبمعنى قال عش قوله كعلمن الخطأ ظاهر اه لا فرق بين أن يقول فى تركه وكلمته لبيع به من الخطأ أو لبيع هذه فآل في شرح الروض ما لمصلحة أصل يطال الوصية بالصحة اذا قال أو صيت بهذه الخطأ فلا قال أو صيت بهذه معشرا إلى الخطأ تظل الوصية بطعنها فافهمنا مثل ذلك قال لكن لا وجه لخرافه اه عش أى ينزل لمصلحة الخطأ وان لم يذكر كرامها واعتد الغش عدم الامتزال الذى ذكرنا سمها **(قوله)** التمثيل الخ لا يوجد له فى الموجود من نسخ شرح التمسح وانما الذى فيه هو قوله وإحصار ما ذكر الخ ثم وجدت هذه العقلة فى بعض النسخ مضروبا عليه فمضى من المرجوع منه اه سيد عر **(قوله)** الأول أى فى الموضع الأول من شرح التمسح **(قوله)** فى أى فى الموضع الثانى من شرح التمسح **(قوله)** وبه أى الزوج فى شرح الروض لا المتأخر سم الخ كان الأول كايه لم يراجع الروض أن يقول فى الروض بالامة وأخرج فى شرحه العبد **(قوله)** التقيد الاول أى تقيد الاعلان بالامة **(قوله)** أو الاطلاق الخ عطف على التقيد **(قوله)** منه م أى الشراخ **(قوله)** وهذا أى الاطلاق فى الأجرة والزواج **(قوله)** هو الذى يقبضه أى يتخذ به شئ وهو ظاهر اه معنى **(قوله)** الاول أى العزل بالاجازة **(قوله)** والثانى أى العزل بالزواج **(قوله)** المذكر كوز أى قبيل التنبية **(قوله)** وهذا أى الاشعار بالندم والغالب كالايجافى **(قوله)** اه ردة كافي وكيل إعجاب النكاح **(قوله)** فيمتشرطه السلامة الخ لعائل أن يقول بالنسبة للفاسق ان كانت ما وقع على التوكيل أى فى التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقتضى اشتراط العدالة فى وكيل وفى المجموع ابتداءه وودا فاختارها المتأخره فى شرح قول المصنف ان تعدى ضمن ولا ينزل فى الأصح الا ان يؤخذ بان الامتزال بالتسفير بدناه إلى التصديق وان كانت ما وقع على التصرف أى فى التصرف الذى شرطه السلامة كإعجاب النكاح فلا يخالفه فمصلحة ذكره فليأمل **(قوله)** والذي فيه جزمه في المطلب الامتزال ورد المولى الخ قدمت أول البابين شرح الروض أن خصه كلام الشيعين عدم الامتزال ورد المولى **(قوله)** ولو وكلف بيع ثم زوج أى قوله امتزاج هو فى الوصية والتدبير وتعليق العتق بصفتها قال البجلي - أى أنه لا أثر بسلامة فائدة الزكشى فى التدبير عن ابن كج **(قوله)** وقاس ما باله الخ اعتمده مر

الذى يقصوه وجهه أنهم علموا الاول والولاية وهو موجود فى العبد والمتوالى بالندم والقالب المذكور وهذا موجودان فهما أصنافا على وجه التقيد على أنه غير فالتبديل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أسكن. (٣٤٢) فوجه على بعدان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادعاء ملك أولادها الجاهل على

وغيره في جهات بل ولو قلنا بأن سدهم باع أو أعتقه لم ينزل ولو وكل اثنين مائة أو مائة نصف مائة أو غيرها خلافاً لغيره في قولنا يجب اجتماعهما عليه بأن يصدق من أهما بيان يشاورا فيه ثم وجب أو قبلهما أو وكل أحدهما الآخر أو بالذات به أن وأيا ذلك التصرف صحيحاً لم ينصرف حيث جازلها التوكيل مالم يصرح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيين وبقره بين ما هنا وأخيراً لو جازلها الميراثين باشرائط فهو القربة ثم يصفان ذلك لاشتراط قصد الاجتماع ويقوى أنه لغير الذواتة للأول في التزويج فاندفع ما لم يجز في الثاني من هتاف رأيت ما يؤيد ما قرنت به وهو قول بعضهم المقصود في النكاح أن الذن أي التوسعة فيه للاجتماع على العقد (نتبه) * ينهد النظر فيقولون خصائص تزويج أمته وأخرى معها فقد

الذكور (قوله خلافاً لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا يزويج الجاهل به قال في شرحه مخرج بالجلوية للعبد اه ولم يرد على ذلك وهذا ليس نصاً في الخلاف في الحكم لاحتمال أنه أراد مجرد بيان قضية العارية اه سم وفيما لا يخفى (قوله لادائه) أي تزويجها اه سم (قوله الله الخ) أي الأداء المذكور (قوله ولو وكل ثمانية سدهم الخ) بخلاف من نفسه إذا وكلوا بصفته كقولنا كذا أو أعتقه أو باع أو كاتبه فانه ينزل لأن الله اه احتضام لا توكيل فزال وزال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق ويخرج الوكيل عن ملك الموكل اه سم (قوله ثم باع أو أعتقه) أي سدهم فهاش اه سم (قوله لم ينزل) لكن بعض العبد بالتصرف ان لم يذنه مستر به لأن منافعه صارت مستحقة له نهاية ومعنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض ما نصه قال في شرحه وان نذر تصرف اه سم وقال عش قوله أسكن بعض الخ لعل محل الصبيان أن فوت على المشتري بخلاف تعويج البيع من غير معارضة كلام يتناق بالسد فلاحه للصيانة سم على ج اه (قوله ولو وكل اثنين معاً أمر بتأجيل) فعل أن توكيل الثاني ليس عز لا دل ولا ظاهر أنه ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني اه سم مبادر الغنى ولا ينزل بتوكيل أو كل آخر ولا بالعرض على البيع اه وفيها كلفها بالذات ولو عزل أحد وكيليه معها لم ينصرف واحد منهما على غير الملك اه (قوله في تصرف) بالذات من متعلق وكل (قوله ان فرق) أي بين المخصوصة وغيرها (قوله وقيل) أي لم يردوا دسهم ما إذا قبل أحدهما فقط فعل ينفذ تصرفه فيه نظر ومقتضى قوله ألا فمالم يصرح بالاستقلال عدم التفويض لبيع (قوله بعد أن أو ذلك التصرف) ويا كان الأولى أن يذكره وقيل وجب الخ (قوله لم ينصرف الخ) متعلق بآذنا اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع لقوله أو وكل أحدهما ألا تراها اه سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله ولو لهما) بصفتي التثنية (قوله ما باشرائط الخ) هذا لما يصلح للفرق بالنسبة لقوله وأخيراً لو جازلها الميراثين ينفذ تصرفه واذن الميراثين ثم قول بعضهم ألا في المقصود الخ يصلح للفرق فيما غير ما نحن فيه قال قوله بأن الخ الظهور أن الميراث انتهى اه سدهم وقد يجب بيان نحو القربة شامل لو كني الميراث بشرط فصحها العلل والأمانة كأنه شامل لنحو القاض (قوله ثم) أي في أولى النكاح (قوله لا لإيهام الله بما يشي الخ) أي العقد (قوله تنصيح الخ) عبارة عش (نتبه) * ولو كل شخصاً في تزويج أمته أو خرفي معها فان وقع ما يقتضيه أو أحدهما ملان فسطل ما يترتب عليه من حاسن تزويج الوكيل أو بعد عوان ترتباً لا في سبط لا دل لأن مراد التزويج لا يراد بالبيع وكذا عكسه انتهى ج بالحق (قوله وقوله) أي قياس أن مراد البيع لا لزويج ولا توكل في التزويج (قوله كعقله) أي التزويج أو البيع (قوله فلا يقاس توكله في التزويج الخ) أي المشاورة به وقوله السابق ولا توكل في التزويج أي يعلم من

(قوله خلافاً لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا يزويج الجاهل به قال في شرحه مخرج بالجلوية للعبد انتهى ولم يرد على ذلك وهذا ليس نصاً في الخلاف في الحكم لاحتمال أنه أراد مجرد بيان قضية العارية (قوله لادائه) أي تزويجها اه سم (قوله الله الخ) أي الأداء المذكور (قوله ولو وكل ثمانية سدهم الخ) بخلاف من نفسه إذا وكلوا بصفته كقولنا كذا أو أعتقه أو باع أو كاتبه فانه ينزل لأن الله اه احتضام لا توكيل فزال وزال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق ويخرج الوكيل عن ملك الموكل اه سم (قوله ثم باع أو أعتقه) أي سدهم فهاش اه سم (قوله لم ينزل) لكن بعض العبد بالتصرف ان لم يذنه مستر به لأن منافعه صارت مستحقة له نهاية ومعنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض ما نصه قال في شرحه وان نذر تصرف اه سم وقال عش قوله أسكن بعض الخ لعل محل الصبيان أن فوت على المشتري بخلاف تعويج البيع من غير معارضة كلام يتناق بالسد فلاحه للصيانة سم على ج اه (قوله ولو وكل اثنين معاً أمر بتأجيل) فعل أن توكيل الثاني ليس عز لا دل ولا ظاهر أنه في التزويج ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني (قوله لم ينصرف) متعلق بآذنا اه سم (قوله حيث جازلها التوكيل) هل يرجع لقوله أو وكل أحدهما ألا تراها اه سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله ولو لهما) بصفتي التثنية (قوله ما باشرائط الخ) هذا لما يصلح للفرق بالنسبة لقوله وأخيراً لو جازلها الميراثين ينفذ تصرفه واذن الميراثين ثم قول بعضهم ألا في المقصود الخ يصلح للفرق فيما غير ما نحن فيه قال قوله بأن الخ الظهور أن الميراث انتهى اه سدهم وقد يجب بيان نحو القربة شامل لو كني الميراث بشرط فصحها العلل والأمانة كأنه شامل لنحو القاض (قوله ثم) أي في أولى النكاح (قوله لا لإيهام الله بما يشي الخ) أي العقد (قوله تنصيح الخ) عبارة عش (نتبه) * ولو كل شخصاً في تزويج أمته أو خرفي معها فان وقع ما يقتضيه أو أحدهما ملان فسطل ما يترتب عليه من حاسن تزويج الوكيل أو بعد عوان ترتباً لا في سبط لا دل لأن مراد التزويج لا يراد بالبيع وكذا عكسه انتهى ج بالحق (قوله وقوله) أي قياس أن مراد البيع لا لزويج ولا توكل في التزويج (قوله كعقله) أي التزويج أو البيع (قوله فلا يقاس توكله في التزويج الخ) أي المشاورة به وقوله السابق ولا توكل في التزويج أي يعلم من

ولا توكل في البيع ويعمل أن التوكيل في التزويج أو البيع ليس كعقله فلا يقاس توكله في التزويج ويعتدو كيه في البيع على تزويج معتدو كيه في البيع وبقرض

وقوعهما معاً وتسلم ان أحدهما بعد الآخر ليس عزله فصل بطلان اجتماع المقض والمطلان لا محالة فبطلانها يقتضي فسخ
الوكالة في الآخر ويصح البيع فطلعه أقوى لا تسلم المالك والبيع فقط امتناعها لاصل دوام المالك أو بطلان التعارض بينهما
لا يقتضي إلا أن تباين كل محتمل لكن بطلانها هو التباين (وانكار الوكيل للوكالة (٢٤٣) لسان) من أجل (أو لفرض في الأشعة)

لها فكيف من ظاهراً مال
الوكيل ليس بغيره
فان تعدلوا لغيره في
الانكار (العزل) ويجري
هذا التفصيل الذي هو
الاعتماد في انكار الوكيل لها
(وإذا اختلفا في أصلها)

كوكلاء في كذا فاعلم
وكذلك (أو في) صحتها
بأن قال وكأني في البيع
نفسه (أو في) الشراء
بغيره فقال بل قدما
راجع للأول (أو بعشرة)

راجع للثاني (صلى الوكيل
ببينة في السل لا لاصل
ببينة وصلى الأوليان
ببينة بعد التصرف أما
قبيله فتمتد انكار الوكالة
عزل فلا فائدة للبينة

وتجوز فيه ما كان بالظن
لزم الوكيل (ولو اشترى
جزءه مثلاً ونعت بالذكر
لانتفاع الوكيل ببعض
التقارب قبل التعلق بالثاني
بغيره) وهي تسوياً
أو أكثر (ووضع مال الوكيل
أمره بالشراء) (بالقول)

الوكيل (بل) إنما أذن في
عشرة وفي نسخة بعشرة
صديق الوكيل بيمينه
لا يستلزمه أعرفه بكيفية
أذنه (د) حيث قد

عدم صحة هذا القياس عدم صحته في كل شيء في البيع يعدو كذا في التزويج على بيعه يعدو كذا في التزويج
المشار إليه بقوله ولو كان في البيع الأول (قوله وقوعهما) أي التوكيد (قوله فهل بطلان) أي
البيع والتزويج أو تباين على التوكيد (قوله لا اجتماع المقضي) وهو ذلك كمن العاقد من ذلك
الامتناع المانع فينبغي بقوله لأن محتمل الخ (قوله لأن التعارض الخ) يتأمل أنه من أجل وجه التأمل أن المنة
أولى بالتعارض مع أن السلام في مطلق العقد وقوعهما أمر متين (قوله منه لها) أي القول المثلث في عشرة
في النهاية والمضى القول ونصت في المثلث قول المتن (أو لفرض) ينبغي أن المعبر في كونه غرضاً باعتقاده حتى
لو اعتقد ما ليس غرضاً غرضاً كفي ومصدق في اعتقاده كذلك سمع على عهده (قوله في انكار
الوكيل له) وما خلفه في التباين كون عدم الوكيل بغيره لا يحول كماله إلى التبعيل ما هنا نهاية ومعنى
أي على قوته وانكار الوكيل الخ ع (قوله للأول) أي لقوله نسبته (قوله الثاني) أي لقوله بغيره بشرين
قوله لأن الأصل معه) عبارة ما في ذلك من عدم الأصل لان فساد كمال الوكيل في المال كمن عرف حاله
الصادق منه (قوله بصورة الأولى) هي قول المتن وإذا اختلفا في أصلها (قوله في انكار
الوكالة الخ) لا يقتضي إلا هذا ويجري في الصورة الثانية بالنسبة لطلعه لولا أنها (قوله فتمتد انكار
في الأولى) عهده قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروع صدق الوكيل وكان الأول أن يقول فلو اشترى
الخ ولعله انما جاز بالاول لا ليس المقصود بذلك مجرد صدق الوكيل بل فيه تفصيل ما يأتي بعده من بطلان
العقد تارة وتوقعه بالوكيل أخرى وهذا لا يفرع على ما سبق (قوله وهي تساو الخ) أما إذا
لم تساو العشر فينبغي أن يقال ان كان الشراء بين مال الوكيل وباطل والأول في ذلك لا يتحقق تنزع
الوكيل والبيع فقال الوكيل مال للموكل فالعقد باطل وقال البائع المال لك فاعتقد صحته حتى قولهم إذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق مدعى الصحة أن صدق البائع (قوله أو أكثر) الأول فأكثر
قول المتن (وزعم) أي قال (قوله إنما أذنت) قدوة بقرينة أمرهم بالان لا من سائر الأذن أو
لأن الأمر يعني الأذن ومعنى أمرهم بالانتهاء (قوله صدق الوكيل بيمينه) أي في أنه وكذا في الشراء
بعشرة (قوله حديث لا يبيته) أي لو احدثتهما أو لكان بينهما يميناً وتمازنا (قوله ان
وكيله خلفه الخ) أي وانه إنما أذن بعشرة كماله في الشرع ومن عهده (قوله أو لا) أي لا في بل
لا يدعي في الأذن بعشرين أيضاً لعدم بين النبي والأذن كماله في التصالح (قوله والحاجم) أي
بين ما هنا (قوله دون ما وقع العقد) يتأمل فها هنا ثلثان أضاف ما وقع عقد الوكالة به فليست أم
وهي (قوله هو) أي الاختلاف هنا (قوله المستزم) أي الاختلاف ثم (قوله وذلك) أي كون كل مدع
ومدعى عليه (قوله بينهما) أي النبي والأذن أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق الذي كور (هو
الفرق) أي يكون الفرق بين الاختلاف بالحلف على أنه إنما أذن في الشراء بعشرة (قوله
بأن لا اشترى بها) أي قول المتن وحديث في النهاية الآية في الأولى إلى التزويج وبطله إلى خروج قوله لا على

الخ انظر في اذن المحرم (قوله لأن التعارض الخ) يتأمل (قوله في التزويج ولغرض في الاخلاء) ينبغي
أن المنة في كونه غرضاً باعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضاً كفي ومصدق في اعتقاده كذلك عند
الامتناع (قوله إنما أذنت) قدوة بقرينة أمرهم بالان لا من سائر الأذن أو لأن الأمر يعني الأذن ومعنى
أمرهم بالانتهاء (قوله ان وكيله خلفه الخ) وظاهر أن يختلف الله أذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقد)
(حلف) الوكيل أن يوكيله خلفه فيما أذن له كذا ذكر وهو هل يكفي خلفه على أنه إنما أذن بعشرة أو لا من في التصالح لا يكفي ذلك
والجامع ان اذناً بعشرين وعشرة كذا في البيع بعشرين أو بعشرة الأذن يفرق بأن الاختلاف هنا في صفات الأذن دون ما وقع
العقدية وهو لا يستلزم ذكر في ولا يثبت نوعه فيما وقع به العقد لا لزوم كان مدع ومدعى عليه بذلك يستلزمه ما صير محاذ هذا الأقرب
لئلا يكلهم (فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الوكيل وسما في العقد

البت إلى وانما وقوله ولا تكرار إلى المتن (قوله) بان قال اشترى ثمة فلان به فالخ) أي سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت اه بجبري (قوله) والماله) ليس يقيد بماله ما لو سكت عن ذلك أو قال والماله لي أخذنا من مفهوم قول الشارح لا تخاف من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضي أنه حث صرح باسم غيره والماله لا ينقد ببيع لانه فضولي اه عش (قوله) أي الموكل فيه) عبارة الغني أي المذكور ولا ولا اشترى بها أي الجارية اه قول المتن (ومصدقه البائع) أي فمما لو اشترى بغير المال وسماه بعد العقد شوري اه بجبري (قوله) فمما ذكره) أي قوله وخرج في الغني الأقوله في الأولى إلى المتن (قوله) فمما ذكره) له راجع أيضا الأولى ولعل معنى تصدق بها تصدق على وجود التسمية في العقد سم (قوله) في الأولى الخ) أسغله الغني والنهاية قال عش قوله مرد أو قامته بجباي بينه واصل مستندة لوجه في الشهادة أي في الثالث مقر بنه تغلبت على ظاهرك كما لم بان المال الذي اشترى به لم يد وسمعت توكيد والافني ابن تطلع على أنه اشتراه سم احتمال أنه قوى نفسه اه (قوله) لانه ثبت بالتسمية الخ) عبارة تافخي لانه ثبت بتسمية الموكل في الأولى وتصديق البائع أو البينة في الثانية ان المال الخ) اه وفي النهاية نحوها (قوله) وثبت بين ذي المال الخ) فمما يفتن سم عند قول الشارح وشون كونه بغير فائه الخ (قوله) ويحمله) أي محل البائع فمما ذكر اه مفي ورجع إلى الرشد في الخبر إلى قول الشارح فالجارية لبائعها وعليها الخ (قوله) ان لم يصدقه) أي الموكل (قوله) باعترافه) أي البائع (قوله) في الثاني الخ) أي ان كان البائع صادقا في اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التلطف (قوله) التلطف لا لا في) لعل المراد التلطف بالموكل ليس بها البائع لا لوكيل ان لم يحكم بها له ليصحب لذلك اه سم (قوله) وخرج بقوله) أي المفسر (قوله) تفصيل (باني) أي في كلامه اه سم أي شرح وكذا ان اشترى في التمام الخ) (قوله) في الثانية) هي قول المصنف أو قال يمد الخ (قوله) ما لو اقصر) أي الموكل (قوله) اخذ من اشترى لغيره بماله الخ) فيه شيء مع فرض أنه اشترى بغير مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بغيره بماله الموكل ولا يستألفا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بماله نفسه اه سم (قوله) ولم يصرح باسم الغير) لم يصرح باسم الغير فيموثد ثبت بين الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شر افضولي لا يقال هو مناصر باسم الموكل حيث قال اشترى بها فلان لا تأقوله هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله في الثانية وما لا فلا تسمية فيه اه عش عبارة الرشد أي لان الصورة انه لم يصرح للموكل في العقد وانما ذكره بعد الله اشتراه لم يجم اه (قوله) يصح الشراء الخ) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنه فانه يقع الشراء لابن كاهم اه عش قول المتن (وان كذبه حلف الخ) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف عن الردو ويطلق البيع بناء على ان اليمين المردودة كالأقرار لكن قول العيايف فان نكل حلف الموكل لا لا وكذا يطلق البيع وان حلف صم البيع الوكيل ظاهر او سلم الثمن المعين إلى البائع وبغيره للموكل اه يقتضي خلاف ذلك فاصرو وراجع وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل البائع وانه لم يحرم ذلك فمما اذا كان اشترى في العمالة لا في اه سم بحذف (قوله) وان كذبه البائع) أي في الصورة الثانية نهاية ومعنى وظاهر ان الحكم كما ذكره فمما اذا كذبه البائع في

تأمل فسمما مختلفان أيضا فمما وقع عقد الوكيل كانه يفتأمل (قوله) فمما ذكره) له راجع أيضا الأولى ولعل معنى تصدق بها تصدق على وجه التسمية في العقد (قوله) في الثانية) فيه التلطف بالموكل ليدها البائع لا لوكيل اذا لم يحكم به اه ليصحب لذلك اه (قوله) تفصيل (باني) أي في كلامه (قوله) اخذ من اشترى به به بماله نفسه الخ) فيه شيء مع فرض أنه اشترى بماله نفسه سم (قوله) في الثاني الخ) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف عن الردو ويطلق البيع بناء على ان اليمين المردودة كالأقرار لكن قول العيايف وان كذبه البائع ولا يفتن بغيره للموكل والوكيل يحلفه أنه لا يعلم وكانت فان ادعى جميعا فقتنه عيين وان انفرد كل يدعي فلا فان نكل حلف الموكل لا لا والوكيل يحلفه أنه لا يعلم وكانت فان ادعى جميعا فقتنه الوكيل ظاهر او سلم الثمن المعين إلى البائع وبغيره للموكل اه يقتضي خلاف ذلك فيلجرو وراجع

بان قال اشترى بغيره فلان به هذا والماله (أو قال بعد) أي الشراء بالعين الخالي عن تسمية الموكل (اشترى به) أي الموكل فيه) فلان والماله ومصدقه البائع فمما ذكره واقامت عتق الأولى بانه سماء كما ذكره (فالبسع باطل) في صورتين لانه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العقد وثبت بين ذي المال انه لم ياذن له في الشراء بذلك القدر فبطل الشراء وحشيد فالجارية لبائعها وعليه رد ما أخذ من الموكل ويحمله كما قاله البلقيني ان لم يصدقه البائع على أنه وكيل بعشرين ولا لأه في باعترافه ملك للموكل في الثاني فيه التلطف لا لا في وخرج بقوله بغيره مال الموكل ما لو اشترى في الثانية نفسه تفصيل (باني) المعلن في بعضه أيضا فلا ردنها وقوله والماله في الثانية ما لو اقصر على اشترائه فلان فلا يطل البيع اخذ من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الغير بل فواء يصح الشراء لنفسه وان أذن له الغير في الشراء (وان كذبه) البائع بان قاله انما سكت لنفسك والماله لا سكت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقاله الوكيل

أنت تعلم أني وكل يقال لأعلم ذلك أو بان قاله ليستوكيلا ولا يئنه بالوكلة (حلف) (٢٤٥) البائع على نفي العلم بالوكلة لأجل البث

الصورة الأولى وإنكر وجود التسمية في العقود ثبت بينة (قوله) أنت تعلم أني (كبر) أو قال الوكيل لو قيل
أوتعوه وإن لم يقل أنت تعلم أني كبر اه عش (قوله) ولا يئنه سال من إل ثم قره وإن كذبه البائع فهو
واجب لكل من الصورتين كما فاده الشئدي (قوله) من الصورتين وهما قوله بان قاله إنما له وقوله لو بان
قال ليستوكيلا اه عش (قوله) قد دعوى الوكيل (الح) أي ولبا البائع بمجر (قوله) عاذ كبر أي أنت
تعلم أني كبر اه كبردي (قوله) فتوقف الخلف (الح) فان الخلف على حسب الجواب وهو انما يجب بالثبوت اه
(قوله) على نفي العلم متعلق بالخلف (قوله) على ذكر الخلف متعلق بتوقف الخلف أي على جواب البائع بمجر
(قوله) (ذلك) عما ذكر (قوله) وهذا لا يئنه الخلف عليه أي بئناه ورشدي (قوله) ومع هذا التفصيل أي
قوله وانما فرقت الخ (قوله) الذي الخ نعمت الخلف (قوله) أطلقوه أي في الصورتين المذكورتين اه عش
(قوله) ظاهره أني قوله ورفع الخ إلى المخني (قوله) فبالبث ما الخ لعل هذا الخ ثابت بينة وأما عرف
البائع أنه للموكل والألا العقد باطل لأن فرض المسئلة أن العقد بين الثمن (قوله) بعده أي الشره (قوله)
فصنف أي البائع (كبر) أي على نفي العلم بالوكلة (قوله) فان صدقه (الح) عبارة كانهما وبني فان صدقة
البائع باطل الشره كما قاله القموني اه قال عش قوله فان صدقة البائع أي في أنه نوى الموكل اه (قوله)
بطل لا تتأقهما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بفراذه بينة اه معنى (قوله) ودم شارح
عبارة كانهما وقول ابن القتي اه (قوله) صدقة البائع هذا هو محط الرد (قوله) بانه غير سيد يتنفع يستفيع
بينهم من مأمورين أه لو اشترى عال نفسه نوى غيره وقد أذنه حيث يقع الوكيل ثم لما كان الشره
يعين مال الوكيل ضعف الصراعه للموكل فلم تؤثرت فيه ومنه ما كان الشره في نفسه وتدفى الموكل ولو جرد
ما يصرفه عنه الوكيل على بنيه ويحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت أنه لم ياذن في نفسه فاطسل اه عش (قوله)
ولم يصف على كذبه البائع (قوله) كاذ كبر فتمتبه أنه لا يئني الخلف في هذه على نفي العلو وقد تقدم
قوله وانما فرقت الخ لما يقتضى خلافه اه عش وهذا ينبغي على جعل ذكر بئناه الفاعل وأما إذا جعل بئناه
المفعول فلا يئنه (قوله) وتأمر في أصله بغير خطه الف بعد بلغو اه سدر (قوله) قدبه أي في الفصل

وحصده حذف الوكيل أو أنسل وأله هل يجري ذلك فيما إذا كان اشترى في التمهلة لا (قوله) في المنزله
أن في العلم بالوكلة قال الشارح الخ إلى الناشئ من التوكيل مشرا به إلى رداه عرض به على المصنف ووجه
رداهه ليس المراد به الخلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكلة خاصة ناشئة عن توكيل
فيستلزم أن المال لغيره شرح مر (قوله) فتوقف الخلف على نفي العلم على ذكر الوكيل به ذلك فان الخلف على
حسب الجواب وهو انما يجب بالثبوت (قوله) ومع هذا التفصيل الظاهر من كلامهم يتنفع استكمال
الاستنوى بالخلف على نفي العلم الذي أطلقوه (عبارة) الاستنوى في قول المصنف وإن كذبه حلف على نفي العلم
بالوكلة فانه اعلم أن ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعي في شرحه من استكمال الجواب بان يقول انما اشترت
لنفسك والمال لا يبيع على ذلك في الرافعي وهو متوقفه أمران أحدهما أن التوكيد يبلد كرو ليس هو في علم
حتى يصف قائله على نفي العلم بل يصف بئنا الخلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف متوافق لما
قاله الرافعي فان تعبه بالتوكيد بنفي التصريح بنفي العلم لأن البائع ليس يصدق ولا يكذب ويصريح بالخلاف
الصغير بقوله ولو أنكر وهو أخف للاعتراض به لثاني أنه مع هذا التصريح لا يستقيم الاقتصار في الخلف
على نفي العلم بالوكلة بل الاقتصار وجوب الخلف على نفي العلم يكون لئلا لا يغيره فانه لو أنكر الوكلة ولكن
اعترف بأن المال لغيره كان كافيا لإبطال البيع بل أقول لو أنكر كون المال لغيره وحلف عليه لم يتعرض
للكلة كما كان إذا لم يذكرنا ولو صدقه البائع في الوكلة وقال انما اشترت عمال حلف على الثاني كجاء
فيه كلام القاضي حين فخلص أن التوكيد على أقسام فقامها اه (قوله) فان صدقه (بطل) كما قاله
القموني شرح مر (قوله) في المنزله وكذبه البائع يمكن أن يرجع قوله وكذبه الخ لمستثنين لكن عنه

ولا على نفي العلم بالمال
لغيره خلافاً من رجع وانما
فرقت بين الصورتين فرض
الأولى فدعوى الوكيل
عليه عاذ كبر دون الثاني
لأن الأولى لا تفحص في
فصل لغيره ولا بانه فتوق
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل لهذا والآخر
تضمن نفي توكيل غيره
وهذا لا يمكن الخلف
لأنه حلف على نفي فعل
تضمن الحلف فعله
العلم ومع هذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يتنفع
استكمال الاستنوى بالخلف
على نفي العلم الذي أطلقوه
(د) الخلف البائع كما
ذكرته (وقع الشراء
للكيل) ظاهره أقسام الثمن
المعين للبائع ويغرم به
للموكل (وكذا ما اشترى
في المنزله) يسم الموكل بأمر
قوله وقال بعده اشترى
وكذبه البائع يصف كبر
ويقع شراءه الوكيل
ظاهره أن صدقه بطل ورفع
شارح أن ظاهره أن دفعه
وقوع العقد للوكيل صرح
بالعبارة أو لا صدقه البائع
أولاده الأخرى بانه غير
سيد (وكذا ما جمل) في
العقد والشراء في التمهلة
(وكذبه البائع في الإصح)
أي في الوكلة بان قال بئنه
ولستوكيلا وعطف كما
ذكر يقع الشراء الوكيل

ظاهره وتلقو نصيبته للموكل وكذا الوك صدقه لم يكذبه وهذا الخلاف
هو الذي قدمه بقوله وإن سما فقال البائع بئنا الخ ولا تذكر لوفيه

المتا والتصور في بعض الأقسام كما يتأمل المحلن وما لكونه أعادتهما المتأقسام المسئلة (وإن اشترى في خمسة وسبعمائة العقد أو بعد كما ذكره في التصول وغيره) (مدته) (٢٤٦) البائع على الوكيلة أو فاقمتها بجهة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل

سواء ثبت كونه بغير إرادته بينه
واستشكل هذا مع ما مر من
وقوع العقد لو كمل إذا
اشترى في الذمة على خلاف
ما أمر به الموكل وصرح
بالسفارة وقد يجب جعل
ذلك على ما إذا لم يصدقه
البائع (وحيث حكم بالشراء
للوكيل) فبما إذا اشترى
بالبعين وكذبه البائع أن
صدق قال الموكل لا
فالبائع فيسقط أن يرقى
الحاكم بما جعلا لقول
له البائع أن لم يكن موكل
أمرتك بشراهما بعشرين
فقد صدقتهما فاقبل
والموكل أن كنت أمرتك
بشراهما بعشرين فقد
بعتهما باقيل وبما إذا
اشترى في الذمة وسماه
وكذبه البائع أو إرسماه
صدقه الوكيل فغلب للموكل
والأخرى الوكيل فيثبت
(بسبب القاض) وأنه
الحكم كقول ظاهر وكذا لن
تدبر على ذلك غيرهما فاما
يظهر من ظن من نفسه
أنه لو أمر بذلك للاحد (أن
يرفق بالموكل) أي يتلف
به (أقول للموكل أن كنت
أمرتك بشراهما بعشرين
فقد بعتهما باقيل
هو اشترى) وإنما عليه
ذلك ليعتد الوكيل من
التصرف فيه بالاعتقاد أنها
للموكل (أو لقوله) باطنا

الذي قيل هذا الفصل اه كرى (قوله المتا والتصور والرخ) أقول لأحاطة الواحد من هذين الأمرين
لأن ما تقدم من المخالفة المعروفة المتفق عليها من الوكيل والموكل وهاهنا في المخالفة الغير المعروفة التي ادعاها
الموكل وذلك ظاهر من - أن المحلن يادق تأمل اه سم (قوله لاتقسام المسئلة) أي مسئلة الجارية (قوله)
أوقفتها بجهة هذا خاص بما إذا ساقف العقد كأبد له قوله السابق وقامت بحقي الأولى بانه سماء الخ
لا فيما إذا ساء بعد متلا فاما فهمه متبعينها وأما قصد في البائع فنافع في الصورتين اه سيدعر أقول
خص المغني والنهاية فغيره في السابق بالصورة الثانية كما صرح فوجهه عش ذلك (قوله لاتقافهما الخ) أي
ولو كان المشعل قبل الخقباليو كلة (قوله وثبت كونه الخ) نظروا كان كاذبا في عينه وكان الأمر في الواقع كمال
الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كقول القياس اه سم أي ففي الواقع يقع للموكل
نفائفة لاتلطف إلا في كقول الظاهر (قوله هذا) أي بطلان الشراء بعينه (قوله ما مر) أي قبل هذا
الفصل وقول الصنفون سماء فقال البائع بمثل الخ (قوله وقد قيل الخ) بهذا الجواب للمحقق أجزعة
العراق في مختصر المهمات اه سيدعر (قوله على ما إذا لم يصدقه البائع) أي لم يثبتهم بالجهة أخذت سماء فذا
قول للث (وحيث حكم بالشراء الوكيل) أي مع قوله انه الموكل كونه ينفق (قوله فبما إذا اشترى) أي في قول
المتن وقوله في المغني الآخرة وبشله إلى المتن قوله وهل يلحق في غاية يجب والى قول المتن وقول الوكيل في
النهاية الآخرة وهل يلحق في غايه يجب (قوله بالعين) أي بمن مال الموكل (قوله انه صدق) أه الوكيل في
انه اذ نه الموكل بعشرين (قوله ان رفق الحاكم) مثله المحكم كمن قد رعى ذلك كما يأتي (قوله اذ قوله)
أي الوكيل (قوله الوكيل) عطف على البائع عش أي وقوله الموكل (قوله وبما إذا الخ) عطف على
قوله وبما إذا اشترى بالعين (قوله وكذبه البائع) الأولى أن يؤخر عن قوله أو لم يصدقه بعينه (قوله ان
صدق الوكيل الخ) لإرجاع المعلومين جميعا (قوله فيثبت) أي حين أذوق للموكل في اعتقاد الوكيل (قوله)
ومثله الحكم الخ) فتشيد الأصحاب بالحق في له لنا كذا الاستيجاب والأهتنام باب الأمر بالمعروف والمطلوب
من كل أحد أن لم ينفق الامتناع فلتأمل اه سيدعر قول المتن (يقول الوكيل الخ) مال إلى أن أحكام
البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يصدق كونه مال كاهل يتوقف صحته هذا
البيع على كون الموكل كان قبضه من الوكيل أو لا لا يقض وكذا قبضه الوجه هو الثاني اه سم
(قوله واغتفر التعلق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق في هذا اه معنى (قوله بتدريص الوكيل)
راجع لتلطف للموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع اه سم أي فقوله واغتفر الخ تراجع لقول الصنف
بسبب الخ ولقول الشارح قبيله فيسبب الخ (قوله ولو غيّر البيع صح) وكذا لو باعها باكثر من العشرين

اختصاص قوله في الاصم والثانية (قوله المتا والتصور والرخ) أقول لأحاطة الواحد من هذين الأمرين
لأن ما تقدم من المخالفة المعروفة المتفق عليها من الوكيل والموكل وهاهنا في المخالفة الغير المعروفة التي ادعاها
الموكل وذلك ظاهر من - أن المحلن يادق تأمل (قوله وثبت كونه بغير إرادته بينه) انظروا كان كاذبا في عينه
وكان الأمر في الواقع كمال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كالمو القياس (قوله)
والموكل) عطف على البائع ش (قوله في المتن يقول الوكيل أن كنت أمرتك بعشرين) فقد بعتهما الخ
هل يثبت في هذا البيع أحكام البيع بالنسبة لكل منهما أو بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يصدق
كونه مال كاهل نظر ومال مر إلى الثاني وهل يتوقف صحته البيع على كون الموكل كان قبضه من
الوكيل أولا لا لا يقض وكذا قبضه الوجه الثاني (قوله بتدريص الوكيل) راجع لتلطف للموكل وقوله
وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله وبطلان شئت) قد يشكك التنظير به بيننا على الفرق فيبين تقديم
الشرط وتأخير (قوله ولو غيّر البيع صح خ) وكذا لو باعها باكثر من العشرين أو باقل منها كقول ظاهر

ان صدق في انه اذن له بعشرين واغتفر التعليق المذكور بتدريص الوكيل أو كذبه لغيره ودعى انه أمر به
بمقتضى العقد فهو قوله ان كان ملكي عقدي بكموعت ان شئت ولو غيّر البيع صح خ

وليس اقراراً بما قاله الوكيل لأنه انما اتى به امتثالاً لما حكم المصطفى وهل يلحق بالحكم هنا؟ صفه من من يحل نظر لان الفرق بينه وبين
متهلك غيره متروكاً في غير واحد اطلقوا البيع بالبيع والوكيل الوكيل ليس اقراراً (٢٤٧) بما قاله ولم يطو به لئلا يفتن في الاقرار وهو

أو قل منها كغيره ظاهر هذا وقد يشكل قوله السابق الضرر وقد خلا ضرر وتمع إمكان التفسير وجعل بيان
المراد بالضرر واداء الحجة وبأن اراد أن ضرر وقد خلا لطلب الجواز من التعلق فليشتمل (قوله) فلو توعد من غير حرج
وليس اقراراً أي يبيع بطريق أو بغيره سم (قوله هنا) في عدم كون اقراراً (أي أيضاً) أي كالخلق
في الاشتباك بالمراد (قوله من من) أي الحكم وغيره من قدر على ذلك (قوله لان القرينة) أي غير متبطل
الاقرار (قوله فيه) أي فيما كان كالامر بفاسداً و (قوله في غيره) أي نعم اذا كان لا مخرج (قوله
بذلك) أي يكون الاتيان بالبيع لامتناع الحكم فقط (قوله وهو مخرج) اعتمد على (قوله من ذلك)
أي البيع (قوله ولو توعد الشراء بالبيع) ظاهره وان كان في الشراء للموكل أو ماله في العقد لمعروا
سم (قوله فان صدق الوكيل) أي سواء الشراء بيمينه بالموكل أو في الصفوة سواء كان الشراء في الظاهر
باطلاً أو وكيل (قوله فلو لم يخل) هذا ظاهره فماد كان الشراء في الصفوة ماد كان يمين
مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقوع الشراء للوكيل وقد يتأتى من نفسه التخصيص (قوله بشئ) أي من الوعد
وتعوي البيع اه معني (قوله صدق الوكيل بيمينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بيمينه فاحضر وقال
المشتري بل يمين الموكل صدق الوكيل فان اقاما بينة قدم المشتري لان مع يمينه يادع على امتثال ذلك أو لو
قضيه هذا القول عليه في تصرف الوكيل بالناظر اذا توارثت بينتنا في أحد التل وفوقه أو في التل وفوقه اه
غير وقد يقال بما ذكر من تصديق الموكل لمشكل بانه يدعي خيانة الوكيل بيمينه والغش والامسح عليها
فاشكاس تصديق المشتري لدعواه هذا يقتضيه عدم خيانة الوكيل ثم ايدى سم على منسج بعد تنقذ كلام
ع قال وقوله صدق الموكل الخ تارة الاسرى وقال مر هذا مبيح على أن القول قول مدعي الفساد اه وفي
حوادث الرضا والشارح مر مانعه ولو ادعى الموكل أن قوله باع بيمينه فاحضر وتزعمه الوكيل أو
المشتري يمينه فالاصح تصديق كل منهما انتهى أي من الوكيل والمشتري اه ع (قوله فلا يستحق الوكيل
الخ) أي عيابه لعلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه لما عرى من الوكيل على الشراء منه ع (قوله
قوله لانه أمانة) أي قوله وكذا الوكيل في الخ والى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية بالقوله وكذا الوكيل
بعد المحذورة وفارق الى وافي (قوله ومن ثم) أي لا تعليل الثاني (قوله وهذا الخ) أي عدم الضمان (قوله
غايه القول) أي فائده (قوله ففصل الغاصب الخ) أي بمن يده ضامنة اه معني (قوله وكذا الوكيل الخ)
أي مثل الغاصب في قول قوله في النفع ضمان البدل (قوله صواباً) اعتمد مر اه سم (قوله فياني
فيه تصدق الخ) أي أقول المصنف بيمينه الغالب قول المتر (في الرد) خرج به الوادي أنه أوسله مع وكيل
عن نفسه في النفع فلا يقبل لان الموكل لم يات في الرسول ولم يأذن الوكيل في الدفع اليه فالحق بقوله عراضته
من مبادئه أن تستأذن الموكل في الارساء له مع من تيسر وسال معمولو غير معين اه ع (قوله فاستثناء
الشارح عليه خلافاً للجماعة) (قوله الموضع الخ) أي قوله لكن مثلاً بسكر في المني (قوله حتم لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكل على كلام الشارح قوله السابق الضرر وقد خلا ضرر وتمع إمكان التفسير ويجعل بيان
بالضرر واداء الحجة وبأن المراد أن ضرر وقد خلا لطلب الجواز من التعلق فليشتمل (قوله) فلو توعد من غير حرج
بناظره وان كان في الشراء للموكل أو ماله في العقد لمعروا (قوله) فلو لم يخل (قوله) فلو لم يخل
دع الخ) هل يصدق وكيل يبيع ادعاءه صدقه المشتري مطلقاً أو بالنسبة لغير احتشاق الجبل أو مطلقاً
فتبين ان تصدق الشارح على الاستثناء اذا ذكر وهذا لا يغير في الموكل أن يخطأ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه
أي والى الذي تصديق المشتري على الوكالة وأن البيع هو الموكل في بيعه والفرق بينهما وبين وكيل ضامه لمن
واضح فلا يجمع (قوله صواباً) اعتمد مر (قوله حتم لم تبطل أمانته) سابقاً في قوله (قوله)

لأنه أمين كونه فائقه. تصدق له الآتي خالو دعيه ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القول هنا والافتقار الغائب
ضمني البطل وكذا الوكيل ينفذ المحل ولا يصدق فيه فاحذر له الموكل استثناء ما سألنا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الاموال لا الزمان والسلب
(في الرد) الموضع أو الموضع على من موكب مقبول لم تبطل أمانته لأن العين لنفع الموكل وانما يخلص

ان كان انما هو العمل فيها لم انفسها وقضية طلاق الشقين وغيرهما قوله في ذلك لا يمكن بحسب السبب بان الرضا على المطلب انه لا يقبل بعده وتايد به يقول القائل لا يقبل (٣٤٨) قوله لم الوقت في الاستدانة بعد قوله في نظر ظاهر لان هذا ليس بنظر مستلثا وانما

هو نفس مامر فمما قال
 الركبيل اثبت بالنصرف
 المأذون فيه وقد مر ان
 الركبيل لا يصدق فيه (وقول
 ان كان يجعل فلا يقبل
 قوله في الرد انه اخذ العين
 لبطنة نفسه ورجعها
 وفارق الزم من بان فعله
 بالمهر من أقوى لتعلق حقه
 بيده عند تلفه واستأجر
 بذلك أيضا لتعلق حقه
 استعاقبه بالعين وأفق
 البطني بقبول قوله في الرد
 وان ضمن كذا ضمن
 لتخصيصه على آخر قوله
 في قبضته من المضمون حقه
 قبضته بيينة أو اذ اتعرف
 موكله وادعاه له وليس
 هو مستقما من نفسه العين
 لما اتعرفان قبضته ناسوته
 يبرأت مع كون موكله هو
 الذي تسلطه على ذلك
 وكافي كبل فمما كراب
 فيقبل دعواه تسليم ما جابه
 على من استأجره لبعابه أما
 لو بطلت أمانته كان جدد
 وكبل يسم قبضته لمن أو
 الو كالة فثبت ما جدد منه
 للموكل لخبرته ولم يقبل
 قوله في تلفه لرد للمنافسة
 ومن لمو كانه صنفه جدد
 لا يستحق على شيء أو غيره
 صدق في خلافه فاضن وحمل
 ضميانه في الأول ان لم تتم
 بيينة بالتلف قبل الحد أو
 بالرد أو بعد الحد ولا يصح على المجهول الذي لو صدق لم يضمن فكذا القائمة على طلبه ولو ادعى الرد على رسول
 الموكل وأتكر لرسول صدق (رسول) بيينة لانه لم يضمن من ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع أمره بالسالك لم يضمن وكبل أمر موكله بإيداع
 له عنده عين أو مهم (ولا يضمن الموكل تصديق الوكيل على الصبي لانه يدعى الرد على غيره فليضمن عليه

سذكر كبحرته (قوله ان كان) أي وجد الجبل بان شرط في التوكيل (قوله لا جالح) عطف على العمل
 في اعتبار الملقى انما هو العمل في العين لا بالعين نفسها اه (قوله وقضية طلاق الخ) اعتمده مر اه سم
 وكذا اعتمده في عبوراته نهاية وانفى وسواء في ذلك كل قبل العزل أم بعده كما اقتضاه اطلاقه مما خلافا
 لان الزعة والسبب اه (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اه سم (قوله وتايد به) أي عدم القبول بعد
 العزل اه عش (قوله فيه فنظر الخ) بشر وتايد (قوله لان هذا) أي قول القيم (قوله نخذ العين) اخذت
 نفسه) أي فاشبه المهرين والمستأجر (قوله مامر) أي شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد دليل القبل
 (قوله لتعلق حقه) أي المهرين (بيده الخ) أي المهرين (قوله والمستأجر) عطف على المهرين (قوله بذلك)
 أي بان تعلق الخ أي بظنيره (قوله وأفق البطني الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وان ضمن) أي ضمه
 جليلا ثم يتبعه اه رشدي (قوله فوكه) أي ان ضمن له الضامن (قوله قبضته بيينة الخ) خرج ماله
 لم يكن بيينة وأتكر الموكل القبض فاقول قول الموكل لان الأصل عدم القبض كافي الرض وشرفا حاصل
 أنه ان أنكر الموكل القبض صدق به نعمان اعترفه أو ثبت بيينة وتوادي الوكيل دفع ما قبضه المصدق
 الوكيل بيينة والله أعلم اه سم (قوله ودعى) أي الضامن الوكيل (قوله رده) أي المضمون له الموكل
 و (قوله وليس هو) أي الضامن اه عش (قوله مسقطا) أي ما دعاه من الرد (قوله ثابت) أي بيينة أو
 اذ اتعرف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرأت) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اه عش
 (قوله على ذلك) أي المال للموكل في قبضه (قوله وكلو كبل) الخ قوله من ثم في الغنى (قوله وكلو كبل فيما
 مر بط الخ) اعتمده مر أي والمطلب اه سم (قوله تسليم ما جابه) أي أو تافعه بل تقصير وقياس ما يأتي
 من عدم تصديق الرسول في أنه قبض ما وكلف قبضه أن المستأجر لو وقف مثلا هلوا أنكر الجاني من أصله
 صدق ماله بيمينه فهو أو من جبهه موكله لا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جبهه منهم في دفع الماله
 شهد بعضهم على الجاني القبض من غيره وشهد غيره بذلك فثبت لان كل من شهدا تين مستقلة لا تختص
 نفعها ولا تدفع ضررها اه عش (قوله على من استأجر) أخرج غير من استأجر اه سم عبارة عش وفي
 الرشدي والسدع وهو قوله على من استأجر سواء كان المستأجر مستقما للقبض ما استأجره ملك أو
 غيره كالنظار اذا وكل من يبيع له الا حوته هذا بخلاف ماله كان الجاني مفر من وجهه الواقف فلا يقبل قوله في
 دعوى الرد على النظار لان النظار لم يأنه اه (قوله كان جالح الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو طلبه الموكل فقال
 لم قبضه منك فاقام الموكل بيينة على قبضه فقال الوكيل ردته اليك أو تافه صدق ضمنه اه (قوله في الأول)
 أي في جدد الوكيل قبض الثمن وأوال كالة (قوله بيينة لانه لم يأنه) أي الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه
 نهاية ومغنى (قوله لزمه) أي الوكيل الاشهاد عليه) أي على الرسول (قوله لانه يدعى) الخ قوله ولا تفرق
 النهاية والغنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغنى على غير من اتهمه اه (قوله فليضمن عليه) أي فليضمن
 وقضية طلاق الشقين الخ اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (قوله وقد مر ان الوكيل لا يصدق)
 لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل أيضا فقد سدح في التنظير به اه (قوله وأفق البطني الخ) اعتمده
 مر (قوله قبضته بيينة الخ) خرج ماله لم يكن بيينة أو ثبت بيينة وتوادي الوكيل دفع ما قبضه المصدق
 القبض ولهذا قال في الرض وشرفا قال الوكيل في قبض العين قبضه وتوكل في يدى أو دفعه على موكل
 فكذبه الموكل حلف الموكل على نفي العلم قبض الوكيل لان الأصل بقاء حقه اه فالحاصل أنه ان أنكر الموكل
 القبض صدق به نعمان اعترفه أو ثبت بيينة وتوادي الوكيل دفع ما قبضه المصدق الوكيل بيينة والله أعلم
 (قوله وكلو كبل فيما ذكر جالح الخ) اعتمده مر (قوله على من استأجر) أخرج غير من استأجر (قوله

فان صدقة في البيع لم يره

البيعت عليه اه معنى **(قوله فان صدقة الخ)** هل يجري نظيره ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المثل حتى
 ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والاقرين **(قوله برئ على الاوجه)**
 عبادة النهاية وانقضى لم يفرم الوكيل كقوله الاذرى له الاصح ولو اعترف الرسول باله من وادي التلغ في يده
 لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عرش قوله مر وادي التلغ وكذا وادي
 الرذيل الموكل فانه لا يصح قلنا كمن من أن الاصل عدم القبض وقد قد لا يصح دفعه لانه لا يضمن
 وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه أي الى الرسول بل يرجع على المدين ولا يرجع للمدين على الرسول حيث
 اعترف ووكلت لانه أمين والقول بقوله في التلغ والذات هو القائل للمدين بالأخذ منهوا لظالم لا يرجع على
 غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ زوجة وقال الرشدي قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه أي فلفظ
 على نفى العلم بقبض رسوله كما صرحه الاذرى اه **(قوله الوكيل بالبيع)** الى القول المثل ولو كان في النهاية
 والمغنى الاقوة وهو ظاهر وما زاد عليه **(قوله حينئذ قبضه)** بان وكل في البيع مطلقا ومع قبض الثمن
 اه معنى عبارة عرش بان كل ثمن حال أو مؤجل أو حبل ودلت القرينة على الأذن في القبض كما تقدم
 قول المتن **(وتلف)** في يدى أو دفعته الموكل اه معنى **(قوله هو المصدق)** أي بمنته نهاية ومعنى **(قوله)**
 فهو كائنه التسليم أي فاصدق الموكل اه سم **(قوله وحلف)** أي الوكيل على رداء عن القبض
 والتلف **(قوله وهو ظاهر)** خلافا لظاهره والمغنى **(قوله وقال البري الخ)** اعتمد مر اه سم **(قوله)**
 لا يبرأ وهو لا وجه منجابه ومعنى وذلك ان تصديق الوكيل انما يفي الغرض عنه ولا يلزم من ذلك سقوط
 حق البائع عرش **(قوله عليه)** أي على نقل ماله البعوى نهاية ومعنى **(قوله قبض الثمن)** فادفعه الى
 اه معنى **(قوله نعم الخ)** عبارة النهاية والمغنى ولا مطالبه لو كبل بعد حلفه لان يسلم الوكيل للمبيع ولا
 اذن فانه يفرم للموكل قيمة المبيع للعبادة لا لاعترافه الخ اه **(قوله لا يعترفه بالتدعى الخ)** أي حيث أنكر
 قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم **(قوله ولو خطاه)**

فان صدقة في اليد لم يره الخ هل يجري نظيره ذلك في قوله ووكيل امره الى المثل معين أو يسلم حتى ترك
 الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل **(قوله برئ على الاوجه)** اعتمد مر وكذا يفرق
 وكل قبضه المدين بان المقصود هو رداء الموكل ولم تحصل خلافا معناه في شرح مر ولو اعترف الرسول القبض
 وادى التلغ في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على القبض
 فينبغي رداء الوكيل كالرسول **(قوله في المتن وقال الوكيل على المذهب)** قال قال مر وض وشرح فان خرج
 المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه مطلقا أي دون الموكل لانكاه قبض الثمن
 وبهذا فارق ما صرح في المذهب من أن المشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع
 مستحقا فسط ما قبل ان يمانها بخلاف ما هنا ولا يرجع الوكيل على الموكل لان عينه على قبضه
 الغرم لا تثبت حقا على غيره وان كان المبيع مبيعاً وادى المشتري على الموكل وغرم ما لثمن لم يرجع به على
 الوكيل لا لاعترافه بله بل أخذت ما وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرم ما لا يرجع على الموكل والقول قوله
 بعينه انه لم يأنضمه شيئا ولا يلزم من تصديقه الوكيل في البيع عن نفسه بعينه أن يثبت له حقا على غيره كما
 مر اه ثم ذكر بعد ذلك تقرير المشتري الثمن للموكل اذ ارد عليه ما في قول البعوى انه لا يبرأ وهو
 ظاهر والا فكيف يفرم البائع الثمن اذ ارد عليه سم اه لازمه للبائع اذا لم يدخل ثمنه **(قوله فهو كائنه)**
 التسليم أي فاصدق الوكيل **(قوله وقال البعوى لا يبرأ)** اعتمد مر **(قوله نعم)** مطالبة الوكيل بقيمة المبيع
 أي للعبادة **(قوله لا يعترفه بالتدعى الخ)** أي حيث أنكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم
 المبيع قبل قبض الثمن **(قوله في المتن)** ولو كان قبضه دين فقال قبضته الخ في الرض وشرح فصل ولو
 صدق الموكل قبض دين أو استرداد أو دية أو نحوه مدعى التسليم الى كونه انكر ذلك لم يفرمه الى الموكل
 مدعى التسليم بترك الاشهاد ووافق ما لو ترك الوكيل قبضه المدين الاشهاد حيث يفرم الموكل بان الوكيل

برئ على الاوجه لا تقارن
 تقر به بعدم اشهاد فعل
 الرسول (وقال الوكيل
 بالبيع (قبض الثمن)
 حيث قبضه (وتلف
 وانكر الموكل) قبضه
 (صدق الموكل ان كان)
 الاختلاف (قبل تسليم
 المبيع) لان الاصل بقاء
 حقه وعدم القبض (والا)
 بان كل بعد تسليم المبيع
 (قال الوكيل) هو المصدق
 (على المذهب) لان الموكل
 ينسب اليه قبضه وخيانة
 بتسليم المبيع قبل القبض
 والاصل عدمه فان اذنه
 في التسليم قبل القبض او
 في القبض بعد الحول فهو
 كائنه التسليم لا لاعترافه
 واصل ذلك الوكيل في القبض
 وحلف برئ المشتري كما
 صرح جمع متقدمون وهو
 ظاهر وقال البعوى لا يبرأ
 واقصر عليه في التمسح
 الصغير لان الاصل عدم
 القبض وقوله له موكله
 قبض الثمن فانكر صدق
 وليس للموكل مطالبة
 المشتري لا لاعترافه برفائه
 قبضه وكيفية منه نعم
 مطالبة الوكيل بغير التسليم
 ان حله لا يعترفه بالتدعى
 بتسليم قبض القبض (ولو)
 اعطاه موكلا (وذكره
 بشهادتين) عليه (فقال
 قبضه وانكر التسليم)
 دفعه اليه (مدق التسليم)
 بعينه لان الاصل عدم
 التسليم فلفظ

ويطالب الموكل فقط (والأظهر أنه لا يصدق (٢٥٠) الوكيل على الموكل) فيه قال (الابينة) أوجه أخرى لأنه يدفع لمن لم يأمنه فكان حقه

أما الأضداد فدل على واحد
مستورا وأما دفع محضرة
للموكل فظاهر من آخر النصين
ومن ثباته فظاهر لا أشهد
فصلها أو ما قرأ منه لا
وجوه عليه وما لا يفتي
غيبه الموكل وصديق
الدفع من أن الموكل وجع
عليه وصدق الموكل بعينه
أنه لم يؤد بعضه ولا غيره
بأنكار وكييل يقض دين
لموكله ادعاء للمدين وصدق
الموكل لأن الحق له
« (فرع) في أن الوكيل لو قال
لأدينه اشتري عبدا عاني
ذمتك ففعل مع الموكل
ورب المدين وإن تلف أه
وسألت أنزل الفرع الآتي
ما وافقوه وأوجب من قول
الأشرف وغيره أنه لا يقع
للموكل أن الإنسان في الزمان
ملك لا يتصور كونه وكلا
عن غيرهما من اقتداء
القباض والقبض ورفه
ما بين ثم تلك القسود
المتعددة أن القبض منه
بصير كنه وكييل لأن
فإن تلفت يروى بالأشرف
تضعيفهم قول القائل لو
قال لغيره أقرضني خمسة
وأدها عن كذا في معناه
مبني على شذوذه بخلاف
اتحاد القبض والقبض
قلت لأن قوله أقرضني
منع التقدير والواجب
في تلك القسود كون
القباض كله وكييل لأن
ولما منع اشتري كذا وكذا
وإن لم يعلم بأن تقدير القرض هذا لا مانع منه فعملنا به على الأصح لا بالهاتفة لضعف اختلافنا في زعمها (وفيهم التيمم)

من جهة القاضي انهم ارجا القسم حيث أطلقوا زعم ان المراهب مايم الابو الجند برده تسبته بيا انقول لآب له واجد الوصي بانفي بابه
تعبين ماير ومثله ولي المجنون والسفيه اذا ادعى دفع المال اليه . بالبلوغ والعقل والرشد (يحتاج الى يستعمل البيع) لانه لا يتناول
في الاتفاق الا لثقل لمصر اقامة البيعة المشهور في الابو الجند كل المطلب (٢٥١) وخرجه بان الصباغ اتمها كاتيموهو متجه وان
خالقه السبكي لم يقبل

قوله ماير من حال الموردي

والامام وألقي بما قاض

عدل أمين ادعى ذلك زمن

تضائه ووجعه في الوصي

بعده ثوبه وحكاية هذا

التحلف في القبر يانه معنى

القاضي لانه يانه فكأن

أقوى من الوصي (وليس

لو قيل ولا يورد)

من يقبل نسوة فإلار

كسر لمنوعا لراض

(ان يقول بعد طلب المال

لأردللك الانا ساعدني

الاصم لانه لا حاجته اليه

مع قول نوه في الردوخشة

ووقعه في الحان لا تفرله

لا دفعه بعينه عاجلا ولا

أجلا (والقاصبون لا

يقبل قوله) من الامنه

كالمزمن والمتأخر وغيرهم

دون الضرر (قوله من جهة القاضي) الى قوله ووجع الغنى والفقير والمن والذبيح النهاية قوله اذ هو
لا آية ولا جد مراد من فسر اليتم هنا في آية ولا جد أن قيم القاضي لا يكون الا مع تقديمه ولا جد
مع وجود الجد الاصل فلا ينافي ما قبل في قسم الصدقات من أنه صغير لا آية وان كان له جد اه عش (قوله
ماير) أي قوله من جهة القاضي (قوله ومنه) أي قول القيم (قوله ولي المجنون الخ) أي من جهة القاضي اه سيد
عمر (قوله لانه) أي اليتم (قوله ومنه) أي قول القيم (قوله لمصر الخ) مشتاق يقبل (قوله والمشهور الخ)
اعتمد مر اه سم أي والغنى (قوله وهو متجه) معتمداه عش (قوله ومر صر الخ) أي بالقبول عبارة النهاية
والغنى بعبارة صريح الموردي اه (قوله وألقي بما قاض) معتمداه عش عبارة القديس قوله وألقي بما
أي بالابو الجند أي في القبول الذي جزم به السبكي يدل لونه أمين ادعى ذلك زمن تضائه أي والوجه عدم
القبول في المشه كلبه اه (قوله ووجعه في) أي في الممن اه رشدي (قوله وحكاية هذا
(قوله فكأن أقوى من الوصي) هذا مرود بان الوصي نائب الاب والجد هو أعلى مرتبة من القاضي اه
مغنى (قوله ولا سائر) الى الممن في الغنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغي ان يقيد ذلك أيضا بما يأتي
مسئلة الغائب ان محل ذلك في جميع عليه أموال كانت في مختلف غير بما وقعه لقض لا يقبل قوله في الردوخشة
ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كسر بلنا الخ) أي وجلب (قوله لا حاجته الخ) أي لغيره الوكيل (قوله
ونخشية وقوعه الخ) رد دلليل مقابل الاصم (قوله عاجلا الخ) بل قد ننسب الخلف في ما كان صادقا ورتب
على عدم خلفه فوات سقاه اه عش (قوله المضرورة) لانه عا طوليب القاضي به ثانيا اه مغنى (قوله
وان كان اتخر ورج الخ) هذا الخاص بالغائب اه كردي (قوله هذا) أي في الممن الجزم يجوز للاسالك
و (قوله والافتقار الخ) أي وان لم تكن عليه بصفة لا تدفع في الاسالك خلاف فمثل الشيطان عن البغوي الخ
(قوله والافتقار عن البغوي الخ) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمد الغنى (قوله وقضى كلام الشرح الصغير
الخ) وهو اعتمد اه عش (قوله لا تسري الخ) عبارة الغنى لقاض رى الاستفصال كلالا في فسياله هل
هو غصب أولا اه (قوله لا تسري الخ) قد مرود آتاه قوله لانه عا وفعما عا قول الممن (رجل) أي مثلا
(قوله لا تسري) متعلق بقوله سم قول الممن يقضى ماله بكسر الهمزة (قوله تغلبا) أي الغنى على الدين
(قوله بل وحده) أي من غير تغلباه عش (قوله لا يحق) الى الممن في الغنى الا قوله حتى لا ينافي الجواز اذا
دفع وقوله وحلف انه لو وكل ردوه قال المتولي (قوله لانه الخ) أي بالرجل و (قوله وزعمه) أي لا تسري (قوله
على ما اذا الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وسدده لان معناه وقع في قلبه صدقو بحباب بان وقوع

القاضي هو مانع العبد فان أراد ان يخضع يقع عن الاذن ثم يحتاج الى قبض جديد عن الغير بشرط
كان باخذه منه الاذن ثم رده اليه واضع وان أراد ان يقبضه يقع من البيع أيضا فله التقاد القاضي
والقبض لانه قبض عن الاذن وقبض من نفسه من جهة البيع الا ان يقال ان قبض عن الاذن سار
ما ذروا له في قبضه من جهة البيع فهو كولو كان وديعته عنه أذنه في قبضه ما عن الثمن فليأتمل (قوله
والمشهور في الاب والجد الخ) اعتمد مر (قوله والافتقار عن البغوي الخ) اعتمد مر (قوله لا تسري)
مشتاق يقال ش (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمد مر (قوله على ما اذا الخ) قد يقال هذا يستغنى عنه قوله
وسدده لان معناه وقع في قلبه صدقو بحباب بان وقوع الصدقة في قلبه لا يلزم أن يكون بقر بنقوبة (قوله

الاصم وفي كلو حيفا لا سنوي واقضى كلام الشرح الصغير ترجمه عن العراقي انه ليس له الامتناع وقضيه كلامه ما ترجمه حرمه في
الاقرار لا تسري ان يقول ليس له عندى شيء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لا خرطيه او عند مال الغير) وكذا السحق قبض ماله عندك لمن
دين استعمال عندك الدين تغلبا بل وحده صحيح كما يلى ما في الاقرار (او عين وسدده) الذي عندك (فله دفعه اليه) لانه ينعى برعاهم
ينبغي ان يحمل ما ذكر في كفي على ما اذا ظن ان المالك في قبضه ما بقر بنقوبة

لان ذلك خفي جدا فاندفع مال ابن العمادة أو وصيه أو موصي به بمثلت بثلوه يخرج من الثلث (ومدق وجبا الدفع) البير على المذهب
والله أعلم (لانه اعترف به بالملك وأمين من التكذيب به فارق ما روي في الوكيل) (فرع) قاله دينة أنفع على النيم القلائ كل يوم وهما من
دينين على سلف ففعل صحيح برئ على ما قلنا بعضهم اخفا عما يأتي في ذلك المورج المستاجر في الصرف في العمار توافن القاضي للمالك في
هر بعمال المساقاة لجمال ومما لو اختلج زوجته بالفرج أن لها في نفاقه على والده (203) واما قوله الأذرى من الماوردي وغيره

أه رشي عيلوا الخي فان كان له مشار في صدقة لا يدفع له شالان كل جزء مدفوع يكون مستحقا له (قوله)
لان ذلك خفي (ولا سيما هو قد تكون لغيا المحصر اه سم قول المتن وجب الدفع) واداسلم ثم ظهر المسحق
جدو غر مع جمع الفرم على الوارث والموصي والموصي له يدفعه لهم لتبين كذبهم بخلاف صورة لو كان لا
رجوع فيها في بعض الصور كما رانه صدق على الوكالة وانكار المسحق لا يرفع تصديق صدق الوكيل لا لجمال
أنه وكاله ثم جدد هذا بخلافه مناهه ومعنى (قوله) وأمين من التكذيب أي لان المشت لا يتصور تكذبه اه
سم (قوله) وبه أي بالأمين من التكذيب (قوله) صحيح برئ ساني منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم
صحة قبض البيم والمنازعة متعقبة مر اه سم (قوله) والخيال عطف على عامل الخ (قوله) ومما لو اختلج الخ
الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كاتي بعدها أنه خلاف ما قلناه عن القاعدة في امتناع اتحاد القاضين وانقض
وأما مسئلة اذن القاضي فتدري القاضي لا يقاس عليه وما أذن المورج في العمارة فهو مستثنى لصحة قوله
عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عارها والشارح ناظر لبقاء العقود مر اه سم (قوله) وغيره أي غير الأذرى
(قوله) ولو افقه الخ أي ما قلناه الأذرى الخ (قوله) وصلا كانه الخ أي البائن الآخر (قوله) فهو أي العلان
(قوله) من جهتها الاسبق ناخبره من كاتي كليل (قوله) ولا ينافي ذلك أي قول القاضي لو أمر بدنه الخ (قوله)
لانهم مضرة الخ تحليل لعدم المناقاة (قوله) هذا كانه أي قوله ما يأتي في اذن المورج في قوله ولا ينافي ذلك ولا
يخفى أن الواقع مسئلة الخلع اذا كان الوجه فيها محصورا عليه كالموتبدره من قبيل ما قلناه البعض (قوله)
ويؤيد ذلك أي عدم الدلالة (قوله) من الآخر أي المورج (قوله) وقول القاضي د (قوله) قوله
القاضي عطف على قول ابن الرقعة (قوله) في مسئلة الختم وقد مر أن مسئلة الخلع اذا كان كاله صغيرا
أو جونا (قوله) القاضين أي من البناء والعمال (قوله) صار وكيله أي صار له جيل وكلا وكذا الغير
في كونه وفي أنه وفي قال يرجع اليه سم (قوله) أن الدين لا يبرأ الخ الظاهر أخفا عما روي في باب ضمان
أه يرجع على دائه الآخر لا ينافي ويقاسان بشرطه فليرجع (قوله) لا من جميع أي يوقض
البيتم ليس بصحيح (قوله) والازرن عطف على القمولى (قوله) بحث القسمولى به مفعول يؤيد قوله قول
الأوزار فاعله وقوله الاوجه صفة بحث القمولى وقوله لان التابع الخ علة لا وجهية بحث القمولى من بحث
بالحواله وان المسحق طلبه فيما أخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القاضين فحقنا لحواله كاتي في ذلك
وان قوله أولوطا لم يتناول له وغرمه ليس على الخلافه وان كان تعبير المصنف أولى بل ينبغي أن يكون
محلها في العين وان تعلق ما يأتي في نيبتي ورجوع الفرم على من ذكر وان لم يطل له المسحق ولا يفرق لان
المقبوض ملكه اه (قوله) وأمين من التكذيب أي لان المشت لا يتصور تكذبه (قوله) صحيح برئ ساني
منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض البيم والمنازعة متعقبة مر (قوله) ومما لو اختلج زوجته
الخ الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كاتي بعدها خلاف ما قلناه عن القاعدة في امتناع اتحاد القاضين وانقض
وأما مسئلة القاضي فتدري القاضي لا يقاس عليه وما أذن المورج في العمارة فهو مستثنى لصحة قوله عقد
الاجارة ببقاء العين بسبب عارها والشارح ناظر لبقاء العه قد مر (قوله) صار وكيله أي صار له جيل
وكيله لا وكذا الضمير في كونه وفي أنه وفي قال يرجع اليه وقوله لا في استحقاقه أي عروس (قوله)

عن ابن سريج أنه لو وكل
مدير في شراء كذا من جهة
دينه صح برئ الوكيل مما
دفعه ولو افقه قول القاضي
لو أمر بدنه ان يشتري له
بدينه صح ما فعل ودفع
الثلث وقبض الطعام فذلك
في يده برئ من الدين - ار
كله وكيل التابع قد روي
قبض ما في يده من دينه وان
لم يكن الباشع معنا كاتو
أرث زوجهما بكس
نفسهما وبدينهما فالحان
فهو من جهتها كاتو كليل وان
لم يكن معنا ومن ثم قال
أطعن عن تفاوت عشرة
امداد وصفها بشار وان لم
يعين المساقاة ولا ينافي
ذلك قوله - هو قوله دينة
أسلم ديني في كلام يصح
لانهم مضيق في السلم لكونه
محض غر فلم يكتفوا فيه
بالمقبض الضمير ونحوه من
الأمور الترددية ولك
ان تقول هذا كانه لاداة
فملا قل ذلك البعض لان
القاضين في مسئلة البس
أهل القبض بالبيتم صغير
لا يله ويؤيد ذلك قول
ابن الرقعة في مسئلة العمارة
وكلمهم جعلوا القاضين من

المستاجر وان لم يكن معينا كاتو كليل عن الآخر وكذا جئت وقول
(20 - شر والى وان تاسم - خمس)
الشارح وصلا كاتو كليل الخ وجب مسئلة البيم ان المدين لا يبرأ لأن ما في الغنة
لا يعين الا قبض صحيح روي في الوضو وكلي مر ورو جلا قبض دينه من يؤيد ذلك به واقض به من غير وأدفعه المصار وكسلا
لزيداه وفرع علة ضي على كونه وكلا لا يذهب له قال لعمر وصدا علة لم يحفظ لهذا خلف جند عمر ولكن من ضامن زيد بحث القمولى
انهم ضامن التابع لعمر ودوا زق انهم ضامن عمرو ويؤيد النفع لعمر د

ترى بالاشتراط الاختيار ولو اقر بشئ وأنه مختار فليس يقبل بشتائه كان مكرها الا ان ثبت (٢٥٥) انه كان مكرها حتى على ان اقره بالاختيار

كأن يكون مرأى طلب البيع
انقر او بالملك والعارية
والاجازة اقر او بالملك المنفعة
لكن قد يقال ان المشرع
ظاهر (ان اقر الصبي) وان
راحت وانفذه ولبس
(والجنون) وانفذه في حله
وكل من لا يتعلم بما يميز
به (الاغ) لسقوط اقراره
قبل الاولى التفرع بالغائه
اه وفيه نظر الا لا يصح
فيما قبله ومفهوم الجرد
ضعيف (فان ادعى الصبي
اقراره بغير الباطل بالاحتلام)
أي قوله اني بطلت اقرارا
والصبي بالوعد الحضيض
(مع الامكان) بان يلزم
سنة بقرينة (صدق)
لانه لا يعرف الامن بجهته
ولا ينافي امكان اليد على
الحضيض لانه مع ذلك مكرها
بان (لا يحلف ان خودم
لان ان صدق بفتح اليمين
والا فاقسم) لا يحلف وانما
وقوعه على اعطاء اقراره
الاحتلام قبل انقضائه الحرب
فانكره ابراهيم الحلي
لان من قبله الحضور
الساق. واثبت اسم ولد
من قول ما احتياط المال
الغنيمة ولانه لا ينضم هنا
بغير عدم صحة حين اذ
لم يحلف فليس بلغا يقطع
ببطلان ما قبله لانه
الخصومة بقبول قوله اقرارا
بالسنة ما لم يثبت وان

قريبا أي وسع ما بقي على بعض قول المصنف ولا يصح اقراره مكرها (قوله وأنه الخ) أي وأنه مختار في ذلك
الاقرار قال عرش أي ذكره الخ اه (قوله كيانا) أي في شرح ولا يصح اقراره مكرها (قوله ومصر)
في باب الصلح (قوله والعذر به الخ) عطف على البيع اه عرش (قوله فقيتها) أي تعيين المنفعة
المتر بها بطلب العار به أو لاجاره وتدل المراد تعيين جهة المنفعة وقدوها (قوله والمعنى عليه) أي المنفعة
المعنى (قوله بما عجزه) كشر بدواه أو كراهه على شر بخر اه (قوله الا لا يصح الخ) أي اذ
حصص كاتما قال سم على هذا لا يخفى الاول به ومفهوم الجرد وان ضعف يعتد به والمراد بالجرد
قول المصنف طلق التصرف اه عرش (قوله فان ادعى الصبي الخ) أي يصح اقراره لا يصح في
اولاه اه عرش (قوله الصبي) الحقول المتروكة وان ادعى انني اذ قوله ولا ينافي الى المنفعة وقدوها
الى اذ اذ قول المتروكة (مع الامكان صدق) او يظهر انه لا بد من المصادقة من الامكان او ثبوته بالنية اه سيد
عرش (قوله بان يلزم الخ) بغير النهاية والغنى بان كل من يعمل بالسويع قدس من الامكان في
الحضيض والجرد اه قال عرش وهو قسم سنين تحديه في حق والى وتقرى بيمين في الحضيض ولا بد في ثبوت
ذلك من بينة عليه اه أي او صدقة كما مر انما ان السدس (قوله لانه) أي اثبات الحضيض بالنية
(مع ذلك الخ) أي مكانه وفي تقرى به هذا الدليل نظر (قوله ان خودم الخ) عبارة الغنى وان فرض
ذلك في خصومة وادعى خصمه مصادقة لم يسمع له ان كان صادقا فلا حاجة الى اثباته ولا فلا حاجة لثبوت
يمين الصبي بغير معتد اه (قوله عليها) أي اليمين (قوله اعطاء غان) من المصدر المضاف الى المعقوله (قوله
ادعى) أي بعدا قطع او بقرينة كيانا (قوله قبل انقضائه الخ) متعلق بالاحتلام (قوله لانه لا يلزم الخ) أي لان
الفرض بالوعد من التحلف اذ صورته السئلة انه بالبعد انقضائه الحرب مدعى كان القابل انقضائه
عطف بعد الا انقضائه كان بالغايضة كسر ج ذلك في شرح الروض سم على عرش (قوله
واثبت اسم الخ) عطف على اعطاء غان اه عرش (قوله لا ينضم هنا) أي في دعوى والمردف للاحتلام
ويجوز ان لا يحسم الى الغايز أيضا (قوله واذا لم يصف) أي مدعى بالوعد عدا ذكر (قوله لانها الخصومة
بقبول قوله اقرارا) أي وثبت الخصومة باليمين ويؤخذ انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببطلان ما بعد
ان نصره فوقع في الصباح حقه هو كذلك اه عرش (قوله وبشرط فيه) أي في اقامتها اه سم (قوله اذا
تعرضت الخ) قد يفهم انه لا يشترط هنا تعرض اليمين للسنة وليس يراد صراحة النهاية والغنى ولا بد في السنة
بان قدوره اه (قوله ان يثبت) أي اليمين قد رالس (قوله لا اختلاف فيه) اي لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويجوز ان الامر كذلك على انه يكفي في التحليل ان الشاهد قد بطل
كفيا به دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقرى به هذا
لم يقبل بشتائه) معناه لم يثبت اقراره بالنية لان شديته بانه كان مكرها حتى على ان اقره (قوله مختار بلسان قوله
كأنما اشار الى قوله الا ان لم تصح دعواه حتى تقوم بشتائه اه اه عرش (قوله بالطواعية اه وساق قوله
واذا صل دعوى الاكره صدق فيها ان شتر بنية ثقل عليه الخ) في جواب ما لا تنضم دعواه اه اه عرش
ان اقراره بالاختيار لا يثبت اه (قوله الا لا يصح الخ) هذا لا يخفى الاول بمفهوم الجرد وان ضعف يعتد
به (قوله ولا ينافي اه ان اليمين الخ) قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البينة على الاحتلام لكن قد
يقضى ما ينافي عن الاقرار بخلافه في الشرط في السن التعرض له فلو لم تكن البينة بالاحتلام لم يرد قوله اذا
لم يعين ما ينافي ان ترد السن وهي لا تقبل في مدعى بستان لقرص ثبوتها لا ينافي الاحتلام وهي لا تقبل
فعلى هذا التقدير (قوله وانما توقف عليها) أي على اليمين (قوله لانه لا يلزم من بطلان ما بعد) (قوله
أي لان الفرض بالوعد من التحلف اذ صورته السئلة انه بالبعد انقضائه الحرب مدعى كان القابل
انقضائه فحلف بعد الانقضائه على انه كان بالغايضة كسر ج ذلك في شرح الروض (قوله واثبت) عطف
لاني اعطاه (قوله وبشرط فيه) أي اقامتها (قوله لا اختلاف فيه) اي لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غيرا لا يعرف اسهولة اطمئنان الجاه وبشرط فيه اذا تعرضت لسنين بنية للاختلاف فيه

نعم لا بعد الاطلاق من نفسه
موافق لما حكم فيه
لان هذا امر لا يشبه ولا
خلاف فيه عندنا: به يفرق
بين هذا وتطاوله الا تفتق
الاعتاد وهي وجلان نعم
ان شهدا أربع نسوة فولدته
يوم كذا فبان وثبت من
السنين تبعا كما هو ظاهر
ونخرج بالاحتلام والسن
ما لو ادعى وأخلق فستفسر
بما رجه الاذرى فان تعذر
استفساره اتبعه العمل باصل
اله او تدعى بضر ما رجه
قول الاذرى لو شهدا ببلوغه
ولم يعمدوا فيه قبل الا ان
يفرق بان عدل التمام
مخرجهما اذا لم ينافضا
بانهما متحققا أحد نوبة
قبل الشهادة وانما يخصه
بعض الاتصاف ان كانا فحين
موافقين لمذهب الحاكم
في البلوغ نعم ذلك القياس
انه لا بد من استفسارهما
و يفرق بين هذا وما تقدمت
في السنين بان الهم هنا
أقوى (والسفة والمغلس
سبق حكم قرارهما) في
بابهما (وبسبب اقرل)
المغلس بالتحكم والمكاتب
معاطقا (الرق في موجب)
بكر الجهم (تقوية) كونا
وقود بشر بخر وسرة
بالنسبة للقطع بعد التهمة
فيه لان النفوس مجبولة
على النفوس من الزلما لا يمكنها
ولو يفتق عن القود على مال
تعلق برقة ثمنان كذبة السيد

الجواب (قوله نعم لا بعد الاطلاق) أي بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (قوله موافق
الحاكم في مذهب) ينبغي وأوحى والحاكم شافعي لان السن عند الحنفى أكثر من عند الشافعي في زمن من
وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعي والشاهدان في سن سواء أراد السن عند أحد أو عند الشافعي ثبتت
لذا يسم على ج ه ع (قوله لان هذا) أي سن البلوغ (قوله به فرق) أي بالتعليل (قوله
وهي) أي البينة (قوله تبعا) أي لا بد من (قوله ما لو ادعى) أي بلوغ (قوله كل وجه الاذرى) أي يمكن حله على
النسب اذا الوجه القبول لم يلحقا ه نهاية أي فسر أم لا ع مبراة سم والاوجه حملها على النذب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه أخذنا من مسئلة الانوار المذكورة ه ر وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمد المعنى أيضا (قوله اتبعه العمل باصل الصبا) تقدم ان نفاخن النهاية والمغنى وبسم خلافه (قوله
ما رجه) أي الاذرى (قوله قول الاذرى الخ) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله لان يفرق) أي بين الدعوى
الظاهرة والشهادة المطلقة (قوله بان عدل التمام الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال ع ثم بين ه ر
وجه الرد للرق نعم أنه قد يقال ان الفرق ظاهر قوي في نفسه اه (قوله أحد نوبة) أي من السن والاحتلام
اه ع (قوله وانما يخصه) أي قول الاذرى (قوله وسم ذلك) أي الاتصاف المذكور (قوله بين هذا) أي بينة
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) أي بقوله نعم لا بعد الاطلاق الخ (قوله هنا) أي في
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) الى قول المتن وان أثر في النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) أي وأما المال
فيثبت في نفسه نالفا كان أو باقيا كما يأتي اه ع مبراة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع
دعوى مالك المال واثنان أخذوا والرق في لاصع الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجب ان يثبت بضر القطع بما اذا كان المسروق باقيا فادعى به مالك أو ثبت أخذوه يكفي في اثبات الاختلاف في
الرق في فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان عمل الاشكال المذكور فيما اذا أنكر الرقيق
السرقة وأما اذا أقرهم فلا حاجة الى ثبوت القطع بالشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) * (قائلة) ه
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي انوار الوارث لوارثه خاله صاحب التجهيز ويضع مال السرقة في ذمته
ان لم يصدق قاله يدعي به اذا عتق فان صدقه أخذ المال ان كان باقيا أو الاسم في الجاني فان لم يصدق السيد
والا يبيع بعد العتق بما زاد على قيمته اذا ليجتمع التعلق بالرق مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب أحد ائمة أهل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن
كذابه دون الجسده شرا لا تقول لهم من ذهب الى اه أكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا بعد الخ) اعتمد
ه ر (قوله موافق الحاكم في مذهب) ينبغي وأوحى والحاكم شافعي لان السن عند الحنفى أكثر من عند
الشافعي في زمن من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعي والشاهدان في سن سواء أراد السن عند أحد
أو عند الشافعي ثبتت المطلوب (قوله وهي) أي البينة ش (قوله كل وجه الاذرى) أي من وجهين في فتاوى
القاضي أحدهما انه يصدق والاوجه حملها على النذب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه أخذنا من
مسئلة الانوار المذكورة ه ر (قوله لان يفرق بان عدل التمام الخ) قبل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتأمل
(قوله و مرة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى مالك المال واثنان أخذوا
ولهذا قال الشافعي في باب السرقة ما لفظه فعلم ان شرط القطع دعوى مالك أو دله أو وكيله بالمال ثم ثبوت
السرقة بشرط وطها ه والرق في لاصع الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسأفتق
الدعوى انه لو ادعى دينه على معسر وقد أثبت له بطالبه اذا أيسر ان ظهر كل ما لهم عدم سمع هذه
الدعوى وان الفري اعتمدوه كراهنا ان شطنا الشهاب الرقلى أهني به وقد يجب ان يثبت بضر القطع بما اذا
كل المسروق باقيا فادعى به مالك أو ثبت أخذوه يكفي في اثبات الاختلاف في الرق في فيما يظهر ولكن
لا يؤخذ منه المال قال في التنبه وان أقر بسرقة في يده قطع وفي المال قولان أحدهما سلمه والثاني لا سلم
اه أي الاصح الثاني وما اذا كان بالغوا تصد بالدعوى اثبات الاختلاف أخذ بما يأتي في الدعوى انما بحث

أقرسوه والاقطع سيدة لان الرقبة المتلقم المال عضة اه معني (قوله لانه وتم) أي المال (قوله ثعنا) ثعنا
 خطا له ما لا يوجب عقوبة (قوله أو غصب الخ) غطف على جنبه الخ (قوله أو أوجبت) غطف على
 لا توجب عقوبة عتوا قالني اما أو غصب عقوبة فقير جدا وأقصا في ثقل عقوبته أقوال أظهره لا تتعلق
 أنشاها الاستوى أو شرا من ذلك الخ لا خلاف مع كونه لم يذكر فيه مستقيم اه (قوله أو زعم الخ) انما
 أخذناه بطلانه بتقدير كونه باقيا يكن محرم من حيث ثبت في الله اه عرش (قوله أما إذا صدق) أي السيد
 د (قوله وليس) أي الرقيق د (قوله ولا يابا) أي جنابة أخرى فثبتت أنه لو كان يابا لم يهرهوا لم يؤثر
 تصديق السيد فقدم حق المهرن والحق عليه وعلمه فلا يخلو المهرن أو عطا المحمي عليه عن حقه أو يسع في
 الجنابة أو المهرن ثم عاين السيد في أن يتعلق بوقته مستمرا خذ لا يستبد به عرش اه (قوله فثقل
 بوقته الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما أنه لو لم يصدقه بالثلاث فله (معدون
 سده وانه لو ثبت بالنية أنه كان حتى قبل العتق لزم السيد الأقل من قيمته الأرض اه فانظر هل محل الأول
 مالم يصدقه السيد ولا فان كان مورا حال الاتفاق (زم فداؤه بالأقل أو مورا اثنين الله بالاتفاق وان الأرض
 تعلق بوقته وحصل الثاني إذا كان مورا حال الاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق
 الأول أنه إذا صدقه السيد فان كان مورا نفذ العتق وزعم الفداء بالأقل وكذا ان كان مورا فوقع له ق
 ظاهر الواقع حتى الله باخرية فلا يقبل تصديق السيد دفعها اه وقال أيضا يتبع ان يحل الثاني فلا ذكر
 انتهى اه سم (قوله وهو واجب) القول المتردع وضع اقرار المهرن في الحضي وكذا في النهاية الا قوله
 نعم الى المن (قوله وانما صرح اقرار المهرن الخ) دفع بها ودعي الشك الاول هو عدم صحة الاقرار من غير
 المأذون اه عرش (قوله لهم) أي اقراره الذي قبل منه أي من السيد على السيد اه عرش (قوله أو بقصد ان يأن
 سده الخ) هو على الاستشكال (قوله وردها بالسيد الخ) نف أن السيد لو اعترف به اه وشدي
 وجبوا عرش مفهوما أن لو صدقه السيد على الافتراض تعاقب بكمي مومي يده ومقتضى قوله والعرض ليس
 الخ بخلافه اه أتول بل معلوم ذلك أنه يتعلق بما ذكره فإذا اعترف السيد بلفه في الافتراض وقوله
 والعرض ليس الخ أي فيما إذا أنكر الاذن فيصير ان اعترف بنفس الافتراض فلا يخالف (قوله أو القرض

البقيتي بمقتضى ما يقتضيه خطا أو شبهه على انما لم وان استلزم ما به مؤجلة أي مع أنه لا يسمع
 الدعوى في محل لان الفداء بثبوت القتل اه وقد استشكل أيضا بان ثبوت السرعة بالنسبة للقطع بمجرد
 اقراره يلزم منه القضاء بالمع في حدود فقه وهو متعم وقيل يجب منع زوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما إذا وقع
 الاقرار بمجرد التصدق القاضي على انه سبأ من البقيتي عند قول المصنف في القضاء والظاهر انه يقضي
 بعلمه ما لو اعترف بجلس المحكم بموجب سند ولم يرجع عنه قضيه به لم يأن كان اقراره لم يصر فان
 اعترف فلو جهل لم يقيد بحضرة الناس اه فان قلنا به لم يصر في ذلك فيما لم يقبوسا في السرعة ثبتت
 القطع بشهادة السيد فثبت ما لم (قوله الى المن ولو أقر بدنه جنابة الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما
 أنه لو أقر العبد بعد ان يتبع بالثلاث فله معدون سده وانه لو ثبت بالنية أنه كان حتى قبل العتق لزم السيد
 الأقل من قيمته الأرض اه فانظر هل محل الأول مورا صدقه السيد والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق
 فداؤه بالأقل أو مورا اثنين الله بالاتفاق وان الأرض تعلق بوقته وحصل الثاني إذا كان السيد مورا حال
 الاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق والاتفاق
 قال مر لا يصدق في الأول أنه إذا صدقه السيد فان كان مورا نفذ العتق وزعم الفداء بالأقل وكذا ان كان
 مورا فوقع له ع العتق ظاهر الواقع حتى الله باخرية فلا يقبل تصديق السيد دفعها اه وقال أيضا
 يتبعان محل الثاني ما ذكره اه (فرع نان) في الروض وشرحه أيضا وان أقر العبد بالوكية الأولى
 ولم يصدقه السيد داخل في أي المال أي نفسه ان لم يكن عينا وله ان كان عينا ولو باق بتمت ببيع به إذا

ليس من لوازم العيلة التي يضطر إليها التاجر (٢٥٨) فلم يقل اقترابه على السيد ولو أطلق الدين لم يقبل أيضا أي إلا أن - فمفسر وليس

بالقبارة (و يؤدى) دلزمه
بعضه شره لا فاسد لان
الاذن لا ينافيه (من كسبه
وما في يده) المسار في يده
واقترابه بعض بالنسبة لغيره
الفتن كالفتن فيبصر وبعضه
الحركة كالمزاج فيبصر ثم دلزم
ذمته في بعض المروق لا يؤخر
العتق لانه لا يخلفه
فيبصر (ويصح) - رار
المريض مرض الموت
لاجني) بعين اودين فيخرج
من رأس المال اجاعا على
ما قبل ثم الوارث متعلقه
على الاستحقاق فيبصر
نسلا في القتل ويؤيد
ذكره قوله لم يوجبه
البين في كل دعوى لوقر
بطلانهم بالنسبة وما ياتي
الوارث وكون التهمة فيه
أقوى لاني في وجه البين
(وصكنا) بضم اقتراره
(لوارث) حال الموت جمال
ومن مقرر له بقبض صداقها
واقترار من لا يورثه لا يثبت
المال اليه لم يورثه بغير
هبة في قبض في العصة قيل
فان لم يقل في العصة أو قال
في عين عرفها ملكه
هذه ملك الوارث على
حالة المرض كإبائي (على
المسحب) وان كذبه بقية
الورثة أو بعضهم لانه انتهى
الى سلبه يصدق فيها الكاذب
ويثبت التجرع فالظاهر
صدقه وتنتلج جمع عدم
قبوله انهم ليسوا اذنين
بل قد تعلق الفرائض بكنهه
فقال لا فرق فلا يثبت ان يفتي ايمان يفتي أو يفتي بالصبر ولا يفتي

عق الخ (قوله أي إلا أن استفسر الخ) اعتمد مد (قوله لا يؤخر العتق الخ) هذا محتمل في شرح الرض
فقال انه الظاهر وفيه نظر لان ازوم اتمام الجزء الرقيق ولا لانه لان فيجب التأخير غير ان ثبوتنا شخنا
الشهاب الرمي اعتدو سوبنا تخير المطالبة الى العتق (قوله ثم الوارث متعلقه) أي تخلف ما قرره خلافا
للقفال أي وفاقا لا فرق كما نقله عنه از جدي في غير هذا وقد أفتى شخنا الشهاب الرمي بمقاله الشارح
تبعاً لا فرق (قوله لم يقل في حالة المرض) اعتمد مد

والشهادة المنصبة وإذا فصلوا كان قد أقر في كتاب التابيع بالطواغيت سمع دعوا حتى تقوم بينه أكره على الإقرار بالطواغية اه
وإذا فصل دعوى الأكره صدق فيها إن ثبتت قرينة تدل عليه كسائر الطوائف لا يحد من وقتهم يسون له قال الفقيه ليس إن لا يشهد
بجحد خلت قرنته يستغنى الأكره أن يشهد كسائر الطوائف لا يستغنى المكونه ذكر القرنته أخذ السبني من كلام الجرجاني حجة الشهادة على
ان ظهر ثمران الأكره أم ثم لم يجز الشهاده عليه الا وحده عند ظهور ذلك (٣٦٠)

القراءتین تقبل دعواء الاکراه

أى الترحيم المأذون (قوله والشهادة) أى بالاكراه (قوله مفضلة) أى لمن الدعوى والشهادة
(قوله وإذا ضل) أى مدعى الاكرام شاهد (قوله لا على خودن) عطف على بدأنا لم (قوله وكنت قد
الخ) عطف على كبحس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقراءه سم (قوله كتب) أى بين فصل الشاهد هذا
إذا كان قوله شهد على ظاهره وأما لو كان يعنى تحمل الشهادة فتقوله كتب على ظاهره (قوله اتنع المكره)
بفتح الراء (قوله وانخذ السبكي الخ) معتمد اه عش (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد أى يحوس
حال اقراره اه عش (قوله تعينه) الى قوله فان كان فى النهاية (قوله بحيث يمكن مطالعته) أى ولو بولي
اه سم (قوله كفى مال) مثال لثنتين عش وسم (قوله فيما يظهر) وظاهر أنه فى هذا الحالة لا يقبضه
الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين فى الذم اللهم الا أن يخفى على محبت وجب المصلحة قبضه موقبه نظر
فلينال سم على ج اه عش (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اه سم (قوله صدق المقر بيمينه)
أى أنه لم يرد بالاقراءه عش (قوله لاحدهم) أى العشرة (قوله فهل ينصير) أى فى العاشر فبأنه
بلايين) رحمه الشدي وعافا للشرح (قوله وأشكل) ولم يبين الحال وهذا من مدخول فى قول قال فيما اذا قال
ان كان هذا الخ وأشكل لنظر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقول قالوا (قوله كونه حسن) فى عين النسوة
أى يصير طوائف (قوله وعكسه) أى فبعت العبد (قوله وهذا) أى قولهم المذكور (قوله فى ترجيح
الاول) وهو كون العاشر سبعة بلايين اه عش (قوله ولو ان ربحن) الى قوله ولو كان فى النهاية (قوله
بين مجهول) خرج بالعين الدين فالاقراء به مجهول باطل كما مر قبله اه رشدى أى قوله بخلاف الواحد
من البلايين (قوله لا ربحا لكالواحد الخ) وانظر ما وجه التقيد بواحد من أهل البلد وليس هو فى شرح
الروض أى الملقى اه رشدى (قوله أى عنصمنا طائر الخ) أى نقه شيخ الاسلام عن روضه أسلمها
أننا لقاضى يتولى حفظه اه سم (قوله وهوليت المال) هذا الظاهر ان أس من معرفة صاحبه سم على ج
ويقبل تفسيره كما بين فى اولى اربابهم فخره اه عش (قوله ان حصل) أى عمل الفزع (قوله ما لم يدع الخ)
فان ادعى ذلك وأولست كما يقرر ينقل برعنه اه عش (قوله فى عين) لعل الاولى اسقاط فى (قوله وأخر)
أى يبدأ آخر (قوله نعمين) الذى أى فبه شيئا الشهاب الزملى ورحمته أنها تقسم بينهما على حسب

للغلام علي الاكرام وتقدم

امنة الاكبر اهل بيته

اشعار و لم تغفل كان مكمها

و ذالاکم اھ ۛ شراف

(و شتر طرقة المقتدر)

فصل: در بیان فضیلت و کمالات حضرت علی (ع)

ك. هـ. والتمت له من

تكملة إلى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم

المجلس الوطني لدراسة السلام

المسرة بخلاف لو احل من

لبادع على القلائد كانوا

مخصوصاً در قیما ی ظاهر و لو

قال واحد منهم أما المرادولى

عليك ألف سدي المقر بمينه

ان كان قال لاحدهم علي

كُتِبَ فَايُكَلِّمُ الْمُعْرِي عَلَيْهِ

وَنَحْلِيهِ فَاِنْ حَافٍ لِّتَسْعَةِ

هل تقصير الالف في العاشر

يأخذ به بلا عين أو يخافه

یضاحتمال کذبہ فی

حلقه الذي قبله كل محتفل

ثُمَّ أَيْسَرَهُمْ قَالُوا فَيَٰ إِنْ كَانَ هَٰذَا

لظان وخرابا فتمسكت به الق

الافعیدی جو واشکا لہ

بسم الحنف في علم

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ

[illegible]

من العبد كفو له خيبر

ن النسوة وعكسها هذا

أهـ في توحيد الأتباع

متالمالانہ اقلوی البشائر

آنچه نصفه افاق صورتها را

کتاب: الاصل والاصول

میرزا حسن خان

الضر بحرام في الثمن خلا فان قوهم حله اذ اضر بالمصدق (قوله) قال القفال وسن ان لا يشهد أى
الاقرار (قوله) بحيث يمكن مطالبة أى ولو لم يرد (قوله) كعلى مال الخ) راجع لقوله تعينه (قوله) لا
ان كانوا محصورين فيما ينظرون) وظاهره في هذا الحل الا لا يقضه الحاكم منه لانه لا يقض مال الغائبين في
الذم لهم الا ان ينشئ عليه بحيث توجب المصلحة فيضوفه نظر فلتأمل (قوله) ولو قال واحد منهم أى
العشرة من (قوله) فتر عنه) قال في شرح الروض فهو اقراو جميع بخلاف ما يفتى بقرى بمان انه لو قال على مال
الرجل لا يكون اقراو القصاد المستوفى بمحل أن يتألف ما يفتى العين وما هنا في الذين كاشروا به كلامه كالماله
ثم روي الترمذي كتاب به (قوله) أى وتوعنه من البيت المال) الذي قاله شيخ الاسلام عن الرضا وأصلها
عن أبي الثماني يقول خلف (قوله) وهو بيت المال) هذا ظاهره ان ايس من معرفة صاحبه (قوله) فتمت حصته
منه انصف في الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب المولى رحمه الله انها تقسم بينهم على حسب ملكيتهما (قوله)

وهو ليت المألو يظهر ان محله عالم يدع أو تقم قرية على انه لقطة ولو كان بيده ثلث في عين وآخر سدسها

وَقَالَ الْعَيْنُ لَهُمَا دُونِي فَسَمِعَتْ حَمِيَّةً بَيْنَهُمَا نَاصِقِينَ كَلْهُوَ ظَاهِرٌ حُذْرًا مِنَ التَّرَجِيمِ بِمَا مَرَّ بِهِ وَكَوْنِ أَحَدَهُمَا

جميع اعم ان قال اردت التوزيع عليهم بحسب حصصها قبل لاحتماله وانذى السدس

تجاءلهم لم يصدقوا (أهلية اسحق بن إبراهيم) حسداً وأسرعاً لأن الإقرار بدونه كذب (٣٦١) (فلول) على الألف الذي في هذا الكتاب

في الفرق) أي بين مسألة المتناقض وبينه على أنفسه عن الخبر للعيس عليه (قوله فتلط المصنف الخ) وفي سم بعد سرد كلام المردمائه ولا ريب منصف يادى تأمل في احتمال هذه العبارة أنهماهه النوى بل في ظهورها في المثال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاتوار ولا شبهة لما قل في كون ذلك قرينة ظاهرة على أن المراد بالاتوار لغو لا الاستدفاع فالحكم على ذلك على النوى بالوهم في هذا الضمير هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعلم أن شرط الاتوار بالمال أن لا يكذب الشرع كالحس اه سم (قوله أن له) أي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) أي قبل الاستدفاع (قوله لما سر) أي قبل قول المتروك قال الحل هند (قوله ذلك) أي حوايته وملكه الخ (قوله هنا) أي في صورة احتمال حوايته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعله عدم ثبوت هاتين الاستحقاقات في الحال ولا فيما مضى (قوله وبم) أي في صورة فعل حوايته وملكه قبل (قوله وان شئت الخ) عطف على أن يقرأ الخ ثم هو إلى قوله ومن ذلك في المغنى وإلى المترقى النهاية (قوله أن يقر عقبارته لا يخرجها عنه) يخرج ما إذا قرره بعين فظاهر أنه يؤخذ بما قرره وظاهر أيضا أنه لا يصح الاتوار فيما ذكره الشارع وان أراد المقتدر الاتوار لا تصح أنه خصوص ما يخصه بالاثبات للغير إذا لم يثبت له وجه فاعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سبق في دارى التور ونهنا من أني لقان وان توقف الشهاب بن قاسم في الفرق بينهما اه وشدي (قوله وبمصل) إلى المترقى النهاية والمغنى والقوله ويرقى إلى أما إذا (أي لا الاستدفاع) عبارة عن النهاية والمغنى ولو انفصل الخبر مثاقيلته لكان في حياجه فيسأل القاضي المترقب عن جهة قرار من ارث أو وصية لعل الحق لمستحقه وان كان قبل البيان على كماله من حرجه البغوى وغيره ولو ألفت جيلوميتلجسل المال إلى إذا ثبت كعدمه ولو قال لهذا المستعلى كذا في الخبرين والدة أن ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاتوار وأنه يمكن القطع بالاطلاق لأن المقر لا يتصور ثبوت المال له حين الاتوار انتهى ولا وجه الأول اه قال عرش قوله مر فيسأل القاضي أي جوايبها يظهر وقوله المستحق هو ورثة أي المال أن قال استحقه بآرث وورثنا وصيان قال بومية اه (قوله ان انفصل حيا) أي لامة المتبصرة التي مرت بقوله يخال اه معنى (قوله بطل الاتوار) كذا في شرح الروضين قصر جرج البغوى وغيره وقد قال ينبغي أن يسألوا ورثة

انه كما صرح به لا يدخلوه وهذا ينبغي أن يمكن من جهة ظاهره فتدبر (قوله فتلط المصنف ففهم من كلام المردم وان الاتوار هو الغرليس في حقه فتأمل) أول عبارة المردمائه فلو قال لهذه الآية على كذا فلفو ولو قال بسببها المال كماله من آثاره ولو قال لم يل فلانة كذا بآرث أو وصية يلزمه وان أسنده إلى جهة لا تقرض في حقه فهو لغو وان أطلق نقولنا أمهمما النصة اه ولا ريب منصف يادى تأمل في احتمال هذه العبارة أنهماهه النوى بل في ظهورها في المثال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاتوار ولا شبهة لما قل في كون ذلك قرينة ظاهرة على أن المراد بالاتوار لغو لا الاستدفاع وأما كلام الشرحين فلا يوجب ارادة المردموا وافتقارهم للمعلوم من كثرة مخالفتهم لما صرح به واقتضاها غير لازم فالحكم على ذلك على النوى بالوهم في هذا الضمير هو الوهم فتدبر وفي هذا فاعلم سبب خروج هذا عن تعقيب الاتوار بما مر من تخصيص ذلك بما عر بما لانه بان يكون الكلام متناقضا في نفسه بخلاف هذا الذي تناقضا في الكلام في نفسه وانما الخلل لكون المتأخرة هنا يصلح لذلك السبب الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا أن يقر الخ) فعلم أن شرط الاتوار بالمال أن لا يكذب الشرع كالحس (قوله وان يثبت) عطف على أن يقرش (قوله ومن ذلك أيضا أن يقر عقبارته الخ) لعل محله ما لم ير بالاتوار جرج ما ياتي أول فصل بشرط في المقر به عن الاتوار في دارى التور ونهنا من أني لقان انه اقار وان كان شذلا لا لا رغب الاثر (قوله فان كان ولم يستعسر بطل الاتوار) كذا في شرح الروضين قصر جرج البغوى وغيره وقد قال ينبغي أن يسألوا ورثة

في الفرق فتلطا المصنف في فهمه من كلام المردم وان الاتوار هو الغرليس في حقه فتأمل ومن المستحيل شرعا أن يقر لقن يعقب عنه بدني أو عين ويظهر محله في غير من علت حوايته وملكه قبل لما مر فيه بخلاف من احتمل ذلك لتدبره فان علت ما قبل الجمل على الممكن وان زدوه هذا ينال عليهم ذلك مستقبلا شرعا قلت يفرق به هنا قام مانع بالقره حالة الاتوار من مقتضوع المال بكل وجه فعدوه مستقبلا نظر ذلك وثم بقية مانع لالاتوار كسلك فظهر والامكان ملكه وان تدروا أن يثبت له من بخوصات أو خلع أو سبابة فيقر به لتدبره عتب ثبوته لعدم احتمال جرج ناقل حشدا كباقي ومن ذلك أيضا أن يقر عقبارته لا يخرجها عنه (وان أطلق) الاتوار ولم يستدع إلى شيء (معنى الظاهر) ويحصل على ما قل في حقه وان تدركه بآرث من الكلام المتكلم على حاله ما يمكن هذا أن اتصل حيا ولا استعسر فان لم ولم يستعسر بطل الاتوار ويفرق بينه

﴿فصل في الصفة مفرس لها﴾

لفظاً أو كلمة أو لساناً أو
شأنه أو غير ذلك من الأقسام
بحق لفظه - (قوله زيد)
على ألف فسماعاً لمن أو
أحب لنف أو فسماعاً لمن أو
أشود صبح وتوفه ليس لك
على شيء ولكن لك على
ألف درهم لم يحسب بعد
لكن لما ضمت إليه الهمزة
وقد يستعمل بان اللفظ
ليس على ألف إلا فدرهم
ويحسب بان التثنية في
ذلك أظهر وتوفه لأمراً ألم
أو جسدنا أس وأليس
قد تزوجت أس فقالت
لي لم يحسبتم بكن فله
أقروا من فعل الأمع بل هو
استفهام وتوفه زيد) كذا
صفة استسار لان اللام
الحلق ثم ان كان ذلك صفة
كل زهدنا الثوب وأضربه
فان كان يد حال الاقرار أو
انتقل اليه بغير تسليم زيد
أو غيره كادو بيا ألف
اشترط ان يضم الشيء مما
يأتي كعندى أو على لانه مجرد
خبر لا يقتضي زهد من
الحاضر ولهذا التثنية

الاستثناء لا يتصرف في حصة انفراد المراد بان كساح تصديق الزوج لها فاحاط به بغيره ولو أن لا آخر
بمصاص أو حذفت فغير كذب سقط وكذا حذفت في الملام من كونه يترك في يد مولا أو له بعد ان كره
لم يحكم بعتقه لانه محكوم برفقه فلا يرفع الا يتبين بخلافه لفظاً فانه محكوم بغيره بالمراد فاذا أتى ونهض انظر
له بقى على أصل الحرية ولو أتى به بأحد عشرين وخمسة فمرد وعين الاستحلال قبل فبما عينه الا يتصور
مكذباً فيما عينه معنى ونهاية

﴿فصل في الصفة﴾ (قوله في الصفة) الى قوله وقد يستعمل في النهاية قال عرش لعل وجه تاجيرها
الى هنا تقدم كل من المجر والمجره علم بالثبات وتوقعها في المنهج أنه لا يتحقق كون العاقد عاقد الا بالصفة
فهي متأخر في الوجود متقدمة في الاعتبار اهـ (قوله بشرطه اللفظ الخ) أي كون اللفظ والاقا لفظ هو ذات
الصفة والمراد باللفظ أهم من أن يكون صريحاً وكتابة اهـ عرش أقول وكذا المراد بالاشارة أهم من أن
تكون صريحة أو بآية (قوله ثم شرع الخ) أي الذي ذكره وشرع اللفظ الخ اهـ عرش (قوله لنف) أي لعدم
اشعارهما بالانترام اهـ عرش أقول أضمتها في شرح بل وقال علي الخ أنهم بما يصحان لو ادبعهما مثلاً قالوا
فليراجع (قوله لم يحسب بعد لكن) لا يتحقق اشكاله وثقلته لقوله الخ في فصل الاستثناء انه لو قال ليس
له على شيء الا خمسة من خمسة ولا فرق بين الاولين من جهة التعلق فان كان مرفوع فهو من ثلثين على عشرة
السابق لم يوافق ليس على الفان ولكن لك على ألف كل عدم الوجوب بمكذباته ليس لك على عشرة
الاخمس وسواء في ذمها أنه لا يحسب لانه مجرد ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق أي بين ليس لك على عشرة الا
خمس وبين ليس لك على الفان ولكن لك على ألف قوله أقر بسم على عاها عرش ولعل وجهه أي أقر بية
الفرق أن أحدا العشرة تستمر منها في الاستعمال وبالله على عشرة نأولسدا مثلاً واللفظ لا يستعمل
من الاولين فافهم بل يقال على ألفاوه على الفان بدون استثناء اهـ (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله فان) أي فصفة ليس لك على شيء ولكن لك على ألف درهم (قوله لان اللام) أي قوله نعم التعلق
الاول لانه الى ولهذا في قوله واعتراق في النهاية (قوله أو غيره) أي غير من عطف على معناه اهـ سم
(قوله لانه مجرد الخ) علمنا بفهمه قوله اشترط ان يضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اهـ
(قوله ذكر كونه صفة قول كذا الرزومه) ورد علمان الانترام معتبر في مفهوم الاقرار كما صفة الاقرار
منصته لزوم (قوله كاهه) كذا (قوله مرفوع الخ) وفي الرزوم وكذا أي بقوله له على العنان متأخر فزيد
اهـ قال في شرحه مسأ في الباب الثالث من محل ما هنا قال بقصد التأجيل انتهى اهـ سم (قوله والثابت) أي
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) أي الواو عزه التعلق تشبيهه لوعبر المصنف باو حثاق بالو فحق كما
غيره في الرزومة وفي مسأ في فقال ومعنى وأعندى لك ان أو لئلا يتوهم ان المراد له مثلاً بمسألة (قوله

نفساً الخ قد يقتضي ان المرفوع من نفسه بطريق العاطفة كقوله هذا ليس لي بل زيد قبل ما ذكرتموه
والظاهر انه غير مراد اهـ
﴿فصل في الصفة﴾ (قوله لم يحسب بعد) لكن لا يتحقق اشكاله وثقلته لقوله الخ في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس له على شيء الا خمسة من خمسة ولا فرق بين الاولين من جهة التعلق فان كان مرفوع فهو من ثلثين على عشرة
السابق لم يوافق ليس على الفان ولكن لك على ألف درهم (قوله لان اللام) أي قوله نعم التعلق
الاول لانه الى ولهذا في قوله واعتراق في النهاية (قوله أو غيره) أي غير من عطف على معناه اهـ سم
(قوله لانه مجرد الخ) علمنا بفهمه قوله اشترط ان يضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اهـ
(قوله ذكر كونه صفة قول كذا الرزومه) ورد علمان الانترام معتبر في مفهوم الاقرار كما صفة الاقرار
منصته لزوم (قوله كاهه) كذا (قوله مرفوع الخ) وفي الرزوم وكذا أي بقوله له على العنان متأخر فزيد
اهـ قال في شرحه مسأ في الباب الثالث من محل ما هنا قال بقصد التأجيل انتهى اهـ سم (قوله والثابت) أي
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) أي الواو عزه التعلق تشبيهه لوعبر المصنف باو حثاق بالو فحق كما
غيره في الرزومة وفي مسأ في فقال ومعنى وأعندى لك ان أو لئلا يتوهم ان المراد له مثلاً بمسألة (قوله

كل على انفرادها (الدين) المترجم في الصلاة التبادلية منه فان أراد الدين قبل في كل فخطأ (الدين) وادى (وعندى)

كل على انفرادها (العين) لذلك يجعل على أدنى المراتب وهو الوديع فيقبل قوله بينهما في الرد والتلف وتقبل بكسر الهمزة صلح لهما كجاء
واعترضنا بنص الامام كمال أي فنصرف (٣٦٦) عند الإطلاق الذين (ولو قال في علمك ألف) أو أفاض الالف الذي لا عايد لا يقال لأبني

تسلحها اليوم لم يكن مقرا
لان الافتراق لا يثبت بالمفهوم
أي الضعيف فلا يثبت فيما
الغالب فيه البين أو لظن
الغالب وهو الافتراق وهذا
يندفع قول التاج السبكي
مضاهيه وهذا بقوله من
يقصر المفاهيم على قول
الشرع ووجه ما ندفع عنه
بأنه على الأصح المقدر في
الاصول المفهوم يعمل
به في غير افعال الشارع
فردنه ان لا يخرج من جن
ذلك لاختصاصه بعرض
الحياض ومن ثم أطلق
الشافعي انه انما يؤخذ به
بالبين ولا يستعمل الغلبة
لكن مراد ما قدره ان
الظن القوي ملحق به
بالبين كما مر جوابه في أكثر
مسائله ويؤيد ما ذكره
قولهم لو قال في علمك ألف
فقال ليس لك صبي أكثر
من ألف لم يلزم شي لان
نفي الزائد ملحق بالواجب
اثباته ولا يثبت ما دونه ولو
قال لا زيد على أكثر مما لك
بنسخ الام لم يكن انفرادا
لواحد منهما ما عدا لا خلاف
كسرهما فانه افتراق يذفان
فلا يؤيد ما قاله التاج قول
الروضة لو قال أفرضك
كذا ففعل ما تعرضت فيه
كان انفراده ان هدفه
ثبوت الافتراق بالمفهوم قلت

قلت قبل من لانه غلط على نفسه و ينبغي الحل على ما في اللمعة أضخم قرينة مصرحة في ذلك فليتأمل (قوله
كجاء) احمد مر (قوله) يؤيد ما ذكره قولهم ولو قال الخ قد يبرى ما قاله التاج هنا أيضا (قوله) فانه
افتراق يذهب أي يقبل تفسيره بما قبل أخذ ما سأل في شرح قوله ولو أقر بمال أو مال (قوله) لا
هو الظاهر الاياه (قوله) لان المفهوم من هذه الالفاظ غير الافتراق الخ لقاتل ان يقول ان المفهوم من قولهم
هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج فيسب لال رد ذكره مفهوم من هذه الالفاظ فانه معناه ما

لا يؤيد لان هدفنا قوما تعرضت لاهو ومفهوم هذه الصيغة هو ثبوت افتراضه على المقام بل قال جرح كثير من انه
صرح فلا يقتضيه مفهوم التاجر فيختلف في حيثة فان قلت سأل قولهم لان المفهوم من هذه الالفاظ غير الافتراق وهذا صريح في العمل فيه
بالمفهوم قلت هذا لا يرد علينا

لأنه في ألفاظ طرد العرف في استعمالها من أدام هذا القول لا شئ في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يعر الفرض في ضد منه ولو قلنا
أحد تلك الصفتين (فقال سمع ما تروى) أو أخذ أو زنه أو حذ أو أواختم عليه أو (٢٦٧) أجهل في كثير أو هو صام أو مكسر أو فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم من هذا اللفظ أنه معناه عارفاً فلي تأمل اه سم (قوله لانه في ألفاظ الحرد
لعرى الخ) اي فليس المراد من مفهوم الاصطلاحى الذى هو دلالة اللفظ في غير محل النقل بل المراد منه أن
هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صاروا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا
في مفهوم لفظ نقل الخ لوافق ذلك فليس راء وشدى (قوله ولو قلنا) اي خطا يا زى (قوله تبين الصفتين)
اي قول المصنف على ذلك أنه وقول الشارح اقتضى الالف الذى على اه عش (قوله سمع ما تروى) الى
قول المتن ولو قال لا يمتري في التامه الا قوله وكذا همما قلت ضدى وقوله أو أوتيت منه وقوله أى وثبت ذلك كما
هو ظاهر وقوله لكن يرجع الى ولا ندعى وجوده بحال فالواقتصر على فهمه عدلان (قوله أو أوتيت
منه) بص غفلا مر (قوله أو قضيت) أى بدون ضمير أو تفعل قول المتن فهو اقترار (ه فرغ) في
شرح البهجة ولو دى عاثة لفتيت منها تحسين لم يكن اقترار بالما تنقصه ويد بالما تنقصه بالما تنقصه
اه وبنيت أن يكون مقرا مر محسب وقد كتبنا البراسى بمشامته بظاهر قوله بالما تنقصه
يكون مقرا محسب اه سم (قوله وثبت ذلك) أى يوقف انه لم يرد الاقترار بل الاستهزاء مر اه سم
(قوله لم يكن بمقرا) اعتمد التمامه أيضاً لوالى النفسى المعار بحال الاسنوى من اللفظ ويصدم الفرق
(قوله ولا ندعى الخ) قوله ولان الضمير الخ يختلفان على لان الاستتار (قوله دعوى) را أى وطيله
(قوله اعتراف بالاصل) صبرنا فى حقنا عاثة فى النقل والذى الاستقاط والاصل عليه اه (قوله ولو
حذف) الفوقه ولو سأل فى النفسى (قوله وكذا الخ) أى لم يكن اقتراراً ولو قال (أقرانه الخ) عبارة فى النفسى ولو
اقتصر على قوله أوتيت فليس باقترار وكذا قوله لساكم وقد أقرنه أوتيت أو أوتيت وقد استوفى معنى الالف
قوله النقل في فتوى به وهو حجة الخ ومثله ذلك لو قال قد أوتيت من هذه الدعوى فلا يكون مقرا بل الخ
اه (قوله لدعى البراءة) اي أو الالباءه (قوله والخ) أى أقرانه الخ (قوله بعد ذلك) أى بعد ذلك
به) فلا يقبل قول القراءه أودت به غير ذلك اه استوفى فى النفسى كالا يقبل تفسير البراءة بالنقض استاذ
يصلها بالالكلام وكانت دعواه هم البلد بماذا الجواب ترك على السؤال اه (قوله ولو سأل فى النفسى الخ)
مفهومه ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقتراراً اه سم وقه تأمل (قوله ولو قال تبين شدا) الى
قوله ولو دى فى النفسى (قوله أودت بذلك) أى ان فعل كذا (قوله فهمه اذ كان) قال سم على منجى بعد مثل
ما ذكره وينى وفاقا لم ان الحسم كذلك وان كان لا يقبل شهادته كعبدومى فلنظر لعل الفرق بين ان
شهادته على كذا صدقتهما وبين ان شهادته على فهمه اذ كان أن الجواب فى قوله فهمه اذ كان اسميت لولها
الشروط وهو لا يعلق فيقول بأن المعنى ان شهادته على قبل شهادته من حاله بمصادقته ومن كالمصادق كان
فليتأمل (قوله وكذا همما قلت ضدى) ولو طاله برغمى فقال به م اقل لم يكن اقتراراً كما فى بعضنا
الشهاب الرضى شرح مر (قوله فى النفسى فهو اقترار) قال فى شرح الرادى الى الأصل قالوا ولو قال لعمرى
فاقترار وعلل الفرق بغيره اه (فرغ) في شرح البهجة ولو دى عاثة لفتيت منها تحسين لم
يكن اقتراراً بالما تنقصه ويد بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه
البراسى بمشامته بظاهر قوله بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه بالما تنقصه
انه لم يرد الاقترار بل الاستهزاء مر (قوله وكذا أقرانه) أى أقرانه وأوتيت منه (قوله ولو قال قد أقرت
بالبراءة أو الاستهزاء) اي فليس باقترار وزاد فى شرحه بعد البراءة بعد الاستهزاء (قوله ولان الضمير فيه
يعود الى النفس الذى الخ) قال فى شرح الرادى أى فلا يقبل قول القراءه أودت به غير ذلك الخ هذا وقد يقال عوده
إلى كذا لا يمنع الاحتمال الذى قاله الرافى فاعنه تأمل (قوله ولو سأل فى النفسى الخ) أى مفهومه

الضمير فيه يعود الى النفس الذى به وحيداً لا يحتاج الى أن يقول مثله به أوجب السبى عن قول الرافى يعمل الحذف في المقترع لغيره ولو
سأل القاضى الذى عليه من جواب الدعوى فقال ضدى كان اقتراراً قاله السبى ولو قال ان شهادته على كذا صدقتهما أو فلا ذلك فهو دعوى أو
صدقتهما لم يكن اقتراراً لأنه لم يجر من قول الرافى لا يعلق بغيره بمصادقته

مدان كان له يهمل خلاف
 ما لو اقتصر على فها أعلن
 ولو قال إن شاء مدعيه
 عدل أو صادق لم يكن اقترار
 حتى يقول في شاهدته ولو
 أدى عليه من فقال صادق
 عما كان على كان اقترار
 بهم فطالب بيباه وفارق
 كان كالتدنى أو على ألف
 بأه لا لم يضع جواباً عن شيء
 كان بالقوى أشبه ولو أدى
 عليه ألفاً فذكر فقال اشتر
 هذانى بالالف الذى أدسته
 كان اقترار له كفى بخلاف
 صاخصى عنه ألف من
 من روى الصل كونه بها
 حتى يكون ثم غن بخلاف
 الشراء (ولو قال بالقر)
 ولم يقل به (أو أنقر به
 فليس باقراً) لصدق الأزل
 بأن روى بطلانه أو بالتحديد
 ولا احتمال الثانى الوعد
 بالإقرار فى نائى الحال (ولو
 قال ليس لي على كذا
 فقال لي أو لم أقترأ ولى
 ثم روى (أدعى له) تصديق
 للثنى المستقيم عنه بخلاف
 بلى فها روى ونفى النسق
 اثبات من ثم جاء عن ابن
 عباس رضى الله عنهما فى
 آية الاستلوا فها تقرر
 ورد له هذا الوجه بان
 الإقرار بوضوحه لا على
 الصريح فها تبادر من الفتا
 لا على دقاتى العرب وبه
 بعد الله لا فرق بين الضمى
 وضمره فلا فرق إن كانه
 شكا بالقرع بينهما أنت طالق إن دخلت بضم الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هل على الضمى عدم الفرق لخطأ على
 كثير من الخطأ بصلته ولم يعد الفرق هنا نظر الزركشى قول بن عباس السلام لوقن العربى كلفن بغيره لا يعرف معناها لم يؤخذ من الله

ذلك اقترار له باعتباره باقراً فها خلق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهما لصدق ذلك لا يلزم منه
 الدلالة على صدقتهما اه عى أقول قد روى على الفرق الذى كثر قوله ان فلا ذلك فهو عندى فان الجواب
 فيما مضى (قوله) لا يهمل أن يكون صادقاً أى على تقدير الشهادة والحاصل أن ثبوت صدقهما على
 تقدير الشهادة يشترط على لزوم المدعى عليه اه سم (قوله) فيلزمه أى أن يأتى بشهادة أه نهاية
 (قوله) لا يهمل عنه) فها تأمل اه سم (قوله) ولو أدى عليه الخ ولو قال فى جواب دعواه لا تلزمه إلا طالعاً بما
 ما تناقض لم يكن اقترار الانتفاء صراحته فها ان العمداد لو قال فى جواب دعوى عين بداهة اشتر بئها ولم يكن
 منك أو من وكذلك كان اقترار انتفاء ذلك الملك المعطى عرفاً اه معنى زائد النهاية ولو طالعاً بداهة شئ
 فقال بسم الله لم يكن اقترار كما أنقر بهما والدرج الله تعالى اه قال عى قوله مر فقال بسم الله الخ فها
 ما لو قال على الرأس والعين الأولى اه (قوله) وفارق كان كالتخ) عبارة الغنى ولو قال كان كالتخ أو
 كانت على عندى فلا فليس باقراً لولاه لم يعرف فى الحال شئ والاصل براعة الفتوى لى بنائى ذلك على العادى
 من أنه لو قال كان فى ملكك أس كأن مؤاخذه لأنه ثم جواب الدعوى وهما بخلافه فطلب فيه البتة ولو
 قال استكن هذا فالدرجى تأتم أحرجك منها كان اقتراراً له لا بد له أن يعرف بشئ من قبله لرادى زوالها
 ولا ينافى ذلك ما فى القارى من أنه لو قال كان فى يديك أس لم يؤخذ به لانه آخره يسد محجة قوله استكن
 بخلافه لا احتمال كلامه أن يده كانت من غصب أو سؤم أو نحو اه (قوله) ولم يقل به (الى قوله) لا على دقاتى
 فى الثنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) ولا احتمال الثانى الوعد الخ) ولا روى ذلك قولهم فى التكر
 ما دعيه أنه اقترار مع احتمال الوعد لان العموم الى الثنى أسر عنى الى الاتبات بدليل التكر فها تقرر فى حين
 النفى دون الاتبات نهاية وفى قول المتن (الس الخ) أو هل كالتى المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بل
 الخ) لو وقع ثم روى فى جواب ما ظهر للثنى فليس على الخ قال الاسوى فحجة أن يكون اقترار فى دون
 ثم كذا حاشية سم على التمس من شخه غير مؤقر اه سدير (قوله) أنه لا فرق بين الضمى وغيره
 هذا واضح عند الإطلاق فلا داعى الضمى أنه أراد المعنى الضمى وهو تصديق لثنى فلا يعد قبول قوله به
 اه سم (قوله) لمن فرق) عبارة النهاية للفرق بينه (قوله) بينهما أى الضمى وغيره (قوله)
 وقد يفرق) أى بين ضم فيما ذكر وأن دخلت بضم الهمزة (قوله) هذان أى فى الجواب بينهما (قوله) لخطأه
 الخ) لاجل هذه الضمى لخطأه المذكور بل يمكن فى الفرق أن تتم كقوله العرف استعمالها للتصديق اه سم
 (قوله) بخلافه ثم أى بخلاف المتبادر فى أنت طالق إن دخلت (قوله) ولهم الفرق هنا نظر الزركشى قول

أنه قول عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقتراراً (قوله) لا يهمل أن يكون صادقاً أى على تقدير الشهادة
 والحاصل أن ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يشترط على لزوم المدعى عليه اه (قوله) فالتى يظهر الخ)
 كذا شرح مر وهذا قياس ما بلى (قوله) لا يهمل عنه) فها تأمل (قوله) حتى يقول في شاهدته) لعنه فى الأولى
 معنى على قوله السابق فالتى يظهر الخ بل ذلك المثل من هذا لأن هذا فى الرض كاصله (قوله) حتى يقول
 في شاهدته) قال فى شرح الرض قال فى الرض فالتى فى الرض فها تأمل (قوله) فها تأمل (قوله)
 وفارق كان كالتدنى أى على ألف الخ فى شرح الرض قال الرض وبأنى ولو قال بهذا التمس على كذا فظاهر كلام
 المختصر جواباً لاقترار بقدره وكان على اه فانظر هل يسكن اعتبار هذا التقدير على ما تقرر فى كان كالتدنى
 عندى أى على لافى جواب من أنه لا يلزمه شئ أو يفرق بغيره باعتبار ما كان حاضر وروى إذا لم يكن ذلك المثلث
 بعد الموت (قوله) أنه لا فرق بين الضمى وغيره) اه ذوا واضح عند الإطلاق فلا داعى الضمى أنه أراد المعنى
 الضمى وهو تصديق لثنى فلا يعد قبول قوله به بينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار عما روى كما هو
 هذه الصيغة هذا المعنى غيراً أو ولان الرافع وهو أراد المعنى الضمى بمقارن فلا رزم كما تقدم فقول وحدث
 قريباً من هذا ما لم تأمل (قوله) لخطأه على كثير من الخطأ) لاجل هذه الضمى لخطأه على كثير من الخطأ

لأنهم يعرفون قولها يستعمل عليه مقصدها وبيان لهذا اللفظ فاعرفوا ما يعنيه العاقل أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العاقل أصلا
 لصكك الأول وجان العاقل الذي لا يتخالف يقبل منه دعوى الجهل عدول أكثر الفاظ الفقه مختلفا لفظا لا يقبل إلا لفظ العاقل الذي
 لا يعرفه بصرفه السؤل وقاربت بينه أقرار زيدا وأمر عينا علمنا واحداهما فحكمه والافتلائي (قوله لا يقبل إلا لفظ العاقل الذي
 عليه) أولى عليك ألف وأليس عليك ألفا وأجبرت أن على عليك ألفا (فقال نعم) وأجبرت أن على (أقضي غدا وأهل بيوت) أو
 أهل بيوت وإن لم يقل وما يؤخذ منه أنه لا يشترط ذكر غدا بعد أقضي (أو حتى أقعد أرايح الكيس أو أحد) أي المتنازع والهرام مثلا فإقرار
 في الهم حيث لا يشترط أخذ اسم لانه المغموم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيه) * (٣٦٩) ظاهر كلامهم أو مرسعه لانه لا يشترط
 ضمير أو خطاب إلى أقضي

عبارة النهاية ولا نافي ما تقرره وابن عبد السلام ولحق العربي الخ لا نه هذا اللفظ خفهم الخ
 اه (قوله برد) أي تنظير الزركشي (قوله لهذا اللفظ) أي نعم (قوله لا يعرفه العاقل الذي لا يقبل إلا لفظ العاقل الذي
 الذي يخفى على مثله معناه اه (قوله والافتلائي) كان وجهه من اصطلاح الرجوع لاصل براعة اللفظة له سم
 (قوله) أولى عليك ألف وأليس عليك ألف لا يحتمل ذلك كره لسبق ذكر الأول في شرح قوله لا يقبل وسبق
 ذكر الثاني في قول المتن ولو قال أليس الخ (قوله وإن لم يقل) الأولى اسقاط ان (قوله علمنا) أي في شرح
 فهو أقرار (قوله وبشكل علم) أي على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراط في برأتني وإبرأتني) أي منه
 و (قوله وإما أقرر) أي به (قوله قال لا لا نسوي الخ) أقروا ما في وكذا النهاية عبارة نص المتن أو أقض
 غدا ذلك وأخوه مما يجزى من احتمال الوجود كجعله الاسنوي أو أهل بيوت في ذلك اه قال ع ش قوله
 مر أو نحوها أي كونه اسبر حتى يتيسر أو لا خلاف في ما قلناه (قوله عن ذلك) أي عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) أي المغموم (قوله لانه) أي الجيب بإبرأتني (قوله أو برأتني) عطف
 على إبرأتني وكذا قوله وأما قرش اه سبر (قوله لصومر يد الخ) أي كل ريش (قوله لم يكن أقرارا)
 اعنده النهاية (قوله ورواقه) أي قول الزبيلي (قوله وأما كذا) أي النزل يدعي (قوله أو بجاني
 هذا السكاب لم يكن أقرارا) استعمله المصنف (قوله أعنيلا) أي أو بالمعروف في الصورة الأولى (قوله قالوا)
 أي الجهم المذكور (قوله بخلاف ما شهدكم) أي بكذا أو بجاني هذا السكاب فكيف أقرارا (قوله
 انتهى) أي قول الجهم (قوله أقرارا أيضا) اعنده النهاية أيضا عبارة متلو قال عهدوا على بكذا كان أقرارا
 كما في بعض الفرائض وفتح مدح الرجاء في فقا به آخر اه (قوله وصاروا فقالوا به) أي التبيين في النهاية
 الأخيرة وبحت إلى وافتق (قوله وذكر) عطف على قال (قوله فاستأمنهم) أي من الملاك (قوله ولا
 سكونه) أي الواقف (عنها) أي الكسور (قوله في الصحة) أي صحة الأقرار (قوله وافتق) أي الفرائض
 (على ذلك) أي ثبوت الوقت بذلك الشهادة وكذا ضمير التصفية قوله ولا يعرف (قوله في هذا) أي
 المذكور وبما اه ع ش (قوله ولكن الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) أي الموانع المذكورة
 (قوله أي يحدوها) لم يبين مر وجهه من المعارض قوله أن الشهادة انما ألتفتت في سلة البقوى لان
 المتكلم لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهدوا بحالته فما أتق به والله مر لانهم انما يشهدون على مجرد أنه
 وقف ما على كونه يثبتوا شيئا يخصه أنه ملكه عليه قبا بانه ملكه ثبت وقف ولا فلا اه ع ش وقال
 بل يكفي في الفرقان نعم كثر في العرف فاستعماله للتصدق (قوله والافتلائي) كان وجهه من اصطلاح الرجوع
 والرجوع لاصل براعة اللفظة (قوله وإبرأتني) عطف على إبرأتني وكذا قوله وأما قرش (قوله شهدكم) أي كلام
 الفرائض الخ أي في بيئنا الشهاد الرمي ثانيا بعد ان كان أتق بالأول والله أعلم

(٤٧) - (شرواني وابن قاسم - خلص)

قول جمع متقدمين لو قالوا لا شهدوا على كذا أو بجاني هذا السكاب لم يكن أقرارا لانه ليس فيه الا لا اذنت بالشهادة على يولا تعرض فيه لا أقرار
 بالمتكلمين أي متساووا بخلاف ما شهدكم بمساواة نفسه اه وفي الفرقين شهدكم وشاهدوا على نظر ظاهر جواز تكلم الفرائض صريحا
 فإن شهدوا على كذا أقرارا أيضا عبارة فتاوى يلو قالوا لا شهدوا على أقض وقت جميع أملاكهم وكذا مرفعه لم يحدد شيئا من ممتلكات جميع
 أملاكه التي يصعدها وقتا ولا يضر جهل الشهود بحدودها ولا سكونه عنها لهما مبدوا هذا اللفظ ثبت الوقت انما يفتى صريحا
 عرف في الصحة قوله شهدوا على الخ أي خبروه أو قبل ذلك أو بكر الشاوي وأمرهم في التوسط ولا يلو قول الفرائض لو قالوا الموانع
 التي أثبت أسماها وحدودها في ذلك فلا نافي وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الأقرار لم يغير الشهادة عليها أي يحدوها

وأما على ثلثه بالانقرار بالشهادة فالشاهدان بما ذكرهما ليس به قوة ثبت لانقرار والبحث عن الإصلاح انما هو وجد ذلك أى انشؤوا على من عرف استعماله فى الانقرار انقرأوا ألقى السبكي أنه قوة ما رآه فى دفترى صحيح يعمل به فيما علم الله به من الانقرار ونوقض ما حدث بعده، وأما فيه قال غيره، وفى وقتى ما علم حدثه، أنظر اهـ (٣٧٠) وهو ظاهر (تبيين) مما ردد على الأذان الزيلى والذى بعده، قوله هو قال أنقره على

بالفه على كان اقرا ارجما
فقد ليس فعلا الامر عا
ذكر وقد عثت لهم جزوا
بازوم الالفه علاموه
على مع كونه وقع نابعا
فيوه ظاهر قوه اشهدوا على
بالفه على فان فاشك
يكن الفرق باله المسرح
نهابه انا امر عا كرمه
كان ذلك متعذرا لا التزام
ومنا من احمل الساتش
فقد بخلافه اشهدوا

هـ (فصل بشرط في المقر به) (قوله وما يتعلق) أي قوله وقول الأولى النهاية والمعنى الأول وهـ يترد
إلى ما إذا (قوله عما نحو ذلك لما لم يمتنع) أحراز عن نصوص عاد والمريض ورد السلام قول المتن (أن لا يكون
ملك للمقر) لعل الراسخ من هذا أن لا يأتى في لفظة ما يدل على أنه ملك للمقر وليس صحة الإقرار و بطلانه
دائر من على ما في نفس الأمر لانه لا اطلاع لنا على من ترتب الحكم عليه من في الباطن العبري في نفس الأمر
حتى قال هذه الأمور لا بد من تكون له بعض الإقرار أو دأوى إلى ملكته كما يدرك كونه في الواقع فهو إقرار
صحيح ويجب تأويله بالاضافة له عـ (قوله وإما هو اختيارنا) أي فلا بد من تقديم المقر عليه في الخبر
أهـ معني (قوله ولم يرد إلخ) راجع لكل من الامثلة الثلاثة وسيد كبر عتق زهـ وكان الأولى تأخير برهـ من
قوله أو دأوى إلى الذي لا بد من كونه كإفعل النهاية والمعنى قول المتن فهو لغو أي بخلاف ما قاله في
في دأوى أو دأى إلى الفاعل لا يكون لغو بل إقرار بالتمام يؤخذ من ذلك في الفصل الثاني بعد قول المصنف ولو
قاله في معنى من أي أن الفاعل له عـ (قوله لا ذكره في الوصف من إلخ) عـ ومنع ذلك هو
لاحراز عن غير المسكون في أماله له عـ على أن قول عبد الصمد بن زياد كذا لا يصلح
فيها ما لكن السراويل ما

للمع مادت علميا للاضافة والسلام عند الاطلاق فلا راد له الاقترار عليه اه وهو الظاهر **(قوله ثانيا)** اذا
 اراد الخ محرم قوله ولم يرد الاقترار **(قوله بما ذكر)** اى من أمثلة المنز والشرح **(قوله فيهم)** لانه
 اراد ما اضافة اصفه فيكم معنى ونهائية **(قوله كماله البدي)** معبد اه ع **(قوله قوله الخ)** اى
 الاقترار **(قوله ووجه ذلك)** اى عدم القرض كون كل منهما اقترارا **(قوله انه مراده الشرايع الخ)** اى او
 اراد انه اشترها القوي ثوبا باقراضه من ملكه بنقل اه ورشدي عباده السيد ع قوله الشرايع الاثر
 في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند قرض الله بالاقترار بالارث والشرايع بحكم بعض من يملك فيه النفل

*** (فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) *** **(قوله لان ذكر هذا الوصف غير ينفع الخ)** فذبح ذلك بل هو
 لا حاضر عن غير المسكونة من أملاكه **(قوله انه اقترار اراده)** ظاهره وان كان نصب الارث ويدل عليه
 قوله في التوجيه الا في الظاهر **(قوله تبين ان مراده الشرايع الاثر الخ)** فيما ان ذلك لا يفتى به **مثله**

ففى اليوم رداً لقرار (أودين الذى زيد لمعرفه لوفى) لأن الإضافة اليه تقتضى اللام فتأتى اقراءه بغيره فحمل على والا
عبدالعزيز ثم ضم مسكني أولوسه اخذ بسكن وبس غير مسلكه وتعداختلف قوله دارى الى استكمال ذكر هذا الوصف مرة
بى الله وهذا الإضافة قائلاً: أما إذا أراد الإقرار أعاد ذكر فعله كماله البى يقول الأول: لا أراد اعادة هنا شكل شبهه الى الإضافة الى روتها
بى أقبل الله اقراءه لأن اعادة الإقرار من اشترى ثم استأجر ورتها هو . فلما بان اداها لاقرب ذلك من ان مراده الله هو الإثبات

4499-10000

والاشرار والارث الماخذين لا ينافيان الاقرار حلا اه **(قوله اوفيه)** اي الاقرار **(قوله ولو قال)** الى
 المتنى النهاية **(قوله ولو قال الدين الخ)** قال المصنف في فتاويه لو كان الدين المقر به من او تقبل انتقال
 الى المقر به بذلك وفصل الشيخ تاج الدين القزاري فقال ان الدين مازل يدخل بتقبل بالرهن لان
 صبر ورثة المماتة تكون بالحوالة وهي تبطل بالرهن وان اقر ان الدين كله بقي الرهن بحله وهذا الفصل
 هو الظاهر غنى ونهية **(قوله لا لا ما قاله الخ)** اي احتمال انه وكيل فلو طالع بمرور زمانه فان كان شاه
 عروا قايمة باقرار الماتر ان الدين الذي كتبه على زينة ثم يقيم بينة عليه بالقر به وان شاه القايمة بينة عليه
 بالقر به بينة بالانذار اه مفتي **(قوله ايضا)** اعني مثل مسكن او مدو سي لزيد **(قوله الا ان قال الخ)**
 ظاهره ولو منع فصل القايمة اجمع **(قوله وكذا ان اراد الاقرار)** اي ينعص وقياسه العدة بمال او الحاروي التي
 هي لمكر لزيد وقال ارفق الاقرار لكن في سم على منعه عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار في هذه
 وعن ع ان ظاهره شرح المنهج عدم قبوله لارادة الاقرار وانتهى ولو قيل بقبوله لارادته وحله على ارادة
 البطل باعتبار ما كان اوفى بظاهر الحال لم يعد اه ع وش وقوله ان ظاهره شرح المنهج الخ وكذا الظاهر للفتنة
 فيما بينه من قريب ومنه مع المفتي عدم القبول ومع ذلك نسأل عنه ع وش **(قوله في المصنف)** اي
 آتفا **(قوله وم)** اي فصل فصل المصنف قبل قول المتن وان اطلق مع **(قوله لا يصح الاقرار في حال الخ)**
 ظاهره وان اوداه وهو طاهر لظاهره والكذب فيه وانهم قوله دين المهر الخ ان من ما ذكره كان امهرا
 او متع عينا يصح الاقرار بهما تقبيل ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا في فتاويه لم يكن بيده من صرا على
 بعتن الاقرار فليست امل سم على ع وقوله على بعتن الاقرار اي لو اقر ان تكون له من موصوبة فلم
 تدخل في ملكها اه ع وش قول المتن **(قوله كلامه اقراروا وخو لغو)** سابق في كلامه على قول المصنف ولو
 قاله على انفس من غير انه لو صدقه المقر على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف له المقر به ما لم تقم
 بينة على المتاني فلا يلزمه اه فيبقى ان يجري تقبيل ذلك هنا بل ينبغي فيما ذاق الحاروي في يد اقرار
 فقامت بينة بطلبه ملكه الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب المقر به لا يستحق بالكتب وقد نقل عن
 اشرف الهرودي ماوافق ذلك اه سم وقوله ما لم تقم بينة الخ وقوله فقامت بينة الخ فقامت بينة الخ فقامت بينة الخ فقامت
 بينة على ذلك شك في قولنا البينة على التي الفرية مورد غير ايت كسب عليه الرشد في ماسية انما صه
 قوله مر ما لم تقم بينة على المتاني انظر قبول هذه البينة فانه يحصل له لزمه الالف بسبب آخر فهي شاهدة
 الشراء والارث وكذا قال في شرح الروض بهما تصوكذا وقال الحاروي فلان اراد الاقرار لانه اراد
 بالاضافة اضافة مسكن ذكر ذلك الغوي في فتاويه اه ثم قال الاذرى بسدنته كلام الغوي ويقان
 يستفسر عند الخلافو يعمل بقوله لا في قوله داري التي هي لمكره للتناقض الصريح اه **(قوله ولو)**
 قال الدين الذي كتبه الخ فلو كان الدين المقر به من او تقبل انتقال الى المقر به بذلك كلفني فتاوى المصنف
 لكن الاوجه ما نصه تاج القزاري وهو انه ان اقر بان الدين مازل يدخل بتقبل بالرهن لان صبر ورثة له
 انما تكون بالحوالة وهي تبطل بالرهن وان اقر ان الدين كله بقي الرهن بحله شرح مر **(قوله لا يصح)**
 الاقرار بهما تقبيل ثبوتها ظاهره وان اراده وهو ظاهر لظاهره والكذب فيه ما فهم من قوله دين المهر الخ ان من
 ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بهما تقبيل ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا في فتاويه لم يكن
 بيده من صرا على بعتن الاقرار فليست امل **(قوله في المتن فاول كلامه اقراروا وخو لغو)** سابق في كلامه
 على قول المصنف ولو قاله على انفس من غير انه لو صدقه المقر على ذلك فلا شيء على المقر وان كذبه وحلف
 له المقر به ما لم تقم بينة على المتاني فلا يلزمه اه فيبقى ان يجري تقبيل ذلك هنا بل ينبغي فيما ذاق الحاروي
 في يد اقرار فقامت بينة بطلبه ملكه الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب المقر به لا يستحق
 بالكتب وقد نقل عن اشرف الهرودي ماوافق ذلك وعلى هذا ينسب ان يكون قول الروض وشرحه
 وان شهد بينة تتأكد اي بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكل ما ذكره يدالي ان اقر به لم تقبل اه بحواله الى

في الظاهر دون ما حقه
 وقده ايضا جميع ما عرف
 فلان جميع لو قال الدين
 الذي كتبه او باهي على
 زبدهم وصح الاقرار
 ايضا او الدين الذي على
 زبدهم ولم يصح الاقرار
 قال واهي في الكتاب عارية
 وكذا ان اراد الاقرار بما
 يظهر اشد ايمانهم وريان
 دين المهر ونحو المنفعة وانطلق
 واوش الخيانة والحكومة
 لا يصح الاقرار بهما تقبيل
 ثبوتها وعليه جعل قول
 البغوي محل صحة الاقرار
 فاما اذا لم يعلم انه المقر
 اذ لا يجوز ذلك بالكذب
 ملك الى ان اقررت به فاول
 كلامه اقراروا وخو لغو

بنفي غير محصور اه (قوله فطرح) الى المتن في المتن الا قوله أو ان هذا الى ان وقوله أو عكسه وفي النهاية
 الا قوله ولم يصح الخافيا (قوله لاستقلاله) عبارة النهاية والمغني ويعمل بأوله لاستقلاله على جلتين. مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) أي لا بل الاستقلال (قوله مع) أيضا هذا الخ أي فيكون اقرارا اه عش (قوله لانه)
 أي ما ذكر في المتن والشرح و (قوله اقرار الخ) أي في صورته والشرح و (قوله أو عكسه) أي في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله اقرار الخ قول الكردى أي عكس ما ذكر بان يقول هذا القائلان
 هذا ملكي وهذا ملكك يد وكل في أي أن أثر رتبته وحصل ذلك أنه إذا أتى بمثلتين مستقلتين احدهما
 نفيه والاخرى تشفعه لعمل بما يضره ونفي ما ينفعه اه مبق على أنه معطوف على هذا ما ذكر الخ ثم رأيت
 في عش ما وافق ما قدمه عليه قوله أو عكسه أي وكل منهما صحيح والمرد به كسما لانكار بعد الاقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صرح الخ وظاهر عدم الصحتان أراد به الاقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكمي)
 ما ذكر بان قال بن زيد أقر بان هذا ملك عر وكل من كان يدالي أقر به شرع الرض وظاهر أنه لا فرق
 في عدم القبول بين كونه يحصل ذلك انجبارا من نفسه أو نقله من كلام المقر وقال سم على حج أنه أي على
 شرح الرض يقول على ما لو - هه من نفسه لا - كناية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه
 فلا راجع وم ذلك فالرد جمع معنى ما اقتضاه كلام شرح الرض من أنه لو قال قال به هذا ملك عر وكان
 ملكا إلى أن أقر رتبته كان اقرارا لان هذا انقل خصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه أو من
 الشاهد انخباره اه عش أقول هو يؤيده أي الواجب المذكور قول المتن وقارفت أي البينة المقر
 بانها تشهد على غيرها فلا يقبل قولها الا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فلا يخفى يصح من كلامه
 اه قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلا يكون تابعا غيره كالمقر
 وقدره على مجموع ولم يصح اقراره ثم أيه ومغني (قوله من الاضيان) أي قول المتن فلا أثر له في النهاية
 وأغني (قوله من الاضيان) خرج بقدره والذين فلا يفيض ما ذكره ومغني قال عش قوله فلا يفيض
 ما ذكره أي إن كان أو أقر الوارث في حياضه رده بان مالو ومغني لا بد لا يستقيم من أن يكون رده صادرا من المقر
 على مقتضى اقراره فليس له مطالبه بالدين أخذ من قول المصنف فلا أثر له في قول المتن (في يد المقر)
 أي في تصرفه فلا ردتو الغاصب هو شدي (قوله أو عكسه) أي كالمقر والمؤخر تحت بدغير اه عش
 (قوله لم يدع الخ) عبارة المغني لانه إذا لم يكن في يده كلام ما مدعى عن الغير بغير انشده أو شهادته بغير نقلها
 فلا يقبل اه (قوله وأفهم المتن الخ) عبارة النهاية في المغني وأستقرأ كونه بد بالنسبة لأعمال الاقرار وهو
 التسليم المصنفه فلا يقال له لاغ بالسكية لم يمتي حصل بد له زمة تسليمه اليه تجسافي اه (قوله ويستثنى)
 أي ما عرفت في المتن (قوله لو باع القاضي الخ) أي بسبب اقتضاه ما به ومغني وسم (قوله فيقبل) أي فيقبل
 اقراره ان نسب صدور التصرف معهم أن العين المقر به في يد المشتري لا في يد المقر اه سيذكر عبارة
 أنه ان خبر من عند الشهود ولا حكاية من المقر مالو حكمه من المقر بان شهدوا ان في يده اقرارا بان هذا المصرو
 وبانه كل ملك له الاقرار في نفسه الاقرار اذا تناقض في الشهود وانما فيها اثبات التناقض في المشهود
 به الذي هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكم ما ذكر ظاهر في خلاف ذلك وان الاقرار لا يصح وان سكر
 الشهود ما ذكره المقر فاجبر و (قوله وكان ملكا يدالي ان اقرت) هذا يتضمن الاقرار في يد الخالي وبه
 يفرق فيما يفتي كانه على ألف قضية أنه لو لانه لم يقر بشي في الحال (قوله وانما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكم ما ذكر الخ) عبارة الرض ونسب - هو ان شهدت منه هكذا أي بان يد اقرار بان هذا ملك عر وكان
 ملكا يدالي ان اقر به لم يقبل اه وصورة كذا الاستاذ ولو شهدت بيشة أن يد اقر لمعرو وكذا كان في يدالي ان
 اقر فلو اه وهي ظاهر في ان قول الشهود وكان زيدا لم يخ من عند الشهود ولا حكاية من المقر (قوله في المتن)
 وليكن المقر به يد المقر) ومحل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلا يكون تابعا غيره كالمقر وقدره على
 مجموع ولم يصح اقراره ومشرحه (قوله مالو باع القاضي حال غائب) أي بسبب اقتضاه (قوله فيقبل) أي مع ان

: طرح آخره فقط لاستقلاله
 ومن ثم صرح أيضا هذا ملكي
 هذا القائلان أو هذا الذي كان
 ملكا يدالي ان اقر
 لانه اقرار به - ما انكار أو
 عكسه ولم يصح هذه التي
 هي ملكي لشان وانما لم
 يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكم ما ذكره وانما لم يكن
 الجمع في لانه معناه طشهادة
 ما لا يتحاط الاقرار (وليكن
 المقر به من الاعيان في
 يد المقر) حسا أو حكاية ليس
 بالاقرار المقر له لانه مع
 عدم كونه بد مدعى أو
 شاهدين بغير نقلهما وأفهم
 المتن ان هذا شرط لتسليم
 لاصحة الاقرار فيصع حتى
 انما صار في يده على كجائي
 ويستثنى مالو باع القاضي
 مال غائب فسلمه وادى
 تصرفه فاقبل ويقبل مالو باع

بشرط الخصال فاعلموا جمل فافر البائع في مدة الخصال بالملك الذي فيه امر اقراره وينسخ البيع لان في مضمون الوكيل وهو له ضمان اقبضه
اليهاهم اقراره - ان يفرق بين على ما في البيان لكن هذه الاذرى على تعقيب ان الرجوع (٧٣) يحصل بعد التصرف فلا اثر له فيمكن
فيه من مصلح في يده (على

عش قوله في ملكه من غير ان يثبت على القاعد من انهم حث اطلقوا القبول على ما هو بالبيان فان ارادوا
خلافه قالوا لا يدين اه (قوله بشرط الخصال) اية اولهما نهاية ومغنى وسم (قوله وينسخ البيع)
لعل المراد انه يبين بطلان لعدم خضوعه في ملك المشتري بقاها البائع عليه فلا يصح بيعه اذ ان اراد
وينسخ الاثر في كل من يرتفع العقد ولو بان غاية نفي الانقضاء اه عش قوله وقوله وقام على
البائع على الخ لعل المناسب للمذرى الخ (قوله لكن بنه الاذرى الخ) عبارة لغوية والنهية لکنه كقوله
الاذرى مغنى على ان تصرف الواهب رجوع والا مع خلافه اه قال عش قوله والا مع خلافه أى
فيكون قوله لغوا وظاهره وان دلنا القرض على صدقه اه (قوله او يجرى الخ) يحذف على عمر (قوله
كذلك) أى مستحيل (قوله لا يقبل) أى كل من للمروجرى اه عش (قوله من جهة الاقرار الخ) بيان
لقوله ما اجبته (قوله لان بد الشر كماله الخ) قد يشكل على هذا ما قيل من انه يجوز بيع خوضات من
دارو يصح تسليمه بغواذ الشرط ولم ينظر لكونه بمثابة الا ان يقال ان المار يمكن انتفاع الشريرين
بها بما اداء وقتها او ابعارها من القاضي عليها مع اختلاف مذكر من المروجرى اه عش اقول لا يظهر
هذا الفرق لاسباب اذا كان المقر من الشر كفاية فيزول في الانتفاع منزلة المقر ويقوم مقامه (قوله الصيغة الخ)
تعليل للمغنى (قوله ان تكون) أى الحيلة ش اه سم (قوله والمروجرى الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر
من الشر كفاية (قوله من) الى قول المترو صغ في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمى بغيره في المغنى (قوله
لنفسه) يذكر كثره (قوله ويصاح) كالارث والوصية اه مغنى (قوله واستاجر) وظاهر ان الحكم
يجرى بنفسه هذه بالنسبة لانتفاع استغنا عنه بغيره اه سم (قوله وقت الاول) فرفضت باله
(قوله لانه الذي الخ) عبارة للمغنى لاجل ثبوت الخ لا لى كلامه اه (قوله ونسبها لخر الخ) عبارة للمغنى
ولو عجز به شخص بداه ذلك ان اولى ثلاثين ناقض الحرة الا ان يريد كماله الى العراق بالعدل الدول
العام لا الخاص الذى هو الرق اه (قوله او باعتبار ما كان) يعنى فيما اذا قل اعقده مال كقبل الشراء
اه رشدى (قوله او باعتبار مملوكة العام) وهو الانسان اه عش (قوله اما لو اشترا بطريق الوكالة)
ويناظر مثل الوكالة لولاه كالمفهوم التقييد بنفسه ثم السكلام في الحكم بالصفة يظهر اما بحسب نفس
الامر فان كان صادقا فيما ذكر من الحرة فالعقد باطل وياثم اقبضه عليه اه عش (قوله في اقراره)
الى قوله ولا رد في المغنى الا قوله كان لا يصرح (قوله ان اذن من جهة المشتري) فلا يشبهه احكام الشراء
نهية ومغنى (قوله من جهة) بها الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالصورة لا يتفق المثلن (قوله ولا رد)
أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على التثنية) يمكن جعل قوله الا في بيع من جهة البائع على المذهب
القر به لس في هذا المقرر في هذه الصورة (قوله بشرط الخصال) اية اولهما (قوله ان الرجوع يحصل بعد
التصرف) والا مع ضرورة فشرح مدر (قوله لا يقبل) أى المروجرى ش (قوله لان بد الشر كماله الخ) قد
يقال بحد هذا لا يقتضى التعذر لما كان قبض المقر به قبض الجهة باذن الشر كمالا فالحكم كالمسرحوا
بذلك في قبض حصة يمتنع من مشركه وجاز في قبض المبيع ولو باع حصته من مشركه لم يمتنع
الاذن في قبضه الا باذن الشرير ولو لا فالحكم الخ اهل يظهر ان اذن الشر كمالا فالحكم كالمسرحوا
دون ممتنعان قلت لعل البائع هنا شى آخر قلتم بطلان الصيغة المذكورة وتم ان كان المقر به وانما الى
حسماته ما قلناه اه هذا بعيد من عبارة ولا فرق فيه بين ما قبل الضمير وغيره (قوله ان تكون) أى
الحيلة ش (قوله واستاجر) وظاهر ان الحكم بغيره في هذه النسبة لا يتعارض استغنا عنه بغيره
(قوله ولا رد على الخ) يمكن جعل قوله الا في بيع من جهة البائع على المذهب اجماله هذه ايضا

(هو حوالا اصل) أو أعتق مال كقبل شراء البائع (فشرأوا ابتداء) من جهة المشتري لا باعتار فغير متمم من جهة بيعان جهته وبيع
بيع من جهة البائع تثبت فيه أحكامه وكن سكوه ههنا من ذلك لا يخصص الخلاف الثانية لكن مصرح في الخطاب بان الخلاف في ما هنا
ايضا ولا رد على المثلن

وكذا ضمير النصب لا يرتفع وسجل هذه أوضاعا كان خلاف المتبادر سم على ج هه رشدي (قوله)
 لأنه فلا يرتفع أي فيكون ما هنا اقتداء به جهة المشتري وبمعان جهة البائع قطعاً اه عش (قوله قد
 لا يرتفع) وأما من المدي حرت بعد الشرع فغير أن لو أنما تخلص أي كان بل لم يكن فأي حال ليس
 المشتري أخذني من لاه أي ما أخذ مني وليس البائع كاه وافتراق المشتري بأنه كان يملك ولو كان
 مالكه كما غير أنه يجر به أصله لكنه هنا ورث بالولد بشرطه وبأخذ المشتري من تركته أي ادى حرت شأكل
 الغنيمتها وبمعنى قال عش فوه أم أقل الثمن أي من البائع الأول والبائع الثاني ووجهه أن الأقل
 أن كل هو الذي وقع به البيع الأول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته ويؤخذ من تركته
 الأقل هو الثاني فلان المقر بالمر به لم يفرم الا هو فلا يندرج باقتضاه (فرع) وقال الشافعي لو اشترى أرضاً
 ووقفها مسجداً أي مثلاً فباع آخرها وصدقها للمشتري لم تطل الوقفية وعليه فيها اه حواتي شرح
 الرض أقول وهو ظاهر على من هوذا تقدم من أن الحق إذا تعلق بثالث التعلق إلى قول البائع والمشتري
 إذا تعلقا بسلطان البيع ولا يشترط ادعاء الثالث لا يستلزم رجوع المشتري إلى البائع يعني حيث لم
 يصدقه البائع على الوقفية اه وتوجه على الوقفية أنه من يخرى بالناسخ والاصل على ملكة الثالث قول المتن
 (فاقدله) أي فسر اوقفه عند اقتداء به وبمعنى (قوله لا ذلك) اسم الأثر تراجع إلى قوله لا اعتبار فقل
 اه عش (قوله فيما الخ) أي في المشتري والبائع عبارة عن المشتري (قوله لا ذلك) أي في المشتري والبائع
 السبكي رجوع إلى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود إلى البائع فقط فان لم يقر بقبضه فهو متاخر
 في المشتري ولو قال فاقدله من جهة على الجميع كان أحسن وقال ابن النقيب الأول أن يرى في ظاهر العبارة
 والثاني أقر بأن ما في نفس الأمر اه (قوله أوفى البائع) أي أوفى إلى الذهب في البائع اه عش (قوله)
 بناعه لي اعتقاده هذا تعليل لقول المتن ويبع من جهة البائع اه رشدي (قوله أي المجلس) أي قوله ومن
 ثم إلى المعنى (قوله وكذا تبارع الثمن) أي فان تعلو هذه الأرض اه عش (قوله دون المشتري الخ)
 وهذا التبريد والتأني في قوله لا يصدق فيها (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله لا يرد) أي البائع (قوله جاز
 الخ) التبسيط يالو أن يشر بأن سلة أخرى وانظر ما في ظاهره من أن يبيع العقد فعوله المبيع
 طوقه قال باطلا على عيب الثمن المصنوع يجوز له استرداده المبيع كان ظاهراً اه عش (قوله استرداد
 العبد) وكتبه بامس العبد بضم السين وري ما نصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى
 الفسخ لا يباح له البائع بل يوقف تحميمين بخاره القاضيه فان عتق فله وان مات فحكمه التي تملك من رزق
 من الحريرين كالأوصع ذلك الشهاب ج في التناهي انتهى اه عش (قوله خلاف رده) أي الثمن المدين
 (قوله بغير عتق المشتري) بغير الرأه (قوله لا تفاهما) أي البائع والمشتري (قوله ولو أقر) إلى المتن في المعنى
 (قوله مع شراؤهم) أي حكم المشتري منهم ويحسب ردهم قال ابنه مضمون من عرفه ولا انتزع الحاكم
 منه وبني أن ما قبل ذلك في كتاب الأوقاف فاذا علم بوقفها وليس من العلم ما يكتسبها أو أمته من لفظ
 وقف ثم اشترها كان شراؤه اقتداء بغير عتق ردها له ولا يحفظه ان عرفه ولا العلم ان يعرفه المصلحة
 فان مرها هو وابقاها يد وجب عليه دفعها والاعارضا من عتقها ما خبر به العاقد في كتاب الأوقاف وفي
 حواتي الرض ولو أقر بان هذه الرأه ووقفها على الحاكم كذا في انتهى اه عش عتق (قوله لانه
 اندر يقصد استيفاءه) ولا يشترط الرأه بجزى كاله الامام لانه إنما يشتمل بطلب الشراء كالتبسيط أو
 مستقيم ولو أقر بغيره أمه بغيره فاستأجرها منته الاسرة أو تبكها في المأهر واينس في الأولى استخداماً فلا
 في الثانية ولو أقرها لادانيتها بغيرها من شهادتها في الولاء كان قال أنت اعتقها أو بغير الولاء كان كان
 أباها وسواء أي في هذا لكاح أصله الأية لم لا اعتراجه بغيره إنما قاله الحارثي لكن قال السبكي وغيره

لانه فلا يرتفع (وان قال
 اعتقه) البائع وانما استرقه
 ظمناً (فاقد من جهة)
 أي المشتري لانه (وبيع
 من جهة البائع على الذهب)
 فهدما عند السبكي أوفى
 البائع فقط عند الاسنوي
 بناعه لي اعتقاده فيثبت
 فيما لو ان أي المجلس
 والشرط وكذا في عيب
 الثمن (البائع فقط دون
 المشتري لا يقر رده اقتداء
 من جهته ومن ثم لا يرد
 بغيره ولا رده خلاف
 البائع ان ذلورد الثمن المدين
 بغيره جاز له استرداد العبد
 بخلاف رده بغير عتق
 المشتري في غير ذلك
 لا تفاهما على عتقه ثم ولو
 أقر بان ما في يده مضمون
 مع شراؤه لانه قد قصد
 استناده

ن كان خلاف المتبادر (قوله أي منولا) يمكن أن لا يحتاج إلى قول والاستمال (قوله لانه
 لا يشتريها) يمكن أن يصور ثبوت حق الحب على أو ثلثه حيث منوله كما تملوه لاعتيان لهما ثم أراء

(وخرج الاقرار بالجهول) اجماع لان الاعتراض الحق السابق يقع مجازا ومغصلا (٣٧٥) واراد به ايمع لهم كالمعذر من (فان قال)

ينبغي عدم العصة الا ان يكون من حلة الامه لاسترقاق اولادها كالمعذر وهو الوجه في دعما فتق به
شعبي الشهاب الرمي فمن اوصى بولادته املا حرم ملكا وعقبتها الورث فلا بد في تزويجهما شرط
تلك الامتياز به ومعنى قول المتن (وخرج الاقرار الخ) ابتداء كان او جوا بالهوى من اية ومعنى قول المتن
(بالجهول) اي لاجل شخص كان اه عمن (قوله اجماعا) الى قول المتن ولو اثر جمالها في الفاه لا فوه ومن
ثم رد يل بحصوله في حد فقف (قوله لان الاعتراض الخ) الاول المغلف (قوله يقع مجازا) عيلوا لان
الاعتراض ابرار عن حق سابق والشيء يفسر بمغصلا لانه لو اقر بغيره لكان له العهل به ولو لم يجهول لا يوجب
وتحوها ولا يبر ذلك اه (قوله واراد) الى المتن في المغنى (قوله به) اي بالجهول (قوله عينا الخ) اي سمعان
يذكر المقر له شيئا وصينه الورث ومع ذلك فهو مشكل لانه قوض امر المقر به المقر له دون الورث فكيف
يرجع لتعيينه وفيه بيان ان ذكر امر الورث لا يمكن لان المقر به مجهول فلا يتم توقف صحة اقراره على تعيين
المقر به رجوع لتعيين الورث اه عمن (قوله كئلس) الى قول المتن تبلي في الاصع في المغنى (قوله فسبى
قريبا) اعني الفصل الثاني يقول المصنف عمن اقر بجهول الخ اه عمن وقوله ويقع في النهاية والفتى
او يقع ابا وبذل الواو (قوله ان ترفي) اي الضبط المذكور (قوله ورد) اي الادنى (قوله الاول)
فوقه مر ما ينسب الخ والثاني فوقه مر او يقع الخ يمكن في ج تفسير بالواو وعلى ما هو عطف تفسير
وان المراد الاول ما يحصل به جلب نفع اه عمن وقوله في البيع الخ عيلوا للمغنى ولا يخالف ما ذكره
هنا من ان عصة البر ونحوها سالما قال في البيع من نه لا تعدا لان كان كونهما تعدا لادم قوله لان
كونهما سالما لا يوجب ان يكونا من جنس واحد وان كانا من جنس واحد عصة عمن قوله اي من لا يمكن ان
لا يحتاج ذلك وانما يحتاج لذلك لو قالوا لا يستعملان في كل اسم على غير وجه ان قوله لا يستعملان في
لا عداه اي سمعته في العرف وما لا عدم السمعة في العرف فلا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يستعمله في
(قوله كبر) اي وقع باذنه وانما هو مشقة وجو زعمه في ونه عمن قوله لان (الجهول) اي لا يقدر
مالا به ومعنى قوله او قابل الخ عطف على معلم (قوله ويستطاع) عطف على كلب (قوله حق شفعة
الخ) عطف على ما قبل اقتضاؤه اه قول المتن (وسرجين) وكذا بكل نفس حتى يكمل خمسة يظهر بها باع
وخرجت من ثمانية ومعنى (قوله وودعة) عبارة عن شفعة وردت في قوله لا نه الخ) اي لا شفعة ذكر عبارة
لغنى لصدق كل منها بالشيء مع كونه صغرا بغير ما اخذوه يمينهم وادوا لاصل واحدة فتمت من غيره اه (قوله في
ذمى) فاعل خرج (قوله فلا يقبل في الخ) اي لا يقبل تفسير الشيء الى الاقرار به وان في ذمى قوله بحجبة
الخ متعلق بتفسير المصدور المتبر في يقبل وقد مر ما قبل (قوله لا نه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور وثبوت بحوالها
مجازا لتلفه حيا من قوله كانه متعلو لا اصاب لهما ثم اء المالك بمعاذ لست بمعتقان الظاهر فاقوا
في ذمته لان يقال مثل هذا فاذا غلبوا به سم على ج اه عمن (قوله قاله) اي لو قال شخص لا يد
هذا الخ (قوله جسد ما فيها) اي معها كما هو ظاهر (قوله صدق المقر) اي يمينه حيث لا يمين اه عمن
(قوله او ينسب الخ) وتقدم عن الاول انه لو قال جسد ما عمن في فلان مع اه عمن (قوله ووضعه)
اي قول الروضة (قوله والمقر له) عطف على المصنف (قوله فيها) اي في البار (قوله ونحو ذلك) عطف على
نفي العلم الخ اي كعدم استحقاقه ذلك الشيء (قوله ولا ينسب من الخ) اي لان شفعة اقرامه في شفعة بار
يقبل من رضاء يمينه انه وشيدى (قوله انه لا يثبت) اي المقر (قوله فيها) اي في البار اه وشيدى
(قوله فيها) ام لعل للمناسبة فيها (قوله ودية) اي ما للمصدق المقر (قوله الخ) عبارة عن عمن قوله مر
وه اقنى ابن الصلاح في جرحه اقنى ابن الصلاح وفي نسخة من الصلاح اه (قوله وهو) اي من قول القاضي
الى ان ما يحتاجه معتق فان الظاهر بقاؤه في ذمته الا ان يقال مثل هذا فاذا غلبوا به (قوله وهو
اد جمن قول القاضي الخ) كذا شرح مر واتصرف في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكذا لو

بعدة حيث وثقت انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لا من خلفه فممنوع فمعتل في نفي العلم وجرد ذلك فانه لا اقرار او
نقص ذلك ولا يقع منه فله لا يستحق فيها شيئا به اقنى ابن الصلاح وهو اد جمن قول القاضي يصدق المقر قال ابن الصلاح

(الخ) كذا في شرح مدر واقصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكلاهما في هذا المقتر بعد ان أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروض وأقره في مسئلة الفار ومسئله الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب إلى أو في يدى زيد فاعلم ان هذه العين في يدى صدق المقر بيمينه وبارت شرحوه وأقره فيما يظهر ثم قال هذه الفار وما قبلها فى الفار ثم اتى عوارته والمقره في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الفار يوم الاقرار وما كسبه المقر به صدق المقر لانه أقر به وما قبلها يوم جدد المتاع فيها فالظاهر وجوده نعم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكلاهما في هذا المقر اه وشيدى (قوله روجه) أى مثلاً (قوله) وله كان المقر زوجاً (الخ) سياتى هذا في المتاعى باسقاط مما هنا اه وشيدى (قوله زوجه) كمنعه أى فلا تكن الساكن معه أكثر من زوجه تجعل فى أيديهم بعد الروض اه عش (قوله في نصف الاعيان) أى التى فى الميراث بخلاف ما فى يدها كتحال ونحوه فانها تقتصر على ما فى يدها والسيد وسواء كان ملبوساً لها وقت المنازعة ولا حيث علم أنها كانت تصرف فيه وعبارة الميراث فى النقضات تنبيه قال الشافعى فى الله تعالى عن هذا الاختلاف وبين من يتبع البيهقي أقام البيهقي على شئ من ذلك فهو ومن لم يعم البيهقي على ما لا يبعد زوجه عن يدى بالغة عنه أن هذا المتاع فى أيديهم مما يخص كل منهما المالك على يداه فان خلفاً جميعاً فهو بينهما من غير أن حالف أحدهما دون الآخر ففى الجمال فما اختلفت في دوام النكاح أم بعد التفرق واختلف في دورتهما كلها وكذلك أحدهما وارث الآخر وسواء ما يصلح للزوج كالسبب والمنطقة أو لزوج كالحلى والفزل أو لهما كالأهمل والمثابر ولا يصلح لهما كالحلف وهما أسيان والنبل ونابح المثلث وهما عاينان وأبو حنيفة كان فى يدهما حسناً فهو لهما وإن كان فى يدهما حسناً فما يصلح للرجل فلزوج أولها فلها ولذى يصلح لهما فلها وعند أحمد وما لك قريب من ذلك وأصح الشافعى بان الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة متاع الرجل فالاستعفت الظنون للحكم في دباغ وعطر وأصايطر وأوداغ فى أيديهما بان يكون لكل ما يصلح له وفيما أتت في عموم ومصر في الزواجر بان يجعل للغير ولا يجوز للمالك بالظنون انتهى يبنى أن بما يقتضى الحكم لأحدهما بغيره من قبل التنازع كلبوس الرجل الذى شاهد طلبه في أوقات انتفاعه به ومعرفة المرء على تلبسه في فتاويه لکن اتفق وقت التنازع أن الحلى والملبوس موضوعان في البيت فاستحب البيهقي عرفته كل منهما اه عش (قوله أولكهما) أى أول ما يصلح لأحدهما منهما سم وعش قول المتن (علا يقتضى) أى يشى لاجل اقتناؤه اه معنى (قوله روجه) أى قوله وقد يجابى المعنى الآخر ومن ثم إلى واستشكل (قوله) وغيره محقرة بوجده لا يظهر بالبرهان ومثله لا يحصل أكلها اه معنى (قوله لا خلق الخ) أى ليس حقاً لا اختصاصاً ثم بانه ومعنى (قوله) وغيره أى وان عصبها الذى يقتضيه عرش وعش ومعنى (قوله قال) أى السبكي (قوله) وعرض) أى بحث السبكي (قوله) لى) وشبهه المسألتين والمعاهد فيما يظهر (قوله) لانه يقر علىهما) يؤخذ منه أنه لو قسمه لحنى بنيدى قبل من هو ظاهر اه (قوله) والأوجه ما بين الخ) اعلمه مدر أى وألقى اه سم (قوله) وفى عندي شئ الخ) أى فى عندي الخ اه نهاية (قوله) أذ ليس فى الغطاء ما يشعر بالترام حق) إذا انقلب لا يقتضى التراما وبثوبت حال وانما يقتضى الاختصاص بغير اختلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفريع والأولى ولا يقبل الخ (قوله) الاستبلاء لا حق أى الاستبلاء على مال الغير أوسع الغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بالمال ولا حق ثم بانه ومعنى (قوله) وهذا) أى لا يقتضى وكذا قوله ذلك الآخر (قوله) وقد يجابى الخ) حاصل هذا الجواب أن الاشكال مبنى على تفسير الغضب بالمعنى الشرعى ونحن لا نقترنه ونظراً إلى الاستقوال المعروف وكل منهما يما يمد ما ذكره صبا اه وشيدى (قوله) ليهده) الخ قوله قال

ولو كان المقر زوجه حسناً
معنى العار قبل قولها في
نصف الاعيان بيمينها لان
اليد الهام على جميع ما فيها
صلح لأحدهما فقط أو
لكلها (ولا قبل عالا
يقتضى كذا في روجه لا يقع
قوله) لو جرحه ولا ما لا
وغيره غير محقرة على
تقتضى ثبوت حق وهذا
حق ولا اختصاص به بحث
السبكي قول تفسيره بغير
وخر إذا أقر لى لانه يقر
عليهما اذ لم يظهرهما
ويجوز دمه قال لكنهم
أطلقوا عدم القول
ولم يفرقوا بين مسلم وذمى
واعتز به بما فيه نظر
والأوجه ما بينه ومن ثم
اعلمه الأسنى وغيره وفى
عندى شئ وغضبته نهياً
يصح تفسيره بما لا يقتضى اذ
ليس فى لغضه ما يشعر
بالترام حق ومن ثم يقبل
بغيره على وجهه نصف
واستشكل الغضب بانه
الاستبلاء الآخر وهذا غير
مال ولا حق وقد يجابى بانه
لغة ويعرف ما قبل ذلك فصح
التفسير به (ولا) يقبل أيضاً
(بعبادة) لمرضى (وردة)
سلام لبعده عن الفهم

في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروض وأقره في مسئلة الفار ومسئله الروضة (قوله) أولكهما) أى أول ما يصلح لأحدهما (قوله) والأوجه ما بين الخ) اعلمه مدر

في معرض الاقرار اذا مطالب بهما وقبل بموافقه على حق لان الحق قد شاع (٢٧٧) استعمله في ذلك كقولنا لا يطلب بهما

السبب في المقتضى (قوله في معرض) كجمل من كل المصباح ونقل المتن في حواشي شرح الشافية
 الشيخ الاسلام انما يكسر الميم ويضع الراء اه عش (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في علي بن شيبان مقدم
 اه سم (قوله عرفا وشرا) مضمول الشاع استعمله الخ (قوله والثنى الاعم الخ) جواب سؤال يظهر
 بما بعده (قوله لانه صار خاصا) قد يقال بهذا التخصيص ايضا نعم من الحق اه سم (قوله فانه السبب الخ) فيه
 انظر اه سم ويعلو وجدا للعلم من حيث انما افاد قوله رد الاستسكال الراجعي الخ ونقل في الخدم عن القاضي
 حسين والداري انه لا يقبل التفسير بموافاق الحق كالشي وهذا موافق لاستسكال الشخبز اه سدر
 (قوله واعترض الفرق) أي بين الحق والثنى وقال الرشدي أي فرق السبب بين الثنى المطلق والثنى
 المقتد بالافراو كما يعلم من قول الشارح الا في حديثنا فجمع فرق السبب اه وقوله كما يعلم الخ للمظهر فيه مجال
 (قوله بل قال) أي الشافعي (قوله الغلبة) أي ما غلب على ظن الناس اه مقي (قوله وهذا الخ)
 قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) أي كلام المعترض (قوله وليس الخ) أي قول الشافعي المذكور
 عبارة النهاية وما اعتضده الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ لا يمنع كونه مباحا الخ (قوله في ذلك)
 أي في أنه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الثني) أي المذكور في قول المعترض أن الشافعي
 لا يستعمل ظاهر الاقنات اه وسيدى (قوله هنا) أي في كلام الشافعي (قوله لاحتمال العشرة)
 منها عدم احتمال الحياز والاضمار والنقل والاشتراك والتفصيل والتقدير والنسخ وعدم المعارض العلوي
 اه عش وكان الأولى إسقاط لفظة عدم (قوله ومن سر) أي تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي)
 عبارة المقتضى ما ينهل الظن القوي كقوله الهروي وغيره الشافعي يلزم في الاقرار باليقين والظن القوي
 لا يعمد الظن والشك اه (قوله وبقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحديث) أي حين إذ
 كان مراده الشافعي ما ذكر (قوله اتعترف بالسبب) أي السابق في قوله والثنى الاعم من الحق هو الثنى
 المطلق لا الثنى للمقرب اه عش (فرع) في النهاية والمقتضى لو قال غصبك أو غصبك فقلت ائتم بجمع
 انذمر بدفعه فان قال اردت تغيير نسبه قبل لانه غلظ على نفسه ان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك
 لم تقبل اذاته و لو قلنا باقراره وقضيتما الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا فاعلموا ظاهرا وغريبي يتوهمون
 ما عرفت غصبك لا يقتضي بل بان شيئا تام ظاهري في الغاية مطلقا اه قول المتن (أوكبر) موجودة
 (أوكبر) بمثلثة أو جليل أو صغير نهاية ومعنى (قوله أو تنسب) الحق كونه مباحا في الغنى والى
 قول المتن والمذهب في النهاية الاقنات به عطف على الاصم السابق في علي بن شيبان وحديثنا بقسمه قالوا له المتن
 (قوله من مال زينا) أو ما شئ به الشهادة أو حكمه الخ كما عطف على فلان أو نحو ذلك نهاية ومعنى
 (قوله أي المال) الحق به ولو قاله على في المقتضى الاقنات وقع الخ لان الاصل ثم قال ويقتضيه ذلك اذا وصف
 المال بقصد ما ذكر كقوله مال سقيم أو قتل أو خمس أو غصب أو نحو ذلك من باب أولى اه (قوله بناء على)
 الاصم السابق الخ) عبارة المقتضى فان قيل كيف يمكن الخلاف في قبول التفسير بها أي بغيره وفي قوله شيئ
 (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في علي بن شيبان مقدم (قوله أي لانه صار خاصا) قد يقال بهذا التخصيص
 أيضا نعم من الحق (قوله فانه السبب الخ) فيه نظر (قوله وبقوله) عطف على باليقين ش (فرع)
 في فتاوى السيوطي ما منه مسألة اذا قال فلان عندى أقل من ثلاث فادعوا بها يلزمه الجواب مقتضى القواعد
 انه يلزمه بعض بدوهم وهو قد رماه قول من الغرم (مسألة) مريض صدر يتوهم يبرز ويتسميا أو انما
 حقوق الز و جيتوهم يتسمي ومن مراده ما لحق في قول يدخل كسوة في لفظ الحقوق أو يعمل على حال
 الصدق ويحتمل قطعا وهل يتغير قوله لغيره انما هو قد قبل منه ليس له وجب على سواي الصدق او يتوهم
 الجواب هذه اللفظة في أصلها شاملة لكل حق الز و جن من صدق وكسوة ونفقة ولا يلزم من المسألة لافراة
 جسد مدلولها فاذا أطلقها الز و او اذ بعض ذلك قبل من وإذا استمر قبل من فانه ليس له ان يدعو إلى الجلال
 والمصير نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المعلقة في الاقرار اه فليتام له وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

وانما التقضى بالاتحاد فغن بل لما ينفى فيه بقوله درهم لهم لاسبب الاتحاد (٣٧٩) وليس كذلك (ولو قال له عنى كذا درهم)

لان بل لا ضرب مطلقا وتقسم الى التفاضل والتساوي (قوله وانما التقضى الخ) كذا في النهاية وكتب عليه
 الرشدي ماصد قوله مر وانما التقضى بالاتحاد فنفس بل الخ تبس في هذا الشك بل حجر اكن ذاك لا يجر على
 طريقه ان العطف بل لا موجب الاشياء ولحدوا وما الشرح مر فانه سابقه قري بالتمثيل احد الوجهين
 القائل بل ورم شين وهذا انما يسمو قدر في الشرح كانه عنه ان قسم في حاشي شمس لا يخرج من ماله انه
 من لزوم شين وبين ما سابقه في الفصل الا في قوله درهم بل درهم ان لا يلزم درهم بله في
 مسئلة درهم اعاد نفس الاول بخلاف مسئلة كذا فان اتحادها مع الخ لا راد فيها ما رده الاول اه (قوله
 لما ينفى) أى في الفصل الا في بقول المصنف فان قال درهم ثم درهمان (قوله فتوى) أى السبكي (قوله
 موه الخ) قد يقال انما ذكر درهم بل درهم ليدفع وهم التعدد لتفسير الاول قبل ذكر الثاني ففهم من الاتحاد ان
 يترك درهمه الاول سم على ج اه رشدي (قوله عنى) أى ارجع ثابه ويخفى (قوله بل لا) قوله
 وكانه بناء على الفتى (قوله كانه الاسنوى) أى وشبهه من اختلاف كانه غير ثابه ومعنى (قوله فقال)
 أى ابن مالك وكذا صوابه فكانه (قوله بل لا) أى العرب (قوله وكانه بناء على) دليله على انه لم يرد
 هذا البناء سم (قوله السابق) أى في قوله ثم نقل عن ثابوصار كنى به الخ اه عنى (قوله وحشيد)
 أى حين عدم النقل بعبارة الكردى أى حين البناء على عدم النقل اه (قوله ما قاله) أى ابن مالك والسبكي
 (قوله فلا وجه له) بل وجه وجوب بناءه على أن العرب أئمت ان يكون مبنيا بتغيير ماضيا كما يشعر به قوله
 لم يسمع الخ وهذا فلا وجه له انه قد يجب ان يفقه به ليس مقصودهم بهذه الاستعمال لفتل
 بيان حكمه وان امتنع لفتل اه سم (قوله بل هو) أى لفظ كذا (قوله طرفه) أى الصبر (قوله لفتل)
 الخ قول للفتل والمذهب الفتى (قوله عند البصريين) أى لانهم لا يغيرون التبرهن اه سم (قوله ولا تظن
 لعن) عبارة للفتى والجرح عند البصريين وهو لا يورث الاقرار كالأبواب في الطلاق ونحوه والسكون
 كالجرك كانه الرافى اه (قوله ورواه بلزم الخ) انما يجمع هذا الرافى نحوى زجر التبرهن لادمن عنده
 كالصبرين فاقبل اه سيد عجز (قوله يلزم عليه) أى على تعليقه (ما نفى الخ) أى وجوب بناءه الخ
 (قوله ان التقدر كذا من درهم) كان من على هذا التبعيض اه سم (قوله بان كذا) متعلق بقوله محدود
 اه عنى (قوله انما تقع الخ) يتأمل وجده لانها المفهوم ماضى أى بمعنى شئ وهو كانه على الاتحاد يميل
 الى بعض الآن يكون المراد انما تقع على الحادى للاستعمال او ثبتت انما انما تفتل لا يحدون غيرها
 عنى (قوله ارم كذا الخ) عبارة للفتى وزجر من القرى تبع للفتى بان ثم كواو أى والله كذا انما (قوله
 واراد العطف بالفاء) انما والواو فلا تصاحبان الى الازادة اه عنى (قوله لما ينفى) أى في الفصل الا في
 شرح فان قال درهم الخ من انما كذا انما تستعمل التفرع وتزوين الفظة وتغير المصنف شرطه
 فتبين القصد فيها كما هو شأن المتكلم اه عبارة عنى أى من انه يجب فيها درهم واحد بل ورد العطف اه
 (قوله لانه عقب) الخ قوله كانه في الفتى (قوله وان التبرهن الخ) صطف على لانه صطف الخ (قوله ولو رافى
 التكرير) أى كنى بقوله بل كذا وكذا وكذا (قوله كانه ظاهره الاق) أى قول المصنف بل لا ينفى بل لا ينفى
 الواو درهم في الخ قال عنى وفيه تأمل اذ التبرهن التكرير ومم العطف كما تكرر واو ايضا لا يورث التكرير بل
 صطف كان متدرجا على الاق لا تقبله لفاعل الصواب أى في الفصل الا في قول المصنف قوله درهم درهم
 أى السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مر (قوله فتوى درهم لهم الخ) قد يقال انما ذكر درهم

بالنصب بتغيير الابهام كذا
 (أورفع درهم) بلاء أو
 عطف بيان كانه الاسنوى
 وقول السبكي نيل بعد
 وان سقى الدمان
 فقال نحو وانما العطف
 نطلانه لم يسمع من لاسنم
 وكانه بناء على عدم النقل
 السابق في كذا وحشيد
 يقع ما قاله ما مع ملاحظة
 النقل فلا وجه له بل هو
 مبتدأ ودرهم بيان أو بدل
 وه خبر وعنى ظرفه
 وقيل درهم مبتدأ أو متعل
 وكذا حال (أورفع) الخ يفتقد
 البصريين أو سكتون
 (ثم درهم) ولا نظر لعن
 لانه لا يورثه ولو قيل على
 نحو في التبعيض عشرين
 لانها أقل عدد من عشرين
 في خصوصية ورواه بلزم
 عليه ما قاله الخ لم ينفى
 عدد غير مبنى بل لا ينفى
 وقول جمع يجب الجرح
 بعض درهم بل التقدير كذا
 من درهم مبنى وان شمس
 لا كثر من بان كذا انما
 تقص على الخ
 سورها (والنصب له ولو
 قال) له على (كذا كذا)
 أو ثم كذا أو فكذا وأراد
 العطف بالفاء لما ينفى فيها
 مع الفرق بينها وبين بل
 (درهما بالنصب وجب
 درهمان لانه عقب بهمين
 بمنزلة فكان الظاهر انه
 تفسير لكل منهما واحتمال
 التأكيد بتعبئة العاطف

ولان التميز وصف للمعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كانه في الوصف ولو رافى التكرير وكذا ظاهره الا (و) اللذهب (نه لوزع أوس)

ودرهم زرمناح قوله أما الزعم (التي قوله كذا في المعنى والى قوله وانحرف في النهاية الاقوله كذا في الخلو وجه قوله
اذ يلزمه) أي الزعم مطلقا (عدم المطابقة) أي بين البيت وخرين (قوله حيثن) أي حين اذا كان العطف بين
والفائه (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين (قوله خبر صناعة) أي نحو باعني ما جرى صاحب
الغبل (قوله لو جده بدل الخ) فيصيح ما أولا فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ذكره وأنما يلزم ذلك
لو زد أنه خبر عن نفسهما وهو ممنوع على جزأين مراده أنه خبر عن خبريهما المتقرر كيدل على أنه قوله أي هما
ودرهم وأما بانقلاذه يلزم على البدلية والبيان صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه
محذوف اذا لم يرد لا يمكن كونه بدلا من مجموع المتعاطفين ولا بيان لهما كليا بمعنى وحيث فهو عبارة عن الزكر
الدرهم مع العطف وهو محذوف خبره من قتل على ما قاله أولى اه سم (قوله أنه بدل الخ) أي وكذا الأول
مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير ما مر آنفا) أي في شرح او رفع الدرهم (قوله وأما الجر) أي قوله ولما
السكون في المعنى والى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله فعمل على القسم) أي في رفع لعل النصب لان الجمل
على الرفع هو الاقل المتقن أنه كردى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا مكان ان التقدير هما درهم اه عش
والأولى أي لا مكان له على أنه بدل أو بيان لهما (قوله كما) أي فضاوضا ووسكويا ومقتضى بما تقرر
انما عشر مسئلة كذا اما ان يؤتى بهامزة أو مكية أو مبعو فتقول الدرهم اما ان وقع أو نصب أو يجر أو
يسكن ثلاثة في أو بعين فصل ما ذكر والواجب في جمعه درهم اذا عطف ونصب فتحرر فادرهمان ولو قال
كذاب كذا انصب وجهان أو وجههمان ومشي اذا ليسوغا يستدليل زيد الماضي الأول فان في غيره صم
نهاية وبغنى قال الشدي قوله مر أو وجههمان ومشي شين ظاهر مطلقا خصوصا بالنظر لتعليل لكن سياتي
له في الأصل الا في سياتي لفظ غير موضع اه عبارة ع ش هذا الخالف باي في قوله على ان الواضح بل
اعتبار الخ الا ان يعمل ما هنا على قصد الاستئناف اه قول المتن (قبل تفسير الان في غير الدرهم) بخلاف
الفوار بعدة نياز وثلاثة أو اربا فان السكل ذاتا يروى كبر في الرض وكلها نافية للدرهم اه سم
(قوله من المال) التي قوله وقضية التعليل في المعنى الاقوله كلف دون يوقوله بالمعير هاتين ولو قال الفوقية
وقوله ولو قال الفدرهما الى وان قصهما (قوله من المال) كالفلس اه معنى (قوله ان تصح خبر الخ) أي
سوا فسر بعين واحد ام احسن اه معنى (قوله الفدرهم قضية) نصب على أنه خبر لهما اه كردى
(قوله وجب السكل قضية) لكن ينبغي ان يجب كون الالف درهم سم ورشدي (قوله بل بعد) أي لفظ حذفة
(قوله ولو قال الفدرهما) الى الخ قال في الرض او الفدرهم منونين مرفوعين وجب ما عده الف وقبته
درهم اه قال في شرحه واما الظاهر أنه لو نصبهما أو تخفضهما منونين أو رفع الالف سنون أو نصب الدرهم أو تخفضه
اوسكنه كان الحكم كذا لانه لو رفع الالف او نصبه او تخفضه منونين أو رفع الدرهم أو تخفضه أو
سكن زعم الفدرهم وسكن الالف فالتواقي بالدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامر من وهو الى الاول اقرب
انتهى اه سم يحذف وما ذكره من الرض ومن سرحا الى وانه الخ في المعنى مثله (قوله فواضح) أي على وم

أما الرفع فلاه خبر عن
المسكن أي همادهم
كذا قل وقبته نظر اذا يلزمه
عدم المطابقة لعدم الصفة
اذا كان العطف بين أو الفاء
لانه يلزم على حيثن وجوب
درهمين وكذا يلزم هذا
على جملة خبر صناعة لان
عدم المطابقة يستدعي أن
يقدر أن درهمين من
أحدهما وخرين الآخر
محذوف فيسكن وجوب
درهمين فالوجه أنه بدل أو
بيان لهما وانحر العطف
تفسير ما مر آنفا أما الجر
فلا والله وان امتنع ولم يظهره
معي صندجور والحاد لكنه
بفهم منصرفه انه تفسير
لجملة ما سبق فعمل على
الضم وأما السكون فواضح
(ولو حذف الواو فدرهمي
الاصوال) كلها لاحتمال
التاكي حيثن (قوله
الف ودرهم قبل تفسير
الالف بغير الواو هم) من
المال تصح حسنة واشتد
لانه مهم والعطف انما يصح
زيادة عدد لا تقبيرا كالف
وقب قال القاضي ولو قال
الف ودرهم فقتوت
السكل فقتوته واضح بالمع
يعرها بزيادة درهم اليها
ويبقى تنوين الف الى الذي
يقب حيثن بقا الالف على
ايجها ولو قال الفوقية
حذفة بالنصب بعد لالف
اذلا يقال الفسقط ولو
قال الفدرهما أو الف
درهم بالاشافه واضح وان

الالف من الدراهم في كل منهما اه عش عبارة تسم قوله فواضع يبنى أن مراد بل ومن مائة ألف فوقته
 درهم في الصورة الاولى بالدراهم في الثانية تطلب اجماع ثم آيت عبارة شرح الروض المار من حجة مقتضاته
 في الاولى صورت برفع الالف من و نصب درهمان فان صورت برفع الالف بلاثون ونصب درهمان فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المار اه ولعل هذا مراد عبارة الشارح في جرح قوله بالاضافة
 للصورتين لان قوله تنوين الالف ولوم نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله اولون الاول فقط) اي برفع
 الالف من و برفع الدرهم بلاثون قال عش أي سكن الدرهم أو رفعه أو وجود بلاثون اه (قوله أو الالف
 وما قال) او الالف ونصب درهم والظاهر كما آتاه الشرح اي في شرح الروض أنه لو رفع الدرهم أو نصب في الشبهة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه الحسن وأنه لو رفعه أو نصبه قبل كمن تنوين نصفاً أو رفعه أو خفضه بقية
 الصور لزمه ما عده العدد المذكور وقت درهم أخذاً مما عرفت في الف درهم منونين من فوعين ثمانية ونفي
 (قوله كاش) أي آتت في شرح وجب درهمان (قوله يجب السكك درهم الخ) لانهما اسمان جلاهما واحدا
 فالدرهم تفسيره اه معنى (قوله وقضة التعليل) اي الثاني وهو أن التميز كلوصف الخ (لله لو رفع الدرهم او
 جرحه لم يكن كذلك) اي لم يكن السكك درهم لا يمتنع فلا يكون وصفاً لا يعود للسكك وأما التعليل الاول فقصته
 علم الفرق بين النصبة به بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بل هو يجب وجوب عدد واحد درهمان ونقصه
 لتفسير السكك اه مصطفي الحوي انول لهذا قصر النهاية والمغنى على التعليل الثاني (قوله نعم بحث الخ)
 اعتدته النهاية والمغنى (قوله انه) اي حكم ما لو رفع الدرهم او جرحه (كذلك كراخ) اي الحكم الذي ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) الحق له أو انني عشر سدس في النهاية الا قوله اي ولا يمتنع (قوله لانها) اي الدرهم
 والسدس (قوله لسكن من الالف عشر) الوجه حذف لفظ من اه وشدي (قوله فيكون كل) اي من الدرهم
 والسدس (قوله درهم ستة) الاول بالنصب لسان النصيب المضاف في خبر النصف (قوله أو سداسا
 درهم) عطف على درهم ستة (قوله او درهم ما و ربعاً ستة الخ) عطف على قوله درهم ما و سدس سبب اعتبارهم
 فكان حذف الالف (قوله او وثلاث الخ) عطف على و ربعاً الخ وكذا قوله او نصفاً الخ عطف على (قوله
 لنقله ما يقرر) اي بقوله لانها من لسان السكك من الالف عشر فيكون كل مائة نصف الالف عشر الخ (قوله ان
 جلة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال أردن سدس درهم صدق في حقه لا خفاء وكذا الباقي قال في الدرهم الله
 تعالى وبما جرى عن سائر ابن الوردي غير بعيد بل هو على القواعد ولكن الأصح أن الكسري في هذه المسائل
 وجب ما عده ألف فوقته درهم اه قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبها أو خفضها منونين أو رفع الالف
 من و نصب الدرهم أو خفضه أو سكن كان الحكم كذلك وأنه لو رفع الالف ونصبه أو خفضه أو سكن لزمه
 ألف درهم ولو سكن الالف أو في درهم بالاحوال المذكورة استعمل الامر به وهو الاول أقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب ان يقرأه ما عده من الدراهم المدة فقط أي دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوي وقد تقدم أن أقل المدة اثنتان ولتساوي درهم ما تنوي درهم ناقصتان كان عدد مجزواً بالاضافة
 وكذا ان كان منصوصاً بالانه تفسير للمائة الخ لاجتماعه من مائة أو مائة أو مائة كان منصوصاً ان كان مع عدم
 تنوينه ما توافقه وان كان مع تنوينها خلف قوله السابق أو رفع الالف من و نصب الدرهم أضيفاً معنا
 لزمه ما عده من و قيمته درهمان لفظاً بل اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيه ما يدل المتقول على شرح
 الروض (قوله فواضع) يبنى أن مراد بل ومن مائة ألف فوقته درهم في الصورة الاولى وألف درهم
 في الثانية تطلب اجماع ثم آيت عبارة شرح الروض المار من حجة مقتضاته في الاولى صورت برفع الالف
 من و نصب درهمان فان صورت برفع الالف بلاثون ونصب درهمان فهي كالثانية كما يستفاد من عبارة
 عبارة شرح الروض المار قوله بل هذا مراد عبارة الشارح في جرح قوله بالاضافة للصورتين لان قوله تنوين
 ألف ولوم نصب الدرهم يدل على اضافته (قوله نعم بحث انه) أي لو رفع الخ (قوله وعن ابن الوردي) أنه
 يلزم ما الخ في العباد ما يصغر قوله على انشراح درهم ما تنوي برفع الالف أو جرحه أو نصبه قبل يلزمه

رفعه ما لو نصبها أو وزن
 الاول فقط في تفسير الالف
 على انقص قيمته من درهم
 فكانه قال ألف مائة
 الالف من درهم (قوله وقال
 خمسة عشر و درهم) أو
 ألف و مائة و خمسة عشر و
 درهم فالجميع درهم على
 الصريح لان لفظا الدرهم لهما
 لجمع به عددان في بعض
 لتفسير السكك ولان التميز
 كلوصف وهو عدل السكك
 كاش وفي نحو خمسة عشر
 درهم يجب السكك درهم
 جزاً وقضة التعليل الخ
 رفع الدرهم أو جرحه لم يكن
 كذلك نعم بحثه كذا كسر
 في ألف درهم منونين
 من فوعين ثمانية ما عده
 العدد المذكور وقت درهم
 وعن ابن الوردي أنه يلزمه
 في ألف عشر درهم ما سدس
 أي ولا يمتنع سبب اعتبارهم
 لانها غير ان لكل من
 الالف عشر فيكون كل مائة
 نصف الالف عشر للمهمة
 خذرا من الرجوع من غير
 مرجع نصفها درهم ستة
 واسدس الدرهم أو درهم
 و ربعاً نصفاً أو
 وثلاثاً فمائة أو نصفاً
 فستة لنقله ما يقرر من
 ان سدس المائة بعد ذلك
 الكسر فان أردنا ان
 جلة ذلك العدد

وتحوهم من الدرهم فيلزمه في الأولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربع درهم
وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلاث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعاملاته في قوله اثنا عشر
درهما وسدس لاحق وهو لا يمنع الحكم هذا إن لم يكن نحو ما كان كذلك لزمه أو بعشرة درهما أو ما
قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما أو باده سدس اه
وفي سم بعد أن نقل قوله مر قال الوالداني ومعلوم ما نصه قلنا أمل في جود ذلك والظاهر أنه يجري ذلك في
حالة جالس سدس أو سكونه فليراجع ثم رأيت في المبري ما نصه تنبيهه قاله على اثنا عشر درهما وسدس
بالرفع أو سدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما أو باده سدس وأما إذا قال وسدس بالانصب فالأصح كذلك
ولا يضره الحسن إن لم يكن نحو ما كان كذلك لزمه أو بعشرة درهما كنه قال اثنا عشر درهما واثني عشر
سدس ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء أنهم حكى عن المتولي أنه يقبل تفسيره بسبعة عشر درهم وخمسة
أسدس درهم والظاهر أن ما قاله أولا هو مستند خضنا الشهاب الرمي في ما قاله فيكون قائلًا بمصحه المبري
من التفصيل بين النوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولي أن ما لم يوجهه (قوله يساوي
درهما الخ) أي على أن درهما وسدس نحبر من غير ما يثني عشر أو بدل أو بيان للثني عشر وقد غلط عن الرفع
إلى النصب (قوله أو اثني عشر سدس) أي أو قال أرشد اثني عشر سدس أو غلط في قوله درهما اه كرهى
(قوله كذا قيل) راجع إلى قوله أرشد اثني عشر سدس الخ (قوله مما قرر) أي من التعالي بهو له لان ما غير أن
لكل من الاثنين عشر الخ (قوله يؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجهه الاختصاص فيصحا بمصحه المبري في غير
النوى في الاثنين عشر الخ لزمه ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تأكيد لاسم أن وقوله
دراهم سال من وقوله كذا خبر أن وقوله واسدسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتولي (دراهم البلد) أي أو

يساوي درهما وسدس
درهم صدق بهينه لاحتماله
وكذا الباقي أو اثني عشر
سدس صدق بالاولى لأنه
غلط على نفسه مع احتمال
تعليله كذا قيل وفي تعليله
نظر بل لا يعينه اه اه
وجهه قاله يبقيه انه كمال
أطلق فلزمه السبعة
علم ما تقرر انهم يدلون
اللفظ ما لم يصر عنه معنى
يحتمله ويؤخذ من تعليله
للاثنى عشر عما ذكره
فهما عداها من المركب
الزجى كذا ثلثه عشر درهما
وسدس يلزمه خمسة عشر
وسدس لان المركب هنا في
حكم المفرد وقد مر به
جميعه دراهم كذا واسدسا
كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال
الدراهم التي اقررت بها
نقصه الوزن فان كانت
دراهم البلد) الذي اقتربه
(تمامه الوزن)

بان كان كل منهما متساويًا (فالمصنف يقول ان ذكر متصل بالقرآن لا يفي) (٣٣٣) بان ثمانية الاشياء ونحوه جميع التسع في هذا

التنقيص فان تعدد مثله تنزل
على أقل الدواهم (ومعناه
أنه لا ينقص عن الاقرار) وكذلك
القرآن في الدواهم ثمانية
لان القتل وعسر البلد
عنهما ما يقوله (وان كانت)
دواهم البلد (انما تنقل)
قوله (ان قوله) بالانوار
الاتصال والعرف بعد قوله
(وكذا ان قوله) ينصرف
الى معرفة البلد كما
في المعاملة ويجري ذلك على
الاربعين بل قد اوردتهم
على دواهم الاسلام فان قال
أردته قبل ان يوصله لان
فصله (والنقص بالمشقة
كغير النقص) فان الدواهم
عند الاطلاق محمولة على
الفصل الخالص وانما يبان
الغنى فيها فكانت
كالنقص في نفسها
لذلك كور وبما جمع قبول
التفسير بالفلسف وان فصل
في بلد يعلمون بانفسه
يعرفون غير ما لو تعددت
مرابحة على دواهم
البلد الغالب على المتقول
المعتمد ويجري ذلك في
الكل مثلا كالمواظفة ولو
أشبهه بالرد ويرى بمجمل
الاربعين كمثل مختلفات
غالبها آتية
بعضها بغيره بغيرها
فبمجموع لا يفي غيره
النقص من الاصل ووجه وفي
المتقول على الغالب

الترية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاثر في النهاية لا يفي من الاصل
وصله وكذا في المتن الا قوله ولو تعددت الى ولو فسرهاهم (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف المتقدم يقول
المصنف فالمصنف يقول الخ (قوله على وجه الاحكام) ووجهه ان احكامهم في الدواهم (قوله فاذا قال اردته) اي درهم الاسلام وهذا
الكلام اشار الى الجمل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية
والمعنى هنا به على ما في الشرح لكن كما قاله المحقق في قوله المصنف السابق ولو قال الدرهم الذي الخ
ما نصبه والمعتنى في الدرهم المتجر به درهم الاسلام دون كد درهم البلد كد درهمهما لم يضر المتجر
بما يدل على تنبيهه فعلى هذا القول الخ اه في كتاب الرشدي على الاول ما نصه قوله هو ويجري ذلك
على الراجح الخ هذا بما في مقدمه انفس من جمل الدراهم في الاقرار على درهم الاسلام ما لم يفسر بغيرها
مما يستلزم وعنده انما على هذا المتقدم ان قاله صاحبان هر فان ذلك يعتبر انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما يتعلق بالمسئلة فوقع في التنقيص في مواضع اه
(قوله وبما جمع الخ) عبارة وانها في المتن لم يفسر العمل بها اي الفلوس بل يجب على العمل بها
بالفصل وانما في هذه مواضع الفلوس كالتيار المصرية في هذه الايام فلا وجه لخصه به . . .
القول وان كان من مفصلا اه قال عرض قوله هو كالتيار المصرية الخ اي في زمانه ما ذكرنا في زماننا
فلا يقبل منها لتفسيره بل لا يتحملهم الا في المحقرات اه (قوله ولو تعددت مرابحة الخ) اي
كالمواظفة بشرط ان يرضى فيها اذا كانت دواهم البلد ناقصة ومغشوشة ولم يفسر الدرهم الذي اقرهم فيها
وتعدت مرابحة اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالب) قال الاخرى كفي المعاملات ولانه المتعين
قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت دواهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثاني بخلافه اه وقضية كلام الشارح انهما عند الاطلاق محمولة على دواهم البلدان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم الذي اقرهم فيها الخ بخلافه اه سم (قوله ويجري
ذلك الخ) يعني الجمل على الغالب عند الاطلاق اه رشدي (قوله فلو اقره الخ) كانه ليس تقصلا لا يتقبل
فقال اه سم (قوله الانقص من الاصل) عبارة وانها في المتن لم يفسر العمل بها اي الفلوس بل يجب على العمل بها
(قوله وفي العقود يحمل) اي يحمل اطلاق فقر الادب في العقود (قوله يحمل على الغالب في هذا الخ) فان
لم يكن غالب فلا يضمن والتعيين والام صم العقد اه سم (قوله كالمصدق) كمال اطلاق التصديق في العقود على
الغالب (قوله في عقد كبل) اي وقته ايضا اه عرض (قوله الدرهم) اي القايمة (قوله او يجنس ردي)
ظاهره ولو انقص فيه اه سم (قوله قبل مطلقا) اي فصله او وصلة كانت دواهم البلد كذلك اولا اه عرض
عبارة اخرى ولو فسرها يجنس من الفضل ردي او بغير درهم مرابحة غير جارية في ذلك الجمل قبل تصديره ولو مفصلا

المعتمد (قوله فاذا قال اردته) اي درهم الاسلام وهذا الكلام اشار الى الجمل عند الاطلاق على دواهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعددت مرابحة الخ) اي كالمواظفة بشرط ان يرضى فيها
اذا كانت دواهم البلد ناقصة ومغشوشة بان يفسر الدرهم الذي اقرهم فيها ولو تعددت مرابحة (قوله الخ)
على درهم البلد الغالب) قال في المعاملات ولانه المتعين قال في شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت دواهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني بخلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة ومغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم الذي اقرهم فيها الخ بخلافه (قوله فلو اقره الخ) كانه ليس تقصلا لا يتقبل
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك الكيالي) فان لم يكن غالب فلا يضمن التعيين والام صم العقد
(قوله او يجنس ردي) ظاهره ولو انقص فيه

المختص من تلك الكيالي كان قد سأل عن اختلاف في تعيين غير ما ظاهرا ما حسن ذلك فاعان وصدق الغائب والتلف . . .
ولو فسرها بغيره كمال ابدأ ويجنس ردي مقبل مطلقا وقرآن النقص

كقوله تعالى في ثوب فمفسر يحسن رديء أو يعمل ابتداء أهل البلد ليسه اه (قوله بان فيه) أي في التفسير
بالتامس (قوله هنا) أي في التفسير بفيرسكنه البلد أو يحسن رديء (قوله وانما انعقد البيع بنقد البلد)
عبارة النهاية والحق ويختلف البيع حيث يحصل على سكنه البلدان الخ اه (قوله والآخر انشباع الحق
سابق) أي يحتمل ثبوته بمجمله في غير ذلك المحل نهاية ومعنى (قوله به) أي التعليل (قوله ان الشراخ)
عبارة سم والنهاية أفتى خضنا الشهاب الرمي بأنه لو أقر ما شرقي كان مجالا لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر
معلوم من القصة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرفا السرع
بل هو عرف حادث ولم يخص فيه بل أطلق على القدر والمذكور من القصة فوجب قبول التفسير به معافا
ولا رده على ما قاله الشارح لأنه أي الشهاب الرمي عني أنه موضوع للذهب أصالة فليتنامل والحاصل أنه لا يسلم
أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة للذهب فكان مجالا فوجب قبول التفسير بالقصة مطلقا اه أقول وفي
وجوب القبول فيما إذا قلنا مطلقا على القصة في محل الاقرار أو ضمنه بالكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا)
أي في الاقرار (قوله ثم) أي في المعاملة (قوله لما اقرروا) أي التعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا
الجدار الخ) قال في شرح الروض ذكر الجدرا مثال الشجرة كذلك بل لو قال من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم
فكذلك فبما يظهر لان القصد التحديد لا التعدد اه وقوله فكذلك هذا منوع بالفرق المذكور وشرح
مر أي والخطب اه سم قال الرشدي قوله من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم دليل الإشارة والتفسير
فراجع اه (قوله ايضا) أي كلنتي (قوله بان هذا) أي المبدأ في مسئلة الجدرا (قوله من غير الجنس)
أي جنس المقر به الذي هو الساحة (قوله خلاف الاول) أي المبدأ في مسئلة الدرهم (قوله ونفسه) أي
الفروق (قوله في الأرض) أي في الاقرار (قوله ويرق بان هذا من المساحة الخ) أو يقال المبدأ في مسئلة
الدرهم مضطرب بخلافه في مسئلة الأرض فان دخول جميع ما بين من الأرض بعيد يتأخره التحديد والبعض
مبهم فتعذر رأينا نحشى نظري في فرق الشارح فقال قوله ويرق الخ يتأمل فيه انتهى اه سد عمر (قوله بان
هذا) أي المقر به في مسئلة الأرض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أي ليس المبدأ في مسئلة الدرهم غير محتاج اليه
بل هو محتاج اليه لأنه مبدأ الالتزام بقوله وما بعد ما من صطفا لسبب (قوله ولو قال ما بين درهم) إلى ما بين

(قوله) به يعلم ان الشراخ إذا أطلق ينصرف هذا للذهب الخ) أفتى خضنا الشهاب الرمي بأنه لو أقر ما شرقي
في كان مجالا لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من القصة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا
ويؤيده ان إطلاقه على الذهب ليس عرفا السرع بل هو عرف حادث ولم يخص فيه به بل أطلق على
القدر المذكور من القصة أيضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا رده على ما قاله الشارح لأنه عني اه
موضوع للذهب أصالة فليتنامل والحاصل أنه لا يسلم أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة في الذهب بل هو عرف
حادث مشترك فكان مجالا فوجب قبول التفسير بالقصة مطلقا ثم رأيت الشارح أعاد المسئلة فبما في
البسط والحق فيه بمجمله تأمل ويقع في الخطأ العلامة للتعبير بالدركات والافترق وينبغي أنه لا شر في كون
مجالين بنار الذهب والقد من الفضة هو عشرة أنصاف وكذا ينبغي ان الفضة أنصاف في الديار
المصرية في هذه الأزمان بحمل بين الفضة والفلوس لا جلا في ذلك عندهم على الفلوس وعلى القصة ثم قد تقدم
قرينة على إرادة أحدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة أوقار بعتر مختصة بالفلوس لا نه لا تطلق في العرف
الاعلم وأحيث أقر بعمل وتعد واستفساره المحسوس به لم لاقل ولو بعتر بقو ثلاثة أوقار بعتر مختصة بالفلوس لا نه لا تطلق في العرف
حله على الذهب الكبير لأنه لا رادع فاجبه المبدأ لا ذلك بخلاف غيره كالسليم والمثري وبموجوه ولو
عبر بالدينار فلا يعد شئ له لثقل والدينار الصغير أما التثقال فله عرفا الشرع وأما الدينار
الكبير فله ثقله متعمله في والله أعلم مر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدرا إلى هذا الجدرا الخ) قال في شرح
الروض ذكر الجدرا مثال الشجرة كذلك بل لو قال من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم فكذلك فبما يظهر
لان القصد التحديد لا التعدد اه وقوله فكذلك هذا منوع بالفرق المذكور وشرح مر (قوله ويرق

بان فيه وفي بعض ما أقر به
بخلافه هذا وانما انعقد
البيع بنقد البلدان
القالب في المعاملة تصدما
روى في البلد والآخر
أخبار بحق سابق وبه يعلم
أن الشراخ إذا أطلق
ينصرف هذا للذهب ولا
يعبر فيه عرفا للبلد
في البيع أنه موضوع
للذهب أصالة فليتنامل
العرف هذا وان أقر
لما اقرروا بان غير يثقل
مزيد (قوله) على من
درهم إلى عشرة درهم تسعة
في الأصح كغيره في العرف
بتوجيه وفارق بعثك من
هذا الجدرا إلى هذا الجدرا
فانه لا يفتل المبدأ أيضا
بان هذا من غير الجنس
بخلافه الأول وقضيه انه
لوقال في الأرض من هذا
الموضع إلى هذا الموضع
دخل المبدأ لأنه من الجنس
والظاهر خلاصه ويرق
بان هذا من المساحة
الحسية وهي لا تشمل شيئا
من حدودها لاستقلالها
بإيراد العقد عليها من غير
مخرج إلى دخول حدودها
بخلاف المبدأ فانه ليس
كذلك وما بعد مقررت عليه
في لزوم دخوله ولو قال ما بين
درهم وعشرة

أو إلى عشرة لزم ثمانية قال شارح والحكم هنا في العلق واليمين والنذر والوصية واحد اه وما ذكر في الملائن غلط مخرج والحق في أصل
الروضة انه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثاً وفرقوا بين يمين (٢٨٥) المذكور بأن عدد محصورها ظاهر قصد

في المغنى (قوله أو إلى عشرة) أى وأما ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أى حكم من درهم إلى عشرة اه
مغنى (قوله هنا) أى فى الارتار (قوله والوصية) أى والأبراء اه مغنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف
الأول دون النحر اه مغنى (قوله من واحدة إلى ثلاث طلقت طلقتين مر اه سم (قوله
أو درهم فى دينار) إلى الفصل فى النهاية الأولى فم ينبت إلى ثلثه يجب وقوله فى الأول وقوله فى الثالث قول المتن
فان أراد المنة) أى بان قال أو دمت عشرة دراهمه اه مغنى وبأنه من السبكر أو اقيموا لم يرض به
الشارح (قوله وألدرهم والدينار) راجع إلى قوله أو درهم فى دينار (قوله واستشكله) أى ما فى المتن من
لزوم أحدهم درهم بما ذكر (قوله فم ينبت) أى ينبت (قوله فرض هذا ذكر) أى ما فى المتن (قوله
إلى) أى إلى رد المنة (قوله فالمستأن على حد سواء) أى اعتدالاً لطلوع يلزم فيما أرفق فقط وعند اعادة
البيعة يلزم فيه حاله ورأى بشا (قوله وفيه تكلف) أى فى جواب البلىنى (قوله انه يلزم ما) بيان
الظاهر كلامهم (قوله وأجاب غيره) أى غير البلىنى (قوله بان ثمانية ما) عبارة عن المغنى بان قصد البلىنى
قوله درهم فى عشرة عتبت بحرف العطف والتقدير درهم وعشر فلو قلنا البيعة مراد حرف العطف دليل
قدهم فى جناز يدعرو بقوله مع عرو ويختلف قوله على درهم مع درهم فان مع درهم فى البيعة مراد
والصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غير مد ولا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله ويستلوا) أى
جاء يدعرو (قوله ويحتاج) أى عن أصل الاشكال (قوله بان مع درهم مخرج) أى قوله لا يخرج من
أنهم أرادوا بإعادة البيعة أو ادفع عشر من الف درهم وحشيد يندفع هذا الاشكال والاشكال لا يتم
وأنته فيما يقتضيه الجواب بذلك من السبكر فمنا لحد اه ثم (قوله) أى المقرة (قوله وغيره) أى
وبهم غير المقرة (قوله فم ينبت) أى ينبتا يعقب عشرة (قوله فى رنة طاهر ما) لا نسلم كونهم اقر رنة
فضلاً عن كونها ظاهرة لان فى تحمل معافى مع والحساب والظرف فمنا لحد اه ثم (قوله) أى المقرة (قوله وغيره) أى
لواذ بقية المعافى التى لها تكليف يقال ان تمتع فى بيع على عدم ادفعى مع وكيف يقال لانه وادفعوا لوى
أهم من ثمانية قد ظهر مدامن الملازمة التى ادعاها فى الحاصل بقوله اذلولاً لان استعمال فى معنى
مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتلااته الذى لا يقتضى معنى
الضم فى الزم ولا معنى مع لا يقتضى ذلك وقوله فم ينبت معنى وأدعى الظرفية يقال علمنى مع مقابل أى
الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد الصحبة فتأمل لطف اه ثم أقول وقوله لا نسلم الخ لاجل اهدم تسليم
ذلك بعد تسليم ما قبله انظر على ذلك وقوله لان فى تحمل معافى الخ طاهر على سبيل المساواة وهو ظاهر
المنع وقوله وكيف يقال لانه وادفعوا لوى أن مراد الشارح بقوله ذلك المساواة فى المخاد لا الترادف الاصولى
وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ طاهر المنع كالمخرج المغنى عبارة وأيضاً قوله
درهم مع درهم مخرج البيعة ودرهم فى عشرة مخرج فى الظرفية فاذن فى الثانية البيعة لزم الجمع على

استدعاءه بخلاف غيره وان
قال له على درهم فى
عشرة أو درهم فى دينار
فان أراد البيعة لزم أحد
عشر أو الدرهم والدينار
لان فى ثلثه معنى مع كادخلوا
فما أم أى معهم واستشكله
الاسنو وغيره بشيئين
أحدهما جزمهم فى درهم
مع درهم بل يلزم درهم
لا احتمال أن يرمع درهم
لغير نية أولى وأجلب
البلىنى بان فرض مذكر
انه لم يرد الظرف بل البيعة
فوجب أحدهم وفرض
درهم مع درهم أنه أطلق
وهو يحمل المخرج أى مع
درهم فى ثلثه يجب الواحد
فالمستأن على حد سواء
وفيه تكلف بما ذكره طاهر
كلامهم فى الثالث انه يلزمه
الدرهم بما فى أى إلى مخرج
درهم يلزمه كما هو ظاهر
وأجاب غيره بان ثمانية
تجعل فى عشرة يعنى عشرة
بدليل تقديره جناز يد
وعمره مخرج وغيره بخلاف
لفظة مع فان ثمانية الصحبة
وهى تصدق بمصاحبة درهم
للمقر وقوله تكلف
وايستلوا ويحى مع بل
فتمناها وغيره فادعوى
بان مع درهم مخرج فى
البيعة الصادقة بغيره
والغيره نليس فيها مخرج
يلزم الدرهم لثانيه بل

بان هذا الخ) من أنما فيه (قوله من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثاً) أو من واحدة إلى ثلثين طلقت طلقتين مر
(قوله ويحتاج بان مع درهم مخرج الخ) أقول المانع من أنهم أرادوا بإعادة البيعة أو ادفع عشر من الف درهم
له وحشيد يندفع هذا الاشكال والاشكال لا يتم ما يقتضيه الجواب بذلك من السبكر فمنا لحد اه
(قوله فم ينبت) أى فى رنة طاهر ما) لا نسلم كونها ظاهرة لان فى تحمل معافى مع والحساب والظرف فمنا لحد اه ثم (قوله) أى المقرة (قوله وغيره) أى
مع والحساب والظرف فمنا لحد اه ثم (قوله) أى المقرة (قوله وغيره) أى مع السبكر لانه وادفعوا لوى أهم من ثمانية قد ظهر مدامن الملازمة التى ادعاها فى الحاصل
على عدم ارادة معنى مع وكيف يقال لانه وادفعوا لوى أهم من ثمانية قد ظهر مدامن الملازمة التى ادعاها فى الحاصل بقوله اذلولاً لان استعمال فى معنى
فى الحاصل بقوله اذلولاً لان استعمال فى معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتلااته الذى لا يقتضى معنى
من باب تخصيص اللفظ بأحد محتلااته الذى لا يقتضى معنى الضم فى الزم ولا معنى مع لا يقتضى ذلك

(١٩ -) (شراوى وابن قاسم -) (خلس)
أشاره إليه فليرحب فيها الأراحد وأما فى الظرفية فمنا لحد اه ثم (قوله) أى المقرة (قوله وغيره) أى مع السبكر لانه وادفعوا لوى أهم من ثمانية قد ظهر مدامن الملازمة التى ادعاها فى الحاصل بقوله اذلولاً لان استعمال فى معنى
فى الحاصل بقوله اذلولاً لان استعمال فى معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتلااته الذى لا يقتضى معنى الضم فى الزم ولا معنى مع لا يقتضى ذلك

[illegible]

(فصل) فبينما أقوم من الإقرار وبين الاستدعاء (قاله عندي سيفي بعد) بكسر الميم معطوفاً على قوله (أوفو بيني صندوق) أو نحو معنى
 فيه: أدور سيفي (لأنه من الطرف) لأنه من غير المعطوف والإقرار به عند العين وهكذا كل ظرف ومطر ونون لا يدخل أحد هاتين الآخر
 لئلا يقال (أو) عندي (عند سيفي) أو صندوق. فيقول: أو خاتم فيص أو أمق فيصها حل أو نحو غير علمها مرة

(الزمان نظر وحده) المذكور (أوعبد) عليه ثوب أو (على رأسه علم بلزمه) (٣٨٧) التوب (العمل على الصحيح) لأن التوب لم

يتغير بخلاف بغيرها أوعبر عنها اه سم قول المتن (لزمه النظر وحده) بقى لوقال عندي سيف
بضمه أو توب بضمه وسندوهل يلزمه الجميع كقولنا دابة يسرجها أو لانه نظر الاثر بان يقال
يلزمه النظر وحده فقط ويقرب فيه وبين دابة يسرجها بان الية اذا دخلت على الطرف كانت في استعالمهم
جميع في كبر فعمل على اه عش (قوله المذكور) أي قوله لانه فخرج قول المتن (علمه) كسر
العين وصحها بابه وبني (قوله لأن الالتزام) أي الالتزام (قوله يتناولها) الأولى التنية (قوله عين الخ)
أي غير الخاتمة الجمل يتنام أي معن فقص اه صدع (قوله لانه يتناول) أي الخاتمة يتناول النص
(قوله وفارقمصر) يعني قوله أو خاتم فقص حدث لم يتناول الخاتمة فيه النص (قوله أو أمتاخ) عطف على
قوله خاتم الخ (قوله وقال لارد الجمل) قد توههم أنه لو لم يقل ذلك دخل الجمل وليس مراداً كما يظن من قوله
الآتي ومن ثم الخ ولهذا عبر في الباب كالموضع بقوله وقاله عندي خاتم أو جارية وكانت ذات نص أو
حل دخل النص لأن الخ انتهى (فرع) وقال في شرح الروض وقال هذه البانية لفلان إلا جملها مع خلاف
بعكها إلا جملها انتهى اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الامتناع يتناول الجمل (قوله أو أمتاخ) عطف على
استثناءه من المعطوف عليه (قوله أو الجدار) أي في قوله أو فله أرض أو مساحة أو بقعة أو لونه بدار أو بيت
دخلت الجدران لأنهما من مساحا اه عش (قوله فدخل) أي كل من التمر قصير الزرع (قوله
ثم) أي في المبيع (قوله لانه) أي في الآثار قول المتن (أو دابة يسرجها) أوعبد بعلمته نهاية وبني
وقياسه ان مثل ذلك ما لو قاله عندي جارية بحملها أو خاتم بقصد إلى آخواله والسابقة عش وصر
من سم ما وافقه (قوله ان عليه طراز) أي توب عليه طراز (كذلك) أي توب بطراز لم يلزم الجميع
(قوله وخالفه غيره) أي بان المتن نهاية وبني (قوله كعليه ثوب) وخاتم عليه نص اه معنى (قوله
ومصرجهما كسرجها) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كل روض وشخصه وصغيرهما وان قال
فرس مسرجة أو دابة مفروضة أو الفرس والدار فقط انتهى وقياسه زوم العبد فقط في قوله عبيدهم اه
سم (قوله كبسرجها الخ) عبارة متضمنة لادى بخلافه الواقع مع أي لا يلزم سوى البانية اه عش
عبارة الجعري على المنهج قوله لأن البانية بمعنى مع قضيتة فهو قال مع سرجها لم يلزم مع وليس مراداً بل يلزم
إلا بما يقتضيه عش فلان العلامة الخاطبة مدر والفرق أنه لما أخرج الحرف من موضعه قلنا عليه بلزوم
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويقرب الخ) قضيتة عدم الزوم في نحو يسرج اه سم
(قوله وهو) الأولى التأنيث (قوله اضافته) أي الثاني (الها) أي الها يتناول إلى الأول لكان أنسب
(قوله ان مثلنا) إلى قول المتن ولو قال في مسرجة في نهاية (قوله دونه) أي لأن اه عش (قوله وهذا
ظاهر) أي الإضافات المذكورة (قوله في تعلق المال) أي الالف (قوله بضمه) أي الابراهيم عش (قوله فيها)
أي التركة أي في شيء منها (قوله انما تتعاقب الثالث) بنأمل الحصر اه سم أي فان الوصية بنحو الثالث

يتناولها أو قال خاتم ثم عين
ما فيه نص وقال لم ارد النص
لم يقبل منه لأنه يتناول
وقارقمصر بقرينة الوقف
المرقع في الشك أو أنه
وعين ساما ودالم لارد الجمل
فقبل لام التناول مع ان
الطابق بينهما اليقين ومن
ثم قلوا كما دخل في مطلق
السبع فخرج هذا لافلا لا
الثرة غير الزوم وارجل
والجدار فدخل ثلثان
المسار في العرف لانه
(أو دابة يسرجها أو ثوب
مطرز) بالتشديد (لزمه
الجميع) لأن البانية بمعنى مع
نحوها بسلام أي سمع
والطراز جزء من الثوب
باعتبار لفظه سواء كان في
الواقع مر كبا عليه وبحت
ان الرفعة ان عليه طرازاً
كذلك وخالفه غيره وهو
متجه اذ هو كعليه أو يوسع
سرجها كبسرجها كما علم
لأولى ويقرب بينهما
دورهما بأنه لا أثر يمتنع على
لزم والثاني وهنقر شتم على
لزم وهو اضافته إليها ولو
قال (ان مثلنا لزرع يدر في
ميراث أبي ألف فها قرأوا
على أبيه بدن) لاضافة
الالف إلى جميع التركة
المضاف إلى الأب فربما هذا
ظن في تعلق المال بجميعها
وضعا لما عمن غلام
التصرف فيها ولا يكون
كذلك لأن الذين نافذوا
بالتام بالجميع احتمال

الموصلة لهما انما تتعاقب الثالث واحتما لنحو الرهن عن دين الغير ووجه نافذ هذا ان الرهن

عن ابن القيم لا يحوو
 عجمه لو كان حيث الوضع
 وبقرى وضعا فارق هذا
 قوله في هذا العبد ألف
 فانه يقبل تفسيره منه نحو
 جنابة أو رهن أو وجه
 الغرض ما تقرر ان كلام
 الواو ثبوت هنا ظاهر في التناق
 بجميع التركة من حيث
 ذاتها بالنظر لا بماذا ذكر
 عليها أو تنقص عنه وذلك
 لا يوجد الا في الدين بخلاف
 نحو الجنابة والرهن فانه
 انما يتعلق في الموجود بقدرة
 منه موجود فلا نظر هنالي
 تفسيره بجام الميراث ولا
 ثم الى تفسيره بما يخص
 البعض كقوله هو لألف
 ونفسر بجنابة أحدهم (ولو
 قال) في ميراثي كما هو ظاهر
 أو (في ميراثي من) ألف
 أو نصه ولم يرد الاقرار ولا
 ألف بنحوي (فهو وصد
 هبة) أي انما يهبه ألقائه
 أصناف الميراث لنفسه وهو
 يقضي عرفا عدمه فعلق
 دين به وبالحال يتعدى الاقرار
 به لتفسيره كما مر في ما زيد
 بفعل جزؤه مثلا بصور
 الابالهيوت بحيث ان الرقة
 إن يحمل هذا اذا كانت التركة
 دراهم والا فهو كقوله هذا
 العبد ألف فيعمل بتفسيره
 قال الاسنوي وفي كلام
 الرافعي ما يشير الى ما غير
 الحائز اذا كسبه العبيبة
 فيهرم في الاولى قدر حصته
 فقط ومما أراد الاقرار في
 الثانية أو اني بضو على فهو
 اقرار بكل حال كما في الشرع

أضمان التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الابن على الاب (قوله
 انذاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وان أمكن عموم من حيث الانحصار بان
 تكون تركته لا بالعبء المرهون فقط اه عش (قوله فارق هذا) أي ما في الميراث (قوله قوله) أي قول الواو
 أو الميراث اه عش (قوله بنحو جنابة) أي جنابة العبد على المقر أو على ما له جنابة أو رهن ألف اه كردى
 (قوله أو رهن) أي كون العبد هو الميراث على الاب أو الميراث (قوله لا يحدوا ذكر) أي لانه (عليها) أي
 التركة كما في صورته الرهن عن دين الغير أو نقصه (قوله كما في صورة الوصية) اه كردى ومثل الزيادة في الاولى
 ونقص في الثانية مبالغة (قوله عنه) الاولى عنها كما في النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنابة الخ وكذا صير
 بقدره اه كردى (قوله انما يتعلق الخ) يتأمل سم على ج ولمسل وجبا لتأمل أن أرض الجنابة ودين
 الرهن يتعلقان بجميع الرهن والجنابة لا يتعدى الدين اه عش (قوله منه) أي من الموجود اه كردى
 (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما بين الميراث) يعني بنحو جنابة أو رهن ثم لم يخو (قوله ثم) أي في نحو
 في هذا العبد ألف ووضع المقام في شرح الرض اه سم عبارات في شرح الرض فان قيل لم لا يصح
 تفسيره أيضا بالوصية أو الرهن عن دين الغير ونحو ذلك كقوله في هذا العبد ألف فانه يصح أن يفسر بذلك
 أجب بان قوله في ميراث أبي ألف اقرار يتعلق بالألف به موم الميراث فلا يقبل منه دعوى المخصوص
 في تفسيره بشئ مما ذكر لان العبد المفسر بجنابته أو رهنه مثلا فلا يتصل بغيره في قوله في الاول واقتطع حق
 فلقنه بعين من التركة في الثاني فمصر كل جو عن الاقرار بما يرفع كالألف وبعض وقضيه فلو فسر هنا بما
 بين الميراث وأمكن قبل وثله لو قال مثله عبيده في هذا العبد ألف فسر بجنابته أحدهم لم يقبل اه (قوله
 كما في هو لألف) مثال لقتضيه ثم لا يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المسمى على مدخول
 الكنف (قوله ألف) الحق وقوله يظهر في النهاية والمغنى (قوله أو اوصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحوي) أي
 جابدا على الالتزام كقوله على في ميراثي من أبي الفاروق في مالي الحق (قوله أو بحق) أي بحق أو رهن
 (قوله: بن به) أي الميراث (قوله وما لها) أي لنفسه عش اه سم (قوله بفعل جزؤه) أي لغيره (منه) أي
 الميراث اه عش (قوله وبحث بن الرقة) اه سم عبادته النهاية والمغنى وبجمله كجسمان
 الرقة الخ اه (قوله ان حصل هذا) أي حصل قول المصنف فهو اقرار على ابيه من اخوه هنا اجمع بين
 متعلقاته المبسطة جميعها في فعل واحد ولا فالاولى ان يقدم هذا على بحث الهبة اه كردى عبارة عش
 والرشدى أي كون قوله في ميراثي من أبي الخ وعدية كما يعلم من ج و هذا هو المتبادر من المقام وعبارة
 سم المشار اليها ذكر في المستثنين اه أي مستثنى التزوي هو الاقرب (قوله دواهم) اهل الميراث ما يشي
 الذات في قوله (والا) أي بان كانت عروضاً (قوله فيعمل بتفسيره) المراد ان يكون اقرار ادين متعلق بالتركة
 ويطلب تفسيره من فان فسر بنحو جنابة قبل اه عش (قوله فيهرم) عبارة النهاية كبعض نسخ
 الشارح فيتعلق اه (قوله في الاولى) أي في مستثنى في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الاولى
 الخ المراد من هذه العبارة ما سألت في الفائدة الا كونه آخر ان فصل بقوله فن فرعهما هنا في بعض الورثة
 على التركة دين أو وصية فيشع حتى لا يلزمه الاقسط من حصته من التركة اه (قوله في الثانية) أي في
 مستثنى في ميراث الخ (قوله فهو اقرار بكل حال) فيلزم ما قرره كالانفسوا مبلغ الميراث قدره ونقص
 المصير (قوله فانه انما يتعلق في الموجود الخ) يتأمل وقوله هنا في ميراث الحائز وقوله ثم أي بنحوي في
 هذا العبد ألف ووضع المقام في شرح الرض (قوله وما لها) أي لنفسه عش وقوله وبحق ان الرقة
 الخ اعتمد مر (قوله فيهرم في الاولى قدر حصته فقط) لمران من هذه العبارة ما سألت في الفائدة الا كونه
 آخر ان فصل بقوله فن فرعهما هنا في بعض الورثة على الورثة في قوله فن فرعهما هنا في بعض الورثة
 قد سلم من حصته من التركة اه (قوله فهو اقرار بكل حال) أي في ميراث ما قرره كالانفسوا مبلغ
 الميراث قدره ونقص عنه كما قال في الرض ما نصه كان بصيغة متلزمة كقوله على في ميراثي أو في مالي

الصغير ولو اقر في الاولى بمحض شائع صم وحل على وصفتيها واحصرت ان اذنت على الثالث ولا يصرف قل من لانه لا يتلقى بعض القرع بل
يكملها كره الاضوي ومن يسموهم اوجس تفصيل السبك بين الصف فكون وعد هبة الثالث فكون اقرارا وصفا يظهر في قوله حسن
من تركه ان يصيرته الغلان انه صحيح لاستحاله الميرورة العصبية بنذر ونحوه (ولو قال (٢٨٩) له على درهم درهم من درهم واحد وان

كرهه او اقر في مجلس لاحقه
الثا كسب عدم ما يصره
عنه اخلصن هذا رد ما لي
في الطلاق من عدمه اضمن
تقسيد اذ اذ لنا كسب
بشلت فانقل فان قال
ودره درهم درهمه مان
لمكان الواو وشاهتم وكنا
الفقه ان اراد العطف
وشرق بينهما وبين ثيابهم
لخص العطف والفقه كثيرا
ما يستعمل للتفرع
وتزوين العطف ومقر بنصره
حذف شرطه أي فتنوع
على ذلك درهم يلزني او
اربت مفرضا يلزني
هذا اقرار فهو مقرر
القد فيها يكلو شأن صائر
المشرك وفقر بغير ذلك
اكن مشغول اقرى وانما
وقع طلقان في تنسيق ذلك
لانه ان شاء وهو اقوى مع
تعلقه بالابناع المفتعل
الاستحاط ويظهر في بل له
لا يقربان قصد الاستئناف
وان تجر او اذ العطف فيها
لا ينفها بالان لا يفسد
قصد العطف لان قوله
فيها لا يلزم معها الا اذا
لانه رجح قصد الاستئناف
قصد كراهه لا يلزمه
فيه الا لا (ولو قال درهم
ودره درهم درهمه لا يلزم

خفيه كما في الوض اه سم عبارة الكردى قوله بكل حال سواء كان حائرا وغيره اه (قوله ولو اقر في
الاولى الخ) بمحض قول المتن الغنى (قوله بمحض شائع) اي كقوله في ميراثي نصف ما تركه صم (قوله
وحل على وصية) اي صدقته من ابيمو (قوله فيها) اي الوصية (قوله واخرجنا الخ) هذا الخلق يقتضي
انه لو كان حرم صوابا بالثالث غير هذه لم تشرك المقر في الجزء الذي عينه لان الظاهر من قوله انه يستحقه ولا
يكون كذلك الا حيث لم يشركه فيه اه عش وقد يقال بل يقتضي هذا الخلق من ثلثه الواو بل هذا
الافراق مطلقا مع نفوذ غير هذا الوصية من الوصايا بالثالث او اقل الثابتة بالثالث فليراجع (قوله واحد) اي القول
المتن ومتى اقر في النهاية (قوله في مجلس) الاول وفي مجلس العطف (قوله من هذا) اي من التعليل (قوله
من تقسيد الخ) بيان لما في عش (قوله لمكان الواو) اي لوجوده فهو مصدر من الكون بمعنى
الوجود اه سدد عبارة النهاية والمغني لان العطف يقتضي المعاصرة اه (قوله ومثلها) اي قوله وغرق في
المتن (قوله ففرع الخ) بيان لعش التفرع (قوله وان اردنا الخ) يفتلح الجزء اه رشدي
(قوله فحين القصد الخ) اي توقف الفرع في الفاعل على قصد العطف فيها اي قوله في تنسيق ذلك اي نحو ائت
طالق طلاق سم وعش (قوله ونظر) الخ الى ان في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنى والنهاية هنا
زيادة بسطة متعلقة بل ولكن ومع ونوف ويحتوي قبل وبعد اسما (قوله انه لا يقربان قصد الاستئناف)
اي فلا يشكر والمهرم عند الاطلاق او ارادنا العطف اه عش (قوله لا ينفها بالغناه) اي بحيث يشكر
المرم بل لا يلزم مع ذلك الا اذا عش قول المتن (ودره درهم) اي اقر اذ ذلك فان فيه
هذا التفصيل وهو انه ان قصد بكل واحدنا كيدا يلزم قبل وان قصدنا به كيدا لا به او الاستئناف او
اعلق تعدد اه عش (قوله كما) اي في شرح لزوم درهمان (قوله بالعاطفة) قصدته انه لو لم يرد ذلك بل
ارادنا كيدا للثاني جردا عن عاطفه وجب ثالثا ولو جردا عن كيد حتى ان ادخل المؤكد فانه قد كد
الاول بالثاني اه عش صلوته سم قول المتن وكذا ان نوى ما كسد الاول ينسب اذنا كيدا للثاني بلا
عاطفه اه (قوله بالغنى) اي بالثاني وعاطفه قول المتن (او اطلق) اي لم ينو به شيئا (قوله لان العطف
الخ) عبارة الغنى لان ما كسد الثاني بالثالث وان كان جائزا لكنه اذا اراد العطف ان التأسيس والتأسيس
كان حله على التأسيس اولى فعلى هذا لو كرر الفرم لم يلزم به بعد ما كرر اه (قوله ودهره) اي الى المتن
في المغني (قوله لتعدنا التأسيس الخ) لا اختلاف في عطف العطف لا يمين اذ في في المؤكد والمؤكده اه معنى
(قوله وجعل بعضهم) هو شيعتنا الشهاب الى اه سم (قوله وهذا) اي قوله المذكور (قوله

ألف بحق لثني او اثبات لم يمسر لم يبلغ الميراث لثنا ونقص عن اعترافه يلزمه اه قال في شرحه جردا مقررته
علم ان قوله بحق لثني او اثبات فقد في التأسيس فقط اه (قوله بمحض شائع) اي كقوله في ميراثي
نصفه او اقله (قوله وانما وقع طلقان في تنسيق ذلك) اي نحو ائت طالق طالق (قوله ونظر في بل الخ)
اعتمد مر قال في الرض وان قال درهم بل درهم ولا بل درهم درهم اه قال في شرحه لا يراد قصد
الاستدراك فتذكر كراهه لاحقة للمنفعة الاول اه (قوله في المتن وكذا ان نوى ما كسد الاول) يعني او
ما كسد الثاني بلا عطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيعتنا الشهاب الى (قوله وهذا قد ينافي قوله الخ)
لا يقال بما يمنع المناهضة لان هذا البعض يجعله مشتركا بين الامر من الامر المشترك موضوع لكل من معنييه
فقوله في الفصل الاخر انه موضوع اضرب بخصوص من القهلا ينافي انه موضوع ايضا لشي آخر وهو

دوهمه لمكان الواو كما مر (واما الثالث فان اراد به ما كسد الثاني) بالعاطفة (اي يجب بشي) كالطلاق فان كان نوى
الاستئناف لم يلزم ثالثا وكذا ان نوى ما كسد الاول (بالثالث المنع الفصل والعاطفة منه) (او اطلق في الاصح) لان العطف طاهر في التناوب ولى
دهره ودهره ثم درهم يجب ثلاثا تفصيل حال تعدد التأسيس كنهنا ومتى اقر بهم كشي فوجب وجعل بعضهم من الامر في قوله لا ينفها عن مراف
لقد مر معلوم من الذهب والغضنه في رجوع في تفسير المقترن لولو ان هذا اذ ينافي قوله في جعل آخره موضوع اضرب بخصوص من

الذهب فيحصل في البسوس وغيره عليه اه وفيه يقال ومنه مقدار معلوم من الذهب هو الأصل فهو ما استعمله في ما به النضج اضافه
اصطلاحاً حدثت فاعلمه في الأقرانه (٣٩٠) لا يقبل إلا أن يوصيه لا أن يفعله ثم الغالب الآن أنه لا يستعمل إلا بمقدار معلوم من
النضج فمنه عند الإطلاق

الحق أن اتينا نقول هذا الجواب، وقد فصل في البيع وغيره عليه له فأنه (قوله) وقد يقال (وضع) فذكر عليه مع تلك الآية الكريمة في منع أيضا وهو أن أصل استعماله قديم لأصل استعماله فيه وفيما لم يصطلح بذلك فهو من قبل الشرع (قوله) وقد فارق حلفنا وجه (أى) إذا نكح زوجا أو أورد الطلاق بالكتابة أى مع إمالة الأطلاق له إلى أن أوردناه أو حلفنا في شرع لو رض بعد ذلك أن المقر له لا يحلف لو رده أى المقر له لا لأطلاقه عليه محال (أى) الأراد اختلاف الزوج وجتمع أنهما لا أطلق له إلى أوفاه به صوفى الإمام بأن تدعى عليه إنشاء الطلاق والمقر له لا يدعى حتى تقر الشفاعة فان الأنراف لا يثبت عقوباتها وخيار من حق سابق حتى لو كتبه المقر له لم يثبت له حق (قوله) فان صدقنا (أى) وقالوا على ما علمنا تدنا وكلهم ظاهرا

(قوله

الامامة على اربعة اقسام ثبوتها حلف المقر على ان في الزيادة وان قال بل اؤدت المسائين حلفه لم يرده وان لا يلزمه الامامة فان تكلم حلفه يستغفهم الا انه اذا حلف

لَمَّا تَ فَانَ نَكْلِي حَافَا نَهْ يَسْتَفْهَمَا لَآ نَهْ أَوَّاهِمَا

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو للخيار عن حق سابق وبه غاير حلفا ووجبتا ووجها اورد العلان بالكاذبة لانما نشأه بثلث العلان او من
غير جنسه كان بين جماعة درهم فادعى بما يتعدى ازار فان صدق فعل ارادة الهرام او (٣٩١) كذبه في ارادته او قالنا بما اوردت الدنانير فان

وافقه على ان الهرام عليه
ثبتت لانهما علموا ولا
يعمل الاثر روم او كان
مدعى الدنانير فعلم ان
على نفيهما وكذا على نفي
اواحدة في صورة الكاذب
(ولو اقر بالف ثم اقره
بالف) ولو (في يوم آخر
زنه ألف فقط) وان كتب
لا يلزم تعدد ما خبر به
الغيبه في هذا بنقض
قاعدات النكر اذا صحت
كانت غير الاولى وبيان
هـ ما خرج مختلفا فلم
يشترط لم يطردا كثيرا
ما تلهى به عين كاهن مقرر
في حمله وصنوه الذي
السما له وفي الارض
قمر يعمل بقضيته ذلك فلا
نقض ولا تخالف ولو اختلف
القدر كان اقر في يوم بالف
وفي آخر قبسه او قبسه
محصنة (نذكره) لا لائل
في الاكثر لا يقتضيه
ذكر بعض ما تقرر به (ولو
ومعها ميتين مختلفين)
تا كاذبه يحتاج في مجلس
رواية مكسر على آخر (او
استدعاهما في جهن) كمن
مبيع مرفوع بدقوس
أخرى (او اقل قبضت) منه
(يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت) منه (يوم الأحد
عشر زنا) أي القدران في
الصود الثلاث لتعدد

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة الغني لا لانه لا ملاحه عليها اهـ (قوله به) أي بكونه لتبسا عن حق سابق
اه غش (قوله حلف الزوجه) أي اذا تكلم زوجها اهـ سم (قوله او من غير جنسه) تخلف على من
جنسه (قوله كان بين) أي اقره (قوله فادعى) أي المأثره (قوله فان صدق فعل ارادة الهرام) أي قال
ولي علمنا ما تدنير كاهن ظاهر اهـ سم (قوله فان واقفه) أي المأثره المقر في صورتي التصديق والتكذيب
لكن هل المراد بالواقفه عدم الرد في فعل السكوت او الموافقه صرعا وقضه السان وجميع الاول شوري
اه يجبري (قوله على ان الهرام علي) أي بانه على الدنانير (قوله والا) أي وان لم يوافق على ثبوت
الهرام عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله على الاقرار به) أي بالالهرام ويطلب اقراره بالشئ
اه حلي (قوله وكان مدعى) أي في الصور والاربع اهـ شرح منتهج أي الحاصله من ضرب صورتي الموافقه
وعدها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله الدنانير) أي المائتي صورتي التصديق والمائتين في
صورة التكذيب (قوله فعلنها اقر) أي في الصور والاربع اهـ شرح منتهج (قوله وكذا على الخ) أي
وعلى اقر في نفي ارادة الدنانير المائتين اضافي صورتي التكذيب أي التكذيب مع الموافقه لتعدد التكذيب
بدونها فنمض في الميتين في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادته او يقتصر في صورتي التصديق على نفي الدنانير
ففي كل لا يلزمه الدنانير وتلزمه الهرام في صورتي الموافقه وتعد صورتي عدمها فثبت اهـ جبري قول المتن
(ولو اقر بالف) بدون كذا في نفسه وجميع نسخ النسخة أي والغني وفي نسخ الحلي وانها به تراه في المتن
اه سببر قول المتن (في يوم آخر زنه) يعني في مواضع الزمان وتعدد المكان سم بعد المكانين كل اقر في اليوم
الاول من صفر بانه اقر ضمني بصرف قول الحرم الفاشم اقر في ذلك اليوم بانه اقر ضمني يكفي في قول الحرم الفا
والاقر بانه لا يلزمه الاثني وادله بتعدد الاقرار بصرف مكفي يوم واحد فقط للاختلاف الهما اهـ
عش (قوله وان كتب) الحق هو واقفي البلقي في النهاية الاثني وض الجوال وقوله فان امتنع الى المتن
(قوله وان كتب) غاية وقوله محكوم به) أي فيها بالاقراء بالف اهـ عش (قوله بهذا الخ) أي الشايع
الذ كور (قوله كاهن) أي عدم الاقرار او كون الغيبة كثيرا لا كيا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله
لذلك) أي لعدم اقرارها وبغرض تسليم اقرارها فصرف من ذلك فاعده الباب وهو الاتخذ باليقين مع
الاعتقاد بالاصل وهو راء الفلحة مما دل على الولد اهـ نهاية (قوله ما تقرر به) أي في لهما اهـ مني
(قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله مستعين اذا تصقق صفتان الامع الاختلاف (قوله كاذبه
صالح الخ) أي كان اقرارهما متغايرا وكذا اقره كمن مبيع الخ (قوله أي القدران) الحق هو نعم في الغني
(قوله لو اطلق) ومنه ما تقرر به انه نذر الفاشم اقراره عليه الفاشم المطلق على القيد صواب في اقراره
بناقد أو اطلق اهـ عش قول المتن (من عن خبر او كس الخ) قال في شرح الروض أي والغني وقضيه
الملاحقه انه لا فرق في الزوم بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اقرعوا النسخا اقرعهم
على ما تقرر به على اصولوا اهـ وهذا فيه تايد للنظر لا في سلة السالك والحق في تأمله اهـ سم (قوله
ولو يعلم) أي انما تراه ولو كافر ليعلم اهـ قال عش قوله هر طو كافر اقدرت قف فيه اذا كانا كافرين اقر
له كافر من علمنا بالتعامل بالخبر فيسما بينهم واعتقادهم حله وقضيت عدم زوم الاثني فاما على ما لو كسها
يخصر في الكفر واقتضاها ثم اسلموا ولا ينافي ما بين من ان العبرة بقضية الحاكم لا بقول القري منخصه
(قوله والا) أي وان لم يوافق وقوله نفي ارادته أي الدنانير عش (قوله تا كيد) أي اذا لا يتفق صفتان الامع
الاختلاف (قوله في المتن) من عن خبر او كس زنه الاثني قال في شرح الروض وقضيت طلائعهم انه لا فرق في
الزوم بينك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اقرعوا النسخا اقرعهم على ما تقرر به على اصولوا
اه وهذا فيه تايد للنظر لا في سلة السالك والحق في تأمله (قوله ولو يعلم) طو كافر اقر هر

اعتادها ومن ثم اطلق مر وقد أقر في المطلق على المقدوم لا يلزمه غير (ولو قال) اهـ على من عن مثل ان لم يلزمه شي قطعا (وه على
أنفس من عن خبر او كسب) مثلا (أو أوفضيت من مالا لاف) طو كاهن (في الاظهر) الغلاة خرافة الرافع لما أثبت فاشبه على ألفا لاف في

ومقتضاها عدم الزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار تعقيد الحاكم الخ قوله مدر جلهما سيأتي ما به فاقول ذلك منقطع بصدقه ككونه يدوي بالعلماء اختلفوا حيث لم يذكر ما منع من صحة الاقرار اه وقوله سيأتي اي في معنى الاقرار ببيع أو هبة ثم دعوى فساد (قوله) نعم ان قال كان الخ ولو صدقه المقر له على ذلك فلاشئ على المقر وان كذبه وحلف لزوم المقر به ما لم يتم ينقضي النافي فلا يلزم مشي شرح مدر اه سم قال الرشدي قوله مدر ما لم يتم ينقضي النافي فانظر قبل هذه السنتيم انه محتمل انه لم يلافت بسبب آخر هي شاهدته بنفي غير محصور اه وهذا الاشكال ظاهر ويؤيد التأملي في كلام الشارح (قوله) من نحوخر اي من عن نحوخر (قوله) على نفيه اي على نفي كونه من نحوخر (قوله) لو رفع اي غير الشافعي من المالكة أو الخ في (قوله) وقد أقر الخ اي والحال قد اقر كذلك بان يقول المالكة على النفس من كلبوا الحنفية له على النفس من نبيذ (قوله) لا يلزمه و ظاهر انه يأتي هنا ما في الاستدراك من تحليف المقر به رحمان ودايمين اه رشدي (قوله) لا نه لم يقصد الخ) حاصله اننا لما التناهي الشافعي لانه لما لم يعتقد ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمناقضاته ما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلنا في التعقيب المذكور لعدم مناقضاته في اعتقاده واذ قبلناه الفاعل الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا كان المقر شافعي بصدقه المقر له في التعقيب الفاعل الحاكم ايضا اه سم (قوله) حكم رفع الخ الاو رفع حكم الاقرار في النهاية (قوله) وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار تعقيد الحاكم لا ينافي العمل بالقرينة لكن قضيته عدم الزوم اذا كان المقر كافر ايضا لقربته وهو وجه سم على ج اه عش (قوله) ولم ينعم ذلك الاشهاد) خرج بالاشهاد بصدقه المقر له حين الاقرار الاول بل انه لا يستحق صدقه شيئا من قره بنى فغني ان يقال ان معنى من عكس زوم ما قر به بمناقضته ما لم يعلم مناقضاته تصديق القره وان لم يحض ذلك يلزم مشي اه عش (قوله) فلو كذا في أصل الروض في شرح مدر ماصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جوابه دعوى فلفو كسر لاتقاه اقراره لا بشئ أو يفرق بينهما بين كان له على الف وقد قضيت بان جلة قضيته وقتها لا مقيدة لمعنى فاقضت كونه معقرا بالزومها لان يثبت القضاء والابقى الزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بالزوم شي جلا أصلا فكان لغوا انتهى فليتامل في بقى نفسه مع مسئلة الروض المذكور فان قضيته بدون الواو حال أيضا الا ان يقال مع الواو اقرب للصلابة سم على ج يمكن ليس في كلام مدر قضيته والفرق عليه ظاهر اه عش وفي البصري عن القليوبي ومثله اي مثل الف على قضيته في الزوم ما لو قال كان له على الف قضيت فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم

(قوله) نعم ان قال كان من نحوخر وطلنته يلزم الخ) ولو صدقه المقر له على ذلك فلاشئ على المقر وان كذبه وحلف لم يلزم المقر به ما لم يتم ينقضي النافي فلا يلزم مشي شرح مدر (قوله) لا نه لم يقصد الخ) حاصله اننا لما التناهي الشافعي لانه لما لم يعتقد ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمناقضاته ما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلنا في التعقيب المذكور لعدم مناقضاته في اعتقاده واذ قبلناه الفاعل الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا كان المقر شافعي بصدقه المقر له في التعقيب الفاعل الحاكم ايضا (قوله) وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار تعقيد الحاكم لا ينافي العمل بالقرينة لكن قضيته عدم الزوم اذا كان المقر كافر ايضا لقربته وهو وجه سم (قوله) لو قال كان له على الف قضيته فلفو كذا في أصل الروض في شرح مدر ماصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جوابه دعوى فلفو كسر لاتقاه اقراره لا بشئ أو يفرق بينهما بين كان له على الف وقد قضيت بان جلة قضيته وقتها لا مقيدة لمعنى فاقضت كونه معقرا بالزومها لان يثبت القضاء والابقى الزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بالزوم شي جلا أصلا فكان لغوا انتهى فليتامل في بقى نفسه مع مسئلة الروض المذكور فان قضيته بدون الواو حال أيضا الا ان يقال مع الواو اقرب للصلابة سم على ج يمكن ليس في كلام مدر قضيته والفرق عليه ظاهر اه عش وفي البصري عن القليوبي ومثله اي مثل الف على قضيته في الزوم ما لو قال كان له على الف قضيت فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم

ثم ان قال كان من نحوخر وطلنته يلزم الخ) حاصله اننا لما التناهي الشافعي لانه لما لم يعتقد ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمناقضاته ما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلنا في التعقيب المذكور لعدم مناقضاته في اعتقاده واذ قبلناه الفاعل الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا كان المقر شافعي بصدقه المقر له في التعقيب الفاعل الحاكم ايضا (قوله) وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار تعقيد الحاكم لا ينافي العمل بالقرينة لكن قضيته عدم الزوم اذا كان المقر كافر ايضا لقربته وهو وجه سم (قوله) لو قال كان له على الف قضيته فلفو كذا في أصل الروض في شرح مدر ماصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جوابه دعوى فلفو كسر لاتقاه اقراره لا بشئ أو يفرق بينهما بين كان له على الف وقد قضيت بان جلة قضيته وقتها لا مقيدة لمعنى فاقضت كونه معقرا بالزومها لان يثبت القضاء والابقى الزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بالزوم شي جلا أصلا فكان لغوا انتهى فليتامل في بقى نفسه مع مسئلة الروض المذكور فان قضيته بدون الواو حال أيضا الا ان يقال مع الواو اقرب للصلابة سم على ج يمكن ليس في كلام مدر قضيته والفرق عليه ظاهر اه عش وفي البصري عن القليوبي ومثله اي مثل الف على قضيته في الزوم ما لو قال كان له على الف قضيت فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم

ومر في شرح أوقفه ثم قال: تعاقب ذلك ولو قاله على ألف أو لا يكون الوافق للشك ولو شهد عليه ألف ودفعه وأطاعه قبل ولم ينظر لقوله
 انما من غير ولا يجاب بالتحليف الذي للعالم استفسارهما عن الوجه الذي ترويه الانفاغان استعماله في قوله شهدا بما في انظر كما علم مما
 باقي بقية في الشهادتين بحث المتعقب وغيرهما (ولو قال) له على ألف أخذته أو فلا (٢٩٣) لزومه لان ما من تعقب لا تقرر بما

وقفه ولا ينافي قوله لم لو قال
 تضمنه زيد ألفا ثم قال
 كظاهرة أنفسه فان قيل
 صدق القاصب بغيره لانه
 هذا كقولهم الجمع الدالة
 على ما وصله به فلا رفع فيه
 أو (من نحن) بغير فاسد لانه
 الالف أو من نحن (عبدلهم
 أنفسه فاسد) لى (سنة)
 الالف وأنكر القصر
 البيع وطالبه بالالف
 (قبل) اقراره بكذا (على
 المذهب وجعل ثمنه) لتزويج
 عليه أحكاما لا تشر
 لا رفع حكم الألف ولا يدين
 اتصال قوله من نحن عبدا
 ويطلق فيه بطلان سر كل
 تعبد لاطلاق أو تخصيص
 لعدم كمال الاستثناء كما هو
 ظاهر والاطلاق الاحتجاج
 بالقرار بخلاف ما أقضه
 وقوله اذا ابرأ من الحكم
 أنفسه وكذا جعل غناهم
 قبيل ولو أقر قبض ألف
 عن فرض أو غيره ثم ادعى
 أنه لم يقبضه قبل التحليف
 القصر وأقضى البقيته بأنه لو
 قال زيدا وجئت في حق ألف
 عوض كسواي فلا يبرأ
 لان غناها يبرع اليه
 وهو الكسوى ولا يفتقر
 ثم الباعض الكسوى بعد ان
 قبضها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الوافق وعدمه (قوله ومراج) أى فى فصل الصفة (قوله ولا يجاب) كأن هذا خاص بعلة
 الشهادة لأن فيه تكذيبا للشهود فلا ينافى من غير ولم يشهد عليه فجميع الحلال فلا يبعد اجابته التحليف
 ثم رأيت فيما أقضه بغير ذلك اه سم وقوله فيما أتى الخ أى فى شرح وجعل غنا (قوله) بوتر الخ) وقديقال
 بالثابت لغيره لأن بعده ما زومه بوجله اراء الحاكم اه عى أى لا يبرأ من وجوده بغيره بخلافه (قوله
 لزومه الالف) أى ولا تشرى على فلان اه عى (قوله بما رفته) أى برفع نفسه (قوله وانما زيد) أى نادى
 انه خصه وحده مثلا (قوله صدق القاصب) أى في لزوم مشر الالف اه عى (قوله ذكر كون الجمع الخ)
 قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قاله علينا ألف ثم قال أخذته أو فلا تقرر مثلا اه سم (قوله الدالة على رصه
 به) ولعله فلو قلنا هذا أو فلا تقرر أخذنا من زيد ما لم يكن كالتعقيب فانه نصف اه عى (قوله أو من
 نحن) يسع فاسد) أى من يسع يسع فاسد اه عى (قوله رصه) أى فسر فون الجمع (قوله أو من نحن
 عى) أى أو هذا العبد مثلا اه عى (قوله قبل اقراره) بعبارة شرح المنهج قبل قوله لم يقبضه اه (قوله
 كذا ذكر) أى يكون الالف من غير عبده لم يقبضه (قوله لا يرتب عليه أحكامه) حتى لا يجبر على التسليم لا يبعد
 قبض العبد اه عى (قوله لا يرفع حكم الأول) بل يخصه بعبدة دون أخرى (قوله من اتصال قوله الخ) أى
 بقوله على الف (قوله ويلحق به) أى بقوله من نحن عى بشرط الاتصال (قوله كاصل الاستثناء) متعلق
 بقوله اتصال من قوله ولا يدين اتصال الخ وما دعتك ان تضابط الاتصال هنا كضابطه لا فى الاستثناء
 و (قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشدى (قوله ولا) أى ان لم يقل بشرط الاتصال
 (قوله الاحتجاج بالقرار) أى فانه ثابت بالقرار (قوله بخلاف ما أقضه) أى فى بطل سواه قاله متصلا به أو منفصلا
 عنه سم ومعنى وشى من منهج وفرق عى بأن قوله من نحن عبدا خصه بعبدة معرنة للسرطوط عن العبد
 فلم يقبل منه الاتصال وجب الالف اذا يذكر منه لا احتمال وجوبه بسبب آخر بخلاف قوله لم يقبضه
 فلم يخصصه بتلك الجهة المعرنة للسرطوط قبل مطلقا اه (قوله وتوله الخ) مبدا أو (قوله ابرأ الخ) خبره
 (قوله وكذا لجعل غناهم قبل الخ) أى بقوله جعل غناها عوضا لحكم قوله قبل (قوله قبل التحليف المقررة) بخلاف
 ما لو قال أقرضنى القائم ادعى أنه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق فى القبول بين أن يقول ذلك متصلا أو منفصلا وقد
 صرح به الماوردى فى الحاوى وهو انه بخلاف لما فى الشامل شرح مدر وقوله مدر فانه يقبل على أن
 القرض يستلزم القبض لانه مصفق قبل القبض كما يعلم من به اه سم وقوله مدر لما فى الشامل اعتمد
 المعنى بعبارة وظاهره أى قول الماوردى أنه لا فرق بين أن يذكر متصلا أو منفصلا لكن فى الشامل ان قاله
 منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وأقضى البقيته الخ) والقلب الى هذا أميل (قوله لى) أى الاقرار
 بالان فلا تزمه لا الاقرار بعبدة كسوا عبا بعبدة أخذنا بما بعد (قوله ولا يفتقر الخ) أى حتى يكون مثله على
 أنفس من غير عبده لم يقبضه (قوله لان ذلك) أى الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوى الخ) فيه
 تامل (قوله وقع لغوا) أى لم يقبل التعقيب ولم يعمل الانفصاليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر فى النهاية
 صامق را فى الحال (قوله ولا يجاب الخ) كأن هذا خاص بعلة الشهادة لأن فيه تكذيبا للشهود فلا قال
 من غير ولم يشهد عليه أحد من الحلال فلا يبعد اجابته التحليف ثم رأيت فيما أتى بما يشهدك (قوله لانه
 هذا ذكر كون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قاله علينا ألف ثم قال أخذته أو فلا تقرر مثلا
 (قوله بخلاف ما أقضه) أى لا يشترط اتصاله

(٥٠ - (شرواني وابن تيمية) - خامس) عوض الكسوة وانما هو من فاش كان كسوة اه ونحوه الزركشى فجعله
 من تعقب الاقرار بما رفته حتى يلزمه الالف أى وبما يمتنع كسوا بها بان جعله لان قوله عوض كسوا جهلوا فعلى بحثنا زركشى
 ولو ادعى عليه بالف فخله على أنفس من نحن يسع لم يبرمه

قوله لا أن يقول من عن مبيع فيه ثم يمتنع بخله على تسليم ألف من مبيع لأن على ما بعده ما يعتني الله بغير من ثم قال لم أقبله
بصدق (ولو قلنا على ألف من شاة) (٢٩٤) أو أن أدامه شاة أو قدّم زيد أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد

التأجيل (لم يرد تأجيل على التأجيل وسألت إلى المزمع) (قوله شيء) أي تسليم (قوله ولم يرد) راجع لما يليه فقط (قوله ولم يرد التأجيل)
الذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم شرط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كقوله ثم يمتنع بخله على تسليم ألف من شاة أو قدّم زيد أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
على المشتبه أم لا أه معنى (قوله اشترط هنا) أن قول الممنوع في المتي التأجيل بخله أو يمتنع بخله على تسليم ألف من شاة أو قدّم زيد أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
وكذا في الوقوف (قوله قصد التعليق) ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة أهم من الاتيان بمقتضى التعليق
أوسع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فلا تأمل سم على حج أه عيش عبارة المتي بيمينه بشرط قصد الاستثناء
قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسع من يقر به وأن لا يقصد بيمينه الله تعالى التبرك أه (قوله)
وفارق) أي قوله ان شاة المثلج أه عيش (قوله دخول الشرط) أي ادائه (قوله على الجلة) أي كشاء الله
(قوله من جلة الشرط) أي من الجلة الشرطية كالتبرك والتمتع والبيع والرضى أي كالمثلج أو أن
شاة الله (قوله بخله أو يمتنع بخله) أي قوله لا يمتنع بخله أو يمتنع بخله على تسليم ألف من شاة أو قدّم زيد أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
والاقتصر على ما قبله كقوله شرح الرضا والمتي (قوله لا شيء) أي فلا يمتنع بخله الاقرار وكذا وقال
له على النسخة أه معنى (قوله وهو الذي أردته باقرارك) أي قصد أه سم أقول فضية اتفاق الرضا
وشرح المنهج والتمتع والمتي على ذكره هنا وذكر في الزاد في عين القرآن ذلك قيد (قوله لا يمتنع بخله)
ويحتمل أنه تعدي فيها صارت معنونة عليه نفس الاتيان فيها بيمينه أه معنى إذا التفتة وقد تستعمل على
بعض عدى كقوله ولم يمتنع بخله (قوله لفظه) أي قول المتي على بها أي بالبيعة (قوله بيمينه) أي أنه
عليه الأخرى (قوله لان العين) أي الألف التي جاء بها والحق (قوله ولو سلم) أي التفسير بالبيعة (قوله)
وكذا هنا) أي في قوله فان كان قال قال حال مزر في شرحه قبل اتصاله بفصل على الوجه أه فضية
قوله أي الشارح ومثله شرح مزر وكذا هنا أن يجري في ذات قوله قلت المثلج أه سم والله المتي فقال
بما شرح الرضا ما لم يمتنع بخله أو يمتنع بخله بالبيعة أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
لما جرى عليه بعض المتأخرين من القول فهو تفسير المثلج أه سم في شرحه بقوله على ألف أه (قوله)

(قوله لا أن يقول الم) كذا شرح مزر وفيه مولا آخر بقض ألف من قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه
فقبل لفظها بقره بخلافه ولو قال أن يرضى القرض ادعى أنه لم يقبضه مستصلاً عن قبضه فلا يقبل على
المعتد أه وقوله فانه يقبل أي لان القرض لا يستلزم القبض لأنه مقتضى هذا القرض قبل القبض كما
يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو بابل فاسد فليزعمه بقره فانه في شرح الرضا
(قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة أهم من الاتيان بمقتضى التعليق
أوسع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فلا تأمل سم على حج أه عيش عبارة المتي بيمينه بشرط قصد الاستثناء
قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسع من يقر به وأن لا يقصد بيمينه الله تعالى التبرك أه (قوله)
وفارق) أي قوله ان شاة المثلج أه عيش (قوله دخول الشرط) أي ادائه (قوله على الجلة) أي كشاء الله
(قوله من جلة الشرط) أي من الجلة الشرطية كالتبرك والتمتع والبيع والرضى أي كالمثلج أو أن
شاة الله (قوله بخله أو يمتنع بخله) أي قوله لا يمتنع بخله أو يمتنع بخله على تسليم ألف من شاة أو قدّم زيد أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
والاقتصر على ما قبله كقوله شرح الرضا والمتي (قوله لا شيء) أي فلا يمتنع بخله الاقرار وكذا وقال
له على النسخة أه معنى (قوله وهو الذي أردته باقرارك) أي قصد أه سم أقول فضية اتفاق الرضا
وشرح المنهج والتمتع والمتي على ذكره هنا وذكر في الزاد في عين القرآن ذلك قيد (قوله لا يمتنع بخله)
ويحتمل أنه تعدي فيها صارت معنونة عليه نفس الاتيان فيها بيمينه أه معنى إذا التفتة وقد تستعمل على
بعض عدى كقوله ولم يمتنع بخله (قوله لفظه) أي قول المتي على بها أي بالبيعة (قوله بيمينه) أي أنه
عليه الأخرى (قوله لان العين) أي الألف التي جاء بها والحق (قوله ولو سلم) أي التفسير بالبيعة (قوله)
وكذا هنا) أي في قوله فان كان قال قال حال مزر في شرحه قبل اتصاله بفصل على الوجه أه فضية
قوله أي الشارح ومثله شرح مزر وكذا هنا أن يجري في ذات قوله قلت المثلج أه سم والله المتي فقال
بما شرح الرضا ما لم يمتنع بخله أو يمتنع بخله بالبيعة أو لا أن يشله أو يقدم أو أن يجره أو أن الشهر لم يرد
لما جرى عليه بعض المتأخرين من القول فهو تفسير المثلج أه سم في شرحه بقوله على ألف أه (قوله)

أورد هذا القول لوجهه بالفاء وقال الألف التي أمرت بها كانت ودعت تلفت وهذه بدلها أه يقبل لجواز تلفها
تغير بغير كون بدلها ما ياتي في ذمته (قلت فاذ قبلنا التفسير بالبيعة فلا يصح اتهامها بغير قبضه) (قوله بيمينه طويلاً) (التلف) الواقع

(بعد) تفسير (القرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ، بل ان هذا شأن الودعة وخرج قوله بعد القرار الذي هو طرف لثابت كما
تقرر وما لو قال آخر رتبها لما يقوله هام بان لا يؤد كرت تلقها وأنى ردتها قبل القرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وان قاله عندى أو
معى الفصدق) بيته (فدعوى الودعة) والواقع بعد تفسير (٢٩٥) القرار نظيره ما تقرر على (فصلوا له أعلم) اذ

بعد تفسير القرار) قضية أنه لو أضاف التلف أو الرد بعد التفسير إلى ما بين وبين القرار لم يقبل منه ما بعد
خلافه كما تقدم سم على منسج من الشارح هر ويمكن جعل الإضافتي كلامه بانية فيكون التفسير هو
نفس القرار اه عش وقوله والمعتد خلا فموقفا قاله سيد عمر عبيدة الجعفي رحمه أن يقال أى بعد اقراره
كما لا يخفى شوبرى أى لانه يشهد بدعواه التلف أو الرد بعد القرار ولو قبل التفسير المذكور اه ووافق اصحاط
المغنى لفظ التفسير هنا وفي قوله الا فى الواقعين الخ (قوله كما تقرر) أى بقوله الواقع (قوله اذ كرت) أى
تذكرت (قوله فلا يقبل) قد يتوقف عدم القبول على قوله بان لا يخفى أى عجز بان اقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه عش (قوله اذ لا اشتراط لعندى ومعى الخ) بل هما مشعران بالأمانة اه مغنى قول المتن
(لم يقبل) أى بالنسبة لسطوط الحق وقوله تحلف بالفترة أن كلامهما صحيح كما فى اه عش (قوله حلف)
أى غير ملازم لمكان اه كردى (قوله فبني نبوه) اعتمد هر وكذا قوله وهو نفسه اه سم
(قوله وخرج) أى قوله وقد يتوقف المغنى (قوله وان قال الخ) غاية (قوله خرج الخ) أى سلخه وان خلصت
منها اه كردى صارت المغنى والنهاية فلا قال بهيته وخبر جت البسمه أو ملككم يكن افرادا بالقبض
لجواز ان يريد انخرج البسمه منها بانه اه (قوله لم تكن الخ) والافواه اقرارا بالقبض اه نهيه زائد
المغنى ولو قال بهيته وقبضه بغير رضى قال قول له لان الأصل عدم الرضا عن عيبه والقرار بالقبض هنا
كالقرار به فى الرهن فاذا قال لم يكن اقرارى عن حقيقة تحلف بالفترة أنه قبض الوهب وان لم يذكر
لاقراره تأويله اه قال عش قوة فهو اقرار بالقبض فيه أن مجرد اليد لا يستلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه فى يده عار به أوفى او لم يرد فيه اه (قوله منه) أى من التسليل
(قوله يكون) أى قوله خرج الخ اه عش (قوله انه) أى المقر بالهبة (قوله لم تكن الخ) أى وهبته
وسلمها الخ (قوله معنى ذلك) وهو الاقباض (قوله ليس) أى قول المتن والظاهر فى المغنى الاقرار بان يكن
الى بيع وقوله ومشاها الى المتن والى قول الشارح وقضية فى النهاية الاقرار والبر وقوله ان كانت الى المسكن
(قوله بيته) أى المقر (قوله وحكمه) أى الفساد اه عش (قوله ورد بانه الخ) واجب ان الرد رجه الله
تعالى بان قوله ورعى أى من العوى فيشمل حيثما العين والدين فلا اعتراض حيثما فعل المصنف اه نهية
زاد سم بعد ذكر جواب الشهاب الى الملو وجعلها بضافات قوله ورعى أى من تبع خلفاؤه هذه اه
اقول وهو المراد بالجواب الثانى فى الشرح اذ غاية بطلان البيع والهبة المراد من تبعه (قوله كائن) يتناول
فان الثمن للمقر لا عليه اه سم وقد يجب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التام (قوله الذى باسله) أى
هر وكذا انه الخ أن يعبرى فى ذلك قوله قلنا الخ (قوله وخرج قوله الخ) كذا شرح هر (قوله يبنى
نبوه) اعتمد هر وكذا قوله وهو بنى (قوله قيل قوله ورعى غير مستقيم الخ) أى بنى هذا الشباب
الى قوله وقوله ورعى أى من العوى فيشمل حيثما العين والدين فلا اعتراض حيثما فعل المصنف
هر اقول يجب ان يضاهى ان قوله ورعى أى من تبع ذلك أو هبته (قوله كائن) يتناول كل الثمن المقرر
لا عيبه (قوله فى المتن) أى نصبتها من زيد لمن عجز واصلت بدو الظاهر ان المقر بغير هبة المقر
على يلزم مع القيمة أو ثمنه لئلا يضاهى ان الفاسد يلزم مع قيمته لئلا يجرى لثل ولو باع عينا ثم اقر بانه
كان وقتها على زيد فهل يلزم ان يجرم به بل هو يعفو عنه لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والقر وغيره
بعد فليراجع (فرع) * كالى فى الرضوخ فرع باع ثم اقر بعد الخيل بالبيع لا تحراً والفصل بطل
وغرم لا يخرج كالى فى شرحه مخرج بعد الخيل المذكور وما لى طرفى زمنه فيبطل البيع ورد الى المشتري

كالقرار قبل قوله ورعى غير مستقيم لان النزاع فى عمن ورد عليها نحو بيع لافى دن اه ورد بانه وان كان فى عمن لكنه قد يترتب عليه دين
كائن فطلب على انه يبيع ان يرد يردى غايه بطل الذى باسله (ولو قال هذه) الفار والبرم لا تولى يده (زيد) أو ثم وشملها لافها هنا وفيما
بأن (عصر) وأرضه تسمى زيد (أؤتم) من عجز وملك زيد

سواء أقال ذلك متصلا بقلبه أم منفصلا (٣٩٦) عنوان طالع الزمان لا متنازع الرجوع عن الأقراء حتى آذنه والاطهر أن المقر غير

قبتها) أن كانت مقومة
ومثلها أن كانت
(لعمرو) وإن اضطرأ به
منعجرا بالحاكم لانه
بينه وبين ملكه باقرو
الأول كما مضى فتنقصه
فابق بنده وقنيصته
المعزوم هو القيمة لا غير
أذلو عائد للمعسر سلمها
واسترجع القيمة وقد
يجب بالمال الحيلة فتأخر
ملك فكانت أموسى
تلك فمرما للبدل عـلا
بعضد رجوعه للمقر فاذا
قرض رجوعه وتبـهله
حكمه ويجرى الخلاف في
خصبتهما زيد ووضـها
من عـر وفان قال غصبها
منه والمالك فيها لعمرو
سلت زيلانه عـبره
بالبدل بغير المعر ولا حـال
كونها ملك عـر وهى في
يد بـنـفـرا جـارة أـروـهـن
ولو قال صـن عـين في تركـة
مورثه هـذا بـدل لعمـر
لم يفرم لعمرو على الأوجه
والله رفاته هـنا معذور
لعمـر كـمال اطلاعـه (وصـع
الاستئنه) هنا كـكل
انـبـار وانبـاء لـو ودفـى
الكتاب والسـنـه وانبـار
مالـو لـنـسـل بـسـوالـا
كاستنى أو أظـن من الذى
يقـض فـسـكون أـل الرجـوع
لأنه رجـع عـاقتـه لفظـه
(ان انـصـل) بالاجـاع وـما
حكى عـن ابن عباس قـل لم
يصـع وان صـع فـز ولـم
لا يضر سـر سـكون بـنـسـكتـه نفـس وى

العين

ولأنه ذكر وانقطاع صوت وبشر يسير كلام أجنبي كان على ألفاظ الحلقه الامانة وكذا استغفر الله وافتلح على ما أشار اليه في الرفض فلهذا نقل حصة الاستغفار من ذلك نظر فيه قال غيره والنظر واضع في باطلان غيره لاف (٣٩٧) استغفر الله لعل الكافي لا يضر لانه لا يستلزم

العين التبعية القول (قوله ولا تذكر الخ) هل يقبل اه سمعوا عاشر ورى انظر لموسى وسكت وادى واحدا بمبدأ كل هر يقبل من ذلك وضع استثناءه أولا والرفض ان لا يرضى بما اذا كانت خانه قبل كل هو ظاهر فيجوز اه أقول قد يتبادر من الاستدلال المذكور ان السكون اليسير بقدر سكت النفس مقتر مطلقا سواء جدوا وحدها كمن لا يصدر ارام لاتهم جارية للمنفى المارة بظاهر هاترا وجوده بالفعل وعلمه يظهر تردد المعنى (قوله لا تذكر) أي ذكر قدوم انبثنيها بان كل بقدر سكت النفس ع ش اه يصح (قوله وانقطاع صوت) وانظر ولو طال زمنه أولا فظهر كلامهم الاول فليتل من شوري اه يصح (قوله) بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله وبشر يسير كلام الخ) وسكون طو بل نهاية ومعنى (قوله) الحمد لله) وهل ذلك في الضم والفصل بالصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله على ما أشار اليه الخ) يعني في استغفر الله وافتلح وسكتي وع ش (قوله فانه) أي مسجلا وضرة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله وافتلح (قوله لعل الكافي لا يضر) وبه أفتي حنظلة الشهاب الرمي اه سمعوا عه المنفى والى بادي (قوله لا سدر الخ) فكان ملاعلا لا يستثنى فاعلم الصفة اه كرى (قوله مطلقا) أي اجنبيا أولا (قوله) من غير المستثنى بكسر النون أي الغير (قوله كغير المطلوب الخ) أي كغير من غير الخ (قوله بل اول) اذ لا ارتباط هاتين بما خلا فلهذا اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو لم يخرج من فمته او بعد أول فمته لان عزت النية قبل فراغ الصفقة فليس ما تقدم من سم في التعلق بان شهادته في قوله ينبغي الخ ان يكتفى هنا بقصد الاثبات ليس بغيره فلا يستثنى فلهذا واطلق اه ع ش أقول لو كان المنفى كالصريح في الاكتفاء (قوله ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كغيره في التام لموضوع الفرق بين الانشاء والاعتبار اه ورشدي قول المنى (ولم يستقر) أي ولو بحسب المعنى كما يتفق قوله وصح من غير الجنس الخ (قوله ومع ذلك) أي البطان (ان اقتصر الخ) ودعه ايضا في الرواية اما فيها كونه بشرة لا عشرة فبمع الاستثناء يكون رجوعا ذكره السيوطي وغيره اه سم وفي البصري عن ع ش ما وافق من غير ع ش (قوله ولا الخ) عطف على لانه استثنى الخ قول المنى (وجب) في نسخ النهاية والمنفى اه (قوله فتم الواحد الخ) أي فيكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي مصر فتم بحسب ذلك (قوله هذان) أي المنى من اثنت (قوله أسقطها) بصفة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال الاربعة الاستثناء هكذا الى الواحد (قوله هذا الخ) أي جواب التسعة في مثال المنى والخمس في مثال الشرع بل رجوع كل استثناء لما يلما اذ في المستثنى بالاصطلاح ما اذا كانت مع العطف غير جمع الجمع الاول ولو لم ينفذ ما حصل به الاستغفار سواء اعتبرت الجمع العطف أو لا وتسمى عليه اذ عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس على شيء) هذا عام وقوله الخامسة خاص (قوله ليس على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ما يطل عليه انه ان كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الاول وان كان خاصا الثاني استثناء كالمثال الثاني وهذا التقيد لقوله لم الاستثناء من النفي اثبات أي محله اذ لم ينسب النفي على خاص والا فلا يلزم معنى يجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه يادى اه يصح (قوله) أي قول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالمرجع

(قوله ولا تذكر الخ) هل يقبل (قوله لعل الكافي لا يضر) وبه أفتي حنظلة الشهاب الرمي (قوله) وبشر يسير كلام أجنبي كان على ألفاظ الحلقه الامانة وكذا استغفر الله وافتلح على ما أشار اليه في الرفض فلهذا نقل حصة الاستغفار من ذلك نظر فيه قال غيره والنظر واضع في باطلان غيره لاف (٣٩٧) استغفر الله لعل الكافي لا يضر لانه لا يستلزم

الواحد كان شتمها الاثني ومنهها خمسة وعشر من أسقطها نهايتي خمسة كان كل من كره بالصف والاعشرة للاستهانة أولا خمسة والا ثلاثة كالمستثنى من العشرة فلهذا من غير هاتين كان كل واحد استغفر الله وافتلح على ما أشار اليه في الرفض فلهذا نقل حصة الاستغفار من ذلك نظر فيه قال غيره والنظر واضع في باطلان غيره لاف (٣٩٧) استغفر الله لعل الكافي لا يضر لانه لا يستلزم

القاعدة ثمراً بتمناقص السدعر الاكتمة **(قوله)** يلزم خمسة **(قوله)** قد وجهه بأنه لو لم يدانبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اهـ **(قوله)** إلى المستثنى منه أي إلى مضمون لفظه ما هو الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى ولا يحمل عبارته على ظاهرها لاختصاص اشكال اهـ سيدعر **(قوله)** وان خرج عن قاعدة الاستثناء **(الح)** وقد ينازع في خروجها عن القاعدة لما ذكره من ان مرادهم كما هو ظاهر ان ذلك هو مودى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباب التي على المستثنى من قوله حديثي مع التعبير بالاستثناء عن التي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى والتي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه المستثنى وان اؤهم ذلك تعبير الشارع بقوله متوجه الخ لكن تعيين تأويله بما أثرنا ليعمل على العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقفه في قوله وان خرج الخ فليس ما ذكره على هذا التقدير من الاستثناء من التي بل من الابتناء ثم لو حظ انصباب التي عليه وهذا الاحتمال وان لم يكن متعين الاحتمال العبارة له معين الا أنه وجب ما نحن فيه بل بناء على الافتراض القين واصل برامة القائمة كأشار اليه بقوله لاحقاً الخ اهـ سيدعر **(قوله)** ولا يلزمها أن لا يدل على مفهوم ضيقاً يعمل بها في الآثار وراه عـ **(قوله)** ولا يجمع الخ عبارة عن ان لا يجمع مفرق بالضعاف في المستثنى والمستثنى منها وفيه ما نـ حصل بجمعهم استتراق أو عدمه لان الواجب والطف وانما تقتضي الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذاتيتين من جهة اللفظ الذي يدور به الاستثناء وهذا يخص لقولهم ان الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات الى الأخير فقط اهـ وقوله وهذا يخص الخ كره سم عن شرح الروض وأقره **(قوله)** ولا فيها **(قوله)** كقولهم على درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما فلزمه ثلاثة لأنه اذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمين درهمين فلفظه اهـ معنى **(قوله)** لاستتراق الخ لفظ الذي في استتراق في بدل الالزام وقضية كعبارة الخ المارة أن الالزام يعني الوقت فلفظ حديثنا اذا وجدنا استتراق بلا جمع المفرق لا يجمع ليدفع ذلك الاستتراق كما نال الاول اذا انفي الاستتراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتخصيصه كالنات الثاني والثالث ويحتمل أن الالزام على ما في لاجل تحصيله كالنات الثاني والثالث الأولين دفعه كالتالي الاول عبارة بصيرت قوله في استتراق أي لاجل استتراق في معنى الالزام كغيرهما مر أي لاجل دفعه اذا كان الخ ع في المستثنى منه لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أو وفيما اهـ **(قوله)** فعل درهم الخ لا يكون على درهمين ودرهم الادرهما **(قوله)** فعل درهم الخ لا يكون على درهمين ودرهم الادرهما كابدل عليه تعاليمه وثلاثة للمعطوف أو لعدم الجمع في المستثنى منه ونائبها وانما العلم في المستثنى وذكر له مثالين اشارت اليه أنه لا فرق بين ان لا يجوز جمع أصلاً ولا ولم يتمها أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالتالي منهما لان الأولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو أنه لا فرق بين ان يكون جميع افرادهما مفرقة كالتالي الثاني أو بعضها مفرقة وبعضها مجتمعة كالتالي الاول اهـ بصير **(قوله)** فلزمه ثلاثة لان الاستثنى منها اذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فاستتراقه فلفظه اهـ معنى **(قوله)** وثلاثة الخ أي وعلى ثلاثة الخ **(قوله)** فلفظه درهمهما أي في صورتين **(قوله)** لأنه الاستتراق أي لان الاستتراق انما يحصل بلفظه فيق استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحداً **(قوله)** لجواز الجمع هنا أي جمع المستثنى قول المتن **(ويصح من غير الجنس)** أي جنس المستثنى من معطوفات الامام أحمد في بطلانه معطوفات الامام أبي حنيفة في بطلانه في غير الكل والوزن قد يولي اهـ بصير **(قوله)** من غير الجنس

يلزمه خمسة في ليس على عشرة الاية لا يلزمه شيء لان عشرة لا خمسة خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة يحصل التي متوجه الى المستثنى والمستثنى منه وان خرج عن قاعدة الاستثناء من التي اثبات احتياطاً للادرام وفيه ليس على أكثر من مائة يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى من ولفق المستثنى ولا بهما لاستتراق ولا لعدم فعل درهم ودرهم ودرهم الادرهما مستتراق فلزمه ثلاثة وثلاثة لا درهمين ودرهما أولاً درهمين ودرهما ودرهما يلقي درهمين انبه الاستتراق فيجب درهم وكذا ثلاثة لا درهمين ودرهما يلزمه درهمين لجواز الجمع هنا فلا استتراق **(ويصح من غير الجنس)** وهو المنقطع **(كالف)** درهم **(الآثار)** ولو رد لفة وشرعاً نحو لا يسمون فيها لغوا الاصلاح

يلزم خمسة قد وجهه بأنه لو دانبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل **(قوله)** ولا يجمع مفرق الخ قال في الروض ففقه درهمان ودرهم الادرهما واجب ثلاثة انتهى وأقول قد شبه قاعدة رجوع الاستثناء لجمع المتعاطفات بوزن درهم من فعلان المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستتراق فتأمل ثمراً بتمناقص السدعر الاكتمة **(قوله)** قد وجهه بأنه لو لم يدانبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما هو الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى ولا يحمل عبارته على ظاهرها لاختصاص اشكال اهـ سيدعر **(قوله)** وان خرج عن قاعدة الاستثناء **(الح)** وقد ينازع في خروجها عن القاعدة لما ذكره من ان مرادهم كما هو ظاهر ان ذلك هو مودى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباب التي على المستثنى من قوله حديثي مع التعبير بالاستثناء عن التي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى منه بعد اخراج المستثنى والتي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه المستثنى وان اؤهم ذلك تعبير الشارع بقوله متوجه الخ لكن تعيين تأويله بما أثرنا ليعمل على العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقفه في قوله وان خرج الخ فليس ما ذكره على هذا التقدير من الاستثناء من التي بل من الابتناء ثم لو حظ انصباب التي عليه وهذا الاحتمال وان لم يكن متعين الاحتمال العبارة له معين الا أنه وجب ما نحن فيه بل بناء على الافتراض القين واصل برامة القائمة كأشار اليه بقوله لاحقاً الخ اهـ سيدعر **(قوله)** ولا يلزمها أن لا يدل على مفهوم ضيقاً يعمل بها في الآثار وراه عـ **(قوله)** ولا يجمع الخ عبارة عن ان لا يجمع مفرق بالضعاف في المستثنى والمستثنى منها وفيه ما نـ حصل بجمعهم استتراق أو عدمه لان الواجب والطف وانما تقتضي الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذاتيتين من جهة اللفظ الذي يدور به الاستثناء وهذا يخص لقولهم ان الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات الى الأخير فقط انتهى **(قوله)**

(وَيَبِينُ ثُبُوبَ قِسْمَتِهِ هَوْنُ الْف) حتى لا يستغرق فلانين ثُبُوبَ عَهْدِهِ الْفَ بِعَلَلِ الْأَسْتِغْنَاءِ لِأَيِّبِ الثُّبُوبِ بِالْأَفْصَحِ كَقَوْلِهِ تَقْلِقُهُ وَزَلَّتْهُ
الْأَفْ وَفِي شَيْءٍ الْأَشْيَاءُ يَدْبُرُ بِمِثْرِ مِثْقَالٍ فَسَمِعْتُ عَسْقَرَ بِعَلَلِ الْأَسْتِغْنَاءِ وَالْأَفْ (وصح) أَي (من العَيْن) كَقَوْلِهِ الْبَارِقُ لَا هَذَا الْبَيْتُ أَهْذُهُ
الْعَوَامِلُ (هَذَا الْإِثْرُ) وَكَذَا الثُّبُوبُ الْآلِمُ لَمَعَتْ تَلْفِيهِ إِذْهُ أَوْ جَرَّاجُ لَفْظِ (٢٩٩) مُتَعَلِّقٌ بِغَايَةِ التَّخْفِيفِ (وَفِي الْعَيْنِ وَجْهٌ

[illegible][illegible]

الملاق قولهم لو أرى براعة ما وكان له غلبين سلم مثلاً فادعى الله لم يعلم بحاله الأتراء أو غلبوا ثم صدق بمنمو بغير بينة وبين الخلفان
الأقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لأنه انجواز عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل بخلاف الاشتعاع بقية في الحال
والمستقبل فأقر في التزام الخلف بانه (٤٠٠) نسباً ولو قال لاحق على فلان فحينئذ لا يرضى شرعاً والراجح أنه ان قال فيما أئتمن

أولياً أعلم ثم أقام بينة
له عليه سابقاً لا يجوز أن
يقبل ذلك لم يقبل بينة إلا
إن اعتد به فهو نسبي أو
خلطاً بظاهره (قائمة) *
كثير كلاً منهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وسامحه أنهم قد
يطلبون الأول قطعا وأولى
الاصح والثاني كذلك ولم
يسنوا سر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبل البتة
فراجع فانه مهم من فروعه
هذا اقرار بعض الورثة على
التركة بدني أو وصية
فيشيع حسن لا يلزمه إلا
قصده من حصته من التركة
لأنه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكما
أفروا أحد المالكين في مجانبته
واستيف البقي من ذلك
مسائل فحصر الأقرافها
في خمسة لكن المولى آخر
كما يعلم بناملها أو أقر أحد
شر يكن ثلاث بنصف
مشارك بينهما تعين ما أثر
به في نصبه وفار الورث
بانتفاه الخلاف فنه الوصية
للاشاعة ثم من ثم الحقوق
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدقات والعتق
وما ذكر من الحصر في أقرار
أحد الشر يكن هو ما جده

قال ورضعنا الكنفاء في العتق ولكن متى ألب بقديم على ما في غيره فالراجح من الأقري وغيره بما هو المثل ينظر وا
لقول الأنوي الفتوى على التصديق لفتوته أنه أرى الاشاعة هو الحق لنفسه عن الأكثر من ولا الوقتة للبقي على أن الافة الاشاعة
(فصل) في الأقرار بالنسب وهو المصدق بوجوب الكذب في ثبوته حرام كالكذب في قبيل مع في الحديث أنه

الذكر قوله فانه لم يصد منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي بدعواه المذكورة اه سم أقول قد يؤيد المنافاة
والفرق الآخر يدفع المنع هنا وقمنا في قول الشارح الأقوال والراجح (قوله) بغير بينة (قوله) أي الأقرار
المعزول لا التزام المذكور (قوله) فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل قد عني ولم يدخلوا بالنسب مستقبل لان
قوله ولا نسباً لخاصة الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وقفاً لها وبانه ليس بالنسب التي منها
فروا بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام أمر مستقبل اه سم (قوله) التزام أمر مستقبل
والأمر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردى (قوله) ولو قال لاحق (قوله) أي ثم أقام بينة اه
سم (قوله) فدر وضريح نعمت خلافتي (قوله) أي من الخلاف (قوله) في قاعدة الحصر والاشاعة أي
حصر الأقرار في خمسة العزم المشترك في بعض المواضع واشاعة في جميعه في آخر (قوله) الأول أي الحصر
(قوله) الثاني أي الاشاعة (قوله) كذلك أي قد يظهره قطعا وأولى الاصح (قوله) مثله (قوله) جمع مثال أي
أمثلة كل (قوله) في فروعه أي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) أي في الأقرار (قوله) أقرار بعض الورثة (قوله)
ولو أقروا لم يهمل وكان هو أحدهم لم يدخل لان التسليم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الإطلاق
كأفاه السرخصي فان نص على نفسه دخل معنى ومناهية (قوله) فيشيع من الشيوع أي يشيع المقر به
في جميع التركة (قوله) فتقيد ببناء المفعول والضمير المستلزام في بعض الورثة (قوله) خلافة أي
العض (عنه) أي عن مورثه (قوله) حصته أي قدر حصته (قوله) وكل في أقرار (قوله) عطف على لأنه الخ
أخوة سأل ذلك (قوله) من ذلك أي من أقرار بعض الورثة الخ (قوله) حصته أي لبعض (قوله)
وأقرار أحد شر يكن الخ عطف على أقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالإضافة (قوله) تعين الأول
فتعين (قوله) في نصيبه وهو النصف بجلو النهاية والمخفى ولو أقر أحد شر يكن بنصف الألف المشترك بينهما
الثلاث تعين ما أثر به في نصيبه اه قال عرض قوله مر في نصيبه أي الخمسة فتعني مقسمة المقر به اه
(وفار) أي أحد الشر يكن المقر الثالث الخ (قوله) هنا أي في أقرار أحد الشر يكن (قوله) ثم اه في
أقرار بعض الورثة (قوله) هذا اه أي بأقرار أحد الشر يكن (قوله) نحو البيع الخ اه سم أحد الشر يكن
بان قال الثالث بعتلغته وكذا البقية اه كردى (قوله) هنا أي في باب الأقرار (قوله) في العتق أي في
باب العتق (قوله) مقدم كذا في ما صله بخلافه تعالى والظاهر مقدم اه سيد عمر (قوله) جزم
ابن المقر الخ وكذا جزم به النهاية ولغتي (قوله) على التصيل أي في بعض المواضع حصري وفي بعضها اشاعة
اه كردى (قوله) وهو الحق أي كون الفتوى على الاشاعة (قوله) أي لا نسوي
(فصل في الأقرار بالنسب) (قوله) في الأقرار الخ اه أي ما يضمن ثبوت الأسلاك واثبات المستقل اه
عش (قوله) في الأقرار الخ اه أي قوله لا في النهاية (قوله) بالنسب أي القرابة (قوله) خولم بل من الكثر اه
عش (قوله) كالكذب في نفسه الأولى كقصة الكذب أي كالأقرار بنفي النسيان (قوله) النسيان (قوله) أنه

كفر لكنه محمول على المستحيل أو على كفر النعمة فإذا (أشركت) أو سكران ذكر غشاً ولو سبها فأنكر (نسباً) أو لعنه نفسه) بلا واسطة
 هكذا ابن أبي لاى بسهولة السنة ولا يمتد قوله بـذلان ابنى لقوله بخلاف نحو رأه مع ملايق بدونه أخذ ما حلف الكفارة ومثله الجزء
 اشتمك ربعه (أشطر ما حلفه) أى الإخلاق (أن لا يكذبها) فأن كذبها كان (٤٠١) : فسن لا يمتد من صورته بل هذا الوجه هو
 لغيره قطع ذكره وأنتبه

كفر) أى كل منهما سم وقال الرشيدى منهم أنه واجع لـفى فقط وجهه مقاساه للص علىه في
 الشهاد وهو الظاهر فى قول الشارح كإثباته أو على كفر النعمة كالمصر فيه (قوله) أو على كفر النعمة) أى
 فإن حصول الولادة نعمته من الله تعالى فأنكروا بعد نعمته تعالى فلا تظنوا فديعيرس الوردين : حقوق
 ونحوه اه عى (أوسكران) أى مستعس وعش وبطله على مكلف لأنه عند غير مكلف وهو أخذها بما
 هو من باب ربط الأحكام بالأسباب فقل على مفعول المتن (إن الحاقه) لم بشرط لو أنها كوت المستلحق ولو أنها
 ولا تترأه سم (قوله) كذا (ابن) أو أنا الوهم وان كان الأولى لكون الأضافة على المقر اه معنى (قوله)
 لا (الح) وقفا للمعنى وخلافا للشهاب المولى والنهاية صارت على لسهولة إتمامه لا يمتد ولا يمتد على ما تله فى
 الكفارة والأصح خلافه اه أى فصيح الحاق نسباً له عى (قوله) بخلاف نحو رأه مع ملايق بخلاف النهاية
 صابره فالفرق بينهما فى ساعى الكفارة وهم اه أى فلا فرق بين أن يعش بدونه أو لا فى كونه لقوا عى
 وأطال سم فى زده وانتشار الشارح (قوله) فان كذب (ال) فى قوة وان هذا اللفظ المعنى والى المتن
 النهاية لا قوله واشتدلى أو على فراش قول المتن (معر والنسب) أى مشوره كإثباته غيره اه وشدى
 (قوله) لم يصح (الح) جزاء فان كذب (قوله) المستلحق (قوله) إن المتن (قوله) بلعان (الح) بوسمه ولما لم يمتد
 غير مستلحق المتن بخلاف السيد فليس لغیر السيد استلحاقه كإثباته من قوله هر الا فى قوله لا يمتد قبل
 عى (قوله) لم يصح (الح) أى لم يصح اه نهاية (قوله) وان هذا الولد أى فعل ان هذا الولد أى الذى ولد على
 فراش نكاح جميع (قوله) بل لا يمتد (قوله) أى حكم الفراش أو الولاداه عى (قوله) لمن هنا) لعل المشار بالمعنى
 ان هذا الولد (الح) (قوله) بلعان (الح) متعلق بالانتماء (قوله) وسبها (الح) جواب والذى عن البيان (قوله)
 وان كان (الح) أى ان (الح) (قوله) أى شتى (غير) أى لفلان (قوله) لا (الح) أى ابن الرضى المقر (قوله) بل
 قوله (الح) الرضى المقر (قوله) وتقبل بـسته (الح) أى الابن (قوله) بـترأه (الح) أى ابن الرضى المقر (قوله) أو على
 فراش (الح) عطف على قوله على فراش نكاح (الح) ش له سم (قوله) أو نكاح فاسد عطف خاص على
 عام اذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء شبهة اه عى (قوله) لانه (الح) أى الغير (قوله) (الح) أى الوطء شبهة
 (قوله) سمعت دعواه) ظاهر اه أنه لا يصح استلحاقه قبل فى صاحب الفراش وأنه لا بد من بـسة فراجع اه
 (قوله) أو سكران) أى سمد (قوله) فى المتن ان الحاقه) لم بشرط لو أنها كوت المستلحق ولا ولا تترأه (قوله) أو
 (أبى) هذا يقيدان هذا من الإخلاق بنفسه فليأمل فيه (قوله) لا (الح) أى اهتمد عند شفا الشهاب المولى الصفة
 هنا أيضاً (قوله) وقوله بـذلان ابنى لغو) هو ما صرح به الشنخ فى باب الطلاق وان سكران فموجوبه بلا
 ترجيح وقوله بخلاف نحو رأه مع ملايق بدونه اه عى (قوله) بلعان (الح) متعلق بالانتماء (قوله) وسبها (الح)
 يصح اضافته لبعض محله وهو شاملى لا يمتد بدونه وأقول أما رأه فلهذا الذى صرحوا به لا يقتضى الوهم
 لجواز حمل البعض فيه على ما سبق بدونه وجعل ملايق بدونه فى حكم الكل ولو فى بعض المواضع لم يمتد
 لتوصيفهم فهو ما أتى فى الكفارة لا تقبل التعلق لأن الاسم ان التعلق بسبها وقد جروا اضافته إلى ما
 يلقى بدونه وهذا يقتضى تخصيص البعض فى القاعدة شاق لا يلقى بدونه فى الكل ولو فى بعض المواضع
 فلو صرح بالحكم بالوهم لذكر ذلك الحكم عليهم بالوهم فاستلحق الكفارة لا سبيل إقامته بالضاف (قوله)
 وان هذا الولد) أى الذى ولد على فراش نكاح جميع (قوله) أو على فراش (الح) عطف على قوله على فراش

(٥١ - (شرافى وابن قاسم - خاص) دعوى ابن الأخ وبسته وان كان اثباتا الغير لا يمتد
 فى دفع خصمه ويستحق الان ما تراه له وان اتفق نسبته لغيره فى قوله هذا وتقبل بـسته فهو على فراش المقر ولا يمتد غيره غير ممكن
 وجه تقديره بـسته ما تراه له هذا الاسم ان سكران ما حلفه هذا الفراش أو على فراش وعشبة أو نكاح فاسد بل لغير استلحاقه لا يمتد
 بلعنه فمقبول المتن سمعت دعواه ولا يجوز استلحاقه ولا يمتد

مطلقاً (تنبية) اشتراط أن لا يكذب الحق المستحق ولا الشرع لا يقتضيه بل يمتنع به سائر الأفعال وكل عمل مباح له بشرطه في المقرة أهلية
 اصطفاً المقرر به محاسن شرعاً (دأت) (٤٠٢) يصدق المستحق بفتح الحاء (ان كان أهلاً للتصديق) وهو المكلف أو السكران لان له حقاً

في نفسه وهو أعرف به من غيره وهو خرج بصدق مطلق
 سكنت فلا يثبت النسب
 خلافاً لما وقع له من موضع
 ثم ان عاتق قبل السكن من
 التصديق صحيح وعلمه قد
 يحصل كلامهما وبشرط
 أيضاً لا بد من غيره والا
 ففساداً وان لا يكون
 المستحق بفتح الحاء فأن
 عتق الغنم والألم يصح لحد
 استيفائه الا ان كان بالغاً
 عاقلاً وصدق المستحق ومع
 ذلك رضى في الأول باق أي
 وكذا في الحقيقة الثانية
 فيما يظهر الا فرق بينهما
 أخذاً من تعليمهم الأول
 بعدم التناقض بين النسب
 والرق لان النسب لا يستلزم
 الحرية وهي لم تثبت ثم
 رأيت ما يأتي في آخره حتى
 باج وهو يؤيد ذكره
 (تنبية) وقع خطا فيمن
 أتى بوجه ماهر وفئة
 النسب نقاض وأمر بانها
 أحسن فصدقتم وأقرت بانها
 لاحق لها على من جهة
 مودعها ثم علمها بذلك
 ثم بان أنها زوجته لم تحرم
 عليه ظاهر أقطأ أو باطنا
 أولاً وقد أثبت في ذلك
 كتاباً أحاطاً بنبذ فيه فساده
 هذه الألفاظ وان حصل
 القول بل الصواب من
 ذلك أنها لا تحرم عليه مجرد

ورشد (قوله مطلقاً) أي سواء أمكن نسبته اليه من حيث السن أو لا وكان المستحق الواطئ ام لا اه ع
 (قوله وهو المكلف) الخ قوله أي وكذا في التنبية الا قوله ان لا يفرغ غيره من الأفضان (قوله أو السكران)
 أي المتعدي اه سم (قوله وهو أعرف به بالخ) أي اعلان العادة بما يريه من الشخص بحيث يسهل له
 ع (قوله فلا يثبت النسب) كذا في المتن (قوله قبل التمكن) ينبغي أو بعده سم على ما يوصو وذلك
 بما اذا استمر المستحق على دعوى يمتنع بتزلفه على ما اذا استلحق فهو ميت اه ع (قوله كلامهما)
 أي في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) أي قوله أي وكذا في المتن (قوله لان كان بالغاً بالخ) فلو
 كان يتأهل شخصاً للشهاب البرمسي لتجسد عدم الصحة في العتق لانه يجمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم
 أوف ذلك شيئاً اه وبهم قوله في العتق الصحة في الرق وكذا مفهوم عليه وبظفر التعليق يقول المشرح
 أي وكذا في الأوامر والحاصل ان استحقاق الميت يقتضي استحقاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة
 استحقاق الميت كاستحقاق الحر الميت اه سم ع (قوله في الأولى) أي في صورته كون المستحق قنناً
 و (قوله في الثانية) أي في صورته كونه عتقاً (قوله او بالغاً) الا لا يحذف فقط والواو (قوله أولاً) أي
 لا يحرم ظاهره أولاً بالغاً (قوله وان حصل الخ) يحذف على نقيض (قوله لو فرض الخ) الظاهر انحر وجعل
 نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله لان قصد الخ (قوله وان يعين) يحذف على قوله فساد هذه الخ (قوله
 فهم) أي في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) أي أو اطلاق الحرمة (قوله والحرمة مقبها على ما بالخ) ان
 أراد ان الحرمة تطهراته وقف على ثبوت قصد الاستحقاق فهو ممنوع منعاً واضحاً لان المقر يؤخذ باقراره لعله
 على استيفائه ثم اعلم ان ثبوت خلافه وان اداها ثمانية العمل على قصد الاستحقاق لانه الظاهر من اطلاق
 الاقرار في مقصد ما دعاه من تعسداً اطلاق الحرمة ظاهراً اه سم (قوله والحال الخ) أي أو اطلاق الخ وهلا
 زادوا على ظاهره أقطأ على ما اذا قصد لثبوت الاصل او اطلق وهو يقتضيه لثبوت النسب (قوله أو سكنت) أي
 قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافاً لان أبهره (قوله وامر) الأولى تأخير من قوله أو قال
 الخ ش (قوله أو السكران) أي المتعدي (قوله وخرج بصدق الخ) كذا شرح مر (قوله قبل
 التمكن) ينبغي أو بعده (قوله كلامهما) أي في ذلك الموضع (قوله والألم يصح لحد استحقاقه) أي
 محافظته حتى لو لم يلبس بكلمة له لكن قد يقال قياس ما يأتي في استحقاق البالغ العاقل المصدق من بقاء
 الرق والولد السيد الصفة هنا وبما ذلك فلا ضرر على السيد الا ان يفرضنا كذا الاستحقاق فيما يأتي
 بصدق لانه حقاً (قوله لان كان بالغاً عاقلاً وذن) فلو كان يتأهل شخصاً للشهاب البرمسي
 فيما كتبه على آخر التنبية اتجسد عدم الصحة في العتق لانه يجمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم أوف ذلك
 شيئاً انتهى فلو عديم والولد عديمه فحتمل صحة الاستحقاق فلا ضرر فيه على أصله يقال فضرر على
 بيت المال لانه لو اعتبر ذلك استلحق الأصل ومفهوم قوله في العتق الصحة في الرق وكذا مفهوم
 تعليقه هذا وغلط في قوله في التعليق مع ضرر المولى يقول المشرح أي في العتق ولا يفتق في الثانية يظهر
 الحر المقصود بقوله لانه لا يعتق لاضر وعليه لكن هذا مقر وض من التصديق ومع المولى لا يتصور وقد سبق
 والحاصل ان استحقاق الميت يقتضي استحقاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استحقاق الميت
 كاستحقاق الحر الميت ولا ضرر على السيد الحق لبقاء الولد كما يحتمل المشرح وكذا استحقاقه اذا كان حياً وميتاً
 قبل تكتسه من التصديق كاستحقاق الحر الأصلي كما سيأتي فليتأمل (قوله والحرمة مقبها على ما اذا قد الاستحقاق
 الخ) ان أراد ان الحرمة تطهراته تفصيلي ثبوت قصد الاستحقاق فهو ممنوع منعاً واضحاً لان المقر يؤخذ
 باقراره لعله على استيفائه ثم اعلم ان ثبوت خلافه وان اداها ثمانية العمل على قصد الاستحقاق لانه الظاهر

قوله لها أنت أرمده أنتي ولو زامن أي إلى أبي قصد استحقاقه هو أي ممن يمكن لحرقها بما لا يفرض جعل نسبها عنه ان صدق
 باطناً حوت عليه باطناً قطعاً وكذا ظاهره اعل خلافه وانه شعب على الحلقا الحل فيما على ما اذا قصد الكذب أو أخوة الاسلام أو أطلق
 والحرمة فيه ما على ما اذا قصد الاستحقاق وصدق في الحل باطناً قطعاً على ما اذا قصد كذب (ان كان بالغاً عاقلاً فكذلك) أو سكنت أو امر

أقوال لأهل (لم يثبت نسب) منه (الابنية) أو عين مرودة كسائر الحقوق ولو تصادفتم لم ير حالهم بطل النسب خلافاً لابي هريرة (وإن استلحق صغيراً) وأجنبوا (ثبت) نسبهم بالنسب السابق لعل التصديق لعمر أكمة (١٠٢) البينة قد ثبت عليه أحكام النسب (ولو

الح) كافي النهاية (قوله) الابنية عين مرودة ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سألت في قوله ولو استلحق اثنين بالغاً وامل السببان القائف انما يصح عند الزنا حتى يجمعوها نسب وعش (قوله) وأجنبوا (أي لم يسبق له قتل بعد يافته أخذ من قوله مر الذي ولو جهان ماريان الخ والآخر بان المعنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر افاقة ثم ان أس من افاقته كان حكمه حكم المجنون اه ع (قوله) لعمر أكمة (أي ع) عبارة المعنى لا إقامة للبينة على النسب عسر والشارع قد اعني به واثبه بالمكان فكذلك أثبتناه بالاستلحاق اذ لم يكن المهر به أهلاً للتصديق اه (قوله) لم يثبت نسبهم (الح) خلافاً لنهاية والمغني عبارة الشافعي لا فرق بين هذا أي وهذا ابني كما أنه قد شخني اه وعبارة رسم الواجب مر ثبوت نسبهم مطلقاً كافي استلحاق الابن المجنون كغيره مقتضى اطلاعهم فلا حاجة إلى تكليف فرق اه (قوله) ولو بعد (أي في قول المتن وحكم الصغير في المغني الاقوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية الاقوله مر قوماً (قوله) وان نكح (فرع) الذي اذا نكح (قوله) ولم يسم له اسم لا يحكم بإسلام المغني ولو مات هذا الولد ومصر فتميراته إلى أقوله بالكتاب ثم استلحقه النكاح حكم بالنسب ويثبت له أصاه مسلمة بإسلامه واستمر معها ثمن وورثته الكفو لانت في مر وتحصيله والآخر ان انه ان لم يكن غسل وجب نفيه مالم يهرق نفسه والمصلحة عليه ونفسه الحقاير المسلمين وان كان غسل أصلى عليه في القبر ولا يثبت له دفن في مقابر المسلمين حفظه عن انتهاك حرمة بالنسب اه ع (قوله) النكاح (مر) به (وكذا كبير) في نسخ الحل من المتن كثيراً بالنسب اه سيذكر (قوله) لم يسبق منه النكاح (الح) مر به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) ولو جهن بغير بيان فبين بعد بولعه قاتلاً ولم يعلنه سبق له حاله يعتبر فيها تصديقه وليس لأن من أهل التصديق نهاية ومعنى (قوله) أي المستلحق) تضييع الصغير المستتر (قوله) الميت (الح) بالبر زول قول المتن (من صدقة) بقى الموصد أحدهما أو أقال الآخر يستعمل يعمل الاول أو بالثاني فيه نظر والآخر بان الثاني اه ع (قوله) أولم يصدق واحدا منهما (الح) ظاهره وان كذبهما واستشكيا بان شبهة (الح) سم عبارة الجعبري في شرح منج قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حيث جعل كلامه على ما اذا سكت كافي مر وعبارة فاولم يصدق واحدا منهما انما سكت عن الخ اه وعبارة ع (قوله) بان سكت بقى ما لو كذبهما مع عاقبته أنه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حج تشبه التأكيد اه (قوله) واستلحق المر (الح) من اضافة المصدر إلى الفاعل قول المتن (بأن في القضا) سرد سم هنا عبارة التي هناك (قوله) فرع (الح) المتن في النهاية الاقوله مختلف وقوله في تجهيزهما وقوله لان إلى المتن (قوله) طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطلان نصافي ويجوز فهمها بالتوصيف (قوله) مختلف (الح) قوله فرع الوان نسبها معلوم اه سم (قوله) من اطلاق الاقرار فلا يثبت ما دعاه من تعسدا طلاق الحر بظاهرها (قوله) في المتن والشرح الابنية أو بين مرودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سألت في قوله ولو استلحق اثنين بالغاً وامل السببان القائف انما يصح عند الزنا حتى يجمعوها (قوله) لم يثبت نسبهم يقيق (الح) الاوجه ثبوت نسبهم مطلقاً كافي استلحاق الابن المجنون كغيره مقتضى اطلاعهم فلا حاجة إلى تكليف فرق اه (قوله) لم يسبق منه النكاح (الح) مر به الارشاد (قوله) أولم يصدق واحدا منهما) ظاهره وان كذبهما واستشكيا بان شبهة (قوله) (قوله) المتن باني في القضا ان شاء الله تعالى) عبارة للمصنف هناك ولو استلحق القضا حرم لم يقتصار إلى بشر بته وانما حقيقة جسد لقوله قول شرط تصديق سدم وان استلحقها مر آثم لم يلقها في الاصح أو اثنان لم يقيم مسلم وحمل على عبودية فان لم يكن يفتقر على القائف فيلق من الحقه فان لم يكن قاتلاً وتحسراً أو نكاح منهما أو الحقه بها أمر بالانتساب بعد بولعه إلى من يبين طبعه اليتم حملوا أو أقالا بيتين معاوضتين سرقة قتلى الاظهر انتهى (قوله) مختلف (الح) لحرار عموال انتسابه ما لو احد

(بلغ) أو أضاف (وكذبهم) (بطل) استلحاقه بتكذيبه (في الاصح) لان النسب يحاطه فلا يندفع بعد ثبوتيه ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت نسبهم يقيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاختص به أكثر (وصح) أن يستلحق مستغنياً ولو بعد ان قتل وان نفذ باعانه أو غيره قبل موته أو بعده ولا يباي بالبنية الارث وسقط القول بالنسب يحاطه ومن ثبت بغيره الاكاذن (وكذا كبير) لم يسبق منه انكاره فقال تكليف (في الاصح) لان الميت لا تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ورث) أي المستلحق بكسر الهمزة الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنين بالغاً) عاقلاً ولو جسدت الشر وطعها ما لها (ثبت) نسب (ابن صدقة) منه بالاجتماع الشرط فهو بالاتحاد فان صدقه أو لم يصدق واحداً منهما كان سكت عرض على القائف كإطلاقه واه قرأ بان استلحق البالغ يعتبر فيه قتل مشهور

بما ياتي ان قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي سلفه ثنائان واستلحاق المر أو المر بعد (في القضا) ان شاء الله تعالى) يخرج عن ان شبهه بغير مسلم بطلان نصافي وفتاوى ههنا بتأويل غير الجواب في قوله فافظا فافظا بعد التكليف مختلف

فإن لم يوجدوا نحن هذه فاموقف النسب يتلخصهم ما حق نسلا ما شئنا هم من غير اجبالوا فان ما قبل الامتناع من الاسلام فكما مسلمين
في تعميمهم لاكن قد فهمنا يكون بين (٤٠٤) مقبر في الكفر والمسلمين أو بعده فلا نأخذهما كافر أصلي ولا - شرم من (ولو قال لولد

أمة هذا الولي اسواه قال
منها لا دة كرفي الروضة
كالنسيه قصو وقطا أو
تقيد نخل الخلاف (ثبت
نسبه) بالشرط السابقة
فشرط شرطها من زوج
يكن كونه منه كباقي (ولا
ثبت الاستلاد في الاظهر)
لا احتمال انه ملكها ابدان
حبلت منه بنكاح أو شبهة
وانما استقر مهر مستقره
رجل أنت ولده يلقه وان
أبكر الولد هنا ظاهرا
يؤيد دعواه وهو الولد
منه ان يخل من احتمال
ناحور في مسيلتنا لا ظاهرا
صلى الاستلاد (وكذا قال
قال) فيه هذا ولدي ولونه
في ملكي) لما ذكر (فان
قاله لقتله في ملكي) أو
استدل بنسبه في ملكي أو
هذا ولدي منها وله ستوهي
في ملك من حسن حسين
مثلا (ثبت الاستلاد) فطعا
لانها ذلك الاحتمال ولا
نظر في القطع منها احتمال
كونه عنهما ثم ولدها وهو
معسر في بيتي الذين ثم
اشتراها فان في حدود
امثلهما قولين من الاربع
منها لندرة ذلك وشرط
ثبوت الاستلاد في اقرار
من سبقت ملكته اقراره
الواقع بعد سنه ان يثبت
احتمال جالبه زمن

(قوله لا المثل لولد أمة) أي في حق وشأنه (قوله لا احتمال انه ملكها الخ) فثبتنا الولد غير حوالا اصل حيث
لا شبهة تقضي الجريه لكنه يعق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حق وشأنه (قوله لا ندرة ذلك) الندرة
لا تمنع الاحتمال وأي قطع مع (قوله من تعدى النسب منه الخ) نفسه بواسطة واحد الخ لا يعني ان صريح
هذا الصنيع ان بين اب الفير وذلك الفير هو الاب في هذا الذي فاطر أي واسطة في تعدى
النسب الاب الى المقر الذي هو ان فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الابان النسب بتعدى من الحق به
الباقي ثم ما الى المقر ولم يوجد ذلك هنا وأي واسطة في تعدى من الجد الى المقر الذي هو ان ينفذ هذا الذي
فان النسب بتعدى من الجد الى اب المقر ثم منه الى المقر فليس هناك واسطة واحدة (قوله من تعدى الخ)
صريح هذا الصنيع انه بين الفير وان الفير مرجع هاعن من يظهر استقامة المعنى حيث ندم قوله واسطة
واسعة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الفير فتأمله الآن يجلب اليه الامتناع من اتحاد الفير وواسطة فغيره

الكلان لانها لا بعد ائمة الولد (فان كانت الامتقراشاه) بان آخر لو طمنا (الحقة) عندا لكانت بالقراش
من غير اشتقاق) غير الولد القراش وكمير مولد (وان كانت موزعوا لقراش زوج) عندا لكانت كونه من لان القراش له (واستلاد السيد له)
حيث (باطل) الصواب في وج شرعا (وما اذا اطلق النسب بغيره) من تعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحد وهي الاب

النسب من ذلك الشرائع لنفسه اما بان يكون ذلك الاخى واسطوا وحدوا والى الانماخ اه (قوله أو ثلاثه) ظاهر اه لا يزاد بعد في الثلاثه فلينظر فيه اه سم (قوله ذلك) أي بان الله من أو به مثلا (قوله أو فرق) أي بين الفرق واليهامه عس (قوله بان للفرق) هذا الفرق فلا يعدم اشتراط ما ذكره تأمله اه سم (قوله من قبل تفسيره) الخ أي حيث ذكره من صلا عس وسم (قوله يشهد لثاني) أي عدم اشتراط البيان وهو الوجه اه نهاية لكن الرشد يسطق لادعيه ولا يتصور الاستدلال الشرع من اشتراط البيان واليه قبل كلام المتن (قوله الخ) تعليل لما يفيده قوله لكن الغرض فيه ما دللوا الخ من ترجيح الاول لكن الواضح انهم أرادوا يقولون ان الفرق في الفرق الخ لكن لا يدين الحق به (قوله أو وارث الحق به) الخ هذا يصحبت كان التردد السابق في هذا من أي أو بنحوه عليه قوله السابق ان قوله لهذا ظاهر المنع (قوله فصم) أي الحلقه (قوله وفي الحق به) أي أو بنظر في الحق به الخ (قوله أو ثلثه) أي ظاهر المنع سم ونهايه (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد من سوا في عدم الاكتفاء بطلاق الاقرار هو اه سم ورشدي أي أو كان قد ان قول وسواء أقال وأما وارثه وسواك أو زاد وارثه في غير (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح) أي قوله لكن الخ أقر المتن (قوله وورثي) أي هذه اه معنى (قوله قبل) أي حيث حصروا ورثه فهم بأقره فكذا بعد اقراره في أصل الارث كذلك يتحدى لغيره اه معنى (قوله لكن نازع الخ) اعتمد مر اه سم (قوله قوله) أي أقراره ما ذكره (قوله في الحصر) أي في شمول الطرف من متعلق بكيفي (قوله فيه) أي الحصر وثبوته (قوله ويكفي) أي المتن في النهاية (قوله وان لم يسمو) أي التامه ان لا يقرر اذ لم يجمع ما نزل الواسطه والنهايه وان لم يسم الخوهي ظاهره (قوله بين) أي المطلق فغسله (قوله فيصيب) أي على القاضي (قوله استغنى لهما) أي عن أسماط الواسطه اه سم (قوله وكذا يقال في الفرق) مذا به باعتبار ما قد علم من الفتاوى وغيره اه سم (قوله في هذه المسئلة) أي قوله ويكفي في قوله المتن كهدى أي عسى قال في شرح البهجة قوله الحق لا يخ بالاول والآخر بل انتمى فانظر كيف يكون الاول الحاقا واسطوا وحدوا الثاني بثبت (قوله أو ثلاثه) ظاهر اه لا يزاد بعد في الثلاثه فلينظر فيه (قوله أو يفرق الخ) هذا الفرق فلا يعدم اشتراط ما ذكره تأمله (قوله من قبل تفسيره ما نحو الزام) الخ إلى الرض خ عس أو تاريخ وقال أي منفصلا كافي شرحه أو ردت من الزام قبل قال في شرحه لوهذا هو سر ما نحو الاسلام لم قبل واستشكل بقول العبد الذي لو عهد له أخوه لا يكتفي به لأنه يصدق ما نحو الاسلام أجب بان الفرق يحتاج انفسجا يحتاج به فلا يقر الا عن نص في حق انتهى (قوله لكن النقول الخ) والوجه الثاني شرح مر وقد يناق الاول مسئلة الاقرار بانحو الجهول المذكور فان ضيقه فوهم فيها لم قبل التفسير نحوه الزام ولا الاسلام تصو ر هذا اذ لم يقل أي من أي أو أو سم عس من الرض تفسيره ما ينظر هل يوجب عقل الثاني أو كفاي الحال ثم أو رده على مر فليجابه باله لا يلزم عدم قبول التفسير فيها معاذة كرهت الاقرار فيها مطلقا بشرط ضمان بين من له من أو به مثلا فاذا قل لم يعدمه الا بين بهذا كنهه إلى المنقول المذكور ولا يخفى ما في هذا الجواب عدم التمسك بالحكم بعدم القبول ومع الاستشكل الجواب المذكورين فتأمل ثم أو ردت كذا مرة أخرى على مر فاعرف الاشكال وما نفاذ ذلك مسئلة آخر ما بنحو الجهول المذكور وما إلى الاخذ به وحل هذا الكلام على نحو الاول به (قوله أو ثلثه فلا يعدم تعلمه (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد من سوا في عدم الاكتفاء بطلاق الاقرار مر (قوله ولكن نازع الخ) اعتمد مر (قوله فيصيب استغنى لهما) المفهوم من هذا السابق ان المراد بالافصال جهة الواسطه تأمله (قوله وكذا يقال في الفرق) هذا بعيدا اعتبار ما قد علم من الفتاوى وغيره

فقبهين عارفين بحكم الإحاطة بالغرب مختلف عاصمين لا يعرفان ذلك فيصيب استقصاءهما وكذا يقال في الخبرين ثم رأيت الغزيرى يصح قبول شهادته
القبيل الموافق لمذهب القاضي أى في هذه المسئلة

وان لم يفصل ثم نقل ثم شرح به لو حكم فاضل به واو لا وارثه غيره على الصفة ثم قديمه بقاض عالم أي تمامين قالو يقاس به كل حكم
أجله اه وهي قاعدة حسنة فيعين (٤٠٦) استحضارها في فروع كثيرة يأتي بعضها القضاة وغيره (فيثبت) وان كان المشرق الظاهر

البيضة أن يقول ابن عم بالخال اه عرش (قوله وان لم يفصل) أي القيد بالوافق الخ (قوله ثم قديمه الخ)
(قوله قال) أي الفري اه عرش (قوله أجله) أي القاض (قوله وهي الخ) أي قول الفري ويقاس
الخ بالتأنيب لرعاية التعليل (قوله قوارنها أولي) خاتمة النهاية والمغني وسم فاعلم ببسط الوفا للآل
فالعبد صحتها استحقاق وارثها وقرق والبرجحة لله تعالى بين استحقاق الوارث لمو بين استحقاقها بان اقامة
البيضة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا اثر في النسب اه (قوله فيما اذا) أي قوله ومو اشتراط في
النهاية وكذا في باقي الخ في الاقوة فيصم الى اثنت (قوله هنا) أي في الخالق بالغير اه عرش (قوله على ذلك)
أي على الشروط السابقة في الخالق بنفسه (قوله لانه) أي الجنون عبارة للمغني لاسيما ثبتت نسب الشخص
مع وجوده بقوله غيره اه وهي شاملة للصبي وغيره (قوله فلا يوافق به) أي بالحي اه عرش (قوله
ثبت) أي عرش (قوله وفيما اذا كان واسطتان الخ) أي والفرق ان الخالق بالحي اه سم (قوله أيضا) أي
كتمه في الجدل (قوله لانه) أي الابو كذا ضميره وضمير فرع (قوله غير وارث) كان المراد المستحق فيمنع
الحال وجوده أي به هو الجد والآخر لا يرث مع وجود الاب اه سم أقول بل المراد ان الاب ليس وارث للمفق
وهو باخذ لكونه حيا (قوله وليس الا لغيره) و (قوله وفرع علم يقع الخ) معطوفان على خبر ان واحلان من
فأصل غير معنى الغاير و (قوله حتى تقول الخ) مفرع على الثاني (قوله بعد الخالق الفرع) يعني اثبات نسب
الأصل وهو الاب يقول فرع (قوله بل السبيل الخ) لعل الانسبيل قبله بل الخالق بالجد والسبيل بعده
فقط عبارة للمغني ليوصل الى ثبت نسبه بتدقيقه والاعتناء ببلغة في قوله بالجد والسبيل بعده
استشكال ذلك) راجع للمغني والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب يقول المتن (وارثا) بخلاف غيره كزريق
وقائل وأجني نهاية ومعنى قول المتن (حائزا) أي ولو ما لا يدل على ما سأل في الوارث أحد الوارثين وأكرر
الاستحسان ولم يرعنا المقر حيث ثبتت النسب بالاقرار الأول ورشيد ومعنى (قوله وان تعدد) فلهيات
وخلفا بنا واحدا فتر باع آخر ثبتت نسبه موث أو لم تكن بنين وبنات اعتبارا اتفاق جميعهم بما في موضع
(قوله فلا يوافق به الخ) عبارة للمغني ودخل في كلامه الحائز بواسطة كل أقرب موهو شرط تركه ما سألنا
تركه الحق به فان كان قدمات أو قبل جده فلا واسطة صرح بذلك في أصل الروضة اه (قوله ومنه)

لا وارثه الا بئ المال
على المتقول خلافا للزوج
الفزاري (نسب الملق
به) الذكر لان الوارث
يختلف موته وحقوقه
والنسب منها اما الاثني فلا
يصح استحقاقها فصارها
أولى (بالشروط السابقة)
فيما اذا الحق بنفسه فيصم
هنا من السبق أيضا
(ويشترط) هنا زيادة على
ذلك (كون الملق به ميتا)
فيمنع الخالق بالحي ولو
يجنونا لانه قد يتأهل ولو
أشوق به ثم صدق ثبت
بتدقيقه دون الخالق
وفيما اذا كان واسطتان
كهاذي شرط تصديق
الجد فقط لانه الأصل الذي
ينسب اليه ومن اشترط
تصديق الاب أيضا كالغوي
فقد أبعد لانه غير وارث
وليس الخالق به وفرع علم
يقع الخالق بقوله حتى يقول
يبعد الخالق الفرع بدون
الأصل بل السبيل الخ الخ
تصديق الجد فقط فاقع
استشكال ذلك وان قال
شارح انه اشكال غوي ثم
مكن من السبيل جوابه
بما يصح (ولا يشترط
لا يكون الملق به) (نفاذا)
الاصح بل لا يجوز الخ الخ
به وان قدام قبل من به بلغت
أو غيره لانه لا استحقاق قبل
فكذا وارثه (ويشترط

كون المقر وارثا لما ذكره الملق به من الاقرار وان تعدد فلا أقرب بم اشترط كونه حيا لتركه ما سألنا تركه
ومنعت موت الكل فرضا ولا بشرطه

أى من الوارث الحائز (قوله لا اله الا الله) لعل العترة (قوله فبغيره) الى قوله ولو له حكمى الفنى والى قوله ولا ين
الرفعة فى النهاية (قوله فبغيره) أى اقر لو جمع الوثنة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذرة كقضية صفة
استحقاق وارث الاثنى بها له سم وصورة أى ثقت امرأاً وتختلفا بنواذ وباقول الابن لخصيص هذا
أثنى من أى فلا بد من موافقة الزوج فهذا السلفى بأمر أو هو يرعى ابن البان وغيره مدر اطفى
وحلى له بصيرى وقوله وغيره أى كالشراح فبقضية نفائى شرع فثبت نسب من الملقب به (قوله لا اله
أى الامام) (قوله وهو) أى الوارث قوله ولو له حكم أى بان حكم بنون نسبته له عس (قوله لا اله
القضاء على) أى بشرط كونه بمجهدا له عس أى خلافا لقضية (قوله وكونه اضافاً) صطفى قول
الذين كونا الميراثا (قوله لم قبل لاضراره من الولاد الخ) هلاصم بوقى الولاديه بتدفع الضرر كقضية
فى الإلحاق بنفسه لكن الفرق بينه سم ولعل بان ضرر عدم أو حصة النسب هنا عائد الميراث
وهناك للمير (قوله وهو) أى اهل الولاد الملك أى كونه ملوك كالسيد (قوله فبغيره) فتقولهم حين الاقرار
أى كاهن تقبيلنا لله به (قوله أنه) أى لا تنظر ابنة أى ابن الميراث ليعطى اقراره أى اقرار بان لعنه
عس (قوله لا اله) أى الميراث بان لعنه (قوله فبغيره) هلاصم غير وارث عليه الابن له سم (قوله ولا ين
الرفعة الخ) اقر ما نفى ثم قال يصح الميراث للمسلم الكافر المسلم والميراث الكافر المسلم بالكافر (قوله
هنا) أى لا يشترط كون الميراثا من اهل الاقرار (قوله أجبت عتق الخ) وأجاب النهاية عنه بأسرار اجسه
(قوله فيما اذا أقر) الى قوله ولو ادى فى النهاية كذا فى الفنى الا قوله أو زوجة لعل (قوله أو زوجة) الخ
انظر لصورته اه عس كان مادام ما كانت عتق مع من كالت شامل للزوج وتقولون (لا اله الا الله) فقلنا
لا اله الا الله لم يثبت نسبهم على الفرق بنسبهم بل وان لم يثبت نسبها ما أخذت باقراره كذا كره الرافضى
ويقاس بالبنات من فى معناها وفى حق حصة الميراث كان الميراث به عس من التركة كان قال أحدهما الميراث
فيها ابن ابنة أو جهات أو جهات عتق لتشوف الاربع الى العتق معنى دنها وتوشح الارواح قال عس
قوله مدر وفى حق حصة الميراث أى ظاهر أو باطن وقوله مدر أو جهات أنه يعق أى لا سابه وان كان الميراث
موسر العلم اقراره بما يشاء العتق اه (قوله بفرض الميراث الخ) مبرور الفنى والاصح أن السلفى لا اله الا الله
فى استحقاق الميراث كحكمه بالسبك قال الشيخ زهران الدين وهو يقتضى أنه سم كون الميراثا من اهل الاقرار
وهذا لا ينزف بل هو خلاف النقل والعتق والظاهر ان هناك على الميراث اصل الميراث وامن تأخر
وصوابه ان يقول وان لم يكن حائزاً فلا يصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويرجى بعضها انفراد
الحائز من دون الآخرة فلا يصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى على ذلك قال الفولى
العراقى قوله ولا يشترط الفرق صفة فهو قرينة ظاهرة على أن صورته المستقلة اقرار بعض الرافضين كان
الميراثا من اهل الاقرار به حصة قبل جميع الارث اه (قوله عتق الخ) أى فيما اذا أقر أحد الحائز الخ (قوله
السابق) أى كقوله الميراث به سم (قوله ظاهر اهل باطن) أى بل يشارك فيها باطناً وظاهراً
لومار المستحق ولا وارث فغيرها كالميراث الصادق باطناً تناول ما يخصه فى الوثن كمن اه سديد (قوله
يلزمه الخ) أى الميراث كذا فى جميع غير القرآن يشر لها الثالث ما أشد ما كان علمه الآخر
وان كان فى الظاهر لا يجب عليه ان يعطى شيئاً فكل من الميراث المكذب حكمه ما ولدوا وانما خص الميراث
وهو الميراث الا لا اله الا الله لا اله الا الله (قوله أحد الزوجين) صادق بالذرة كقضية صفة تمان وارث
الاثنى بها (قوله وكونه) أى الميراث (قوله لم يقبل لاضراره من الولاد الخ) هلاصم بوقى الولاديه
بتدفع الضرر كقضية فى الإلحاق بنفسه لكن الفرق بينه سم ولعل بان ضرر عدم أو حصة النسب هنا عائد الميراث
الم (قوله أنه غير حائز) هلاصم غير وارث عليه الابن (قوله السابق) أى كقوله الميراث به سم (قوله
فى الميراث لا يشترط الفرق صفة) قال فى الرض لكن يحرم عليه أى الميراث بنسبة أى الميراث به وفى حق حصة
أى الميراث كان أى الميراث به من التركة كان قال أحدهما الميراث من التركة كان ابن ابنة أو جهات انتهى وفى

أخذهما فان كان قبل القسم دفع اليه نصفها أو بعدها فان كانت بالمصدق سلمه كما هو لا يجرى على المكذب أو ببدل المكذب لم يلزم شيء
وعلى المصدق نصف قيمته (د) الأصح (إن البالغ العاقل (من الوتر) لا يغير بالافتراء) بل ينتظر كالأخوين فان أقر فبان غير كامل
وورثه فقتلوا زوجه من غير تحديد كالقوله (و) الأصح (إنه لو أقر أحد الأخوين) الحائز من ثلث (أو أنكر الآخر) أو سكت لم يرشده ولا من
حضره ولكن نخلع افتضا كما تقر لاث (٤٠٨) الترتيب فرع التنبؤ ولم يثبت وانما هو لمن أقر بكونه ضامنا لعمره وفي ألف بالالف

وان لم يثبت على غيره ولو
كذب الضام لانه لا ملازمة
بين مطالبهما فقد سطا على
الضامن فقط لا اعتبار
الاصل أو نذر الضامن
أن لا يطالبه أو موت الضامن
والدين مؤجل وقد يطالب
الاصل فقط كان ضمن
الحال مؤجلا أو أصغر
الضامن أو مات الاصل
والدين مؤجل وأما النسب
والأولاد فينبغي ملازمة
من حيث أنه يلزم من ثبوت
الأولاد بالقرابة ثبوت النسب
ولا يحسب كإثباته ونظيره
أقرباره بالعلم فانه يثبت
البيوتة والأولاد بوجودها
قبل الفسخ ولو صدقنا فتدفع
العدد من غير مال بخلاف
وجوبه بالطلاق فانه
يستلزمها (د) يستتر عدم
أولادها في الموت المنكر
أو الساكتان (ما زاد ولم
ورثه إلا القرين النسب)
بالأقرار الأول وورثته
مساواتا وكذا وورثه غير
المقر وصدقه (و) الأصح
(إنه لو أقر ابن سائر) مشهور
النسب لا ولا به عليه بأخوته
مجهول فانكر مجهول نسب
القر (إن قال قال ابن المثلث
ولسا متا بنسبه (د) يورثه

فيه) لثبوتهم وشعره فلا يلو يطل نسب على نسب المجهول فانه لم يثبت الأولاد مؤجلا به ولو طلع نسبه ثبت نسب المقر
وذلك دور حكمي ومن غلط القائل ولو أقر ابن سائر فانكر نسب الثاني وليس قواما سقط لثبوت نسب الثالث بافتقارهما فاشترط موافقتهم على
نسب الثاني لثبوتهم بالاستسقاط وهذا ما يفرق ما به (د) يثبت (أي نسب المجهول) لأن الحائز قد استلحقه فلم ينتقل لأخوته من أهله إلا أقر أو
يتكذب به (د) الأصح (إنه إذا كان الأولاد الظاهر بمجهول النسب) يجب حضانة (كأن أقر بان النسب ثبت النسب) لأن من الحائز تطاهرا
قد استلحقه (ولأنه) فهو الحكمي وهو أن يلزم من إثباته الشيء فثبت لا يورث حجب الأخ غير عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

بالقوله (و) بما يورثهم أنه لا يقر وحصله النشر بل في حصة حتى في الظاهر اه بحري (قوله فان كان
قبل القسم دفع اليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرج القسم النصف لا يخرجه حصة المقر لم يدفع اليه أيضا
لا اعتبار فيه اه سم وفي نسو وروضة لانه إذا دفع نصف العين إلى المقر نصف العين مشتركة بينهما وبين
المكذب ولا يبقى للمصدق تعلق بما أصلا فكيف يصور إخراج القسم النصف لا يخرجه حصة (قوله ولا شيء
ه) أي المصدق (قوله بل يلزمه) أي المكذب (قوله بل ينتظر) أي قوله وانما هو طالع في النهاية والمغنى (قوله
كالأخوين إلخ) أي بلوغ الصغر وغيره فافتضا ليجنون فإذا بلغ الأول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت
التب حجة ولا يجرى موافقة الغائب أيضا ويستبرأ افتقار وضمن ملتقى الكمال أو لا حضور اه معنى
(قوله وورثه) أي وورث المقر فقط غير الكامل (قوله كما تقر) أي في شرح ولا يشارك المقر في حصة (قوله
العمرو) أي عن عمرو (قوله أن لا يطالبه) أي الأصل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه اه سم
(قوله بالقرابة) احتراز عن الولاء (قوله كإثباته) أي يقول للمز وانه إذا كان الوتر إلخ (قوله ونظيره) أي
العكس أو إذا كرم بالنسب والأولاد (قوله بالعلم) يعني بالطلاق البائن (قوله فانه يثبت البيوتة) إلخ أي
بالأقرار بالخلع (قوله لوجوده إلخ) تعليل لثبوت البيوتة بتدوين سال (قوله قبل الفسخ) أي بالطلاق
فيه (قوله وعندنا فتدفع إلخ) عطف على قبل بالنسب ولو (قوله من غير مال) يتعلق بالوجود (قوله بخلاف
وجوده) أي المال (قوله بالافتراء الأول) أي قول المثلث ويثبت في النهاية والمغنى الأقوله ومن غلط القائل
وقوله وهذا لأن المثلث (قوله لو ورثه) أي وورث المنكر أو الساكت اه سم (قوله وصدقه) أي صدق وارث
غير المقر (قوله لا ولا علمه) أي ومن علمه ولا فقد مر حكمي في شرحه وارثا نازرا (قوله ولو أقر) أي
الحائز والمجهول اه سم (قوله فانكر إلخ) ولو أقر ياتس من مجهولين معاف كذب كل منهما إلا أن أقر وصدقت
نسبهما لوجود الأقرار من الحائز وإن صدق أحدهما لا يخرجه كذبه إلا أن يقطع نسب المكذب بغيره الفال
دون النسب المصدق إن لم يكونا قوامين ولا فلا أثر لكذب البا لا يخرن المقر بإحدائهما أمين مقر بالأخر ولو
كان المنكر اثنتين والمقر واحد فالمقر يتلحق بهما فان نكح أحدهما لم تردا لئلا يثبت بها نسب
ولا يستحق من الزنا ولو أقر الورثة تزوجوا من أولادهم ورثهم ورثت كقرائهم نسب شخص ومثله أقر أولادهم
بزواج العمرة نهاية ومعنى (قوله لان الحائز) أي الكافي في النهاية والمغنى (قوله لان إلخ) ولو أقر به أي
شرحان الأول أو حصة لتسوية الشارح إلى العتيق انتهى (قوله فان كان قبل القسم دفع اليه نصفها) ينبغي
أنه لو أخرج القسم النصف لا يخرجه حصة المقر لم يدفع اليه أيضا لا يخرجه اه سم (قوله بل يلزمه) أي
المكذب (قوله أو نذر الضامن) أن لا يطالبه (قوله أي أن لا يطالب الأصل (قوله والدين مؤجل) أي يؤخذ
من تركه (قوله وكذا لو ورثه) أي وورث المنكر أو الساكت وورثه وصدقه أي وصدق غير المقر (قوله
ولو أقر) أي الحائز والمجهول بالنسبة فانكر إلخ قال في الرض ولو أقر بهما أي ياتس من مجهولين معاف كذب
كل منهما إلا أن يخرجه نسبهما أو صدق أحدهما لا يخرجه كذبه سببا للمكذب أي يقع الفال إن لم يكونا
قوامين لأن المقر ياتسد التوأمين مقر بالأخر وقوله إن لم يكونا قوامين قال في شرحه ولا فلا أثر لكذب
لا آخر اه (قوله في المتن) كأن أقر بان الميت (قال في الرض فان أقر به الأخ وإلا وجب له ميراثهما

باب
وذلك دور حكمي ومن غلط القائل ولو أقر ابن سائر فانكر نسب الثاني وليس قواما سقط لثبوت نسب الثالث بافتقارهما فاشترط موافقتهم على
نسب الثاني لثبوتهم بالاستسقاط وهذا ما يفرق ما به (د) يثبت (أي نسب المجهول) لأن الحائز قد استلحقه فلم ينتقل لأخوته من أهله إلا أقر أو
يتكذب به (د) الأصح (إنه إذا كان الأولاد الظاهر بمجهول النسب) يجب حضانة (كأن أقر بان النسب ثبت النسب) لأن من الحائز تطاهرا
قد استلحقه (ولأنه) فهو الحكمي وهو أن يلزم من إثباته الشيء فثبت لا يورث حجب الأخ غير عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

بان لميت الاخر والاول وجمعه رثه معهما تلك اى للدور الحكمي ولومان عن بنتها رثت خاترا بان له سلم للاخت نصيبه الا انه لو رثت خيمه لم يثنى واسى (قوله ولو ادعى الخ اى لو ادعى مجهول صلى الخ الميت انه ابن الميت فاشكر الاخ وتوكل عن العين خلف المسدي العين المردودة (قوله ما لو اقرب بنت الخ) له نصو بر والا ما ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما لم يحامد موصى به الناشئ عن الاذرى اه ثم

(كتاب العارية)

رث تادى رثا لى بعده
أرثه لو ادعى المجهول على
الاخت فشكل وحاشا للمجهول
ثبت نسبه ثم ان قلنا العين
المردودة كالميتة ورث أو
كالأفترار وهو الأصح فلا
وخى به جسيمه ما لو اقرب بنت
معتقة لأب باخ لها ثبت
نسبه كمن بها قرينة رثته
اثلا لما لا يصبها حرمنا

(كتاب العارية)

بنسبها لبياءه ونقص
اسم له يعطى للعقد المتضمن
لابسالة الانتفاع بما يصل
الانتفاع به مع بقائه منسبه
لسيرته من علو ذهابه
بسرعة أو من التعارض
التأويل من العلوانه باقى
وهى رواية وأصلها قبل
الاجماع وتمعن المأخوذ
قال جمهور المفسرين هو
ما يستتبعه الجبر ان بعضهم
من بعض واستعارته صلى
عليه وسلم فرس لابي طلحة
فر كبه متعلق به وأدعى

(قوله بنسبها لبياءه) الى المتن فى النهاية الاقوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى النفس الاقوله المتضمن الى من عار وقوله ومصحف الى وكأخرة وقوله مع أنها فاسدة (قوله وقد تنصفت) وفيه اللغة الثالثة بورن ناقصه ما به ومعنى (قوله اسم الخ) اى شرعا اه عى وقال الحلى قوله اسم الخ اى لغة شرعا أو لغة فقط أو لغة علميا عار وشرعا للعقد لكن فى شرح الروض اى وانفى ما يفيد ان اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغيره اه (قوله ولو لعقد) اى نفى مشتركته فيما وقد تعلق على الاثر المتعلق بذلك من جواز الانتفاع بما عدم الثمن ان هذا مورد النفع والانتفاع كما تقدم نظير فى اولا البيع اه عى (قوله ولو للعقد المتضمن لابسالة انتفاع) فهى بالحق المنافع وقال الماوردى ههنا المنافع فأورد المستعير اريدت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع به فى الدال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما يأتى عند قول المستعير ان ينال رتبة بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله أو من التعارض) عبارة اخرى وقيل من التعارض اه (قوله لامن العار) لا يقال برده استعارته صلى الله عليه وسلم لا تأتول استعارته لبيان الجواز لثلاثتهم المتضمن مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله لانه) اى العار (قوله باقى) بدليل غير هذا كذا اه معنى (قوله وحى واوبه) فان أصلها عارية اه معنى قال عى هذا بجمعه لا يمنع لانهم قد يخلون منافع الباعلى بنات الواو كفى البيع من مداخله مع ان البيع باقى الباع وى اللهم الآن يقال لهم لا يعملون ذلك الا عند الاضطرار اه (قوله واستعارته الخ) ما فصل قوله وتمعن الخ (قوله متعلق الخ) اى هذا الخبر متعلق الخ (قوله وأدعى) كذا فى أصله

اه وقال فى شرحه لو لم يثنى عن بنتها رثت خاترا بان له سلم للاخت نصيبه الا انه لو رثت خيمه لم يثنى كره الاصل اه (قوله ما لو اقرب بنت معتقة لأب باخ) له نصو بر والا فلو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما لم يحامد موصى به الناشئ عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بى ما لو رثت بنتا وقلنا بالرد فساد بنت المال فاستقلت أمها قبل يكون كاستحقاق الابن الحائز من الام لا لم أره نقلوا الاقرب منهم اه (قوله ورثته) هو فى اوث الخ أسد وجه من وجهه ما ذكره الشارح والثاني لانه عنهما عصى بقوله اى اذرت بها قال فى شرح الروض والاول اوجبه لعل انتصار الشارح على هذا التصريح فليست أم

(كتاب العارية)

(قوله ولو للعقد المتضمن لابسالة انتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى ههنا المنافع فأورد المستعير ردت على ههنا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الدال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما يأتى عند عند قول المستعير ان ينال رتبة بالرد وهو ظاهر قلت من رى فى قوله ان لابسالة ترتد ردتا ذاتى الاباحة تنصت وهذه ليست كذلك اه وكلمة أراد بقوله وصريح ما يأتى الخ ما ذكره وفيه ما لو فصل ما منع ممن من يجوز ع من ان عليه أجرة مثل لما زاد على المسمى من أجرة المثل لانه بعد قوله عن المسقوف به كالأرد ليس فيه ذلك (قوله لامن العار) لا يقال برده استعارته صلى الله عليه وسلم لا تأتول ردت تكون استعارته لبيان الجواز لثلاثتهم المتضمن مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها علميا أيضا فهو عليه السلام أولى المؤمنين من أنفسهم فالى ما هو اللهم فبالكفارة فى فلا عارى تصرفه فى شئ من أموال الخلق لا للجميع له ولا ينافيه تصرفه لى عارية مضى وتلا منه من باب النقص فليست أم

والذي في النفس والنهاية درعا بالافراد وفي نسخ المجلد بالجمع القصة اه سدد عصاره عش قوله مر
ودر عالج اراد به الجنس والا فاما اخذ من صفات ما تندرع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انهما قد
تباح اه سم اقول وقد تصوروا الاباحة باعارة من لاسلحة بالماروحه اه عش (قوله كاعارة نحو
نوب الخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل بما ناب له طلب الا حرة ثم ان عسدا بالامارة وجدت شروها
ففي اجارة صحه والافهي اجارة فاعطوا اسوة معني عش وظلوني وسم ولا يضمن العين حيثما تغلبا
لا عارة عش اه يعبري وبأى انعاما يتعلق بذلك (قوله مؤذ الخ) ظاهره وان قدل الاذى وينبغي
تقصده باذى لا يحتمل عادة او يبيع مذور تهم اخذنا مما بان في الاذرى في قوله كل ما فيه احاسه مسعة اه
عش (قوله ومصحفا ونوب الخ) عبارة الشارح مر في باب مصفة الصلاة بعد قول المتن فان جهل الفاصلة
الحق في قول يمكن بالبلد الامصحف والحدول يمكن التعلم الامنم يلزم مالكم عارة ثم وكذا قول يمكن بالبلد الامعلم
والحدول يلزمه التعليم الا يصر على ظاهر المذهب كالحاجة الى السيرة والوضوع وغيره نوب ارماء منتقل
الى البلد اه وحل ج الوجوب على ما اذا اعاد ذلك زمنا لا يقابل باوة اه عش وما نقله عن شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله عليه) أي على المصحف أو الثوب اه رشدي (قوله لا حرة
لله) أي اما لله أي الله اجرة فظاهر أنه واجب ايضا لكن لا بالامارة بل بالاجارة اه رشدي (قوله وكذا
اعارة سكن الخ) لا ينافي وجوب الاجارة هنا أن المالك لا يجب عليه بدفعه وان كان في ذلك اضاة مال لانها
بالقرن هنا وهو غير مجتمع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب
الاستدعاء اذا تعين الحفظ وان جاز لمالك الاعراض عنه الى التنازل وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المنافاة
سم على ج اه عش (قوله وكاعارة ما كتب الخ) عبارة النفس واقوى اوبسده الله الى برى وجوب
اعارة كتب الحديث اذا كتب صاحبها السهم بهدك كتب نسخة السماع قاله الزركشي والقاسمي أن العارية
لا يجب بمقابل بل هي والنقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله ما وانه على نحو الكتاب (قوله
فيه) متعلق بقوله كتب والضرب لما كتب الخ وكذا اضربه من (قوله اوراياته) أي الغير يعني سند
شيء (قوله لنسخه) أي غيره اه عش (قوله وتقرم) ثم قوله (يكرد) كل منهما معطوف على يجب
اه سم (قوله كياي) أي كاعارة الصيغين المحرم والامتن الاجنبي واعارة الغلمان من عرف بالروا
اه معني (قوله مع انما فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية العاصية فالاولى التمثيل به باعارة تمثيل

العاري في قد يجب عنه بانه قد يؤخذ أحدهما من الاستحسان في البيع من الباع (قوله وقد تجب الخ)
لم يذكر انهما قد تباح (قوله ومصحف) على ما ترجم به العباب تبع الكفاية كذا شرح مر وفيه نظر
وقوله او نوب ثوقت صحة الصلاة على في شرح مر على مسألي اه وفي شرح الروض في باب مصفة الصلاة
قال في الكفاية ولولم يكن بالبلد الامصحف والحدول يمكن التعلم الامنم يلزم مالكم عارة ثم وكذا قول يمكن بالبلد الامعلم
ومعلم والحدول يلزمه التعليم أي بلا حرة على ظاهر المذهب كالحاجة الى السيرة والوضوع وغيره نوب ارماء
منتقل الى البلد اه وفي العباب في مصفة الصلاة ولا يجب اعارة أي المصحف وان تعين فان غاب المالك
فخصم لروم اخذوا لله كاعارة ولا يحتمل أن لا يضمنه اه هذا ولا يخفى ان مقتضى وجوب الاجارة في الثوب
المذكور امتناع الرجوع بعد الاجرام وسأيت في أول الفصل الاستحسان والشرح والحاشية ما يقتضيه منه
تفصيل في الرجوع بعد الاجرام فخصم ما هنا على ما عتقتم فيما رجوع مما أتى لا ما يجوز فيه ايضا لا بد من
مع وجوبه لا إعادة الصلاة الرجوع بعد الاجرام ما بل لا قبله فليتأمل فيحصل الوجوب هنا على ما اذا
طلب الثوب لصلاة الفرض فليتأمل (قوله وكذا اعارة سكن الخ) لا ينافي وجوب الاعارة هنا أن المالك
لا يجب عليه بدفعه وان كان في ذلك اضاة مال لانها بالقرن هنا وهو غير مجتمع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي
وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب الاستدعاء اذا تعين الحفظ وان جاز لمالك الاعراض عنه الى
التنازل وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المنافاة (قوله وتقرم ثم قوله وتكره) كل منهما معطوف على يجب

لاية وقد تجب كاعارة نحو
نوب دفع مؤذ كرو مصف
أونوب ثوقت صحة الصلاة
عليه أي حيث لا حرة انفة
الزمن والام يلزم منه بلا
أجرة فيما يظهر ثم رأيت
الأذرى ذكره حيث قال
والظاهر من حيث القصة
وجوب اعارة كل ما فيه
احاسه مسعة محترمة لا حرة
لله وكذا اعارة سكن الخ
ما كقول يخفى موته وكاعارة
ما كتب صاحب كتاب
الحديث بنفسه أو اذونه
فيه سماع غيره أو روايته
لنسخة منه كما هو به المصنف
وغیره وتقرم كياي مع
بيان انها فاسدة وتكره
كاعارة مسلم لسكران كياي
نور ككانه أرم بعقير
ومستعير ومعار وصيغة
(شرط الميع)

تصنعون عتلاص من
الواقف أو عادة مطرد في
زمنه تنع ذلك وكله لها
اختصاصه بالمسند كره
في الاصطباته اعارة هدى
أو أخصيته مع خوجه
عن ملكه موته اعارة كتاب
للمسيد واعارة الاب لابنه
المعبر وكتبة المصنوع
والسنة كاجتهالز ركني
زمنه لا يقابل باوة ولا يضر
به لان استقامته في ذلك
وأطلق الراب في حل اعارته
تخلو من تعليمه لقصة
أنس في الصنيع وظاهر ان
تسميته في هذه المذكورات
عارية فهو غير قول
الاسنوي واعارة الامام له
بيت المال لانه اذما له
الملك لا اعارة في ورود
بانه ان اعارته له حرق
بيت المال فهو اصال الحق
للمسقة فلا يسي عار به أو
لكن لاقية في علمه بجزلان
الامام في كونه في الوليه
وهو لا يجوز له اعارة شيء منه
مطلقا من كل المعناته
لا يصح بيعه لقن بيت المال
من نفسه لانه قد عتاقه
وهو ليس من أهل العتق
ولو بعض كالكافة لانه
يسم لبعض بيت المال بعض
آخر لملكه كسبه لولا البيع
ولانه يمتنع عليه تسليم ما به
قبل قبض غنمه هاتمه
لان القن قبل العتق لا ملك
له بعده قد عتقت ولا
فلا يملك في ذلك ليست
المال أصلا من هذا أخذ

جميع ما يجوز ان أوقفه لولا لاصية مرعاة

أعادة الخ (الاسنوي) أعادة أو أعوده أو أعوده أي سدد أي كافي النهاية (قوله عتق ذلك) أي عتق النص أو العادة
اعارة للمسن له كرمي (قوله ولكلها) أي قوله ودفن النفس الأتوه كاجتهالز ركني وقوله قال
الاسنوي (قوله هدى أو أخصيته الخ) لو تلف ضمنه المعبر والمستعبر وليس لنا معبر ضمن إلا في هذه الصورة
اه على معي جوباني في كلام الشارح هو ومراده أن لا طر بق في الضمان والقراري من تلفت تحت يده
اه عش (قوله مع خوجه) أي المنذورين الهدى أو الأخصية (قوله موته) أي عمل ما ذكر من اعارة هدى
أو أخصيته بنده (قوله واعارة الاب لابنه) أي وأن يعير الاب لابنه الغير اه رشدي (قوله ولا يضر به) أي بالابن
اه معني (قوله لان له استقامته في ذلك) قضيت أنه ليس للاب استقام ولقد في يقابل باوة أو كان يضر وهو
ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الأول بل هو أولى من المعمل الأول في تسليم الأول فينبغي للاب إذا استخدم من
ذكر أن يحسب لموته مدة استقامته ثم على كماله عاوى جبه عليه ثم يضر فعليه فيما يحتاجه من نفقة
وكسوة ومما عتق به الهوى أن عتق انسان وتلك أو لا دامغرا افتقرت لهم أمرهم بلاد صاية أو كبير
الاشوة أو علم لهم مثلا يستقدمهم في رضى دواب الماهم وأغفرهم والحق وجوب بالاشوة على من
استخدمهم سواء كان أخصيا أو قر يلاول اسقط الضمان بقض الام أو كبير الاشوة أو نحوها حيث لا صاية
ولا ولاية من القاضي اه عش (قوله حل اعارته) أي وليه الصغير (قوله خدمة الخ) ظاهر سواء كان ذلك
يقابل باوة أم لا لان فيه مصلحة ومن ذلك بالاولى العقب ومعلوم أن ذلك كذا اذ له وليا ما اذ كان باذن
أو قسرت في يتخلل عدم وضاه ذلك أو كان استخدمه بعد ازواجه فلا يجوز له وبقي ما يقع كثيرا أن المعمل
ياهر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة له ولابا تقاتله للصناعة بتكرارها لا
فيه نظر والاقرب الأول وينبغي أن يأتي بمثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعمل اه عش (قوله مثل هذه
المذكورات الخ) أي اعارته الهدى أو الأخصية المنذور من واعارة الكتاب والصدوق واعارة الاب لابنه (قوله فيه
فوع عتقوا) معبر ان النفس ليست حقيقة قبل شبهة بها اه (قوله فيه فوع عتقوا) كأنه لعدم ملك المعبر المنفعة
سم (قوله واعارة الامام الخ) تخلف على قوله اعارة كتاب الخ (قوله وورده ان اعارته الخ) فغير هذا التردد
جاء في التمسك بالاصح من الامام لبيت المال وقد سرحت لاختصاصه فكأن قول تغلغل الشق الاول ونعم
المحدود المرتب عليه لان الاستحقاق غير مختص في المذكور بل هو لمعوم للمسكين فاذا خضع الامام واحدا
بملك واعارة وقد ثبتت من البائتين في تفسير ما يخصهم في المال المنصرف فيمن صرفه فلا تأمل اللهم الآن
يقال اس الحق للمعوم حتى يكون مشتركا في كسبه فيسب بين سائر افراد بل الحق للبيعة فاذا دفع لبعض
انفرادها وقع في محله بالاصالة اه سددع (قوله وهو) أي لولي (قوله له) أي من ماله لولي (قوله
مطلقا) أي سواء كان ما اعاره يقابل باوة أم لا اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الامام كولو (قوله
كان المعتمد الخ) صبارة النهاية كان الصواب كما أتى به والوجه جملة تعالى عدم تحصيله الخ اه (قوله ومن
نفسه) أي نفس القن اه عش (قوله وهو ليس للمعتمد الخ) أي في الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعض
كالكافة) غاية لقوله ليس من أهل الخ (قوله لانه بيع) أي العتق بعض أو الكافة والتسديد كبير تناو بل
الصدق وأمره بالغير (قوله بلكه) أي بيت المال (اكسبه) أي من بيت المال (قوله عتق عليه) أي على
الامام اه عش (قوله وهذا) أي عتقه بعض أو كذا قوله في ذلك (قوله ومن هنا) أي من المعتمد المذكور
مع علمه المذكور (قوله ان أوقفه لولا لاصية الخ) والاول جبا تباع شر وطهم حيث لم يعلم رقمه وعلوا

فمنع الخ واقف على النع هو وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رأيت كلام الشارح الا أن الصريح
في الجمع لهذه مع منلته تناله وقد قال اذا وقف اعارة كل الوقوف على اذن الناظر فغير الوقوف عليه
المتز في الوقوف أولى فلي تأمل (قوله هدى أو أخصيته بنده) لو تلفه ضمنه المستعبر والمعبر وليس لنا معبر
ضمن إلا في هذه الصورة اه (قوله فيه فوع عتقوا) كأنه لعدم ملك المعبر المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد
الخ) أي فيه ضمننا للشهاب الرمي (قوله ومن هذا أخرج متأخرين ان أوقف لولا الخ) والوجه

ذلك على وجه اقتضا المصلحة في نظره ولم يتبين خطره في ذلك لاجوابهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم
من تشبيه الامام بالولي اعطوا حكمه من سائر اوجه وقياس ذلك على اعتناق العبد من نفسه ممنوع شرح
مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه اجماع هذا يعرف ان وجوبه تابع شر وطهم
حيث تدل من حيثيات الوقف الاول على بشرط في مقتضى مراعاة مصلحة ولا غير هادوا عما ذل من حيث
لهم الولاية على بيت المال وقد انشروا جوامع ذلك على وجه مخصوص لا يجوز مخالفتها بهذا بل ان الصورة
ان فاعل ذلك بمن له دخل في امور بيت المال افراد بالاراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فنتبه اه
ولعل ما ذكر في ماولك مصر في زمينهم والافسلاطين الاسلامبول واتباعهم مطلقا واولك مصر واتباع
اتباعهم في زميننا اسرار ولا يمن مراعاة شروط اوقافهم بل اختلاف حيث لم يعلم كونهم من مال بيت المال
والا فبالشرط المتقدم انما هي النهاية **(قوله مر وطهم فيها)** أي شروط الاراك في اوقافهم **(قوله لبقائهم)**
أي اوقاف الاراك **(قوله لانهم اوقافه)** أي الاراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليل نظر
ظاهر لان السلاطين العتباتية اسرار وليس فيهم شبهة لا تغير كذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كلهم ظاهر
واما اتباعهم من محو اجرا كسبهم وان سائر انهم اوقافه لكن لا يعلم كونهم اوقافه لبيت المال لاحتمال ان
السلاطين اشترى وهم لا تقسم بعين مالهم اوفى ذمتهم كاهو الظاهر لبيت المال فيصير وينفذ اعتبارهم اياهم
واقفه اعل **(قوله اجارة مضممة)** الى قوله أي الا في النهاية الاقوة الامنة الى موقوف عليه وقوله على مام
(قوله سات) أي اوقاف الاراك **(قوله مطلقا)** أي ارضي شر وطهم اولا **(قوله الامنة مضممة)** هذا مسلم ان
ذلك في نظر من يباشر الانتفاع بنفسه كان اوصى ان يتفق به مدحجائه والا فلا اعارة وان قيدت حياته
مر اه سم على وجه وقوله والا في اوصى بالمنفعة مدحجائه وينبغي ان مثل الاعارة لا يورث قيدت
بمدة او بعمل في غم انما الما جى اوصى به قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها فنفقت فيبقى له عش
(قوله على مام) انظر في أي مجلس مر فان اوصا تقدم عن الاندري ودعليه ان كلام الاندري ليس في
الموقوف عليه كبقوة مدحجوا بان منافع الوقف على موقوف عليه يستوفى بها بنفسه وبغيره وبالقرابة
وانما كلامه فيمن ترلف في مكان مسبل اه سم عبارة لكردي قوله على مام هو قوله امتناع اعارة موقوف الخ
اه والا في قوله فان اوصا تقدم موقوف الخ **(قوله أي يذات الناظر الخ)** راجع الى قوله وموقوف عليه **(قوله)**
وطه) أي على اشراف اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه **(قوله ان مراده)** أي ابن الرقصة **(قوله)**
الاعين رايه أي الناظر ش اه سم **(قوله ليشمل)** أي كلام ابن الرقصة (كونه) أي الناظر
(قوله وذلك للمكهم) أي المستأجر والموصى به بالمنفعة والموقوف عليه **(قوله لانه لا يملكها)** الى قوله وانه
في الملقى الاقوة قال في الغالب والى قول المتن والمستعار في النهاية الاقوة ومنه الى والذى **(قوله الان عين)**
الخ ظاهر بالبطان بغير دلائل والنقصه موقوف على الاعارة ويجب ان يظهر ذلك فانه اه سم أي
اذا لم ير الا الاذاعين له الثالث واعاوه بالنقل عبارة عش قوله مر الثاني مفهومه انه اعانته واعاوه
استبحار به وانتفي الضمان عنه اه وفي البعضى عن الماردي أي ما يتصل بغيره الاذن لا يخرج
بالاذن من كونه مستعير اوصار وكلا ومن شيعه ان الاول يراه من الضمان اه **(قوله كان تركبا لـ)**

شر وطهم فيها ببقائهم اولى
ملك بيت المال لانهم اوقافه
له فن فيه حق حله على
أقرب وجه وصلا ليعوم
لا يتصل به مطلقا **(فيهم)**
مستأجر اجارة مضممة كما
يعلم مما يأتي ويوصى به
بالمنفعة الامنة حسابه على
تناقض نفسه وموقوف
عليه على مام ان شر وطهم
الواقف استبقاه بنفسه
أي يذات الناظر ان كان
غيره عليه يعمل تقديره ان
الرفعتوا اقرارا للموقوف
عليه بما اذا كان ناظر اى
والا امتناع الى اذن الناظر
اذن الواضح ان مراده ان
لا يصدر ذلك الا من رايه
ليشمل كونه مستقوا ذما
للمستحق وذلك للمكهم
المنفعة (لاستعير) بغير
اذن المالك (على الصحيح)
لانه لا يملكها وانما كان ان
يتفق من ثم لم يجوز ولا
يجل عاونه الاذن للمالك
له فيها ويرأى من حيثها
الان عينه الثاني (وه ان
مستعير مستوفى المنفعة
له) فكان مركبا عبارة
استعوا لكراب

قال في الطلب وكذا وجهه
 ونخلصه لان الانتفاع ارجح
 اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا
 يركب ما لا في امر تعود
 منفعته عليه وحشده يكون
 مماثلة قولهم ملحقه فلا
 يحتاج اليه لا يقال فائدة
 انه اركبهما وان كانا
 أقل منه فلا يشبهه ما قبله
 لان القول بمنوع الان رعاية
 كون نائبه مثله أو ذوقه لا بد
 منها مطلقا كما يعلم مما يأتي
 في الفن والذي يصحبه انه اذا
 استعار لأكبر وجهه فلانة
 جازة اركاب منهن السبي
 مثلها ودون ما لم تقم قرينة
 على التخصيص ككون
 التسمية محرم العسر (و)
 شرط الاستعار كونه متفعا
 به) خلافا لما عايناهم مقصودا
 فلا تصح اعارة خيار زين
 وحش صغير كما صرح به
 قول الروياني كل ما جازت
 اعارته جازت اعارته ومالا
 فلا واستثنوا من وعاليس
 هذا منها والاستثناء معيار
 العموم وآله فهو رامة
 ندامة اجني ونقدلان
 معظم المقصود من الاخراج
 ثم لوصح باعارته لآخرين
 أو الضرب على طبعه مع
 فلا وحش ملحقه العارية
 فرت منبت لان الفاسد
 حكم محسوب قبل الاضمان
 لان ما جرى بينهما ليس
 بعارة به محسوب فلا فائدة
 ومن قبض مال غيره باذنه
 لا لنفسه كان أمانة اه

أشار به لتقدير المتن بان لا يكون في الاستئابة ضرورا تدلي استعمال المستعير اه عش (قوله من هو
 مثله الخ) ما لم يكن عدوا للمعير فيها يظهر مر اه سم على اه عش (قوله ملحقه) متعلق بقوله
 يركب الخ (قوله قال في الطلب وكذا وجهه الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب اليه وجو الخ لخدمه على اطلاقه
 والا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان الانتفاع من ذكر بعد في العرف انتفاعا
 له وان لم يمد منه في الحقيقة عليه منع بل لم يجتمع لانتفاعهم مشقة الشراء والاستحقاق وان لم يكن واجبا
 عليه فنفذ المعير راضية بصرف منفعة المعار لهم كما هو شاهد عن مر آيت قول الحاشي قوله وحشده يكون
 أي ما في الطلب مثله قولهم ملحقه الخ قد يجب بان التبادر من قولهم المذكور واعتبار حاجته فائدة مثله
 وكلام المطلب به باعتبار حاجته فهو الخ وجب اني فائدة المألو ان كان عليه القيام له لم يفرق كبير بينهما
 اه وهو محصور ما كتبناه كلفه بتمهله اه سدد مر قوله الظاهر بقاء كلام المطلب اليه وجو الخ لخدمه
 على الطلاقة أي كلفه طاهر النهاية والمغني (قوله ومنه) أي ما في الطلب (قوله وحشده) أي حين اذا أخذ
 من مذكر (يكون) أي ما في الطلب وكذا ضمير اليه ومنه فائدة (قوله ملحقه) أي ما كان اجنبيا أو
 نحو زوجه وصغير من سم والسدعمر اتفان من وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة نحو زوجه (قوله محرم
 للمعير) كمنه أو شئ (قوله ملحقه) أستا ما لنهاية والمغني فلا أمانا يتوقعه بحش صغير فلا وجه صحة
 اعارته ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة يمكن أن يصير فيها متفعا وتارة لا يجوز وجود العوض
 فيها دون العارية اه ورأد النهاية ولا ينافي ذلك قول الروياني كل ما جازت الخ لقوله التخصيص بما
 ذكرناه اه أي ما يتوقع فيه ريشدي (قوله واستثنى) أي الروياني (قوله ليس هذا) أي الحش الصغير
 (قوله الانواع) أي الاتفاق (قوله وآله) أي قوله قال في المغني والي قوله وقيل في النهاية الا قوله فلا (قوله أو
 صرح باعارته لآخرين الخ) وينبغي ذلك كافي عن التصريح بكيفية السمع لا تخاف هذه المنفعة مقصودا وان
 مضت من نهاية ومعنى قال عش قوله مر وينبغي ذلك أي منهما اه (قوله أو الضرب على طبعه) كلفه
 في شرح الرضوي في شرح مر مانعه قال في الخادم يؤخذ من قوله أو الضرب على طبعه أي المراد هم
 والذات غير جواز استعاره لخط أو الثوب المطر زكتير يتخط على صورته اه سم (قوله باذنه) أي
 الغير و (قوله لا تنفعه) أي من قبض (قوله ولكن معنى تعليل الضعيف) أي المألو ان (قوله من قبض)
 متعلق بالتعليل (قوله لا تنفعه) أي من قبضه القابض (قوله مضت) بينه المفعول أي كأي مضت ومنه (قوله
 لان الفاسد حكم محسوب) يؤخذ من هذا التعليل أن المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه
 وأنه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم محسوبها وأما ضمان المنفعة فقد ذكره
 بقوله وفي القاسدة أي قوله لا يضمن أحول ما استوفاه الخ هو بقوله وعلم بمسار أحيا الخ وسأذكر أن قضية
 الروضة ضمان المنفعة بالاحتراف في القاسدة اه سم (قوله على طبعه) أي صورته اه عش (قوله
 البطلان بعد الاذن واتجه توقفه على الاعارة وجب بمن ان ظاهره ذلك فتأمل (قوله من هو مثله أو ذوقه)
 ما لم يكن عدوا للمعير فيها يظهر مر (قوله وحشده يكون مماثلة قولهم ملحقه فلا يحتاج اليه الخ) قد
 يجب بان التبادر من قولهم المذكور واعتبار حاجته فائدة مثله وكلام المطلب به باعتبار حاجته نحو الخ وجو
 التي فائدة ما لو ان كان عليه القيام له لم يفرق كبير بينهما (قوله وحش صغير) قد يفتحه محنتا عارته
 اذا كانت مطلقة أو مؤقتة يمكن أن يصير فيها متفعا وبطريق الأداة بوجود العوض فيها ولا بد عليه
 ما ذكره الروياني لان التخصيص بغير ذلك شرح مر (قوله لم يوصح الخ) كما شرح مر (قوله ثم
 لوصح باعارته لآخرين) قال في شرح الرضوي أو لو اهانها يظهر اه (قوله أو الضرب على طبعه) أي كلفه
 في شرح الرضوي في شرح مر مانعه قال في الخادم يؤخذ من قوله أو الضرب على طبعه ما جواز استعاره
 لخط أو الثوب المطر زكتير يتخط على صورته اه (قوله وحش ملحقه العارية به فرت منبت لان القاسد
 حكم محسوب) يؤخذ من هذا التعليل أن المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وأنه

وكان معنى تعليل الضعيف من قبض الخ أنه بشرط في الضمان قبضه المنفعة بعد وفاسدا

ويؤخذ

ويؤخذ من ذلك أنهم

اختلاشوا أمرهم

ذكره وتكون قاعدة

معتبرة بخلاف الباطلة

قبل استماعها والمستعين

أهل التبرع والى ابن

في بعض الأركان كما يؤخذ

بما يأتي في السكاة وفي

القاعدة التي فيها فإنه

لا يضمن آخر ما ذكره

النافع بخلاف التي لا

فيها ذلك كاستيعان

مستاجر قاعدة وفي

الباطل ويقر بأن ذلك

صورة تتقد فالحق

ولا كذلك وهو في الأثر

المؤمنين غير أهل التبرع

مؤمنين بالتقوى أو مؤمنين

بالفائدة أو غير شرط

وهو أو كسب كل كره

الماوردي وأما قوله

بصرفهم بغير ضمان

القول في المأوى وبأنه

بأنه ما في شرط التضمن

ابتداء وما سلف في شرطه

دوامه ونظر والتأخران

كلام الماوردي مقالة مع

بما فيه فلا تعار

شعور شعور ودوام لكل

لأن مقتضاها باستسلام

ومن ثم لا يربط بينهما

كالتد وهذا استعارة

المستعير لخص التضمن

الآخر فلا ينافي كونه قد

يستعمل ضمان المأوى

شأنه أو غيره أو يقر

ونزل أو غير ما كان

أحد هذه قائم التضمن

علاوة أصلها

ويؤخذ من ذلك أن الشرع هو وفيه نظر والوجه الضمان لأن اليد ضمان ثم رأيت

توقف فيه عدان كان واقعه ضرر على قوله وحصل تصح المأوى غير أن هناك من شرحه سم على

أه ع ش ورشدي وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ يخطئ قول الشارح بخلاف الباطلة الخ

وقوله إلى هنا في قول الشارح وفي القاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحصل الخ قوله

قبل استعمالها) مفهومها بعد استعمالها مضمون قوله بسبب الاستعمال المأوى فيه أه سم (قوله

والاستعمال للتبرع) أي عليه بعد كونه استعارة عن المصغر والوجه الضمان على ما هو بعد

الاستعمال فليصر أه سم وفي المتن ما يؤيد عبارة ع ش قوله والمستعير الخ الأولى والمعبر

(قوله وهي الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أسرة الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كذا ذكره فيما

سبق بقوله وحصل تصح الخ هذا وما ذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في

التي الخ أه سم زاد كرهدي لكن هذه أعين أن يكون فيها من أم لا أه (قوله ويرق) أي

بين الباطلة والقاسدة (قوله في ذلك) أي في القاسدة (قوله هذه) أي الباطلة أه كرهدي (قوله وأق

بمعنى) نصيبا للحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأوى فيه فينتج من هذا ما سأذكره أن

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

تضمن المأوى وجوب الإرجاع في القاسدة أنه في القاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال لأن فيه

وذلك لأن الأصل هو العارية والغوائد (٤١٦) انما جعلت بطريقة الاباحقوا التبضع فعلم ان شرط العارية ان لا يكون فيها استهلاك المعاز

الاضلاع بمنزلة الاجزاء الغالبة بلبس الثوب اه عش ولا يخفى ما فيه اذ اذهب من القبس عين ومن القبس عين فونه وخشوشه بجبري أي الآن يريد اعادة الاربع في الذي قبله **(قوله وذلك)** أي جملة الاعارة فيما ذكر **(قوله فلم)** أي قوله ولو اعراف النهاية **(قوله فعمل لم)** شرطه العار به **(الح)** والتحقيق أن نحو البر ليس مستقداً بطريق العار به بل بطريق الابتعاث المستقادم العار به ليس بالاتباع بالاصل بل بالتوصل الى استعماله ايجه نهاية ومعنى رسم والهدا الحق في أشار الشارع بقوله وكابحة احد هذه الخ فكان الاولى تأخير عن قوله فعمل لم ثم ذكر مستقل بعنوان الحق في الان يكون العطف التفسير **(قوله النهاية)** أي الحر والنسل وكان الاولى بالاباء **(قوله لهما)** أي اخذهما **(قوله ولا يشترط)** أي في المنزلة **(قوله)** والغنى **(قوله ولا يشترط تعيين المستعار)** **(الح)** تقدم أنه يشترط في المستعير ولا يشترط في هذا في العير وقضيه أنه لا يشترط فيه التعيين كالعار ولو قال لاثنين ليعرف في أحداً كما ذكرنا دفعه من غير لفظ صغ ويحتمل أنه المستعير فلا يصح والاقرب الاول عش اه بجبري **(قوله اعوانها)** أي الاخير من المسئلة والمسئلة الغنية **(لها)** أي لا يولى من الكافرة والفاسقة صغيرة فالتي قاله الاخرى وفي جواز اعادة الامتسالة للكافة والاجنبية من اهل دميتها التي لا تنقل عن رؤيتها معانظر وقال الزكشي لوجه لاستثنائه الفنية فانه انما يحرم نظر الزائد على ما يدور في الهنة وفيما راد اذ كان يمكن معه الخدمة انتهى وهذا أوجه اه وجواب النهاية وسأبقى في النكاح حرم منظر كافر قاله ابو القاسم منسوبة لمصلحة فمتنع عارها في اشارة المذكورة اه قال عش في سج ان مثل الكافرة الفاسدة يفسد أوقادها اه وفي عدم ذكر الشارع من في القاسمة اشارة الى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالفاسقة له **(قوله أودر)** كعطف على امر أو ما ياتي من قوله أو ما لك وقوله أودر مع عطفه على محرم قول المتن **(أو حرمة)** وفي معنى الحرمة ونحوه والمسوح نهاية ومعنى وينبغي تعقيد بعدم بقا الشهوة **(قوله أو ما لك)** أي قوله ان كانت في الغنى والى قوله نعم في النهاية لا قوله فهو على اوز وج وقوله ولو عوجوا شهوة قوله فيما يظهر الى اختلافه لا يخفى **(قوله وكذا)** أي مشل المستأجر **(قوله لخل وطئه)** أي المال **(قوله كذا قاله شارح)** أي قوله أودر وج الخ هذا أخيه شارح واقتصر من في شرحه على ما قبله هذا الحاق اه سم **(قوله يكون الوالدان)** أي فيكون منافقاه **(قوله بل بخوف الهلاك)** **(الح)** وقد قيل بحيث كانت الحرمة لما ذكر كل القياس جواز عند اذن الموصى به بالاعتزال منه بالافقاع التي نفسه وقضيا فلا يقتلناه اه عش **(قوله اودر)** هل تسقط نفقة طعنه اذ لم ينفذ نظر والاقرب الثاني لم يمكن من النسخ أي وقت اودر او لم يطعها ينبغي أن يقال كان استعواها لعدم تنفسه بملك العارية وان استعواها التي تولى منه مثلاً لا تبطل حيث يمكن في الانتفاع بها فيما استعواها له نحو خرقة من ثوب لا نظر وما تقدم من علم سقوط النفقة طاهر ان فتح ما أودر عرضه العارية أم لو فتح بها ملا حظا العارية فالاقرب الاول لانهم سأل عن جهة العار يتوكل أن يحصل على هذا ما نقل بالرد من الزايد من أنها لا تقتل لالهة انما سأل عن العارية اه عش **(قوله وذلك)** أي جواز اعادة الجارية لخدمة الذكر المذكور **(قوله غير مبررة)** أي أو ما الصغيرة فيها تفصيل بالى عن النهاية **(قوله)**

لأن لا يكون التصرف فيه
استعاض به ولو أعلوثة
أودعها له ومكده درها
وسلها لم يصح العارة ولا
القبيل ومضاه لا تحذف
بهم العارية العارضة لها
تتم ما به مفسدة وقد
يسبب شكل فساد العارية
هنا ببعضها فاسد قبلها
أن يرقى بان القبيل العارضة
هو الغرض منها هنا
فانها خلاف الأمانة
ثم فاهم بعضه فلو وجب
للساد لا يشترط تعيين
المستعار في خذ العارية
من دوابي خلاف العارية
لأنها مملوثة (محمود عارة)
حار بتلغمة تارة (ألا
محذرون من سوء نظره
كأن تلتزم من سلطنة فاسقة
محمود أو قيادة لبعضه
فعلبه فتنه عارضة لها
كلاحي وصل حاور نظره
ما يدور في الهمة منها محذور
العارية (أو) ذكر (محرم)
أوامك الهامان يستعير
مستأجر كذا للموصوفه
للمتعة كان ثابت من التحليل
للحل وللمتعة بخلاف
من تحليل لها فذلك مختلف
منافع وله الموصوفه في
فروع من الإرفاق كذا قاله
شاعر وهو قوله عمارتي في
الوصية بالنافع أن المال
إذا أودعها يكون للوارث
وتوافقه قيمته يستقر بها
منه وإن هو متوفى كان

ولو

كانت ممن تحبب ليست تلك بل لحوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرافعي ويضمنها ولو في بقية الليل
فإن سلمها لسيورها وأتات به وذلك لاتقاعها المخدور بخلاف أعارتها وهي غير مخدرة

ولو يجوز انشواها الخ) الذي يحسمه في الر وضو زاعاره انشواها من الاجنبي الذي يؤمن منه علمها فليحصل
 على غير ما ذكره الشارح اهـ سم وقوله على غير ما ذكره الشارح على غيره أي من لا يؤمن
 منه علمها (قوله ولو شغلها) وشرافها وانصبا اهـ نهاية وقوله ما ولو شغلها من خلافه المعنى (قوله) وقد
 تضمن (بصفة الضار عن التضمن بحذف إحدى الامن) (قوله فلا تصح على المعتمد) اعتمد اهـ سم
 (قوله واستنابته) عطف على استغاثته اهـ سم (قوله فالتنع ذاتي) يتأمل اهـ سم (قوله بخلافه) لا
 يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي بالخدمة أو لاداء الخدمة ومثلا تصويره خيالا اهـ شوري اهـ يصبري
 (قوله لا مرا) تستخدم مرض منقطع / ومثله عكسه ما عاودا لذكر خدمته من منقطعة ويجوز لكل منهما
 النظر بقدر الضرورة أخذ ما عاودا في نظر الطبيب المرأة الاجنبي وعكسه اهـ عيش (قوله لا مرا) الى
 قوله وعدم في المعنى الاول خلافا لوجهه كلام بعضهم وقوله أي اصاله الى ولا وجه (قوله ولو كان) الى قوله
 وعلى النهاية (قوله ولو كان المستعير) أي المار بنو (قوله والمستعول) أي والمستعير اجنبي اهـ سم
 (قوله أي اصاله الخ) انظر أي محل له مرقه السابق واستنابته غير الخ اهـ سم (قوله أنه عكسه) فما
 ذكر) قضيه أن يقال ان تضمنت خلوة وانظر احراما ولو باعتبار الخلقة لم يصح الاصح اهـ سم (قوله
 وعلم محرم انما سم حكما بالفساد فلا جرح) أي لان جميع العار به لا جرح فيه فكذلك افسادها وقد غنى أي
 الملازمة ولا ينافيه أن فاسد العقد كصحة في الضمان وعلم لان المراد ضمان العين وعدمه ملاطفا في شرح
 مر وقضية كلام الرضة وجوب الاسبق في الفاسدة وهو كذلك ويجوز رعاها صغيرة ونسبة يؤمن من الاجنبي
 على كل منهما لا تنافي في الفتنة كذا كر في الرضة وهو الاصح خلافا لاسنوي في الثانية اهـ وقوله مر
 ويجوز رعاها صغيرة الخ لعسل قياس ذلك جواز اعارة التاجنبي وان لم يكن صغيرا ولا يضمن صغيرة أو
 تبصير الامن المذكور اهـ سم قال الرشدي قوله مر ويجوز رعاها صغيرة وقبحة الخ صريح اللطان
 هنا تقيد المنع بقصر ما إذا تضمنت نظرا أو خلوة تعمره أن يجوز اعارة القبحة للاجنبي وان تضمنت
 نظرا أو خلوة تعمره متولا بمعنى ماله وفي القصة أنهم ما وغيره سوا في التقيد وفي بعض نسخ الشارح مر منه
 فليراجع اهـ عبارة العبري وعنده الزاوي واصلان تعمره بقول الاسنوي اهـ قوله لا تنوي (وبكره)
 أي كراهة تنزيه كجرحه بالرافعي (اعارة تبصير الخ) أي واجلته بما يتوهم في قال عيش هذا فيجوز
 خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة أنه يستفهمه سواء كان فيسبيل سرقة منعه كصحة ما عليه
 وتقدم نعل له أو كغير ذلك كسأله في التجهيز تقدم في البيع أنه يجوز اعارة المسلم للكافر ويؤمر بل لا يه
 عنه بان يؤمر بغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يشترط من متعلما مسلم للكافر وعليه فقد يفرق بان الاذن
 في الاجارة أقوى منه في العار ويقارنهما لكن رد على هذا أن في بحر خدمة المسلم للكافر نطق ما هو حرم
 وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة بجهة تعديده وتضمنه لجواز أن يعيره مسلم يافن من انكأ أو ستيب
 مسلما في استخدامه فما هو متضمنه اليه فليأتم ذلك كله ليراجع وفي عبارة المحلل ما يضر بحرمته

شرحه على ما قبل هذا الخالق (قوله ولو يجوز انشواها لاجنبي ولو شغلها الخ) الذي يحسمه في الرضة
 جواز اعارة انشواها من الاجنبي الذي يؤمن منه علمها فليحصل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على
 المعتمد) اعتمد اهـ سم (قوله واستنابته) عطف على استغاثته (قوله فالتنع ذاتي) يتأمل اهـ سم (قوله
 وعلم محرم الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) أي المار به (قوله ولو كان المستعير
 أو المستعول الخ) أي والمستعير اجنبي (قوله أي اصاله الخ) انظر أي محل له مرقه قوله السابق واستنابته
 غير الخ (قوله أنه عكسه) فما ذكر) قضيه أن يقال ان تضمنت خلوة وانظر احراما ولو باعتبار الخلقة لم يصح الاصح
 تصح والاصح (قوله) وعلم محرم انما سم حكما بالفساد فلا جرح) أي لان جميع العار به لا جرح فيه فكذلك افسادها وقد غنى أي
 فكذلك افسادها وقد غنى أي الملازمة ولا ينافيه أن فاسد العقد كصحة في الضمان وعلم لان المراد ضمان
 العين وعدمه ملاطفا في شرح مر وقضية كلام الرضة وجوب الاسبق في الفاسدة وهو كذلك ويجوز رعاها صغيرة ونسبة يؤمن من الاجنبي
 على كل منهما لا تنافي في الفتنة كذا كر في الرضة وهو الاصح خلافا لاسنوي في الثانية اهـ وقوله مر
 ويجوز رعاها صغيرة الخ لعسل قياس ذلك جواز اعارة التاجنبي وان لم يكن صغيرا ولا يضمن صغيرة أو
 تبصير الامن المذكور اهـ سم قال الرشدي قوله مر ويجوز رعاها صغيرة وقبحة الخ صريح اللطان
 هنا تقيد المنع بقصر ما إذا تضمنت نظرا أو خلوة تعمره أن يجوز اعارة القبحة للاجنبي وان تضمنت
 نظرا أو خلوة تعمره متولا بمعنى ماله وفي القصة أنهم ما وغيره سوا في التقيد وفي بعض نسخ الشارح مر منه
 فليراجع اهـ عبارة العبري وعنده الزاوي واصلان تعمره بقول الاسنوي اهـ قوله لا تنوي (وبكره)
 أي كراهة تنزيه كجرحه بالرافعي (اعارة تبصير الخ) أي واجلته بما يتوهم في قال عيش هذا فيجوز
 خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة أنه يستفهمه سواء كان فيسبيل سرقة منعه كصحة ما عليه
 وتقدم نعل له أو كغير ذلك كسأله في التجهيز تقدم في البيع أنه يجوز اعارة المسلم للكافر ويؤمر بل لا يه
 عنه بان يؤمر بغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يشترط من متعلما مسلم للكافر وعليه فقد يفرق بان الاذن
 في الاجارة أقوى منه في العار ويقارنهما لكن رد على هذا أن في بحر خدمة المسلم للكافر نطق ما هو حرم
 وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة بجهة تعديده وتضمنه لجواز أن يعيره مسلم يافن من انكأ أو ستيب
 مسلما في استخدامه فما هو متضمنه اليه فليأتم ذلك كله ليراجع وفي عبارة المحلل ما يضر بحرمته

لايه ليس فيها ثبوت لشي من منافعها (٤١٨) فيها علم استدلال ولا استعارة وتكرار استعارة واعدة فرغ أصله الا ان قصد ترفه

فقد سجدوا عارة أصل نفسه
 لفرجه واستعارة فرجه اياه
 منه ليست حقيقة تعار بقاء
 مر في السقيفة لا كراهة
 فيها هو محرم عارة سلاح
 وخيل لتصور محرمه فهو
 مصنف لكونه اقرب محرم
 وفارقة المسلم لانه يمكن دفع
 الذل عن نفسه بخلافها
 (والاصح اشتراط لغة)
 بشر بالاذن في الانتفاع
 أو بطلبه أو نحو ككاتبه
 وإشارة أخرى فاللفظ المشعر
 بذلك بطل المصريح به
 (كأمر تل أو عري) وما
 يؤدى منهاهما كما جعل
 منفعة وكذا كسب أو كسبي
 ونحوه لتتبع به لان الانتفاع
 بحال الغير يتوقف على رضاه
 المتوقف على ذلك اللفظ
 أو نحوه ولو شاء أعز في
 القرض على الجواز كان
 صريحاً فيه في الأثر
 وعليه فيقر بينه وبين
 قولهم في الطلاق لا أثر
 للإشاعة في الصراحته
 بمطابق للإيضاح بالاحتياط
 لغيره وظاهر كلامهم ان
 هذه اللفاظ كلها ونحوها
 صراح وانها لا كتابة للعارية
 لفظاً وفيه وقف ولو قيل ان
 نحوه أخذ أراوتقى به كناية
 لم يبعد ولا يضر صلاحية
 حسنة للكناية في غير ذلك
 (ويكنى لفظاً أحدهما مع
 فصل الآخر) وان تأخر
 أحدهما عن الآخر لظن
 الرضا حيث وصفتان

خدمته له عن (قوله لانه ليس فيها الخ) ودعيان اجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
 اه سم (قوله وتكره) الى التي في النهاية (قوله استعارة واعدة فرغ أصله) أي الرقيق وتصور الاعارة بان
 يشترى المكتاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه بان يستأجر الشخص أصله وقوله الا في واعدة
 أصل نفسه أي الحر فلا تكرار وفي المعنى أن استعارة الأصل كاستعارة قيمته لا بعده اه (قوله الا ان
 قصد) أي في استعارته اه سم (قوله فتدب) أي الاستعارة (قوله واستعارة فرغ الخ) لا يعني مفاد هذه
 لقوله السابق ويكره استعارته فرغ الخ لأصوره هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة تلك
 أنه استعار أصله من سيده بان كان رقياً اه سم (قوله ليست حقيقة عارة به) نحو قوله واعدة أصله الخ (قوله
 فلا كراهة الخ) السيد عمر هنا اشكال وجواب راجع (قوله فلا كراهة) فيها خالفه لاسي والمغنى في
 الثاني فقال ويكره ان يستأجر أو يستأجر أحداً ربه وان عاراً لخدمته مسألة لهم ما عن الأذلال انهم ان قصد
 باستعارته أو استجاره ذلك توقير فلا كراهة فيهم ما بل عمله مستقبلاً واما عارة وتجاره الى النفس فله فليس
 مكر وهين وان كان فيه العانة على مكر واه (قوله لنحوه) كقطع العار بق (قوله وان محتم) لعل
 محل الصفاة ان تكن استعارته لغيره في الخيل أو السلاح لمقتضى التملك كالكافر المصنف لفرغته مع ليس والحق
 والافلا تصح سم على بوجهه يقتضي انه اذا لم يغب على التملك فانه لا يتصرف في الاعارة مع الضم وهو مشكل
 اذا وجهه هو محتم ومن ثم قال الزبدي اذا غلب على التملك عصبه بما ذكره من الاعارة ولم تصح
 والاصح لا حرمه أي عرش (قوله بشر) الى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو بطلبه) أي الاذن في الانتفاع
 عطف على بالاذن (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككاتبه) أي مع نيابة نية قول المتن (كأمر تل)
 أي هذا أو أرى تلمس منفعته منها به ومعنى (قوله لان الانتفاع الخ) تعليل للمعنى (قوله كان صريحاً) وعليه فيمكن
 ان يقال تغير العار به بمعنى الاباحة بمعنى القرض بشر ينال المعنى الواحد منهما فان لم يرد فينبغي علم
 الصفة أو يفسد جملة في القرض بما شتر فيه بحيث يهرمه استعماله في العار به الاخر ينقضي ظاهره أن ذلك
 شائع حتى في غير المرام كغيره بل مثلاً اه عرش عبارة الرشد في قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو
 لا كان صريحاً فيه اه اقول لو قيل يتوقف مع قاعدة أن ما كان صريحاً به ووجدنا ذلك موضوعاً لم يكن صريحاً
 ولا كناية فيه اه اقول لو قيل يتوقف آخر كلام عرش المأثر بقا (قوله بانه عطاء للإيضاح) أي فلا
 وقوع الطلاق بالشهر مطلقاً بل بالنسبة لانه يلزم من القول وقوع الطلاق لعل البضع لا آخر وهو خلاف
 الاحتياط اه ردي (قوله ولو قيل الخ) آخره عرش (قوله ان نحو هذه) أي لا يتتبع به (قوله وان تأخر) الى
 قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمن وجدوا وجهه حيث
 حصلت الصفة لا يضر التأخير ان لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعبر ما يدل على الرد اه عرش
 عبارة الجبري ولا يشترط القبول والاعتدال العقد يرتد بالرد كون العار به من الإباحة من حيث
 جواز الانتفاع بذلك محتم لفظاً بالإباحة فليو به اه (قوله من فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المبر

الودي: كذلك فلا ظن لفرق وقد فصل باللفظ حينما كان فرضه هو بطلان عليه كجبري عليه التولي واقتضى

مخالفة

تخصلافه في الوديعه فقام بمقبوضه الغرض المألف وغرضه لا يعلم باللفظ من جانب المعاريه بالعكس فاكفى
 فيها اللفظ السعير * (فرع) * لو اضاف شخصاً وفرش له لنام وقال قد فرشت قد فرش بساطي بنت وقال
 لا تخافين فيه عت العاريه ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شياء وسله في طرف فالفرش معارف
 الاصح ومألف كل المهدى اليه الهدية في طرفها فله يجوز ان يفرش العادياً كهدائه ككل العلوم القصة
 المبثوث فيها وهو معارفه فبعضه بحكم المعاريه لان كان الهدية عوض وجرت العادة بالا كمنه فلا يفتنه
 بحكم الامارة الفاسدة فان لم يجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم القسب قال الا فرعي وخصامه جواز
 اعارة الاخر من المفهوم الاشارة واستعارته به لو بكتابه والظاهر كلفه ان يشبه جوارها بالكتابة من الناطق
 كالبيع وأولى وبالمراسلة اه معنى و يفتي أن ينظر في الفرقين طرف المشتري وتاريخ الهدية ذات العوض
 حيث جعل الاول من قسم المعاريه والثاني من قسم الامارة الفاسدة حيث جرت العادة بالا كمنه فلتأمل
 فان الهدية من جهة الهبة وقد صرح جوابان الهدية ذات الثواب يسع في المعنى اه مدع (قوله) قبل والاوجه
 أنه المحدث الخ اعتمدته النهاية وانفى (قوله) ويؤيد الاصل ما يأتي الخ لان العمل ما يأتي على ما اذا وجد لفظ
 من أحد الجانبين فقام بهم بصر حوافه ما يأتي به لم يوجد لفظ من أحدهما وحديث فلان يبدقه فلتأمل سم
 ونهاية (قوله) وفي أنه لا يشترط الخ معطوف على قوله من أو كس الخ عليه فيظهر وجهاً لا يدعها في
 فليراجع وليتأمل اه سددعراً أقول ومصرح النهاية زاد على الشارح بأنه لا دلالة في ضمانتي (قوله)
 وخروج) الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان ان الخ) و (قوله) وكان سلم الخ) و (قوله) وكان الخ) معطوف
 على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان أدن الخ) ظاهره أنه من أمثلة ما لا لفظ فيها وفي نظر لان اللفظ بالاذن
 اه سم (قوله) وكان سلم الخ) في قوله كافي المعنى الاول وقيل أهله وأمانته (قوله) وكذا الخ) معطوف على وقيل الخ
 اه سم بعضي كأن الظرف أمانة قيل أهله بحكم المعاريه كذلك أنه أمانة ان كانت الهدية ذات عوض
 لكن بحكم الاحارة الفاسدة كفي قوله الخ (قوله) ان كانت عوضاً وفي قسم بعد كلام فالحاصل أن الظرف أمانة
 قبل الاستعمال مطلقاً ومغلوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وعاربه بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض
 والا فموجر حارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيراً أن مرد الشراء يدفعه من طرفه بل يأتمتلا
 فينتف منه وهو أنه ان كان التلف قبل وضع المبيع ففلا ضمان له أمانة وان كان بعد وضع المبيع فبعضه
 لانه عاربه فتنبه ولم تعرض لحكم الظرف بعد كل الهدية منه ولا لحكم الما يتقبل حلب القين ولم يعلم ولا
 لحكم طرف المبيع بعد أخذ المشتري المبيع منه ومصرح ما يأتي من الضمان به وانتهى المعاريه أنه هنا كذلك
 اه عس وقوله وان كان بعد وضع المبيع فبعضه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فان قال بان وكيفية قبض
 ما شره فاسد او يدو كليل بدمانة (قوله) عوضاً أي ذات عوض اه معنى (قوله) أي فرسي الى قوله ينفق
 ان قيل لفتنا والكافور المصنف لقرأته فيبيع المس أو الخ والافلا تصح على قياس ما قدمه في استمارة الأمانة
 الكبيرة فلتأمل تقسيمه نظر أو حارة أو يفرق فليجوز (قوله) قبل والاوجه الباسمة) اعتمد مد (قوله)
 ويؤيد الاول ما يأتي فيمن الخ) لان العمل ما يأتي على ما اذا وجد لفظ من أحد الجانبين فقام بهم بصر حوافه
 قسما ما يأتي به لم يوجد لفظ من أحدهما وحديث فلان يبدقه فلتأمل (قوله) وكان أدن الخ) في حلب دابته
 الخ) ظاهره أنه من أمثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ (قوله) وكذا الخ) معطوف على وقيل ش
 (قوله) وكذا ان كانت عوضاً) استشكل بمسألة طرف المبيع وفرق في شرح الروض بأنه الاعتدال لكل
 من طرف الهدية فقدر ان عوضه لم يقابل لها مع متفعة طرفها بخلاف في السبع فكان عاربه بقية على الاصل
 وبعبارة الشارح في شرح الاشاد وما اذا لم يكن هدبة تطوع عيان كان لها عوض فان اعتدال كل منهما فبعضه
 بل يلزمه أو مثله بحكم الاحارة الفاسدة ولا ضمنه بحكم القسب قال لو جرت قلنا ضمانه فوقف على استعماله
 والا كان أمانة وان كان بلا عوض كاحم به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه شرح الهبة
 وفيهما فالحاصل ان الظرف أمانة قبل الاستعمال مطلقاً ومغلوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وعاربه

كلامهما اعتماداً فليس
 والا وجهه بان سددعراً
 به من الايمان الذي
 ويؤيد الاول ما يأتي في
 اركب من عقابا بدس من
 غير سوال وقيل فرق بينهما
 بعد وفي أنه لا يشترط في
 ضمان المعاريه كونهما بد
 المستعير ونرجح بل هو سوسه
 على مفرش للعموم فهو
 اياضاً عند التولي وكان
 اذن في حلب دابته والين
 المالك فهي مقتضى الطلب
 عاربه بقية وكان سلس
 الباطن للمبيع في طرفه
 عاربه وكان كل الهدية
 من نفسها المعتاداً كها
 منه وقيل أهله وأمانة
 وكذا ان كانت عوضاً كافي
 قوله (ولو قال أعسر نكده)
 أي فرسي مثلاً (لتلفه)
 أو لي ان تلفه أو لي عيني
 فرس فله فهو عبارة لان فيها
 عوضاً فاسدة)

لجمل المدد العوض مع التعليق في الثانية (توسب أجرة التل) إذ مضى بعد قضاء من المدة أجرة ولا يضمن لو تلفت كالنحو ذكلامهم هذا صريح
في أن مونة المستعمل ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية وقصدت أن تنفق لم يرجع الإذن الحاكم أو أشباهه بالدين الرجوع عند فسخه
وإذا القاضي في قوله أنه لم يتجسس فعله (٤٤٠) لا تنفس بشرط كونه بعلفه أو لو عين المدة والعوض كغير تلكه شهر من الآن بعشرة

ذوهم أو أكثر في قولنا
شهر من الآن فضل فهو
إيذان بصحة بناءه على أن
الاعتبار بمعاني العقود وروح
لأنه مقتضى ذلك لئلا
والعوض وهما أقوى من
يجرد كلفا للعاري به ولو
أعارة ليعضنه بأكثر من
قوته فهل حار جارة فاسدة
لأن الأكثر حق في مقابلة
المنافع أو أجرة فاسدة
وجهاً قبل والاقس
النافي ولا يبرأ إلا بالدلالة
أو كبسه دون نحو ولده
وزوجته في ضمانها وهو
طريق غير نادر في الروايات
بردها لمأخذها من علم
به المالك ولو تضمنت
فقرتها فيعبروا باستئجارها
ليركبها فربما مالها كماله
لم يضمن إلا لفسخها ولو قال
أعطائها لهذا ليعي معي في
شغلي أو أطلق والشغل
للأمر فهو المستعير أي في
شغله أو أطلق وهو صادق
فالراكب انوكا - مولى
طريقاً كوكيل السوم
وان كتب فهو المستعير
والقرار على الراكب (مؤنة
الرد) لأعاري يتولى المستعير
من المالك أو نحو مستأجر
رد عليه الفهر الصبيح على
الد ما أخذت حتى تزديه
ولا يضمنه لمنفعة نفسه

أما إذا رد على المالك فأؤنة عليه كالأمر بدله معيب وظاهر كلامهم لا فرق بين بعد رد هذا عن دأومعير وعدمه
ووجهه أن منزل مئة معير ومعير لو كان في محله لم يلزم مونة فيكذاهو فأنه لا يندفع به إلا الذي هو في محله الدفوع وعند طلبه معير أو مونة
أو عند الحجر عليه فيرد له فإن أضر بعد علمه بموكله من الأجرة مونة الرد ثم لو استأجر نحو صبيحاً أو مسلماً فأنه مال كماله ثم رد عليه

النهاية الآتية وشذال مالوعين (قوله لجمل المدد والعوض) أي في كل من الصور الثلاث وبجمل العوض
في الثالثة بناء على أن الإضافة في فسخه ليست للمعد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها
بالتعلق أه سدعمر (فرع) يجوز تعليق الإعادة وتأخير القول في الروضة وأصلها أنه لو رهنه أرضاً
وأذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عار به غرس أم لا وقوله أمانتني لو غرس قبله قلع أه معنى (قوله
إذ مضى) أي قوله بناء على المعنى الآتية صحت العارية بالوشد القاضي (قوله ذكلامهم هذا) أي قول المصنف
ولو قال أعرته لعلها مال (قوله ليست على المستعير) بل على المعير أه نهاية (قوله وهو كذلك) لأنهم
حقوا للمالك معنى وعش (قوله فان أنفق) أي المستعير (قوله عند فقده) أي وأخذهم درهمان فأت
أه عش (قوله فعليه) أي قول القاضي (قوله مالوعين) أي المعير أه عش (قوله من الآن) ليس
يقيدل لمأقطه مع وجعل على اتصال المدة بالبعد كما هو ظاهر شوري أه بغيري (قوله وروح) أي كون
للعقد الجارية بصحة عند التعين وكذا ضميره (قوله ولو أعارة ليعضنه مال) عبارة عن المعنى وشرح الرض وقرأه
سم فر لو أعارينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين ففسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال
الأردني فيدوقه أه (قوله ولا يبرأ) إلى المتن في النهاية الآتية أو أطلق وأشغل لا سرقه أو أطلق
وهو صادق وما أتبعه عليه (وهو طر يق) أي والمستعير طريق في الضمان (قوله أأخذها) أي أوضح
أخذها منه كالاصطبل والبيت (قوله فتر كهاقه) أي لم يأخذها منه ولم يرد بقائه فبها يشرط منه قصد
لترك بل الدار على العلم به ودها لعلها لم يمكن من أخذها منه أه عش (قوله لم يضمن الانصافها)
أي أو كان معقداً على مالكها أو رد بقائه أه عش (قوله فهو المستعير) أي الأمر (قوله أو أطلق)
أي أو الشغل للراكب أخذها من قبله (قوله وهو صادق) أي أو الأمر في الإخذة (قوله وليس الخ) أي الأمر
أي هو والمستعير أه سم (قوله وان وكلة) أي وكال الراكب الأمر في الإخذة (قوله وليس الخ) أي الأمر
(قوله وان كذب) أي الأمر في قوله في شغله فهو الخ أي الأمر من عبارة النهاية والأفوا الخ أه أي
وان لم يركبه فهو الخ عش (قوله للعاري به) أي قول المتن لا يستعمل في النهاية وكذا في المعنى الآتية وظاهر
كلامهم إلى يحب وقوله ومونه وقوله فان أنقلى نعم (قوله أو نحو مستأجر) أي كومي في ما يفتقده أه سم
(قوله رد) أي المستعير (عليه) أي على نحو المستأجر أه سم (قوله أما الفارذ) أي المستعير من نحو المستأجر
(قوله فأنونع) أي المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستأجر باقي أه عش وقوله وظاهره الخ أه
وقفه ثم أيت ما يتن قعيد السيد مع ما يقتضيه مدة الإجارة والله الجدد (قوله كولو رد على الخ) أي على المالك
ش أه سم (قوله معيرة) أي وهو نحو المستأجر أه سم (قوله بين بعد رد هذا الخ) أي المستعير من
نحو المستأجر بالنسبة إلى دار المالك وكذا الضمان في قوله بأنه إذا فسخه لا يلزمه ما يلزمه المستعير (قوله يريد
الخ) راجع إلى الأخيرين فقفا (قوله ضمن مع الإجارة الخ) كله انما صرح بالضمير مع أن حكم العارية

الضمان

بل بتعيين الحاكم (فان تلفت) العين المستقلة أو من أجلها أو منها ما أركبها لكها عليها منقطعاً ولو قرر بالله تعالى وإن لم يسهل لها تحت يده ومن ثلور وكما لكها مع علم بعض الأنصاف ومنها أيضاً نحو كاف المائدة دون الهام إن تعجزوا الناس لك وسجده نوراً والاضمن كالامانة الشرع عتودون نحو ثلث العبد على الاوجه لانه لا يباحذه (٤٤١) ليستعملوا (لا يستعمل) ما يوفيه كان خطت

ينسحق) من الثياب ونحوها (أو ينسحق باستعمال) ما ذوق فيه لحدوثه ما ذوقه الما ذوقه كاتل عبدي والثاني يعني من طاعة الخدم إلى اليد السابق (والثالث يعني المنسحق) بدون المنسحق أي البالي بعض أجزاءه لأن مقتضى الأعراف الرد بوجوب جدي الأزل وموت الهامة كالاتحاق وعرضها وتقر عظمها استعمال ما ذوق فيه

وكسر صفا عاره مقاتله كالا نحقاق (٤٢٤) ومرجوا زاعرا للندو ولكن ضمن كل من المعبر والمستعبر ما نقص منه بالاستعمال

الرشدي ولعل دورته انه جعلها جلافة لا الاذن هات بسبب جملتها فاما كان خفيلا لا عوت من مشله
في العادقا تفق موته الماصرحوا له من الفرق بين ما اذا تلفت بالاستعمال وما اذا مات في الاستعمال اه
(قوله وكسر صفا عاره) اي انك سادته في القتال (قوله وصر) اي في شرح ومملكه المنفعة (قوله اعارة
الندور) اي من الموهب والاضحية (قوله لكن ضمن الخ) اي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت
والتيكن من الفرج والا فلا ضمان على المعبر ولا على المستعبر لان المعبر يد ماله كانت استجره على ذلك
ابن العماد اه معنى (قوله كل من المعبر والمستعبر الخ) اي كل منهما طار يق في الضمان والقرار
على من تلفت بغيره اه عس (قوله ضمنه) اي لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه لانه (قوله
تلفا فاما اذا استأجره) اي لان العين المستأجرة غير مضمونة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وان
اي بل يضمن وان الخ) اه نهاية (قوله وان كانت بيد المالك) قد يترجمهم هـ هذه العبارة انه يضمنها
قبل قبضها باها وظاهر انه لا معنى له اذ ليس لنا شيء تضمن في العين بمجرد العقد وتبين ان المراد ان تلفها في
يد المالك بعد قبض المستعبر وقوله العار يوافق قبضها بالفعل لكن استعماله المالك في شغل المستعبر
ضمن سم على جراه عس وقوله لكن استعماله المالك ينبغي طلب المستعبر (قوله وفي الروضه الخ)
تايلسا قله (قوله كان اي الغرض اه سم (قوله شي) اي لغرض الغير (قوله ذاك) اي مافي الروضه (قوله
بان هذا) اي ما نقله من الشيخ الخ (قوله وهي الخ) اي ضمن العار به والتاثير باعتبار المضاعف اليه (قوله
صدق المعبر الخ) بل يصدق المستعبر بيمينه كاقى به الوالرجائه تعالى لعسر اقامة السينه على ان الاصل
برامته اه نهاية مباره الجبري والمعتد تصديق المستعبر بيمينه لعسر اقامة السينه ولان الاصل وامتدته كما
قاله م في شرحه وهذا يعكس دلو اتماما بينتين وماوى اه (قوله والمستعبر من مستأجر وموهى له الخ) قال
الباقين والضايف لذلك ان يكون المنفعة متحققة لشخص استحقاقا لا زامولا لست الرقبة فاذا اذلا يضمن
المستعبر منه اه معنى (قوله او موهى له) اي قول المثلز وتلفت في النها باو المغنى الا قوله لان معبره ضمن
وقوله لانه فعل مالمس له (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الوقت اقساهاه بنفسه سم وعس
عبارة النهاية بقيد السائقين اه قال الرشدي وفيه دلو موهى له لانه لا تكون ممن يقبل اذا كانت امانة
واستعملها المالك اه (قوله او مستحق منفعه بخصو صدق الخ) بان افسد في وجهه منفعه او موهى له على
منفعه او جعل راس مال السلم منفعه فانه اذا عار مستحق المنفعه شخصا تلفت بغيره يضمن على الاصح
معنى وفيه اية (قوله ضمن) اي المستعبر عبارة عنها بقوله المغنى ضمننا والقرار على المستعبر كما قاله البغوي
اه قال الرشدي قوله هو ضمننا معنى اي ضمان غصب كما هو ظاهر مما ياتي اه (قوله لان معبره) ضامن
اي من حيث تعديه باله زيلان الاذن لم يتناولها اه يجيز (قوله فعل مالمس له) فلذلك صار لم يتقاي

استعار عبد التلطف معط
مثلا فسطح من سله ووات
ضمنه بخلاف ما اذا استأجره
ولا يشترط في ضمان المستعبر
كون العين في يده بل وان
كانت بيد المالك كما شرح
به الاصحاب وفي الروضه
جمل متاع غيره على دابته
يسؤال الغريم كان مستعبرا
لكل الدابة ان لم يكن عليها
شي والا فليس له متاعه
واستشكل ذلك بقولهما
عن الشيخ ان ما دون غيره
لوسخر رجلا ودابة فتلفت
البهيمة في يد صاحبه الم
يفضها المضطر لا يفيده
صاحبها بحاجبان هذا
من ضمان الغصب وهو لا يد
فيه من الاستلام بل وجد
وما نحن فيه من ضمان
العار يوهي لا يشترط فيها
ذلك فصولها يوهي وهذا
أولى من اشارة الفعل الى
تضعيف أحد الموضوعين
* (فرع) * اختلفنا في ان
التلف بالاستعمال المأذون
فيه صدق المعبر كما قاله الجلال
الباقين وايضا في مكرام
البيان ووجه بان الاصل
في تعاريفه افعال حتى
يشبه سقطه والمستعبر
من مستأجر او موهى له
او موقوف عليه بغيره
السابق او مستحق منفعه
بخصو صدق او صلح او صلح
لا يضمن في الاصح لان
يده ثابتة من يد غير ضامنة
فمن كان كاشا لا يترافد ضمن
بكم الفاسد حكم البهيمة

في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يشاؤه الاذن فقط إلى الحق البقيتي هو ولاه (٤٢٣) الثلاث تنطد في نفسه منذ وراه يجوز اذ لم يولد

الضمان حاجي اه يعبري وما اقتضه الاعارة (قوله في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا يجاز
بشغل جواز ما قلنا والنا بظان قبل فاسد كل عقد كصحة فكان ينبغي عدم الضمان اوجب بان الفاسدة
ليست بحكم الصحة على ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما تشاؤه الاذن لا بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشيد قوله هو بل في سقوط الضمان بما تشاؤه الخ أي والأذن إنما تناول استعماله بنفسه كقوله فنية
العقد ووجهه لا بما اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير انما هو حكم من احكامها ثبت بعد انما العقد
متر باعلى محته فلا تشار كما فانه سدة اه (قوله ولاه ثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بغرضها أو
الموقوف أو ما جعل منعه مصادقا وما جعله المور أو رأس المال سلم (قوله ولاه ضمنه) متعبره وهذا بخلاف
الاخصه نفسها فانما يستعمل على كل من المير والمستعير كما مر ولعل الفرق أن الاخصه لا كان المقصود منها
خضعها وتفرقها اشبهت الوديعة تضمنت على المير والمستعير بخلاف الجدة فان المقصود منه جواز الانتفاع
فأنه المباحات فلم يكن مضمنا على واحد منهما اه عش (قوله على غير الخ) إضافة إلى الالف الغير (قوله
تلف في يد مرتين) خرج ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فكذلك الرهن وترجع من يد المرتين ليرده على المالك
فضمنه في المصروفين على ما فهمه كلامه هو اه عش (قوله عليه وقوف الخ) ولو استعار كما هو قولنا
على المسلمين شرط واقفه ان لا يذرا الرهن تحوفاً فمفسر من حوز لا يضمن لأنه مسقط تلف في يده بلا
تفرط وان سمي عارياً قال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ ذلك العار يتره من ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه مضمي وقوله بطلت قد مر خلافه في التبعة والنهاية (قوله أي يعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في
المعنى الاقوله ولو باذن المالك والى الفرق في النهاية الاقوله المذكور (قوله في غيرها) أي مما يتعلق بالحرفة
اه عش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي أخذ ما مر بتقديره اذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رأيت قال سم قوله ولو باذن المالك أي لانه يستدعيارة اه ولما جرد قول المتن (وله) أي المستعير
الانتفاع) أي بما جاز به من مضمي (قوله جاز له الركني الخ) أي ويجاز له الذهاب والعو في أي طريق أو اذ كان
قد عدت الطرق ولو اختلفت لان سكونه غير مضمي ذلك ضامته كما اه عش (قوله ان لا يلزم المستعير
الخ) أي او اذ لم يرد له في عار يتقبله وان انتم في الاستعمال المأذون فيه ما استعار ليه على متاع معين
فوضعهما ورطبه في الخزان مثلاً إلى أن يردّها إلى المالك كما فانه متلاصقه بها (قوله لا رد عليه) طاهره
ان اطرت العادة بان المستأجر يردّها إلى مالكها ولو قبل يجوز ان الركني في العود اعاد على ما جبر
به العادة بعد اه عش (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معناه اه عش
(قوله الذي لا يلزم الرد) انظر أي مستعير لا يلزم الرد سم على حج أقول هو المستعير من المستأجر
وتحوي من كل مسقط للمنفعة فارد على المالك فان الواجب عليه التخليص دون الرد كعمه اه عش فبناؤه
السيد هو لعله المستأجر من المستأجر اذا اقتضته الحاجة اه (قوله لزمه رد الجاهل الخ)
و ينبغي ضمنه تلفها بالاستعمال الجاهل اه عش (قوله الذي لا يلزم الرد) سم على حج اه عش (قوله الذي لا يلزم الرد) سم على حج
الحمل الشر وط فلا ترك اذ لا يرد عليه اه عش (قوله بما على أن العار يتره بل لا يتره) كما لا يتره
الكل بل يتره بجماع أن كانها مضمناً بغيره ولا يلزم على هذا أجرة الرجوع وتظهر ذلك على ما مر في واحدة
من مسائله بالقرع عوداً لانه ما بالبلد الغرض في نفسه في الزا لدية تسائلاً اقتضاه الرجوع ولو اودعه
في بائنا ثم أدنّه في بائنا فان لم يمسك عارياً والا فهو بائنا في كل يومه ودية ولو استعمله في غيره فانه يردّه
(قوله الحق البقيتي الخ) كذا شرح هو (قوله ولا يضمنه مستعير) تقدم في اعارة المذموم ضمان كل من المير
والمستعير ما نقص من استعماله (قوله فاستعمله في غيره لعله باذن المالك) أي لا بد من تنصيره (قوله
ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح هو وانظر أي مستعير لا يلزم الرد (قوله لزمه رد الجاهل الخ) كذا شرح
هو وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال الجاهل الجاهل

على ان العار لا يتبطل بالغا للفقوه وهو صحيح (فرع) قال المبادئ وغيره واعتدوا في طلبه مستعير أي في طلبه لا يصح لانه لا يضمنه
فوجب ان يقتضيه انما الغرض باله لا يجوز رد الغلط في طلب الغير

وفيه الرعي بطلان لغير الحكم والرد وكس الوقف أولى وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما نقله فذلك مبطل له كذا ودين كانه عمله انما هي
بمقتضى الشافعي للفظ لا الحكم والذي يقتضيه ان المملوك لا يصح فمسا مطلقا الا ان ظن وضام النكته وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان
لم ينقصه خط له وان كان الوقف يجب (٤٢٤) اصلاحا ان يقن الخطا فيكون خطه مستطسا له المصحف وغيره وانه متى تردد في عين
لفظ أو في الحكم لا يصلح

دوام أو غيرهما فهي أمانة عند كماله وحسن الرعي ثوابا فإن أنفقها ولو اياه لها أو تلفت بنقصه
ضمنها اه معنى (قوله وقبده) أي الاثاء أو عدم جواز الرد (قوله وغيره) أي عطف على قوله الرعي
بطلان الخ أي قد غير الرعي قوله والرد بما إذا الخ اه كروى (قوله تحقق ذلك) أي تميز الحكم (قوله
ورد) أي تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) أي يقن الخطا أولا كان خطه مستطسا له أولا (قوله وانه
يجب الخ) د (قوله وان الوقف الخ) د (قوله وانه متى الخ) ك من هذه عطف على قوله ان المملوك الخ (قوله
يجب اصلاح المصحف) أقول والحديث في عنه فيما يظهر سم على منهج (قوله ان لم ينقصه خطه الخ)
يشق ان يدفع ان يصلح حيث كان خطه مناسباً للمصحف وعطف على خطه بما لا يدفع عنه اه ولم تلحق مشقة
في سواها (قوله وكان خطه مستطسا) خرج بذلك كتابا لحاشيهم وما شق فلا يجوز وان احتج بهامه
من تغيير الكتاب عن أصله ولا تفرق بأداة القيمة بقوله لعله المذكورة اه عش وقوله فلا يجوز الخ أي الا اذا
ظن وضاماً نكته (قوله سواء المصحف الخ) * (فرع) * استلزم أي وتوع أسأل الله ما يقع كثيرا ان الشريك
في فرس يتوجب له العدة وقبالة وتلف الفرس حل بضمه بذلك أم لا الجواب أنه ان باهم المصدق
بذلك ثم وخرجوا بالدفع عن أنفسهم وتلفت الفرس بذلك فلا ضمان وان خرجوا ابتداء ومصدق العدة على نية
قتل وتلفت ضمه لان الشريك لا يرضى بغير وجه الشريك على هذا الوجه بخلاف الحلة الاولى فانها
المصدق عنهم في الانتفاع * (فرع آخر) * ان المستعير للابنة اذا نزل عنها بركوبه لها وسلمها مع تابعه فبكرها
في العود ثم تفتقر لغير الاستعمال المأذون فيه فهل بضمها المستعير أم التابع فيه نظر والارباب الضمان
على المستعير لان التابع وان كرها فهو في حياض المستعير من اصالة الحال بحسن الخط اه عش (قوله وما
اعتد الخ) عطف على قوله متى وداع أو قوله المملوك الخ ولو أعاد ان كان حسنا (قوله في ذلك الكتاب)
ويشق أو عند ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) أي يقول الممن وإذا استأجر في النهاية وكذا في المعنى
الآلهه اعتد على عده الاسنوي من منع الانتقال عند الاشارة الى معين (قوله بالاولى) أي الممنوع بالاولى وهو
راجع للردن (قوله كالشعير والقرول) تمثيل للردن اه سم قال عش والافرب انه اذا استعمل لشعير
لا زرع فلا يخلف عكسه اه (قوله والادون) في أمه أو الادون اه سيد عمر (قوله وعلمه) أي من
قول المصنف لم ينه (قوله لهذين) أي الحنطة في المسئلة الاولى والشعير في الثانية (قوله زراعتا مطلقا الخ)
أي مثلا (قوله وترجع الاسنوي) اه الخ وهو المتيه اه معنى (قوله منهما) أي الحنطة والشعير (قوله بما
يجوز الخ) أي بقوله لم يزرع فوهو (قوله عكس الحنطة) أي بقوله ومنها اه معنى (قوله نوع من انواع
الخ) وهو الاحتباك اه عش (قوله فلما تلع مجا الخ) والمستعير حيث كان يزرع بما أذن له فيقول
يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعروف كلامه خضنا والمستعير لا تلع شأ فهو بدو عن الجنس كالرأس
أبع اه حلي (قوله على العتمة) وقد يلزم ما بين زراعتا الشعير لا زراعتا الفوة اه معنى (قوله اذا
كانت) الاولى التذكير كأي غير (قوله لوصر به) كان يقال أعر تلك هذه الأرض لترع فيها أقل الانواع

(قوله كالشعير) تمثيل للردن ش (قوله لزمه جميع أجرة المثل) على الاعتماد عند حر (قوله في الممنوع
معنى في الاصم) قال الاسنوي والثاني لا يصح لتفاوت المزرع غم فلا ولا خلاصه أن يقول زراعتها وأمر تن
لترع وأمر واسعة أو نحو ذلك فلما إذا قال لترع عاشت فهدا عمل مطلق فيصير نوعا من ماشاء هكذا يجوز به
القاضي والامام وغيرهما اه فالجواب ان انما خلاصه على الاصم أو بعموم خصم جزا وحديث صحيح
في الحالين زرع ماشاء لكنه يتعد فيها بالعتاد كأي لا جلة بل على

شوا وما يستد من كتابه لعله
كتبا اثنين يجوز في ذلك
الكتاب وان أعاد زراعتا
حنطت فزرعها ومثلها في
الضرر ودونها بالاولى
كالشعير والقرول لا على
منها كالقرول والقرول ان لم
ينبه فانها من المثل أو
الادون امتناعا أيضا اتباعا
لنبيه وعلم بما أماله لو
عين نوعا ونهى غيره
اتبع (أو) أعاده (لشعير
لم يزرع فوقه) ضررا
(لحنطة) لم يزرع ومثله
وتنكير لهذين خلاف
نصر بهامه لهما لينه
لا تفرق في التعميل المذكور
بين أمر تلت زراعتا الحنطة
أو حنطة وترجع الاسنوي
أه اذا أشرك بينهما أو
أعاد زراعتا لم يجوز
الانتقال عنه قالوهذا
مر فها في المزرعة نظر
والصحيح في الإزالة الجواز
فكذلكها ومنه في الشعير
بها لا يجوز فقط تكس
الحنطتين فتنزل الإزالة كل
على الاستوفية نوع من
أنواع البسديع المشهورة
وحب زرعها ليس بزرعه
فلما لك تلع مجا فان
منعت مدتها أو زرع
جميع أجرة المثل على العتد

(ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها كأي تن زراعتا وترعها (مع في الاصم) زرع ماشاء (لا مطلق اللفظ وانما لم
يلزمه الاقتصار على أخلاص الانواع ضرر لان المطلق انما يتناول على الأقل اذا كانت خصصت لوصر به لم يصح له ان يوقف
على بدل الاقل ضرر ان يردى الى التزاع والعقد قد صنف من ذلك فاه البتة جوازا عن قولهم لا يقل لا يزرع الاقل الانواع ضرر ان كان منها

وقال الأذري زرع ما عهد دز و عهناك ولونا دوا قال لزوع ما شئتو ع ما شاعتوا واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع لانه أنفد
(ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح أنه لا ينفس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٥٥) لاختلاف الضرر فان ضرر البائع طاهر

ضرر را هيجرى (قوله وقال الأذري الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وسر (قوله وقال لزوع ما شئتو هذا عام لا مطلق و (قوله لزوع ما شاعتوا) يتقيد أيضا بالعهود كالأجزاء بل أولى هو وحاصل ما هنا أنه ان أتى
بالمطلوع على الأصح أو بصوموم صم من زواجحت صم في الحال لزوع ما امكنه يتقيد فيها بالعهد كقضى
الأجزاء بل أولى اه سم وقوله بالعهد أو ولونا دوا ولنا الزرع أو ان لم ينهيه نهاية معنى قول المتن
(ولا عكس) أي اذا استعار لزوع فلا ينفس اه معنى قول المتن وكذا العكس) أي لا ينفس مستعير
انفرا اه معنى (قوله لا اختلاف السرر) الى قوله قال في المغنى والى الفصل في النهاية (قوله وما
يفرض الفسقل الخ) قال السبكي وسكر عن القول ونحوها ما يجوز مرة بعد أخرى ويجوز للخاص عروقه
بالغراس كالأبيس الان يكون مما يتقيد أسله فيكون كالفسقل الذي ينقل اه معنى (قوله ويسمى
الفسقل) عبارة المغنى ويسمى الفسقل بالقام هو صغار الفحل اه وظاهر أن الفسقل ليس بقدر (قوله
كالزرع) وينبغي تقيد بمبدأ المثل القل التي يبقى فيها الفسقل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة ولا
فيه - ادعاء من مدة الزرع بمثل مجازا كما يشبه قوله مر الا في زرع غير المعين مما يطى أكثر منه
كل في نظير الخ اه عش (قوله فضله) أي الواحد وكذا ضمير ما وضمير النصب قبله وعادته
(قوله أو نقله) أراد بهما يصل لعدم (قوله لم يزرع) أي في الأجزاء المتعلقة بالبيع في الكلام بخلاف
لوقت كيات (قوله فله) لا فليقر رابع لكل من صوفى الماوت وانقلع (قوله ولا كانه) رابع
لصورة القلع فقط (قوله كافي الأجزاء) ومعنى التشبيه تقيد بما كان معناه انظر ما مر به من جملة
المقرى اه نهاية وقوله - وقضى التشبيه تقيد ما الخ هو المتمدن معنى وعش (قوله ودخل الجواهر العادة
ثم اعتمد مرأى وانفى اه سم (قوله كلابية) تصلح لركوب والجل اه معنى أي والحراس (قوله إلى بين
الانتفاع) أي بيان جهته (قوله ويسمى في ذلك الخ) أي فان استعمله في غيره كان تعمله به ضمن اه عش
(قوله وكذا) أي لا يحتاج إلى بيان جهته لا انتفاع (لو كان) أي الماوت (قوله لكن احدها الخ) أي ينتفع
بها أو عتلا وما دونها أخذ ما مر

﴿ فصل في بيان حوزا العار به ﴾ (قوله في بيان حوزا) الى قوله المتن اذا في النهاية الا قوله اه على وجه الى
ولو استعمل (قوله بعد الرد) أي انتهى له الزرع بالزجر ع مطلقا أو بانقضاء المسد في المؤقت وان كانت قد
المستعير اه عش (قوله وحكم الاختلاف) أي ما ينسج ذلك كوجوب تبوية الحفر وأراض القاضى
اه عش (قوله وارثان من المستعير) أي شأنه ذلك فلا ينافى أنه قد يستعير من هو في عن الارتقابه
لوجود غيره في ملكه اه عش (قوله مسرى ده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا ينصو وقطعه
الات فان أراد بقطعه باطلا فله قبله بدهمه فلا رد عليه الا بطلان واستردا العار به ليس باطلا لاهوان أراد
به انتهاء فله بدئته يجرى في غير انصوان لم يرد العار به فالصواب أن أراد بالعار به العلقه تالتة تنبسط
العقد فمالم يقطع بالاسترداد وانظر ما سبقنا في محله أن المراد بالبيع الذي يوصف بالأجزاء والنفس
العلقه الخاصة بالعقد لا تنس العقد فله وذلك لا يجوز فيه يمنع على اثنين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الأذري الخ) اعتمدته مر (قوله لزوع ما شاعتوا) ويتقيد أيضا بالعهود كالأجزاء بل
أولى مر (قوله ثم ان) أي الواحد عش (قوله ودخل الجواهر العادة) اعتمدته مر
﴿ فصل في بيان حوزا العار به الخ ﴾ (قوله في ده قطعه) لا يخفى بل قد تأمل جميع ان العقد الواقع فيما مضى
لا ينصو وقطعه الان فانه تأمر بد بقطعه باطلا فهو غير صحيح اذا العقد بدهمه فلا رد عليه الا بطلان واسترداد
العار به ليس باطلا وان أريد به انتهاء فالعقد ينتهي بجرى في انصوان لم يرد العار به فالصواب على هذا

(٥٤ - شروائى وابن قاسم - خامس)
مأثرة من الجانبين كالأجزاء فيشترط لكل منهما أي المبيع والمستعير
(رد العار به) العلقه والمؤقت قبل فراغ المد (مضى شاه) لانهم من الميعور وتناقض المستعير فلا يلزم من الإلزام والرد في الميعر به حتى يخرجه
المعبر به في أصله وغيره على أنه يصح انعاقه على خبطة - بان أراد بالعار به العقد فله في ده قطعه وذلك لا يجوز

في القول المذكور فتأمل اهـ سم **(قوله بعد الرجوع عاهلا)** وخرج به المولى جعل العار به بعد جنون
 العبر غير عالم به عليه الاخر لانه بعد جنونه ليس أهلا لا باحة انتهى حواشي شرح الرضى أي ولا ينسب
 اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون انما هو أوموه فتلزمه الاخره مطلقا لطلان الأول بالانغماء والموت اهـ
 عش **(قوله فلا آخره عليه)** وانظر لو استعمل الماعز بعد اقتضاء المدة في الماعز به لتوقفت عاهلا اقتضاءها من
 هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه آخره أولا ويترك على حج وقد ية آل الاقرب للقرن فان
 الاستعمال في المؤقتة قد فرغ المدة لم يتناهوا أصلا وجهه انما يقيد عدم الاتم كولو استعمل مال غيره
 بجاهل بكونه ماله وينبغي أن مثل المستعمل المستعمل بعد انقضاء المدة وإن في وجوب الاخره ثم انظر ومن أن
 المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع يقتضي أن البايع لو اطلع على عيب في الثمن المعين فطمع
 ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل البيع جاهلا بغير ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها
 مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في البيع فطمع العقد ولم يعلم بالباطل واستعمل
 الثمن المعين واستوفى منافعوه يجرى مثل ذلك في نظائره اهـ عش **(قوله كاسم)** أي في شرح ومثله ان ارد
 اهـ كردي **(قوله اذا لم يساعدا الم)** خبر ومحل قولهم الخ **(قوله ولم يقصر)** أي المالك **(قوله عاهلا)** أي
 المستعير اهـ عش **(قوله فرجع)** أي ما عاهل اهـ عش وكذا خبر من **(قوله نقل متاع الخ)** فلم يفعل
 ففعل هل ضمن محل نظر والاقرب بالقيام على ما مر حواه في ماله لو توفي قبل ان يملك الطريق فملك ماله ولم
 يملكه وان كان الفرق فليأمل فان قهرهم مؤنة اخر الا في ماله لو توفي قبل ان يملك الطريق فملك ماله ولم
 أتول والفرق ظاهر فالأقرب بالصمان وسألت من عش ما يقيد **(قوله ان مثله)** أي المتاع **(قوله نفسه)**
 أي المستعير **(قوله اذا عجز عن الشيء الخ)** ويقبل قوله في ذلك ان دلشتر بنه في ماله دعاه اهـ عش ولعل
 الاقرب بأن يقال ان لم تكذبه التريفة **(قوله من نحو موت الخ)** عبارة اللهم انفسا عاهل أحد العاقدن
 أو جنونه أو انما لم تأخر عليه يسعوا كذا يحصر فليس على المبرك كعصا الشئ اهـ قال عش قوله مر وأظھر
 عليه بسفاه على أسد هما وقوله وكذا يحصر فليس لكن تقدم أن المجلس يجوز له اعارة من ماله زمنا
 لا يقابل باخره وطه فينبغي أنه اذا كان البايع من المدة مثلا كذلك أنها لا تنفس اهـ عش **(قوله لو ي وارث)**
 المستعير الخ عبارة اللهم انفسا عاهل وانتهى وجب على المستعير وارثان ما تدعاه قوا كما مر
 ولم يطلب المبرك فان أحوال وتقدمت حكمهم ضمن في التركة ولا آخر ولا متاع الاخر وموه الر في هذه
 عاهلهم وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى الخلية وكذا في ذلك ولي أي المستعير لو جن أو
 عجز به بسفاه اهـ **(قوله موهة لرد)** أي دون الاخره نها به أي لعين الماعز في مدة التأخير عش **(قوله)**
 ان وادب العارية العاقبة لم تبطل العقد فالحق التي تشطع بالاسترداد وتغير ما سقناه في محله ان الم ادا بالبيع
 الذي يوصف بالاجارة والتمتع العاقبة للحاصلة بالعقد نفس العقد قوله وذلك لانجوز فيه ممنوع لما بين من
 عدم تصور قطع العقد فلا عني في التجوز المذكور فتأمل **(قوله ولو استعمل المستعير الوابح له منافع الخ)**
 انظر لو استعمل الماعز بعد اقتضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بقتضاءها هل هو كولو استعمله بعد الرجوع
 بجاهل باقرا آخره عليه أو يترك بانه هنا قصر والمالك لم يسلم على ما ينفذ المدة ولا بعلامه للاستثناء
 عنه بغير مقتضاء المدة فيمقتطع وفيما الفرق في إطلاق ما في التنبه لا في قيل قول المصنف وفي قوله القطع
 فيه انما اذا جرح من قوله ولو لم آخره فيه **(قوله فلا آخره عليه)** اعتمد مر وكذا قوله لا في تملك الخ
(قوله وحجر) شامل للحجر على المبرك مستعير بسفاه فيحتمل ان محله حيث ضمن العارية بان لا تكون
 استعير لمن نحو مستاجر وانظر المجلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر **(قوله وعلى وارث المستعير الردفوا)**
 ظاهر وجوب الردفوا على المالك وان استأجر من المستأجر فلا يكفي الردفوا لكن قدمت في الاقرار عند
 قول المصنف ولو عصبها من يد الخ أن المصور عن المستأجر أو رهن ودعاه وبها الغاصب فيقتصر ان
 المستعير من المستأجر ووارثه كذلك **(قوله وعلى وارث المستعير الخ)** وكذا وارث في ذلك ولي لو جن أو عجز عليه

ولو استعمل المستعير أو
 المباح له منافع بعد الرجوع
 بجاهل فلا آخره عليه كما مر
 ويحصل قولهم ان الضمان
 لا يختلف بالعلم والجهل إذا
 لم يسلمه المالك ولم يقصر
 بتركه لعله ولو أعاد على
 مناعه على الردفوا جمع أثناء
 طر يقه لزمه لكن بالآخره
 نقل متاعا لمن وينبغي
 ان مثله في ذلك نفسا عاهل
 من الشيء وأوصاف واستند
 من جبرائها كولو كلف
 انفسا عاهل ما تنفس به
 الو كلف من نحو موت
 وجنون وانما هو حجر وعلى
 وارث المستعير الردفوا
 فان اعتذر عاهل مدها ضمن
 مع مؤنة الردف التركة فان
 لم تكن تركه فلا شيء عليه
 غير الخلية عند قيامها وان
 لم يتغير

ضمناها الوارث الخ) أي في ماله كما هو ظاهر اه وشيئ (قوله ضمناها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع بدعيلها
ولا توقف على موصولها الى مستحقها وجه انه قد قيل ان وارث فيلزم ما يلزمه سم على وجه انهم قوله ولا
توقف الخ يملكون قوله بدعي الى وضع بدعيلها فافضلها اليه دعاه الى مالها كانت تقسم بضمها كما لا يخفى قبل
وضوح البيت لها وهو ظاهر اه عش اقول انما قلته عن سم وراثة بدعي كل منهما محتمل لئلا يمان موضع
المستحق اما من الوارث بدعي لعل به منع عنك عليه وهذا التامير هو جب للضمان سواء وضع بدعيلها أم لا
وتوقف الرد على الوضع أم لا (قوله وسر الخ) أي في شرح وموتية الرد على المستعير قول المتن (الاذا اعار الخ)
عبارة النهاية والمراد بجواز العار به جوازها الصلة والافتقار بعرض لها لا بد من الجانبين أو أحدهما كما
أشار اليه بقوله الاذا اعار الخ اه (قوله ودفع) الى قول المتن واذا اعار في النهاية الا قوله خلافا للازوار وقوله
والاذا اعاره دابة الى واد اعاره يوافق قوله اما اذا الى نعم وقوله في الجملة وكذا في الغنم الا قوله ويؤخذ على
واذا اعار كقضا وقوله ويظهر القوة والاذا اعاره يوافق قوله الاذا اعاره وحذف الى وكذا (قوله ودفع) فيه
محتمل عبارة الغنم ليست بمعنوم وفعله المستعير اه (قوله محتمل) وهو كل من وجب دفعه فدخل فيما لا يفي
الحسن وتارك الصلاة والفي اه عش قول المتن (فلا يرجع) أي للمعير في موضعه الذي دفع فيه فويعت
على المستعير دها في لازمة من جهتها اه معنى قول المتن (حتى يندرس) تخفيه امتناع الرجوع مطلقا
فحين لا يندرس كالتي والشهد مر اه سم ويعلل الاندرا من بعض مدة تغلب على البان اندراسها عشا
(قوله بان يكون اخذنا الخ) وهو بصوردة الرجوع اه عشا (قوله لعل به) أي الملققة (انتهت) أي
بدفع ميت (قوله ولا لانه الخ) فعمل الالف (قوله ولا رد عليه) أي على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح
المهملة وسكون الجيم بعدها محدودة بقوله عجم أيضا بانهم عوضا عن الباه وهو عظم لطيف في أصل الصلب
وهو رأس العنصر وهو كان رأس الغنم ذوات الأربع وفي الحديث انه مثل حبة تمر قد ولد وكل بان آدم
يا كما تراه لا يصيب الغنم من خلق من تركه اه يحبري (قوله فانه وان لم يندرس) ان انحصر
الوضع فانه لا يندرس لان الكلام الخ (قوله في الاجزاء التي تخص الخ) قضية أن كل ما يخص من الاجزاء
كعجب الذنب سم على ع اه عشا (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم كونه
حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا اجزاء لان مخالفة على حرم ما ليس للعرف لعدم الاجزاء والمثل لا مل
اه (قوله من) أي من القربا الممار (قوله نحو سم) كالميل (قوله ولم وجدنا الخ) ناهية اوسع
وجوبها ذكر لا عادله وان احتاج الى حصر أطول لمنزل اعادته اه سم أي خلافا لظاهر النهاية والتي
حيث قالوا لفظ الثاني ان السلب بان له الى وضع مباح يمكن دفعه فمن غير تأخير اه اعادته اه قال
عش قوله مر من غير تأخير أي من مقداره لالول بان كل ما سار بالوأقرب اه (قوله ولما كان
سقي) عبارة النهاية وللمعير سقي شعيرة المغيرة ان آمن ظهور رضى من البت وضوره اه أي وان حدث

بسمه شرح مر (قوله ضمناها الوارث) لعل محله اوضع بدعيلها وان لم يندرس (قوله ضمناها الوارث) ظاهر
وان لم يوضع بدعيلها ولا توقف على موصولها الى مستحقها وجه انه قد قيل ان وارث فيلزم ما يلزمه سم على وجه انهم قوله ولا
توقف الخ يملكون قوله بدعي الى وضع بدعيلها فافضلها اليه دعاه الى مالها كانت تقسم بضمها كما لا يخفى قبل
وضوح البيت لها وهو ظاهر اه عشا اقول انما قلته عن سم وراثة بدعي كل منهما محتمل لئلا يمان موضع
المستحق اما من الوارث بدعي لعل به منع عنك عليه وهذا التامير هو جب للضمان سواء وضع بدعيلها أم لا
وتوقف الرد على الوضع أم لا (قوله وسر الخ) أي في شرح وموتية الرد على المستعير قول المتن (الاذا اعار الخ)
عبارة النهاية والمراد بجواز العار به جوازها الصلة والافتقار بعرض لها لا بد من الجانبين أو أحدهما كما
أشار اليه بقوله الاذا اعار الخ اه (قوله ودفع) الى قول المتن واذا اعار في النهاية الا قوله خلافا للازوار وقوله
والاذا اعاره دابة الى واد اعاره يوافق قوله اما اذا الى نعم وقوله في الجملة وكذا في الغنم الا قوله ويؤخذ على
واذا اعار كقضا وقوله ويظهر القوة والاذا اعاره يوافق قوله الاذا اعاره وحذف الى وكذا (قوله ودفع) فيه
محتمل عبارة الغنم ليست بمعنوم وفعله المستعير اه (قوله محتمل) وهو كل من وجب دفعه فدخل فيما لا يفي
الحسن وتارك الصلاة والفي اه عش قول المتن (فلا يرجع) أي للمعير في موضعه الذي دفع فيه فويعت
على المستعير دها في لازمة من جهتها اه معنى قول المتن (حتى يندرس) تخفيه امتناع الرجوع مطلقا
فحين لا يندرس كالتي والشهد مر اه سم ويعلل الاندرا من بعض مدة تغلب على البان اندراسها عشا
(قوله بان يكون اخذنا الخ) وهو بصوردة الرجوع اه عشا (قوله لعل به) أي الملققة (انتهت) أي
بدفع ميت (قوله ولا لانه الخ) فعمل الالف (قوله ولا رد عليه) أي على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح
المهملة وسكون الجيم بعدها محدودة بقوله عجم أيضا بانهم عوضا عن الباه وهو عظم لطيف في أصل الصلب
وهو رأس العنصر وهو كان رأس الغنم ذوات الأربع وفي الحديث انه مثل حبة تمر قد ولد وكل بان آدم
يا كما تراه لا يصيب الغنم من خلق من تركه اه يحبري (قوله فانه وان لم يندرس) ان انحصر
الوضع فانه لا يندرس لان الكلام الخ (قوله في الاجزاء التي تخص الخ) قضية أن كل ما يخص من الاجزاء
كعجب الذنب سم على ع اه عشا (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم كونه
حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا اجزاء لان مخالفة على حرم ما ليس للعرف لعدم الاجزاء والمثل لا مل
اه (قوله من) أي من القربا الممار (قوله نحو سم) كالميل (قوله ولم وجدنا الخ) ناهية اوسع
وجوبها ذكر لا عادله وان احتاج الى حصر أطول لمنزل اعادته اه سم أي خلافا لظاهر النهاية والتي
حيث قالوا لفظ الثاني ان السلب بان له الى وضع مباح يمكن دفعه فمن غير تأخير اه اعادته اه قال
عش قوله مر من غير تأخير أي من مقداره لالول بان كل ما سار بالوأقرب اه (قوله ولما كان
سقي) عبارة النهاية وللمعير سقي شعيرة المغيرة ان آمن ظهور رضى من البت وضوره اه أي وان حدث

ضمناها الوارث مع الاجزاء
وموتية الرجوع منه بجواز
قوله ضمناها موت امير
(الاذا اعار الخ) ودفع
في محتمل (فلا يرجع حتى
يندرس أو المذقون) بان
يصير ترابا غير جريح حيث
بان يكون اخذته في تكرير
الدفن والا فله ربه فانتهت
وذلك لانه دفع حتى
النش له حرمه ولا يرد
عليه عجب الذنب فانه وان لم
يندرس الآن الكلام في
الاجزاء التي تخص وهو
لا تخص وقضية التي انه
لا يؤخذ له وان رجوعه
كذلك خلافا للازوار ويترك
ينبغي من امر في الرجوع
في الطر بان العرف غير
قاض به من التوطين النفس
فه على البقاء الى البلامول
أظهره منه نحو رجوع ولم
يوجد فيه أقرب به أو
مسألة اعيد البقر الله
صار حقه الى اندراسه من
غير مقابل ولما كان سقي لم
يضر ما لبث اذا ما جمع
قوله الدفن أمي وانه
بالقرب ومثلهما فيما يظهر
سد العبدل ونحوه من به
ينقله من هذا القبر وان لم
وارث غير ما خلا من
أقول وأقره واجهده

الشجرة بعداء. فن لم يأت تصرفه في ظاهر الأرض بما يضر الميث عش (قوله بما في الشرح الصغير) قال
 شيخنا الشهاب الرمي ان الاعتماد على الشرح الصغير اه سم وكذا اعتماد النهاية والمغنى (قوله بمجرد
 وضعه في القبر) بل يتبع امتناع الرجوع بمجرد ادلائه ان يوصل إلى أرض القبر لان في عوده. هو الماء القبر
 بعد ادلائه ان يراه به على حج وقوله بمجرد ادلائه أي ادلائه هههه يظهر بقوله لو وضع في القبر
 بالفعل ثم خرج منه لفرض ما كونه القبر وصلاحه كقوله لا يفرق بين الرجوع أم لا في ظاهر القبر ولا يفرق بين
 باقيه ما قبل فيمالوا ظهره سبل أو يسبح اه عش (قوله لو لم يمت) أي داوود اه عش (قوله
 لا مكان في الزرع بالحرف) ويؤخذ منه أنه لو أعاد لفراش أو بناه من لآزمه لا يكره إلى الحرب ويرجع
 بعده غير له أجرة الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجلة) فتبين هذا التقدير أنه لا يلزم من تناقض الحرب
 وان لم يكن الزرع بدون الحرب في خصوص تلك الأرض المعادة لتعارضها مع المكن هذا الجواب الشيخ
 الاسلام في شرح الروض بدون تقديم هذا التقدير وقضية دوم الما في هذه الصورة الحفر وقضية شامل اه
 سم أقول لا فرق في هذه الصورة قياس ما مر انقاع النهاية في الفرائص ولبينه (قوله لا يفرق فيما لم
 قد عنت بمجرد الادئذ شر اه سم (قوله وان من الخ) عطف على قوله أن الخ (قوله يلزم مؤنة الحفر
 الخ) والارباؤون تقابل الحفر عاذلة ما مر في المستعبر في الحفر اه عش وفي النهاية خنار ياد بسط
 وتفصيل راجعه (قوله ولا يرجع فيما لم الخ) وينبغي امتناع الرجوع لوضع الحفر عليه وان لم يلفد بلان
 في أخذ بعد الوضع عليه زراعه بالبيت وبه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس
 اختلاف ما زاد من على حج وقوله مر وان لم يلفد الخ أي بخلافه به عدم من غير وضع فليتبع الرجوع
 اه عش وقد يقال ان فساد راء بالبيت نظير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله وخروجت) أي النار
 أي منقعه منها هههه (قوله لو نذر الميراث) أي ان يعبره مدة معلومة كسنة (قوله والاذا رجع معير سفينة)
 أي فيلزمه الصبر إلى آخر ما من ولو لم يبد السبر حتى يجوز له الرجوع الى ان كان أقرب مر اه سم
 (قوله ويحت ابن الرقة أنه لا يجوز في هذه الخ) وانقضا تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر مر
 العبارات المذكورة في هذا المقام أنه يجب قبل رجوع بالاحزان لا وقف رجوعه على عقد قبل حث رجوع
 وجهه أجرة كل مدة مضت ولا يبعد مر أنه حدث وجبت الاحوازات العين امانة لانها وان كانت عارية
 صلاها حكم المستأجرة سم على حج (قائدة) كقوله لا يمنع على الميراث الرجوع فيها فصحبه الأجرة
 اذار جمع الاتي ثلاث مسائل اذا أعاد أرضا للدفن فيها ومثلها أعاد الثوب للثكفين فيه وماذا أعاد الثوب
 أصلا الفرض ومثلها اذا أعاد سفر للقتال كما يفي بذلك كلام سم على منسج ونقل اعتماد مر فيه اه
 عش ولا ينبغي أن تفصل المستئجرة ليس طابعا لاجالها (قوله ويحت ابن الرقة الخ) اعتماد النهاية

الخ ظاهر أنه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج إلى السفر لم يلزم من اعادته (قوله بل قال انه لم
 أحد اصح مما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان الاعتماد على الشرح الصغير (قوله من
 امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتبع امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان يوصل إلى أرض القبر لان
 في عود من هو الماء القبر بعد ادلائه زراعه به فليأخذ الخ (قوله لا يفرق فيما لم الخ) اعتماد مر (قوله لا مكان الزرع
 بالحرف) ويؤخذ منه أنه لو أعاد لفراش أو بناه من لآزمه لا يكره إلى الحرب ويرجع بعده غير له أجرة الحفر وهو
 كذلك شرح مر (قوله في الجلة) هذا التقدير يقتضي أنه لا يلزم مؤنة الحرب وان لم يكن الزرع بدون
 الحرب في خصوص تلك الأرض المعادة لتعارضها مع المكن هذا الجواب الشيخ الاسلام في شرح الروض بدون
 تقديم هذا التقدير وقضية شامل الما في هذه الصورة الحفر وقضية شامل اه (قوله ويؤخذ منها الخ) اعتمد
 مر (قوله لا يفرق فيما لم الخ) فتبين هذا التقدير أنه لا يلزم مؤنة الحرب وان لم يكن الزرع بدون
 الصبر إلى آخر ما من أي ولو لم يبد السبر حتى يجوز له الرجوع الى ان كان أقرب مر (قوله ويحت ابن
 الرقة) ان له الأجرة في هذه الخ وانقضا تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الأخرى بل قال انه لم يأت أحد
 صرح بما في الشرح الصغير
 من امتناع الرجوع بمجرد
 وضعه في القبر ثم يفرغ مؤنة
 الحفر لو لم يمت لانه غره
 ولا علم على الولي وفارق هذا
 ما لو رجع بعد الحرب وقيل
 الزرع لا يلزم مؤنة الحرب
 على المعبد لانه يفرغ لا مكان
 الزرع بالحرف في الجلة
 بخلاف الدين لا يمكن بلا
 حفر ويؤخذ منه ما هو
 انقضى بمجرى جنون الميراث
 لم يلزمه وأنه الحفر لا يفرغ
 شر وخبره ولي من أعاد
 أو ضاحك لم يفرغ بما يقع
 بما فيها ثم طمها يلزم مؤنة
 الحفر كالقبر والاذا أعاد
 كقنا وكفن فيه فان الاصح
 بقاؤه على ملكه ولا يرجع
 فيه حتى يندرس أيضا والا
 اذا قال لا يصير واردا في بعد
 موت زيد شهر أو خرجت
 من الثالث فليس للوارث
 الرجوع وكذا لو نذر الميراث
 مدة أو ان لا يرجع إلى مدة
 كذا والاذا رجع معير
 سفينة بما استعمله معصومة
 وهي في الجلة ويحت ابن
 الرقة

ودعاه أوما يتقنه غرقا (واذا أعل البناء أو الغرس) (الغرس ولم يذكر مذهب جريح) بعد أن بني أو غرس (إن كان) المعبر (شرط القلع)
(بجاء) أي بلا بدل (أزله) بجاء بشرط (٤٣٠) فان امتنع فلم يعبر القلع ولم يستعبر أيضا تسوية حفران شرطها ولا الأذن وصوب السبك

ومن تبعه حذف بجاء كالمعبر
انص والجوهر وكذا
الشحن في الإبرة فقد كره
غير شرط القلع بل القاع بلا
أوش ولو اختلفا في وقوع
شرط القلع جحد ناصدق
المعبر كما بحث الأذري كالمعبر
اختلفا في أصل العار به
لأن من صدق في شي مذهب
في صدقته وقال غيره يصدق
المستعبر لأن الأصل عدم
الشرط واحترام ما وهذا
وجه ولا ينافيه ما صرح
المالك بالقبض كالمعبر
ظاهر بادق نامل (والا)
بشرط عليه القلع (فإن
اختار المستعبر القلع)
أزديه ما به العدم بشرط
ذكره بعدهما (قلع)
بلاوش لأنه ملكه وقد
رضى بنفسه (ولا يلزمه)
تسوية الأرض في الأصح
لأن لأو مع علم المعبر
بأن المستعبر ان يقلع وضما
بما يحدث من القلع (قلت)
الأصح قلعه والله أعلم لأنه
قلع باختياره ولو امتنع منه
لم يعبر عليه فليزله إذا قلع
ودعا لما كانت عليه وهو
المراد بالتسوية حيث
أطلقت فلا يكلف قربا
آخر ولو يكلف الحفر قربا
وبحث السبكي وغيره أن
يحبس في الحفر الخاصة
بالقلع قال الأذري وكلام

شرح مد (قوله بعد أن بني أو غرس) بقى ما ور جرح للمعبر فليس له فعلهما قال في الأرض فان فعل عالما
أو جلا جرحه فقلع بجاء كاف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن قلعه الأجرة وهو ظاهر عند المالك بل جرح
(قوله أي بلا بدل) عبارة للمعبر أي بلا أرض لنقصه اه (قوله إن شرط طبع قول المتن لا لا قلت الأصح
المع) فليعلم بموجب التسوية بقى صورتين فيما إذا شرط القلع وشرطها أو فيما إذا لم بشرط واختاره المستعبر
(قوله بجاء) أو بالبدل شرح مد (قوله صدق للمعبر والمع) انتهى مد (قوله في المتن بين أن يبقيه باجرة)
همل يتوقف ذلك على تقدير الجرحين أي يجب قبول أم يكفي مجرد اختيار المعبر فليزله مجرد ما جرى على
القواعد أنه لا بد من تقدير الجرحين أي الشارح بسا الكلام على ما في فتوى راستد لمن كلامهم وهو ظاهر
فيه وقد يقال أن تقديره فلا كلام والأوجب آخر مماثل (قوله قلعه لا لا) سوي وأقر بما يمكن سواكم من
المع تقدم في باب البيع في باب المناهي قول الشارح يقلع غرس ويمنه ما يشتري هذا أي في البيع الفاسد

الأصابع صرح بهذا التصريح وتختلف الحاصلة في مدة العار به لا لال الغرس والبناء لحدوثها والاستعمال وهو ظاهر
ولو حفر رائعا على حصة القائم لزمه طم الزمان حرم (فإن لم يمتنع) القاع لم يقلع بجاء (بل المعبر الجار) لأنه الحسن ولأنه مالك
الأرض وهي الأصل (بينان يبقيه باجرة) لأنه واستحسن كالمعبر في المذهبين قال الأسنوي وأقر بما يمكن سواكم

ما رمى بيع حق البناء أعاجل الأرض بعوض سال لفظا بيع أو ارجو تقيظ نظر المشتغل (١٣١) من الأرض ثم يقال لو أوجدها فهو بنه
 دائما حاصل كم ساوي فافلا
 بسطا واستدلال من كلامهم بجهاد ظاهر يفوقه يقال إن عقد فلا كلام والواجب أن يحل كل مسلم على بيع
 لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير يملك شفعة الأرض في حقه فباعتها عمن أقول عبارة النهاية بتصرية
 في عدم العقد كإثباتي وقولها كالشارح لانه بذلك التقدير والراجح صريحه (قوله ما رمى بيع حق البناء) أي
 في الصلح (قوله في نظر المشتغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد
 الاعارة اه سيد عمر أقول ويؤخذ كحكم من قول الشارح لا يقول وقض الأرض تغير أيضا لكن لا يفعل
 الأول الا اذا كان الخ (قوله كم ساوي) الأول بكم الخ (قوله وعليه بقيا الخ) أي على قولنا الأسنوي وأرباب
 الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صوره وهو تمدد عن العاصم باب الصلح أن من طرق التيقية بالأجر فان يتوافقا
 على تركه في كل شهر كذلك أو يتفق ذلك المعالجة كالخراج والضرب على الأرض وعليه فلو قام غرام أو سقط
 بناؤا ليس له اعادته اه عمن (قوله أنه ابدال ما قل الخ) أي لو لم يغير الجنس حيث لم يضره وعلى
 الأول اه عمن وكذا له ايلان ما بين المغروس من كانت الأجرة لجميع الأرض فان كانت بحصل المرفوض فقط
 فلا اه (قوله وان وقف مسجد) وينبغي أن يبين بانقضاءه مسجد آخر أن أمكن على ما يأتي في نظيره فبما لو
 انهم لم يصد وتغيرت اعادته اه عمن (قوله لانه بذلك التقدير يملك شفعة الأرض الخ) لان المال لا يملك لأرض
 بالوجه وأشبهها كان كأنه أجرة الأجر ولو بنه اه ثم يقال الرشدي قوله هو كله آخر الخ مرجع
 في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بين ما رمى في البيع أن هناك ابتداء ارتفاع فلا يجزى من غير عقد
 بخلاف ما هنا فهو عدم ارتفاع كان ابتداء بعد العار بناه (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلا كانت فيه شفعة
 بالباع عشر مومسحق القلم تسعة ومقالو عما ينقله واحد فاذنك لم يزد تسعة اه بحجري قوله ولا بد من
 الخ) راجع لقوله فاعلم (قوله شحق الاخذ) أي القلم اه عمن (قوله ثم اعلم المشتغل كالسائر) حزم
 به العباب واعتدله هو اه سم عبارة النهاية والظاهر كافة ابن الرفعة مؤنة القلم على صاحب البناء
 والغراس لا جاز حيث يجب هذا على المشتغل أو أجرة نقل النقص فعلى مالكه مفضل ولو زاد ذلك
 البعض واقباله البعض فلا وجه كجعله الزكوى عدم ايجابه لكن الضرر على المستعير اذ ما جاز تسعة الخخير
 لا يجوز تبعضه اه (قوله نقل النقص) أي وعلى المرفوض اه بحجري (قوله بعد) أي قوله وينبغي في النهاية
 والمخفي قول المتن أو يملك الخ) ولو لم يرض المستعير بمقتل المبيع أجزأ المبيع السليم ولا على الوضع تحت
 يصدل ما جازي اه بحجري (قوله وهو الأصح) أي جواز ملكه بقبته (قوله وما للثمن) أي من تخصيصه بالقبته
 لجوز والقلع (قوله في خبير بين الثلاثه) عبارة النهاية والمخفي فالعتمد تبضيره بين الأمور الثلاث لنقل بعضهم
 الاتفاق على ذلك اه وفيه بحجري ومثل المبيع في الخخير المذكور المشتري شرعا فسادا اذ اني أو غرس على
 الاعتماد ولا يقال هو كانه أصبه لانه يضمن ضمانه لا يتنقل إلى كنهه السلطة اه ذلك كما هيها فتنبه
 لذلك فكثيرا يغلط فيه تأمل شوي اه وقوله ولا لالخ زد على عمن حيث ذكر ما قبله عن سم عن
 الغوى ثم قال وقد تقدم في الشارح هو انك سمكن النصب فقلع بها اه (قوله الأول) أي التيقية بأجرة
 المثل قوله سر بلنا الخ أي في الأرض فان لم يرض الشر لبا الأجرة ارض الخاكم منسما مني ذنابة (قوله
 أو الثاني) أي القلم وغرام لا الأرض (قوله فبسته نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلم نقص (قوله
 بما ناعلى ماني موضع من فتاوى البغوي ووجه جامعها لكن مرجعها بحسب المشتغل من وجوه مشهورة
 من غاصب بالأرض عليمه بالرجوع به هنا على الباطن الأول لعدم مع شبهة فاذن مالك ظاهر الخ اه (قوله
 انما على المشتغل كالسائر) حزم به في العباب واعتمده هو (قوله في المتن) قيل أو يملك بقبته) ولو
 أراد ذلك البعض واقباله البعض بالأمارة أو القلم بالأرض واقباله البعض فلا وجه كجعله بالزكوى عدم
 ايجابه لكن الضرر على المشتغل انما جازي لا يجوز تبعضه كالكفار شرح هو (قوله يتغير بين
 الثلاثه) اعتمده هو (قوله أو الثاني الخ) فان قلتم استنع الأول فهو هو الاقامة بالأجر فقلت له لا شك
 الخخير بالثمن والقلم ولما في المتن يتغير بين الثلاثه فتنعين الأول بان يني أو غرس ثم يملك باذن شر كمن يرجع
 أو أحد الأولين فقط بان وقفه المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقبته بخلافه إلا بالصلاح ولو وقف لأرض

نفسه اذ كان لا يفعل الاول الا اذا كان اصله الوقف من الثاني ولا الاخير الا اذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من زرع ينفق ان يقدمه هذا قول ابن (٤٣٢) الحداد في ارض وقف بعد البناء فيها بآبارة يقطع البناء بها وانما الغراس وباني خرأى انه

قبيل مضي مدة الاجارة
 واحد الاولين وهما التيقية بالآخرة وقلم مع غرامة الارض (قوله تيقية) اي بين الثلاثة تغني عن ثمانية (قوله
 لكن لا يفعل الاول الخ) عيار التيقية بقوله الذي وشرح الررض لكن لا يقطع بالارض الا اذا كان اصله الوقف من
 التيقية بالآخرة اهـ (قوله) ينبغي ان يقدمه هذا قول ابن الحداد الخ) يتحمل في معنى ذلك ان قول ابن الحداد
 المذكور يدل على تعين القلع فيجب اذ لم يكن الاول وهو الا بقاء بالآخرة اصله الوقف لم يكن في شرط الواقف
 جواز الانسحاب وهو التملك بالقيمة ولا لم تعين القلع فليتناه في قول ابن الحداد يجب ان يشك في الان حل على
 ما ذكره الماشر القلع بجمنا اهـ سم (قوله بالآخرة) لم يعلق بالبناء (قوله فطره) اي الوقف (قوله حكمها) اي الاجارة
 (قوله) ولو كان على الشجر الى المتني في النهاية (قوله كافي الزرع) مقتضى ديتون التغيير وليس كذلك بل
 يلزمه تيقية الى اوان الحداد كما سلف في قول المصنف واذا اعراضا رزاعة فخرج المجرع عن ان يقال ان
 المعنى كما يمنع القلع حال في الزرع ففي التشبيه مستحسنة اهـ عرش اي التيقية في مقابل التغيير وان كان
 المؤخر في المشبه للتغير وفي المشبه القلع اذ لا يخبر به كافي في المتني (قوله لكن المنقول في تقارير من الاجارة
 هو التغيير) اي في الحال سم على حج ونقل على سم في معنى من الشارح من اعتماده اهـ عرش عبارة
 البصري اعتمدت ثبوت اجارة الا ان سم ان كانت الثمرة غصنة وعلقه كانتا ان اختار التملك والاقاها
 الى اوان الحداد كفي نظيره من الاجارة شوري اهـ (قوله تلك الثمرة بجمنا) لم يملكها تبعها اهـ سم
 (قوله ابقاها الخ) وينسفي وجوب الآخرة كفي الزرع عرش وسم (قوله وان اراد القلم الخ)
 (خروج) هو قطع نخضر غصنه وروحه بشجرة غيره فمرة الغصن لم يملكه المالك الثمرة كغيره سسفي
 ارض غيره ثم ان كان الوصل ياذن المالك فليس له قلعها بجمنا بل يقتصر المالكين ان يبقية بالآخرة او يقلعه
 مع غرامة لورش النقص ولا يملكه بالقيمة وان قلنا فله امرانه على ما تقسمه البناء والغراس القفر في الواضع اهـ
 مفسر (قوله واذا اختار الخ) راجع الى المتني السابق وفتوى المتني الا في قول المتني (ان يذل) بالجمعة
 أي اعطى نهاية ومعنى أي التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفضل فيما يظهر عرش (قوله ثم عليه) يعني على
 الاصح وكان الاولى الاظهار اهـ وشدي (قوله على الكيفية لاساءة فالخ) سباني عايد قول المتني (والاصح
 انه يرض عنها الخ) والوجه كافي البصر عدم لزوم الاجرة في التوقف لان التغير في ذلك اليه أي المغير خلافا
 بجعل المدة فلا حاجة الى ان يملكه حيث تد مع الاستغناء عنه بالعلم الذي لا يضر المستعير مع عدم النقص
 وفيه نظر فلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع رأس الجدار أو آبارة لوضع الجسودع والبناء ويفرق
 بالجمعة لانها (قوله لكن لا يفعل الاول الخ) الذي في شرح الررض لكن لا يقطع بالارض الا اذا كان اصله
 الوقف من التيقية بالآخرة انتهى وفي شرح هو ويحتسب الاسعدان المعتبر كان ناظر الى هذا القول بالتملك
 لنفسه بعد انتقال الاستحقاق في الارض تغير من ليس وادنا ينفق بآخرة المثل وعكس رد بان التملك بالقيمة
 انما هو تبعية ملك الارض فثبت ان ملكه هو وقفه المستحق على الناظر التملك وانما الجواز التملك من عرش الوقف
 لانه بصير بذلك وقتما تبع الارض انتهى فليتناه قوله يصير الخ (قوله) ينبغي ان يقدمه هذا قول ابن الحداد
 الخ) يتحمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور يدل على تعين القلع فيجب اذ لم يكن الاول وهو
 الا بقاء بالآخرة اصله الوقف لم يكن في شرط الواقف جواز الانسحاب وهو التملك بالقيمة ولا لم تعين القلع فليتناه
 نعم قول ابن الحداد يجب ان حل على ما ذكره الماشر القلع بجمنا اهـ سم (قوله بالآخرة) لم يعلق بالبناء (قوله فطره)
 الاجارة هو التغيير) اي في الحال هو (قوله تلك الثمرة بجمنا) لم يملكها تبعها (قوله والاقاها الخ) ينبغي
 بالآخرة فراجع (قوله في المتني ثم قبل يبيع الحاكب الخ) في الجبار وعلى المستعير آجرة ثمرة التوقف ان ينفق
 وشرح هو والوجه كافي البصر عدم لزوم الاجرة في التوقف لان التغير في ذلك اليه خلافا لالامام اهـ

يطلبه القلع وكذا بعده
 الان شرط عليه والادفع
 التولي تيقية ان رأى فيه
 اخذ لان الوقف بعد
 استحقاق البناء أي فطره
 بعد الاجارة المقتضية للقلع
 بالارض أو تلك لا يغير
 حكمها ولو كان على الشجر
 ثم لم يصلح حقا لتغييره الا
 بعد الحداد كفي الكيفية
 عن الامام والقاضي كفي
 الزرع لان له اسدا ينظر
 قال الانسوي لكن المنقول
 في نظيره من الاجارة هو
 التغيير ثم ان اختار التملك
 تلك الثمرة ايضا كانت
 شجرة ثم رتوالا ببقاها الى
 اوان الحداد وان اراد القلع
 غرم لورش نقص الثمرة
 ايضا واذا اختار له اختياره
 لزوم المستعير موافقة فان
 أي كما تقر ببيع الارض
 بجمنا التقصير فان لم يخطر
 المغير بما ذكر لم يقطع
 بجمنا ان يذل المستعير (الآخرة)
 لاستثناء الضرر (وكذا ان لم
 يذلها في الاصح) ان المغير
 مقصود به الاختيار وارض
 باتلاف منافع (ثم عليه)
 (قبل يبيع الحاكم الارض
 وما فيها) من ينفه وغراس
 (ويقيم بينهما) على
 الكيفية السابقة في رهن
 الام دون ولها فسدلا
 الضمومة (والاصح انه
 يرض عنها ما في مختارنا) لان المستعير لا يتغير منه فكيف يجبر على ازالة ملكه المغير وان قصر لكن الضرر عليه
 فقام واجبار الحكم انما هو لانه الضرر والمعدى الغير كسب مال من امتنع عن الوفاء

وقوله تختار المحكى عن خطبه هذان أصله وأكثر نسخ الشرحين يناديه اسقاط الألف من خططي الر وضوح عليهما استغنائه السبكي
وصيه الاستوى لان اختيار المعبر كافيه فصل الخصومة وروح الأذرى اثباته الاله الراقق لتبعية جمع بانه يقال لهما امر فاحق لتعلقا
على شئ ولانه قد يختار المعبر الامير على المستعير ولا يوافق اه والوجه صحة كل من التعيين من الأول فلان المعبر هو المختار أو لا فصح اسناد
الاختيار الموحده وقد صرح ابن الرافعي بانه اذا عاود طلب شيامن الخصال الثلاث أجبب كلابا بعد ان اختار شيامن غير الثلاث وفاقه
المستعير ان فصل الامر والاستمر الاعراض عنهما على انه مع حذف الألف يصح الاسناد (٢٣٢) لاجل هذا السائل للمستعير لانه الاختار

له اختاره كالمقتضى مما
انفسه لست الخ ومه أيضا
وأما الثاني فلان المعبر وان
كان هو الاصل لكن لا يتم
الامر عند اختيار غير الثلاث
الاجبة افضت المستعير فصم
الاسناد الهم (د) في حالة
الاعراض ضمها الى
الاختيار يجوز (د) المعبر
دخولها ولا يتقاعها لانها
ملكه وله الاسناد في مقامه
المستعير وفر اسوا استقلال
هم من ان يعرضه كإمر
الصم وتقبل فرق بينهما
غير صحيح وأطلق جمع
امتاع الاستناد المحمول
على ما يضر ولو اذ ضرر
حال أو ما لا (ولا يدخلها
المستعير بغير إذن) من
المعبر (تفرج) وغيره من
الاعراض التافهة كالاجني
وهي موافقة قبل لعلها من
افراج الهم أو انكشافه
(ويجوز) دخوله (السق
والاصلاح) البناءة
أجنبية ونحوها كطيشه
النز (في الاصم) مسانة
المكمن الشبان فان حصل
بدخوله منفعة تقابل بأجرة
زمتها ما اصلاح البناءة

للام غاية ومعنى (قوله) وتوله يختار الى المثل في النهاية (قوله) وعن أصله أى عن المعبر (قوله) يناديه
المعبر خبر وقوله يختار المع (قوله) ورع الأذرى اثباته المع (قوله) وهذا الوجه اه معنى (قوله) ما لا يعبر عليه (المع)
أى شيامن الثلاث المسارة (قوله) ما لا (أى) الاسقاط أى يحسنه (قوله) اذا عاود أى بعد التوقف (قوله)
شيامن غير الثلاث أى كالمقتضى مما (قوله) الشامل أى يحول لا بدله الا عموم (قوله) وأما الثاني أى الاثبات
أى يحسنه (قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث أى كالمقتضى مما (قوله) الثلاث لا تلهو أى
المستعير الموافقة كيف تفرع الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فقتل اه سم (قوله) وفي حالة
الاعراض (المع) وانظر حكم النحول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شوي اى يعبر (قوله) لانها
ملكه الى قول المتن والعارف ينادي في النهاية كذا في المعنى الا قوله قبل وقوله ما اصلاح البناءة الى المتن (قوله)
لانها ملكه (المع) فثبت هذا التعليل أن المعبر يذاكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر واهل ذكر ذلك في حال
الرجوع اه سم وقد وجه الاقتصاد ان هذا قول الشرح ألا لا يتقبل فرق الخ بان ملكه الرجوع على
محل فوه المنع لما بين من المعنى (قوله) ويتقبل فرق (المع) بان المعبر يحل نفسه بعدم اختياره فلا مانع بخلاف
الاجنبى اه معنى (قوله) التافهة أى الحقة (قوله) كالاجنبى أى قاسما عليه (قوله) وفي موافقة أى لفظة
تفرج ليستعربة والى فى كلام العرب يحل ما يستعان من المختار ففرج عنه ففرج الفاء النقص من الهم اه
عش عبارة القاموس والفريج من لثة النقص من الهم اه (قوله) لعلها من افراج الهم (المع) كماله الصنف
في قصر مرجع قوله بدلها بالاجبة لكن الأولى اه معنى قول المتن (السق) لفراس والاصلاح أو لئنه
معنى (قوله) بغير أى أجنبية لعل المراد من هذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديدين الحب
والاستمرار الطين مما لا يسهل اصلاحه منهم فظاهر انه لا يعد اجنبيا اه عش (قوله) ونحوها صحت
على السق (قوله) زمته فلا يمكن من النحول الاجباته يقوم معنى وشرح الرض (قوله) بخلاف اصلاحها
كان (المع) أى فيجوز كان الخ قال عش وهذا التوجيه يقتضى امتناعه أى السق لانه قد يحل الى ضرر بالمعبر
كفى اصلاحه بالألة الاجنبية فكان الأولى فوجبه جواز السق بنحو الاحتياج اليه اه (قوله) وبشئ المشتري
(المع) عبارة المفردة فان باع المعبر الاختار غير المشتري كما كان يتغير البائع وان باع المستعير كان المعبر على
غيره باهوق الجبري وإذا اشترى من المستعير باهوق فما تقدم ان كان شرط القلم (المع) الخ اه (قوله) فيه اه أى
المشتري من كل منهما (قوله) وبشئ (المع) فاما عرض على المصنفين كلامه ففهم ان المعبر يسهل ثلاث
قطعا وليس مراد (قوله) الضرورة (المع) يظهر وجود الضرر وهذا يمكن كل منهما من بيع ملكه بمن
(قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث أى كالمقتضى مما وقد يقال وكذا من الثلاث لا تلهو أى المستعير
الموافقة كيف تفرع الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فقتل (قوله) لانها ملكه فثبت هذا التعليل
ان المعبر يذاكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر واهل ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله) فان حصل بخلافه
منفعة تقابل بالضرر (قوله) كذا في الرض قال في شرحه فلا يمكن من النحول الاجباته انتهى واعتمده
مد (قوله) بالضرر (قوله) اعتمده مد

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - خلص)
أجنبية فلا يمكن متلانا فيه ضررا بالمعبر لانه قد يختار التملك أو انقص
مع الغرم في يد الغرم عليه من غير حاجة بخلاف اصلاحها له كان سقى الشجر بحيث يضر باذنه وفيه (ولكل) منهما (بيع ملكه)
من صاحبه وغيره وبشئ المشتري من كل ما كان ياتيه أو عليه مع ذلك لم يفسخ سحوله الحال (وقيل ليس المستعير يسهل ثلاث) لان
ملكه غير مستقر بالمعبر فلكم وروبان ياتيه كشيء مشغوع وقيل ليس المعبر ذلك اذ لم يعمل بأمر البناء أو الفراس ولو افترض بيع
الكل (المع) بين واحد بالضرر

وزرع كبر (والعارة المؤنثة كالملقة) في جميع ما مر فيها راجع قبل انقضاءها لان التاتيت وعدلا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع يستدولا
لم يكن للتاتيت عائدة أو بعده وياقنى (٤٤٤) الرجوع حيث دوز كرامة كايوز أن يكون القلق يجوز أنه يكون لنوع الاحداث أو

الطلب الاجرة (تنبيه)

قوله كالملة فتقول الشراخ

في جميع ما مر فيها لشكل

لانهم ان ارادوا التثنية في

البناء والفراس فقط كما

يدل على مسكاة القول

الاتي ورد عليهم انه اذا

أعيرها لم يلزم ذكر مدة قله

فعلهم لما لم يرجع لكن

لا يعلمها الامر واحدة

وغيرهما منها في ذلك

وان قيل بعدة كمر المرة

بعد اخرى مما تنقص أو

يرجع أو فيها أو غيرها

ورفع عليهم منع الانتفاع

بعد المدة لزوم الاجرة فيه

بخلافه في الملة كانتهم

وكا وهذا التفسير في محله

في الكتب المبسوسة (و)

قوله التلع فيها أي المؤنثة

بعدمدة (مما اذا رجع)

أي انتهت بانتهاء المدائن

فائدة التاتيت القلق بعد

المدة وقوله ما مر قبله

(واذا عارل راعة) مطلقا

(فرجع قبل ادخال الزرع

فالصحيح ان عليه الإبقاء على

الحصاد ان ينقص بالقلق

قبله لانه محموله أم ينقل

بخلاف ما اذا لم ينقص كما

بعضه ان الرغبة لانتفاه

الضرر وهذا ان لم يصعد

قبلا كقبح أم لما يصعد

قبلا كما قلناه فيكس قله

في وقت المعتاد (و) الصحيح

(انه الاجرة أي المؤنثة)

مستقل من تصور الضرر وما اذا لم يوجد من يشترى مال كل على حدته واجب بعضهم بان المرد بالضرر و
قطع النزاع اه يعبرى (قوله وزرع كبر) أي يعقب قول المصنف وبقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع
التمن على قبة الأرض شغولة بالفراس والبناء وعلى قبة ما فيها وحده أي محقق القلق فصة الأرض
للمعير وحصة ما فيها المستعير كذا رجم به ابن المقرئ يوزع به صاحب الانوار والجارى وقسم المصنف
في الرخصة كلام التوقيف والقاتل بالتوزيع على الرهن اه وفي المفتى نحوه اقل عش قوله كما رجم به ابن
المقرئ معتد اه وفي العبري وهذا أي ما رجم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتدز نادى فلو باع الجميع
بثلثين وقية الأرض مشغولة وحدها عشر وتوفيتمنا بمحقق القلق خمسة كان المعير عشر ومن والمستعير
عشرة اه قول المتن (والعارة المؤنثة) لبناء او فراس او غيرهما ما به وفي مفتى (قوله رجع قبل
انقضاءها) أي سائر رجع الخ عبارة النهاية والمفتي اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضاءها اه (قوله
وقبل الخ) فباعتراض على المصنف من حيث انها لم لا اتفاق في المسئلة (قوله أو بعده) أي الانقضاء
عطف على قبل انقضائها (قوله وياقنى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الاتي ان انتهت بانتهاء المدة سم
وكردى (قوله حيث دوز) أي حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التثنية في النهاية (قوله كما يجوز
أن يكون القلق يجوز الخ) أي فلا يمنع التغيير اه سم (قوله اذا أعير لهما) الى قوله او فيها في المفتى (قوله
ولم يذكر) أي بناء المفعول (قوله فله فعلهما) أي للمستعير فعل البناء والفرس (قوله لكن لا يعلمها
الامرأة وحده) كذا في شرح الروض اه سم قال قلم ما بناه او غير سلم يكون اعادته الا اذا نزل حد الان
صرح بالتقدير مرة بعد اخرى ذكره الشيخان في الكلا على الزرع اه مفتى (قوله وغيرهما الخ) أي
البناء والفراس (قوله وان قدام الخ) هذا سقط الاشكال (قوله كر المدة بعد اخرى الخ) أي وغيره والفراس
والبناء في معنهما اه مفتى (قوله ما تنقص الخ) فان فعله عالما وجاهلا رجوعا وبعد انقضاء المدة قلع
مما لو كان تصرفه بالأرض كالغاصب في حالة العلم وكذلك ما ثبت جعل السبل الى الأرض غيره في حالة الجهل
اه مفتى (او فيها الخ) عطف على قوله في البناء والفراس فقط (قوله ولم دم الاجرة) عطف على منع الخ
(قوله فيه) أي في الانتفاع (قوله بخلافه) أي الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله أي المؤنثة) الى قوله اي اعلامه
في المفتى والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر
الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فافصل مفتى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قوله القلق بعد
المدة اذا انقضت للمدة لا يخفى فيه اه سم (قوله وجوابه) أي جواب تعليل ذلك القول (قوله ما مر
قبله) أي في قوله وذكر المدة يجوز أن يكون لنوع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) أي بلا تعيين مدة
(قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) أي بالقلق فانه يكف لتعموان لم بعد قطعها بتوهم مفتى (قوله هذا) أي قول
المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم يصعد الخ) أي ان لم يصعد قله (قوله كبر) أي في اول الفصل (قوله
(قوله وياقنى معنى الرجوع حيث دوز) اشارة الى قوله الاتي ان انتهت بانتهاء المدة (قوله كما يجوز ان
يكون القلق يجوز الخ) فلا يمنع التغيير (قوله لكن لا يعلمها الامر فواحدة) كذا في شرح الروض
(قوله كر المدة الخ) كذا في الروض وشرحه (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر
الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فافصل مفتى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قوله القلق بعد
المدة اذا انقضت للمدة ولا يخفى فيه (قوله وجوابه ما مر قبله) أي في قوله وذكر المدة الخ (قوله في المتن
واذا عارل راعة) قال في الروض وان عارلها لفصيل أي صار الفقل بعد نطفه فكان رجع الاق كالبناء
قال في شرحه قال السبك وسكو عن القول ونحوها مما بعد مرة بعد اخرى ويحتمل الحاقه بمرقه بالفراس
كأن في البيع الا ان يكون مما ينقل امه فيكون كالقبيل الذي ينقل انتهى

أو ينفسها كان على الأرض نحو سبل أو لم يزرع بعد زواله لا يترك في بقعة المدة أو زرع غير المغن مما يبطئ أكثر منه (قطع مجازاً) لما
تقر من تقصيره ويزعمه بأنفسه الأرض لما ظالم بقصر فلا يقطع مجازاً كما لو أطلق سواء كان عدم الأدرك نحو ودأ لم يضر المدة المنة
(ولو حل السبل) أو نحو الهواء (بذراً) بحجة أي ما ينصرف مبدؤاً ولو فؤاة أو حبقم (٤٣٥) يعرض مالكها عنها (الأرض) الغير مالكه

(فقتضوا) أي الزاغة عطف على يتأخر الخ عـش لم يسم أي قوله كان كان مجازاً له عبارة الغنى وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله) أو زرع الخ عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (قطع مجازاً) أي وإن لم يكن الخلق عندنا ينتفع به اه عـش (قوله) من قصير أي
يتأخر الزرع في الصورة الأولى وبالسبل الزرع في الثانية زرع غير المغن في الثالثة (قوله) نحو (رد) أي
سكر ومطر وأكل حراد ودوم نبت من أصله ثانياً عـش ومعنى (قوله) أم قصر المد الخ (قوله) لم يبطئ
العار ينفى هذه الامكان بالالازرع بغيره مما هو دونه قليوب اه بجبري (قوله) أم قصر المد العينة
تظهره وإن كان للغير جاهل بالحال والمسمى عليه ودلس وفيه عدها وشدي (قوله) أم نحو الهواء) كذا
في أصله اه سدع أي الكالير (قوله) أي ما يصير مبدؤاً) فقتضوا من وجهين اه معنى أي اطلاق
المصدر على المفعول وتسمية التي بما يصير إليه اه زيادى (قوله) ولو زرعنا وجبة عبارة المغن شمل الحلافة
مألو كان المحصول لا ينفقه كمية أو فاقم يعرض تنهال الكها هو الاصم كذا زيادة از وضة له (قوله) فنجب
على ذي الأرض الخ) عبارة المغن والنهاية فيصير ده البان حضرو وعلموا لا فيرد ما في القاضى لأنه نائب
القائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فنجب الخ عبارة الزرع زرعها مالها وإن غاب
فالقاضى اه فلينما ملأ ذكره الماشرح اه (قوله) أمأما (أرض) أي قوله ان قلنا في المغن الأولى لا كسفه
(قوله) بغير الأرض) هو الرابع اه عـش (قوله) ويؤخذ منه) أي من ذلك الجواز (قوله) ويؤخذ من الشرط
الخ اعتمد مر اه سم (قوله) ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا شمل ما يشمل فيعمل هو مما يعرض عنه غالباً أولاً
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الأرض أو علم كون الما وجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في
الأرض سم على جـ اه عـش وقد عمن دعوى الشمول بان مرجع ضمير علم امر انشاق الشرط قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يعرض عنه غالباً قول المتن (والاصح انه بغير الخ) ظاهر اطلاقه وإن كان
اليدور مما يعرض عنه غالباً وحصل ذلك مقتضى بحثنا إذ لم يدع المالك الأرض عنه فليراجع (قوله) ان
المالك) إلى قوله وقضى ذلك في النهاية (قوله) ولا حجة) إلى قوله وقضى ذلك في المغن (قوله) لانه) أي بقية البذر
اه عـش (قوله) قبل القلع) مفهومه الما وجوب القلع سم على جـ ويؤخذ ان يلحق عدة القلع ما لو تمكّن من القلع
وأشوه أخذاً مما مر في وارث المستعير أنه إذا تنازع المالك من زمناً لا حجة اه عـش أقول وقوله سم مفهومه
الوجوب وفيه وقتاً إذا تنازع من القلع تحمله لا للشرع فيه ومن الغاية طول زمن القلع إلى التعليل لأن
كالصريح في عدم الوجوب فليراجع (قوله) ومن ثم) أي من أجل التعليل بذلك (قوله) تسو به الما شرح الخ) أي
برد الأثر إذا انفصله ينفق اه عـش (قوله) لانه) الأولى التائب (قوله) وقضى ذلك) أي التعليل (قوله)
من فعله) مفهومه أنه لو أوجب المالك أو ألتزمه ما ذكر سم على من وجوبه لم يحصل منه
في الأصل لعدم ثبوت الأثر في صرح بالمتهم المذكور اه عـش قول المتن (ولو ترك السبل) عبارة المنهج
ولو قال من يمدعين أي في قتال مالكها أجرة تركه أو غصبته وضعت مدته أجرة تركه اه قول المتن
(فقال أجرة تركها) بقى الما وادى واضع اليد بعد تلف العين لا بزرع المالك الذي العاوي ينعكس كلام المتن
(قوله) أو بنفسها) أي الزاغة عطف على يتأخر ش (قوله) فنجب على ذي الأرض فالحاكم كره مد الخ) عبارة
الروض لزومه ودها لما لا وإن غاب فالقاضى اه فلينما ملأ ذكره الماشرح (قوله) ويؤخذ من الشرط الخ) اعتمد
مر (قوله) ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا شمل ما يشمل فيعمل هو مما يعرض عنه غالباً أولاً وفي ملكه نظر فالوجه
ان الشرط علم الأرض أو علم كون الما وجود مما يعرض عنه غالباً مع الشك في الأرض (قوله) قبل القلع

بالقطع لأنه من فعله وقضى ذلك أنه لو كان صورة الأرض الغير فعل مالكه كان بذراً فمما نحن فيه ملكه فإن غير ملكه لم يمتد له الأمر فهو مقبض
وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض على سفل هل يجرى مالكها على السبل أو لا ذلك فاجبت به جبراً أخذاً بمذخره كذا في محلول السبل
وفي انتشار الانصاف (ولو ترك بذراً قبل الكها) امر تنهال فقال آتواكم

مده كذا، وكذا ويجوز كل وجه السببي الحلق الاجرة، فاعلى الاصح الاتي ان الواجب آخر المثل (أو اختلف مالك الأرض وزاوعها كذلك فالحق للمالك على المذهب) لاني بقاه (٤٢٦) العقول يقي بعض المدة بل في استحقاق الاجرة والقيمة بنفس للمالك الاتي لان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل يصف
لكل بمناصحة فياوتينا
اهما عاره في جرد وسحق
أجرة المثل ان وقع الاختلاف
مع بهما وبه معنى مدة
لهما أجرة فان وقع قبل معنى
تلك المدة صدق معنى
العارة به بمسقة لعلها
ينافس باحتي يحل مدعا
لسقوط بدله أو يرد تلفها
ومعنى مسدة لها أجرة فان
كانت القيمة دون الأجرة أو
مثلها أخذها بلا عين
لا تفاقمها على وجوب
قدرها ولا يضر الاختلاف
في الجاهة ويحلف المزدني
الاول (وكذا) يصدق المالك
فيما (قوله) المراكب أو
الزراع (آخر) وقال المالك
بل غيبته معنى) وقده ضمت
مدتها لاجرة والعين باقية
لان الأصل انه لم يذن بفصل
وله أجرة المثل (فان تلفت
العين) قبل ردها تلفا ضمن
به العارية (فقد اتفقا على
الضمان) له الان كلاس
للغار والنصوبه ضمنون
(لكن) بوجه الاستدراك
في مختلفا في زعم انه لا وجه
له بان قوله اتفقا على
الضمان يقتضي مساواة
ضمان العارية لضمان
النصيب الذي يذكروها

فالمصدق واضح البدل لان الأصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية
وذلك بالبدل انصب صدق المالك بهيمة أيضا فان لم تنافس العين ولو ضمن لئلا أجرة فلا شيء سوى ردها وان
معنى ذلك فذو السد مقر بالاجرة لم يكرها وان تلفت ولم يضمن ذلك الزمن فان لم يرد أقصى القسم على قيمة
التلف في المالك وان راد فذو اليد مقر به لم يكرها وان لم يضمن ذلك الزمن لئلا أجرة فهو مقر به لم يكرها يضاولو
ادى المالك العارية وذو اليد يصدق المالك بهيمة ان تلفت العين أو استعمالها وذو اليد ولا في قياض
ما مر أنه يصدق بلا عين فليوي على الجلال اه يجرى (قوله مده كذا) الى المتن في النهاية (قوله)
الطارق الاجرة) معنى الاتصاف على أجر تكملها (قوله ادنى الخ) أي قوله وسحق أجرة المثل (قوله) ان
الواجب أجرة المثل) وقيل المعنى وقيل الاقل منهما اه معنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية في الغالب
أنه لا يذن في الانتفاع عليك الاجتبال اه (قوله فيحلف الخ) فان نسك المالك لم يحلف الزاكر ولا الزارع
لانهم يبدعان الاعارة وليست لازمة وتيسر بل لغير التخصيص من الغرم معنى ولسان (قوله لكل) أي من
للذين في سئق القارة وأرض اه رشدي (قوله ما عاره) أي المأذون من الدابة والأرض (قوله ان)
وقع الاختلاف) فقد اقول المصنف ما صدق المالك اه كروى ويجوز رجوعه اقول الشارح فيحلف الخ
ويحقق الخ (قوله مع بقائها) أي الدابة اه معنى وقال عرش أي العين اه وهو أحسن (قوله بهيمة)
أي الاحتمال ان ينسك فيحلف معنى الاجارة تثبت اه سلطان أي انهما اعتدلازم اه يجرى (قوله) أو
بدر تلفها) عطف على قوله قبل معنى الخ (قوله أو بعد تلفها) أي بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح
منه وسيد كره الشارح في مسئلة النقص فكان المناسب ذكره هنا أيضا (قوله ومضى مدته) أي فان لم يضمن
مدتها أجرة فالراكب مقر بالقيمة ما يكرها معنى في غير رده اه معنى أي تنطبق في يده الى أن يعرف
المالك بهيمة ففعلها اه بعد اقراره بهما قاس على ما لو أقر شخص بشئ لا تخاف فكري المصنف اه يجرى
(قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المعنى فالراكب مقر بالقيمة ما يكرها معنى في غير رده اه معنى أي تنطبق في يده الى أن يعرف
من القيمة بلا عين ويحلف الزائد فيما اذا ردت على القيمة اه (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها)
فضمنت ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك
(قوله في الاولى) أي في صورة المأذون في قول الله ما عر تدل اجرة تلك الاجل ثبوت الزائد أو ما قدر القيمة
فقد اتفقا عليه كامر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن في المعنى والف في قوله الاصح في النهاية (قوله) نانا
تضمن به الخ) أي بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عرش (قوله بان زعم انه الخ) واقفا معنى
عبارة وقول المصنف لكن الخ مسألة مستقلة وهي ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف وجهه للاستدراك
اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله وجه الخ (قوله يقتضي مساواة الخ) لاحقة للاستدراك للاستدراك
بل يكفي مجرد التوهم كامر حوايه اه سم (قوله وما قبله) أي أي ما قبل قوله اتفقا الخ (قوله من ذكر
الاجرة) أي بين المالك والراكب والزارع في الاعارة والنقص (قوله تفاقمها) أي الضمانين وكذا
ضمير قوله الاتفاقمها (قوله والله الخ) أي يقتضي أن تخالفهما (قوله الخالف الخ) نعت لقيمة
بما تضمن به الخ (قوله وما قبله) أي في العارية به أي في ما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على
المعتمد) واعتمد النهاية والمعنى والشهد الرمي أنها تضمن بالقيمة ما لم تقم كاشا أو ثمة عبارة الجبري
على شرح المنهج قوله اذ العار يضمن بقيمة أي ولو لم يملك على الزاكر كذا المستلزم يضمن بقيمة وقت تلفه ولو لم يملك
مفهومه ما وجوب بطله القلع (قوله ويجوز لكل جهة السببي الخ) اعتمد ممر (قوله لا تفاقمها على وجوب
قدرها) فضمنت ان التلف بغير الاستعمال المأذون في قول الا فلا اتفاق (قوله يقتضي مساواة ضمان العارية
الخ) لاحقة للاستدراك لا تقضاء بل يصحكي مجرد التوهم كامر حوايه (قوله بان كانت متقومة

والمنصوب بضمين يا قاضي القسم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذا متعدي فلفظ عليه بالنظر لا يزاد فيوجد جنس في مختلف المستمين فنظر لا يورث ضمانه وهو وقت التمسك ولا تضمن العارية (يا قاضي القسم ولا) يوم القبض خلافا لما قبل الامع (فان كان

على الرجوع الحاصل ان المتلفات اقدم ثلاثا من المثل مطلقا وهو القرض او المقتضى مطلقا وهو ما ذكرنا
المثل ان كان متعلبا واقصى القسم ان كانت تقوما وهو المنصوب والمنقبض بالشراء القاسم يورث امره قوله
والمنصوب بالخ او المتعدي وهو معطوف على قولنا نصف الامع ان العارية بالخ قوله ان هذا) اي الغصب
قوله وقت ضمانها) اي العار يقول المثل (حلف الزاد) اي يجتمع ضمانا ونيا واثبا كما سبق قال ع
ويبقى ان يحلف الاجرة التي يستحقها في مدة وضع بدعيه اه عبارة شرح المنهج ويحلف الاجرة مطلقا
ان حصدته لها اجرة اه قال العبري قوله ويحلف للاجرة مطلقا في سواء كانت زائدة على القيمة او لا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القسم وأقل منه فيكون الاطلاق في مقابل قوله
فان كان ما يدعي بالخ اه قوله انه يستحقها) الى الكافي في النهاية الا قوله ويمن تكامل الى ولائته وقوله وسأني
آخر القراض ما يتعلق بذلك قوله نظير ما مر) اي في شرح على المذهب قوله لو قال الى قوله ومجمله
في المنع ثم قال ولو قال المالك غصبتي والراكب آخر حتى صدق المالك بينه لان الاصل بقاء استحقاق
المنفعة فبغيره والذين ان كانت باقية وانفسد القبة ان تلفت واذا مضت مدة الاجرة أخذت قدر المسمى
بلا يمين لان الراكب قرره به ويحلف الزاد فليست له في المالك الاجرة وذو اليد الغصب فان تلف
العين ولم تحض مدة لها اجرة فصدقت ذو اليد بيمينه فان حلف المالك مدع المسمى وذو اليد قرره بالجرة
المثل فان لم يدع المسمى عليها أخذته بلا يمين والا حلف الزاد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا
معنى لفرع فيما اذا كانت العين باقية ولم تحض مدة لها اجرة فان صدقتا الذمة بالجرة فانكره وان
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد أقصى القيم على قيمته يوم التلف أخذت القيمة بلا يمين والا فلا اذمقر
بها ذواليد لنكرها وان صدقت مدة لها اجرة فلا جرمقر بها ذواليد لنكرها (عامة) (لو اختلف
البيع والمستعير في دالعارين فالتقول قول الجعير بينه لان الاصل عدم الرجوع ان المستعير في العين لم يحض
حظ نفسه اه قوله ومجمله) اي تصديق المالك بيمينه قوله ولا يصدق المالك بلا يمين) اي لانها بتقدير
كونها ودية بصلة صارت بالاستعمال كالمنصوبة اه ع (قوله هذا) اي تصديق المالك فيما اذا دعي
الفصد وذو اليد بيمينه قوله الى) اي الممر (قوله ثم) اي في ما مر (قوله ويمن تكامل بالخ) خبر مقدم لقوله
التاج الخ (قوله ولا بالخ) الاول وانه الخ الباء (قوله هذا) اي في مرفكان الاول هذا بالكاف (قوله
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله فاعله وفعوله والمشو المشو يكون بدعي العين (قوله فذموا الخ) جواب
لما (قوله فادعي الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاستدانة والادافع القرض فصدقت الدافع في ذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدافع به المام لكونه خدما مستلاما اه ع (قوله وقال الاخر بلو كالة
الخ) وعلى قياس ما ادعى الدافع او وراثة البيع والاخذ لوكالة او القراض او الشراكة ونحوها الى ما يقتضيه
الضمان صدقت الدافع لكن بالنسبة لزم البدل الشرعي ولو اختلف في ذلك البدل صدق القارض اه ع

الخ الذي جزم به في الاور واعتد به من انما تضمن بالتمتع مطلقا (قوله في المتن حلف الزاد) ينبغي
ان يحلف للاجرة اذا لم تكن زائدة ويستحقها (قوله متعدي قول البعوي) وافق مر على ضعفه واعتد
تصديق الدافع اه

*) ثم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب *

لا يصل الضمان الناشئ من الاستدانة الاصل عدم الاذن فصدق المالك وجبنا بيمينه فلو ادعى البعوي لو دفع لغيره الفانها لكانت فادعي
الدافع القرض والدفع الباء والوديعة صدقت البعوي سواء آخر القراض ما يتعلق بذلك ثم ايت بما رد كلام البعوي وهو قول الاول ان
منهاج القضاء لو قال بعد تلفه فحقن ضمانا قال الاخر بلو كالة صدقت الدافع اه

*(فهرست الجزء الخامس من حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني والعلامة تاج الدين قاسم العبادي على
نصائح المحتاج بشرح النهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى) *

صفحة

- ٢ كتاب السلم فصل بشرط كون المسلم فيه مقدور على تسليمه ووجوب السلم
- ٣٤ فصل في بيان أشغف المسلم فيمنع من وقت أدائه ومكانه
- ٣٥ فصل في القرض
- ٥٠ كتاب الرهن
- ٦٢ فصل في شروط المهرن به و لزوم الرهن
- ٧٩ فصل في الأمر والتقية على لزوم الرهن
- ١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
- ١١٠ فصل في تعليق الدين بالتركة
- ١١٩ كتاب النفقة
- ١٢٧ فصل في بيع مال المفسد وقسمتوا به
- ١٤٣ فصل في رجوع عضو ياتع المفسد
- ١٥٩ باب الخمر
- ١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
- ١٨٧ باب الصلح
- ١٩٧ فصل في التزام على الحقوق
- ٢٢٦ باب الطوالة
- ٢٤٠ باب الضمان
- ٢٥٧ فصل في كفالة الدين
- ٢٦٧ فصل في ضيق الضمان والكفافة
- ٢٨١ كتاب الشركة
- ٢٩٤ كتاب الوكالة
- ٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة
- ٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة
- ٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة
- ٣٥٤ كتاب الاقرار
- ٣٦٥ فصل في الصفة
- ٣٧٠ فصل بشرط في المقر به بالخ
- ٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار
- ٤٠٠ فصل في الاقرار بالتسليم
- ٤٠٩ كتاب العارية
- ٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية



Government Organization of the Alexandria Library (GOAL) *Beit al-Hikma Alexandria*

*(غت) *

